

\* الحمد لله والمنه \*



\* که فتا وادر المختار \*

\* شرح تنویر الابصار \*

\* من مصنفات قدوة الفضلاء الاعلام \*

\* الفقهاء العظام مولانا محمد علاء الدین \*

\* الحسکفی بن شیخ علی \*

\* رحمهما الله تعالى \*



\* سعی جمیل احقر الناس \*

\* میر عبد القدوس بمطبع قدوسی \*

\* رابع محله سیالده من مضامین شهرکده \*

\* داراخرتہ سر رجب المرجب \*



\* سنه ۱۲۷۲ هجری \*

\* مطابق سنه ۱۸۵۶ عیسوی \*

\* نایبہ طبع متحلی کردیل \*



## \* فهرست كتاب در المختار \*

باب الطهارة	٩	باب صلوة المسافر	١١٣
باب المياه	٢٥	باب الجمعة	١١٦
فصل في البير	٣٠	باب العيدين	١٢٢
باب التيمم	٣٢	باب الكسوف	١٢٤
باب المنح على الخفين	٣٧	باب الاستسقاء	ايضا
باب الحيض	٤١	باب صلوة الخوف	١٢٦
باب الانجاس	٤٥	باب صلوة الجنائز	١٢٧
فصل في الاستنجاء	٤٨	باب الشهيد	١٢٦
كتاب الصلوة	٥٠	باب الصلوة في النوبة	١٣٧
باب الاذان	٥٢	كتاب الزكوة	ايضا
باب شروط الصلوة	٥٧	باب السأمة	١٤٠
باب صفة الصلوة	٦٣	باب نصاب الابل	١٤١
فصل	٦٨	باب زكوة البقر	ايضا
فصل في الحج	٧٦	باب زكوة الغنم	١٤١
باب الامامت	٧٩	باب زكوة المال	١٤٢
باب الاستخلاف	٦٨	باب العاشر	١٤٦
باب ما يغسل الصلوة وما يكره فيها	٨٩	باب الركاز	١٤٨
باب الوتر والنوافل	٩٦	باب العشر	١٤٩
باب ادراك الغريضة	١٠٢	باب المصرف	١٥١
باب قضاء الغوائت	١٠٣	باب صدقة الفطر	١٠٣
باب سجود السهو	١٠٦	كتاب الصوم	١١٢
باب صلوة المريض	١٠٩	باب ما يغسل الصوم وما لا يغسل	١١٠
باب سجود التلاوة	١١١	فصل في الامور	١١٣



باب الاعتكاف	١٦٧	فصل في المشقة	٢٢٢
كتاب الحج	١٧٠	باب التعليق	٢٢٦
فصل	١٧٢	باب طلاق المريض	٢٥٢
باب القران	١٨٢	باب الرجعة	٢٥٥
باب التمتع	١٨٣	باب الايلاء	٢٥٩
باب الجنائيات	١٨٣	باب الخلع	٢٦٢
باب الاحصار	١٩١	باب الظهار	٢٦٦
باب الحج عن الغير	١٩٢	باب المكفارة	٢٦٨
باب الهدي	١٩٣	باب اللعان	٢٧٥
كتاب النكاح	١٩٦	باب العنين وغيره	٢٧٣
فصل	١٩٩	باب العدة	٢٧٢
باب الولي	٢٠٣	فصل في الحداد	٢٧٩
باب الكفاءة	٢٠٧	فصل في ثبوت النسب	٢٨٢
باب المهر	٢١٠	باب الحضائنة	٢٨٥
باب نكاح الرقيق	٢١٨	باب النفقة	٢٨٩
باب نكاح الكافر	٢٢٢	كتاب العتق	٣٠٠
باب القسم	٢٢٢	باب عتق البعض	٣٠٣
باب الرضاع	٢٢٦	باب الحلف بالعتق	٣٠٧
باب الطلاق	٢٢٨	باب العتق على جعل	٣٠٨
باب الصريح	٢٣١	باب التدبير	٣٠٩
باب طلاق غير المدخول بها	٢٣٧	باب الاستملاء	٣١١
باب الكنايات	٢٣٩	كتاب الايمان	٣١٣
باب تعريض المطلق	٢٤١	باب اليمين	٣٢٠
باب الزمر ما بين	٢٤٣	باب اليمين في الاكس	٣٢٢

٢٠١	كتاب الا بق	باب اليمين في الطلاق والعتاق ٣٣٢
٢٠٢	كتاب المفقود	باب اليمين في البيع والشراء الصوم
٢٠٣	كتاب الشركة	والصلوة وغمرها ٣٣٢
٢٠٩	فصل في الشركة الفاسدة	باب اليمين في الضرب والقتل وغمر ذلك ٣٣٩
٢١١	كتاب الوقف	كتاب الحد ود ٣٣٢
٢١٩	فصل	باب الرطى ٣٣٨
٢٢٧	فصل فيما يتعلق بوفاء الاولاد	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها ٣٣٩
٢٣٩	كتاب البيوع	باب حل الشرب ٣٥١
٢٢٢	فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل	باب حل القذف ٣٥٢
٢٢٧	باب خيار الشرط	باب التعزير ٣٥٦
٢٥١	باب خيار الروية	كتاب المرقعة ٣٦١
٢٥٢	باب خيار العيب	باب كيفية القطع ٣٦٦
٢٦١	باب البيع الفاسد	باب قطع الطريق ٣٦٨
٢٧٠	فصل في الغصولي	كتاب الجهاد ٣٦٩
٢٧٣	باب الاقالة	باب الغنم وقسمته ٣٧٣
٢٧٦	باب المراجعة والنولية	فصل في كيفية القسمة ٣٧٢
	فصل في التصرف في المبيع والتمن قبل القبض	باب المستأمن ٣٧٨
٢٧٨	والزيادة والحط فيهما وتاجيل الدين	فصل ايضا
٢٨٠	فصل في القرض	باب العشر والخراج والجزية ٣٨٠
٢٨٣	باب الربوا	فصل في الجزية ٣٨٣
٢٨٦	باب الحقوق في المبيع	باب المرتد ٣٨٧
٢٨٧	باب الاستحقاق	باب البغاء ٣٩١
٢٩١	باب السلم	كتاب اللقيط ٣٩٧
٢٩٦	باب المتفرقات	كتاب اللقطة ٣٩٨

٦٠٠	باب الاستثناء وما في معناه	٥٠٧	كتاب الكفالة
٦٠٣	باب اقرار المريض	٥١٨	باب كفالة الرجلين
٦٠٧	فصل في مسائل شتى	٥١٩	كتاب الحيوان
٦١٠	كتاب الصلح	٥٢١	كتاب القضا
٦١٣	فصل في دعوى الدين	٥٢٦	فصل في الحبس
٦١٦	فصل في التخرج	٥٣٣	باب التحكيم
٦١٧	كتاب المضاربة	٥٣٦	كتاب القاضى الى القاضى وغيره
٦٢٠	باب المضارب يضارب	٥٣٨	مسائل شتى
٦٢٣	فصل في المتفرقات	٥٣٣	كتاب الشهادات
٦٢٥	كتاب الايداع	٥٣٨	باب القبول وعدمه
٦٣٠	كتاب العارية	٥٥٦	باب الاختلاف في الشهادة
٦٣٣	كتاب الهبة	٥٥٨	باب الشهادة على الشهادة
٦٣٨	باب الرجوع في الهبة	٥٥٩	باب الرجوع عن الشهادة
٦٣٢	فصل في مسائل متفرقة	٥٦١	كتاب الوكالة
٦٣٣	كتاب الاجارة	٥٦٣	باب الوكالة بالبيع والشراء
	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون	٥٦٧	فصل
٦٥٠	خلافا فيها	٥٧١	باب الوكالة بالخصومة والقبض
٦٥٦	باب الاجارة الفاسدة	٥٧٣	باب عزل الوكيل
٦٦٠	باب ضمان الاجير	٥٧٦	كتاب الدعوى
٦٦٣	باب فسخ الاجارة	٥٨٣	باب التحالف
٦٧١	كتاب المكاتب	٥٨٧	فصل في دفع الدعوى
٦٧٢	باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله	٥٨٨	باب دعوى الرجلين
٦٧٥	باب كتابة العبد المشترك	٥٩٢	باب دعوى النسب
	باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى ايضا	٥٩٥	كتاب الاقارب

٧٦٠	كتاب الاشربة	٦٧٧	كتاب الولاء
٧٦٣	كتاب الصيد	٦٧٩	فصل في ولاء الموالاة
٧٦٧	كتاب الرهن	ايضا	كتاب الاكراه
٧٧١	باب ما يجوز ارتهاؤه وما لا يجوز	٦٨٣	كتاب الحجر
٧٧٥	باب الرهن يوضع على يد عدل	٦٨٥	فصل
	باب التصرف في الرهن و	٦٨٦	كتاب الماذون
٧٧٧	الجنابة عليه وجنابته	٦٩١	كتاب الغصب
٧٨١	فصل في مسائل متفرقة	٦٩٧	فصل
٧٨٢	كتاب الجناياب	٧٠١	كتاب الشفعة
٧٨٦	فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه	٧٠٢	باب طلب الشفعة
٧٩٢	باب القود فيما دون النفس	٧٠٦	باب ما تثبت هي فيه اولا
٧٩٥	فصل في الفعلين	٧٠٧	باب ما يبطلها
٧٩٨	باب الشهادة في القتل واعتبار حالته	٧١١	كتاب القسمة
٨٠٠	كتاب الديات	٧١٧	كتاب المزارعة
٨٠٢	فصل في الشجاج	٧٢٠	كتاب المساقاة
٨٠٥	فصل في الجنين	٧٢٢	كتاب الذبائح
	باب ما يحدثه الرجل في الطريق	٧٢٦	كتاب الاضحية
٨٠٧	وغیره	٧٣٢	كتاب الحظروا لباحة
٨٠٩	فصل في الحائط المائل	٧٣٥	فصل في اللبس
٨١١	باب جنابة البهيمة والجنابة عليها	٧٣٨	فصل في النظر
٨١٢	باب الجنابة المملوك والجنابة عليه	٧٤٠	باب الاستمراء وغيره
٨١٦	فصل في الجنابة علي العبد	٧٤٣	فصل في البيع
٨١٧	فصل في غصب القن وغيره	٧٥٥	كتاب احياء الموات
٨١٩	باب القسامة	٧٥٧	فصل

٨٥٠	كتاب الخنثى	٨٢٢	كتاب المعاقل
٨٥١	مسائل شتي	٨٢٦	كتاب الوصايا
٨٦١	كتاب القرائض	٨٣٢	باب الوصية بثلاث المال
٨٦٢	فصل في العصبات	٨٣٦	باب العتق في المرض
٨٦٨	باب العول	٨٣٧	باب الوصية للإقارب وغيرهم
٨٧٠	باب توريث ذوى الارحام		باب الوصية بالخدم والسكنى
٨٧١	فصل في الغرقى والحرقى	٨٢٠	والشركة
٨٧٢	فصل فى المناسحات	٨٢٢	فصل في وصايا الذمى وغيره
ايضا	باب المخارج	٣٢٣	باب الوصى
	تمت بالخير	٨٢٧	فصل في شهادة الاوصياء

عزوته لقائله روماً للاختصار \* وماً مولى من الناظر فيه ان ينظر بعين الرضا والا استبصار \*  
 وان يتلافى تلافيه بقدر الامكان او يصفح ليصفح عنه عالم الاسرار والاضمار \* ولعمري ان  
 السلامة من هذا الخطر لا مريضة على البشر ولا غرو فان النسيان من خصائص الانسانية \*  
 والخطاء والزلل من شعائر الادمية \* واستغفر الله مستعيناً به من حسد ليسد باب الانصاف \*  
 ويرد عن جميع الاوصاف \* الا وان الحسد حسك \* من تعلق به هلك \* وكفى للحاسد  
 ما في آخر سورة الفلق \* في اضطرابه بالقلق \* لله در الحسد ما اعد له \* يدأ بصاحبه  
 فقتله \* وما انا من كيد الحسود بآمن ولا جاهل يزري ولا يتدبر \*

### و لله در القايل شعر

هم يحسدون و شر الناس كلهم \* من عاش في الناس يوماً غير محسود \* اذ لا يسود من يدون  
 ودود يمدح \* وحسود يقدح \* لان من ذرع الاحن يحصد المحن \* فالليثم يفضح \*  
 والكريم يصلح \* لكن يا اخي بعد الوقوف على حقيقة الحال \* والا طلاع على ما حرره  
 المتأخرون كصاحب البحر والنهر والفيض والمصنف وجدنا المرحوم و غرماً زاده واخى زاده  
 وسعدى افندى والزليعى والاكمل والكمال وابن الكمال مع تحقیقات سنح بها البال \*  
 و تلقينها عن فحول الرجال \* وبابى الله العصمة لكتاب غير كتابه \* والمنصف من اغتفر  
 قليل خطاء المرء في كثير صوابه \* ومع هذا فمن اتقن كتابى هذا فهو الفقيه الماهر \* ومن  
 ظفر بما فيه فيقول بملاء فيه كم ترك الاول للآخر \* ومن حصله فقد حصل له الحظ الوافر \*  
 لانه البحر لكن بلا ساحل \* ورايل القطر غير انه متواصل \* لحسن عبارات ورمز اشارات  
 ونقح معانى و تحرير مبانى وليس الخبر كالعيان \* و ستقر به بعد التأمل العيان \* فخذ  
 ما نظرت من حسن روضة الاسما \* ودع ما سمعت عن الحسن وسلمى \* شعر

خذ ما نظرت ودع شيئاً سمعت به \* في طلعة الشمس ما يغنيك عن زحل \* هذا وقد  
 اصحت اعراض المصنفين اغراض سهام السنة الحساد \* ونقايس تصانيفهم معرضة باين بهم  
 تنتهب فوايد ها ثم ترميها بالكساد \* شعر

اذا العلم لا تعجل بعيب مصنف \* ولم تتيقن زلة منه تعرف \* فكم افسل الراوى كلاماً بعقله \*  
 وكم حرف الا توال توم وصحفوا \* وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيرا \* وجاء بشئ لم يرد \*

المصنف \* وما كان تصدى ان يدرج ذكرى بين المحررين من المصنفين و المؤلفين بل  
القصد رياضة القريحة وحفظ الفروع الصحيحة مع رجاء الغفران ودعاء الاخوان وما طي  
من اعراض الحاسدين عنه حال حماي \* فسيملقونه بالقبول ان شاء الله تعالى بعد وفاتي \*  
كما تميل \*

شعر

ترى الفتى ينكر فضل الفتى \* لوماً وخبناً فاذا ما ذهب \* لح به الحر من طي نكتة \* يكتبها  
عنه بماء الذهب \* فيها ك موهبا ومهدبا لمهمات هذا الفن \* مظهر الدقائق استعملت  
الفكر فيها اذا ماء الليل جن \* متحريرا ارجح الاقوال واوجز العبارة \* معتمدا في دفع الابرار  
بالطف الاشارة \* فرما خالفت في حكم او دليل \* فحسب من لا اطلاع له ولا فهم عد ولا عن  
السبيل \* وربما غيرت تبعا لما شرح المصنف رح كلمة او حرفا وما درى ان ذلك لنكتة تدق  
عن نظره وتخفى وقد انشدني شمخي الحبر الشامى والبحر الطامى واحد زمانه وحسنه او انه  
شيخ الاسلام الشيخ خير الدين الرملى اطال الله بقاءه آمين

شعر

قل لمن لم يرى الماصر شيئا \* ويرى للارائل التقديما \* ان ذاك القديم كان حل پنا \* وميبقى  
هذا الحديث قد يما \* وعلى ان المراد ما انشد فيه شمخي راس المحققين والنقاد \* محمد افندي  
المحاسنى وقد اجاد \*

شعر

لكل بنى الدنيا مراد ومقصد \* وان مرادى صحة وفراغ \* لا بلغ في علم الشريعة مبلغا \* يكون  
به لى فى الجنان بلاغ \* نفى مثل هذا فليتنافس اولوالنهي \* وحسبى من الدنيا الغرور بلاغ \*  
فما الغوز الا فى نعيم موبد \* به العيش رغل والشراب يساغ

مقلده

حقى على من حاول العلم ان يتصوره بحده او رسمه ويعرف موضوعه واستمداة فالفقه لغته  
العلم بالشئ ثم خص بعلم الشريعة وفقه بالكسر فقها علم وفقه بالضم نقامة صار فقيها واصطلاحا  
عند الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية الفرعية من ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ الفروع  
واقله نلت مسائل وعند اهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصرى رح  
انما الفقيه المعرض عن الدنيا الزاهل فى الآخرة البصير بعيوب نفسه وموضوعه فعل المكلف  
ثموتا او سلبا واستمداة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وعائته الغوز بسعادة  
الدارين واما فضله فكثير شهير ومنه ما فى الخلاصة وغيرها النظر فى كتب اصحابنا من غير

سماع افضل من قيام الليل وتعلم الفقه افضل من تعلم ما في القرآن وجميع الفقه لا بد منه  
وفي الملتقط وغيره عن محمد رح لا ينبغي للرجل ان يعرف بالشعر والنحو لان آخر امره الى  
المسئلة وتعليم الصبيان ولا بالحساب لان آخر امره الى مساحة الارضين ولا في التفسير  
لان آخر امره الى التذكير والقصص بل يكون علمه في الحلال والحرام وما لا بد منه  
من الاحكام كما قيل \*

شعر  
اذا ما اعتزّ ذرعلم بعلم \* فعلم الفقه اولى باعتزاز \* فكم طيب يفوح ولا كمسك \*  
وكم طير يطير ولا كباز \* وقد مدحه الله تعالى بتسميته خبرا بقوله ومن يوتى الحكمة  
فقد اوتى خيرا كثيرا وقد فسر الحكمة زمرة ارباب التفسير بعلم الفروع الذي هو علم  
الفقه ومن هنا قيل \*

شعر  
وخير علوم علم فقه لانه \* يكون الى كل العلوم توسلا \* فان فقيها واحدا متورعا \* على  
الف ذى زهد تفضل واعتلى \* وهما ما خوذ ان مما قيل للامام محمد رح \* تفقه فان  
الفقه افضل قائد \* الى البر والتقوى واعدل قاصد \* وكن مستفيدا كل يوم زيادة \* من الفقه  
واسبح في بحور الفوائد \* فان فقيها واحدا متورعا \* اشد على الشيطان من الف عابد \*  
ومن كلام علي رضي الله عنه \*

شعر  
ما الفضل الا لاهل العلم انهم \* على الهدى لمن استهدا ادلاء \* ووزن كل امرء ما كان  
يحسنه \* واجاهلون لاهل العلم اعداء \* ففر بعلم ولا تجهل به ابدا \* الناس موتى واهل  
العلم احياء \* وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة العلم يرفع المملوك الى مجالس الملوك \* لولا  
العلماء لهلك الامرء فانما العلم لاربابه ولاية ليس لها عزل ان الامير هو الذي يضحي امير اعند عزله  
ان زال سلطان الولاية كان في سلطان فضله واعلم ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر  
ما يحتاج له دينه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه انفع غيره وعندنا وهو لتبحر في الفقه وعلم  
القلب وحراما وهو علم الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلوم الطبايعين والحجر  
والكهانة ودخل في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقا ومكرره وهو  
اشعار المولدين من الغزل والبطالة ومباحا كما شعارهم التي لا يستخف فيها كذا في فوائده  
شتم من الاشياء والنظائر تم نقل في مسئلة اربعين ومحصلها ان الفقه هو ثمرة الحديث



وليس ثواب الفقيه اقل من ثواب المحدث وفيها كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله تعالى له وبه لان ارادته تعالى غيب الا الفقهاء فانهم علموا ارادته تعالى بهم بحديث الصادق المصدوق من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وفيها كل شئ يسأل عنه العبد يوم القيمة الا العلم لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه فقال تعالى وقل رب زدني علما فكيف يسأل عنه وفيها اذا سئلنا عن مذهبنا ومن مذهب مخالفتنا وجوابا مذهبنا صواب يحتمل الخطاء ومذهب مخالفتنا خطاء يحتمل الصواب واذا سئلنا عن معتقنا ومعتقل خصومنا قلنا وجوبا الحق مانحن عليه والباطل ما عليه خصومنا وفيها العلوم ثلاثة علم نصح وما احترق وهو علم النحو والاصول وعلم لا نصح ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نصح واحترق وهو علم الحديث والفقه وقد قالوا الفقه زرع عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وسقاه علقمة وحصده ابراهيم النخعي وداسه حماد وطحنه ابو حنيفة رح وعجنه ابو يوسف رح وخبره محمد رح وسائر الناس يا كلون من خبزة وقد نظمه بعضهم فقال \* شعر الغفة زرع ابن مسعود وعلقمة \* حصادة ثم ابراهيم دراس \* نعمان طاحنه يعقوب عاجنه \* محمد خايزه والاكل الناس \* وقد ظهر علمه بتصانيفه كالجامعين والمبسوط والزيادات وال نوادر حتى قيل انه صنف في العلوم الدنية تسعمائة وتسعة وتسعين كتابا ومن تلامذته الشافعي رح وتزوج بام الشافعي وفوض اليه كتبه وماله فبسببه صار الشافعي رح فقيها ولقد انصف الشافعي رح حيث قال من اراد الفقه فليلمز اصحاب ابي حنيفة رح فان المعاني قد تيسرت لهم والله ما صرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن رح وقال اسمعيل بن ابي رجا رايت محمد رح في المنام فقلت له ما فعل الله بك قال غفر لي ثم قال لو اردت ان اعد بك ما جعلت هذا العلم فيك فقلت له فابن ابو يوسف رح قال فوقنا بدرجتين قلت فابو حنيفة رح قال هيئات ذاك في اطلى عليين كيف وقد صلى الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة وحج خمسا وخمسين حجة وراعى ربه في المنام مائة مرة ولها قصة مشهورة في حجته الاخيرة استاذن حجة الكعبة بالدخول ليلافقام بين العمودين على رجله اليمنى ووضع اليسرى على ظهرها حتى ختم نصف القرآن ثم ركع ومجد ثم قام على رجله اليسرى ووضع اليمنى على ظهرها حتى ختم القرآن فلما سلم بكى وناجى ربه وقال الهي ما عبدك هذا العبد الضعيف

حق عبادتك لכן عرفك حق معرفتك فهب نقصان خدمته لكمال معرفته فهتف  
 هاتف من جانب البيت يا ابا حنيفة قد عرفتنا حق المعرفة وقد خد متنا فاحسنت الخدمة  
 وقد غفرنا لك ولمن اتبعك مهن كان على من هبك الى يوم القيمة وقيل لابي حنيفة رحيم  
 بلغت ما بلغت قال ما نخلت بالافادة وما استنكفت من الاستغادة وقال مسافرين  
 كرام من جعل ابا حنيفة بينه وبين الله رجوت ان لا يخاف وقال فيه \* شعور  
 حسبي من الخيرات ما اعدته \* يوم القيمة في رضي الرحمن \* دين النبي محمد خير  
 الورد \* ثم اعتقادي مذهب النعمان \* وعنه عليه الصلوة والسلام ان آدم افتخر بي وانا  
 افتخر برجل من امتي اسمه نعمان وكنيته ابو حنيفة هو سراج امتي وعنه عليه السلام  
 ان سائر الانبياء يوم القيمة يفتخرون بي وانا افتخر بابي حنيفة \* من احبه فقد احبني ومن  
 ايغضه فقد ابغضني كذا في التعلامة شرح مقلمة ابي الليث قال في الضياء المعنوي وقول  
 ابن الجوزي انه موضوع فانه تعصب لانه روى بطرق مختلفة وروى الجرجاني في مناقبه  
 بسند سهل بن عبد الله التستري انه قال لو كان في امة موسى وعيسى مثل ابي حنيفة  
 رح لما تهودوا ولما تنصروا ومناقبه اكثر من ان تحصر وصنف فيها سبط ابن الجوزي مجلدين  
 كبيرين وسماه الانتصار لامام ائمة الامصار وصنف غيره اكثر من ذلك والحاصل ان ابا  
 حنيفة النعمان \* من اعظم معجزات المصطفى صلى الله عليه وسلم بعد القرآن \* وحسبك  
 من مناقبه اشتهار مذهبه ما قال قولاً الا اخذ به امام من الائمة الاعلام \* وقد جعل الله  
 الحكم لاصحابه واتباعه من زمانه الى هذه الايام \* الى ان يحكم بمذهبه عيسى عليه  
 السلام \* وهو كالصديق رضى الله عنه له اجره واجر من دون الفقه والفقه وفرع احكامه  
 على اصوله العظام \* الى يوم الحشر والقيام \* وهذا يدل على امر عظيم اختص به من بين  
 سائر العلماء العظام \* كيف لا وقد اتبعه على مذهبه كثير من الاولياء الكرام \* ممن  
 اتصف بثبات المجاهدة وركض في ميدان المشاهدة كابراهيم بن ادهره شقيق البلخي  
 ومعروف الكرخي وابي يزيد البسطامي وفضيل بن عياض وداود الطائي وابي حامد اللغاق  
 وخلف بن ايوب وعبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وابي بكر الوراق وغيرهم  
 ممن لا يحصى لهم عدة ان يستقصى فلوجدوا فيه شبهة ما اتبعوه ولا انشأوا به ولا وافقوه

وقد قال الاستاذ ابو القاسم القشيري في رسالته مع صلابته في مذهبه وتقدمه في هذه الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول انا اخذت هذه الطريقة من ابي القاسم النصر ابادي وقال ابو القاسم انا اخذتها من الشبلي وهو اخذها من السري السقطي وهو من معروف الكرخي وهو من داود الطائي وهو اخذ العلم والطريقة من ابي حنيفة رح وكل منهم اثني عليه واقر بفضلهم فعجبا لك يا اخي الم يكن لك اسوة حسنة في هؤلاء السادة الكبار اكانوا متهمين في هذا الاترار والافتخار وهم ائمة هذه الطريقة وارباب الشريعة والحقيقة ومن بعدهم في هذا الامر فليهم تبع وكلما خالف ما اعتمدوه مردود ومتبدع وبالجملة فليس ابو حنيفة رح في زهده وورعه وعبادته وعلمه ونهجه بمشارك ومما قال فيه ابن المبارك \*

شعر

لقد زان البلاد ومن عليها \* امام المسلمين ابو حنيفة \* باحكام واثار ونقده \* كبايات الزبور  
على الصحيحه \* فمافى المشرتين له نظير \* ولا في المغربين ولا بكونه \* يبيت مشمرا سهر  
الليالي \* وصام نهاره لله خيفة \* فمن كابى حنيفة في علاه \* امام للخليفة والخليفة \* رايت  
العائبين له سفاها \* خلاف الحق مع حجج ضعيفه \* وكيف يحل ان يوذع فقيه \* له في  
الارض آثار شريفه \* وقد قال ابن ادريس مقالا \* صحيح النقل في حكم لطيفه \* بان  
الناس في فقه عيال \* على فقه الامام ابي حنيفة \* فلجنة ربنا اعد اد رمل \* على من رد  
قول ابي حنيفة \* وقد ثبت ان ثابتا والد الامام ادرك الامام علي ابن ابي طالب دعاله  
ولذريته بالبركة وصح ان ابا حنيفة سمع الحديث من سبعة من الصحابة كما بسط في اواخر  
منية المفتي وادرك بالسن نحو عشرين صحابيا كما بسط في اوائل الضياء وقد ذكر لعلامة  
شمس الدين محمد ابو النصر بن عرب شاه الانصاري الحنفي في منظومته الالغية المسماة  
بجواهر العقائد ودرر القلائد ثمانية من الصحابة ممن روى عنهم الامام الاعظم ابو حنيفة  
رحمة الله عليه وعليهم اجمعين حيث قال \*

شعر

معتقلا مذهب عظيم الشان \* ابي حنيفة الفتى النعمان \* التابعي سابق الائمة \* بالعلم  
والدين سراج الامة \* جمعا من اصحاب النبي ادركا \* اثرهم قد اقتفي وسلكا \* طريقة  
واضحة المنهاج \* سالمة من الضلال الداجي \* وقد روى عن انس وجابر \* وابن ابي اوف

كذا عن عامر \* اعني ابا الطغتمل ذا ابن واثله \* وابن انس الفتى واثله \* عن ابن جزء  
 قد روى الامام \* وبنت عجر \* هي التمام \* رضي الله الكريم دائما \* عنهم وعن كل  
 الصحاب العظام \* وتوفي بيغل اذ قيل في السجن ليلي الغضاء وله سبعون سنة بتاريخ خمسين  
 ومائة وقيل ويوم توفي ولد الامام الشافعي فعلم من معاقبه وقد قيل الحكمة في مخالفة تلاميذه  
 انه راح صبي يلعب فن الطين فحذره من السقوط فاجابه احذر انت السقوط فان في سقوط  
 العالم سقوط العالم فحيث قال لاصحابه ان توجه لكم دليل فقولوا به فكان كل ياخذ برواية عنه  
 ويرجحها وهذا من غاية احتياطه وورعه وعلمه بان الاختلاف من آثار الرحمة فمهما كان  
 أكثر كانت الرحمة اوفر كما قالوا رسم المفتي اعلم ان ما اتفق عليه اصحابنا في الروايات  
 الظاهرة يفتى بها قطعا واختلف فيما اختلفوا فيه والاصح كما في السراجية وغيرها ان يفتى  
 بقول الامام على الاطلاق ثم بقول الثاني ثم بقول الثالث ثم بقول زفر والحسن بن زياد  
 وصح في الحواشي القدسي قوة المدرك وفي وقف البحر وغيرها متى كان في المسئلة قولان  
 مصححان جاز القضاء والامتناء باحدهما وفي اول المضمرات اما العلامات للافتاء فقولاه وعليه  
 الفتوى وبه يفتى وبه ناخذ وعليه لاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه عمل الائمة وهو الصحيح  
 او الاصح او الاظهر او الاشبه او الالوجه او المختار ونحوها مما ذكر في حاشية البرزوي انتهى \*  
 قال شخنا الرمل في فتاواه وبعض الالفاظ أكد من بعض فلفظ الفتوى أكد من لفظ  
 الصحيح والاصح والاشبه وغيرها ولفظ به يفتى أكد من عليه الفتوى والاصح أكد من الصحيح  
 والاحط أكد من الاحتياط انتهى قلت لكن في شرح المنية للحلي عند قوله لا يجوز مس  
 المصحف الا بغلافه اذا تعارض اما مان معتبر ان عبر احدهما بالصحيح والآخر بالاصح فالأجل  
 بالصحيح اولي لانهما اتفقا على انه صحيح والآخر بالمنق اوفق فليحفظ ثم رايت في رسالة  
 آداب المفتين اذا زيلت رواية في كتاب معتمد بالاصح او الاولى او الاوفق ونحوها فله ان  
 يفتي بها وبمخالفتها ايضا ايا شاء واذا زيلت بالصحيح او المأخوذ به او به يفتى او عليه الفتوى  
 لم يفت بمخالفة الا اذا كان في الهداية مثلا هو الصحيح والكافي بمخالفة هو الصحيح  
 لم يخير ويختار الا قول عند والاليق والاصح انتهى فليحفظ وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم  
 في تصحيحه انه لا فرق بين المفتي والقاضي الا ان المفتي مخبر عن الحكم والقاضي ملزم به

وان الحكم والعقوبات بالقول المرجوح جهل وخروج للاجماع وان الحكم الملقق باطل بالاجماع  
وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقا وهو المختار في امانه وب ان الخلاف  
خاص بالقاضي المجتهد واما المقلد فلا ينبغي تضارعه بخلاف مذهبه اصلا كما في القنية قلت  
ولا سيما في زماننا فان السلطان بيض في منشورة على نهيه عن القضاء بالاقوال الضعيفة  
فكيف بخلاف مذهبه فيكون معزولا بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا ينبغي تضارعه فيه  
وينقض كما بسط في قضاء الفتح والبحر والنحر وغيرها قال في البرهان وهذا صريح الحق  
الذي يعرض عليه بالنوازل نعم امر الامر متى طادف فصلا مجتهدا فيه تغل امره كما في سير  
التاريخانية وشرح السير الكبير فليحفظ وقد ذكرنا ان المجتهد المطلق قد فقد واما  
المقلد فعلى مبع مراتب مشهورة واما نحن فعلى اتباع ما رجحناه وما صححه كالواقفوا في حيوتهم  
فان قلت قد يحكون اقوالا بلا ترجيح وقد يختلفون في التصحيح قلت يعمل بمثل ما عملوا  
من اعتبار تغير العرف واحوال الناس وما هو الارفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه  
ولا يخلو الوجود عن يميز هذه الحقيقة لا ظنا وطمى من لم يميز ان يرجع لمن يميز لبراءة  
ذمته فنسال الله التوفيق والقبول بحاجه الرسول كيف لا وقد يسر الله تعالى ابتداء تبينه  
في الروضة المحروسة والبقعة المانوسة تجاه وجه صاحب الرسالة وحائز الكمال والبسالة  
وضجيعة الجليلين الذرغامين الكاملين رضى الله عنهما وعن سائر الصحابة اجمعين ووالديا  
ومقلد يهر باحسان الى يوم الدين ثم تجاه الكعبة الشريفة تحت الميزاب وفي الحطيم  
والمقام والله الميسر للتمام \*

### \* كتاب الطهارة \*

قد تمت العبادات على غيرها اهتماما بشانها والصلوة تامة للايمان والطهارة مفتاحها  
بالنص وشرطها مختص لازم لها في كل الاركان وما قيل قد تمت لكونها شرطا لا يسقط  
اصلا ولذا فاقد الطهورين يؤخر الصلوة وما اورد من ان النية كذلك مردود كل ذلك  
اما النية ففي القنية وغيرها من توالت عليها الهموم تكفيه النية بلسانه واما الطهارة ففي  
الظهيرية وغيرها من قطعت يداه ورجلاه وبوجهه جراحة يصلي بلا وضوء ولا تيمم ولا  
يعين في الاصح واما فاقد الطهورين ففي الغيظ وغيرها انه يتشبه عندهما واليه ص



رجوع الامام وعليه الفتوى قلت وبه ظهر ان تعدد الصلوة بلا طهر غير مكفر كصلوته لغير الغبلة ارمع ثوب نجس وهو ظاهر المذهب كما في الخانية وفي سير الوهبانية وفي كفر من صلى بغير طهارة مع التعدد خلف في الروايات يسطرثم هو مركب اضافي مبتدأ او خبر او مفعول لفعل محذوف فان اريد به التعدد ادنى على السكون وكسر تخلصا من الساكنين و اضافته لامية لاميمية وهل يتوقف حده لقبا على معرفة مفردة الراجح نعم فالكتاب مصدر بمعنى الجمع لغة جعل شرعا عنوانا لمسائل مستقبلية بمعنى المكتوب والطهارة مصدر طهر بالفتح وبالضم بمعنى النظافة لغة ولذا افردنا شرعا النظافة من حدث او خبث ومن جمع نظرا لانواعها وهي كثيرة وحكمها شهيرة وحكمها استباحة ما لا يحل بدونها \* وسببها \* اى سبب وجوبها \* ما لا يحل \* فعله فرضا كان او غيره كالصلوة ومس المصحف \* الابهة \* اى بالطهارة صاحب البحر قال بعد سرد الاقوال ونقل كلام الكمال الظاهر ان السبب هو الارادة فى الغرض والنفل لكن بترك ارادة النفل يسقط الوجوب ذكره الزيلعي فى الظهار وقال العلامة قاسم فى تكملته الصحيح ان سبب وجوب الطهارة وجوب الصلوة او ارادة ما لا يحل الابهة \* وقيل \* سببها \* الحدث \* فى الحكمية وهو وصف شرعي يحل فى الاعضاء يزيل الطهارة وما قيل انها مانعة شرعية قائمة بالاعضاء الى غاية استعمال المزيل فتعريف بالحكم \* والخبث \* فى الحقيقة وهو عين مستقبل شرعا \* وقيل سببها القيام الى الصلوة \* ونسبنا الى اهل الظاهر وفساد ما ظاهر واعلم ان اثر الخلاف انما يظهر فى نحو التعاليق نحو ان وجب عليك طهارة فانت طالق دون الانتم للاجماع على عدمه بالتأخير عن الحدث ذكره فى الترشيح وبه اندفع ما فى السراج من اثبات الثمرة من جهة الانتم بل وجوبها موسع بدخول الوقت كالصلوة فاذا ضاق الوقت صار الوجوب فيهما مضيقا وشرائطها ثلاثة عشر على ما فى الاشياء \* شرايط وجوبها تسعة وشرايط صحتها اربعة ونظامها شيخنا العلامة العلي المقدسي شارح نظم الكنز فقال \* شعر

شرط الوجوب العقل والاسلام \* وقدرة الماء والاحتلام \* وحدث ونفي حيض وعدم \*  
نقاسها وضيق وقت قد هجم \* وشرط صحتها عموم البشرة \* بمائه الطهور ثم فى المرة \* فنقل  
نقاسها وحيضها وان \* يزول كل مانع عن البدن \* وجعلها بعضهم اربعة شرطا وجودها

الحسي وجود المنزل والمزال عنه والقدرة على الازالة وشرط وجودها الشرعي كون المنزل مشروع الاستعمال في مثله وشرط وجوبها التكليف والحدث وشرط صحتها صدور المطهر من اهله في محله مع فقد ما نعه ونظمها نقال \*

تعلم شروطا للوضوء مهمة \* مقسمة في اربع وثمان \* فشرط وجود الحس منها ثلاثة \* سلامة اعضاء وقدرة امكان \* لمستعمل الماء القراح وهو معا \* وشرط وجود الشرع خذها بامعان \* فمطلق ماء مع طهارته ومع \* طهوريته ايضا ففرز ببيان \* وشرط وجوب وهو اسلام بالغ \* مع الحدث التمييز بالعقل بالايمان \* وشرط لتصحيح الوضوء زوال ما \* يبعد ايصال المياه من ادران \* كشمع ورمص ثم لم يتخلل \* وصفه عيان يا عظيم الشان \* وزيد على هذين ايضا تقاطر \* مع الغسلات ليس هذا الذي الثاني \* وصفتها فرض للصلاة وواجب للطواف قبل ومس المصحف للقول بان المطهرين الملائكة وسنة للنوم ومنه رب في نيف وثلاثين موضعا ذكرتها في الخزائن منها بعد كذب وغيبة وقهقهة وشعروا كل جزور وبعد كل خطيئة وللخروج من خلاف العلماء وركنهما غسل ومسح وزوال نجس وآلتها ماء وتراب ونحوهما ودليلها آية اذا قمت الى الصلاة وهي من نية اجماعا واجمع اهل السيران الوضوء والغسل فرضا بمكة مع فرض الصلاة بتعليم جبرئيل عليه السلام وانه عليه الصلاة والسلام لم يصل قط الا بوضوء بل هو شريعة من قبلنا بدليل هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي وقد تقرر في الاصول ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا قصده الله تعالى ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخه ففائدة نزول الآية تقرير الحكم الثابت وتاقى اختلاف العلماء الذي هو رحمة كيف وقد اشتملت على نيف وسبعين حكما مبسوطة في تيسر الضياء عن فوائد الهداية وعلى ثمانية امور كلها مثنى طهارتين الوضوء والغسل ومطهرين الماء والصعيد وحكمين الغسل والمسح وموجبين الحدث والجنابة ومبشرين المرض والسفر ودليلين التفصيلي في الوضوء والاجمالي في الغسل وكنايتين الغائط والملازمة وكرايتين تطهير الذنوب واتمام النعمة اى بسوته شهيد الحديث من دارم على الوضوء مات شهيد اذ كره في الجوهرة وانما قال آمنوا بالغيبة دون آمنتم ليعم كل من آمن الى يوم القيمة قال في الضياء وكأنه مبني على ان في الآية التفاتا والتحقيق خلافه واتى في الوضوء باذا التحقيقية

وهي الجنابة بان اليد خشكية للاشارة الى ان الصلوة من الامور اللازمة والجنابة من الامور  
العارضة وصرح بذلك الحدث في الغسل والتميم دون الوضوء ليعلم ان الوضوء سنة  
وفرض والحدث شرط للثاني لا للاول فيكون الغسل على الغسل والتميم على التيمم عبثا  
والوضوء على الوضوء نورا طي نور \* اركان الوضوء اربعة \* عبر بالاركان لانه افيد مع  
سلامته عما يقال ان اريد الغرض القطعي يرد تقلير المسح بالربع وان اريد العملي يرد  
المغسول وان اجيب عنه بما تحصناه في شرح الملتقى ثم الركن ما يكون فرضا داخل الماحية  
واما الشرط فما يكون خارجها فالغرض اعم منهما وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر جاحدا كاصل  
مسح الراس وقد يطلق على العملي وهو ما تقوت الصحة بغواته كالمقلد او الاجتهادي في  
الغرض فلا يكفر جاحده \* غسل الوجه \* اى اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي الغيض  
اقله قطرتان في الاصح \* مرة \* لان الامر لا يقتضى التكرار \* وهو مشتق من المواجهة  
واشتقاق الثلاثي من المزيد اذا كان اشهر في المعنى شائع كاشتقاق الرعد من الارتعاد واليم  
من التيمم \* من مبدأ سطح جبهته \* اى المتوضى بقريضة المقام \* الى اسفل ذقنه \* اى  
منبت اسنانه السفلي \* طولا \* كان عليه شعرا ولا عدل عن قولهم من قصاص شعرة الجارى على  
الغالب اى المطرد ليعم الاغم والاضلع والانزع \* وما بين شحمتي الاذنين عرضا \* وحينئذ \*  
فيجب غسل \* المأقي وما يظهر من الشفة عند انضمامها \* وما بين العنار والاذن \* لك خوله  
في الحد وبه يفتى \* لا غسل باطن العينين \* والاذن \* والغم واصول شعر الحاجبين  
والحية والشارب ونير ذباب للخرج \* وغسل اليدين \* اسقط لفظ فرادى لعدم تقييد  
الغرض بالانفراد \* والرجلين \* الباديتين السليمتين فان المجروحتين والمستورتين بالخيف  
وظيفتهما المسح \* مرة \* لما مر \* مع المرفقين والكعبين \* على المذهب وما ذكروا من ان  
الثابت بعبارة النص غسل يد ورجل والاخرى بدلالته ومن البحث في الحديث وفي القراءتين  
في ارجلكم قال في البحر لا طائل تحته بعد انعقاد الاجماع على ذلك \* ومسح ربيع الراس  
مرة \* فوق الاذنين ولو باصابة مطر او بلل باق بعد غسل على المشهور لا بعد مسح الا ان  
يتقاطر ولو لم اصبا او اصبعين لم يجز الا ان يكون مع الكف او بالابهام والسبابة مع ما بينهما  
او بسماء ولو ادخل راسه الاثاء او خفيه او جبيرته وهو محدث اجزاه ولم يصر الماء مستعملا



وان لوى اتغاقا على الصحيح كما فى البصر من البدائع \* وغسل جميع اللحية فرض \* يعنى  
عمليا \* ايضا \* على المذهب الصحيح المفتى به المرجوع اليه وما عدا هذه الرواية مرجوع  
عنه كما فى البدائع ثم لا خلاف ان المسترسل لا يجب غسله ولا مسحه بل يسن وان الخفيفة  
التي ترمى بشرتها يلزم غسل ما تحتها كذا فى النهر وفى البرهان يجب غسل بشرة لم يسترها  
الشعر كما يجب وشارب وعنققة فى المختار \* ولا يعاد الوضوء \* بل ولا بل المحل \* يحلق  
راسه ولحيته كما لا يعاد الغسل \* للمحل ولا الوضوء \* يحلق شاربه وحاجبه وقلم ظفره \*  
وكشط جلده \* وكذا لو كان على اعضاء وضوئه قرحة \* كما لا ملة \* وعليه جلد رقيقة  
فتوضأ وامر الماء عليها ثم نزعها لا يلزمه اعادة الغسل على ما تحتها \* وان تالم بالزرع على  
الاشبه لعدم البدلية بخلاف نزع الخف نصارك لو مسح خفه ثم حته او قشره \* فروع  
فى اعضائه شقاق غسله ان قد رواه لا مسحه والا تركه ولو بيد ولا يقدر على الماء يتممر  
ولو قطع من المرفق غسل محل القطع ولو خلق له يدان ورجلان فلو يبطش بهما غسلهما  
ولو باحدهما فهي الاصلية فيغسلها وكذا الزائدة ان نبتت فى محل الغرض كاصبع وكف  
زايد تين والافها حاذى منها محل الغرض غسله وما لا فلا لكن يندب مجتنب \* وسننه \*  
افاد انه لا واجب للوضوء ولا للغسل والا لقدمه وجمعها لان كل سنة مستقلة بدليل  
وحكم وحكمها ان يوجر على فعله ويلام على تركه وكثير ما يعرفون به لانه محط مواقع  
انظارهم وعرفها الشمنى بما ثبت بقوله عليه السلام او بفعله وليس بواجب ولا مستحب  
لكنه تعريف لمطلقها والشرط فى الموكلة مواظبته مع ترك ولو حكما لكن شان الشروط  
ان لا تدكر فى التعاريف واورده عليه فى البحر المباح بناء على ما هو المتصور من ان  
الاصل فى الاشياء التوقف الا ان الفقهاء كثير اما يلهجون بان الاصل الاباحة فالترفيف  
بناء عليه \* البداية بالنية \* اى نية عبادة لا تصح الا بالطهارة كوضوء او رفع حدث  
او امثال امر وصرحوا بانه بدونها ليس بعبادة وياثم بتركها وبانها فرض فى الوضوء  
الماوربه وفى التوضي سور حمار ونبيل تمر كما التيمم وبان وقتها عند غسل الوجه وفى  
الاشياء ينبغي ان تكون عند غسل اليدين للرغين لينال ثواب السنن قلت لكن  
فى القهستاني ومحلها قبل سائر السنن كما فى التحفة فلا تسن عندنا قبل غسل الوجه كما تغرض

عند الشافعي رح انتهى وفيها سبع سوالات مشهورة نظمها العراقي فقال \* شعر  
 سبع سوالات لدى الفهم اتت \* تحكي لكل عالم في النية \* حقيقة حكم محل وزمن \*  
 وشرطها والقصد والكيفية \* و \* البد اية \* بالتسمية \* قولاً وتحصل بكل ذكر لكن الوارد  
 عنه عليه الصلوة والسلام بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام \* قبل الاستنجاء  
 وبعد \* الاحال انكشف وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو نسيها فسمى في خلاله لا تحصل  
 السنة بل المندوب واما الاكل فتحصل السنة في باقيه لا فيما فات وليقل بسم الله اوله  
 و آخره \* و \* البد اية \* يغسل اليدين \* الطاهرتين ثلاثا قبل الاستنجاء وبعد \* وقيل  
 الاستيقاظ اتفاقني ولد الم يقل قبل ادخالهما الاناء لئلا يتوهم اختصاص السنة بوقت  
 الحاجة لان مفاهيم الكتب حجة بخلاف اكثر مفاهيم النصوص كذا في النهر وفيه من  
 الحجج المفهوم معتبر في الروايات اتفاقاً ومنه اقوال الصحابة رضي الله عنه قال وينبغي  
 تقييد : بما يدرك بالراى لا ما لم يدرك به انتهى وفي القهستاني عن حذود النهاية  
 المفهوم معتبر في نص العقوبة كما في قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون واما  
 اعتباره في الرواية فاكثرى لا كل \* الى الرسعين بالضم مفصل الكف بين الكوع  
 والكرسوع واما البوع ففي الرجل قال \* شعر

وعظم يلى الابهام كوع وما يلى \* لخنصرة الكرسوع والرسغ ما وسط \* وعظم يلى  
 ابهام رجل ملقب \* ببوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط \* ثم ان لم يمكن رفع الاناء  
 ادخل اصابع يسراه مضومة وصب على اليمنى لاجل التيامن ولو ادخل الكف ان  
 اراد الغسل صار الماء مستعملاً وان اراد الاغتراف لا ولولم يمكنه الاغتراف بشئ ويداه  
 نجستان تيمر صلى ولم يعد \* فهو \* سنة كما ان الفاتحة واجبة \* ينوب عن الغرض \*  
 ويسن غسلهما ايضا مع الراعين \* والسواك \* سنة مؤكدة كما في الجوهرة عند  
 المضمضة وقيل قبلها وهو للوضوء عندنا الا اذا نسيه فيندب للصلوة كما يندب لاصفرار  
 سن وتغير رائحة وقراءة قرآن واقله ثلاث في الاعالي وثلاث في الاسفل بمياه ثلاثة  
 وتذب امساكه \* بيمنه \* وكونه لينا مستويا بلا عقد في غلط خنصر وطول شبر ويستاك  
 عرضا لا طولاً ولا مضطجعا فانه يورث كبر الطحال ولا يقبضه فانه يورث الباسور ولا يمسه

فانه يورث العمي ثم يغسله والا فيستاك الشيطان به ولا يزداد على الشر والا فالشيطان  
يركب عليه ولا يضعه بل ينصبه والا فخطر الجنون قهستاني وبكرة بموذر يحرم بذي سم  
ومن منفعه انه شفاء لما دون الموت ومن كرم الشهادة عند وعذ نقلة او نقل اسنانه  
تقوم الحرقه الخشنة او الاصبع مقامه كما يقوم العلك مقامه للمرأة مع القدرة عليه \*  
وغسل الغمر \* اى استيعابه ولك اعبر بالغسل وللأختصار \* بمياه \* ثلاثة \* والآنف \*  
ببلوغ الماء المارن \* بمياه \* وهما سنتان مركبتان مشتملتان على سنن خمس الترتيب  
والثلاث وتجل يد الماء وفعلهما باليمنى \* والمبالغة فيهما \* بالغرغرة وبمجازة المارن \*  
لغير الصائم \* لاحتمال الفساد وسن تقديهما اعتبارا باوصاف الماء لان لونه يدرك  
بالبصر وطعمه بالغمر وريحه بالانف ولو عند ماء يكفى للغسل مرة معهما وثلاثا بهنهما  
غسل مرة ولو اخذ ماء تيمض ببعضه واستنشق بياقيه اجزاه وعكسه لا وهل يدخل  
اصبعه في فيه وانقه الاولى نعم قهستاني \* وتخليل اللحية \* لغير المحرم بعد التثليث  
ويجعل ظهر كفه الى عنقه \* و \* تخليل \* الاصابع \* اليدين بالتشبيك والرجلين  
بخنصر يد اليسرى بايديا يخنصر رجله اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلاليهما فلو منضمة  
فرض \* وتثليث الغسل \* المستوعب ولا عبرة للغرفات ولو اكتفى بمرة اذا اعتاده  
اثر والا لا وتوزاد لطمانية القلب او لقصد الوضوء على الوضوء لا باس به وحديث  
فقد تعدى محمول على الاعتقاد ولعل كراهتهم تكرره في مجلس تنزيهية بل في  
القهستاني معزيا للجواهر الاسراف في الماء الجارى جائز لانه غير مضيع فتأمل \*  
مسح كل راسه مرة \* مستوعبة فلو تركه وداوم عليه اثم \* واذنيه \* معارلو \* بمائه \*  
لكن لو مسحهما منه فلا بد من ماء جدي \* والترتيب \* المذكور في النص وعند  
الشافعي رح فرض وهو مطالب بالليل \* والولاء \* بكسر الواو وغسل المتأخر  
او مسحه قبل جفاف الاول بل عن رحتى لو فنى ماؤه فمضى لطلبه لا باس به ومثله  
الغسل والتيمم وعند مالك رح فرض ومن السنن الدلك وترك الاسراف وترك اطم  
الوجه بالماء وغسل فرجها الخارج \* ومستحب \* ويسمى من وباء واد با وفضيلة وهو  
ما فعله عليه السلام مرة وتركه اخرى وما احبه السلف \* التيمم من \* في اليدين

والرجلين ولو مسح الاذنين والحد بين فيلغزاي عضوين لا يستحب النيا من فيهما \*  
 ومسح الرقبة \* بظهر يده \* لا الحلقوم \* لانه بدعة \* ومن ادا به \* عبر بين  
 لان له آدابا اخر اوصلها في الفتح الى نيف وعشرين واوصلتها في الخزان الى نيف  
 وميتين \* استقبال القبلة وذلك اعضائه \* في المرة الاولى \* وادخال خنصره \* المبلولة \*  
 صماخ اذنه \* عند مسحها \* وتقديمه على الوقت لغير المعذور \* وهذه احدى  
 المسائل الثلاث المستثناة من قاعدة الفرض افضل من النفل لان الوضوء قبل الوقت  
 مندوب وبعده فرض الثانية ابراء المعسر مندوب افضل من انظاره الواجب الثالثة  
 الا بتداء بالسلام سنة افضل من رده وهو فرض وانظمه من قال \* شعور  
 الفرض افضل من تطوع عابده \* حتى ولو قد جاء منه باكثر \* الا التطهر قبل وقت  
 وابتداء \* للسلام كذلك ابراء معسر \* وتحريك خاتمة الواسع \* ومثله القرط وكذا  
 الضيق ان علم وصول الماء والافرض \* وعدم الاستعانة بغيره \* الا لعذر واما استعانة  
 عليه الصلوة والسلام بالمغيرة فلتعليم الجواز \* وعدم التكلم بكلام الناس \* الا الحاجة  
 تغوته \* والجلوس في مكان مرتفع \* تحرزا عن الماء المستعمل وعبارة الكمال وحفظ  
 ثيابه من التقاط روي اشم \* والجمع بين نية القلب وفعل اللسان \* هذه رتبة وسطي  
 بين من سن التلغظ بالنية ومن كرهه لعدم نقله عن السلف \* والتسمية \* كما مر \* عند  
 غسل كل عضو \* وكذلك الممسوخ \* والدعاء بالوارد عنده \* اى عند كل عضو وقد رواه  
 ابن حبان وغيره عنه عليه الصلوة والسلام من طرق قال محقق الشافعية الرملي فيعمل  
 به في فضائل الاعمال وان انكره النووي \*  
 فائده  
 شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت اصل عام وان لا يعتقل  
 سنية ذلك الحديث واما الموضوع فلا يجوز العمل به بحال ولا روايته الا اذا قرن ببيان  
 ضعفه \* والصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد \* اى بعد الوضوء  
 لكن في الزيلعي اى بعد كل عضو \* وان يقول بعد \* اى بعد الوضوء \* اللهم  
 اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين وان يشرب بعد \* من فضل وضوئه \*  
 كما \* زمزم \* مستقبل القبلة قائما \* اوقاعا او فيما عداهما يكره قائما تنزيها وعن

ابن عمر رضي الله عنه كنا ناكل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونحن قدامي  
ونشرب ونحن قيام ورخص للمسا فرش به ماشيا ومن الآداب تعاهد موقيه وكعبيه  
وعرقويه واخمصيه واطالة عزته وتجييله وغسل رجله بيساره وبلهما عند ابتداء الرضوء في  
الشتاء والتمسح بمنديل وعدم نقض يده وقراءة سورة القدر وصلوة ركعتين في غير وقت  
كراهة \* ومكروهه لطم الوجه \* او غيره \* بالماء \* تنزيها والتفتير \* والاسراف \* ومنه  
الزيادة على الثلاث \* فيه \* تحريما لوباء النهر والمملوك له اما الموقوف على من يتطهر به  
ومنه ماء الملك ارس فحرام \* وتثليث المسح بماء جدي \* اما بماء واحد فمندوب  
او مسنون ومن منهياته التوضي بفضل ماء المرأة او في موضع نجس لان ماء الرضوء  
حرمة اوفى المسجد الا في اثناء او موضع اعد لذلك والقاء النخامة والامتخاط في الماء \*  
وينقضه خروج \* كل خارج \* نجس \* بالفتح ويكسر \* منه \* اى من المتوضي الحي  
معتادا او الامن السيلين اولا \* الى ما يطهر \* بالبناء للمفعول اى يلحقه حكم التطهير  
ثم المراد بالخروج من السيلين مجرد الظهور وفي غيرهما عين السيلان ولو بالقوة لما  
قالوا لمسح الدم كلما يخرج ولو تركه لسا نقض والا لا كما لو سال في باطن عين او جرح  
او ذكر ولم يخرج وكذا مع وعرق الا عرق مد من الخمر فنقض على ما سيذكره المصنف  
ولنا فيه كلام \* و \* خروج غير نجس \* مثل ريح اودودة او حصاة من دبر لا \*  
خروج ذلك من جرح ولا خروج \* ريح من قبل \* غير مغضاة اما هي فيندب لها  
الوضوء وقيل يجب وقيل لو مننته \* وذكر \* لانه اختلاج حتى لو خرج ريح من الدبر  
وهو يعلم انه لم يكن من الاعلا فهو اختلاج فلا ينقض وانما قيد بالريح لان خروج  
الدودة والحصاة منهما ناقض اجماعا كما في الجوضة \* ولا \* خروج \* دودة من  
جرح او اذن او انف \* او فم \* وكذا الحم سقط منه \* لطهارتها وعدم السيلان فيها  
عليهما وهو مناط النقض \* والمخرج \* بعصر \* والخارج \* بنفسه \* سمان \* في حكم النقض  
على المختار كما في البرازية قال لان في الاخراج خروجا وقصارا كالفصد وفي الفتح  
عن الكافي انه الاصح واعتمد القهستاني وفي القنية وجامع الفتاوى انه الاشبه  
ومعناه انه الاشبه بالنصوص رواية والراجح دراية وفيكون الفتوى عليه \* و \*



ينقضه \* قى \* ملاء فانه \* بان يضبط بنكف \* من مرة \* بالكسر اى صفرا \* او علق \*  
اى سود او اما العلق النازل من الراس فغير ناقض \* او طعاما او ماء \* اذا وصل الى  
معدته وان لم يستقر وهو نجس مغلظة ولو من صبي ساعة ارتضاه هو الصحيح لمخالطة  
النجاسة ذكره الحلبي ولو هو فى المرتضى فلا نقض اتفاقا كفى حية او دود كثير لطهارته  
فى نفسه كماء فم النائم فانه طاهر مطلقا وبه يفتى بخلاف ماء قم الميت فانه نجس كفى \*  
عين خمر او بول وان لم ينقض لقله لنجاسته بالاصالة لا بالمجاورة \* لا \* ينقضه قى \*  
من بلغم \* على المعتدل \* اصلا \* الا المخلوط بطعام فيعتبر الغالب ولو استويا فكل على حدة \*  
و \* ينقضه \* دم \* مائع من جوف او فم \* غلب على بزاق \* حكما للغالب \*  
او سواه \* احتياطا \* لا \* ينقضه \* المغلوب بالبزاق \* والقبح كالدم والاختلاط  
بالمخلوط كالبزاق \* وكذا \* ينقضه \* علقة مصت عضوا او امتلات من الدم ومنه  
القراد ان كان كبيرا \* لانه حينئذ \* يخرج منه دم مسفوح \* سائل \* والا \*  
تكن العلقة والقراد كذلك \* لا \* ينقض \* كبعوض وذباب \* كفى الخانية لعدم  
الدم المسفوح وفي القهستاني لا ينقض ما لم يتجاوز الورم ولو شق بالرباط ان نغز  
البلل للخارج نقض \* ويجمع متفرق القى \* ويجعل كفى \* راحن \* لاتحاد السبب \*  
وهو الغثيان عند محمد رح وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها الا  
لما منع كما بسط فى الكافي \* و \* كل \* ما ليس يحدث \* اصلا بقرينة زيادة الباء كفى \*  
فليل وديم لو ترك لم يسلم \* ليس بنجس \* عند النانى وهو الصحيح رفقا باصحاب  
القروح خلافا لمحمد رح وفى الجوهرة يفتى بقول محمد رح لو المصاب ما ثعا \* او \* ينقضه  
حكما \* نوم يزيل مسكنه \* اى قوته الماسكة بحيث تزول مقعته من الارض وهو النوم  
على احد جنبه او وركيه او قفاه او وجهه \* والا \* يزيل مسكنه \* لا \* ينقض  
وان تعمده فى الصلوة او غير هاتى المختار كالنوم قاعا ولو مستنكبا الى مالوا يزيل  
لسقط على المذهب او ساجدا على الهيئة المسنونة ولو فى غير الصلوة على المذهب ذكره  
الحلبي او متوركا او محتبيا وراسه على ركبتيه او شبه المنكب او فى محمل او سرج  
او اكاف ولو الدابة عريانا فان حال الهبوط نفى والا لا ولو نام قاعا يمتايل فسقطا

ان انتهيه حين سقط فلا ينقض به يقضى كذا معنى يفهم اكثر ما قيل حديثه والعتة لا ينقض كذا  
 الا نبياء عليهم الصلوة والسلام. وروى ينقض اغماؤه وهو وغشهم ظاهراً كلام المبسوط  
 نعم \* و ينقضه \* اغماؤه \* ومعه الخ \* وجتئون وسكر \* يدخل في مشيه تأثله  
ولو بالكل الحشمة \* وتفقهة \* هي ما يسمع جيرانه \* بالغ \* ولو امرأته \* يقطان \*  
فلا يبطل وضوء صبيته نأثم بلا صلواتهما به يقضى \* يصلى \* ولو حكمه كالباقي \* بطهارة  
صغرى \* ولو تيمما \* مستقلة \* فلا يبطل وضوءه في ضمن الغسل لكن رجع في الثانية  
والفتح والنهر التعريف عقوبة له وعليه الجمهور كان في الذخائر الاشرفية \* صلوة كاملة \*  
ولو عند السلام عملك انا انها تبطل الوضوء لا الصلوة خلا فالزجر رحمها حررة في الشر  
نبلا لية ولو تفقه امامه او احد ث. عمل اثم تفقه الموت ولو مسبوقة فلا ينقض بخلافها  
بعد كلامه عملك افى الاصح ومن مسائل الامتحان لونسى البانى المسح فقظه قبل قيامه  
للصلوة انتقض لا بعد لبطلانها بالقيام اليها \* ومباشرة فاحشة \* بتماس الفرجين ولو  
بين المراتين او الرجليين مع الا انتشار للجانبين \* اللباش والمباشر ولو بلا بلل على المعتمد \*  
لا \* ينقضه \* مس ذكر \* لكن يغسل بك ذبا \* وامرأة \* وامر دكن يندب للخروج من  
الخلاف لا سيما للإمام لكن بشرط عدم لزوم ارتكابه مكروه مك به \* كما \* لا ينقض \*  
لو خرج من اذنه \* ونحوها كعينه ونديه \* تبع \* ونحوه كصل يد وماء سرة وعين \*  
لا يرجع وان \* خرج \* به \* اي يوجع \* نقض \* لان تسلي الجرح فك مع من بعينه رمدا  
وعش ناقض فان استمر صار ذاع لرمجتي والناس عنه غافلون \* كما \* ينقض \* لو حشى  
احمله بقطنه وابتل الطرف الظاهر \* من الواقطنة عالية از محاذية اواس الاحليل  
وان مستقلة عنه لا ينقض وكن الحكم في اليد و الفرج الداخل \* وان ابتل \*  
الطرف \* الداخل لا \* ينقض ولو سقطت فان رطبه انتقض والا لا وكذا الود دخل اصبعه  
في حيزه ولم يغيبها فان غيبها او ادخلها عك الاستنجاء بطل وضوءه وصومه فروع  
يستحب للرجل ان يعشي ان رأبه الشيطان ويجب ان كان لا ينقطع الا به قد رما يصلي  
باسورى خرج دبره ان ادخله بينه انتقض وضوءه وان دخل بنفسه لا وكذا الوخرج  
بعض اليد ود فك خلت من لذ كره راسان فان لذ لا يجز منه البول المجاور بمنزلة

الخرج الخنثى غير المشكل فوجه الآخر كالخرج والمشكل ينتقض وضوءه بكل منكر الوضوء هل  
يكفر ان اكرر الوضوء للصلاة نعم ولا غير ما لا شك في بعض وضوئه اعاد ما شك فيه لو في خلافه  
ولم يكن الشك عادة له والا لا ولو علم انه لم يغسل عضو او شك في تعيينه غسل وجهه اليسرى  
لانه آخر العمل ولو ايقن بالطهارة وشك بالحدث او بالعكس اخل باليقين ولو تيقنهما وشك  
في السابق فهو متطهر ومثله المتيمم ولو شك في نجاسة ماء او ثوب او طلاق او عتق لم يعتبر  
وتامه في الاشياء \* وفرض الغسل \* اراد به ما يعم العمل كما مر وبالغسل المفروض كما  
في الجوهرة وظاهرة عدم شرطية غسل فمه وانفه في المسنون كذا في البحر يعني عدم  
فرضيتهما فيه والا فهما شرطي تحصيل السنة \* غسل \* كل \* فمه \* ويكفي الشرب عبان  
المه ليس بشرطي الاصح \* وانفه \* حتى ماتحت المارن \* و \* باقى \* بدنه \* لكن في  
المغرب وغيره البدن من المنكب الى الالية وحينئذ فالراس والعنق واليد والرجل خارجة  
لغة واخله تبعاً شرعاً \* لا دلالة \* لانه متمم فيكون مستحباً لا شرطاً خلافاً لما لك رح \*  
ويجب \* اى يفرض \* غسل \* كل ما يمكن من البدن بلا حرج مرة كاذن و \* سره وشارب  
وحاجب و \* اثناء \* لحيه \* وشعر راس ولو متبلد الما في فاطهر وامن المبالغة \*  
وفرج خارج \* لانه كالقلم لا داخل لانه باطن ولا تدخل اصبعها في قبلها به يقتضى \* لا \*  
يجب \* غسل ما فيه حرج كعين \* وان اكنحل بكحل نجس \* وثقب انضم وداخل  
قلعة \* بل يندب هو الاصح قاله الكمال وعلمه بالخرج فسقط الاشكال وفي المسعودى ان  
امكن فتح القلعة بلا مشقة يجب والا لا \* وكفى بل اصل ظفيرتها \* اى شعر المرأة المظفورة  
للخرج اما المنقوض فيفرض غسل كله اتفاقاً ولو لم يبتل اصلها يجب نقضها مطلقاً هو الصحيح  
ولو ضرها غسل راسها تركته وقيل تمسكه ولا تمنع نفسها من زوجها سمجى في التيمم \*  
لا \* يكفى بل \* ظفيره \* فينقضها وجوباً \* ولو علوي او تركياً \* لا مكان حلقه \* ولا يمنع \*  
الطهارة \* ونيم \* اى خروء \* ذباب وبر غوث \* لم يصل الماء تحت \* وحناء \* ولو جرمه  
به يفتى \* ودرن ورمخ \* عطف تفسري وكذا دهن ودسومة \* وتراب \* وطين  
ولو \* في ظفر مطلقاً \* اى قرويا او من نيا في الاصح بخلاف نحو عجين \* و \* لا يمنع \*  
ما ملل ظفر صباغ و \* لا \* طعام بين اسنانه \* او في سنه المجوف به يقتضى وقيل ان صلباً منع



وهو الاصح \* ولو \* كان \* بخاتمه ضيقاً نزعته او حركه \* وجوبها \* كقرط ولو لم يكن  
 يتقرب اذنه قرطاً دخل الماء فيه \* اى الثقب \* عند مروره \* على اذنه \* اجزاه كسرة \*  
 واذن دخلها الماء \* والا \* يدخل \* ادخله \* ولو باصبعه ولا يتكلف بحشب ونحوه والمعتبر  
 غلبة ظنه بالوصول فروع نسي المضمضة او جزء من يدته فصلى ثم قد كرفل ونفلا لم يعد  
 لعدم صحة شروعه عليه غسل وثمة رجال لا يدعه وان راوه والمرأة بين رجال  
 او رجال ونساء توخره لا بين نساء فقط واختلف في الرجل بين رجال ونساء او نساء  
 فقط كما بسطه ابن الشحنة وينبغي لها ان تقيم وتصلى لعجزها شرعا عن الماء واما  
 الاستنجاء فيترك مطلقاً والفرق لا يخفى \* وسننه \* لمنن الوضوء سوى الترتيب وآدابه  
 كادابه سوى استقبال القبلة لانه يكون غالباً مع كشف عورة وقالوا لمكث في ماء جار وحوض  
 كبير او مطر قد رالوضوء او الغسل فقد اكمل السنة \* اليد \* يغسل يده وفرجه \* وان  
 لم يكن به خبث اتبأ بالحل يث \* وخبث يدته ان كان \* عليه خبث لثلاثين \* ثم يتوضأ \*  
 اطلقه فانصرف الى الكامل فلا يؤخر قد ميه ولو في مجمع الماء لما ان المحتمل طهارة الماء  
 المستعمل على انه لا يوصف بالاستعمال الا بعد انفصاله عن كل البدن لانه في الغسل  
 كعضو واحد فحينئذ لا حاجة الى غسلها ثانياً الا اذا كان يدته خبث ولعل القائلين  
 بتأخير غسلها انما استحبه ليكون اليد أوالختم باعضاء الوضوء وقالوا لتوضأ اولاً  
 ياتى به ثانياً لانه لا يستحب وضوء ان للغسل اتفاً اما لتوضأ بعد الغسل واختلف  
 المجلس على من هبنا او فصل بينهما بصلوة كقول الشافعية فيستحب \* ثم يفيض الماء \*  
 على كل بدنه ثلاثاً مستوعباً من الماء المعهود في الشرع للوضوء والغسل وهو ثمانية ارطال  
 وقيل المقصود عدم الاسراف وفي الجواهر لا اسراف في الماء الجارى لانه غير مضيع  
 وقد تنمناه عن القهستاني \* يادياً بمنكبه الايمن ثم الايسر ثم براسه ثم \* على \* بقية بدنه  
 مع ذلك \* قد با وقيل يعني بالراس وقيل ييد بالراس وهو الاصح وظاهر الرواية والا حادith  
 قال في البحر فيه يضعف تصحيح الدرد \* وصح نقل بلة عصر الي \* عضو \* آخر فيه \* بشرط  
 التقاطر \* لا في الوضوء \* لما مر ان البدن كله كعضو واحد \* وفرض \* الغسل \* عند \* خروج \*  
 منى \* من العضو الا فلا يفرض اتفاً لانه في حكم اليأطن \* متفصل من مقرة \*

هو صلب الرجل و ثرايب المرأة و منية ابيض و منيها اصفر فلو اغتسلت فخرج منها مني ان منيها اعدت الغسل لا الصلوة والا لا \* بشهوة \* اى لذة و لو حكما كمحتلم و لم يذكر الكف ليشمل مى المرأة لان الكف فيه غير ظاهر و اما اسناده اليه ايضا في قوله تعالى خلق من ماء دافق الاية فمكتمل التغليب فالمستدل بها كالقهستاني تبعا لآخى حلبي غير مصيب تأمل و لانه ليس بشرط عندهما خلافا للثاني و لذا قال \* وان لم يخرج \* من راس الذكر \* بها \* و شرطه ابو يوسف رح و بقوله يفتى في ضيف خاف ريبة او استحى كما في المستصفى و فى القهستاني و التا تاريخا نية معزيا للنوازل و يقول ابي يوسف رح ناخذ لانه ايسر على المسلمين قلت و لا سيما في الشتاء و السفر و في الخانية خرج منى بعد البول و ذكره منتشر لزمه الغسل و قال في البحر و محله ان وجد الشهوة و هو تقييد قولهم بعد م الغسل بخروجه بعد البول \* و \* عند \* ايلاج حشفة \* هي ما فوق الختان \* آدمي \* احتراز عن الجنى يعني اذا لم تنزل و اذا لم يظهر لها في صورة الادمي كما في البحر \* او \* ايلاج \* قد رها من مقطوعها \* و لو لم يبق منه قد رها قال في الاشباه لم يتعلق به حكم و لم اره \* في احد سبيلي آدمي \* حي \* يجامع مثله \* محجى محترزه \* عليهما \* اى الفاعل و المفعول \* لو \* كانا \* مكلفين \* و لو احدهما مكلفا فعليه فقط دون المراهق لكن يمنع من الصلوة حتى يغتسل و يومربه ابن عشتاد يبا \* وان \* وصليته \* لم ينزل \* منيا بالاجماع يعني لو في دبر غيره اما في دبر نفسه فرجح في النهر عدم الوجوب الا بالانزال و لا يرد الخنثي المشكل فانه لا غسل عليه بايلاجه في قبل او دبر ولا على من جامعته الا بالانزال لان الكلام في حشفة و سبيلين محققين \* و \* عند \* روية مستيقظ \* خرج السكران و المغمى عليه \* منيا او من يار ان لم يتذكر الاحتلام \* الا اذا علم انه مذى او شك انه مذى او روى او كان ذكره منتشرا قبيل النوم فلا غسل عليه اتفاقا كالودى لكن في الجواهر الا اذا نام مضطجعا اتيه قن انه منى او تدكر حلما فعليه الغسل و الناس عنه غافلون \* لا \* يفرض \* ان تدكر و لو مع اللذة \* و الانزال \* و لم ير \* على راس الذكر \* بللا \* اجماعا \* و كذلك المرأة \* مثل الرجل على المنصب و لو وجد بين الزوجين ماء و لا مميز و لا تدكر و لا نام قبلهما غيرهما اغتسلا \* او ليج حشفة \*

او قد رها \* ملفوفة بخرقه ان وجد لذة \* الجماع \* وجب \* الغسل \* ولا لا \* على الاصح  
 والاحوط الوجوب \* و \* عند \* انقطاع حيض ونفاس \* هذا وما قبله من اضافة الحكم الى  
 الشرط اى يجب عند \* لا به بل بوجوب الصلوة او ارادة ما لا يحل كما مر \* لا \* عند \* مدى  
 وودى \* بل الوضوء منه ومن البول جميعا على الظاهر \* و \* لا عند \* ادخال اصبع  
 ونحوه \* كذا \* كذا \* غير آدمي وذكر خنثى وميت وصبي لا يشتهي وما يصنع من نحو خشب \*  
 فى البراءة قبل \* على المختار \* و \* لا عند \* وطئ بهيمة او ميتة او صغيرة غير مشتهاة \*  
 بان تصير مفضاة بالوطئ وان غابت الحشفة ولا ينتقض الوضوء فلا يلزم الاغسل الذى ذكر  
 قهستانى عن النظم وشيخى ان رطوبة الفرج طاهرة عند فتنه \* بلا انزال \* لقصور  
 الشهوة اما به فيحال عليه \* كما \* لا غسل \* لو اتى عذرا ولم يزل عذرتها \* يضم فسكون  
 البكارة فانها تمنع التقاء الختائين الا اذا حبلت لانزالها وتعين ما صلت قبل الغسل كذا  
 قالوا وفيه نظر لان خروج منيها من فرجها الذى اخل شرط الوجوب الغسل على المفتى به  
 ولم يوجد قائله الحلبى \* ويجب \* اى يفرض \* على الاحياء \* المسلمين \* كفاية \* اجماعا \* ان  
 يغسلوا \* بالتخفيف \* الميت \* المسلم الا الخنثى المشكل فيتميم \* كما يجب على من اسلم جنبا  
 او حائضا او نفسا \* ولو بعد الا نقطاع على الاصح كما فى الشرنبلالية عن البرهان وعمل ابن  
 الكمال ببقاء الحدث الحكمى \* او بلغ لابس \* بل بانزال او حيض او ولد \* ولم ترد  
 ماء او اصاب كل بدن نجاسة او بعضه وخفى مكانها \* فى الاصح \* راجع للجميع وفى  
 التاتارخانية معزى المعتابية والمختار وجوبه على مجنون افاق فان قلت وهو يخالف ما ياتى  
 متنا الا ان يحمل انه رأى منيا وهل السكران والمغمى عليه كذا \* يراجع \* والا \* بان اسلم  
 طاهرا او بلغ بالسن \* فمندوب \* وسن لصلوة الجمعة \* و \* لصلوة \* عيد \* هو الصحيح كما فى  
 غرر الا ذكروا غيره وفى الخانية لو اغتسل بعد صلوة الجمعة لا يعتبر اجماعا ويكفى غسل واحد  
 لعيد وجمعة اجتماع جنابة كما لغرضى جنابة وحيض \* و \* لاجل \* احرام \* فى جبل \*  
 عرفة \* بعد الزوال \* ونائب المجنون افاق \* وكذا المغمى عليه كما فى غرر الا ذكروا  
 وهل السكران كذا \* لم اره \* وعند حجة وفى ليل براءة \* وعرفة \* وقد ر \*  
 اذا رآها \* وعند الوقوف بمزدلفة يوم النحر \* للوقوف \* وعند دخول منى

يوم النحر \* لرمي الجمرة وكذا البقعة الرمي \* وعند دخول مكة لطواف الزيارة والصلوة  
كسوف \* وخسوف \* واستسقاء وفزع وظلمة وريح شديد \* وكذا الدخول المدينة والحضور  
مجمع الناس وأمن ليس ثوبا جديدا أو غسل ميتا أو يراد قتله ولنائب من ذنب ولقادم  
من سقر ولمستحاضة انقطع دمها \* ثمن ماء اغتسالها ووضوءها عليه \* أى الزوج \* ولو غنية \*  
كافى الفتح لانه لا بد لها منه فصار كالشرب فاجرة الحمام عليه ولو كان الاغتسال لا من  
جنابة وحيض بل لا زالة الشعث والتفتت قال شيخنا الظاهر انه لا يلزمه \* ويحرم \* بالحدث \*  
الاكبر دخول مسجد \* لامصلى عيد وجنازة ورباط ومد رسة ذكره المصنف وغيره في الحيض  
وتبيل الوتر لكن في وقف القنية المد رسة اذا لم يمنع اصلها الناس من الصلوة فيها فهي  
مسجد \* ولو للعبور \* خلاف للشافعي رح \* الا للضرورة \* بحيث لا يمكنه غيره ولو احتلم  
فيه ان خرج مسرعا يتيمم ندبا وان مكث لخوف فوجوبه ولا يصلى ولا يقرأ \* ويحرم \* به \*  
تلاوة قرآن \* ولو دون آية على المختار \* بقصده \* فلو قصد الدعاء او العناء او افتتاح امر  
او التعليم ولقن كلمة حل في الاصح حتى لو قصد بالفائحة الثناء في الجنازة لم يكره الا اذا  
قرأ المصلى قاصد الثناء فانها تجزيه لانها في محلها فلا يتغير حكمها بقصده \* ومس مصحف \*  
مستدرك بما بعده وهو ما قبله ساقط من نسخ الشرح وكأنه سقط لانه ذكره في الحيض \* و\*  
يحرم به \* طواف \* لوجوب الطهارة فيه \* و\* يحرم \* به \* أى بالاكبر \* وبالاصغر مس  
مصحف \* أى ما فيه آية كد وهو وجد ارو هل مس نحو التوراة كذلك ظاهر كلامهم لا  
الابغلاف متجاف \* غير مشرزا او بصرة به يفتى وحل قلبه بعود وأخلفوا في مسه بغير أعضاء  
الطهارة وبما غسل منها وفي القراءة بعد المضمضة والمنع اصح \* ولا يكره النظر اليه \* أى القرآن \*  
لجنب وحائض \* وتغساء لان الجنابة لا تحل العين \* كما \* لا تكرر \* ادعية \* أى تحريرا والا  
فالوضوء مطلق الذكر من دون وتركه خلاف الاولى وهو مرجع كراهة التنزيهية \* ولا \*  
يكره \* مس صبي لمصحف ولوح \* فلا بأس بدفعه له وطلبه منه للضرورة اذا الحفظ في الصغر  
كالنقش في الحجر \* و\* لا تكرر \* كتابة قرآن والصحيحة او اللوح علي الارض عند الثاني \*  
خلاف للمحمد رح وينبغي ان يقال ان وضع علي الصحيفة ما يحول بينها وبين يده يوخذ  
يقول الثاني والا فيقول الثالث قاله الحلي \* ويكره له قراءة توراة وانجيل وزبور \*

لان لكل كلام الله تعالى وما يدل غير معين وجزم العيني في شرح المجمع بالحكمة وخصها في  
 النهر بما لم يدل \* لا \* قرأة \* قنوت \* ولا اكله وشربه بعد غسل يد وفم ولا معاودة  
 امله قبل اغتساله الا اذا احتلم لم يات امله قال الحلبي ظاهر الاحاديث انما تغيد الندب  
 لانفي الجواز المقاد من كلامه \* والتفسير كصحف لا الكتب الشرعية \* فانه رخص مسها باليد  
 لا التفسير كما في الدر عن مجمع الفتوى وفي السراج المستحب ان لا ياخل كتب الشرعية  
 بالكم ايضا تعظيما لكن في الاشياء من تاعلة اذا اجتمع الحلال والحرام رجع الحرام  
 قد جوز اصحابنا مس كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الأكثر تفسيراً او قرآناً  
 ولو قيل به اعتبار الغالب كان حسناً قلت لكنه مخالف لما مر فتدبر **فروع**  
 المصحف اذا صار يحال لا يقرأ فيه يد فن كالمسلم ويمنع الكافر من مسه وجوزه محمد رح  
 اذا اغتسل ولا بأس بتعليمه القرآن والفقه عسى ان يهتدى ويكره وضع المصحف تحت  
 راسه الا للحفظ والمقلمة على الكتاب الا للكتابة ويوضع النعوت فونه التعبير ثم الكلام  
 ثم الفقه ثم الاخبار والمواظاة ثم التفسير يكره اذابة درهم عليه آية الا اذا كسره رقية  
 في غلاف متجاف لم يكره دخول الخلاء به والاحترار افضل يجوز رمي برأية القلم الجديد  
 ولا ترمى برأية القلم المستعمل لاحترامه كشميش المسجد وكناسته لا يلقي في موضع  
 يخل بالتعظيم ولا يجوز لف شيء في كاغل فيه فقه وفي كتب الطب يجوز ولوفيه اسم الله  
 تعالى والرسول صلى الله عليه وسلم فيجوز محوه ليلف فيه شيء ومحو بعض الكتابة  
 بالريق يجوز وقد ورد النهي في محو اسم الله تعالى بالبزاق وعنه عليه الصلوة والسلام  
 القرآن احب الى الله تعالى من السموات والارض ومن فيهن يجوز قربان المرأة في  
 بيت فيه مصحف مستور بساط او غيره كتب عليه الملك لله يكره بسطه واستعماله لا تعليقه  
 للزينة وينبغي ان لا يكره كلام الناس مطلقا قيل يكره مجرد الحروف والاول اوسع  
 وتماه في البحر وكراهية القنية قلت وظاهرة انتفاء الكراهة بمجرد تعظيمه وحفظه  
 علق او لازين به او لا وهل ما يكتب على المراوح وجدد الجوامع كذا لك يحذر \*

### \* باب المياة \*

جمع ماء بالمد ويقصر امله موه قلبت الواو الفا والهاء حمزة وهو جسم لطيف سيار



به نجاسة كل نائم \* يرفع الحدث \* مطلقا \* بماء مطلق \* هو ما يتبادر عند الاطلاق \*  
 كماء سماء وادوية وعيون وابار وبحار وثلج مذاب \* بحيث يتقاطر وبرد وجمل وناد هذا  
 تقسيم باعتبار ما يشاهد والا فالكمل من السماء لقوله تعالى المرقران الله انزل من السماء  
 ماء الاية والنكرة ولو معتبة في مقام الامتتان تعم \* وماء زمزم \* بلا كراهة وعن احمد  
 بكراهة \* وبما قصد تشميسه بلا كراهة \* وكراهته عند الشافعية طيبته وكراهة احمد المسخن  
 بالنجاسة \* \* يرفع \* بما ينعقد به ملح لا بماء \* حاصل بذربان \* ملح \* لبقاء الاول على  
 طبيعته الاصلية وانقلاب الثاني الى طبيعة الملكية \* ولا \* بعصير نبات \* اى معصر من  
 شجر او ثمر لانه مقيد بخلاف ما يقطر من الكرم \* او الفواكه \* بنفسه \* فانه يرفع  
 الحدث وقيل لا وهو الاظهر كافي الشر نبلا لية عن البرهان واعتمده القهستاني فقال  
 والا اعتصار يعم الحقيقي والحكمى كماء الكرم وكذا ماء الدابوغة والبطيخ بلا استخراج  
 وكذا انبيد التمر \* ولا بماء مغلوب \* بشئ \* طاهر \* الغلبة اما بكمال الامتزاج بتشرب نبات  
 او بطيخ بما لا يقصد به التنظيف واما بغلبة المحالطة فلو جامد انبثخانة ما لم يزل الاسم  
 كنهيف تمر ولو مائعا فلو مائنا لا وصافه فمتعبر اكثرها او موافقا كمين فباحل هما او مماثلا  
 كمستعمل فبالا جزاء فان المطلق اكثر من النصف جاز التطهير بالكل والا لا وهذا يعم  
 الملقى والملاقي ففي الفسائي يجوز التوضي ما لم يعلم بتساوي المستعمل على ما حققه في  
 البحر والنهر والمنح قلت لكن الشر نبلا لي في شر الوهبانية فرق بينهما فراجع فتأمل \*  
 ويجوز رفع الحدث \* بما ذكر وان مات فيه \* اى الماء ولو قليلا \* غير دوى كزنبور وعقرب  
 وبق \* اى بعوض وقيل بق الخشب وفي المجتبى الاصح في غلق مص الدم انه يفسد ومنه  
 يعلم حكم بق وقراد وعلق في الوهبانية دود القز وماء وبذرة وخرقة طاهر كدودة  
 متولدة من نجاسة \* ومائي مولد \* ولو كلب الماء او خنزيره \* كسمك و سرطان \*  
 وضفدع الا برياله دم سائل وهو ما لا سترة بين اصابعه فتفسد في الاصح كحبة بريئة ان  
 لها دم والا لا \* وكذا \* الحكم \* لومات \* مذكر \* خارجة والقي فيه \* في الاصح  
 فلو تفتت فيه نحو ضفدع جاز الوضوء به لا شربه لحرمته لحمه \* وينجس \* الماء الغليل \*  
 بموت مائي معاش برى مولد \* في الاصح \* كبط واوز \* وحكم سائر المائعات كالماء

في الاصح تحتى لو وقع بوله في عصير عشر في عشر لم يفسد ولو سال دم وجعله مع العصير  
 لا ينجس خلافاً لمحمد رح ذكره الثماني وغيره \* وتغير \* احد \* اوصافه \* من لون او طعم  
 او ريح \* ينجس \* الكثير ولو جاريا اجماعاً اما القليل فينجس وان لم يتغير خلافاً للمالك  
 رح \* لا لو تغير بطول مكث \* فلو علم نته بنجاسة لم يجز ولو شك فالاصل الطهارة والتوضي  
 من الحوض افضل من النهر رغماً للمعتزلة \* وكذا يجوز بماء خالطه طاهر جامد \* مطلقاً \*  
 كاشنان وزعفران \* لكن في البحر عن الغنية ان امكن الصبغ به لم يجز كنبيل تمر \* وفاكهة  
 وورق شجر \* وان غمر كل اوصافه \* في الاصح ان بقيت رفته \* اى واسمه لما مر \* ويجوز بجار  
 وقعت فيه نجاسة \* والجاري \* هو ما يعد جارياً \* عرفاً وقيل ما يذهب بتبئته والاول اظهر  
 والثاني اشهر \* وان \* وصليته \* لم يكن جرياناً به \* في الاصح فلو سد النهر من فوق فتوضاً  
 رجل بما يجري بلامد و جازلانه جار وكذا الوحفر نهر من حوض صغير او صب رقيقه الماء في  
 طرف ميزاب وتوضاً فيه وعند طرفه الاخر اناء يجمع الماء جازتوضيه به ثانياً وثم وثم وتما مة  
 في البحر ان لم ير \* اى لم يعلم \* اثره \* فلو فيه جيقة او بال فيه رجل فتوضاً آخر من اسفله  
 جازماً لم ير في اجزائه اثره \* وهو \* اما \* طعم او لون او ريح \* ظاهرة يعمر الجيقة وغيرها  
 وهو ما رجحه الكمال وقال تلميذه قاسم انه المختار وقواه في النهر واقراه المصنف وفي  
 القهستاني عن المضمرات عن النصاب وعليه الفتوى وقيل ان جرحاً عليها نصفه فاكثر لم يجز  
 وهو احوط والحقوا بالجارى حوض الحمام لو الماء نازلاً والغرف متدارك كحوض صغير يدخله  
 الماء من جانب ويخرج من آخر يجوز التوضي من كل الجوانب مطلقاً به يغتسل وكعين هي خمس  
 في خمس ينبع الماء منه به يغتسل قهستاني معزياً للثمة \* ولذا \* يجوز \* براك \* كثير \* كذلك \*  
 اى وقع فيه نجس لم يراثره ولو في موضع وقوع المرثية به يغتسل بحر \* والمعتبر \* في مقدار الرأك \*  
 اكبر راي المبتلى به فيه فان غلب على ظنه عدم خلوص \* اى وصول \* النجاسة الى الجانب  
 الاخر جازاً لا لا \* هذا ظاهر الرواية عن الامام واليه رجع محمد رح وهو الاصح كافي الغاية  
 وغيرها وحقق في البحر انه المنهوب به يعمل وان التقدير بعشر في عشر لا يرجع الى اصل  
 يعتمد عليه ورد ما اجاب به صدر الشريعة لكن في النهر وانت خبير بان اعتبار العشر  
 اضبط ولا سيما في حق من لا رأى له من العوام فلذا افتي به المتأخرون الاعلام اى في المربع

باربعين وفي المذ و ربسته وثلاثين وفي المثلث من كل جانب خمسة عشر ورباعا وخمسا بذراع  
 الكر باس ولوله طول لا عرض لكنه يبلغ عشر افي عشر جاز تيسيرا ولوا علاه عشر واسفله  
 اقل جاز حتى يبلغ الاقل ولو بعكسه فوقع فيه نجس لم يجز حتى يبلغ العشر ولو جمل ماؤه  
 فثقب ان الماء منفصلا عن الجمل جاز لانه كالمستقى وان متصلا لالانه كالقصة حتى لو ولغ  
 فيه كلب تنجس لا لو وقع فيه فمات لتسغله ثم المذاط طهارة المتنجس بمجرد جريانه وكذلك البير  
 وحوض الحمام هذا وفي القهستاني والمختار ذراع الكر باس وهو سبع قبضات فقط فيكون نماينا  
 في ثمان بذراع زمانا ثمان قبضات وثلاث اصابع علي القول المفتي به بالعشر اى ولو حكما  
 ليعمر ماله طول بلا عرض في الاصح وكذلك البير عمقها عشرة في الاصح وحينئذ فلو ماؤها  
 بقدر العشر لم ينجس كما في المانية وحينئذ فعمق خمس اصابع تقريبا ثلثة آلاف وثلثمائة  
 واثنى عشر منا من الماء الصافي ويسعه غدير كل ضلع منه طولاً وعرضا وعمقا ذراعان وثلاثة  
 ارباع ذراع ونصف اصبع تقريبا كل ذراع اربع وعشرون اصبعاً انتهى قلت وفيه كلام اذا المعتمد  
 عدم اعتبار العمق وحده فتبصر \* ولا يجوز بماء \* بالمد \* زال طبعه \* وهو السيلان  
 والارواء والانبات بسبب \* طبع كسرق \* وماء باقلا الا بما قصد به التنظيف كاشنان وصابون  
 فيجوز ان بقي رفته \* او \* بماء \* استعمال \* لاجل \* قربته \* اى ثواب ولومع رفع حدث او من  
 مميزا وحائض لعادة عبادة او غسل ميت او يد لاكل او منه بنية السنة \* او \* لاجل \* رفع حدث \*  
 ولومع قربته كوضوء محدث ولو التبرد فلو توضأ متوضئاً لتبردا وتعليم او لطمين يده لم يصح  
 مستعملا اتفاقا كزيادة علي الثلث بلانية قربته وكغسل نحو فخذ او ثوب طاهر او دابة توكل \*  
 او \* لاجل \* اسقاط فرض \* هو الاصل في الاستعمال كما نبه عليه الكمال بان يغسل بعض  
 اعضائه او يد خل يده او رجله في جب لغير اغتراف ونحوه فانه يصير مستعملا لسقوط الغرض  
 اتفاقا وان لم يزل حدث عضوه او جنبته مالم يتم لعدم تجزيهما زوالا وثبوتا علي المستعمل  
 قلت وينبغي ان يزداد او سنة ليعمر المضضة والاستنشاق فتأمل \* اذا انفصل من عضو  
 وان لم يستقر \* في شيء علي المذ صلب وقيل اذا استقر ورجح المجرح ورد بان ما يصيب  
 مند يل المتوضئ ونيايه عفو اتفاقا وان كثر \* وهو طاهر \* ولو من جنب علي الظاهر لكن  
 يكره شربه والعجل به تنزيها لا استغناء او علي رواية نجاسته تحر يما \* و \* حكمه انه \*



ليس بطهور \* حدث بل لخبث على الراجح فروع اختلف في محدث انفوس  
 في بير لدلو او تبرد مستنجيا بالماء ولا نجس عليه ولم ينو ولم يتدلك والاصح انه طاهر  
 والماء مستعمل لا شرائط الانفصال للاستعمال والمراد ان ما اتصل باعضائه وانفصل عنها  
 مستعمل لاكل الماء على ما مر \* وكل اصاب \* ومثله المثانة والكروش قال القهستاني  
 فالاولى وما \* دبغ \* ولو بشمس \* وهو يحتملها طهر \* فيصلى به ويتوضأ منه \* ومالا \*  
 يحتملها \* فلا \* وعليه الفتوى \* فلا يطهر جلد حية \* صغيرة ذكره الزيلعي اما قميصها  
 فطاهر \* وفارة \* كانه لا يطهر بذكاة لتقيدهما بما يحتمله \* خلا \* جلد \* خنزير \*  
 فلا يطهر وقد مره لان المقام للاهانة \* وادمى \* فلا يدبغ لكرامته ولو دبغ طهر وان  
 حرم استعماله حتى لو طحن عظمه في دقيق لم يוכל في الاصح احتراما وافاد كلامه  
 طهارة جلد كلب وقيل وهو المعتمد \* وما \* اى اصاب \* طهر به \* بدباغ \* طهر بذكاة \*  
 على المذهب \* لا \* يطهر \* لحمه على \* قول \* الاكثر ان \* كان \* غير ما كول  
 هذا اصح ما يغتنى به وان قال في الغيض الفتوى على طهارته \* وهل يشترط \* لطهارة  
 جلده \* كون الذكاة شرعية \* بان تكون عن الامل في المحل بالتسمية \* قيل نعم  
 وقيل لا والاول اظهر \* لان ذبح المجوسى وتارك التسمية عمدا كلاذبح \* وان صح  
 الثانى \* صححه الزاهدى فى القنية والمجتبى واقره فى البحر فروع ما يخرج من  
 دار الحرب كسجاب ان علم دبغه بطاهر فطاهر او بنجس فنجس وان شك فغسله افضل \*  
 وشعر الميتة \* غير الخنزير على المذهب \* وعظمها وعصبها \* على المشهور \* وحافرهما  
 وقرنها \* الخالية عن الدسومة وكذا كما لا تحل الحيوة حتى الانفحة واللبن على  
 الراجح \* وشعر الانسان \* غير المنتوف \* وعظمه \* وسنه مطلقا على المذهب واختلف  
 في اذنه ففي البدائع نجاسة وفي الخانية لا وفي الاشياء المنفصل من الحي كميته الا في حق  
 صاحبه فطاهر وان كثروا يغسل الماء بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر \* ودم سمك  
 طاهر \* اعلم انه \* ليس الكلب بنجس العين \* عند الامام وعليه الفتوى وان رجع  
 بعضهم النجاسة كما بسطه ابن الشحنة فيباع ويوجر ويضمن ويتخذ جلده مصلى ودلوا  
 ولو اخرج حيا ولم يصب فيه الماء لا يغسل ماء البئر ولا الثوب بانتقاؤه ولا بعضه ما لم ير

ريقه ولا صلوة حاملة ولو كبير أو شرط الحلواني سد فيه ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة  
شعره \* والمسك طاهر حلال \* يوكل بكل حال \* وكذا أنا فحجته \* طاهرة \* مطلقا على  
الأصح \* فتح وكذا الزباد يشبه لا استحالة الي الطيب \* وبول ما كول \* اللحم \*  
نجس \* نجاسة مخففة وطهره بماء رح \* ولا يشرب \* بوله \* أصلا \* لا للتداوى ولا  
لغيره عند أبي حنيفة رح **فروع** اختلف في التداوى بالمحرم وظاهر المذهب المنع  
كما في رضاع البحر لكن نقل المصنف ثمة وهنا عن الحارثي وقيل يرخص إذا علم فيه  
الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص الخمر للعطشان وعليه الفتوى \*

### \* فصل في البير \*

إذا وقعت نجاسة \* ليست بحيوان ولو مخففة أو قطرة بول أو دم أو ذنب فارة لم يشمع فلو شمع  
ففيه ما في الفارة \* في يبردون القدر الكثير \* على ما مر ولا عبرة للعمق على المعتمد \*  
أومات فيها \* أو خارجها والقي فيها ولو فارة يابسة على المعتمد إلا الشهيد النظيف  
أو المسلم المغسول أما الكافر فينجسها مطلقا كسقط \* حيوان دموى \* غير مائي لما مر \*  
وانتفخ \* أو تعط \* أو تفسخ \* ولو تفسخ خارجها ثم وقع فيها ذكره الوافى \* ينزح  
كل مائها \* الذي كان فيها وقت الوقوع ذكره ابن الكمال \* بعد إخراجها \* إلا إذا  
تعذر كشبة أو خرقة متنجسة فينزح الماء إلى حد لا يملأ نصف الدلو يطهر الكل تبعا  
ولو نزح بعضه ثم زاد في الغد نزح قدر الباقي في الصحيح خلاصه قيد بالموت لأنه لو  
أخرج حيا وليس بنجس العين ولا به حدث أو خبث لم ينزح شيء إلا أن يدخل فيه  
الماء فيعتبر بسوره فان نجسا نزح الكل وإلا هو الصحيح نعم يندب نزح عشرة في المشكوك  
لأجل الطهورية كما في الخانية زاد في التاتارخانية وعشرين في الفارة وأربعين في سنور  
ودجاجة مخلاة كادمي محدث ثم هذا إذا لم تكن الفارة هاربة من هرة ولا الهرة من كلب  
ولا شاة من سبع فان كان نزح كله مطلقا كما في الجوهرة لكن في النهر عن المجتبى الفتوى على  
خلافه لأن في بولها شكا \* وان تعذر \* نزح كلها لكونها معيناً \* فبقدر ما فيها \* وقت ابتداء  
النزح قاله الحلبي \* يؤخذ ذلك بقول رجلين \* عدلين \* لهما بصارة بالماء \* به يغتسل  
وقيل ينتهي بمائتين إلى ثلاثمائة وهذا اليسر وذاك أحوط \* فائدة \* حج الحيوان غير منتفخ

وَلَا مَتَفَسِّحٌ \* وَلَا مَتَبَعٌ \* فَاِنْ \* كَانَ \* كَادِمِي \* وَكَذَلِكَ اسْقَطَ وَسَخَلَهُ وَجَدِي وَأَوْرَدَ كَبِيرٌ \*  
 نَزَحَ كُلَّهُ وَأَنْ \* كَانَ \* كَحَمَامَةٍ \* وَهَرَّةٍ \* نَزَحَ أَرْبَعِينَ مِنْ الدَّلَاءِ وَجَوَابًا \* إِلَى سَتِينَ نَدْبًا \*  
 وَأَنْ كَعَصْفُورٍ \* وَفَارَةٍ \* فَعَشْرُونَ \* إِلَى ثَلَاثِينَ كَمَا مَرَّ هَذَا يَعْمِدُ الْمَعِينُ وَغَيْرُهَا بِخِلَافِ  
 نَحْوِ صَهْرِيحٍ وَجِبَ حَيْثُ يَهْرَاقُ الْمَاءُ كُلَّهُ لِتَخْصِيصِ الْآبَارِ بِالْأَثَرِ بِحَرِّ وَنَهْرٍ قَالَ الْمُصَنِّفُ  
 فِي حَوَاشِيهِ عَلَيَّ الْكَنْزِ وَنَحْوِهِ فِي النَّتْفِ وَنَقَلَ عَنِ الْقَنِيَّةِ أَنَّ حَكْمَ الرُّكِيَّةِ كَالْبِيرِ وَعَنِ الْغَوَايِدِ  
 أَنَّ الْجَبَّ الْمَطْمُورَ أَكْثَرُ فِي الْأَرْضِ كَالْبِيرِ وَعَلَيْهِ فَالْصَّهْرِيحُ وَالزُّنْزُرُ الْكَبِيرُ يَنْزَحُ مِنْهُ كَالْبِيرِ  
 فَاعْتَنَمَ هَذَا التَّحْرِيرَ أَنْتَهَى \* بَدَلُ لُورُوسَطٍ \* وَهُوَ دَلِيلُ تِلْكَ الْبِيرِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمَا يَسَعُ صَاعًا وَغَيْرَهُ  
 يَحْتَسِبُ بِهِ وَيَكْفِي مِلًّا أَكْثَرَ الدَّلْوِ وَنَزَحَ مَا وَجَدَ وَأَنْ قُلَّ وَجَرِيَانُ بَعْضُهُ وَغُورَانُ قَلَّ الدَّلْوِ الْوَاجِبُ  
 وَمَا بَيْنَ حَمَامَةٍ وَفَارَةٍ \* فِي الْجَيْثَةِ \* كَفَارَةٍ \* فِي الْحَكْمِ \* كَمَا أَنَّهُ مَا بَيْنَ دَجَاجَةٍ وَشَاةٍ  
 كَلَّ جَاجَةٍ \* فَالْحَقُّ بِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ بِالْأَصْغَرِ كَمَا أَدْخَلَ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ كَفَارَةٍ مَعَ هَرَّةٍ وَنَحْوِ  
 الْهَرَّتَيْنِ كَشَاةٍ أَتَفَانَا وَنَحْوِ الْغَارَتَيْنِ كَفَارَةٍ وَالثَّلَاثُ إِلَى الْخَمْسِ كَهَرَّةٍ وَالسَّتُ كَشَاةٍ عَلَيَّ الظَّاهِرُ \* يَحْكُمُ  
 بِنَجَاسَتِهَا \* مَغْلُظَةٌ \* مِنْ وَقْتِ الْوُتُوعِ أَنْ عِلْمَ وَالْأَفْئِدَةِ وَلَيْلَةٍ أَنْ لَمْ يَنْتَفِخْ فِي حَقِّ الْوُضُوءِ \*  
 وَالْغَسَلِ وَمَا عَجَنَ بِهِ فَيُطْعَمُ لِلْكَلابِ وَقِيلَ يَبَاعُ مِنْ شَافِعِي أَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ كَغَسَلِ ثَوْبٍ  
 حَكْمُ بِنَجَاسَتِهِ فِي الْحَالِ وَهَذَا لَوْ طَهَّرَ مِنْ حَدَثٍ أَوْ غَسَلَ مِنْ خَبِيثٍ وَالْأَلَمُ يُلْزِمُ شَيْءَ أَجْمَاعًا  
 جَوْهَرَةً \* وَمِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ \* بَلِيَالِيهَا \* أَنْ أَنْفَخَ أَوْ تَفَسَّخَ \* اسْتَحْسَانًا وَقَالَ مِنْ وَقْتِ الْعِلْمِ  
 فَلَا يُلْزِمُ شَيْءٌ قَبْلَهُ قِيلَ وَبِهِ يَفْتَنِي فَرُوعٌ وَجَدَ فِي ثَوْبِهِ مَنِيًّا أَوْ بَوْلًا أَوْ دَمًا أَعَادَ مِنْ  
 آخِرَتِهِ أَوْ بَوْلًا أَوْ عَافٍ وَلَوْ وَجَدَ فِي جَبْتِهِ فَارَةً مَيِّتَةً فَإِنْ لَا نَقَبَ فِيهَا أَعَادَ مِنْ وَضْعِ الْقَطْنِ  
 وَالْأَفْئِلَةِ أَيَّامٍ مُنْتَفِخَةٍ أَوْ نَاشِغَةٍ وَالْأَفْيُومُ وَلَيْلَةٍ \* وَلَا نَزَحَ \* فِي بَوْلِ فَارَةٍ فِي الْأَصَحِّ  
 فَبِضْ \* وَلَا تُخْرِجُهُ \* وَعَصْفُورٌ \* وَكَذَلِكَ أَسْبَاعُ طَيْرٍ فِي الْأَصَحِّ اتَّعَلَّ رِصُونُهَا عَنْهُ \* وَ \* لَا \*  
 بِتَقَاطُرِ بَوْلِ كَرُوشٍ أَوْ بَارِئِ نَجَسٍ \* لِلْعَفْوِ عَنْهُمَا \* وَبَعَرْتُ أَيْلَ وَغَنَمًا \* يَعْنِي \* لَوْ تَعَتَّى  
 فِي مَحَلِّ وَقْتِ الْحَلَبِ فَرَّ \* فَوْرًا قَبْلَ تَفْتَتٍ وَتَلَوْنِ وَالتَّعْبِيرُ بِالْبَعَرَتَيْنِ اتِّفَاقِي فَمَا فَوْقَ  
 ذَلِكَ كَذَلِكَ ذِكْرُهُ فِي الْقِيَمِ غَيْرُهُ \* وَ \* لَدَا قَالَ \* قِيلَ الْقَلِيلُ الْمَعْفُوعُ مَا يَسْتَقِلُّ  
 النَّظَرُ وَالْكَثِيرُ بَعْكَسُهُ وَعَلَيْهِ تَمَادٌ \* كَمَا فِي الْهَلَالَةِ بِغَيْرِهَا لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ  
 لَا يَقْدِرُ شَيْئًا بِالرَّأْيِ فَرَعَ الْبَيْرُ وَالْبَالُوْعَةُ بِقَدَرِ مَا لَا يَظْهَرُ الْمَنِيَّسُ أَنْزَرَ \*

ويعتبر سور يسير \* اسم فاعل من اساراي ابقى لا اختلاطه بلعابه \* فسور آدمي مطلقا \* ولوجنبا او كافرا او امرأة نعمة يكره سورها للرجل كعكسه للاستئذان واستعمال ريق الغير وولا يجوز مجتنب \* وما كول لحم \* ومنه الغرس في الاصح ومثله ما لادم له \* طاهر الغمر \* قيد للكل \* طاهر \* ظهور بلا كراهة \* و \* سور \* خنزير و كلب وسباع بهائم \* ومنه الهرة البرية \* وشارب خمر فور شربها \* لو شاربها طويلا لا يستوعبه اللسان فنجس ولو بعد زمان \* وصره فور اكل فارة نجس \* مغلظ \* و \* سور \* صرة ودجاجة مخلاة \* وابل وبقر جلالة فالاحسن ترك دجاجة ليعم الابل والبقر تهستاني \* وسباع طير \* لم يعلم ربها طهارة منقارها \* وسواكن بيوت \* طاهر للضرورة \* مكروه \* تنزيها في الاصح ان وجد غيره والا لم يكره اصلا كاكله لفقير \* و \* سور \* حمار \* اهل ولو ذكر افي الاصح \* وبغل \* امه حماره فلوفرسا او بقرة فطاهر كمتولد من حمار وحشى وبقرة ولا عبرة لغلبة الشبهة لتصريحهم بحل اكل ذئب ولدته شاة اعتبارا للام وجواز الاكل يستلزم طهارة السور كما لا يخفى وما نقله المصنف عن الاشياء من تصحيح عدم الحل قال شيخنا غريب \* مشكوك في طهوريته لا في طهارته \* حتى لو وقع في ماء قليل اعتبر بالاجزاء وهل يطهر النجس قولان \* فيتوضأ به \* او يغتسل \* ويتيمم \* اى يجمع بينهما احتياطا في صلوة واحدة \* ان فقد ماء \* مطلقا \* وصح تيمم ايها شاء \* في الاصح ولو تيمم وصلى ثم اراه لزمه اعادة التيمم والصلوة احتمال طهوريته \* ويقدم التيمم على نبيل التمر على المذهب \* المصحح المفتى به لا المجتهد اذا رجع عن قول لا يجوز الاخذ به \* و \* حكم \* العرق كسور \* فعرق حمار اذا وقع في الماء صار مشكوكا على المذهب كما في المصنف وفي المحيط عرق البقرة عفو في الثوب والبدن وفي الخاتمة انه طاهر على الظاهر \*

### \* باب التيمم \*

ثالث به تاسيا بالكتاب وهو من خصائص هذه الامة بارتباب \* هو \* لغة القصد وشرعا \* قصد صعيد \* شرط القصد لانه النية \* مطا \* خرج الارض المنتجة اذا جفت فانها كالماء المستعمل \* واستعماله \* حقيقة او - ليعم التيمم بالحجر الاملس \*

بصفة مخصوصة \* هذا يفيد أن الضربين ركن وهو الأصح الاحوط \* لاجل إقامة المقربة \*  
خرج التيمم للتعليم فانه لا يصلى به وركنه شيان الضربتان والاستيعاب وشرطه  
سنة النية والمسح وكونه بثلاثة اصابع فأكثر والصعيد وكونه مطهرا وفقد الماء وسنته ثمانية  
الضرب بياطن كفيه واقبالهما وادبارهما وتغضهما وتغريج أصابعه وتسمية وترتيب وولاء  
وزاد ابن وهبان في الشروط الاسلام فزادته وضمنت الى سنته الثمانية في بيت آخر  
وغيرت شطيته الاول فقلت شعور والاسلام شرط عند ضرب ونية \* ومسح وتعميم  
صعيد مطهر \* وسنته سمي وبطن وفرجن \* ونقض ورتب والا قبل وتدبر \* من عجز \*  
ميتد خبرة تيمم \* عن استعمال الماء \* المطلق الكافي لطهارته لصلوة تغوث لا الى  
خلف \* لبعد \* ولو مقيما في المصر \* ميلا \* اربعة آلاف ذراع وهو اربع وعشرون  
اصبعا وهي ستة شعيرات ظهر البطن وهي ست شعرات بغل \* او لمرض \* يشل او يمتد  
بغلبة ظن او قول طبيب حاذق مسلم ولو بتحريك او لم يجد من يرضيه فان وجد ولو باجر  
مثل وله ذلك لا يتيمم في ظاهر المذهب كما في البحر وفيه لا يجب على احد الزوجين  
ترضى صاحبه او تعهده وفي مملوك يجب \* او برد \* يهلك الجنب او يرضه ولو في  
المصر اذا لم تكن له اجرة حمام ولا مائد فيه وما قيل انه في زماننا يتحيل بالعدة فما  
لم ياذن به الشرع نعم ان كان له مال غائب يلزمه الشراء بنسيئة والا لا \* او خوف عدو \*  
كحبة او نار على نفسه ولو من فاسق او حبس غريم او ماله ولو امانة ثم ان نشاء  
الخوف بسبب وعيد عبد اعاد الصلوة والا لا لانه سماوى \* او عطش \* ولو لكلبه  
او رفيق القافلة حالا او مالا او كذا العجين او ازالة نجس كما سمع وقيل ابن  
الكمال عطش دوابه بتعد وحفظ الغسالة لعدم الاناء وفي السراج للمضطر اخذ  
قمر او قتاله فان قتل رب الماء فهو روان المضطر ضمن بقود او دية \* او عدم آلة \*  
طاهرة يستخرج بها الماء ولو شاشا وان نقص باده لائه او شقه نصفين قد رقيمة الماء  
كما لو وجد من ينزل اليه باجر \* تيمم \* لهذه الا عند اركلها حتى لو تيمم لعدم الماء  
ثم مرض مرضا يبيح التيمم لم يصل بذلك التيمم لان اختلاف اسباب الرخصة يمنع  
الا احتساب بالرخصة الاولى وتصير الاولى كان لم يكن جامع الفصولين فلم يحفظ \*



مهتو عبا وجهه \* يحتل لو ترك شعرة او وتره منخرة لم يجز \* ويد يه \* فينزع الخاتم  
 والسوار او يحرك به يغتلى \* مع مرفقيه \* فيمسحه الا قطع \* بضر بتين \* ولومن غمرة او ما  
 يقوم مقامهما كافي الخلاصة وغيرهما لو حرك راسه او ادخله في موضع الغبار بنية التيمم  
 جاز والشرط وجود الفعل منه \* ولو جنبيا او حائضا \* طهرت لعادتها \* او نفساء بمطهر  
 من جنس الارض وان لم يكن عليه نقع \* اى غبار فلو لم يدخل بين اصابعه لم يحتج الى  
 ضربة نالفة للتخلل وعن محمد رح يحتاج اليها نعم لو يمس غيره يضرب لثلاث الوجوه واليمينى  
 واليسرى تهستانى \* وبه مطلقا \* عجز عن التراب او لا لانه تراب دقيق \* فلا يجوز \*  
 بلولو ولو مسحوا لتولد من حيوان البحر ولا برجان ايضا لشبهه بالنبات لكونه اشجارا  
 نابتة فى قعر البحر على ما حرره المصنف ولا \* بمنطبع \* كفضة و زجاج \* ومترمل \*  
 بالاحتراق الارما د الحجر فيجوز كحجر مدقوق او مغسول او حائط مطين او مخصص او  
 اوان من طين غير مد هونة وطين غير مغلوب بماء لكن لا ينبغي التيمم به قبل خوف فوت  
 وقت لثلا يصير مثله بلا ضرورة ومعادن في محالها فيجوز بتراب عليها وقيد \* الا سبجى  
 بان يستبين اثر التراب بمد يده عليه وان لم يستبين لم يجز وكذا اكل ما لا يجوز التيمم عليه  
 كحنطة وجوخة فليحفظ \* والحكم للغالب لو اختلط تراب بغيره \* كذ هب وفضة ولو  
 مسبوكين وارض مختركة فلو الغلبة لتراب جاز والا لاختانية ومنه علم حكم المساوى \* وجاز  
 قبل الوقت ولا اكثر من فرض و \* جاز لغيره \* كالنفل لانه بدل مطلق عندئذ لا ضرورى \*  
 و \* جاز \* لخوف فوت صلاة جنازة \* اى كل تكبيراتها ولو جنبيا او حائضا ولو جئ باخرى  
 ان امكنه التوضى بينهما ثم زال تمكنه اعاد التيمم والا لا به يغتلى \* و \* فوت \* عيل \*  
 بفراغ امام او زوال شمس \* ولو \* كان يبنى \* بماء \* بعد شروعه متوضيا وسبق حلته \*  
 بلا فرق بين كونه اماما او لا \* فى الاصح لان المناط خوف الفوت لا الى بدل فجاز لكسوف  
 وسنن رواتب ولو سنة فجر خاف فوتها وحلها ولنوم ولام وردة وان لم تجز الصلوة به  
 قال فى البحر وكذا الكل ما لا تشترط له الطهارة لما فى المبتغى وجاز لدخول مسجد مع  
 وجود الماء والنوم فيه واقرة المصنف لكن فى النهر الظاهر ان مراد المبتغى للجنب فسقط  
 الدليل قلت وفى المنية وشرحها يتيمم لدخول مسجد ومس مصحف مع وجود الماء



لمس بشئ بل ضوعدم لانه لمس بعبادة يخاف فونها لكن في القهستا في عن المختار المختار  
جوازه مع الماء لسجدة التلاوة لكن سمجى تقييده بالسفر لا الحضر ثم رايت في الشرعة و  
شرحها ما يويد كلام البحر قال و ظاهر الرواية جوازه لتسع مع وجود الماء وان لم تجز الصلوة  
به قلت بل لعشر بل لاكثر كما مر من الضابطه انه يجوز لكل ما لا يشترط الطهارة له ولو مع  
وجود الماء اما ما يشترط له فيشترط نقذ الماء كتيمة لمس مصحف فلا يجوز لو اجد الماء واما  
للقراءة فان محدثا مكالاول او جنبا فكالثاني وقالوا لو تيمم لدخول مسجد او لقراءة  
ولو من مصحف او مسه او كتابته او تعليمه او لزيارة قبور او عيادة مريض او دفن ميت  
او اذان او اقامة او سلام او رده لم تجز الصلوة به عند العامة بخلاف صلوة جنازة او سجدة  
تلاوة فتاوى شيخنا خير الدين الرملي قلت والظاهر انه يجوز له فعل ذلك فتأمل \* لا \*  
يتيمم \* لغوت جمعة او وقت \* ولو وقت وتر لغواتها الى بدل وقيل يتيمم لغوات الوقت  
قال الحلبي فالاحوط انه يتيمم ويصلى ثم يعيد \* ويجب \* اى يفترض \* طلبه \* ولو  
برسوله قدر \* غلوة \* نلثماية ذراع من كل جانب ذكره الحلبي وفي البدائع الاصح  
طلبه قدر ما لا يضر بنفسه و برفقته بالانتظار \* ان ظن \* ظنا قويا \* قر به \* دون ميل  
بامارة او اخبار عدل \* والا \* اى وان لم يغلب على ظنه قر به \* لا \* يجب بل يندب  
ان رجا والا لا ولو صلى بتيمم وثمه من يسأله ثم اخبره بالماء عاد والا لا \* وشرط له \*  
اى للتيمم في حق جواز الصلوة به \* نية \* عبادة ولو صلوة جنازة او سجدة تلاوة لا شكر  
في الاصح \* مقصودة \* خرج دخول مسجد ومس مصحف \* لا تصح \* اى لا تحل ليتم  
قراءة القرآن للجنب \* بدون طهارة \* خرج السلام و رده \* فلغى تيمم كافر لا وضوء \*  
لانه ليس باهل للنية فما يفتقر اليها لا يصح منه وصح تيمم جنب بنية الوضوء به يقتضى \*  
وندب لراجيه \* رجاء قويا \* آخر الوقت \* المستحب \* ولو لم يورخر تيمم صلى جازان كان  
بينه وبين الماء ميل والا لا \* صلى \* من ليس في العمران بالتيمم \* ونسي الماء في رحله \*  
وهو ما ينسي عادة \* لا اعادة عليه \* ولو ظن فناء الماء اعاد اتغافا كما لو نسيه في عنقه او ظهره او  
في مقله راكبا او موخرة سائقا او نسي ثوبه صلى عريانا او في ثوب نجس او مع نجس ومعه ما  
يزيله او توضأ بماء نجس او صلى محل ثا ثم ذكر اعاد اجماعا \* ويطلبه وجوبا \* على الظاهر \*

من رقيقه من هومعه فان منعه \* ولود لالة بان استهلكه \* تيمم \* لتحقيق عجزه \* وان لم يعطه  
 الا بئس مثله \* او يغيب يسير \* وله ذلك \* فاضلا عن حاجته \* لا يتيمم ولو اعطاه \*  
 بالاكثر \* يعني يغيب فاحش وهو ضعف قيمته في ذلك المكان \* وليس له ثمن ذلك تيمم \*  
 واما للعطش فيجب على القادر شراء باضعاف قيمته احياء لنفسه وانما يعتبر المثل في تسعة  
 عشر موضعا مذكورة في الاشياء \* وقبل طلب الماء لا يتيمم على الظاهر \* اى ظاهر  
 الرواية عن اصحابنا لانه مبذول عادة كفاي المحرم الميسر وعليه الفتوى فيجب طلب  
 الدلو والرشاء وكذلك الانتظار لو قال له حتى استقي وان خرج الوقت ولو كان في الصلوة  
 ان ظن الا عطاء قطع والا لا لكن في الفهستاني عن المحيط ان ظن اعطاء الماء والالة  
 وجب الطلب والا لا \* والمحصور فاقد \* الماء والتراب \* الطهورين \* بان حبس  
 في مكان نجس ولا يمكنه اخراج مطهر وكذا العاجز عنهما لمرض \* يوخرها عنه \* وقال  
 ينشبه \* بالمصلين وجوبا فيركع ويسجد ان وجد مكانا يابسا والا يومى قائما ثم يعيد \* كالصوم  
 به يفتى \* واليه صح رجوعه \* اى الامام كما في الغيظ وفيه ايضا \* مقطوع اليدين  
 والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة \* ولا يتيمم \* ولا يعيد على  
 الاصح \* وبهذا ظهر ان تعدد الصلوة بلا طهر غير مكفر فليحفظ وقد مر وسيجي في صلوة  
 المريض فروع صلي المحبوس بالتيمم ان كان في المصر اعدوا الا لاصل يتيمم لسجدة  
 التلاوة ان كان في السفر نعم والا لا الماء المسيل في الغلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن  
 كثير اعلم انه للوضوء ايضا ويشرب ماء للوضوء الجنب اولى ببياح من حائض ومحدث  
 وميت ولو لاحد هم فهو اولى ولو مشترك ينبغي صرفه للميت جاز تيمم جماعة من محل  
 واحد حيلة جواز تيمم من معه ماء زمزم ولا يخاف العطش ان يخلطه بما يغلبه او يهربه  
 على وجه يمنع الرجوع \* وناقضه ناقص الاصل \* ولو غسلا فلو تيمم للجنازة ثم احدث  
 صار محدثا لا جنبا فيتوضأ وينزع خفيه ثم بعده يمسح عليه ما لم يمر بالماء فمع في عبارة  
 صر الشريعة بمعنى بعد كفاي ان مع العسر يسرافا فهم \* وقدرة ماء \* ولو ابا حة في  
 الصلوة \* كاف لطهارة \* ولو مرة مرة \* فضل عن حاجته \* لعطش وعجن وغسل نجس  
 ما ع ولمعة جنابة لان المشغول بالحاجة وغير الكافي كالمعدوم \* لا ردة وكذا \* يقضه \*

كل ما يمنع وجودة التيمم اذا وجد بعد \* لان ما جاز بعد بطل بزواله فلو تيمم لم يضر  
 يبطل ببرئه او لبرد بطل بزواله والحاصل ان كل ما يمنع وجودة التيمم نقض وجودة  
 التيمم \* وما لا \* يمنع وجودة التيمم في الابتداء \* فلا \* ينقض وجودة بعد ذلك التيمم  
 ولو قال وكذا زوال ما ابا حه اى التيمم لكان اظهر واخصر وعليه لو تيمم لبعده ميل فساد  
 فانتقض انتقض فليحفظ \* ومرور ناعس \* متيمم عن حدث او نائم غير متمكن متيمم  
 عن جنابة \* على ماء \* كاف \* كمستيقظ \* فينقض وابقيا تيممه وهو الرواية المصححة  
 عنده المختار للفتوى كالو تيمم وبقر به ماء لا يعلم به كافي البحر وغيره واقرة المصنف \*  
 تيمم لو \* كان \* اكثر \* اى اكثر اعضاء الوضوء على دار في الغسل مساحة \* مجروحا \*  
 اوبه جلد رى اعتبارا للاكثر \* وبكسه يغسل \* الصحيح ويمسح الجريح \* و \* كذا \* ان  
 استويا غسل الصحيح \* من اعضاء الوضوء ولا رواية في الغسل \* ومسح الباقي \* منها \*  
 وهو \* الاصح لانه \* احوط \* فكان اولى وصح في الفيض وغيره التيمم كما يتيمم  
 لو الجرح بيديه وان وجد من يوضيه خلا فالحما \* ولا يجمع بينهما \* اى تيمم وغسل  
 كما لا يجمع بين حيض وحبل او استحاضة او نفاس ولا بين نفاس واستحاضة او حيض  
 ولا زكاة وعشرا وخراج او فطرة ولا عشر مع خراج ولا فدية وصوم او تصاص ودية  
 ولا ضمان وقطع او اجر ولا جلد مع رجم او نفى ولا مهر ومثعة او حد او ضمان انصائها  
 او موتها من جماعه ولا مهر مثل وتسمية ولا وصية وميراث وغيرها مما سيجى في محله  
 ان شاء الله تعالى \* من به وجع راس لا يستطيع معه مسحه \* محل ثا ولا غسله جنبافقى  
 الفيض عن غريب الرواية يتيمم واقتل تارى الهلاية انه \* يسقط \* عنه \* فرض مسحه \*  
 ولو عليه جبيرة ففى مسحها قولان وكذا يسقط غسله فمسحه ولو عليه جبيرة ان لم يضره  
 والا سقط اصلا وجعل عاد ما لذلك العضو حكما كما في المعدوم حقيقة \*

### \* باب المسح على الخفين \*

اخره لثبوته بالسنة وهو لغة امر ارايد على الشئ وشرعا اصابة البلة الخف مخصوص فى  
 زمن مخصوص والخف شرعا الساتر للمكعبين فاكثر من جلك ونحوه \* شرط مسحه \* ثلاثة امور  
 الاول \* كونه ساتر \* محل فرض الغسل \* القدم مع الكعب \* او يكون نقصانه اقل

من الحرق المانع فيجوز على الزربون ولو مشد ودا الا ان يظهر قد رثلة اصابع وجوز مشايخ  
 سر قند ستر الكعبين باللغافة \* و \* الثاني \* كونه مشغولاً بالرجل \* ليمنع سراية  
 الحدث فلو راسعاً فمسح على الزائد ولم يقدّم قدّمه اليه لم يجز ولا يضر روية رجله  
 من اعلاه \* و \* الثالث \* كونه مما يمكن متابعة المشي \* المعتاد \* فيه \* فرسخاً  
 فاكثراً فلم يجز على متخذ من زجاج او خشب او حديد \* وهو جائز \* فالغسل افضل  
 الا لتهمة فهو افضل بل ينبغي وجوبه على من ليس معه الا ما يكفيه او خاف فوت وقت  
 او وقوف عرفة بحروفي القهستاني انه رخصة مسقطلة للعزيمة ولهذا الوصب الماء في خفيه  
 بنية الغسل ينبغي ان يصير آثماً \* بسنة مشهورة \* فمنكره مبتدع وعلى راي الثاني  
 كافر وفي التحفة نبوته بالاجماع بل بالتواتر رواية اكثر من ثمانين منهم العشرة  
 قهستاني وقيل بالكتاب ورد بانه غير مغيبا بالكعبين اجماعاً فالجبر بالجوار \* لمحدث \*  
 ظاهرة عدم جوازه لمجدد الوضوء الا ان يقال لما حصل له القرية بذلك صار كانه محدث \*  
 لا لجنب \* وحائض والمنفي لا يلزم تصوره وفيه ان النفي الشرعي يقتصر الى اثبات عقلي  
 ثم ظاهرة جواز مسح مغتسل جمعة ونحوه ولمس كذلك على ما في المبسوط ولا يبعد ان يجعل  
 في حكمه فالاحسن لموضوعي لا لمغتسل والسنة ان يخطه \* خطوطاً باصابع \* يد \* مفرجة \*  
 قليلاً \* بيداً من \* قبل \* اصابع رجله \* متوجهاً الى \* اصل \* الصاق \* ومحلّه \* على ظاهر  
 خفيه \* من رؤس اصابعه الى معقل الشراك ويستحب الجمع بين ظاهر وباطن ظاهر \* او  
 جرمونه \* ولوفوق خف او لغافة ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذي لانه رجل مجهول لا يقلد  
 فيما خالف النقول \* او جرمونه \* ولومن غزل او شعر \* الثخينين \* بحيث يمشي فرسخاً  
 ويثبت على الماق بنفسه ولا يرى ما تحته ولا يغف الماء الا ان ينقل الى الخف قد والغرض  
 ولو نزع جرمونه اعاد مسح خفيه ولو نزع احد هما مسح الخف والموق الباقي ولو ادخل يده  
 تحتها ومسح خفيه لم يجز \* والمنعلين \* بسكون النون ما جعل على اسفله جلدة \* والمجلدين  
 مرة ولو امرأه \* او خنثي \* ملبوسين على طهر \* فلو احدث ومسح بخفيه او لم يمسح فلبس  
 جرمونه لا يمسح عليه \* تام \* خرج الناقص حقيقة كلمة او معني كتميم ومعد ورفاهه  
 يمسح في الوقت فقط الا اذا تروأ وليس علي الا انقطاع مكالم صحيح \* عند الحدث \* فلو تخفف

المحدث ثم خاض الماء فابتل قدميه ثم تمسح وضوءه ثم أحدث جازان يمسح \* يوماً وليلة  
لمقيم وثلاثة أيام ولياليها لمسافر \* وابتداء المدة \* من وقت الحدث \* فقد يمسح المقيم ستاً  
وقد لا يتمكن الا من اربع كمن ترضاً وتخفف قبل الفجر فلما طلع صلي فلما تشهد احدث \*  
لا \* يجوز \* على عمامة وقلنسوة وبرقع وقغازين \* لعدم الحرج \* وفرضه \* عملاً \*  
قد رثلة اصابع يد \* اصغرها طولاً وعرضاً من كل رجل لا من الخف فمنعوا فيه مد  
الاصبع فلو مسح برؤوس اصابعه وجا في اصولها لم يجز الا ان يبتل من الخف عند الوضع قد ر  
الفرض قاله المصنف رح ثم قال وفي الذخيرة ان الماء يتقا طرجازو الا لا ولو قطع قدمه  
ان بقي من ظهرة قد ر الفرض مسح والا غسل كمن قطع من كعبه ولوله رجل واحدة  
مسحها وجاز مسح خف مغصوب خلافاً للحنابلة كجاز غسل رجل مغصوبة اجماعاً \* والخرق  
الكبير \* بموحدة او مثلية \* وهو قد رثلة اصابع القدم الا صاغر \* بكما لها ومقطوعها  
يعتبر باصابع ماثلة \* يمنع \* الا ان يكون فوقه خف آخر او جرموق فيمسح عليه وهذا  
لو الخرق على غير اصابعه وعقبه ويرى ما تحته فلو عليها اعتبر الثلث ولو كباراً ولو عليه اعتبر  
بد وأكثره ولو لم ير القدر المانع عند المشي لصلابته لم يمنع وان كثر كالوا نغتقت الظهارة  
دون البطانة \* وتجمع الخروق في خف \* واحد \* لا فيهما \* بشرط ان يقع فرضه علي  
الخف نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير \* واقل خرق يجمع ليمنع \* المسح الحالى  
والاستقبالي كما ينتقض المأصوى قهستانى قلت ومران ما ينقض التيمم يمنع ويرفع كنجاسة وانكشف  
حتى انعقادها كما سيجي فليحفظ \* ما قد خل فيه المسئلة لا ما دونه \* الحاقاله بمواضع الخرز \*  
بخلاف نجاسة \* متفرقة \* وانكشف \* عورة وطيب محرم \* واعلام ثوب من حرير \* فانها  
تجمع مطلقاً \* واختلف في جمع خروق اذني اضية \* وينبغي ترجيح الجمع احتياطاً \*  
وناقضه ناقض وضوئه \* لانه بعضه \* ونزع خف \* ولو واحد \* ومضي المدة \* وان لم  
يمسح \* ان لم يخش \* بغلبة الظن \* ذهاب رجله من برد \* للضرورة فيصير كالجيرة فيستوعبه  
بالمسح ولا يتوقت ولذلك اقالوا لو تمت المدة وهو في صلوته ولا ماء مضي في الاصح وقيل  
تغسل ويقيم وهو الاشبه \* وبعدهما \* اى النزاع والمضي \* غسل المتوضي رجليه لا غير \*  
لحلول الحدث السابق قد ميه الا لمانع كيرد فيتميم حينئذ \* وخروج اكثر قدمه \*



من الخف الشرعي وكذا اخراجہ \* نزع \* في الاصح اعتبارا للاكثر ولا عبرة لخروج عقبه  
 ودخوله وما روى من النقص بزوال عقبه فمقيد بما اذا كان بنية نزع الخف اما اذا لم يكن اى  
 زوال عقبه بنية بل لسعة او غيرها فلا ينقص بالاجماع كما يعلم من البرجندى معزيا للنهاية  
 وكذا القهستاني لكن باختصار حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع فتنبه \* وينتقض \*  
 ايضا \* بغسل اكثر الرجل فيه \* لو ادخل الماء خفيه وصحبه غير واحد \* وقيل لا \* ينتقض  
 وان بلغ الماء الركبة \* وهو الاظهر \* كما في البحر عن السراج لان استتار القدم بالخف يمنع  
 سرية الحدث الى الرجل فلا يقع هذا غسلا معتبرا فلا يوجب بطلان المسح نهر لم يغسلها اثانيا  
 بعد المدة او النزع كما مر وبقي من نواقض الخرق وخروج الوقت للمعذور \* مسح مقيم \*  
 بعد حلته \* فسافر قبل تمام يوم وليلة \* فلو بعده نزع \* مسح ثلثا ولو اقام مسافر بعد  
 مضي مدة مقيم نزع والا تمها \* لانه صار مقيما \* وحكم \* مسح جيرة \* هي عيدان  
 يجبر بها الكسر \* وخرقة قرحة وموضع فص \* وكى \* ونحو ذلك \* كعصابة جراحة  
 ولو براسه \* لغسل لما تحتها \* فيكون فرضا يعنى عمليا لثبوته بظنى وهذا قولها واليه رجع  
 الامام خلاصة وعليه الفتوى شرح مجمع وقد منا ان لفظ الفتوى آكد فى التصحيح من المختار  
 والاصح والصحيح ثم انه يخالف مسح الخف من وجوه ذكر منها ثلثة عشر فقال \* فلا يتوقت \*  
 لانه كالغسل حتى يوم الاصحاء ولو بدلها باخرى او سقطت العليا لم يجب اعادة المسح  
 بل يندب \* ويجمع \* مسح جبيرة رجل \* معه \* اى مع غسل الاخرى لا مسح خفيها بل خفيه \*  
 ويجوز \* اى يصح مسحها \* ولو شلت بلا وضوء \* وغسل دفعا للمخرج \* ويترك \* المسح  
 كالغسل \* ان ضرر الا لا \* يترك \* وهو \* اى مسحها \* مشروط بالعجز عن مسح \* نفس \*  
 الموضع فان قدر عليه فلا مسح \* عليها والحاصل ان زوم غسل المحل ولو بماء حار فان ضر  
 مسح فلو ضر مسحها سقط اصلا \* يمسح \* نحو \* مفتصل وجريح على كل عصابة \* مع فرجتها  
 فى الاصح \* ان ضررها \* الماء \* او حلها \* ومنه ان لا يمكنه ربطها بنفسه ولا بغيرها \*  
 انكسر ظفره فجعل عليه دواء او وضعه على شقوق رجله اجرى الماء عليه \* ان قدر والا مسح  
 والا تركه \* والمسح \* يبطله سقوطها عن برء \* والا لا \* فان \* سقطت \* فى الصلوة  
 استأنفها وكذا \* الحكم لو سقط الداء \* برء موضعها ولم تسقط \* مجتنبى وينبغى تقييد



بما اذا لم يضر از التهانان ضره فلا بحر \* والرجل والمرأة والمحدث والجنب في المسح عليهما  
وعلى توابعها سواء \* اتفاقا \* ولا يشترط \* في مسحها \* استيعاب وتكرار في الاصح فيكفي  
مسح اكثرها \* مرة به يفتى \* وكل الا يشترط \* فيها \* نية \* اتفاقا بخلاف الخف في قول  
وما في نسخ المتن رجع عنه المصنف في شرحه \*

### \* باب الحيض \*

عنون به لكثرتة واصالته والانهي ثلثة حيض ونفاس واستحاضة \* هو لغة السملان وشرعا  
علي القول بانه من الاحداث مانعية شرعية بسبب الدم المذكور وعلي القول بانه من الانجاس \*  
دم من رحم \* خرج الاستحاضة ومنه ما تراه صغيرة وآيسة ومشكل \* لالولادة \* خرج  
النفاس وسببه ابتداء ابتلاء الله لحواء لاكل الشجرة وركنه بروز الدم من الرحم وشرطه تقدم  
نصاب الطهر ولو حكما وعدم نقصه عن اقله واوانه بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز وترك  
الصلوة ولو مبتدأة في الاصح لان الاصل الصحة والحيض دم صحة شمني \* واقله ثلثة ايام  
بليا ليهما \* الثلث فالاضافة لبيان العدد المقدر بالساعات الفلكية لا للاختصاص فلا يلزم  
كونها ليا لى تلك الايام وكذا قوله \* واكثره عشرة \* بعشرين كذا رواه الدارقطني وغيره \*  
والناقص \* عن اقله \* والزائد \* على اكثره او اكثر النفاس او علي العادة وجاوز اكثرهما \*  
وما تراه \* صغيرة دون تسع علي المعتمد وآيسة على ظاهر المذهب و \* حامل \* ولو قبل  
خروج اكثر الولد \* استحاضة واقل الطهر \* بين الحيضتين او النفاس والحيض \* خمسة  
عشر يوما \* وليا ليهما اجماعا \* ولاحد لاكثره \* وان استغرق العمر \* الا \* عند الاحتياج \*  
الى \* نصب \* عادة ايها اذا استمر بها الدم \* فيحل لاجل العدة بشهرين به يفتى وعم  
كلامه المبتدأة والمعتادة ومن نسبت عادتها وهي المتحيرة والمضللة واضلاها اما بعدد او  
مكان او بهما كما بسط في البحر والحاوي وحاصله انها تتحرى ومتى ترددت بين حيض  
ودخول فيه وطهر تتوضأ لكل صلوة وان بينهما والخروج منه تغتسل لكل صلوة وترك  
بئر موكدة ومسجد او جماعا وتصوم رمضان ثم تقضي عشرين يوما ان علمت بدايته  
بلوالا فائنين وعشرين وتطوف لركن ثم تعيد بعد عشرة وتصدر ولا تعيد وتعتد لطلاق  
سبعة اشهر علي المفتى به \* وما تراه \* من لون ككدرية وتربية \* في مدته \* المعتادة \*

سوى بياض خالص \* قيل هو شئ يشبه الحيط الا بياض \* ولو \* المرئي \* طهر امتحلا \*  
 بين الدمين \* فيها حيض \* لان العبرة لاوله وآخره وعليه امانون فليحفظ ثم ذكر احكامه  
 بقوله \* يمنع صلوة مطلقا \* ولو سجد شكر \* وصوما \* وجماعا \* وتقضيه لزوما دونها \*  
 للحرج ولو شرعت تطوعا فيها فحاضت قضتها خلافا لما زعمه صدر الشريعة بحر وفي الغيظ  
 لو نامت طاهرة وقامت حائضا حكم بحيضها من قامت وبعكسه من نامت احتياطا \* و \*  
 يمنع حل \* دخول مسجد \* وحل \* الطواف \* ولو بعد دخولها المسجد وشرعها فيه \*  
 وقربان ما تحت الازار \* يعني ما بين سرّة وركبة ولو بلا شهوة وحل ما عداه مطلقا وهل  
 يحل النظر ومباشرتها له فيه تردد \* وقراءة قرآن \* بقصده \* ومسه \* ولو مكتوبا بالفارسية  
 في الاصح \* الا بغلقه \* المفصل كامر \* وكذا \* يمنع \* حمله \* كلوح وورق فيه آية \* ولا باس \*  
 لجنب وحائض \* بقراءة ادعية ومسها وحملها وذكر الله وتسبيح \* وزيارة قبور ودخول  
 مصلي عيد \* واكل وشرب بعد مضضة وغسل يد \* واما تبليها فيكرة لجنب لا حائض  
 ما لم يخاطب بغسل ذكره الحلبي \* ولا يكره \* تحريرا \* مس قرآن بكم \* عند  
 الجمهور وتيسير او صحح في الهداية الكرامة وهو احوط \* ويحل وطؤها اذا انقطع  
 حيضها لاكثره \* بلا غسل وجوبها بل ندبا \* وان \* انقطع لدون اقله تنوضا وتصلي في  
 آخر الوقت وان \* لاقله \* فان لدون عاداتها لم يحل وتغتسل وتصلي وتصوم احتياطا  
 وان لعاداتها فان كتابية حل في الحال والا \* لا \* يحل \* حتى تغتسل \* او تيمم بشرطه \*  
 او يمضي عليها زمن يسع الغسل \* ولبس الثياب \* والتحرمة \* يعني من آخر وقت  
 الصلوة لتعليقها بوجوبها في ذمتها حتى لو طهرت في وقت العبد لا بد ان يمضي وقت  
 الظهركافي السراج وهل تعتبر التحريم في الصوم الاصح لا وصي من الطهر مطلقا وكذا  
 الغسل لولاكثره والا فمن الحيض فتقضى مطلقا ان بقي قدر الغسل والتحريم ولو لعشرة  
 فقد را التحريم فقط املا تزيد ايامه علي عشرة فليحفظ \* و \* وطئها \* يكفر مستحله \* كما  
 جزم به غير واحد وكذا مستحل وطئ الدبر عند الجمهور ومجتبى \* وقيل لا \* يكفر في  
 المسئلتين وهو الصحيح خلاصة \* وعليه المعول \* لانه حرام لغيره ولما يجي في المرقد انه  
 لا يفتى بتكفير مسلم كان في كفره خلاف واوردوا رواية ضعيفة ثم هي كبيرة لو عامد اختارا

هالما بالحرمة لاجا هلا او مكرها او ناسيا فتلزمه التوبة ويندب تصدقه بل ينارها ونصفه  
 مصرفه كزكوة وهل علي المرأة تصدق قال في الضياء الظاهر لا \* ودم استحاضة \* حكمه \*  
 كرعاف دائمه \* وقتا كاملا \* لا يمنع صوما وصلوة \* ولو نفلا \* وجماعا \* لحد يث توضئي  
 وصلي وان قطر الدم علي الحصر \* والنفاس \* لغة ولادة المرأة وشرعا \* دم \* فلو لم تراه هل  
 تكون نفسا \* المعتمد نعم \* يخرج \* من رحم فلو ولدته من سرتها ان سال الدم من  
 الرحم فنفساء والافات جرح وان ثبت له احكام الولد \* عقب ولد \* او اكثره ولو  
 متقطعا عضوا عضوا لا اقله فتتوضأ ان قدرت او تميم وتومي بصلوة ولا توخر فما عذر  
 الصحيح القادر \* و \* حكمه كالحيض في كل شيء الا في سبعة ذكرتها في الخرائن وشرحي  
 للملتقى معها انه \* لا حد لاقله \* الا اذا احتيج اليه لعدة كقولها اذا ولدت فانت طالق  
 فقالت مضت عدي فقد رة الامام بخمسة وعشرين يوما مع نلت حيض والناثي باحد عشر  
 والثالث بساعة \* واكثره اربعون يوما \* كذا رواه الترمذي وغيره ولان اكثره اربعة امثال اكثر  
 الحيض \* والزائد \* على اكثره \* استحاضة \* لومبتدأة اما المعتادة فتزدلعا دتها وكذا الكائض  
 فان انقطع علي اكثرها او قبله فالكل نفاس وكذا الحيض ان وليه طهر تام والافعادتها  
 وهي تثبت وتنقل بمرة به يغتنى وتامه فيما علقناه علي الملتقي \* والنفاس لام التوامين  
 من الاول \* مما ولد ان بينهما دون نصف حول وكذا الثلثة ولويين الاول والثالث  
 اكثر منه في الاصح \* و \* انقضاء \* العدة من الاخير وفاقا \* لتعلقه بالفراغ \* وسقط \*  
 مثلث السين اى مسقوط \* ظهر بعض خلقه كيد او رجل \* او اصبع او ظفرا وشعر ولا يستبين  
 خلقه الا بعل مائة وعشرين يوما \* ولد \* حكما \* فتصبر \* المرأة \* به نفساء والامة ام  
 ولد ويحدث به \* في تعليقه \* وتنقضي به العدة \* فان لم يظهر له شيء فليس بشيء والامرى  
 حيض ان دام ثلثا وتقل منه طهر تام والا استحاضة ولو لم يد رحاله ولا عد ايام حملها  
 ودام الدم تدع الصلوة ايام حيضها بيقين ثم تغتسل ثم تصلي كمعدور \* ولا يحل اياس بدة  
 بل هو ان تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها فيه \* فاذا بلغته وانقطع دمها حكم باياسها \*  
 فماراته بعل الا تقطاع حيض \* فيبطل الا عند ادبالا شهر وتفسد الانكحة \* وقيل يحل  
 بخمسين سنة وعليه المعول \* والغتوى في زماننا مجتهد وغيره \* تيسيرا \* وحلة في العدة

بخمس وخمسين قال في الضياء وعليه الاعتقاد \* وما رآته بعد ما \* اى بعد الملك  
 الملك كورة \* فليس يحض في ظاهر المذهب \* الا اذا كان د ما خالصا فحضر حتى  
 يبطل به الاعتقاد وبالا شهر لكن قبل تمامها لا بعد \* حتى لا تغسل الا نكحة هو المختار  
 للفتوى جوهره وغميرها وسنحققه في العدة \* وصاحب عن رمن به سلس بول \*  
 لا يمكنه امساكه \* او استطلاق بطن ارا انفلت ربح او استخاضة \* او بعينه رمل او  
 عمش او غرب وكذا اكل ما يخرج بوجع ولومن اذن او ثدى وسرة \* ان استوعب  
 عن رة تمام وقت صلاة \* مفروضة بان لا يجد في جميع وقتها زمنا يتوضأ ويصلى فيه  
 خاليا عن الحدث \* ولو حكما \* لان الانقطاع اليسير ملحق بالعدم \* وهذا شرط \*  
 العذر \* في \* حق \* الا بتداهى \* حق \* البقاء كفى وجوده في جزء من الوقت \*  
 ولو مرة \* وفي \* حق \* الزوال يشترط استيعاب الانقطاع \* تمام الوقت \* حقيقة \*  
 لانه الانقطاع الكامل \* وحكمه الوضوء \* لا غسل ثوبه ونحوه \* لكل فرض \* اللام  
 للوقت كما في لد لو ك الشمس \* ثم يصلى فيه فرضا وتغلا \* فدخل الواجب بالاولى \*  
 فاذا خرج الوقت بطل \* اى ظهر حدثه السابق حتى لو توضأ على الانقطاع ودام الى  
 خروجه لم يبطل بالخروج ما لم يطرء حدث آخر او يسلب كمسئلة منعه خفه وافاد انه  
 لو توضأ بعد الطلوع ولولعيد اوضحى لم يبطل الا بخروج وقت الظهر \* وان سال على  
 ثوبه \* فوق درهم \* جاز \* له \* ان لا يغسله ان كان لوغسله تنجس قبل الفراغ منها \*  
 اى الصلاة \* والا \* تنجس قبل فراغه \* فلا \* يجوز ترك غسله هو المختار للفتوى وكذا  
 مريض لا يبسط ثوبا الا تنجس فوراً له تركه \* و \* المعذور \* انما تبقى طهارته في الوقت \*  
 بشرطين \* اذا توضأ \* لعذر \* ولم يطرء عليه حدث آخر اما اذا توضأ \* لحدث آخر وعذره  
 منقطع ثم سال او توضأ لعذر \* ثم طرأ عليه حدث آخر بان سال احد منخريه او جرحيه  
 او قرحتيه ولومن جد رى ثم سال الاخر \* فلا \* تبقى طهارته  
 فروع  
 يجب رد عذره او تقليله بقدر قدرته ولو بصلوته موميا ونرده لا يبقى ذاعدا بخلاف  
 الجائض ولا يصلى من به انفلت ربح خلف من به سلس بول لانه معه حدث ونجس \*

## \* باب الالنجاس \*

جمع نجس بفتحين وهو لغة يعم الحقيقي والحكمي وعرفنا يختص بالاول \* يجوز رفع نجاسة  
 حقيقية عن محلها \* ولو اثناء او ما كولا علم محلها او لا \* بماء ولو مستعملا \* به يفتى \*  
 وبكل مائع طاهر قالع \* للنجاسة ينعصر بالعصر \* كخل وماء وزد \* حتي الريق فتطهر اصبع  
 وثدي بلحس ثلثا \* بخلاف نحولين \* كزيت لانه غير قالع وما قيل ان اللبن وبول ما يוכל  
 مزيل فبخلاف المختار \* ويطهر خف \* ونحوه كنعل \* تنجس بذي جرم \* هو كل ما يري  
 بعد الجفاف ولومن غيرها كخمر وبول اصابه تراب به يفتى \* بذلك \* يزول به اثرها \*  
 والا \* جرم لها \* فيغسل ويطهر صقيل \* لا مسام له \* كمرآة \* وظفر وعظم وزجاج وآنية  
 مدهونة او خراطي وصفايح فضة غير منقوشة \* بمسح يزول به اثرها \* مطلقا به يفتى \*  
 و\* تطهر \* ارض \* بخلاف نحو بساط \* ببسها \* اي جفافها ولو بريح \* وذهاب اثرها \*  
 كلون وريح \* لا \* جل \* صلوة \* عليها \* لا تيمم \* به لان المشروط لها الطهارة وله  
 الطهوية \* وحكم اجر \* ونحوه كلبن \* مغروش وخص \* بالخاء نجاسة سطح \* وشجر  
 كلاء قائمين في ارض كذلك \* اي كارض فيطهر بجفاف وكذا كلما كان ثابتا فيها لا خلة  
 حكمها باتصاله بها فالمنغسل يغسل لا غير الا حبرا خشنا كرحا فكارض \* ويطهر منى \*  
 اي محله \* يابس بفرك \* ولا يضر بقاء اثره \* ان طهر راس حشفة \* كان كان مستنجيا  
 بماء وفي المجتبى اولج فنزع فانزل لم يطهر الا بغسله لتلوته بالنجس انتهى اي برطوبة  
 الفرج فيكون متفرعا على قولهما نجاستها اما عنده فهي ظاهرة كسائر رطوبات البدن جوهرية \*  
 والا \* يكن يابسا ولا راسها طاهرا \* فيغسل \* كسائر النجاسات ولود ما عبيطا على المشهور \*  
 بلا فرق بين منيه \* ولورقيقا لمرض به \* ومنيه \* ولا بين منى آدمى وغيره كما بحثه الباقاني \*  
 ولا \* بين \* ثوب \* ولو جدي او مبطناني الاصح \* وبدن على الظاهر \* من المذهب  
 ثم هل يعود نجسا ببلله بعد فركه المعتمد لا وكن اكل ما حكم بطهارته بغير مائع وقد انهيت  
 في الخزائن المطهرات الى نيف وثلاثين وغمرت نظم ابن وهبان فقلت شعز وغسل  
 ومسح والجفاف مطهر \* ونحت وتلب العين والحفر يذكر \* ودبغ وتخليل ذكاة وتخلل \*  
 وفرك وذلك والدخول المتقود \* تصرفه في البعض ندف ونزحها \* ونار وغلى غسل بعض



تغور \* و \* يطهر \* زيت تنجس يجعله صابونا \* به يقتل للبلوى كتنور رش بماء نجس  
لا باس بالخبز فيه \* كطير تنجس فجعل منه كوزا بعد جعله في النار \* يطهران لم يظهر فيه  
اثر النجس بعد الطبخ ذكره الحلبي \* وعفا \* الشارع \* عن قدر درهم \* وان كره تحريما  
فموجب غسله وما دونه تنزيها فيمن وفوقه مبطل فيغوض والعبرة لوقت الصلوة لا الاصابة  
علي الاكثر نهر \* وهو مثقال \* وزنه عشرون قيراطا \* في \* نجس \* كثيف له جرم وعرض  
مقعر الكف \* وهو داخل مفاصل الاصابع \* في رقيقه من مغلظه كقذرة \* آدمي  
وكل اكلما خرج منه موجب الوضوء او غسل مغلظ \* وبول غير ما كول ولو من صغير لم يطعم \*  
الابول الخفاش وخرؤه فطاهر وكذا بول الفارة لتعد رالتحرز عنه وعليه الفتوى كافي  
التاخر خانية وسيجي آخر الكتاب ان خراها لا يفسد ما لم يظهر اثره وفي الاشباه بول السنور  
في غير اواني الماء عفو وعليه الفتوى \* ودم \* مسفوح من سائر الحيوانات الا دم شهيد  
مادام عليه وما بقى في لحم مهزول وعروق وكبد وطحال وقلب وما لم يسيل ودم سمك  
وقمل وبرغوث وبق زاد في السراج وكتان وهي كافي القاموس كرمات وهي دوية  
حمراء لساعة والمستثنى اثنا عشر \* وخمر \* وفي باقى الاشارة روايات التغليظ والتخفيف  
والطهارة رجع في البحر الاول وفي النهر الاوسط \* وخرؤه \* كل طير لا يزرق في الهواء  
كبطا اهل \* و \* دجاج \* اما ما يزرق فيه فان ما كولا فطاهر والا فمخفف \* وروث وخنثى \*  
اراد بهما نجاسة خر كل حيوان غير الطيور وقالا مخففة وفي الشربلية قولهما اظهر  
وطهرهما محمد آخر البلوى وبه قال مالك رح \* ولو اصابه \* نجاسة \* مغلظة و \* نجاسة \*  
مخففة جعلت الخفيفة تبعا للتغليظة \* احتياطا كافي الظهيرية ثم حيث اطلقوا النجاسة فطاهرة  
التغليظ \* وعفى دون ربع \* جميع بدن و \* ثوب \* ولو كبير اهو المختار ذكره الحلبي  
ورجح في النهر على التقدير بربع المصاب كيد وكم وان قال في الحقايق وعليه الفتوى \*  
من \* نجاسة \* مخففة كبول ما كول \* ومنه الغرس وطهره محمد رح \* وخرؤه طير \*  
من السباع او غيرها \* غير ما كول \* وقيل طاهر وصح ثم الخفة انما تظهر في غير الماء  
فليحفظ \* و \* عفي \* عن دم سمك ولعاب بغل وحمار \* والمذنب طهارتها \* وبول  
انتضح كرؤس ابر \* وكذا اجانبها الاخر وان كثيرا صابة الماء للضرورة لكن ان وقع في ماء

قليل نجسه في الاصح لان طهارة الماء أكد جوهره وفي القنية لو اتصل وانبسط وزاد  
 على قدر الدرم ينبغي ان يكون كالدمن النجس اذا انبسط وطمن شارع وبخار نجس  
 وغبار سرقين ومحل كلاب وانتضاح غسالة لا يظهر مواقع تطرها في الاناء عقو \*  
 وماء \* بالمد \* ورد \* اى جرى \* على نجس نجس \* اذا ورد كله او اكثره  
 ولو اقله لا كجيفة في نهر او نجاسة على سطح لكن قد منا ان العبرة للآثر \* كعكسه \*  
 اى اذا وردت النجاسة على الماء تنجس الماء اجماعا لكن لا يحكم بنجاسته اذا لاقى  
 المتنجس ما لم ينفصل فلم يحفظ \* لا \* يكون نجسا \* رماد قد ر \* والا لزم نجاسة الخبز  
 في سائر الامصار \* و \* لا \* ملح كان حمارا \* او خنزيرا ولا قد روتع في بئر فصار  
 طينا لا انقلاب العين به يفتى \* وغسل طرف ثوب \* او بدن \* اصابت نجاسته محلا منه  
 ونسي المحل \* الغسل \* مطهر له وان \* وقع الغسل \* بغير نحر \* هو المختار ثم لو ظهر انها  
 في طرف آخر هل يعيد في الخلاصة نعم وفي الظهيرية المختار انه لا يعيد الا الصلوة التي  
 هو فيها \* كالربا حمر \* خصها لتغليظ بولها اتقاها \* على \* نحو \* حنطة تدوسها فقسم  
 او غسل بعضه \* او ذهب بهبة او اكل او بيع كامر \* حيث يطهر الباقي \* وكذا الذهب  
 لا احتمال وقوع النجس في كل طرف كمسئلة الثوب \* وكذا ايطهر محل نجاسة \*  
 اما عينها فلا تقبل الطهارة \* مرئية \* بعد جفاف كدم \* بقلعها \* اى بزوال عينها  
 وانرها ولو بمره او بما فوق ثلث في الاصح ولم يقل بغسلها ليعم نحو ذلك وفرك \* ولا يضر  
 بقاء اثر \* كلون وريح \* لازم \* فلا يكلف في ازالته الى ماء حارا وصابون ونحوه  
 بل يطهر ما صبغ او خضب بنجس يغسله ثلثا والاولى غسله الى ان يصقوا الماء ولا يضر  
 اثر دمن الادهن ودك ميتة لانه عين النجاسة حتى لا يد بغ به جلد بل يستصبح به في غير  
 مسجد \* و \* يطهر محل \* غيرها \* اى غير مرئية \* بغلبة ظن غاسل \* لو مكلفا والا  
 فمستعمل \* طهارة محلها \* بلا عد به يفتى \* وقد ر \* ذلك لموسوس \* بغسل وعصر  
 ثلثا \* او سبعا \* فيما ينعصر \* مبالغا بحيث لا يقطر ولو كان لوعصرة غيره قطر طهر بالنسبة  
 اليه دون ذلك الغير ولو لم يبالغ لرقته هل يطهر الاظهر نعم للضرورة \* و \* قد ر \*  
 بتثليث جفاف \* اى انقطاع تقاطر \* في غبرة \* اى غير منعصر مما يتشرب النجاسة والا

فيقلعها كما مروها اكله اذا غسل في اجائه اما لو غسل في غد ير اصب عليه ماء كثير او جرى عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط عصر وتجهيف وتكرار غمس هو المختار ويظهر لهن وغسل ودبس ودمن بغلى ثلثا ولحم طبخ بخمر بغلى وتبريد ثلثا وكذا اذا جاجة ملقاة حالة غلى للنتف قبل شقها فتح وفي التنجيس حنطة طمخت في خمر لا تطهر ابل ابله يغتسل ولو انتفخت من بول نقعت وجففت ثلثا ولو عجن خبز بخمر صب فيه خل حتى يذ صب اثرها فتطهر \*

### \* فصل في الاستنجاء \*

ازالة نجس عن سبيل فلا يس من ريح وحصاة ونوم وفصد \* وهو سنة \* موكلة مطلقا وما قيل من ان افتراضه انحوصيض ومجاوزة مخرج فتسامح \* وازكاته \* اربعة شخص \* مستنجى \* وشي \* مستنجى به \* كماء وحجر \* ونجس \* خارج \* من احد السبيلين وكذا لو اصابه من خارج وان قام من موضعه على المعتمد \* ومخرج \* دبر او قبل \* بنحو حجر \* مما هو عين ظاهرة قالة لا قيمة لها كمد \* منق \* لانه المقصود فيختار الا بلغ والا سلم عن التلويث ولا يتقيد باقبال وادبار شتاء وصيفا \* وليس العد \* ثلثا \* بمسنون \* فيه بل مستحب \* والغسل \* بالماء الى ان يقع في قلبه انه طهر ما لم يكن موسوما فيقدر ثلث كما مر \* بعله \* اى الحجر \* بلا كشف عورة \* عند احد امامه فيتركه كما مر فلو كشف له صار فاسقا لا لو كشف لا غتسال او تغوط كما بحثه ابن الشحنة \* سنة \* مطلقا به يغتسل سراج \* ويجب \* اى يفرض \* غسله ان جا وزا المخرج نجس \* مانع \* يعتبر القدر المانع \* لصلوة \* فيما وراء موضع الاستنجاء \* لان ما علي المخرج ساقط شرعا وان كثر ولهذا لا تكره الصلوة معه \* وكرة \* تحريما \* بعظم وطعام وروث \* يابس كعذرة يابسة وحجر استنجى به الا بحرف آخر \* واجرو خذف وزجاج وشي محترم كخرقة ديباج ويمين \* ولا عند ريسراه فلو مشلوله ولم يجد ماء جاريا ولا صابا ترك الماء ولو شلتا سقط الصلا كمرريض ومريضة لم يجد امن يحل جماعه \* وفحم وعلف حيوان \* وحق غير وكلما ينتفع به \* فلو فعل اجزاه مع الكراهة \* لحصول الانقاء وفيه نظر لما مر انه سنة لا غير فينبغي ان لا يكون مقيما لها بالنهي عنه \* كما كره \* تحريما \* استقبال قبلة واستئذ بارها \* لا \* جل \* بول او غائط \* فلو للاستنجاء لم يكره \* ولو في بنين \* لا طلاق النهي \* فلو جلس

مستقبلها \* غافلا \* ثم ذكره انحرافك با \* لحد يث الطبراني من جلس بيول قبالة  
 القبلة فذكرها فانحراف عنها اجلا لا لها لم يقيم من مجلسه حتى يغفر له \* ان امكنه والا  
 فلا باس وكل ايكرو \* هذه تعم التحريمية والتنزيهية \* للمرأة امساك صغير لبول او غائط  
 نحو القبلة \* وكذلك رجله اليها \* واستقبال شمس وقمر لهما \* اى لاجل بول او غائط \*  
 وبول وغائط في ماء ولو جاريا \* في الاصح وفي البحرانها في الراكد تحريمية وفي الجارى  
 تنزيهية \* وعلى طرف نهر او بئر او حوض او عين او تحت شجرة مشرة او في زرع او في ظل \*  
 ينتفع بالجلوس فيه \* ويجنب مسجد ومصلى عيد وفي مقابر وبين دواب وفي طريق الناس  
 وفي مهب ريح وجحر فارة او حية او سمكة ونقب \* زاد العيني وفي موضع يعبر عليه احد  
 او بقعد عليه ويجنب طريق او قافلة او خيمة وفي اسفل الارض الى اعلاها والنكلم عليهما \*  
 وان يبول قائما او مضطجعا او متجردا من ثوبه بلا عذرا \* يبول \* في موضع يتوضأ \*  
 هو \* او يغتسل هو فيه \* لحد يث لا يبولن احدكم في مستحمه فان عامة الوسواس منه  
 فروع يجب الاستبراء بشي وتنحج ونوم على شقه الا يسر ويختلف بطباع الناس  
 ومع طهارة المغسول تطهر اليد ويشترط ازالة الرائحة عنها وعن المخرج الا اذا عجزوا  
 الناس عنه غافلون استنجى المتوضى ان على وجه السنة بان ارخى انتقض والا لا نام  
 او مشى على نجاسة ان ظهر عينها تنجس والا لا ولو وقعت في نهر فاصاب ثوبه فظهر اثرها  
 تنجس والا لا لف طاهر في نجس مبتل بماء ان بحيث لو عصر قطار تنجس والا لا ولولف  
 في مبتل بنحو بول ان ظهر نكته او ان نثره تنجس والا لا فارة وجدت في حجر فرميت فتخلل  
 ان متفسخة فنجس والا لا وقع خمر في خل ان قطرة لم يحل الا بعد ساعة وان كوزا حل  
 في الحال ان لم يظهر انثره فارة وجدت في قممته ولم يد رهل ماتت فيها ام في جرة ام  
 في بئر يحمل على القممة نلت قرب من سمن وعمل ودبس اخذ من كل حصة وخلطها  
 فوجد فيه فارة يضعها في الشمس فان خرج منها الدهن سمن والا فان بقي بحال الجمد  
 فالعسل او متلطخا نالد بس يعمل بخبر الحرمة في الذبيحة وبخبر الحل في ماء او طعام يتحرى  
 في ثياب اقلها طاهرا وان اكثرها طاهرا لا اقلها بل يحكم بالاغلب الا لضرورة  
 شرب يحرم اكل لحم انتن لا يحوسن ولبن وشعير في بعر او روث صلب يوكل بعد غسله

وفي خشي لا مَرَارَةً كل حيوان كبوله وجوته كزبله حكم العصير حكم الماء وطوبه الفرج طاهرة  
خلا فاليها العبرة للطاهر من تراب وماء اختلطابه يفعى مشى فى حمام ونحوه لا نجس  
مالم يعلم انه غساله نجس لا ينبغي اخذ الماء من الانبوبة لانه يصير الماء رآكل التكبير الى  
الحمام ليس من المروءة لان فيه اظهار مقلوب الكناية ثياب الفسقة واهل الذمة  
طاهرة ديباج اهل فارس نجس لجعلهم فيه البول لبريقه رآكل في ثوب غيره نجاسة مانعة  
ان غلب على ظنه انه لو اخبره ازالها رجب والا لا فالامر بالمعروف على هذا حمل العجادة  
فى زماننا اولى احتياطا لما ورد اول ما يسأل عنه فى القبر الطهارة وفى الموقف الصلوة \*

### \* كتاب الصلوة \*

شروع فى المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يحل عنها شريعة مرسل ولما صارت تربة بواسطة  
الضعبة كانت دون الايمان لامنه بل من فروعه وهي لغة الدعاء فنقلت شرعا الى  
الافعال المعلومة وهو الظاهر لوجودها بدون الدعاء فى الامي والاخرس \* وهي  
فرض عين على كل مكلف \* بالاجماع فرضت فى الاسراء ليلة السبت سابع عشر رمضان  
قبل الهجرة بسنة ونصف وكانت قبله صلواتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها شمني \*  
وان وجب ضرب ابن عشر عليها بيد لا بخشبة \* لعديث مر را اولادكم بالصلوة وهم  
ابناء سبع واضربوهم وهم ابناء عشر قلت والصوم كالصلوة على الصحيح كما فى صوم  
القهمستانى معزيا لازامدى وفى حظر الاختيار انه يومر بالصوم والصلوة وينهى عن  
شرب الخمر ليالى الخمر ويترك الشر \* ويكفر جامدا \* لغبوتها بدليل تطعى \*  
وتاركها \* عمد \* مجانة \* اى تكافلا فاسق \* يحبس حتى يصلى \* لانه يحبس لحق  
العبد فحق الحق اوقيل يضرب حتى يحيل منه الدم وهذا الشافعى رح يقتل بصلوة  
واحدة حل او قيل كفرا \* ويحكم باسلام فاعلها \* بفروض اربعة ان يصلى فى الوقت \* مع جماعة \*  
موقما متمما وكذا الاذن فى الوقت او مسجد للتلاوة او زكي السائمة صار مسلما لا اوصلى  
فى غير الوقت او منفردا اراما ما او افسد ما او فعل بقية العبادات لانها لا تختص بشريعتنا  
ونظمها صاحب النهر فقال شعر وكافر فى الوقت صلى باقتداء \* متمما صلوته لا مقفدا \*  
او اذن ايضا معلنا او زكى \* سوائها كان سجدا تزكى \* فمسلم لا بالصلوة منفرد \*



ولا الصيام والزكاة والحج زد \* وهي عبادة بدنية محضة فلا نية فيها أصلاً \* أي لا بالنفس  
 كما صحت في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم بالغديّة للفاني لأنها إنما تجوز بأذن الشرع  
 ولم يوجد \* سببها \* ترادف النعم ثم الخطاب ثم الوقت أي \* الجزء الأول \* منه \*  
 أن اتصل به الأداء والأفنا \* أي جزؤ من الوقت \* يتصل به \* الأداء \* والا \* يتصل  
 الأداء بجزء \* فـ السبب هو \* الجزء الأخير \* ولونا قصاص حتى يجب على مجنون ومغيب  
 عليه أفاقا وحائض ونفساء طهرتا وصبي بلغ ومرتد أسلم وإن صلياني أول الوقت \* وبعد  
 خروجه يضاف \* السبب \* إلى جملة \* ليثبت الراجب بصفة الكمال وأنه الأصل  
 حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح \* وقت \* صلاة \* الفجر \* قد مه لأنه لا خلاف  
 في طرفية وأول من صلاة آدم عليه السلام وأول الخمس وجوبا وقد م محس الظهور لا ذ  
 أولها ظهور أو بمانا ولا يخفى توقف وجوب الأداء على العلم بالكيفية فلكم يقصر  
 نبينا عليه الصلاة والسلام الفجر صبيحة ليلة الأسرى ثم هل كان قبل البعثة متعبداً بشر  
 أحد المختار عندنا لا بل كان يعمل بما ظهر له بالكشف الصادق من شريعة إبراهيم  
 عليه السلام وغيرة وصح تعبده في حراء بحر \* من \* أول \* طلوع الفجر الثاني \*  
 وهو البياض المنتشر المستطير لا المستطيل \* إلى \* قبيل \* طلوع ذكاء \* بالضم غير  
 منصرف اسم الشمس \* ووقت الظهر من زوالها \* أي ميل ذكاء عن كبد السماء  
 إلى بلوغ الظل مثليه \* وعند مثله وهو قولها وزفر الأئمة الثلاثة قال الأما  
 الطحاوي وبه نأخذ وفي غرر الأذكار وهو المأخوذ به وفي الجرحان وهو الأظم  
 لبيان جبريل عليه السلام وهو نص في الباب وفي الغيض وعليه عمل الناس اليوم و  
 يفتى \* سوي فم \* يكون للأشياء قبيل \* الزوال \* ويختلف باختلاف الزمان  
 والمكان وأول يجد ما يغرز اعتبر بقامته وهي ستة أقدام ونصف بقدمه من طرف ابهامه  
 ووقت العصر منه إلى \* قبيل \* الغروب \* فلو غربت الشمس ثم عادت هل يعود الوقت  
 الظاهر نعم وهي الوسطي على المذهب \* و \* وقت \* المغرب منه إلى \* غروب \* الشا  
 وهو الحمره \* عندهما وبه قالت الثلاثة وآليه رجع الإمام كافي شروح المجمع وغيره  
 هو المذهب \* و \* وقت \* العشاء والوتر \* منه \* إلى الصبح \* لكن \* لا \* يصح أن

يُقدَّم عليها الوتر \* إلا ناسيا \* لوجوب الترتيب \* لانهما فرضان عند الامام \* وفاقد  
وقتهما \* كبلفار فان فيه يطلع الفجر قبل غروب الشفق في اربعينية الشتاء \* مكلف  
بهما فيقد رلهما \* ولا ينوال قضاء لفقد وقت الاداء به انتهى البرهان الكبير واختاره  
الكمال وتبعه ابن الشحنة في الغاية فصحة فزعم المصنف انه المذهب \* وقيل لا \*  
يكلف بهما لعدم سببهما وبه جزم في الكنز والرد والمقتي وبه انتهى البقال ووافقه  
الحلواني والمرغيناني ورجحه الشرنبلالي والحلي واوسعافي المقال ومنعاهما ذكره  
الكمال قلت ولا يساعد حديث الدجال لانه وان وجب اكثر من ثمانية ظهر مثلا  
قبل الزوال ليس كمسئلتنا لان المفقود فيه العلامة لا الزمان واما فيها فقد فقد الامران \*  
والمستحب \* للرجل \* الا بتداء \* في الفجر \* بالاسفار والختم به \* هو المختار بحيث  
يرتل اربعين آية ثم يعيده بطهارة لو نسد وقيل يوجز جلال ان الفساد موهوم \*  
الا لحاج بمزدلفة \* فالتغليس افضل كمرأة مطلعا وفي غير الفجر الا فضل لها انتظار  
فراغ الجماعة \* وتأخير ظهر الصبف \* بحيث يمشي في الظل \* مطلقا \* كذا في المجمع  
وغيره اى بلا اشتراط شدة حر وحرارة بل وقصد جماعة وما في الجوهره وغيرها من  
اشتراط ذلك منظور فيه \* وجمعة كظهر اصلا واستحبا \* في الزمانين لانها خلفه \*  
و \* تأخير \* عصر \* صيفا وشتاء توسعة للنوافل \* ما لم تتغير \* ذكاء بان لا تحار العين  
فيها في الاصح \* و \* تأخير \* عشاء الى ثلث الليل \* قيد في الخانية وغيرها بالثناء  
اما في الصيف فيندب تعجيلها \* فان اخرها الى ما زاد على النصف \* كره لتقليل الجماعة  
اما اليه فباح \* و \* اخر \* العصر الى اصفرار ذكاء \* فلو شرع فيه قبل التغير فدل اليه  
لا يكره \* و \* اخر \* المغرب الى اشتباك النجوم \* اى لكثرة نها \* كره \* اى التأخير  
لا الفعل لانه ما موربه \* تحريما \* الا بعد ركسفر وكون على اكل \* و \* تأخير \* الوتر  
الى آخر الليل لوانق بالانتباه \* والا فقبل النوم فان افاق فاته الافضل \* و \* المستحب \*  
تعجيل ظهر شتاء \* يلحق به الربيع وبالصيف الخريف \* و \* تعجيل \* عصر وعشاء يوم  
غيم \* و \* تعجيل \* مغرب مطلقا \* وتأخير \* قد ركعتين يكره تنزيها \* وتأخير غيرها فيه \*  
هنا في ديار يكثر شتاؤها ويقل رعايتها اوقاتهما اما في ديار نافي اعني الحكم الاول وحكم

الاذان كالصلوة تعجيلا وتأخيرا \* كره \* تحريما وكل ما لا يجوز مكروه \* صلوة \* مطلقا \*  
 و \* لوقضاء او واجبة او نافلة او \* على جنازة وسجدة تلاوة وسهو \* لا شكر قنية \* مع شروق \*  
 الا العوام فلا يمنعون من فعلها لانهم يتركونها والاداء الجائز عند البعض اولى من الترك  
 اصلا كما في القنية وغيرها \* واستواء \* الانفل يوم الجمعة على قول الثاني المصحح المعتمد  
 كذا في الاشياء ونقل الحلبي عن الحارثي ان عليه الفتوى \* وغروب الا عصر يومه \*  
 فلا يكره فعله لادائه كاجب بخلاف الفجر والاحاديث تعارضت فتساقت كما بسطه  
 صدر الشريعة \* وينعقد نفل بشروع فيها \* بكرامة التحريم \* لا \* ينعقد \* الغرض \* وما هو لمحق  
 به كواجب لعينه كوتر \* وسجدة تلاوة \* و صلوة جنازة تليت \* الآية \* في كامل وحضرت \*  
 الجنازة \* قبل \* لوجوبه كاملا فلا يتأدى ناقصا فلو وجبتا فيها لم يكره فعلها اى تحريما وفي  
 التحفة الا فضل ان لا تؤخر الجنازة \* وصح \* مع الكرامة \* تطوع بدأ به فيها ونذر اداه  
 فيها \* وقد نذر فيها \* وقضاء تطوع بدأ به فيها \* فافسد لوجوبه ناقصا ثم ظاهر الرواية  
 وجوب القطع والقضاء في كامل كما في البحر وفيه عن البغية الصلوة فيها على النبي صلي  
 الله عليه وسلم افضل من قراءة القرآن زكاته لانها ركن من اركان الصلوة فالاولى ترك  
 ما كان ركنها \* وكره نفل \* قصد اولوية مسجد \* وكلما كان واجبا \* لالعينه بل \* لغيره \*  
 وهو ما يتوقف وجوبه على فعله \* كمنذ ورور كعتي طواف \* وسجد تي سهو \* والذي شرع  
 فيه \* في وقته مستحب او مكروه \* ثم افسده \* ولوسنة فجر \* بعد صلوة فجر \* صلوة \*  
 عصر \* ولو المجموعة بعرفة \* لا \* يكره \* قضاء فائتة \* ولو وتر \* ولا سجدة تلاوة و صلوة جنازة  
 وكل \* الحكم من كرامة نفل و واجب لغيره لان فرض و واجب لعينه \* بعد طلوع فجر سوى سنته \*  
 لشغل الوقت به تقلير احتى لو نوى تطوعا كان سنة الفجر بلا تعيين \* وقبل \* صلوة \*  
 مغرب \* لكرامة تأخير الا يسيرا \* وعند خروج امام \* من الحجرة اوقيامه للصعود  
 ان لم يكن له حجرة \* لخطبة ما \* وسجدي انها عشر \* الى تمام صلوته بخلاف فائتة \* فانها  
 لا تكرر وفيها المصنف في الجمعة بواجبة الترتيب والا فيكره وبه يحصل التوفيق بين  
 كلامي النهاية والصدور \* وكل اكره تطوع عند اقامة صلوة مكتوبة \* اى اقامة امام مذهبه  
 لحل يث اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة \* الاسنة فجر ان لم يخف فوت جماعتها \*

ولو با دراك تشهد ما فان خاف تركها اصلا وما ذكر من التحيل مردود وكذا يكره غير المكتوبة  
 عند ضيق الوقت \* وقبل صلوة العيد ين مطلقا وبعد ما به مسجد لا بيت \* في الاصح \*  
 وبين صلواتي الجمع بعرنة ومزدلفة \* وكذا بعد ما كما مر \* وعند مداعة الاخبثين \*  
 او احد هما او الريح \* ووقت حضور طعام ناقت نفسه اليه و \* كذا كل \* ما يشغل باله  
 عن افعالها وبخل نخشوعها \* كائنا ما كان هذه نفث وثلاثون وقتا وكذا تكره في اماكن  
 كفوق كعبة وفي طريق ومزبلة ومجزرة ومقبرة ومغتسل وحمام وبطن واد ومعطن ابل  
 وغنم ونقر زاد في الكافي ومرايط دواب واصطبل وطاحون وكنيف وسطوحها ومسيل  
 واد وارض مغصوبة او لانه او مزروعة او مكروبة وصحراء بلا سترة لما رفته ثلاثون ويكره  
 النوم قبل العشاء والكلام المباح بعد ما وبعد طلوع الفجر الى ادائه ثم لا باس بشيه  
 لحاجته وقيل يكره الى طلوع ذكاء وقيل الى ارتقاها فبض \* ولا جمع بين نرضن  
 في وقت بعد ر \* سغرو مطر خلا فاللشافعي رح وما رواه محمول على الجمع فعلا لا وقتا \*  
 فان جمع فسد لو قدم \* الغرض على وقته \* وحرم لوعكس \* اى اخره عنه \* وان صح \*  
 بطريق القضاء \* الا لحاج بعرنة ومزدلفة \* كما سمعنى ولا باس بالتقليد عند الضرورة  
 لكن يشترط ان يلتزم جميع ما يوجبه ذلك الامام لما قد منا ان الحكم الملقق باطل بالا جماع \*

### \* باب الاذان \*

\* هو \* لغة الاعلام وشرعا \* اعلام مخصوص \* لم يقل بدخول الوقت ليعم الغائبة وبين  
 يدى الخطيب \* على وجه مخصوص بالفاظ كذلك \* اى مخصوصة \* سببه ابتداء اذان  
 الجبريل عليه السلام \* ليلة الاسرى و امامته حين امامته عليه السلام ثم رؤيا عبد الله  
 بن زيد اذان الملك النازل من السماء في السنة الاولى من الهجرة وهل هو جبريل  
 عليه السلام قيل وقيل \* و \* سببه \* بقاء دخول الوقت وهو سنة \* للرجال في مكان  
 عال \* مؤكدة \* هي كالواجب في لحوق الاثم \* للغرايض \* الخمس \* في وقتها ولو قضاء \*  
 لانه سنة للصلوة حتى يبرده لا للوقت \* لا \* يسن \* لغبرها \* كعيل \* فيعاد اذان وقع \*  
 بعضه \* قبله \* كالا نامة خلا للثاني في الفجر \* بتريع تكبير في ابتداء \* وعن الثاني  
 نثنين وبفتح راء اكبر والعوام يضمونها روضة لكن في الطالبة معنى قوله عليه السلام

إلا اذان حزم أى مقطوع المذ فلا يقول الله لأنه استفهام وأنه لحن شرعي أو مقطوع  
حركة الأخر لوقوف فلا يقف بالرفع فأنه لحن لغوى فتأوى صوفية من الباب \* ولا ترجيع \*  
 فأنه مكروه ملتقي \* ولا لحن فيه \* أى تغن يغير كلماته فأنه لا يحل فعله وسماعه كالتغنى  
بالقرآن وبلا تغيير حسن وقيل لاباس به فى الجميعتين \* ويترسل فيه \* يسكتة بين كل كلمتين  
ويكره تركه وتندب إعادته \* ويلتفت فيه \* وكذا فيها مطلقا وقيل إن المحل متسعا \*  
يمينا ويسارا \* فقط لثلاث يستد بر القبلة \* بصلوة وفلاح \* ولو وحده أو لورود لأنه سنة  
الاذان مطلقا \* ويستد ير فى المنارة \* لو متسعة ويخرج راسه منها \* ويقول \* ند با \*  
بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من التوم مرتين \* لأنه وقت نوم \* ويجعل \* ند با \*  
أصبعيه فى صاخ أذنيه \* فأذانه بد ونه حسن وبه أحسن \* والاقامة كالاذان \* فيما مر \*  
لكن هى \* أى الاقامة وكذا الامامة \* أفضل منه \* فتح \* ولا يضع \* المقيم \* أصبعيه  
فى أذنيه \* لأنها أخفض \* ويحذر \* بضم الدال أى يسرع \* فيها \* فلو ترسل لم يعدها  
فى الأصح \* ويزيد قد قامت الصلوة بعد فلا حها مرتين \* وعند الثلاثة هى فرادى \*  
ويستقبل \* غير الراكب \* القبلة بهما \* ويكره تركه تنزيها ولو قدم فيهما موخرا إعاد  
ما قدم فقط \* ولا يتكلم فيهما \* أصلا ولورود سلام فإن تكلم استأنفه \* ويثوب \* بين الاذان  
والاقامة فى الكل للكل بما تعارفوه \* ويجلس بينهما \* بقدر ما يحضر الملازمون  
مراعى الوقت الندب \* الأفى المغرب \* فيسكت قائما قد رثلث آيات قصار ويكره  
الوصل أجماعا \* فأئكة \* التسليم بعد الاذان حدث فى ربيع الأخر سنة  
سبعائة واحدى وثمانين فى عشاء ليلة الاثنين ثم الجمعة ثم بعد عشر سنيين أحدث  
فى الكل الألمغرب ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة \* و \* يسن أن \* يؤذن ويقيم  
لغاثة \* رأى صوته لو أجماعة أو صحراء الأبنية مفردا \* وكذا \* يسنان \* لاولى  
الغرائث \* لألفاسدة \* ويخير فيه للأبقي \* لوفى مجلس وفعله أولى ويقيم للكل \* ولا يسن \*  
ذلك \* فيما تصليه النساء أداء وقضاء \* ولو أجماعة كأجماعة صبيان وعبيد ولا يسنان أيضا  
فى ظهر يوم الجمعة فى مصر ولا \* فيما يقضى من الغرائث فى مسجد \* لأن فيه تشويشا  
وتغليظا \* ويكره قضاؤها فيه \* لأن التأخير معصية فلا يظهرها بإزاية \* ويجوز \*



بلا كراهة \* اذان صبي مراهق وعبد \* ولا يحل الا بالاذن كاجبر خاص \* واعصى  
 وركن زنا واعرابي \* وانما يستحق ثواب المؤذنين اذا كان عالما بالسنة والاوقات ولو غير  
 محتسب بحر \* ويكره اذان جنب واقامته واقامة محدث لا اذانه \* على المذنب \* و  
 اذان \* امرأة وخنثي وفاسق \* ولو عالما لكانه اولى بامامة واذان من جاهل تقى \*  
 وسكران \* ولو بسباح كمعتوه وصبي لا يعقل \* وقاعد الا اذا اذن لنفسه \* وراكب الا  
 المسافر \* ويعاد اذان جنب \* ندبا وقيل وجوبا \* لا اقامته \* لمشروعية تكراره في الجمعة  
 دون تكرارها \* وكذا \* يعاد \* اذان امرأة ومجنون ومعتوه وسكران وصبي لا يعقل \*  
 لا اقامتهم لما مر ويجب استقبالهما لموت مؤذن ونعشيه وخرسه وحصره ولا ملقن وذهابه  
 للوضوء لسبق حدث خلاصة لكن عبر في السراج بيندب وجزم المصنف بعدم صحة اذان  
 مجنون ومعتوه وصبي لا يعقل قلت وكافر فاسق لعدم قبول قوله في الدانات \* وكرة  
 تركهما \* معا \* لمسافر \* ولو منفردا \* وكل اتركها \* لا تركه لحضور الرفقة \* بخلاف مصل \*  
 ولو لجماعة \* في بيته بمصر \* او قرية لها مسجد فلا يكره تركهما اذا اذن الحي يكفيه \* او \*  
 مصل \* في مسجد بعد صلاة جماعة فيه \* بل يكره فعلهما وتكرار الجماعة الا في مسجد  
 على طريق فلا بأس بذلك جوهره \* اقام غير من اذن بغيبته \* اى المؤذن \* لا يكره  
 مطلقا \* وان لحضرة كره ان لحقه وحشة كما كره مشيه في اقامته \* ويجيب \* وجوبا وقال  
 الحلواني ندبا والواجب الاجابة بالقدم \* من سمع الاذان \* ولو جنبلا حائضا ونفسا  
 وسامع خطبة وفي صلاة وجنازة وجماع ومستراح واكل وتعليم علم وتعلمه بخلاف قرآن \*  
 بان يقول \* بلسانه \* كميقاته \* ان سمع المسنون منه وهو ما كان عربيا لا لحن فيه ولو  
 تكررا جاب الاول \* الا في العمليتين \* فيحرق \* و \* في \* الصلاة خير من النوم \*  
 فيقول صدقت وبررت ويندب القيام عند سماع الاذان بزازيه ولم يذكر هل يستمر  
 الى فراغه او يجلس ولو لم يجبه حتى فرغ لم ادره وينبغي تداركه ان قصر الفصل ويدعو  
 عند فراغه بالوسيلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم \* ولو كان في المسجد حين سمعه ليس  
 عليه الاجابة ولو كان خارجه اجاب \* بالمشي اليه \* بالقدم ولو اجاب باللسان لا به  
 لا يكون مجيبا \* وهذا بناء \* على ان الاجابة المطلوبة بقدمه \* لا بلسانه كما هو قول الحلواني

وعليه الفتوى \* فيقطع قراءة القرآن \* ان كان يقرء لو \* بمنزله ويجيب ولو بمسجد لا \*  
لانه اجاب بالحضور وهذا متفرع على قول الحلواني والظاهر وجوبها بلسانه لظاهر الامر  
في حد يث اذا سمعتم الموزن فقولوا مثل ما يقول كما بسطه في البحر واقره المصنف  
وقواه في النهرنا قلا عن المحيط وغيره بانه على الاول لا يرد السلام ولا يسلم ولا يقرأ  
بل يقطعها ويجيب ولا يشتغل بغير الاجابة قال وينبغي ان لا يجيب بلسانه اتفاقا في  
الاذان بين يدي الخطيب وان يجيب بقله اتفاقا في الاذان الاول يوم الجمعة  
لوجوب السعي بالنص وفي التاتارخانية انما يجيب اذان مسجد \* وسئل ظهير الدين  
عن سمعه في آن من جهات ماذا يجب عليه قال اجابة اذان مسجد \* بالفعل \* يجيب  
الاقامة \* ند بالاجماع \* كالاذان \* ويقول عند قد قامت الصلوة اقامها الله تعالى  
وادامها \* وقيل لا \* يجيبها وبه جزم الشنقي فروع صلي السنة بعد الاقامة وحضر  
الامام بعد هالايعيد هابز ازية وينبغي ان طال الفصل او وجد ما يعد قاطعا كاكل ان تعاد  
دخل المسجد والموزن يقيم تعد الى قيام الامام في مصلاه رئيس المحلة لا ينتظر ما لم  
يكن شريرا او الوقت متسع بكرة له ان يؤذن في مسجد بين ولاية الاذان والاقامة لباني  
المسجد مطلقا وكذلك الاقامة لو عد لا الا فضل كون الامام هو الموزن وفي الضياء  
انه عليه السلام اذن في سفر بنفسه واقام صلى الظهر وقد حققناه في الخرائن  
\* باب شروط الصلوة \*

هي ثلاثة انواع شرط انعقاد كنية وتحريمية ووقت وخطبة وشرط دوام كطهارة واستمرورية  
واستقبال قبله وشرط بقاء فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة بايتاء الصلوة وهو القراءة فانه  
ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الاركان تقدير اوله لم يجز استخلاف الامي  
نم الشرط لغة العلامة اللازمة شرعا ما يتوقف عليه الشيء ولا يدخل فيه \* هي \* ستة \*  
طهارة بدنه \* اي جسده لدخول الاطراف في الجسد دون البدن فليحفظ \* من حدث \*  
بنوعيه وقدمه لانه اغلظ \* وخبث \* مانع كذلك \* ونوبه \* وكذلك اما يتحرك بحركته او يعد  
حامله له كصبي عليه نجس ان لم يستمسك بنفسه منع والا لا كجنب وكلب ان شذ فيه في  
الاصح \* ومكانه \* اي موضع قدميه او احد هما ان رفع الاخرى وموضع سجوده اتفاقا

في الاصح لا موضع يد به وركبته علي الظاهر الا اذا سجد على كفه وثوبه كما سيجي \* من  
 الثاني \* اي اخبت لقوله تعالى وثيابك فطهر فبدنه ومكانه بالا ولي لانهما الزم \* و  
 الرابع \* ستر عورته \* ووجوبه عام ولو في الخلوة علي الصحيح الا لغرض صحيح وله لبس ثوب  
 نجس في غيوصولة \* وهي للرجل ما تحت سترته الي ما تحت ركبته \* وشرط احد ستر واحد  
 منكبيه ايضا وعن مالك رح هي القبل والد بر فقط \* وما هو عورة منه عورة من الامة \*  
 ولو خشي اومل برة او مكاتبة ارام ولد \* مع ظهرها وبطنها واما \* جنبها \* فتبع لهما ولو  
 اعنقها مصلية ان استترت كما قد رت صحت والا لا علمت بعنته او لا على المذهب قال ان  
 صليت صلوة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت بلا قناع ينبغي الغاء القبلية ووقوع العتق كما رجحوه  
 في الطلاق الدوري \* المحرة \* ولو خشي \* جميع بدنها \* حتى شعرها النازل في الاصح \*  
 خلا الوجه والكفين \* فظهر الكف عورة على المذهب \* والقدمين \* على المعتمل  
 وصورتها على الراجح وذراعيها على المرجوح \* وتمنع \* المرأة الشابة \* من كشف الوجه  
 بين رجال \* لانه عورة بل لخوف الفتنة كمسه وان امن الشهوة لانه اغلظ ولد اثبتت  
 به حرمة المصاهرة كما ياتي في المحظر \* ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه امرء \* فانه يحرم  
 النظر الي وجهه ووجه الامرء اذا شك في الشهوة اما بدنها فنباح ولو جسيلا كما اعتمدته  
 الكمال قال فان حل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع عدم العورة وفي السراج  
 لا عورة للصغير جدا ثم ما دام لم يشته فقبل ودبر ثم يتغلظ الي عشر سنين ثم كبا لغ  
 وفي الاشياء يد خل على النساء الي خمسة عشر سنة حسب \* ويمنع \* حتى انعقادها \* كشف  
 ربع عضو \* قد راداه ركن بلا صنعة \* من \* عورة \* غليظة او خفيفة \* على المعتمل \*  
 والغليظة قبل ودبر وما حولها والخفيفة ما عدا ذلك \* من الرجل والمرأة وتجمع  
 بالاجزاء لو في عضو واحد والا فبالقذف فان بلغ ربع ادناها كاذن منع \* والشرط سترها  
 عن غيره \* ولو حكما كما كان مظلم \* لا \* سترها \* عن نفسه \* به يغتنى فلورأها من زيقه  
 لم تفسد وان كره \* وعادم ساتر \* لا يصف ما تحته ولا يضر اتصافه وتشكله ولو حريرا او  
 طينا يبقى الي تمام صلوته او ماء كد الا صافيا ان وجد غيره وهل تكفيه الظلمة في مجمع  
 الانهر بحثانعم في الاضطرار لا الاختيار \* يصلي قاعدا \* كما في الصلوة وقيل ما دارجليه \*

موميا بر كوع وسجود وهو افضل من صلوته قائما \* يركع ويسجد \* وقائما \* بايماء او \*  
بر كوع وسجود \* لان الستراهم من اداء الاركان \* ولوايحه له ثوب \* ولو باعارة \*  
ثبتت قدرته \* هو الاصح ولو وعد به ينتظر ما لم يخف فوت الوقت هو الاظهر كراجي  
ماء وثوب وطهارة مكان وهل يارمه الشراء بثمن مثله ينبغي ذلك \* ولو وجد ما \* اى  
ساترا \* كله نجس \* لمس باصلي كجلد ميتة لم يدغ فانه لا يستتر به فيها اتفاقا بل خارجها  
ذكره الحلواني \* اراقل من ربعه طاهر ندب صلوته فيه \* وجاز الايماء كالمركوم وحتمه  
لبسه واستحسنه في الاسرار وبه قالت الثلاثة \* ولو \* كان \* ربعه طاهر اصلي به حتما \*  
اذ الربع كالكل وهذا اذا لم يجد ما يزيل به النجاسة او يقللها فمحتم لبس اقل ثوبه  
نجاسة و ايضا بطان من ابتلي ببلمتين فان تساويا خبر وان اختلفا اختار الاخف \* ولو  
وجدت \* احرة البالغة \* ساترا يستتر بدنهما مع ربع راسها لجنب سترها \* ولو تركت ستر  
راسها اعادت بخلاف المراهقة لانه لما سقط بعد الرق فبعد راسها اولى \* ولو \* كان يستتر \*  
اقل من ربع الراس لا \* يجب بل يندب لكن قوله \* ولو وجد \* المكلف \* ما يستتر به  
بعض العورة وجب استعماله \* ذكره الكمال زاد الحلبي وان قل يقتضي وجوبه مطلقا  
فتامل \* ويستتر القبل والدبر \* اولا \* فان وجد ما يستراحد هما \* قيل \* يستراحد بر \*  
لانه افحش في الركوع والسجود وقيل القبل حكاهما في البحر بلا ترجيح وفي النهر الظاهر  
ان الخلاف في الاولوية والتعليل يغير انه لو صلي بالايماء تعين ستر القبل ثم فحشه ثم بطن  
المرأة وظاهرها ثم الركبة ثم الباقي علي السواء \* واذا لم يجد \* المكلف المسافر \* ما يزيل  
به النجاسة \* او يقللها لبعده ميلا او لعطش \* صلي معها \* اوعاريا \* ولا اعادة عليه  
وينبغي لزومها لو العجز عن مزيل وساتر بفعل العباد كالمركوم في التيمم ثم هذا للمسافر  
لان المقيم يشترط الساتر وان لم يملكه قهستاني \* و \* الخامس \* الية \* بالاجماع  
وهي الارادة \* المرجحة لاحد المستأويين اى ارادة الصلوة لله تعالى علي الخلوص \* لا \*  
مطلق \* العلم \* في الاصح الا ترى ان من علم الصغر لا يكفر ولو نواه يكفر \* والمعتبر  
فيها عمل الغلب اللازم للارادة \* فلا عبرة للذكر بالمراسن وان خالف الغلب لانه كلام  
لانية الا اذا عجز عن احضاره لهوم اصابته فكفيه اللسان مجتنب \* وهو \* اى عمل

القلب \* ان يعلم \* عند الارادة \* بلا تامل \* اى صلوة يصلي \* فلو لم يعلم  
 الا بتامل لم يجز \* والتلفظ \* عند الارادة بها \* مستحب \* هو المختار ويكون بلفظ الماضي  
 ولو نارسيا لانه الاغلب في الانشاءات وتصح بالحال قهستاني \* وقيل سنة \* يعني احبه  
 السلف ارسنة علمائنا اذ لم ينقل عن المصطفى صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه ولا التابعين  
 بل قيل بدعة وفي المحيط انه يقول اللهم اني اريد صلوة كذا فيسرها لي وتغلبها مني  
 وسيجي في الحج \* وجاز تغلبها علي التكبيرة \* ولو قبل الوقت وفي البدائع خرج  
 من منزله يريد الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضره النية جاز ومفاده جواز  
 تغلب نية الاقتران ايضا فليحفظ \* ما لم يوجد \* بينهما \* قاطع من عمل غير لا ثبوت بصلوة \*  
 وهو كل ما يمنع البناء وشرط الشافعي رح قرانها فيندب عندنا \* ولا عبرة بنية متأخرة  
 عنها \* علي المذهب وجوز الكرخي الى الركوع \* ويكفي مطلق نية الصلوة \* وان لم  
 يقل لله تعالى \* لنفل وسنة \* راتبة \* وتراويح \* علي المعتمد اذ تعيينها بوقوعها وقت  
 الشروع والتعيين احوط \* ولا بد من التعيين عند الية \* فلو جهل الفرضية لم يجز ولو علم  
 ولم يميز الفرض من غيره ان نوى الفرض في الكل جاز وكذا الوام غيره فيما لا سنة قبلها \*  
 لفرض \* انه ظهر او عصر قرنه باليوم او الوقت او الاصلح \* ولو \* الفرض \* قضاء \*  
 لكنه يعين ظهر يوم كذا على المعتمد والاسهل نية اول ظهر عليه او آخر ظهر وفي القهستاني  
 عن المنبة لا يشترط ذلك في الاصح وسيجي آخر الكتاب \* وواجب \* انه وتراوئذ  
 او سجود تلاوة وكذا اشكر بخلاف سهو \* دون \* تعيين \* عد ركعاته \* لحصولها ضمنا فلا  
 يضر الخطاء في عددها \* وينوى المقتضى المتابعة \* لم يقل ايضا لانه لو نوى الاقتران  
 بالامام او الشروع في صلوة الامام ولم يعين الصلوة صح في الاصح وان لم يعلم بها جعله  
 نفسه تبعا لصلوة الامام بخلاف ما لو نوى صلوة الامام وان انتظر تكبيرة في الاصح لعدم  
 نية الاقتران الا في الجمعة وجنائة وعيد علي المختار لا اختصاصها بالجماعة \* ولو نوى  
 فرض الوقت \* مع بقائه \* جاز الا في الجمعة \* لانها بدل \* الا ان يكون عنده \* في  
 اعتقاده \* انها فرض الوقت \* كما هو رأي البعض فتصح \* ولو نوى ظهر الوقت \* فلو \* مع  
 بقائه \* اى الوقت \* جاز \* ولو في الجمعة \* ولو مع عدمه \* بان كان قد خرج \* وهو



لا يعلم لا \* يصح في الاصح ومثله فرض الوقت فالاولى نية ظهر اليوم لجواز مطلقا لصحة القضاء بنية الاداء كعكسه هو المختار \* ومصلى الجنارة ينوى الصلوة لله تعالى و \* ينوى ايضا \* الدعاء للميت \* لانه الواجب عليه فيقول اصلي لله تعالى داعيا للميت \* وان اشبهه عليه الميت \* ذكرام انى \* يقول نويت اصلى مع الامام على من يصلى عليه \* الامام وانادى الاشباه بحثا انه لو نوى الميت الذكر فبان انه انى او عكسه لم يجز وانه لا يضر تعيين عدد الموتى الا اذ بان انهم اكثر لعدم نية الزائد \* والامام ينوى صلوته فقط ولا يشترط \* لصحة الاقتداء بنية \* امامة المقتدى \* بل لنيل الثواب عند اقتداء احد به لا قبله كما بحثه فى الاشباه \* لوام رجالا \* فلا يحنث فى لا يوم احد اما لم ينو الامامة \* وان ام نساء فان اقتلت به \* المرأة \* محاذية لرجل فى غير صلوة جنازة فلا بد \* لصحة صلوتها \* من نية امامتها \* لئلا يلزم الفساد بالمحاذاة بلا التزام \* وان لم تقتل محاذية اختلف فيه \* فقل يشترط وقيل لا كجنازة اجماعا وكجمعة وعيد على الاصح خلاصة واشباه وعليه ان لم تحاذ احد اتمت صلوتها والا لا \* ونية استقبال القبلة ليست بشرط \* مطلقا على الراجح فما قيل لو نوى بناء الكعبة او المقام او محراب مسجد لم يجز مفرع على المرجوح \* كنية تعيين الامام فى صحة الاقتداء \* فانها ليست بشرط فلو ايتهم به بظنه زيد فاذا هو بكر صرح الا اذا عينه باسمه فبان غيره الا اذا عرفه بمكان كالقائم فى المحراب او اشارة كهذا الامام الذى هو زيد الا اذا اشار بصفة مختصة كهذا الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح وبعكسه يصح لان الشاب يدعى شيئا لعلمه وفى المجتبى نوى ان لا يصلى الا خلف من هو على مذهبه فاذا هو على غيره لم يجز فائده لما كان الاعتبار للنسبية عندنا لم يختص ثواب الصلوة فى مسجد عليه الصلوة والسلام بما كان فى زمنه فله حفظ \* و \* السادس \* استقبال القبلة \* حقيقة او حكما كعاجز والشرط حصوله لاطلبه وهو شرط زائد للابتناء يسقط للعجز حتى لو سجد للكعبة نفسها كفر \* فللمكي \* وكان المدنى لقبوت قبلتها بالروحي \* اصابة عينها \* يعم المعائن وغيره لكن فى البحر انه ضعيف والاصح ان من بينه وبينها حائل كالغايب واقره المصنف قائلا فالمراد بقولي فللمكي مكي يعاين الكعبة \* ولغيره \* اى غير معاينها \* اصابة جهتها \* بان يبقى شئ من سطح الوجه مسامتا للكعبة او

هوائها بان يغرض من تلقاء وجه مستقبلها حقيقة في بعض البلاد خط على زاوية قائمة الى  
الافق ما را على الكعبة وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين يهتد به ويسره منه قلت  
فهذا معني التيامن والتياسر في عبارة الدرر فتهصر وتعرف بالليل وهو في القرع والامصار  
محاريب الصحابة والتابعين وفي المغاوز والبحار النجوم كالقطب والافق من الاهل العالم  
بها من اوصاح به سمعه \* والمعتبر \* في القبلة \* العروة لا البناء \* فهي من الارض السابعة  
الى العرش \* وقبلة العاجز \* عنها المرض وان وجد موجهها عند الامام او خوف ما  
وكن اكل من سقط عنه الاركان \* جهة قدرته \* او مضطجعا بايماء لخوف روية  
عدو ولم يعد لان الطاعة بحسب الطاعة \* ويتحرى \* هربا من المجهود لنيل المقصود \*  
عاجز عن معرفة القبلة \* بما مر \* فان ظهر خطا لم يعد \* لما مر \* وان علم به  
في صلواته او تحول رايه \* ولو في سجود سهو \* استدأروا به \* حتى او صلى كل  
ركعة بجهة جازوا بمكة او مسجد مظلم ولا يلزمه قرع ابواب ومس جدار ولو اعني فسواء  
رجل بنى ولم يقتل الرجل به ولا بمتحر تحول ولوا يتم بمتحر بلا تحريم يجران اخطا الامام  
ولو سلم فتحول راي مسبوق ولاحق استدأروا المسبوق واسنانف اللاحق ومن لم يقع تحريمه  
على شيء صلى اكل جهة مرة احتياطا ومن تحول رايه لجهة الاولى استدأروا من ذلك ترك  
سجدة من الاولى اسنانف \* ولو شرع بلا تحريم يجران اصاب \* لتركه فرض التحري الا اذا علم  
اصابته بعد فراغه فلا يعيد اتفاقا بخلاف مخالف جهة تحريمه فانه يستأنف مطلقا كبصل على انه  
محدث او ثوبه نجس او الوتت لم يدخل فيان بخلافه لم يجر \* صلى جماعة عند اشتباه  
القبلة \* فلم تشبه ان اصاب جاز \* بالتحري \* مع امام \* وتبين انهم صلوا الى جهات  
مختلفة فمن تيقن \* منهم \* مخالفة امامه في الجهة \* او تقدره عليه \* حالة الاداء \*  
اما بعده فلا يضر \* لم تجز صلواته \* لا اعتقاده خطا امامه ولتركه فرض المقام \* ومن  
لم يعلم ذلك فصلواته صحيحة \* كما لو لم يتبين الامام بان راي رجلين يصليان فأتى بواحد  
لا بعينه **فروع** النية عندنا شرط مطلقا ولو عقبها بمشيئة فلمما يتعلق باقوال كطلاق  
وعتاق بطل والا لا ليس لنا من ينوي خلاف ما يؤدى الا على قول محمد رح في الجمعة  
وهو ضعيف والمعتدل ان العباد ذوات الافعال تنسحب نيتها على كلها فتفتح حالها ثم

خالطه الرياء اعتبر السابق والرياء انه لو خلي عن الناس لا يصلي فلو معهم بحسنها وروحه  
 لانه ثواب اصل الصلوة ولا يترك لخوف دخول الرياء لانه امر موهوم ولا رياء في  
 الغرائض في حق مقطوع الواجب قيل لشخص صل الظهر ولك دينار فصلت بهذه النية  
 ينبغي ان تجزيه ولا يستحق الدينار الصلوة لارضاء الخصوم لا تفيد بل يصلي الله تعالى  
 فان لم يعف خصمه اخذ من حسنة جاءه انه يؤخذ لك انق ثواب سبع مائة صلوة بالجماعة  
 ولو ادرك الغوم في الصلوة ولم يدرك فرض ام ترايح ينوي الغرض فانهم فيه صح والالا  
 تقع نفلا ولو نوى فرضين كمكتوبة وجنازة فلكمكتوبة ولو مكتوبتين فائنة وروقتية فلكمكتوبة ولو  
 فائنتين فللا ولي لومن اصل الترتيب والاغا فليحفظ او فائنة وروقتية فللغا فائنة لو اوقى  
 متسعا ولو فرضا ونفلا فللغرض ولو فائتين كسنة فجر وروقتية مسجل فعنهما ولو فائنة وجنازة  
 ففائنة ولا تبطل بنية القطع ما لم يكبر بنية مغائرة ولو نوى في صلوته الصوم صح \*

### \* باب صفة الصلوة \*

شروع في المشروط بعد بيان الشروط هي لغة مصدر روعرنا كيفية مشتملة على فرض وواجب  
 وسنة ومنه وب \* من فرائضها \* التي لا تصح بدونها \* التحريم \* قائما \* وهي شرط \*  
 في غير جنازة على القادر به يفتى فيجوز بناء النفل على النفل وعلى الغرض وان كره لا فرض على  
 فرض او نفل على الظاهر ولا اتصالها بالاركان روعي لها الشروط وقد منعه الزيلعي ثم  
 رجع اليه بقوله ولئن سلم نعم في التلويح تقلد المنع على التسليم اولى لكن نقول الاحتياط  
 خلافة وعبارة البرهان وانما اشترط لهما ما اشترط للصلوة لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار اتصالها  
 بالقيام الذي هو ركنها \* ومنها القيام \* بحيث لو مد يد يه لا ينال ركبتيه ومغروضة  
 وواجبه ومسنونه ومنه وبه بقدر الغراءة فيه فلو كبر قائما فركع ولم يقف صح لان ما اتى  
 به من القيام الى ان يبلغ الركوع يكفيه قنية \* في فرض \* وملحق به كنف رومنة فجر  
 في الاصح \* لقادر عليه \* وعلى السجود فلو نذر عليه دون السجود نذر ايماءة قاعدا  
 وكذا من يسيل جرحه لو سجد وقد يستحم القعود كمن يسيل جرحه اذا قام او يسلس  
 بوله او يبدد ربيع عورته يضعف عن القراءة اصلا او عن صوم رمضان ولو اضعفه عن القيام  
 الخروج لجماعة صلى في بيته قائما به يفتى خلافا للاشياء \* و \* منها \* الغراءة \* لقادر

عليها كما ينبغي وهي ركن زائد عند الأكثر لسقوطه بالافتداء بلا خلف \* ومنها \*  
الركوع \* بحيث لو مد يديه نال ركبتيه \* ومنها \* السجود \* بجبهته وتكبيره ووضع اصبع  
واحدة منها شرط وتكراره تعد ثابت بالسنة كعد الركعات \* ومنها \* القعود الأخير \*  
والذي يظهر أنه شرط لأنه شرع للخروج كالحرمة للشروع وصح في البدائع أنه ركن  
زائد يحث من حلف لا يصلي بالرفع من السجود وفي السراجية لا يكفر منكروه \*  
قد ر \* أدنى قراءة \* التشهد \* إلى عبدة ورسوله بلا شرط موالاة وعدم فاصل لما في  
الولوية صلي أربعاً وجلس لحظة فظها ثلاثاً فقام ثم تكلم ثم تكلم فان كلا  
الجلستين قد ر التشهد صحت والا لا \* ومنها \* الخروج به نعه \* كفعله المنافي لها بعد  
تمامها وإن كره تحريماً والصحيح أنه ليس بغرض اتفاقاً تاله الزيلعي وغيره وأقره المصنف  
وفي المجتبى وعليه المحققون وبقي من الفروض تمييز المفروض وترتيب القيام على الركوع  
والركوع على السجود والقعود الأخير على ما قبله وإتمام الصلوة والانتقال من ركن  
إلى آخر ومتابعته لإمامه في الفروض وصحة صلوة إمامه في رائه وعدم تقبله عليه  
وعدم مخالفته في الجهة وعدم تكبر فائتة وعدم محاذاة امرأة بشرطها وتعديل  
الركان عند الثاني والثالثة قال العيني وهو المختار وأقره المصنف وبسطناه في  
الخرائن \* وشرط في أدائها \* أي هذه الفرائض قلت وبه بلغت نيفاً وعشرين وقد  
نظم الشرنبلالي في شرح الوهبانية للحرمة عشرين شرطاً وغيرها ثلثة عشر فقال شعر  
شروط التحريم حظيت بجمعها \* مهذبة حسناً مد الدهر تزهو \* دخول الوقت واعتقاد  
دخوله \* وستروا طهر والقيام المحرر \* ونية اتباع الإمام ونطقه \* وتعيين فرض أو وجوب  
فيذكر \* بجملة ذكر خالص عن مراده \* وبسمة عرباء أن هو يقدر \* وعن تركها وأولها  
جلالة \* وعن مد صموات وباء بأكثر \* وعن فاصل فعل كلام مبائن \* وعن سبق تكبير  
ومثلك يعدر \* قد ونك هدى مستقيماً لقبله \* لعلك تحظى بالقبول وتشكر \* فجملتها  
العشرون بل زيد غيرها \* وناظمها يرجو الجواد فيغفر \* والحققتها من بعد ذاك بغیرها \*  
ثلثة عشر للمصلين تظهر \* فيما مك في المفروض مقدار آية \* وتقرأ في ثنتين منه تخير \*  
وفي ركعات النفل والوتر فرضها \* ومن كان موتاً فعن تلك يخطر \* وبعد قيام فالركوع

فسجدة \* وثانية قد صح عنها توخر \* وشرط سجود فالقرآن بجهة \* وقرب تعود فصل مقرر \*  
 على ظهر كف او على فضل ثوبه \* اذا تطلهر الارض الجواز مقرر \* اداؤك افعال الصلوة بيقظة \*  
 وتمييز مغروض عليك مقرر \* سجودك في حال فظهر مشارك \* لسجدتها عند ازدحامك  
 يغفر \* ويختتم افعال الصلوة تعود \* وفي صنعه عند الخروج محدد \* والاختيار \* اي  
 الاستيقاظ اما للركع او سجد ذاهلا كل الذمول اجزاء \* فان اتى بها \* او باحد ما بان قام  
 او قرأ او ركع او سجد او قعد الاخير \* نائما لا يعتد \* بما اتى \* به \* بل يعيد \* ولو القراءة  
 او القعدة على الاصح وان لم يعد \* تفسد لصورة لا عن اختيار فكان وجوده كعدمه والناس  
 عنه غافلون فلواتى النائم بركعة تامة تفسد صلوته لانه زاد ركعة وهي لا تقبل الرفض ولو  
 ركع او سجد فنام فيه اجزائه لحصول الرفع منه والوضع بالاختيار \* ولها واجبات \* لا تفسد  
 بتركها وتعاد وجوباً في العمل والسهو ان لم يسجد له وان لم يعد لها يكون فاسقاً آثماً وكان اكل  
 صلوة اديت مع كراهة التحريم تجب اعادتها والمختار انه جابر للاول لان الغرض لا يتكرر \*  
 وهي \* على ما ذكره اربعة عشر \* قراءة فاتحة الكتاب \* فمسجد للسهو بترك اكثرها لا افلها  
 لكن في المجتبى مسجد بترك آية منها وهو اولى قلت وعليه فكل آية واجب ككل تكبيرة عيد  
 وتعد بل ركن واثنيان كل وترك كل كما يأتي فليحفظ \* وضم \* اقصر \* سورة \* كالكوثر او ما  
 قام مقامها وهو ثلث آيات قصار نحو ثم نظرتهم عبس وبس ثم ادبر واستكبر وكذلك لو كانت  
 الآية او الايتان تعدل ثلثا قصار اذ كره الحلي \* في الاولين من الغرض \* وهل يكره  
 في الاخرين المختار لا \* وفي جميع ركعات النفل \* لان كل شفع منه صلوة \* وكل \*  
 التور \* احتياطاً \* وتعيين القراءة في الاولين \* من الغرض على المذهب \* وتقلد \*  
 الفاتحة على \* كل \* السورة \* وكذلك ترك تكرير ما قبل سورة الاولين \* ورعاية الترتيب \*  
 بين القراءة والركوع \* فيما تكرر \* اما فيما لا يتكرر فغرض كما مر \* في كل ركعة كالسجدة \*  
 او في كل الصلوة كعدد ركعاتها حتى لو نسى سجدة من الاول قضاها وابعث السلام قبل الكلام  
 لكنه يتشهد ثم يسجد للسهو ثم يتشهد لانه يبطل بالعود الى الصلابة والتلاوة اما السهوية  
 خفف عن التشهد لا القعدة حتى لو سلم بسجود رفعه منها لم تفسد بخلاف ذلك السجدتين \*  
 وتعدل الاركان \* اي تسكن الجوارح قد رتبت في الركوع والسجود وكذلك ان في الرفع



منهما طي ما اختاره الكمال لكن المشهور ان مكمل الغرض واجب ومكمل الواجب سنة وعند الثاني الاربعة فرض \* والقعود الأول \* ولو في نفل في الاصح وكل اترك الزيادة فيه على التشهد و اراد بالاول غير الاخير لكن يرد عليه لو اختلف مسا فسبقه الحديث مقيما فان القعود الاول فرض عليه وقد يجاب بانه عارض \* والتشهد ان \* ويسجد للسهو بترك بعضه ككله وكذا في كل قعدة في الاصح اذ قد يتكرر عشر امكن ادرك الامام في تشهدى المغرب وعليه سهو فسجد معه وتشهد ثم تذكر سجدة تلاوة فسجد معه وتشهد ثم سجدا للسهو وتشهد معه ثم قضى الركعتين بتشهدين ووقع له كل لك قلت ومثل التلاوية تذكر الصلابة فلو فرضنا تذكرها ايضا لهما زيد اربع اخر لما مر ولو فرضنا تعدد التلاوية والصلابة لهما ايضا زيد ست ايضا ولو فرضنا ادراكه للامام ساجدا ولم يسجد هما معه فمقتضى القواعد انه يقضيها فيزيد اربع اخر فتدبر ولم ارم من به عليه والله اعلم \* ولفظ السلام \* مرتين فالثاني واجب طي الاصح برهان دون عليكم وتنقضى قذوة بالاول قبل عليكم على المشهور عندنا وعليه الشافعية خلافا للتكملة فلوا يتم به بعدة قبل قوله عليكم لم يجز وهل تنقطع التحريمة بالاول ام بالثاني جزم في الجوهرة والبرهان وغيرهما بالاول وصح شارح التكملة الثاني وعليه فيصح الاعتناء قبله والمعتمد عند الشافعية انه لو اقتدى به بعد شروعه في السلام وقبل عليكم لم يصح القذوة ذكره الرملي الشافعي في باب سجود السهو \* و \* قراءة \* قنوت الوتر \* وهى مطلق الدعاء وكذا تكبيرة قنوته وتكبيرة ركوع الثالثة زيلعي \* وتكبيرات العيدين \* كلها وبعضها وكذا تكبير ركوع الركعة الثانية كلفظ التكبير في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه في كل صلوة بحر فله حفظ \* والجهر \* للامام \* والاسرار \* لكل \* فيما يجهر \* فيه \* ويسر \* وبقي من الواجبات اتيان كل واجب او فرض في محله فلواتم القراءة فمكث متفكرا سهوا ثم ركع وتذكر السورة راكعا فضعها قائما اعد الركوع وسجد للسهو وترك تكبير ركوع وتليث سجود وترك تعود قبل ثانية او رابعة وكل زيادة تتخلل بين فرضين وانصات المقتضى ومتابعة الامام يعني في المجتهد فيه لا في المقطوع بنسخه او بعد من سنيته كقنوت فجر وانما تغسل بمخالفته في المفروض كما بسطناه في الخزائن قلت فبلغت اصولها نيغا واربعين وبالبسط اكثر من مائة

الغبا إذا اخذها ينتج ٣٩٠ من ضرب خمسة تعد المضر وب يتشهد ها وترك نقص منه  
 وزيادة فيه او عليه في ٧٨ كما مر والتتبع ينبغي الحصر فتبصر فيلغزاي واجب يستوجب ٣٩٠  
 واجبا \* ومنهها \* ترك السنة لا يوجب فساد او لا سهوا بل اساءة لو عامل اغير مستخف وقالوا  
 الاساءة اذن من الكراهة ثم هي على ما ذكره ثلثة وعشرون \* رفع اليدين للتحريمة \*  
 في الخلاصة ان اعتاد تركه اثم \* ونشر الاصابع \* اى تركها بحالها \* وان لا يبطأ رأسه عند  
 التكبير \* فانه بدعة \* وجهر الامام بالتكبير \* بقدر حاجته للاعلام بالكحول والانتقال  
 وكل ابا لتسميع والسلام واما الموتى والمنفرد فيسمع نفسه \* والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين \*  
 وكونهن \* سرار وضع يمينه على يساره \* وكونه \* تحت السرة \* للرجال لقول علي رضي الله  
 عنه من السنة وضعهما تحت السرة والخوف اجتماع الدم في رؤس الاصابع \* وتكبير الركوع  
 و \* كذا \* الرفع منه \* بحيث يستوى قائما \* والتسبيح فيه ثلثا \* والصاق كعبيه \* واخذ ركبتيه  
 بيديه \* في الركوع \* وتفريج اصابعه \* للرجال ولا يندب التفريج الا هنا ولا الضم الا في  
 السجود \* وتكبير السجود و \* كذا \* انفس \* الرفع منه \* بحيث يستوى جالسا \* و \* كذا \*  
 تكبيرة والتسبيح فيه ثلثا ووضع يديه وركبتيه \* في السجود فلا يلزم طهارة مكانهما عندنا مجمع  
 الا اذا سجد على كفك كما مر \* وانفراش رجله اليسرى \* في تشهد الرجل \* والجلسة \* بين  
 السجدين ووضع يديه على فخذه كالشهد للتوارث وهذا اما اغفله اهل المتون والشروح  
 كما في امداد الفتاح للشرنبلالي قلت وبأتي معزيا للمنية فافهم \* والصلوة على النبي \* صلى  
 الله عليه وسلم \* والسلام \* في القعدة الاخيرة وفرض الشافعي رح قول اللهم صل على محمد  
 صلى الله عليه وسلم ونسبوه الى الشن وذو مخالفة الاجماع \* والدعاء \* بما يستحيل سؤاله من  
 العباد وبقي بقية تكبيرات الانتقالات حتى تكبيرة القنوت على قول والتسميع للامام والتحميد  
 لغيره وتحويل الوجه يمنة ويسرة للسلام \* ولها آداب \* تركه لا يوجب اساءة ولا عتبا كترك  
 سنة الزوائد لكن فعله افضل \* نظره الى موضع سجوده حال قيامه والى ظهره قد فيه حال  
 ركوعه والى ارنبته حال سجوده والى حجره حال تعوده والى منكبيه الايمن والايسر  
 عند التسليم الاول والثانية \* لتحصيل الخشوع \* وامساك فمه عند الثواب \* ولو ياخذ  
 شفته بسننه \* فان لم يقن رغطاه \* بظهر \* يده \* اليمنى وقيل باليمنى لوقائما والايسر

مجتنب \* أو كنه \* لان التغطية بلا ضرورة مكرهه \* واخراج كفيه من كنهه عند التكبير \*  
 للرجل الا لضرورة كبر \* ودفع السعال ما استطاع \* لانه بلا عدل ومغسل فيتجنبه \* والقيام \*  
 لا امام وموتهم \* حين قيل حى على الفلاح \* خلا لفرح فعند حى على الصلوة ابن  
 كمال \* ان كان الامام بقرب المحراب والا فيقوم كل صف يستهي اليه الامام على الاظهر \*  
 وان دخل من قد ام قاموا حين يقع بصرهم عليه الا اذا قام الامام بنفسه في مسجد فلا يقفوا  
 حتى يتم اقامته ظهرية \* وشروع الامام \* فى الصلوة \* مذ قال قد قامت الصلوة \* ولو اذ  
 حتى اتمها لا بأس به اجماعا وهو قول الثاني والثالثة وهو اعدل المذاهب كما فى شرح  
 المجمع للمصنف وفي القهستانى معزيا للخلاصة انه الاصح فرع لو لم يعلم ما فى الصلوة  
 من فرائض وسنن اجزاء قنية والله اعلم فصل واذا اراد الشروع فيها كبر \* لو قادرا \*  
 للافتتاح \* اى قال وجوب الله اكبر ولا يصير شارعا بالابتداء فقط والله ولا باكبر فقط هو  
 المختار فلو قال الله مع الامام واكبر قبله او ادرك الامام راكعا فقال الله قائما واكبر راكعا  
 لم يصح فى الاصح كالمؤخر من الله قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام خلافا  
 لمحمد رح \* بالحدف \* اذ مذ احدى الهمزتين مغسل وتعمد كبر وركن الباء فى الاصح  
 ويشترط كونه \* قائما \* ولو وجد الامام راكعا فكبر منحنيا ان الى القيام اقرب صح ولغتنية  
 تكبيرة الركوع فرع كبر غير عالم بتكبير امامه ان اكبر رايه انه كبر قبله لم يجز والاجاز  
 محيط ولو اراد تكبيرة التعجب او متابعة المؤذن لم يصير شارعا ويجزم الراء لقوله عليه السلام  
 الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم منع وقد مر فى الاذان \* و \* انما \* يصير شارعا  
 بالنية عند التكبير لا به \* وحده ولا بها وحدها بل بهما \* ولا يلزم العاجز عن النطق \*  
 كاخرس وامى \* تحريك لسانه \* وكذا فى حق القراءة والصحيح لعدم الواجب فلا يلزم غيره  
 الا بدليل فتكفى النية لكن ينبغى ان يشترط فيها القيام وعدم ثقل بها لقيامها مقام التحريمة  
 ولم اره ثم فى الاشباه فى قاعدة التابع تابع فالمفتى به لزومه فى تكبيرة وتلبية لقراءة \* ورفع يديه \*  
 قبل التكبير وقيل معه \* ما ساءا بها ميه شحمتى اذنيه \* هو المراد بالمحاذاة لانها لا تتيقن الا  
 بذلك ويستقبل بكفيه القبلة وقيل خديه \* والمرأة \* ولوامة كافي البحر لكن فى النهر عن السراج  
 انها هنا كالرجل وفي غيره كالحر \* ترفع \* بحيث يكون رؤوس اصابعها \* حذاء منكبيها \*

وقيل كالرجل \* وصح شروعه \* ايضا مع كراهة التحريم \* بتسبيح وتهليل \* وتحميد \*  
 وسائر كرم التعظيم \* الخالصة له تعالى ولو مشتركة كرحيم وكريم في الاصح وخصه الثاني بأكبر  
 وكبير منكرا ومعرفا زاد في الخلاصة والكبار مثقلا ومخففا \* كما \* صح \* لو شرع بغير عربية \*  
 أي لسان كان وخصه البردعي بالفارسية لمزيتها الحد يث لسان اهل الجنة العربية والفارسية  
 الدرية بتشد يد الراء تهستاني وشرطا عجزه وعلى هذا الخلاف الخطبة وجميع اذكار الصلوة  
 اما ما ذكر بقوله \* او امن اولي او كبرا وسلم او سمى عند ذبح \* او شهد عند حاكم او رد سلاما  
 ولم ار لو شمت عاتسا \* او قرأ بها عاجزا \* فجازا جما عا قيد القراءة بالعجز لان الاصح رجوعه  
 الى قولها وعليه الفتوى قلت وجعل العيني الشرع كالقراءة لاسلف له فيه ولا سند يتوهم بل  
 جعله في التاتارخانية كالتلبية تجوز اتفاقا نظائره كالمتمن رجوعهما اليه لاهو اليهما فا حفظه  
 فقل اشتبه على كثير من القاصرين حتى الشرنبلالي في كتبه فتنبه \* لا \* يصح \* ان اذن  
 بها علي الاصح \* وان علم انه اذان ذكره الحدادي واعتبر الزيلعي المتعارف فروع قرأ  
 بالفارسية او التوردة او الانجيل ان قصة تغسل وان ذكر الارالحق به في البحر الشاذ لكن في  
 النهر الاوجه انه لا يغسل ولا يجزي كالتعجي ويجوز كتابة آية او آيتين بالفارسية لا اكثر ويكره  
 كتب تفسير تحتها \* ولو شرع بمشوب بحاجته كتعوذ وبسملة وحوفلة و \* واللهم اغفر لي  
 او ذكرها عند الذبح لم يجز بخلاف اللهم \* فقط فانه يجوز فيها ما على الاصح كما الله \* ووضع \*  
 الرجل \* يمينه على يساره تحت سرتة اخذ ارسغها بخنصره وابهامه \* هو المختار وتضع المرأة  
 والخشي الكف على الكف تحت نديها \* كما فرغ من التكبير \* بلا ارسال في الاصح \* وهو  
 سنة قيام \* ظاهرة ان القاعد لا يضع ولم ادره ثم رأيت في مجمع الانهر المراد من القيام ما هو  
 الاعمال لان القاعد يفعل كذلك \* له قرار فيه ذكر مسنون فيضع حالة المناء وفي القنوت  
 وتكبيرات الجنازة لا \* يسن \* في قيام \* متخلل \* بين ركوع وسجود \* لعدم القرار \*  
 و \* لا يمين \* تكبيرات العيد \* لعدم الذكر ما لم يطل القيام فيضع مراج \* وقرأ \* كما كبر \*  
 سبحانك اللهم \* تاركا وجل ثناؤك الا في الجنازة \* مقتصر عليه \* فلا يضم وجهات وجهي  
 الا في النافلة ولا تغسل بقوله وانا اول المسلمين في الاصح \* الا اذا \* شرع الامام في  
 القراءة سواء \* كان مسبوتا \* او مذكرا \* و \* سواء كان \* امامه يجهر بالقراءة \* او لا \*

٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



فينبغي التحرز عنها \* و \* اعلم ان مما يبتني على لزوم المتابعة في الاركان انه \* لورفع  
 الامام راسه \* من الركوع او السجود \* قبل ان يتم المأموم التسبيحات \* الثالث \*  
 وجب متابعتها \* وكذا عكسه فيعود ولا يصير ذلك ركوعين \* بخلاف سلامه \* او  
 قيامه لثالثة \* قبل اتمام الموتر التشهد \* فانه لا يتابعه بل يتمه لوجوبه ولولم يتمه جاز ولو سلم  
 والموتر في ادعية التشهد تابعه لانها سنة والناس عنه غافلون \* ثم يرفع راسه من ركوعه مسبحا \*  
 في الولوالجية لو ابدل النون لاما تفسد وهل يقف يحزم او تحريك قولان \* ويكتفي به الامام \*  
 وقال يضم التحميد سرا \* و \* يكتفي \* بالتحميد الموتر \* وافضله اللهم ربنا ولك الحمد ثم حذف الواو  
 ثم حذف اللهم فقط \* ويجمع بينهما لم تنفردا \* على المعتمد فيسمع رافعا ويحمد مستويا \* ويقوم  
 مستويا \* لما امره سنة او واجب او فرض \* ثم يكبر \* مع الانخفاض \* ويسجد واضعا ركبتيه \*  
 او لا قربيهما عن الارض \* ثم يديه \* الاعتذر \* ثم وجهه \* مقدما انفعه لما امر \* بين كفيه \*  
 اعتبار الاخر الركعة باولها صامسا اصابع يديه لتتوجه للمقبلة \* ويكس ثموضه وسجد بانفعه \* اى  
 على ما صلب منه \* وجهته \* حذفها طولاً من الصدغ الى الصدغ وعرضا من اسفل الحاجبين  
 الى القحف ووضع اكثرها واجب وقيل فرض كبعضها وان قل \* وكراهة اقتضاه \* في السجود \*  
 على احد هما \* ومنعا الاكتفاء بالانف بلا عذر واليه صح رجوعه وعليه الفتوى كما حررناه في  
 شرح الملتقى وفيه يفترض وضع اصابع القدم ولو واحدة نحو القبلة والالم تجزوا الناس عنه  
 غافلون \* كما يكره \* تنزيها \* بكور عمامة \* الاعتذر \* وان صح \* عندنا \* بشرط كونه  
 على وجهته \* كلها \* او بعضها \* كامر \* اما اذا كان \* الكور \* على راسه فقط وسجد عليه  
 مقتصرا \* اى ولم تصب الارض بوجهه ولا انفعه على القول به \* لا \* يصح لعدم السجود على  
 محله ويشترط طهارة المكان وان يجلس حجم الارض والناس عنه غافلون \* ولو سجد على كفه او  
 فاضل ثوبه صح لو كان المكان \* المبسوط عليه ذلك \* طاهرا \* والا لالم يعد سجودا \* على  
 طاهر فيصح اتفاناً واذ احكم كل متصل ولو بعضه ككفه في الاصح وفنخه ولو بعضه لار كبتيه مكن  
 صحح الحلبي انها كفخه \* وكراهة \* بسط ذلك \* ان لم يكن ثمه تراب او حصة \* ازحراز برد لانه  
 ترفع \* والا \* يكتفى برفعها فان لم يخف اذا \* لا \* بأس به فيكره تنزيها وان خافه كان  
 مباحا وفي الزيلعي اذا رفع التراب عن وجهه كراهة وعن عمامته لا يصح الحلبي عدم كراهة

بسط الخرقة ولوبسط القبا جعل كتفه تحت قدمه وسجد على ذيله لانه اقرب للتواضع \*  
وان سجد للزحام على ظهر \* هل هو قيل احترازا لم اره \* فصل في صلواته \* التي هو فيها \*  
جاز \* للضرورة \* وان لم يصلها \* بل صلى غيرها ولم يصل اصلا او كان فرجة \* لا \* يصح  
وشرطا في الكفاية كون ركبتي الساجد على الارض وشرطا في المجتبي سجود المسجود عليه  
على الارض فالشروط خمسة لكن نقل القهستاني الجواز ولو الثاني على الثالث وعلى غير ظهر  
المصلي بل على ظهر كل ما كول بل على غير الظهر كالغندين للعذر \* ولو كان موضع سجوده ارفع  
من موضع القلمين بمقدار لبنتين منصوبتين جاز \* سجوده \* وان اكثر لا \* الا لزحمة كامر  
والمراد لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض ستة اصابع فمقدار ارتفاعها نصف ذراع ثنتي  
عشرا صعبا ذكر الحلبي \* ويظهر عضديه \* في غير زحمة \* ويباعد بطنه عن فخذه \* ليظهر  
كل عضو بنفسه بخلاف الصفوف فان المقصود اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد \* ويستقبل باطراف  
اصابع رجليه القبلة ويكره ان لم يفعل \* ذلك كما يكره لو وضع قدما ورفع اخرى بلا عذر \* ويسمح  
ثلثا \* كامر \* والمرأة تنخفض \* فلا تبلى عضديها \* وتلتصق بطنها بفخذها \* لانه استرخاء حرزا  
في الخزانين انها تخالف الرجل في خمسة وعشرين \* ثم يرفع راسه مكبرا او يكفي فيه \* مع الكراهة \*  
ادنى ما يطلق عليه اسم الرفع \* كما صححه في المحيط ليعلق الركنية بالاولى كسائر الاركان بل لو  
سجد على لوح فنزع فسجد بلا رفع اصلاح وصح في الهداية انه ان كان الى القعود اقرب صح  
والا فلا روجه في النهي الشرنبلانية ثم السجدة الصلوتية تتم بالرفع عند محمد رح وعليه الفتوى  
كال تلاوة اتقا مجمع \* ويجلس بين السجدين مطمئنا \* لما مر ويضع يده على فخذه كالنشيد  
منية المصلي \* وليس بينهما ذكر مسنون وكذا \* ليس \* بعد رفعه من الركوع \* دعاء وكذا  
لا يأتي في ركوعه وسجوده بغير التسبيح \* على المذهب \* وما ورد محمول على النفل \* ويكبر  
ويسجد \* ثانية مطمئنا \* ويكبر المنهوض \* على صدره قدميه \* بلا اعتماد وقعود \* استراحة ولو  
فعل لا بأس ويكره تقديم احد على رجليه عند النهوض \* و \* الركعة \* الثانية كالاولى \* فيما مر \*  
غير انه لا يأتي بغناء وتعود فيها \* اذ لم يشرا الامر واحدة \* ولا يس \* مؤكدة \* رفع يده  
الافي \* سبع مواطن كما ورد بنا على ان الصفا والمروة واحد نظر اللسعي ثلاثة في الصلوة \* تكبيرة  
افتتاح وقنوت وعيد \* خمسة في الحج \* استلام \* الحجر \* والصفا والمروة وعرفات والجمرات \*

ويجمعها على هذا الترتيب بالنظر فنعس صمعي وبالنظم لابن الفصيح قوله شعر فتح قنوت  
عيد استلم الصفا \* مع مروءة عرفات الجمرات \* والرفع حذاء اذنيه \* كالتحرية \* في الثالث  
الاول \* اما \* في الاستلام و \* الرمي \* عند الجمرتين \* الاولى والوسطى فانه \* يرفع  
حذاء منكبيه ويجعل باطنهما نحو \* الحجرو \* الكعبة \* واما \* عند الصفا والمروة وعرفات  
فيرفعهما كالدعاء \* والرفع فيه وفي الاستسقاء يستحب \* فيبسط يده \* حذاء صدره \*  
نحو السماء \* لانها قبله الدعاء ويكون بينهما فرجة والاشارة بمسبحة لعذر كبير يكفي والمسح  
بعده على وجهه سنة في الاصح شربلانية وفي وتر البحر الدعاء اربعة دعاء رغبة يفعل كما ورد دعاء  
رغبة يجعل كفيه لوجهه كالمستغيث من الشيء ودعاء تضرع يعقل الخنصر والبنصر ويخلق  
ويشير بمسبخته ودعاء الخفية ما يفعله في نفسه \* وبعده فراغه من سكتي الركعة الثانية يفترش \*  
الرجل \* رجله اليسرى \* فيجعلها بين اليدين \* ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويوجه  
اصابعه \* في المنصوبة \* نحو القبلة \* هو السنة في الغرض والنفل \* ويضع يمينه على فخذه  
اليمنى ويسراه على اليسرى ويبسط اصابعه \* مفرجة قليلا \* جاعلا اطرافها عند ركبتيه \*  
والمرأة تجلس متوركة ولا يأخذ الركبة هو الاصح لتوجهه للقبلة \* ولا يشير بسبابته عند الشهادة  
وعليه الفتوى \* كافي الولوالجية والتجنيس وعمدة المفتي وعامة الفتاوى لكن المعتمد ما صححه  
الشرح والاسيما المتأخرون كالكمال والحلبى والبهنسى والباقانى وشيخ الاسلام الجبل وغيرهم  
انه يشير لفعله عليه السلام ونسبوه بمحمد والامام روح بل في متن درر البحار وشرحه  
غرر الاذكار المفتى به عنه انه يشير باسقاط اصابعه كلها وفي الشربلانية عن البرهان الصحيح انه  
يُشير بمسبخته وحدها ويرفعها عند النفي ويضعها عند الاثبات واحترزنا بالصحيح عما قيل لا يشير  
لانه خلاف الدراية والرواية وبقولنا بالمسبحة عما قيل يعقل عند الاشارة انتهى وفي العميني عن  
التحفة الاصح انها مستحبة وفي المحيط سنة \* ويقرأ تشهد ابن مسعود رض \* وجوبا كما بحثه في  
البحر لكن كلام غيره يغفل عنه به وجزم شيخ الاسلام الجبل بان الخلاف في الافضلية ونحوه في مجمع  
الانهر \* ويقصد بالفاظ التشهد \* معانيها مرادة له على وجه \* الانشاء \* كانه يحكي الله تعالى ويسلم  
على نبيه صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه وارليائه \* لا الاخبار \* عن ذلك ذكره في المجتبى وظاهره ان  
ضمير علينا للحاضرين لاحكاية سلام الله وكان عليه السلام يقول فيه اني رسول الله \* ولا يزيد \*

في الغرض \* علي التشهد في القعدة الاولى \* اجماعا \* فان زاد عامل آكرة \* فوجب الاعادة \*  
 او ساهما وجب عليه سجود السهو اذا قال اللهم صل على محمد \* فقط \* علي المذهب \* المفتي  
 به لا لخصوص الصلوة بل لتأخير القيام ولو فرغ الموت قبل امامه سكنت اتفاقا واما المسبوق فيترسل  
 ليرفع عند سلام امامه وقيل يتم وقيل يكرر كلمة الشهادة \* واكتفي المفترض فيما بعد الاولين  
 بالغائبة \* فانها سنة علي الظاهر ولو زاد لابس به \* وهو مخير بين قراءة الغائبة \* وصحح العيني  
 وجوبها \* وتسمي ثلثا \* وسكوت قدرها وفي النهاية قد رتب سبعة فلا يكون مسيا بالسكوت \*  
 علي المذهب \* لثبوت التخيير عن علي وابن مسعود رض وهو الصارف للمواظبة عن الوجوب \*  
 وينفعل في القعود الثاني \* الافتراش \* كالاول وتشهد \* ايضا \* وصلي علي النبي \* صلي  
 الله عليه وسلم وصح زيادة في العالمين وتكرار انك حميد مجيد وعدم كراهة الترحم ولو ابتدأ  
 وتكلم بالسيادة لان زيادة الاخبار بالواقع عين سلوك الادب فهو افضل من تركه ذكره الرملي  
 الشافعي وغيره وما نقل لا تسود وني في الصلوة فكذب وقولهم لا تسيد وني بالياء لكن ايضا  
 والصواب بالواو وخص ابراهيم لسلامه علينا اولاً لانه سمانا المسلمين اولاً ان المطلوب صلوة يتخذ  
 بها خليلاً وعلي الاخير فالتسمية ظاهر او راجع لآل محمد صلى الله عليه وسلم او المشبه به قد يكون  
 ادنى مثل نوره كمشكاة \* وهي فرض \* عملاً بالامر في شعبان ثاني الهجرة \* مرة  
 واحدة \* اتفاقاً في العمر فلو بلغ في صلواته فابت عن الغرض نهراً وفي المجتبى لا يجب علي  
 النبي صلي الله عليه وسلم ان يصلي على نفسه \* واختلف \* الطحاوي والكرخي \* في  
 وجوبها \* علي السامع والذاكر \* كما ذكر \* صلي الله عليه وسلم \* والمختار \* عند الطحاوي \*  
 تكراره \* اي الوجوب \* كما ذكر \* ولو اتحد المجلس في الاصح لان الامر يقتضي التكرار  
 بل لانه تعلق وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر فيتكرر بتكرره وتصير ديناً بالترك فتقضي لانها حق  
 عبد كالتشبيت بخلاف ذكره تعالى \* والمذهب استحبابه \* اي التكرار وعليه الغنوي والمعتدل  
 من المذهب قول الطحاوي كذا ذكره الباقي تبعا لما صححه الحلبي وغيره ورجحه في البحر  
 باحاديث الوعيد كزعموا بعد وشقاء ويخل وجفاء ثم قال فتكون فرضاً في العمر واجبا كما ذكر  
 علي الصحيح وحراماً عند فتح التاجر متاعه ونحوه وسنة في الصلوة ومستحبة في كل اوقات  
 الامكان مكرهة في صلوة غير تشهد اخيراً فان استثنى في النهر من قول الطحاوي ما في تشهد



أولى وضمن صلوة عليه لثلاث متصل بل خصه في درر البحار بغير الد اكر لحد يث من ذكرت  
 عنده فليحفظ وازعاج الاعضاء برفع الصوت جهل وانما هي دعاء له والدعاء يكون بين الجهر  
 والمخافة كذا اعتمد الناجي في كنز العقاف وحرر انها قد ترد كلمة التوحيد مع انها اعظم  
 منها وافضل لحد يث الاصمها في وغيره عن انس رح قال قال رسول الله صلي الله عليه وسلم  
 من صلى علي مرة واحدة فتقبلت منه محي الله عنه ذنوب ثمانين سنة فتعيد المأمور بالقبول \*  
 ودعاء \* بالعربية وحرم بغيرها نهر لنفسه وابويه واستاذة والمؤمنين ويحرم سؤال العافية  
 من الدهر وخير الدارين ودفع شرها او المستحيلات العادية كنزول المائدة قيل والشرعية والحق  
 حرمة الدعاء بالمغفرة للكافر لا لكل المؤمن كل ذنوبهم يحرم \* بالادعية المذكورة في القرآن  
 والسنة لا بما يشبه كلام الناس \* اضطرب فيه كلامهم ولا سيما المصنف والمختار كما قاله الحلبي ان  
 ما هو في القرآن او في الحد يث لا يفسد وما ليس في احد مما ان استحال طلبه من الخلق لا يفسد  
 ولا يفسد ولو قبل قبل التشهد والائتم به ما لم يتن كر سجدة فلا تغسل بسؤال المغفرة مطلقا ولو لم يسمع او لم يسمع  
 وكان الرزق ما لم يغفل به مال ونحوه لاستعماله في العباد مجازا \* ثم يسلم عن يمينه ويساره \*  
 حتى يروح بياض خده ولو عكس سلم عن يمينه فقط ولو تغفاه وجهه سلم عن يساره اخرى  
 ولو نسي اليسار اتى به ما لم يستل بر القبلة في الاصح وتنقطع التحريم بتسليمه واحدة برهان وفي  
 التاتارخانية ما شرع في الصلوة مثنى فللواحد حكم المثنى فيحصل التحليل بسلام واحد كما يحصل  
 بالمثنى وتتفقد الركعة بسجدة واحدة كما تتفقد بسجدة تين \* مع الامام \* ان اتم التشهد كما مر  
 ولا يخرج الموتى بنحو سلام الامام بل بغيره وحل ثم عمل الانتفاء حرمتها فلا يسلم ولو اتمه قبل  
 امامه فتكلم جازوكرة فلو عرض مناف تغسل صلوة الامام فقط \* كالتحريرة \* مع الامام وقال الافضل  
 فيهما بعد \* قائلا السلام عليكم ورحمة الله \* هو السنة وصرح الحد ادى بكرامة عليكم السلام \*  
 و \* انه \* لا يقول \* هنا \* وبركاته \* وجعله النووي بدعة وردة الحلبي وفي الحاوي انه حسن \*  
 وسن جعل الثاني اخفض من الاول \* خصه في المنية بالامام واقرة المصنف \* وينوي \* الامام  
 بخطابه \* السلام على من في يمينه ويساره \* ممن معه في صلوته ولو جانا او انسا ما سلام التشهد  
 فيعلم لعمد الخطاب \* والحفظة فيهما \* بلانية عدد كالايمان بالانبياء عليهم السلام وتقدم القوم  
 لان المختار ان خواص بني آدم وهم الانبياء افضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء



افضل من عوام الملائكة والمراد بالاتقياء من اتقى الشرك فقط كالفسقة كما في المحرر عن الروضة  
واقرة المصنف قلت وفي مجمع الانهر تبعا للقهستاني خواص البشر واساطه افضل من خواص الملك  
واساطه عند اكثر المشائخ وهل تتغير الحفظه قولان ويغارقه كاتب السيات عند جماع وخلاء وصلوة  
والمختاران كيفية الكتابة والمكتوب فيه مما اثر الله بعلمه نعم في حاشية الاشباه تكتب في  
رق بلا حرف كتبوتها في العقل وهو احد ما قيل في قوله تعالى والطور وكتاب مسطور في رق  
منشور وصحح النيشابوري في تفسيره انها يكتبان كل شيء حتى انينه قلت وفي تفسير الد مياطي  
يكتب المباح كاتب السيات ويحصى يوم القيمة وفي تفسير الكازروني المعروف بالاخرين الاصح  
ان الكافر ايضا تكتب اعماله الا ان كاتب اليمين كالشاهد على كاتب اليسار وفي البرهان ان  
ملائكة الليل غير ملائكة النهار وان ابليس مع ابن آدم بالنهار وولد بالليل وفي صحيح مسلم  
ما منكم من احد الا وقد وكل الله به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة قالوا واياك يا رسول الله  
صلي الله عليه وسلم قال واياي ولكن الله اعانني عليه فاسلم روى بفتح الميم وضمها \*  
وزيد \* الموت \* السلام على امامه في التسليمة الاولى ان كان \* الامام \* فيها والافنى  
الثانية ونواه فيها لومحاذيا وينوى المنفرد والحفظه فقط \* لم يقل الكتبة ليعمر المميز اذ لا كتبة  
معه ولعمري لقد صار هذا كالشريعة المنسوخة لا يكاد ينوى احد شيئا الا الفقهاء وفيهم نظرو وكرة تاخير  
السنة الا بقل واللهم انت السلام الخ وقال الحلواني لا باس بالفصل بالاوراد واختاره الكمال  
قال الحلبي ان اريد بالكراهة التنزيهية ارتفع الخلاف قلت وفي حفطي حمله على القليل  
ويستحب ان يستغفر ثلثا ويقرأ آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلثا وثلثين ويهمل  
تمام المائة ويدعو ويختم بسبحان ربك وفي الجوهرة يكره للامام التنفل في مكانه لا للموتوم  
وقيل يستحب كسر الصغوف وفي الحانية يستحب للامام التحول ليمين القبلة يعنى يسار  
المصلى لتنفل او ورد وخيرة في المنية بين تحويله يميننا وشمالا واما ما وخلصا وذهابه  
لبيته واستقباه الناس بوجهه ولودون عشرة ما لم يكن يجد الله مصلا ولو بعين اعلي المذكوب \*

### فصل

ويجهر الامام \* وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه اساء فلوا يتم به بعد الفاتحة او بعضها سرا  
اعادها جهر البحر لكن في آخر شرح المنية ايعم به بعد الفاتحة يجهر بالسورة ان قصد الامامة والا

فلا يلزمه الجهر \* في الفجر واولى العشاءين اداء وقضاء وجمعة وعيد بين وتراويح وتربعيلها \*  
 اى في رمضان فقط للتوارث قلت في تقييده بعد ما نظر للجهر فيه وان لم يصل التراويح على  
 الصحيح كما في مجمع الانهر نعم في القهستاني تبعاً للقاعدى لاسهوا بالمخافة في غير الغرائض كعيد و  
 وتر نعم الجهر افضل \* ويسرى غيرها \* وكان عليه السلام يجهر في الكل ثم تركه في الظهر والعصر  
 لدفع اذى الكفار كما في \* كمتغل بالنهار \* فانه \* يسرى ويخبر المنفرد في الجهر \* وهو افضل ويكتفي  
 بادناه \* ان ادنى \* وفي السرية يخاف حتما على المذهب \* كمتغل بالليل \* منفردا فلوام  
 جهر لتبعية النفل للفرض ذيلعي \* ويخاف \* المنفرد \* حتما \* اى وجوبا \* ان قضى \* الجهرية  
 في وقت المخافة كان صلي العشاء بعد طلوع الشمس كذا ذكره المصنف بعد عد الواجبات قلت  
 وهناك اذكرة ابن الكمال في شرح المنار من بحث القضاء \* علي الاصح \* كما في الهدى لکن تعقبه  
 غير واحد ورجحوا تخييره كمن سبق بركعة من الجمعة فقام يقضيها بخير \* وادنى الجهر اسماع  
 غيره و \* ادنى \* المخافة اسماع نفسه \* ومن يقربه فلو سمع رجل او رجلا ن فليس يجهر  
 الجهر ان يسمع الكل خلاصة \* ويجرى ذلك \* المذكور \* في كل ما يتعلق ينطق كتسمية طي  
 ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعناق وطلاق واستثناء \* وغيرها فلو طلق واستثنى ولم يسمع نفسه لم  
 يصح في الاصح وقيل في نحو البيع يشترط سماع المشتري \* واوتركن سورة اولى العشاء \* مثلاً ولو عمدا \*  
 قرأها وجوبا \* وقيل ندبا \* مع الغائبة جهر اى الاخرين \* لان الجمع بين جهر ومخافة في  
 ركعة شنيع ولو تكررهما في ركوعه قرأها واعاد الركوع \* ولو ترك الغائبة \* في الاولين \* لا \*  
 يقضيها في الاخرين للزوم تكرارها ولو تكررهما قبل ركوعه قرأها واعاد السورة \* وفرض القراءة  
 آية علي المذهب \* هي لغة العلامة وعرفا طائفة من القرآن مترجمة اقلها ستة احرف ولو تقل يرا  
 كلف يلى الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة وان كررها مرارا الا اذا حكم حاكم فيجوز ذكره القهستاني  
 ولو قرأ آية طويلة في الركعتين فالاصح الصحة اتفاناً لانه يزيد على قدر ثلثة قصار قاله الحلبي \* و  
 حفظها فرض عين \* متعين على كل مكلف \* وحفظ جميع القرآن فرض كفاية \* وسنة عين افضل  
 من النفل وتعلم الفقه افضل منهما \* وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم \* ويكره  
 نقص شيء من الواجب \* ويسن في السفر مطلقا \* اى حاله قرار وفرار كذا اطلق في الجامع الصغير  
 ورجحه في البحر ورد ما في الهدى اية وغيرها من التفصيل زرده في النهر وحرران ما في الهدى اية

افضل من عوام الملائكة والمراد بالاتقياء من اتقى الشرك فقط كالفسقة كما في البحر عن الروضة  
واقرة المصنف قلت وفي مجمع الانهر تبعاً للقهستاني خواص البشر واساطه افضل من خواص الملك  
واساطه عند اكثر المشائخ وهل تتغير الحفظه قولان وبغارقه كاتب السيات عند جماع وخلاء وصلوة  
والمختار ان كيفية الكتابة والمكتوب فيه ما اثر الله بعلمه نعم في حاشية الاشياء تكتب في  
رق بلا حرف كشبوتها في العقل وهو احد ما قيل في قوله تعالى والطور وكتاب مسطور في رق  
منشور وصحح النيشابوري في تفسيره انها يكتبان كل شئ حتى انينه قلت وفي تفسير الد مياطي  
يكتب المباح كاتب السيات ويمحى يوم القيمة وفي تفسير الكازروني المعروف بالاخوين الاصح  
ان الكافر ايضا تكتب اعماله الا ان كاتب اليمين كالشاهد على كاتب اليسار وفي البرهان ان  
ملائكة الليل غير ملائكة النهار وان ابليس مع ابن آدم بالنهار وولد بالليل وفي صحيح مسلم  
ما منكم من احد الا وقد وكل الله به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة قالوا واياك يا رسول الله  
صلي الله عليه وسلم قال واياي ولكن الله اعانني عليه فاسلم روى بفتح الميم وضمها \*  
وزيد \* الموت \* السلام على امامه في التسليمة الاولى ان كان \* الامام \* فيها والافقى  
الثانية ونواه فيها لو محاذيا وينوى المنفرد بالحفظه فقط \* لم يقل الكتبة ليعلم المميز اذ لا كتبة  
معه ولعمري لقد صار هذا كالشريعة المنسوخة لا يكاد ينوى احد شيأ الا الفقهاء وفيهم نظرون ويكره تأخير  
السنة الا بقدر اللهم انت الملام الخ وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالاوراد واختار الكمال  
قال الحلبي ان اريد بالكراهة التعزيبية ارتفع الخلاف قلت وفي حفطي حمله على القليل  
ويستحب ان يستغفر ثلثا ويقرأ آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلثا والثلثين ويهمل  
تمام المائة ويدعو ويختتم بسبحان ربك وفي الجوهرة يكره للامام التنفل في مكانه لا للموت  
وقيل يستحب كسر الصغوف وفي الحاشية يستحب للامام التحول ليمين القبلة يعني يسار  
المصلي لتنفل اورد وخيره في المنية بين تحويله يميناً وشمالاً واماماً وخلفاً وهذا به  
لبسته واستقباه الناس بوجهه ولودون عشرة سال لم يكن يجد الله مصلاً ولو بعين اعلى المذهب \*

### فصل

ويجهر الامام \* وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه اسماء فلو ايتهم به بعد الفاتحة وبعضها سرا  
اعادها جهرًا لكركن في آخر شرح المنية ايتهم به بعد الفاتحة يجهر بالسورة ان قص الامامة والا

فلا يلزمه الجهر \* في الغجر واولى العشائين اداء وتضاء وجمعة وعيد ين وتراويح وتربيعها \*  
 اه في رمضان فقط للتوارث قلت في تقييدها بعد ما نظر لجهره فيه وان لم يصل التراويح على  
 الصحيح كما في مجمع الانهر نعم في القهستاني تبعاً للقاعدي لاسهوا بالمخافة في غير الغرائض كعيد و  
 وتر نعم الجهر افضل \* ويسرى غيرها \* وكان عليه السلام يجهر في الكل ثم تركه في الظهر والعصر  
 لدفع اذى الكفار كما في \* كمتنفل بالنهار \* فانه \* يسرى ويخبر المنفرد في الجهر \* وهو افضل ويكتفي  
 باوانه \* ان ادعى \* وفي السرية يخاف حتماً على المذهب \* كمتنفل بالليل \* منفرداً فلوام  
 جهر لتبعية النفل للغرض ذي لعي \* ويخاف \* المنفرد \* حتماً \* اي وجوباً \* ان قضى \* الجهرية  
 في وقت المخافة كان صلي العشاء بعد طلوع الشمس كذا ذكره المصنف بعد عد الواجبات قلت  
 وهكذا ذكره ابن الكمال في شرح المنار من بحث القضاء \* علي الاصح \* كما في الهداية لكن تعقبه  
 غير واحد ورجحوا تخييرهم كمن سبق بركعة من الجمعة نقام بقضيتها بخير \* وادني الجهر اسماع  
 غيره \* ادني \* المخافة اسماع نفسه \* ومن يقربه فلو سمع رجل او رجلان فليس يجهر  
 الجهر ان يسمع الكل خلاصة \* ويجري ذلك \* المذكور \* في كل ما يتعلق بنطق كسمية على  
 ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعتاق وطلاق واستثناء \* وغيرها فلو طلق واستثنى ولم يسمع نفسه لم  
 يصح في الاصح وقيل في نحو البيع يشترط سماع المشتري \* واوتركت سورة اولى العشاء \* مثلاً ولو عدا \*  
 قرأها وجوباً \* وقيل ندباً \* مع الفاتحة جهراني الاخرين \* لان الجمع بين جهر ومخافة في  
 ركعة شنيع ولو تكرر في ركوعه قرأها واعد الركوع \* ولو ترك الفاتحة \* في الاوليين \* لا \*  
 يقضيها في الاخرين للزوم تكرارها ولو تكرر ما قبل ركوعه قرأها واعد السورة \* وفرض القراءة  
 آية علي المذهب \* هي لغة العلامة وعرفا ثقة من القرآن مترجمة اقلها ستة احرف ولو تقديرا  
 كالم يلد الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة وان كررها مراراً الا اذا حكم حاكم فيجوز ذكره القهستاني  
 ولو قرأ آية طويلة في الركعتين فالاصح الصحة اتفاقاً لانه يزيد على قدر ثلثة قصار قاله الحلبي \* و  
 حفظها فرض عين \* متعين على كل مكلف \* وحفظ جميع القرآن فرض كفاية \* ومئة عين افضل  
 من النفل وتعلم الفقه افضل منهما \* وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم \* ويكره  
 نقص شيء من الواجب \* ويسن في السفر مطلقاً \* اي حاله قرار وقرار كذا اطلق في الجاسع الصغير  
 ورجحه في البحر ورد ما في الهداية وغيرها من التفصيل ورد في النهر وحرران ما في الهداية

هو المحرر \* الفاتحة \* وجوبا \* وأى سورة شاء \* وفى الضرورة بقدر الحال \* ويس \* فى الحضر \*  
 لا امام ومنفرد ذكره الحلبي والناس عنه غافلون \* طول الفصل \* من الحجرات الى آخر البروج \*  
 فى الفجر والظهر \* منها الى آخره يكن \* واساطه فى العصر والعشاء \* وباقية \* تصار \* فى  
 المغرب \* اى فى كل ركعة سورة ما ذكر ذكره الحلبي واختار فى البدائع عدم التقدير وانه يختلف  
 فى الوقت والقوم والامام وفى الحجة يقرأ فى الغرض بالعرضل حرفا حرفا فى التراويح بين بين وفى  
 النفل لئلا له ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم ويجوز بالروايات السبع لكن الاولى ان لا يقرأ بالغريبة  
 عند العوام صيانة لى منهم \* وتطال اولي الفجر طلى فانتهى \* بقدر الثلث وقيل النصف بد باقلو  
 فحش لا بأس به \* فغط \* وقال محمد رح اولي الكل حتى التراويح قيل وعليه الفتوى \* واطالة  
 الثانية على الاولى يكره \* تنزيها \* اجماعا ان بثلاث آيات \* ان تقاربت طولاً وتصاروا لا اعتبر  
 الحروف والكلمات واعتبر الحلبي فحش الطول لاعدد الآيات واستثنى في البحر ما ورد به  
 السنة واستظهر في النفل عدم الكراهة مطلقا \* وان باقل لا \* يكره لانه صلى الله عليه وسلم سئل  
 بالمعوذتين \* ولا يتعين شئ من القرآن لصلوة طلى طريق الغرض \* بل تعيين الفاتحة طلى وجه  
 الوجوب \* ويكره التعيين \* كالسجدة وهل اتى لفجر كل جمعة بل يندب قراءتهما احيانا \*  
 والموتى لا يقرأ مطلقا \* ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لمحمد رح ضعيف كإسطه الكمال \*  
 فان قرأ كره تحريما \* وتصح في الاصح وفي درر البحار عن مبسوط خواهر زاده انها تفعل ويكرن فاعثا  
 وهو مروي عن عدة من اصحابه فالمنع احوط \* بل يستمع \* اذا جهر \* وينصت \* اذا امر لقول  
 ابي هريرة رضي الله تعالى عنه كنا نقرأ خلف الامام فنزل واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا \*  
 وان \* وصلى \* فقرأ الامام آية ترغيب او ترهيب \* وكل الامام لا يشتغل بغير القرآن وما ورد  
 حمل على النفل منفردا كما مر \* كذا الخطبة \* فلا ياتي بما يفوت الاستماع ولو كتابة او رد سلام \*  
 وان صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ \* آية \* صلوا عليه فيصلي المستمع  
 سرا \* في نفسه وينصت بلسانه عملا بما روى صلوا وانصتوا \* والبعيد \* عن الخطيب \* والقريب  
 سمان \* في افتراض الانصات **فروع** يجب الاستماع للقراءة مطلقا لان العبء العام  
 اللفظ لا بأس ان يقرأ سورة ويعيد ما في الثانية وان يقرأ في الاولى من محل ونبي الثانية من آخر  
 ولو من سورة ان بينهما آيتان اكثر ويكره الفصل بسورة تمصيره وان يقرأ منكوسا الا اذا ختم فقرأ من



المذكورة في القصة قرأ في الأولى الكافرون وفي الثانية ألم تر أوتيتهم ذكركم وقيل يقطع ويبدأ ولا  
يكرر في النفل شيء من ذلك وثلاث تبلغ قد راقص سورة افضل من آية طويلة وفي سورة وبعض  
سورة العبرة لا كثر وبسطناه في الخرائن \*

### \* باب الامامة \*

هي صغر وكبر فالكبر استحقاق تصرف عام علي الانام وتحقيقه في علم الكلام  
ونصبه اهم الواجبات فلذا قد موه على دفن صاحب المعجزات ويشترط كونه مسلما حرا  
ذكرا عاقل بالغ قادرا قرشيا لا هاشميا علويا معصوما ويكره تقليد الفاسق ويعزل به الا لغتنة  
ويحب ان يدعي له بالصلاح وتصح سلطنة متغلب للضرورة وكذا صبي وينبغي ان يغوض  
امور التقليد علي زال تابع له والسلطان في الرسم هو الولد وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة  
اذنه بقضاء وجمعة كافي الاشياء عن البرازية وفيها لوبلغ السلطان والوالي يحتاج الي تقليد جدي  
والصغر ربط صلوة الموم بالامام بشروط عشرة نية الموتم الاقتداء واتحاد مكانهما وصلواتهما  
وصحة صلوة امامه وعدم محاذاة امرأه وعدم تقدمه عليه بعقبه وعلمه بانتقالاته ويحاله من  
اقامة وسفر ومشاركته في الاركان وكونه مثله او دونه فيها وفي الشرائط كما بسطه في البحر قبل  
وتبوتها باركعوامع الراكعين ومن حكمتها نظام اللغة وتعلم الجاهل من العالم \* هي افضل  
من الاذان \* عندنا خلافا للشافعي رح قاله العيني وقول عمر رض لولا الخلافة لاذت اى مع  
الامامة اذ الجمع افضل وقال بعضهم اخاف ان تركت الفاتحة ان يعاتبني الشافعي رح او قراءتها  
يعاتبني ابو حنيفة رح فاخترت الامامة \* والجماعة سنة مؤكدة للرجال \* قال الزاهد  
اراد بالتاكيد الوجوب الا في جمعة وعيد فشرط وفي التراويح سنة كفاية وفي وتر رمضان  
مستحبة على قول وفي وتر غيره وتطوع على سبيل التداوي مكرومة وسنحقة ويكره تكرار الجماعة  
باذان واقامة في مسجد محلة لا في مسجد طريق او مسجد لا امام له ولا مؤذن \* واقلها اثنان \*  
واحد مع الامام ولو مبرزا او ملكا او جنبا في مسجد او غيره وتصح امامة اثنين اشياء \* وقبل  
واجبة وعليه العامة \* اى عامة مشائخنا ربه جزم في التحفة وغيرها قال في البحر وهوالراجح  
عند اهل المذهب \* فتسنن او تجب \* ثمرة تظهر في الانم بتركها مرة \* على الرجال العقلاء  
البالغين الاحرار القادرين على الصلوة بالجماعة من غير حرج \* ولو فاتته ندب طلبوا في مسجد

آخر الا المسجد الحرام ونحوه \* فلا تجب على مريض ومقعّد وزمن ومقطوع يد ورجل من خلاف \* اورجل فقط ذكره الحدادي \* ومفلوج وشيخ كبير عاجز واعمى \* وان رجل قائدا \* ولا على من حال بينه وبينها مطر وطين وبرد شد يد وظلمة كفل لك \* وريح ليل لانه ارا وخوف على ماله او من غريم او ظالم او من اذعة احد الاخبثين واردة سفر وقيامه بمريض وحضور طعام تتوته نفسه ذكره الحدادي وكذا اشتغاله بالفقه لا بغيره كذا اجزم به الباقي تبعا للبهنسي اي الا اذا واظب تكاسلا فلا يعذر ويعزروا لو باخذ المال يعني بحبسه عنه مدة ولا تقبل شهادته الا بتاويل بدعة الامام او عدم مراعاته \* والاحق بالامامة \* تقلد يابل نصبا مجمع الانهر \* الا علم باحكام الصلوة \* فقط صحة وفسادا بشرط اجتنابه للغواشش الظاهر \* وحفظه تد رفرض وقيل واجب وقيل سنة \* ثم الاحسن تلاوة \* وتجويد القراءة \* ثم الاورع \* اي الاكثر اتقاء للشبهات والتعقّلات المحرمات \* ثم الامن \* اي الاقدم اسلاما فيقدم شاب على شيخ اسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا وفي النهر عن الراد وعليه يقاس سائر الخصال فيقال يقدم اقدمهم علما ونحوه وحينئذ نقولما يحتاج للقرعة \* ثم الاحسن خلقا \* بالضم الفقه بالناس \* ثم الاحسن وجهها \* اكثرهم تهجد ازا في الراد ثم اصبحهم اي اصبحهم وجهاتهم اكثرهم حسنا \* ثم الاشرف نسبا \* زاد في البرهان ثم الاحسن صوتا وفي الاشباه قبيل ثمن المثل ثم الاحسن زوجة ثم الاكثر مالا ثم الاكثر جاهلا \* ثم الانظف ثوبا \* ثم الاكبر رأسا والامغر عضوا ثم المقيم على المسافر ثم الحر الاصلي على العتيق ثم المتيمم عن حدث على متيمم عن جنابة فائقة لا يقدم احد في التزام الا بمرجح ومنه السبق الي الدرس والافتاء والدعوة فان استورا في المجمع اقرع بينهم انتهت كلام الاشياء وفي الفصل الثاني والثلاثين من حظر التاتارخانية وفي طلبة العلم يقدم السابق فان اشتغلوا وانه بينة فيها والا اقرع كجمعهم معا كما في الحرقي والغرتي اذا لم يعرف الازل يجعل كنهم مائة معا انتهت وفي محاسن القراء لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم جازان يقدم من شاء . . . مشائخنا على تقلد السابق واول من سنه ابن كثير \* فان استورا يقرع \* بين المستويين والخييار الي القوم \* فلواختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قد مواخير الاولى اساءا بلائهم \* واعلم ان صاحب البيت \* ومثله امام المسجد الراتب \* اولي بالامامة من غيره \* مطلقا . . . يكون معه سلطان ارقاض فيقدم عليه \* لعموم ولا يتهموا صرح الحدادي بتقلد يابل راتب \*

والمعتصم والمستأجر احق من المالك \* لما مر \* ولوام قوما وهم له كارهون ان \* الكراهة \*  
 لفساد فيه اولانهم احق بالامامة منه كره \* له ذلك تحريما لحديث ابي داود لا يقبل الله صلوة  
 من تقلم قوما وهم له كارهون \* وان موافق لا \* والكراهة عليهم \* ويكره \* تنزيها \* امامة  
 عبد \* ولو معتقاهم ستاني من الخلاصة والعلة ما قد مناه من تقليم الحر الاصلي اذ الكراهة تنزيها  
 قنية \* واعرابي \* ومثله تركان واكراد وعامي \* وفاسق واعمي \* ونحوه الاعمش نهر \* الا ان  
 يكون \* اى غير الفاسق \* اعلم القوم \* فهو اولى \* ومبتدع \* اى صاحب بدعة وهي اعتقاد  
 خلاف المعروف عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يعاند بل بنوع شبهة وكل من كان من قبلتنا \*  
 لا يكفر بها \* حتى الخوارج الذين يستحلون دماءنا واماوارنا سب اصحاب الرسول صلى الله عليه  
 وسلم وينكرون صفاته تعالى وجوازه وبيته لكونه عن تاويل وشبهة بل ليل قبول شهادتهم الا  
 الخطابية ومنهم كفرهم \* وان انكر بعض ما علم من الدين \* ضرورة \* كفر بها \* كقوله ان الله  
 تعالى جسم كالاكسار وانكاره صحبة الصديق رضى الله عنه \* فلا يصح الاقتداء به اصلا \* فلم يحفظ \*  
 وولد الزنا \* هذا ان وجد غيرهم والا فلا كراهة بحريتنا وفي النهر عن المحيط صلى خلف فاسق  
 او مبتدع نال فضل الجماعة واكل اكره خلف امرد وسفيه ومفلوج وابصر شاع برصه وشارب خمر  
 وآكل ربا ونمام ومرائى ومتصنع ومن ام باجرة تهستاني زادا بن ملك ومخالف كشاعي لكن  
 في وترا البحران تيقن المراعاة لم يكره اوعلم مهالم يصح وان شك كره \* و \* يكره تحريما \* تطويل  
 الصلوة \* على القوم زائل على قدر السنة في قراءة واذكار رضى القوم والا لاطلاق الامر بالتخفيف  
 نهر وفي الشربلانية ظاهر حديث معاذ انه لا يزيد على صلوة اصغفهم مطلقا وان قال الكمال الا  
 لضرورة وصح انه عليه السلام قرأ بالمعوذتين في الفجر حين سمع بكاء صبي \* و \* يكره تحريما \*  
 جماعة النساء \* ولو في التراويح \* في غير صلوة جنازة \* لانها لم تشرع مكررة فلوا تغردن تغوتهن  
 بفراغ احد ثهن ولو امت فيها رجالا لا تعاد لسقوط الغرض بصلواتها الا اذا استخلفها الامام وخلفه  
 رجال ونساء فتفسد صلوة الكل \* فان فعلن تقف الامام وسطهن \* فلو تقلمت اثمت الا الخنثى  
 فيتقلم مهن \* كالعراة \* فيتوسطهم الامام وتكره جماعتهم تحريما فتح \* ويكره حضورهم الجماعة \*  
 ولو لجمعة وعيد ووعظ \* مطلقا \* ولو عجزوا الملا \* على المذهب \* المفتى به لفساد الزمان و  
 استثنى الكمال بحث العجائز المتغانية \* كاتكره امامة الرجل لهن في بيت ليس معهن رجل

غيرة ولا محرم منه \* كاخته \* اوزوجته او امته اما اذا كان معهم واحد ممن ذكر او امهم في  
 المسجد لا \* يكره بحر \* ويقف الواحد \* ولو صبيا اما الواحد فتتأخر \* محاذيا \* اى مساويا \*  
 ليمين امامه \* على المذهب ولا غيرة بالرأس بل بالقدم فلو صغيرا فالاصح ما لم يتقدم اكثر قدم الموتى  
 لا تغسل \* فلو وقف عن يساره كره \* اتفاقا \* كونا \* يكره \* خلفه على الاصح \* لمخالفة السنة \*  
 والزائد يقف خلفه \* فلو توسط اثنين كره تنزيها وتحريما لو اكثر ولو قام واحد بجانب الامام  
 وخلفه صف كره اجماعا \* ويصف \* اى يصفهم الامام بان يأمرهم بذلك قال الشمني  
 وينبغي ان يأمرهم بان يتراصوا ويسوا والخلل ويسوا مناكبهم ويقف وسطا وخير صفوف  
 الرجال اولها في غمر جنازة ثم وثم ولو صلى على رفرف المسجد ان وجد في صحته مكانا كره  
 كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة قلت وبالكراهة ايضا صرح الشافعية وقال السيوطي في بسط  
 الكف في اتمام الصف وهذا الفعل مغفوت لفضيلة الجماعة الذى هو التضعيف لاصل بركة الجماعة  
 فتضعيفها غير بركتها وبركتها هي عود بركة الكامل منهم على الناقص انتهى ولو وجد فرجة في  
 الاول لا الثاني له خرق الثانى لتقصيرهم وفي الحد يث من سد فرجة غفر له وصح خياركم اليكم  
 مناكب في الصلوة وبهذا يعلم جهل من يستمسك عند دخول داخل بجانبه في الصف ويظن انه  
 ربا كما بسط في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن القنية وغيرهما ما يخالفه ثم نقل تصحيح عدم الفساد  
 في مسألة من جذب من الصف فتأخر فهل ثمة فرق فليحرز \* الرجال \* ظاهرة يعم العبيد \*  
 ثم الصبيان \* ظاهرة تعدد هم فلو واحد دخل في الصف \* ثم الخنثى ثم النساء \* قالوا الصغوف  
 الممكنة اثنا عشر لكن لا يلزم صحة كلها لمعاملة الخنثى بالاضر \* واذا احاذته \* ولو بغير واحد  
 وخصه الزيلعي بالساق والكعب \* امرأة \* ولوامة \* مشتهاة \* حالا كبنت تسع مطلقا وان  
 وسبع لو ضخمة او ماضيا كجوز \* ولا حائل بينهما \* اقله قد رذراع في غلظ اصبع او فرجة تسع  
 رجلا \* في صلوة \* وان لم تتحد كنيتهما ظهرا بمصلي عصر على الصحيح سراج فانه يصح بغلا على  
 المذهب بحرو سمجى \* مطلقة \* خرج الجنازة \* مشتركة \* فمحاذاة المصلية لمصل ليس في  
 صلواتها مكره لا مفسد فتح \* تحريم \* وان سبقت ببعضها \* واداء \* ولو حكما بملا حقين بعد  
 فواغ الامام بخلاف المسبوقين والمحاذاة في الطريق \* والحدت الجهة \* فلو اختلفت كما في جوف  
 الكعبة وليلة مظلمة فلا فساد \* فسدت صلواته \* لو مكلفا والا لا \* ان \* نوى الاسام ورت



شروطه لا بد \* \* \* امامتها \* \* \* وان لم تكن حاضرة على الظاهر ولو نوى امرأة معينة والنساء الا هذه  
 عملت نيته \* \* \* والا \* \* \* ينوها \* \* \* فسدت صلواتها \* \* \* قالوا اشار اليها بالتأخير فلم تأخر لتركها فرض  
 المقام فتح وشروطا كونها عاقلة وكونها في مكان واحد في ركن كامل فالشروط عشرة \* \* \* ومما اذا  
 الامر بالصحيح \* \* \* المشتبه \* \* \* لا يغسل ما على المذهب \* \* \* تضعيف لما في جامع المحبوبي ودرر البحار  
 من الفساد لانه في المرأة غير معلول بالشهوة بل يترك فرض القيام كاحققة ابن الهمام \* \*  
 ولا يصح اقتل ارجل امرأة \* \* \* وخنثى \* \* \* وصبي مطلقا \* \* \* ولو في جنازة ونقل على الاصح \* \* \* وكذا  
 لا يصح الاقتل \* \* \* معجنون مطبق او منقطع في غير حالة افاقته او سكران \* \* \* او معتوه ذكره الحلبي \* \* \* ولا  
 طاهر بمعذرة \* \* \* هذا \* \* \* ان قارن الوضوء الحدث او طرا عليه \* \* \* بعد \* \* \* وصح لو توضأ على الانقطاع  
 وصلي كذلك \* \* \* كقتل اء بمقتصد آمن خروج الدم وكقتل اء امرأة بمثلها او صبي بمثله ومعذرة بمثله  
 وذى عذرين بنى عذرا لا عكسه كذا في انقلاط بنى سلس لان مع الامام حدث ونجاسة وما في  
 المجتبى الاقتل اء بالمماثل صحيح الاثثة الخنثى المشكل والضالة والمستحاضة اى لاحتمال الحيض  
 فلوا نتفى صح \* \* \* و \* \* \* لا \* \* \* حافظ آية من القرآن بغير حافظها \* \* \* وهو الامي والامي باخرس لقلة  
 الامي على التحريم فصحه عكسه \* \* \* و \* \* \* لا \* \* \* مستور عورة بعار \* \* \* فلوام العارى عريانا ولا بسين  
 فصلوة الامام ومما ثله جائزة اتفاقا وكذا اذ جرح بمثله وبصحيح \* \* \* و \* \* \* لا \* \* \* قاد رطبي ركوع  
 وسجود بعاجز عنهما \* \* \* لبناء القوى على الضعيف \* \* \* و \* \* \* لا \* \* \* مفترض بمتنفل وبمفترض فرضا  
 آخر \* \* \* لان اتحاد الصلوتين شرط عندنا وصح ان معاذ رض كان يصلي مع النبي صلى الله عليه  
 وسلم تغلا وبقومه فرضا \* \* \* و \* \* \* لا \* \* \* ناذر \* \* \* بمتنفل ولا بمفترض ولا بناذر \* \* \* لان كلا منهما  
 كمفترض فرضا آخر \* \* \* الا اذا نذر احد هما عين من ذر والاخر \* \* \* للاتحاد \* \* \* و \* \* \* لا \* \* \* ناذر بحالف \* \*  
 لان المنذر ارقوى فصحه عكسه وبحالف وبمتنفل ومصليا ركعتي طواف كذا ذرين ولو اشتركا في  
 نافلة فانفساها صح الاقتل اء الا ان انفساها منفردين ولو صليا الظهر ونوى كل امامة الاخر  
 صح لان نويا بالاقتل اء والفرق لا يخفى \* \* \* و \* \* \* لا \* \* \* لاحق \* \* \* و \* \* \* لا \* \* \* مسبوق بمثلها \* \* \* لما تقرر ان  
 الاقتل اء في موضع الانفراد مغسل كعكسه \* \* \* و \* \* \* لا \* \* \* مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر \* \*  
 كالمظهر سواء احرم المقيم بعد الوقت اذ فيه فخرج فاقتل على المسافر \* \* \* بل \* \* \* ان احرم \* \* \* في الوقت \* \*  
 فخرج صح \* \* \* واتم \* \* \* تبعا لامامه اما بعد الوقت فلا يتغير فرضه فيكون اقتل اء بمتنفل في حق



تعد أو قراءه باقتداء في شفع أول أو ثان \* ولا \* نازل برأكب \* ولا راكب برأكب دابة  
أخرى فلو معه صح \* ولا \* غير الرفع به \* أي بالرفع \* على الأصح \* كفا في البحر من المجهول  
وحرر الحلبي وابن الشحنة أنه بعد بدل جهده دائما حتما كالامي فلا يؤم الا مثله ولا تصح  
صلوته ان امكنه الاقتداء بمن يحسنه اترك جهده او وجد قد رالفرض مما لا لرفع فيه هذا  
هو الصحيح المختار في حكم الالغ وكل امن لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف او لا يقدر  
على اخراج الغاء الابتكار \* ولا \* اعلم انه \* اذا فسد الاقتداء \* بأى وجه كان \* لا يصح  
شروعه في صلوة نفسه \* لانه قصد المشاركة وهي غير صلوة الانفراد \* على \* الصحيح محيط وادعى  
في البحر انه \* المذكور \* قال المصنف رح لكن كلام الخلاصة يفيد ان هذا قول محمد رح  
خاصة قلت وقد ادعى فيما مر بعد تصحيح السراج بخلافه ان المذكور انقلابها نقلتأمل  
وحينئذ فالاشبه ما في الزيلعي انه متى فسد لفقد شرط كطاهر بعدد ولم تنعقد اصلا وان  
لاختلاف الصلوتين فتعقد نقل غير مضمون وثمرته الانتقاض بالحقبة \* ويمنع من الاقتداء \*  
صف من النساء بلا حائل قدر ذراع او ارتفاعهن قد رقامة الرجل مفتاح السعادة او \* طريق  
تمر فيه عجلة \* آلة يجرها الثور \* او نهر تجري فيه السفن \* ولو زورقا ولو في المسجد \* او خلا \*  
اي نضاء \* في الصحراء \* او في مسجد كبير جد اك مسجد القدس \* يسع صفيين \* فاكثرا الا اذا اتصلت  
الصفوف فيصح مطلقا كان قام في الطريق ثلثة وكان اثنان عند الثاني لا واحد اتفان لانه كراهة  
صلوته صار وجوده كعد في حق من خلفه \* والحائل لا يمنع \* الاقتداء \* ان لم يشبهه حال  
امامه \* بسماع او رؤية ولو من باب مشبك يمنع الوصول في الاصح \* ولم يختلف المكان \*  
حقيقة كمسجد وبیت في الاصح قنية ولا حكما عند اتصال صفوف ولو اقتدى من سطح دار  
المتصلة بالمسجد لم يجز لاختلاف المكان درو بحر وغيرهما واقراء المصنف لكن تعقبه في الشر بلا نية  
ونقل عن البرهان وغيره ان الصحيح اعتبار الاشتباه فقط قلت وفي الاشياء وزواجر الجواهر ومفتاح  
السعادة ومجمع الفتاوى والنصاب والخانية انه الاصح وفي النهر عن الزاد انه اختيار جماعة  
من المتأخرين \* وصح اقتداء متروك \* لاماء معه \* بتيمم \* او مع توضي بسور حمار مجتنب \*  
وغاسل به اصح \* ولو طين جبهة \* وقائم بقاعد \* يركع ويسجد لانه عليه السلام صلى آخر صلوة  
تاعد او هم قيام وابوبكر رضي الله عنه يبلغهم تكبيره وبه علم جواز رفع المؤذنين اصواتهم

في جمعة وغيره يعني اصل الرفع اما ما تعارفوه في زماننا فلا يبعد انه مغسل اذا الصباح ملحق بالكلام  
فتح \* وقائم باحد ب \* وان بلغ حد به الركوع على المعتمد وكذا باخرج وغيره اولى \* وموم  
بمثله \* الا ان يومي الامام مضطجعا والموتى قاعا او قائما هو المختار \* ومتنفل بمفترض في غير  
الغراويح في الصحيح \* خائفة وانه لا نهاسنة على هيئة مخصوصة فيه اعني وصفها الخاص بالخروج  
عن العدة فروع صح اقتل اء متنفل بمتنفل ومن يرى الوتر واجبا بمن يراه سنة ومن  
اقتل في العصر وهو مقيم بعد الغروب بمن احرم قبله للاتحاد \* واذا ظهر حدث امامه \* وكذا  
كل مغسل في رأى مقتل \* بطلت فيلزم اعادتها \* لتضمنها صلوة الموتى صحة وفسادا \* كما يلزم  
الامام اخبار القوم اذا امهم وهو محدث او جنب \* او فاق شرط اركان وهل عليهم اعادة ان عد  
لاهم والاند بت وقيل لالفسقه باعترافه ولو زعم انه كافر لم يقبل منه لان الصلوة دليل الاسلام واجبر  
عليه \* بالقتل الممكن \* بلسانه \* او بكتاب او رسول على الاصح \* لومعنيين والا لا يلزمه بحر  
عن المعراج وصح في مجمع الفتاوى عدله مطلقا لكونه عن خطاء معفو عنه لكن الشروح  
مرجحة على الفتاوى \* واذا اقتل على امي وقارئ بامي \* تغسل صلوة الكل المقدرة على القراءة  
بالاقتل اء بالقارئ سواء علم به ولا نواه او لا على المذنب \* اراستخلف الامام اميا في الآخرين \*  
ولو في التشهد اما بعد فتصح لخروجه بصنعه \* تغسل صلواتهم \* لان كل ركعة صلوة فلا تخلو عن القراءة  
ولو تقيرا \* وصحت لو صلى كل من الامي والقارئ وحده \* في الصحيح \* بخلاف حضور الامي  
بعد افتتاح القارئ اذا لم يقتل به وصلى منفردا فانها تغسل في الاصح \* لما مر \* واهل ان \*  
المذنب رك من صلاها كاملة مع الامام واللاحق من فاتته \* الركعات \* كلها وبعضها \* لكن بعد  
اقتل اء بعد ركعة وزحمة وسبق حدث و صلوة خوف ومقيم ايتى بمسافر وكل ابلاعد ربان سبق  
امامه في ركوع وسجود اءه يقضي ركعة وحكمه كموتى فلا يأت بقراءة ولا سهوا ولا يتغير فرضه بنية  
اقامة ويبدل بأقضاء ما فاتته عكس المسبوق ثم يتابع امامه ان امكنه ادراكه والا تابعه ثم صلى ما نام  
فيه بلا قراءة ثم ما سبق به بها ان كان مسبوقا ايضا ولو عكس صح وان لم يترك الترتيب \* والمسبوق  
من سبقه الامام بها او ببعضها وهو منفرد \* حتى يشئ ويتعوذ ويقرأ وان قرأ مع الامام لعدم الاعتداد  
بها لكرامتها مفتاح السعادة \* فيما يغضيه \* اى بعد متابعتها لامامه فلو قبلها لا ظهر الفساد  
ويقضي اول صلواته في حق قراءة وآخرها في حق تشهد فمذرك ركعة من غير فجر يا ترى

بركعتين بغائبة وسورة وتشهد بينهما وبرابعة الرباعى بغائبة فقط ولا يقبل قبلها \* الا  
فى اربع \* فكمقتل احدها \* لا يجوز الا قتله به \* وان صح استخلافه فى حال ذاته لاحالة  
 القضاء فلا استثناء اصلا كما زعم فى الاشياء نعم لو نسي احد المسبوقين نقصا ملاحظا لا خيرا بلا اقتلاء  
 صح \* و \* ثانيها \* يأتى بتكبيرات التشريق اجماعا \* و \* ثالثها \* لو كبر ينوى استئناف صلوته  
 وقطعها يصير مستأنفا وقاطعا \* للاولى بخلاف المنفرد كما صح \* و \* رابعها \* لو قام الى قضاء  
 ما سبق به وعلى الامام سجدة تاسهو \* ولو قبل اقتل الله \* فعليه ان يعود \* وينبغى ان يصبر حتى  
 يفهم انه لا سهو على الامام ولو قام قبل السلام هل يعتد بادائه ان قبل قعود الامام قبل التشهد لا وان  
 بعد \* نعم وكراهية تحريما الالعن ركع حدث وخروج وقت فجر وجمعة وعيد ومعذور تمام مد  
 مسح و مرور ما بين يديه فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحت \* ولو لم يعد كان عليه ان  
 يسجد \* للسهو \* فى آخر صلوته \* استحسانا قيل بالسهولان الامام لو نكس سجدة صلبية او تلاوة  
 فرضت المتابعة وهذا كله قبل تقييد ما قام اليه بسجدة اما بعده فتغسل فى صلبية مطلقة او كل  
 فى تلاوة وسهوان تابع والا لا ولو سلم ساهيا ان يعد امامه لزومه السهو والا لا ولو قام الامام خامسة  
 فتابعه ان يعد القعود تغسل والا لا حتى تقبل الخامسة بسجدة ولو ظن الامام السهو فسجد له فتابعه  
 فبان ان لا سهو فالاشبه الفساد لا قتله فى موضع الانفراد والله اعلم \*

### \* باب الاستخلاف \*

اعلم ان لجواز البناء ثلاثة عشر شرطا كون الحدث سائرا ويا من بدنه غير موجب لغسل ولا نادر وجود  
 ولم يؤدركنا مع حدث او مشى ولم يفعل منافيا او فعلا له منه بد ولم يتراخ بلا عن ركز حمة ولم يظهر  
 حدثه السابق كمضي مدة مسحه ولم يتنكر فائنة وهو ذو ترتيب ولم يتم الموتى في غير مكانه  
 لم يستخلف الامام غير صالح لها \* سبق الامام حدث \* ساقى لا اختيار للمعد فيه ولا في سببه  
 كسفر جلة من شجرة وكحدته من نحو عطاس على الصحيح \* غير مانع للبناء \* كما قد سناه \* ولو بعد  
 التشهد \* لياتى بالسلام \* استخلف \* اى جاز له ذلك ولو في جنازة باشارة او جرحا او اب ولو  
 لمسبق ويشير باصبع لبقاء ركعة وباصبعين لركعتين ويضع يده على ركبته لترك ركوع وعلى  
 جبهته لسجود وعلى فمه لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود تلاوة او صلوة لسهو \* ما لم يجاوز العرف  
 لو فى الصحراء \* ما لم يتقدم فحل السترة او موضع السجود على المعتمد كالمفرد \* وما لم يتخرج

من المسجد \* والجبانة اوالدار \* لو كان يصلى فيه \* لانه على امامته مالم يجاوز من الحد و  
 لم يتقدم احد ولو بنفسه مقامه ناويا الامامة وان لم يجاززه حتى لو تكبر فائتة او تكلم لم تفسد  
 صلوة القوم لانه صار مقتدا ولو كان الماء في المسجد لم يحتج للاستخلاف \* واستينافه افضل \*  
 تحرز عن الخلاف \* ويتعين \* الاستيناف مالم يكن تشهد \* لجنون او حدث عمدا \* وخروجه  
 من مسجد بظن حدث \* او احتلام \* بنوم او تفكر او نظر او مس بشهوة \* او اغماء او قهقهة \*  
 لندرتها \* وكذا \* يجوز له \* ان يستخلف اذا حصر عن قراءة قدر المقروض \* لحد يث ابي  
 بكر الصديق رضي الله عنه فانه لما احس بالنبي صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة فتأخر فتقدم  
 النبي صلى الله عليه وسلم واتم الصلوة فلوم يكن جائزا لما فعله بدائع وقال لا تفسد وبكس  
 الخلاف لو حصر ببول او غائط ولو عجز عن ركوع وسجود هل يستخلف كالقراءة لم اراه \* لحجل \*  
 اى لاجل خجل او خوف اعتراء \* لا \* يستخلف اجماعا \* لونسى القراءة اصلا \* لانه صار  
 اميا \* ارا صابه \* عطف على المنفي \* بول كثير \* اى نجس مانع من غير سبق حدثه فلو  
 منه فقط بنى \* او كشف عورته فى الاستنجاء \* او المرأة ذراعها للوضوء \* اذا لم يضطر له \*  
 فلو اضطر لم تفسد \* اذ قرأ فى حالة الذهاب او الرجوع \* لادائه ركنا مع حدث او مشي بخلاف  
 تسبىح فى الاصح \* او طلب الماء بالاشارة او شرا بالمعاطاة \* للمنافي او جاوز ماء الى آخر الا قد رصفين  
 اولنسيان او زحمة او كونه بشر الان الاستقاء يمنع البناء على المختار \* او مكث قد راداء ركن \* وان  
 لم ينو الاداء \* بعد سبق الحدث \* الالعد ركوم ورفاف \* واذا ساغ له البناء توفيا \* فورا بكل  
 سنة \* وبنى على ما مضى \* بلا كراهة \* ويتم صلوته ثمه \* وهو اولى قليلا للمشي \* او يعود الى  
 مكانه \* لينحل مكانها \* كمنفرد \* فانه مخير وهذا \* ان فرغ خليفته والاعاد الى مكانه \* حتمالو  
 بينهما ما يمنع الاقتداء \* والمقتدى اذا سبقه الحدث \* اعلم انه \* ان تعمد عملاينا فيها بعد  
 جلوسه قد رالتشهد \* ولو بعد سبق حدثه \* تمت \* لتبام فرائضها نعم تعاد لتبرك واجب السلام \*  
 ولو \* وجد المنافى \* بلا صغره \* قبل القعود بطلت اتفاقا ولو \* بعد \* بطلت \* فى المسائل الاثنى  
 عشرية عند \* وقالوا صحت ورجحه الكمال وفى الشرنبلانية والظاهر قولهما بالصحة فى الاثنى عشرية  
 وهى ما ذكره بقوله \* كما تبطل \* لو فرع بالغاء كما فى الدرر لكان اولى \* بقدر المتيمم على الماء \*  
 واما مسألة رؤية المتوضى الموتى بميتيم الماء فغيرها خلاف زفر رح فقط وتنقلب نفلا \* ومضى مة



مسح ان وجده ماء \* ولم يحف تلف رجله من برد والافيمضى \* على الاصح \* كما مرني بابه \*  
 وتعلم امي آية \* اى تذكره او حفظه بلا صنع \* ولو كان \* الامي \* مقتديا بقارى على ما عليه  
 الاكثر \* لكن فى الظاهرية صح الصحة قال الفقيه وبه تأخذ \* ووجود العارى ساترا \* تصح  
 الصلوة به ومثله او صلى بنجاسة فوجد ما يزيلها واعتقت الامة ولم تنقنع فورا \* ونزع الماسح خفه \*  
 الواحد \* بعمل يسير \* فلو بكثير تم اتفاقا \* وقدرة موم على الاركان وقد كر فائنة عليه او على  
 امامه وهو صاحب ترتيب \* والوقت متسع \* وتقديم القارى اميا مطلقا وقيل لانفساد لو كان \*  
 استحلاله \* بعد التشهد بالاجماع وهو الاصح \* كما فى الكافي لانه عمل كثير \* وطلوع الشمس  
 فى الفجر \* وزوالها فى العيد ودخول وقت من الثلاثة على مصلى القضاء \* ودخول وقت  
 العصر \* بان بقي فى فعلته الى ان صار الظل مثليه \* فى الجمعة \* بخلاف الظاهر فانها لا تبطل \*  
 وزوال عن المعذور \* بان لم يعد فى الوقت الثانى وكذا خروج رقبته \* وسقوط جبيرة عن يده \*  
 اعلم انه \* لا تنقلب الصلوة فى هذه المواضع \* العشرين \* نقلا اذا بطالت الا \* نبي ثلث \* بما اذا تذكر  
 فائنة او طلعت الشمس اخرج وقت الظهر فى الجمعة \* كانى الجوهرة زاد فى الحواشى والموسى اذ  
 على الاركان ويزاد مسئلة الموتى بمنهم كما قدمنا والظاهر ان زوالها فى العيد ودخول الاوقات  
 المكروهة فى القضاء كل ذلك ولم اراه \* ولو استخلف الامام مسبقا \* او لاحقا ومقيما وهو مسافر \* صح \*  
 والمذكر اوله ولو جهل الكمية تعد فى كل ركعة احتياطا ولو مسبقا بركعتين فرضت الفعلة من  
 ولو اشار له انه لم يقرأ فى الاوليين فرضت القراءة فى الرابع \* فلواتم \* المسبوق \* صلوة الامام \*  
 قد ممد ركعا للسلام \* فلواتى بما يناسبها \* كضحك \* تفسد صلوته دون القيام الممد ركعتين \*  
 لتام اركانها \* وكذا تفسد صلوة من حاله كماله \* للمنافى خلالها \* وكذا \* تفسد \* صلوة  
 الامام \* الاول \* احدث ان لم يفرغ فان فرغ \* بان توضأ ولم يفته شئ \* لا \* تفسد فى الاصح  
 لما مر انه كحوتهم \* وتفسد صلوة مسبق \* عند الامام \* بغيره امامه وحلله العمل منى \*  
 بعد \* تعودة قد راكعتين \* الا اذا قيل ركعتيه بعجل لتاكل انفراد \* واوتكلم \* اماله \*  
 خرج من مسجد \* لا \* تفسد اتفاقا لانها منه بيان لا مفسد ان ولت ايلزم المذكرين السلام ويغفرون  
 فى الحقيقة بلا سلام \* بخلاف المذكر \* فانه كمال امام اتفاقا \* ولو لاحقا فى فساد صلواته \*  
 صح فى السراج الفساد وفى الظاهرية عدمه وذا هو البحر والنهر تأملى الاول \* ولو احدث الامام \*



لا خصوصية له في هذا المقام \* في ركوعه أو سجوده توضع يديا راعادهما \* في البناء على سبيل  
 الغرض \* ما لم يرفع رأسه منهما يريد الأداء ما إذا رفع \* رأسه \* يريد الأداء ركن فلا \*  
 يبنى بل تفسد ولو لم يرد الأداء فروايتان كافي الكافي وفي المجتبى ويتأخر محل رد با ولا يرفع مستويا  
 فتفسد \* ولو تكبر \* المصلي \* في ركوعه أو سجوده \* أنه ترك \* سجدة \* صلبية أو تلاوية  
 فانحط من ركوعه بلا رفع أو رفع من سجوده \* فسجد \* عقب التذكر \* أعادهما \* أي الركوع  
 والسجود \* تدبأ \* لسقوطه بالنسيان وسجد للسهو ولو أخرها لأخر صلوته تضاها فقط \* ولو أم  
 واحدا \* فقط \* فحدث الإمام \* أي وخرج من المسجد والافهوطى امامته كأمير \* تعيين  
 المأموم للإمامة لو صلح لها \* أي لإمامة الإمام \* بلانية \* لعدم المزاحم \* والا \* يصلح كصبي \*  
 فصل صلاة المقتدى \* اتفاقا \* دون الإمام على الأصح \* لبقاء الإمام ماما والموت بملا امام \*  
 هذا إذا لم يكن \* يستخلفه فان استخلفه فصلوة الإمام والمستخلف \* كليهما \* باطله \* اتفاقا \*  
 وأوام \* رجل \* رجلا واحدا وخرجا من المسجد تمت صلاة الإمام وبنى على صلوته وفسدت صلاة  
 المقتدى \* لما مر \* اخذ رعا فيمكث إلى انقطاعه ثم يتوضأ ويبنى \* لما مر والله اعلم \*  
 \* باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها \*

عقب العارض الاضطرابى بالاختيارى \* يفسد ما التكلّم \* هو انطلق بحرفين أو حرف مفهم  
 (كع) (واق) امرأوا استعطف كلبا أو هرة أو ساق حمارا لا تفسد لأنه صوت لا هجاء له \* عمله  
 وسهوه قبل قعوده قل والتشهد سيان \* وسواء كان ناسيا أو نائما أو جاهلا أو مخطيا أو مكرها هو المختار  
 وحديث رفع الخطاء محمول على رفع الأثر وحديث ذى اليدين منسوخ بحديث مسلم ان  
 صلواتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس \* إلا السلام ساهما \* للتحليل أي \* للخروج من  
 الصلوة قبل اتماها على ظن أكالها \* فلا تفسد \* بخلاف السلام على انسان \* التحية أو على ظن  
 انها تروحة مثلا أو سلم قائما في غير جنازة \* فانه يفسد ما \* مطلقا وان لم يقل عليكم \* ولو ساهيا \*  
 فسلام التحية مفسد مطلقا وسلام التحليل ان عمدا \* ورد السلام \* وأوسهوا \* بلسانه \* لا يبيده  
 بل يكره على المعتمد نعم لو صافح بنية السلام قالوا تفسد لأنه عمل كثير وفي النهي عن صدر الدين  
 الغزالي فقال شععر سلامك مكروه على من ستمسح \* ومن بعد ما أبدى يسر ويشرع \* مصل  
 وتال ذكر ومحدث \* خطيب ومن يصغي اليهم ويسمع \* مكر رفقه جالس لقضائه \* ومن يحثوا

في الفقه دعهم لينفروا \* مؤذن ايضاً ومقيم مدرّس \* كذا الاجنبيات الغيبات اُمنع \* ولعاب  
 شطرنج وشبه يخلفهم \* ومن هو مع اهل له يتمتع \* ودع كافراً ايضاً ومكشوف عورة \* ومن هو في حال  
 التغوط اشنع \* ودع اكلاً الا اذا كنت جائعاً \* وتعلم منه انه لم يس يمنع \* وقد زدت عليه المتفقه  
 على استاذة كفاي القنية والمغنى ومطير الحمام والحقة نقلت \* كذلك استاذ من مطير \* فهذا اختتام  
 والزياة تنفع \* وصرح في الضياء بوجوب الرد في بعضها وبعد في قوله سلام عليكم بحزم  
 المير \* والتنجيح \* بحر فين \* بلا عذر \* اما به بان نشأ من طبعه فلا \* او \* بلا \* غرض  
 صحيح \* فلو لتحسين صوته اوله يهدي امامه او لاعلام انه في الصلوة فلا ينادي بالصحيح \* والدعاء بما  
 يشبه كلامنا \* خلافاً للشافعي رح \* والاذين \* توله امها القصر \* والتاوه \* قوله آه بالمد \* والتايف \*  
 أف ارتف \* والبكاء بصوت \* يحصل به حروف \* لوجع او مصيبة \* قيد الاربعة الالمريض لا يملك  
 نفسه عن انين وتاوه لانه حينئذ كعطاس وسعال وجشأ وتناوب وان حصل حروف للضرورة \*  
 لالكر الجنة والذار \* فلو اعجبته قراءة الامام فجعل يبكي ويقول بلى ارنعم او اري لا تغسل سراجية  
 لد لالتة على الخشوع \* و \* يغسل ما \* تشميت عطاس \* لغيرة \* بهرحمك الله راو من اعطاس  
 لنفسه لا \* وبعبكسه التامين بعد التشميت \* وجواب خير \* موه \* بالاسترجاع على المذهب \*  
 لانه بقصد الجواب صار كلام الناس \* وكذا \* يغسل ما \* كلما قصد به الجواب \* كان قيل امع  
 الله اله فقال لا اله الا الله او ما مالك فقال اخيل والبغال والحمير او من اين جئت فقال ربشر بعطسه  
 وقصر مشيل \* او الخطاب \* كقوله لمن اسمه يحيى او موسى \* يا يحيى خذ الكتاب بقوة \* او \*  
 وما تلك بيمينك يا موسى مخاطباً لمن اسمه ذلك \* اولن بالباب ومن دخله كان اسنا فروع  
 سمع اسم الله فقال جل جلاله او النبي صلى الله عليه وسلم فصلى عليه او قرأ الامام فقال صدق  
 الله ورسوله تغسل ان قصد جوابه ولو سمع ذكر الشيطان فلعنه تغسل وقيل لا ولو حوّل لرفع الوسوسة  
 ان لا مورال نيا تغسل لا لامور الآخرة ولو سقط شيء من السطح فبسيل او دعا لاحد او عليه فقال آمين  
 تغسل ولا تغسل في الكل عند الثاني والصحيح قولها ما عدا بقصد المتكلم حتى لو امتثل امر غيره  
 فقبل له تغسل م فتغسل م او دخل فرجة الصف احد فوسع له فغسل م بل يكس ساعة ثم يتغسل م برائه  
 قهستانى معزياً للراهدى ومروياتي تنية وقيل بقصد الجواب لانه لو لم يرد جوابه بل : اء علامه  
 بانه في الصلوة لا تغسل اتفاقاً ابن ملك وملتهقى \* وفتح على غير امامه \* الا اذا اراد التلاوة

واكله الا اذا تذكروا قبل تمام الفتح \* بخلاف فتحه على امامه \* فانه لا يغسل \* مطلقا \*  
 لغايه واخل بكل حال الا اذا سمعه الموتى من غير مصلى ففتح به تبطل صلوة الكل وينوي الفتح لا  
 القراء \* ولو جرد على لسانه نعر \* او ارسل \* ان كان يعتادها في كلامه تغسل \* لانه من  
 كلامه \* والا لا \* لانه قرآن \* واكله وشربه مطلقا \* ولو سمي ناسيا \* الا اذا كان بين اسنانه  
 ما كره \* دون الحصة كافي الصوم هو الصحيح قاله الباقي \* فابتلعه \* اما المضغ فمغسل كسكر  
 في فيه يبتلع ذروبه \* و \* يغسلها \* انتقاله من صلوة الى مغايرتها \* ولو من رجه حتى او كان  
 منقروا فكبير ينوي الاقتداء او عكسه صار مستأنفا بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر الا  
 اذا تلفظ بالنية فيصير مستأنفا مطلقا \* وقواء \* ته من مصحف \* اى ما فيه قرآن \* مطلقا \*  
 لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه وقرأ بلا حمل وقيل لا تغسل الا بآية واستظهره الحلبي وجوزه  
 الشافعي رح بلا كراهة ومما بها للتشبه باهل الكتاب اى ان قصده فان التشبه بهم لا يكره في  
 كل شيء بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كافي البحر \* و \* يغسلها \* كل عمل كثير \* لبس  
 من اعمالها والا لاصلا حها وفيه اقوال خمسة اصحها \* ما لا يشك \* بسببه \* الماظر \* من بعين \*  
 في فاعله انه ليس فيها \* وان شك انه فيها ام لا فقليل لكنه يشكل بالاس والتقييل تتأمل \*  
 فلا تغسل برفع يديه في تكبيرات الزوائد على المذهب \* وما روى من الفساد فشاذ \* و \*  
 يغسلها \* سجدة على نجس \* وان اعاده على طاهر في الاصح بخلاف يديه وركبتيه على الظاهر \*  
 و \* يغسلها \* اداء ركن \* حقيقة اتفاقا \* او تمككه \* منه بسنة وهو قد نلت تسبيحات \* مع  
 كشف عورة او نجاسة \* مانعة او وقوع لزومة في صف نساء او امام امام \* عند الثاني \* وهو المختار  
 في الكل لانه احرم قاله الحلبي \* وصلوته على مصلى مضرب بنجس البطانة \* بخلاف غير  
 مضرب ومبسوط على نجس ان لم يظهر لون اذريح \* وتحويل صدره عن القبلة \* اتفاقا \* بغير  
 عن \* فلوطن حديثه فاستدبر القبلة ثم علم عدوه ان قبل خروجه من المسجد لا تغسل وبعده  
 فسدت فروع مشى مستقبل القبلة هل تغسل ان قد رصف ثم وقف قد ركن ثم مشى  
 ووقف كذلك وهكذا لا تغسل وان كثر ما لم يختلف المكان وقيل لا تغسل حالة العدو ما لم يستدبر  
 القبلة استحسانا ذكره القهستاني وهل يشترط في المغسل الاختيار في الجنائزية نعم وقال الحلبي  
 لان من دفع ارجل يديه الى اربعة خطوات اوضع عليها او اخرج من مكان الصلوة او مص

ثم يهاثلنا او مرة ونزل لبنا اومسها بشهوة او قبلها بدونها فسدت لاول قبلته ولم يشتمها والفرق  
 ان في تقبيله معنى الجماع معه حجر فرمى به طائر الم تغسل ولو انسا نأ تغسل كضرب ولو مرة لانه  
 مخاصمة او تاديب او ملاعبة وهو عمل كثير ذكره الحلبي بقي من المغسلات ارتداد بقلبه  
 وموت وجنون واغماء وكل موجب لوضوء وغسل وترك ركن بلا قضاء وشرط بلا عدو ومسايقه  
 الموتى بركن لم يشاركه فيه امامه كان ركع ورفع رأسه قبل امامه ولم يعد معه او بعد وسلمه مع  
 الامام ومتابعة المسبوق امامه في سجود السهو بعد تأكل افراده اما قبله فتجب متابعتة وعدم  
 اعاده الجلوس الاخير بعد اداء سجدة صلبية او تلاوية تذكرها بعد الجلوس وعدم اعاده  
 ركن اداء نائما وقهقهة امام المسبوق بعد الجلوس بالاخير ومنها مد الهزة في الكبير كما مر  
 ومنها القراءة بالالكان ان غير المعنى والا لا في حرف مدولين ان فحش والا لا بزيادة وسهها  
 زلة القارئ ولو في اعراب او تخفيف مشد او عكسه او بزيادة حرف فاكثرت نحو الصراط الذي بن او وصل  
 حرف بكلمة نحو اياك نعبد او بوقف وابتداء لم تغسل وان غير المعنى به يفتى بزيادة الا تشكك  
 رب العالمين واياك نعبد فبتركه تغسل ولو زاد كلمة او نقص كلمة او نقص حرفا او نزل سه او بدل  
 باخر نحو من ثمره اذا اثمر واستحصل تعالى جد ربنا انفرجت بدل انفجرت اذ اب بدل اب  
 لم تغسل ما لم يتغير المعنى الا ما يشق تمييزه كاضاد والظاء فاكثرت لم يفسد ما وكن الوكرد كلمة وصح  
 الباقاني الفساد ان غير المعنى نحو رب رب العالمين للاضافة كالو بدل كلمة بكلمة وغير المعنى نحو ان  
 الفجار لغى جنات وتامه في المطولات \* ولا يفسد ما نظره الى مكتوب وفهمه \* ولو مستغفرا  
 وان كره \* ومرور مارفي الصحراء او مسجد كبير بموضع سجود \* في الاصح \* او \* مروره \* بين  
 يديه \* الى حائط القبلة \* في \* بيت و \* مسجد صغير \* فانه كبقرة واحد \* سطلعا \* ورو  
 امراء او كلبا \* او \* مروره \* اسفل من الدكان امام المصلى لو كان يصلي عليها \* ب  
 الدكان \* بشرط محاذاه \* بعض اعضاء \* المار \* بعض اعضائه \* وكل اسطح وسرير وكل مرتفع \*  
 دون قامة المار وقيل دون السترة كما في غرر الاذكار \* وان اثم المار حديث الجزار او يعلم المار  
 ما ذا عليه من الوزر لوقوف اربعين خريفا \* في ذلك \* المرور لوبلا حائل ولو سار ترفع اذا  
 سجد وتعود اذا قام ولو كان نرجة مللك اخل ان يمر على رقبة من لم يسلمها الا انه اسقط حرمة  
 نفسه قنية \* ريغرز \* نك باب ائع \* الامام \* وكن المنفرد \* نى الصحراء \* ونحوها \* مروره



بقدر ذراع \* طولاً \* وغلظ اصبع \* لعن وللناظر \* بقر به \* دون ثلثة اذرع \* طين \*  
حذاء \* احد حاجبيه \* لا يمين عينه والايمن افضل \* ولا يكفى الوضع ولا الخط \* وقيل يكفى  
فمخط طولاً وقيل كالحرا ب \* ويدفعه \* هو رخصة فتركه افضل بدائع قال الباقي فلو ضرب به  
فمات لا شئ عليه عند الشافعي رح خلافاً لنا على ما يفهم من كتبنا \* بتسبيح \* اوجه بقراءة \*  
اواشارة \* ولايزاد عليها عندنا قهستاني \* لا بهما \* فانه يكره والمرأة تصفق لا بطن على بطن  
ولو صفق او سمحت لم اراه وقد تركا السنة تا قارخانية \* وكفت سترة الامام \* لكل \* ولو عدم  
المروور الطريق جاز تركها \* وفعلها اولى \* وكبره \* هذه نعم التنزيهية التي مرجعها خلاف الاولى  
فالفرق الدليل فان نهما ظني الثبوت ولا صارف فتحريمية والافتنزيهية \* سدل \* تحريماً للنهي \*  
ثوبه \* اى ارساله بلابس معتاد وكذا القبا بكم الى وراء ذكره الحلبي كشد ومنديل يرسله من  
كتفيه فلو من احد صالم يكره كحالة عن در خارج صلوة فى الاصح وفى الخلاصة اذا لم يدخل اليد  
في كم الفرجية المختار انه لا يكره وهل يرسل الكم او يمسك خلاف والاحوط الثانى قهستاني \*  
\* كره \* كفه \* اى رفعه ولولتراب كم مشركم او ذيل \* وعبثه به \* اى بشوبه \* ويجسد \*  
للهي الا الحاجة ولا بأس به خارج الصلوة \* وصلوته في ثياب بدلة \* يلبسها في بيته \*  
ومهنة \* اى خدمة ان له غيره والا لا \* واخذ درهم \* ونحوه \* في فيه لم يمنعه من القراءة \*  
فلو منعه تغسل \* وصلوته حاسراً \* اى كاشفاً \* راسه للتكاسل \* ولا بأس به \* للتدلل \*  
واما اللامانة بها فكفر ولو سقطت قلنسوة فاعادتها افضل الا اذا احتاجت لتكوير او عمل كثير \*  
وصلوته مع مدافعة الا خبيثين \* او احد هما \* او الريح \* للنهي \* وعقص شعرة \* للنهي  
عن كفه ولو لجمعه او ادخال اطرافه في اصوله قبل الصلوة اما فيها فمفسد \* وقلب الحصى \*  
للهي \* الا لسجودة \* التام في رخص \* مرة \* وتركها اولى \* وفرقة الا صابع \*  
وتشبيكها ولو منتظر الصلوة او ماشياً اليها للنهي ولا يكره خارجها الحاجة \* والتخصر \* وضع اليد  
على الخصرة للنهي يكره خارجها تنزيهاً \* والالتفات بوجهه \* كله \* او بعضه \* للنهي وببصره  
يكره تنزيهاً وبصدرة تغسل كامر \* وقيل \* قائله قاضي خان \* تغسل بتجويله والمعتدل لا واقعاً \*  
كالكلب للنهي \* وانتراش \* الرجل \* ذراعيه \* للنهي \* وصلوته الى وجه انسان \* ككراهة  
استقباله فالا استقبال لو من المصلي فالكراهة عليه والا فلي المستقبل ولو بعيد ولا حائل \* ورد



السلام بيده \* او برأسه كما مر فروع لابأس بتهكلم المصلي واجابته برأسه كالوطلب منه شيء  
او رأه قد دهم او قتل اجيد فارمي بنعم اولا او قيل كم صليتم فاشار بيده انهم صلوا اركتعين اما لو قتل  
له تقدم فتقدم او دخل احد الصف فوسع له فورا فست ذكره الحلبي وغيره خلافا لما مر عن البحر \*  
وكره \* التربع \* تنزيها لترك الجلسة المسنوفة \* بغير عذر \* ولا يكره خارجها لان الله عليه السلام  
كان جل جلوسه مع اصحابه التربع وكذا امر رضي الله تعالى عنه \* والتشاؤب \* ولو خارجها ذكره  
مسكين لان الله من الشيطان والانبياء محفوظون منه \* وتغميض عينيه \* لنهي الاكمال الخشوع \*  
وقيام الامام في المحراب لا مجدود فيه \* قد ما خارجها لان العبرة للقدم \* مطلقا \* وان لم يشبه  
حال الامام ان علل بالتشبيه وان بالاشتباه ولا اشتباه فلا اشتباه في نهي الكراهة \* وانفراد الامام  
على الكان \* لنهي وقد زال ارتفاع بن راع ولا بأس من بما دونه وتميل ما يقع به الامتياز وهو الوجه  
ذكره الكمال وغيره \* وكره \* عكسه \* في الاصح وهذا أكله \* عند عدم العذر \* كجمعة وعيد  
فلو قاموا على الررف والامام على الارض او في المحراب لضيّق المكان لم يكره كالو كان معه بعض القوم  
في الاصح وبه جرت العادة في جوامع المسلمين ومن العذر ارادة التعليم او التبليغ كاسط في البحر  
وقد سنا كراهة القيام في صف خلف صف فيه فرجة لنهي او كل القيام منفردا وان لم يجد فرجة بل  
يجذب احد امن الصف ذكره ابن الكمال لكن قالوا في زماننا تركه اولى فلك قال في البحر يكره  
وحده الا اذ لم يجد فرجة \* ولبس ثوب به تماثيل \* ذو روح \* وان يكون فوق رأسه اربعين يد به او  
يحل الله \* يمنة او يسرة او محل سجدة \* تمثال \* ولو في رسادة منصوبة لا مفروشة \* واختلف  
فيما اذان \* التمثال \* خلقه والاظهر الكراهة ولا \* يكره \* لو كانت تحت قدميه \* او محل  
جلوسه لانها مهاينة \* او في يد \* عبارة الشمي يد لانها مستورة بثيابه \* او على خاتمه \* بنقش  
غير مستبين قال في البحر ومغادر كراهة المستبين لا المحتتر بكيس او صورة او ثوب آخر واقره المصنف \*  
او كانت صغيرة \* لا تتبين تفاصيل اعضائها لناظر قائما وهي علي الارض ذكره الحلبي \* او مقطوعة  
الرأس او الوجه \* او محسوة عضولا تعيش بدونه \* او غير ذو روح لا \* يكره لانها لا تعبد وخبر  
جبريل عليه السلام مخصوص بغير المهاينة كاسطه الكمال واختلف المحدثون في امتناع ملائكة  
الرحمة بما على النقل ين فغاه عياض واثبتته النور \* وكره تنزيها \* عد الاي واسور والسبح  
باليد في الصلوة مصلنا \* او نفلا ما خارجها فلا يكره كعد بقلبه او بغمر انامله وعليه يحمل

ما جاء من صلوة التسبيح فرغ لا بأس بالتخاذ مسجدة لغمر رياء كما بسط في البحر \* لا \* يكره \*  
 قتل حية أو عقرب \* ان خاف الاذن اذا الامر للاباحة لانه منفعة لنا فالاولى ترك الحية البيضاء  
 لخوف الاذن \* مطلقا \* ولو بعمل كثير علي الاظهر لكن صحح الحلبي الفساد \* و \*  
 لا يكره \* صلوة الى ظهر قاعد \* او قائم ولو \* يتحد ث \* الا اذا خيف الغلط يحل يته \*  
 و \* لا الى \* مصحف او سيف مطلقا او شع او سراج \* او نار توقد لان المجوس انما تعبد الجمر  
 لا النار الموقدة قنية \* او طين بساط فيه تماثيل ان لم يسجد عليها \* لما مر فروع يكره اشتغال الصائم  
 والاعتجار والثلثم والتختم وكل عمل قليل بلا عذر كتنعش لقيلة قبل الاذن وترك كل سنة او مستحب  
 وحمل الطفل وما ورد نسخ حديث ان في الصلوة لشغل وبياح قطعها لنحو قتل حية وندابة  
 وفور قد روضياع ما قيمته درهم له او لغیره ويستحب لمدا فنة الاخبثين وللخروج من الخلاف  
 ان لم يخف فوت وقت او جماعة ويجب لا غانة ملهوف وغريق وحريق لا لنداء احد ابويه بلا  
 استغاثة الا في النفل فان علم ان يصلي لا بأس ان لا يجيبه وان لم يعلم اجابه \* ويكره \* تحريما \*  
 استقبال القبلة بالفرج \* ولو \* في الخلا \* بالمد بيت التغوط \* وكل استند بارها \* في الاصح \*  
 كاكراه \* لباليغ \* امساك صبي \* ليبول \* فحوصا \* كاكراه \* من رجله في نوم او غيره اليها \* امي  
 عمل لانه اساءة ادب قاله ملا باكير \* او الى مصحف او شيء من الكتب الشرعية الا ان تكون  
 على موضع مرتفع عن المحاذاة \* فلا يكره قاله الكمال \* و \* كاكراه \* غلق باب المسجد \* الا لخوف  
 على متاعه به يغتنى \* و \* كراهية تحريما \* الوطني فوته والبول والتغوط \* لانه مسجد الى عنان السماء \*  
 واتخاذ طريقا بغمر عذر \* وصرح في القنية بفسقه باعتياده \* وادخال نجاسة فيه \* وعليه \* فلا  
 يجوز الاستصباح به من نجس فيه \* ولا تطينه بنجس \* ولا البول \* والفصل فيه ولو كان \*  
 في اثناء \* ويحرم ادخال صبيان ومجانين حيث غلب تنجيسهم والافيكراه وينبغي لادخله تعامل  
 نعله وخفه وصلوته فيهما افضل \* لا \* يكره ما ذكر \* فوق بيت \* جعل \* فيه مسجد \* بل \*  
 ولا فيه \* لانه ليس بمسجد شرعا \* واما المختل لصلوة جنازة او عي \* فهو \* مسجد في حق جواز  
 الاقتداء \* وان انفصل الصغوف ونقا بالناس \* لا في حق غيره \* به يغتنى نهاية \* فحل دخوله  
 لجنب وحائض \* كفناء مسجد ورباط ومدرسة ومساجد حياض واسواق لا قوارع \* ولا بأس بنقشه  
 خلا محرابه \* فانه يكره لانه يلهم المصلي ويكره التكلف بدقائق النقوش ونحوها خصوصا في جدار

القبلة قاله الحلبي وفي حظار المجتبهين وقيل يكره في المحراب دون السقف والمؤخر انتهى وظاهره  
 ان المراد بالمحراب جدار القبلة فله حفظ \* يحسن وماء ذهب \* لو \* بماله \* الحلال \* لامن مال  
 الوقف \* فانه حرام \* وضمن متوليه لو فعل \* النقش او البياض الا اذا خيف طمع الظلمة فلا  
 بأس به كافي والا اذا كان لاحكام البناء او الواقف فعل مثله لقولهم انه يعبر الوقف كما كان  
 وتمامه في البحر فروع افضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبائمه  
 الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد امتاذه لدرويه او لسماع الاخبار افضل اتفاقا ومسجد حدية  
 افضل من الجامع والصحيح ان ما الحق بمسجد المدينة ملحق به في الفضيلة نعم تحرى الاول  
 اوله وهو مائة في مائة ذراع ذكره ملا على في شرح لباب المناسك ويحرم فيه السؤال ويكره  
 الاعطاء وقيل ان تخطا وانشاد ضالة وشعر الا ما فيه ذكر ورفع صوت بذكر الا للمتفقه والوضوء  
 الان فيها اعد لذلك وغرس الاشجار لا لنفع كتليل نزيه يكون للمسجد واكل ونوم الا لمعتكف وغريب  
 ودخول نحو آكل ثوم ويمنع منه وكذا اكل موز ولو بلسانه وكل عقد الا لمعتكف بشرطه والكلام المباح  
 وقيد في الظاهرية بان يجلس لاجله تكن في النهر الاطلاق اوجه وتخصيص مكان لنفسه وليس  
 له ازعاج غيره منه ولو مدرسا واذا ضاق فللمصلى ازعاج القاع ولو مشغلا بقراءة او درس بل  
 ولاهل المحلة منع من ليس منهم عن الصلوة فيه ولهم نصب متول وجعل المسجد بين واحد او عكسه  
 لصلوة لا لدرس او ذكر في المسجد عظة وقرآن فاستماع العظة أولى ولا ينبغي الكتابة على جدران  
 ولا بأس برمي عشب خفاف وحمام لتنقيته \*

### \* باب الوتر والحوافل \*

كل سنة نافلة ولا عكس \* هو فرض عملا وواجب اعتقادا وسنة ثبوتا \* بهذا او نقول بين الروايات  
 وعليه \* فلا يكره \* بضم فسكون اى لا ينسب الى الكفر \* جاحله وتذكره في الفجر مغسل له لعكسه \*  
 بشرطه خلا فالهما \* و \* لكنه \* يقضي \* ولا يصح قاعدا ولا راكبا اتفاقا \* وهو ثلث ركعات بتسليمه \*  
 كالمغرب حتى لو نسي القعود لا يعود ولو عا دينبغي الفساد كما سمع \* و \* لكنه \* يقرأ في كل ركعة  
 منه فاتحة الكتاب وسورة \* احتياطا والسنة السور الثلث وزيادة المعوذتين لم يثبتها الجمهور \*  
 وكبر قبل ركوع ثالثة رافعا يديه \* كما مر ثم يعتمد وقيل كالداعي \* وقت فيه \* ريس الدعاء المشهور  
 ويصلى علي النبي صلى الله عليه وسلم به يفتي وصح الجدل بالكسر بمعنى الحق وملحق بمعنى لاحق

ونجعل هذا الهملة نسرع فان قرأ بمعجزة فسدت خاتمة لانه كلمة مهمة \* مخافة على الاصح  
 مطلقا \* ولو اما ما لم يثبت خبر الدعاء الخفي \* وصح الاعتقاد فيه \* ففي غيره اول ان  
 لا يتحقق منه ما يفصل ما في اعتقاده في الاصح كالبسط في البحر \* بشافعي \* مثلاً \* لم يفصله  
 بسلام \* لا ان فصله \* على الاصح \* فهما للاتحاد وان اختلف الاعتقاد \* و \* لذ \*  
 ينوي الوتر لا الوتر الواجب كافي الغيلين \* للاختلاف \* وياتي المأموم بقنوت الوتر \* ولو  
 بشافعي يقنت بعد الركوع لانه مجتهد فيه \* لا الفجر \* لانه منسوخ \* بل يقف ساكن على الاظهر \*  
 من سلايل به \* ولونسيه \* اي القنوت \* ثم تذكره في الركوع لا يقنت فيه \* لغوات محله \*  
 ولا يعود الى القيام \* في الاصح لان فيه رفض الفرض للواجب \* فان عاد اليه رقت ولم يعد  
 الركوع لم تغسل صلواته \* لكون ركوعه بعد قراءة تامة \* وسجل المسهو \* تمت اول الزواله عن  
 محله \* ركع الامام قبل فراغ المقتدى \* من القنوت قطعه \* وتابعه \* ولو لم يقرأ منه شيئاً تركه  
 ان خاف فوت الركوع معه بخلاف قراءة التشهد لان المخالفة فيما هو من الاركان او الشرائط مغسلة  
 لافي غيرها درر \* قنت في اول الوتر اثنائه سهوا لم يقنت في ثالثه \* اما الوشك انه في ثانيته  
 او ثالثته كرده مع القعود في الاصح والفرق ان السامى قنت على انه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف  
 الشاك ورجح الحلي تكراره لهما واما المسبوق فيقنت مع امامه فقط ويصير من ركابادراك ركوع  
 الثالثة \* ولا يقنت لغيره \* الا لئلا فيقنت الامام في الجهرية وقيل في الكل فائقة  
 خمسة يتبع فيها الامام قنوت وقعود اول وتكبير عيل وسجل تلاوة وسهواربعة لا يتبع زيادة تكبير  
 عيل وجنازة وركن وقيام لخامسة وثمانية تفعل مطلقا الرفع لتحريمه والثناء وتكبير انتقال وتسميع  
 وتسبيح وقراءة تشهد وسلام وتكبير تشريق \* وسن \* مؤكدا \* اربع قبل الظهر \* اربع قبل الجمعة \*  
 اربع \* بعد ما بتسليمة \* فلو بتسليمتين لم تنب عن السنة وكل الوند رها لا يخرج عنه بتسليمتين  
 وبكسه يخرج \* وركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء \* شرعت البعدية لجبر الانقضاء  
 والقبلية لقطع طمع الشيطان \* ويستحب اربع قبل العصر وقبل العشاء وبعد ما بتسليمة \* وان شاء  
 ركعتين وكل بعد الظهر احد يث الترمذي من حافظ على اربع قبل الظهر واربع بعد ما حرمه الله  
 علي النار \* وست بعد المغرب \* ليكتب من الاوابين \* بتسليمة \* او ثنتين اولث والاول ادرم  
 واشق وهل تحسب المؤكدة من المستحب ويؤدى الكل بتسليمة واحدة اختار الكمال نعم وحرر



اباحة ركعتين خفيفتين قبل المغرب واقرة في الحجرو المصنف \* و \* السنن \* آكلها سنة الفجر \*  
 اتفاقاً ثم الاربع قبل الظهر في الاصح الحديث من تركها لم تنله شفاعتي ثم الكل سواء \* وقيل  
 بوجوبها فلا تجوز صلواتها قاعداً \* ولا رآكبا اتفاقاً \* بلا عذر على الاصح ولا يجوز تركها العالم صار  
 مرجعاً في الفتاوى بخلاف باقي السنن \* فله تركها لحاجة الناس الى فتواه \* ويخشى الكفر على  
 منكرها وتقضى \* اذا فاتت معه بخلاف الباقي \* ولو صلى ركعتين تطوعاً مع ظن ان الفجر لم يطلع  
 فاذا هو طالع \* او صلى اربعاً فوق ركعتان بعد طلوعه \* لا تجزيه عن ركعتيها على الاصح \* نجيب  
 لان السنة ما راظب عليها الرسول صلى الله عليه وسلم بتحرية مبتدأة \* وتكره الزيادة على اربع  
 في نقل النهار وعلى ثمان ليلاً بتسليمه \* لانه لم يزد \* والا فضل فيهما الرباع بتسليمه \* وقال في  
 الليل المثنى افضل قيل وبه يفتي \* ولا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الا على  
 في الاربع قبل الظهر والجمعة وبعدها \* ولو صلى ناسياً فعليه السهو وقيل لا كذا قال الشنقي \*  
 ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة منها \* لانها لاناكها اشبهت الغريضة \* وفي البراق من ذوات  
 الاربع يصلى \* على النبي \* ويستفتح \* ويتعوذ ولونذ والآن كل شفيع صلوة \* وقيل لا \* يأتي في الكل  
 وصحة في القنية \* وكثرة الركوع والسجود احب من طول القيام \* كافي المجتبى ورجحه في البحر  
 لكن نظريه في النهر من ثلثة اوجه ونقل عن المعراج ان هذا قول محمد بن روح وان مذهب الاسام  
 روح افضلية القيام وصحة في البدائع قلت وممكن اذ يسهل بنسختي المجتبى معزي المحمدي روح منقط  
 فتنبه وهل طول قيام الاخر من افضل كالمقارنى لم اراه \* ريسن تحية \* رب \* المسجل وهي ركعتان  
 واداء الغرض \* او غير ذلك ادخوله بنية فرض او اتقلا \* ينوب عنها \* بلانية وتكفيه اكل يوم \*  
 ولا تسقط بالجلوس عند نائحه قلت وفي الضياء عن القوت من لم يتمكن منها احدث او غيره يقول  
 قد باكامات التسبيح الاربع اربعاً \* ولو تكلم بين السنة والغرض لا يسقطها ولكن يقص دوا بها \*  
 وقيل تسقط \* وكل اكل عمل ينافي التحريم على الاصح \* قنية وفي الخلاصة واشتغل بسم او  
 شراء او اكل اعادة او بلقمة او شربة لا يبطل ولو جئ بطعام ان خاف ذهاب حلاوته او بعضها  
 تناولته ثم سنن الا اذا خاف فوت الوقت ولو اخره الاخر الوقت لا تكون سنة وقيل تكون  
 فروع الاسفار بسنة الفجر افضل وقيل لا تدرك السنن واتم بالمثل ورفهوا السنة وقيل لا  
 العوافل يندمهم يصليها وقيل لا ترك السنن ان رآها حقائقهم والا كغر الا فضل في النوافل غير



العرا<sup>و</sup>يخ المنزل<sup>و</sup> الخوف شغل عنها<sup>و</sup> الا<sup>و</sup>ضح افضلية ما كان اخشع<sup>و</sup> واخلص<sup>و</sup> \* وندب ركعتان<sup>و</sup>  
بعد الوضوء<sup>و</sup> \* يعني قبل الجفاف كما في الشرب لئلا يلية عن المواصب<sup>و</sup> \* وندب<sup>و</sup> \* اربع فصاعدا<sup>و</sup>  
في الضحى<sup>و</sup> \* من بعد الطلوع الى الزوال ووقتها المختار بعد ربع النهار وفي المنية اقلها  
ركعتان واكثرها اثني عشر واوسطها ثمان وهو افضلها كما في الزخائر الا شرفية لثبوته  
بقوله وقوله عليه السلام واما اكثرها فبقوله فقط وهذا الوصل الاكثر بسلام واحد اما لو فصل  
فكلما زاد افضل كما افاده ابن حجر في شرح البخاري ومن المندوبات ركعتا السفر والقدر منه  
وصلوة الليل واقلها على ما في الجوهرة ثمان ولو جعله اثنا ثاقا لا وسطا افضل ولو انصافا لا خبير  
افضل واحيا ليلتي العيدين والنصف من شعبان والعشر الاخير من رمضان والاول من ذي الحجة  
ويكون لكل عبادة تعم الليل او اكثره ومنها ركعتا الاستخارة واربع صلوة التسبيح بثلاثمائة تسبيحة  
وفضلها عظيم واربع صلوة الحاجة وقيل ركعتان وفي الحاشي انها اثني عشر بسلام واحد وبسطناه في  
الخزائن<sup>و</sup> \* وتفرض القراءة<sup>و</sup> \* عملا<sup>و</sup> \* في ركعتي الغرض<sup>و</sup> \* مطلقا اما تعيين الاوليين فواجب  
على المشهور<sup>و</sup> \* وكل النفل<sup>و</sup> \* للمنفرد لان كل شفع صلوة لكنه لا يعم الرباعية المؤكدة فتأمل<sup>و</sup> \* و  
كل<sup>و</sup> \* الترتيب<sup>و</sup> \* احتياطا<sup>و</sup> \* ولزم نفل شرع فيه<sup>و</sup> \* بتكبيره الاحرام او بقيام لثالثة شرعا صحيحا<sup>و</sup> \* قصد<sup>و</sup> \*  
الاذا شمع متغلا خلف مفترض ثم قطعه واقتدى بنا بذلك الغرض بعد تكبيرة او تطوعا آخر او في  
صلوة طائفة او امرأة او محدث يعني وافسد في الحال اما لو اختار المضي ثم افسده لزمه القضاء<sup>و</sup> \*  
ولو عند غروب وطلوع واستواء<sup>و</sup> \* على الظاهر<sup>و</sup> \* فان افسده<sup>و</sup> \* حرم لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم الا  
بعذر<sup>و</sup> \* وجب قضاؤه<sup>و</sup> \* ووافساده بغير فعله كمتيمم راحل ماء ومصلية او صائمة حاضت واعلم ان ما يجب  
على العيد بالترامة نوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسيجي وما يجب بالفعل وهو الشروع في النوافل  
ويجمعها قوله<sup>و</sup> \* من النوافل سبع تلزم اشارة<sup>و</sup> \* اخذ ذلك مما قاله الشارع<sup>و</sup> \* صوم صلوة طواف حجة  
رابع<sup>و</sup> \* عكوفة عمرة احرامه السابع<sup>و</sup> \* وقضى ركعتين لو نوى اربع<sup>و</sup> \* غير مؤكدة على اختيار الحلبي وغيره<sup>و</sup> \*  
ونقص في<sup>و</sup> \* خلال<sup>و</sup> \* الشفع الاول او الثاني<sup>و</sup> \* اي وتشهد للاول والا يفسد الكل اتفاقا والاصل ان كل شفع  
صلوة لا يعارض اقتداء او ترك قعود اول<sup>و</sup> \* كما<sup>و</sup> \* يقضى ركعتين<sup>و</sup> \* لو ترك القراءة في شفعيه او تركها  
في الاول<sup>و</sup> \* فقط<sup>و</sup> \* او اثنتي او احدى<sup>و</sup> \* ركعتي<sup>و</sup> \* الثاني او احدى<sup>و</sup> \* ركعتي<sup>و</sup> \* الاول او الاول او احدى  
الثاني لا غير<sup>و</sup> \* لان الاول لا يطل لم يصح بناء الثاني عليه فهذه تسع صور للزوم ركعتين<sup>و</sup> \* وقضى<sup>و</sup> \*

اربعاً \* في ست صور \* لو ترك القراءة في احد على كل شفع او في الثاني واحداً من الاول \* وبصورة  
 القراءة في الكل تبلغ ستة عشر لكن بقي ما اذا لم يقعد او قعد ولم يقم لثالثة او قام ولم يقبل ما بسجدة  
 او قعد ما فتنبه وميز المتدخل وحكم موته ولو في تشهد كإمام \* ولا قضاء لو \* نوع اربعاً \*  
 قعد قبل التشهد ثم نقض \* لانه لم يشرع في الثاني \* او شرع \* في فرض \* طائفاً عليه \*  
 قل كراداة \* انقلب نفلاً غير مضنون لانه شرع مسقطاً لا ملتزماً \* او \* صلى اربعاً فكثر \* ولم  
 يقعد بينهما \* استحساناً لانه بقيامه جعلها صلوة واحدة فتبقى واجبة والحاجة هي الغريضة  
 وفي التشريع صلى الف ركعة ولم يقعد الا في آخرها صح خلافاً للمحمد رح ويسجد للسجود ولا يثنى  
 ولا يتعوذ في الحفظ \* ويتنفل مع قدرته على القيام قاعداً \* لا مضطجعا لا بعد ر \* ابتداء \*  
 كان \* بناء \* بعد الشروع بلا كراهة في الاصح كعكسه بحر وفيه اجر غير النبي صلى الله عليه  
 وسلم على النصف الا بعد ر \* ولا يصلى بعد صلوة \* مغروضة \* مثلها \* في القراءة او الجماعة  
 او لاتعاد عند توهم الفساد للنهي وما نقل ان الامام قضى صلوة عمره فان صح فنقول ان يصلى  
 المغرب والوتر اربعاً بثلاث قعات \* ويقعد \* في كل نغله \* كما في التشهد على المختار \*  
 ويتنفل المقيم \* راكباً خارج المصر \* محل القصر \* مؤمياً \* فلو سجد اعتبر ايما \* لانها  
 انما شرعت بالاياء \* الى اى جهة توجهت دابته \* ولو ابتدأ عندنا او على موجه  
 نجس كثير عند الاكثر ولو سيرها بعمل قليل لا بأس به \* ولو افتتح \* النفل \* راكباً من نزل  
 بنى وفي عكسه لا \* لان الاول ادعى اكمل مما وجب والثاني بعكسه \* ولو افتتحه خارج المصر  
 ثم دخل المصر اتم على الدابة \* بايما \* وقيل لا \* بل ينزل وعليه الاكثر ناله الحلبي وقبل يتم  
 راكباً ما لم يبلغ منزله تهستاني ويبنى قائماً الى القبلة او قاعداً لو ركب تفسد لانه عمل كثير  
 بخلاف النزول \* ولو صلى على دابة في شق \* محمل وهو يقدر على النزول \* بنفسه \* لا تجوز  
 الصلوة عليها اذا كانت واقفة الا ان تكون عيدان المحمل على الارض \* بان ركزته خشبة \*  
 واما الصلوة على العجلة ان كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير او لا \* تسير \* فهي صلوة  
 على الدابة فيجوز في حالة العذر \* المذكور في التيمم \* لا في غيرها \* ومن العذر المطر  
 وطين يغيب فيه الوجه وذهاب الرفقاء ودابة لا تركب الا بعناء او بمعين او محرماً لان قدره  
 الغير لا تعتبر حتى لو كان مع امه مثلاً في شق محمل واذا نزل لم تقدر تركب وحدها جازله

ايضا كذا فاداه في البحر المحفوظ \* وان لم يكن طرف العجلة على الدابة جاز \* لو واقفة لتعليقهم  
بأنها كالسرير \* هذا كله \* في الفرض \* والواجب بأنواعه وسنة الفجر بشرط ايقانها للقبلة ان امكنه  
والا فبقدر الامكان لثلاث يختلف بسيرها المكاني \* واما في النفل فمخووز علي المحمل والعجلة مطلقا \*  
فراعى لاجتماع الاعلى دابة واحدة \* ولو جمع بين نية فرض ونفل \* ولو تحية \* رجع الفرض \*  
لقوته وابطلها بمحذرح والائمة الثالثة \* ولو نذر ركعتين بغمر طهر لزما به عنده \* اى ابي يوسف  
رح كالونذربغير قراءة او عريانا او ركعة وكذا نصف ركعة عند ابي يوسف رح وهو المختار \* واحدة  
الثالث \* اى محذرح \* او \* نذر عبادة \* في مكان كذا فاداه في اقل من شره جاز \* لان  
المقصود القرية خلافا لفررح والثالثة \* ولو نذرت عبادة \* كصوم وصلوة \* في غد فحاضت به  
يلزمها قضاؤها \* لانه يمنع الاداء لا الوجوب \* ولو \* نذرتها \* يوم حيضها لا \* لانه نذر  
بمعصية \* والترابيح سنة \* موألة لمواظبة الخلفاء الراشدين \* للرجال والنساء \* اجماعا \*  
ورقتها بعد \* صلوة \* العشاء \* الى الفجر \* قبل التور وبعد \* في الاصح فلوفاته بعضها  
وقام الامام للوتر وترمه ثم صلى ما فاتته \* ويستحب تأخيرها الى ثلث الليل \* او نصفه ولا تكره  
بعد \* في الاصح \* ولا تقضي اذا فاتت اصلا \* ولا راحة في الاصح \* فان قضاها كان نفلا مستحبا  
وليس بترابيح \* كسنة مغرب وعشاء \* والجماعة فيها سنة علي الكفاية \* في الاصح فلو  
تركها اهل مسجد اثموا لا لو ترك بعضهم وكما شرع بجماعة فالمسجد فيه افضل قاله الحلبي \* وهي  
عشرون ركعة \* حكمته مساواة المكل للمكمل \* بعشر تسليمات \* فلو فعلها بتسليمات فان تعد اكل  
شفع صحت بكرامة والانايت عن شفع واحد به يغتنى \* يجلس \* نذبا \* بين كل اربعة بقدرها  
وكذا بين الخامسة والوتر \* ويخبرون بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلوة فرادى نعم تكره صلوة  
ركعتين بعد كل ركعتين \* والختم مرة \* سنة ومرتين فضيلة وثلاثا افضل \* ولا يترك الختم لكسل  
القوم \* لكن في الاختيار لا فضل في زماننا قد رما لا يفقل عليهم واقرة المصنف وغيره وفي  
المجتبى عن الامام لو قرأ ثلثا قصارا او آية طويلة في الفرض فقد احسن ولم يسمى فما ظنك بالترابيح  
وفي فضائل رمضان للراصدى انتهى ابو الفضل الكرماني والوبرى انه اذا قرأ في الترابيح  
الغائبة وآية او آيتين لا يكرهه ومن لم يكن عالما باهل زمانه فهو جاهل \* ويأتي الامام و  
القوم بالغناء في كل شفع ويزيد \* الامام \* علي التشهد الا ان يمل القوم فيأتي بالصلوات \*

ويكتفى بالله صل على محمد صلى الله عليه وسلم لانه الغرض عند الشافعي رح \* ويعترك الدعوات \*  
 ويجتنب المنكرات \* وهذا رتبة القراءة وترك تعوذ وتسمية وطما فينة وتسبيح واستراحة \*  
 وتكره قاعدا \* لزيادة تأكيد ما احتى قيل لا تصح \* مع \* لقدرة علي القيام \* كما كره تأخير القيام  
 الى ركوع الامام للتشبيه بالمنافقين \* ولو تركوا الجماعة في الغرض لم يصلوا التراويح بجماعة \*  
 لانها تتبع فمصلية وحده يصلها معه \* ولولم يصلها \* اى التراويح \* بالامام \* او صلاها مع غيره \*  
 له ان يصلي الترتب \* معه بقي لو تركها الكل هل يصلون الترتب بجماعة فليراجع \* ولا يصلى الترتب \*  
 لا \* التطوع بجماعة خارج رمضان \* اى يكره ذلك على سبيل التداوى بان يقتل اربعة بواحد  
 كافي الدرر ولا خلاف في صحة الاقتداء اذ لا مانع نهرو في الاشياء عن البرازية يكره الاقتداء في  
 صلوة رغائب وبراءة وقد رالا اذ اقل نذرت كل اربعة بهذا الامام بالجماعة انتهى قلت وتعمة عبارة  
 البرازية من الامامة ولا ينبغي ان يتكلف كل هذا التكليف لامر مكره وفي التاتارخانية لو لم  
 ينوالامامة لا كراهة على الامام فلم يحفظ \* وفيه \* اى رمضان \* يصلي الترتب وقيامه بها \* وهل  
 الافضل في الترتب بجماعة ام المنزل تصحيحان لكن نقل شارح الوصانية ما يقتضي ان المذهب  
 الثاني واقره المصنف وغيره \*

### \* باب ادراك الفريضة \*

\* شرع فيها اداء \* خرج النافلة والمنذورة والقضاء فانه لا يقطعها \* منفردا ثم اقيمت \* اى شرع  
 في الفريضة في مصلا لا اقامة المؤذن ولا الشرع في مكان وموفي غيره \* يقطعها \* لعذر احرار  
 الجماعة كالوندت دابته او فارقد رها او خاف ضياع درهم من مال او كان في النفل فجئى بجسارة  
 وخاف فوتها قطعه لا مكان قضائه ويجب القطع لنحو انجاء غريق او حريق ولودعاه احد ابيه  
 في الغرض لا يجيبه الا ان يستغيث به وفي النفل ان علم انه في الصلوة ذنبا لا يجيبه والا  
 اجابه \* قائما \* لان القعود مشروط للتحلل وهذا قطع لا تحلل ويكتفى \* بتسليمه واحدة \*  
 هو الاصح غاية \* ويقتدى بالامام \* وهذا \* ان لم يقيد الركعة \* الاولى \* بسجدة او قيل هاتين  
 بها \* في غير رابعة او فيها \* لكن \* ضم اليها \* ركعة \* اخرى \* وجوباً ثم احرار النفل  
 والجماعة \* وان صلى ثلاثا منها \* اى الرباعية \* اتم \* منفردا \* ثم اقتدى \* بالاسام \*  
 متذملا ويترك \* بذلك \* فضيلة الجماعة \* هاوى \* الانى العصر \* فلا يقتدى بكمامة النفل



بعد \* والشارع في نفل لا يقطع مطلقا \* ويتمه ركعتين \* وكذا سنة الظهر \* سنة \* الجمعة  
إذا أقيمت أو خطب الإمام \* يتمها اربعاً \* على \* القول \* الراجح \* لأنها صلوة واحدة وليس  
القطع للأكل بل للإبطال خلافاً لما رجحه الكمال \* وكره \* تحريم اللهي \* خروج من لم يصل من  
مسجد اذن فيه \* جرى على الغالب والمراد دخول الوقت اذن فيه أولاً \* الامان ينتظم به امر  
جماعة اخرى \* او كان الخروج \* مسجد حيه ولم يصلوا فيه او لاستاذة لد رسه او لسماع الوعظ او  
لحاجة ومن عزمه ان يعود نهر \* و \* الا \* لمن صلى الظهر والعشاء \* وحده \* مرة \* فلا يكره  
خروجه بل تركه للجماعة \* لا عند \* الشروع \* نى \* الاقامة \* فيكره \* لمخالفته الجماعة بلا عذر  
بل يقتل \* متنغلاً \* و \* الا \* لمن صلى الفجر \* العصر والمغرب مرة \* فيخرج مطلقاً \* وان  
أقيمت \* لكراهة النفل بعد الاربعين وفي المغرب احد المحظورين البتيراء \* او مخالفة الامام بالاتمام  
وفي النهر ينبغي ان يجب خروجه لان كراهة مكثه بلا صلوة اشق قلت افاد القهستاني ان كراهة النفل  
بالثلث تنزيهية وفي المضمرات لو اقتدى فيه لاساء \* واذا خاف فوت \* ركعتي \* الفجر لا شغاله  
بسننها تركها \* لكون الجماعة اكمل \* والا \* بان رجا ادراك ركعة في ظاهر المذهب وقيل التشهد  
واعتمد \* المصنف والشرنبلالي تبعاً للبحر اكن ضعفه في النهر \* لا \* يتركها بل يصلها عند باب  
المسجد ان وجد مكاناً والا تركها لان ترك المكروه مقدم على فعل السنة ثم ما قيل يشرع فيها ثم  
يكبر للفريضة او ثم يقطعها ويقضيها مردود بان درأ المفسد مقدم على جلب المصلحة \* ولا يقضيها  
الا بطريق التبعية لقضاء \* فرضها قبل الزوال لا بعد \* في الاصح \* لورود الخبر بقضائها في  
الوقت المهمل بخلاف القياس فغيره عليه لا يقاس \* بخلاف سنة الظهر \* وكذا الجمعة \* فانه  
ان خاف فوت ركعة يتركها ويقتل \* ثم \* يأتي بها \* على انها سنة \* في وقته \* اي الظهر \* قبل شفعه  
عند محمد رح وبه يغتنى جوهره واما قبل العشاء فمندوب لا يقضى اصلاً \* ولا يكون مصلياً  
بجماعة \* اتفاقاً \* من ادرك ركعة من ذوات الاربع \* لانه منفرد ببعضها \* لكن ادرك  
فضلها \* ولو بادراك التشهد اتفاقاً لكن ثوابه دون المدرك لفوات التكبير الاولى واللاحق  
كالمذكور كونه مؤثماً حكماً \* وكذا المدرك الثلث \* لا يكون مصلياً بجماعة \* على الاظهر  
وقال السرخسي للاكثر حكم الكل وضعفه في البحر \* واذا امن فوت الوقت تطوع \* ما شاء \* قبل  
الفرض والا \* بل يحرم التطوع لتقوية الغرض \* ويأتي بالسنة \* مطلقاً \* ولو صلى منفرد اعلى



الاصح \* لكونها مكملات واما في حقه عليه الصلوة والسلام فلزيادة الدرجات ثم قول الدررزان فاتته الجماعة مشكل بما مرفق به \* ولو اقتضى بامام رآه فوقه حتى رفع الامام رأسه لم يدرك الموتر الركعة \* لان المشاركة في جزء من الركن شرط لم توجد فيكون مسبوقا فيما أتى بها بعد فراغ الامام بخلاف ما لو ادركه في القيام ولم يركع معه فانه يصير مدركا لها فيكون لاحقا فيما أتى بها قبل الفراغ ومتى لم يدرك الركوع منه تجب المتابعة في السجدة تين وان لم يحتسب له ولا تغسل بتركها فلم يدرك الركعة ولم يتابعه لكونه لما سلم الامام قام واتى بركعة فصلوته تامة قد ترك واجبا نهى عن التجنيس \* ولو ركع \* قبل الامام \* فلحقه امامه فيه صح \* ركوعه وكراهية تحريما ان قرأ الامام قد الغرض والا لا يجزيه ولو سجد الموتر مرتين والامام في الاولى لم يجزه سجدته عن الثانية وتامه في الخلاصة \*

### \* باب قضاء الفوائت \*

لم يقل المتروكات طنا بالمسلم خيرا اذ التأخير بلا عذر كبيرة لا تزول بالقضاء بل بالتوبة او الحج ومن العذر العذر وخوف الغالبة موت الولد لانه عليه السلام اخرها يوم الخندق ثم الاداء فعل الواجب في رتبة وبا لتحريمه فقط بالوقت يكون اداء عند ثا وبركة عند الشافعي رح والاعادة فعل مثله في رتبة لخلل غير الفساد لقولهم كل صلوة اديت مع كراهة التحريم تعاد اى وجوبها في الوقت واما بعد: فنقد با وانقضاه فعل الواجب وبعد رفته واطلاقه على غير الواجب كالتى قبل الظهر مجازا \* الترتيب بين الغروض الخمسة والوتر اداء وقضاء لازم \* يغوت الجواز بغوته للخبر المشهور من نام عن صلوة ربه يثبت الغرض العملى \* وقضاء الغرض والواجب والسنة فرض وواجب وسنة \* لف ونشر مراتب وجميع اوقات العمر وقت للقضاء الا الثلاثة المنهية كما مر \* فلم يجز \* تفريع على المزوم \* فجز من ذكره انه لم يوتر \* لوجوبه عنده \* الا \* استثناء من اللزوم فلا يلزم الترتيب \* اذا ضاق الوقت \* المستحب حقيقة اذ ليس من الحكمة تفويت الوقتية لتدراك الغائبة ولو لم يسع الوقت كل الفوائت فالاصح جواز الوقتية مجتبى وفيه ظن من عليه العشاء ضيق وقت الفجر فصلا به وفيه سعة يكررها الى الطلوع وفرضه الاخير \* او نسيت \* الغائبة لانه عذر \* او فاتت ست \* اعتقاد به ان دخولها في حد التكرار يقتضى للجرح \* بخروج وقت السادسة \* على الاصح ولو متفرقة وقتية على المعتمد لانه متى اختلف الترجيح رجح اطلاق المتون بحر \* او ظننا معتبرا \* اى يسقط

لزوم الترتيب ايضا بالظن المعتبر كمن صلى الظهر ذكرا لتركه الفجر فسد ظهره فاذا قضى الفجر ثم  
صلى العصر ذكرا للظهر جاز العصر اذا لافائة عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد  
فيه وفي المجتبي من جهل فرضية الترتيب يلحق بالناسي واختاره جماعة من ائمة بخارط وعليه  
يخرج ما في القنية صبي بلغ وقت الفجر وصلى الظهر مع تذكره جاز ولا يلزم الترتيب بهذا القدر \*  
ولا يعود \* لزوم \* الترتيب بعد سقوطه بكثرتها \* اى الفوائت \* يعود الفوائت الى القلة بسبب \*  
القضاء \* لبعضها على المعتمد لان الساقط لا يعود \* وكذلك لا يعود \* الترتيب \* بعد سقوطه بياقى  
المسقطات \* السابقة من النسيان والضيق لكن في النهر السراج عن الدراية لوسقط للنسيان  
والضيق ثم تذكر اواسع الوقت يعود اتفاقا ونحوه في الاشياء في بيان الساقط لا يعود فليحذر  
حتى لو خرج الوقت في خلال الوقتة لا تنفس وهو مؤد هو الاصح مجتبي \* وفساد \* اصل \*  
الصلوة بترك الترتيب موقوف \* عند ابي حنيفة رح سواء ظن وجوب الترتيب او لا \* فان  
كثرت وصارت الفوائت مع الغائبة ستاظهر صحتها \* بخروج وقت الخامسة التي هي سادسة  
الفوائت لان دخول وقت السادسة غير شرط لانه لو ترك فجر يوم وادى باقى صلواته انقلبت  
صحيحة بعد طلوع الشمس \* والا \* بان لم تصر ستا \* لا \* يظهر صحتها بل تصير نقلا وفيها  
يقال صلوة تصح خمسا واخرى تغسل خمسا \* ولومات وعليه صلوات فائتة واوصى بالكفارة  
يعطى لكل صلوة نصف صاع من بر \* كالغطرة \* وكان \* حكم \* الوتر \* والصوم وانما يعطى \*  
من ثلث ماله \* ولولم يترك ما لا يستقرض وارثه نصف صاع مثلا ويدفعه لفقير ثم يدفعه لفقير  
للواريث ثم وثم حتى يتم \* ولو قضى ورثته بامر لم تجز \* لانها عبادة بدنية \* بخلاف الحج \*  
لانه يقبل النيابة ولو ادى الفقير اقل من نصف صاع لم يجز ولو اعطاه الكل جاز ولو ادى عن  
صلواته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم \* ويجوز تاخير الفوائت \* وان وجبت على الفور \*  
بعد السعي على العمال وفي الحوائج على الاصح \* وسجدة التلاوة والنذر المطلق وقضاء  
رمضان مومع وضيق الحلواني كذا في المجتبي \* ويعذر بالجهل حربي اسلم ثم ومكث مدة  
فلا قضاء عليه \* لان الخطاب انما يلزم بالعلم او بدليله ولم يوجد \* كالا يقضي مرتد ما فاتته  
زمنها \* ولا ما قبلها الا الحج لانه بالردة يصير كالكاثر الاصل \* و \* لذ \* يلزم باعادة فرض \*  
اداء ثم ارتد عقبه وتاب \* اى اسلم \* في الوقت \* لانه حبط بالردة قال الله تعالى ومن يكفر

بالإيمان فقد حبط عمله وخالف الشافعي رحمه الله تعالى وهو كافر قلنا أفادت عملين  
وجزأتين أحباط العمل والخلود في النار فالأحباط بالردة والخلود بالموت عليها فلم يحفظ  
فروع صبي احتلم بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد الفجر لزمه قضاء ما صلى في مرضه  
بالتيمم والإيماء ما فات في صحته صح ولا يعيد لو صح كثرة الغواثت نوى أول ظهر عليه أو آخره وكذا  
الصوم لو من رمضان والأصح وينبغي أن لا يطالع غيره على قضاؤه لأن التأخير معصية فلا يظهرها \*

### \* باب سجود السهو \*

من إضافة الحكم إلى سببه وأولاه بالغواثت لأنه لا صلاح ما فات وهو الشك والنسيان واحد عند  
الفقهاء والظن الطرف الراجح والوهم الطرف المارجرح \* يجب له بعد سلام واحد \* عن يمينه  
فقط لأنه المعهود وبه يحصل التحليل وهو الأصح بحر عن المجتهد وعليه لو أتى بتسليمتين سقط عنه  
السجود ولو سجد قبل السلام جاز وكرة تنزيها وعند مالك رحمه الله في القصران وبعد في الزيادة  
فيعتبر القاف بالقاف والد ال بال دل ال \* سجدتان و \* يجب أيضا \* تشهد وسلام \*  
لأن سجود السهو يرفع التشهد دون القعدة لقوتها بخلاف الصلوية فإنها ترفعها وكل التلازمة  
على المختار ويأتي بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والد عاء في القعود الأخير في المختار  
وقيل فيهما احتياطا \* إذا كان الوقت صالحا \* فلو طلعت الشمس في الفجر أو أحرمت في القضاء  
أو وجد منه ما يقطع البناء بعد السلام سقط عنه فتح وفي القنية لو بنى النفل على فرض سهواً  
لم يسجد \* بترك \* متعلق بيجب \* واجب \* مما مر في صفة الصلوة \* سهواً \* فلا يسجد في العمل  
قيل الأنفي أربع تركه القعدة الأولى وصلوته فيه علي النبي صلى الله عليه وسلم ونفكره عند حسن  
شغله عن ركن وتأخير إحدى سجدتي الركعة الأولى إلى آخر الصلوة نهر \* وإن تكرر \* لأن  
تكراره غير مشروع \* كر كوع \* متعلق بترك واجب \* قبل قراءة الواجب \* لوجوب ثقل يمينها  
ثم إنما يتحقق الترك بالسجود فلو تذكر ولو بعد الرفع من الركوع عاذه ثم أعاد الركوع لأنه في تذكر  
الغائبة يعيد السورة أيضا \* وتأخير قيام إلى الثالثة بزيادة علي التشهد بقدر ركن \* وقال  
يخرف وفي الزيلعي الأصح وجوبه باللهم صل على محمد صلى الله عليه وسلم \* وأجهز فيها  
بختانت \* للامام \* وعكسه \* لكل مصل في الأصح والأصح تقديره \* بقول ما يجوز به الصلوة  
في الفصلين وقيل \* قائله قاضخان \* يجب \* السهو \* بهما \* أي بالجهر والمخافة \* مطلقاً \*

اى قل او كثر \* وهو ظاهر الرواية \* واعتمد الحلواني \* على منفرد \* متعلق بسجدة \* ومقتل  
 بسجدة امامه ان سجد امامه \* لوجوب المتابعة \* لابسجدة \* اصلا \* والمسبوق يسجد مع امامه  
 مطلقا \* سواء كان السجود قبل الاقتداء او بعده \* ثم يقضي ما فات \* ولوسها فيه سجد ثانيا \* وكذا  
 اللاحق \* لكنه يسجد فى آخر صلواته ولو سجد مع امامه اعاده والمقيم خلف المسا فركا مسبوق وقيل  
 كاللاحق \* سها عن القعود الازل من الغرض \* ولو عمليا اما النفل فيعود ما لم يقبل بالسجدة \* ثم  
 تدكره عاد اليه \* وتشهد ولاسهو عليه فى الاصح \* ما لم يستقم قائما \* فى ظاهر المنصب وهو الاصح  
 فتح \* والا \* اى وان استقام قائما \* لا \* يعود لاشتغاله بغرض القيام \* وسجد للسجود \* لترك  
 الواجب \* فلو عاد الى القعود \* بعد ذلك \* تغسل صلواته \* لرفض الغرض لما ليس بغرض  
 وصحة الزيلعي \* وقيل لا \* تغسل لكنه يكون مسيا ويسجد لتأخير الواجب \* وهو  
 الاشبه \* كما حققه الكمال وهو الحق بحر \* وهذا فى غير الموت اما الموت فيعود حتما وان  
 خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة سراج وظاهرة انه لو لم يعد يطلت  
 بحرقت وفيه كلام والظاهر انها واجبة فى الواجب فرض فى الغرض نهرو لنا فيها رسالة حافلة  
 فراجعها \* ولوسها عن القعود الاخير \* كله او بعضه \* عاد \* وبكفى كون كلا الجلستين قدر  
 التشهد \* ما لم يقبلها بسجدة \* لان ما دون الركعة محل الرفض \* وسجد للسجود \* لتأخير  
 القعود \* وان قيلها بسجدة \* عاملا او ناسيا \* تحول فرضه نفلا يرفعه \* الجبهة عند محل  
 رح وبه يغتنى لان تمام الشئ باخراة فلوسبقه الحدث قبل دفعه تروضا وبنى خلا فالابى يوسف  
 رح حتى قال رح صلوة فسدت اصلحها الحدث والعبرة للامام حتى لو عاد ولم يعلم به القوم  
 حتى سجد ولم تغسل صلواتهم ما لم يتعمد والسجود وبها يلغى مصل ترك القعود الاخير وقيل  
 الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه \* وضم سادسة \* ولو فى العصر والفجر \* ان شاء \* لاخصاص  
 الكراهة والانام بالقصد \* ولا يسجد للسجود الاصح \* لان النقصان بالفساد لا يجبر \* وان قيل  
 فى الرابعة \* مثلا قد را التشهد \* ثم نام عاد وسلم \* ولوسلم قائما صح ثم الاصح ان القوم ينتظرونه  
 فان عاد تبعوه \* وان سجد للخامسة \* سلموا لانه \* ثم فرضه \* اذ لم يبق عليه الا السلام \* وضم  
 اليها سادسة \* ولو فى العصر وخامسة فى المغرب ورابعة فى الفجر به يغتنى \* لتصير الركعتين  
 له نفلا \* والضم هنا آكل ولا عهد لوقطع ولا باس بانامه فى وقت كراهة على المعتمد \* وسجد

للسهو \* في الصورتين لنقصان فرضه بتأخير السلام في الأول وتركه في الثانية \* و \* الركعتان \*  
 لا ينوبان عن السنة الراتبة \* في الأصح لان المواظبة عليهما انما كانت بتحريمه مبعداً ولو اقتلعت  
 به فيهما صلاحهما ايضا وان افعل قضاهما به يغتنى نقاية \* ولو ترك القعود الاول في النفل سهوا  
 سجد ولم تغسل استحسانا \* لانه كما شرع ركعتين شرع اربعا ايضا وقد قلنا انه يعود ما لم يقبل  
 الثالثة بسجدة وقيل لا \* واذا صلى ركعتين \* فرضا او نفلا \* وسها فيهما تسجد له بعد السلام ثم  
 اراد بناء شفع عليه لم يكن له ذلك \* البناء اى يكره تحريما لثلا يبطل سجوده بلا ضرورة \*  
 بخلاف المسافر \* اذا نوى الإقامة لانه لو لم يمس بطلت \* ولو فعل ما ليس له \* من البناء \*  
 صح \* بناؤه \* لبقاء التحريمه ويعيد \* هو والمسافر \* سجود السهو على المختار \* لطلانه بوقوعه  
 في حلال الصلوة \* سلام من عليه سجود السهو يخرج \* من الصلوة خروجا \* موقوتا \* ان سجد  
 عاد اليها والا لا وطى هذا \* فيصح الاقتداء به ويبطل وضوؤه بالقهقهة ويصير فرضه اربعا بنه  
 الإقامة ان سجد \* للسهو في المسائل الثلاث \* والا \* يسجد \* لا \* تثبت الاحكام المذكورة كان  
 في غاية البيان وهو غلط في الاخيرتين والصواب انه لا يبطل وضوؤه ولا يتغير فرضه سجد او لا  
 لسقوط السجود بالقهقهة وكذلك بالنية لثلا يقع في خلال الصلوة وتامه في البحر والنهر \* ويصح  
 للسهو ولو مع سلامه \* ناديا \* للقطع \* لان نية تغيير الم شروع لغو \* ما لم يتحول عن القبلة او يتكلم \*  
 لبطلان التحريمه ولو نسي السهو وسجد صلبية او تلاوة يلزمه ذلك مادام في المسجد نتج \* سلم  
 مصلي الظهر \* مثلا \* على \* رأس \* الركعتين توصا \* اتمامها \* اتمها \* اربعا \* وسجد للسهو \*  
 لان السلام ساهيا لا يبطل لانه دعاء من وجه \* بخلاف ما لو سلم على ظن \* ان فرض الظهر  
 ركعتان بان ظن \* انه مسافر وانها الجمعة او كان قريب عهد بالسلام فظن ان \* فرض \*  
 الظهر ركعتان او كان في صلوة العشاء فظن انها العراويع فسلم \* او سلم ذكرا ان عليه ركنا حيث  
 تبطل لانه سلام عمد او قيل لا تبطل حتى يقصد به خطاب آدمي \* والسهو في صلوة العمل  
 والجمعة والمكتوبة والتطوع سواء \* والمختار عند المتأخرين عدمه في الالهي من لمع  
 الفتنة كما في جمعة البحر واقره المصنف وبه جزم في الدرر \* واذا شك \* في صلوته \* من لم  
 يكن ذلك \* اى الشك \* عادة له \* وقيل من لم يشك في صلوة قط بعد بلوغه وعليه كثير المتأخرين  
 بحر عن الخلاصة \* كم صلي استأنف \* بعمل مناف وبالسلام قاعدا او لى لانه المحلل \* وان



كثير \* شكه \* عمل بغالب ظنه ان كان \* له ظن للحرج \* والا اخذ بالاقل \* اتيقنه \* وتعد في كل موضع تومعه موضع قعوده \* ولو واجبا ثلثا يصير قار كافرض القعود او واجبه \* و \* اعلم انه \* اذا شغله ذلك \* الشك فتفكر \* قد راد اركان ولم يشتغل حالة الشك بقراءة ولا تسبيح \* ذكره في الذخير \* وجب عليه سجود السهوي \* جميع \* صور الشك \* سواء عمل بالتحرى او بنيل على الاقل فتح لتأخير الركن لكن في السراج انه يسجد للسهوي اخذ الاقل مطلقا وفي غلبة الظن ان تفكر قد ركن فروع اخبره عدل بانه ماضى الظهر اربعا وشك في صدقه وكذا به اعادة احتياطا ولو اختلف الامام والقوم فلوالامام على يقين لم يعد والا اعادة بقولهم شك انها ثانية التورام ثالثته تمنت وتعد ثم صلى اخرى وتنت ايضا في الاصح شك هل كبر للافتتاح اولا او احدث اولا او اصابه نجاسة اولا او مسح رأسه اولا استقبال ان كان اول مرة والا لا واختلف لو شك في اركان الحج وظاهر الرواية البناء على الاقل وعليك بالاشباه في قاعدة اليقين لا يزول بالشك والله اعلم \*

### • باب صلوة المريض •

من اضافة الفعل لفاعله او محله ومناسبته كونه عارضا سارا ياتى آخر سجود التلاوة ضرورة \* من تعدر عليه القيام \* اى كله \* لمرض \* حقيقي وحده ان يلحقه بالقيام ضرره يفتى \* قبلها و فيها \* اى القرينة \* او \* حكمى \* بان خاف زيادته او بطور برئه بقيامه او دوران رأسه او وجد لقيامه المأش يد \* او ان لو صلى قائما سلس بوله او تعدر عليه الصوم كامر \* صلى قاعا \* ولو مستندا الى وسادة او انسان فانه يلزمه ذلك على المختار \* كيف شاء \* على المذهب لان المرض اسقط عنه الاركان فالهيات اولى وقال زفر رح كالتشهد قيل وبه يفتى \* بركوع وسجود وان قدر \* على بعض القيام ولو متكئا على عصي او حائط \* قام \* لزوما بقدر ما يقدر ولو قد رآية او تكبيره على المذهب لان البعض معتبر بالكل \* وان تعدر \* ليس تعدر به ما شرط بل تعدر السجود كاي \* لا لقيام او ما \* بالهزة \* قاعدا \* وهو افضل من الایاء قائما لقربه للارض \* ويجعل سجوده اخفض من ركوعه لزوما ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه \* فانه يكره تحريمه \* فان فعل \* بالبناء للمجهول ذكره العيني \* وهو يخفض رأسه لسجوده أكثر من ركوعه صح \* على انه ایاء لا سجود الا ان يجعل حجم قوة الارض \* والا \* يخفض \* لا \* يصح لعدم الایاء \*

وان تعذر القعود \* ولو حكما \* او ما مستلقيا \* على ظهره \* ورجلاه نحو القبلة \* غير انه ينصب  
ركبتيه لكرامة من الرجل الى القبلة ويرفع رأسه يسيرا يصير وجهه اليها \* او على جنبه \*  
الايمن او الايسر ووجهه اليها \* والاول افضل \* على المعتمد \* وان تعذر الايماء \* برأسه \*  
وكثرت الفرائض \* بان زادت على يوم وليلة \* سقط القضاء عنه \* وان كان يقهم في ظاهر  
الرواية \* عليه الفتوى \* كفاي الظهيرية لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب وانما بسقوط  
الاركان سقوط الشرائط عند العجز بالاولى ولا يعيد في ظاهر الرواية بدائع \* ولو اشتبه على مريض  
اعداد الركعات والسجدات لنعاس يلحقه لا يلزم الاداء \* لو اداها بتلقين غيره ينبغي ان  
تجزئه كذا في القنية \* ولم يؤم بعينه وقلبه وحاجبه \* خلا فالزفر روح \* ولو عرض له مرض في صلواته  
يتم بما قدر \* على المعتمد \* ولو صلى قاعدا بركوع وسجود نصح بنى ولو كان يصلي \*  
بالايماء \* نصح \* لا \* يبني الا اذا صح قبل ان يؤمى بالركوع والسجود \* كما لو كان يؤمى  
مضطجعا ثم قدر على القعود ولم يقدر على الركوع والسجود \* فانه يستأنف \* على المختار \*  
لان حالة القعود اقوى فلم يجز بناؤه على الضعيف \* وللمتطوع الاثكاء على شيء \* كعصى  
وجدار \* مع الاعياء \* اى التعب بلاكراهة وبدونه يكره \* و \* له \* القعود \* بلاكراهة  
مطلقا هو الاصح ذكره التكمال وغيره \* صلى الغرض في فلك \* جار \* تاخذ ابلا عن رصع \* لغله  
العجز \* واساء \* وقال لا يصح الا بعد روهو الا ظهر برهان \* والمربوطة في الشط كالشط \*  
في الاصح \* والمربوطة بلجة البحر ان كان الريح يحركها شديدا فكما سايرة والا فكالواقفة \*  
ويلزم استقبال القبلة عند الافتتاح وكما دارت ولو ام قوما في فلكين مربوطين صح والا \*  
ومن جن او اغمى عليه \* ولو بغزع من سبع او آدمى \* يوما وليلة قضى الخمس وان راد رفس  
صلوة \* سادسة \* لا \* للخرج فلو افاق في المدة فان لافاته وقت معلوم قضى والا لا \*  
عقله بينج او خمر او دواء لزمه القضاء وان طال \* لانه بصنع العباد كالنوم \* ولو قطعت يد  
ورجله من المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة \* ولا يتيمم ولا يعيد هو الاصح  
وقد مر في التيمم وقيل لاصلوة عليه وقيل يلزمه غسل موضع القطع **فروع** اسكن الغريبة  
الصلوة بالايماء بلا عمل كثير لزمه الاداء والا لامره الطبيب بالاستلقاء لنزع الماء من عين  
صلى بالايماء لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس مريض تحته ثياب نجسة وكلمات

شيء تنجس من ساعته صلى على حاله وكذا الولد يتنجس الا انه يلحقه مشقة بتحريكه \*

## \* باب سجود الخلاوة \*

من اضافة الحكم الى سببه \* تجب بسبب تلاوة آية \* اى اكثرها مع حرف السجدة \* من اربع عشرة آية \* اربع فى النصف الاول وعشر فى الثانى \* منها اول الحج \* اما ثانيته فصلوتية لاقتراانها بالركوع \* وصح \* خلافا للمشافعي واحمد رح ونفى ما الك رح سجود المفصل \* بشرط سماعها \* فالسبب التلاوة وان لم يوجد السماع كتلاوة الاصح والسماع شرط فى حق غير التالى ولو بالفارسية اذا اخبر \* او \* بشرط \* الايتام \* اى الاقتداء \* بمن تلاها \* فانه سبب لوجوبها ايضا وان لم يسمعها ولم يحضرها للمتابعة \* ولو تلا الموتى لم يسجد \* المصلى \* اصلا \* لافى الصلوة ولا بعدها \* بخلاف الخارج \* لان الحجر ثبت لمعنيين فلا يعد وهم حتى لو دخل معهم سقطت ولا تجب على من تلا فى ركوعه او سجوده او تشهد الحجر فيها عن القراءة \* بشروط الصلوة \* المتقدمة \* خلا التحريم \* ونية التعيين ويفسد هاما يفسد ما وركنهما السجود او بدله كركوع مصلى وايماء مريض وراكب \* وهي سجدة بين تكبيرتين \* مسنونتين جهرا وبين قيامين مستحبين \* بلارفع يد وتشهد وسلام \* فيها \* تسبيح السجود \* فى الاصح \* على من كان \* متعلق بتجب \* اهلا لوجوب الصلوة \* لانها من اجزاؤها \* اداء \* كالاصم اذا تلاها \* او قضاء \* كالجنب والسكران والنائم \* فلا تجب على كافر وصبي ومجنون وحائض ونفساء قرؤا او سمعوا \* لانهم ليسوا اهلا لها \* وتجب بتلاوتهم \* يعنى المذكورين \* خلا المجنون المطبق \* فلا تجب بتلاوته لعدم اهليته ولو قصر جنونه فكان يوما وليلة او اقل تلزمه تلا او سمع وان كثر لا تلزمه بل تلزم من سمعه على ما حرره خسر ولكن جزم الشرنبلالى باختلاف الرواية ونقل الوجوب باستماع من المجنون عن الفتاوى الصغرى والجمهورية قلت وبه جزم القهستاني \* لا \* تجب \* بسماعه من الصداة او الطير \* او من كل تال حرفا ولا بالتهجى اشباه \* ولا \* من \* الموتى \* لو كان السامع \* فى صلوته \* اى صلوة الموتى بخلاف الخارج كامر \* وهي على التراخي \* على المختار ويكره تاخيرها تنزيها وكففيه ان يسجد عدد ما عليه بلا تعيين ويكون مؤديا وتسقط بالحض والردة \* ان لم تكن صلوتية فعلى الفور \* لصيرورتها جزءا منها فيا ثم بتاخيرها وينقضها ما دام فى حرمة الصلوة ولو بعد السلام فتح ثم هذه النسبة هي الصواب وقولهم صلوتية خطأ قاله المصنف لكون فى العناية انه خطأ مستعمل وهو

عند الفقهاء خير من صواب نادر \* ومن معها من امام \* ولو باقتل الله به \* فأيتم به قبل ان يسجد \*  
 الامام لها \* سجد معه \* ولو ايتهم بعد لا يسجد اصلا كذا اطلق في الكنز تبة للاصل \* فان لم  
 يقتل به \* اصلا \* سجد ما \* وكذا لو اقتل على به في ركعة اخرى على ما اختاره البزدي  
 وغيره وهو ظاهر الهداية \* ولو تلاها في الصلوة سجد ما فيها لا خارجها \* لما مر في البدائع  
 اذ اقام يسجد اثم فتلزمه التوبة \* الا اذا فسدت الصلوة بغير الحيض \* فلو به تسقط عنها السجدة  
 ذكره في الخلاصة \* فيسجد ما خارجها \* لانها لما فسدت لم يبق الا مجرد تلاوة فلم تكن صلوة  
 ولو بعد ما سجد ما لم يعد ما ذكره في القنية ويخالفه ما في الخانية تلاها في نفل فافسد قضاء دون  
 السجدة الا ان يحمل على ما اذا كان بعد سجودها \* وتؤدي بركوع وسجود \* غير ركوع  
 الصلوة وسجودها \* في الصلوة \* وكذا في خارجها ينوب عنها الركوع في ظاهر المروى  
 بزازيه \* لها \* اي للتلاوة \* وتؤدي \* بركوع صلوة \* اذا كان الركوع \* على الفور من  
 قراءة آية \* او آيتين وكذا الثلث على الظاهر كافي البحر \* ان نواه \* اي كون الركوع بسجود  
 التلاوة على الراجح \* وتؤدي \* بسجودها كذا لك \* اي على الفور \* وان لم ينوه \*  
 بالاجماع ولو نواه في ركوعه ولم ينوه الموت لم يجزه ويسجد اذا سلم الامام ويعيد القعدة ولو تركها  
 فسدت صلوته كذا في القنية وينبغي حملها على الجهرية نعم لو ركع وسجد لها فوراً تاب بلائمة  
 ولو سجد لها فظن القوم انه ركع فمن ركع رفضه وسجد لها ومن ركع وسجد سجدة اجزأته  
 عنها ومن ركع وسجد سجدتين فسدت صلوته لانه انقرد بركعة تامة \* ولو سمع المصلي السجدة  
 من غيره لم يسجد فيها \* لانها غير صلوتية \* بل \* يسجد \* بعد ما \* لسماعها من غير محذور \*  
 ولو سجد فيها لم تجزه \* لانها ناقصة للنهي فلا يتأدى بها الكامل \* واعادة \* اي السجود لما مر الا  
 اذا تلاها المصلي غير الموت ولو بعد صاعها صراج \* دونها \* اي الصلوة لان زيادة ما دون  
 الركعة لا تفسد الا اذا تابع المصلي التالي فتفسد لما تبعته غير امامه ولا تجزيه عما سمع تجنيس  
 وغيره \* وان تلاها في غير الصلوة فصجد ما ثم دخل في الصلوة فتلاها \* فيها \* سجد اخرى \*  
 ولو لم يسجد او لا كفته واحدة لان الصلوة اقوى تمتنع غيرها وان اختلف المجلس ولو لم  
 يسجد في الصلوة سقط في الاصح واثم كافر \* ولو كررها في مجلسين تكررت وفي مجلس \*  
 واحد \* لا \* تتكرر بل كفته واحدة وفعلها بعد الاولى الاولى قنية وفي البحر التأخير احرم



والاصل ان مبناها على التد اخل وفعلا الخروج بشرط اتحاد الآية والمجلس \* وهو تد اخل في السبب \*  
 بان يجعل الكل كتلاوة واحد \* فتكون الواحدة سببا والباقي تبعاتها وهو اليق بالعبادة لان  
 تركها مع وجود سببها شنيع \* لا \* تد اخل \* في الحكم \* بان يجعل كل تلاوة سببا لسجدة فتد اخلت  
 السجدة فاكفي بواحدة لانه اليق بالعقوبة لانها للزجر وهو ينزجر بواحدة فمحصل المقصود  
 والكريم يعفو مع قيام سبب العقوبة به وافاد الفرق بقوله \* فتنبو الواحدة \* في تد اخل السبب \*  
 عما قبلها \* عما \* بعد \* ها \* ولا تنوب في تد اخل الحكم الاعما قبلها حتى لو زني فحد ثم زني  
 في المجلس حد ثانيا \* واسداء الثوب \* ذاهبا وآيبا \* وانعقاله من غصن \* شجرة \* الى \*  
 غصن \* آخر وسبعة في نهر او حوض تبدل للمجلس \* او الآية \* فتجب \* سجدة او سجدة \*  
 اخرى \* بخلاف زوايا سجدة وبيت وسغينة سائرة وفعل قليل لكل لقمتين وقيام ورد سلام  
 وكان اداة يصلي عليها لان الصلوة تجمع الاماكن ولولم يصل تتكرر \* كما \* تتكرر \* لو تبدل  
 مجلس سامع دون قال \* حتى لو كررها راكبا يصلي وغلماه يمشي يتكرر على الغلام لا الركاب \*  
 لا \* تتكرر \* في حركته \* وهو تبدل مجلس التالى دون السامع على المغتنى به وهذا يفتى ترجيح  
 سببية السماع واما الصلوة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون  
 تتكرر اذا تد اخل في حقوق العباد واما العطاس فالاصح انه ان زاد على الثلث لا يشتمه خلاصة \*  
 وكثرة ترك آية سجدة وقراءة باقي السورة \* لان فيه قطع نظم القرآن وتغيير تاليه واتباع  
 النظام والتأليف ما صور به بدائع ومفاد ان الكراهة تحريرية \* لا \* يكره \* عكسه \* لكن \*  
 ان مبضم آية او آيتين اليها \* قبلها او بعد ما لنع وهم التفضيل اذ الكل من حيث انه كلام الله  
 في رتبة وان كان لبعضها زيادة فضيلة با شتماله على صفاته تعالى واستحسن اخفاؤها عن سامع  
 غير متهمى للسجود واختلاف التصحيح في وجوبها على متشاغل يميل ولا يسمعها والراجع الوجوب  
 زجراته عن تشاغله عن كلام الله فنزل سامعا لانه بعرضية ان يسمع \* ولو سمع آية سجدة من \*  
 قوم من \* كل واحد منهم حرفا لم يسجد \* لانه لم يسمع \* من قال خائفة فل اذا دان اتحادا الى شرط  
 مهمة لكل مهمة في الكافي قيل من قرأ أى السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كما دعا الله تعالى ما  
 اوصاه وثايرة ان يقرأها اولا ثم يسجد ويتحمل ان يسجد لكل بعد قراءتها وهو غير مكروه كما  
 مر وسجد - الشكر مستحبة به يفتى لكنها تترك بعد الصلوة لان الجهلة يعتقدونها سنة او واجبة



وكل مباح يؤدي اليه فمكروه ويكره للامام ان يقرأها في مخاضة ونحو جمعة وعيد الا ان تكون بحيث تؤدي بركوع الصلوة او سجودها ولوتلا على المنبر سجد وسجد السامعون \*

### \* باب صلوة المسافر \*

من اضافة الشيء الى الشرط او محله ولا يخفى ان التلاوة عارض هو عبادة والسفر عارض مباح الا بعارض فلان الاخر وصلى به لانه يسفر عن اخلاق الرجال \* من خرج من عمارة موضع اقامته \* من جانب خروجه وان لم يجاوز من الجانب الاخر في الخائفة ان كان بين الغناء والمصراقل من غلوة وليس بينهما مزرعة يشترط مجاوزته والا فلا \* قاصدا \* ولو كافرا ومن طاف الدنيا بلا قصد لم يقصر \* مسيرة ثلاثة ايام ولياليها \* من اقصر ايام السنة ولا يشترط سفر كل يوم الى الليل الى الزوال ولا يعتبر بالغراسخ على المذهب \* بالسير الوسط مع الاستراحات المعتادة \* حتى لو اسرع فوصل في يومين قصر ولو لموضع طريقا ان احد صامدة السفر والاخر اقل قصر في الاول لا الثاني \* صلى الغرض الرباعي ركعتين \* وجوب القول ابن عباس رضي الله عنهما على لسان نبيكم صلواته المقيم اربعا والمسافر ركعتين وذلك اعدل المصنف عن قولهم قصر لان الركعتين ليستا قصر حقيقة عندنا بل هما تمام فرضه والا كمال ليس رخصة في حقه بل اساءة قلت وفي شرح البخاري ان الصلوة فرضت ليلة الاسراء ركعتين سفر او حضر الا المغرب فلما هاجر عليه الصلوة والسلام واطمان بالمدينة زيدت الا الفجر لطول القراءة فيها والمغرب لانها وتر النهار فلما استقر فرض الرباعية حقت منها في السفر عند نزول قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة وكان قصرها في السد الرابعة من الهجرة وبهذا تجتمع الادلة انتهى كلامهم فليحفظ \* ولو \* كان \* عاصيا اسفروا \* لان القبح المجاوز لا يعلم لمشروعيته \* حتى يدخل \* من موضع \* مقامه \* ان سار من السفر والانتهم بمجردنية العود لعدم استحكام السفر \* او ينوي \* ولو في الصلوة اذ لم يخرج وقتها ولم يك لاحقا \* اقامة نصف شهر \* حقيقة او حكما لما في البرازية وغيرها لو دخل الحاج الشام وعلم انه لا يخرج الا مع القافلة في نصف شوال اتم لانه كناوى الاقامة \* بموضع \* واحد \* صالح لها \* من مصر او قرية او صحراء او نازح من اصل الاخبية \* فيقصر ان نوى \* الاقامة \* في اقل منه \* اى من نصف شهر \* او \* نوى \* فيه لكن \* في غير صالح \* كبحر او جزيرة او \* نوى فيه لكن \* بموضعين مستقلين \* كمكة زماني فلو دخل الحاج مكة ايام العشر لم تصح نيته لانه يخرج الى منى وعرفة فصا :

كنمة الإقامة في غير موضعها وبعد عودة من منى تصح كالونوى بمبته بها وكان احدهما  
 تبعاً للآخر بحيث يجب الجمعة على ساكنها للاتحاد حكماً \* أو لم يكن مستقلاً برأيه \* كعبد  
 وامرأة \* أو دخل بلدة ولم ينوها \* أي مدة الإقامة \* بل ترقب السفر \* عند اربعه \*  
 ولو بقي \* على ذلك \* سنين \* إلا ان يعلم تأخر القافلة نصف شهر كامر \* وكذا \* يصلى  
 ركعتين \* عسكرو دخل ارض حرب او حاصر حصانها \* بخلاف من دخلها بأمان فانه يتم \* أو \*  
 حاصر \* اهل البغي في دارنا في غير مصر معنية الإقامة مدتها \* للتردد بين القرار والفرار \*  
 بخلاف اهل اخبية \* كعرب وتركمان \* نوروها \* في المغازة فانها تصح \* في الاصح \* وبه يغتنى  
 اذا كان عند هم من الماء والكلاما يكفيهم مدتها لان الإقامة اصل الاذا قصد واموضعاً بينهما  
 مدة السفر فيقصرون ان نورا سفرا والا لا ولو نوى غيرهم الإقامة معهم لم يصح في الاصح  
 والحاصل ان شروط الاتمام ستة النية والمدة واستقلال الرأي وترك السير واتحاد الموضع  
 وصلاحيته قهستاني \* فلو اتم مسافر ان قعد في \* القعدة \* الاولى ثم فرضه \* لكنه \* اساء \*  
 لوعامل التأخير السلام وترك واجب القصر وواجب تكبيرة افتتاح النفل وخطا النفل  
 بالفرض وهذا لا يحل كاحرره القهستاني بعد ان نسر اساء يأثم واستحق النار \* وما زاد نفل \*  
 كمصلى الفجر اربعاً \* وان لم يقعد بطل فرضه \* وصار الكل نفلاً لترك القعدة المفروضة الا اذا  
 نوى الإقامة قبل ان يقعد الثالثة بسجدة لكنه يعيد القيام والركوع لوقوعه نفلاً فلا ينوب عن  
 الفرض ولو نوى في السجدة صار نفلاً \* وصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعده فاذا قام \*  
 المقيم \* الى الاتمام لا يقرأ \* ولا يسجد للسجود \* في الاصح \* لانه كاللاحق والقعدان فرض  
 عليه وقيل لا قنيه \* وندب للامام \* هذا يخالف الخانية وغيرها ان العلم بحال الامام شرط  
 لكن في حاشية الهداية للهندي الشرط العلم بحاله في الجملة لا في حال الابتداء وفي شرح  
 الارشاد ينبغي ان يخبرهم قبل شروعه والافبع سلامه \* ان يقول \* بعد التسليمتين في  
 الاصح \* اتواصلوكم فاني مسافر \* لدفع توهم انه سها ولو نوى الإقامة لا لتحقيقها بل ليعتم  
 صلوة المقيمين لم يصرمقما واما اقتداء المسافر بالمقيم فيصيح في الوقت ويتم لا بعد فيما يتغير لانه  
 اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة لواقته في الايام والقراءة لو في الاخيرتين \*  
 ويأتي \* المسافر \* بالسنن \* ان كان \* في حال امن وقرار والا \* بان كان في خوف وفرار \*

لا \* يأتي بها والمختار لانه ترك لعدو تجتيس قيل الاشارة الفجر \* والمعتبر في تعمير الغرض  
 آخر الوقت \* وهو قنر ما ينسج التخريمة \* فان كان \* المكلف \* في آخره مسافرا وجب  
 ركعتان والا فاربعة \* لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء قبله \* الوطن الاصلى \* وهو موطن  
 ولادته او تامله او توطنه \* يبطل بمثله \* اذ لم يبق له بالاول اهل فلو بقي لم يبطل بل يتم  
 فيها \* لا غير \* يبطل \* وطن الإقامة بمثله \* بالوطن \* الاصلى \* وباشاء \* السفر \*  
 والاصل ان الشيء يبطل بمثله وبما فوقه لا بما دونه ولم ينكر وطن السكنى وهو موطنه اهل  
 من نصف شهر لعدم فائده وما صورده الزيلعي رده في البحر \* والعميرانية المتبوع \* لا  
 الاصل \* لا التابع \* امرأة \* وفاء المهرها المعجل \* وعبد \* غير مكاتب \* وجماعة \* مؤمنون  
 من الامير او بيت المال \* واجير \* واسير وغيرهم وتعلم \* مع زوج ومولى \* وسير \*  
 لف ونشر مرتب قلت نفيل المعية ملاحظ في تحقيق التبعية مع ملاحظة شرطه \* لا يثبت  
 وهو الارتزاق في مسئلة الجندي ووفاء المهر في المرأة وعدم كفاية العبد وبه ان جازاه  
 جزيرة كريد سنة ثمانين والالف \* ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع  
 ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم على الاصح \* كمن اتي المحيط وغيره دفعا للضرر وجنه كان  
 عبد مسافر ام مولا فنوى الولي الافامة ان اتم صلاتها راحة لا يبنى على غير الاصح \*  
 يحكى \* اى يشابه \* الاداء سفر او حضرا لانه بعد ما تقر لا بتغير غير ان ما يشابه  
 الصلة في مرضه بما قدر فروع سفر السلطان تصير تزوج المسافر بالدار \* على دار  
 ظهرت النافذة وبقي لم يقصد ما يومان تتم في الصبح كمن سعى ببلغ يشاء \*  
 بن مقم ومساfran تهاثيا فصرني نوبة المسافر ولا يمرض عليه القعود \*  
 بمقيم اولا وهو مما يلغز قال لنسائه من لم يدركه ركعة فرض يوم وليلة فمى \*  
 اهل ثمن عشرون والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة احدى عشر لم يمس  
 ثمن الاولى فمت الورى والثانية تركته والثالثة ليوم الجمعة والرابعة للمسافر والاربعون

### باب سبعة الحجج

دهايت الهموسكون \* في فرض عين \* كغرفة \* اهل ساعة لنبوتها بالليل المقطع \*  
 وهي فرض مستعمل آكد من \* رواجس \* لا عندها حجة في الباءى من \*  
 وهي فرض مستعمل آكد من \* رواجس \* لا عندها حجة في الباءى من \*

وفى البحر وقد اُفتيت مرارا بعد مصلوة الاربع بعد ما بينية آخر ظهر خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة وهو الاحتياط فى زماننا وامان لا يخاف عليه مفسدة منها فالاولى ان تكون فى بيته خفية \* ويشترط لصحتها \* سبعة اشياء الاول \* المصر وهو ما لا يسع اكبر مساجد اصله المكلفين بها \* وعليه فتوى اكثر الفقهاء رح مجتبى لظهور التواني فى الاحكام وظاهر المذهب انه كل موضع له امير وقاض يقدر على اقامة الحد وكما حررناه فيما علقناه على الملتقى وفى القهستاني اذن الحاكم ببناء الجامع فى الرستاق اذن بالجمعة اتفاقا على ما قاله السرخسي واذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه فليحفظ \* او فناءه \* بكسر الفاء \* وهو ما حوله \* اتصل به او لا كما حرره ابن الكمال وغيره \* لاجل مصالحه \* كدفن الموتى وركض الخيل والمختار المفتوح تقديره بغرسه ذكره الولوالجي \* والثاني \* السلطان \* ولو متغلبا او امرأة فيجوز امرها باقامتها لا اقامتها \* او ما مورده باقامتها \* ولو عبد او لى عمل ناحية وان لم تجز انكحته واقضيته \* واختلف فى الخطيب المقرر من جهة الامام الاعظم او \* من جهة \* نائبه هل يملك الاستنابة فى الخطبة فقول لا مطلقا \* اى لضرورة او لا الا ان يغرض اليه ذلك \* وقيل ان لضرورة جاز \* والا لا \* وقيل نعم \* يجوز \* مطلقا \* بلا ضرورة لانه على شرف القوائ لتوقته فكان الامر به اذنا بالاستخلاف دلالة ولائك لك القضاء \* وهو الظاهر \* من عباراتهم ففى البدائع كل من ملك الجمعة ملك اقامة غيره وفى التحفة فى تعداد الجمعة لابن جرباش انما يشترط الاذن لاقامتها عند بناء المسجد ثم لا يشترط بعد ذلك بل الاذن مستصحب لكل خطيب وتماه فى البحر وما قيد الزيلعى لا دليل له وما ذكره ملا خسرو وغيره رده ابن الكمال فى رسالة خاصة برهن فيها على الجواز بلا شرط واطنب فيها وابدع وكثير من القوائ اوردع وفى مجمع الانهر انه جائز مطلقا فى زماننا لانه وقع فى تاريخ خمس واربعين وتسعمائة اذن عام وعليه الفتوى وفى السراجية لوصلى احد بغير اذن الخطيب لا يجوز الا اذا اُفتدأ به من له ولاية الجمعة يؤيد ذلك انه يلزم اداء النفل بجماعة واقرة شيخ الاسلام \* مات \* والى مصر فجمع خليفته او صاحب الشرط \* بفتحيتين حاكم السياسة \* او القاضى الماذون له فى ذلك جاز \* لان تفويض امر العامة اليهم اذن بذلك دلالة فلقاضى القضاة بالشام ان يقيمها وان يولى الخطباء بلا اذن صريح ولا تقرير البائنا وقالوا يقيمها امير البلد ثم الشرطى ثم القاضى من ولاه قاضى القضاة \* وانصب العامة الخطيب غير معتبر مع وجود من ذكر \* امام مع عدم مهم

فيجوز للضرورة \* وجازت الجمعة بمنى في الموسم \* فقط \* لوجود الخليفة وامير الحجاز \* او  
 العراق او مكة ووجود الاسواق والسكك وكل اكل ابدية نزل بها الخليفة وعدم التعميم بمنى  
 للتخفيف \* لا \* تجوز \* لاميرالموسم \* لقصور ولايته على امور الحج حتى لو اذن له جاز \*  
 ولا يعرفات \* لانها مغارة \* وتؤدي في مصر واحد بمواضع كثيرة \* مطلقا على المذهب وعليه  
 الفتوى شرح المجمع للعيني وامامة فتح القدير فالحج وعلمي المرجوح فالجمعة لمن سبق تحريرة  
 وتفسد بالمعية والاشتباه فيصلي بعد ما آخر ظهر وكل ذلك خلاف المذهب فلا يعول عليه كاحدية  
 في البحر وفي مجمع الانهر معزى للمطلب والاحوط نية آخر ظهر ادركت وقته لان وجوبه عليه باخر  
 الوقت فتنبه \* و \* الثالث \* وقت الظهر فتبطل \* الجمعة \* بخروجه \* مطلقا ولا حقا بعد  
 نوم او زحمة علي المذهب لان الوقت شرط الاداء لا شرط الافتتاح \* و \* الرابع \* الخطبة فيه \*  
 فلو خطب قبله وصلى فيه لم تصح \* و \* الخامس \* كونها قبلها \* لان شرط الشيء سابق عليه \*  
 بحضرة جماعة تنعقد بهم ولو كانوا \* صا او نيا ما فلو خطب واحد لم يجز على الاصح \*  
 كما في البحر عن الظهيرية لان الامر بالسعي للذكر ليس الا لاستماعه والمأمور جمع وجزم  
 في الخلاصة بانه يكفي حضور واحد \* وكفت تحميدة او تهليلة او تسبيحة \* للخطبة المفروضة  
 مع الكراهة وقال الابد من ذكر طويل واقله قد والتشهد الواجب \* بنيتها فلو حمل لعطاسه \*  
 او تعجبا \* لم ينب عنها على المذهب \* كما في التسمية على الذبيحة لكنه ذكر في النجاشي  
 انه ينوب فتأمل \* ويسن خطبتان \* خفيفتان وتكره زيادتهما على قد روى عن طول  
 المفصل \* يجلس بينهما \* بقدر ثلث آيات علي المذهب وقار كها مسعى علي الاصح كتركه قراءه  
 قد رثلت آيات ويجهز بالثانية لا كالاولى ويبدأ بالتعوذ سرا ويندب ذكر الخلفاء الراشدين والعلمين  
 لا الدعاة للسلطان وجوزة القهستاني ويكره تحريما وصفه بما ليس فيه ويكره تكلمه فيها الا لامر  
 به معروف لانه منها ومن السنة جلوسه في محل عنه عن يمين المنبر وليس السواد وترك السلام  
 من خروجه الى دخوله في الصلوة وقال الشافعي رح اذا استولى علي المنبر سلم مجتنبى \* وطهارة \*  
 وسترة \* قائما \* وهل هي قائمة مقام ركعتين الاصح لا ذكره الزيلعي بل كشرها في الثواب  
 ولو خطب جنبائهم اغتسل وصلى جازوا وفصل باجنبي فان طال بان رجع لبيته فتغسل  
 او جامع واغتسل استقبل خلاصة اى لزوما بطلان الخطبة سراج لكن سيجى انه لا يشترع اتحاد



الامام والخطيب \* و \* السادس \* الجماعة واقبلها ثلثة رجال \* ولو غمر الغلثة الذين حضروا  
 الخطبة \* سوى الامام \* بالنص لانه لا بد من الذاكروهوا الخطيب وثلثة سواه بنص فاسعوا الى  
 ذكر الله \* فان نفروا قبل سجوده \* وقالوا قبل التحريمة \* بطلت وان بقى ثلثة \* رجال والذاتى  
 بالتاء \* او نفروا \* بعد سجوده \* او عادوا وادركوه راكعا او نفروا بعد الخطبة وصلى باخرين \* لا \*  
 تبطل راتمها جمعة \* و \* السابع \* الاذن العام \* من الامام وهو يحصل بفتح ابواب الجامع  
 للواردين كفى فلا يضر غلق باب القلعة لعدوا ولعادة ندبية لان الاذن العام مقرر لاهله وغلقه لمنع  
 العد ولا المصلى نعم لو لم يغلق لكان احسن كفى مجمع الانهر معز بالشرح عيون المذاهب قال وهذا  
 اولى مما فى البحر والمنح فليحفظ \* فلو دخل امير حصنا او قصرة واغلق بابها وصلى باصحابه لم تنعقد \*  
 ولو فتحه واذن للناس بالدخول جاز وكره فالامام فى دينه ودنياه الى العامة محتاج فسيحان  
 من تنزه عن الاحتياج \* وشرط لافتراضها \* تسعة تختص بها \* اقامته بمصر \* واما المنفصل عنه  
 فان كان يسمع النداء تجب عليه عند محمد رح وبه يغنى كل افي الملتقى وقد مناعن الولوجية  
 تغل يره بغرسخ ورجح فى البحر اعتبار عوده لبيته بلا كلفة \* وصحة \* والحق بالمريض الممرض  
 والشيخ الغاني \* وحرية \* والاصح وجوبها على مكاتب واجير ومبعض ويسقط من الاجر بحسابه  
 لو بعيدا والا لولو اذن له مولاه وجبت وقيل بخير جوهره ورجح فى البحر التخيير \* وذكرورة \*  
 محقة \* وبلوغ وعقل \* ذكرهما الزيلعي وغيره وليسا خاصين \* ووجود بصر \* فتجب على  
 الاعور \* وقد رته على المشى \* جزم فى البحر بان سلامة احد هما كاف للوجوب لكن قال  
 الشننى وغمرة لا يجب على مغلوج الرجل ولا مقطوعها \* وعدم حبس \* وعدم \* خوف \*  
 عدم \* مطرشد يد \* ودحل ونلج ونحوها \* وفاقدها \* اى هذه الشروط او بعضها ان اختار العزيمة  
 \* وصلاها وهو مكلف \* بالغ عاقل \* وتعت فرضا \* عن الوقت لثلا يعود على موضوعه بالنقض  
 وفى البحر فى افضل الالمرأة \* ويصلح للامامة فيها من صلح اما ما لغيرها فجازت لمسا فرو عبد  
 ومريض وتنعقد \* الجمعة \* بهم \* اى بحضورهم بالطريق الاولى \* وحرمان لمن لا عد له  
 صلاة الظهر قبلها \* اما بعد ما فلا يكره غاية \* فى يومها بمصر \* لكونه سببا لتفويت الجمعة  
 وهو حرام \* فان فعلتم \* ندم \* سعى \* عبر به اتبا عالاية ولو كان فى المسجد لم تبطل الا  
 بالشروع قيل بقوله \* اليها \* لانه لو خرج لحاجة او مع فراغ الامام ارم يقمها اصلا لم تبطل فى

الاصح فالبطالان به مقيد بإمكان ادراكها \* بان انفصل عن \* باب \* دارة \* والامام فيها واو  
 لم يدركها بعد المسافة فالاصح انه لا يبطل سراج \* بطل \* ظهره لا اصل الصلوة ولا ظهر من اقتل على به  
 ولم يسع \* ادركها اولا \* بلافق بين معد ورو غيره علي المنصب \* وكرة \* تحريما \* لمعد و  
 ومسجون \* ومسافر \* اداه ظهر لجماعة في مصر \* قبل الجمعة وبعد هالتقليل الجماعة وصورة  
 المعارضة واذان المساجد تغلق يوم الجمعة الا الجامع \* وكذلك اهل مصر فاتتهم الجمعة \* ذابهم  
 يصلون الظهر بغير اذان ولا اقامة ولا جماعة ويستحب للمريض تأخيرها الى فراغ الامام وكرة ان  
 لم يؤخرها الى حين \* ومن ادركها في تشهد او سجود سهو \* علي القول به فيها \* يتمها جمعة \*  
 خلا فالمحمد رح \* كما \* يتم \* في العيد \* اتفاقا كما في عيد الفتح لكن في السراج انه عند محمد  
 رح لم يصرم ركاله \* وينوي جمعة لاظهار \* اتفاقا فلنووى الظهر لم يصح اقتل او ذكره الخاضع  
 انه لا فرق بين المسافر وغيره نهر بحثا \* واذا خرج الامام \* من الحجرة ان كان والانقياء للصعود  
 شرح المجمع \* فلا صلوة ولا كلام الى تمامها \* وان كان فيها ذكر الظلمة في الاصح \* خلا نصا  
 فائنة لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية \* فانها لا تكره سراج وغيره لضرورة صحة الجمعة  
 والا لا ولو خرج وهو في السنة او بعد قيامه لثلاثة النفل يتم في الاصح وينصف المقرء \*  
 وكلما حرم في الصلوة حرم فيها \* اعني الخطبة خلاصة وغيرها فيحرم اكل شرب وكلام و  
 تسبعا او رد سلام او امر بمعروف بل يجب عليه ان يستمع ويسكت \* بلافق : من قريب وبعد \*  
 في الاصح محيط ولا يرد تحذير من خيف هلاكه لانه يجب لحق آدمي وهو محتاج اليه والاصوات  
 لحق الله تعالى ومبناه على المسامحة وكان ابو يوسف رح ينظر في كتابه ويصححه والاصح \*  
 لا بأس بان يشير برأسه او يده عند رؤية منكر والصواب انه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
 عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تسميته ولا رد سلام به يقتضى وكذا يجب الاستماع \*  
 الخطبة كخطبة نكاح وختم وعين على المعتمد وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعد ها واذ جلس  
 عند الثاني والخلاف في كلام يتعلق بالآخرة اما غيره فيكره اجماعا وطى هذه الترفية المتعارضة  
 زمانا تكره عند : لا عند ها واما ما يفعله المؤذنون حال الخطبة من الترضي ونحوه فيكره  
 اتفاقا وتامه في البحر والعجب من المرقى ينهى عن الامر بالمعروف بمقتضى حد \*  
 يقول انصتوا رحمكم الله قالت الا ان يحمل على قولها ما فتنبه \* ووجب سعي اليه وترك بيع \*

ولومع السعي وفي المسجد اعظم وزرا \* بالاذان الاول \* في الاصح وان لم يكن في زمن  
الرسول صلي الله عليه وسلم بل في زمن عثمان رضي الله عنه وافاد في البحر صحة اطلاق الحرمة  
علي المأكورة بحريما \* ويؤذن \* ثانيا \* بين يديه \* اى الخطيب افاد بوحدة الفعل ان المؤذن  
ان كان اكثر من واحد اذ نوا واحد بعد واحد ولا يجتمعون كما في الجلالى والتمر تاشي ذكره  
القهستاني \* اذا جلس علي المنبر \* فاذا اتم اقيمت ويكره الفصل بامر الدنيا ذكره العيني \* لا ينبغي  
ان يصلي بالقوم غير الخطيب \* لانها كشي واحد \* فان فعل بان خطب صبي بامر السلطان  
وصلى بالغ جاز \* هو المختار \* ولا بأس بالسفر يومها اذا خرج من عمر ان المصر قبل خروج وقت  
الظهر \* كذا في الحاشية لكن عبارة الظهيرية وغيرها بلفظ دخول بدل خروج وقال في شرح المنية  
والصحيح انه يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصلحها ولا يكره قبل الزوال \* القروى اذا دخل المصر  
يومها ان نوى المكث ثمة ذلك اليوم لزمته الجمعة وان نوى الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها او  
بعده لا تلزمه \* لكن في النهار ان نوى الخروج بعده لزمته والا لا وفي شرح المنية ان نوى المكث  
الى وقتها لزمته وقيل لا \* كما \* لا تلزم \* لو قدم مسافرا يومها \* على عزم ان لا يخرج يومها \* ولم  
ينوا الاقامة \* نصف شهر \* يخطب \* الامام \* بسيف في بلدة فتجب به \* كمكة \* والا لا \*  
كالمدينة وفي الحاروي القدسي اذا فرغ المؤذن قام الامام والسياف بيما وهومتكى عليه وفي  
الخلاصة ويكره ان يتكى على توس او عصي فروع سمع النداء وهو ياكل تركه ان خاف  
فوت الجمعة او مكتوبة لاجتماع رستاقى سعى يريد الجمعة وحوادثه ان معظم مقصودة الجمعة نال  
ثواب السعي اليها وبهذا يعلم ان من شرك في عبادته فالعبرة للاغلب الا فضل حلق الشعر وقلم  
الظفر بعد ما لا بأس بالتخطي ما لم يأت خذ الامام في الخطبة ولم يؤذ احد الا ان لا يجد الا فرجة  
امامه فيتخطى اليها للضرورة ويكره التخطي للسؤال بكل حال وسئل عليه السلام عن ساعة  
الاجابة فقال ما بين جلوس الامام الى ان يتم الصلوة وهو الصحيح وقيل وقت العصر واليه ذهب المشائخ  
كما في التارخانية وفيها سئل بعض المشائخ ليلة الجمعة افضل ام يومها فقال يومها وذكر في احكام  
الاشباه ما اختص به يومها قراءة الكهف فيه ومن فهم عطفه على قوله ويكره افراد بالصوم وافراد  
ليلته بالقيام فقد وهم وفيه تجتمع الارواح وتزاد القبور ويؤمن الميت من عذاب القبر ومن مات  
فيه اوفى ليلته امن من عذاب القبر ولا تسجر فيه جهنم وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى \*

## \* باب العيدين \*

سمي به لان الله فيه عوائد الاحسان ولعوده بالسرور غالبا ارتقا ولا يستعمل في كل يوم فيه مسرة ولذا قيل \* عيد وعيد وعيد صرن مجتمعة \* وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة \* فلما اجتمعا لم يلزم الا صلاة احد هما وقيل الاولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد كل افي القهستانى عن التمر تاشي قلت قد راجعت التمر تاشي فرأيت حكاية عن الغير وبصيغة التمر يض قتنبه وشرع في الاولى من الهجرة \* تجب صلواتها \* في الاصح \* على من تجب عليه الجمعة بشرائطها \* المتقدمة \* سوى الخطبة \* فانها سنة بعد ما وفي القنية صلاة العيد في القرى تكره \* وربما اى لانه اشتغال بما لا يصح لان المصروف شرط الصحة \* وتقدم \* صلواتها \* على صلاة الجنازة اذا اجتمعا \* لانه واجب عينا والجنازة كفاية \* و \* تقدم \* صلاة الجنازة على الخطبة \* وعلى سنة المغرب وغيرها والعيد على الكسوف لكن في البحر قيل الاذان عن الحلبي الغتولى على تاخير الجنازة عن السنة واقرة المصنف راجح \* الحاقا لها بالصلاة لكن في آخر احكام دين الاشياء ينبئني تقدم الجنازة والكسوف حتى على الغرض ما لم يضق وتنه فتأمل \* وندب يوم الفطركاه \* حملوا وتراروا قرويا \* قيل \* \* \* \* \* وجه الى \* صلواتها واستياكه واغتساله وتطيبه \* بماله ريح لالون \* ولبسه احسن ثيابا \* \* \* \* \* و \* \* \* \* \* ابيض \* واداء فطرته \* صح عطفه على اكله لان الكلام كله قبل الخروج ومن ثم اتى بكلمة \* ثم خروجه \* ليفيد تراخيه عن جميع مامر \* ما شيئا الى الجبانة \* زهي المصلي العام والواجب مطلق التوجه \* والخروج اليها \* اى الجبانة لصلاة العيد \* سنة وان وسعهم المسجد اتباع \* هو الصحيح \* ولا بأس باخراج منبر اليها \* لكن في الخلاصة لا بأس ببنائه دون اخراجه ولا بأس بعوده راكبا وذلك بكونه من طريق آخر واظهار البشاشة واكثر الصدقة والتشتم والتهنية بتقبلاته منا ومنكم لا ينكر \* ولا يكبر في طريقها ولا يتنفل قبلها مطلقا \* يتعلق بالكبر والتنفل كل احدهما المصنف تبعال البحر لكن تعقبه في النهج ورجح تعميمه بالجمهور زاد في البرهان وقال لا يجهل به سنة كالاصحى وهو رواية ووجهها ظاهر وقوله تعالى ولتكملوا العدة واتكبروا الله على ما هداكم \* وجه الاول ان رفع الصوت بالنكبة بدعة فيقتصر على مورد الشرع انتهى \* \* \* \* \* لا يتنفل \* \* \* \* \* في مصليها \* فانه مذكور عند العامة \* وان \* تنفل بعدها \* في البيت جاز \* بل بدب تنفل بربع وهذا اللخاوص واما العوام فلا يعنون من تكبير ولا تنفل اصلا لقلة رغبتهم في التكبيرات



وفي ما شيعه بخط ثقة وكذا أصولة رغائب وبراءة وقد رلان عليارضى الله عنه رأى رجلاً يصلى  
 بعد العيد فقيل اما تمنعه يا امير المؤمنين فقال اخاف ان ادخل تحت الوعيد قال الله تعالى  
 ارأيت الذي ينهى عبداً اذا صلى \* ووقتها من الارتفاع \* قد ررمح فلا تصح قبله بل تكون تغلا  
 محرماً \* الى الزوال \* باسقاط الغاية \* فلوزالت الشمس وهو في اثنائها فسدت \* كافي الجمعة  
 كذا في السراج وقد مناه في الاثني عشرية \* ويصلي بهم الامام ركعتين مثنياً قبل الزوايد وهي  
 ثلث تكبيرات في كل ركعة \* ولوزاد تابعه الى ستة عشر لانه ما ثور الا ان يسمع من المكبرين  
 فيأتي بالكل \* ويوالي \* ذبا \* بين القراءتين \* ويقراً كالجمعة \* ولوادرك \* الموتمة \*  
 الامام في القيام \* بعد ما كبر كبر في المال برأى نفسه لانه مسبوق واوسق بركعة يقرأ ثم  
 يكبر اثلاً يتوالي التكبيرات \* فلوم يكبر حتى ركع الامام قبل ان يكبر \* الموتمة \* لا يكبر \*  
 في القيام \* ولكن \* يركع ويكبر في الركوع \* علي الصحيح لان الركوع حكم القيام فالقيام  
 بالواجب اولى من المسنون \* كالركوع الامام قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا يعود  
 الى القيام ليكبر \* في ظاهر الرواية فلو عاد ينبغي الفساد \* ويرفع يده في الزوائد \* وان اير  
 اماه ذلك \* الا اذا كبر ركعة \* كما مر فلا يرفع يده على المختار لان اخذ الركبتين سنة نبي محله \*  
 وليس بين تكبيراته ذكر مسنون \* ولد ايرسل يده \* ويسكت بين كل تكبيرتين مقدر ثلث  
 ثعبيحات \* هذه يختلف بكثرة الزحام وقتله \* ويخطب بعدها خطبتين \* ره ماسنة \* فلو خطب  
 قبلها صح واساء \* لترك السنة وما يسن في الجمعة ويكره يس فيها ويكره \* والخطب ثمان بل عشر \*  
 ويدأ بالتحميد في \* ثلث \* خطبة جمعة واستسقاء ونكاح \* وينبغي ان تكون خطبة الكسوف وختم  
 القرآن كذلك ولم اره \* ويدأ \* بالتكبير في \* خمس \* خطبة العيدين \* وثلث خطب  
 الحج الا ان التي بمكة وعرة يبدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في خزائن ابي الليث \*  
 ويستحب ان يستفتح الاولى بتسع تكبيرات تترا \* اى متتابعات \* والثانية بسبع \* هو السنة \*  
 و \* ان \* يكبر قبل نزوله من المنبر اربع عشرة \* واذا صعد عليه لا يجلس عند نامعراج \* ويعلم  
 الناس فيها احكام \* صدقة \* الغطر \* ليؤديها من لم يؤديها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها  
 كيخرجوها في محالها ولم اره وهكذا اكل حكم احتيج اليه لان الخطبة شرعت للتعليم \* ولا  
 يصليها وحده ان فاتت مع الامام \* ولو بالافساد اتفاقاً في الاصح كافي تيمم البحر وفيها يلغز اى



رجل افسد صلوة واجبة عليه ولا قضاء عليه \* و \* لو امكنه الذهاب الى امام آخر فعل لانها \*  
 تؤدى بمصر \* واحل \* بمراضع \* كثيرة \* اتفاقا \* فان عجز صلى اربعا كالصحي \* وتؤخر بعد \*  
 كمطر \* الى الزوال من الغد فقط \* فوقيتها من الثاني كالاول وتكون قضاء لا اداء كما سمع في  
 الاضحية وحكى القهستاني قولين \* واحكامها احكام الاضحية لكن هنا يجوز تاخيرها الى ثالث  
 ايام النحر بلا عدل مع الكراهة وبه \* اى بالعدول \* بدونها \* فالعدل هنا لنفى الكراهة وفى الفطر  
 للصحة \* ويكبر جهرا \* اتفاقا \* فى الطريق \* قبل وفى المصلى وعليه عمل الناس اليوم لا فى  
 البيت \* ويندب تاخير اكله عنها \* وان لم يضح فى الاصح ولو اكل لم يكره اى تيسيرا \* ويعلم  
 الاضحية وتكبير الشريق \* فى الخطبة \* ووقوف الناس يوم عرفة في غير ما تشبهها بالواقفين ليس  
 بشئ \* هو كراهة فى موضع النفى فتعم انواع العبادات من فرض وواجب ومستحب فيفيد الاباحة  
 وقيل يستحب ذلك كذا فى مسكين وقال الباقر لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم لسمع  
 الوعظ بلا وقوف وكشف رأس جاز بلا كراهة اتفاقا \* ويجب تكبير الشريق \* فى الاصح  
 للامر به \* مرة \* وان زاد عليها يكون فضلا قاله العيني صفته \* الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله  
 والله اكبر الله اكبر والله الحمد \* هو المأثور عن الخليل والمختار ان الذبيح اسماعيل وفى  
 القاموس انه الاصح قال ومعناه مطيع الله \* عقب كل فرض \* عيني بلا فصل يمنع البناء \*  
 ادى جماعة \* او قضى فيها منها من عامه لقيام وقته كالاضحية \* مستحبة \* حرج جماعة  
 النساء والعراة لا العبد فى الاصح جوهره اوله \* من فجر عرفة \* وآخرة \* الى عصر العبد \*  
 بادخال الغاية فهى ثمان صلوات ووجوبه \* على امام مقيم \* بمصر \* و \* على \* مقتل مسافر  
 او قروى وامرأة \* بالتبعية لكن المرأة تخافت ويجب على مقيم اقتل على مسافر \* وقال ابو جعفر  
 فوركى فرض مطلقا \* ولو منفردا او مسافرا او امرأة لانه تبع للمكتوبة \* الى \* عصر يوم  
 الخامس \* آخر ايام التشريق وعليه الاعتماد \* والعمل والفتوى فى عاسة الا عاصروا به  
 الا عصار ولا بأس به عقب العيد لان المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه المتأخرون ولا  
 يمنع العامة من التكبير فى الاسواق فى ايام العشر وبه تأخذ نحر ومجتهب وغيره \* و \*  
 الموت به \* وجوبا \* وان تركه امامه \* لادائه بعد الصلوة قال ابو يوسف رح صليت بهم  
 المغرب يوم عرفة فسهوت ان اكبر تكبر بهم ابو حنيفة رح \* والمسبوق بكبر \* وجوبا دلا حقا

لكن \* عقب القضاء \* لما ناته ولو كبر مع الامام لا تغسل ولولم يفسدت \* ويد الامام  
بمسجود السهو \* لوجوبها في تحريرتها \* ثم بالتكبير \* لوجوبه في حرمتها \* ثم بالتلبية ولو  
محرم \* لقد مهابل خلاصة وفي الولوالجية لوبدأ بالتلبية سقط السجود والتكبير \*

### \* باب الكسوف \*

مناسبتة امام من حيث الاتحاد والتضاد ثم الجمهور على انه بالكاف والحاء للشمس والقمر \* يصلى  
بالناس من يملك اقامة الجمعة \* بيان للمستحب وما في السراج لابد من شرائط الجمعة الا الخطبة  
ردة في البحر \* عند الكسوف ركعتين \* بيان لا قلها وان شاء اربعا واكثر كل ركعتين بتسليمه  
او كل اربع مجتبي وصفتها \* كالنفل \* اى بر كوع واحد في وقت غير مكروه \* بلا اذان و \*  
لا \* اقامة و \* لا \* جهرو \* لا \* خطبة \* وينادى الصلوة جامعة ليجمعوا \* ويطيل فيها  
الركوع والسجود والقراءة \* والادعية والاذكار الذي هو من خصائص النافلة \* ثم يدعو \*  
بعد ما جالس مستقبل القبلة او قائما مستقبل الناس والقوم يؤمنون \* حتى تنجلي الشمس \*  
كلها \* وان لم يضرا الامام \* للجمعة \* صلى الناس فرادى \* في منازلهم تحرزا من الفتنة \*  
كالشكوف \* للقمر \* والرياح \* الشديدة \* والظلمة \* القوية نهارا والظلمة ليلا \*  
والغزع \* الغالب ونحو ذلك من الايات المخوفة كالزلازل والصواعق والثلج والمطر الدائم  
وعوم الامراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن حجر بدعة اى حسنة وكل وباء طاعون  
ولا عكس وتما منه في الاشياء وفي العيني صلوة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها  
وصلوة الكسوف حسنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف في استئذان صلوة الاستسقاء فلذا اخر \*

### \* باب الاستسقاء \*

هو دعاء واستغفار \* فانه السبب لارسال الامطار \* بلا جماعة \* مسنونة بل هي جائزة \* و \*  
بلا \* خطبة \* وقال يفعل كالعيد وهل يكبر الزوائد خلاف \* و \* بلا \* قلب رداء \* خلافا  
لمحمد رح \* و \* بلا \* حضور ذمى \* وان كان الرجاء ان دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا  
واما قوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال ففي الاخرة شروح مجمع \* وان صلوا فرادى جاز \*  
فهى مشروعة للمنفرد وقول التحفة وغيرها ظاهر الرواية لصلوة اى بجماعة \* ويخرجون ثلثة  
ايام \* لانه لم ينقل اكثر منها \* متتابعات \* ويستحب للامام ان يأمهم بصيام ثلثة ايام قبل

الخروج وبالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع \* مشاة في ثياب غسيلة او مرتقة متل للين متواضعين  
 خاشعين لله ناكسي رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويجدون التوبة  
 ويستغفرون للمسلمين ويستسقون بالضعفة والشيوخ \* والعجائز والصبيان ويبعدون  
 الاطفال عن امهاتهم ويستحب اخراج الدواب والاولاد خروج الامام معهم وان  
 خرجوا باذنه او بغير اذنه جاز \* ويجتمعون في المسجد بمكة وبيت المقدس \* ولم يذكر  
 المدينة كانه لضيقه وان دام المطر حتى اخرفلا بأس بالقاء بجمسه وصرفه حيث ينفع وان  
 سقوا قبل خروجهم ندب ان يخرجوا شكر الله تعالى \*

### \* باب صلاة الخوف \*

من امانة الشيء الى شرطه \* هي جائزة بعده عليه السلام عند ما \* اي عند ابي حنيفة ومحمد  
 رح خلافا للثاني \* بشرط حضور عدو \* يقيننا فلو صلوا على ظنه فبان خلافه اعدوا \* اوسع \*  
 ارحية عظيمة ونحوها وخاف خروج الروت كافي مجمع الانهر ولم اراه لغيره فلا يفتقد ثم رأيت  
 في شرح البخاري المعنى انه ليس بشرط الاعداء البعض حال التحام الحرب \* فيجعل الاسلام طائفة  
 بازاء العدو \* ارهابا له \* ويصلي باخرى ركعة في الثنائى \* ومنه الجمعة والعيد \* وركعتين في  
 غيره \* لزوما \* وذهبت اليه وجاءت الاخرى فصلى بهم ما بقي وسلم وحده وذهبت اليه \*  
 ندبا \* وجاءت الطائفة الاولى اتوا صلواتهم بلا قراءة \* لانهم لاحقون \* وسلموا ثم جاءت  
 الطائفة \* الاخرى واتوا صلواتهم بقراءة \* لانهم مسبقون هذا ان تنازعوا في الصلوة خلف  
 واحد والا فالافضل ان يصلي بكل طائفة امام \* وان اشتد خوفهم \* وعجزوا عن النزول \*  
 صلوا ركبا نفرادا \* الا اذا كان رد يغاللام فيصح الاقتداء \* بالايماء الى جهة قد رايهم  
 للضرورة \* وفدت بمشي \* بغير اصطفا وسبق حدث \* وركوب \* مطلعا \* وتنازل كثير  
 لا بغليل كرمية سهم \* السايح في البحر ان يمكنه ان يرمي اعضائه ساعة صلى بالايماء والا لا  
 تصح كصلوة الماشي والسائق وهو يضرب بالسيف فروع الركبان ان كان مطلوبا تصح صلواته  
 وان كان طالبا لا لعدو مخوفه شرعا ثم ذهب العدو ولم يجز انحرافهم وبكسه جاز لا تشرع صلواته  
 الخوف للعاصي في سفره كافي الظهيرية وعليه فلا تصح من البغاة صح انه عليه الصلوة والسلام صلواتها  
 في اربع ذات الرقاع وبطن نخل وعسقان وذى قرد \*

## \* باب صلوة الجنائزة \*

من اضافة الشيء الى هيبه وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير وقيل لغتان والموت صفة وجودية خلقت  
 ضد الحياة وقيل عدمية \* يوجه المختصر \* علامته استرخاء قد فيه واعوجاج منخره وانخساف  
 صدغيه \* القبلة \* على يمينه هو السنة \* وجاز الاستلقاء \* على ظهره \* وقد ماها اليها \* وهو  
 المعتاد في زماننا \* و \* لكن \* يرفع ارسه تليلا \* ليتوجه للقبلة \* وقيل يوضع كما تيسر على الاصح \*  
 صححه في المبتغى \* وان شق عليه ترك على حاله \* والمرجوم لا يوجه معراج \* ويلقن \* ند با  
 وقيل وجوبا \* بذكر الشهادتين \* لان الارلى لا تغبل بدون الثانية \* عنده \* قبل الغرغرة  
 واختلف في قبول تواتر البأس والمختار قبول توبته لا ايمانه والفرق في البرازية وغيرها \* من غير  
 امره بهما \* ثلاثا يضرر اذا قالها مرة كفاه ولا يكرر عليه ما لم يتكلم ليكون آخر كلامه لا آله الا الله  
 ويندب قراءة يس والرعد \* ولا يلقن بعد التحيد \* وان فعل لا ينهي عنه وفي الجوهر انه  
 مشروع عند اهل السنة ويكفي قول يا فلان يا ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقل رضيت بالله رباً وبالاسلام  
 ديناً وبمحمد صلي الله عليه وسلم نبياً قيل يا رسول الله وان لم يعرف اسمه قال ينسب الى حوا ومن  
 لا يسأل ينبغي ان لا يلقن والاصح ان الانبياء عليهم السلام لا يسألون ولا اطفال المؤمنين وتوقف  
 الامام في اطفال المشركين وقيل هم خدام اهل الجنة ويكره تمنى الموت وتمامه في النهر وسيجي في  
 الحظر \* وما ظهر منه من كلمات كفرية يستغفر في حقه ويعامل معاملة موتي المسلمين \* حملا  
 على انه في حال زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره الكمال \* واذا مات  
 تشد لحياءه وتغمض عيناه \* تحسينا له ويقول مغمضه بسم الله وعلى ملته رسول الله اللهم يسر عليه  
 امره وسهل عليه ما بعد واسعد بلقاءك واجعل ما خرج اليه خيراً مما خرج عنه ثم يمد اعضاءه  
 ويوضع على بطنه سيف او حديد ثلاثا ينتفخ ويحضر عنده الطيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء  
 والجنب ويعلم به جيرانه واقرباؤه ويسرع في جهازه ويقرأ عند القرآن الى ان يرفع الى الغسل  
 كما في القهستاني معزياً للنتف قلت وليس في النتف الى الغسل بل الى ان يرفع فقط ونسره في البحر  
 برفع الروح وعبارة الزيلعي وغيره تكرر القراءة عند حتى يغسل وعلله الشرنبلالي في امداد  
 الفتاح تنزيها للقرآن عن نجاسة الميت لتنجسه بالموت قيل نجاسته خبيث وقيل حدث وعليه فينبغي  
 جوازها كقراءة المحدث \* ويوضع \* كمات \* كما تيسر \* في الاصح \* على سرير مَجْمُورٍ ترا \*

الى سبع نقاط فتح \* ككفنه \* وعند موته نهى ثلث لا خلفه ولا في القبر \* وكرة قراء القرآن عند  
 الى تمام غسله \* عبارة الزيلعي حتى يغسل وعبارة النهر قبل غسله \* وتستمر عورته الغليظة فقط  
 على الظاهر \* من الرواية \* وقيل مطلقا \* الغليظة والخفيفة \* وصح \* صححه الزيلعي وغيره \*  
 ويغسلها تحت خرقه \* السترة \* بعد لف \* خرقه \* مثلها على يديه \* لحرمة المس كالنظر \*  
 ويجرد \* من ثيابه \* كما مات \* وغسله عليه السلام في قميصه من خواصه \* ويوضي \* من يوم  
 بالصلوة \* بلا مضمضة واستنشاق \* للحرج وقيل يفعلان خرقه وعليه العمل اليوم ولو كان جنباً  
 ارواحاً ونفساً فعلاً اتفاقاً تميمياً للطهارة كما في امداد الفتاح مستمل من شرح المقدسي ويبدأ  
 بوجهه ويمسح رأسه \* ويصب عليه ماء مغلي بسلر \* ورق النبق \* او حرص \* بضم فسكون  
 الاثنان \* ان تيسر والافاء خالص \* مغلي \* ويغسل رأسه وجميعته بالخطمي \* نيت بالعرفاق \*  
 ان وجد والافاء لصا بون ونحوه \* هذا الوجه ما شعر حتى لو كان امردا واجرد لا يفعل \* ولا يجمع  
 على يساره \* ليبدأ أيمينه \* فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التثنية منه امر على يمينه كل من  
 ثم يجلس مستنداً \* بالبناء للمفعول \* اليه ويمسح بطنه رقيقاً وما خرج منه يغسله امر \*  
 بعد اقعدة \* يضعه على شقه الايسر ويغسله وهذه \* غسلة \* ثالثة \* ليحصل المسنون \*  
 ويصب عليه الماء عند كل اضجاع ثلث مرات \* لما مر \* وان زاد عليها او نقص جاز \* اذ  
 الواجب مرة \* ولا يعاد غسله ولا وضوؤه بالتارج منه \* لان غسله ما وجب لرفع الحدث  
 لبقائه بالموت بل لتنجسه بالموت كسائر الحيوانات الدموية الا ان المسلم يطهر بالغسل كرس  
 له وقد حصل تحرر وشرح مجمع \* وينشف في ثوب ويجعل التلويح \* وهو بفتح الحاء \*  
 العطر المركب من الاشياء الطيبة غير زعفران وورس \* لكراهتهم للرجال وجعلها في  
 الكفن جهل \* على رأسه وحيته \* ذبا \* والكافور على مساجده \* كبراسه \* ولا يروح  
 شعرة \* اى يكره ذلك تحريماً \* ولا يقص ظفيرة \* الا المكسورة \* ولا \* شعرة \* ولا يستن  
 ولا بأس بجعل القطن على وجهه وفي مشارقه كل بر وقيل واذن ونم يوضع على اذنيه جانيبه  
 لا على صدره لانه من عمل الكفار ابن ملك \* ويمنع زوجها من غسلها ومسها الا من اشرف  
 اليها على الاصح \* منيه وقالت الائمة الثلاثة يجوز لان علياً رضى الله عنه غسل ثمانية رضى  
 الله عنها قلنا هذا محمول على بقاء الزوجية لقوله عليه السلام كل سبب ينقطع بالمرء



الاممبي ونسبي مع ان بعض الصحابة رضي الله عنه أنكر عليه شرح المجمع للعيني \* وهي لا تمنع  
 من ذلك \* ولو ذممة بشرط بقاء الزوجية \* بخلاف ام الولد \* والمكاتبه فلا يغسلنه ولا  
 يغسلهن على المشهور مجتبي \* والمعتبر \* في الزوجية \* صلاحيتها لغسله حالة الغسل لا \* حالة \*  
 الموت فتمنع من غسله لو \* بانث قبل موته او \* ارتدت بعد \* ثم اسلمت \* او مست ابنه بشهوة \*  
 لزال النكاح \* وجازلها \* غسله \* لو اسلم \* زوج المجوسية \* فمات فاسلمت \* بعد \* يحل  
 مسها حيثئذ اعتبارا بحالة الحيوة \* وجد وارأس آدمي \* او احد شقيه \* لا يغسل ولا يصلى  
 عليه \* بل يدفن الا ان يوجد أكثر من نصفه ولو بلا رأس \* والا فضل ان يغسل \* الميت \* مجانا  
 فان ابتغى الغاسل الاجر جاز ان كان ثمة غيره والا لا \* لتعينه عليه وينبغي ان يكون حكم  
 الحمال والكفار كذلك سراج \* ولو غسل \* الميت \* بغيرنية اجزا \* اى لطهارته لا لاسقاط  
 الغرض عن ذمة المكلفين \* و \* لذا قالوا \* لو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله ثلثا \* لانا  
 امرنا بالغسل فحركه في الماء بنية الغسل ثلثا فتح وتعليله يغفل انهم لو صلوا عليه بلا اعادة غسله صح  
 وان لم يسقط وجوبه عنهم فتدبره وفي الاختيار الاصل فيه تغسيل الملائكة لادم عليه السلام وقالوا  
 لولد هذه سنة موتاكم فروع لو لم يد راس مسلم ام كافر ولا علامة فان في دارنا غسل وصلى عليه والا  
 لا اختلط موتانا بكفار ولا علامة اعتبر الاكثر فان استورا غسلوا واختلف في الصلوة عليهم ومحل الدفن  
 كل فن ذممة حبلى من مسلم قالوا والاحوط دفنها على حدة ويجعل ظهرها الى القبلة لان وجه  
 الولد لظهرها ماتت بين رجال او صبيين نساء ييممه المحرم فان لم يكن فالاجنبي بخرقة وييمم الخنثى  
 المشكل لومرا هقا والافكغيرة فيغسله الرجال والنساء ييمم لفقد ماء وصلى عليه ثم وجد به غسلوه  
 وصلوا ثانيا وقيل لا \* ويسن في الكفن له ازار وقميص ولغافة وتكره العمامة \* للميت \* في  
 الاصح \* مجتبي واستحسنها المتأخرون للعلماء والاشراف والاباس بالزيادة على الثلثة وتحسن  
 الكفن لحديث حسنوا اكفان الموتى فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتغاضون بحسن اكفانهم ظهرية \*  
 ولها درع \* اى قميص \* وازار وخمار ولغافة وخرقة تربطها ذباها \* وبطنها \* وكفاية له  
 ازار ولغافة \* في الاصح \* ولها ثوبان وخمار \* ويكره اقل من ذلك \* وكفن الضرورة لها ما يوجد \*  
 واقله ما يعم البدن وعند الشافعي رح ما يسترا العورة كالحي \* تبسط اللغافة \* اولا \* ثم يبسط  
 الازار عليها ويقمص ويوضع على الازار ويلف يساره ثم يمينه ثم اللغافة كذلك \* ليكون الايمن

على الايسر \* وهي تلبس الدرع ويجعل شعرها ظفيرتين على صدرها وقته \* اى الدرع \*  
والخمار وقته \* اى الشعر \* تحت اللقاة \* ثم يفعل كامر \* ويعقل الكفن ان خيف انتشاره وخشيت  
مشكل كمرأة فيه \* اى الكفن والمحرم كالحلال والمراحم كالبالغ من لم يراهق ان كفن فى واحد  
جاز والسقط يلف ولا يكفن كالعضو من الميت \* و \* آدمى \* منبوش طرى \* لم يتفسخ \* يكفن  
كالى لم يدفن مرة \* بعد اخره \* وان تعسخ كفن فى ثوب واحد \* والى هنا صار المكفنون  
احد عشر والثانى عشر الشهيد ذكرها فى المجتبى \* ولا بأس فى الكفن ببرد وكتان وفى النساء  
بحريرو ومنعرو ومعصر \* لجواز به كل ما يجوز لبسه حال الحيوة واحبه البياض او ما كان يصلح  
فيه \* وكفن من لا مال له على من يجب عليه نفقته \* فان تعددوا فعلى تدوير اتمهم \* واختلف  
فى الزوج والفتوى على وجوب كنفها عليه \* عند الثانى \* وان تركت مالا \* خايبه وزججه  
فى البحر بانه الظاهر لانه كسوتها \* وان لم يكن ثمة من يجب عليه نفقته ففى بيت المال ان  
لم يكن \* بيت المال معمورا او منتظما \* فعلى المسلمين تكفينه \* فان لم يقلدوا سائر الناس له او با  
فان فضل شئ رد للمتصدق ان علم والا كفن به مثله والا تصدق به مجتبى وظاهره انه لا يجب  
عليهم الاسوال كفن الضرورة لا الكفاية ولو كان في مكان ايسر فيه الا واحد وذلك الواحد ايسر له  
الا ثوب لا يلزمه تكفينه به ولا يخرج الكفن عن ملك المتبرع \* والصلوة عليه \* صحتها \* فرض  
كفاية \* بالاجماع فيكفر منكروها لانه انكر الاجماع قنیه \* كدفنه \* وغسله \* وتجهيزه فانها فرض كفاية \*  
وشرطها \* ستة \* اسلام الميت وطهارته \* ما لم يهل عليه التراب فيصلح على قبره بلا غسل وان  
صلح عليه اولا استحسانا وفى القنية الطهارة من النجاسة في ثوب وبن ومكان وستر العورة شرط  
فى حق الميت والامام جميعا فلوام بلا طهارة والقوم بها اعيدت وبكسها لا كما لو است امرأة ولو اتم  
لستقوط فرضها بواحد وبقي من الشروط بلوغ الامام تأمل وشرطها ايضا حضوره \* ووجهه \* وكونه هوار  
اكثره \* امام المصلي \* وكونه للقبلة فلا تصح على غائب ومحمول على نحو دابة وموضوع خلفه  
لانه كالا امام من وجهه دون وجه لصحتها على الصبى وصلوة النبي صلى الله عليه وسلم على  
النجاشي لقوته از خصوصيته وصحت لو وضعوا الرأس موضع الرجلين واساوا ان تعمل ولو  
اخطاوا القبلة صحت ان تحروا والا لامفتاح السعادة \* وركبها \* شيان \* الكبيرات \* الاربع  
غالاولى ركن ايضا لا شرط فللم يجوز بناء اخرى عليها \* والقيام \* فلم تجز قاعد ابلا عذر \*

وسننها \* ثلاثة \* التحميد والثناء والدعاء فيها \* ذكره الزاهد وغيره وما فهمه الكمال من  
 ان الدعاء ركن والتكبير الاولى شرط رده في البحر لتصر بحمهم بخلافه \* وهي فرض على كل مسلم  
 مات خلا اربع بغاة وقطاع طريق \* فلا يغسلوا ولا يصلوا عليهم \* اذا قتلوا في الحرب \* ولو بعد  
 صلى عليهم لانه حد او قصاص \* وكذا \* اهل عصابة \* ومكابري في مصر لئلا بسلاح وخناق \*  
 خنق غيره مرة فحكمهم كالغاة \* من قتل نفسه \* ولو \* عمد او يغسل ويصل عليه \* به يغتفر وان  
 كان اعظم وزرا من قاتل غيره ورجح الكمال قول الثاني بما في مسلم انه عليه السلام اتى برجل  
 قتل نفسه فلم يصل عليه \* لا \* يصل على \* قاتل احد ابويه \* اهانة له والحقة في النهر بالغاة \*  
 وهي اربع تكبيرات \* كل تكبيرة قائمة مقام ركعة \* يرفع يده في الاولى فقط \* وقال ائمة  
 بلخ في كلها \* وينشئ \* بعدها وهو سبحانك اللهم بحمدك وتبارك اسمك الخ \* ويصلي على  
 النبي \* صلى الله عليه وسلم كافي التشهد \* بعد الثانية \* لان تقل يمها سنة الدعاء \* ويدعو  
 بعد الثالثة \* بامور الآخرة والمأثور الاولى وقد م فيه الاسلام مع انه الايمان لانه منبى عن  
 الانقياد فكانه دعاء في حال الحيوية بالايمان والانقياد وما في حال الوفاة فالانقياد هو العمل  
 غير موجود \* ويسلم \* بلاد دعاء \* بعد الرابعة \* بتسليمتين ثابا الميت مع القوم ويسر الكل  
 الا التكبير يلعى وغيره لكن في البدائع العمل في زماننا على الجهر بالنسليم وفي جواهر  
 الفبا على الجهر بواحدة \* ولا قراءة ولا تشهد فيها \* وعين الشافعي رح الغائبة في الاولى  
 وعندنا يجوز بنية الدعاء ويكره بنية القراءة لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام وافضل صفونها  
 آخرها اظهار اللتواضع \* ولو كبر امامه خمسا لم ينبع \* لانه منسوخ \* فيمكنك \* الموتى \* حتى  
 يسلم معه اذا سلم \* به يغتفر هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ تابعه وينوي الافتتاح بكل  
 تكبيرة وكذا في العيد \* ولا يستغفر فيها اصبي ومجنون \* ومعتوه لعدم تكليفهم \* بل يقول  
 بعد دعاء البالغين اللهم اجعله لنا فرطا \* بفتحيتين اى سابقا الى الخوض ليهي الماء وهو دعاء  
 له ايضا بتقل منه في الخير لاسيما وقد قالوا احسنات اصبي له لا لابي له بل لهما ثواب التعليم \*  
 واجعله ذخرا \* بضم الذال المعجمة ذخيرة \* ونافعنا مشغعا \* مقبول الشفاعة \* ويقوم  
 الامام \* ند \* بعد الصلوة مطلقا \* للرجل والمرأة لانه محل الايمان والشفاعة لاجله \*  
 واسبق \* ببعض التكبيرات لا يكبر في الحال \* بل ينتظر \* تكبير \* الامام ليكبر معه \*

للافتتاح لما مر ان كل تكبيرة كركعة والمسبوق لا يبدأ بما فاتة وقال ابو يوسف رح \* لا \* ينتظر  
كما لا ينتظر \* الحاضر في حال التحريمة \* بل يكبر اتقا للتحريمة لانه كالم رك ثم يكبر ان  
ما فاتهما بعد الفراغ نسقا بلا دعاء ان خشيا رفع الميث على الا عناق وما في المجتبى من ان  
المكرك يكبر الكل للحال شاذ نهر \* فلو جاء \* المسبوق \* بعد تكبيرة الامام الرابعة فاتته  
الصلوة \* لتعد رالد خول في تكبيرة الامام وعند ابي يوسف رح يدخل لبقاء التحريمة فاذا  
سلم الامام كبر ثلثا كما في الحاضر وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره \* واذا اجتمعت الجنائز  
فافراد الصلوة \* على كل واحد \* اولى \* من الجمع \* وتقديم الافضل \* افضل \* وان جمع  
جاز ثم \* ان شاء \* جعل الجنائز صفا \* واحد اوقام عند افضلهم وان شاء جعلها صفا \*  
مما يلي القبلة \* واحد اخلف واحد \* بحيث يكون صد ركل \* جنازة \* مما يلي الاسام \*  
ليقوم بحذاء صد رالكل وان جعلها درجا فحسن لحصول المقصود \* وراعى الترتيب \* امامهم و  
خلفه حال الحيوة فيقرب منه الافضل فالافضل الرجل مما يليه فالصبي فالشئى فالبالغة والمرأة  
والصبي الحر يقدم على العبد والعبد على المرأة واما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة به عكس هذا  
فيجعل الافضل مما يلي القبلة فتح \* ويقدم في الصلوة عليه السلطان \* ان حضر \* رذائبه \*  
وهو امير مصر \* ثم القاضي \* ثم صاحب الشرط ثم خليفته ثم خليفة القاضي \* ثم امام السنى \*  
فيه ايها \* وذلك ان تقديم الولاية واجب وتقديم امام الحى مندوب فقط بشرط ان يكون يصل  
من الولي والا فالولى اولى كفى المجتبى وشرح المجمع لمصنفه وفي الدراية امام المسكين الساج  
اولى من امام الحى اى مسجد محلته نهر \* ثم الولي \* بترتيب عسوبة الانكاح الا ان يتقدم  
على الابن اتقا الا ان يكون عالما والاب جاهلا وان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران وسوى العبد  
اولى من ابنه الحر لبقاء ملكه والفتوى على بطلان الوصية بغسله والصلوة عليه \* وله \* اى المولى  
ومثله كل من تقدم عليه من باب اولى \* الاذن لغيره فيها \* لانه حقه نيم ملك ابطاله \* الا \*  
انه \* ان كان هناك من يساويه فله \* اى لذلك المساوى ولو اصغر سنا \* المانع \* لمشاركته فى الحق اما  
البعيد فليس له المانع \* فان صلى غيره \* اى الولي \* ممن ليس له حق التقدم \* على الولي \*  
ولم يتابعه \* الولي \* اعا دالولى \* ولو على قبره ان شاء لاجل حقه لا لاسقاط الغرض وان اقتضا  
ليس لمن صلى عليها ان يعيد مع الولي لان تكرارها غير مشروع \* والا \* اى وان صلى من



حق التقدم كقاضٍ أو نائبه أو إمام حتى أو من ليس له حق التقدم وتابعه الولي \* لا \* يعيد  
 لأنهم أولى بالصلوة منه \* وأن طلي هو \* أي الولي \* بحق \* بأن لم يحضر من يقدم عليه \*  
 لا يصلى غيره بعده \* وأن حضر من له التقدم لكونها بحق أمّا لو صلى الولي بحضرة السلطان  
 مثلاً أعاد السلطان كما في المجتمع وغيره وفيه حكم صلوة من لا ولاية له كعدم الصلوة أصلاً فيصلى  
 على قبره ما لم يتمرق \* وأن دفن \* وأصل عليه التراب \* بغير صلوة \* أو بها بلا غسل أو ممن  
 لا ولاية له \* صلى على قبره \* استحساناً \* ما لم يغلب على الظن نفيحه \* من غير تقديره و  
 الأصح وظاهره أنه لو شك في نفيحه صلى عليه لكن في النهر عن محمد رح لا كأنه تقبل بما للمانع \*  
 ولم تجز \* الصلوة \* عليها رآكبا \* ولا قاعداً \* بغير عذر \* استحساناً \* وكهرت تحريماً \* وقيل  
 تنزيهاً \* في مسجد جماعة هو \* أي الميت \* فيه \* وحده أو مع القوم \* واختلف في الخارج \*  
 عن المسجد وحده أو مع بعض القوم \* والمختار الكراهة \* مطلقاً خلاصة بناء على أن المسجد إنما  
 بني للمكتوبة وتوابعها كنافلة وذكر وتدريس عالم وهو الموافق لاطلاق حديث أبي داود من صلى  
 على ميت في المسجد فلا صلوة له \* ومن ولد فمات يغسل ويصلى عليه \* ويرث ويورث ويسمى \*  
 أن استهل \* بالبناء للفاعل أي وجد منه ما يدل على حيوته بعد خروج أكثره حتى لو خرج رأسه  
 فقط وهو يصبح نذ بحه رجل فعليه الغرة وأن قطع أذنه فخرج حيا فمات فعليه الدية \* والا \*  
 أي وإن لم يستهل \* غسل وسمي \* عند الثاني وهو الأصح فيفتى به على خلاف ظاهر الرواية  
 أكراماً لبني آدم كما في ملتقى البحار وفي النهر عن الظهيرية وإن استبان بعض خلقه غسل وحشر  
 هو المختار \* وأدرج في خرقه ودفن ولم يصل عليه \* وكذا لا يرث إذا انفصل بنفسه \* كصبي  
 سبى مع أحد أبويه \* لا يصلى عليه لأنه تبع له في أحكام الدنيا لا العقبى لما مر أنهم خدّم أهل  
 الجنة \* ولو سبى بدونه \* فهو مسلم تبعاً للدار والسبي \* أو به فاسلم هو أو \* أسلم \* الصبي  
 وهو عاقل \* أي ابن سبع \* صلى عليه \* لصيرورته مسلماً قالوا ولا ينبغي أن يسأل العامي عن  
 الإسلام بل يذكر عنده حقيقته وما يجب الإيمان به ثم يقال له هل أنت مصدق بهذا فإذا قال  
 نعم أكتفى به ولا يضرتوقفه في جواب ما الإيمان ما الإسلام فتح \* ويغسل المسلم ويكفن ويدفن  
 قريبه \* كخاله \* الكافر الأصلي \* أما المرتد فيلقى في حفرة كالكلب \* عند الاحتياج \* فلو  
 له قريب فالأولى تركه لهم \* من غير مراعاة السنة \* فيغسله غسل الثوب النجس ويلغّه في خرقه



ويلقيه في حفرة وليس للكار غسل قربه المسلم \* فاذا حمل الجنازة وضع \* ندبا \* مقلدها \*  
 بكسر الدال وتفتح وكذا الموحى \* على يمينه \* عشر خطوات له يث من حمل جنازة اربعين  
 خطوة كعرت عنه اربعين كبيرة \* ثم \* وضع \* موخرها \* على يمينه كذا لك \* ثم مقلدها على  
 يساره ثم موخرها \* كذا لك فيقع الفراغ خلف الجنازة فيمشي خلفها وضح انه عليه السلام حمل  
 جنازة سعد بن معاذ ويكره عندنا حمله بين عمودى السريز بل يرفع كل رجل قائمة باليد لا على  
 العنق كالامتعة ولذا كره حمله على ظهر ودابة \* والصبي الرضيع او العظيم او فوق ذلك قليلا يحمله  
 الواحد على يديه \* ولورا كبا \* وان \* كان \* كبير احمل على الجنازة ويسرع بها بلا خيب \*  
 اى عد وسريع ولوبه كره \* وكره تاخير صلواته ودننه ليصلى عليه جمع عظيم بعد صلوة الجمعة \*  
 الا اذا خيف فوتها بسبب دونه قنيه \* كما كره \* لمتبعها \* جلوس قبل وضعها \* وقيام بعد \*  
 ولا يقوم من فى المصلى \* لها \* اذا رآها \* قبل وضعها ولا من مرت عليه هو المشتهر وما زود به  
 منسوخ زيلعي \* وندب المشي خلفها \* لانها متبوعة الا ان يكون خلفها نساء فالمشي امامها  
 احسن اختيار ويكره خروجهن تحريما وتزجر النائبة ولا يترك اتباعها لاجلها ولا يمشي عن يمينها  
 ويسارها \* ولو مشى امامها جاز \* وفيه فضيلة ايضا \* ولكن \* ان تباعد عنه او اقل من \* نكل \*  
 او ركب امامها \* كره \* كما كره فيها رفع صوت بكرا وقرأة فتح \* وحفر قبره \* في غير دار \* يغسل ر  
 نصف قامة \* فان زاد فحسن \* ويلحد ولا يشق \* الا في ارض رخوة \* ولا \* ليجوز \* ان يوضع فيه  
 مضربة ومخدرة \* وما روى عن علي رضي الله عنه فغير مشهور ولا يدخل به ظهيرة \* ولا بأس  
 بانحاذ تابوت \* ولو من حجر او حديد \* له عند الحاجة \* كرخاوة الارض \* و \* يسمن \* ان \*  
 يغرش فيه التراب مات في سفينة غسل وكفن وصلى عليه والقي في البحر ان لم يكن قريبا  
 من البر \* فنج \* ولا \* ينبغى \* ان يدفن \* الميت \* فى الماء او ولو كان \* صغير \*  
 لا اختصاص هذه السنة بالانبياء عليهم السلام واقعات \* و \* يستحب \* ان \* يدخل  
 من قبل القبلة \* بان يوضع من جهتها ثم يحمل فيلحد \* و \* ان \* يقول واضعه بسم الله \* وبالله \*  
 وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويوجه اليها \* وجوبا وينبغى كونه على شقه الا يسمن  
 ولا ينش لموجه اليها \* وتحل العقدة \* للاستغناء عنها \* ويسوى اللبن عليه والقصب لا لاجر \*  
 المطبوخ \* والخشب \* لو حول الميت اما فوته فلا يكره ابن ملك فائدة عدد لبنات

لحد النبي عليه السلام تسع بهنسى \* وجاز \* ذلك حوله \* بأرض رخوة \* كالتابوت \*  
 ويسجى \* أى يغطى \* قبرها \* ولو خشي \* لاقبره \* الالعد ركطار \* ويهاى التراب عليه  
 وتكره الزيادة على ما خرج منه \* من التراب لانه بمنزلة البناء ويستحب حثيه من قبل رأسه  
 ثلثا وجلس ساعة بعد دفنه لدهاء وقراءة بقدر ما ينحدر الجزور ويفرق لحمه \* ولا بأس برش  
 الماء عليه \* حفظ الترابه عن الاند راس \* ولا يربع \* للنهى عنه \* ويسنم \* تد با ونى  
 الظهيرية وجوبا قد رشر \* ولا يخصص \* للنهى عنه \* ولا يطمين ولا يرفع عليه بناء وقيل  
 لا بأس به وهو المختار \* كفى كراهة السراجية وفي جنازها لا بأس بالكتابة ان احتيج اليها حتى  
 لا ينصب الاثر ولا يمتحن \* ولا يخرج منه \* بعد اهالة التراب \* الا \* لحق آدمى \* كان  
 تكون الارض مغصوبة او اخذت بشقة \* ويخير المالك بين اخراجه ومساراته بالارض كما جاز  
 زرعه والبناء عليه اذ ابلى وصارت ترابا زيلعى \* حامل ماتت وولدها حى \* يضطرب \* شق  
 بطنها \* من الايسر \* ويخرج ولدها \* ولو بالعكس وخيف على الام قطع واخرج لوميتا  
 والا لا كفى كراهة الاختيار ولو ابتلع مال غيره ومات هل يشق فيه قولان والاولى نعم فتح  
 فروع الاتباع افضل من النوافل لو لقرابة ازجوار او فيه صلاح معروف يندب دفنه في  
 جهة موته وتعجيله وستر موضع غسله فلا يراه الا غاسله ومن يعينه وان رأى ما يكره لم يجز ذكره  
 لحد يث اذكر وامحاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم لا بأس بنقله قبل دفنه وبالاعلام بموته  
 وبارثائه بشعر او غيره لكن يكره الافراط في منحه ولا سيما عند جنازته لحد يث من تعزى بعزا  
 الجاهلية وتعرية اهله وترغيبهم فى الصبر وباتخاذ طعام لهم وبالجلوس لها في غير مسجد ثلثة  
 ايام واولها افضل وتكره بعد ما الاغائب وتكره التعزية ثانيا وعند القبر وعند باب الدار و  
 يقول عظم الله اجرک واحسن عزاک وغفر لمتک وزيارة القبور ولو للنساء لحد يث كنت  
 نهيتكم عن زيارة القبور الا فزورها ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانّا ان شاء الله بكم  
 لاحقون ويقرأ يس وفي الحد يث من قرأ الا خلاص احد عشر مرة ثم وهب اجرها للاثموات  
 اعطى من الاجر بعدد الاثموات ويحفر قبر النفسه وقيل يكره والذي ينبغي انه لا يكره تهية نحو  
 الكفن بخلاف القبر يكره المشي في طريق ظن انه محدث حتى اذا لم يصل الى قبره الا بوطى  
 قبر تركه لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس القارئ عند القبر وهو المختار عظم الذي محترم

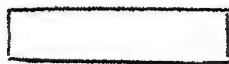
أنما يعتب الميت ببكاء أهله إذا وصى بذلك كتب على جبهة الميت أو عمامته أو كفته هذه نامة  
يرجى أن يغفر الله للميت أو وصى بعضهم أن يكتب في جبهته وصلة بسم الله الرحمن الرحيم  
ففعّل ثم رأى في المنام فسئل فقال لما رُضعت في القبر جاء تني ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوبا  
على جبهتي بسم الله قالوا أمنت من عذاب الله تعالى \*

### \* باب الشهيد \*

فَعِيل بمعنى مفعول لأنه مشهود له بالجنة أو فاعل لأنه حي عند ربه فهو شاهد \* هو كل مكلف مسلم  
ظاهر \* فالحائض إن رأت ثلثة أيام غسلت والا لاعدم كونها حائضا ولم يعد عليه الصلوة والسلام  
غسل حنظله لحصوله بفعل الملائكة بل ليل تضة آدم \* تم تل ظلما \* بغير حق \* بجارحة \* أي  
بما يوجب القصاص \* ولم يجب بنفس القتل مال \* بل قصاص حتى لو وجب المال بعارض  
كالصلح أو قتل الأب ابنه لا تسقط الشهادة \* ولم يرتث \* فلوارث غسل كما سيجي \* وكذا \* يكون  
شهيدا \* لو قتله باغ أو حربي أو قاطع طريق \* ولو تسببا \* أو بغير آلة جارحة \* فإن مقتولهم  
شهيد بأي آلة تتلوه لأن الأصل فيه شهود أحد ولم يكن كلهم قتيلا سلاح \* أو وجد جرحا سياتي  
معركتهم \* المراد بالجراحة علامة القتل كخروج الدم من عينه أو أذنه أو حلقه صافيا لا من أنفه  
أو ذكره أو ذنبه أو حلقه جامدا \* فينزعه عنه ما لا يصلح للكفن ويزاد \* أن نقص ما عليه عن كفن  
السنة \* وينقص \* أن زاد \* لأجل \* أن يتم كفته \* المسنون \* ويصل على عليه بلا غسل ويدفن  
بل متهوثا به \* لحديث زملوصم بكلومهم \* ويغسل من وجد قتيلا في مصر \* أو قرية \* فيما \* أي  
موضع \* تجب فيه الدية \* ولو في بيت المال كالمقتول في جامع وشارع \* ولم يعلم قاتله \* أو علم ولم يجب  
القصاص فإن وجبت كان شهيدا كمن قتله للصمص ليل في المصر فإنه لا قسامة ولا دية فيه للعلم بأنه قتله  
للصوص غاية الأمر أن عينه لم تعلم فلم يحفظ فإن الناس عنه غافلون \* أو قتل محل أو قصاص \*  
أي يغسل وكذا يعتزير أو افتراس سبع \* أو جرح وارث \* وذلك \* بأن أكل أو شرب أو نام أو  
تدأى \* ولو قليلا \* أو أوى خيمة أو مضى عليه وقت صلوة وهو يعقل \* ويقدر على أدائها \*  
أو نقل من المعركة \* وهو يعقل سواء وصل حيا أو مات على الأيدي \* وكذا الوقام من مكانه إلى  
مكان آخر بدائع \* لا لخوف وطئ الخيل أو وصى بأمور الدنيا وإن بأمور الآخرة لا \*  
يصير مريثا \* عند محل رح وهو الأصح \* جوهره لأنه من أحكام الأموات \* أرباع أو شترى

او تكلم بكلام كثر \* والافلا وهذا كله اذا كان \* بعد انقضاء الحرب ولو فيها \* اى فى الحرب \* لا \* يصير مرتثا بشئ مما ذكر وكل ذلك فى الشهيد الكامل والا فالمرتث شهيد الاخرة وكذا الجنب ونحوه ومن قصد العدو فاصاب نفسه والغريق والحريق والغريب والمهدوم عليه والمبطون والمطعون والنفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو يطلب العلم وقد عد صمد السيوطى نحو الثلثين \*

### \* باب الصلوة فى الكعبة \*

فى الباب زيادة على الترجمة وهو حسن \* يصح فرض ونفل فيها وفوقها \* ولو بلا سترة لان القلبة عندنا هى العرصة والهواء الى عنان السماء \* وان كره الثانى \* للنهى وترك التعظيم \* منفردا او جماعة وان \* وصلىة \* اختلفت وجوههم \* فى التوجه الى الكعبة \* الا اذا جعل تغاه الى وجه امامه \* فلا يصح اقتداءه \* لتقدمه عليه \* ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل ولو لجنبه لم يكره فهى اربع \* وتصح لو نخلقوا حولها ولو كان بعضهم اقرب اليها من امامه ان لم يكن فى جانبه \* لتاخره حكما ولو وقف مستامنا لركن فى جانب الامام وكان اقرب لم ادره ويتبعى الفساد احتياطا لترجيح جهة الامام وهذه صورته \* 

امام مقتدى

### \* كتاب الزكوة \*

صح \* لانه كقيامه فى المحراب \*

قرانها بالصلوة فى اثنين وثمانين موضعاً فى التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت فى السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا تجب على الانبياء اجماعا \* هى \* لغة الطهارة والنماء وشرعا \* تمليك \* خرج الاباحة فلو ااعم يتيماناً وبها الزكوة لا تجزيه الا اذا دفع اليه المطعوم كما وكساه بشرط ان يعقل القبض الا اذا حكم عليه بنفقتهم مضمورات خلافاً للثاني بزازية \* جز مال \* خرج المنفعة فلو اسكن فقير ادارة سنة ناوباً لا تجزيه \* عينه الشارع \* وهو ربح عشر نصاب حولي خرج النافلة والغطرة \* من مسلم فقير \* ولو معتوها \* غيرها شمسى ولا مولاه \* اى معتقه وهذا معنى قول الكثر تمليك المال اى المعهود اخراجه شرعا \* مع قطع المنفعة عن الملك من كل وجه \* فلا يدفع لاصله وفرعه \* لله تعالى \* بيمان لا اشتراط النية \* وشرط افتراضها

عقل وبلوغ وإسلام وحرية \* والعلم به ولو حكما ككونه في دارنا \* وسببها \* أي سبب افتراضها \*  
 ملك نصاب حولى \* نسبة للحول لحواله عليه \* تام \* بالرفع صفة ملك خرج مال المكاتب  
 أقول أنه خرج بأشراط الحرية على أن المطلق ينصرف إلى الكامل ودخل ما ملك بسبب  
 خبيث كمغصوب خلطه إذا كان له غيره منفصل عنه يوفي دينه \* فارغ عن دين له مطالب  
 من جهة العباد \* سواء كان لله كزكاة وخراج أو للعبد ولو كغالة أو موقلا ولو صدق زوجته  
 الموقل للفراق أو نفقة لزمته بقضاء أرضاء بخلاف دين نذر وكفارة وحج لعدم المطالب ولا  
 يمنع الدين وجوب عشر وخراج وكفارة \* و \* فارغ عن \* حاجته الأصلية \* لأن المشغول  
 بها كامل وم \* و \* فسر ابن ملك بما يدفع عنه الهلاك تحقيقا كثيابه أو تقديرا أك يده \*  
 نام ولو تقديرا \* بالقدرة على الاستمناء ولو بنائيه ثم فرح على سببه بقوله \* فلا زكاة على  
 مكاتب \* لعدم الملك العام ولا في كسب ماذون ولا في مرهون بعل قبضه ولا فيما اشتراه لتجارة  
 قبل قبضه \* ومن يورث للعبد بقدر دينه \* فيزكي الزائد أن يبلغ نصابا وعروض الدين كالهلاك  
 عند محله ورجحه في البحر ولو له نصب صرف الدين لا يسرها قضاء ولو أجنا سا صرف لا قلها  
 زكاة فان استويا كاربعين شاة وخميس ابل خير \* ولا في ثياب الدين \* المحتاج إليها دفع  
 الحر والبرد ابن ملك \* واثاث المنزل ودار السكنى ونحوها \* وكل الكتب وإن لم تكن لأهلها  
 إذا لم ينو التجارة غير أن الأهل له أخذ الزكاة وإن سارت نصبا إلا أن تكون غير فقه وحديث  
 وتفسير أو تزيد على نسختين منها هو المختار وكذلك آلات المحترفين إلا ما يبقى أثر عييه  
 كالغصن لبغ الجبل ففيه الزكاة بخلاف ما لا يبقى كصابون يساوي نصابا وإن حال الحول  
 وفي الأشباه الفقير لا يكون غنيا بكتبه المحتاج إليها إلا في دين العباد فتباع له \* ولا في مال  
 مفقود \* وجده بعل سنين \* وساقط في بحر \* استخرجه بعلها \* ومغصوب لا بينة عليه \*  
 فلوله بينة تجب لما مضى إلا في غصب السائمة فلا تجب وإن كان الغاصب مقررا في الخانية \*  
 ومن فون بيرية نسي مكانه \* ثم تذكره وكان الوديعه عند غير معارفه بخلاف المدفون في حرز  
 واختلف في المدفون في كرم وأرض مملوكة \* ودين \* كان \* جعله الملك يورث سنين \* ولا بينة  
 عليه \* ثم \* صارت له بان \* أقرب لها عند قوم \* وتيله في مصرف الخانية بما إذا حلف عليه  
 عند القاضي أما بقوله فتجب لما مضى \* وما أخل مصادرة \* أي ظلما \* ثم وصل إليه بعل سنين \*



لعدم النور والاصل فيه حديث على رضي الله عنه لا زكوة في مال الضمار وهو ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء الملك \* ولو كان الدين على مقر ملي \* او على مقر \* معسر او مفلس \* اى محكم بافلامه \* او \* على \* جاحل عليه بينة \* وعن محمد بن حريز لا زكوة وهو الصحيح ذكره ابن ملك وغيره لان البينة قد لا تقبل \* او علم به قاض فوصل الى ملكه \* سمع ان المفتى به عدم القضاء بعلم القاضي \* لزوم زكوة ماضى \* وسنغصل الدين في زكوة المال \* وسبب لزوم ادائها توجه الخطاب \* يعنى قوله تعالى آتوا الزكوة \* وشروطه \* اى شرط افتراض ادائها \* حولان الحول \* وهو فى ملكه \* وثمنية المال كالدراهم والدينارين \* لتعينهما للتجارة باصل الخلقة فتلزم الزكوة كيفما امسكهما ولو للنفقة \* او السوائم \* بقيد هاتين \* اونية التجارة \* فى العروض اما صريحا ولا بد من مقارنتها بعقل التجارة كما سمع او دلالة بان يشتري عينا بعرض التجارة او يوجرداره التى للتجارة بعرض فتصير للتجارة بلانية صريحا واستثنوا من اشتراط النية ما يشتريه المضارب فانه يكون للتجارة مطلقا لانه لا يملك بما لها غير هاتين \* نية التجارة فيما خرج من ارضه العشرية او الخراجية او المستاجرة او المستعارة لثلاث اجتماع الحقان \* وشروط صحة ادائها نية مقارنته له \* اى للاداء \* ولو كانت المقارنة حكما \* كالودفع الوكيل بلانية ثم نوى والمال قائم فى يد الفقير او نوى عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلانية او دفعها للذمي ليدفعها للفقراء جاز لان الاعتبارية الامر ولد الوقاى هذا تطوع اوعن كفارتي ثم نواه عن الزكوة قبل دفع الوكيل صح ولو خلط زكوة موكمه ضمن وكان متبرعا الا اذا وكله الفقراء وللوكيل ان يدفع لاول الفقير وزوجته لانفسه الا اذا قال ربها ضعتها حيث شئت ولو تصدق بدراهم نفسه اجزا ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم الموكل قائمة \* او \* مقارنة \* بعزل ما وجب كله او بعضه ولا يخرج عن العهد بالعزل بل بالاداء للفقراء \* او تصدق بملكه \* الا اذا نوى ان ياروا اجبا آخر فيصح ويضمن الزكوة ولو تصدق ببعضه لا تسقط حصته عند الثاني خلافا للثالث واطلقه نعم العين والدين حتى لو ابرأ الفقير عن النصاب صح وتسقط عنه واعلم ان اداء الدين عن الدين والعين عن العين وعن الدين يجوز واداء الدين عن العين وعن دين سيقبض لا يجوز وحيالة الجواز ان يعطي مديونه الفقير زكوته ثم ياخذها عن دينه ولو امتنع المديون مديده واخذها لكونه ظفر بجنس حقه فان مانعه رفعه للقاضي وحيالة التكفين بها التصديق على فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب لها زكوة فى تعمير المسجد وثمنه

في حيل الاشياء \* وانقضها عمري \* اى على التراخي صححه البا قاني وغيره \* وقيل فوري  
وعليه الغنوى \* كافي شرح الوهبانية \* فيائم بتأخيرها \* بلا عذر \* وترد شهادته \* لان الامر  
بالصرف الى الفقير معه قربة الغور وهي انه لدفع حاجته وهي معجلة فمتى لم تجب على الغور  
لم يحصل المقصود من الاجاب على وجه التمام وتامه في الفتح \* لا يبق للجار ما \* اى عبد مثلاً \*  
اشترى لها فنوى \* بعد ذلك \* خذ متهم \* ما نواه للخدمة \* لا يصير للتجارة وان نواه لها ما  
لم يبعه \* بجنس ما فيه الزكاة والفرق ان التجارة عمل فلا يتم بمجرد النية بخلاف الاول فانه ترك  
العمل فيتم بها \* وما اشترى لها \* اى للتجارة \* كان لها \* لمقارنته النية لعقل التجارة \* لا ما وردته  
ونواه لها \* لعدم العقل الا اذا تصرف فيه اى ناويا فتجب الزكاة لاقتران النية بالعمل \* الا الذ هب  
والفضة \* والسائمة لما فى الخافية لو ورث سائمة لزمت زكوتها بعد حول نوى اولاً \* وما ملكه  
بصنعه كهبة او وصية او نكاح او خلع او صلح عن قود \* قيل بالقود لان العبد للتجارة اذا ابتله عبد  
خطاء ودفع به كان المد فوع للتجارة خافية وكذا اكل ما عوض به مال التجارة فانه يكون لها بلا نية  
كأمر \* ونواه لها كان لها عند الثاني والاصح \* انه لا يكون لها حر عن البدائع وفي ازل الاشياء  
ولو قارنت النية ما ليس بدل مال بمال لاتصح على الصحيح \* لا زكاة فى اللالى والجواهر \*  
وان ساوت الغا اتفاقاً \* الا ان تكون للتجارة \* والاصل ان ما عدل الحجرين والسوائم انما يزكى  
بنية التجارة بشرط عدم المانع المودى الى الشئ وشرط مقارنتها بعقل التجارة وهو كسب المال بالمال  
بعقل شراء او اجارة او استقرار فلونوى التجارة بعد العقل واشترى شيئاً لنفسه ناوياً انه ان وجد ربحاً  
باعد لا زكاة عليه كالمونوى التجارة فيما خرج من ارضه كما موزك الواشترى ارضاً خراجية ناوياً  
التجارة او عشرية وزرعها او بذرا للتجارة وزرعه لا يكون للتجارة لقيام المانع \*

### \* باب السائمة \*

هي \* لغة الراعية وشرعاً \* المكتفية بالرعي المباح \* ذكره الشمني \* فى اكثر العام لقصد الذر  
والنسل \* ذكره الزيلعي وزاد فى المحيط \* والزيادة والسمن \* ليعم الذكور فقط لكن فى البدائع  
لو اسامها للحمل لا زكاة فيها كالموا اسامها للحمل والركوب ولو للتجارة ففيها زكاة التجارة ولعلمهم تركوا  
ذلك لتصريحهم بالحكمين \* فلو علموا نفعه لا تكون سائمة \* فلا زكاة فيها للشك فى الموجب \*  
ويبطل حول زكاة التجارة بجعلها للسوم \* لان زكاة السوائم وزكاة التجارة مختلفان قد راوسبها

فلا يبنى حول احد مما على الآخر \* فلو اشتراها لها \* اى للتجارة \* ثم جعلها سائمة اعتبارا  
 حول من وقت الجعل \* للسوم كالوباع السائمة فى وسط الحول او قبله يوم جنسها او بغير جنسها  
 او ينقل ولا نقل عند او يعرض ونوى بها التجارة فانه يستقبل حولاً آخر جوهرة وفيها ليس فى سوائهم  
 الوقف والخيل المسيلة زكوة لعدم المالك ولا فى المواشي العمى ولا مقطوعة القوائم لانها ليست بسائمة \*

### \* باب نصاب الابل \*

بكسر الباء وتسكن مونه لا واحد لها من لفظها والنسبة اليها ايلي بفتح الباء سميت به لانها تبول  
 على افخاذها \* هو خمس فيوخذ من كل خمس \* منها \* الى خمس وعشرين تحت \* جمع  
 يجني وهو مال ه سنامان منسوب الى تحت نصر لانه اول من جمع بين العربي والعجمي فولد منهما  
 ولد فسمي تحتيا \* اوعراب شاة \* وما بين النصابين عفو \* وفيها \* اى الخمس والعشرين \* بنت  
 مخاض وهي التي طعنت فى \* السنة \* الثانية \* سميت به لان امها غا ابا تكون مخاضاى  
 حاملا باخرى \* و \* في \* ست وثلاثين \* الى خمس واربعين \* بنت لبون وهي التي طعنت  
 فى الثالثة \* لان امها تكون ذات لبن لاخرى غا لبا \* وفي ست واربعين \* الى ستين \* حقة \*  
 بالكسر \* وهي التي طعنت فى الرابعة \* وحق ركوبها \* وفي احدى وستين \* الى خمس وسبعين \*  
 جدعة \* بفتح الدال المعجمة \* وهي التي طعنت فى الخامسة \* لانها تجل ع اى تعلق اسنان  
 اللبس \* وفي ست وسبعين \* الى تسعين \* بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة  
 وعشرين \* كل اكتب النبي عليه السلام الى ابي بكر رضي الله عنه \* ثم تستانف الغريضة \*  
 عندنا \* فيوخذ في كل خمس شاة \* مع السنتين \* ثم فى كل مائة وخمس واربعين بنت مخاض  
 وحقتان ثم فى كل مائة وخمسين ثلث حقا \* ثم تستانف الغريضة \* بعد المائة والخمسين \* ففي  
 كل خمس شاة \* مع ثلث حقا \* ثم فى كل خمس وعشرين بنت مخاض \* مع الحقا \* ثم  
 فى ست وثلاثين بنت لبون \* معهن \* ثم فى مائة وست وتسعين اربع حقا الى مائتين ثم تستانف  
 الغريضة \* بعد المائتين \* ابد كما تستانف فى الخمسين التى بعد المائة والخمسين \* حتى يجب  
 فى كل خمسين حقة ولا تجزى ذكورا لابل الا بالقيمة لانا لا نخلاف البقر والغنم فان المالك يحجر \*

### \* باب زكوة البقر \*

من البقر بالسكون وهو الشقسمى به لانه يشق الارض كالثور لانه يهيم الارض ومغردة بقره والباء

للوحدة \* نصاب البقر والجاموس \* ولو متولد امن وحشى واصلية بخلاف عكسه ووحش يقرر  
 غنم وغيرهما فانه لا يعد فى النصاب \* ثلثون مائة \* غير مشتركة \* وفيها تباع \* لانه يتبع  
 امه \* ذر سنة \* كاملة \* او تبعة \* اثناء \* وفي اربعين مسن ذوسنتين او مسنة وفيما زاد \*  
 على الاربعين \* بحسبه \* في ظاهر الرواية عن الامام وعنه لاشئ فيما زاد \* الى ستين ففيها  
 ضعف ما فى ثلثين \* وهو قولهما والثلثة وعليه الفتوى بحر عن البنابيع وتصحيح القلورى \* ثم  
 فى كل ثلثين نبيع وفى كل اربعين مسنة \* الا اذا قلنا ثلاثة وعشرين فيخبر بين اربعة اتبعة  
 وثلاث مسنات وهكذا \*

### \* باب زكوة الغنم \*

مشتق من الغنم لانه ليس له آلة الدفاح فكانت غنيمة لكل طالب \* نصاب الغنم نصاب البقر \*  
 لانها سواء فى تكميل النصاب والاصحية والرافى اداء الواجب والايان \* اربعون ذرا  
 شاة \* فعم الذكور والانثى \* وفي مائة واحد وعشرين شاة وفى مائتين واحد ذرا  
 وفى اربعة اربع شياه وما بينهما عقرثم \* بعد بلوغها اربع مائة \* فى كل سنة ذرا  
 غير نهاية \* ويؤخذ فى زكوتها \* اى الغنم \* النسل من الضأن \* والمعز \* وهو سنة  
 سنة لا البتلع \* الا بالغنمة \* وهو ما انى عليه اكثرها \* على الظاهر وعنه جواز البتلع  
 الضأن وهو قولهما والذليل رجحه ذكر الكمال والنيل من البقر ابن سنان ومن لا  
 ابن خمس والجنح من البقر ابن سنة ومن الابل ابن اربع \* ولا شئ فى حبل \* سائمة  
 عندهما وعليه الفتوى خانية وغيره انهم عند الامام هل لها نصاب مستقر الا انهم لا يرون  
 بالنقل يرون \* ولا فى \* بغال وحمر \* سائمة اجماعا \* ايسر \* بلوغها ذرا  
 من العروش \* ولا فى \* عوامل وعلوة \* ما لم تكن العلوة للجار \* ولا فى \*  
 حمل \* بفكسين وان الشاة \* وفصيل \* ولد الباقة \* وعجول \* بوزن سوز وابل  
 البقرة وصورته ان يموت كل الكبار ويتم الحول على اولادها الصغار \* الا انهم لا يرون  
 ولو واحد اوجب ذلك الواحد ما لم يكن جيد فيلزم الوسط وملاكه سقطه ولو  
 الواجب وجب الكبار فقط ولا يكمل من الصغار خلا للذاني \* ولا فى \* عقر وهو  
 \* نصاب \* فى كل الاموال مخصاه بالسوائ \* ولا فى \* هالك ابل وحويج \* و

الساعي في الاصح لتعلقها بالعين لا بالذمة وان هلك بعضه سقط حفظه ويصرف الهالك الى  
 العفو ولا ثم الى نصاب يليه ثم و ثم \* بخلاف المستهلك \* بعد الحول لوجود النعلى ومنه  
 مالو حبسها عن العلف او الماء حتى هلك فيضمن بدائع والتوى بعد القرض والاعارة  
 واستبدل مال التجارة بمال التجارة يعد هلاكا وبغير مال التجارة والسائمة بالسائمة استهلكا \*  
 وجاز دفع القيمة في زكاة وعش وخراج وفطرة ونذر وكفارة غير الاعتاق \* وتعتبر  
 القيمة يوم الوجوب وقالوا يوم الاداء وفي السوائيم يوم الاداء اجماعا هو الاصح  
 ويقوم في البلد الذي فيه المال ولو في مفازة ففي اقرب الامصار اليه فتح \* والمصدق لا يأخذ  
 الا الوسط \* وهو اعلى الادنى وادنى الاعلى ولو كله جيد انجيد \* وان لم يبيد \* المصدق  
 وكل ان وجد فالقيل اتفاقي \* ما رجب من ذوات \* سن دفع \* المالك \* الادنى مع  
 الفضل \* جبر اعلى الساعي لانه دفع بالقيمة \* او \* دفع \* الاعلى ورد الفضل \* بلا جبر  
 لانه شراء فيشترط الرضاء هو الصحيح سراج \* اودفع القيمة \* ولو دفع ثلث شياء سمان عن اربع  
 وسط جاز \* والمستغاد \* ولو من هبة اوارث \* وسط الحول يضم الى نصاب من جنسه \* فيزكيه  
 نحول الاصل ولو ادعى زكاة نقد ثم اشترى به سائمة لا يضم ولوله نصابا ان مالم يضم احدهما  
 كن من سائمة مركبة والف درهم وورث الغاضمت الى اقربهما حولا وبيع كل يضم الى اصله \* اخذ  
 البغاة والسلاطين الجائرة زكاة الاموال \* الظاهرة \* كالسوائيم والعشر والخراج لاعادة على  
 اربابها ان صرف \* المأخوذ \* في محله الاتي \* ذكره \* والا \* يصرف فيه \* فعليهم \*  
 فيما بينهم وبين الله \* اعادة غير الخراج \* لانهم مصارفه واختلف في الاموال الباطنة ففي  
 القول بالجمية شرح الوهبانية المغنى به عدم الاجزاء وفي المبسوط الاصح الصفة اذا نوى بالدفع  
 لظلمة زماننا الصلوة عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء حتى افنى اعير بلخ بالصيام الكفارة  
 عن يمينه ولما اخذها الساعي جبر لم تقع زكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبر بالحبس ايودى بنفسه  
 لان الاكراد لا ينفذ الا خنيا ركن في التجنيس المغنى به سقوطها في الاموال الظاهرة لا الباطنة \*  
 ولو خلط المملطان المال المنصوب بماله ملكه فتجب الزكاة فيه ويورث عنه \* لان الخلط استهلاك  
 ذالم يمكن تمييزه عند اي حنيقة رح وقوله ارفق اذ قلما يخلو مال عن غصب وهل اذا كان له  
 مال غير ما استهلكه بالخلط منفصل عنه يوفى دينه والا فلا زكاة كالمركب الكلى خبيثا في النهر



عن الحواشي السعدية وفي شرح الوهبانية عن البرازية انما يكفر اذا تصدق بالحرام القطعي  
 اما اذا اخل من انسان مائة ومن آخر مائة واخلطهما ثم تصدق لا يكفر لانه ليس بحرام لعينه  
 بالقطع لاستحلاله بالخلط \* ولو عجل ذر نصاب \* زكوته \* لسنين او لنصب صح \* لوجود  
 السبب وكل الوعجل عشر زرعه او ثمره بعد الخروج قبل الادراك واختلف فيه قبل النيات  
 وطلوع الثمرة والاضطرار الجواز وكل الوعجل خراج رأسه وتمامه في النهر \* وان \* وصليته \*  
 ايسر الفقير قبل تمام الحول او مات او ارتد \* وذلك \* لان الاعتبار كونه مصرفا وقت الصرف  
 اليه \* لا بعده ولو غرس في ارض الخراج كرما فمالم يثمر الكرم كان عليه خراج الزرع مجمع  
 الغنائم \* ولا شيء في مال صبي وتغلبى \* بفتح اللام وتكسر نسبة ابني تغلب بكسرها قوم  
 من نصارى العرب \* وعلى المرأة ما على الرجل منهم \* لان الصلح وقع منهم كذلك \* ويؤخذ \*  
 في زكوة السائمة \* الوسط \* لا الهزم ولا الكرائم \* ولا تأخذ من تركته بغير وصية \* لفقد  
 شرطها وهو النية \* وان اوصى بها اعتبرت من الثلث \* الا ان تميز الردة \* وحولها \* اى  
 الزكوة \* قمرى \* بحر عن القنية \* لشمسي \* وسجى الفرق في العنين \* شك انه ادب  
 الزكوة اولا يورديها \* لان وقتها العمر اشباه \*

### \* باب زكوة المال \*

آلى فيه للعهد في حديثها تواربع عشراه والكم فان المراد به غير السائمة لان زكوتها غير  
 مقدرة به \* نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم \* كل عشرة دراهم \* وزن سبعة  
 مثاقيل \* والدينار عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات فيكون  
 الدرهم الشرعى سبعين شعيرة والمثقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم وقيل يفتى في  
 كل بلد بوزنهم \* والمعتبر فيهما اداء وجوبا \* لا قيمتهما \* واللازم \* مبتدأ \* في مضروب كل \*  
 منهما \* ومعموله ولو تبرأ او حليا مطلقا \* مباح الاستعمال او لا ولو للتجمل والنفقة لانها  
 خلقا ثمانا فيزكيها كيف كانا \* و \* في \* عرض تجارة قيمته نصاب \* الجملة صفة عرض  
 وهو هنا ما ليس بنقل واما عدم صحة النية في نحو الارض الخراجية فلقيام المانع كما قد منا لا لان  
 الارض ليست من العروض قنية \* من ذهب او ورق \* اى فضة مضروبة فاذا ان التقويم  
 يكون بالمتكوك عملا بالعرف \* مقوما باحد هما \* ان استويا لمارا احدهما اروح تعين

التبرؤيم به ولو بلغ باحد هـ ما نصا با دون الآخر تعين ما يبلغ ولو بلغ باحد لهما نصا با وخمسار با الآخر  
 اقل قومهها بالانفع للفقير سراج \* ربع عشر \* خبر قوله اللازم \* وفي كل خمس \* بضم الخاء \*  
 بحسابه \* ففي كل اربعين درهما درهم وفي كل اربعة مثاقيل قيرطان ومابين الخمس الى الخمس  
 عفوقا لا ما زاد بحسابه وهي مسئلة الكسور \* وغالب الفضة والذهب فضة وذهب وما غلب  
 غشه منها ما يقوم \* كالعروض ويشترط فيه النية الا اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصا با او اقل وعنده  
 ما يتم به او كانت اثما نارائجة وبلغت نصا با من ادنى نقل تجب زكوته فتجب والا فلا \* واختلف  
 في \* الغش \* المساوى والمختار لزومها احتياطا \* خانية ولد الاتباع الاوزنا واما الذهب  
 المخلوط بفضة فان غلب الذهب فلذهب والا فان بلغ الذهب او لفضة نصا با وجبت \* وشرط  
 كالالصاب \* ولو سائمة \* في طرفي الحول \* في الابتداء لانعقاد وفي الانتهاء للوجوب \*  
 فلا يضر نكصانه بينهما \* فلو هلك كله بطل الحول واما الدين فلا يقطع الحول ولو مستغرقا \*  
 وقيمة العرض \* للتجارة \* تضم الى الثمنين \* لان الكل للتجارة وضعا وجعلا \* ويضم الذهب  
 الى الفضة \* وعكسه يجمع الثمنية \* قيمة \* وقالوا بالاجزاء فلوله مائة درهم وعشرة دنانير  
 قيمتهما مائة واربعون تجب مئة عند \* وخمسة عند هـ ما فافهم \* ولا تجب \* الزكاة عندنا \* في  
 نصاب مشترك من سائمة \* وما ل تجارة \* ان صححت الخلطة فيه \* باتحاد اسباب الاسامة  
 التسعة التي يجمعها ارض من يشفع وبيانها في شرح المجمع وان تعد والنصاب تجب اجماعا ويتراجعان  
 بالحصص وبيانها في الحاوي فان بلغ نصيب احد هـ ما نصا با زكاة دون الآخر ولو بينه وبين ثمانية  
 رجلا ثمانية شاة لاشق عليه لانه ما لا يقسم خلافا للثاني سراج واعلم ان الدينون عند الامام  
 ثلاثة قوى ومتوسط وضعيف \* فتجب \* زكوتها اذا تم نصا با وحال الحول لكن لا نور ابل \* عند  
 قبض اربعين درهما من الدين \* القوى كقرض \* وبدل مال تجارة \* فكلما قبض اربعين درهما  
 يلزمه درهم \* و \* عند قبض \* مائتين غيرها \* اى من بدل ماله لغير تجارة وهو المتوسط  
 كثمان سائمة وعبيد خد مة ونحوها مما هو مشغول بوائجه الاصلية كطعام وشراب واملاك ويعتبر  
 ما مضى من الحول قبل القبض في الاصح ومثله مال الورث ديناطى رجل \* و \* عند قبض \*  
 مائتين مع حولان الحول بعد \* اى بعد القبض من دين ضعيف وهو \* بدل غير مال \*  
 كره رودية وبدل كتابة وخلع الا اذا كان عنده ما يضم الى الضعيف كما مر ولو ابرأ رب الدين

المدينون بعد الحول فلا زكوة سواء كان الدين قويا ولا خائفة وقيل في المحيط بالمعسر وما الموسر فهو استهلاك فليحفظ بحرق في النهرو هذا ظاهر في انه تقيد للاطلاق وهو غير صحيح في الضعيف كالاخفى \* ونجب عليها \* اي المرأة \* زكوة نصف مهر \* من نقد \* مردود بعد \* مضى \* الحول من الف \* كانت \* قبضته مهرا \* ثم ردت النصف \* لطلاق قبل الدخول \* فنزكي الكل لما مر ان النقود لا تتعين في الفسوخ والعقود \* وتسقط \* الزكوة \* عن موهوب له \* في نصاب \* مرجوع \* فيه \* مطلقا \* سواء رجع بقضاء او غيره \* بعد الحول \* لورود الاستحقاق على عين الموهوب وان الارجوع بعد هلاكه قيد به لانه لازكوة على الواهب اتفاقا لعدم الملك وهي من الخيل ومنها ان يهبه لطفله قبل التمام بيوم \*

### \* باب الاعاشر \*

قيل هذا من تسمية الشيء باسم بعض احواله ولا حاجة اليه بل العشر علم لما يأخذ العاشر مطلقا ذكره سعدى اي علم جنس \* هو حرم مسلم \* بهذا يعلم حرمة تولية اليهود على الاعمال \* غير هاشمي \* لما فيه من شبهة الزكوة \* قادر على الحماية \* من اللصوص والقطاع لان الجباية بالحماية \* نصبه الامام على الطريق \* للمساكين خرج الساعى فانه الذي يسعى في القبائل ليأخذ صدقة المواشي في اماكنها \* لياخذ الصدقات \* تغليب للعبادة على غيرها \* من التجار \* بوزن فجار \* المارين باموالهم \* الظاهرة والباطنة \* عليه \* وما ورد من ذم العشارين محمول على الاخذ ظلما \* فمن انكر تمام الحول اوقال \* لم انو التجارة او \* على دين محيط \* او منقص للنصاب لان ما يأخذ زكوة معراج وهو الحق بحرو لئلا يطلقه المصنف \* او \* قال \* ادبت الى عاشر آخر \* وكان عاشر آخر محققا \* او \* قال \* ادبت انا الى الفقراء في المصر \* لا بعد الخروج لما أتى \* وحلف صدق \* في الكل بلا اخراج براءة في الاصح لاشبهاء الخطأين لو اتى بها على خلاف اسم ذلك العاشر وحلف صدق وعدت على ما ولو ظمركل به بعد سنين اخذت منه \* الا في السوائم والاموال الباطنة بعد اخراجها من الملك \* لانها بالاخراج انتقلت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها للامام فيكون هو الزكوة والاول ينقلب فعلا ويأخذ ما منه بقوله تقول عمر رضي الله عنه لا تنبهوا على الناس متاعهم لكنه يحتلغه اذا اتهم \* وكما صدق فيه مسلم \* مما امر \* صدق فيه ذمي \* لان لهم ما لنا \* لانني قوله ادبت انا الى الفقير \* لعدم ولايته ذلك \* لا \*

يصدق \* حربي \* في شيء \* الا في ام ولد وقوله لغلام يولد مثله لأمه ماله اولدى \* لعقب المالية  
فان لم يولد عتق عليه وعشر لانه اقر بالعتق فلا يصدق في حق غيره \* و \* الا في \* قوله اديت  
الى عاشر آخر وثمه عاشر \* آخر لثلاث يودى الى استيصال المال جزم به لاملأ خسر و ذكره  
الزيلعي تبعا للمسروحي بلفظ ينهني كذا نقله المصنف عن المحرر لكن جزم في العناية والغاية  
بعد تصديق وجهه في الشهر \* واخذ من اربع عشر ومن الدمي ضعفه ومن الحربي عشر \*  
بن لك امر عمر رضي الله تعالى عنه \* بشرط كون المال \* لكل واحد \* نصابا \* لان  
ما دونه عفو \* و \* بشرط \* جهلنا \* بقدر \* ما اخذ و امانا فان علم اخذ مثله \* مجازاة الا اذا  
اخذ والكل \* فلا تأخذ \* بل نترك له ما يبلغه مامنه ابقاء للامان \* ولا تأخذ منهم شيئا  
اذا لم يبلغ ما لهم نصابا \* وان اخذ و امانا في الاصح لانه ظلم ولا متابعة عليه \* اولم يأخذ و  
منا \* ليستمر و عليه ولا تا احق بالمكرم \* ولا يؤخذ \* العشر \* من مال صبي حربي  
الا ان يكونوا يأخذون من اموال صبياننا \* شيئا كافي الحاكم \* اخذ من الحربي مرة  
لا يؤخذ منه ثانيا في تلك السنة الا اذا عاد الى دار الحرب \* لعدم جواز الاخذ بلا تجديد  
حول او عهد \* ولو من الحربي بعاشر ولم يعلم به \* العاشر \* حتى دخل \* دار الحرب \*  
ثم خرج \* ثانيا \* لم يعشه لما مضى \* لسقوطه بانقطاع الولاية \* بخلاف المسلم والد مي \*  
لعدم المسقط ذكره الزيلعي \* ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر \* و جلود ميتة \* كما مر \*  
كل اقره المصنف في شرحه \* لو للتجارة \* وبلغ نصابا \* و \* يؤخذ \* عشر القيمة من  
حربي \* بلانية تجارة ولا يؤخذ من المسلم شيء اتفاقا \* لا \* يؤخذ \* من خنزيرة \*  
مطلقا لانه تيمى فاخذ قيمته كعينه بخلاف الشعنة لانه لو لم يأخذ الشفع بقيمة الخنزير يربط  
حقه اصلا فيتضرر ومواقع الضرورة مستثناة ذكره سبكي \* و \* لا يؤخذ ايضا من \* مال في  
بيته \* مطلقا \* و \* لا من مال \* بضاعة \* الا ان تكون لحربي \* و \* لا من مال \* مضاربة \*  
الا ان يربح المضارب فيعشر نصيبه ان بلغ نصابا \* و \* لا من \* كسب ما ذون مد يون \*  
بدن \* محيط \* به و رقبته \* او \* ما ذون غير مد يون لكن \* ليس معه مولاة \* على  
الاصح في الثلاثة لعدم ملكهم ولد الا يؤخذ العشر من الوصي اذا قال هذا مال اليتيم ولا من  
عبد و مكاتب \* مر على عاشر الخوارج معشورة ثم مر على عاشر اصل العدل اخذ منه ثانيا \*

لتقصيرة بمروءة بهم بخلاف ما لو غلبوا على بلد فخرج من بنباب رطاب للتجارة كبطيخ و  
نحوه لا عشرة عند الامام الا اذا كان عند العاشر فقراء فيأخذ ليدفع لهم نهر نحشا \*

### \* باب الركاز \*

الحقوة بالزكوة لكونه من الوظائف المالية \* هو لغة من الركز اي الاثبات بمعنى المركز  
وشرعا مال \* مركز \* تحت ارض \* اعم \* من \* كون راكزة الخالق او المخلوق فلذا قال \*  
معدن خلقى \* خلقه الله تعالى \* و \* من \* كنز \* اي مال \* مدنون \* دقنه الكفار لانه  
الذي بخمس \* وجد مسلم او ذمي \* ولو قنا صغيرا او انثى \* معدن نقل ونحو حد يد \* وهو  
كل جامد ينطبع بالنار ومنه الزبيق فخرج المائع كنقطار وغير المطيع كمعادن الاحجار \* في  
ارض خراجية او عشرية \* خرج الدار لا المغازة لدخولها بالاولى \* خمس \* منقفا اي اخذ  
خمس لحد يث وفي الركاز الخمس وهو يعم المعدن كالمز \* وباقية لما لكها ان ملكك والا \*  
كجبل ومغارة \* فللواجد والمعدن لاشي فيه ان وجد في دارة \* وحانوته \* وارضه \* في رواية  
الاصل واختارها في الكنز \* ولاشي في ياقوت وزمرد وغيره \* ونحوها \* وجدت في جبل \*  
اي في معادنها \* ولو \* وجدت \* دفين الجاهلية \* اي كنزا \* خمس \* لكونه غنية  
والحاصل ان الكنز بخمس كيف كان والمعدن ان كان ينطبع \* و \* لافي \* لو لو \* هو مطر  
الربيع \* وعنبر \* حشيش في البحر او خثى دابة \* وكل اجميع ما يستخرج من البحر من حلية \*  
ولو ذهب كان كنزا في تعبر البحر لانه لا يرد عليه القهر فلم يكن غنيمة \* وما عليه سمة الاسلام  
من الكنوز \* نقل اذ غيره \* فلقطة \* سيجي حكمها \* وما عليه سمة الكفر خمس وباقية  
للمالك اول الفتح \* ولوارثه لو حيا والافليت المال على الارجح وهذا \* ان ملكك ارضه  
والافللواجد \* ولو ذميا قنا صغيرا انثى لانهم من اهل الغنيمة \* خلا حربي مستأمن \* داه  
يسترد منه ما اخذ \* الا اذا عمل \* في المغازة \* باذن الامام على شرطه فله المشروط \*  
ولو عمل رجلان في طلب الركاز فم للواجد وان كان اجيرين فهو للمستأجر \* وان خلا عنها \*  
اي العلامة \* واشتبه الضرب فهو جاهلي على \* ظاهر \* المذهب \* ذكره الزيلعي لانه  
الغالب وقيل كاللقطة \* ولا بخمس ركاز \* معدنا كان او كنزا \* وجد في \* صحراء \* دار  
الحرب \* بل كله للواجد ولو مستأمن لانه كالمتلصص \* و \* لدا \* لو دخل جماعة ذومنة



وظهر وأبشئ من كنوزهم \* ومعدل نهم \* خمس \* لكونه غنمة \* وإن وجد \* \* أي الركاز \*  
 مستأمن في أرض مملوكة \* لبعضهم \* رده إلى مالكه \* تحرز عن الغدر \* \* فإن لم يرد  
 فأخرجه منها ملكه ملكاً خبيثاً \* فسيبيله التصديق به فلو باعه صح لقيام ملكه لكن لا يطيب  
 للمشتري \* ولورجده \* \* أي الركاز \* \* غيره \* \* أي غير مستأمن \* \* فيها \* \* أي في أرض مملوكة  
 لهم حل له \* فلا يرد ولا يخمس \* \* لما مر بلافق بين متاع وغيره وما في النقاية من أن ركاز متاع  
 أرض لم تملك بخمس سهواً إلا أن يحمل على متاعهم الموجود في أرضنا فروع للواجد صرف  
 الخمس لنفسه وأصله وفرعه واجنبي بشرط فقرهم \*

### \* باب العشر \*

يجب \* العشر \* في عسل \* \* وإن قل \* \* أرض غير الخراج \* \* ولو غير عشرية كجبل ومغارة بخلاف  
 الخراجية لثلاثي جمع العشر والخراج \* \* \* \* كذا يجب العشر \* \* في ثمره جبل أو مغارة إن حماه  
 الإمام \* \* لأنه مال مقصود لا أن لم يحمله لأنه كالصيد \* \* \* \* يجب \* \* في مسقي سماء \* \* أي  
 مطر \* \* أو سح \* \* كنهر \* \* بلا شرط نصاب \* \* راجع لكل \* \* \* \* بلا شرط \* \* بقاء \* \* وحولان حول  
 لأن فيه معني المونة ولذا كان للإمام أخذ جبراً ويؤخذ من التركة ويجب مع الدين وفي أرض  
 صغير ومجنون ومكاتب ومأذون ووقف وتسمية زكوة مجاز \* \* الأفي \* \* ما لا يقصد به استغلال  
 الأرض \* \* نحو حطب وقصب \* \* فارسي \* \* وحشيش \* \* وتبن \* \* وسعف وصمغ وقطران وخطمي  
 وأشنان وشجر قطن وباذنجان وبذر بطيخ وقنار وادوية كحلية وشونيز حتى لو شغل أرضه بها  
 يجب العشر \* \* \* \* يجب \* \* نصفه في مسقي غرب \* \* أي دلو كبير \* \* ودالية \* \* أي دولا بكثر  
 المونة وفي كتب الشافعية أو سقاء بهاء اشتراه وقواعد نالاتا بهاء ولو سقي سحاً وبألة اعتبر الغالب  
 ولو استويا فنصفه وقيل ثلثه أرباعه \* \* بلا رفع مؤن \* \* أي كلف \* \* الزرع \* \* وبلا إخراج البذر  
 لتصير يحم بالعشر في كل الخارج \* \* \* \* يجب \* \* ضعفه في أرض عشرية لتغلب مطلقاً \* \* وإن كان  
 طفلاً أو أنثى أو \* \* أسلم أو ابتاعها من مسلم أو ابتاعها منه مسلم أو ذمي \* \* لأن التضعيف كإخراج  
 فلا يتبدل \* \* وأخذ الخراج من ذمي \* \* غير تغلبى \* \* اشتري \* \* أرضاً \* \* عشرية من مسلم \*  
 وقبضها منه للتنافي \* \* \* \* أخذ \* \* العشر من مسلم أخذها منه \* \* من الذمي \* \* بشفعة \*  
 لتحول الصفقة إليه \* \* أوردت عليه بفساد البيع \* \* أو بخيار الشرط أو الروية مطلقاً وعيب بغضاء

وأوبغيره بقيت خراجية لأنه أقاله لافصح \* وأخذ خراج من دا وجعلت بستانا \* أمر زرعته \* أن \*  
 كانت \* لذمي \* مطلقا \* أو لمسلم \* وقد \* سقاها بمائه \* لرضا به \* و \* أخذ \* عشران \*  
سقاها \* المسلم \* بمائه \* أوبها لأنه البقي به \* ولاشي في دار ومقبرة \* ولولذمي \*  
ولأفي عمن قير \* أى زفت \* ونقط \* دهن يغلو الماء \* مطلقا \* أى فى أرض عشر أخراج \*  
 و \* لكن \* فى حريمها الصالح للزراعة من أرض الخراج خراج \* لأنها تتعلق بالخراج بالتمكن  
من الزراعة وأما العشر فيجب فى حريمها العشرى أن زرعه والألا لتعلقه بالخارج \* ويؤخذ  
العشر \* عند الإمام \* عند ظهور الثمرة \* وبد وصلاحها برهان وشرط فى النهر من فسادها \*  
ولا يحل لصاحب أرض \* خراجية أكل \* غلتها قبل أداء خراجها \* ولا يأكل من طعام العشر  
حتى يؤدى العشر وان أكل ضمن عشرة مجمع الفتاوى وللإمام حبس الخارج للخراج ومن منع  
الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى عند أبى حنيفة رح خانية وفيها \* من عليه عشر أخراج إذا  
مات أخذ من تركته وفى رواية لا \* بل يسقط بالموت والأول ظاهر الرواية فروع تمكن  
ولم يزرع وجب الخراج دون العشر ويسقطان بهلاك الخارج والخراج على الغاصب أى زرعها  
وكان جاحدا ولا بينة لربها والخراج فى بيع الوفاء على البائع أن بقى فى يده ولو باع الزرع أن  
قبل أدراكه فالعشر على المشتري ولو بعد فعلى البائع والعشر على المورج كخراج موظف وقالا  
على المستأجر كستعير مسلم وفى المزارعة أن كان البذ ومن رب الأرض فعليه وأومن العامل فعليه  
بالحصة ومن له حظ فى بيت المال وظفر بها هو موجه له أخذ ديانة وللمودع صرف ودبعة مات  
ربها ولا وارث لنفسه أو غيره من المصارف ودفع النائة والظلم عن نفسه ولى إذا تحمل حصة  
بأقربهم وتصح الكفالة بها ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل وان كان الأخذ باطلا وهذا يعرف  
ولا يعرف كفالمادة الظلم يجوز ترك الخراج للمالك لا العشر وسيجب تمامه مع بيان بيوت المان  
ومصارفها فى الجهاد ونظمها ابن الشحنة نقال \* بيوت المال أربعة لكل \* مصارف بينهم  
العالمون \* فأولها الغنائم والكنوز \* ركاز بعد ما المتصدقون \* وثالثها خراج سبع عشور \*  
برجالية يليهما العالمون \* ورابعها الضرائب مثل مالا \* يكون له أناس وأربون \*  
فمصرف الأولين أثنى بنص \* وثالثها حواه مقاتلون \* ورابعها فمصرفه حيات \*  
تساوى النفع فيها المسلمون \*

## \* باب المصروف \*

أى مصروف الزكاة والعشروا ما خمس المعدن فمصرفه كالغنائم \* هو فقير وهو من له أدنى  
 شيء \* أى دون نصاب وقد نصاب غير نام مستغرق فى الحاجة \* ومسكين من لا شيء  
 له \* على المذنب لقوله تعالى أو مسكينا ذا متربة وآية السقينة للترحم \* وعامل \* يعم الساعى  
 والعاشر \* فيعطى \* ولو غنيا لاها شيئا لأنه فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج إلى الكفاية والغنى  
 لا يمنع من تناولها عند الحاجة كما بين السبيل يحرم البدائع وبهذه التعليل يقوى ما نسب للروايات  
 من أن طالب العلم يجوز له أخذ الزكاة ولو غنيا إذا فرغ نفسه لافادة العلم واستفادته لعجزه عن  
 الكسب والحاجة داعية إلى ما لا بد منه كذا ذكره المصنف \* بقدر عمله \* ما يكفيه وأعوانه بالوسط  
 لكن لا يزداد على نصف ما يقبضه \* ومكاتب \* غير هاشمي ولو عجز حل لمولاه ولو غنيا كفقير استغنى  
 وابن سبيل وصل لما له سكت عن المؤلفة قلوبهم لسقوطهم أما بزوال العلة أو نسخ بقوله عليه السلام  
 لمعاذ فى آخر الأمر خذها من أغنيا ثمهم وردّها إلى فقرائهم \* ومديون لا يملك نصا با فاضلا  
 عن دينه \* وفى الظهيرية الدفع للمديون أولى من الفقير \* وفى سبيل الله وهو منقطع  
 الغزاة \* وقيل الحاج وقيل طلبة العلم ونسره فى البدائع بجميع القرب وثمرة الخلاف فى نحو  
 الأوقاف \* وابن السبيل وهو \* كل \* من له مال لا معه \* ومنه ما لو كان ماله مؤجلا أو طي  
 غائب أو معسرا أو جاحدا ولوله بينة فى الأصح \* يصرف \* المزكى \* إلى كلهم أو إلى بعضهم \*  
 ولو واحد من أى صنف كان لأن آل الجنسية تبطل الجمعية وشرط الشافعى رح ثلثة من كل  
 صنف ويشترط أن يكون الصرف \* تملكا \* لا إباحة كأم \* لا \* يصرف \* إلى بناء \* نحو \*  
 مسجد \* لا إلى \* كفن ميت وقضاء دينه \* أما دین الحى الفقير فيجوز له بأمره ولو أذن فمات  
 فالعلاق الكتاب يغيى عدم الجواز وهو الأزجه نهر \* ولا إلى \* ثمن ما \* أى فن \* يعتق \*  
 لعدم التملك وهو الركن وقد ما أن الحيلة أن يتصدق على الفقير ثم يأمره بفعل هذه الأشياء  
 وهل له أن يخالف أمره ولم اره والظاهر نعم \* ولا إلى \* من بينهما ولاد \* ولو مملوكا لفقير \*  
 أو \* بينهما \* زوجية \* ولو مبانة وقالاندفع هي لزوجها \* ولا إلى \* مملوك المزكى \*  
 ولو مكاتبا أو مدبرا \* ولا إلى \* عبد اعتق المزكى بعضه \* سواء كان كله له أو بيه ويمن وابنه  
 فاعتق الأب حظه معسر الأيدى دفع له لأنه مكاتبه أو مكاتب ابنه وأما المشترك بينه وبين اجنبى

فحكمه علم مما مر لانه اما مكاتب نفسه او غيره وقالا يجوز مطلقا لانه حر كله او حر مد يون فانهم \*  
 و\* لا الى \* غني \* يملك قدر نصاب فارغ عن حاجته الاصلية من اى مال كان كمن له نصاب  
 سائمة لا تسارى ما نعى درهم كاجزم به فى البحر والنهر واقرة المصنف قائلا وبه يظهر ضعف  
 ما فى الوهبانية وشرحها من انه تحل له الزكوة وتلزمه الزكوة انتهى لكن اعتمد فى الشرح بلائية ما فى  
 الوهبانية وحرر وجزم بان ما فى البحر وهم \* و\* لا الى \* مملوكه \* اى الغني ولو مد برا او زمنا  
 ليس فى عيال مولاه او كان مولاه غائبا على الملك صب لان المانع وقوع الملك لمولاه \* غير المكاتب \*  
 والمأذون والمديون بحيط فيجوز \* و\* لا الى \* طفله \* بخلاف ولده الكبير وانيه وامراته  
 الفقيرة او طفل الغنية فيجوز لا نتفاء المانع \* و\* لا الى \* بنى هاشم \* الامن ابطال النص قرابته  
 وهم بنو لهب فتحل لمن اسلم منهم كما تحل لبنى المطالب ثم ظاهر الملك صب اطلاق المانع وقول العيني  
 والهاشمى يجوز له دفع زكوة لمثله صوابه لا يجوز نهر \* و\* لا الى \* موالهم \* اى عتقائهم فارقهم  
 اولى لحديث مولى القوم منهم وهل كانت تحل لسائر الانبياء خلاف راعتمد فى النهر حلها لاقر بائهم  
 لالهم \* وجازت التطوعات من الصدقات و\* غلة \* الارواق لهم \* اى لبنى هاشم سواء  
 ساهم الواقف او لا على ما هو الحق كما حققه فى الفتح لكن فى السراج وغيره ان ساهم جاز  
 والا لا قلت وجعله محشى الاشياء محمل القولين ثم نقل عن البحر عن المبسوط وهل تحل الصدقة  
 لسائر الانبياء قيل نعم وهذه خصوصية لنبينا صلى الله عليه وسلم وقيل لا بل تحل لاقر بائهم فهي  
 خصوصية لقرابة نبينا صلى الله عليه وسلم اكراما واطهارا لفضيلته صلى الله عليه وسلم فليحفظ \*  
 ولا \* تدفع \* الى ذمي \* لحديث معاذ \* وراز \* دفع \* غيرها وغير العشر \* والخراج \*  
 اليه \* اى الذمي ولو واجبا كنفرو كفارة وفطرة خلا للثانى وبقره يفتى حاروى الفدسى  
 واما الحربى ولو مستأمن فجميع الصدقات لا تجوز له اتقا بحر عن الغاية وغيرها لكن جزم الزيلعى  
 بجواز التطوع له \* دفع بتحر \* لمن يظنه مصرفا \* فيه ان انه عبد او مكاتبه او حربى ولو مستأمن  
 اعادها \* لما مر \* وان بان غناه او كونه ذميا او انه ابوه او ابنه او امراته او هاشمى لا \* يعيد  
 لانه اتى بما فى وسعه حتى لو دفع بلا تحريم يجزان اخطأ \* وكرة اعطاء فقير نصابا \* او اكثر \*  
 الا اذا كان \* الملك فوع اليه \* مديونا او \* كان \* صاحب عيال \* بحيث \* لو فرقه عليهم  
 لا يخص كلا \* او لا يفضل بعد دينه \* نصاب \* فلا يكره فتح \* و\* كره \* نقلها الا الى قرابته \*

بل في الظهيرة لا تقبل صدقة الرجل وقربائه مما ويح حتى يبذل أنفوسهم حاجتهم \* أو أخرج \*  
 أو أصلح أو أورد أو أنفع للمسلمين \* أو من دار الحرب إلى دار الإسلام أو إلى طالب علم \*  
 وفي المعراج التصديق على العالم الفقير أفضل \* أو إلى الزهاد أو كانت معجلة \* قبل تمام الحول  
 فلا يكره خلاصة \* ولا يجوز دفعها لأهل البدع \* كالكرامية لأنهم مشبهة في ذات الله تعالى  
 وكل المشبهة في الصفات \* في المختار \* لأن مفوت المعرفة من جهة الصفات يلحق بمفوت  
 المعرفة من جهة الذات مجمع الفتاوى \* كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لولد منه \* أي من الزنا  
 وكل الذي نفاه احتياطاً \* إلا إذا كان \* الولد \* من ذات زوج معروف \* فصولين والكل  
 في الأشباه \* ولا \* يحل \* أن يسأل \* شيئاً من القوت \* من له قوت يومه \* بالفعل وبالقوة  
 كالصحيح المكتسب ويأثم معطيه أن علم بحاله لا عانته على المحرم \* ولو سأل الكسوة \* أو  
 لا شغلته عن الكسب بالجهاد أو طلب العلم \* جاز \* لو محتاجاً فروع يندب دفع  
 ما يغنيه يومه عن السؤال واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر في الزكاة فقراء مكان المال  
 وفي الوصية مكان الموصى وفي الفطرة مكان المولى عند محل رح وهو الأصح لأن رؤسهم تبع  
 لرأسه دفع الزكاة إلى صبيان أقربائه برسم عيال أو إلى مبشر أو مهمل أو الباكوة جاز إلا إذا نص  
 على التعريض ولو دفعها لاخته ولها على زوجها مهر يبلغ نصاباً وهو ملي مقر ولو طلبت لم يمنع  
 عن الأداء لا يجوز ولا جاز ولو دفعها للمعلم أخليفته أن كان بحيث يعمل له لو لم يعطه صح والالا  
 ولو وضعها على كفه فأنتهبها الفتراء جاز ولو سقط مال فرنعه فقير فرضي به جاز أن كان يعرفه  
 والمال قائم خلاصة \*

### \* باب صل قبل الفطر \*

من إضافة الحكم لشرطه والفطر لفظ إسلامي والفطرة مولد بل قيل لحن وأمر بها في السنة التي  
 فرض فيها رمضان قبل الزكاة وأن عليه السلام لا يطالب قبل الفطر بيومين يأمر بأخراجها ذكره  
 الشمني \* يجب \* وحديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه قد راجع  
 على أن منكرها لا يكفر \* موسعا في العمر \* عند أصحابنا وهو الصحيح بحر عن أبيه أن معلاً بان  
 الأمر بأدائها مطلق \* كزكاة \* على قول كما مر ولومات فادها وارثه جاز \* وقيل مضيقاً في وم  
 الفطر عينا \* فبعض \* يكون قضاء واختياره الكمال في تحريره \* على كل حر مسلم \* ولو صغيراً أو



مخرجها حتى لو لم يخرجها وإيهما وجب الاداء بعد البلوغ \* ذي نصاب فاضل عن حاجته  
 الاصلية \* كذا ينه وحوائج عياله \* وان لم ينه \* كافر \* وبه \* اي بهن النصاب \* تحرم  
 الصدقة \* كافر وجب الاضحية ونفقة المحارم وانما لم يشترط النولان \* وجوبها بقدرية ممكنة \*  
 هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل فلا يشترط بقاءها لبقاء الوجوب لانها شرط محض \* لا بقدرية  
 ميسرة \* هي ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فغيرته من العسر الى اليسر فيشترط بقاءها لانها شرط  
 في معمي العلة وقد حررناه في ما علقناه علي المنار ثم فرع عليه \* فلا تسقط \* الفطرة وكل  
 الحجج \* بهلاك المال بعد الوجوب \* كما لا يبطل النكاح بموت الشهود \* بخلاف الزكوة \*  
 والعشر والخراج لا يشترط بقاء الميسرة \* عن نفسه \* متعلق بوجوب وان لم يصم لعذر \* وطاعته  
 الفقير \* والكبير المجنون ولو تعدد الاباء فعلى كل فطرة ولو زوج طفلة الصالحة لخمسة الزوج  
 فلا فطرة للجل كالاب عند نقده او فقرا كما اختاره في الاختيار \* وعبد لخدمته \* ولو مل يونا  
 او مستاجرا او موهونا اذا كان عنده وفاء بالك بين واما الموصى لخدمته لو اخل وبرقته لآخر  
 ففطرت على مالك وبقته كالعبد العارية والوديعه والنجاني وقول الزيلعي لا تجب سبق فله دفع \*  
 ومدبرة وام ولد \* ولو كان \* عبده \* كافرا \* لتحقيق السبب وهو رأس يموته ويولي عليه \*  
 لاعن زوجته \* وولد الكبير العاقل ولو ادعى عنهما ابلا اذن اجزا استحسانا للاذن عادى  
 لو في عياله والا لا تهستاني \* وعبد الابق \* والماسور \* والمغصوب المصحود \* ان لم يكن  
 عليه بينة خلاصة \* الابدع عوده فمجب لما مضى \* لاعن \* مكاتبه ولا تجب \* عليه لان  
 في يده مولاه \* وعبد مشتركة \* الا اذا كان عبد بين اثنين وتهايا ووجد الوقت في يده  
 اخل هما فتجب في قول \* وتوقف \* الوجوب \* لو كان المملوك \* مبيعا اختيار \* اذا  
 مريوم الفطر والخيار باق تلزم من يصيراه \* نصف صاع \* فاعل يجب \* من يراود بيقه او سوانه  
 او زبيب \* وجعلاه كالتمر وهو رواية عن الامام وصحها البهني وغيره وفي السقايق  
 والشرنبلالية عن البرهان وبها يفتى \* اوصاع من تمر او شعير \* ولو رديا لم ينص عنه  
 كذرة وخبز يعتبر فيه الغيمة \* وهو \* اوصاع المعتبر \* ما يسع الفخار بعين درهمين ما شتر  
 عدس \* انما قل ربهما التساويهما اكيلا ووزنا \* ودفع القيمة \* اي الى راسم \* افضل من دفع  
 العمن علي المذهب \* المفتى به جوهره ونحوه عن الظهيرية وهذا في السعة وما في الشدة فرفع

العين افضل كما لا يخفى \* بطلوع فجر الفطر \* متعلق بمسبب \* فمن مات قبله \* اى العجز \*  
او ولد بعده او اسلم لا تجب عليه ويستحب اخراجها قبل الخروج الى المصلى بعد طلوع فجر الفطر \*  
عملا بامره وفعله عليه الصلوة والسلام \* وصح اداؤها اذا قدمه على يوم الفطر واخره \* اعتبارا  
بالزكاة والسبب موجود اذ هو الرأس \* بشرط دخول رمضان فى الاول \* اى مسألة التقديم  
هو الصحيح \* وبه يغتنى \* جوهره وبحر عن الظهيرية لكن عامة المتون والشروح على صحة التقديم  
مطلقا وصحة غير واحد ورجحه فى النهر ونقل عن الرواوية انه ظاهر الرواية قلت فكان هو  
المذهب \* وجازدفع كل شخص فطرته الى \* مسكين او \* مساكين على \* ما عليه الاكثر وبه  
جزم فى الرواوية والخانية والبداية والمحيط وتبعهم الزبلي فى الظاهر ومن غير ذكر خلاف  
وصحة فى البرهان فكان هو \* المذهب \* كتفريق الزكاة والامرى حد يث اغنوهم للمذهب  
فيغيد الاولوية ولذا قال فى الظهيرية لا يكره التأخير اى تحريما \* كما جازدفع صدقة جماعة الى  
مسكين واحد بلا خلاف \* يعتد به \* خلطت امرأة \* امرها زوجها باداء فطرته \* حنطته  
بحنطتها بغير اذن الزوج ودفعت الى فقير جاز عنها لا عنه \* لما مر ان الاختلاط عند الامام  
استهلاك يقطع حق صاحبه وعند هذا لا يقطع فيجوز ان اجاز الزوج ظهيرية ولو بالعكس قال  
فى النهر لم اره ومقتضى ما مرجوازه عنهما بلا اجازتها \* ولا يبعث الامام على صدقة الفطر  
ساعيا \* لانه عليه السلام لم يفعله بدائع \* وصدقة الفطر كزكاة فى المصارف \* فى كل حال \*  
الافى \* جواز \* الدفع الى ذمى \* وعدم سقوطها بهلاك المال وقد مر \* ولو دفع صدقة  
فطرته الى زوجة عبده جاز \* وان كانت نفقتها عليه عمدة الفتاوى للشهيد خاتمه واجبات  
الاسلام سبعة الفطرة ونفقة ذى رحم ووتر وصحية وعمرة وخدمة ابويه والمرأة الزوجية احدى \*  
\* كتاب الصوم \*

قيل لو قال الصيام لكان اولى لما فى الظهيرية ولو قال الله على صوم لزمه يوم ولو قال صيام لزمه ثلاثة  
ايام كما فى قوله تعالى فغلية من صيام وتعقب بان الصوم له انواع على ان ال تبطل معنى الجمع  
والاصح انه لا يكره قول رمضان وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشرى شعبان بعد الهجرة  
بسنة ونصف \* هو \* لغة امساك مطلقا شرعا \* امساك عن المفطرات \* الالية \* حقيقة  
او حكما \* كمن اكل ناسيا فانه ممسك حكما \* فى وقت مخصوص \* وهو اليوم \* من شخص

مخصوص \* مسلم كمين في دارنا او عالم بالوجوب والمصر عن حيفض ونفاس \* مع النية \* المعهود  
 واما البلوغ الا فاقه فليس من شرط الصحة صحة صوم الصبي ومن جن او غصى عليه بعد النية وانما  
 لم يصح صومهما في اليوم الثاني لعدم النية وحكمه نيل الثواب ولومنها عنه كافي الصلوة في ارض  
 مغصوبة \* وسبب صوم \* امانك ورايتك رولد الوعين شهر او صام شهر اقبله عنه اجزا لوجود  
 السبب ويلغوا تبعين والكفارات الحنث والقتل \* رمضان شهر وجزء من الشهر \* من ليل او نهار  
 على المختار كافي الجنازية واختار فخر الاسلام وغيره انه الجزء الذي يمكن اشاء الصوم فيه  
 من كل يوم حتى لو افاق المجنون في ليلة او في آخر ايامه بعد الزوال لا تصاء عليه وعليه العتوى  
 كافي المجتبي والنهر عن الد راية وصحة غير واحد وهو الحق كافي الغاية \* وهو \* اقسام  
 ثمانية \* فرض \* وهو نوعان معين \* كصوم رمضان اداء \* وغير معين كصومه \* قضاء \* و  
 صوم \* الكفارات \* لكنه فرض عملا لا اعتقاد اوله الا يكفر جاحل قاله البهني نبي لابن اكمال \*  
 وواجب \* وهو نوعان معين \* رولد والمعين \* وغير معين كالنذر \* المطلق \* رانه قوله  
 تعالى واميوفوا نذرهم فلعله الخصوص لولد ربه صفة فلم يبق قطعيا وقيل \* المطلق لولد  
 وغيره واعتمد الشراييل وتعبه السعدى بالخرق فان المندرية لا تؤدى بعد صلوة العصر بخلاف  
 الغائبة \* هو فرض على الاظهر \* كالكفارات يعنى عملا لان سطلق لاجماع لا يغفل الغرض  
 القطعي كما بسطه خسرو \* ونفل كثيرهما \* يعم السنة كصوم عاشوراء مع التاسع والاند وثمان  
 البيض من كل شهر ويوم الجمعة ولومنها ردا عرفة والواجب لم يضعفه المكره \* نذر ياكله من بين  
 وتنزيها كعاشوراء وحل \* وسبت وحل \* ونذر ورموزان ان تعمل وصوم دهري وصوم صبت وندال  
 وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابن يوسف رح كافي المحيط في خمسة عشر واثنا عشر  
 سبعة متتابعة رمضان وكفارة ظهار وقتل ويمين افطار رمضان وند معين واعتكاف واجب ومنه  
 يخبر فيها نفل وقضاء رمضان وصوم متعة وفدية حلف وجزاء صيد وند مطلق اذا نذر \*  
 فبصح \* اداء \* صوم رمضان والند والمعين والنفل بنية من الليل \* فلا تصح قبل الغروب  
 ولا عند \* الى الضحوة الكبرى \* لا بعد ها \* ولا عند ها \* اعتبار الاكثر اليوم \* وبه مطلق لنية \*  
 اى نية الصوم قال بدل عن المضاف اليه \* ونية نفل \* لعدم المراحم \* \* \* \*  
 كنية واجب آخر \* في اداء رمضان \* فقط لتعينه بتعيين الشارع \* الا \* اذا تمت النية \*

من مريض أو مسافر \* حيث يحتاج إلى التعيين لعدم تعيينه في حكمها فلا يقع عن رمضان \*  
 بل يقع عما نوى \* من نفل أو واجب \* على ما عليه الأكثر \* تحرره هو الأصح سراج وقيل بأنه  
 ظاهر الرواية فلذا اختاره المصنف تبعاً للدردركن في أوائل الأشياء الصحيحة وقوع النكاح عن  
 رمضان سوى مسافر نوى واجبا آخر واختاره ابن الكمال وفي الشرنبلالية عن البرهان  
 أنه الأصح \* والنذر المعين \* لا يصح بنية واجب آخر بل يقع \* عن واجب نواه \* مطلقاً  
 بين تعيين الشارع والعبد \* ولو صام مقيم عن غير رمضان ولو جهله به \* أي رمضان \* فهو  
 عنه \* لا عما نوى لحد يث إذا جاء رمضان فلا صوم إلا عن رمضان \* واحتاج صوم كل يوم  
 من رمضان إلى نية \* ولو صححاً مقيماً تمييزاً للعبادة عن العادة وقال زفر ومالك رح تكفي  
 نية واحدة كالصلوة قلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلوة \* والشرط للباقي \* من  
 الصيام قرآن النية للفجر ولو حكما وهو \* تبين نية \* للضرورة \* وتعيينها \* لعدم تعيين الوقت  
 والشرط فيها أن يعلم بقلبه أي صوم يصومه قال الحدادي والسنة أن يتلفظ بها ولا تبطل بالمشيئة  
 بل بالرجوع عنها بأن يعزم ليلاً على الفطرونية الصائم الفطر لغرونية الصوم في الصلوة صحيحة  
 ولا تغسلها ولا تلفظ ولو نوى القضاء نها را صار تغلاً فيقضيه لو نسيه لأن الجهل في دارنا غير معتبر  
 فلم يكن كالمظنون بحر \* ولا يصام يوم الشك \* هو يوم الثلاثين من شعبان وإن لم يكن علة أي  
 القول بعدم اختلاف المطالع لجواز تحقق الرؤية في بلدة أخرى وأما على مقابله فليس بشك  
 ولا يصام أصلاً شرح الجمع للعيني عن الزايد \* لا تطوعاً \* ويكره غيره \* ولو صامه لواجب  
 أخر كرهه \* تنزيهاً ولو جزم أن يكون عن رمضان كرهه تحريماً \* ويقع عنه في الأصح أن لم تظهر  
 رمضان نيته والا \* بأن ظهرت \* فعنه \* لو مقيماً \* والتغفل فيه أحب \* أي أفضل اتفاقاً \* أن  
 وافق صوما يعتاده \* أو صام من آخر شعبان ثلاثة ذكراً لا قل لحد يث لا تقل مواري رمضان بصوم  
 يوم أو يومين وأما حد يث من صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم لا أصل له \* والا يصومه  
 الخواص ويفطر غيرهم بعد الزوال \* به يغتفر تغيب التهمة النهي \* وكل من علم كفاية صوم الشك  
 فهو من الخواص والأفمن العوام والنية \* المعتبرة هنا \* أن ينوي التطوع \* على سبيل الجزم \*  
 من لا يعتاد صوم ذلك اليوم \* أما المعتاد فحكمه حر \* ولا يخطئ به أنه إن كان من رمضان فعنه \*  
 ذكره أخيه زاده \* وليس بصائم \* لورد في أصل النية \* كان نوى أن يصوم غداً إن كان

من رمضان والافلا \* اصوم لعدم الجزم \* كما \* انه ليس بصائم \* لو نوى انه ان لم يجد غدا  
 فهو صائم ولا يفطر ويصير صائما مع الكراهة \* لورد في وصفها \* بان نوى ان كان من  
 رمضان فعنه والافن واجب آخر وكذا \* يكره \* لو قال انا صائم ان كان من رمضان والافن  
 نفل \* للتردد بين مكروهين او مكروه وغير مكروه \* فان ظهر رمضانته فعنه والافن نفل فيهما \*  
 اي الواجب والنفل \* غير مضمون بالقضاء \* لعدم التنفل قصد اكل المتلوم ناسيا قبل النية  
 كأكله بعد ما هو الصحيح شرح وهبانية \* راعى \* مكلف \* هلال رمضان او الفطر ورد قوله \*  
 بدليل شرعي \* صام \* مطلقا وجوبا وقيل لا \* بان افطر قضى فقط \* فيهما شبهة الرد \*  
 واختلف \* المناشئ لعدم الرواية عن المنقلبين \* فيما اذا افطر قبل الرد \* لشهادته \* والراجح  
 عدم الكفارة \* وصححه غير واحد ان ما رآه يستل ان يكون خيالا لا هلالا راما بعد قبوله  
 فتجب الكفارة ولو ناسقا في الاصح \* وقيل بلا دعوى \* بلا \* لفظ اشهد \* وبلا حكم ومجلس  
 قضاء لانه خبر لا شهادة \* للصوم مع علة كغيره \* وغبار \* خبر عدل \* ومستور على صاحبه  
 البرازي على خلاف ظاهر الرواية لanasق اتفاقا وهل انه ان يشهد مع علمه بغسقه قال الجوزي  
 نعم لان القاضي ربما قبله \* ولو \* كان العدل \* قنا او انثى او محمدا في قدف تاب \*  
 بين كيفية الرؤية والاعلى المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر كعدل وانثى ولو على مثلها  
 ويجب على الجارية المخدرة ان تخرج في ليلتها بلا اذن مولها وتشهد كافي الحايضة \* وشرطا  
 للفطر \* مع العلة والعدالة \* نصاب الشهادة ولفظ اشهد \* وعدم الحد في قدف لعلق  
 نفع العبد لكن \* لا \* تشترط \* الدعوى \* كالاتشترط في عتق الامة وطلاق الحرة \* واثبتوا  
 ببلدة لاحاكم فيها صاموا بقول ثقة وافطروا باخبار عدلين \* مع العلة \* للضرورة \* ولو رآه  
 الحاكم وحده خير في الصوم بين نصب شاهد وبين امرهم بالصوم بخلاف العبد كافي الجمهور  
 والاعبرة بقول الموقنين ولو عدل ولا على المذهب قال في الوهبانية \* وقول اولى التوفيت ليس  
 بسوجب \* وقيل نعم والبعض ان كان يكثر \* وقيل \* بلا علة جمع عظيم بقع العلم \* الشرعي  
 وهو غلبة الظن \* بخبرهم وهو مخوض الى رأى الامام من غير نقل يبعد \* على المذهب  
 وعن الامام انه يكتفي بشاهدين واختاره في المحرر صحيح في الاقضية الكففاء بواحد ان جاء  
 من خارج البلد او كان على مكان مرتفع واختاره ظهير الدين وقالوا وطريق اثبات رمضان



والعيد ان يدعى وكالة معلقة بدخوله بقبض دين على الحاضر فيقر بالدين والوكالة وينكر  
الدخول فيشهد الشهود بروية الهلال فيقضي عليه به ويثبت دخول الشهر ضمنا لعدم دخوله  
تحت الحكم \* شهد وا انه شهد عند قاضي مصر كذا شاهد ان بروية الهلال \* في ليلة كذا \*  
وقضى القاضي به ووجد استجماع شرائط الدعوى قضى \* اى جاراهذا القاضي ان يحكم \*  
بشهادتهما \* لان قضاء القاضي حجة وقد شهد وابنه لا لو شهد وبروية غيرهم لانه حكاية نعم  
لواستغاض الخبر في البلدة الاخرى لزمتهم على الصحيح من المذهب مجتبي وغيره \* وبعد  
صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطر \* الباء متعلقة بصوم وبعد متعلقة بحل لوجود نصاب  
الشهادة \* ولو \* صاموا \* بقول عدل \* حيث يجوز وغم هلال الفطر \* لا \* يحل على المذهب  
خلافا لمحمد رح كذا ذكره المصنف لكن نقل ابن الكمال عن الذخيرة انه ان غم هلال  
الفطر حل اتفاقا وفي الزيلعي الاشبه ان غم حل والا لا \* و \* هلال \* الاصحى \* وبقية الاشهر  
التسعة \* كالغطر \* على المذهب ورؤيته بالنهار ليلة الاية مطلقا على المذهب ذكره الحدادى \*  
واختلاف المطالع غير معتبر على \* ظاهر \* المذهب \* وعليه اكثر المشائخ وعليه الفتوى بحر  
عن الخلاصة \* فيلزم اهل المشرق بروية اهل المغرب \* اذا ثبت عندهم روية اولئك بطريق  
موجب كما مر قال الزيلعي الاشبه انه يعتبر لكن قال الكمال الاخف بظاهر الرواية احوط  
فروع اذا رأى الهلال يكره ان يشيروا اليه لانه من عمل الجاهلة كافي السراجية  
وكراهة البزازية \*

### \* باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده \*

الفساد والبطلان في العبادات سببان \* اذا اكل الصائم او شرب او جامع \* حال كونه \* ناسيا \*  
في الغرض والنفل قبل النية او بعد ما على الصحيح بحر عن القنية الا ان يذكر فلم يتذكر وينكره  
لوتوى او الا لا وليس عند رافي حقوق العباد \* او دخل حلقه غبار او ذباب او دخان \* ولو  
ذاكرا استحسانا لعدم امكان التحرز عنه ومغادره انه لو ادخل حلقه الدخان افطراى دخان  
كان ولو عود او عنبر الوذاكرا لا مكان التحرز عنه فاي تنبه له كاسط الشرنبلالى \* او ادهن  
او اكل حل او احتجم \* وان وجد طعمه في حلقه \* او قبل \* ولم ينزل \* او احتلم او انزل  
بنظر \* ولو الى فرجها مرارا او تفكر وان طال مجمع \* او بقى بلل في فيه بعد المضمضة

وابتلعه مع الريق \* كطعم ادوية . مص اهليلج بخلاف نحو سكر \* اوردخل الماء في اذنه وان  
 كان بقلعه \* على المختار كالو حك اذنه يعود ثم اخرجه وعليه درن ثم اذخله ولو مرارا \*  
 اوابتلع ما بين اسنانه وهو دون الحمصة \* لانه تبع لريقه ولو قد رها فطر كما سيجي \* اخرج  
 الدم من بين اسنانه ودخل حلقه \* يعنى ولم يصل الى جوفه اما اذا وصل فان غلب الدم  
 او تساويا فسد والا لا اذا وجد طعمه بزازية واستحسنه المصنف وهو ما عليه الاكثر سيجي \*  
 او طعن برمح فوصل الى جوفه \* وان بقى في جوفه كالوالقى حجر في الجائفة او نزل السهم  
 من الجانب الاخر ولو بقى النصل في جوفه فسد \* ارادخل عودا \* ارنحوه \* في سقعه نه  
 وطرفه خارج \* وان غيبه فسد وكذا الوابتلع خشبة او خيطا ولو فيه لقمة مربوطة الا ان ينفصل  
 منه شيء ومغاده ان استقر اذ اخل في البوف شرط للغساق اذ اخل اصبغ الياسة  
 فيه \* اى دبره او فرجها ولو مبتلة فسد ولو اذخل قطنه ان غابت فسد وان بقى طرفها في  
 فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستنجاء حتى بلغ موضع الحقنة فسد وهذا قلما يكون ولو كان  
 فيورث داء عظيما \* ارنزع المحام \* حال كونه \* ناسيا في الحال عند ذكره \* وكذا عند  
 طلوع الفجر وان امنى بعد النزع لانه كالا احتلام ولو مكث حتى امنى ولم يتحرك مضى ولفظ  
 وان حرك نفسه قضى وكفر كالونزع ثم اولج \* اورمى اللقمة من فيه \* عند ذكره او طلوع  
 الفجر ولو ابتلعها ان قبل اخراجها كفر وبعده لا \* اوجامع فيما دون الفرج ولم ينزل \* يعنى في  
 غير السبيلين كسرة وفخذ وكذا الاستمنا بالكف وان كره تحريما لحد يث ذاكم اليد سلعون  
 ولو خاف الزنا يرجى ان لا وبال عليه \* ارادخل في بهيمة \* اوميتة \* من غير انزل \*  
 او مس فرج بهيمة اقبلها فانزل \* اواقطر في اهليله \* ماء اودهن او ان وصل الى المناقة على  
 المذنب واما في قبلها فمفسد اجماعا لانه كالحقنة \* او اصبغ جنبا \* وان بقى كل اليوم \*  
 او اغتاب \* من الغيبة \* اودخل انغه مخاط فاستشمه فادخل حلقه \* وان نزل لرأس انغه  
 كالوتر طب شفتاه بالبزاق عند الكلام ونحوه فابتلعه اوسال ريقه الى ذقنه كالخيط ولم ينقطع  
 فاستنشقه \* ولو عمد \* خلافا للشافعي رح في القادر على مج التخامة فينبغي الاحتياط \* او  
 ذاق شيئا بغمه \* وان كره \* لم يفطر \* جواب الشرط وكذا لو نزل الخيط ببزاق مرارا وان  
 بقى فيه عقل البزاق الا ان يكون مصبوغا وظاهر لونه في ريقه وابتلعه ذاكر او نائم ابن الشكة

فقال \* مكرربل الخط بالريق ما تلا \* بادخاله في فيه لا يتضرر \* وعن بعضهم ان يبلغ الريق  
 بعد ذا \* يضر كصبغ لونه فيه يظهر \* وان افطر خذاء \* كان تمضمض فسبغه الماء او شرب نائما  
 او تسحرا وجامع على ظن عدم الفجر \* او \* او جر \* مكرها \* او نائما واما حديث رفع الخطاء  
 فالمراد رفع الاثم وفي التحرير المواخلة بالخطاء جائزة عندنا خلافا للمعتزلة \* او اكل \* او جامع \*  
 ناسيا \* او احتلم او انزل بنظر او ذرعه القى \* فظن انه افطر فاكل عمدا \* للشبهة ولو علم عدم  
 فطره لزمت الكفارة الا في مسألة المتن فلا كفارة مطلقا على المذهب لشبهة خلاف مالك رح خلافا  
 لهما كما في المجمع وشرحه فقيد الظن انما هو لبيان الاتفاق \* واحتقن او استعط \* في انقه  
 شيا \* او اقطر في اذنه دهنا ارداءى جائئة اوامة \* ان وصل الدواء حقيقة في جوفه ودماغه \*  
 او ابتلع حصة \* ونحوها مما لا يأكله الانسان او يعانه او يستغفره ونظم ابن الشحنة فقال \*  
 ومستغفر ومع غير ما كول مثلنا \* ففي اكله التكة ريلغي ويهجر \* اولم ينوفي رمضان كله صوما  
 ولا فطرا \* مع الامساك لشبهة خلاف زفر رح \* او اصبح غيرنا وللصوم فاكل عمدا \* ولو بعد  
 النية قبل الزوال لشبهة خلاف الشافعي رح ومفاده ان الصوم بمطلق النية كذلك \* اردخل  
 حلقه مطرا زلج \* بنفسه لا مكان التحرز عنه بضم فيه بخلاف نحو الغبار والقطرتين من دموعه  
 او عرقه واما في الاكثرفان وجد الملوحة في جميع فمه واجتمع شيء كثير وابتلعه افطروا لا  
 خلاصة \* او وطى امرأة ميتة او صغيرة \* لا تشهي نهر \* او بهيمة او فخذ او بطنا او قبل \*  
 ولو قبله فاحشة بان يد غدغ او يمس شفتيها \* او لمس \* ولو بجائل لا يمنع الحرارة او استمنى  
 بكفه او بمباشرة فاحشة او بين المراتين \* وانزل \* قيد للكل حتى لو لم ينزل لم يفطر كما مر \* او  
 افسل غير صوم رمضان اداء \* لاختصاصها بهتك رمضان \* او وطئت نائمة او مجنونة \* بان  
 اصبحت صائمة فجئت \* او تسحرا افطر بظن اليوم \* اى الوقت الذى اكل فيه \* ليلا \*  
 الحال ان \* العجر طالع والشمس لم تغرب \* لف ونشر ويكفي الشك في الاول دون الثاني عملا  
 بالاصل فيها ولو لم يتبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية والمسئلة تنفرع الى ستة وثلاثين محلها  
 المطولات \* قضى \* في الصور كلها \* نقط \* كالمشهد على الغروب واخران على عدمه فافطر  
 مظهر عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر قضى وكفى لان شهادة النفي لا تعارض شهادة الاثبات  
 واعلم ان كل ما انقضى فيه آفارة محله ما اذ لم يقع عنه ذلك مرة بعد اخرى لاجل قصر المعصية

فان فعله وجبت زجره في ذلك ان جعل ائمة الامصار وعليه الفتوى قيمة وهذا احسن نهر \*  
 والاخير ان يسكن بقية يومهما وجوبا على الاصح \* لان الغطر قبيح وترك القبيح شرعا واجب \*  
 كمسافر اقام وحائض ونفساء طهرتا ومجنون افاق ومريض صح \* مقطر ولو مكرها او خطأ \*  
 وصبي بلغ زكافرا سلم . كلهم يقضون \* ما فاتهم \* الا الاخيرين \* وان افطر احد ماله ليهما  
 في الجزء الاول من اليوم وهو السبب في الصوم لكن لو نوبا قبل الزوال كان تغلا فيقضي بالافساد  
 كافي لشرب ليلية عن الخائفة ولو نوى المسافر والمجنون والمريض قبل الزوال صح عن الغرض  
 ولو نوى الحائض والنفساء لم يصح اصلا للمنافي اول الوقت وهو لا يتجزى ويومر الصبي بالصوم  
 اذا اطاقه ويضرب عليه ابن عشر كالصلوة في الاصح . وان جامع \* المكلف آدميا مستهين \*  
 في رمضان اداء \* لما مر \* او جومع \* وتوارت الحشفة \* في احد السبيلين \* انزل اول \*  
 او اكل او شرب غداء \* بكسر الغين وبالدال المعجمتين والماء ما يتغذى به \* او دواء \* ما يتداوى  
 به والصابون ما فيه صلاح بدنه لجوفه ومنه ريق حبيبته فيكفر لوجود معنى صلاح البدن  
 فيه دراية وغيزها وما نقله الشرنبلالي عن السيد ادى رده في النهر \* عمد \* راجع للكل \*  
 او احتجم \* اى فعل ما لا يظن الغطر به كقص وكحل ومس وجماع بهيمة بلا انزال او ادخال  
 اصبع في دبر ونحو ذلك \* فظن فطره به فاكل عمد اقضى \* في الصور كلها \* وكفر \* لانه شئ  
 في غير محله حتى لو افناه مفت يعتدل عليه او سمع حيا ولم يعلم تاويله لم يكفر للشبهة وان اخطأ  
 المفتي ولم يثبت الاثر الا في الادهان وكان الغيبة عند العامة زيلعى لكن جعلها في الملتقى كاستسائة  
 ودرجته في البحر للشبهة \* ككفارة المظاهر \* الثابتة بالكتاب واما هذه فبالسنة ومن ثم شبهوها  
 بها ثم انما يكفر ان نوى ليلا ولم يكن مكرها ولم يطرأ مسقط كمرض وحيض واختلف فيما لو مرض  
 بجرح نفسه او مفر به مكرها والمعتدل لزومها وفي المعتاد حمي وحيض والمتقن قتال عدو ولو  
 انظره لم يحصل العذر والمعتدل سقوطها ولو تكرر فطره ولم يكفر للاول تكفيه واحد ولو في  
 رمضان عند محمد رح وعليه الاعتماد بزازية ومجتبى وغيرهما واختار بعضهم المفتوى ان الغطر  
 بغير الجماع تاكل والا لاولا كل عمد اشهره بلا عدل يقتل وتماه في شرح الوهبانية \* واودع  
 القبيح وخرج \* ولم يعد \* لا يفطر مطلقا \* ملا \* اول \* فان عاد \* بلا صناعه \* ولو \* هو \* سلا \*  
 الغم مع تذكره للصوم لا يفسد \* خلافا للثاني \* وان عاد \* او قل رحمة منه فاكثر حادى \*

افطراجهما \* ولا كفارة \* ان ملا الفم والالا \* هو المختار \* وان استقاء \* اى طلب القى \*  
 عامل \* اى متذكر الصوم \* ان كان ملا الفم فسد بالاجماع \* مطلقا \* وان قل لا \* عند  
 الثاني وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية يقول محذرح انه يغسل كفى الفتح عن الكافي \* فان عاد  
 بنفسه لم يفطر وان اعاده ففيه روايتان \* اصحهما لا يغسل محيط \* وهذا كله في طعام او ماء  
 او مرة \* اردم \* فان كان بلغها فغير مفسد \* مطلقا خلا فاللثاني واستحسنه الكمال وغيره \*  
 ولو كل لحما بين اسنانه \* ان \* مثل حمصة \* فاكتر \* قضى فقط وفي اقل منها لا \* يفطر \*  
 الا اذا اخرج \* من فيه \* فاكله \* ولا كفارة لان النفس تعانه \* واكل مثل سمسة \* من  
 خارج \* يفطر \* ويكفر في الاصح \* الا اذا مضغ بحيث تلاشت في فيه \* الا ان يجعل الطعم  
 في حلقه كما مر واستحسنه الكمال قائل وهو الاصل في كل شئ مضغه \* وكرة ذوق شئ \* كذا \*  
 مضغه بلا عذر \* قيل فيهما قاله العيني ككون زوجها اوسيد هاسى الخلق فذاقت وفي كراهة  
 الذوق عند الشراء قولان ووفق في النهر بانه ان وجد به او لم يخف غبنا كره والا لا وهذا في  
 الغرض لا النفل كذا قالوا وفيه كلام لحرمة الفطر فيه بلا عذر على المذنب فتبقي الكراهة \* و\*  
 كره \* مضغ علك \* ابيض مبسوخ ملتئم والافيطر ويكره للمفطرين الا في الخلوة بعد روقيل  
 يباح ويستحب للنساء لانه سوا كهن فتح \* و\* كره \* قبله \* ومس \* ومعانقة ومباشرة ناحشة \*  
 ان لم يأمن \* بالمفسد وان امن لا بأس \* لا \* يكره \* دهن شارب \* لا \* كحل \* اذا  
 لم يقص الرينة او تطويل اللحية اذا كانت بقدر المسنون وهو القبضة وصرح في النهاية بجوب  
 قطع ما زاد على القبضة بالضم ومقتضاها الاثم بتوكله الا ان يعمل الوجوب على الثبوت واما  
 الاخذ منها وهي دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة ومحنة الرجال فلم يحكم احد واخذ كلها  
 فعل اليهود والهنود ومجوس الاعاجم فتح وحديث التوسعة على العميال يوم عاشوراء صحيح  
 واحاديث الاكتحال فيه ضعيفة لاموضوعة كما زعم ابن عبد العزيز \* ولا سواك ولو عشيا \* ازرطبا  
 بالماء على المذنب وكرهه الشافعي رح بعد الزوال وكان الايكره حجامة وتلفف بثوب مبتل  
 ومضمضة واستنشاق او اغتسال للتبرد عند الثاني وبه يغني شرب لاية عن البرهان ويستحب  
 السحور وتأخير وتعجيل الفطر حديث ثلث من اخلاق المرسلين تعجيل الاطوار وتأخير السحور  
 والسواك فروع لا يجوز ان يعمل عملا يصل به الى الضعف فيخبر نصف النهار ويستريح



الباقى فان قال لا يكفيني كذب باقصر ايام الشتاء فان اجهل الحر نفسه بالعمل حتى مرض  
فانظر نفي كفارته قولان قنية وفي البرازية لو صام عجز عن القيام صام وصلى قاعا لجمع بين العبادتين

### \* فصل فى العوارض \*

المبيحة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها خمسة وبقي الاكراه وخوف هلاك او نقصان عقل  
واوبعطش او جوع شديد او اسعة حية \* لمسافر \* مغر اشردى او لوبعصية \* او حامل او مرضع \*  
اما كانت او ظئر على الظاهر \* خافت \* بغلبة الظن \* على نفسه او اولادها \* وقيدة البهمنسى  
تبع الابن الكمال بما اذا تعينت للارضاع \* او مريض خاف الزيادة لمرضه \* وصحيح خاف المرض  
وخادمة خافت الضعف بغلبة الظن بامارة او تجربة او اخبار طبيب حاذق مسلم مستور واذا  
فى النهر جواز التطيب بالكافور فيما ليس فيه ابطال عبادة قلت وفيه كلام لان عندهم تصحيح المسلم  
كفر فانى يتطيب بهم وفى البحر عن الظاهرية للامة ان تمتنع من امتثال امر المولى اذا كان يعجز  
عن اقامة الغرائض لانها مبقاة على اصل الحرية فى الغرائض \* الغطر \* يوم العذ \* الا السفر  
كما سيجى \* وتضوا \* لزوما \* ما قد رواه بلادىة و \* بلا \* ولا \* لانه على التراخي وان  
جاز التطوع قبله بخلاف قضاء الصلوة \* ولوجاء \* رمضان \* الثانى فدم الاداء على القضاء  
ولا فدية لما مر خلافا للشافعى رح \* ويندب لمسافر الصوم \* لاية وان تصوموا خير لكم والشيخ  
بمعنى البر لا فعل تفضيل \* ان لم يضره \* فان شق عليه او طي رفقته فالعطر افضل لما وافقه  
الجماعة \* فان ماتوا فيه \* اى فى ذلك العذر \* فلا تجب \* عايم \* الوصية بالغدية \*  
لعدم ادراكهم عدة من ايام اخر \* ولو ماتوا بعد زوال العذر وجبت الوصية \* بقول رادركم  
عدة من ايام اخر ما من افطر عمل افجوبها عليه بالاولى \* وقد على \* لزوما \* عنه \* اى  
عن الميت \* وليه \* الذى يتصرف فى ماله \* كالغطرة \* قد را \* بعد قدرته عليه \* اى  
على قضاء الصوم \* وفوته \* اى فوت القضاء بالموت فلو فاته عشرة ايام فنقل رعلى خمسة فدا  
فقط \* بوصية من الثلث \* متعلق بغد ١٦ \* وان \* لم يوص \* تبرع \* وليه به جاز \* ان شاء  
الله تعالى ويكون الثواب للمولى \* وان صام او صلى عنه \* المولى \* لا \* ليدل على انسابى  
لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد \* و \* اكن يطعم \* كذا \* يجوز \* تبرع  
عنه \* وليه \* بكفارة يمين او قبل \* باطعام او كسوة \* بغير الاعتاق \* لما فيه من الزام الولاء

(٢) في نسخة هذا الوجه واثره والافمن الكل \*

للبيت بلا رضاء \* وفدية كل صلاة ولو ترا \* كما رفي قضاء الفائت \* كصوم يوم \* على المذهب وكذا  
 الفطرة والاعتكاف الواجب يطعم عنه لكل يوم كالقطرة والواجبة والحاصل ان ما كان عبادة بدنية  
 فان الوصى يطعم عنه بعد موته عن كل واجب كالقطرة والمالية كالزكاة يخرج عنه القدر الواجب  
 والمركب كالبحر يسبح عنه رجلا عن مال الميت \* وللشيخ الفاتى العاجز عن الصوم للفطر ويغدى \*  
 وجوبا ولو في اول الشهر ولا تعلد فقير كالقطرة لوموسرا والافيمستغفر الله هذا اذا كان الصوم اصلا  
 بنفسه وخطوب بادائه حتى لو لزمه الصوم لكفارة يمين او تعلد ثم عجز لم تجز القدية لان الصوم هنا  
 بدل عن غيره ولو كان مسافرا فمات قبل الانا ملة لم يجب الايصاء ومضى قد رضى لان استمرار العجز  
 بشرط الخليفة وهل تكفي الاباحة في القدية قولان المشهور نعم واحتمله الكمال \* ولزم تغل شرع  
 فيه نصد \* كما رفي الصلوة فلو شرع ظنا فافطر نور بلا قضاء اما لو مضى ساعة لزمه القضاء لانه  
 بمضيها صركاته نوى المضى عليه في هذه الساعة تجنيس ومجتمى \* اداء وقضاء \* اى يجب  
 اتامه فان نسل ولو بعروض حيض في الاصح وجب القضاء \* الا في العيدين وايام التشريق \*  
 فلا يلزم لصيرورته صا اما بنفس الشرع فيصير مرتكبا للمني اما الصلوة فلا يكون مصليا ما لم يسجد  
 بدليل مسألة اليمين \* ولا يفطر \* الشارع في نفل \* بلا حد رفي رواية \* وهو الصحيح وفي  
 اخرى يحل بشرط ان يكون من نية القضاء واختارها الكمال وقاج الشريعة وصل رها في الوقاية  
 وشرحها \* والضمانة عن \* للضيف والمضيف \* ان كان صاحبها من لا يرضى بمجرد حضوره  
 ويتاذى بترك الافطار \* فيفطر \* والا لا \* هو الصحيح من المذهب ظهيرية \* ولو حلف \*  
 رجل على الصائم \* بطلاق امرأته ان لم يفطر افطرو \* لو كان صائما \* قضى \* ولا يحنثه \* على  
 المعتل في برائة وفي المنهر عن الذخيرة هذا اذا كان قبل الزوال اما بعد فلا الا احد ابويه الى  
 العمر لا بعد وفي الاشهاد دعاء احد اخوانه لا يكره فطرة لو صائما غير قضاء رمضان ولا تصوم المرأة  
 فلا الابا ذن الزوج الا عند علم الضرر به ولو فطرها وجب القضاء باذنه او بعد اليمنونة ووصام  
 العبد وما في حكمه بلا اذن المولى لم يسز وان فطره قضى باذنه او بعد العتق \* ولو نوى مسافر  
 الفطر \* اول من نوى ما قلم ونوى الصوم في وقتها \* قبل الزوال \* صح \* مطلعا \* ويجب عليه \*  
 الصوم \* لو كان \* في رمضان \* لزوال المرحص \* كيجب على مقم اتمام \* صوم \* يوم  
 منه \* اى رمضان \* ان فيه \* اى في ذلك اليوم \* ولكن \* لا كفارة لو افطر فيها \*

للشبهة في اوله وآخره الا اذا دخل مصره لشيء نسيه فافطر فانه يكفر \* ولو نوى الصائم الفطر  
 لم يكن مفطرا \* كما مر \* كما لو نوى التكلم في صلوته ولم يكلم \* شرح الوهمانية قال وفيه  
 خلاف الشافعي رح \* وقضي ايام اغماؤه ولو \* كان الاغماء \* مستغرا للشهر \* لنذرة امتداد \*  
 سوى يوم حدث الاغماء فيه او في ليلة \* فلا \* يقضيه الا اذا علم انه لم ينو \* وفي الجنون ان  
 لم يستوعب \* الشهر \* قضى \* ما مضى \* وان استوعب \* لجميع ما يمكنه اذ شاء الصوم فيه على  
 ما مر \* لا \* يغضى مطلقا للخرج \* ولو نذر الصوم في الايام المنهية \* او صوم هذه \* السنة  
 صح \* مطلقا على المختار وفرتوا بسن النذر والشروع فيها بان نفس الشروع معصية ونفس النذر  
 طاعة فصح \* و \* لكن \* افطر \* الايام المنهية وجوبها تحاميا عن المعصية \* وتظاهرها \* اسقاطا  
 للواجب \* وان صامها خرج عن العهد \* مع الكراهة وهذا اذا نذر قبل الايام المنهية فلو بعد ما  
 لم يقض شيئا وانما يلزمه باقى السنة على ما هو الصواب وكذا الحكم او نكر السنة وشرط التتابع فيغطرها  
 لكنه يقضيها هنا متتابعة يعيد لو افطر يوما بخلاف المعينة ولو لم يشترط التتابع يقضي خمسة وثلاثين  
 ولا يجزئه صوم الخمسة في هذه الصورة واعلم ان صيغة النذر يحتمل اليمين فلذا كانت ست صور  
 ذكرها بقوله \* فان لم ينو \* بنذره الصوم \* شيئا او نوى النذر فقط \* دون اليمين \* او \*  
 نوى \* النذر \* نوى \* ان لا يكون يميننا كان \* في هذه \* الثلاث الصور \* نذر فقط \* اجماعا  
 عملا بالصيغة \* وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان \* في هذه \* الصور \* يمين \* فقط  
 اجماعا عملا بيمينه \* وعليه كفارة \* يمين \* ان افطر \* لحثه \* وان نواه ما او \* نوى \*  
 اليمين \* بلا نفي النذر \* هن \* في صورتين \* نذر او يميننا حتى لو افطر يجب القضاء للنذر  
 والكفارة لليمين \* عملا بعموم المجاز خلافا للثاني \* ونذر تعريق صوم الست من شوال \*  
 ولا يكره التتابع على المختار خلافا للثاني حارم والاتباع المكروه ان يصوم الفطر وخمسة بعد ما  
 افطر الفطر لم يكره بل يستحب ويسن ابن الكمال \* ولو نذر صوم شهر غير معين متتابعة افطر  
 يوما \* واومن الايام المنهية \* استقبل \* لانه اخل بالوصف مع خلو شهر عن الايام المنهية  
 نهر بخلاف السنة \* لا \* يستقبل \* في \* نذر شهر \* معين \* لئلا يقع كله في غير الوتات \*  
 والنذر \* من اعتكاف او حج او صلوة او غيرها \* غير المعلق لا يختص بزمان ومكان ودرهم \*  
 وفقير فلو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرع على فلان فخالف جازوك الواعظ قبل

فلو عين شهر الاعتكاف او للصوم فجعل قبله عنه صح وكذا لو نذر ان يصوم سنة كان فصيح سنة قبلها  
صح او صلوة في يوم كذا فصلاها قبله لانه تعجيل بعد وجود السبب وهو النذر في اغنى التعيين  
شرب لائمة فليحفظ \* بخلاف \* النذر \* المعلق \* فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط كما سيجي  
في الايمان \* ولو قال مريض لله على ان اصوم شهر افادت قبل ان يصح لاشي عليه وان صح \*  
ولو \* يوما \* ولم يصمه \* لزمه الوصية لجميعه \* على الصحيح كالصحيح اذا نذر ذلك ومات قبل  
تمام الشهر لزمه الوصية للجميع بالاجماع كافي الاجازية بخلاف القضاء فان سببه ادراك العلة  
فروع قال والله اصوم لاصوم عليه بل ان صام حنث كما سيجي في الايمان نذر الصوم رجب  
قد خل وهو مريض افطر وقضى كرمضان او صوم الابد فضعف للاشتغال بالامعة افطر وكفر كما مر  
او يوم يقدر فلان فقد م بعد الاكل او الزوال او حيضها قضى عند الثاني بخلاف الثالث ولو قد م  
في رمضان فلا قضاء اتفاقا ولو عني به اليهين كفر فقط الا اذا قد م قبل نية فثواه عنه برحى بالنية  
ورقع عن رمضان ولو نذر شهر را لزمه كاملا او الشهر فبقية او جمعة فالاسبوع الا ان ينوي اليوم  
ولو نذر يوم السبت ثمانية ايام صام سبتين ولو قال سبعة فسبعة اسبت والفرق ان السبت لا يتكرر  
في السبعة فحبل على العلة بخلاف الاول واعلم ان النذر الذي يقع للموات من اكثر العوام  
وما يوخن من الذراهم والشمع والزيت ونحوها الى ضرائح الاولياء الكرام تقربا اليهم فهو بالاجماع  
باطل وحرام ما لم يقصد واصرفها لفقراء الانام وقد ابتلى الناس بتلك ولا سيما في هذه الاعصار  
وتن بسطه العلامة قاسم في شرح درر البحار ولذا قال الامام محمد لو كان العوام عبيد لاعتقتهم  
واسقطت ولائى وذلك لانهم لا يهتدون فالكمل بهم يتغيرون \*

### \* باب الاعتكاف \*

وجه المناسبة له والتاخير اشتراط الصوم في بعضه والطلب الاك في العشر الاخير \* هو \* لغة  
الليث وشرعا \* لبث \* بفتح اللام وتضم المثلث \* ذكر \* ولو مميزا \* في مسجد جماعة \*  
هو ما له امام ومؤذن اديت فيه الخمس او لا وعن الامام اشتراط اداء الخمس فيه وصحة  
بعضهم وقال يصح في كل مسجد وصحة السروجي واما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا \* او \*  
لبث \* امرأة في مسجد بيتها \* ويكره في المسجد ولا يصح في غير موضع صلواتها من بيتها كما اذا  
لم يكن فيه مسجد ولا تخرج من بيتها اذا اعتكفت فيه وهل يصح من الخنثى في بيته لم اره والظاهر

لا احتمال ذكوره \* بنية \* فاللبث هو الركن والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل طاهر  
 عن جنابة وحيض وتفاس شرطان \* وهو \* ثلاثة اقسام \* ولجب بالنذر \* بلسانه وبالشرع  
 وبالتعليق ذكره ابن الكمال \* وستة موكلات في العشر الاخير من رمضان \* اى سنة كفاية  
 كما في البرهان وغيره لاقتراحها بعد ما لا نكار على من لم يفعله من الصحابة \* ومستحب في غيره  
 من الازمنة \* هو بمعنى غير المؤكدة \* وشرطا صوم \* لصحة \* الاول \* اتفاقا \* فقط \*  
 على المذهب \* فلو نذر اعتكاف ليلة لم يصح \* وان نوى معها اليوم لعدم محلها المصوم اما  
 لو نوى بها اليوم صح والفرق لا يخفى \* بخلاف ما لو نال \* في نذره \* ليلا ونهارا \* فانه يصح  
 وان لم يكن الليل محلا للصوم لانه يدخل تبعا \* و \* اعلم \* ان الشرط \* في الصوم مراعاة \*  
 وجوده لا يجاده \* للمشرط قصد \* فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لزمه واجزاه \* صوم رمضان \*  
 عن \* وهو الاعتكاف \* لكن قالوا لو صام تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لان اعتكافه من اوله  
 تطوعا فافتتح رجعله واجبا \* وان لم يعتكف \* رمضان المعين \* فضلى شهرا غيره بصوم مفصود \*  
 لعود شرطه الى الكمال الاصلى فلم يجز في رمضان آخر لا في واجب سوى قضاء رمضان الاول  
 وحقيقته في الاصول في بحث الامر \* واقله نقله ساعة \* من اهل زمانه ارعدت بحكم روحه وظاهر  
 الرواية عن الامام لبنائه النفل على المسامحة به يغتنى والساعة في عرف الفقهاء جزء من الزمان  
 لاجزائه من اربع وعشرين كما يقول المنجمون كل افي غرر الاذكار وغيره \* بلو شرع في نفيه امر  
 قطعه لا يلزمه قضاؤه \* لانه لا يشترط له الصوم \* على الظاهر \* من المذهب وما في بعض  
 المعتبرات انه يلزم بالشروع مفرع على الضعيف قاله المصنف روح وغيره \* وحرم عليه \*  
 على المعتكف اعتكافا واجبا اما النفل فله الخروج لانه منه له لا مبطل كما مر \* الخروج الحاجة \*  
 الانسان \* طبيعية \* كيول وغائطا وعسل او احتلم ولا يمكنه الاغتسال في المسجد كل في النهار \*  
 او شرعية \* كعبه واذان لو مؤذنا وباب المنارة خارج المسجد \* او الجمعة من وقت الزوال  
 ومن بعد منزله \* اى معكفه \* خرج في وقت يدركها \* مع سنتها لحكم في ذلك رأيه ويسن  
 يعدها اربعا وستا على الخلاف ولو مكث اكثر لم يقبل لانه محل له وكراهية تنزيها للغة ما التزمه  
 فلا ضرورة \* فان خرج \* ولو ناسيا \* ساعة \* زمانية لارهاية كما مر \* بلا عذر ففسل \* فيقضيه لا  
 اذا فسل \* بالردة \* تعتبر اكثر النهار قالوا ارضا لا استحسان وبحث فيه الكمال \* وان \* خرج \*



بعد يغلب وقوعه \* وهو ما مر لا غير \* لا \* يفسد واما ما لا يغلب كاتجاه هريق وانهل ام مسجد  
 فسقط للآثم لا للبطالان والالكان النسيان اولئ لعلم الفساد كما حققه الكمال خلافا لما فصله  
 الزيلعي وغيره لكن في النهر وغيره جعل عدم الفساد لانهل امه وبطلان جماعته واخرجه  
 كرها استحسانا وفي العاتارخانية عن الحجة لوشروط وقت السد ران يخرج لعيادة مريض وصلوة  
 جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ \* وخص \* المعتكف \* باكل وبوم وشرب وعقد احتاج  
 اليه \* لنفسه اوعيا له فلو تجاره كره \* كبيع ونكاح ورجعة \* فلو خرج لاجلها فسد اعدم الضرورة \*  
 وكره \* اى تحريرا لانها محل اطلاقهم بحر \* احضار مبيع فيه \* كما كره فيه مبايعته غير المعتكف  
 مطلقا للنهي وكذا اكله ونومه الا لغريب اشباه وقد ما قهبل الوتر لكن قال ابن الكمال لا يكره  
 الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا ونحوه في المجتبى \* و \* يكره تحريرا \* صمت \* ان اعتقده  
 قربة والا لاحت يث من صمت ايجا ويجب اى الصمت كما في غير الاذكار عن شريح يترحم الله  
 امرأتك فغنم او سكت فسلم \* وتكلم الا غير \* وهو ما لا اثم فيه ومنه المباح عند الحاجة اليه  
 لا عند عدمه وهو محمل ما في الفتح انه مكره في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب  
 كما حققه في النهر \* كقراءة قرآن وحديث وعلم \* وقد ريس في سير الرسول صلى الله عليه  
 وسلم وتخص الانبياء عم وحكايات الصالحين رضى الله عنهم وكتابة امور الدين \* وبطل بوطى  
 في فرج \* انزل ام لا \* ولو \* كان وطئه خارج المسجد \* ليلا او نهارا حامدا او ناسيا \* في  
 الاصح لان حالته مذكرة \* و \* بدال \* بانزال بقبلة او لمس \* او تعجيف ولو لم ينزل لم يبطل  
 وان حرم الكل اعدم الخروح ولا يبطل بانزال بذكرا ونظروا لا بسكرا ليلا ولا باكل ناسيا البقاء الصوم  
 بخلاف اكله عمد او رده وكذا اغماؤه وجنونه ان داما اياما بان دام جنونه سنة قضاء استحسانا \*  
 ولزمه الليالى بنفذه \* بلسانه \* اعتكف ايام ولا \* اى متتابعة وان لم يشترط التتابع \* كعكسه \*  
 لان ذكر احد العد دين بلفظ الجمع وك! التثنية يتناول الاخر \* فلو نوى في \* نذر \* الايام  
 لنهار خاصة صحت نيته \* لنية الحقيقة \* وان نوى بها \* اى بالايام \* الليالى لا \* بل يلزمه  
 كلاهما \* كما لرب راعتكاف شهر ونوى النهار خاصة او \* نوى \* عكسه \* اى الليلى خاصة  
 فانه لا تصح نيته لان الشهر اسم المقدري يشمل الايام والليالى فلا يحتمل مادونه الا ان يستثنى الليالى  
 فيختص بالنهار ولو استثنى الايام صح ولاشئ عليه لما مر واعلم ان الليالى تابعة للايام الاليلة عرفة

ولما الى النحر فتتبع المنهار الماضية رفقا بالناس كما في اصححة الولوالجية هذا ليلة القدر اثره في رمضان اتفاقا الا انها تنقل من وقتنا اخر خلافا لها وثبوته فيمن قال بعن ليلة منه انت حر اوانت طالق ليلة القدر فعند لا يقع حتى ينسلخ شهر رمضان الاتي لجواز كونها في الاول في الاول وفي الاتي في الاخير وقال لا يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الاتي ولا خلاف انه لو قال تبيل دخول رمضان وقع بمضيه قال في المحيط والغتوى على قول الامام لكن قيد بكون الحالف فقيها يعرف الاختلاف والافهي ليلة السابع والعشرين \*

### \* كتاب الحج \*

هو بفتح الحاء وكسرهما لغة القصد الى معظم لامطلق القصد كما ائنه بمضهم وشرعا \* زيارة \* اي طواف ووقوف \* مكان مخصوص \* اي الكعبة وعرفة \* في زمن مخصوص \* في الطواف من طلوع فجر النحر الى آخر العمر وفي الوقوف من زوال شمس عرفة الى فجر النحر \* بفعل مخصوص \* بان يكون محرما بنية الحج سابقا كما سيجي لم يقل لاداء ركن من اركان الحج \* حج النفل \* فرض \* سنته تسع واما اخره عليه الصلوة والسلام لعشر لعل رجع علمه ببقاء حيوته ليكمل التبليغ \* مرة \* لان سببه الميت وهو واحد والزيادة تطوع وقد يجب كما اذا جاز الميقات بلا احرام فانه كما يجي يجب عليه احد النسكين فان اختار الحج اتصف بالوجوب وقد يتصف بالحرمة كالحج بمال حرام وبالكراهة كالحج بلا اذن من يجب استئنه وفي الموازل وان الابن صبيكا فللاب منه حتى يلتحق \* على الفور \* في العام الاول عند الثاني واصلح الروايتين عن الامام وهما لك واحد فيفسق وترد شهادته بتاخيرته اي سنيما لان تاخيرته صغيرة وباركاه مرة لا يفسق الا بالاصرار بحرر وجهه ان الغورية ثنية لان دليل الاحتياط ظني ذلك "اجمعوا" انه لو تراخى كان اداء وان اثم بموته قبله وقالوا لو لم يحج حتى تلف ماله وسعه ان يستقرض ويحج ولو غير قاد على وقائه ويرجى ان لا يواخذ الله بذلك اي لو نأوا وادفاه اذا قل زكاته في الظهيرة \* على مسلم \* لان الكافر غير مخاطب بفروع الايمان في حق الاداء وقد حققنا فيما علقنا على المنار \* حر مكلف \* عالم بفرضيته اما بالكون بد ارنا او باخبار عدل ومستورين \* صحيح \* البدن \* بصير \* غير محبوس وخائف من سلطان يمنع منه \* ذي زاد \* يصح به بل نه فالمعتاد للحج ونحوه اذا قل ر على خبر وجهه لا يعقل قادرا \* وراحلة \* مختصة به وهو المسمى

بالمقْتَب ان قد رُوِيَ الا يشترط القدر على المحارة للافاقى لا ملكى يستطيع المشى لشبهه بالسعى  
للجمعة وافاد انه لو قد رعى غير الزاحلة من بغل او حمار لم يجب قال فى البحر ولم اره صريحا  
وانما صرحوا بالكراهة وفى السراجية الحج رَأَى افضل منه ما شيا به يفتى والمقْتَب افضل من  
المحارة ونفى اجارة الخلاصة حمل الجمل اثنتان واربعون مئاة والحمار مائة وخمسون وظاهرة  
ان البغل كالحمار ولو وهب الاب لابنه ما لا يحج به لم يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب  
تحصيلها وهذا امنها باتفاق الفقهاء خلافا للاصوليين \* فضلا عما لا بد منه \* كما مر فى الزكاة  
ومنه المسكن وممرته ولو كبير امكنه الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل فانه لا يلزمه بيع الزائد نعم  
هو الافضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل والاكتفاء بسكنى الاجارة بالاولى وكذا لو كان عنده  
ما لو اشترى به مسكنا لخادمه لا يبقى بعد ما يكفى للحج لا يلزمه خلاصة وحرر فى النهر انه يشترط  
بقاء رأس مال لحرثته ان احتاجت لذلك والا لا وفى الاشياء معه الف وخاف العزوبة ان كان  
قيل خروج اهل بلدة فله التزوج ولو رتبته لزومه الحج \* و \* فضلا \* عن نفقة عياله \* ممن  
لزومه نفقته لتقدم حق العبد \* الى \* حرم \* عوده \* وقيل بعد \* بيوم وقيل بشهر \* مع امن  
الطريق \* بغلبة السلامة ولو بالرشوة على ما حققه الكمال وسيبقى آخر الكتاب ان قتل بعض  
الحجاج عن ربه هل ما يؤخذ فى الطريق من المكس والحقارة عن قولان والمعتمد لا كفى القنية  
والمجتبى عليه الفتوى يحتسب فى الفاضل عما لا بد منه القدر الى المكس ونحوه كافي مناسك  
الطرابلسي \* ومع زوج او محرم \* ولو عبد او ذميا او برصاع \* بالغ \* قيل لهما كما فى النهر  
يحنأ \* عاقل والمرأى كماله \* جوهره \* غير مجوسى ولا فاسق \* لعدم حفظهما \* مع وجوب  
النفقة \* لمحرمها \* عليها \* لانه محبوس عليها \* لامرأة \* حرة ولو عجوزا \* فى سفر \* وهل  
يلزمنها التزوج قولان وليس عبد لها بمحرم لها وليس لزوجها منعها عن حجة الاسلام ولو حجت  
بلا محرم جازع الكراهة \* \* مع \* عدم علة عليها مطلقا \* اية علة كانت ابن ملك \* والعبرة  
لوجوبها \* اى للعدالة المانعة من سفرها \* وقت خروج اهل بلدها \* وكذا سائر الشروط \*  
فلو احرم صبي عاقل \* اذا حرم عنه ابوه صار محرما وينبغى ان يجرد قبله ويلبسه ازارا ورداء  
مبسوطا وظاهرة ان احرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدمه اولى \* فيبلغ او عبد نفق \* قيل  
الوقوف \* فمضى \* كل على احرامه \* لم يسقط فرضهما \* لان عقاده نفلا \* فلو وجد الصبي

الاحرام قبل وقوفه بعرفة ونوى حجة الاملام اجزاه ولو فعل \* العبد \* المعتق ذلك \* التجلد  
 الملك كور \* لم يحجره \* لان عقاده لازما بخلاف الصبي والكافر والمجنون \* والحج \* فرضه \*  
 ثلثة \* الاحرام \* وهو شرط ابتداء \* وله حكم الركن انتهاء حتى لم تجز لغائت الحج استد امته  
 ليقضى به من قابل \* والوقوف بعرفة \* في آرائه سميت بها لان آدم وحواء عليهما السلام تعارفا  
 فيها \* و \* معظم \* طواف الزيارة \* وهما ركنان \* وواجبه \* نفث وعشرون \* وقوف جمع \*  
 وهو المزدلفة سميت بذلك لان آدم عليه السلام اجتمع نحووا وزدلف اليها اي . ثامنها \* والسعي \*  
 وعند الائمة الثلاثة هو ركن \* بين الصفا \* سمي به لانه جلس عليه آدم صغرة الله \* والمرور \*  
 لانه جلس عليها امرأة وهي حواء والاثنت \* ورمى الجمار \* لكل من حج \* وطواف الصدر \*  
 اي الرداع \* للافاقى \* غير الشائض \* والخلق او التقصير وانشاء الاحرام من المقات  
 وعل الوقوف بعرفة الى الغروب \* ان وقف نهارا \* والبداءة بالطواف من الحجر الاسود \*  
 على الاشبه لما غلبته عليه السلام وقيل فرض وقيل سنة \* والعيان فيه \* اي في الطواف في  
 الاصح \* والمشي فيه لمن ليس له عذر \* يمنعه منه ولو نذر طوافا زحفا لزمه ماشيا ولو شرع يستغفر  
 زحفا فمشيه افضل \* والطهارة فيه \* من النجاسة التحكية على المك صلب تيل والحققة من نوب  
 وبين ومكان طواف والاكثر على انه سنة مؤكدة كافي شرح لباب المناسك \* وسائر العود \*  
 فيه وبكشف روع العضوف اكثر كافي الصلوة بسبب الدم \* وبداية السعي بين الصفا والمرور \*  
 الصفا \* لو بدأ بالمرور لا يعتد بالشوط الاول في الاصح \* والمشي فيه \* في السعي \* لمن ليس  
 له عذر \* كما مر \* وذبح الشاة للمقارن او المتمتع وركعتين لكل اسبوع \* من اي طواف كان  
 فلو تركها هل عليه دم قيل نعم فيوصى به \* والترتيب \* الاتى بيا انه \* بين الرمي والخلق والذبح  
 يوم النحر \* واما الترتيب بين الطواف وبين الرمي والخلق نسنة فلو طاف قبل الرمي والخلق  
 لاشي عليه ويكره لباب وسمي ان المفرد لاذبح عليه وسنحقيقه \* وفعل طواف الافاضة \* اي  
 الزيارة \* في \* يوم من \* ايام النحر \* ومن الواجبات كون الطواف وراء الحطيم وكون السعي  
 بعد طواف معتد به وتوقيت الخلق بالمكان والزمان وترك المحظور كالجماع بعد الوقوف ولبس  
 المخيط وتغطية الرأس والوجه والضابط ان كلما يجب بتركه دم فهو واجب صرح به في المتقن  
 في متصفح في الجنابات \* وغير هاسن وآداب \* كان يتوسع في النعقة وبخافظ علي الطهارة

وعلى صوت لسانه ويستأذن أبويه ودائنه وكفيله ويودع المسجد بركعتين ومعارفه ويستحلهم  
ويلتمس دعاءهم ويتصدق بشئ عند خروجه ويخرج يوم الخميس ففيه خرج عليه السلام  
في حجة الوداع أو الاثنين أو الجمعة بعد التوبة والاستخارة أي في أنه هل يشتري أو يكتري  
وهل يسافر برا أو بحرا وهل يرافق فلانا أو لانا الاستخارة في الواجب والمكروه لا محل لها  
وتأمله في النهر \* وأشهره شوال وذو القعدة \* بفتح القاف وتكسر \* وعشر ذي الحجة \*  
بكسر الحاء وتفتح عند الشافعي رح ليس منها يوم النحر وعند مالك رح ذو الحجة كله عملا بالآية  
قلنا اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد وفائدة التاقيت أنه لو فعل شيئا من أفعال الحج خارجها  
لا يجزيه \* و \* أنه \* يكره الأحرار له قبلها \* وإن أمن على نفسه من المحذور لشبهه بالركن  
كما مر وأطلاقها فيمن التحريم \* والعمره \* في العمره \* سنة مؤكدة \* علي المذهب وصح في  
الجوهرة وجوبها قلنا ما سوره في الآية الاتمام وذلك بعد الشروع وبه نقول \* وهي أحرار  
وطواف وسعى \* وحلق وتقصير فالأحرار شرط ومعظم الطواف ركن وغيرهما واجب هو المختار  
ويفعل فيها كفعلي الحاج \* وجازت في كل السنة \* ونبت في رمضان \* وكرويت \* تحريما \*  
يوم عرفة وأربعة بعد ما \* أي كره أنشاؤها بالأحرار حتى يلزمه دم وإن رفضها لادائها فيها بأحرار  
سابق لقارن فاته الحج فاعتمر فيها لم يكره سراج وعليه فاستثناء الخاتمة القارن منقطع فلا يختص  
بיום عرفة كما توهمه في البحر \* والمواقيت \* أي المواضع التي لا يجاوزها مريد مكة إلا محرما  
خمس \* ذو الحليفة \* بضم ففتح مكان على ستة أميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسميها  
العوام أبار على رضى الله عنه يزعمون أنه قاتل الجن في بعضها وهو كذب \* وذات عرق \*  
بكسر فسكون على مرحلتين من مكة \* وجحفة \* على ثلث مراحل بقرب رابع \* وقرن \* على  
مرحلتين وفتح الراء خطأ ونسبه أويس إليه خطأ آخر \* ويللم \* جبل على مرحلتين أيضا \*  
للمدني والعراقي والشامي \* الغير المار بالمدينة بقرينة ما يأتي \* والنجدى واليماني \* لف  
ونشر مرتب وجمعها قوله \* عرق العراق يللم اليماني \* وبذى الحليفة يحرم المدني \* للشام  
جحفة إن مرت بها \* ولاهل نجد قرن فاستبين \* وكذاهي لمن مر بها من غير أهلها \* كالشامي  
يمربمقات أهل المدينة فهرميقاته قاله النورى الشافعي وغيره وقالوا لو مر بمقاتين فأحرامه  
من الأبعد أفضل ولو آخره إلى الثاني لاشئ عليه على المذهب ولو لم يمر بها تحرى وأحرم إذا



حاذى احد هما وابتعد هما افضل فان لم يكن بحيث يحاذى فعلى موحلتين \* وحرم تاخير  
 الاحرام عنها كلها لمن \* اى لا فاقى \* قصد دخول مكة \* يعنى الحرم \* ولولحاجة \* غير  
 الحج اما لو قصد موضعا من الحل كخليص وجد له مجاوزته بلا احرام فاذا حل به التحق  
 باصله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لمن يريد ذلك الا لما مورى بالحج لمخالفته \* لا \* يحرم \*  
 التقديم \* للاحرام \* عليها \* بل هو الافضل ان في اشهر الحج وامن على نفسه \* وحل  
 لاهل داخلها \* يعنى لكل من وجد في داخل المواقيت \* دخول مكة غير محرم \* ما لم يرد  
 نسكا للحرج كالوجار وضاخطا بوا د مكة فهذا \* ميقاته الحل \* بين المواقيت \* و \* الحرم  
 الميقات \* لمن بمكة \* يعنى من يد اخل الحرم \* للحج الحرم وللعمرة الحل \* ليتحقق نوع  
 سفر والتنعيم افضل ونظام حد ود الحرم ابن الملقن نقال \* وللحرم التحديد من ارض طيبة \*  
 ثلاثة اميال اذا رمت اتقائه \* وسبعة اميال عراق وطائف \* وحده عشر ثم تسع جمراته \*

## فصل

في الاحرام وصفة المفرد بالحج \* ومن شاء الاحرام \* وهو شرط صحة النسك ككبير  
 الانتاح للصلاة فالصلاة والحج لهما تحريم وتحليل بخلاف الصوم والزكاة ثم الحج اقوى من وجهين  
 الاول يقضي مطلقا ولو مظنونا بخلاف الصلاة الثاني انه اذا اتم الاحرام للحج او عمرة لا يشرح  
 عنه الا بعمل ما احرم به فان افسده الا في الغرات فيعمل العمرة والا الاحصار فيذبح الهدي \*  
 تروا وغسله احب وهو للنظافة \* لا للطهارة \* فيحب \* بحاء مهملة \* في حق حائض ونفساء \*  
 وصبي \* والتيمم له عند العجز \* عن الماء \* ليس بمشروع \* لانه ملوث بخلاف جمعة وعين  
 ذكره الزيلعي وغيره لكن سوى في الكافي بينهما وبين الاحرام ورجحه في النهي وشرطه لنيل السنة  
 ان يحرم وهو على طهارته \* وكذا يستحب \* لمريد الاحرام \* ازالة ظفره \* وشاربه وعانته  
 وحلق راسه ان اعتاده والافسرجه \* وجماع زوجته او جاريتها لو معه ولا مانع منه \* كحيض \*  
 وابس ازار \* من السرة للمركبة \* ورداء \* على ظهرة ويسن ان يدخله تحت يمينه ويلقيه على  
 كتفه الا يرفان ذرره او خلله او عقده اساء ولا دم عليه \* جد يد ين او غسيلين ظاهرين \*  
 ابيضين ككفن الكفاية وهذا بيان السنة والافسترا العورة كاف \* وطيب بدنه \* ان كان عند  
 لا يؤبه بما تبقى عينه هو الاصح \* وصلى \* ند با بعد ذلك \* شغعا \* يعنى ركعتين في غير وقت مكرره

وتجزئته المكتوبة \* وقال المفرد بالحج \* بلسانه مطابقا لجناحه \* اللهم انى اريد الحج فيسره لى \*  
لمشقة وطول مدته \* وتقبله منى \* لقول ابراهيم واسماعيل عليهما السلام وكذا المعتمر والقارن  
بخلاف الصلوة لان مدتها يسيرة كذا فى الهداية وقيل يقول كذلك فى الصلوة وعمه الزيلعي فى  
كل عبادة وما فى الهداية اولى \* ثم لبى وبر صلوته ناويا بها \* بالتلبية \* الحج \* بيان للاكمل  
والافيصح الحج بمطلق النية ولو بقلبه لكن بشرط مقارنتها بفكر يقصد به التعظيم كتسبيح وتهليل  
ولو بالفارسية وان احسن العربية \* والتلبية على المذهب \* هى لبيك اللهم لبيك لبيك  
لا شريك لك لبيك ان الحمد \* بكسر الهمزة وتفتح \* والنعمة لك \* بالفتح او مبتدأ او خبر \*  
والملك لا شريك لك وزاد \* تدبا \* فيها \* اى عليها لافى خلالها \* ولا ينقص منها \* فانه  
مكروه اى تحريرا لقولهم انها مرة شرط والزيادة سنة ويكون مسيا بتركها وبترك رفع الصوت بها \*  
واذا لبى ناويا نسكا او ساق الهدى او قل \* اى ربط قلادة على عنق \* بدنة ذل او جزاء صيد \*  
قتله فى الحرم او فى احرام سابق \* ونحوه \* كجناية ونذر ومتمعة وقران \* وتوجه معها \*  
والحال انه \* يرد الحج \* وهل العمرة كذلك ينبغى نعم \* او بعثها ثم توجه ولحقها \* قبل الميقات  
فلو بعد \* لزمه الاحرام بالتلبية من الميقات \* او بعثها لمتعة \* او قران وكان التقليد والتوجه \*  
فى اشهره \* والالم يصير محرما حتى يلحقها \* وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها \* استحسانا \*  
فقد احرم \* لان الاجابة كما تكون بكل ذكر تعظمى تكون بكل فعل مختص بالاحرام ثم صحة  
الاحرام لا تتوقف على نية النسك لانه لو ابرهم الاحرام حتى طاف شوطا واحدا صرف للعمرة  
ولو اطلق نية الحج صرف للغرض ولوعين تغلا فنقل وان لم يكن حج الغرض شرئلا لية عن الفتح \*  
ولو اشعرها \* يخرج سنامها الايسر \* او جملها \* بوضع الجمل \* او بعثها لالمتعة \* وقران \*  
ولم يلحقها \* كما مر \* او قل شاة لا \* يكون محرما لعدم اختصاصه بالنسك \* وبعد \* اى  
الاحرام بلامهمله \* يتقي الرفث \* اى جماع النساء او ذكره بحضرة النساء \* والغسوق \* اى  
الخروج عن طاعة الله تعالى \* والجدال \* فانه من المحرم اشنع \* وقتل صيد البر \* لا البحر \*  
والاشارة اليه \* فى الحاضر \* والدلالة عليه \* فى الغائب ومحل تحریمها ما اذا لم يعلم المحرم  
اما اذا علم فلاننى الاصح \* والتطيب \* وان لم يقصد ويكرهه \* وقلم الظفر وستر الوجه \*  
كله او بعضه كغفه وذقنه نعم فى الخاذية لابأس بوضع يد على انفه \* والرأس \* بخلاف الميت

وبقية البدن ولو حمل على رأسه ثيابا كان تغطية لاجمل عدل وطبق ما لم يمتد يوما وليلة  
 فتلزمه صدقة وقالوا لودخل تحت ستر الكعبة فاصاب رأسه اوزجهه كره والا فلا بأس به \* وغسل  
 رأسه وحقيقته بخطمي \* لانه طيب او يقتل الهوام بخلاف صابون ودلوك واشنان اتفاقا زاد  
 في الجوهرة اوسد وهو مشكل \* وقصها \* اى اللحية \* وحلق رأسه و \* اذالة \* شعر بدنه \*  
 الا الشعر النابت في العين فلا شيء فيه عندنا \* وليس قميص وسراويل \* اى كل معمول على  
 قد ريد نه او بعضه كزردية وبرنس \* وقباء \* ولولم يدخل يد فيه في كمينه جاز الا ان يزرع  
 او يغسله ويجوز ان يرتدى بقميص اوجبة ويلتحف به في نوم وغيره اتفاقا \* وعامة \* وتلنسوة \*  
 وخفمن الا ان يجد نعلين فيقطعهما اسفل من الكعبين \* عند معقل الشراك فيجوز لبس الزموزة  
 لا الجوربين \* وثوب صمغ بماله طيب كورس \* وهو الكركم \* وعصفر \* وهو زهر القرم \*  
 الابل زواله \* بحيث لا يفوح في الاصح \* لا \* يتقي \* الاستحمام \* لعل يثالبه يقى انه  
 عليه الصلوة والسلام دخل الحمام في الحنفية \* والاستطلال ببيت ومحمل لم يصب رأسه او  
 وجهه فلواصاب احد هما كره \* كامر \* وشه هميان \* بكسر الهاء \* في وسطه ومنطفه وسقف  
 وسلاح وتختهم \* زيلغي لعدم التغطية واللبس \* واكتحال بغير مطيب \* فلواكتحل بمطيب مرة  
 او مرتين فعليه صدقة ولو كثير افعليه دم سراجية \* ولا \* ينقي \* خثانا وفصل او حمامة وقلع  
 ضرره وجبر كسر وحك رأسه وبدنه \* لكن يرفق ان خاف سقوط شعره او قملة فان الواحدة  
 يتصق بشيء وفي الثلث كف من طعام غررا الا ذكار \* واكثر \* المحرم \* التلبية \* ن \*  
 متى صلي \* ولو تغلا \* اوعلى شرفا او مضطادا او لقي ركبا \* جمع راكب او جمعا مشاء  
 وكذا الولقي بعضهم بعضا \* او اسحر \* اى دخل في السحراذ التلبية في الاحرام كالنكير في  
 الصلوة \* رافعا \* استننا \* صوته بها \* بلا جهل كما يفعله العوام \* واذا دخل مكة بدأ بالمسجد \*  
 الاحرام بعد ما يامن على امتعته واخلأ من باب السلام بها ران با ملبييا متوضعا خاشعا ملاحظا  
 جلالة البقعة ويسن الغسل لدخولها وهو للنظافة فيجب لحائض ونفساء \* وحين شاهد البيت  
 كبر \* ثلثا ومعناه الله اكبر من الكعبة \* وهل \* لتلايقع نوع شرك \* ثم \* ابد بالطواف  
 لانه تحية البيت ما لم يخف فوت مكتوبة او جماعتها او التواتر سنة راتبة فاسنقبل الحجر مكبرا  
 مهلا رافعا يديه \* كالصلوة \* واستلمه \* يكفيه وقبله بلا صوت وهل يسجد عليه قيل نعم \*

بلا يناء \* لانه سنة وترك الاذى واجب فان لم يقل رخصهما ثم يقبلهما واحدا \* والا \*  
 يمكنه ذلك \* يمس \* بالحجر \* شيئا في يده \* ولوعصى \* ثم قبله \* اى الشئ \* وان عجز  
 عنهما \* اى الاستلام والامساس \* استقبله \* مشيرا اليه بباطن كفيه كانه واضعهما عليه \*  
 وكبر وهلل وحمل الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم \* ثم يقبل كفيه وفي بقية  
 الرفع فى الحج يجعل كفيه للسما \* الا عند الجمرتين فللكعبة \* وطاف بالبيت طواف القدوم  
 ويسن \* هذا الطواف \* للفاقي \* لانه القادم \* واخذ الطائف عن يمينه مما يلي الباب \*  
 فتصير الكعبة عن يساره لان الطائف كالموتم بها والواحد يقف عن يمين الامام ولوعكس اعاد  
 مادام بمكة فلورجع فعليه دم وكل الوايتل آمن غير الحجر الاسود كما مر قالوا ويرجم جميع بدنه على  
 جميع الحجر \* جا علا \* قبل شروعه \* رداء \* تحت ابطله اليمين ملقيا طرفه على كتفه الايسر \*  
 استنانا \* وراء الحطيم \* وجوبا لان منه ستة اذرع من البيت فلوطاف من الفرحة لم يجز كاستقباله  
 احتياطا وبه قبر اسماعيل وماجر \* سبعة اشواط \* فقط \* فلوطاف نامناع عليه به \* فالصحيح  
 انه \* يلزمه اتمام الاسبوع للشروع \* اى لانه شرع فيه ملتزما بخلاف ما لوطن انه سابع لشروعه  
 مسقطا لملتزم ما بخلاف الحج واعلم ان مكان الطواف داخل المسجد ولوراء زمزم لا خارجه  
 لصيرورته طائفا بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه او من السعي الى جنازة او مكتوبة او تجل يد  
 وضوء ثم عاد بني وجاز فيها اكل وبيع وافتاء وقرءة لكن الذكر افضل منها وفي منسك النور  
 الذكر المأثور افضل واما في غير المأثور فالقران افضل فليراجع \* رمل \* اى مشي بسرعة مع  
 تقارب الخطأ وهو كتفيه \* فى الثلاثة الاول \* استنانا \* فقط \* فلوتركه او نسيه ولو فى الثلاثة  
 لم يرمل فى الباقي ولو زحمه الناس وقف حتى يجز فرجة فيرمل بخلاف الاستلام لان له بدلا \*  
 من الحجر الى الحجر \* فى كل شوط \* وكلما مر بالحجر فعل ما ذكر \* من الاستلام \* واستلم الركن  
 اليماني وهو مندوب \* لكن بلا تقبيل وقال محمد رح هو سنة ويقبله والد لا تل تؤيده و  
 يكره استلام غيرهما \* وختم الطواف باستلام الحجر استنانا ثم صلى شفعاً \* فى وقت مباح \*  
 يجب \* بالجيم على الصحيح \* بعد كل اسبوع عند المقام \* حجارة ظهر فيها اثر قد مى الخامل \*  
 او غيره من المسجد \* وهل يتعين المسجد قولان \* ثم التزم \* الملتزم وشرب من زمزم \*  
 وعاد \* ان اراد السعي \* واستلم الحجر وكبر وهلل وخرج \* من باب الصغاند با \* فصعد الصفا \*

بحيث يرى الكعبة من الباب \* واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي صلى الله عليه  
 وسلم \* بصوت مرتفع خائفة \* ورفع يده \* نحو السماء \* ودعا \* لخدمة العباد \* بما شاء \*  
 لان محمد ارحم لم يعين شيئاً لانه يذهب رقة القلب وان يترك بالماثور فحسن \* ثم مشى نحو المروة  
 ساعياً بين الميلىين \* الا خضريين المنحوتين في جدار المسجد \* وصعد عليها وفعل ما فعله على  
 الصفا يفعل هكذا سباعييداً بالصفا ويختم \* الشوط السابع \* بالمروة \* فلو بدأ بالمروة لم يعد  
 بالاول هو الاصح وقد بختمه بركعتين في المسجد كختم الطواف \* ثم سكن بمكة محرماً \* بالحج  
 لا يجوز فسح الحج بالعمرة عدتاً \* وطاف بالبيت تفلماً ما شاء \* بلارمل وسعي وهو افضل من الصلوة  
 نافلة للافاتي وقلبه للمكي وفي البحر ينبغي تقيده بزم من الموسم والافى الطواف افضل من  
 الصلوة مطلقاً \* وخطب الامام \* اولى خطب الحج الثالث \* سابع ذى الحجة بعد الزوال \*  
 بعد \* صلوة الظهر \* وكره قبله \* وعلم فيها المناسك فاذا صلى بمكة الفجر \* يوم التروية \*  
 ثامن الشهر خرج الى منى \* قرية من الحرم على فرسخ من مكة \* ومكث بها الى فجر عرفة ثم \*  
 بعد طلوع الشمس \* راح الى عرفات \* على طريق ضب \* وعرفات \* كلها موقوف الابلطن  
 عرفة \* بفتح الراء وضما واد من الحرم غربي مسجد عرفة \* فيعد الزوال قبل \* صلوة \*  
 الظهر خطب الامام \* في المسجد \* خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك \* وبعد الخطبة \*  
 صلى بهم الظهر والعصر باذان واقامتين \* وقراءة سرية ولم يصل بينهما شيئاً على المذهب \*  
 وشرط \* لصحة هذا الجمع \* الامام \* الاعظم او نائبه والاصلوا وحده انا \* والاحرام \* بالسج \*  
 فيهما \* اى الصلوتين \* فلا يجوز العصر للمنفرد في احد بهما \* فلو صلى الظهر وحده لم يصل  
 العصر مع الامام \* ولا \* يجوز العصر لمن صلى الظهر بجماعة \* قبل احرام الحج \* ثم احرم  
 الا في وقته \* وقال لا يشترط لصحة العصر الا احرام وبه قالت الثلاثة وهو الاظهر شرناً لانية  
 عن البرهان \* ثم ذهب الى الموقف بغسل سن ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة \*  
 عند الصخور الكبار \* مستقبلاً \* القبلة \* والقيام والنية فيه \* اى الوقوف \* ليست  
 بشرط ولا واجب فلو كان جالساً جاز حجه \* ذلك لان الشرط \* الكينونة فيه \* فصيح وقوف  
 مجتاز وهارب وطالب غريم ونائم ومجنون وسكران \* ودعا جهراً \* بجهل \* وعلم المناسك  
 ووقف الناس خلفه \* بقربه \* مستقبليين القبلة سامعين لقوله \* خاشعين باكيين وهو من مواضع



الاجابة وهي بسكة خمسة عشر نظهما صاحب النهر فقال \* دعا البرايا يستجاب بكعبة \* وملتزم  
 والموقفين كذا الحجر \* طواف وسعى مرتين وزمزم \* مقام وميزاب جئنا ذلك تعثر \* زادني  
 اللباب عند روية الكعبة وعند السدرة والركن الماني وفي الحجر وفي منى في نصف ليلة البدر \*  
 واذا غربت الشمس اتى \* على طريق الما زمين \* مزد لغة \* وجدها من مازمي عرفة الى  
 مازمي محسر \* ويستحب ان ياتهما ماشيا وان يكبر ويهلل ويحمد ويلبي ساعة فساعة و \*  
 المزد لغة \* كلها موقف الا وادي محسر \* هو وادي بين منى ومزد لغة فلو وقف به او يبطن عرفة  
 لم يجز على المشهور \* ونزل عند جبل قزح \* بضم ففتح لا ينصرف للعلمية والعدل من قازح  
 بمعنى مرتفع والاصح انه المشعر الحرام وعليه ميقة قبل كانون آدم \* وصلي العشائين باذان  
 واقامة \* لان العشاء في وقتها فلم يحتج للاعلام كالا احتياج هنا للامام \* ولوصلي المغرب في  
 الطريق او في عرفة اعادة \* لحديث الصلوة اما ملك فتوتنا بالزمان والمكان والوقت فالزمان  
 ليلة النحر والمكان مزد لغة والوقت وقت العشاء حتى لو وصل الى مزد لغة قبل العشاء لم يصل  
 المغرب حتى يدخل وقت العشاء فيصلح لغزا من وجوه \* ما لم يطلع الفجر \* فيعود الى الجواز  
 وهذا اذا لم يخف طلوع الفجر في الطريق فان خافه صلاهما \* ولوصلي العشاء قبل المغرب بمزد لغة  
 صلى المغرب ثم اعادة العشاء فان لم يعد ما احتج ظهر الفجر عا د العشاء الى الجواز \* وينوي  
 المغرب اداء ويترك سنتها ويحييها فانها اشرف من ليلة القدر كما اتى به صاحب النهر وغيره  
 وجزم شراح البخاري سيما القسطلاني بان عرذى الحجة افضل من العشر الاخير من رمضان \*  
 وصلى الفجر بغلس \* لاجل الوقوف \* ثم وقف \* بمزد لغة ووقته من طلوع الفجر الى طلوع  
 الشمس ولو مارا كافي عرفة لكن لو تركه بعد ركز حمة لاشي عليه \* وكبر وهلل ولبي وصلى \* على  
 المصطفى صلى الله عليه وسلم \* ودعا اذا اسفر \* جل ا \* اتى منى \* مهلا مصليا فاذا بلغ  
 بطن محسر اسرع فدر رمية حجر لانه موقف النصارى \* ورمى جمرة العقبة من بطن الوادي \*  
 ويكره تنزيها من فوق \* سبعا خفا \* بمعجمتين اي برؤس الاصابع ويكون بينهما خمسة اذرع  
 ولو وقعت على ظهر رجل ارجل ان وقعت بنفسها بقرب الجمرة جاز والا لا وثلاثة اذرع بعين  
 وما دونه قريب جوهرة \* وكبر بكل \* اى مع كل \* منها وقطع تلبيته بارلها فلورمى باكثر  
 منها \* اى السبع \* جاز لالو \* رمى \* بالاكل \* فالتقييد بالسبع لمنع النقص لا الزيادة \*

وجاز الرمي بكل ما كان من جنس الارض كالشجر والمدر \* والطين والمغرة \* وكل \* ما يجوز  
 التيمم به ولو كفى من تراب \* فيقوم مقام حصاة واحدة \* لا \* يجوز \* بحشب وعنبر ولو لو \*  
 كبار \* وجواهر \* لانه اعتزال امانته وقيل يجوز \* وذهب وفضة \* لانه يسمى نثار الارميا \*  
 وبعر \* لانه ليس من جنس الارض وما في فروق الاشياء من جوازه بالبعر كلام بعض المتقدمة  
 لانهم يقولون ان رمى بالبعرة اجزاه لان المقصود امانته الشيطان وهو بالبعر يحصل ولسنا نقول  
 به منع \* ويكره الاخذ من عند الجمرة \* تنزيها لانه حصل من لم يقبل حجه فان من قبلت  
 خلاف المذهب \* وكره \* اخذها \* عند الجمرة \* لانها مردودة لحل يث من قبلت حجة  
 رفعت جمرته \* ويكره ان يلتقط حجرا واحدا فيكسره سبعين حجرا صغيرا \* وان يرمى  
 بمتنجسة بيقين ووقته من الفجر الى الفجر ويسن من طلوع ذكاء لزالها ويباح لغروبها ويكره  
 للفجر \* ثم \* بعد الرمي \* ذبح ان شاء \* لانه مفرد \* ثم قصر \* بان ياخذ من كل شعرة قدر  
 الانملة وجوبا وتقصير الكل مندوب والربع واجب ويجب اجراء المومس على الاقرع ان اسكن  
 (ن) ومتى تعد واحد مما يعارض تعين الآخر فلوليدة بهيغ بحيث تعد والتقصير تعين التعلق  
 وحلقه \* الكل \* افضل \* ولو ازاله بنحو نورة جاز \* وحل له كل شيء الا النساء \* قيل والطيب  
 والصيد \* ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر \* الثلاثة بيان لوقته الواجب \* سبعة \* بيان  
 للاكل والا فالركن اربعة \* بلارمل و \* لا \* سعى ان كان سعى قبل \* هذا الطواف \* والا  
 فعلهما \* لان تكراره ما لم يشرع \* و \* طواف \* الزيارة اول وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر  
 وهو فيه \* اى الطواف في يوم النحر الاول \* افضل \* ويمتد وقته الى آخر العمر \* وحل له  
 النساء \* بالخلق السابق حتى لو طاف قبل الخلق لم يحل له شيء فلو قلم ظفره مثلا كان جناية  
 لانه لا يخرج من الاحرام الا بالخلق \* فان اخبر عنها \* اى ايام النحر وليا لهما منها \* كره \*  
 تحريما \* ووجب دم \* لترك الواجب وهذا عند الامكان فلو طهرت الحائض ان قدرت  
 على اربعة اشواط ولم تفعل لزم دم والا لا \* ثم اتى منى \* فبیت بها للرمي \* وبعد زوال  
 ثانى النحر رمى الجمار الثلاث بيد \* استنانا \* مما يلي مسجد الخيف ثم بما يليه \* الوسطى \*  
 ثم بالعقب سبعا سبعا ووقف \* حامدا مهلا مكبرا مصليا قد قرأ آية البقرة \* بعد \* تمام كل \*  
 رمي بعد رمي \* فلا يقف بعد الثالث \* ولا بعد \* رمي \* يوم النحر \* لانه ليس بعد رمي \*

ودعا \* لنفسه وغيره رانعا كغيره نحو السماء والقبلة \* ثم رمي غدا كذا لك ثم بعد \* كذا لك ان  
 مكث وهو احب وان قدم الرمي فيه \* اى فى اليوم الرابع \* على الزوال جاز \* فان وقت  
 الرمي فيه من الفجر الى الغروب وامامى الثانى والثالث فمن الزوال الى طلوع ذكاه \* وله النفر من  
 منى قبل طلوع فجر الرابع لابعده \* لد خول وقت الرمي \* وجاز الرمي \* كله \* راكبا \* لكنه \*  
 فى الاوليين \* الاولى والوسطى \* ماشيا افضل \* لانه يقف \* لافى الاخرة \* اى العقبة لانه ينصرف  
 والراكب اقل رعليه واطلق افضلية المشي فى الظهيرية ورجحه اكمال وغيره \* ولو قدم نقله \*  
 بفتحيتين متاعه وخدمه \* الى مكة واقام بمنى \* او ذهب لعرفة \* كره \* ان لم يامن لانا  
 امن وكذا يكره للمصلي جعل نحو نعله خلفه لشغل قلبه \* واذا نفر \* الحاج \* الى مكة نزل \*  
 استنانا ولوساعة \* بالخصب \* بضم ففتحيتين الا بطح وليست المقبرة منه \* ثم \* اذا اراد السفر \*  
 طاف للصدرة \* اى للرداع \* سبعة اشواط بلا رمل وسعي وهو واجب الاعلى اهل مكة \*  
 ومن فى حكمهم فلا يجب بل يندب كمن مكث بعد \* ثم النية \* للطواف شرط فلوطافه اربا  
 او طابا لم يجز لكن يكفي اصلها فلوطاف بعد اردة السفر يولى التطوع اجزاه عن الصدرة كالوطاف  
 بنية التطوع في ايام النحر وقع عن الغرض \* ثم \* بعد ركعتيه \* شرب من ماء زمزم وقبل  
 العتبة \* تعاضيا للكعبة \* ووضع صدره ووجهه على الملتزم وتشبث بالاستار ساعة \* كالمستشفع  
 بها . لو لم ينلها يضع يديه على راسه مبسوطين علي الجبل ارقائمتين والتصق بالجدار \* دعا  
 مجتهدا وبكى \* او يتباكى \* ويرجع القهقري \* اى الى خلف \* حتى يخرج من المسجد \*  
 وبصره ملاحظا للبيت \* وسعة طواف القلزم عن وقف بعرفة ساعة \* عرفية وهو اليسير ومن  
 الزمن وهو المحمل عند اطلاق الغتهاء \* قبل دخول مكة ولا شئ عليه بتركه ومن وقف بعرفة  
 ساعة من زوال يومها \* اى عرفة \* الى طلوع فجر يوم النحر واجتاز \* مسرعا \* اوثاما ومغمي  
 عليه \* كذا \* لو اهل عنه رفيقه \* وكل اغير رفيقه فتح \* به \* اى بالحج مع احرامه عن نفسه فاذا  
 انبته او افاق واتى بافعال الحج جاز ولو بقى الاغماء ان الاغماء بعد احرامه طيف به المناسك  
 وان احرموا عنه اكتفى بهما شرهم ولم ازموا وجن فاحرموا عنه وطافوا به المناسك وكلام الغتخ يغيد  
 الجواز \* اوجهل انها عرفة صح \* حجة لان الشرط الكينونة لا النية \* ومن لم يقف فيها فات  
 حجة \* لحد يث الحج عرفة \* فطاف وسعى وتيمم \* اى بافعال العمرة \* وقضى \* ولو حجه

نذرا او تطوعا \* من قابل \* ولادم عليه \* والمرأة \* فيما مر \* كالرجل \* لعموم الخطاب  
 ما لم يقر دليل الخصوص \* لكنها تكشف وجهها لاراسها ولو سلت شيئا عليه وجافته عنه جاز \* بل  
 ندب \* ولا تلبي جهرا \* بل تسمع نفسها دفعا للغتنة وما قيل انه عورة ضعيف \* ولا ترمل \*  
 ولا تضبط \* ولا تسعي بين الميلىن ولا تحلق بل تقصر \* من ربح شعرها كامر \* وتلبس المحيط \*  
 والخفين والحلي \* ولا تقرب الحجر \* في الزحام لمنعها من مماسة الرجال \* والخنثى المشكل  
 كالمرأة فيما ذكر \* احيتا \* وحيضها لا يمنع نسكا الا الطواف وهو بعد حصول ركنيه يسقط  
 طواف الصدر \* ومثله النفاس \* والبدن \* جمع بدنة \* من ابل وبقر والهدى منهما  
 ومن الغنم \* كما سيحى \*

### \* باب القران \*

هو افضل \* لحديث اثنى آت من ربي وانا بالعقيق فقال يا آل محمد اهلوا بحجة وعمره معا ولا نه  
 اشق والصواب انه عليه الصلوة والسلام احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة لبيان الجواز فصار  
 قارنا \* ثم التمتع ثم الافراد والقران \* لغة الجمع بين شيئين وشرعا \* ان يهل \* اذ يرفع  
 صوته بالتلبية \* بحجة وعمره \* معا حقيقة او حكما بان يحرم بالعمرة او لا ثم بالحج قبل ان يطوف  
 لها اربعة اشواط وعكسه بان يدخل احرام العمرة على الحج قبل ان يطوف للقدوم وان ساء  
 او بعد وان ازمه دم \* من الميقات \* اذا القارن لا يكون الا فاقيا \* او بميله في اشهر الحج  
 او قبلها ويقول \* اما بالنصب والمراد به النية او مستأنف والمراد به بيان السنة اذ النية بقلبه  
 تكفى كالصلوة مجتنب \* بعد الصلوة اللهم انى اريد الحج والعمرة فيسرهما لى وتقبلهما منى \*  
 ويستحب تغل يم العمرة في الذكركر لتقل مها في الفعل \* وطاف للعمرة \* او لا حتى لونوا للحج  
 لا يقع الا لها \* سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الاول ويسعى بلا حلق \* فلو حلق لم يحل من عمرته  
 ولزمه دمان \* ثم يحج كامر \* فيطوف للقدوم ويسعى بعد ان شاء \* فان اتى بطوافين \*  
 متواليين \* ثم سعين لهما جازا ساء \* ولادم عليه \* وذبح للقران \* وهو دم للشكر فبالكل  
 منه \* بل رمى يوم النحر \* لوجوب الترتيب \* وان عجز صام ثلاثة ايام \* ولو متفرقة \*  
 آخرها يوم عرفة \* نذرا رجاء القدرة على الاصل \* وسبعة بعد تمام حجة \* فرضا او واجبا  
 وهو مضى ايام التشريق \* ان شاء \* لكن ايام التشريق لا يجزئ له لقوله تعالى وسبعة اذ رجعتهم

اي متى \* فان فاتت الثلاثة تعين الدم \* فلو لم يقدر تحلل وعليه دمان ولو قد وعليه في ايام  
النحر قبل الحلق بطل صومه \* فان وقف \* القارن بعرفة \* قبل \* أكثر طواف \* العمرة بطلت \*  
عمرته فلواتي بأربعة اشواط ولو بقصد القدر وم او التطوع لم تبطل ويتمها يوم النحر والاصل ان  
الما تبي به من جنس ما هو متلبس به في وقت يصلح له ينصرف للمتلبس به \* وقضيت \* لشرعه  
فيها \* ووجب دم الرض \* للعمرة \* وسقط دم القران \* لانه لم يوفى للنسكين انتهى \*

### \* باب التمتع \*

هو \* لغة من المتاع او المتعة وشرعا \* ان يفعل العمرة اذاكثر اشواطها في شهر الحج \* فلو طاف  
الانل في رمضان مثلا ثم طاف الباقي في شوال ثم حج من عامه كان متمتعاً فتح قال المصنف فليغير  
النسخ الى هذا التعريف \* ويطوف ويسعي \* كأمير \* ويحلق او يقصر \* ان شاء \* ويقطع  
التلبية في اول طوافه \* للعمرة واقام بمكة حلالا \* ثم يحرم بالحج \* في سفر واحد حقيقة او  
حكما بان يلم باصله الما ما غير صحيح \* يوم التروية وقبله افضل ويحج كالمفرد \* لكنه يرمي في طواف  
الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد مها بعد الاحرام \* وذبح \* كالثقارن \* ولم تنب الاضحية  
عنه فان عجز \* عن دم \* صام كالثقارن وجاز صوم الثلاثة بعد احرامها \* اي العمرة لكن في  
اشهر الحج \* لا قبله \* اي الاحرام \* وتأخير افضل \* رجاء وجود الهدي كأمير \* وان اراد \*  
التمتع \* السوق \* للهدي \* وهو افضل احرم ثم ساق هديه معه وهو ولي من قوده الا اذا  
كانت لاتساق \* فيقودها \* وقل بدنته وهو ولي من التحليل وكرة الاشعار وهو شق سنامها  
الايسر \* او الايمن لان كل واحد لا يحسنه فاما من احسنه فان قطع الجلد فقط فلا بأس به \*  
واعتمر ولا يتحلل منها \* حتى ينحر \* ثم احرم للحج كأمير \* فيمن لم يسق \* وحلق يوم النحر \*  
اذا حلق \* حل من احراميه \* على الظاهر \* والمكي ومن في حكمه يغرد فقط \* ولو قرن  
او تمتع جازوا ساء وعليه دم جبر ولا يجزيه الصوم ولو معسرا \* ومن اعتمر بلا سوق \* هدي \*  
ثم \* بعد عمرته \* عاد الى بلده \* وحلق \* فنقل الم \* الما ما صحيحا فبطل تمتعه \* ومع  
سوقه تمتع \* كالثقارن \* وان طاف لها اقل من اربعة قبل اشهر الحج واتمها فيها وحج فنقل تمتع  
ولو طاف اربعة قبلها لا \* اعتبار الاكثر \* كوفي \* اي افاقي \* حل من عمرته فيها \* اي  
الاشهر \* وسكن بمكة \* اي داخل المواقيت \* او بصرة \* غير بل \* وحج \* من عامه \*



متمتع \* لبقاء سفره \* ولو افسد ما ورجع من البصرة \* الى مكة \* وقضاها وحي لا يكون متمتعاً \*  
 لانه كالمكي \* الا اذا لم ياهله \* ثم رجع \* واتى بهما \* لانه سفر آخر ولا يضركون العمرة قضاء  
 عما افسده \* وادى \* النسيك \* افسده \* المتمتع \* اتم بلام \* للتمتع بل الفساد والله اعلم \*

### \* باب الجذائيات \*

الجنائية هنا تكون حرمة بسبب الاحرام او الحرم وقد يجب بها دمان او دم او صوم او  
 صدقة ففصلها بقوله \* الواجب دم على محرم بالغ \* فلا شيء على الصبي خلافاً للشافعي رح \*  
 واوناصيا \* اوجاهلا او مكرها فيجب على نائم غطى رأسه \* ان طيب عضواً كاملاً \* ولو فجا  
 باكل طيب كثير او ما يبلغ عضو الوجه واليد من كله كعضو واحد ان اتحد المجلس والامل  
 طيب كفارة واوديح ولم يزل له لزمه دم آخر اتركه واسا الثوب المطيب اكثره فيشترط للزوم  
 الدم درام لبسه يوماً \* او خضب رأسه بخناء \* رقيق اسما التلبس فغيبه دمان \* او ادمين  
 بزيت او حل \* بفتح المهملة الشيرج \* ولو \* كانا \* خالصين \* لانهما اصل الطيب بخلاف  
 بعمية الدهان \* فلوا كله \* واستعتته \* ازداد على به \* جراحة \* او شقوق رجله او فطر  
 في اذنه لا يجب دم ولا صدقة \* اتفاقاً \* بخلاف المسك والعنبر والمغالية والكانور ونحوها \*  
 مما هو طيب بنفسه \* فانه يلزمه الجزاء بالاستعمال ولو على وجه التداوى \* واوجعله في العام  
 قد طبع فلا شيء فيه وان لم يطبخ وكان مغلوباً كره اكله كشم طيب وتفاخ \* او لبس سخيلاً \* لبسا  
 معتاداً فلوا تزر به او وضعه على كتفيه لا شيء عليه \* او ستر رأسه \* بمعتاد او يحمل اجانته او  
 عدل فلا شيء عليه \* يوماً كاملاً \* اوليلة كاملة وفي الاقل صدقة \* والزائد \* على اليوم \*  
 كالدم \* وان نزع ليل او اعادة نهار او لوجميع ما يلبس \* ما لم يعزم على الترك \* للبه \*  
 عند النزع فان عزم عليه \* اى الترك \* ثم لبس تعدد الجزاء كفر للاول ولا وكذا \* يتعد  
 الاجزاء \* لبس او ما فارق دماً \* للبه \* ثم دام على ابيه يوماً آخر فعليه الجزاء \* ايضاً لانه  
 سخيلاً وكان له دمه حكم الابطال \* ودوام اللبس بعد ما احرم وهو لا يسهل فثابته بعد  
 ومكرها او نائماً ولو تعدد بسبب اللبس تعدد الجزاء واواضطر الى قميص فلبس قميصين  
 او الى فلسنوة فلبسها مع عمامة لزمه دم واثم ولو تبقيت زوال الضرورة فاستمر كفراً اخرى و  
 نغلية ربح الرأس او الوجه كاكل ولا بأس بتغطية اذنيه ونفاه ووضع يديه على انفه بلا ثوب \*

او خلق \* اى ازال \* ربع رأسه \* اربع الحية \* او \* حلق \* محاجمه \* يعنى واحتج  
 والانصقة كفى البحر عن الفتح \* او \* حلق \* احد على ابطيه او حانته او رقبته \* كلها \* او قص  
 اظفار يديه او رجليه \* او الكل \* في مجلس واحد \* فلو تعدد المجلس تعدد الدم الا اذا اتى المحل  
 كحلق ابطيه في مجلسين او رأسه في اربعة \* او يذ او رجل \* اذ الربع كالكمل \* او طاف للقدوم \*  
 لوجوبه بالشرع \* او للمصل رجبا \* او حائضا \* او للغرض محل ثا \* ولو جنباً فبدنه ان لم يعد  
 والاصح وجوبها في الجنابة ونحوها في الحدث وان المعتبر الاول والثاني جابره فلا يجب اعادته  
 السعي جوهراً وفي الفتح لو طاف للعمرة جنباً او محل ثا نعليه دم وكل الوترك من طوافها شوطاً  
 لانه لا مصل للصدقة في العمرة \* او افاض من عرفة \* لو نزل بعمره \* قبل الامام \* والغروب  
 ويسقط الدم بالعود واوبعد في الاصح غاية \* او ترك اقل من سبع الغرض \* يعنى ولم يطف  
 غيره حتى لو طاف المصل وانتقل للغرض ما يكمله ثم ان بقي اقل المصل وفصلته والافهم \* وبترك  
 اكثره بقي محرماً \* ابل في حق النساء \* حتى يطوفه \* فكلما اجامع لزمه دم اذا تعدد المجلس  
 الا ان يقصد الرض فتح \* او \* ترك \* طواف الصد راو اربعة منه \* ولا يتحقق الترك الا  
 باخروج من مكة \* او \* ترك \* السعي \* واكثره او ركب فيه بلا عذر \* او الوقوف يجمع \* يعنى  
 مزدلفة \* او الرمي كله او في يوم واحد او \* الرمي \* الاول واكثره \* اى اكثر رمي يوم \*  
 او حلق في حل يحج \* في ايام النحر فلو بعد ما ند ما ن \* او عمرة \* لاختصاص الحلق بالحرم \*  
 لا \* دم \* في معتمر \* خرج \* ثم رجع من حل \* الى الحرم \* ثم قصر \* وكذا الحاج ان رجع  
 في ايام النحر والافهم للتأخير \* او قبل \* عطف على حلق \* او لمس بشهوة انزل او لا \* في  
 الاصح او استمنى بكفه او جامع بهيمة وانزل \* واخر \* الحاج \* الحلق او طواف الغرض عن  
 ايام النحر \* لتوقيتها بها \* او قدم نسكاً على آخر \* فيجب في يوم النحر اربعة اشياء الرمي  
 ثم الذبح لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي والحلق نعم يكره  
 لباب وقد تقدم كالا شيء على المفرد والا اذا حلق قبل الرمي لان ذبحه لا يجب \* ويجب دمان  
 على قارن حلق قبل ذبحه \* دم التأخير ودم للقران علي المذبح كاحرره المصنف قال وبه  
 اندفع ما توهمه بعضهم من جعل الذميين للجنابة \* وابن طيب \* جوابه قوله الاتي تصدق \*  
 اقل من عضو او ستر رأسه او لبس اقل من يوم \* في الخزنة في الساعة نصف صاع وفيما دونها

تبضة وظاهرة ان الساعة فلكية \* او حلق \* شاربه \* او اقل من ربع رأسه \* او لحيته او بعض  
رقبته \* او قص اقل من خمسة اظافر او خمسة \* الى ستة عشر \* متفرقة \* من كل عضو اربعة  
وتد استقران لكل ظفر نصف صاع الا ان يبلغ دما فينقص ما شاء \* او طاف للقلوم او للصدر  
محل ثا او ترك ثلاثة من سبع الصدر \* ويجب لكل شوط منه ومن السعي نصف صاع \* او احل على  
جمار الثلث \* ويجب لكل حصة صدقة الا ان يبلغ دما فكم مر وانا فاحل ادى انه ينقص  
نصف صاع \* او حلق رأس \* محرم او حلال \* غيره \* او رقبته او قلم ظفيرة بشلاف ما لو يلج  
عضو غيره او لبسه مخيطا فانه لا شيء عليه اجما عا ظهيرية \* تصدق بنصف صاع من بر \*  
كاغطرة \* وان طيب او حلق \* او لبس \* بعد ر \* خير ان شاء \* ذبح \* في الحرم \* او تصدق  
بثلاثة اصوع طلى ستة مساكين \* اين شاء \* او صام ثلاثة ايام \* ولو منفردة \* ووطؤه في احد  
السبيلين \* من آدمى \* ولو ناسيا \* او مكرها او نائمة او صبيا او مجنونا ذكره الحلال ادى لكن  
لا دم عليه \* قبل وقوف فرض يغسل حجه \* وكان الواستد خلت ذكر حمار او ذكر امقطوعا فسد  
حجها اجما عا \* ويمضي \* وجوبا في فاسد كجائزه \* ويذبح ويقضي \* ولو نعل او لو افسد  
القضاء هل يجب قضاؤه لم اره والد يظهر ان المراد بالقضاء الاعادة \* ولم يتفرقا \* وجوبا  
بل ندبا ان خاف الوقاع \* و \* وطؤه \* بعد وقوفه لم يغسله \* وتجب بدنة ويعد السلق \* قبل  
الطواف شاة لخفة الجناية \* و \* وطؤه \* في عمرته قبل طوافه اربعة مغسل له افضى وذبح وقضى \*  
وجوبا \* و \* وطؤه \* بعد اربعة ذبح ولم تغسل \* خلافا للشافعي رح \* فان قتل محرم صيد \*  
او حيوانا برياً متوحشا باصل خلقتة \* او دل عليه قاتله \* مصد قاله غير عا لم واتصل القتل  
بالدلالة او الاشارة والد ال والمشير باق على احرامه واخذه قبل ان ينقلب عن مكانه \* بدأ  
او عود او سهوا او عمدا \* مباحا او مملوكا \* فعليه جزاؤه ولو سبعا غير صائل او مستانسا او  
حما \* ولو \* مسرولا \* بفتح او او ما في رجله ريش كالسراويل \* او هو مضطرا الى اكله \*  
كما يلزمه القصاص لو قتل انسانا واكل لحمه ويقدّم الميتة على الصيد والصيد على مال الغير ولحم  
الانسان قيل والخنزير ولو الميت نبيا لم يحل بحال كالاياكل طعام مضطرا خروفي البرازية الصيد  
المذبح اولى اتغا قاشبا \* و \* الجزاء \* هو ما قومه عدلان \* وقيل الواحد او القاتل  
يكفي \* في مقتله او في اقرب مكان منه \* ان لم يكن في مقتله قيمة فاللتنويع لا المتخير \* و

الجزء \* في سبع \* اى حيوان لا يؤكل ولو خنزيرا او فيلا \* لا يزاد على \* قيمة \* شاة وان  
كان \* السبع \* اكبر منها \* لان الفساد في غير المأكول ليس الا باراقة الدم فلا يجب  
فيه الا دم زكك القتل معلما ضمنه لحق الله تعالى غير معلم ولما لكه معلما \* ثم له \* اى للقاتل \*  
ان يشتري به هل ياولد بعه بمكة او طعما ويتصدق \* اى ينشأ \* على مسكين \* ولو ذميا \*  
نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير \* كالغطرة \* لا \* يجزيه \* اقل \* او اكثر \* منه \*  
بل يكون تطوعا \* او صام عن طعام كل مسكين يوما وان فضل عن طعام مسكين \* او كان  
الواجب ابتداء \* اقل منه \* تصدق به او صام يوما \* بدله \* ولا يجوز ان يفرق نصف صاع  
على مساكين \* قال المصنف تبعا للبحر هكذا ذكره هنا وقد مضى في الغطرة الجواز فينبغي كذلك  
هنا وتكفي الاباحة هنا كفع القيمة \* ولا \* ان \* يدفع \* كل الطعام \* الى مسكين واحد  
هنا \* بخلاف الغطرة لان العدم منصوص عليه \* كما لا يجوز دفعه \* اى الجزء \* الى \* من  
لا تقبل شهادته له كاصله وان علا وفرعه وان سفل وزوجته وزوجها \* هذا \* هو الحكم في كل  
صدقة واجبة \* كما مر في المصنف \* ووجب بجرحه وبتف شجرة وقطع عضوه ما نقص \* ان لم يقصد  
الاصلاح فان قصده كتحلص حمام من سنور او شبكة فلا شئ عليه وان ماتت \* و \* وجب \*  
بتف ريشه وقطع قوائمه \* حتى يخرج من حيز الامتناع \* وكسر بيضه \* غير المذر \* وخروج  
فرخ ميت به \* اى بالكسر \* وذبح حلال صيد الحرم وحلبه \* لبنه \* وقطع حشيشه وشجرة \*  
حال كونه \* غير مملوك \* يعني النابت بنفسه سواء كان مملوكا او لا حتى قالوا لو نبت في ملكه  
ام غيلان فقطعها انسان فعليه قيمته لما لكها واخرى لحق الشرع ببناء على قولهما المغنى به من  
تملك ارض الحرم \* ولا منبت \* اى ليس من جنس ما ينبتة الناس فلو من جنسه فلا شئ عليه  
كمقلوع وردق لم يضرب بالشجر ولد احل قطع الشجر المثمر لان اثماره اقيم مقام الانبات \*  
قيمه \* في كل ما ذكر \* الا ما جف \* او انكسر لعدم النماء او ذهب بحفر كانون او ضرب  
تسطا لعدم امكان الاحتراز عنه لانه تبع \* والعبرة للاصل بالغصنه وبعضه \* اى الاصل \* كهو \*  
ترجيحا للحرم \* والعبرة لمكان الطير فان كان \* على غصن بحيث \* لو وقع \* الصيل \* وقع في  
الحرم فهو صيد الحرم والا لو كان قوائم الصيل \* القائم \* في الحرم ورأسه في الحل فالعبرة لقوائمه \*  
وبعضها ككلها \* لا لرأسه \* وهذا في القائم فلو نائما فالعبرة لرأسه لسقوط اعتبار قوائمه

حيثئذ فاجتمع المباح والمحرم والعبرة بحالة الرمي الا اذا رماه من الحبل ومرا السهم في المحرم  
 يجب الجزاء استكسافاً نافع \* ولو شوى بيضا او جراداً \* او حلب لبن صيد \* فضمنه  
 لم يحرم اكله \* وجاز بيعه ويكره ويجعل ثمنه في الغداء ان شاء لعدم الذكاة بخلاف  
 ذبح المحرم او صيد المحرم فانه ميتة \* ولا يرعى حشيشه \* بداية \* ولا يقطع \* بمنجل \* الا  
 الاذخر ولا بأس باخذ كفاً \* لانها كالجاف \* وبقتل قملة \* من بدنه او الغائيا او القاء ثوبه  
 في الشمس لموت \* تصدق بما شاء كجراد \* ويجب الجزاء فيها \* اى القملة \* بالذلالة كما  
 في الصيد \* ويجب \* في الكثير منه نصف صاع \* والكثير \* هو الزائد على ثلاثة \* و  
 الجراد كالغمل بحر \* ولا شئ يقتل الغراب \* الا العقق على الظاهر ظهريه وتعميم البحر وده  
 في النهر \* وحده \* بكسر ففتحين وجوز البرجندى فتح الحاء \* وذئب رحية وعقرب وفأرة \*  
 بالهمزة وجوز البرجندى التسهيل \* وكلب عقور \* اى وحش اما غيره فلمس بصيد  
 اصلاً \* وبغوض ونمل \* لكن لا يحل قتل ما لا يؤذى وان اقالوا لم يحل قتل الكلب الا اهلي  
 اذا لم يؤذوا ولا امر بقتل الكلاب منسوخ كما في الفتح اى اذا لم تضر \* وبرغوث وقراد وسليخة \*  
 بضم نفتح فسكون \* وفراش \* وذباب ووزغ وزنمور وتغلق وصرصر وصياح ليل وابن عرس  
 وام حنين وام اربعة واربعين وكل اجمع صوام الارض لانها ليست بصيود ولا متولد \*  
 من الجن \* وسبع \* اى حيوان \* ما صائل \* لا يمكن دفعه الا بالقتل فلوا مكن غيره  
 فقتله لزمه الجزاء كما تلزمه قيمته او مملوكا \* وله ذبح شاة ولو اوبوا غلبا \* لان الام هي الاصل \*  
 وبقر وعير ودجاج ويط اهلي واكل ما صاده حلال \* ولو لم يحرم \* وذبيحة في الحبل بلاد لالة  
 محرم ولا امر به \* ولا اعانته فلو وجد احد ما حل للحلال لا للمحرم على المختار \* وتحب  
 قيمته ان يحل صيد المحرم وتصدق بها ولا يجزيه الصوم \* لانها غرامة لا كفارة حتى  
 لو كان الذابح محرماً اجزاء الصوم وقيل بالذبح لانه لا شئ في دلالة الا الاثم \* ومن دخل  
 احرم \* ولو حلالاً \* او احرم \* ولو فى الحبل \* ونفي يد حقيقة \* يعنى الجارحة \* صيد  
 وجب ارساله \* ( اى اطارته او ارساله للحل ودبعة قهستاني ) \* على وجه غير مضيع له \*  
 لان تسبيب الذابة حرام بحر وفي كراهية جامع الفتاوى شرط عصفير من الصياد وراعتها  
 جازان قال من اخذها فهي له ولا يخرج من ملكه باعته وقالا لا لانه تضييع للمال انتهى



قلت وحينئذ فتقيد الاطارة بالاباحة فتأمل وفي كراهة مختارات النوازل سيب دابة فالحل ما  
 آخر واصحابها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند سببها هي ان اخذها وان قال لا حاجة لي  
 بها فله اخذها والقول له يمينه انتهى \* لا \* يجب \* ان كان \* الصيد \* في بيته \* لجريان  
 العادة الغاشية بذلك وهي من احد على الحجج \* او قصه \* ولو القصة في يد يد ليل اخذ  
 المصحف بغلافه للمحدث \* ولا يخرج \* الصيد \* عن ملكه بهذا الارسال فله امساكه  
 في الحل \* له \* اخذ \* من انسان اخذ منه \* لانه لم يرسله عن اختيار \* فلو كان جارا  
 كبا ز قتل حمام الحرم فلا شيء عليه \* لفعله ما وجب عليه \* فلو باعه رد المبيع ان بقي والا  
 فعليه الجزاء \* لان حرمة الحرم والاحرام تمنع بيع الصيد \* ولو اخذ حلال صيد افا حرم ضمن  
 مرسله \* من يده الحكمة اتفاقا من الحقيقة عند خلافا لهما وقولهما استحسان كافي البرهان \*  
 ولو اخذ \* محرم لا \* يضمن مرسله اتفاقا لان المحرم لم يملكه وحينئذ لا يأخذ \* ممن اخذ \*  
 والصيد لا يملكه \* المحرم \* بسبب اختياري \* كشرائه \* بل \* بسبب \* جبري \* والسبب  
 الجبري في احد على عشر مسألة مبسطة في الاشياء فلن اقال تبعا للبحر عن المحيط \* كالارث \*  
 وجعله في الاشياء بالاتفاق لكن في الشهر عن السراج انه لا يملكه بالميراث وهو الظاهر \* فان  
 قتله محرم آخر \* بالغ مسلم \* ضمنا \* جزائين الاخذ بالاخذ والقاتل بالقتل \* ورجع آخذ \*  
 على قاتله \* لانه قرر عليه ما كان بمعرض السقوط وهذا \* ان كفر بما ل وان يصوم فلا \* على  
 ما اختاره الكمال لانه لم يغرم شيئا \* ولو كان القاتل \* بهيمة لم يرجع على ربها \* ولو صبيا او  
 نصرانيا فلا جزاء عليه \* الله تعالى \* و \* لكن \* رجع الاخذ عليه بالقيمة \* لانه يلزمه حقوق  
 العباد دون حقوق الله تعالى \* وكل ما على المفرد به دم بسبب جنايته على احرامه \* يعني  
 بفعل شيء من محظوراته لا مطلقا اذ لو ترك واجبا من الحج او قطع نبات الحرم لم يتعد  
 الجزاء لانه ليس جناية على الاحرام \* فعلى القارن \* ومثله متمتع ساق الهدى \* دمان  
 وكل الحكم في الصدقة \* فتشني ايضا لجنايته على احراميه \* الا لمجاوزة الميقات غير محرم \*  
 استثناء منقطع \* فعليه دم واحد \* لانه حينئذ ليس بقارن \* ولو قتل محرمان صيد اتعد  
 الجزاء \* لتعد الفعل \* ولو حلل لان \* صيد الحرم \* لا \* لا اتحاد المحل \* وبطلان بيع محرم  
 صيدا \* وان اكل تصرف \* وشراؤه \* ان اصطاده وهو محرم والا فالبيع فاسد \* فلو قبض \*

المشتري \* فعطب في يد فعليه وعلى البائع الجزاء \* وفي الغاسل يقصن قيمته ايضا كما مر \*  
 ولدت ظبية \* بعد ما \* اخرجت من الحرم وما تغرمها وان ادخل جزاها \* اي الام \* ثم  
 ولدت لم يجز \* اي الولد لعلم سراية الامن حينئذ وهل يجبر رد ما بعد اداء الجزاء الظاهر  
 نعم \* افاقي \* مسلم بالغ \* يريد الحج \* ولو غفلا \* او العمرة \* فلم يرد واحد منهما الا يجب  
 عليه دم بمجاوزه الميقات وان وجب حج او عمرة ان اراد دخول مكة او الحرم على ملبساتي  
 في المتن قريبا \* وجاوز وقته \* ظاهر ما في النهر عن البدائع اعتبار الارادة عند المجاوزة \*  
 ثم احرم لزمه دم \* كما اذا لم يحرم \* فان عاد \* الى ميقات \* ثم احرم او عاد اليه \* حال  
 كونه \* محرما لم يشرع في نسكه \* صفة محرما كطواف ولوشو ظا وانما قال \* ولي \* لان  
 الشرط عند الامام تجل يد التلبية عند الميقات بعد العود اليه خلا فاليها سقط دمه \* والافضل  
 عودة الا اذا خاف فوت الحج \* والا \* اي وان لم يعد او عاد بعد شروعه \* لا \* يسقط  
 الدم \* كمكى يريد الحج ومنتمتع فرغ من عمرته \* وصار ملكيا \* وخرج من الحرم واحرم ما \*  
 بالحج من الحل فان عليه ما دم لمجاوزه ميقات الملكى بلا احرام وكن الواحراما بعمرة من الحرم  
 وبالعود كما يسقط الدم \* دخل كوفى \* اي افاقي \* البستان \* اي مكانا من الليل  
 داخل الميقات \* الحاجة \* فصلها ولو عند المجاوزة على ما مرونية مدة الإقامة ليست بشرط  
 على الملك هب \* له دخول مكة غير محرم ووقته البستان ولا شئ عليه \* لانه التحق : هله  
 كما مر وهذا حيلة لافاقي يريد دخول مكة بلا احرام \* و \* يجب \* على من دخل مكة بلا  
 احرام \* لكل مرة \* حجة او عمرة \* فلو عاد فاحرم بنسك اجزاء عن آخر دخوله وتمامه في  
 الفتح \* وصح منه \* اي اجزاء مما لزمه بالدخول \* لو احرم عما عليه \* من حجة الاسلام او  
 نفرا او عمرة مندورة لكن \* في عامه ذلك \* لئلا يتركه المتروك في وته \* لا بعد \* لصبر رته  
 دينا بتحويل السنة \* جاوز الميقات بلا احرام فاحرم بعمرة ثم افسلها مضى وقضى ولا دم  
 عليه لترك الوقت \* لجمرة الاحرام منه في القضاء \* مكى \* ومن في حكمه \* طاف لعمرة  
 ولوشو طافا حرم بالحج رفضه \* وجوبا بالخلق لنهي الملكى عن الجمع بينهما \* وعليه دم \*  
 لاجل الرفض \* وحج وعمره \* لانه كفاية الحج حتى لو حج في سنته سقطت العمرة ولو رفضها  
 قضاهما فقط \* فلواتمها صح \* واساء \* وذبح \* وهو دم جبر وفي الافاقي دم شكر \* ومن احرم

يحج \* وحج \* ثم \* احرم \* يوم النحر بأخره \* كان قد \* خلق للاول لزمه الآخر \* في  
العام الغابر \* بلا دم \* لانتهاء الاول \* والا \* يخلق للاول \* فمع دم قصر \* عبر به  
ليعمر المرأة \* اولا \* لجنايته على احرامه بالتقصير او بالتأخير \* ومن اتى بعمره الا الحلق  
فاحرم باخرى ذبح \* الاصل ان الجمع بين احرامين لعمرتين مكروه تحريرا فيلزم الدم  
لا يجتمعن في ظاهر الرواية فلا يلزم \* افاقي احرم يحج ثم \* احرم \* بعمره لزمه \* وصار قارنا  
مسيا كما مر \* و \* لذا \* بطلت \* عمرته \* بالوقوف قبل افعالها \* لانها لم تشرع مرتبة على  
الحج \* لا بالتوجه \* الى عرفة \* فان طاف له \* طواف القدر \* ثم احرم بها فمضى عليها  
ذبح \* وهو دم جبر \* وندب رفضها \* لتأكده بطوانه \* فان رفض قضى \* لصحة الشروع فيها \*  
واراق دما \* لرفضها \* حج فاهل بعمره يوم النحر او في ثلثة ايام بعد \* لزمته \* بالشروع لكن  
مع كراهة التحريم \* ورفضت \* وجوبا تخلصا من الاثر \* وقضيت مع دم \* لرفض \*  
وان مضى \* عليها \* صح وعليه دم \* لارتكاب الكراهة فهو دم جبر \* فأنت الحج اذا  
احرم به او بها وجب الرفض \* لان الجمع بين احرامين ليجتمعن او لعمرتين غير مشروع \*  
و \* لما فاتته الحج بقي في احرامه فيلزمه \* ان يحلل \* عن احرام الحج \* بافعال العمرة ثم \*  
بعد \* يقضي \* ما احرم به لصحة الشروع \* ويذبح \* للتحلل قيل اوانه بالرفض \*

\* باب الاحصار \*

هو لغة المنع وشرعا منع عن ركن \* اذا احصر بعد وارمرض \* او موت محرم او هلاك نعمة  
حل له التحلل فحينئذ \* بعث المفرد دما \* او قيمته فان لم يجد بقي محرما حتى يجد او يتحلل  
بطواف وعن الثاني انه يقوم الدم بالطعام ويتصدق به فان لم يجد صام عن كل نصف  
صاع يوما \* والقارن دمين \* فلو بعث واحد لم يتحلل عنه \* وعين يوم الذبح \* ليعلم  
متى يتحلل وينحج \* في الحرم ولو قبل يوم النحر \* خلافا لهما \* ولو لم يفعل ورجع الى  
اهله بغير تحلل او صبر \* محرما \* حتى زال الخوف جازا فان ادرك الحج فيها \* وتعمت \*  
والا تحلل بالعمرة \* لان التحلل بالدبح انما هو للضرورة حتى لا يمتد احرامه فيشق عليه  
زياعه \* وبنحوه يحل \* ولو \* بلا حلق وتقصير \* هذا فائدة التعيين فلو طعن ذبحه ففعل  
كما للحال فظهر انه لم يذبح في حل لزمه جزاء ما جنى \* و \* يجب \* عليه ان حل

من حجة \* ولو نفلا \* حجة \* بالشروع \* وعمره \* للتحلل ان لم يخرج من عامه \* وعلى  
المعتمر عمره و \* طى \* القارن حجة وعمرتان \* احد بهما للتحلل \* فان بعث ثم زال  
الاحصار وقد رطى \* ادراك \* الهدى والحج \* معا \* توجه \* وجوبا \* والا \* يقل وعليهما \*  
لا \* يلزمه التوجه وهي ربا عية \* ولا احصار بعد ما وقف بعرفة \* للامن من الغوات \*  
والممنوع \* ولو \* بمكة عن الركنين محصرا \* طى الاصح \* والقادر طى احد هما لا \* اما على  
الوقوف ملتصا حجه به واما على الطواف فلتحلله به كما مر \*

### \* باب الحج عن الغير \*

الاصل ان كل من اتى بعبادة مالية جعل ثوابها لغيره وان نواها عند الفعل لنفسه لظاهر  
الالة واما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى اى الا اذا وهبه له كاحققة الكمال  
او اللام بمعنى طى كما في قوله تعالى ولهم اللعنة ولقد افصح الزاهد عن اعتزاله هنا والله الموفق \*  
العبادة المالية \* كزكاة وكفارة \* تقبل النيابة \* عن المكلف \* مطلقا \* عند القد ر \*  
والعجز ولو النائب ذميا لان العبرة لنية الموكل ولو عند دفع الوكيل \* والبدنية \* كصلوة و  
صوم \* لا \* تقبلها \* مطلقا والمركبة منهما \* كحج الغرض \* تقبل النيابة عند العجز فقط \*  
لكن \* بشرط دوام العجز الى الموت \* لانه فرض العمر حتى تلزم الاعادة بزوال العذر \*  
و \* بشرط \* نية الحج عنه \* اى عن الامر فيقول احرمت عن فلان ولييت عن فلان وبسبب  
اسمه فنوى عن الامر صريح وتكفي نية القلب \* هذا \* اى اشتراط دوام العجز الى الموت \*  
اذا كان \* العجز كالحبس \* والمرض الذى يرجى زواله وان لم يكن كذلك كالعمى  
والزمانة سقط الغرض \* بحج الغير \* عنه \* فلا اعادة مطلقا سواء \* استمر ذلك عند ربه  
ام لا \* ولو احيى وهو صحيح ثم عجز واستمر لم يجزه لفقد شرطه \* وبشرط الامر به \* اى بالحج  
عنه \* فلا يجوز حج الفرع بغير اذنه الا اذا حج \* او احيى \* الوارث عن مورثه \* لوجود  
الامر دلالة وبقي من الشرائط النفقة من مال الامر كلها واكثرها وحج المأمور بنفسه و  
تعيينه ان عينه فلو قال حج عني فلان لا غير لم يجز حج غيره ولو لم يقل لا غيره جاز واصلا ففى  
المباب الى عشرين شرطا منها عدم اشتراط الاجرة فلو استأجر رجلا بان قال استأجرتك على  
ان تحج عني بكذا لم يجز حجه وانما يقول امرتك ان تحج عني بلا ذكر اجارة او انفق من

مال نفسه او خلط النفقة بماله وحج وانفق كله او اكثره جا زوبرى من الضمان \* وشرط العجز \*  
 المذكور \* للحج الفرض لا النفل \* لاتساع بابه \* ويقع الحج \* المقروض \* عن الامر على  
 الظاهر \* من المذكور وقيل عن المأ مور نفلا وللأمر ثواب النفقة كحج النفل \* لكنه تشترط \*  
 لصحة النيابة \* اهلية المأ مور لصحة الافعال \* ثم فرع عليه او لا بقوله \* فجازحج الضرورة \*  
 بمهمله من لم يحج \* والمرأة \* ولوامة \* والعبد وغيره \* كالمراهق وغيرهم اولى لعدم الخلاف \*  
 ولو امر ذميا \* او مجنون \* لا \* يصح \* واذا عرض المأ مور \* بالحج \* في الطريق ليس له  
 دفع المال الى غيره للحج \* ذلك الغير \* عن الميت الا اذا اذن له \* بذ لك \* بان قيل له  
 وقت الى فع اصنع ما شئت فميجوز له \* ذلك \* مرض او لا \* لانه صار وكيل مطلقا \* خرج \*  
 المكلف \* الى الحج ومات في الطريق واوصى بالحج عنه \* انما تجب الوصية به اذا اخبره  
 بعن وجوبه اما لو حج من عامه فلا \* فان فسر المال \* او المكان \* فالامر عليه \* اى على ما فسر \*  
 والافتحج \* عنه \* من بلد \* قيا سالا استحسنا فليحفظ فلوا حج عنه الوصي من غيره لم يصح \*  
 ان وفى به \* اى بالحج \* من بلد \* ثلثه \* وان لم يف به فمن حيث يبلغ استحسنا ولو وصى  
 الميت او وارثه ان يسترد المال من المأ مور ما لم يحرم ثم ان رده لخيانة منه فنفقة الرجوع في  
 ماله والافقي مال الميت \* اوصى بحج فتطوع عنه رجل لم يجزه \* وان امره الميت لانه لم يحصل  
 مقصود \* وهو ثواب الانفاق لكن لو حج عنه ابنه ليرجع في التركة جاز ان لم يقل من مالى وكذا  
 لو اوصى لا ليرجع كالأبن اذا قضاه من مال نفسه \* ومن حج عن \* كل من \* امر به وقع عنه  
 ضمن ما لهما \* لانه خالفهما \* ولا يقدر على جعله عن احدهما \* لعدم الاولوية وينبغي صحة  
 التعيين لو اطلق الاحرام ولو ابهمه فان عين احد هما قبل الطواف والوقوف جاز \* بخلاف  
 ما لو اهل بحج عن ابويه اذ غبرهما \* من الا جانب حال كونه \* متبرعا فعين \* بعد ذلك  
 جاز لانه متبرع بالثواب فله جعله لاحد هما ولهما وفي الحد يث من حج عن ابويه فقد قضى  
 عنه حجه وكان له فضل عشر حجج وبعث من الابرار \* ودم الاحصار \* لا غير \* على الامر  
 في ماله ولوميتا \* قيل من الثلث وقيل من الكل ثم ان فاته لتقصير منه ضمن وان باقة سماوية  
 لا \* ودم القران \* والتمتع \* والجنايات على الحاج \* ان اذن له الامر بالقران والتمتع  
 والا نصير مخالفا فيضمن \* وضمن النفقة ان جامع قبل وقونه \* فيعيد بمال نفسه \* وان بعد



فلا \* لحصول المقصود \* وان مات \* المأمور \* اوسرقت نفقته في الطريق \* قبل وقوته \*  
 حنح من منزل آمنة بثلاث ما بقي \* من ماله فان لم يف فمن حيث يبلغ فان مات اوسرق ثانيا  
 حج من ثلث الباقي بعد ما هلك امرء بعد اخرى الى ان لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فتبطل  
 الرصية قلت وظاهرة انه لا رجوع في تركه المأمور فليراجع \* لامن حيث مات \* خلا فلهما  
 وقولهما استحسانا فروع يصير مخالفا بالقران او التمتع كما مر لا بالتأخير عن السنة الاولى  
 وان عينت لانه للاستعجال لا للتقييد والافضل ان يعود اليه وعليه رد ما فضل من النفقة وان  
 شرطه فالشرط باطل الا ان يوكفه بهجة الفضل من نفسه او يوصي الميت به لمعين ولوارثه ان يسترد  
 المال من المأمور ما لم يحرم وكذا ان احرم وقد دفع اليه ليج \* عنه وصية فاحرم ثم مات الامر  
 وللوصي ان يبيع بنفسه الا ان يأمره بالدفع او يكون وارثا ولم تجز البقية ولو قال منعت وكذب  
 لم يصدق الا ان يكون امرا ظاهرا ولو قال حججت وكذب صدق بيمينه الا اذا كان مديون  
 الميت وقد امر بالاتفاق ولا تقبل نيتهم انه كان يوم النحر بالبلد الا اذا برهنوا على اقراره انه لم يبيع \*

### \* باب الهدى \*

\* هو \* في اللغة والشرع \* ما يهدى الى الحرم \* من النعم \* ليتقرب به \* فيه \* اذ \*  
 شاة وهو ابل \* ابن خمس سنين \* وبقر \* ابن سنتين \* وغنم \* ابن سنة \* ولا يجب تعريقه \*  
 بل يندب في دم الشكر \* ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا \* كما سيجى فيصح اشتراك  
 ستة في بدنة شريت لقربة وان اختلفت اجناسها \* وتجز الشاة \* في البيع \* في كل شئ الا  
 في طواف الركن \* جنبا وحائضا \* ووطئ بعد الوقوف \* قبل الحلق كما مر \* ويجوز اكله \*  
 بل يندب كما في الاضحية \* من هدى التطوع \* اذا بلغ الحرم \* والمتعة والقران فقط \* ولو  
 اكل من غيرها ضمن ما اكل \* ويتعين يوم لنحر \* اى وقته وهو الايام الثلاثة \* الذابح المسعد  
 والقران فقط \* فلم يجز قبله بل بعده وعليه دم \* ويتعين \* الحرم \* لا منى \* للاكل لا للقيمة \*  
 لكنه افضل \* وبصدق لجلاله وخطاه \* اى زمامه \* ولم يعط اجرا لجزاره \* اى الذابح \*  
 منه \* فان اعطاه ضمنه اما الرصدق عليه جار \* ولا يركبه \* مطلقا \* بلا ضرورة \* فان  
 اضطر الى الركوب ضمن ما نقص بركوبه وحمل متاعه وصدق به على الفقراء شربلايه فان  
 اطعم منه غنيا ضمن قيمته مبسوط \* ولا يحلبه وينضح ذرعها بالماء البارد \* لو اذ به قريبا ولا يحلبه

وتصدق به \* ويقوم بدل \* صلى \* واجب عظمى او تعيب \* بما يمنع الاصلية \* وصنع  
 بما لم يعيب ما شاء ولو \* كان المعيب \* تطوعا نحره وصبيغ قلادته بدل منه وضرب به صفحة سنامه \*  
 ليعلم انه صلى للفقراء \* ولا \* يطعم \* منه غنيا \* لعدم بلوغه محله \* ويقبل \* نذبا \*  
 بدنة التطوع \* ومنه النذر \* والمتعة والقران نقط \* لان الاشتها ربا لعبادة الحق والستر  
 بغيرها احق \* شهدا \* بعد الوقوف \* بوقوفهم بعد رفته لا تقبل \* شهادتهم والوقوف صحيح  
 استحسانا حتى الشهود للجرح الشدي \* وقبله \* اى قبل وقته \* قبلت ان امكن النذر ارك \*  
 ليلا مع اكثرهم والا لا \* رمى فى اليوم الثانى \* او الثالث او الرابع \* الوسطى وثلاثة ولم يرم  
 الاولى فعند القضاء ان رمى الكل \* بالترتيب \* حسن وان قضى الاثرل جاز \* لسنة الترتيب \*  
 نذر \* المكلف \* حجا ما شيا \* مشى من منزله وجوبا فى الاصح \* حتى يطوف الغرض \*  
 لانتهاء الاركان ولو ركب في كله او اكثره لزمه دم وفي اقله بحسابه ولو نذر المشى الى المسجد الحرام  
 او مسجد المدينة او غيرها لاشى عليه \* اشترى محترمة \* ولو \* بالاذن انه ان يحللها \* بلا كراهة  
 لعدم خلف وعده \* بقص شعرها او بقلم ظفرها \* او بمس طيب \* ثم يجامع وهو اولى من التحليل  
 بجماع \* وكذا لو نكح حرة محرمة بنفل بخلاف الغرض ان لها محرم والا فهي محصورة فلا تحلل  
 الا بالهدى ولو اذن لامرأته بنفل ليس له الرجوع فيه لملكها منافعها وركن المكاتبه بخلاف  
 الامه الا اذا اذن لامته فليس لزوجها سعتها **فروع** حج الغني افضل من حج الفقير حج  
 الغرض اولى من طاعة الوالد بن بخلاف النفل بناء الرباط افضل من حج النفل واختلف فى  
 الصدقة ورجح فى البزازية افضلية الحج لمشقته فى المال والبدن جميعا قال وبه افتى  
 ابو حنيفة رح حين حج وعرف المشقة لوقفه الجمعة مزيد سبعين حجة ويغفر فيها لكل  
 فرد بلا واسطة ضاق وقت العشاء والوقوف يدع الصلوة ويندب لعنة للخرج هل الحج  
 يكفر الكبائر قيل نعم كحربي اسلم وقيل غدر المتعلقة بالادمي كدمي اسلم قال عياض اجمع  
 اهل السنة انكبائر لا يكفرها الا التوبة ولا فائى بسقوط الدين ولو حقا لله تعالى كدين صلوة  
 وزكوة نعم اثم المثل وتاخير الصلوة ونحوها يسقط وهذا معنى التكفير على القول به وحديث  
 ابن ماجة انه عليه الصلوة والسلام استحباب له حتى فى الدماء والمظالم ضعيف يندب دخول  
 البيت اذا لم يشتمل على اذى نفسه او غيره وما يقوله العوام من العزرة الوثقى والمسمار الذى

في وسطه انه سره لك نيا لا اصل له ولا يجوز شراء الكسوة من بنى شيعة بل من الامام او نائبه  
وله لبسها ولو جنبا او حائضا لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه يكره  
الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال لا حرم للمد ينة عندنا ومكة افضل منها على الراجح الا ما ضم  
اعضائه الشريفة صلى الله عليه وسلم فانه افضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش والكرسي  
وزيارة قبره الشريف مندوبة بل تيمل واجبة لمن له سعة ويبدأ بالحج لو فرضا ويخير لو نفلا  
ما لم يمر به عليه الصلوة والسلام فيبدأ بزيارته صلى الله عليه وسلم لا محالة ولينوى معه  
زيارة مسجده الشريف فقد اخبر ان الصلوة فيه خير من الف في غيره الا المسجد الحرام وكل  
بقية القرب ولا تكره المجاوزة بالمد ينة وكل ابكة لمن يشق بنفسه \*

### \* كتاب النكاح \*

ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم عليه السلام الى الان ثم تستمر في الجنة الا النكاح والايان  
هو \* عند الفقهاء \* عقد يفيد ملك المتعة \* اى حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من  
نكاحها ما نفع شرعي فخرج الذكر والخنثى المشكل لجواز ذكوريته والمحام والمجنية وانسان  
الماء لا اختلاف الجنس واجاز السن نكاح المجنية بشهود قنية \* تصد \* خرج ما يفيد الحل  
ضمنا كشراء امة للتسرى وعند اهل الاصول والملة \* هو حقيقة في الوطئ مجاز في العقل \*  
فحيث جاء في الكتاب والسنة مجردا عن القرائن يراد به الوطئ كما في ولا تنكحوا ما نكح ابائكم  
فتحرم من زنية الاب علي الابن بخلاف حتى تنكح زوجا لا سنادا اليها والمقصود منها العقل  
لا الوطئ الا مجازا \* يكون واجبا عند الترقان \* فان تيقن الزنا الا به فرض نهاية وهذا  
اذ ملك المهر والنفقة والا فلا انهم بتركه بدائع \* ويكون سنة \* موكة في الاصح فنام  
بتركه ويثاب ان نوى تحصينا وولد \* حال الاعتدال \* اى القدرة على وطئ وسهر ونفقة  
ورجح في النهي وجوبه للمواظبة عليه والا نكاحا لمن رغب عنه \* ومكروه بالشوف الجور \*  
فان تيقنه حرم ونذ ب اعلانه وتقلد خطبته وكونه في مسجد يوم الجمعة يعاقب رشيد وشهد  
عدول والاستئذنة له والنظر اليها قبله وكونها دون سن وحسب او عزا وما لا وفوته ادبا وخلقا  
ورعا وجمالا وهل يكره الزفاف المختار لا اذا لم يشتمل على مفسدة دينية \* وينعقل \* ملتبسا \*  
باجاب \* من احد هما \* وقبول \* من الاخر \* وضع المضي \* لان الماضي ادل على التحقيق \*

كزوجة \* نفسى او بنتى او موكلتى منك \* ويقول \* الآخر \* تزوجت و \* ينعقد ايضا \*  
بما \* اى بلفظين \* وضع احدهما له \* للمضى \* والآخر للاستقبال \* او للحال فالاول  
الامر \* كزوجني \* اوزوجيني نفسك او كوني امراتي فانه ليس بإيجاب بل هو توكيل ضمنى \*  
فاذا قال \* فى المجلس \* تزوجت \* او قبلت او بالسمع والطاعة بزانية قام مقام الطرفين وقيل  
هو إيجاب ورجحه فى البحر والثاني المضارع المبدئ وبهمزة اونون او تاء كزوجني نفسك اذ لم ينو  
الاستقبال وكذا انما تزوجك او جئتكم خاطبا لعدم جريان المساومة فى النكاح او هل اعطينيها  
ان المجلس للكناح وان للوعد فوعد ولو قال لها يا عرسي فقلت ليمك انعقد على المذهب \* فلا  
ينعقد \* بغبوله بالفعل كقبض مهر ولا بتعاط ولا بكتابة حاضر بل غائب بشرط اعلام الشهود وكافى  
الكتاب مالم يكن بلفظ الامر فتتولى الطرفين فتح ولا \* بالاقرار على المختار \* خلاصة كقوله هي  
امراتي لان الاقرار اظهار لما هو ثابت وليس بانشاء \* وقيل ان \* كان \* بمحضر من الشهود وصح \*  
كما يصح بلفظ الجعل \* وجعل \* الاقرار \* انشاء هو الاصح \* ذخيرة \* ولا ينعقد بتزوجة نصفك  
فى الاصح \* احتياط اخائية بل لابد ان يضيغه الى كلها او ما يعبر به عن الكل ومنه الظهر والباطن على  
الاشبه ذخيرة ورجحوا فى الطلاق خلافه فيحتاج للفرق \* واذا وصل الايجاب بالسمية \* للمهر \*  
كان من تمامه \* اى الايجاب \* فلو قبل الاخر قبله لم يصح \* لتوقف ازل الكلام على آخرة لو فيه  
ما يغير اوله ومن شروط الايجاب والقبول اتحاد المجلس لو حاضرين وان طال كعغيرة وان  
لا يخالف الايجاب للقبول كقبلت النكاح لا المهر نعم يصح الحط كزيادة قبلها فى المجلس وان  
لا يكون مضا فارا لامتعلقا كما صح ولا المنكوحة مجهولة ولا يشترط العلم بمعنى الايجاب والقبول  
فيما يستوى فيه الجد والهزل اذ لم يحجج لنية وبه يفتنى \* وانما يصح بلفظ تزوج ونكاح \*  
لانهم اصريح \* وما عد اهما كناية وهو كل لفظ \* وضع لتمليك عين \* كاملة تلا يصح بالشركة \*  
فى الحال \* خرج الوصية غير المقيدة بالحال \* كهبة وتمليك وصدقة \* وقرض وصلح وصرف  
وعطية وسلم واستجارة وكل ما تملك به الرقاب بشرط نية او قرينة وفهم الشهود المقصود \* لا \*  
يصح \* بلفظ اجارة \* براء ارزاء \* واعارة ووصية \* ورهن ووديعة ونحوها ما لا يفيد الملك  
لكن ثبت به الشبهة فلا يحد ولها الاقل من المسمى ومهر المثل وكذا ثبت بكل لفظ لا ينعقد  
به النكاح فليحفظ \* والفاظ مصحفة كتزوجة \* لصد ورء لا عن قصد صحيح بل عن تحريف

وتصحيح فلم يكن حقيقة ولا مباحز العدم العلاقة بل غلطا فلا اعتبار به اصلا تلويح نعم لو اتفق  
 قوم على النطق بهذه الغلطة وصدرت عن قصد كان ذلك وضعا جديدا فيصح به اتم المرحوم  
 ابوالمسعود واما الطلاق فيقع بها قضاء كافي او ائلا الاشياء \* ولا بتعاط \* احتراما للفروج \*  
 وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الاخر \* ليتحقق رضاها \* و \* شرط \* حضور \* شاهدين \*  
 حرين \* او حرو حرتين \* مكلفين سامعين معا قواهما \* على الاصح \* فاحسين \* انه نكاح  
 على المذهب بحر \* مسلمين لنكاح مسلمة ولو ناسقين او محددين في قذف او اعسيين او ابني  
 الزوجين او ابني احد هما وان لم يثبت النكاح بهما \* اي بالابنين \* ان ادعى القريب كما  
 صح نكاح مسلم ذمية عند ذميين \* ولو مخالفتين لدينهما \* وان لم يثبت النكاح بهما مع انكاره \*  
 الاصل عندنا ان كل من ملك قبول النكاح بولاية نفسه انعقد بحضرته \* امر \* الاب \* رجلا  
 ان يزوجه صغيرته فزوجها عند رجل او امرتين و \* النكاح ان \* الاب حاضر صح \* لا  
 يجعل عاقد احكما \* والا لاولو زوج ابنته البالغة \* العاقلة \* بمحض شاهد واحد جاز ان \*  
 كانت ابنته \* حاضرة \* لانها تجعل عاقلة \* والا لا \* الاصل ان الامر متى حصر جعله شر  
 ثم انما تقبل شهادة المأمور اذا لم يذكر انه عقله لئلا يشهد على فعل نفسه ولو زوج المولى عبد  
 البالغ بحضرته وواحد لم يجز على الظاهر ولو اذن له فعقد بحضرة المولى ورجل صح والفرق  
 لا يخفى \* ولو قال \* رجل \* لاخر زوجتني ابنتك فقال \* الاخر \* زوجت اونا \*  
 مجيبا له \* لم يكن نكاحا ما لم يقل المجيب \* بعده \* قبلت \* لان زوجتني استخبار وليس  
 بعقد بخلاف زوجني لانه توكل \* غلطا وكيلها بالنكاح في اسم ابها بغير حضورها لم يصح \*  
 للجهالة وكذا لو غلط في اسم بنته الا اذا كانت حاضرة وشار اليها فيصح ولو له بنتان اراد  
 تزويج الكبرى فغلط فسمها باسم الصغرى صح للصغرى خاويه \* ولو بعثت \* سريل النكاح \*  
 اقواما للخطبة فزوجها الاب \* او الولي \* بحضرتهم صح \* فيجعل المتكلم فقط خاها واهلها  
 شهودا به يغنى فتح فروع قال زوجني ابنتك على ان امرها بيدك لم يكن له الامر لانه  
 تغريض قبل النكاح وكله بان يزوجه فلانه بكل ان زاد الوكيل في المهر لم ينفذ فلو لم يعلم حذ  
 دخل بقى الخيارين اجازته وفسخه ولها الاقل من المسمى ومهر المثل لان الموقوف كالشأن  
 تزوج بشهادة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لم يجز بل قيل يكفر \*



## \* فصل \*

في المحرمات اسباب التحريم انواع ثلاثة مصاهرة رضاع جمع ملك شرك ادخال امة على حرة فهي سبعة ذكرها المصنف بهذا الترتيب وبقي التطبيق لنا وتعلق حق الغير بنكاح او عدّة ذكرهما في الرجعة \* حرم \* على المتزوج ذكر اكان اوانثى نكاح \* اصله وفرعه \* علا او نزل \* وبنت اخيه واخته وبنتها \* ولومن زنا \* وعمته وخالته \* فهذه السبعة مذكورة في آية حرمت عليكم امهاتكم ويدخل عمّة جدّة وجدته وخالتهما الاشقاء وغيرهن واما عمّة امة وخالّة خالة ابيه فحلّال كبنت عمه وعمته وخاله وخالته لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم \* و \* حرم بالمصاهرة \* بنت زوجته الموطوءة وام زوجته \* وجداتها مطلقا بمجرد العقل الصحيح \* وان لم توطأ \* الزوجة لما تقرران وطأ الامهات يحرم البنات ونكاح البنات يحرم الامهات ويدخل بنات الربيبة والرييب وفي انكشاف واللمس ونحوه كالدخول عند ابي حنيفة رح واقرة المصنف \* وزوجة اصله وفرعه مطلقا \* ولو بعيد ادخل بها او لا واما بنت زوجة ابيه او ابنه فحلّال \* و \* حرم \* الكل \* مما مرّ تحريمه نسبا ومصاهرة \* رضاعا \* الا ما استثنى في بابه **فروع** يقع مغلظة فيقال طلق امرأته طلقتهين ولها منه لبن فاعتدت فنكحت صغيرا فارضعتته فحرمت عليه فنكحت آخر فدخل بها فابانها فهل تعود للاول بواحدة ام بثلاث الجواب لا تعود اليه ابد الصيرورتها حليلة ابنه رضاعا شرعى اية لا تحل له ان علم انه وطئها تزوج بكرافوجدها ثيبا وقالت ابوك فضني ان صدقها بانك بلا مهر والا لاشمني \* و \* حرم ايضا بالصهرية \* اصل من نيته \* اراد بالزنا الوطأ الحرام \* و \* اصل \* ممسوسته بشهوة \* ولو بشعر على الرأس يحائل لا يمنع الحرارة \* و \* اصل \* ماسته ونظرة الى ذكره والمنظور الى فرجها \* المدور \* الداخل ولو \* نظرة \* من زجاج او ماء هي فيه وفروعهن \* مطلقا والعبرة للشهوة عند اللمس والنظر لا بعد صاوحدها فيها تحرك آلتها او زيادته به يغتنى وفي امرأة ونحو شيخ تحرك قلبه او زيادته وفي الجوهرة لا يشترط في النظر المغرج تحريك آلتها به يغتنى هذا اذا لم ينزل فلوا نزل مع مس او نظر فلا حرمة به يغتنى ابن كمال وغيره وفي الخلاصة وطؤ اخت امرأته لا تحرم عليه امرأته \* لا \* تحرم \* المنظور الى فرجها الداخل \* اذا رآه \* من امرأة او ماء \* لان المرئي مثاله \* بالانعكاس لا \* هو \* هذا اذا كانت حية مشتهاة \* ولو ماضيا \*

الخمس \* و \* صح نكاح \* اربع من الحرائر والاماء فقط للحرة \* لا أكثر \* وله التسرى بما شاء  
 من الاماء \* فلوله اربع والف سرية و اراد شراء اخرى فلامه رجل خفيف عليه الكفر ولو اراد  
 التسرى فقالت له امرأتاه اقتل نفسي لا يمنع لانه مشروع لكن لو ترك لثلاث يغيبها بوجر لحد يث  
 من ررق لامتي رقي الله له بزازية \* ونصفها للعبد \* ولو مد برا \* ويمتنع عليه غير ذلك \*  
 فلا يحل له التسرى اصلا لانه لا يملك الا الطلاق \* و \* صح نكاح \* حبلى من رنالا \* حبلى \*  
 من غيرة \* اى الزنا لثبوت نسبه ولو من حربي اوسيد ما المقر به \* وان حرم وطوها \* ودواعيه \*  
 حتى تضع \* متضل بالمسئلة الاولى لثلاث يسقى ماءة ذرع غيرة اذ الشعر ينبت منه فروع  
 لو نكحها الزاني حل له وطوها اتعاقا والولد له ولزمه النفقة ولو زوج امته او ام ولد الحامل بعد  
 علمه قبل اقراره به جاز وكان نفيا نهر عن التوشيح \* و \* صح نكاح \* الموطوءة بملك \* يمس  
 ولا يستبرؤ هازوجها بل سيدها وجوبا على الصحيح ذخيرة \* او \* الموطوءة \* بزنا \* اى جاز  
 نكاح الزانية وان رآها تزني وله وطؤها بلا استبراء واما قوله تعالى الزانية لا ينكحها الا زمان  
 فمنسوخ بآية فانكحوا ما تاب لكم وفي آخر حظر المجتبى لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة ولا  
 عليها تسريح الفاجر الا اذا خافا ان لا يقيما حل ود الله فلا بأس ان يتفرقا فما فى الوصاية ضعيف  
 كما بسطه المصنف \* و \* صح نكاح \* المضمومة الى محرمة والمسمى \* كاه \* لها \* ولود حل بالمحرمة  
 فلها مهر المثل \* وبطل نكاح متعة وموفت \* وان جهلت المدة او طاليت فى الاصح ولبس منه  
 ما لو نكحها على ان يطلقها بعد شهر او قولى مكنته معها مدة معينة ولا بأس بتزوج النهاريات عيني  
 و \* يحل \* له وطؤها امرأه ادعت عليه \* عند قاض \* انه تزوجها \* بنكاح صحيح \* وهي \*  
 اى والحال انها \* محل للانشاء \* اى لانتفاء النكاح عليه خالية عن الموانع \* وقضى \*  
 القاضى \* بنكاحها ببينة \* اقامتها \* ولم يكن \* في نفس الامر \* تزوجها وكان \* حل له \* او ادعى  
 نكاحها \* خلافا لهما وفى الشربلية عن المواهب وبقولها ما يغنى \* ولو قضى بطلاقها بشهادة  
 الزور مع علمها \* بذلك انقل \* وحل لها التزوج بآخر بعد العدة و \* حل \* للشاهد \* زورا \* تزوجها  
 وحرمت على الاول \* وعند الثاني لا تحل لها ما عند محمد رح تحل الاول ما لم يدخل الثانى وهو من  
 فروع القضاء بشهادة الزور كما سيجئ \* والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط \* كتزويجك ان رضى ابى  
 لم يعقد النكاح لتعليقه بالخطر كفى العمادية وغيرها ما فى الدرر فيه نظر \* ولا اضافته الى المستقبل \*

كتر زوجتك عند اربع غل لم يصح \* ولكن لا يبطل \* النكاح \* بالشرط الفاسد \* انما \* يبطل  
 الشرط \* ونه \* يعني لو عقق مع شرط فاسد لم يبطل النكاح بل الشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط \*  
 الا ان يعلقه بشرط \* ماض \* كائن \* لا محالة \* فيكون تحقيقا \* فيمعقل للحال كان خطب  
 بنتا لابنه فقال ابوها زوجها قبلك من فلان فكل به فقال ان لم اكن زوجها لفلان فقد زوجها  
 لابنك فقبل ثم علم كل به انعقد لتعليقه بوجوده وكذا اذا رجل المعلق عليه في المجلس ذكره  
 عمري زاده وعينه المصنف بحثا لكن في النهر قبيل كتاب الصرف في مسألة النعابق برضا الابرار  
 والحق الاطلاق فليبدأ ممل المفتي \*

### \* باب الاولى \*

هو لغة خلاف العبد ووعرفا العارف بالله تعالى وشرعا \* البالغ العاقل الوارث \* ولو فاسقا  
 المذنب ما لم يكن متهنكا وخرج نحو صبي ورصي مطلقا على المذنب \* والولاية تغير القول  
على الغير \* تثبت بارج قرابة وملك وولاء وامامة \* شاء اراي \* وهي هنا نوعان ولاية ذنب  
على المكلف ولو بكر او ولاية اجبار على الصغير ولو ثيبا ومعتومة ومرقة كا ما د بقوله \*  
وهو \* اي الولي \* شرط \* صحة \* نكاح صغير ومجنون ورقيق \* لا مكلف \* فنعقد نكاح حره  
مكلفه بلا \* رصى \* ولي \* والاصل ان كل من تصرف في ماله تصرف في نفسه وما لا فلا \*  
وله \* اي الولي \* اذا كان عصبة \* واوغر محرم كاهن عم في الاصح خاتمة وخرج ذر  
الارحام والام والقاضي \* الاعتراض في غير الكفو \* فيفسخه القاضي ويتجدد بنيج د  
النكاح \* مالم \* يسكت حتى \* تلك منه \* لئلا يضيع الولد وينبغي الحاق الحبل الظاهر \*  
ويفتي \* في غير الكفو \* بعد م جواره اصلا \* وهو المختار للفتوى \* لفساد الزمان \* فلا تحل  
مطلقة لنا نكحت غير كفو بلا رضي ولي بعد معرفته ايا فليحفظ \* و \* بناء \* على الاول \*  
وهو ظاهر الرواية \* برضي البعض \* من الاولياء قبل العقد او بعد \* كالكل \* لشبهته لكل  
كملا كولاية امان وقود وسحقه في الوقف \* ولو استورا في الدرجة والا بلا قرب \* منهم  
حق \* الفسخ وان لم يكن لها ولي فهو \* اي العقل \* صحيح \* نافذ \* مدلحا \* انفاقا \*  
وقبضه \* اي ولي له حق الاعتراض \* المهر ونحوه \* ما يدل على الرضي \* رضا \* دلالة  
ان كان عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي قبل مخاصنه والا لم يكن رضا كا \* لا \* يكون \* سكوته \*

رضا ما لم تكد واما تصد يقه بانه كفوفلا يسقط حق الباقي من مبصوط \* ولا تجبر البالغة البكر  
 على النكاح \* لانقطاع الولاية بالبلوغ \* فان استأذنها هو \* اى الولي وهو السنة \* او وكيله  
 او رسوله او زوجها \* ولها واخبرها رسوله او فضولي عدل \* فسكتت \* عن رده منبتارة \*  
 او ضحكت غير مستهزئة او تبسمت او بكت بلا صوت \* فلو بصوت لم يكن اذنا ولا رد احتل  
 لورضيت بعد \* انقلد معراج وغيره فما فى الوقاية والمتمقن فيه نظر \* فهو اذن \* اى توكيل  
 في الاول ان اتحد الولي فلو تعدد المزوج لم يكن سكوتها اذنا جازة في الثاني ان بقي النكاح  
 لا لبطل بموته ولو قالت بعد موته زوجني ابي بامري وانكرت الورثة فالقول لها فترثت وتعتل  
 ولو قالت بغير امرى لكنه بلغني فرضيت فالقول لهم وقولها غيره اولى منه رد قبل العقل لا بعد \*  
 ولو زوجها لنفسه فسكوتها رد بعد العقل لافله ولو استاذنها في معين فردت ثم زوجها منه فسكتت  
 صح في الاصح بخلاف ما لو بلغها فردت ثم نالت رضيت لم يجز لبطلانه بالرد \* ان استحسنوا التجديد  
 عد الزفاف لان الغالب اظهار النقرة عند فجأة السماء ولو استأذنها فسكتت فوكل من يزورها  
 ممن سماه جازان عرف الزوج والمهر كفى القنية واستشكله في المحرمانه ايس للوكيل ان يوكل  
 بلا اذن فمقتضاه عدم الجواز وانها مستثناة \* ان علمت بالزوج \* انه من هو اظهر الرغبة  
 فيه او عنه ولو فى ضمن العام كجيرانى او بني عمى لو يحصون والا لا مال تمغوض الامر \* لا \*  
 العلم \* بالمهر \* وقيل يشترط وهو قول المتأخرين يحرم عن الذخيرة واقرة المصنف وما صدقه  
 فى الدرر عن الكافي رده الكمال \* وكذا اذا زوجها \* الزلى \* عندها \* اى يحضرها \*  
 فسكتت \* صح فى الاصح ان علمه كامر والسكوت كالنطق فى سبع وثلاثين مسألة من كورة فى الاشياء \*  
 فان استأذنها غير الاقرب \* كاجنبي او ولي بعين \* فلا \* عبرة اسكوتها بل \* لان من الغول  
 كالثيب \* البالغة لا فرق بينهما الا فى السكوت لان رضاها يكون بالذلالة كما ذكره بقوله \*  
 او ما هو فى معناه \* من نعل يدل على الرضا \* كطلب مهرها \* ونفقتها \* وتمكينا  
 من الوطى \* ودخوله بها رضاها ظهيرة وقبول التهنية والضحك سرورا ذلك بخلاف خلوته  
 او قبول هديته \* من رأت بكارتها بوثبة \* اى ندوة \* او \* درور \* حيض او \* حصول \*  
 جراحة او تعيس \* اى كبر \* بكر حقيقة \* كنفريق يجب او عنة او طلاق او موت بعد خلوة  
 قبل وطى \* او ذنا \* وهذا فقط \* بكر حكما \* ان لم ينكر زولم تجز به والا نشيب كمن يلوء

بشبهة أو نكاح فاسد \* قال \* الزوج للبكر البالغة \* بلغك النكاح فسكت وقالت بل ردت \*  
 النكاح \* ولا بينة لهما \* على ذلك \* ولم يكن دخل بها طوعا \* فى الأصح \* فالقول قولها \*  
 بمحضها على المفتى به وتقبل بنيتها على سكوتها لانه وجودى بضم الشفتين ولو برضا فبينتها أولى  
 الا ان يبرهن على رضاها أو اجازتها \* كالزوجها ابوها \* مثلاً زاعماً عدم بلوغها \* فقات  
 انا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراشقة وقال الاب \* او الزوج \* بل هي صغيرة \* فان القول  
 لها ان ثبت ان سنّها تسع وكذا الوادى المراهق بلوغه ولو برضا فبينت البلوغ أولى \* على الأصح \*  
 بخلاف قول الصغيرة ردت حين بلغت وكذا بها الزوج فالقول له لا نكاح زوال ملكه لاختلافها  
 بعد زمان البلوغ ولو حالة البلوغ فالقول لها شرح زهانية فلم يحفظ \* والمولى \* الآتي بيانه \*  
 النكاح الصغير والصغيرة \* جبراً \* ولو ثيباً \* كعتوه ومينون شهراً \* ولزم \* النكاح \* ولو بغين  
 فاحش \* بنقص مهرها وزيادة مهره \* أو \* زوجها \* بغير كفؤ ان كان المولى \* المزوج  
 بنفسه بغين \* ابا ارجل \* وكذا المولى وابن المجنونة \* لم يعرف منهما سوء الاختيار \* مجانة  
 ونسقا \* وان عرف لا \* يصح النكاح اتفاقاً كذا لو كان سكران فزوجها من فاسق أو شرير أو فقير أو ذى  
 حرفة دنية لظهور سوء اختياره فلا يعارضه بفقته المظنونة بحر \* وان كان المزوج غيرهما \* أى غير  
 الاب وایه ولو الام أو القاضي أو وكيل الاب لكن فى النهر بحال بعين لو كيله القدر صح \* لا يدع \*  
 النكاح \* من غير كفؤ أو بغين فاحش أصلاً \* وما فى حد الشريعة صح \* لهما فسخه \* وهم \*  
 وان كان من كفؤ وبمهر المثل صح \* لكن \* لهما \* أى لصغير وصغيرة وملحق بهما \* خيار الفسخ \*  
 ولو بعد الدخول \* بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعد \* لقصور الشفقة ويغني عنه خيار العتق  
 ولو بلغت وهو صغير فرق بحضرة ابيه ووصيه \* بشرط القضاء \* للفسخ \* فيتوارثان فيه \* ويلزم  
 كل المهر ثم الفرقة ان من قبلها ففسخ لا ينقص عد الطلاق ولا يلحقها طلاق الا فى الردة وان من  
 قبله فطلاق الاب ملك أو رد أو خيار عتق وليس لنا فرقة منه ولا مهر عليه الا اذا اختار نفسه بخيار  
 عتق وشرط لكل الغضاء الاثمانية ونظامه صاحب النهر فقال \* فرق النكاح اتك جمعاً نافعاً \*  
 فسخ طلاق وهذا الذى يحكيها \* تباً بن الكاظم نقصان مهر كذا \* فساد عتق وفقد الكفؤ ينعمها \*  
 تقبيل سمي وإسلام المحارب أو \* رضاع صوتهما من عد وافيها \* خيار عتق باو غ ردة وكذا \*  
 ملك لبعض وتلك الفسخ يحصنها \* اما لطلاق فحجب عنه وكذا \* ايلاء ولعان ذاك يظنهما \*



قضا قاض اتى شرط الجميع خلا \* عتق وملك واسلام اتى فيها \* تقبيل سبي مع الايلاء يا املي \*  
 تبائن مع فساد العقد يد فيها \* وبطل خيال بكر بالسكوت \* لو مختارة \* عالمة باصل \*  
 النكاح \* ولو سألت عن قدر المهر قبل الخلوة او عن الزوج او سلمت على الشهود لم يبطل خيارها  
 نهو حثا \* ولا يمتد الى آخر المجلس \* لانه كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول اطلب الحقين ثم تبدأ  
 بخيار البلوغ لانه ديني وتشهد قائلة بلغت الان ضرورة احياء الحق \* وان جهلت به \* لتفرغها  
 للعلم \* بخلاف \* خيار \* المعتقة \* فانه يمتد لشغلها بالمولى \* وخيار الصغير والتميب اذا بلغا  
 لا يبطل \* بالسكوت \* بلا صريح رضا \* ارد لانه \* علمه \* كقبلة ولس \* ودفع مهر \* ولا \*  
 يبطل \* بقيامها عن المجلس \* لان وقته العمر فيبقى حتى يوجد الرضا ولو ادعت التمكين  
 كرها صدقت ومفاده ان القول لدعي الاكراه ولو نفى حبس الوالي فلم يحفظ \* الوالي في النكاح \*  
 لا المال \* العصبه بنفسه \* وهو من يتصل باميت حتى المعتقة \* بلا توسط انثى \* بيان لما قبله \*  
 على ترتيب الارث والحجب \* فيقدم ابن المجنونة على ابائها لانه يحجب حجب نقصان \* بشرط  
 حرية وتكليف واسلام في حق مسلمة \* تريد التزوج \* ووال مسلم \* لعن م الولاية \* وكذا  
 لولاية \* في نكاح ولا مال \* مسلم على كافرة الا \* بالسبب العام \* بان يكون \* المسلم \*  
 سيدامة كافرة او سلطانا \* او نائبه او شاهدا \* وللكافر ولاية على \* كافر \* مثله \* اتفاقا \*  
 فان لم يكن عصبه فالولاية للام \* ثم لام الاب وفي القنية عكسه ثم للبننت ثم لبننت الابن ثم  
 لبننت البننت ثم لبننت ابن الابن ثم لبننت بنت البننت وهكذا ثم للجد الفاسد \* ثم للاخت لاب  
 وام ثم \* الاخت \* لاب ثم لولد الام \* الذكور والانثى سواء ثم لاولادهم \* ثم لذوي الارحام \*  
 العمت ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام وبهذه الترتيب اولادهم ثم شمني ثم مولى  
 المولات \* ثم للسلطان ثم لقاض نص له عليه في منشورة \* ثم انوابه ان فوض له ذلك والا \*  
 وليس للوصي \* من حيث هو وصى \* ان يزوج \* اليتيم \* مطلقا \* وان اوصى اليه الاب  
 بذلك على المذهب نعم لو كان تريبا او حاكما يملكه بالولاية كالا يخفى فروع ليس للقاضي  
 تزويج الصغير من نفسه ولا ممن لا تقبل شهادته له كما في معين الاحكام واقرة المصنف وبه علم  
 ان فعله حكم وان عرى عن الذم على صغير زوجت نفسها اولولي ولا حاكم ثمه توقف ونقل باجازتها  
 بعد بلوغها لان له مجيزا وهو السلطان ولو زوجها وايان مستويان قدم السابق فان لم يد راورقعا

معا بطلا \* وتسولي \* الابدل التزويج بغية الاقرب \* فلوزوج الابدل حال تمام الاقرب توقف على  
اجازته ولو تحولت الولاية اليه لم يجز الا باجازه بعد التحول قهستاني وظهيرية \* مسافة القصر \*  
واختار في الملتقى ما لم ينظر الكفو المحاطب جوابه واعتد به الباقي ونقل ابن كمال ان الفتوى عليه  
وثره الخلاف فيمن اختفى في المدينة هل تكون غيبة منقطعة \* ولوزوجها الاقرب حيث هو جاز \*  
النكاح \* على الظاهر \* ظهيرية \* ويثبت للابدل \* من اولياء النسب شرح وهبانية لكن في  
القهستاني عن الغياث لو لم يزوج الاقرب زوج القاضي عند فوت الكفو \* التزويج بغض  
الاقرب \* اى بامتناعه عن التزويج اجماعا خلاصه \* ولا يطل تزويجه \* السابق \* يعود  
الاقرب \* لحصوله بولاية قامة \* وولى المجنونة \* والمجنون ولو عارضا \* فى النكاح \* اما  
التصرف فى المال فلا بد اتفاقا \* ابنها \* وان سفل \* دون ابنها \* كما مر والاولى ان يامر  
الاب به ليصح اتقا \* ولو اقر ولى صغيرا وصغيرة او \* اقر \* وكيل رجل او امرأة او مولى  
العبد بالنكاح لم ينفل \* لانه اقرار على الغير بخلاف مولى الامة حيث ينفل اجماعا لان منافع  
بصنعها ملكه \* الا ان يشهد الشهود على النكاح \* بان ينصب القاضي خصما عن الصغير حتى  
ينكر نقيام البينة عليه \* او يدرك الصغير او الصغيرة فيصدقه \* اى الولى المقر \* او يصدق  
الموكل او العبد \* عند ابي حنيفة رح وقال يصدق في ذلك وهذه المسئلة مخرجة من قولهم من  
ملك الانشاء ملك الاقرار به ولها نظائر فرع هل لولي مجنون ومعتوه تزويجه اكثر من  
واحدة لم اره ومنعه الشافعي رح وجوزة فى الصبي للحاجة \*

### \* باب الكفاءة \*

من كافاه اذا ساواه والمراد هنا مساواة مخصوصة او كون المرأة ادنى \* الكفاءة معتبرة \* فى  
ابتداء النكاح للزومه وصحته \* من جانبه \* اى الرجل لان الشريفة تأبى ان تكون فراشا  
للدني ولد \* لا \* تعتبر \* من جانبها \* لان الزوج مستغفرش فلا يغيظه دناءة الفراش وهذا  
عند الاطفي الصريح كما فى الجنازية لكن فى الظهيرية وغيرها من اعداء وعند هاتين فى  
جانبيها ايضا \* و \* الكفاءة \* هي حق الولى لاحقها \* فلونكحت رجلا ولم تعلم حاله فاذا  
هو عبد لا خيار لها بل للاولياء ولو زوجوها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا الاخير لا احد  
الاذا شرطوا الكفاءة ارا خبرهم به اوقت العقل فزوجوها طى ذلك ثم ظهر انه غير كفو كان لهم

الخمار ولو بالجمية فلم يحفظ \* وتعتبر \* الكفاءة للزوم النكاح خلافا لما للكرام \* نسبنا نفرض \*  
 بعضهم \* أكفاء \* بعض \* وبقية \* العرب \* بعضهم \* أكفاء \* بعض \* واستثنى في المتن  
 تبعاً للهداية بني باصلة لخستهم والحق الاطلاق قاله المصنف كالبحر والنهر والفتح والشرنبلالية  
 ويعتقد اطلاق المصنف كالكنز والدرر وهذا في العرب \* واما \* في العجم \* فتعتبر \*  
 حرية واسلاماً \* فمسلم بنفسه او معتق غير كفو لمن ابوه مسلم او حر او معتق وامها حرة الاصل  
 ومن ابوه مسلم او حر غير كفو لذات ابوين \* ابوان فيهما كالاباء \* لتام النسب بالجد وفي  
 الفتح ولا يبع مكالفة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه واما معتق الوضيع فلا يكافي معتقه الشريف  
 واما مرتد اسلم بكفو لمن لم يرتد واما الكفاءة بين الذميين فلا تعتبر الا لغتته \* و  
 في العرب والعجم \* ديانة \* اهل تقوى فليس فاسق كفو لصالحة او فاسقة بنت صالح معلنا كان او لا  
 على الظاهر نهر \* وما لا \* بان يقول على المعجل ونفقة شهر ولو غير محترف والا فان يكسب كل يوم  
 كفايتها لتطبيق الجماع \* وحرقة \* فمثل حائك غير كفو لمثل خياط ولا خياط لبراز و تاجر ولا صا  
 لغا لم وقاض واما اتباع الظلمة فاحس من الكل واما الوظائف فمن الحرف فصاحبها كفو للتاجر  
 لو غير دنية كرواية وذو تدريس او نظار كفو ابنت الامير بمصر بحر \* والكفاءة \* اعتبارها  
 عند \* اهل \* العقل فلا يضرز والها بعل \* فلو كان وفته كفو اثم فجن لم يفسح واما لو كان دباغاً  
 ثم صار تاجراً بان بقي عارياً لم يكن كفو او لا لانهر بحثا \* العجمي لا يكون كفو للعربية ولو \*  
 كان العجمي \* عالماً \* او سلطاناً \* وهو الاصح \* فتح عن الينا بيع وادعى في البحر انه ظاهر الرواية  
 واقتره المصنف لكان في النهران فسر الحسب بذي النسب والجاه فغير كفو للعلوية يبايع وان  
 بالعالم فكفو لان شرف العلم فوق شرف النسب والمال كما جزم به البرازية وارتضاء الكمان  
 وغيره والوجه فيه ظاهر ولد اقبل ان عائشة رضى الله عنها افضل من فاطمة رضى الله عنها  
 قهستاني والحنفي كفو لبنت الشافعي ومتى يسألتنا عن مذهبه اجبتنا بمن هبنا كما بسطه المصنف  
 معزياً بالجواهر الفتاوى \* القروى كفو للمدني \* فلا عبرة بالبلد كما لا عبرة بالجمال خانية ولا  
 بالعقل ولا بعيوب يفسخ بها البيع خلافا للشافعي رح لكن في النحر عن المرغيناني المجنون  
 ليس بكفو للعاقلة \* وكذلك الصبي كفو بغناء ابيه \* او امه او جده نهر عن المحيط \* بالنسبة  
 الى المهر \* يعني المعجل كافر \* لا \* بالنسبة الى \* النعقة \* لان العادة ان الاء يتحملون

من الابناء المهر لا النفقة ذخير \* ولو نكحت باقل من مهرها فللولي \* العصبة \* الاعتراض  
 حتى يتم \* مهر مثلها \* او يفرق \* القاضي بينهما د فعلا للعار \* ولو طلقها \* الزوح \* قبل  
 تفريق الولي قبل الد خول فلها نصف المسمى \* ولو فرق الولي بينهما قبل الد خول فلا مهر لها  
 وان بعده فلها المسمى وكذا الومات احد صا قبل التفريق فليس للولي المطالبة بالاتمام  
 لانتهاء النكاح بالموت جواهر الفتاوى \* امره بتزويج امرأة فزوجه امة جاز \* وقالا لا يصح  
وهو استكسان ملتقى بعالله اية وفي شرح الطحاوى قواهما احسن للفتوى واختاره ابو الليث  
واقره المصنف واجمعوا انه لو زوجه بنته الصغيرة او موايته لم يجز كما امره بمعيته او بحرة او  
امة فخالف او امراته بتزويجها ولم تعين فزوجه غير كفوف لم يجز اتفاقا \* ولو زوجه المأمور  
بنكاح امرأة \* امراتين في عقد واحد لا \* ينعقد للمخالفة وله ان يجيزهما او احدتهما و  
لوفي عقد ين لزم الاول وتوقف الثاني ولو امره بامراتين في عقد فزوجه واحدة او اثنتين  
في عقد ين جاز الا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عقد او عقدتين لم يجز للمخالفة \*  
ولا يتوقف الايجاب على قبول غائب عن المجلس في سائر العقود \* من نكاح وبيع وغيرهما  
بل يبطل الايجاب ولا المحقه الا جازة اتفاقا \* ويتولى طرفي النكاح واحد \* باجاب يقوم  
مقام القبول في خمس صور كان وليا او وكيل من الجانبين او اصيلا من جانب ووكيلا من  
آخر او وليا من آخر او وليا من جانب ووكيلا من آخر كزوجه بنتي من موكلتي \* ليس \*  
ذلك الواحد \* بغضولي \* ولو \* من جانب \* وان تكلم بكلامين على الراجح اذ قبوله غير  
معتبر شرعا اما تقريره ان الايجاب لا يتوقف على قبول غائب \* ونكاح عبد وامة بغير اذن  
السيد موقوف \* على الاجازة \* كنكاح الفضولي \* وسيجي في البيوع توقف عقود  
كلها ان لها مميزات حالة العقد والاتبطل \* ولا بن العم ان يزوجه بنت عمه الصغيرة \* فلو  
كبيرة فلا بد من الاستين ان حتى لو تزوجه ابلا استين ان فسكت او افصحت بالرضاء لا يجوز  
عندهما وقال ابو يوسف رح يجوز \* وكن المولى المعتق والحاكم والسلطان جوهرة يعني  
بشلاف الصغيرة كما مر فبحرز \* من نفسه \* فيكون اصيلا من جانب وليا من آخر \* كالوكيل  
الذي وكلته ان يزوجه من نفسه فان \* له ذلك \* فيكون اصيلا من جانب ووكيلا من  
آخر \* بشلاف ماله وكنته بتزويجها من رجل فزوجه من نفسه \* لانيها نصيبه من زوجها

لأمتزاجا \* أو وكنته ان يتصرف في امرها أو قالت له زوج نفسي ممن شئت \* لم يصح تزويجها  
من نفسه كافي الخاتمة والأصل ان الوكيل معرفة بالخطاب فلا يدخل تحت النكوة \* ولو  
أجاز \* من له الإجازة \* نكاح الفضولي بعد موته صح \* لان الشرط قيام المعقود له واحد  
العاقدين فقط \* بخلاف إجازة بيعه \* فانه يشترط قيام أربعة أشياء كما سيأتي فروع  
الفضولي قبل الإجازة لا يملك نقض النكاح بخلاف البيع يشترط للزوم عقد الوكيل موافقة

في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل \*

### \* باب المهر \*

ومن أسماه الصداق والصدقة والخلة والعطية والعقرون في استيلاد الجوهرة العقر في الحرائر  
مهر المثل وفي الأما عشر قيمة البكر ونصف عشيرة الثيب \* أقله عشرة دراهم \* ليس  
البيهي وغيره لا مهر أقل من عشرة دراهم ورواية الأقل تحمل علي المعجل \* فضة وزن سبعة \*  
مثاقيل كافي الزكوة \* مضروبة ثمانت أولا \* ولودينا أو عرضا قيمته عشرة رقت المثل أما  
في ضمانها بطلاق قبل وطئ فيوم القبض \* وتجب \* العشرة \* ان سماها أو درنها أو \* يجب \*  
الأكثر منها ان سمي \* الأكثر وبتأكل \* عند وطئ أو خلوة صحت \* من الزوج \* أو موت  
أحدهما \* أو تزوج ثانيا في العدة أو إزالة بكارتها بنحو حبر \* خلاف إذا انتهت نفعه فانه يجب  
النصف بطلاق قبل وطئ ولو ادفع من اجنبي فعلى الاجنبي أيضا نصف مهر مندها ان ماتت  
قبل الدخول والا فكله نهر بحثا \* \* يجب \* نصفه بطلاق قبل وطئ أو خلوة \* \* لم يكن  
نكحها على ما قيمته خمسة كان لها نصفه أو درهما ونصف \* وعاد النصف الى ملك الزوج  
بمجرد الطلاق اذا لم يكن مسلماتها وان \* كان \* مسلماتها \* لم يبدل ملكها منه بل \* توقف \*  
عوده الى ملكه \* على القضاء أو الرضاء \* فلهن \* لا نفاد اعتقه \* أي الزوج \* قبل المهر  
بعد طلاقها قبله \* أي قبل القضاء ونحوه \* لعن ملكه قبله \* وتنفذ تصرف المرأة قبله في المثل  
لبقاء ملكها \* وعليه نصف قيمة الأصل يوم القبض لان زيادة المهر المنغضلة تنصف قبل  
لقبض لا بعده \* ووجب مهر المثل في الشغار \* وهو ان يزوجه بنته أو اخته على ان يزوجه  
الأخر بنته أو اخته مشا معاوضة بالعتقين وهو منهى عنه لشغره عن المهر فأوجبنا فيه مهر  
المثل فلم يمت شغارا \* \* وفي \* خلة زوج حر \* سنة \* إلا لمهار \* لحرارة المرأة لان



فيه قلب الموضوع كذا قالوا ومفاده صحة تزوجها طلق ان نخل م سيد ها او وليها قصة شغيب  
مع موسى عليه السلام كصحته على خد مة عبد ة او امته او عبد الغير برضا مولاه او حر آخر  
برضا ة و ة في تعليم القرآن للنص \* بالا بتغاء بالمأل وباء زوجتك بما معك من القرآن  
للسببية او للتعليل لكن في النهر ينبغي ان يصح على قول المتأخرين \* ولها خد مته لو \* كان  
الزوج \* عبد ا \* مأذونا في ذلك اما الحر فخد مته لها حرام لما فيه من الاهانة والاذلال  
وكن الاستحلال منه نهر عن الابل ائع \* و \* كان \* يجب \* مهر المثل \* فيما اذا لم يسم \* مهرا \*  
او نفى ان وطئ \* الزوج \* او مات احد هما اذا لم يتراضيا على شيء \* يصلح مهرا \*  
والا فلانك \* الشيء \* هو الواجب ارمى خمر او خنزير او هن الخنل وهو خمر او هن العبد  
وهو حر \* لتدل والتسليم \* اودابة \* او نوبا او دارا \* ولم يبين جنسها \* لغش الجاهلة \* و \*  
يجب \* منعة المغوضة \* هي من زوجت بلا مهر \* طلقت قبل الوطئ وهي درع وخمار وملحفة  
لا تزيد على نصفه \* اى نصف مهر المثل لو الزوج غنيا \* ولا تنقص عن خمسة دراهم \* لو فقيرا \*  
وتعتبر \* المدة \* بحالها \* كالنقطة به يغتفر \* وتستحب المدة لمن سواها \* اى المغوضة \* الامن سمي  
لها مهر وطلقت قبل وطئ \* فلا تستحب لها بل المهر \* سمي لها مهرا او لا فانه طلقات اربع \*  
وما فرض \* بتراضيهما اى فرض قاض مهر المثل \* بعد العقل \* الخالى عن المهر \* اوزيد \*  
طلق ما سمي فانها تلزمه بشرط تبويها في المجلس او قبول ولي الصغيرة ومعرفة قلرها  
وبغاه الزوجة علي الظاهر نهر وفي الحكما في جلد النكاح بزيادة الف لزمه الالفان  
علي الظاهر نهر وفي الثانية لو وهبته مهرها ثم اقر بكنان من المهر وقبلت صح ويحمل  
على الزيادة وفي البرازية الاشبه ان لا يصح بلا قصد الزيادة \* لا ينصف \* لا اختصاص  
البنصف بالمغروض في العقل بالنص بل يجب المنة في الاول ونصف الاصل في الثانى \* وصح  
حملها \* زوجه او بعضه \* عنه \* قبل او لا ويرتد بالرد بسر \* واخذ لوه \* مبنى اخبره فوله الاتى  
كالمطوى \* بلا ما حدى \* كعرض الاحل هو الامنع الوطئ \* وطبعى \* كوجوه ثالث عاتل ذكره ابن  
الكامل وجعله في الاثر من الحسى وعليه وليس للطبعى مثال مستقل \* وترعى \* كاحرام  
لفرض او نفل \* و \* من الحسى \* رتق \* بختستين التلاحم \* وقرن \* بالسكون عظم \* وعغل \*  
\* عتس \* ولو بزوج \* لا يطلق معه الجماع \* ولا \* وجود ثالث معها \* ولو نأما

او اعمى \* الا ان يكون \* الثالث \* صغير لا يعقل \* بان لا يعبر عما يكون بينهما \* او مجنون او  
 مغمى عليه \* لكن في البرازية ان في الليل صحت لاني النهار وكذا الاعمى في الاصح \* او جارية  
 احدهما \* فلا تمنع به يقتل منتقى \* والكلب يمنع ان \* كان \* عقورا \* مطلقا وفي الفتح وعندى ان كلبه  
 لا يمنع مطلقا \* او \* كان \* للزوجة والا \* يكن عقورا وكان له \* لا \* يمنع وبقي عدم صلاحية المكان  
 كمسجد وطريق وصحراء وسطح وبیت بابه مفتوح وما اذا لم يعرفها \* وصوم التطوع والمنذور و  
 الكفارات والقضاء غير مانع لصحتها \* في الاصح اذ لا كفارة بلا نساد ومغادة انه لو اكل  
 ناسيا فامسك فخلى بها ان تصح وكذا كلما اسقط الكفارة نهر \* بل المانع صوم رمضان \*  
 اداء وصلاة الغرض فقط \* كالوطي \* فيما يجي \* ولو \* كان الزوج \* مجبورا وعنيانا او  
 خصيا \* او خنثى ان ظهر حاله والا فنكاحه موقوف وما في البحر والاشباه ليس على ظاهره  
 كما بسطه في النهر وفيه عن شرح الوهبانية ان العنة قد تكون لمرض او ضعف خلقة او كبر سن \*  
 في ثبوت النسب \* ولو من المحبوب \* وفي \* في \* تأكد المهر \* المسمى ومهر المايل بلا تسمية \*  
 والنفقة والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها واربع سواها \* في عدتها \* وحرمة نكاح الامة ومراعاة  
 وقت الطلاق في حقها \* وكذا في وقوع طلاق بائن آخر على المختار \* لا \* يكون كالوطي \*  
 في حق \* بقية الاحكام كالغسل \* الاحصان وحرمة البنات وحلها الاول والرجعة والميراث \*  
 وتزويجها كالابكار على المختار وغير ذلك كانهما صاحب النهر فقال \* وخلوة الزوج مثل  
 الوطي في صور \* وغيره وبهذا العقد تحصيل \* تكميل مهر واعداد ذلك انسب \* اتفاق سكنى  
 ومنع الاخت مقبول \* واربع وكذا قالوا الاما وقد \* راعوا زمان فراق فيه ترحيل \* و  
 اوقعوا فيه تطليقا اذ الحقا \* وقيل لا والصواب الاول القيل \* اما المغاير فالاحصان يا املي \*  
 ورجعة وكذا النور يث معقول \* سقوط وطى واحلال لها وكذا \* تحریم بنت نكاح البكر مبذول \*  
 كذلك الفحى والكفيرة ما فسدت \* عبادة وكذا بالغسل تكفيل \* ولو اترقا فافقت بعد  
 الدخول وقال الزوج قبل الدخول نالقول لها \* لانكارها سقم نصف المهر وان انكرت  
 الوطأ ولو لم تمكنه في الخلوة فان بكر اصحت والا لان البكر انما قوطأ كرها كما يحسنه الطرطوسي  
 واقره المصنف \* ولو قال ان خاوت بك فانت طالق فخلابها طلقت \* بائنا لوجود الشرط \*  
 ووجب نصف المهر \* ولا عدة عليها برأية \* وتجب العدة في الكل \* اى كل انواع الخلوة

ولو فاسدة \* احتياطاً \* اى استحساناً توصم الشغل \* وقيل \* قائله القدرى واختاره  
التمرتاشى وقاضى خان \* ان كان المانع شرعياً \* كصوم \* تجب \* العدة \* وان \* كان \*  
حقيقياً \* كصغر ومرض مد نف \* لا \* تجب \* والمذهب الاول لانه نص محمد رح قاله المصنف  
وفى المجتبى الموت ايضا كالوطى فى حق العدة والمهر فقط حتى لو ماتت الام قبل دخوله  
بها حلت بنتها \* قبضت الف المهر فوهبته له وطلقت قبل وطى رجع \* عليها \* بمصغه \*  
لعدم تعيين النقود فى العقود \* وان لم تقبضه او قبضت نصفه فوهبت الكل \* فى الصورة  
الاولى \* او ما بقى \* وهو النصف فى الثانية \* او \* وهبت \* عرض المهر \* كثوب معين  
ارفى الامة \* قبل القبض او بعده لا \* رجوع لحصول المقصود \* نكحها بالف على ان لا  
يخرجها \* من البلد \* او لا يتزوج عليها او \* نكحها \* على الف ان اقام بها وعلى الغين ان  
اخرجها فان وفى \* بشارطه فى الصورة الاولى \* واقام \* بها فى الثانية \* فلها الف \*  
لرضاها بها فهنا صورتان الاولى كمية المهر مع ذكر شرط ينفعها والثانية تسمية المهر على تقدير  
وغيره على تقدير \* والا \* يوف ولم يقم \* فمهر المثل \* لفقد رضاها بغوت النفع لكن \*  
لا يزداد \* المهر فى صورة الثانية ذات التقديرين \* على الغين ولا ينقص عن الف \* لاتفاقهما على  
ذلك ولو طلقها قبل الدخول تنصف المسمى فى المسئلتين لسقوط الشرط وقال الشرحان \*  
بخلاف ما اذا تزوجها على الف ان كانت قبحة وعلى الغين ان كانت جميلة فانه يصح الشرطان \*  
اتفاقاً فى الاصح لقلة الجهالة بخلاف ما لو رد فى المهر بين القلة والكثرة للثبوتة والبراءة فانها  
ان ثبب الزمها الاقل والا فمهر المثل لا يزداد على الاكثر ولا ينقص عن الاقل فتح ولو شرط البكارة  
فوجد ما ثبب الزمها الكل ودر وجهه فى البرازية \* ولو تزوجها على هذا العبد او على هذا  
الف \* او الغين \* او على هذا العبد او على احد هذين \* واحد هما وكس  
حكم \* القاضى \* مهر المثل \* فان مثل الارفع او فقه فلها الارفع او مثل الاوكس او دونه فلها  
الاوكس \* والا فمهر المثل \* وفى الطلاق قبل الدخول تحكم متعة المثل \* لانها الاصل حتى لو كان  
نصف الاوكس اقل من المتعة وجبت المتعة فتح \* ولو تزوجها على فرس \* او على اوثوب هروى  
او فراش بيت او عدد معلوم من نحو ابل \* فالواجب \* فى كل جنس له وسط \* الوسط او  
قيمه \* وكل عالم يحجز السلم فيه فالخيار للزوج والا للمرأة \* وكذا الحكم \* وهو لزوم الوسط \*

فى كل حيوان ذكر جنسه \* هو عند الفقهاء المقول على كثيرين مختلفين فى الاحكام \*  
 دون نوعه \* هو المقول على كثيرين متفقين فيها بخلاف مجهول الجنس كثوب ودابة  
 لانه لا وسط له ووسط العبد فى زماننا الحبشي \* وان امهرها العبدين و \* الحال ان \*  
 احد هما حر فبهرها العبد \* عند الامام \* ان ساروا اقله \* اى عشرة دراهم \* والاكمل  
 لها العشرة \* لان وجوب المسمى وان قل يمنع مهر المثل وعند الثاني لها قيمة الحر لو عدا  
 ورجحه الكمال كما لو استحق احد هما \* ويجب مهر المثل فى نكاح فاسد \* وهو الذى فقد  
 شرا من شرائط الصحة كشهود \* بالوطى \* فى القبل \* لا بغيرة \* كالخلوة لحرمة وطئها \* ولم  
 يزد \* مهر المثل \* على المسمى \* لرضائها بالخط ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل لفساد  
 التسمية بفساد العقل ولولم يسم او جهل لزم بالغاما بلغ \* و \* يثبت \* لكل واحد منهما فسخه  
 ولو بغير محض من صاحبه دخل بها اولا \* فى الاصح خروجا من المعصية فلا ينافي وجوبه بل  
 يجب على القاضى التفريق بينهما \* وتجب العدة \* بعد الوطى لا الخلوة للطلاق للموت \*  
 من وقت التفريق \* او متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة بالمتاركة فى الاصح \* ويثبت  
 السب \* احتياطا بلا دعوى \* وتعتبر مدته \* وهي سنة اشهر \* من الوطى فان كانت  
 منه الى الوضع اقل مدة الحمل \* يعنى ستة اشهر فاكثر \* يثبت \* النسب \* والا \* بان  
 ولدته لا قل من ستة اشهر \* لا \* يثبت وهذا قول محمد رح به يفتى وقالوا ابتداء المد  
 من وقت العقل كالصحيح ورجحه فى النهر بانه احوط وذكر من التصرفات الفاسدة احدى  
 وعشرين ونظم منها العشرة التى فى الخلاصة نقال \* وفاسد من العقود عشر \* اجازة وحكم  
 هذا الاجر \* وجوب مهر المثل او مسمى \* او كله مع فقدك المسمى \* والواجب الاكثر  
 فى الكتابة \* من الذى سماه او من قيمة \* وفى النكاح المثل ان يكن دخل \* وخارج  
 البذر لمالك اجل \* والصلح والقرض لكل نقضه \* امانة او كالصحيح حكمه \* ثم الهبة مضمونة  
 يوم قبض \* وصح بيعه لعبد اقترض \* مضاربة وحكمها الامانة \* والمثل فى البيع والا  
 القيمة \* و \* الحرة \* مهر مثلها \* الشرعي \* مهر مثلها \* اللغوى اى مهر امرأة تماثلها \*  
 من قوم ابائها \* لا امها ان لم تكن من قومه كبنت عمه ونى الخلاصة ويعتبر باخواتها وعماتها  
 فان لم تكن فبنت الشقيقة وبنت العم انتهى ومغادرة اعتبار الترتيب فليحفظ وتعتبر المماندة نى

الا وضاف \* وقت العقد سنا وجمالا وما لا وبلد او عصر او عقلا ودينا وبكارة وثموبة وعفة  
 وعلميا وادبا وكال خلق \* وعدم ولد ويعتبر حال الزوج ايضا ذكره الكمال قال ومهر  
 الامة بقدر الرغبة فيها \* ويشترط فيه \* اى في ثبوت مهر المثل بما ذكر \* اخبار رجلين  
 او رجل وامرأتين ولفظ الشهادة \* فان لم توجد شهود عدول فالقول للزوج بيمينه وما فى  
 المحيط من ان للقاضي فرض المهر حملة فى النهر على ما اذا رضيا بن لك \* فان لم يوجد من  
 قبيلة ابيها فمن الاجانب \* اى فمن قبيلة تماثل قبيلة ابيها \* فان لم يوجد فالقول له \* اى  
 للزوج في ذلك بيمينه كامر \* وصح ضمان الولي مهرها ولو المرأة \* صغيرة \* ولو عاتدا  
 لانه صغير لكن بشرط صحته فلو في مرض موته وهو وارثه لم يصح والاصح من الثلث وقبول  
 المرأة او غيرها في مجلس الضمان \* وتطالب ايا شاءت \* من زوجها البالغ او الولي  
 الضامن \* وان ادعى رجوع على الزوج ان امر \* كاهو حكم الكفالة \* ولا يطالب الاب  
 بمهر ابنه الصغير الفقير \* اما الغني فيطالب ابوه بالدفع من مال ابنه لا من مال نفسه \*  
 اذا تزوجه امرأة الا اذا ضمنه \* على المعتمد \* كما في النفقة \* فانه لا يبرأ اخذ بها الا اذا ضمن  
 ولا رجوع للاب الا اذا شهد علي الرجوع عند الاداء \* لها منعه من الوطى \* ودواعيه  
 شرح مجمع \* والسفر بها ولو بعد وطى او خلوة رضيتها \* لان كل وطأة معقود عليها فتسليم  
 البعض لا يوجب تسليم الباقي \* لا اخذ ما يبين تعجيله \* من المهر كلا او بعضا \* او اخذ \*  
 قد رما يعجل لمثلها عرفا \* به يفتى لان المعروف كالمشروط \* ان لم يوجله \* او يعجل \* كله \*  
 فكما شرط لان الصريح يفوق الدلالة الا اذا جهل الاجل جهالة فاحشة فيجب حالا غاية  
 الا التاجيل لطلاق او موت فيصح للعرف بزانية وعن الثاني لها منعه ان اجل كله وبه يفتى  
 استحسانا ولو الجية وفى النهر لو تزوجها على مائة على حكم الحلول على ان يعجل اربعين  
 لها منعه حتى يقبضه \* و \* لها \* النفقة \* بعد المنع \* و \* لها \* السفر والخروج من  
 بيت زوجها للحاجة \* و \* لها \* زيارة اهلها بلا اذنه ما لم يقبضه \* اى المعجل فلا تخرج  
 الا لحق لها او عليها او لزيارة ابويها كل جمعة مرة او المحارم كل سنة او لكونها قابلة  
 او غاسلة لا فيما عد اذ لك وان اذن كانا عاصيين والمعتمد جواز الحمام بلا تزيين اشياء  
 وسيجى في النفقة \* ويسافر بها من اداء كله \* مؤجلا او معجلا \* اذا كان مأمونا عليها والا \*



يؤد كله ولم يكن مأموماً \* لا \* يسافر بها وبه يفتى كافي شروح المجمع واختاره في ملتقى البحار  
مجمع الفتاوى واعتمده المصنف وبه افتى شيخنا الرملي لكن في النهر والذي عليه العمل  
في ديارنا انه لا يسافر بها جبراً عليها وجزم به البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي  
الفصول يفتى بما يقع عند من المصلحة \* وينقلها فيما دون ذلك \* اي السفر \* من المصير  
الى القرية وبالعكس \* ومن قرية لقربه لانه ليس بغربة وقيل في التاخر خانية بقرية يمكنه  
الرجوع قبل الليل الى وطنه واطلقه في الكافي قائلًا وعليه الفتوى \* وان اختلفا في المهر ففي  
اصله \* حلف منكر التسمية فان نكل ثبت وان حلف \* يجب مهر المثل \* وفي المهر يختلف \*  
اجماعاً \* ان اختلفا \* في قدره حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل \* بيمينه \*  
واى اقام بينة قبلت \* سواء \* شهد له مهر المثل \* اولها \* اولاً وان اقاماً \* البينة \*  
فبينتها \* مقل مة \* ان شهد له مهر المثل وبينته \* مقل مة \* ان شهد \* مهر المثل \* لها \* لان  
البينات لا ثبات خلاف الظاهر \* وان كان \* مهر المثل \* بينهما تحالفاً فان حلها وبرهان  
قضي به وان برهن احد هما قبل برهانه \* لانه نور دعواه \* وفي الطلاق قبل الوداع حكم  
متعة المثل \* او المسمى ديناً وان عيناً كمسئلة العبد والجارية فلها المتعة بلا تحكيم الا ان يرضى  
الزوج بنصف الجارية \* واى اقام بينة قبلت فان اقام فبينتها \* اولى \* ان شهدت  
له \* المتعة \* وبينته ان شهدت لها وان كانت \* المتعة \* بينهما تحالفاً وان حلها وجب  
متعة المثل وموت احد هما كحياتها في الحكم \* اصلاً وقد راعى سقوطه بموت  
احدهما \* وبعد موتهما ففي القول لورثته \* في الاختلاف \* في اصله \* القول  
لمنكر التسمية \* لم يقض بشئ \* ما لم يبرهن على التسمية \* وقال لا يقضى بمهر المثل \* كحال  
الحياة وبه يفتى \* وهذا \* كله \* اذ لم تسلم نفسها فان سلمت ووقع الاختلاف في الحالين \*  
الحياة وبعد ما \* لا يحكم بمهر المثل \* لانها لا تسلم نفسها الا بعد تعجيل شئ عادة \*  
بل يقال لها \* لا بد \* ان تقر بما تعجلت والا قضينا عليك بالمتعارف \* تعجيله \* ثم يعمل  
في الباقي كما ذكرنا \* وهذا اذا ادعى الزوج ايصال شئ اليها بحر \* ولو بعث الى امرأته  
شئاً ولم ين كر جهة عند الدفع غير \* جهة \* المهر \* فلز ذكر جهة كقوله اشع او حناء ثم  
قال انه من المهر لم يقبل تنبيه لوقوعه هدية فلا ينقلب مهراً \* فقالت هو \* اي المبعوث \*

هدية وقال هو من المهر \* او من الكسوة او عارية \* فالقول له \* يمينه والبينة لها فان  
 حلف والمبعوث قائم فلها ان ترده وترجع بياقي المهر ذكره ابن الكمال ولو عوضته ثم ادعاه  
 عارية فلها ان تسترد العوض من جنسه زيلعي \* في غير المهر للاكل \* كثياب وشاة حية  
 وسمن وعسل وما يبقى شهر اذ كره اخي زاده \* و \* القول \* لها \* يمينها \* في المهر له \*  
 كخبز ولحم مشوي لان الظاهر يكل به ولد ا قال الفقيه المختار انه يصدق فيما لا يجب  
 عليه كخف وملافة لا فيما يجب كخمار ودرع يعني ما لم يدع انه كسوة لان الظاهر معه \*  
 خطب بنت رجل وبعث اليها اشياء ولم يزوجه ابوها فما بعث للمهر يسترد عينه قائما \*  
 فقط وان تغير بالاستعمال \* او قيمته لها \* لانه معاوضة ولم تتم فجاز الاسترداد \* وكذا \*  
 يسترد \* ما بعث هدية وهو قائم دون الهبة لك والمستهلك \* لان فيه معنى الهبة \* ولو  
 ادعت انه \* اى المبعوث \* من المهر وقال هو رد يعة فان كان من جنس المهر فالقول  
 لها وان كان من خلافه فالقول له \* بشهادة الظاهر \* انفق \* رجل \* على معتلة الغمر بشرط  
 ان يتزوجها \* بعد عدتها \* ان تزوجه لا رجوع مطلقا وان ابت نله الرجوع ان كان دفع  
 لها وان اكلت معه فلا مطلقا \* بحر عن العمادية وفيه عن المبتغى \* جهزا بنته بجهاز وسلمها  
 ذلك ليس له الاسترداد منها \* ولا لورثته بعد \* ان سلمها ذلك في صحته بل تختص به \*  
 وبه يفتى \* وكذا لو اشتراه لها في ضرعها ولو الجبة والحيلة ان يشهد عند التسليم اليها انه  
 انما سلمه عارية والاحوط ان يشتريه منها ثم يهرئه درر \* اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم  
 فللزوجة ان تسترده \* لانه رشوة \* جهزا بنته ثم ادعى ان مادفعه اليها عارية وقالت  
 هو تملك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب \* او ورثته بعد موته \*  
 عارية فالمعتد ان \* القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله جهزا  
 لا عارية \* اما \* ان كان مشتركا \* كمصر والشام \* فالقول للاب \* كالموكان اكثر ما  
 يجهز به مثلها \* والام كالاب في تجهيزها \* وكان اولى الصغيرة شرح وصيانة واستحسن  
 في النهر تبع القاضي خان ان الاب ان كان من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية \* ولو  
 دفعت في تجهيزها لابنتها اشياء من امتعة الاب بحضرته وعلمه وكان سائلا وزفت الى الزوج  
 فليس للاب ان يسترد ذلك من ابنته \* لجران العرف به \* وكذا لو انفقت الام

في جها زها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن \* الام وهما من المسائل السبع والثلاثين  
 بل الثمان واربعين على ما في زواجر الجواهر التي السكوت فيها كالنطق فروع لوزنت  
 اليه بلا جها زيليق به فله مطالبة الاب بالنقل قنية زاد في البحر عن المبتغى الا اذا سكت  
 طويلا فلا خصومة له لكن في النهر عن البرازية الصحيح انه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في  
 النكاح غير مقصود \* نكح ذمي \* او مستأمن \* ذمية او حربي حربية ثمة بميتة او بلا مهر بان سكتا  
 عنه او نغماه و \* الحال ان \* اذا جاز عند هم فوطئت او طلقت قبله او مات \* عنها \* فلا مهر  
 لها \* ولو اسلما وترا فعلا لينا لانا امرنا بتركهم وما يد ينون \* وتثبت \* بقية \* احكام النكاح في  
 حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما \* كعدة ونسب وخيار بلوغ  
 وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلاثا ونكاح محارم \* وان نكحها بخمر او خنزير عين \*  
 اى مشار اليه \* ثم اسلم او اسلم احدهما \* قبل القبض \* فلها ذلك \* فتخلل الخمر وتسبب  
 الخنزير ولو طلقتها قبل الدخول فلها نصفه \* و \* لها \* في غير عين قيمة الخمر ومهر المثل  
 في الخنزير \* اذا خلع قيمة القيمي كاخذه عينه فروع الوطوني دار الاسلام لا يخلو  
 عن حد او مهر الا في مسئلتين صبي نكح بلا اذن وطاوعته ونائع امة وطئها قبل تسليم ويسقط من  
 الثمن ما قبل البكارة والا فلا تد افعت جارية مع اخرى فازالت بكارتها لزمها مهر المثل  
 لالب الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت الرجل قال البرازي ولا يعتبر  
 السن فلوسلها فمهر بت لم يلزمه طلبها خلع امرأة واخذها حبس الى ان يأتى بها او يعلم  
 موتها المهر مهر السر وقيل العلانية المؤجل الى الطلاق ويتعجل بالرجعي ولا يتأجل  
 بمراجعتها ولو وهبته المهر على ان يتزوجها فابى فالمهر باق نكحها او لا ولو وهبته المهر  
 لاحد ووكلته بقبضه صح ولو احوالت به انسانا ثم وهبته للزوج لم يصح وهذه حيلة من  
 يريد ان يهب ولا تصح \*

### \* باب نكاح الرقيق \*

هو المملوك كلا او بعضا والقن المملوك كلا \* توقف نكاح قن وامة ومكاتب ومم بر وام  
 ولد على اجازة المولى فان اجازته وان رد بطل \* فلا مهر ما لم يدخل في طالب بمهر  
 المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى من له ولاية تزويج الامة كاب وجد وقاض ووصى و

مكاتب ومفاوض ومتول وأما العبد فلا يملك تزويجه إلا من يملك اعتاقه درر \* فان  
 نكحوا بالاذن فالمهر والنفقة عليهم \* أى على القن وغيره لوجود سبب الوجوب منه \*  
 ويسقطان بموتهم \* لغوات محل الاستيفاء \* وبيع قن فيهما لا \* يباع \* غمره \* كمد بريل  
يسعى ولو مات مولاه لزمه جملة ان قد رنهر عن القنية \* لكنه يباع في النفقة مرارا \*  
 ان تجد دت \* وفى المهر مرة \* ويطالب بالباقى بعد عتقه الا اذا باعه منها خانية \* ولو  
 زوج \* المولى \* امته من عبده لا يجب المهر \* فى الاصح ولو الجمية قال البرازى بل  
بسقط محل الخلاف اذ لم تكن الامة مأذونة مد يونه فان كانت بيع ايضا لانه يثبت لها  
ثم ينتقل للمولى نهر \* فلو باعه سيده بعد ما زوجه امرأة فالمهر برقبته يد ورمعه اينما  
دارك ين الاستهلاك \* لكن للمرأة فسخ البيع لو المهر عليه لانه دين فكانت كالغرماء  
منح \* وقوله لعبده طلقها رجعية اجازة \* للكاح الموقوف \* لاطلقها او فارقتها \* لانه  
يستعمل للمتاركة حتى لو اجازة بعد ذلك لا ينفذ بخلاف الغضوى \* واذنه لعبده فى  
النكاح ينتظم جائزه وفاسده فيباع العبد لمهر من نكاحها فاسد بعد اذنه فوطئها \*  
خلا فالحما ولو نوى المولى الصحيح فقط تقيد به كما لو نض عليه ولو نض على الفاسد صح وصح  
الصحيح ايضا نهر \* ولو نكحها ثانيا \* صححا \* او \* نكح \* اخرى بعد ما صححا توقف على  
الاجازة \* لا انتهاء الاذن بمرة وان نوى مرارا ولو مرتين صح لانها كل نكاح العبد  
وكذا التوكيل بالنكاح \* بخلاف التوكيل به \* فانه لا يتناول الفاسد فلا ينتهى به به يغتى  
والوكيل بنكاح فاسد لا يملك الا الصحيح بخلاف البيع ابن ملك وفي الاشياء فى قاعده  
الاصل فى كلام الحقيقة الاذن فى النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد  
وبالنكاح لا واليمين على نكاح وصلة وصوم وحج وبيع ان كانت على الماضي تناوله  
وان على المستقبل لا \* ولو زوج عبدا ما ذرونا مد يونا صح وسأوت \* المرأة \* غرماء  
فى مهر مثلها \* والاقل \* والزائد \* عليه \* تطالب به \* بعد استيفاء الغرماء \* كدين  
الصحة مع \* دين \* المرض \* الا اذا باعه منها كامر \* ولو زوج بنته مكانه ثم مات  
لا يغسل النكاح \* لانها لم تملك المكاتب بموت ابىها \* الا اذا عجز فرد فى الرق \*  
فحينئذ يغسل للتنافي \* زوج امته \* ارام ولده \* لا يجب عليه تبريتها \* وان شرط فى

العقد اموال شرط الحر حرية اولادها فيه صح وعق كل من ولدته في هذا النكاح لان  
قبول المولى الشرط والتزويج على اعتبارها وهو معنى تعليق الحرية بالولادة فيصح فتح  
ومفاده انه لو باعها او مات عنها قبل الوضع فلا حرية ولو ادعى الزوج الشرط ولا بينة  
له حلف المولى نهر \* لكن لا نفقة ولا سكنى لها الا بها \* بان يدفعها اليه ولا يستحل منها \*  
وتحرم المولى ويطأ الزوج ان ظفر بها \* فارغة عن خدمة المولى ويكفي في تسليمها قوله  
مثنى ظفرت بها وطمثها نهر \* فان بواها ثم رجع \* عنها \* صح \* رجوعه لبقاء حقه \*  
وسقطت \* النفقة \* ولو حل منه \* اى السيل بعد النبوية \* فلا استحلال له \* او  
استحل منها نهارا او اعادة البيت الزوج لئلا \* لا \* تسقط لبقاء النبوية \* وله \* اى المولى \*  
السفر بها \* اى بامته \* وان ابى الزوج \* ظهريه \* وله اجبار فنه وامتته \* ولو ام ولد  
ولا يلزمه الاستبراء بل يدب فلورلدات لا قل من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد  
بحر من الاستملاء ونبوت النسب \* على النكاح \* وان لم يرضيا لا مكاتبه ومكاتبته بل  
يتوقف على اجازتهما ولو صغيرين الحافا بالبالغ فلو اديا فعتقا عاد موقوفا على اجازة  
المولى لا على اجازتهما لعدم اهليتهما ان لم يكن عصبة غيره ولو عجز اتوقف نكاح المكاتب على  
رضى المولى فانما يعود مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتبه لانه طره حل بات على موقوف  
فا بطله والدليل بعمل العجائب وبحث الكمال ههنا غير صائب \* ولو قتل \* المولى \* امه  
فبطل الوطى \* ولو خطأ فصح \* وهو مكلف \* فلو صبي لم يسقط على الراجح ذكره المصنف \* سقط  
المهر \* لمنعه المبدل كحرارة ارتدت ولو صغيرة \* لا لوفعات ذلك \* القتل \* امرأة \* ولو امة  
على الصحيح خانية \* بنفسها \* او قتلها وارثها او ارتدت الامة او قبلت ابن زوجها كما  
رجحه في النهر اذ لا تفويت من المولى \* او فعله بعد \* اى الوطى لتعمره به ولو فعله  
بعينه او مكاتبته او ما ذرنته المميونة لم يسقط تغا \* والاذن في العزل \* وهو الابرال  
خارج الفرج \* لمولى الامة لاله \* لان الولد حقه وهو يغيى التقييد بالبالغة وكان الحر  
نهر \* ويعزل عن الحر \* وكذا المكاتبه نهر يحنا \* باذنها \* لكن في الخانية انه يباح في زماننا  
لفساده قال الكمال فليعتبر عزل وامسقطا لاذنها وقالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر ولو اولا  
اذن زوج \* وعن امته بغير اذنها \* بلا كراهة فان ظفر بها حبل حل نفقه ان لم يعد قبل



فوله \* وخيرت امة \* ولوام ولد \* ومكاتبة \* ولو حكما كعتقة بعض \* عتقت تحت حر او عبد  
 ولو كان النكاح برضاها \* وفعالزيادة الملك عليها بطلقة ثالثة فان اختارت نفسها فلا مهر لها  
 اوزوجها فالمهر لسيد ها ولو صغيرة تأخر لبلوغها وليس لها خيار بلوغ في الاصح \* او كانت \*  
 الامة \* عند النكاح حرة ثم صارت امة \* بان ارتدت او لحقها بالحر ثم سببا معا فاعتقت  
 خيرت عند الثاني خلافا لثالث مبسوط \* والجهل بهذا الخيار \* خيار العتق \* عند \* فلم  
 تعلم به حتى ارتدت او لحقا فعلمت ففسخت صح الا اذا قضى بالحاق وليس هذا يحكم بل فتوى  
 كافي \* ولا يتوقف على القضاء \* ولا يبطل بسكوت ولا يثبت لغيره ويقتصر على مجلس كخيار  
 صغيرة بخلاف خيار البلوغ في الكل خانية \* نكح عبد بلا اذن فعتق \* او باعه فاجاز المشتري \*  
 نفل \* لزوال الموانع \* وكذا حكم \* الامة \* ولا خيار \* لها لكون النفل بعد العتق فلم  
 نتحقق زيادة الملك وكذا لو اقترنا بان زوجها فضولي واعتقها فضولي واجازها المولى وكذا  
 برة عتقت بموته وكذا ام الولد ان دخل بها الزوج والام لم ينفل لان عدتها من المولى تمنع  
 نفاذ النكاح \* فلوطى \* الزوج الامة \* قبله \* اى العتق \* فالمهر \* المسمى له \* اى للمولى \*  
 او بعده فلها \* لمقابله بمنفعة ملكها \* ومن وطى قنة ابنه فولدت \* فلم تلد لزم عقرها وانكح  
 محرما ولا يحل قاذفه \* فادعاه \* الاب وهو حر مسلم عاقل \* ثبت نسبه \* بشرط بقاء ملك ابنه  
 من وقت الوطى الى الدعوة ويبيعها لاخيه مثلا لا يضر نهر بحثا \* وصارت ام ولد \* لاستناد  
 الملك لوقت العلوق \* وعليه قيمتها \* ولو فقيرا القصور حاجة بقاء نسله عن بقاء نفسه ولد يحل  
 له عند الحاجة الطعام لا الوطى ويجبر على نفقة ابيه لا على دفع جارية للمتسرى \* لا عقرها  
 قيمة ولدها \* ما لم تكن مشتركة فتجب حصة الشريك وهذا اذا ادعاه وحده فلمع الابن  
 فان شريكين قدم الاب والابن ولو ادعى ولد ام ولد المنغى او ولد برة او مكاتبة شرط  
 تصديق الابن \* وجد صحيح كاب بعد زوال ولايته بموت وكفر وجنون ورق فيه \* اى فى  
 الحكم المذكور \* لا \* يكون كالأب \* قبله \* اى قبل الزوال المزبور ويشترط ثبوت ولايته  
 من حين الوطى الى الدعوة \* ولو تزوجها \* ولو فاسدا \* ابوه \* ولو بالولاية \* فولدت لم  
 تصرام ولد \* لتولد من نكاح \* ويجب المهر لا القيمة وولدها حر \* ملك اخيه له ومن الحمل  
 ان يملك امته لطفله ثم يتزوجها \* ولو وطى جارية امرأته او والدته او جدته فولدت برادعاه

لا يثبت النسب الا بتصل يق المولى \* فلو كذب به ثم ملك الجارية وقتما ثبت النسب وسمي في  
الاستيلاء \* حرة \* متزوجة برقيق \* قالت لمولى زوجها \* الحر المكلف \* اعتقه عني بالفسخ \*  
او زادت ورطل من خمر اذ الفاسد هنا كالصحيح \* ففعل فسد النكاح \* لتقل يم الملك اقتضاء  
كانه قال بعته منك واعتقته عنك لكن لو قال كذا لك وقع العتق عن المأمور لعدم القبول كما  
في الحواشي السعدية ومفادها انه لو قال قبلت وقع عن الامر \* والولاء لها \* ولزمها الالف  
وسقط المهر \* ويقع \* العتق \* عن كفارتها ان نوته \* عنها \* ولو لم تقل بالفسخ لا \* يغسل لعدم  
الملك \* والولاء له \* لانه المعتق \*

### \* باب نكاح الكافر \*

يشمل المشرك والكتابي وهم ثلثة اصول الاول ان \* كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح  
بين اهل الكفر \* خلافا لما لك روح ويرده قوله تعالى وامرأتهم حمالة الحطب وقوله عليه الصلوة  
والسلام ولدت من نكاح لا من سفاح \* والثاني ان \* كل نكاح حرم بين المسلمين لغلق  
شرطه \* لعدم شهود \* يجوز في حقهم اذا اعتقدوه \* عند الامام \* ويقرؤون عليه بعد الاسلام \*  
الثالث ان \* كل نكاح حرم لحرمة المحل \* كمحارم \* يقع جائزا وقال مشايخ العراق لا \* بل فاسد او  
الاول اصح وعليه فتجب النفقة ويحل قاذفه واجمعوا انهم لا يتوارثون لان الارث ثبت بالنص على  
خلاف القياس في النكاح الصحيح مطلقا فيقتصر عليه ابن ملك \* اسلم المتزوجان بلا \* اسما \*  
شهود او في عدة كافرين معتقدين ذلك اقرا عليه \* لانا امرنا بتركهم وما يعتقون \* ولو كانا \*  
اي المتزوجان اللذان اسلما \* محرمين او اسلم احدهما او اسلما والينا وهما على الكفر فرق \*  
القاضي والذى حكماء \* بينهما \* لعدم المحلية \* وبمرافعة احدهما لا \* يفرق لبقاء حق الآخر  
بخلاف اسلامه لان الاسلام يعلم ولا يعلم \* الا اذا طلقها ثلثا وطلبت التفريق فانه يفرق بينهما \*  
اجماعا \* كالمخالفين لها ثم اقام معها من غير عقد او تزوج كتابية في عدة مسلم \* او تزوجها قبل  
زوج آخر وقد طلقها ثلثا فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مرافعة بحر عن المحيط خلافا للمزيلي  
والحاوي من اشتراط المرافعة \* واذا اسلم احد الزوجين المجوسيين او امرأة الكتابي عرض الاسلام  
على الاخر فان اسلم \* فيها \* والا \* بان ائى او سكت \* فرق بينهما ولو كان \* الزوج \* صبي اممير \*  
انفاقا على الاصح \* والصبي كالصبي \* فيما ذكر والاصل ان كل من صح منه الاسلام اذا اتى به

صح منه الالباء اذا عرض عليه \* وينتظر عقل \* اى تمييز \* غير المميز ولو \* كان \* مجنوناً \* لا ينتظر  
لعلم من نهايته بل \* يعرض \* الاسلام \* على ابويه \* فايهما \* اسلم تبعه نيبقى النكاح فان لم يكن له اب  
نصب القاضي عنه وصيا فيقضى عليه بالفرقة باقاني عن البيهقي عن روضة العلماء للزاهدى \*  
ولو اسلم الزوج وهي مجوسية فتهودت او تنصرت بقى نكاحها كالوكانت فى الابتداء كذلك \* لانها  
كتابية مالا \* والتغريق \* بينهما \* طلاق \* ينقص العد \* لو ابى لا ابوت \* لان الطلاق لا يكون من  
النساء \* واباء المميز واحد ابوى المجنون طلاق \* فى الاصح \* وهى من اغرب المسائل حيث يقع الطلاق  
من صغير ومجنون ذيلعى وفيه نظر اذ الطلاق من القاضى وهو علمهما لانهما فليسا باهل للايقاع بل  
للوقوع كالورث قربة ولو قال ان جنت فانت طالق فجن لم يقع بخلاف ما اذا قال ان دخلت الدار  
فلها مجنوناً وقع \* ولو اسلم احدهما \* اى احد المجوسيين او امرأة الكتابى \* ثمه \* اى فى  
دار الحرب وملحق بها كالحرم الملح \* لم تبين حتى تحيض ثلثاً \* او تمضى ثلثة اشهر \* قبل اسلام  
الاخر \* اقامة لشرط الفرقة مقام السبب وليست بعدة لك خول غير اهل خول بها \* ولو اسلم زوج  
الكتابية \* ولو مالا كما مر \* فهى له \* المرأة \* تبين بتباين الدارين \* حقيقة وحكما \* لا بالسبب  
فلو خرج \* احد \* هما \* اليها مسلماً \* او ذمياً او اسلم ارضا منه فى دارنا \* او اخرج مسبياً \* وادخل  
دارنا \* بان \* بتباين الدار اذ اهل الحرب كالموتى ولا نكاح بين حى وميت \* وان سبياً \* او اخرجها  
اليها \* معاً \* ذميين او مسلمين او ثم اسلم او صار اذ ميين \* لا \* تبين لعدم التباين حتى لو كانت  
المسبية منكوحة مسلم او ذمى لم تبين ولو نكحها ثمة ثم خرج قبلها بان وان خرجت قبله لا وما فى  
الفتح عن المحيط تحريف نهر \* ومن هاجر اليها \* مسلمة او ذمية \* حاملاً بان \* بلا علة \* فيحل  
تزوجها اما الحامل فتحنى تصنع على الاظهر لا للعد بل لشغل الرحم بحق الغير \* وارتداد احد \*  
اى الزوجين \* فسخ \* فلا ينقص عد الطلاق \* عاجل \* بلا قضاء \* فلم وطوء \* ولو حكماً \*  
كل مهرها \* لتأكل به \* ولغيرها النصف \* لو مسمى والمتعة \* لو ارتدت \* وعليه نفقة العد \*  
ولا شئ \* من المهر والنفقة سوى السكنى به يفتى \* لو ارتدت \* لمجى الفرقة منها قبل تأكل \* ولو  
ماتت فى العد ورثها زوجها المسلم استحساناً وصرحوا بتعزيرها خمسة وسبعين ويجبر على الاسلام وطى  
تجلى النكاح زجر اله ابهر ويسر كل ينار وعليه الغنوى ولو الحية وافتى مشائخ بلخ بعدم الفرقة بردها  
زجراً وتيسير الاسماء التى تقع فى المكفر ثم تنكر قال فى النهر والافتاء بهن الاول من الافتاء بما فى

النواد ر لكن قال المصنف ومن تصفح احوال نساء زماننا وما يقع فيهن من موجبات الردة مكر رافى  
كل يوم لم يتوقف في الافتاء برواية النوادر اقول وقد بسطت في القنية والمجتهى والفتح والبحر و  
حاصلها انها بالردة تسترق وتكون نياً للمسلمين عند ابى حنيفة رح ويشترى بها الزوج من الامام او  
يصرفها اليه لو مصر فاولوا استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون كام  
الولد ونقل عن المصنف في كتاب الغصب ان عمر رضي الله عنه هجم على نائكة فضر بها بالردة حتى  
سقط خمارها فقبل له يا امير المؤمنين قد سقط خمارها فقال انها لا حرمة لها ومن هنا قال الفقيه  
ابوبكر البلخي حين مر بنساء على شطآنهم كاشغات الرؤس والد راع فقيل له كيف تمر فقال لا حرمة  
لهن انما الشك في ايمانهم كانهن حريات \* وبقي النكاح ان ارتد امعا \* بان لم يعلم السبق فيجعل  
كالعراقي \* ثم اسلما كذا لك \* استحسانا \* وفسد ان اسلم احدهما قبل الآخر \* ولا مهر قبل الدخول  
لوا ملتا خريه ولو هو فنصفه او متعة \* والولد يتبع خيرا لابيوين ديننا \* ان اتحدت الدار ولو حكما  
بان كان الصغير في دارنا والاب ثمة بخلاف العكس \* والمجوسي ومثله \* كوني وسائر اهل  
الشرك \* شر من الكتابي \* والنصراني شر من اليهودي في الدارين لانه لا ذبيحة له بل يخنق  
كمجوسي وفي الاخرة اشد عذابا وفي جامع الفصولين لو قال النصرانية خير من اليهودية او  
من المجوسية كفر لا ثباته الخير لما قبح بالقطعي لكن ورد في السنة ان المجوسي اسعد حالة من  
المعتزلة لا ثبات المجوسي خالقين فقط وهو لا خالقا لاعد له بزازية \* ولو تمس ابو صغير  
نصرانية تحت مسلم \* بانت بلا مهر \* ولو كان \* قد ماتت الام نصرانية \* مثلا وكل اعكسه \*  
لم تبين \* لتناهي التبعية بموت احد هما ذميا او مسلما او مرتدا فلم تبطل بكفر الآخر وفي المحيط  
لو ارتد الم تبين ما لم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم جنت فارتد الم تبين مطلقة مسلمة تحت نصرانية  
فتمس او تنصرا بان \* ولا \* يصح \* ان ينكح مرتدا او مرتدة احد \* من الناس مطلقا \*  
اسلم \* الكافر \* وتحت خمسة نسوة فصاعد او اختان او ام وبناتها بطل نكاحهن ان تزوجهن  
بعقل واحد فان رتب فالآخر \* باطل وخيرة محل والشافعي رح يحل يث فيروز قلنا كان تخيير  
في التزوج بعد العرق \* بلغت المسلمة المنكوحة ولم تصف الاسلام بان \* ولا مهر قبل  
الدخول وينبغي ان يذكر الله تعالى بجميع صفاته عند ما تقر بنكاح كافي الكافي \*

بفتح القاف القسمه وبالكسر النصيب \* يجب \* فظاهر الآية انه فرض نهر \* ان يعدل \* اى  
ان لا يجوز \* فيه \* اى فى القسم بالتسوية فى البيتوتة \* وفى الملبوس والمأكول \* والصحة \*  
لا فى المجامعة \* كالمحبة بل يستحب ويسقط حقها مرة ويجب ديانته احيانا ولا يبلغ مدة الايلاء الا  
برضاها ويؤمر المتعب بصحتها احيانا وقد رده الطحاوى بيوم وليلة من كل اربع لحره وسبع الامة  
ولو تضررت من كثرة جماعه لم تجز الزيادة على قدر طاقتها والرأى فى تعيين المقدار  
للقاضى فقصى بما يظن طاقتها نهر بحثا \* بلا فرق بين محل وخصى وعنين ومحبوب ومريض  
وصحيح \* وصلى دخل بامرأته وبالغ لم يدخل بحر بحثا واقره المصنف ومريضة وصحيحة \*  
رحائض وذات بغاس ومجنونة لا تخاف ورتقاء وفرناء \* وصغيرة يمكن وطؤها محرمة ومظاهرة  
وموئل منها ومقاتلتهن وكل ام مطلقة رجعية ان قصد رجعتها والا لا بحر \* ولو اقام عند واحدة  
شهر افي غير سفر تم خاصته الاخرى \* فى ذلك \* يؤمر بالعدل بينهما فى المستقبل وهذا  
مضى وان اثم به لان القسمه تكون بعد الطلب \* وان عاد الى الجور بعد نهى القاضى عزر \*  
بغير حبس جوهره لتقويته الحق وهذا اذا لم يقل انما فعلت ذلك لان خيار الدورلى فحينئذ  
يقضى القاضى بقدره نهر بحثا \* واليكروا الثيب والجد يدة والقليمة والمسلمة والكتابية سواء \*  
لاطلاق الآية \* ولامة والمكاتبه وام الولد والمذبرة \* والمبعضه \* نصف ما للحره \* اى من  
البيتوتة والسكنى معها اما النفقة بمحالهما \* ولا قسم فى السفر \* دفعا للخرج \* فله السفر بمن شاء  
منهن والقرعة احب \* تطيب القلوبهن \* ولو تركت قسمتها \* بالكسر اى نوبتها \* لضرتها صح ولها  
الرجوع فى ذلك \* فى المستقبل لانه ما وجب فماسقط ولو جعلته لمعينه هل له جعله لغيرها ذكر  
الشافعى رح لا وفى البحر بحثا نعم ونازعه فى النهر \* ويقيم عند كل واحدة منهن يوما وليلة \* لكن  
انما تلزمه التسوية فى الليل حتى لو جاء للاولى بعد الغروب وللثانية بعد العشاء فقل ترك القسم  
ولا يجامعها فى غير نوبتها وكل الايدخل عليها بالليل الاعيادتها ولو اشتد ففى الجوهره لا بأس ان  
يقيم عندها حتى تشفى او تموت انتهى يعنى اذا لم يكن عندها من يونسها ولو مرض هو فى بيته  
دعي كلا فى نوبتها لانه لو كان صحيحا اراد ذلك ينبغي ان يقبل منه نهر \* وان شاء فلما \*  
اى ثلثة ايام وليا ايها \* ولا يقيم عند احد هما اكثر الا باذن الاخرى \* خلاصة زاد فى الخانية \*  
والرأى فى البلاء \* فى القسم \* اليه \* وكذا فى مقدار الدورله اية وتبين وتيله فى الفتح



لكننا بمدة الايلاء اوجمعة وعممه في البحر فنظر فيه في النهر قال المصنف وظاهر بحثهما انهما لم يطلعا على ما في الخلاصة من التقييد بثلاثة ايام كما هو لنا عليه في المختصر والله اعلم فروع لو كان عمله ليلا كالبحارس ذكر الشافعية انه يقسم نهارا ووصحس وحقه عليها ان قطيعه في كل مباح يأمرها به وله منعها من الغزل ومن اكل ما يتاذى من رائحته بل ومن الحناء والنقش ان تاذى من رائحته نهر وتامه فيما علقته على الملتقى \*

### \* باب الرضاع \*

\* هو لغة بفتح وكسر مص الثدي وشرعا \* مص من ثدي آدمية \* ولو بكر او ميتة او آيسة والحق بالمص الوجور والسعوط \* في وقت مخصوص \* هو \* حولان ونصف عنده وحولان \* فقط \* عند صما وهو الاصح \* فتح وبه يفتى كافي تصحيح القدوري عن العيون لكن في الجوهرة انه في الحولين ونصف ولو بعد الغطام محرم وعليه الفتوى واستدلوا بقول الامام بقوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا اي مدة كل منهما ثلثون غير ان النقص في الاول تام بقول عائشة رض لا يبقى الولد اكثر من سنتين ومثله لا يعرف الاممعا والآية مأولة لتوزيعهم الاجل على الاقل والاكثر فلم تكن دلائها قطعية على ان الواجب على المقلد العمل بقول المجتهد وان لم يظهر دليله كما افاده في رسم المفتي لكن في آخر الحواشي فان خالفنا قيل يخبر المفتي والاصح ان العبرة بقوة الدليل ثم الخلاف في التحريم اما لزوم اجر الرضاع للمطلقة فمقد ربحولين بالاجماع \* ويثبت التحريم في المدة \* فقط ولو \* بعد الغطام والاستغناء با لطعام على \* ظاهر \* المذهب \* وعليه الفتوى فتح وغيره قال المصنف كالحرف ما في الزيلعي خلاف المعتمد لان الفتوى متى اختلف رجع ظاهر الرواية \* ولم يبح الارضاع بعد مدته \* لانه جزؤ آدمي والانتفاع به لغیر ضرورة حرام على الصحيح شرح الوهبانية وفي البحر لا يجوز التداءى بالمحرم في ظاهر المذهب اصله بول المأكول كما مر \* وللاب اجبار امته على فطام ولد صامنه قبل الحولين ان لم يضره \* اي الولد \* الغطام كما له \* ايضا \* اجبارها \* اي امته \* على الارضاع وليس له ذلك \* يعني الاجبار بنوعيه \* مع زوجته الحرة \* ولو \* قبلها \* لان حق التربية لها جوهرة \* ويثبت به \* ولو بين الحريين بزانية \* وان قل \* ان علم وصوله بحرفه من فمه وانفعه لا غير فلو التقم الحلمة ولم يد رادخل اللبن في حلقه ام لالم يحرم لان في المانع شكاووا الحمية ولو ارضعها اكثر اهل قرية ثم لم يد راداد احد هم تزوجها



\* لا لبس \* شاة \* وغيره العدم الكرامة \* ولوا رضعت الكبيرة \* ولومبانية \* ضربتها \* الصغيرة  
 وكل الواجزة رجل في فيها \* حرمتا \* ابد ان دخل بالام او اللبس منه والا جاز تزوج الصغيرة  
 ثانيا \* ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ \* لمجي الغرقة منها \* وللصغيرة نصفه \* لعدم الدخول \* ورجع \*  
 الزوج \* به على الكبيرة \* وكل اعلى المؤجر \* ان تعملت الفساد \* بان تكون عاقلة طائفة  
 مستيقظة عالمة بالنكاح وفساد الرضاع ولم تقصد دفع جوع او هلاك والا لان النسب يشترط  
 فيه التغلبي والقول لها ان لم يظهر منها تعمل الفساد معراج \* طلق ذات لبس فاعتدت وتزوجت  
 بآخر فحبلت وارضعت فحكمه من الاول \* لانه منه بيقين فلا يزول بالشك ويكون ربيبا للثاني \*  
 حتى تلد \* فيكون اللبس من الثاني والوطؤ بشبهة كالحلال قبله \* وكذا الزنا والوجه لا نتج \* قال \*  
 لزوجته \* هذه رضيعتي ثم رجع \* عن قوله \* صدق \* لان الرضاع مما يشغى فلا يمنع التناقض  
 فيه \* ولو ثبت عليه بان قال \* يعد \* هو حق كما قلت ونحوه \* هكذا افسروا الثبات في الهداية  
 وغيرها \* فرق بينهما وان اقرت \* المرأة بذلك \* ثم آكلت بنفسها ونالت اخطأت وتزوجها  
 جاز كما لو تزوجها قبل ان تاكل بنفسها \* وان اصررت عليه لان الحرمة ليست اليها قالوا به يغني  
 في جميع الوجوه بزيادة ومغادة انها لو اقرت بالثلث من رجل حل لها تزوجه \* او اقربا ذلك  
 جميعا ثم آكلت با نفسها \* وقالوا اخطأنا ثم تزوجها \* جاز \* وكذلك الاقرار \* في النسب ليس  
 يلزمه الا ما ثبت عليه فلو قال هذه اختى او امي وليس نسبها معرفا ثم قال وهمت صدق وان  
 ثبت عليه فرق بينهما \* الرضاع \* حجته حجة المال \* وهو شهادة عدلين او عدل واحد لثبوت  
 لكن لا يقع الفرقة بالتفريق القاضي لتضمنها حق العبد \* وهل يتوقف ثبوته على دعوى  
 المرأة الظاهرة لا \* لتضمنها حرمة الفرج وهو من حقوقه تعالى \* كفاية الشهادة بطلانها \* وارشد  
 عند ما عدلان علي الرضاع بينهما او طلاقها نكاحا وهو صحيح ثم ما تا او غابا قبل الشهادة عند  
 القاضي لا يسعها المقام معه ولا قبله به يفتى ولا التزوج باخر وقيل لها التزوج ديانته شرح وهبانبة  
 فروع قضى القاضي بالتفريق برضاع بشهادة امرأة لم ينغل مص رجل ثدى زوجته لم تهرم تزوج  
 صغيرتين فارضعت كلا امرأة ولبنهما من رجل لم تضمنوا وان تعملت الفساد لعروضه بالاختية قبل  
 الابن زوجة ابيه وقال تعملت الفساد غرم المهر ولو وطئها وقال ذلك لا للزوم الحد فلم يلزم المهر \*

\* كتاب الطلاق \*

\* هو لغة رفع القيد لكن جعلوه في المرأة طلاقا وفي غيرها اطلاقا فذلك ان كان انت مطلقه بالسكون  
 كناية وشرعا \* رفع قيد النكاح في الحال \* بالبائن \* او المال \* بالرجعي \* بلفظ مخصوص \*  
 هو ما اشتمل على الطلاق فخرج الفسوخ كخيار عتق وبلوغ وردة فانه فسخ لا طلاق وبهذا اعلم  
 ان عبارة الكنز والملتقى منقوضة طردا وعكسا بحر \* وايقاعه مباح \* عند العامة لا طلاق الايات  
 اكمل \* وقيل \* قائله اكمال \* الاصح حظره \* اى منعه \* الا الحاجة \* كرية وكبر والمذنب  
 الاول كافي البحر وقولهم الاصل فيه الحظر معناه ان الشارع ترك هذا الاصل فاباحه بل يستحب  
 لومؤذية او تاركة صلوة غاية ومغادرة ان لا اثم بمعاشرة من لا تصلي ويجب لو فات الامساك بالمعروف  
 ويحرم لو بدعيا ومن محاسنه التخلص به من المكارة وبه يعلم ان طلاق الدور ونحوه ان طلبت  
 فانت طالق قبله نلتا واقع اجماعا كما حرره المصنف معزيا للجواهر الفتاوى حتى لو حكم بصحة الدور  
 حاكم لا ينفذ اصلا \* واقسامه ثلاثة حسن واحسن وبدعي \* ياثم به \* والفاظه صريح \* وملحق  
 به \* وكناية ومحل المنكوحة \* واهله زوج عاقل بالغ مستيقظ وركنه لفظ مخصوص خال عن  
 الاستثناء \* طلقة \* رجعية \* نقط في طهر لا وطى فيه \* وتركها حتى تمضي عدتها \* احسن \*  
 بالنسبة الى البعض الآخر \* وطلقة لغير موطوءة وثو في حيض ولموطوءة تغريق الثلث في \* ثلاثة \*  
 اطهار لا وطى فيها \* ولا في حيض قبلها ولا طلاق فيه \* فيمن تحيض \* ثلاثة \* اشهر في \* حق \*  
 غيرها حسن وسنى \* فعلم ان الاول سنى بالاولى \* وحل طلاقهن \* اى الايسة والصغيرة  
 والكامل \* عقب وطى \* لان الكراهة فيمن تحيض لتوهم الحبل وهو مفقود هنا \* والبدعي  
 ثلث \* متفرقة \* او ثنتان بمرة او مرتين في طهر \* واحد \* لارجعة فيه او واحدة في طهر  
 وطئت فيه او \* واحدة في \* حيض موطوءة \* لوقال والبدعي ما خالفهما كان اوجزا وفورا \*  
 وتجب رجعتها \* على الاصح \* فيه \* اى في الحيض دفعا للمعصية \* فاذا طهرت طلقها ان شاء \*  
 او امسكها قيد بالطلاق لان التخيير والاخييار والخلع في الحيض لا يكره مجتبي والنفاس  
 كالحيض جوهرية \* قال لموطوءته وهي \* حال كونها \* ممن تحيض انت طالق نلتا \* او ثنتين \*  
 للسنة وقع عند كل طهر طلقة \* وتقع اولاً في طهر لاوطأ فيه بلوغ غير موطوءة ولا تحيض تقع واحدة  
 للحال ثم كلما نكحها او مضى شهر يقع \* وان نوى ان تقع الثلث الساعة او \* ان تقع \* عند \* رأس \*  
 كل شهر واحدة صحت نيته \* لانه محتمل كلامه \* ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل \* ولو تقديرا

يد ائع ليد خل السكران \* ولو عبد او مكرها \* فانه طلاقه صحيح لا قراره بالطلاق وقد نظم  
 في النهر ما يصح مع الاكراه فقال \* طلاق وايلاء وظهار ورجعة \* نكاح مع استيلاء عفوة عن العمل \*  
 رضاع وايمان وفل ونذرة \* قبول لايد اع كذا الصلح عن عمل \* طلاق على جعل يمين به انت \* كذا  
 العتق والاسلام تدبير للعبد \* وايجاب احسان وعتق فهذه \* تصح مع الاكراه عشرين في العدد \*  
 اوصاف لا لا يقصد حقيقة كلامه \* اوصافها \* خفيف العقل \* او سكران \* ولو بنين او حشيش  
 او افمن او بنج زجرا به يغتني تصحيح القدوري واختلف التصحيح فيمين سكر مكرها او مضطر انعم  
 لو زال عقله بالصد اع او بمباح لم يقع وفي القهستاني معزيا للزاهدي انه لو لم يميز ما يقوم به  
 الخطاب كان تصرفه باطلا انتهى واستثنى في الاشباه من تصرفات السكران سبع مسائل منها  
 الوكيل بالطلاق صاحبا لكن قيده البزازی بكونه على مال والاوقع مطلقا ولم يوقع الشائبي رح  
 طلاق السكران واختاره الطحاوي والكرخي وفي التاتارخانية عن التغرقي والفتوى عليه \*  
 واخرس \* ولو طاريا ان دام للموت به يغتني ويتفرع عليه فتصرفاته موقوفة واستحسن الكمال  
 اشتراط كتابته \* باشارته \* المعهودة فانها يكون كعبارة الناطق استحسانا \* او مخطئا \* بان اراد  
 التكلم فجرح على لسانه الطلاق او تلفظ به غير عالم بمعناه او غافلا او ساهيا او بالغاي مصدقة يقع  
 قضاء فقط بخلاف الهازل واللاعب فانه يقع قضاء وديانته لان الشارع جعل هزله به جد افتح \*  
 او مريضا او كافرا \* لوجود التكليف واما طلاق الغضولي والاجازة قول لا ونعلا فكان النكاح بزانية \* ونه  
 بناء على اعتبار الزوج المذكور \* لا يقع طلاق المولى على امرأة عبده \* لحيث ابن ما جنة  
 الطلاق لمن اخذ بالساق الا اذا شرط في العقل فقال زوجته منك على ان امرها بيدى اطلقها كما  
 شئت فقال العبد قبلت وكل اذا قال العبد اذا تزوجتها فامرها ببيدك ابد اكان كل لك خانية \*  
 والمجنون \* الا اذا علق عاقلا ثم جن فوجد الشرط او كان عنيينا او مجبورا ارسلت وهو افر واين  
 ابوه الاسلام وقع الطلاق اشباه \* والصبي \* ولو مراهقا او اجازة بعد البلوغ اما لو قال ارقتته وقع  
 لانه ابتداء ايقاع وجوزة الامام احمد \* والمتوه \* من العته وهو اختلال في العقل \* والمبرسم \*  
 من البرسام بالكسر علة كالمجنون \* والمغمى عليه \* هو لغة المغمى \* والمك هوش \* فتح ونفى القامز  
 دهش تحمير ودهش بني للمفعول فهو مدهوش وادهشه الله \* والنائم \* لا تنفاه الارادة ولذ  
 لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خبر ولا انشاء او قال اجزته او اوقته لا يقع لانه اعاد الضمير الى



غير معتبر جوهره ولو قال اوقعت ذلك الطلاق او جعلته طلاقا وقع بحر\* واذا ملك احدهما الآخر\*  
 كله\* او بعضه بطل النكاح ولو قال حررتك حين ملكته فطلقها في العدة او خرجت الحربية\* الينا\*  
 مسلمة ثم\* خرج\* زوجها كذلك\* مسلما\* فطلقها في العدة الغاه الثاني\* في المسئلتين\* واوقعه  
 الثالث\* فيهما\* واعتبار عدده بالنساء\* وعند الشافعي رح بالرجال\* فطلاق حرمة ثلاث و  
 طلاق امة ثنتان\* مطلقا\* ويقع الطلاق بلفظ العتق\* بنية او دلالة حال\* لا عكسه\* لان ازالة  
 الملك اقوى من ازالة القيد فروع كتب الطلاق ان مستبينا على انحلول وقع ان نوى وقيل  
 مطلقا ولو على انحلول فلامطلقا ولو كتب على وجه الرسالة والخطاب كان يكتب يا فلانة اذا اتاك كتابي  
 هذا فانك طالق طلقت بوصول الكتاب جوهره وفي البحر كتب لامرأته كل امرأة لي غيرك وغير فلانة  
 طالق ثم مجيء اسم الأخيرة وبعثه لم تطلق وهل حيلة عجيبة وسيجيء ما لو استثنى بالكتابة والله اعلم\*

### \* باب الصريح \*

صريحه ما لم يستعمل الا فيه\* ولو بالغارسية\* كطلقتك وانت طالق ومطلقة\* بالتشديد قيد  
 بخطابها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق او لا تخرجي الا باذني ناني حلفت بالطلاق فخرجت  
 لم يقع لتركه الاضامة اليها\* ويقع بها\* اي بهذه الالفاظ وما بمعناها من الصريح ويدخل نحو طلاغ  
 وتلاغ وطلاك وتلاك او طلق او طلاق باش بلا فرق بين عالم وجاهل وان قال تعمدت تخويغالم  
 يصدق قضاء الا اذا شهد عليه قبله به يفتى ولو قيل له طلقت امرأتك فقال نعم او بلى بالهجماء  
 طلقت بحر\* واحدة رجعية وان نوى خلافها\* من البائن او أكثر خلافا للشافعي رح\* او لم ينو  
 شيئا\* ولو نوى به الطلاق عن وثاق دين ان لم يقرنه بعد ولو مكرها صدق قضاء ايضا كالوصرح  
 بالوثاق او القيد وكذلك النوى طلاقها من زوجها الاول على الصحيح خانية ولو نوى عن العمل  
 لم يصدق اصلا ولو صرح به دين فقط\* وفي انت الطلاق\* او طلاق\* وانت طالق الطلاق او  
 انت طالق طلاقا يقع واحدة رجعية ان لم ينو شيئا او نوى\* يعني بالمصد رلانه لو نوى بطالق واحدة  
 وبالطلاق اخرى وقعتا رجعيتين لو مدخولها كقوله انت طالق انت طالق زيلعي\* واحدة او  
 ثنتين\* لانه صريح مصد ر لا يحتمل العد د\* فان نوى ثلثا فثلث\* لانه فرد حكمي\* و\* لذ ا  
 كان\* الثنتان في الامة\* وكذلك في حرية تغل معها واحدة جوهره لكن جزم في البحر انه سهو\*  
 بمنزلة الثلث في الحرية\* ومن الالفاظ المستعملة الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى الطلاق

وعلى الحرام فيقع بلانية للعرف ولولم تكن له امرأة يكون يمينا فيكفر بالحنث تصحيح القدرى  
وكان على الطلاق من ذراعى بحر ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد واجب او لازم او ثابت  
او فرض هل يقع قال البزازى المختار لا وقال الخاصى المختار نعم ولو قال طلاقك الله هل يفتقر  
لنية قال الكمال الحق نعم ولو قال لها كونى طالقا او اطلقى او يا مطلقة بالتشديد وقع وكان ايا طال  
بكسر اللام وضمها لانه ترخيم او انت طال بالكسر والا توقف على النية كالتوجهى به او العتق وفي  
النهر عن تصحيح القدرى الصحيح عدم الوقوع بموهبتك طلاقك ونحوه \* واذا اضاف الطلاق  
اليها \* كانت طالق \* او الى ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق والروح والبدن والجسد \* لان  
الاطراف داخله في الجسد دون البدن \* والفرج والوجه والرأس \* وكان الاستدراك دون البضع  
والدبر والدم على المختار خلاصة \* او \* اضافته \* الى جزء شائع منها \* كنصفها وثلاثها \* وقع \*  
لعدم تجزئه ولو قال نصفك الاعلى طالق واحدة ونصفك الاسفل ثنتين وتعت بخارى فاننى  
بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث عملا بالاضافتين خلاصة \* واذا قال الرقبة منك او الوجه او  
وضع يده على الرأس او العنق \* او الوجه \* وقال هذا العضو طالق لم يقع فى الاصح \* لانه  
لم يجعله عبارة عن الكل بل عن البعض حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الرأس طالق واشار الى  
رأسها وقع فى الاصح ولو نوى تخصيص العضو ينبغي ان يدل بين فتح \* كما \* لا يقع \* لو اضافته الى  
اليدين \* الابنية المجاز \* والرجل والدبر والشعر والانف والساق والفخذ والظهر والبطن  
واللسان والاذن والغم والصدر والذقن والسن والريق والعرق \* وكان القدرى والدم  
جوهره لانه لا يعبر به عن الجملة فلو عبر قوم به عنها وقع وكان كل ما كان من اسباب الحرمة  
لا الحبل اتفاقا \* وجزء الطلقة \* ولو من الف جزء \* تطليقة \* لعدم التجزئ ولو زاد الا  
جزاء وقع اخرى وهكذا اما لم يقل نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة فيقع الثلاث ولو بلا او فواحدة  
ولو قال طلقة ونصفها فثنتان على المختار جوهره \* وكان لو كان مكان السدس ربعا فثنتان على المختار  
وقيل واحدة فثنتانى وسبب ان استثناء بعض التطليق لغو بخلاف ايقاعه \* و \* يقع بقوله \*  
من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة \* و \* بقوله من واحدة او ما بين  
واحدة \* الى ثلاث ثنتان \* الاصل فيما اصله الحظر دخول الغاية الاولى فقط عند الامام  
وفيما مرجعه الاباحة كخذ من مالى من مائة الى الف الغايتين اتفاقا \* و \* يقع \* بثلاثة انصاف

طلقتين ثلثة \* وقيل ثنتان \* وبثلثة انصاف طلقة \* او نصفي طلقتين \* طلقتان وقيل يقع  
ثلث \* والاول اصح \* وبواحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو او نوى الضرب \* لانه يكسر الاجزاء  
لا الافراد \* وان نوى واحدة وثنتين ثلث \* لومد خولا بها \* وفي غير الموطوءة واحدة \* كقوله لها \*  
واحدة وثنتين \* لانه لم يبق للثنتين محل \* وان نوى مع الثنتين ثلث \* مطلقا \* و \* يقع \*  
بثنتين \* في ثنتين ولو \* بنية الضرب ثنتان \* لما مر ولو نوى معنى الواو او مع فكما مر \* و \*  
بقوله \* من هنا الى الشام واحدة رجعية \* ما لم يصفها بطول او كبر فبائنة \* و \* انت طالق \*  
بمكة او في مكة او في الدار او الظل او الشمس او ثوب كذا تنجيز \* يقع للحال \* كقوله انت طالق مريضة  
او مصلية \* او انت مريضة او انت تصلين \* ويصدق \* في الكل \* ديانة \* لا قضاء \* لو قال  
عنيت اذا \* دخلت الدار اذا \* لبست او اذا مرضت \* ونحو ذلك فيتعلم به كقوله الى  
سنة او الى رأس الشهر او الى الشتاء \* واذا دخلت مكة تعليق \* وكذا في دخولك الدار وفي لبسك  
ثوب كذا او في صلواتك ونحو ذلك لان الظرف يشبه الشرط ولو قال لدخولك او لحيضك  
تنجيز ولو بالباء تعليق وفي حيضك وهي حائض فحتى تحيض اخرى وفي حيضتك فحتى  
تحيض وتطهر وفي ثلثة ايام تنجيز وفي مجيء ثلثة ايام تعليق بمجيء الثالث سوى يوم حلفه  
لان الشروط تعتبر في المستقبل ويوم القيمة لغو وقبله تنجيز وفي طالق تطليقة حسنة في دخولك  
الدار ان رفع حسنة تنجيز وان نصبها تعليق وسال الكسائي محمد ارحم عن قال لامرأته  
شعرا \* فان ترفقي ياهند فالرفق ايمن \* وان تحرقي ياهند فالحرق اشأم \* فانت طلاق والطلاق  
عزيمة \* ثلث ومن يخرق اعق واظلم \* كم يقع فقال ان رفع ثلثا فواحدة وان نصبها ثلث  
وتماه في المفتى وفيما علقناه على الملتقى \* و \* بقوله \* انت طالق غدا او في غد يقع عند طلوع \*  
الصبح وصح في الثاني نية العصر \* اي آخر النهار \* قضاء وصدق فيهما ديانة \* ومثله انت  
طالق شعبان وفي شعبان \* وفي انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم اعتبر \* اللفظ \* الاول \* ولو  
عطف بالواو يقع في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان كقوله انت طالق بالليل والنهار او اول النهار  
وآخره وعكسه او اليوم ورأس الشهر والاصل انه متى اضاف الطلاق لوقتتين كائن ومستقبل بحرف  
عطف فان بدأ بالكائن اتحد او بالمستقبل تعد وفي انت طالق اليوم واذا جاء غدا او انت طالق  
لا بل غدا طلقت واحدة للحال واخرى في الغد \* انت طالق واحدة او لا او مع موتي او مع موتك

لغو \* اما الاول فلحرف المشك واما الثاني فلاضافته لحالة منافية للايقاع اوللوقوع \* كذا انت طالق  
 قبل ان تزوجك ارامس و \* قد \* نكحها اليوم \* ولو نكحها قبل امس وقع الآن لان الانشاء في  
 الماضي انشاء في الحال ولو قال امس واليوم تعدد وبعبكسه اتحد وقيل بعكسه \* اوانت طالق قبل ان  
 اخلق او قبل ان تخلقني او طلقتك وانا صبي او نائم \* او مجنون وكان معه ودا كان لغوا \* بخلاف \*  
 قوله \* انت حر قبل ان اشتريك اوانت حرامس وقد اشتراه اليوم فانه يعتق كما \* يعتق \* لو اقر  
 يعبد ثم اشتراه \* لاقراره بحريته \* انت طالق قبل موتي بشهرين او اكثر ومات قبل مضي شهرين  
 لم تطلق \* لانتهاء الشرط \* وان مات بعده طلقت مستند \* لاول المدة لا عند الموت \* و \* دائمه  
 انه \* لاميراث لها \* لان العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث حيض \* قال لها انت طالق كل يوم \*  
 او كل جمعة او رأس كل شهر \* ولانية له تنفع واحدة \* فان نواه كل يوم او قال في كل يوم ارمع او  
 عند او كل ماضى يوم يقع ثلث في ايام ثلث والاصل انه متى ترك كلمة الظارف اتحد والاتعدد  
 وفي الخلاصة انت طالق مع كل يوم تطليقة وقع ثلث للحال \* قال اطو نكحها امرا طالق الان لا تطلق  
 حتى تموت احد بهما فنطلق الاخرى \* لوجود شرطه حينئذ \* قال انت طالق قبل ان يولد له شهر  
 فقدم بعد شهر وقع الطلاق مقتضرا \* اعلم ان طريق ثبوت الاحكام اربعة الانقلاب والاقتصار  
 والاستناد والتبيين فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلة علة كالتعليق والاقتصار ثبوت الحكم في الحال  
 والاستناد ثبوت في الحال مستند الى ما قبله بشرط بقاء المحل كل المدة كزوم الزكاة حين  
 الحلول مستند الوجوب النصاب والتبيين ان يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله ان كان زيد في  
 الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيها تطلق من حين القول فتعتد منه \* انت طالق  
 ما لم اطلقك او متى اطلقك او متى لم اطلقك وسكت طلقت \* للحال بسكوته \* وفي ان لم اطلقك لا \*  
 تطلق بالسكوت بل يمتد النكاح \* حتى يموت احد هما قبله \* اى قبل تطليقه فتطلق  
 قبيل الموت لتحقيق الشرط ويكون فارا \* واذا ما واذا بلا نية مثل ان عند \* و \* مثل \* متى  
 عند هما \* وقد مر حكمهما \* وان نوى الوقت او الشرط اعتبرت \* بعبه اتفاقا ما لم تقم قرينة  
 الغور فعلى الغور \* وفي قوله \* انت طالق ما لم اطلقك انت طالق مع الرصد \* بقوله ما لم  
 اطلقك \* طلقت \* بالإنجزة \* الاخيرة \* فقط استحسانا فرفع \* قال ان لم اطلقك اليوم فلما  
 فانت طالق فلما نحيل انه ان يطلقها على الف ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم لا تطلق به يفتى



خافية لان التطليق المقيد يدخل تحت المطلق \* انت طالق يوم اتزوجك فنكحها ليلنا حدثت  
 بخلاف الامر باليد \* اى امرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليلنا لم تخمير ولونها ابقى للغروب والاصل  
 ان اليوم متى قرن بفعل يستوعب المدة يراد به النهار كالا مر باليد فانه يصح جعله بيد ها يوما  
 ارشهر او متى قرن بفعل لا يستوعبها يراد به مطلق الوقت كايقاع الطلاق فانه لو قال طلقك شهرا  
 كان ذكر المدة لغوا وتطلق للحال \* انا منك طالق \* او برعى \* ليس بشئ ولو نوى \* به الطلاق  
 وتبين في البائن والحرام \* اى انا منك بائن او انا عليك حرام \* ان نوى \* لان الابانة لازالة  
 الوصلة والتحريم لازالة الحل وهما مشتركان فتصح الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك او عليك  
 لم يقع بخلاف انت بائن او حرام حيث يقع اذا نوى وان لم يقل منى نعم لو جعل امرها بيد ها شرط  
 قولها بائن منى ويقع بايرتك عن الزوجية بلا نية \* انت طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك  
 فاعتق \* سيلها طلقت ثنتين و \* له الرجعة \* لوجود التطليق بعد الاعتاق لانه شرط ونقل  
 ابن الكمال ان كلمة مع اذا اقتصم بين جنسين مختلفين يحل محل الشرط \* ولو علق \*  
 بالبناء للمجهول \* عتقها وطلاقتها بمجئ الغل فجاء \* الغل \* لا \* رجعة له لتعلقها بشرط  
 واحد \* وعدتها \* فى المسئلتين \* ثلث حيض \* احتياطا \* ولو \* كان الزوج \* مريضا  
 لا ترث منه \* لوقوعه وهى امة فلا ترث مبسوط \* انت طالق هكنا امشيرا بالا صابع \*  
 المنشورة \* وقع بعد دها \* بخلاف مثل هذا فانه ان نوى ثلثا وتعن والا فواحدة لان الكاف  
 للتشبيه فى الذات ومثل للتشبيه فى الصفات ولذا قال ابو حنيفة رح ايمانى كايما جبريل  
 لا مثل ايمان جبريل بحر \* وتعتبر المنشورة \* لا المضمومة الا ديانة ككف والمعتمد فى الاشارة فى  
 الكف نشر كل الاصابع ونقل القهستانى انه يصلح قضاء بنية الاشارة بالكف وهى واحدة ولو لم  
 يقل هكنا ايوقع واحدة لغفل التشبيه ولو قال انت هكنا امشيرا ولم يقل طالق لم اره \* ولو اشار  
 بظهر دها فامضمومة \* المعروف ولو كان رؤسها نحو المخطب فان نشر اعن ضم فاعبرة المنشوران ضما عن  
 نشر فالضم ابن كمال \* و \* يقع \* بسقوله \* انت طالق بائن او البتة \* وقال الشافعى رح يقع رجعا  
 لو موطوءة \* او افحش الطلاق او طلاق الشيطان او البدة او اشر الطلاق او كالجبيل او كالف او ملاء  
 الببيب او تطليقة شد يد او عريضة او طويلة او اسرة او اشد او اخبثه \* او اخشنه \* او اكبره  
 او اعرضه او اطوله او اغلظه او اعظمه واحدة بائنة \* فى الكل لانه وصف الطلاق بما يحتمله \*



ان لم يمتثلنا \* في الحرة وثنتين في الامة فيصح لما مر كما لو نوى بطالق واحد \* وبنحو بائن اخرين  
فيقع ثنتان بائنتان ولو عطف فقال وبائن او ثم بائن ولم ينوشياً فرجعية ولو بالغاء فما ثنة ذخيرة \*  
كما يقع البائن \* لو قال انت طالق طلقة تملكى بها نفسك \* لانها لا تملك نفسها الا بالبائن  
ولو قال انت طالق طلقى ان لا رجعة لي عليك له الرجعة وقيل لا جوهرية ورجح في البحر الثاني  
وخطأ من انتمى بالرجعي في التعاليق وقول الموثقين تكون طالقا طلقة تملك بها نفسها ألح  
لكن في البرازية وغيرها لو قال للمدخولة ان طلقتك واحدة فهي بائنة او ثلث ثم طلقها يقع  
رجعيا لان الوصف لا يسبق الموصوف وكذا لو قال ان دخلت الدار فكنت اثم قبل دخولها الدار  
قال جعلته بائنا او ثلثا لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها انتهمى ومغادرة وقوع الطلاق الرجعي  
في متي تزوجت عليك فانت طالق طلقة تملكى بها نفسك اذ غايتها مساواته لا انت بائن و  
الوصف لا يسبق الموصوف كذا حرره المصنف هنا وفي الكنايات \* بخلاف \* انت طالق \*  
اكثره \* اى الطلاق \* بالتاء المثناة من فوق فانه يقع به الثلث ولا يدين في \* ارادة \*  
الواحدة \* كما لو قال اكثر الطلاق او انت طالق مرارا او لو قال اولا قليل ولا كثير فثلث هو المختار  
كما في الجوهرية ولو قال اقل الطلاق فواحدة او قال عامة الطلاق او اجله او لونه  
منه او اكثر الثلث او كبير الطلاق فثنتان وكل الاكثر ولا قليل علي الاشبه مضمرات وفي القنية  
طلقتك آخر الثلث تطليقات فثلث وطالق آخر ثلث تطليقات فواحدة والفرق دقيق حسن  
فروغ يقع بانك طالق كل التطليقة واحدة وكل تطليقة ثلث وعدد التراب واحدة وعدد  
الرمال ثلث وعدد شعر ابليس وعدد شعر بطن كفى واحدة وعدد شعر ظهر كفى ارساقي اوساقيك  
او فرجك او عد ما في هذا الحوض من السمك وقع بعده ان وجد والا لا لست لك بزواج  
اولست لي بامرأة او قالت له لست لي بزواج فقال صدقت طلاق ان نواه خلافا لهما ولو أكد  
بالقسم او سئل آلمك امرأة فقال لا لا تطلق اتفاقا وان نوى لان اليمين والسؤال قرينتا ارادة النفي  
فيهما وفي الخلاصة قيل له الست طلقته تطلق بيلى لا بنعم وفي الفتح ينبغي عدم الفرق للعرف  
وفي البرازية قالت له انا امرأتك فقال لها انت طالق كان اقرارا بالنكاح وتطلق لاقتضاء الطلاق  
النكاح وضعا علم انه حلف ولم يدرب طلاق او غيره لغا كما لو شك اطلق ام لا ولو شك اطلق واحدة واكثر  
بنى على الاقل وفي الجوهرية طلق المنكوحة فاسد انما له تزوجها بلا محلل ولم يحك خلافا والله اعلم \*

## \* باب طلاق غير المدخول بها \*

قال لزوجته غير مدخول بها انت طالق \* يازانية \* ثلثا \* فلا حد ولا لعان لوقوع الثلث عليها  
وصى زوجته ثم بانته بعدة وكل انت طالق ثلثا يازانية ان شاء الله تعالى تعلق الاستثناء بالوصف  
بزازية \* وقعن \* لما تقرر انه متى ذكر العد كان الوقوع به وما قيل انه لا يقع لنزول الآية في  
الموطوءة باطل محض منشاء الغفلة عما تقرران العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وحمله في  
غيره الا ذكر على كونها متفرقة فلا يقع الا الاولى فقط \* وان فرق \* بوصف او خبر او جمل بعطف  
او غيره \* بانته بالالى \* لا الى عدة \* و \* لذ \* لم يقع الثانية \* بخلاف الموطوءة حيث يقع الكل  
وعم التفريق قوله \* وكل انت طالق ثلثا متفرقات \* او ثنتين مع طلاقي اياك فطلقها واحدة  
يقع \* واحدة \* كما لو قال نصفها وواحدة على الصحيح جوهره ولو قال واحدة ونصفا فثنتان اتفاقا  
لانه جملة واحدة ولو قال واحدة وعشرين او ثلثين فثلث لما مر \* والطلاق يقع بعد دقن به  
لابه \* نفسه عند ذكر العد وعند عد منه الوقوع بالصيغة \* فلو ماتت \* يعم الموطوءة وغيرها \*  
بعد الايقاع قبل \* تمام \* العد دلغا \* لما تقرر \* ولو مات \* الزوج او اخذ احد فيه قبل ذكر  
العد \* وقع واحدة \* عملا بالصيغة لان الوقوع بلغظه لا يقصد \* ولو قال \* لغير الموطوءة \* انت  
طالق واحدة \* واحدة \* بالعطف \* او قبل واحدة او بعد واحدة يقع واحدة \* بائنة ولا تلحقها  
الثانية لعدم العدة \* وفي \* انت طالق واحدة \* بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او  
معها واحدة ثنتان \* الاصل انه متى وقع بالاول لغا الثاني او بالثاني اقترنا لان الايقاع في  
الماضي ايقاع في الحال \* و \* يقع بسانت طالق واحدة واحدة ان دخلت الى اثنتان  
او دخلت \* لتعلقهما بالشرط دفعة \* و \* يقع \* واحدة ان قدم الشرط \* لان المعلق كالمعجز \* و \*  
يقع \* في الموطوءة ثنتان في كلها \* لوجود العدة ومن مسائل قبل وبعد ما قيل \* وما يقول  
الغقيه ايد الله \* ولا زال عند الاحسان \* في فتى علق الطلاق بشهر \* قبل ما بعد قبله  
رمضان \* ينشد على ثمانية اوجه فيقع بمحض قبل في ذي الحجة ومحض بعد في جمادى  
الآخرة ويقبل او لا او وسطا او آخر في شوال ويبعد كذلك في شعبان لا لغا الطرفين  
فيبقى قبله او بعده رمضان \* ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان او ثلث تطلق واحدة \*  
منهن \* وله خيار التعيين \* اتفاقا واما تصحيح الزيلعي فانما هو في غير الصريح كما رأيتي حرام

كما حرره المصنف وسيجي في الايلاء \* قال لنسائه الاربع بينكن تطليقة طلقت كل واحدة  
تطليقة وكل الوكال بينكن تطليقتان او ثلث او اربع الا ان ينوى قسمة كل واحدق بينهما فتطلق  
كلواحدة نلثا ولو قال بينكن خمس تطليقات يقع علي كل واحدق طلاقان هكذا الى ثمان  
تطليقات فان زاد عليها طلقت كلواحدة ثلثا \* ومثله قوله اشركنكن في تطليقة خانية وفيها \*  
قال لامرأتين لم يدخل بواحدة منهما امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال اردت واحدة  
منهما لا يصدق ولو مد خولتين فله ايقاع الطلاق على احد هما \* لصحة تفريق الطلاق على  
المدخولة لا على غيرها \* قال امرأته طالق ولم يسم وله امرأة \* معروفة \* طلقت امرأته \*  
استحسانا \* فان قال لى امرأة اخرى واياها عنيت لا يقبل قوله الا بيينة ولو \* كان \* له امرأتان كلتا هما  
معروفة له صرفه الى ايتيها شاء \* خانية ولم يحك خلافا فروع كقولها طلاق وقع الكل  
فان نوى التاكيد دين كان اسمها طالق او حره فناداها ان نوى الطلاق او العتاق وقعا والا لا  
قال لامرأته هذه الكلبة طالق طلقت او لعبد هذه الحمار حرعتق قال انت طالق او انت  
حر وعنى به الاخبار كذا بوقع قضاء الا اذا شهد على ذلك وكل المظلوم اذا شهد عند استحلاف  
الظالم بالطلاق الثالث انه يحلف كاذبا صدق قضاء وديانة شرح وهبانية وفي النهى قال  
فلانة طالق واسمها كذا لك وقال عنيت غيرها دين ولو غيره صدق قضاء وعلى هذا لو حلف  
لداثنه بطلاق امرأته فلانة واسمها غيره لم تطلق وقد كثر فى زماننا قول الرجل انت طالق  
على اربعة من اصب قال المصنف وينبغي الجزم بوقوعه قضاء وديانة ولو قال انت طالق فى قول  
الفقهاء او فلان القاضي او المفتي دين قال نساء الدنيا ونساء العالم طواق لم تطلق امرأته بخلاف  
نساء المحلة والد او البيت وفي نساء القرية والبلدة خلاف الثاني وكان العتق قالت لزوجها  
طلقني فقال فعلت طلقت فان قالت زدني فقال فعلت طلقت اخرى ولو قالت طلقني طلقني  
فقال طلقت فواحد ان لم ينو الثالث ولو عطقت بالواو فثلث ولو قالت طلقت نفسي فاجاز  
طلقت اعتبارا بالانشاء كذا بنت نفسي اذا نوى ولو ثلثا بخلاف الاول وفي اختبرت لا يقع  
لانه لم يوضع الاجوابا وفي البرازية قال بين اصحابه من كانت امرأته عليه حراما فليفعل  
هذا الا مرفعه واحد منهم فهو اقرار منه بحرمتها وقيل لا انتهى وسئل ابو الليث عمن قال  
لجماعة كل من له امرأة مطلقة فليصغق بيده فصغقوا فقال يلقن وقيل ليس هو باقرار جماعة

يُتحدّثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأته طالق ثم تكلم الحالف  
طلقت امرأته لان كلمة من للتعميم والحالف لا يخرج نفسه عن اليمين فيحدث \*

### \* باب الكنايات \*

كنايته \* عند الفقهاء \* ما لم يوضع له \* اى الطلاق \* واحتمله وغيره \* فالكنايات \* لا تطلق  
بها \* قضاء \* الابنية اود لالة الحال \* وهي حالة من اكرة الطلاق او الغضب فالحالات ثلث  
رضا وغضب ومن اكرة والكنايات ثلث ما يحتمل الرد او يصلح السب او لا \* فنحو اخرجي و  
اذهي وقومي \* تقنعى تحمري استبرى انتقلي انطلقى اغربي اعزبي من الغربة او العزوبة \*  
يحتمل رد او نحوه خلية بزية حرام بائن \* ومراد فيها كبتة بتلة \* يصلح سبا ونحو اعتدى واستبرى  
رحمك انت واحدة اختارى امرى بيدك فارتك لا يحتمل الرد والسب ففي حالة  
الرضا \* اى غير الغضب والمذكرة \* تتوقف الاقسام \* الثلاثة تأثيرا \* على نية \* لاحتمال و  
القول له يمينه فى عدم النية ويكفي تحليفها له في منزله فان ابنى رفعتة للحاكم فان نكل فرق  
بينهما مجتبى \* وفى الغضب \* توقف \* الاولان \* ان نوى وقع والا لا \* وفى مذكرة  
الطلاق \* يتوقف \* الاول فقط \* ويقع بالاخيرين وان لم ينولان مع الدلالة لا يصدق قضاء  
فى نفي النية لانها اقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولك اتقبل بينها على الدلالة لا على النية  
الا ان يقام على اقراره بما دية ثم فى كل موضع يشترط النية فلوالسؤال بهل يقع بقول نعم  
ان نوى ولو بكم يقع بقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية بزازيه فليحفظ \* وتقع رجعية بقوله  
اعتدى واستبرى رحمك وانت واحدة \* وان نوى اكثر ولا عبرة باعراب واحدة فى الاصح  
\* ويقع \* بباقيها \* اى باقى الفاظ الكنايات المدكورة فلا يرد وقوع الرجعى ببعض  
الكنايات ايضا نحو انا برئى من طلاقك وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتخفيف وانت  
اطلق من امرأة فلان وهي مطلقة وانت طالق وغير ذلك مما صرحوا به \* خلا اختارى \*  
طلقها واحدة فجعلها ثلثا ونوى بالاول طلاقا والباقي حيضا صدق وان لم ينوشيا  
فثلث فان نية الثلث لا تصح فيه ايضا ولا يقع به ولا بامر ك بيدك ما لم تطلق المرأة نفسها  
كما يأتى \* البائن ان نواها او الثنتين \* لما تقرران الطلاق مصدا لا يحتمل محض  
العد \* ثلث ان نواه \* للواحدة الجنسية ولد اصح فى الامة نية الثنتين \* قال اعتدى ثلثا ونوى

بالاول طلاقا وبالباقي حيضا صدق \* قضاء لنية حقيقة كلامه \* وان لم ينوبه \* اى بالباقي \*  
 شيئا فقلت \* لدلالة الحال بنية الاول حتى لو نوى بالثاني فقط فننتان او بالثالث فواحدة ولو لم  
 ينوب لكل يقع واقسامها اربعة وعشرون ذكرها الكمال ويزاد لو نوى بالكل واحدة فواحدة ديانة  
 وثلاث قضاء ولو قال انت طالق اعتدى او عطف بواو او فاء فان نوى واحدة فواحدة او اثنتين  
 وتعننا وان لم ينوف في الواثنتين وفي الفاء واحدة وقيل ثنتان \* طلقها واحدة \* بعد الدخول \*  
 فجعلها ثلاثا صح كما لو طلقها رجعيًا فجعله \* قبل الرجعة \* باثنا \* او ثلاثا وكذا لو قال في العدة الزمت  
 امرأته ثلاث تطليقات بذلك النطليقة او الزمتها تطليقتين بتلك النطليقة فهو كما قال ولو قال ان  
 طلقتك فهي بائن او ثلاث ثم طلقها يقع رجعيًا لان الوصف لا يسبق الموصوف كما مر فتذكر \* الصريح  
 يلحق الصريح \* يلحق \* البائن \* بشرط العدد \* والبائن يلحق الصريح \* الصريح مالا يحتاج  
 الى نية بائنا كان الواقع به او رجعيًا فتح منه الطلاق الثالث فيلحقها ما ذكره الطلاق على ما فيلحق  
 الرجعي ويجب المال والبائن يقع ولا يلزم المال كما في الخلاصة فالمعتبر فيه اللفظ لا المعنى على  
 المشهور \* لا \* يلحق البائن \* البائن \* اذا امكن جعله اخبارا عن الاول كانت بائن او ابنتك بتطليقة  
 فلا يقع لانه اخبار فلا ضرورة في جعله انشاء بخلاف ابنتك باخرى او انت طالق بائن او قال  
 نويت البينونة الكبرى لتعد رحله على الاخبار فيجعل انشاء ولد او وقع المعلق كما قال \* الا  
 اذا كان \* البائن \* معلقا بشرط \* او مضافا \* قبل \* ايجاد \* المنجز البائن \* كقوله ان دخلت الدار  
 فانت بائن ناويا الطلاق ثم ابانها ثم دخلت بانث باخرى لانه لا يصلح اخبارا ومثله المضاف  
 كانت بائن غدا ثم ابانها ثم جاء الغد يقع اخرى وفي البحر عن الوصاية انت بائن كناية معلقا  
 كان او منجزا فيغفر الى النية ولو قال ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال ان كلمت زيد انا فانت  
 بائن ثم دخلت الدار فانت ثم كلمت يقع اخرى وخيره وفي البرازية ان فعلت كذا فحلل الله  
 على حرام ثم قال كذا لك لامر آخر ففعل احد صوابا وكذا الوعد الثاني على الاشبه فليحفظ قيد  
 بالقبلية لانه او ابانها او لا ثم اضاف البائن او علقه لم يصح كتنجيزه بدائع ويستثنى ما في البرازية  
 قال كل امرأة له طالق لم يقع علي المختلعة واما قال ان فعلت كذا فامرأته كذا لم يقع على معتدة  
 البائن ويضبط الكل ما قيل \* الحقا آخر لا بائنا مع مثله \* الا اذا علقته من قبله \* الا بكل امرأة  
 وقد خلع \* والحق الصريح بعد لم يقع \* كل فرقة هي فسخ من كل وجه \* كاسلام وردة مع لحاق



وخمار بلوغ وعتيق \* لا يقع الطلاق في عدتها \* مطلقا \* وكل فرقة هي طلاق يقع \* الطلاق \* في عدتها \* متى نحو ما بينا \* فروع \* انما يلحق الطلاق لمعتدة الطلاق اما المعتدة للوطى فلا يلحقها خلاصة وفي القنية زوج امرأته من غيره لم يكن طلاقا ثم رقم ان نوى طلقت اذ هبى و تزوجى تقع واحدة بلانية اذ هبى الى جهنم يقع ان نوى خلاصة وكذا اذ هبى عني وانفحى و فسخت النكاح وانت على كالميتة او كلحم الخنزير او حرام الماء لانه تشبيهه بالسرعة ولا يقع باربعة طرق عليك معتوحة وان نوى ما لم يقل خذى اى طريق شئت والله سبحانه وتعالى اعلم \*

### \* باب تفويض الطلاق \*

لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه ذكر ما يوقعه غيره باذنه وانواعه ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة والفاظ التفويض ثلاثة تخيير وامر بيد ومشيمة \* قال لها اختارى او امرك بيدك ينوى \* تفويض \* الطلاق \* لانها كناية فلا يعملان بلانية \* او طلقي نفسك فلها ان تطلق في مجلس علمها به \* مشامة او اخبارا \* وان طال \* يوما او اكفر ما لم يوقته ويمضى الوقت قبل علمها \* ما لم تقم \* لنبدل مجلسها حقيقة \* او \* حكما بان \* تعمل ما يقطع \* مما يدل على اعراض لانه تمليك فيتوقف على قبولها فى المجلس لا توكيل فلم يصح رجوعه حتى لو خيرها ثم حلف ان لا يطلقها فطلقت لم يحث في الاصح \* لا \* تطلق \* بعد \* اى المجلس \* الا اذا زاد \* على قوله طلقي نفسك و اخواته \* متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت \* فلا يتقيد بالمجلس \* ولم يصح رجوعه \* لما مر \* و \* اما \* في طلقي ضررتك \* قوله لاجنبى \* طلق امرأتى فيصح رجوعه \* عنه \* ولم يقيد بالمجلس \* لانه توكيل محض وفي طلقى نفسك وضررتك كان تمليكا فى حقها توكيلا فى حق ضررتها جوهره \* الا اذا علقه بالمشيمة \* فيصير تمليكا لا توكيلا والفرق بينهما فى خمسة احكام فغى التمليك لا يرجع ولا يعزل ولا يبطل لجنون الزوج ويتقيد بمجلس لا بعقل فيصح تفويضه لجنون وصبي لا يعقل بخلاف التوكيل بحرنعم لوجن بعد التفويض لم يقع فنهنا تسومح ابتداء لا بقاء عكس القاعدة فليحفظ \* وجلوس القائمة واتكاء القاعدة وقعود المتكئة ودعاء الاب \* وغيره \* للمشورة \* بفتح ضم المشاورة \* و \* دعاء \* الشهود للاشهاد \* على اختيارها الطلاق اذا لم يكن عند ما من يدعوهن سواء تحولت عن مكانها او لا فى الاصح خلاصه \* وايقاف دابة هى راكبتها لا يقطع \* المجلس ولو اقامها او جامعها مكرهة بطل لتمكنها من الاختيار \* والغلك لها كالبيت وسير

وابتها كسيرا \* حتى لا يتبدل المجلس بحرى الغلك ويتبدل بسمر الدابة لا ضافته اليها الا ان  
 تجب مع سكوته او يكونا في محمل يقودهما الجمال فانه كالسغينة \* وفي اختارى نفسك لا تصح  
 نية الثالث \* بعد م تنوع الاختيار بخلاف انت بائن او امرك بملك \* بل تبين \* بواحدة \*  
 ان قالت اخترت \* نفسي \* او \* انا \* اختار نفسي \* استحيانا بخلاف قوله طلقى نفسك  
 فقالت انا طالق انا اطلق نفسي لم يقع لانه وعد جوهرة ما لم يتعارف او تنوى الانشاء \* وذكر  
 النفس او الاختيار في احد كلاميهما شرط \* صحة الوقوع بالاجماع \* ويشترط ذكرها متصلا  
 فان كان منفصلا فان في المجلس صح \* لانها تملك فيه الانشاء \* والا لا \* الا ان يتصا دقا  
 على اختيار النفس فيصح وان خلا كلاهما عن ذكر النفس درر وناجيه واقرة البهسي والبا قاني  
 لكن رده الكمال ونقله الاكمل بقليل فالحق ضعفه نهر \* فلو قال اختارى اختيارة او طلقه \*  
 او امك \* وقع لو قالت اخترت \* فان ذكر الاختيار كذا النفس اذ التاء فيه للوحدة و  
 كذا ذكر التطليقة وتكرار لفظ اختارى وقولها اخترت ابي او امي او اهلي او الازواج يقوم  
 مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في كلام احد هما كما مثلنا فلم يختص اختيارة بكلام الزوج  
 كما ظن ولو قالت اخترت نفسي وزوجي او نفسي لا بل زوجي وقع وما في الاختيار من عدم  
 الوقوع سهو ونعم لو عكست لم يقع اعتبارا للمقدم وبطل امرها كالموعظته بارا وشارها لتختارها  
 فاختارته او قالت الحققت نفسي باهلي \* ولو كررها \* اى لفظه اختياري \* لنا \* بعطف  
 او غيره \* فقالت \* اخترت او \* اخترت اختيارة او اخترت الاولى والوسطى او الاخيرة  
 يقع ثلثا بلانية \* من الزوج لدلالة التكرار لنا وقال لا يقع في اخترت الاولى الى واحدة بائنة  
 واختاره الطحاوى بحرواقرة المقدسي وفي الحاوى القدسي وبه تأخذ انتهى فقد افاد ان  
 قولهما هو المغنى به لان قولهم وبه تأخذ من الالفاظ المعلم بها على الافتاء كل بخط الشرف الغزى  
 محشي الاشياء \* ولو قالت \* في جواب التخيير المذكور \* طلق نفسي او اخترت نفسي بتطليقة \*  
 از اخترت الطلقة الاولى \* بانته بواحدة في الاصح \* لتفويضه بالباين فلا تملك غيره \* امرك  
 بيدك في تطليقة او اختارى تطليقة فاخترت نفسها طلق رجعية \* لتفويضه اليها بالصريح و  
 المغيد للبينونة اذا قرن بالصريح صار رجعيا كعكسه قيد بغى ومثلها الباء بخلاف لتطلقى نفسك  
 او حتى تطلقى فهى بائنة كالموجع امرها بيد ما لم تصل نفقتي اليك فطلقى نفسك متى شئت

فلم تصل فطلقت كان بائناً لان لفظه الطلاق لم تكن في نفس الامر فروع قال لرجل خير امرأتي فلا خيار لها ما لم يخبرها بخلاف اخبرها بالخيار لا قراره به قال لها انت طالق ان شئت واختاري فقالت شئت واخترت وقع ثنتان قال اختاري اليوم وغدا تحل ولو قال واختاري غدا تعد وقال اختاري اليوم وامرك بيدك هذا الشهر وخيرت في بقيتها وان قال يوما او شهرا فمن ساعة تكلم الى مثلها من الغد والى تمام ثلثين يوما ولو جعله لها رأس الشهر وخيرت في الليلة الاولى ويومها ولا يبطل الموقت بالاعراض بل بمضي الوقت علمت او لا \*

### \* باب الامر باليد \*

هو كالاختيار الا في نية الثلث لا غير \* اذا قال لها \* ولو صغيرة لا نه كالتعليق بزانية \* امرك بيدك \* اربشمالك او فمك او لسانك \* ينوي ثلثا \* اى من تغويضها \* فقالت \* في مجلسها \* اخترت نفسي بواحدة \* او قبلت نفسي او اخترت امرى او انت طلى حرام او منى بائن او انا منك بائن او طالق \* وقعن \* وكذا لو قال ابوها قبلتها خلاصه وينبغي ان يقيد بالصغيرة \* واعرتك طلاقك \* وامرك بيد الله ويدك وامرى بيدك علي المختار خلاصه \* كأمرك بيدك \* وذكر اسم الله تعالى للتبرك وان لم ينو ثلثا فواحدة ولو طلقت ثلثا فقال نويت واحدة ولا دلالة حلف و تقبل بينتها علي الدلالة كأمرك \* واتحاد المجلس وعلمها \* وذكر النفس او ما يقوم مقامها \* شرط فلو جعل امرها بيد صا لم تعلم \* بذ لك \* وطلقت نفسها لم تطلق \* لعدم شرطه خانية \* وكل لفظ يصلح للايقاع منه يصلح للجواب ومنها وما لا يصلح للايقاع منه \* فلا يصلح للجواب منها فلو قالت انا طالق او طلقت نفسي وقع بخلاف نحو طلقك لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اختيار \* الالفاظ الاختصاص خاصة \* فانه ليس من الفاظ الطلاق ويصلح جوابا منها بدائع تكن بر د عليه صحته بقبولها وقبول ابها كأمرك بر \* وفي \* قولها في جوابه \* طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطبيقه بانته بواحدة \* لما مر ان المعتبر تغويض الزوج لا ايقاعها \* ولا يدخل الليل في \* قوله \* امرك بيدك اليوم وبعد غد \* لانها تمليكان \* فان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم فكان امرها بيد صا بعد غد \* ولو طلقت ليلا لم يصح ولا تطلق الامرة \* ويدخل \* الليل \* في امرك بيدك اليوم وغدا وان ردته في يومها لم يبق في الغد \* لانه تغويض واحد \* ولو قال امرك بيدك اليوم وامرك بيدك غدا فهما امران \* خابئة ولم يذكر خلافا ولا يدخل الليل كما

لا يخفى تنبيه ظاهر فأمراً به يرتد بردها لكن في العمادية أنه يرتد قبل قبوله لا بعده كالإبراء وأنه  
 في المتحد لا يبقى في الغل لكن في الولوالجية امرئ يترك إلى رأس الشهر فقالت اخترت زوجي  
 بطل خيارها في اليوم ولها أن تختار نفسها في الغل عند الامام وجهه في الدراية أنه متى ذكر  
 الوقت اعتبر تعليقاً والافتمليكاً بقي لو طلقها بائناً هل يبطل امرها ان كان التفويض منجزاً نعم  
 وان كان معلقاً كان دخلت الدار او موقفاً لعمادية لكن في البحر عن القنية ظاهر الرواية ان  
 المعلق كالمنجز \* فروع نكحها على ان امرها بيد صاحبه ولو ادعت جعله امرها بيد مالم تسمع  
 الا اذا طلقت نفسها بحكم الامر ثم ادعت فتسمع قالت طلقت في المجلس بلا تبديل وانكر فالقول  
 لها جعل امرها بيد مالم يضر بها بغير جنابة فضر بها ثم اختلفا فالقول له لانه منكر وتقبل بينتها  
 على الشرط المنفي كما سمع طلب اولياءها طلاقها فقال الزوج لا يبيها ما نريد مني افع ما تريد  
 وخرج فطلقها ابوها لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول له فيه خلاصة لا يدخل نكاح  
 الفضولي مالم يقل ان دخلت امرأة في نكاحي جعل امرها بين رجلين فطلقها احد مالم يقع \*

### \* فصل في المشيئة \*

قال لها طلقي نفسك ولم ينو او نوع واحدة \* او ننتين في الحرة \* فطلعت وقعت رجعية وان  
 طلقت ثلثاً ونواه وقعن \* فيل يخطا بها لانه لو قال طلقي اى نساى شئت لم تدخل تحت عموم  
 خطابه \* وبقولها \* في جوابه \* ابنت نفسي طلقت \* رجعية ان اجازة لانه كناية \* لا باخترت \*  
 نفسي وان اجازة لان الاختيار ليس بصريح ولا كناية \* ولا يملك \* الزوج \* الرجوع عنه \*  
 اى عن التفويض با نواعه الثلاثة لما فيه من معنى التعليق \* وتقيد بالمجلس \* لانه تملك \* الا  
 اذا زاد متى شئت \* ونحوه مما يغير عموم الوقت فتطلق مطلقاً \* ولو قال لرجل ذلك \* ان قال  
 لها طلقي ضرتك \* لم يتقيد بالمجلس \* لانه توكليل فله الرجوع \* الا اذا زاد \* وكلما عزلتك  
 فانت وكيل \* الا اذا زاد ان شئت \* فيتقيد به \* ولا يرجع \* لصيرورته تملكاً وفي الثانية طلقها  
 ان شئت لم يصروك ولا مالم تشأ فاذا شاءت في مجلس علمها طلقها في مجلسه لا غير والوكلاء عنه  
 غائلون \* قال لها طلقي نفسك ثلثاً \* او ننتين \* وطلعت واحدة وقعت \* لانها بعض ما فوضه و  
 كذا الوكيل مالم يقل باللف \* لا \* يقع شيء \* في عكسه \* وقالوا واحدة \* طلقي نفسك ثلثاً ان  
 شئت فطلقت واحدة \* كذا \* عكسه لا \* يقع فيهما الا شرط الموافقة لفظاً لما في تعليق الثانية

امرها بعشر فطلقت ثلثا او بواحدة فطلقت نصفاً لم يقع \* امرها بيمين او رجعي فعكست في الجواب  
 وقع ما امر \* الزوج \* به ويلغو وصفها \* والاصل ان المخالفة في الوصف لا تبطل بخلاف الاصل  
 وهذا اذا لم يكن معلقاً بمشيئتها فان علقه بمشيئتها انعكست لم يقع شيء لانها ما اتت بمشيئة  
 ما فوض اليها خاتية بحر \* قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت \* انت \* فقال  
 شئت ينوي الطلاق او قالت شئت ان كنت المعلنوم \* اي ام يوجد بعد كان شاء ابي  
 او ان جاء الليل وهي في النهار \* بطل \* الامر لفقد الشرط \* وان قالت شئت ان كنت  
 الامر قد مضى \* اراد بالماضي المحقق وجوده كان كان ابي في الدار وهو فيها او ان كان هذا  
 ليلا وهي فيه مثلاً \* طلقت \* لانه تنجز \* قال لها انت طالق متى شئت او متى ماشئت او اذا  
 شئت او اذا ماشئت فردت الامر لا يرتد ولا يتقيد بالمجلس ولا تطلق \* نفسها \* الا واحدة \*  
 لانها تعم الزمان لا الافعال فتملك التطليق في كل زمان لا تطليق بعد تطليق \* ولها تفريق  
 الثلث في كلما شئت ولا تجمع \* ولا تمنى لانها العموم الافراد \* ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع \* ان  
 كانت طلقت نفسها ثلثاً متفرقة والا فلها تفريقها بعد زوج آخر وهي مسئلة الهدم الآتية \* انت طالق  
 حيث شئت ازين شئت لا تطلق الا اذا شاءت في المجلس وان قامت من مجلسها \* قبل مشيئتها \*  
 لا \* مشيئة لها لانها للمكان ولا تعلق للطلاق به فجعل مجازاً عن ان لانها ام الباب \* وفي كيف شئت  
 يقع \* في الحال \* رجعية فان شاءت بائنة ارنثا وقع \* ماشاءته \* مع نيته \* والافرجعية لو موطوءة  
 والابانت وبطل الامر وقول الزيلعي والعيني قبل الدخول صوابه بعد فتنبه \* وفي كم شئت او ما  
 شئت لها ان تطلق ماشاءت \* في مجلسها ولم يكن بدعياً للضرورة \* وان ردت \* اوتت بما يغيد  
 الاعراض \* ارتد \* لانه تمليك في الحال فجوابه كذلك \* قال لها طلقي \* نفسك \* من ثلث  
 ماشئت تطلق ما دون الثلث ومثله اختارى من الثلث ماشئت \* لان من تبعية وقال ايمانية فتطلق  
 الثلث والاول اظهر فروع قال انت طالق ان شئت وان لم تشائي طلقت المحال ولو قال ان كنت  
 تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضينه فانت طالق لم تطلق لانه يجوز ان لا تحب ولا تبغض  
 ولا يجوز ان تشاء ولا تشاء ولو قال لها ما احب للطلاق او اشد كإبغضاله طالق فقال كل انا اشد حباله  
 لم يقع لدعوى كل ان صاحبها اقل حبالاً منها فلم يتم الشرط ثم التعليق بالمشيئة او الارادة او الرضاء او  
 الهوى او المحبة يكون تمليكا فيه معنى التعليق فيتقيد بالمجلس كما مر كبيدك بخلاف التعليق بغيرها \*



## \* باب التعليق \*

هو \* من علقه تعليقا جعله معلقا واصطلاحا \* ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة  
 أخرى \* ويسمى بيينا مجازا وشروط صحته كون الشرط معد وما طرأ خطر الوجود فالمتحقق كان كان  
 السماء فوقنا تنجيز والمستحيل كان دخل الجمل في سم الخياط لغو وكونه متصلا بالعدوان لا يقصد  
 به المجازة فلو قالت يا سغلة فقال ان كنت كاتلت فانت كذا تنجيز كان كذا او لا وذكر المشروط  
 فنحو انت طالق ان لغوبه يفتى ووجود رابط حيث تاخر الجزاء كايأ تي \* شرطه الملك \* حقيقة  
 كقوله لِقْنَه ان فعلت كذا فانت حر او حكما \* كقوله لمنكوحته \* او معتد ته \* ان ذهبت فانت طالق  
 او الاضافة اليه \* اى الملك الحقيقي عاما او خاصا كان ملكك عبد اوان ملكتك ماعين فكذا او  
 الحكمي كذا لك \* كان \* نكحت امرأة اوان \* نكحتك فانت طالق \* وكان اكل امرأة ويكفي معنى الشرط  
 الا فى المعينة باسم او نسب او اشارة فلو قال المرأة التي اتزوجه طالق تطلق بتزوجه ولو قال هذه الخ  
 لا تعرفها بالاشارة فلغا الوصف \* فلغا قوله لاجنبية ان زرت \* زيد \* فانت طالق فنكحها فزرت \*  
 وكذا اكل امرأة اجتمع معها في فراش فهي طالق فزوج لم تطلق ومثله كل جارية اطوها حرة  
 فاشترى جارية فوطئها لم تعتق لعدم الملك والاضافة اليه وان ادعى الحزان زيارة المرأة فنى عرفنا  
 لانكون الا بطعام معها يطبخ عند المزور فليحفظ \* كالغا يقاعه \* الطلاق \* مقارنا لثبوت ملك \*  
 كانت طالق مع نكاحك ويصح مع تزوجي اياك لتام انكلام بغاعله ومنعوله \* او زواله \* كعم  
 موتى او موتك فائنة في المجتبى عن محمد رح في المضافة لا يقع وبه افتى آئمة خوارج انتهى  
 وهو قول الشافعي رح وللحنفي تقليد \* بفسخ قاض شافعي بل محكم بل افتاء عدل وبفتورين في  
 حادثين وهذا يعلم ولا يفتى به بزانية \* ويبطل تنجيز الثلث \* للحرة واثنين للامة \* تعليقه \*  
 للثلاث ومادونها الا المضافة الى الملك كامر \* لا \* تنجيز \* مادونها \* اعلم ان التعليق يبطل  
 بزوال المحل لا بزوال الملك فلو علق الثلث ارمادونها بد خول الدار ثم نجز الثلث ثم نكحها بعد  
 التحاليل \* ان التعليق فلا يقع بد خولها شي ولو كان نكح مادونها لم يبطل فيقع المعلق كله ووقع محمد  
 بقية الاول وهى مسألة الهدم الآتية وثمرته فيمن علق واحدا ثم نجز اثنين ثم نكحها بعد زوج  
 آخر فنكحت له رجعتها خلا فالمحمد رح وكذا يبطل بلحاظه مرتد ابد الحرب خلا فالهماو  
 يغوت محل البركان كلمة فلا ناود خات هذه الدار فمات او جعلت بستانا كما بسطنا فيما

حلقناه على الملتقى ونسجى مسئلة الكوز بقروها فرع قال لزوجه الامه ان دخلت الدار  
 فانت طالق ثلثا فعتقت قد خلت له رجعتها قنية \* والفاظ الشرط \* اي علامات وجود الجزاء \*  
 ان \* المكسورة ولو فتحها وقع للحال ما لم يتو التعليق فيدين وكذا الوحدف الغاء من الجواب في  
 نحو طلبية واسمية وبجامد وبما وقد وبلن وبالنغيس كما لخصناه في شرح الملتقى \* واذا واذا  
 ما وكل \* لم تسمع \* كلما \* الامنصوبة ولو مبتدأ لاضافتها لمبنى \* ومتى ومتى \* ونحو ذلك كلوا كانت  
 طالق لو دخلت الدار تعلق بدخولها ومن نحو من دخل منكن الدار فهي طالق فلو دخلت واحدة  
 مرارا طلقت بكل مرة لان الدخول اضعف الى جماعة فازداد عمومها كان في الغاية وهي غريبة  
 وجعله في البحر احد القولين \* وفيها \* كلها \* تنحل \* اي تبطل \* اليمين \* بطلان التعليق \*  
 اذا وجد الشرط مرة الا في كلما فانه ينحل بعد الثالث \* لاقتضاؤها عموم الافعال كاقضاء كل عموم  
 الاسماء \* فلا يقع ان نكحها بعد زوج آخر الا اذا دخلت كما على الزوج نحو كلما تزوجتك فانت كل \*  
 لدخولها على سبب الملك وهو غير متناه ومن لطيف مسائلها لو قال لموطوءة كلما طلقتك فانت طالق  
 فطلقها واحدة تقع ثنتان وفي كلما وقع عليك طلاقي يقع ثلث لتكرار الوقوع لكنه لا يزيد  
 على الثلث \* وزوال الملك \* من نكاح ايمين \* لا يبطل اليمين \* فلوا بائنا ارباعه ثم نكحها  
 او اشتراه فوجد الشرط طلقت وعتق لبقاء التعليق ببقاء محله \* وتنحل \* اليمين \* بعد \*  
 وجود \* الشرط مطلقا \* لكنه ان وجد في الملك طلقت وعتقت والا فحيلة من علق الثلث  
 بدخول الدار ان يطلقها واحدة ثم بعد العدة تدخل فتنحل اليمين فينكحها \* فان اختلفنا في وجود  
 الشرط \* اي ثبوته ليعم العد مي \* فالقول له مع اليمين \* لا نكاحه الطلاق ومغاداة انه لو علق طلاقها  
 بعد موصول نفقتها ايا ما فادعي الوصول وانكرت ان القول له وبه جزم في القنية لكن صحح  
 في الخلاصة والبرازية ان القول لها واقرة في البحر والنهر وهو يقتضي تخصيص المتون لكن قال  
 المصنف وجزم شيخنا في فتواه بما تفيد المتون والشروح لانها الموضوع لنفل المذهب كما لا يخفى \*  
 الادارة سميت \* فان البينة تقبل على الشرط وان كان نفيا كان لم تجزى صهرتي الليلة فامرأتني كان  
 فشهدا بها لم تجزه قبلت وطلقت فتح وفي التبيين ان لم اجامعك في حيضك فانت طالق للسنة ثم  
 قال جامعك ان حائضا فالقول له لانه يملك الانشاء والا لا انتهى قلت فالمسئلة السابقة والآتية  
 ليست اعلى اطلاقها \* وما لا يعلم \* وجوده \* الا منها صدقت في حق نفسها خاصة \* استحسانا

بلا يملن نهر بحثا ومراصة كبا لغة واحتلام كحيض في الاصح \* كقوله ان حضت فانت طالق وفلانة  
 ا وان كنت تحبين عذاب الله فانت كذا اربعه حر فلو قالت حضت \* والحيض قائم فان انقطع  
 لم يقبل قولها زيلعي وحل ادى \* اواحب طلقت هي فقط \* ان كذبها الزوج فان صدقها وعلم  
 وجود الحيض منها طلقتا جميعا حل ادى \* وفي ان حضت لا يقع بروية الدم \* لا حتمال  
 الاستحاضة \* فان استمر ثلثا وقع من حين رأت \* وكان بدعيما فلو غير من خولة فتزوجت باخر  
 في ثلثة ايام صح فلومات فيها فارتها للزوج الاول دون الثاني وتصدق في حقها دون ضررتها \*  
 وفي \* ان حضت حيضة \* او نصفها او ثلثها او سدسها لعد من تنزيها \* لا يقع حتى تطهر منها \*  
 لان الحيضة اسم للكمال ثم انما يقبل قولها ما لم تر حيضة اخر على جوهره \* وفي \* ان صمت يوما  
 فانت طالق تطلق حين غربت الشمس من يوم صومها بخلاف ان صمت \* فانه يصدق بساعة \*  
 قال لها ان ولدت غلاما فانت طالق واحد وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدتها  
 وامر بها الاول تلزمه طلقة واحدة قضاء وثنتان تنزها \* اى احتياطا لا حتمال تقدرم الجارية \*  
 ومضت العدة \* بالتأني فلذلك لم يقع به شيء لان الطلاق المقارن لانقضاء العدة لا يقع فان علم الاول  
 فلا كلام وان اختلفا فالقول للزوج لانه منكروا ان تحقق ولادتهما معا وقع الثلث وتعتد بالاقراء \*  
 وان ولدت غلاما وجاريتين ولا يردى الاول يقع ثنتان قضاء وثلث تنزيها \* وان ولدت غلامين  
 وجارية فواحدة قضاء وثلث تنزيها \* وهذا بخلاف ما \* لو قال ان كان حملك غلاما فانت طالق  
 واحدة وان كان حارية فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق \* لان الحمل اسم لكل فما لم يكن  
 اكل غلاما او جارية لم تطلق \* وكذلك \* لو قال \* ان كان ما في بطنك غلاما \* والمسئلة بحالها العموم ما \*  
 بخلاف ان كان في بطنك \* والمسئلة بحالها \* فانه يقع الثلث \* لعدم اللفظ العام فروع لعلق  
 طلاقها بحملها لم تطلق حتى تلد لاكثر من سنتين من وقت اليمين قال ان ولدت ولد فانت طالق  
 او حرة فولدت ولدا ميتا طلقت وعتقت قال لام ولده ان ولدت فانت حرة تنقضي به لعقد جوهره  
 \* علق \* العتاق والطلاق ولو \* الثلث بشيئين \* حقيقة بتكرار الشرط او لا كان جاء زيد وبكر  
 فانت كذا \* يقع \* المعلق \* ان وجد \* الشرط \* الثاني في الملك والا لا \* لا اشتراط الملك حالة  
 الحنث والمسئلة رباعية \* علق الثلث او العتق \* لامته \* بالوطى حنث \* بالتقاء المختانين \*  
 ولم يجب عليه العقر \* في المسئلتين \* باللبث \* بعد الايلاج لان اللبث ليس بوطى \* وكذلك \*

لم يصربه مراجعاً في \* الطلاق \* الرجعي الا اذا خرج ثم اولى ثانياً \* حقيقة او حكماً بان حرك  
 نفسه فيصير مراجعاً بالحركة الثانية ويجب العقر لا الحل لا اتحاد المجلس \* لا تطلق \* الجدي \* في \*  
 قوله للقول يمة \* ان نكحتها \* اى فلانة \* عليك فهي طالق اذا نكح \* فلانة \* عليها في عدة البائن \*  
 لان الشرط مشاركتها في القسم ولم يوجد \* ولو \* نكح \* في عدة الرجعي \* او لم يقل عليك \* طلقت \*  
 الجدي \* ذكره مسكين وقيل في النهر بحثاً بما اذا اراد رجعتها والا فلا قسم لها كما مر \* قال لها  
 انت طالق ان شاء الله متصلاً \* الالتئس او سعال او حبس او عطاس او نقل لسان او امساك فم او  
 فاصل مغيل لتاكيد او تكميل او نداء كانت طالق يا زانية او يا طالق ان شاء الله صح الاستثناء خانية  
 بخلاف الفاصل اللغو كانت طالق رجعيان شاء الله وقع وبائناً لا يقع ولو قال رجعي او بائناً يقع بنية  
 البائن لا الرجعي قنية وقواه في النهر \* مسموعاً \* بحيث لو ترب شخص اذنه الى فمه يسمع فصيح  
 استثناء في الاصح الخانية \* لا يقع \* للشك \* وان ماتت قبل قوله ان شاء الله \* وان مات يقع \*  
 ولا يشترط \* فيه \* القصد ولا التلفظ \* بهما فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولاً او عكس  
 او ازال الاستثناء بعد الكناية لم يقع عمادية \* ولا العلم بمعناه \* حتى لو اتى بالمشيئة من غير  
 قصد جاصل لم يقع خلافاً للشافعي ربه وانتي الشيخ الرملي الشافعي فيمن حلف على شيء بالطلاق  
 فاستثنى له الغير ظاناً صحته بعد الوقوع انتهى قلت ولم اراه لاحد من علماءنا والله اعلم ولو شهد ابها  
 وهو لا يدكرها ان كان يحال لا يدري ما يجري على لسانه لغضب جازله الاعتماد عليهما والا لا  
 \* \* \* ويقبل قوله ان ادعاه \* وانكرته \* في ظاهر المروى \* عن صاحب المذهب \* وقيل لا يقبل \*  
 الابينة \* وعليه الاعتماد \* والفتوى احتياطاً لغلبة الفساد خانية وقيل ان عرف بالصلاح  
 فالقول له \* وحكم من لم يوقف على مشيئة \* فيما ذكر \* كالانس والجن \* والملائكة والجل ارو  
 الحمار \* كل لك \* ولو شرك كان شاء الله وشاء زيد لم يقع اصلاً ومثل ان لا ان لم واذ ما وما لم و  
 من الاستثناء انت طالق لولا ابوك او لولا حسنك او لولا انى احبك فلا يقع خانية ومنه سبحانه  
 الله ذكره ابن الهمام في فتاواه \* قال انت طالق لنفاً ونلثاً ان شاء الله وانت حر وحر ان شاء  
 الله طلقت لنفاً وعق العبد \* عند الامام لان اللفظ الثاني لغو ولا وجه لكونه توكيداً للغصل  
 بالواو بخلاف قوله حر احر وعقيق لانه توكيد وعطف تفسير فيصح الاستثناء \* وكل \* يقع  
 الطلاق بقوله \* ان شاء الله انت طالق \* فانه تطليق عندهما تعليق عند ابي يوسف ربه

لا تصال المبطل بالاجاب فلا يقع كما لو اخر وصحه البرازى وفى الخاتمة طى قول ابي  
يوسف رح الفتوى وقيل الخلاف بالعكس وطى كل فالمعنى به عدم الوثوق اذ اقدم المشيئة  
ولم يات بالغاء فان اتى بها لم يقع اتغافا كما فى البحر والشرنبلانية والقهستانى وغيرها وثمرته  
فيمى حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حنث على التعليق لا الابطال \* وبانت طالق بمشيئة الله  
او بارادته او بحبته او برضاة لا \* تطلق لان الباء للالصاق فكان كالصاق الجزاء بالشرط \* وان  
اضافه \* اى الملك كور من المشيئة وغيرها \* الى العبد كان \* ذلك \* تمليكا فيقتصر على المجلس \*  
كامر \* وان قال بامره او بحكمه او بقضائه او باذنه او بعمله او بقرنته يقع فى الحال اضعف اليه تعالى  
او الى العبد \* اذ يراد بمثله التنجيز عرفا \* كقوله \* انت طالق \* يحكم القاضي وان \* قال  
ذلك \* باللام يقع فى الوجوه كلها \* لانه للتعليل \* وان \* كان ذلك \* بحرف فى ان اضافته الى  
الله تعالى لا يقع فى الوجوه كلها \* لان فى معنى الشرط \* الا فى العلم فانه يقع فى الحال \* وكذا  
القدرة ان نوى بها ضد العجز لوجود قدرة الله تعالى قطعاً كالعلم \* وان اضاف الى العبد كان  
تمليكا فى الرابع الاول \* وما بمعناها كالموى والروية \* تعليقا فى غيرها \* وهى ستة ثم العشرة اما  
ان تضاف لله او للعبد والعشرين اما ان تكون بيازالام او فى فهمي ستون وفى البرازية كتب الطلاق  
واستثنى بالكتابة صح وطى ما مر عن العمدادية فهمي مائة وثمانون وفى كيف شاء الله تطلق رجعية \*  
انت طالق ثلثا الا واحد يقع ثنتان وفى الاثنتين يقع واحد وفى الاثلاثا يقع \* ثلث \* لان  
استثناء الكل باطل ان كان بلفظ الصد او مساوية وان بغيرها كنسائي طواقى الاهو لاء او الازينب  
وعمرة وهند وعبيدى احرار الاهو لاء او الاسامى وغانما وراشد وهو الكل صح كما سيجى فى  
الاقرار \* ويعتبر \* فى المستثنى \* ونه كلاً او بعضاً من جملة الكلام الذى يحكم بصحته \* وهو الثلث  
ففى انت طالق عشر الا تسع يقع واحد والاثنائية يقع ثنتان والاسبعا يقع ثلث ومتى تعد  
الاستثناء بلا وراكان كله اسقاطا مما يليه فيقع ثنتان بان طالق عشر الا تسع الاثنائية الا سبعة و  
يلزمه خمسة بانه على عشرة الا ٩ الا ٨ الا ٧ الا ٦ الا ٥ الا ٤ الا ٣ الا ٢ الا واحد وتقرىبه ان  
تأخذ العد الاول يمينك والثانى بيسارك والثالث بيمينك والرابع بيسارك وهكنا ثم تسقط  
ما بيسارك مما يمينك فما بقي فهو الواقع \* اخرج بعض التطبيق لغو خلاف ايقاعه فلو قال  
انت طالق ثلثا الا نصف تطلقه وقع الثلث فى المختار \* وعن الثانى ثنتان فتح وفى السراجة



انت طالق الا واحدة يقع ثنتان انتهى فكانه استثنى من ثلث مقدر \* سالت المرأة الطلاق فقال  
 انت طالق خمسين طلقة فقالت المرأة ثلث تكفيني فقال ثلث لك والبقا لي لصواحيبك وله ثلث  
 نسوة غير ما تطلق المخاطبة ثلثا لا غير ما اصلا \* هو المختار لصيرورة الباقي لغوا فلم يقع بصرفه  
 لصواحيبها شيء فروع في ايمان الفتح ما غلظه وقد عرف في الطلاق انه لو قال ان دخلت  
 الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق وقع الثلث واقره  
 المصنف ثم ان سكنت هذه البلدة فامرأته طالق وخرج فورا فخلع امرأته ثم سكنها قبل العدة  
 لم تطلق بخلاف فانت طالق فليحفظ ان تزوجتك وان تزوجتك فانت كذا لم يقع حتى يتزوجها  
 مرتين بخلاف ما لو اخرا الجزاء فليحفظ ان غبت عنك اربعة اشهر فامرك بيدها ثم طلقها فاعتدت  
 فتزوجت ثم عادت للاول ثم غاب اربعة اشهر فلها ان تطلق نفسها ولو اختلعت لانه تنجز و  
 الاول تعليق دعاها للوقاع فابت فقال متى يكون فقالت غدا فقال ان لم تغعلي هذا  
 المراد غدا فانت كذا ثم نسيها حتى مضى الغد لا يقع حلف لا ياتيها فاستلقي فجأت فجامعت  
 ان مستيقظا حنث ان لم اشبعك من الجماع فعلى انزالها ان لم اجامعك الف مرة فكل فعلى  
 المبالغة لا العدة وان وطئت فعلى جماع الفرج وان نوى الدوس بالقدم حنث به ايضا له  
 امرأة جنب وحائض ونفساء فقال اخبرتك طالق طلقت النفساء وفي افحشكن فعلى الحائض  
 قال لي اليك حاجة فقال امرأته طالق ان لم اقضها فقال هي ان تطلق امرأته فانه ان لا يصح ته  
 قال لاصحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأته كذا فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم  
 العسس فحبسهم لا يحنث ان خرجت من الدار الا باذني فخرجت لحريقها لا يحنث حلف  
 لا يرجع ثم رجع لشيء نسيه لا يحنث حلف لم يخرج من ساكن داره اليوم والساكن ظالم فان لم يمكنه  
 اخراجه فاليمين على التلفظ باللسان ان لم تجئ بفلان ازان لم تردى ثوبي الساعة فانت طالق  
 فجاء فلان من جانب آخر بنفسه واخذ الثوب قبل دفعها لا يحنث كذا ان لم ادفع اليك الدينار  
 الذي على الى راس الشهر فكذا فابراً ته قبل الشهر بطل اليمين بقي ما يكتب في التعاليق مبتد  
 نقلها او تزوج عليها وابتراً ته من كذا او من باقي صداقها فلودفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا  
 لتصريحهم بصحة براءة الاسقاط والرجوع بما دفعه حلف بالله انه لا يدخل هذه الدار اليوم ثم  
 قال عبد حران لم يكن دخل لا كفارة ولا يعتق عبدا اما لصدقه او لانها غموس ولا مدخل

للقضاء في اليمين بالله حتى لو كانت يمينه الاول بعثق او طلاق حنث في اليمين لدخولها في  
 القضاء اخذت من ماله درهما فاشتريت به لحما وخلطه باللحم بدراهمه وقال زوجها ان لم  
 ترد به اليوم فانت كذا فحملت ان تاخذ كمس اللحم وتسلمه للزوج ولوضاع من اللحم فما لم  
 يعلم انه اذيب او سقط في البحر لا يحنث حلف ان لم يكن اليوم في العالم او في هذه الدنيا  
 فكذلك الحبس ولو في بيت حتى يمضي اليوم ولو حلف ان لم يخرب بيت فلان غدا فقيده ومنع  
 حتى يمضي الغد حنث كذا ان لم يخرج من هذا المنزل فكذلك افقيده وان لم اذهب بك الى  
 منزلي فاخذها فهربت منه او ان لم تحضري الليلة منزلي فكذلك افمنعها ابوها حنث في المختار  
 بخلاف لا اسكن فاغلق الباب او قيد لا يحنث في المختار قلت قال ابن الشحنة والاصل انه متى  
 عجز عن شرط الحنث حنث في العدم لا الوجودي قال في النهر ومغادة الحنث فيمن حلف  
 ليودين اليوم دينه فعجز لفقره وفقد من يقرضه خلا لما بحثه في البحر فتدبر والله سبحانه اعلم \*

### \* باب طلاق المريض \*

عنون به لا صالته ويقال له الغار افراره من ارثها فيرد عليه قصده الى تمام عدتها وقد يكون  
 الفرار منها كما سمع من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره بان اضناه مرض عجز به عن  
 اقامة مصالحه خارج البيت \* هو الاصح كعجز الفقيه عن الاتيان الى المسجد وعجز السوقي عن  
 الاتيان الى دكانه وفي حقها ان تعجز عن مصالحها داخله كما في البرازية ومغادة انها لو قدرت  
 على نحو الطبخ دون صعود السطح لم تكن مريضة قال في النهر وهو الظاهر قلت وفي آخر وصايا  
 المجتبى المرض المعتبر المضمن المبيع لصلوته قاعد والمقعد والمفلوج والمسلول اذا تناول ولم يقعد  
 في الفراش كالحصين ثم رمز شيخ حد التطاول سنة انتهي وفي الغنية المفلوج والمسلول والمقعد  
 ما دام يزداد كالمريض \* او بارز رجلا \* اقوى منه \* او قدم ليقتل من قصاص او رجم \* او بقى  
 على لوح من السفينة او فترسه سبع وبقى في فيه \* فاربا لطلاق \* خبر من \* ولا يصح تبرعه الا  
 من الثلث فلوا بانها \* وهي من اهل الميراث علم باهليتها ام لا كان اسلمت او عتقت ولم يعلم \*  
 طائعا \* بلارضاهما فلوا كره او رضيت لم ترث ولو اكرهت على رضاها او جاعها ابنه مكروهة ورثت \*  
 وهو كذا لك \* بذ لك الحال \* ومات \* فيه فلو صح ثم مات في عدتها لم ترث \* بذ لك  
 السبب \* موته \* او بغيره \* كان يقتل المريض او يموت بجهة اخرى \* في العد \* للمل خواته \*

ورثت \* هي منه لاهومنها الرضا باسقاطه حقه وعند احمد رح ترث بعد العدة ما لم تنزوج  
 بأخر \* وكل \* ترث \* طالبة رجعية \* او طلاق فقط \* طلقت \* بائنا او \* ثلثا \* لان الرجعي  
 لا يزيل النكاح حتى حل وطؤها ويتوارثان في العدة مطلقا وتكفي اهليتها للارث وقت الموت  
 بخلاف البائن \* وكل \* ترث \* مياينة قبلت \* او طارعت \* ابن زوجها \* لمجيى الحرمة  
 بيمينوته \* ومن لاعنها في مرضه او آلى منها مريضا كن لك \* اى ترث كامر \* وان آلى في صحته  
 وبانت به \* بالايلاء \* في مرضه او ابانها في مرضه فصحت فمات او ابانها فارتدت فاسلمت \*  
 فمات \* لا \* ترثه لانه لا بد ان يكون الممرض الذى طلقها فيه مرض الموت فاذا صح تبين انه  
 لم يكن مرض الموت لابد في البائن ان تستمر اهليتها للارث من وقت الطلاق الى وقت الموت  
 حتى لو كانت كتابية او مملوكة وقت الطلاق ثم اسلمت او اعتقت لم ترث \* كما \* لا ترث \* لو طلقها  
 رجعي \* او لم يطلقها \* فطارعت \* او قبلت ابنه لمجيى القرقة منها \* او ابانها بامرها \* قيد به  
 لانها لو ابانت نفسها فاجاز ورثت عملا باجازته قنية \* او اختلعت منه او اختارت نفسها \* ولو  
 ببلوغ وعتق وجب وعنة \* لم ترث \* لرضاها \* ولو \* كان الزوج \* محصورا \* بحبس \*  
 او فى صف القتال \* ومثله حال فشوا الطاعون اشباه \* او فائما مصالحة خارج البيت مشتكيا \*  
 من الم \* او محبوسا بقصاص او رجم لا \* ترث لغلبة السلامة \* والحامل لا تكون  
 فارة الا بتلبسها بالمخاض \* وهو الطلاق لانها حينئذ كالمریضة وعند مالك رح اذا تم لها ستة اشهر \*  
 اذا علق \* المريض \* طلقها \* البائن \* بفعل اجنبى \* اى غير زوجين ولو ولدها منه \* او  
 بمجيى الوقت \* الحال \* ان التعليق والشرط في مرضه او \* علق طلقها \* بفعل نفسه وهما  
 في المرض او الشرط فقط فيه او \* علق \* بفعلها ولا بد لها منه \* طبعيا او شرعا ككل وكلام  
 ابوين \* وهما في المرض او الشرط \* فيه فقط \* ورثت \* لغراره ومنه ما في البد ايع ان لم  
 اطلقك وان لم اتزوج عليك فانت طالق ثلثا فلم يفعل حتى مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها \*  
 وفي غيرها لا \* ترث \* وهما اذا كانا في الصحة او التعليق فقط او بفعلها ولها منه بد وحاصلها ستة  
 عشر لان التعليق اما بمجيى وقت او بفعل اجنبى او بفعله او بفعلها وكل وجه على اربعة لان  
 التعليق والشرط اما في الصحة او المرض او احدهما وقد علم حكمها \* قال لها في صحته ان شئت  
 انا وفلان فانت طالق ثلثا ثم مرض فشاء الزوج والا جنبي الطلاق معا وشاء الزوج ثم الا جنبي

ثم مات الزوج لا ترث وإن شاء الأجنبي أو لآثم الزوج ورثت \* كذا في الخانية والفرق لا يخفى إذ  
 بمشيئة الأجنبي أو لصار الطلاق معلقا على فعله فقط \* تصادقا \* أي المريض مرض الموت والزوجة \*  
 على ثلاثة في الصحة \* متى \* مضى العدة ثم أقر لها بد ين \* أو عين \* أو وصي لها بشي فلها الأقل  
 منه \* أي مما أقر أو وصى \* ومن الميراث \* للنهية وتعتد من وقت إقراره به يغتنى وأومات بعد  
 مضيتها فلها جميع ما أقر أو وصى عما دية ولولم يكن بمرض موته صح إقراره ووصيته ولو كان بته لم  
 يصح إقراره شرح مجمع وفي الفصولين ادعت عليه مريضا أنه أبانها فحلف وحلفه القاضي فحلف  
 ثم صدقته ومات ترثه لو صدقته قبل موته لا لوبعده \* كمن طلقت نكاحا بامرأها في مرضه ثم وصى  
 لها أو أقر \* فان لها الأقل \* قال صحيح لامرأته أحد كاطالوق ثم بين \* الطلاق \* في مرضه \*  
 الذي مات فيه \* في أحد ما صار فارا بالبيان فترث منه \* كافي ومفاده أنه لو حلف صحيحا  
 وحنت مريضا فبينه في أحد لهما صار فارا ولم اره نهر \* ولا يشترط علمه \* أي الزوج \*  
 بأهليتها \* أي المرأة \* بالميراث فلو طلقها بآثنا في مرضه وقد كان سيدا اعتقها قبله \* أو كانت  
 كتابية فأسلمت \* ولم يعلم به كان فارا \* فترثه ظهيرية \* بخلاف ما لو قال لامته أنت حرة غدا  
 وقال الزوج أنت طالق ثلثا بعد غدا إن علم بكلام المولى كان فارا والآخر \* يعلم \* لا \* ترث  
 خانية ولو علقه بعتقها أو بمرضه أو وكله به وهو صحيح فوقعه حال مرضه قاذرا علي عزله كان فارا \*  
 ولو باشرت \* المرأة \* بسبب الفرقة وهي \* أي والحال أنها \* مريضة وماتت قبل انقضاء  
 عدتها ورثها \* الزوج \* كما إذا وقعت الفرقة \* بينهما \* باختيارها نفسها في خيار البلوغ والعق  
 أو بتقبيلها \* أو مطاوعتها \* ابن زوجها \* وهي مريضة لانها من قبلها ولد الم يكن طلاقا \*  
 بخلاف وقوع الفرقة \* بينهما \* بالجنب والعنة واللعان \* فانه لا يرثها \* على \* ما في الخانية  
 والفتح عن الجامع وحزم به في الكافي قال في البحر فكان هو \* المذنب \* لانها طلاق فكانت مضافة  
 اليه \* وقيل \* قائله الزيلعي \* هو كالأول \* فيرثها \* ولو ارتدت ثم ماتت أو لحقت بد أو الحرب  
 فان كانت الردة في المرض ورثها زوجها \* استحسانا \* والآخر \* بان ارتدت في الصحة \* لا \* يرثها  
 بخلاف ردته فانها في معني مرض موته فترثه مطلقا ولو ارتدت امعافان أسلمت هي ورثته والا لا خانية \*  
 قال آخر امرأة تزوجها طالق ثلثا فنكح امرأة ثم أخرى ثم مات الزوج طلقت \* الأخرى \*  
 هند الزوج ولا يصير فارا \* خلافا لهما لان الموت معرق واتصافه بالآخرية من وقت الشرط

فيثبت مستند اد رفر وع ابانها في مرضه ثم قال لها اذا تزوجتك فانت طالق ثلثا فتزوجها في العدة ومات في مرضه لم ترث لانها في عدة مستقبلة وقد حصل الزوج بفعلها فلم يكن فاراخلا فالمحمد رح خانية كذا بها الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه فالقول لها كقولها طلقني وهو نائم وقالوا في اليقظة والولوالجية طلقها في المرض ومات بعد العدة فامشكل من متاع البيت لو ارث الزوج لصير ورثها اجنبية بخلافه في العدة جامع الفصولين \*

### \* باب الرجعة \*

بالفتح وتكسر يتعدى ولا يتعدى \* هي استدامة الملك القائم \* بلا عوض مادامت \* في العدة \* اي عدة المدخول بها حقيقة اذ لا رجعة في عدة الخلو ابن اكمال وفي البرازية ادعي الوطأ بعد الدخول وانكرت فله الرجعة لاني عكسه وتصح مع اكراه وهزل ولعب وخطاء \* بنحو \* متعلق باستدامة \* راجعتك \* ورد ذلك ومسكتك بلا نية لانه صريح \* و \* بالفعل مع الكراهة \* بكل ما يوجب حرمة المصاهرة \* كمس ولومنها احتلاما او نائما ومكرها او مجنونا او معتوها ان صل قها هو او ورثته بعد موته جوهره ورجعة المجنون بالفعل بزازية \* و \* تصح \* بتزوجها في العدة \* به يغتي جوهره \* ووطؤها في الدبر علي المعتمد \* لانه لا يخلو عن مس بشهوة \* ان لم يطلق بائنا \* فان ابانها فلا \* وان ابنت \* وقال ابطلت رجعتي او لا رجعة لي فله الرجعة بلا عوض ولو سمى هل يجعل زيادة في المهر قولان ويتمتع الموجل بالرجعي ولا يتأجل رجعتها خلاصه وفي الصيرفية لا يكون حاشا حتى تنقضي العدة \* وندب اعلا مها بها \* لثلاث تنكح غيره بعد العدة فان نكحت فرق بينهما وان دخل شمني \* و \* ندب \* الا شهد \* لعدلين ولو بعد الرجعة بالفعل \* و \* ندب \* عدم دخوله بلا اذنها عليها \* لتتاهب وان قصد رجعتها كراهتها بالفعل كامر \* ادعاها بعد العدة فيها \* بان قال كنت راجعتك في عدتك \* فصل قته صح \* بالمصادقة \* والا لا يصح \* و \* لدا \* لو اقام بينة بعد العدة انه قال في عدتها قد راجعتها او انه قال قد جاء معها \* وتقدم قبولها على نفس المس والتقبيل نلحفظ \* كان رجعة \* لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة وهذا من اعجب المسائل حيث لا يثبت اقراره باقراره بل بالبينة \* كما لو قال فيها كنت راجعتك امس \* فانها تصح \* وان كل بته \* ملكه الانشاء في الحال \* بخلاف قوله لها \* راجعتك \* يريد الانشاء \*



فقالت مجيبة له قل مضت عدتي \* فانها لا تصح عند الامام لمقارنتها لانقضاء العد \* حتى  
 لو سكنت ثم اجابت صحت اتفاقا كما لو نكحت عن اليمين عن مضى العد \* قال زوج الامة  
 بعد ما \* اى العد \* راجعتها فيها فصلقه السيد وكنى بنته \* الامة ولا بينة \* وقالت مضت  
 عدتي وانكر \* الزوج والمولى \* فالقول لها \* عند الامام لانها امانة \* فلو كذب به المولى و  
 صدقته الامة فالقول له \* اى للمولى على الصحيح لظهور ملكه فى البضع فلا يمكنها ابطاله \*  
 قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض كان له الرجعة \* لا خبا رها بكنى بها فى حق عليها شمى  
 ثم انما تعتبر المدة لوبا لحيض لا بالسقوط وله تحليفها انه مستبين الخلق ولو بالولادة لم تقبل الا  
 ببينة ولو حرة فتح \* وتنقطع \* العد \* اذا طهرت من الحيض الاخير \* يعم الامة \* عشرة \*  
 ايام مطلقا \* وان لم تغتسل او بمضى وقت صلو ولا قل لا \* تنقطع \* حتى تغتسل \* ولو بسور حمار  
 مع وجود الماء المطلق لكن لا تصلي ولا تزوج احتياطا \* او بمضى \* جميع \* وقت صلو \*  
 فتصير دينا فى ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز العشرة فله الرجعة \* او \* حتى \* تنيم \* عند عدم  
 الماء \* وتصلى \* ولو غلا صلو تامة فى الاصح وفي الكناينة بمجرد الانقطاع ملتقى لعدم خطا بها  
 قلت ومفاده ان المجنونة والمعتومة كذللك \* ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو تنقطع \* لتسارع  
 الجفاف فلو تيقنت عدم الوصول او تركته عمد الا تنقطع \* ولو \* نسيت \* عضوا لا \* تنقطع و  
 كل واحد من الماضية والاستنشاقي كالاقول لانها عضو واحد على الصحيح \* طلق حاملا منكر  
 وطأها فراجعها \* قبل الوضع \* فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر فصاعدا \* من وقت النكاح \*  
 صحت \* رجعتة السابقة وتوقف ظهور صحتها على الوضع لا ينافي صحتها قبله فلا مسامحة فى  
 كلام الوقاية \* كما \* صحت \* لو طلق من ولدت قبل الطلاق \* فلو واثبت بعد \* فلا رجعة لمضى  
 العد \* منكر او طأها \* لان الشرع كذب به يجعل الولد للغراش فيبطل زعمه حيث لم يتعلق باقراره  
 حق الغير \* ولو خلا بها ثم انكره \* اى الوطأ \* ثم طلقها لا \* يملك الرجعة لان الشرع لم يكن به  
 ولو اقربته وانكرته فله الرجعة ولو لم يخجل بها فلا رجعة له لان الظاهر شاهد لها ولو الهجية \* فان  
 طلقها فراجعها \* والمسئلة بحالها \* فجاءت بولد لاقل من حواين \* من حين الطلاق \* صحت \*  
 رجعتة السابقة لصيرورته مكن بائنا \* ولو قال ان ولدت فانت طالق فولدت \* فطلقت  
 باعدت \* ثم \* ولدت \* آخر بيطنين \* يعنى بعد ستة اشهر واولاكثر من عشر سنين ما لم تقر

بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية له الا الاياس \* فهو \* اى الولد الثاني \* رجعة \*  
 اذ يجعل العلوق بوطى حادث في العدة بخلاف ما لو كان يبطن واحد \* وفي كلما ولدت \*  
 فانت طالق \* فولدت ثلثة يبطن تقع الثلث والولد الثاني رجعة \* في الطلاق الاول كما مر  
 وتطلق به ثانيا \* كما لو \* الثالث \* فانه رجعة في الثاني وتطلق به ثلثا عملا بكما \* وتعتد \*  
 للطلاق الثالث \* بالحيض \* لانها من ذوات الاقراء ما لم تدخل في سن الاياس فبالاشهر  
 ولو كانوا يبطن يقع ثنتان بالاولين لا بالثالث لانقضاء العدة به فتح \* والمطلقة الرجعية تنزى \*  
 ويحرم ذلك في البائن والوفات \* لزوجها \* الحاضر لا الغائب لفقد العلة \* اذ كانت الرجعة  
 مرجوة \* والا فلا تفعل ذكره مسكين \* ولا تخرجها من بيتها \* ولو ما دون سفر للنهي المطلق \*  
 ما لم يشهد على رجعتها \* فبطل العدة وهذا اذا صرح بعدم رجعتها فلولا يصرح كان السفر رجعة  
 دلالة فتح بحثا واقرة المصنف \* والطلاق الرجعي لا يحرم الوطأ \* خلافا للشافعي رح \* فلو وطئ  
 لا عقر عليه \* لانه مباح \* لكن تكره الخلوة بها \* تنزيها \* ان لم يكن من قصد المراجعة والا لا \*  
 يكره \* ويثبت القسم لها ان كان من قصد المراجعة والا لا \* قسم لها بحر عن البدائع قال وصرحوا  
 بان له ضرب امرأتها على ترك الزينة وهو شامل للمطلقة رجعي \* وينكح مباحة بما دون الثلث  
 في العدة وبعد ما بالاجماع \* ومنع غيره فيها لاشتباه النسب \* لا \* ينكح \* مطلقة \* من نكاح  
 صحيح نافذ كما سنحققه \* بها \* اى بالثلث \* لوحرة وتنتين لومة \* ولو قبل الدخول وما في المشكلات  
 باطل او ما دل كما مر \* حتى يطأها غيره ولو \* الغير \* مراصقا \* يجامع مثله وقد رده شمس الاسلام  
 بعشر سنين او خصيا او مجبوبا او ذميا لذمية \* بنكاح نافذ \* خرج الفاسد والموقوف فلو نكحها  
 عبد بلا اذن سيده ووطئها قبل الاجازة لا تحلها حتى يطأها بعد ما ومن لطيف الحيل ان تزوج  
 لمملوك مراهق بشاهدين فاذا اولج يملكه لها فيبطل النكاح ثم تبعته لبلد آخر فلا يظهر امرها لكن على  
 رواية الحسن المفتى بها انه لا يحلها لعدم انكفاءه ان لها وليا ولا فيحلها اتعاقا كما مر \* تمضى عدته \* اى  
 الثاني \* لا يملك يمين \* لا بشرط الزوج بالنص فلا يحلها وطأ المولى ولا ملك امة بعد تطليقتين  
 او حرة بعد ثلث وردة وسبي نظيره من فرق بينهما بظهار او لعان ثم ارتدت وسبيت ثم ملكها  
 لم تحل له ابد \* والشرط التيقن بوقوع الوطئ في المحل \* المتيقن به فلو كانت صغيرة لا يوطأ  
 مثلها لم تحل للاول والاحلت وان افضاها بزانية \* فلو مغضاة لا تحل الا اذا حبست \* ليعلم ان

الوطأ كان في قبلها \* كالوتزوجت بمحبوب \* فانها لا تحل حتى تكمل اوجود الدخول حكما  
حتى يثبت النسب فتح فالانحصار على الوطئ قصور الا ان يعمم بالحقيقي والحكمي \* والايلاج  
في محل البكارة يحلها والموت عنها لا \* كافي التقنية واستشككه المصنف وفي النهر وكأنه ضعيف لما  
في التبيين يشترط ان يكون الايلاج موجبا للغسل وهو التقاء الختانين بلا حائل يمنع الحرارة  
وكونه عن قوة نفسه فلا يحلها من لا يقدر عليه الا بمساعدة اليد الا اذا اتعش وعمل ولو في  
حيض ونعاس واحرام وان كان حراما وان لم ينزل لان الشرط الذوق لا الشبع قلت وفي المجتبى  
الصواب حلها بدخول الحشفة مطلقا لكن في شرح المشارق لابن ملك لو وطئها وهي فائضة لا يحلها  
للالول لعدم ذوق العسيلة وينبغي ان يكون الوطؤ في حالة الاغماء كذا لك \* وكرة \* التزوج  
للمثاني \* تحريرا \* لعن الله المحلل والمحلل له \* بشرط التحليل \* كتزوجتك على ان  
احللك \* وان حللت للاول \* لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجبر على الطلاق كالحققة الكمال  
خلا لما زعمه البرازي ومن لطيف التحيل قوله ان تزوجتك وجامعتك او امسكنك فوق ثلث  
مثلا فانت بائن ولو خافت ان لا يطمقها تقول زوجتك نفسي على ان امرى بيدى زيلعي وتماه  
في العمادية \* اما اذا اضمرد ذلك لا \* يكره \* وكان \* الرجل \* ما جورا \* لقصد الاصلاح و  
تاويل اللعن اذا شرط الاجر ذكره البرازي ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول حتى لو كان  
بلاولى بل بعبارة المرأة او بلغظامة او بحضرة فاسقين ثم طلقها نلثا وادخلها بلا زوج يرفع  
الامر لشافعي فيقضى به وببطلان النكاح اى في القائم والان لا في المقضي بزازيه وفيها قال  
الزوج الثاني كان النكاح فاسدا ولم ادخل بها وكل بته فالقول لها ولو قال الزوج الاول ذلك  
فالقول له \* والزوج الثاني يهدم بالدخول \* فلولم يدخل لم يهدم اتفاقا قنیه \* مادون  
الثلث ايضا \* كما يهدم الثلث اجماعا لانه اذا هدم الثلث فمادونها اولى خلافا لمحمد رحم  
طلقت دونها وعادت اليه بعد آخر عادات بثلث لوحرة وبثنتين لوامة وعند محمد رحم وباقي  
الاثمة بما بقى وهو الحق فتح واقره المصنف وغيره \* ولوا خبرت مطلقة الثلث بمضي عدته  
وعده الزوج الثاني \* بعد دخوله \* والمدة تحتمله له \* اى الاول \* ان يصدقها ان غلب على  
ظنه صدقها \* واقل مدة عدة عندة بحض شهران ولامة اربعون يوما ما لم تدع السقط كما مر  
ولوتزوجت بعد مدة تحتمله ثم قالت لم تنقض عدتي او ماتت زوجت بأخر لم تصدق لان اقدامها

على الزوج دليل الحبل وعن السرخسي لا يحل تزوجها حتى يستغسرها وفي البزازية قالت طلقني  
 ثلثا ثم ارادت تزوج نفسها منه ليس لها ذلك اصررت عليه ام كذبت نفسها \* سمعت من زوجها  
 انه طلقها ولا تقدر على منعه من نفسها \* الا يقتله \* لها قتله \* بدوا اخوف الغصاص ولا تقتل  
 نفسها وقال الاوزجندی ترفع الامر للقاضي فان حلف ولا بينة فالانتم عليه وان قتله فلا شيء  
 عليها والباثن كالثلث بزازية وفيها شهد انه طلقها ثلثا لها العزج باخر التحليل ولو غابا  
 انتهى قلت يعني ديانة والصحيح عدم الجواز قنية وفيها لو لم يقدر هو وان يتخلص عنها ولو غاب  
 سحرته وردته اليها لا يحل له قتلها ويبعد عنها جهده \* وقيل لا \* تقتله قائلة الاسبيجاني \*  
 وبه يغتنى \* كما في التاتارخانية وشرح الوهبانية عن المتقطر الانتم عليه كما مر \* قال بعده \*  
 اى بعد طلاقه ثلثا \* كان قبلها طلقت واحدة وانقضت عدتها وصلته \* المرأة \* في ذلك  
 لا يصدق ان طلق المذهب \* المغتنى به كما لو لم تصدقه هي وقيل يصدق ان ولو طلقها ثنتين قبل  
 الدخول ثم قال كنت طلقته قبلها واحدة اخذ بالثلث والله اعلم \*

### \* باب الايلاء \*

مناسبتة البيهقوت مالا \* هو \* لغة اليمين وشرا \* الحلف على ترك قربانها مدة \* ولو ذميا \*  
 والمولى هو الذى لا يمكنه قربان امرأته الابشع \* مشق \* يلزمه \* الا لما منع كفر وركنها الحلف \*  
 وشروطه محلية المرأة بكونها منكوحة وقت تنجيز الايلاء \* ومنه ان تزوجتك فوالله لا اقربك ولو زاد  
 وانت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة بالقربان ووقع بائن بتركه \* واصلية الزوج للطلاق \* وعندهما  
 للكفارة \* نصي ايلاء الذمي \* بغير ماصوقرة وفائده وقوع الطلاق ومن شرائطه عدم النقص  
 عن المدة \* وحكمه وقوع طلاقه بائنة ان بر \* فلم يطاق \* والكفارة والجزاء \* المعلق \* ان حنث \*  
 بالقربان \* و \* المدة \* اقلها للحرة اربعة اشهر وللامة شهران \* ولا حد لكثرها فلا ايلاء بحلفه  
 على اقل من الاقلين وسببه كالسبب فى الرجعي والفاظه صريح وكناية فمن الصريح \* لو قال  
 والله \* وكل ما ينقل به اليمين \* لا اقربك \* لغير حائض ذكره سعدى لعدم اضافته الى اليمين \*  
 او \* والله \* لا اقربك \* لا اجامعك لا اطأك لا اغتسل منك من جنابة \* اربعة اشهر \* ولو  
 لحائض لتعين المدة \* وان قربتك فعلى حج او نحوه \* مما يشق بخلاف فعلى صلوة ركعتين  
 فليس بمول لعدم مشقتها بخلاف فعلى مائة ركعة وقياسه ان يكون موافقا بمائة ختمة او اتباع

مائة جنازة ولم اره \* او فانت طالق ارجع حر \* ومن الكناية لا امسكك لانهك ولا اغشاك  
لا اقرب فراشك لا ادخل عليك ومن الموبد نحو حتى تخرج الدابة او الدجال او تطلع  
الشمس من مغربها \* فان قربها في المدة \* ولو مجنونا \* حنت \* وحينئذ \* نفي الحلف بالله  
وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط الايلاء \* لانتهاء اليمين \* والا \* يقربها \* بان  
بواحد \* بمضيها ولو ادعاه بعد مضيتها لم يقبل قوله الا ببينة \* وسقط الحلف لو كان \* موقتا \* و  
لو بدل تيم اذ مضى الثانية تبين بثانية وسقط الايلاء \* لا لو كان \* موبدا \* وكانت طاهرة كما مر وفرع  
عليه \* فلو نكحها ثانيا والثاومضت المدة ان بلا فتي \* اي قربان \* بانتهى باخر يمين \* والمدة من وقت  
النزوح \* فان نكحها بعد زوج آخر لم تطلق \* لانتهاء هذا الملك بخلاف ما لو بانتهى بالايلاء دون  
ثالث او بانها بتنجيز الطلاق ثم عادت بثالث يقع بالايلاء خلافا لمحمد رح كما مر في مسألة  
الهدم \* وان وطئها \* بعد زوج آخر كفر \* لبقاء اليمين \* للحنت \* والله لا اقربك شهرين وشهرين  
بعد هذا الشهرين ايلاء \* لتحقيق المدة \* ولو مكث يوما \* اراد به مطلق الزمان اذ الساعة كذلك  
بحر \* ثم قال والله لا اقربك شهرين \* لم يكن موليا قال \* بعد الشهرين الاولين \* او لا  
لنقض المدة تكن ان قاله اتخذت الكفارة الا تعددت \* او قال والله لا اقربك سنة الا يوما \*  
لم يكن موليا للحال بل ان قربها وبقي من سنته اربعة اشهر فاكثر صار موليا والا لا ولو حلف  
سنة لم يكن موليا حتى يقربها فيصير موليا ولو زاد الا يوما اقربك فيه لم يكن موليا ابل الا انه استثنى  
كل يوم يقربها فيه فلم يتصور منعه ابل \* او قال وهو بالبصرة والله لا ادخل مكة وهي بها لا \*  
يكون موليا لانه يمكنه ان يخرجها منها فيطأها \* آلى من المطلقة رجعييا صح \* لبقاء الزوجية  
ويبطل بمضي العدة \* ولو \* آلى \* من مبانة او من اجنبية نكحها بعد \* اي بعد الايلاء  
لم يضغه للملك كما مر \* لا \* يصح لغوات محله ولو وطئها كفر لبقاء اليمين ولو آلى فابانها ان  
مضت مدته وهي في العدة بانتهى باخرى والا لا خانية \* عجز \* عجزا حقيقيا لا حكيميا كما حرام  
لكونه باختيار \* عن وطئها لمرض باحد هما او صغرها او رتقها \* اوجبة او عنة \* او بمسافة  
لا يقدر على قطعها في مدة الايلاء او حبسه \* اذا لم يقدر على وطئها في السجن كما في البدر عن  
الغاية وقوله \* لا يحق \* لم اره لغيره فليراجع وكان احبسها ونشوزها فغيروا \* نحو قوله \* بلسانه \*  
فتت اليها \* او راجعتك او ابطلت الايلاء او رجعت عما قلت ونحوه لانه اذاها بالمنع فيرضيها



بالوعد \* فان قدر على الجماع في المدة فغيمته الوطوء في الفرج \* لانه الاصل \* فان وطئ في  
 غيره \* كدبر \* لا يكون فيثا ومغاده اشتراط دام العجز من وقت الايلاء الى مضي مدته وبه  
 صرح في الملتقى وفي الحاوي آلى وهو صحيح ثم مرض لم يكن فيوه الا الجماع وبقي شرط ثالث  
 ذكره في البدائع وهو قيام النكاح وقت الغيم باللسان فلو ابا عنها ثم فاء بلسانه بقى الايلاء \* قال  
 لامراته انت علي حرام \* ونحو ذلك كانت معى في الحرام \* ايلاء ان نوى التحريم او لم ينوشيا  
 وظهار ان نواه وهذان نوى الكذب \* وذا ديانة واما قضاء فايلاء قهستاني \* وتطبيقه بآئنة  
 ان نوى الطلاق وثلاث ان نواها ويغنى بانه طلاق بائن وان لم ينوه \* لغلبة العرف ولد لا يخلف  
 به الا الرجال ولولم يكن له امرأة او حلفت به المرأة كان يمينها كالمومات او بانث لا الى عدة  
 ثم وجد الشرط لم تطلق امرأته المتزوجة به يغنى لصيرورتها يمينافلا ينقلب طلاقا ومثله انت معى  
 في الحرام والحرام يلزمى وحرمتك على وانت محرمه او حرام علي او لم يقل على وانا عليك  
 حرام او محرم او حرمت نفسي عليك او انت على كالحمر او الخنزير بزازية \* ولو كان له اربعة  
 نسوة \* والمسئلة بحالها \* وقع على كل واحد منهن طلقة \* واحدة بائنة \* وقيل تطلق واحدة  
 منهن \* واليه البيان كما مر في الصريح \* وهو الاظهر \* والاشبه ذكره الزيلعي والبرازي وغيرهما  
 وقال الكمال الاشبه عندى الاول وبه جزم صاحب البحر في فتاواه وصححه في جواهر الفتاوى  
 واقره المصنف في شرحه لكن في النكاح ان يكون معنى قول الزيلعي والمسئلة بحالها يعني  
 التحريم لا يقيد انت علي حرام مخاطبا لواحدة كما في المتن بل يجب فيه ان لا يقع الا على مخاطبة  
 انتهى قلت يعني بخلاف حلال الله او حلال المسلمين فانه يعم وبه يحصل التوفيق فليحفظ  
 فروع انت علي حرام الف مرة يقع واحدة طلقها واحدة ثم قال لها انت حرام نازيا ثنتين  
 وقع واحدة كرهه مرتين ونوى بالاول طلاقا والثاني يميناصح قال ثلث مرات حلال الله على  
 حرام ان فعلت كذا او وجد الشرط وقع الثلث قال لهما انتما علي حرام ونوى في احد هما ثلثا  
 وفي الاخرى واحدة فكما نوى به يغني وتامه في البرازية قال انتما علي حرام حنث بوطئ  
 كل ولو قال والله لا اقربكما لم يحنث الا بوطئهما والفرق لا يخفى وفي الجوهر كرهه والله لا اقربك  
 ثلثا في مجلس ان نوى التكرار احد والا فالايلاء واحد واليمين ثلث وان تعدد المجلس تعدد  
 الايلاء واليمين والله اعلم \*

## \* باب الخلع \*

هو لغة الازالة واستعمل في ازالة الزوجية بالضم وفي غيره بالفتح وشرعا كما في البحر \*  
 ازالة ملك النكاح \* خرج به الخلع في النكاح الفاسد وبعد البينونة والردة فانه لغو كما في  
 الفصول \* المتوقعة على قبولها \* خرج ما لو قال خلعتك ناويا الطلاق فانه يقع بائنا غير مسقط  
 للحقوق لعدم توقيفه عليه بخلاف خالعتك بلفظ المفاعلة او اختلعي بالامر ولم يسم شيئا  
 فقبلت فانه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت البدل رده خانية \* بلفظ الخلع \* خرج الطلاق  
 على مال فانه غير مسقط فتح وزاد قوله \* او ما في معناه \* ليدخل لفظ المباراة فانه مسقط كما يجي  
 ولفظ البيع والشراء فانه كذلك كما صححه في الصغرى خلافا للخانية وافاد التعريف صحة خلع  
 المطلقة رجعيا \* ولا باس به عند الحاجة \* للشقاق لعدم الوفاق \* بما يصلح للمهر \* بغير عكس  
 كلى لصحة الخلع بدون العشرة وبما في يد هاربطن غنمها وجوز العيني انعكاسها \* وشرطه كالطلاق  
 وصحته ما ذكره بقوله \* هو بمن في جانبه \* لانه تعليق الطلاق بقبول المال \* فلا يصح رجوعه \*  
 عنه \* قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس \* اى مجلسه ويقتصر قبولها  
 على مجلس علمها \* وفي جانبها معاوضة \* بمال \* يصح رجوعها \* قبل قبوله \* و \* صح \* شرط  
 الخيارها \* ولو اكثر من ثلاثة ايام بحر \* ويقتصر على المجلس \* كالبيع فانك لا يشترط في قبولها  
 علمها بمعناه لانه معاوضة بخلاف طلاق وعتاق وتدبير لانه اسقاط والاسقاط يصح مع الجهل \*  
 وطرف العبد في الاعتاق على مال كطرفها في الطلاق و \* الخلع \* يكون بلفظ البيع والشراء  
 والطلاق والمباراة \* كبعت نفسك او طلاقك او طلقتك على كذا او بارأتك اى فارتكت وقبلت  
 المرأة \* و \* حكمه ان \* الواقع به \* ولو بلا مال \* ولو بالطلاق \* الصريح \* على مال طلاق بائن \*  
 وشرته فيما لو بطل البدل كما سيجي \* و \* الخلع \* هو من الكنايات فيعتبر فيه ما يعبر فيها \*  
 من ترائن الطلاق لكن لو قضي بكونه فسحا نفل لانه مجتهد فيه وقيل لا \* خلعتها ثم قال لم انوبه  
 الطلاق فان ذكر بدل لم يصدق \* قضاء في الصور الاربع \* والا صدق \* فيما اذا وقع بلفظ \*  
 الخلع والمباراة \* لانهما كنايةتان ولا قرينة بخلاف لفظ بيع وطلاق وفيه اشارة الى اشتراط  
 النية وهو ظاهر الرواية الا ان المشائخ قالوا لا يشترط النية هنا لانه يحكم غلبة الاستعمال صار  
 كالصريح كفى القهستاني عن متفرقات طلاق المحيط \* وكره له \* تحريما \* اخذ شئ \* ويلحق

به الا برأء عما لها عليه \* ان نشزوان نشزت لا \* ولو منه نشوزا ايضا ولو باكثر مما اعطاها على  
 الا وجه فتح وصحح الشمنى كراهية الزيادة وتعبير الملتقى لا باس به يفيد انها تنزيهية وبه  
 يحصل التوفيق \* اكرهها \* الزوج \* عليه تطلق بلا مال \* لان الرضا شرط للزوم الما ل و  
 سقوطه \* ولو ملك بدل له في يدها \* قبل الدفع \* او استحق فعلها قيمته لو \* البذل \* قيميا  
 ومثله لو مثليا \* لان الخلع لا يقبل الغسخ \* خلعا او طلقها بخمر او خنزير او ميتة او نحوها \*  
 مما ليس بمال \* وقع \* الطلاق \* بائن في الخلع رجعى في غيره \* وقوعا \* مجانا \* فيها  
 لبطلان البذل وهو الثمرة كامر واوسمت حلا لا كهذا الخل فاذا هو خمر رجوع بالمهر ان لم يعلم  
 ولا شىء له \* كذا لعنى طى ما فى يدى \* اى الحسية \* ولا شىء في يدها \* لعدم التسمية و  
 كذا عكسه لكن لو كان في يده جوهره لها فقبلت فهي له علمت او لا لاضرارها بنفسها بقبولها \*  
 وان زادت من مال او دراهم ردت \* عليه في الاولى \* مهرها \* ان قبضته والا لا شىء  
 عليها جوهره \* او ثلثة دراهم \* فى الثانية ولو فى يدها اقل كملتها ولو سمت دراهم فبانت  
 دنانير لم اده \* والبيت والصندوق وبطن الجارية \* اذ لم تذل لا قتل المدة \* \* \* بطن \* الغنم \*  
 وثمره الشجر \* كاليد \* فن كراليد مثال كافى البحر قال وقيد في الخلاصة وغيرها بعدم العلم  
 فقال لو علم انه لامتناع فى البيت او انه لا مهر لها عليه فى خلعه بمهرها لا يلزمها شىء لانها  
 لم تطامعه فلم يصرمغروا ولو ظن ان عليه المهر ثم تدكر عدمه ردت المهر \* خالعت طلى  
 عبد ابقى لها على برأءتها من ضمانه لم تبرأ \* وعليها تسليمه ان قدرت والا فقيمه لانه يبطل  
 بالشرط الفاسد كالنكاح \* قالت طلقنى ثلثا بالالف او على الف فطلقها واحدة وقع في الاول  
 بأينة بثلثه \* اى بثلث الالف ان طلقها فى مجلسه والاف مجانا فتح وفى الثانية لو كان طلقها  
 ننتين فله كل الالف \* وفى الثانية رجعية مجانا \* لان على الشرط وقال كالباء \* قال لها طلقي  
 نفسك ثلثا بالالف او على الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شىء \* لانه لم يرض بالبينونة الا بكل  
 الالف بخلاف ما مرارضا بها بالف فبعضها اولى \* وقوله لها انت طالق بالالف او على الف  
 فقبلت \* فى مجلسها \* لزم \* ان لم تكن مكروهة كامر ولا سقيمة ولا مريضة كما يجيى \* الالف \* لانه  
 تفويض او تعليق وفي البحر عن التاتارخانية قال لامراتيه احدكما طالق بالف درهم والاخرى بمائة  
 دينار فقبلتا طلقتا بغير شىء \* انت طالق عليك الف وانت حر عليك الف طلقت وعق مجانا \*

وان لم يقبل لان قوله وعليك الف جملة تامة وقال ان قبلا صح ولزم المال عملا بان الواو  
للحال وفي الحاوي ويقول لهما يقتضى \* قال طلقتك على الف فلم تقبلى وقالت قبلت فالقول  
له يمينه بخلاف قوله بعثك طلاقك امس على الف فلم تقبلى وقالت قبلت فالقول لها \*  
وكذا لو قال لعبد كذا لك \* كقوله \* لغيرة \* بعث منك هذا العبد بالف امس فلم تقبل وقال  
المشتري قبلت \* فان القول للمشتري والفرق ان الطلاق بمال يمين من جانبه وهى تدعى  
حنثه وهى ينكر اما البيع فاقراره به اقرار بالقبول فانكاره رجوع فلا يسمع ولو بر هنا اخذ بيمينتها  
تأثرا خائفة \* ولو ادعى الخلع على مال وهى تنكر يقع الطلاق \* باقراره \* والدعوى في المال  
بحالها \* فيكون القول لها لانها تنكر \* وعكسه لا \* كيف ما كان بزانية فروع انكر الخلع  
او ادعى شرط او استثنى او ان ما قبضه من دينه او اختلغا في الطوع والكره فالقول له ولو قالت  
كان بغير بدل فالقول لها ادعت المهر ونفقة العدة وانه طلقها وادعى الخلع ولا بينة فالقول لها  
في المهر وله في النفقة خلع امرأته على عبد قسمت قيمته على سميتها خالعتك على عبدى وقف  
على قبولها ولم يجب شئ بحر \* ويسقط الخلع \* في نكاح صحيح ولو بلغا ببيع وشراء كما اعتمدت العمادى  
وغیره \* والمباراة \* اى البراءة من الجانبيين \* كل حق \* ثابت وقتها \* لكل منهما على الآخر  
مما يتلق به \* لك \* النكاح \* حثى لو اباها ثم نكحها نيا بمهر آخر فاختلعت منه على مهرها برئ  
عن الثاني لا الاول وهما المتعة بزانية وفيها اختلعت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى  
ان له كذا من القطن صح لا اختصاص البراءة بحقوق النكاح \* الا نفقة العدة \* وسكنها فلا  
يسقطان \* الا اذا نص عليها \* فتسقط النفقة لا السكنى لانها حق الشرع الا اذا ابرأتها عن مؤنة  
السكنى فيصح فتح وهو مستغنى عنه بما ذكرنا اذ النفقة والسكنى لم يجبار قتهما بل بعد هما \* وقيل  
الطلاق على مال \* مسقط للمهر \* كالخلع والمعتد لا \* ذكره البرزنجى ولا يبرأ ببراءك الله ذكره  
ابن ميسرة \* شرط البراءة من نفقة الولد ان وتما \* وقتا كسنة \* صح ولزم والا لا \* بحر وفيه عن الملتقى  
وغیره لو كان الولد رضيعا صح وان لم يوقت وترضعه حواين بخلاف العظيم ولو تزوجها اوهربت او  
ماتت او مات الولد رجوع ببقية نفقة الولد والعدا الا اذا شرطت براءتها ولم مطالبتها بكسوة الصبي الا  
اذا اختلعت عليها ايضا ولو فطما فيصح كالظئر \* ولو خالعت على نفقة ولد شهر \* مثلا \* وهى معسرة  
فطالبت بالنفقة يجبر عليها \* وعليه الاعتماد فتح وفيه لو اختلعت على ان تمسكه الى البلوغ

صح في الا نهي لا الغلام ولو تزوجت فللزواج اخذ الولد وان اتفقا على تركه لانه حق الولد  
وينظر الي مثل امساكه لتلك المدة فيرجع به عليها \* خلع الاب صغيرته بما لها او مهرها طلقت \*  
في الاصح كما لو قبلت هي وهي مميزة \* ولم يلزم \* المال لانه تبرع وكذا الكبيرة الا اذا قبلت  
فيلزمها المال ولا يصح من الام ما لم تلزم البذل ولا على صغير اصلا \* كالو خالعت \* المرأة \*  
بذل المك \* اى بما لها او بمهرها \* وهي غير رشيدة \* فانها تطلق ولا يلزم حتى لو كان بلفظ الطلاق  
يقع رجعيها فيها شرح وهو بانية \* فان خالعتها \* الاب على ما ل \* ضامنا له \* اى ملتزما  
لا كفيلة لعدم وجوب المال عليها \* صح والمال عليه \* كالخلع من الاجنبي فالاب  
اولى \* بلا سقوط مهر \* لانه لم يدخل تحت ولاية الاب ومن حيل سقوطه ان يجعل بدل  
الخلع على اجنبي بقدر المهر ثم يحيل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه بزانية \*  
وان شرطه \* اى الزوج الضمان \* عليها \* اى الصغيرة \* فان قبلت وهي من اهله \*  
بان كانت تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب \* طلقت بلا شيء \* لعدم اهلية الغرامة وان  
لم تقبل او لم تعقل لم تطلق وان قبل الاب في الاصح زيلعى وان بلغت واجازت جاز فتح \*  
قال \* لزج \* خالعتك فقبلت \* المرأة ولم يذكرا ما لا \* طلقت \* لوجود الايجاب والقبول \* وبرى  
عن \* المهر \* الموجل لو \* كان \* عليه \* والا \* يكن عليه من الموجل شيء \* ردت \* عليه \* ما ساق  
اليها من \* المهر \* المعجل \* لما مر انه معارضة فتعتبر بقدر الامكان \* خلع المريضة يعتبر من الثلث \*  
لانه تبرع فله الاقل من الارث وبدل الخلع ان خرج من الثلث والا لاقل من ارثه والثلث  
ان ماتت في العدة او بعدها ولو قبل الدخول فله البذل ان خرج من الثلث وتامه في  
الفصولين \* اختلعت المكاتب لزومها المال بعد العتق ولو باذن المولى \* لحررها عن التبرع \*  
والامة وام الولد ان ياذن المولى لزومها البذل للحال \* فتباع الامة وتسعى ام الولد والمكاتب  
ولو بلا اذن نبعث العتق \* خلع الامة مولاها على رقبتهما ان زوجها حرا صح الخلع مجانا وان \*  
زوجها ثمة مكاتب او عبد او مملوك وصارت امة للسيد \* فلا يبطل النكاح واما الحر فلو ملكها ابطل  
النكاح يبطل الخلع فكان في تصحيحه ابطالا له اختصارا فروع قال خالعتك على الف قاه  
ثلثا فقبلت طلقت بثلاثة الاف لتعليقه بقبولها في الملتقى انت طالق اربعاء الف فقبلت ثلثا  
وان قبلت الثلث لم تطلق لتعليقه بقبولها بازاء الاربعة انت طالق على دخولك الدار توقف علي



القبول وعلي ان تدخلي الدار توقفي علي الدخول قلت فيطلب الفرقان أن والفعل  
بمعني المصدرفعل بر قال خالعتك واحدة بالفرقات انما سالتك الثلث فلك ثلثها فالقول  
لها خالعتها على ان صدقتها الولد ها ولا جنبي او على ان يمسه الولد صدق الخلع وبطل  
الشرط قلت اختلعت منك فقال طلقتك بانت وقيل رجعي ولا رواية لوقالت ابرءك من  
المهر بشرط الطلاق الرجعي فطالقتها رجعيًا لكن في الزيادة انت طالق اليوم رجعيًا وغدا  
اخرى رجعيًا بالف فالبدل لها وما هو ما باثنتان لكن يقع غدا بغير شيء ان لم يعد ملكه وفي الظاهرية  
قال لصغيرة ان غبت عنك اربعة اشهر فامرك بك بعد ان تبريني من المهر فوجد الشرط  
فابراته طلقت نفعها لا يسقط المهر ويقع الرجعي وفي البرازية اختلعت بمهرها على ان يعطيها  
عشرين درهما زكنا منا من الارز صم ولا يشترط مكان الايغاء لان الخلع اوسع من البيع قلت و  
مفاده صحة ايجاب بدل الخلع عليه فليحفظ وفي القنية اختلعت بشرط الصك او بشرط ان يرد اليها  
اقمشتها فقبل لم تحرم ويشترط كتابة الصك ورد الاقمشة في المجلس والله اعلم

### \* باب الظهار \*

هو لغة مصدر ظاهر من امرأته اذا قال لها انت علي كظهر امي وشرعا تشبيه المسلم \* فلاظهار  
لذمي \* زوجته \* ولو كتابية او صغيرة او مجنونة \* او تشبيهه \* ما يعبر به عنها \* من  
اعضاؤها \* او تشبيهه \* جزء شائع منها محرم عليه تايبدا \* بوصف لا يمكن زواله فخرج  
تشبيهه باخت امرأته او بمطلقة ثلاثا وكل ابحرسية لجواز اسلامها وقوله بمحرم صفة  
لشخص المتناول للذكر والانثى فلو شبهها بفرج ابيه او قريبه كان مظاهرا قاله المصنف تبعا  
للبحر ورده في النهر بما في البدن ائع من شرائط الظهار ككون المظاهر به من جنس النساء  
حتى لو شبهها بظهر ابيه او ابنه لم يصح لانه انما عرف بالشرع والشرع ورد في النساء نعم يرد ما  
في الحانية انت علي كالدّم والخنزير والخمر والغيبة والنميمة والزنا والربا والرشوة وقتل  
المسلم ان نوى طلاقها او ظهارا فكما نوى على الصحيح كانت علي كامي فان التشبيه بالام تشبيه  
بظهرها وزيادة ذكره القهستاني معزيا للمحيط \* وصح اضافته الى ملك وسببه \* كان نكحتك  
فكذلك اقول ان تزوجتك فانت علي كظهر امي مائة مرة فعليه لكل مرة كفارة قاتار خانيه \*  
وظهارها منه لغو \* فلا حرمة ولا كفارة به يغتفر جوهره ورجح ابن الشحنة ايجاب كفارة يمين \*

وذا \* اى الظهار \* كانت على كظهر امي \* او امك \* وكذا الوحدف على كما فى النهر \* او  
 راستك \* كظهر امي \* ونحوه \* كالرقبة مما يعبر به عن الكل \* او نصفك \* ونحوه من الجزء  
 الشائع \* كظهر امي او كبطنها او كفخذها او كفرجها او كظهر اختي او عمتي او فرج امي او فرج  
 بنتي \* كذا فى نسخ الشرح ولا يخفى ما فيه من التكرار والذى فى نسخ المتن او فرج ابى  
 بالباء او قريبي وقد علمت رده \* يصير به مظاهرا \* بلا نية لانه صريح \* فيحرم وطؤها عليه  
 ودواعيه \* للمنع عن التماس الشامل للكل وكذا يحرم عليها تمكينه لا يحرم النظر وعن محمد رح  
 لو قدم من سفر له تقبيلها للشفقة \* حتى يكفر \* وان عادت اليه بملك يمين او بعد زوج آخر  
 لبقاء حكم الظهار وكذا اللعان \* فان وطئ قبله \* تاب \* واستغفر وكفر للظهار فقط \* وقيل عليه  
 اخرى \* ولا يعود \* او وطئها نائيا \* قبلها \* قبل الكفارة \* وعوده \* المذكور فى الآية \* عزمه \* عزما  
 موكد افلوعزم ثم بداله لا كفارة عليه \* على \* استباحة \* وطئها \* اى يرجعون عما قالوا  
 فيريدون الوطأ قال الغداه العود الرجوع واللام بمعنى عن \* وللمرأة ان تطالبه بالوطئ \*  
 لتعلق حقها به \* وعليها ان تمنعه من الاستمتاع حتى يكفر وعلي القاضي الزامه به \* بالتكفير  
 دفعا للضرر عنها بحبس او ضرب على ان يكفر او يطلق فان قال كفرت صدق ما لم يعرف بالكذب  
 ولو قيله بوقت سقط بمضيه وتعليقه بمشيئة الله تعالى تبطله بخلاف مشيئة فلان \* وان تولى  
 بانته على مثل امي \* او كامي وكذا الوحدف على خانيه \* برا او ظهارا او طلاقا صحت نيته \*  
 ووقع مانواه لانه كناية \* والا \* ينوشيا او حدف الكاف \* لغا \* وتعين الادنى اى البريعني  
 انكرامة ويكره قوله انت امي ويا بنتي ويا اختي ونحوه \* وبانت على حرام كامي صح مانواه  
 من ظهار وطلاق \* وتمنع ارادة انكرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم ينو ثبت الادنى وهو الظهار في  
 الاصح \* وبانت على حرام كظهر امي ثبت الظهار لا غير \* لانه صريح \* ولاظهار \* صحيح \* من  
 امته ولا من نكحها بلا امرها ثم ظاهر منها ثم اجازت \* لعنم زوجية \* انتن على كظهر امي ظهار  
 منهن \* اجماعا \* وكفر لكل \* وقال مالك رح واحمد يكفيه كفارة واحدة كالايلاء \* ظاهر  
 من امرأته مراراً فى مجلس او مجالس وعليه لكل ظهار كفارة فان عني التكرار \* والتاكيد \*  
 فان بمجلس صدق قضاء والا لا \* على المعتمد وكذا الوعلقه بنكاحها كما مر عن التاتارخانية  
 فروع \* انت على كظهر امي كل يوم اتحد ولواتى بغى تجد داله قربانها لئلا ولو قال كظهر

اممي اليوم كلما جاء يوم فكما جاء يوم صار مظاهرا وظاهرا آخر مع بقاء الاول ومتى علق بشرط متكرر تكرار  
ولو قال كظمي رامي رمضان كله ورجب كله ائحدا استحسانا ويصح تكفيره في رجب لا في شعبان كمن  
ظاهر واستثنى يوم الجمعة مثلا ان كفر في يوم الاستثناء لم يجز والا جازا تارة خائيه بحر \*

### \* باب الكفارة \*

اختلف في سببها والجمهور على انه الظهار والعود \* هي \* لغة من كفر الله عنه الذنب محاه  
وشرعا \* تحرير رقبة \* قبل الوطى اى اعتاقها بنية الكفارة فلو ورث اباها نوبا الكفارة لم يجز \*  
ولو صغيرا \* رضيعا \* او كافرا \* او مباح الدم او مروه نونا او مديونا او ابقا علمت حبا ته ازمرة  
وفى المرتد وخرى على سبيله خلاف \* او اصم \* ان صح به يسمع والا لا \* او خصيا او مجنونا \*  
اورتقا او ترنا \* او مقطوع الاذنين \* او ذاهب الحاجبين او شعر لحيته وراس او مقطوع انف  
او شقتهين ان قد رعى الكل والا لا \* او عور \* او اعشى \* او مقطوع احدى يديه واحدى  
رجليه من خلاف او مكاتب لم يود شيئا \* واعتقه مولا لا الوارث \* وكذا \* يقع عنها \* شراء قريبه  
بنية الكفارة \* لانه بصنعه بخلاف الارث \* واعتاق نصف عبد ثم باقيه \* عنها استسنا بخلاف  
المشرك كما يجزى لا يجزى \* فانت جنس المنفعة \* لانه مالك حكما \* كالا عبي والمجنون الذى  
لا يعقل \* فمن يغيب يجوز فى حال افايته \* ومريض \* لا يرجى برؤه وساقط الاسنان \*  
والمقطوع يداه او ابهاماه \* ارثلت اصابع من كل يد \* او رجلاه او يد ورجل من جانب \* ومعتوه  
ومغلوب كافي \* ولا \* يجزى \* مد بروام ولد ومكاتب ادى بعض يد له \* ولم يجز نفسه فان  
عجز فحرره جازوهي حيلة الجواز بعد ادائه شيئا \* واعتاق نصف عبد \* مشترك \* ثم باقيه  
بعد ضمانه \* لتمكين النقصان \* نصف عبد \* عن تكفيره ثم باقيه ثم بعد وطى من ظاهر  
منها \* للامر به قبل التماس \* فان لم يجد \* المظاهر \* ما يعتق \* وان احتاجه لخدمته  
اول قضاء دينه لانه واحد حقيقة بل ايع فما في الجوهر له عبد المخدم لم يجز الصوم الا ان يكون  
زما انتهى يعنى العبد ايوافق كلامهم ويحتمل رجوعه للمولى لكنه يحتاج الى نقل ولا يعتبر  
مسكنه ولوله مال وعليه دين مثله ان ادى الدين اجزاه الصوم لا فقولا ولوله مال غائب  
انتظره ولوعليه كفارتان وفي ملكه رقبة فصام عن احد هما ثم اعتق عن الاخرى لم يجز وبكسه  
جاز \* صام شهرين \* ولو ثمانية وخمسين يوما بالليل والافئتين يوما ولو قل رعى التحريم

آخر الاخير لزمه العتق واتم يومه نذ با ولا قضاء لو افطر وان صارت غلًا \* متبعا بعين قبل المسيس  
ليس فيهما رمضان وايام نهى عن صومها \* وكذا اكل صوم شرط فيه المتتابع \* فان افطر بعد \*  
كسفر ونقاس بخلاف حيض الا اذا نسيت \* او بغيره او وطئها \* اى المظاهر منها اما لو وطئ  
غيرها وطئها غير مقطر لم يضره اتفاقا كالوطئ في كفارة القتل \* فيهما \* اى الشهرين \* مطلقا \*  
ليلا وانها راعا مائة وناسيا كافي المختار وغيره وتقييد ابن ملك الليل بالعد غلطا بحر كن في  
القهمستاني ما يخالفه فتنبه \* استأنف الصوم لا الاطعام ان وطئها في خلاله \* لا اطلاق النص  
في الاطعام وتقييد في تحرير وصيام \* والعبد \* ولو مكاتب او مستسعى \* كذا الجرا المجبور عليه  
بالفسه علي المعتمد \* لا يجزيه الا الصوم \* المدكور ولم ينتصف لما فيها من معنى العبادة وليس  
للسيد منعه منه \* ولو \* وصلى \* اعتق \* سيده عنه او اطعم \* ولو بامر له عدم اهلية التملك  
الا في الاحصار فيطعم عنه المولى قبل نذ با وقيل وجوبا \* فان عجز عن الصوم \* مريض لا يرجي  
برؤه او كبر \* اطعم \* اى ملك \* ستمين مسكينا \* ولو حكما ولا يجزى غير المراهق بدائع \*  
كالغطراء \* قد راو مصرفا \* اوقية ذلك \* من غير المنصوص اذ العطف للمغايرة \* وان \*  
اراد الاباحة \* غداهم وعشاءهم \* ارغداهم واعطاهم قيمة العشاء وعكسه او اطعمهم غداثنين  
او عشاءتين او عشاء وسحورا وشبعهم \* جار \* بشرط اداء في خبز شعير وزرة لا بر \* كما \*  
جاز \* لو اطعم واحد استين يوما \* لتجد الحاجة \* ولو اباحة كل الطعام في يوم واحد  
اجزا عن يومه ذلك فقط \* اتفاقا \* وكذا اذا ملكه الطعام نذ نعات في يوم واحد علي  
الاصح \* ذكره الربيعي لقول العدل حقيقة وحكما \* امر غيره ان يطعم عنه عن ظهارة نفعل \*  
ذلك الغير \* صح \* وهل يرجع ان قال علي ان ترجع رجوع وان سكت نفى الدين يرجع  
اتفاقا وفي الكفارة والزكاة لا يرجع على المذهب \* كما صحت الاباحة \* بشرط الشيع \* في طعام  
الكفارات \* سوى القتل \* وفي \* الغلظة \* لصوم وجناية حج وجاز الجمع بين اباحة و  
تمليك \* دون الصدقات والعشر \* والضابطان ما شرع بلفظ اطعام وطعام جاز فيه الاباحة  
وما شرع بلفظ ايتاء اداء شرط فيه التملك \* حرر عبد ين عن ظهارين \* من امرأة او امرأتين \*  
ولم يعين \* واحد \* صح عنهما ومثله \* في الصحة \* المصيام \* اربعة اشهر \* والاطعام \*  
مائة وعشرين فقير الاتحاد الجسد بخلاف اختلافه الا ان ينوى بكل كلا فيصح \* وان حرر

عنهما رقة \* واحدة \* اوصام \* عنهما \* شهرين صح عن واحد \* بعينه وله وطو النجى  
 كفر عنها دون الاخرى \* وعن ظهار و قتل لا \* يصح لما مر ما لم يحرك كفره فتصح عن الظهار  
 استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل \* اطعم ستين مسكينا كلا صاعا \* بدفعة واحدة \* عن ظهارين \*  
 كما مر \* صح عن واحد \* كذا في نسخ الشرح ونسخ المتن لم يصح ان عنهما خلافا لمحمد رح  
 ورجحه الكمال \* وعن افتار و ظهار صح \* عنهما اتفاقا والاصل ان نية التعيين في الجنس  
 المتحد سببه لغو وفي المختلف سببه مفيد فروع المعترف في اليسار والاعسار وقت التكفير اطعم  
 مائة وعشرين في يوم لم يجز الا عن نصف الاطعام فيعين على ستين منهم غدا وعشيا ولو في يوم  
 آخر للزوم العدد مع المقدار ولم يجز اطعام فطيم ولا شعبان \*

### \* باب اللعان \*

هو لغة مصدر راعن كقاتل من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لا بالغضب اللعنة نفسه قبلها  
 والسبق من اسباب الترجيع وشرعا \* شهادات \* اربع كشهود الزنا \* موكلات بالايان  
 مقرونة \* بشهادته \* باللعن \* وشهاداتها باللعن لانهم يكثرون اللعن فكان الغضب  
 اردع لها \* قائمة \* شهاداته \* مقام حد القذف في حقه \* وشهاداتها \* مقام حد الزنا في حقها \*  
 اى اذا تلاعننا سقط عنه حد القذف وعنهما حد الزنا لان الاستشهاد بالله مهلك بالحد بل اشد \*  
 شرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا \* لافساد \* وسببه قذف الرجل زوجته قذف فايوجب الحد  
 في الاجنبية \* خصت بذلك لانها هي المقذوفة فتم لها شروط الاحصان \* وركنه شهادات موكلات  
 باليمين واللعن وحكمه حرمة الوطى والاستمتاع بعد التلاعن ولو قبل التفريق بينهما \* لحد يث  
 المتلاعنان لا يجتمعان ابل \* واهله من هو اهل للشهادة \* على المسلم \* فمن قذف \* بصريح  
 الزنا في دار الاسلام \* زوجته \* الحية بنكاح صحيح ولو في عدة الرجعي \* العفيفة عن \* فعل \*  
 الزنا \* وتهمته بان لم توطأ حراما ولو مرة بشبهة ولا بنكاح فاسد ولا لها ولد بلا اب \* وصحاح الاداء  
 الشهادة \* على المسلم فخرج نحوتن وصغير ودخل الاعمى والغاسق لانهما من اهل الاداء \*  
 او \* من \* نفى نسب الولد \* منه او من غيره \* وطالبته \* او طالبه الولد المنفى \* به \* اى بموجب  
 القذف وهو الحد عند القاضي ولو بعد العفو والتقادم فان تقادم الزمان لا يبطل الحق  
 في قذف وقصاص وحقوق عباد جوهره والافضل لها الستر وللحاكم ان يامرها به \* لا عن \*



خبر لمن اى ان اقرب قل نه او ثبت قل نه بالبينة فلو انكر ولا بينة لها لم يستحلف وسقط اللعان \* فان  
 ابل حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيكذب \* للقل ف \* فان لاعن لاعنت \* بعد \* لانه المدعي  
 فلو بى ابلعائها عادت فلو فرق قبل الاعادة صح لحصول المقصود \* والا حبست حتى تلاعن او  
 تصل قه \* فيندفع به اللعان ولا تحل وان صل قته اربعاً لانه ليس باقرار قص او لا ينتفى النسب  
 لانه حق الولد فلا يصل قان في ابطاله فلو امتنع احبسا وحمله في البحر علي ما اذالم تعف  
 المرأة واستشكل في النهر حبسها بعد امتناعه بعد م وجوبه عليها حينئذ \* واذا لم يصلح \*  
 الزوج \* شاهد \* لرقه او كفره \* وكان اصلاً للقل ف \* اى بالغاً قلاً ناطقاً \* حد \* الاصل  
 ان اللعان اذا سقط معنى من جهته فلو القا ذ صحيحاً حد والا فلا حد ولا لعان \* وان صلح \*  
 شاهد \* و \* الحال انها \* هي \* لم تصلح او \* ممن لا يحل قاذفها فلا حد \* عليه كما لو قذفها  
 اجنبى \* ولا لعان \* لانه خلفه لكنه يغرز حتمال هذا الباب ومن اتصرح بمافهم \* ويعتبر الاحصان  
 عند القذف فلو قذفها وهي امه او كافرة ثم اسلمت او عتقت فلا حد ولا لعان \* زيلعى \* ويسقط \*  
 اللعان بعد وجوبه \* بالطلاق البائن ثم لا يعود بتزويجها بعد \* لان الساقط لا يعود \* وكذا \*  
 يسقط \* بزناها ووطئها بشبهة وبردتها ولا يعود لو اسلمت بعد \* و \* يسقط \* بموت شاهد القذف  
 وغيبته لا \* يسقط \* لو عمي \* الشاهد \* اوفسق او ارتد ولو نال \* لزوجته \* زنيته \* وانت  
 صبية او مجنونة وهو \* اى الجنون \* معهود فلا لعان \* لا سادة لغير محله \* بخلاف \* زنيته \*  
 وانت ذمية او امه او منذ اربعين سنة وعمرها اقل \* حيث يتلاعنان لا تقتصاره فتح \* وصفته  
 ما تطبق النص \* الشرعي \* به \* من كتاب وسنة \* فان التعنا \* ولو اكثره \* باث بتفريق الحاكم \*  
 نيتوارثان قبل تفريقه \* الذى وقع اللعان عنده \* ويفرق \* وان لم يرضيا \* بالفرقة شمني  
 ولو زالت اهلية اللعان فان بما يرجى زواله كجنون فرق والا لا ولو تلاعنا فغاب احد همار  
 وكل بالتفريق فرق تا تاريخاً نية ومفاده انه اذا لم يوكل ينتظر \* فلو لم يفرق \* الحاكم \* حتى  
 عزل او مات استقبله الحاكم الثاني \* خلا فالحمد رح اختيار \* ولو اخطأ الحاكم ففرق  
 بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل \* اى مرة او مرتين \* لا \* ولو فرق بعد  
 لعانه قبل لعانها نقل لانه مجتهد فيه تا تاريخاً نية وقيل \* فى البحر بغير القاضى الحنفى اما هو  
 فلا ينقل \* وحرم وطؤها بعد اللعان قبل التفريق \* لما مر ولها نفقة العدة \* وان قل ف \*

الزوج \* بولك \* حي \* نفى \* الحاكم \* نسبه \* عن ابيه \* والحقه بامه \* بشرط صحة النكاح  
 وكون العلوق في حال يجري فيه اللعان حتى لو علق وهي امة او كتابية فعتقت واسلمت لا  
 ينتفي لعدم التلاعن واما شروط النفي فستة مبسوطة مذكورة في البدائع \* وان  
 اكذب نفسه \* ولود لالة بان مات الولد المانفي عن مال فادعي نسبه \* حد \* للقل ف \*  
 وله \* بعل ما كذب نفسه \* ان ينكحها \* حل اولاً \* وكذلك ان قل ف غير هاتين ارض \* صدقته  
 او \* زنت \* وان لم تجد لزوال العفة والحاصل ان له تزوجها اذا خرجا من احد هاتين ارض  
 اللعان \* ولا لعان لو كانا اخرسين او احدهما زكناً الوطأ ذلك \* الخرس \* بعل \* اي اللعان \*  
 قبل التفريق فلا تفريق ولا حد \* لد رثه بالشبهة مع فقد الركن وهو لفظا شهد وان التلاعن  
 بالكتابية \* كما لا لعان بنفي الحمل \* لعدم تيقنه عند القذف ولو تيقناه بولادتها لا قل المدة  
 يصير كانه قال ان كنت حاملاً فكن او القذف لا يدرج تعليقه بالشرط \* وتلاعنا بقوله \* زنت و  
 هذا الحمل منه \* للقل ف الصريح \* ولم ينف \* الحاكم \* الحمل \* لعدم الحكم عليه قبل ولادته  
 ونفيه عليه الصلوة والسلام ولو هلال لعنه بالوحي \* نفى الولد \* الحي \* عند التهنئة \* ومدها  
 سبعة ايام عادة \* وعند \* ابتياح آلة الولادة صح \* بعل \* لا قراره به دلالة واوغائبا  
 فحالة علمه كحالة ولادتها \* ولاعن فيهما \* فيما اذا صح ازالوجود القذف فقد تحقق اللعان  
 بنفي الولد ولم يثبت النسب فبقوله فيما مر ونفى نسبه ليس على اطلاقه \* نفى اول التوأمين وافر  
 بالثاني حد \* ان لم يرجع اتكذب به نفسه \* وان عكس لاعن \* ان لم يرجع لقل فيها بنفيه \* والنسب  
 ثابت فيهما \* لانهما من ماء واحد \* ولو جاءت بثلاثة في بطن واحد فنفي \* الثاني وافر بالاول  
 والثالث لاعن وهم بنوه ولو نفى الاول \* الثالث وافر بالثاني بحل وهم بنوه \* كموت  
 احد هم شمني \* مات ولد اللعان وله ولد فادعاه الملاعن ان ولد اللعان ذكر يثبت نسبه \*  
 اجماعاً \* وان \* كان \* اثني لا \* لاستغنائها بنسب ابيه خلا فاليهما ابن ملك فروع  
 الاقرار بالاول الذي ليس منه حرام كالسكوت لاستلحاق نسب من ليس منه بحر وفيه متى  
 سقط اللعان بوجه ما اوثبت النسب بالاقرار بطريق الحكم لم ينتف نسبه ابد افلوعاه ولم يلاعن  
 حتى قل فيها اجنبي بالولد فقد ثبت نسب الولد ولا ينتفي بعل ذلك نفى نسب التوأمين  
 ثم مات احد هاتين توامه واخ لام فالارث اثلاثا فزاد الام السدس والاخوين الثالث

والباقى يرد عليهم وبه علم ان نعيمه يخرجهم عن كونه عصبة قال وصريحوا ببقاء نسبه بعد القطع في كل الاحكام لقيام فراشها الا في حكمين الارث والنفقة نقط حتى لا تصح دعوة غير النافي وان صدقته الولد انتهى قلت قال البهنسى الا ان يكون ممن يولد مثله لمثله او ادعاه بعد موت الملاعن فليحفظ \*

### \* باب العنين وخيرة \*

هو \* لغة من لا يقدر على الجماع فعيل بمعنى مفعول وجمعه عنن وشرعا \* من لا يقدر على جماع زوجته \* يعني لما منع منه كبر سن او سحر اذ الرتقاء لا خيار لها للمانع منها خاتمة \* اذا وجدت المرأة زوجها مجبورا \* او مقطوع الذكركر فقط او صغيرة جد اكالذر ولو قصير لا يمكنه ادخاله داخل الفرج فليس لها الفرقة بحروفي بعض النسخ وفيه نظروفيه المجبوب كالعنين الا في مسئلتين التاجيل ومجيئ الولد \* فرق \* الحاكم بطلبها لو حرة بالغة غير رتقاء وقرناء وغير المأتم بحاله قبل النكاح وغير راضية به بعده \* بينهما في الحال \* ولو المجبوب صغير العدم فائدة التأخير \* فلو يجب بعد وصوله اليها \* مرة \* او صار عنيينا بعده \* اى الوصول \* لا \* يفرق للحصول حقها بالوطى مرة \* جاءت امرأة المجبوب بولد \* ولم تعلم بحبه فادعاه ثبت نسبه ثم علمت فلها الفرقة تارخانية ولو ولدت \* بعد التفريق الى سنتين ثبت نسبه \* لانزاله بالسحق \* والتفريق \* باق \* بحاله \* لبقاء حبه \* ولو \* كان \* عنيينا بطل التفريق \* لزوال عنه بثبوت نسبه كما يبطل التفريق باليمينه على اقرارها بالوصول قبل التفريق لا بعده للتهمة فسقط نظر الزيلعي \* ولو وجدته عنيينا \* هو من لا يصل الى النساء لمرض او كبر او سحر ويسمى المعقود وهبانية \* او خصبا \* لا ينتشر ذكره فان انتشر لم تخير بحر وعليه فهو من عطف الخاص على العام لثغائه وان كان بار لان الفقهاء يتسامحون في ذلك نهر \* اجل سنة \* لاشتمالها على الفصول الاربعة ولا عبرة بتاجيل غير قاضى البلدة \* بمرته \* بالاهلة على المذهب وهي ثلثمائة واربعة وخمسون يوما وبعض يوم وقيل شمسية بالايام وهي ازيد باحد عشر يوما قيل وبه يفتى ولو اجل في اثناء الشهر فبالايام اجماعا \* ورمضان وايام حيضها منها \* وكذا حجه وغيبته \* لا مدة \* حجبها وغيبتها \* مرضه ومرضها \* مطلقا به يفتى ولو الحجية ويوجل من وقت الخصومة ما لم يكن صبيبا او مريضا او محرما فبعد بلوغه وصحته واحرامه ولو مظاهرا لا يقدر على العتق اجل سنة وشهرين \* فان وطى \* مرة فيها \* والابانت بالتفريق \* من القاضي ان ابنى طلاقها \* بطلبها \* يتعلق بالجميع

فيعم امرؤ المجهوب كما مر ولو مجنون بطلب وإيها اومن نصبه القاضي \* ولوامة فالخيار لمولاهما \*  
 لان الولد له \* وهو \* اى الخيار \* على التراخي \* لا الفور \* فلو وجدته عنيما \* او مجبوا \*  
 ولم تخصم زمانا لم يبطل حقها \* وكذا لو خاصمته ثم تركته مدة فلها المطالبة ولو ضاع عنه تلك  
 الايام خانية \* كالورفعته الى قاض فاجله سنة ومضت \* السنة \* ولم تخصم زمانا \* زيلعى \*  
 ولو ادعى الوطأ وانكرته فان قالت امرأة ثقة \* والثلثان احوط \* هي بكر \* بان تبول على  
 جد ار اريد خل فى فرجها مع بيضة \* خيرت \* فى مجلسها \* وان قالت هي ثيب \* او كانت  
 ثيبا \* صدق بحلفه \* فان نكل فى الابداء اجل وفى الانتهاء خيرت \* كما \* يصدق \* لو وجدت  
 ثيبا وزعمت زوال عد رتها بسبب آخر غير وطئه كاصبعه مثلاً \* لانه ظاهر والاصل عدم اسباب  
 آخر معراج \* وان اختارت \* ولو دلالة \* بطل حقها كما لو \* وجد منها دليل اعراض بان \* قامت  
 من مجلسها او اقامها اعوان القاضي \* اراقام القاضي \* قبل ان تختار شيئاً \* به يفتى واقعات  
 لامكانه مع القيام فان اختارت طلق او فرق القاضي \* تزوج \* الاول او امرأة \* اخرى عالمة  
 بحاله لا خيار لها على المذهب \* المقتضى به يحرم المحيط خلافاً لتصحيح الخانية \* ولا يتخير \*  
 احد الزوجين \* بعيب الآخر \* ولو فاحشا كجنون وجد ام وبرص ورتق وقرن وخالف  
 الائمة الثلاثة فى الخمسة لو بالزوج ولو قضى بالرد صح فتح \* ولو تراصيا \* اى العنين وزوجته \*  
 على النكاح \* ثانياً \* بعد التفريق صح \* وله شق رتق امته وكن ازوجته وهل تجبر الظاهر  
 نعم لان التسليم الواجب عليها لا يمكن بدونه نهى قلت وافاد البهيسى انها لو تزوجته على  
 انه حرا وسنى او قادر على المهر والنفقة فبان بخلافه او على انه فلان بن فلان فاذا هو لقيط  
 او ابن زنا كان لها الخيار فليحفظ \*

### \* باب العدة \*

هي \* لغة بالكسر الاحصاء وبالضم الاستعداد للامور شرعا تربص يلزم المرأة از الرجل عند  
 وجود سببه ومواقع تربصه خمسة وعشرون مذكورة فى الخزائن حاصليها يرجع الى ان من  
 امتنع نكاحها عليه لما منع لا بد من زواله كنكاح اختها واربع سواها واصطلاحها \* تربص يلزم  
 المرأة \* اوولى الصغيرة \* عند زوال النكاح \* فلا عدة لزنا \* او شبهة \* كنكاح فاسد ومزفونة  
 لغير زوجها وينبغي زيادة او شبهة ليشمل عدو ام الولد \* وسبب وجوبها عقد النكاح

المتأكد بالتسليم وما جرى مجراه \* من موت أو خلوة أي صحبة فلا عدة لخلوة الرقاء \*  
 وشرطها الفرقة وركنهما حرمان ثابتة بها \* كحرمة تزوج وخروج \* وصحة الطلاق فيها \*  
 أي في العدة وحكمها حرمة نكاح اختها وأنواعها حيض وأشهر ورضع حمل كما أفاده بقوله \* وهي  
 في \* حق \* حرمة \* ولو كانت بنية تحت مسلم \* تحيض لطلاق \* ولورجعيا \* أوفسغ \* بجميع أسبابه  
 ومنه الفرقة بتقبيل ابن الزوج نهر \* بعد الدخول حقيقة أو حكما \* أسقطه في الشرح وجزم  
 بأن قوله الآتي أن وطئت راجع للجميع \* ثلث حيض كوامل \* لعدم تجزئ الحيضة فالأولى  
 لتعرف براءة الرحم والثانية لحرمة النكاح والثالثة لفصيلة الحرية \* كذا \* عدة \* أم ولد مات  
 مولها أو اعتقها \* لأن لها فراهة كالحرمة ما لم تكن حاملا أو آيسة أو محرمة عليه ولو مات مولها  
 وزوجها ولم يد ر الأول تعتد بأربعة أشهر وعشرا بأبعد الأجلين بحر ولا ترث من زوجها  
 لعدم تحقق حرمتها يوم موته ولا عدة على أمة ومد برة كان يطأها لعدم الفراش جوهرية \* و \*  
 كذا \* موطوءة بشبهة \* كمزفونة لغير بعلمها \* أو نكاح فاسد \* كموت \* في الموت والفرقة \* يتعلق  
 بالصورتين معا \* و \* العدة \* في \* حق \* من لم تحض \* حرمة أم ولد \* لصغر \* بأن لم تبلغ تسعا \*  
 أو كبر \* بأن بلغت سن الإياس \* أو بلغت \* بالسن \* خرج بقوله \* ولم تحض \* الشابة الممتدة الطهر بأن  
 حاضت ثم امتد طهرها فتعتد بالحيض إلى أن تبلغ حد الإياس جوهرية وغيرها وما في شرح الوهبانية  
 من انقضاءها بتسعة أشهر غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به كيف وفي نكاح الخلاصة  
 لو قيل لحنفى ما من ذهب الإمام الشافعي رح في كذا وجب أن يقول قال أبو حنيفة رح كذا نعم  
 لو قضى ما لكى بذلك نفل كما في البحر والنهر وقد نظمه شيخنا الخیر الرملي سالما من النقص  
 فقال \* لمتدة طهر بتسعة أشهر \* وقاعدة أن ما لكى يقرر \* ومن بعدة لوجه للنقص هكذا \*  
 يقال بلا نقول عليه ينظر \* وأما ممتدة الحيض فالمغتني به كما في حيض الفتح نقول طهرها بشهرين  
 فستة أشهر للأطهار وثلاث حيض بشهر احتياطا \* ثلاثة أشهر \* بالاهلة لو في الغرة والانسبا لا يام \*  
 بحر وغيره \* أن وطئت \* في الكل ولو حكما كالخلوة ولو فاسدة كما مر ولو رضيعا تجت العدة لا المهر  
 قنية \* و \* العدة \* للموت أربعة أشهر \* بالاهلة لو في الغرة كما مر \* وعشرا \* من الأيام بشرط  
 بقاء النكاح صحتها إلى الموت \* مطلقا \* وطئت أولا ولو صغيرة أو كتابية تحت مسلم ولو عبدا  
 فلم يخرج عنها إلا الحامل قلت وعم كلامه ممتدة الطهر كالمرضع وهي واقعة الفتوى ولم أرها



الآن فراجعده \* وفي \* حق \* أمة تحض \* لطلاق اوفسخ \* حيضان \* بعد م التجزى \* و \*  
في \* أمة لم تحض \* لطلاق اوفسخ \* اومات عنها زوجها نصف ما للحر \* لغبول التنصيف \*  
وفي \* حق \* الحامل \* مطلقا \* ولوامة \* اوكتاية او من زنا بان تزوج حبلى من زنا فل خل  
بها ثم مات او طلقها تعتد بالوضع جواهر الفتاوى \* وضع \* جميع \* حملها \* لان الحمل  
اسم لجميع ما في البطن وفي البحر خروج اكثر الاول كاكل في كل الاحكام الا في حملها للزواج  
احتياط ولا عبرة بخروج الراس ولومع الاقل فلا قصاص بقطعه ولا يثبت نسبه من المبانة لولاقل  
من سنتين ثم باتمه لاكثر \* ولو \* كان \* زوجها \* الميت \* صغيرا \* غير مراقب وولدت لاقل  
من نصف حول من موته في الاصح لعموم آية واولات الاحمال \* وفيمن حملت بعد موت  
الصبي \* بان ولدت لنصف حول فاكثر \* عدة الموت \* اجماعا لعدم الحمل حين الموت \*  
ولا نسب في حاله \* اذ لاماء للصبي نعم ينبغي ثبوته من المراقب احتياطا فتح ولو مات في  
بطنها ينبغي بقاء عدتها الى ان ينزل او تبلغ حد الاياس نهر \* وفي \* حق \* امرأة الغار من \*  
الطلاق \* البائن \* ان مات وهي في العدة \* بعد الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق \*  
احتياط بان تبرص اربعة اشهر وعشرا من وقت الموت منها ثلث حيض من وقت الطلاق  
شمسي وفيه قصور لانها لو لم ترفيها حيضا تعتد بعد هائلث حيض حتى لو امتد طهرها تبقي عدتها  
حتى تبلغ الاياس فتح \* و \* تيد بالبائن لان \* المطلقة الرجعي ما للموت \* اجماعا \* و \*  
العدة \* فيمن اعتقت في عدة رجعي لا عدة البائن \* لا \* الموت \* ان تتم \* كعدة حره ولو \*  
اعتقت \* في احد هما \* اي البائن والموت \* فكعدة الامة \* لبقاء النكاح في الرجعي دون  
الاخيرين وقد تنتقل العدة ستا كامة صغيرة منكوحة طلقت رجعيًا فتعتد بشهر ونصف فحاضت  
تصير حيضتين فاعتقت تصير ثلثا فامتد طهرها للاياس تصير بالاشهر فعاد منها تصير بالحيض  
فمات زوجها تصير اربعة اشهر وعشرا \* آيسة اعتدت بالاشهر ثم عاد منها \* على جاري عاداتها  
او حملت من زوج آخر بطالت عدتها وفسد نكاحها \* استأنفت بالحيض \* لان شرط الخلقة  
تحقق الاياس عن الاصل وذلك بالعجز الدائم الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره  
في الهل اية نتعن المصير اليه قاله في البحر بعد حكاية ستة اقوال \* صحيحة واقرة المصنف رح  
لكن اختار البهنسي ما اختاره الشهيدي انها ان رأته قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعد ها

قلت وهو ما اختاره صل الشريعة وملا خسرو والباقي واقرة المصنف في باب الحيض وعليه  
 فالنكاح جائز وتعتد في المستقبل بالحيض كما صححه في الخلاصة وغيرها وفي الجوهرية والمجتبى  
 انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القل ودعى هذا التصحيح اولى من تصحيح الهداية  
 وفي الزهر انه اعدل الروايات وتماه فيما علق علي الملتقى \* والصغيرة \* لو حاضت بعد تمام  
 الاشهر \* لا \* تستأنف \* الا اذا حاضت في انثائها \* فتستأنف بالحيض \* كما تستأنف \*  
 العدة \* بالشهور من حاضت حيضة \* او اثنتين \* ثم آتت \* تحرزا عن الجمع بين الاصل و  
 البدل \* و \* الاياس \* سنة \* للرومية وغيرها \* خمس وخمسون \* عند الجمهور وعليه  
 الفتوى وقيل الفتوى علي خمسين نهروني البحر عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم تحض  
 حكم باياسها \* وعدة المنكوحة نكاحا فاسدا \* فلا عدة في باطل وكذا اموقوف قبل الاجازة اختيار  
 تكن الصواب ثبوت العدة والنسب بحر \* والموطوءة بشبهة \* ومنه تزوج امرأة الغير غير عالم  
 بحالها كما سمجى وللموطوءة بشبهة ان تقيم مع زوجها الاول وتخرج باذنه في العدة لقيام  
 النكاح بينهما انما حرم الوطوء حتى تلزمه نفقتها وكسوتها بحر يعني اذا لم تكن عالمة راضية كما  
 سمجى \* وام الولد \* فلا عدة علي مدبرة ومعتقة \* غير اليسة والحامل \* فان عدت بها بالاشهر  
 والوضع \* الحيض للموت \* اي موت الواطئ \* وغيره \* كغرفة او متاركة لان عدة هؤلاء  
 لتعرف براءة الرحم وهو بالحيض ولم يكتف بحیضة احتياطاً \* ولا اعتد اد حيض طلقت فيه \*  
 اجماعاً \* واذا وطئت المعتدة بشبهة \* او من المطلق \* وجب عدة اخرى \* لتجد السبب \*  
 وقد اختلفا والمرئي \* من الحيض \* منهما \* عليهما ان \* اتم \* العدة \* الثمانية ان تمت  
 الاولى \* وكذا لو بالاشهر او بهما لو معتدة وفات فلوحذف قوله والمرئي منهما لعمهما وعم  
 الحامل لو حبلت فعدها الوضع الا معتدة الوفات فلا تتغير بالحمل كما مر صححه في البدائع \*  
 ومبداً العدة بعد الطلاق و \* بعد \* الموت \* علي الفور \* وتنقضى العدة وان جهلت \*  
 المرأة \* بهما \* اي بالطلاق والموت لانها اجل فلا يشترط العلم بمضيه سواء اعترف بالطلاق  
 او انكر \* فلوطلق امرأته ثم انكره واقیمت عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة \* كان ادعته عليه في  
 شوال وقضي به في المحرم \* فالعدة من وقت الطلاق لا من القضاء \* بزازية وفي الطلاق المبهم  
 من وقت البيان ولو شهد ابطالها ثم بعد ايام عد لا فنقض بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة

لا القضاء \* بخلاف ما لو اقر بطلاقها منذ زمان \* ماض فان الغتوى انها من وقت الاقرار  
 مطلقا نفيا لتهمة المواضعة لكن \* ان كذبته في الاسناد او قالت لا ادرى \* وجبت \* العدة \*  
 من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكل لك غير انه \* ان وطئها الزمه مهر ثان  
 اختيارو \* لا نفقة \* ولا كسوة \* ولا سكنى \* لها لقبول قولها على نفسها خاوية وفيها ابانها ثم  
 اقام معها زمانا ان مقر اطلاقها تنقضي عدتها لا ان منكر اذنى اول طلاق جواهر الفتاوى  
 ابانها و اقام معها فان اشتهر طلاقها في ما بين الناس تنقضي والا لا وكل الوخا لهما فان بين الناس  
 واشهد على ذلك تنقضي والا لا هو الصحيح وكذا لو كنتم طلاقها لم تنقض زجرا انتهى وحينئذ  
 فمبني وها من وقت الثبوت والظهور \* ومبني وها \* في النكاح الفاسد بعد التفريق \* من القاضي  
 بينهما ثم لو وطئها حل جوهره وغيره وقيل في البحر بحثا بكونه بعد العدة لعدم الحل بوطئ المعتد  
 \* او \* المتاركة اى \* اظهار العزم \* من الزوج \* على ترك وطئها \* بان يقول بلسانه تركتك ونحوه  
 ومنه الطلاق وانكار النكاح لو حضرتها والا لا بمجرد العزم لومد خولة والانيكى تفرق الابن ان  
 والخولة في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا تنقص عدة الطلاق لانه فسخ جوهره ولا تعد  
 في بيت الزوج بزازية \* قالت مضت عدتي والمدة تحمله وكذا بها الزوج قبل قولها مع حلفها  
 والا \* تحمله المدة \* لا \* لان الامين انما يصدق فيما لا يخالفه الظاهر ثم لو بالشهور فالمقدّر  
 المذكور ولو بالحض فاعلمها الحرة ستون يوما ولامة اربعون مالم تدع السقط كما مر في الرجعة  
 ومالم يكن طلاقها معلقا بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين للنفاس كما مر في الحيض \* نكح \*  
 نكاحا صحيحا \* معدته \* ولو من فاسد \* وطلقها قبل الوطئ \* ولو حكما \* وجب عليه مهر  
 تام \* وعليها \* عدة مبتدأة \* لانها مقبوضة في يد الوطئ الاول لبقاء اثره وهو العدة وهذه  
 احدى المسائل العشرة المبينة على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وفول زفر  
 رح لا عد \* عليها فتحل للزواج ابطله المصنف رح بما يطول وجزم بان القاضي المقلد اذا  
 خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الاصح كما لو ارشى الا ان ينص السلطان على العمل  
 بغير المشهور فيسوغ فيصير حنфия زفريا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه فليحفظ \* ذممة غير  
 حامل طلقها ذميا او مات عنها لم تعتد \* عند ابي حنيفة رح \* اذا اعتقد واذلك \* لانا امرنا  
 بتركهم وما يعتقون \* ولو \* كانت الذممة \* حاملا تعتد بوضعها \* اتفاقا وقيل الولوالجى بما

إذا اعتقلوها \* و \* الذمية \* لو طلقها مسلم \* أو مات عنها \* فتعتل \* اتفقا \* مطلقا \*  
 لأن المسلم يعتقله \* وكذا لا تعتل مسبية افتقرت بتباين الدارين \* لأن العدة حيث وجبت  
 حقاً للعباد والحربي ملحق بالجماد \* إلا الحامل \* فلا يصح تزوجها لأنها معتدة بل لأن في  
 بطنها ولد ثابت النسب \* كحريية خرجت اليها مسلمة أو ذمية أو مستأمنة ثم أسلمت أو صارت  
 ذمية \* لما مر أنه ملحق بالجماد \* إلا الحامل \* لما مر \* وكذا الأعداء لو تزوج امرأة الغير \* و  
 وطئها \* عالماً بذلك \* وفي نسخ المتن \* ودخل بها \* ولا بد منه وبه يغني ولهن الحد بالحرمة  
 مع العلم لأنه زنا والمزني بها لا تحرم على زوجها وفي شرح الوهبانية لو زنت المرأة لا يقر بها  
 زوجها حتى تحيض لا احتمال علوقها من الزنا فلا يسقى ماؤه زرع غيره فليحفظ لغيره ابته \*  
 بخلاف ما إذا لم يعلم \* حيث تحرم على الأول إلى أن تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها على الأول  
 لأنها صارت ناشئة خائفة قلت يعني لو عالمة راضية كما مر فتدبر فروع ادخلت منية في  
 فرجها هل تعتد في البحر بحثاً نعم لاحتياجها التعرف براءة الرحم وفي النهر بحثاً ان ظهر حملها  
 نعم والألا في القنية ولدت ثم طلقها ومضى سبعة أشهر فنكحت آخر لم يصح إذا لم تحض فيها  
 ثلث حيض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لأن من لا تحيض لا تحبل وفيها طلقها ثلثا ويقول  
 كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلم مضىها معلوما عند الناس لم تقع الثلث والاتقع ولو حكم  
 عليه بوقوع الثلث بالبينه بعد انكاره فلو برهن أنه طلقها قبل ذلك بمدة طليقة لم تقبل بحرو  
 فيه عن الجوهرة أخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات أو طلقها ثلثا أو اتاها منه كتاب على يد نفقة  
 بالطلاق ان أكبر رائها أنه حق فلا بأس ان تعتد وتزوج وكذا لو قالت امرأة لرجل طلقني  
 زوجي وانقضت عدتها لا بأس ان ينكحها وفيه عن الحاكم لو شككت في وقت موته تعتد من  
 وقت تستيقن به احتياطاً وفيه عن المحيط كذبته في مدة تحمله لم تسقط نفقتها وله نكاح اختها  
 عملاً بخبرها بقدر الامكان ولو ولدت لأكثر من نصف حول ثبت نسبه ولم يفسد نكاح  
 اختها في الأصح فترثه لو مات دون المعتدة \*

### \* فصل في الحداد \*

جاء من باب اعد ومن وفرو قد روى بالجيم وهو لغة كما في القاموس ترك الزينة للعدّة  
 وشرعاً ترك الزينة ونحوها المعتدة باين أو موت \* تحل \* بضم الحاء وكسر ها كما مر \* مكلفة

مسلمة ولو امة منكوحة \* بنكاح صحيح ودخل بها بدليل قوله \* اذا كانت معتدة بت او موت \*  
وان امرها المطلق او الميت بتركه لانه حق الشرع اظهار التأسف على فوات نعمة النكاح \*  
بترك الزينة \* يحلي او حرير او امتشاط بضيق الاسنان \* والطيب \* وان لم يكن لها كسب  
الا فيه \* والدهن \* ولو بلا طيب كزيت خالص \* والكحل والحناء وابس المعصفر والمزعفر \*  
ومصبوغ بمغرة او ورس \* الا بعذر \* راجع للجمع اذا الضرورات تبيح المحضورات والاباس  
باسود وازرق ومعصفر خلق لا راحة له \* و \* لاحد اد على سبعة كافرة وصغيرة ومجنونة و \* معتدة  
عتق \* كموته عن ام ولده \* و \* معتدة \* نكاح فاسد \* او وطئ بشبهة او طلاق رجعي وبياح  
الحل اد على قرابة ثلاثة ايام فقط وللزوج منعها لان الزينة حقه فتح وينبغي حل الزيادة  
على الثلث اذا رضى الزوج اولم تكن مزوجة نهر وفي التاتارخانية ولا تعد رفي ابس السواد  
وهي آئمة الا الزوجة في حق زوجها فتعد الى ثلاثة ايام قال في البحر وظاهرة منعها من السواد تاسفا  
على موت زوجها فوق الثلث وفي النهر لو بلغت في العدة لزمه الحل اد فيما بقي \* والمعتدة \* اى  
معتدة كانت عينى فتعم معتدة عتق ونكاح فاسد واما الخالية فتخطب اذا لم يخطبها غيره  
وترضى به فلو سكنت فقولان \* تحرم خطبتها \* بالكسر وتضم \* وصح التعريض \* كريد النزوج \*  
لو معتدة الوفات \* لا المطلقة اجماعا لانها الى عداوة المطلق ومغادرة جوازها لمعتدة عتق  
ونكاح فاسد ووطئ بشبهة نهر لكن في القهستاني عن المضمرات ان بناء التعريض على الشروع \*  
ولا تخرج معتدة رجعي وبائن \* باى فرتة كانت على ما في الظهيرية ولو مختلعة على نعمة عدتها  
في الاصح اختيارا وعلي السكني فيلزمها ان تكثرى بيت الزوج معراج \* لوحرة \* او امة او  
مبوة ولو من فاسد \* مكلفة من بيمتها اصلا \* لاللا ولا نهارا ولا الى صحن دار فيها منازل  
لغيره واوباذنه لانه حق الله تعالى بخلاف نكح امة لتقدم حق العبد \* ومعتدة موت تخرج  
في الجديين وتبيت \* اكثر الليل \* في منزلها \* لان نفقتها عليها فتحتاج للخروج حتى  
او كان عند ما كفايتها صارت كالمطلقة فلا يحل لها الخروج فتح وجوز في القنية خروجها  
لاصلاح ما لا بد لها منه كزراعة ولا وكيل لها \* طلقت \* او مات وهي زائرة \* في غير مسكنها  
عادت اليه فوراً \* لوجوبه عليها \* وتعتد ان \* اى معتدة طلاق وموت \* في بيت وجبت فيه \*  
ولا تخرج ان منه \* الا ان تخرج او ينهزم المنزل او يناف \* انهم امة \* او تلف مالها اولا



تجد اولا كراء البيت \* ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لا قرب موضع اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج واولم يكفها نصيبها من الدار اشترت من الا جانب مجتبي وظاهرة وجوب الشراء لو قادرة او الكراء بحرقه اخوه المصنف قلت لكن الذي رأيت به نسخة المجتبي استترت من الاستئثار فليحرق \* ولا بد من سترة بينهما في البايين \* ليلا يختلي بالاجنبية ومفاده ان الحائل يمنع الخلوة المحرمة \* وان ضاق المنزل عليهما وكان الزوج فاسقا فخرج وجه اولي \* لان مكثها واجب لا مكثه ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكمال \* وحسن ان يجعل \* العاصي \* بينهما امرأة \* نفقة تزق من بيت المال يحرق عن تلخيص الجامع \* قادرة علي الخلوة بينهما \* وفي المجتبي الافضل الخلوة بستره ولو فاسقا فبأمرأة قال ولهما ان يسكنا بعد الثلث في بيت واحد اذ لم يلتقيا التقاء الا زواج ولم يكن فيه خوف فتنة انتهى وسئل شيخ الاسلام عن زوجين افترقا وكل منهما ستون سنة وبينهما اولاد تعتد رعليهما مفارقتهم فيسكنان في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلقيان التقاء الا زواج هل لهم ذلك قال نعم واقره المصنف \* ابانها او مات عنها في سفر \* ولو في مصر \* وليس بينهما وبين مصرها مدى سفر رجعت \* ولو بين مصرها وبين مقصدها اقل مضت \* وان كانت تلك \* اى مدى السفر \* من كل جانب \* منها ولا يعتبر ما في ميمنة وميسرة فان كانت في مغارة \* خيرت \* بين رجوع ومضي \* معها ولي اولا \* في الصورتين \* والعود احسن \* لتعتد في منزل الزوج \* و \* نكن \* ان \* مروت بما يصلح للاقامة كافي البحر وغيره زاد في النهر وبينه وبين مقصدها سفر او \* كانت في مصر \* او قرية تصلح للاقامة \* تعتد ثمة \* ان لم تجد محرما اتغا وكذا ان وجدت عند الامام \* ثم تخرج بحرم \* ان كان \* وتنتقل المعتدة \* المطلقة بالبادية فتح \* مع اهل الكلاء \* في محقة او خيمة مع زوجها \* ان تضررت بالملك في المكان \* الذي طلقها به فله ان يتحول بها والا لا وليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعي بحر \* ومطلقة الرجعي كالبائن \* فيما مر \* غير انها تمتنع من مفارقة زوجها في مدى سفر \* لقيام الزوجية بخلاف المباينة كما مر فروع طلب من الغاضي ان يسكنها بجوارها لا يجيبه وانما تعتد في مسكن المفارقة ظهيره قبلت ابن زوجها فلها السكنى لا النفقة تارخانية لا تمنع مع ذلك نكاح فاسد من الخروج مجتبي قلت مر عن البرازية خلافه لكن في البذل ايع له منعها التحسين مائه ككتابية ومجنونة وام وان اعتقها فلم يحفظ \*

## \* فصل في ثبوت النسب \*

أكثر مدة الحمل سنتان \* لخبر عائشة رضي الله عنها كما مر في الرضاع وعند الأئمة الثلث أربع سنين \* أقلها ستة أشهر \* أجماعا \* فيثبت نسب \* ولد \* معتدلة الرجعي \* ولو بالاشهر لا يسهل بدائع وفاسد النكاح في ذلك كصححة قهستاني \* فان ولدت لاكثر من سنتين \* ولو بعشرين سنة فأكثرا لاحتمال امتداد طهرها وعلوقها في العدة \* ما لم تقر بمضي العدة \* والمدة تحتمله \* وكانت \* الولادة \* رجعة \* لو \* في الأكثر منهما \* اولتما مهالعلوقها في العدة \* لانى الأقل \* للشك وان ثبت نسبه \* كما \* يثبت بلاد عوة احتياطا \* في مبتوتة جاءت به لاقل منهما \* من وقت الطلاق لجواز وجوده وقته \* ولم تقر بمضيها \* كما مر \* وان لتما مهالا \* يثبت النسب وقيل يثبت لتصور العلوق في حال الطلاق وزعم في الجوهرة انه الصواب \* الا بدعوته \* لانه التعزمه وهي شبهة عقل ايضا والا اذا ولدت توأمين احدهما لاقل من سنتين والاخر لاكثر والا اذا ملكها فيثبت ان ولدت لاقل من ستة اشهر من يوم الشراء ولو لاكثر من سنتين من وقت الطلاق وكالطلاق سائر اسباب الغرقه بدائع اكن في القهستاني عن شرح الطحاوي ان الدعوى مشروطة في الولادة لاكثر منهما \* وان لم تصدقه \* المرأة \* في رواية \* وهي الاوجه فتح \* ويثبت نسب ولد \* المطلقة ولورجعي \* المرافقة المدخول بها \* وكذا غير المدخولة ان ولدت لاقل من الأقل \* غير المقررة بانقضاء عدتها \* وكذا المقررة ان ولدت كذا لك من وقت الاقرار \* اذا لم تدع حبلها \* فلوادعت فبالغة \* لاقل من تسعة اشهر \* من طلقها تكون العلوق في العدة \* والا لا \* تكونه بعد ما لانها لصغرها يجعل سكوتها كقرار بهمضى عدتها \* فلوادعت حبلها فهي ككبيرة \* في بعض الاحكام \* لا عترافها بالبلوغ \* ويثبت نسب ولد معتدلة \* الموت لاقل منهما من وقته \* اى الموت \* اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها \* اما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام ثبتت والا لو اقرت بمضيها بعد اربعة اشهر وعشر فولدت لستة اشهر لم يثبت واما الايسة فكحائض لان عدة الموت بالاشهر للأكلى للحمامل زيلعي \* وان ولدت لاكثر منهما \* من وقته \* لا \* يثبت بدائع ولولها فكالأكثر بحر بحثا \* وكذا \* المقررة بمضيها \* لو \* لانل مدته من وقت الاقرار \* ولاقل من أكثرها من وقت البت للتيقن بكذبها \* والا لا \* يثبت لاحتمال حمل وثه بعد الاقرار \* و

يثبت نسب ولد \* المعتدة \* بموت او طلاق \* ان جعلت ولادتها بحجة تامة \* واكتفيا بالقابلة  
 قيل وبرجل \* او حبل ظاهر \* وهل تكفى الشهادة بكونه ظاهراً فى البحر بحنانهم \* او اقرار \*  
 الزوج \* به \* اى بالحبل ولو انكر تعيينه تكفى شهادة القابلة اجماعاً كما تكفى فى مدق رجعية  
 ولدت لاكثر من سنتين لا اقل \* او تصد يق \* بعض \* الورثة \* فيثبت فى حق المقرين \*  
 و \* انما \* يثبت النسب فى حق غيرهم \* حتى الناس كافة \* ان تم نصاب الشهادة بهم \* بان  
 شهد مع المقرر رجل آخر وكذا الوصدق المقر عليه الورثة وهم من اهل التصديق فيثبت النسب ولا  
 ينفع الرجوع \* والا \* يعم نصابها \* فلا \* يشارك امكن بين وهل يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم  
 الاصح لانظر الشبهة الاقرار وشرطوا العدد ونظر الشبهة الشهادة ونقل المصنف عن الزيلعي ما يغفل  
 اشتراط العدل ثم قال فقول شيخنا وينبغي ان لا تشترط العدل مما لا ينبغي قلت وفيه انه كيف  
 تشترط العدل فى المقر اللهم الا ان يقال لاجل السراية فتأمل وليراجع \* واولدت فاختلغا \*  
 فى المدة \* فقالت \* المرأة \* نكحتني منذ نصف حول وادعى الاقل فالقول لها بلا يمين \* وقال  
 تحلف وبه يغتنى كما سمعنى فى الدعوى \* وهو \* اى الولد \* ابنه \* لشهادة الظاهر لها بالولادة من  
 نكاح حملها على الصلاح \* قال ان نكحتها نهي طالق فنكحها فولدت لنصف حول منذ نكحها لزمه  
 نسبه \* احتياطاً لتصور الوطى حالة العقد ولو ولدته لا تلى منه لم يثبت وكذا الاكثر ولو يوم يكن  
 بحث فيه فى الغنى واقرة فى البحر \* و \* لزمه \* مهرها \* ليجعله واطناً حكماً ولا يكون به محصناً  
 نهايه \* علق طلاقها بولادتها لم تطلق بشهادة امرأة \* بل بحجة تامة خلافاً لها كما مر \* ولواقر \*  
 المعلق \* مع ذلك بالحبل \* او كان ظاهراً \* طلقت \* بالولادة \* بلا شهادة \* لاقراره بذلك واما  
 النسب ولو ازمه كامومية الولد فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقا بحر \* قال لامته ان كان فى  
 بطنك ولد \* وكان بها حبل \* فهو منى فشهدت امرأة \* ظاهراً يعم غير القابلة \* بالولادة فهي ام  
 ولده \* اجماعاً \* ان جاءت به لاقل من نصف حول من وقت مقالته وان لاكثر منه لا \* لا احتمال  
 علموه بعد مقالته قيد بالتعليق لانه لو قال هذه حامل منى ثبت نسبه الى سنتين حتى ينفيه غاية \*  
 قال لغلام هو ابني ومات \* المقرر \* فقالت امه \* المعروفة بحرية الاصل والاسلام وبانها ام الغلام \*  
 انا امرأته وهو ابنه يرثانه \* استحساناً \* فان جهلت حريتها \* او امو ميتها لم ترث وقوله \*  
 فقال وارثه انت ام ولد ابى \* قيد اتفاقي اذ الحكم كذلك لو لم يقل شيئاً او كان صغيراً كما فى البحر \*

او كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلا مها \* وقته \* اوقال \* وارثه \* كانت زوجة له وهى  
 امه لا \* تراث فى الصور المذكورة وهل اهما مهر المثل قيل نعم \* زوج امته من عبده فجاءت  
 بولد فادعاه المولى يثبت نسبه \* للزوم فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ \* وعثق \* الولد \* وتصير \*  
 الامة \* ام ولد \* لا قرارة بينوته واموميتها \* ولدت امته الموطوءة له ولد اتوقف ثبوت نسبه  
 على دعوته \* لضعف فراشها \* كامة مشتركة بين اثنين استولداها واحد \* عبارة الدردر  
 استولداها \* ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بدونها \* لحرمة وطئها كام ولد كاتبها مولاها وسيمى  
 فى الاستيلاء ان الفراش على اربع مراتب وقد اكنفوا بقيام الفراش بلا دخول كتزوج المغربى  
 بمشرقية بينهما مسافة سنة فولدت لسته اشهر من تزوجها التصورة كرامة واستحل ما فتح لكن فى النهر  
 الاقتصار على الثاني اولى لان طياً المسافة ليس من الكرامة عندنا قلت لكن فى عقائد التفتازانى  
 جزم بالاول تبعاً لمغنى الثقلين النسقى بل سئل عما يحكى ان الكعبة كانت تزور واحد امن الاولياء  
 هل يجوز القول به فقال خرق العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة ولكن  
 ليس بالمعجزة لانهم ائردعوى الرسالة قوبادعائها يكفر فوراً فلا كرامة وتمايه فى شرح الوهبانية من  
 السير عند قوله \* ومن لولى نال طي مسافة \* يجوز جهول ثم بعض يكفر \* واثباتها فى كل ما كان  
 خارقاً \* عن النسقى النجم يروى وينصر \* اى ينصر هذا القول بنص محمد رح انا من بكرامات  
 الاولياء \* غاب عن امرأته فتزوجت باخر فولدت اولاداً \* ثم جاء الزوج الاول \* فالاول والثاني  
 على الملك هب \* الذى رجع اليه الامام وعليه الفتوى كما فى الخانية والجوهرة والكافى وغيرها وفى  
 حاشية شرح المنار لابن الحنبلى وعليه الفتوى ان احتمله الحال لكن فى آخر دعوى المجمع حكى  
 اربعة اقوال ثم افتى بما اعتمد المصنف وعلمه ابن ملك بانه المستغفرش حقيقة فالولد للفراش  
 الحقيقى وان كان فاسداً وتمايه فيه فراجعه **فروع** نكح امة فطلقها فشرها فولدت لاول من  
 نصف حول من شرها لزمه والا لا الا المطلقة قبل الدخول والمبانة بننتين فمذ طلقها لكن فى  
 الثانية لسنتين فاول فى الرجعى لا كثر مطلقاً بعد ان يكون لاول من نصف حول من شرها  
 فى المسئلتين وكذا لو اعتقها بعد الشراء ولو باعها فولدت لا كثر من الاقل من باعها فادعاه هل  
 يفتقر لتصدق المشتري قولان ماتت عن ام ولد او اعتقها فولدت لاول من سنتين لزمه ولا كثر الا  
 ان يلعبه ولو تزوجت فى العدة فولدت لسنتين من عتقه او موته ولنصف حول فاكثر من تزوجت



وإدعياء معاً كان للمولى اتفاقاً تكونها معتدة بخلاف ما لو تزوجت أم الولد بلا إذنه فإنه للزوج اتفاقاً ولو تزوجت معتدة بأثن فولدت لآقل من سنتين مذ بانئت ولا أقل من الآقل مذ تزوجت فالولد للآول لفساد نكاح الآخر ولو لا أكثر منهما مذ بانئت ولنصف حول مذ تزوجت فالولد للثاني ولو لا أقل من نصفه لم يلزم الآول ولا الثاني والنكاح صحيح ولو لا أقل منهما ولنصفه ففي عقد البحر بحثنا أنه للآول لكنه نقل هنا عن البه ثع أنه للثاني معللاً بأن أقل أمها على الزوج دليل انقضاء عدتها حتى لو علم بالعدة فالنكاح فاسد وولدها للآول إن أمكن إثباته منه بأن قلد لآقل من سنتين مذ طلق أو مات ولو نكح امرأة فجأت بسقط مستبين الخلق فإن لاربعة أشهر فنسبه للثاني وإن لاربعة الأيام فنسبه للآول ونفسد النكاح الكل من البحر قلنت وفي مجمع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت النسب منه ولا تجب العدة لأنه نكاح باطل والله تعالى أعلم \*

### \* باب الحضانة \*

بفتح الحاء وكسرها تربية الولد \* تثبت للام \* النسبية ولو كانت بية أو مجوسية \* ولو بعد الفقرة إلا أن تكون مرتدة \* فحتي تسلم لأنها تحبس \* أو فاجرة \* فجوراً يضيع الولد به كزنا وغنا وسرقة ونياحة كما في البحر بحثنا قال المصنف والذي يظهر العمل باطلاعهم كما هو من حسب الشافعي رح أن الفاسقة بترك الصلوة لأحضانه لها وفي القنية الأم أحق بالولد ولو سيئة اليسرة معروفة بالفجور الم يعقل ذلك \* أو غير مأمونة \* ذكره في المجتبى بأن تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعاً \* أو \* تكون \* أمة أو أم ولد أو مبررة أو مكاتبه ولدت ذلك الولد قبل الكتابة \* لا اشتغالهن بخدمة المولى لكن إن كان الولد رقيقاً كن أحق به لأنه للمولى مجتبى \* أو متزوجة بغير محرم \* الصغيرة \* أو أبت أن تربيته مجاناً \* الحال أن \* الأب معسر والعمة تقبل ذلك \* أي تربيته مجاناً ولا تمنعه عن الأم قيل للام أما أن تمسكه مجاناً أو تدفعه للعمه \* علي المذنب \* وهل يرجع العم أو العمه على الأب إذا يسر قيل نعم مجتبى والعمة ليست بقيل فيما يظهر وفي المنية تزوجت أم صغير توفي أبوه وأرادت تربيته بلا نفقة مقدره وأراد وصية تربية بها دفع إليها لا إليه إبقاء لما له وفي الحاوي تزوجت باجنبى وطلبت تربيته بنفقة والتزمه ابن عمه مجاناً ولا حاضنة له فله ذلك \* ولا تجبر \* من لها الحضانة \* عليها إلا إذا تعينت لها \* بأن لم يأخذ ندى غيرها ولم يكن للأب ولا للصغير مال به يغني خانية وسمي في النفقة وإذا



أسقطت الام حقه ما رت كميتة او متزوجة فتنتقل للجدة بحر \* ولا تغدر الحاضنة على ابطال  
حق الصغير فيها \* حتى لو اختلعت على ان تترك ولد ما عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط  
لانه حق الولد فليس لها ان تبطله بالشرط وان لم يوجد غيرها اجبرت بلا خلاف فتح  
هذا يعم ما لو وجد وامتنع من القبول بحر وحينئذ فلا اجرة لها جوهره \* وتستحق \*  
الحاضنة \* اجرة الحضانة اذا لم تكن منكوحة ولا معتدة \* لا ييه وهي غير اجرة ارضاعه و  
نفقته كما في البحر عن السراجية خلا لما نقله المصنف عن جواهر الفتاوى وفي  
شرح النقاية للباقاني عن البحر المحيط سئل ابو حفص عن لها امساك الولد وليس لها  
مسكن مع الولد فقال علي الاب سكنها ما جميعا وقال نجم الائمة المختار ان عليه السكني  
في الحضانة وكذا ان احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به وفي كتب الشافعية رح مؤنة  
الحضانة في مال المحضون لوله مالي والا فعلى من تلزمه نفقته قال شيخنا وقواعدنا تقضيه  
فيغني به ثم حرران الحضانة كالرضاع والله تعالى اعلم \* ثم \* اى بعد الام بان ماتت اولم  
تقبل او اسقطت حقه او تزوجت باجنبي \* ام الام \* وان علت عند عدم اهلية القربي \*  
ثم ام الاب وان علت \* بالشرط المذكور واما ام اب الام فتوخر عن ام الاب بل عن الخالة  
ايضا بحر \* ثم الاخت لاب وام ثم لام \* لان هذا الحق لقربة الام \* ثم \* الاخت \* لاب \*  
ثم بنت الاخت لا بويين ثم لام ثم لاب \* ثم الخالات كذا لك \* اى لا بويين ثم لام ثم لاب ثم بنت  
الاخت لا ب ثم بنات الاخ هكذا \* ثم العمات كذا لك \* ثم خالة الام كذا لك ثم خالة الاب  
كذا لك ثم عمات الامهات والا باء بهذا الترتيب ثم العصابات بترتيب الارث فيقدم الاب  
ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم بنوه كذا لك ثم العم ثم بنوه واذا اجتمعوا فالأولع ثم الاسن  
اختيار سوى فاسق ومعتوه وابن عم لمشتهاه وه وغير مأمون ثم اذا لم تكن عصبة فلذى الارحام  
فتدفع للاخ لام ثم لابنه ثم للعم لام ثم للخال لا بويين ثم لام برهان وعينى وبحرفان تساوا  
فاصلحهم ثم اورعهم ثم اكبرهم ولا حق لولد عم وعمه وخال وخالة لعدم المحرمية \* والحاضنة \*  
الذمية \* ولو مجوسية \* كمسلمة مالم يعقل دينا \* ينبغي تغليره بسبع سنين لصحة اسلامه  
حينئذ نهر \* الى ان \* يخاف ان يالف الكفر \* فينزع منها وان لم يعقل دينا بحر \* و \*  
الحاضنة \* يسقط حقه بنكاح غير محرمة \* اى الصغير وكذا يسكنها عند المبعوض له لما في القنية

لو تزوجت الام باخوفا مسكنه ام الام في بيت الرب فللاب اخذ وفي البحر قد ترددت فيها  
 لو امسكنه الخالة ونحوها في بيت اجنبي عارية والظاهر السقوط قيا سأل ما مر لكن في النهر  
 والظاهر عدله للفرق بين زوج الام والاجنبي قال والرحم فقط كابن العم كالاجنبي \*  
 وتعود \* الحضانة \* بالفرقة \* البائنة لزوال المانع والقول لها في نفى الزوج وكذا في  
 تطليقه ان ابهته لان عينته \* والحاضنة \* اما او غيرها \* احق به \* بالغلام \* حتى يستغنى \*  
 عن النساء وقد ربيع وبه يغني لانه الغالب ولو اختلفا في سنه فان اكل وشرب وليس و  
 استنجد وحده دفع اليه ولو جبر الا لا \* والام والجد \* لام اولاب \* احق بها \* بالصغيرة \*  
 حتى تحيض \* اى تبلغ في ظاهر الرواية ولو اختلفا في حيضها فالقول للام بحرثا وقول  
 ينبغي ان يحكم بسنها ويعمل بالغالب وعند مالك رح حتى يحتلم الغلام وتزوج الصغيرة و  
 يدخل بها الزوج عتي \* وغيرها ما احق بها حتى تشتبه \* وقد ربيع وبه يغني وبنت احد  
 عشر مشتهرة اتعاقا زيلعي \* وعن محمد رح ان الحكم في الام والجد كذا لك وبه يغني \* ككثرة  
 الفساد زيلعي واذا دانه لا تسقط الحضانة بتزوجها مادامت لا تصلح للرجال الا في رواية عن  
 الثاني اذا كان يستانس بها كافي القنية وفي الظهيرية امرأة قالت هذا ابنك من بنتي وقد ماتت  
 امه فاعطني نفقته فقال صدقت لكن امه لم تمت وهي في منزلي واراد اخذ الصبي يمنع  
 حتى يعلم القاضي امه وتحضره فتأخذ لانه اقربا منها جدته وحاضنته ثم ادعى حقية غيرها  
 وذا محتمل فان \* احضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجد لا \*  
 ما هذه ابنتي \* وقد ماتت ابنتي ام هذا الولد فالقول للرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي  
 اليهما \* لان الفراش لهما فيكون الولد لهما \* كزوجين بينهما ولد فادعي \* الزوج \* انه  
 ابنه لامنها \* بل من غيرها \* وعكست \* فقالت هو ابني لامنه \* حكم بكونه ابنا لهما \* لما قلنا  
 وكذا لو قالت الجد هذا ابنك من بنتي الميتة فقال بل من غيرها فالقول له وياخذ الصبي منها  
 وكذا لو احضر امرأة وقال ابني من هذه لا من بنتك وكذا به الجد وصحتها المرأة فالاب اولى  
 به لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة فقد انكر كونها جدة فيكون منكر الحق حضانتها وهي  
 اقرب له بالحق انتهى ملخصا \* لا خيار للولد عندنا مطلقا \* ذكر اوانثى خلا فالشافعي رح  
 قلت وهذا قبل البلوغ اما بعد \* فخير بين ابويه وان اراد الانفراد له ذلك مويد زاده

معزيا للمنية واذا بقوله \* بلغت الجارية مبلغ النساء ان بكر اصبها الاب الى نفسه \* الا اذا  
دخلت في السن واجتمع لها رأى فتسكن حيث احبت حيث لا خوف عليها \* وان ثيبا لا \*  
يضمها \* الا اذا لم تكن ما مونة على نفسها \* فلاب والجل ولاية الضم لا لغيرهما كافي الا بتداء  
بحر عن الظهيرية \* والغلام اذا عقل واستغنى برأيه ليس للاب ضمه الى نفسه \* الا اذا لم  
يكن ما مونا على نفسه فله ضم له ففتنة او عار وتاديبه اذا وقع منه بشىء ولا نفقة عليه الا ان  
يتبرع بحر \* والجل بمنزلة الاب فيه \* فيما ذكر \* وان لم يكن لها اب ولا جد \* لكن \* لها اخ او عم  
فله ضمها ان لم يكن مفسدا وان كان \* مفسدا \* لا \* يمكن من ذلك \* وكذلك الحكم في كل عصة  
ذى رحم محرم منها فان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرهما من العصبات او كان لها عصة  
مفسد فالنظر فيها الى الحاكم فان \* كانت \* ما مونة خلاها تتغرد بالسكنى والوضعها عند \*  
امراة \* امينة قادرة على الحفظ بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب \* لانه جعل ناظر المسلمين ذكره  
العينى وغيره واذا بلغ الذكور حل الكسب ينفعهم الاب الى عمل ليكتبوا او يوجروهم وينفق  
عليهم من اجرتهم بخلاف الاناث ولوالاب مبدئ زائد فحسب الابن الى امين كافي سائر الاملاك  
مؤيد زاده معزيا للخلاصة \* ليس للمطلقة \* باثنا بعول عدتها \* الخروج بالولد من بلد الى  
اخرى بينهما تفاوت \* فلو بينهما تفاوت بحيث يمكنه ان يبصر ولد \* ثم يرجع في نهاره لم يمنع  
مطلقا لانه كالاتقال من محلة الى اخرى شمني \* الا اذا انتقلت من القرية الى المصروفي  
عكسه لا \* لضرر الولد بتخلفه باخلاق اهل السواد \* الا اذا كان \* ما انتقلت اليه \* وطنها \*  
قد \* نكحها ثم \* اى عقد عليها فى وطنها ولو قرية في الاصح الادار الحرب الا ان يكون  
مستامين \* وهذا \* الحكم \* في الام \* المطلقة نقط \* ما غيرها \* كجدة وام ولد اعتقت \*  
فلا تقدر على نقله \* لعدم العقل بينهما \* الا باذنه \* كما يمنع الاب من اخراجه من بلد امه  
بلا رضاها ما بقيت حضانتها \* فلما اذن المطلق ولد \* منها لتزوجها \* جاز \* له ان يسافر به  
الى ان يعود حق امه \* كما مر في السراجية وقيل \* المصنف في شرحه بما اذا لم يكن له من ينتقل  
الحق اليه بعولها وهو ظاهر وفي الحارمى له اخراجه الى مكان يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم  
كما في جانبها فليحفظ قلت وفي السراجية اذا سقطت حضانة الام واخذ الاب لا يجبر على ان  
يرسله لها بل هي اذا ارادت ان تراه لا تمنع من ذلك وانتي شيخنا الرملي بانه يسافر بعول

تمام حضانتها وبان غير الاب من العصبات كالاب وعزاه للخلاصة والتا تاريخانية فر ع  
 خرج بالاول ثم طلقها فطالبته برده ان اخرجها باذنها لا يلزمه رده وان بغير اذنها يلزمه كما  
 لو خرج به مع امه ثم ردها ثم طلقها فعليه رده بحر والله تعالى اعلم \*

### باب النفقة

هي لغة ما ينفقه الانسان على عياله وشرعا \* هي الطعام والكسوة والسكنى \* وعرفا هي  
 الطعام \* ونفقة الغير تجب على الغير باسباب ثلثة زوجية وقرابة وملك \* بدأ بالاول لمناسبة ما  
 مراولانها اصل الولد \* فتجب للزوجة \* بنكاح صحيح فلو بان فساد او بطلانه رجع بما اخذته  
 من النفقة بحر \* على زوجها \* لانها جزاء الاحتباس فكل محبوس لمنفعة غيره تلزمه نفقته  
 كمغت وقاض ووصي زيلعى وعامل ومقاتلة قاصدا فاعل العد وومضارب سافر بمال مضاربة  
 ولا يرد الرهن لحبسه لمنفعتها \* ولو صغيرا \* جد افى ماله لا على ابيه الا اذا كان ضمنها كما مر  
 فى المهر \* لا يقدر على الوطى \* لان المانع من قبله \* او فقير او لو \* كانت \* مسلمة او كافرة  
 او كبيرة او صغيرة تطيق الوطى \* او تشتهى للوطى فيما دون الفرج حتى لو لم تكن كذلك  
 كان المانع منها فلا نفقة كالوكان صغيرين \* فقيرة او غنية موطوءة او لا \* كان كان الزوج صغيرا  
 او كانت رتقاء او قرناء او معتومة او كبيرة لا توطأ وكذا صغيرة تصلح للخدمة او للاستيناس ان  
 امسكها فى بيته عند الثاني واختاره فى التحفة \* ولو منعت نفسها للمهر \* دخل بها او لا ولو  
 كله موجلا عند الثاني وعليه الفتوى كما فى البحر والنهر وارتضاه مكشي الاشباة لانه منع بحق  
 فتستحق النفقة \* بقول رجالهما \* به يغتذى ويخاطب بقدر وسعته والباقي دين لميسرة ولو موسرا  
 وهى فقيرة لا يلزمه ان يطعمها مما ياكل بل يندب \* ولو هي فى بيت ابيها \* اذ امر يطا بها  
 الزوج بالنفقة به يغتذى وكذا اذا طلبها ولم تمتنع او امتنعت للمهر \* او مرضت فى بيت  
 الزوج \* فان لها النفقة استحسانا لقيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم اليه نقلت او فى منزلها  
 بغيت ولنفسها ما منعت وعليه الفتوى كما حرره فى الفتح وفى الخانية مرضت عند الزوج فان نقلت  
 لد ارا بيها ان لم يكن نقلها بمحفة ونحوها فلها النفقة والا لا كما لا يلزمه مد اوتها \* لا \* نفقة  
 لاحد من عشر مرتلة ومقبلة ابنه ومعتك موت ومنكوحة فاسد وعدته وامة لم تبو وصغيرة لا  
 توطأ \* والخارجة من بيته بغير حق \* وهى الناشئة حتى تعود ولو بعد سفر خلافا للشافعي رح

والقول لها في عدم النشوز يمينها وتسقط به المفروضة لا المستدانة في الاصح كالموت قيل  
 بالخروج لانها لو ما نعتت من الوطى لم تكن ناشزة وشمل الخروج الحكمي كان كان المنزل  
 لها فمنعتت من الدخول عليها فهي كالخارجة ما لم تكن سألته النقلة ولو كان فيه شبهة  
 كبيت السلطان فامتنعت منه فهي ناشزة لعدم اعتبار الشبهة في زماننا بخلاف ما لو  
 خرجت من بيت الغصب او ابت الدهاب اليه او السفر معه او مع اجنبي بعثه لينقلها فلها النفقة  
 وكذا لو آجرت نفسها لارضاع صبي وزوجها شريف ولم تخرج وقيل تكون ناشزة  
 ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار وعكسه فلا نفقة لنقض التسليم قال في المجتبى وبه عرف  
 جواب واقعة في زماننا بانه لو تزوج من المحترفات التي تكون بالنهار في مصالحها  
 وبالليل عنده فلا نفقة لها انتهى قال في النهر وفيه نظر \* ومحبوسة \* ولو ظلما الا  
 اذا حبسها صوابين له فلها النفقة في الاصح جوهرية وكذا لو قدر علي الوصول اليها في الحبس  
 صيرفية كحبسه مطلقا لكن في تصحيح القدرى لو حبس في سجن السلطان فاصح سقوطها  
 وفي البحر عن مال الغتاوى لو خيف عليها الفساد تحبس معه عند المتأخرين \* ومريضة لم تزف \*  
 اى لا يمكنها الا انعقال معه اصلا فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم تقدر البحر \*  
 ومغصوبة \* كرها \* وحاجة \* ولو غلا \* لا معه ولو بمحرم \* لغوات الاحتباس \* ولو معه فعليه  
 نفقة الحضر خاصة \* لا نفقة السفر ولا الكراء \* امتنعت \* المرأة \* من الطحن والخبز ان كانت  
 ممن لا تخدم \* او كان بها علة \* فعليه ان ياتىها بطعام مهما والا \* بان كانت ممن تخدم نفسها  
 وتقل رطل ذلك \* لا \* يجب عليه ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لو جربه عليها ديانة  
 ولو شريفة لانه عليه الصلوة والسلام قسم الاعمال بين علي وفاطمة رضى الله عنهما فجعل اعمال  
 الخارج على علي رضى الله عنه والداخل على فاطمة رضى الله عنهما فانها سيدة نساء العالمين  
 بحر \* ويجب عليه آلة طحن وآنية شراب وطبخ ككوز وجرة وقد رومغرفة \* وكذا اسائر ادوات  
 البيت كحصير ولبد وطنفسة وما تنطف به وتزيل الوسخ كمشط واشنان وما يمنع الصنان و  
 من اسرجلها وتمامه في الجوهرية والبحر وفيه اجرة القابلة على من استاجرهما من زوج او  
 زوجة ولو جاءت بلا استيجار قيل عليه وقيل عليها \* وتقرض لها الكسوة في كل نصف حول  
 مرة \* لتجد الحاجة حرا وبردا \* وللزوج الانفاق عليها بنفسه \* ولو بعد فرض القاضي خلاصة \*



الا ان يظهر للقاضي عدم اتفاقه فيفرض \* اى يقدر \* لها \* بطلبها مع عضرته ويأمره ليعطيها  
ان شكت مطله ولم يكن صاحب مائدة لان لها ان تاكل من طعامه وتختل ثوبها من كرباسه بلا اذنه  
فان لم يعط حبسه ولا تسقط عنه النفقة خلاصة وغيرها وقوله \* في كل شهر \* اى كل مدة تناسبه  
كثيرة للمحترف وسنة لك هتان وله الدفع كل يوم كالحا للطلب كل يوم عند المساء لليوم الاتي  
ولها اخذ كفيل بنفقة شهر فاكثر خوفا من غيبته عند الثاني وبه يفتى نتج وقس عليه سائر  
الديون وبه يفتى بعضهم جواهر الفتاوى من كغالة الباب الاول ولو كفيل له كل شهر كذا ابد  
وقع على الابد وكذا لو لم يقل ابد عند الثاني وبه يفتى بحر وفيه عليها دين لزوجها لم يلتقيا  
قصاصا الا برضاه لسقوطه بالموت بخلاف سائر الديون وفيه اجرت دارها من زوجها وهما يسكنان  
فيه لا اجر عليه ولو دخل بهافي منزل كانت فيه باجر فتولبت به بعد سنة فقالت له اخبرتك بان  
المنزل بالكرام عليك الاجر فهو عليها لانها العاقبة بزانية ومفهومه انها لو سكنت بغير اجارة  
في وقف او مال يتيم او معد للاستغلال فالاجرة عليه فليحفظ \* ونقد رها بقدر الغلاء والرخص  
ولا تقدر ربهاهم \* ودنا نير كمانى الاختيار وعزاه المصنف لشرح المجمع لكن للمصنف فى البحر  
عن المحيط ثم المجتبى ان شاء القاضي فرضها اصنافا او قومها بالدراهم ثم يقدر بالدرهم وفيه  
لو فترت على نفسها فله ان يرفعها للقاضي لتاكل بما فرض لها خوفا عليها من الهزال فانه يضره  
كأله ان يرفعها للقاضي للبس الثوب لان الزينة حقه \* وتزاد في الشتاء جبة \* وسروالا وما يدفع  
به اذى حر وبرد \* ولحافا وفراشا \* وحدها لانها ربما تعتزل عنه ايام حيضها ومرضها \*  
ان طلبته ويختلف ذلك يسارا واعسارا وحالا وبلدا \* اختياري وليس عليه حقها بل حق  
امتها مجتبى وفي البحر قد استغيد من هذا انه لو كان لها امتعة من فرش ونحوها لا يسقط عن  
الزوج ذلك بل يجب عليه وقد راينا من يامرها بفرش امتعتها له ولا ضيافة جبراع عليها و  
ذلك حرام كمنع كسوتها انتهى لكن قد منافي المهر عنه عن المجتبى لو زنت اليه بلا جها زيليق  
به فله مطالبة الاب بالنقد الا اذا سكنت انتهى وعليه فلو زنت به اليه لا يحرم عليه الانتفاع  
به وفي عرفنا يلتزمون كثرة المهر لكثرة الجهاز وقتله لقلته ولا شك ان المعروف كالمشروط  
فينبغي العمل بما مر كن افي النهرو وفيه عن قضاء البحر هل تقدر القاضي للنفقة حكم منه  
قلت نعم لان طلب النقد يرشروط عوى فلا تسقط بمضى المدة ولو فرض لها كل يوم او كل شهر

هل يكون قضاء ما دام النكاح قلت نعم الا لما منع ذلك اقالوا الا براء قبل الغرض باطل وبعد  
يصح مما مضى ومن شهر مستقبل حتى لو شرط في العقل ان النفقة تسوين من غير تقدر و  
الكسوة كسوة الشتاء والصيف لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقدر فيهما ولو حكم بموجب  
العقد ما لكي يرى ذلك فللحنفي تقدر بها لعدم الدعوى والحادثة بقي لو  
حكم الحنفى رح بغرضها دراهم هل للشافعي رح بعد ان يحكم بالتموين قال  
الشيخ قاسم في موجبات الاحكام لا وعليه فلو حكم الشافعي رح بالتموين ليس للحنفي الحكم  
بخلافه فليحفظ نعم لو اتفقا بعد الغرض على ان تاكل معه تمويلا بطل الغرض السابق  
لرضاها بذلك وفي السراجية قد ركسوتهادراهم ورضيت وقضى به هل لها ان ترجع وتطلب  
كسوة قماش اجاب نعم وقالوا ما بقي من النفقة لها فيقضى باخرى بخلاف اسراف وسرقة وهلاك  
ونفقة محرم وكسوة الا اذا تخرقت بالاستعمال المعتاد او استعملت معها اخرى فيغرض اخرى  
\* ويجب \* لخادمها المملوك \* لها على الظاهر ملكا تاما ولا شغل له غير خد متها بالفعل  
فلو لم يكن في ملكها او لم يخل معها لا نفقة له لان نفقة الخادم بازاء الخدم ولوجاها بخادم لم يقبل  
منه الا برضاها فلا يملك اخراج خادمها بل ما زاد عليه بحر بكشا \* لو \* حرة لا امة جوهره لعدم  
ملكها \* موسرا \* لا معسر في الاصح والقول له في العسار ولو برهننا فبينتها اولى خانية \* ولوله  
اولاد لا يكفيه خادم واحد فرض عليه لخادمين او اكسرا تقا \* فتح وعن الثاني غنية زفت اليه  
يخدم كثير استحققت نفقة الجمع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر عن الغاية وبه فاخل قال وفي  
السراجية ويفرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف فرض نفقة خادمين وعليه الفتوى \*  
ولا يفرق بينهما العجزة عنها \* بانواعها الثلاثة \* ولا بعد ما يغائه \* لو غائبا \* حقها ولو موسرا \*  
وجوزة الشافعي رح باعسار الزوج ويتضررها بغيبته ولو قضى به حنفى لم ينغل نعم لو امر  
شافعيًا بقضى به نغل اذا لم يرتش الامر والمأمور بحر \* و \* بعد الغرض \* يا مرها القاضي  
بالاستدانة \* لتحيل \* عليه \* وان ابي الزوج اما بل من الامر فيرجع عليها وهي عليه ان صرحت  
بانها عليه انوت ولو انكر نيتها فالقول له مجتبى وتجب الادانة على من تجب عليه نفقتها ونفقة الصغار  
ولو لا الزوج كاخ وعم ويحبس الاخ ونحوه اذا امتنع لان هذا من المعروف زيلعى واختيار  
وسيتضح \* قضي بنفقة الاعسار ثم ايسر فخاصته تم \* نفقة يساره في المستقبل \* او بالعكس

وجب الوسط \* كأم \* صالحت زوجها على نفقة كل شهر على د راصم ثم قالت \* لا تكفيني زيدت \*  
 ولو قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لا زم \* فلا التفات إلى مقالته بكل حال \* إلا إذا تغير سعر الطعام  
 وعلم \* القاضي \* أن ما دون ذلك \* المصالح عليه \* يكفيها \* فحينئذ يفرض كفايتها نقله المصنف  
 عن الخانية وفي البحر عن ابن خيرة إلا أن يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فيوجب  
 بقدر طاقته وفي الظهيرية صالحتها عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزوج محتاج لم يلزمه إلا نفقة  
 مثلها \* والنفقة لا تصير دينا إلا بالقضاء والرضاء \* أي اصطلاحهما على فدان معين أصنافا أو د راصم  
 فقبل ذلك لا يلزمه شيء وبعد ترجع بما انقضت ولو من مال نفسها بلا امر قاض ولو اختلفا في المدق  
 فالقول له والبينة لها ولو أنكرت انفاقه فالقول لها بيمينها ذخيرة \* وبموت أحدهما أو طلاقها \*  
 ولو رجعا كما في الظهيرية والخانية واعتمد في البحر بحثا عدم سقوطها بالطلاق لكن اعتمد  
 المصنف ما في جواهر الفتاوى والفتاوى على عدم سقوطها بالرجعي كيلا يتخذ الناس ذلك حيلة  
 واستحسنه محشي الأشباه وبالاول افتى شيخنا لكن صحح الشرنبلاني في شرحه للوهبانية ما بحثه  
 في البحر من عدم السقوط ولو بائنا قال وهو الأصح ورد ما ذكره ابن الشحنة فتأمل عند الفتوى \*  
 سقط المغروض \* لأنه صلة \* إلا إذا استدانت بامر قاض \* فلا تسقط بموت أو طلاق في الصحيح  
 لما مر أنها كاستدانت بنفسه وعبارة ابن الكمال إلا إذا استدانت بعد فرض قاض ولو بلا أمره  
 فليكرز \* ولا ترد \* النفقة والكسوة \* المعجلة \* بموت أو طلاق عجلها الزوج أو ابوه ولو قائمة  
 به يفتى \* يباع القن \* ويسعى من بر ومكاتب لم يعجز \* الماذون بالنكاح \* وبدونه يطالب بعد  
 عتقه \* في نفقة زوجته \* المغروضة إذا اجتمع عليه ما يعجز عن أدائه ولم يغله ذخيره ولو  
 بنت المولى لا أمته ولا نفقة ولد \* ولو زوجته حرة بل نفقته على أمه ولو مكاتبه لتعينه للام ولو  
 مكاتبين سعى لأمه ونفقته على أبيه جوهرة \* مرة بعد أخرى \* أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى  
 بعد ما اشتراه من علم به أو لم يعلم ثم علم فرضي ببيع ثانيا وكذا المشتري الثالث وهلم جرا لأنه  
 دين حادث قاله الكمال وابن الكمال فما في الد رتبة للصدر سهو \* وتسقط بموته وقتله \*  
 في الأصح \* ويبيع في دين غيرها مرة \* لعدم التجدد وسيجي في الماذون أن للغرماء استسعاء  
 ومغادة أن لها استسعاء \* ولو نفقة كل يوم بحر وقال وهل يباع في كفتها ينبغي على قول  
 الثاني المفتى به نعم كما يباع في كسوتها \* ونفقة الأمة المنكوحة \* ولو من برة أو أم ولد أما المكاتبه

فكالحرة \* انما تجب \* على الزوج ولو عبد \* بالتبوية \* بان يدفعها اليه ولا يستحل منها \* فلو  
استحل منها المولى \* اواهله \* بعد ما ابرأها بعد الطلاق \* لاجل \* انقضاء العدة لا قبله \* اى  
ولم يكن بواها قبل الطلاق \* سقطت \* بخلاف حرة نشرت فطلقت فعادت وفي البحر بحثنا  
موضعها قبل التبوية باطل ونفقات الزوجات المختلفة مختلفة بحالهما \* وكذا تجب لها السكنى  
في بيت خال عن اهلها \* سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وامته وام ولد \* واهلها \* ولو  
ولد لها من غيره \* بقدر حالهما \* كطعام وكسوة \* وبيت منفرد من دار له غلق \* زادني الاختيار  
والعيني ومراق ومغادة لزوم كنيف ومطبخ وينبغي الافتاء به بحر \* كفى لها \* لحصول المقصود  
هداية وفي البحر يشترط ان لا يكون في الدار احد من احماء الزوج يؤذيها ونقل المصنف عن  
المحقق كفايته مع الاحماء لامع الضرر لكل من زوجته مطالبته ببيت من دار علي حدة \* ولا  
يلزمه اتيانها بمونسة \* ويأمره باسكانها بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش سراجية ومغادة  
ان البيت بلا جيران ليس مسكنا شرعيا بحر وفي النهر وظاهرة وجوبها لو البيت خاليا عن  
الجيران لاسيما اذا خشيت علي عقلها من سعتة قلت لكن نظريه الشربلاني بما مر ان مالا  
جيران له غير مسكن شرعي فتنبه \* ولا يمنعها من الخروج الى الوالد بن \* في كل جمعة ان  
لم يقل رعلي اتيانها على ما اختاره في الاختيار ولو ابوها زمنا منلا واحتاجها فعليها تعاهد ولو  
كافرا وان ابى الزوج فتح \* ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم  
في كل سنة \* لها الخروج ولهم الدخول زيلعي \* ويمنعهم من الكينونة \* وفي نسخة من البيتونة  
لكن عبارة ملا مسكين من القرار \* عندها \* به يفتى خانية ويمنعها من زيارة الاجانب وعيادتهم و  
الوليمة وان اذن كانا عاصيين كما مر في باب المهر وفي البحر له منعها من الغزل وكل عمل ولو تبرعا  
لا جنبي ولو قابلة او مغسلة لتقدم حقه على فرض الكفاية ومن مجلس العلم الا لنازلة امتنع  
زوجها من سوالها ومن الحمام الا لفساء وان جازيلا تزين وكشف عورة عند احد قال الباقراني  
وعليه الفتوى فلا خلاف في منعهم للعلم بكشف بعضهن وكذا في الشربلانية معزي المكمل \*  
وتغرض \* النفقة بانواعها \* لزوجة الغائب \* مدة سفر صيرفية واستحسنه في البحر ولو مفقودا \*  
وطفله \* ومثله كبير زمن وانثى مطلقا \* وابويه \* فقط فلا تغرض لمملوكه واخيه ولا يقضى عنه  
دينه لانه قضاء على الغائب \* في مال له من جنس حقهم \* كتبر وطعام اما خلافه فيفتقر للبيع

ولا يباع مال الغائب اتفاقاً \* عند هم \* او على \* من يقر به \* عند الامانة وعلى المديون ويبدأ  
بالاول ولوا نفقا بلا فرض ضمنابلا رجوع ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة لالمديون الابينة  
او اقرارها بحر وسجى \* وبالزوجة \* بقرابة \* الولاد وكذا \* الحكم ثابت \* اذا علم قاض  
بذلك \* اى بمال وزوجة ونسب ولو علم باحدهما احتج للاقرار بالآخر ولا يمين ولا بينة  
هنا لعدم الخصم \* وكفلها \* اى اخذ منها كفيل بما اخذته وجوباً فى الاصح \* وحلفها معه \*  
اى مع الكفيل احتياطاً وكذا اكل اخذ نفقة فلز ذكر الضمير كابن الكمال لكن اولى \* ان الغائب  
لم يعطها النفقة \* ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها فان حضر الزوج وبرهن انه اوفاها  
النفقة طولبت هي او كفيلها بردها اخذت وكذا الولم يبرهن ونكحت ولو حلفت طوالت فقط \* لا \* تفرض  
على غائب \* باقامة \* الزوجة \* بينة على النكاح \* او السبب \* ولا \* تفرض ايضا \* ان لم يخلف  
مالاً فقامت بينة يغرض عليه ويامرها بالاستئذان ولا يقضي به \* لانه قضاء على الغائب \* وقال  
زفره يقضي بها \* اى بالنفقة \* لا به \* اى بالنكاح \* وعمل القضاة اليوم على هذه الحاجة  
فيغتنى به \* وهذا من الست التى يغتنى بها يقول زفره وعليه فلو غاب وله زوجة وصغار تقبل  
بينتها على النكاح ان لم يكن عالماً به ثم يغرض لهم ويامرها بالاتفاق والاستئذان ليرجع بحر \*  
و \* يجب \* لمطلقة الرجعي والبائن والمفرقة بلا معصية كخيار عتق وبلوغ وتعريق بعد مكفاهة  
النفقة والسكنى والكسوة \* ان طال المدة ولا تسقط النفقة المفروضة بمضي العدة على المختار بزيادة  
ولو ادعت امتداد الطهر فلها النفقة ما لم يحكم بانقضاءها ما لم تدع الحبل فلها النفقة الى  
ستين من طلقها فلو مضت ثمة تبين ان لا حبل فلا رجوع عليها وان شرطه لانه شرطاً بطل بحر  
ولو صالحها عن نفقة العدة ان بالاشهر صرح وان بالحيز لا للجهالة \* لا \* يجب النفقة بانواعها \*  
لمعتدة موت مطلقاً \* ولو حاملاً \* الا اذا كانت ام ولد وهى حامل \* من مولاهما فلها النفقة  
من كل المال جوهرية \* وتجب السكنى \* فقط \* لمعتدة فرقة بمعصيتها \* الا اذا خرجت من بيته  
فلا سكنى لها في هذه الفرقة قهستانى وكفاية \* كرده \* وتقيل ابنه \* لا غيرها \* من طعام  
وكسوة والفرق ان السكنى حق الله تعالى فلا تسقط بحال والنفقة حقها فتسقط بالفرقة بمعصيتها \*  
وتسقط النفقة بردها بعد البت \* اى ان خرجت من بيته والا فواجبة قهستانى \* لا يتمكن  
ابنه \* لعدم حبسها بخلاف المرتدة حتى لو لم تحبس فلها النفقة الا اذا لحقت بالدار الحرب



ثم عادت وتابت لسقوط العلق بالحاق لانه كالموت بحر وهو يمشي الى ان تده حكم بلحا قها  
والا فتعود نفقتها بعودها فلم يحفظ \* و \* تجب النفقة بانواعها علي الحر \* لطفله \*  
يعم الانثى والجمع \* الفقير \* الحر فان نفقة المملوك على مالكه والغنى في ماله الحاضر فلو  
غائباً فعلى الاب ثم يرجع ان اشهد لا ان نوى الاديانة ولو كانا فقيرين فالاب يكتسب او  
تكفف وينفق عليهم ولو لم يتيسر انفق عليهم القريب ورجع علي الاب اذا ايسر ذخيرة  
ولو خاصته الام في نفقتهم فرضها القاضي وامره بدفعها للام ما لم تثبت خيانتها في دفعها  
صباحاً ومساءً اوياً من ينفق عليهم وصح صلحها عن نفقتهم ولو بزيادة يسيرة تدخل تحت  
التمتد ير وان لم تدخل طرحت ولو على ما لا يكفيهم زيدت بحر ولو ضاعت رجعت بنفقتهم  
دون حصتها بحر وفي المنية اب معسر وام موسرة توام بالانفاق ويكون ديناً على الاب و  
هي اولى من الجمل الموسر وفيها لا نفقة على الحر ولا ولادة من الامة ولا على العبد ولا ولادة ولو  
من حرة وعلي الكافر نفقة ولد \* المسلم كما سيجي بحر \* وكذا \* تجب \* لولد \* الكبير العاجز عن  
الكسب \* كانه ثلث مطلقاً وزمن ومن يلحقه العار بالتكسب وطالب علم لا يتفرغ لذلك كذا في  
الزيلي والعيني وفتى ابو حامد بعد مهال لطلبه العلم في زماننا كما بسطه في القنية وكذا قيل  
في الخلاصة بذي رفعة \* لا يشاركه \* اي الاب ولو فقير \* احد في ذلك كنفقة ابويه و  
عرسه \* به يغنى ما لم يكن معسراً فيلحق بالميت فتجب على غيره بلا رجوع عليه على الصحيح  
من المذهب الا لام موسرة بحر قال وعليه فلا بد من اصلاح المتون جوهره فروع لو لم  
يقدر الا على نفقة احد ابويه فالام احق ولوله اب وطغل فالطغل احق وقيل يقسمها فيهما  
وعليه نفقة زوجة ابيه وام ولد \* بل وتزويجه وتسريه ولوله زوجات فعليه نفقة واحدين فعها  
للاب ليوزعها عليهن وفي المختار والمتقى ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيراً فقيراً  
او زمناً وفي واقعات المغتربين لغيره وري افتدى ويجبر الاب على نفقة امرأة ابنه الغائب و  
ولدها وكذا لام على نفقة الولد لترجع بها على الاب وكذا الابن على نفقة الام ليرجع على  
زوج امه وكذا الاخ على نفقة اولاد اخيه ليرجع بها على الاب وكذا الابن اذا غاب الاقرب  
انتهى وفي الفصولين من الرابع والثلاثين اجنبي انفق على بعض الورثة فقال انفقت با مر  
الوصي واقربه الوصي ولا يعلم ذلك الا بقول الوصي بعن ما انفق يقبل قول الوصي لو المنفق

عليه صغير انتهى وفيه قال انفق على اولى اولى اولى ففعل قيل يرجع بلا شرطه  
وقيل لا ولو قضى دينه بامر رجوع بلا شرطه وكذا كل ما كان مطالبا به من جهة العباد كجناية  
وموّن مالية ثم ذكر ان الاسير ومن اخذ السلطان ليصادره لو قال لرجل خلصني ففعل  
المامور ما لا فخلصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح به يغني \* وليس على امه ارضاعه \* تضاه  
بل ديانة \* الا اذا تعينت \* فتجبر كما مر في الحضانة وكذا الظير تجبر على ابقاء الاجارة  
بزانية \* ويستاجر الاب من ترضعه عند ما \* لان الحضانة لها والنفقة عليه ولا يلزم الظير  
المكث عند الامام ما لم يشترط في العقد \* لا \* يستاجر الاب \* امه لو منكوحة \* ولو من مال  
الصغير خلا فالك خيرة والمجتهى \* او معتق رجعي \* وجاز في البائن في الاصح جوهره كاستيجار  
منكوحته لولده من غيرها \* وهي احق \* بارضاع ولد هابعد العدة \* اذا لم تطالب بزيادة علي  
ما تاكله الاجنبية \* ولودون اجر المثل بل الاجنبية المتبرعة احق منها زيلعى اى فى الارضاع  
اما اجرة الحضانة فلام كما مر وللرضيع النفقة والكسوة وللأم اجرا الارضاع بلا عقد اجارة وحكم  
الصلح كالا استيجار وفي كل موضع جاز الاستيجار ووجبت النفقة لا تسقط بموت الزوج بل تكون  
اسوة للغرماء لانها اجرة لا نفقة \* و \* تجب \* علي موسر \* ولو صغيرا \* يسار الغطارة \* علي  
الارجم ورجح الزيلعى والكمال اتفاق فاضل كسبه وفي الخلاصة المختار ان الكسوة يدخل  
ابويه في نفقة وفى المبتغى للفقير ان يسرق من ابنه الموسر ما يكفيه ان ابى ولا قاضي ثمه  
ولا اثم \* النفقة لاصوله \* ولو اب امه ذخير \* الققراء \* ولو قادربن علي الكسب والقول  
لمنكر اليسار واليمينه لك عيه \* بالسوية \* بين الابن والبنت وقيل كالارث وبه قال الشافعي  
رح \* والمعتبر فيه القرب والجزئية \* فلوله بنت وابن ابن او بنت بنت واخ النفقة علي البنت او  
بنتها لانه \* لا \* يعتبر \* الارث \* الا اذا استويا كجد وابن ابن فكارثهما الا لمرجع كوالد وولد  
فعلي ولده اترجحه بنت ومالك لا يملك وفى الخانية له ام واب اب فكارثهما وفى الغنية له ام  
واب ام فعلى الام واوله عم واب ام فعلى اب الام واستشكله فى البحر بقولهم له ام وعم فكارثهما  
قال ولوله ام وعم واب ام هل تلزم للام نقطام كالارث احتمال \* و \* تجب ايضا \* لكل ذى  
رحم محرم صغيرا وانثى \* مطلقا \* ولو \* كانت الانثى \* بالغة \* صحيحة \* او \* كان الذكر  
\* بالغا \* لكن \* عاجزا \* عن الكسب \* بنحو زمانة \* كعمي وعنة ونلج زاد فى الماتقى والمختار او

لا يحسن الكسب لحرقة أو لكونه من ذوى البيوت أو طالب علم \* فقير \* حال من المجموع بحيث  
تحل له الصدقة ولوله منزل وخدام علي الصواب بدائع \* بقدر الارث \* لقوله تعالى وطى الوارث  
مثل ذلك \* و \* لذ \* يجبر عليه \* ثم فرع علي اعتبار الارث بقوله \* نفقة من \* اى فقير \* له  
اخوات متفرقات \* موسرات \* عليهن اخماسا \* ولو اخوة متفرقين فسد سها علي الاخ لام والباقي  
علي الشقيق \* كآرته \* وكذا لو كان معهم ابن معسر لانه يجعل كالميت ليصير وارثه ولو كان  
مكانه بنت نفقة الاب علي الاشقاء فقط لارثهم معها وعند العدل ويعتبر المعسر ون احياء  
فيما يلزم الموسرين ثم يلزمهم الكل كذا في ام واخوات متفرقات والام والشقيقة موسرتان  
فالنفقة عليهما ارباعا \* والمعتبر فيه \* اى الرحم المحرم \* اهلية الارث لاحقيقته \* اذا لا يتحقق  
الا بعد الموت فنفقة من له خال وابن عم على الخال لانه محرم ولو استويا في المحرمية كعم وخال  
زوجه الوارث للخال مالم يكن معسرا فيجعل كالميت وفي القنية يجبر الأبعد اذا غاب الاقرب وفي  
السراج معسر له زوجة ولزوجه اخ موسر اجبر اخوها على نفقتها ويرجع به على الزوج اذا اليسر انتهى  
وفيه النفقة انما هي على من له رحمه كامل ولذا قال الفهستاني قولهم وابن العم فيه نظر لانه ليس  
بمحرم والكلام في ذى الرحم المحرم فانهم \* ولا نفقة \* بواجبة \* مع الاختلاف دينا الا للزوجة  
والاصول والغروع \* علوا وسفلوا \* الذميين \* لا الحربيين ولومستامين لانقطاع الارث \*  
يبيع الاب \* لان له ولاية التصرف \* لا الام \* والبقية اقراره ولا القاضي اجماعا \* عرض  
ابنه \* الكبير الغائب لا الحاضر اجماعا \* لاعقاره \* فيبيع عقار صغير مجنون اتقا \* للنفقة \*  
له ولزوجه واطغاله كافي النهر بحثا بقدر حاجته لا فوقها \* ولا في دين له سواها \* لمخالفة  
قوانين النفقة لسائر الديون \* ضمن \* قضاء لا ديانة \* مودع الابن \* كمد يونه \* لو انفق  
الوديعة على ابويه \* وزوجه واطغاله \* بغير امر \* مالك \* اوقاض \* ان كان والا فلا ضمان  
استحسانا كما لا رجوع وكما لو انحصر ارثه في المذنوع اليه لانه وصل اليه عين حقه \* و \*  
الابوان \* لو انفقما عندهما \* للغائب \* من ماله على انفسهما وهو جنسه \* اى جنس  
النفقة \* لا \* يضمنان لو جوب نفقة الاولاد والزوجة قبل القضاء حتى اوظف بجنس حقه فله  
اخذ \* ولذا افترضت في مال الغائب بخلاف بقية الاقارب ولو قال الابن انفقته وانت موسر وكذا به  
الأدب حكم الحال يوم الخصومة واوبرهنا فبينة الابن خلاصة \* قضى بنفقة غير زوجة \* زاد

الزيلعي والصغير \* ومضت مدة شهر \* اى شهر فاكثر \* سقطت \* لحصول الاستغناء فيما مضى  
 واما مادون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فيصير دينا بالقضاء \* الا ان يستل بين \* غير الزوجة \*  
 بامر قاض \* فلو لم يستلن بالفعل فلا رجوع بل فى الذخيرة لو اكل اطغاله من مسئلة الناس  
 فلا رجوع لامهم ولو اعطوا شيئا واستل انت شيئا او انفقت من مالها رجعت بما زاد من خانية \*  
 وينفق منها \* عزاء فى البحر للمبسوط لكن نظريه فى النهر بانه لا انزلاقا له مما استل انه حتى  
 لو استل ان وانفق من غيره ووفى مما استل انه لم يسقط ايضا انتهى \* فلو مات الاب \* او من  
 عليه النفقة \* بعد ما \* اى الاستدانة المذكورة \* فهي \* اى النفقة \* دين \* ثابت \* في  
 تركته فى الصحيح \* بحر ثم نقل عن البرازية تصحيح ما يخالفه ونقله المصنف عن الخلاصة قائلا  
 ولو لم ترجع حتى مات لم تاخذها من تركته هو الصحيح انتهى ملحضا فتأمل وفي البدائع الممتنع  
 من نفقة القريب المحرم يضرب ولا يحبس اغواها بمضى الزمن فيستدرك بالضرب وقيل فى  
 النهر بحثا بما فوق الشهر لعدم سقوط مادونه كما مر ولا يصح الامر بالاستدانة ليرجع عليه بعد  
 بلوغه \* و \* تجب النفقة بانواعها \* لملوكة \* منفعة وان لم يملكه رقبة كموصي بخن منه  
 وفي القنية نفقة المبيع على البائع مادام في يده هو الصحيح واستشكله فى البحر بانه لا ملك رقبة  
 ولا منفعة فينبغى ان نلزم المشتري \* فان امتنع فهي فى كسبه \* ان قدر بان كان صبيحا ولو غير  
 عارف بصناعة فيوجر نفسه كمعين البناء بحر \* والا \* ككونه زمنا او جارية لا يوجر مثلها \* امره  
 الغاصى ببيعه \* وقال البيهقي القاضي وبه يغتنى \* ان محله \* والا كمل بروام ولد الزم بالانفاق  
 لا غير \* عبد لا ينفق عليه مولاه اكل \* او اخذ \* من مال مولاه \* قد ركع غايته \* بلارضا ان  
 عاجز عن الكسب \* او لم ياذن له فيه \* والا لا \* ياكل كما لو تتر عليه مولاه لا ياكل منه بل  
 يكتسب ان قدر مجتهد وفيه تنازعان على ايدى يهما يجبران على نفقته \* نفقة العبد  
 المغصوب على الغاصب الى ان يرد الى مالكه فان طلب \* الغاصب \* من القاضي الامر بالنفقة  
 او البيع لا يجيبه \* لانه مضمون عليه \* و \* لكن \* ان خاف \* القاضي \* على العبد الضياع باعه  
 القاضي الغاصب وامسك \* القاضي \* ثمنه لما لكه طلب المودع \* او اخذ الا بقا او حل شريكى  
 عبد غاب احدهما \* من القاضي الامر بالنفقة على عبد الودعة \* ونحوها \* لا يجيبه \* لئلا تاكاه  
 النفقة \* بل يوجره وينفق منه او يبيعه ويحفظ ثمنه لمولاه \* دفعا للضرر والنفقة على الآجر والراهن

والمستعير واما كسوته فعلى المعير وتسقط بعته ولو زنا وتلزم بيت المال خلاصة \* دابة مشتركة  
بين اثنين امتنع احدهما من الانفاق اجبره القاضي \* ثملا يتضرر شريكه جوهره وفيها \* ويومر \*  
اما بالبيع واما \* بالانفاق على بهائم ديانة لا قضاء على \* ظاهر \* المذهب \* للنهي عن تعذيب  
الحيوان واضاعة المال وعن الثاني يجبر ورجحه الطحاوى والكمال وبه قالت الاثمة الثلاثة ولا  
يجبر في غير الحيوان وان كره تضييع المال ما لم يكن له شريك كما مر قلت وفي الجوهره فان كان العبد  
مشتركا فامتنع احدهما انفق ورجع عليه ونقل المصنف رح تبعا للبحر عن الخلاصة انفق الشريك  
على العبد في غيبة شريكه بلا اذن الشريك او القاضي فهو متطوع وكذا النخل والزرع والوديعه  
واللقطة والدراة المشتركة اذا استرمت والله اعلم \*

### \* كتاب العتق \*

ميزت الاسقاطات باسماء اختصارا فاسقاط الحق عن القصاص عفو وعما في الذمة ابراء وعن البضع  
طلاق وعن الرق عتق وعنون به لا بالاعتاق ليعم نحو استيلاء وملك قريب \* هو \* لغة الخروج  
عن المملوكية من باب ضرب ومصدره عتق وعتاق وشرعا \* عبارة عن اسقاط المولى حقه  
عن مملوك بوجه \* مخصوص \* يصير المملوك به \* اى بالاسقاط المذكور \* من الاحرار \*  
وركنه اللفظ الى ال عليه او ما يقوم مقامه كملك قريب ودخول حربي اشترى مسلما دار الحرب  
وصفته واجب لكفارة ومباح بلا نية لانه ليس بعبادة حتى يصح من الكافر ومنكوب اوجه الله تعالى  
لحد يث عتق الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير وشراء قريب الظاهر نعم ومكروه لغلان وحرام  
بل كفر للشيطان \* ويصح من حر مكلف \* ولو سكران او مكرها او مخطيا او مريضا ولا يعلم  
بانه مملوكه كقول الغاصب للمالك او البائع للمشتري اعتق عبدي هذا واشار الى المبيع عتق  
لا من صبي ومعتوه ومل هوش ومبرسم ومغمى عليه ومجنون ونائم كالا يصح طلاقهم ولو اسند  
لحالة مما ذكر او قال وانا حربي في دار الحرب وقد علم ذلك فالقول له \* في ملكه \* ولورقبة  
كمكاتب وخرج عتق الحمل اذا ولدته لستة اشهر فاكثر ولو لا قل صح \* ولو باضافته اليه \* كان  
ملكته والى سببه كان اشتريتك فانت حر بخلاف ان مات مورثي فانت حر لا يصح لان الموت  
ليس سببا للملك ومن لطايف التعليق قوله لامته ان مات ابي فانت حرة فباعها لابيها ثم  
نكحها فقال ان مات ابي فانت طالق فنتين فمات الاب لم تطلق ولم تعتق ظهريه وكأنه لان



الملك ثبت مقارنا لهما بالموت فتامل \* بصريحه بلانية \* سواء وصقه به \* كانت حر \* او عتق  
 او \* عتيق او معتق او محرر \* ولو ذكر الخبر فقط كان كناية \* او \* اخبر نحو \* حررتك او  
 اعتقتك او اعتقك الله \* في الاصح ظهيرية \* او هذا مولاي او \* نادى نحو \* يا مولاي \* او  
 يا مولاي بخلاف انا عبدك في الاصح \* او يا حرا ويا عتيق \* ولو قال اردت الكذب او  
 حرية من العمل دين \* الا اذا سماه به \* واشهد وقت تسميته خانية فلا يعتق ما لم يرد الانشاء  
 وكذا في الطلاق \* ثم \* بعد تسميته بالحر \* اذا ناداه \* بمرادفه \* بالعجمية \* كيا  
 آزاد \* او عكس \* بان سماه يا آزاد وناداه بالعربية بياحر \* عتق \* لعدم العلمية \* وكذا  
 رأسك حر ووجهك حر ونحوهما مما يعبر به عن البدن \* كما مر في الطلاق ولو اضاف  
 بجزء شائع كثلثه عتق ذلك القدر لتجزئه عند الامام كما سيأتي ومن الصريح  
 قوله لعبد ه انت حر ولا مته انت حرة خانية ومنه وهبتك او بعثتك نفسك فيعتق مطلقا  
 ولو زاد بك اتوقف علي القبول فتح ومنه المصل نحو العتاق عليك وعتقتك علي فيعتق بلانية  
 ولو زاد واوجب لم يعتق لجواز وجوبه لكفارة ظهيرية وفي البدن ائع قيل له اعتقت عبدك فاعلم  
 برأسه ان نعم لم يعتق ولو زاد من هذا العمل عتق قضاء ولو قال ايا سا لم فاجابه غانم فقال انت  
 حر ولا نية له عتق المجيب ولو قال عنيت سالما عتقا قضاء وفي الجوهر قال ما لا يحسن العربية  
 قل لعبدك انت حر فقال له عتق قضاء ولو قال رأسك رأس حر بالاضافة لا يعتق وبالثنوين عتق  
 لانه وصف لا تشبيه \* وبكنايته ان نوى \* للاحتمال \* كلامك لي عليك او لاسميل او لارق وخرجت  
 من ملكي او خلعت سبيلك \* وكقوله \* لامته قد اطلعتك \* وانت اعتق او لزوجته انت اطلق  
 من فلانة وهي مطلقة تعتق وتطلق ان نوى كتهجيهما وفي الخلاصة قال لعبد ه انت غير مملوك  
 لا يعتق بل تثبت له احكام الاحرار حتى يقربا انه مملوكه ويصدق فيه ملكه وكذا ليس هذا بعبد  
 لا يعتق وقاس عليه في البحر لا ملك لي عليك لكن نازعه في النهر \* و \* يصح ايضا \* بهذا  
 ابني \* او بنتي \* للاصغر \* سنامن المالك \* والاكبر \* كذا \* هذا الي \* او جلي \* او \*  
 هذه \* امي وان لم \* يصلحوا ذلك ولم \* ينو \* العتق لانها صرائح لا كناية وان اجاء بالباء واخرها  
 لتفصيلها فان صلحوا او جهل نسبهم في مولد هم وليس للقائل اب معروف ثبت النسب ايضا  
 ما لم يقل ابني من الزنا فيعتق فقط وهل يشترط تصديق فيه سيما سوء دعوة البتة قولان ولا تصير امه

أم ولد ولو قال لعبد هذه بنتي أو لامته هذا ابني افتقر للنية وفي هذا خالي أو عمتي  
 عتق وأخى لا مالم ينومن النسب \* لا يعتق \* بيا ابني وأخى \* وأيا ابني وأختي \* ولا سلطان لي  
 عليك ولا بالفاظ الطلاق \* صريحة \* وكناية \* بخلاف عكسه كما مر \* وإن نوى \* قيد للخبرة لتوقعه  
 في النداء علي النية كما نقله ابن الكمال وكذا نفى السلطان كما رجحه الكمال وأقره في البحر \*  
 و \* كذا \* أنت مثل الحر \* يعتق بالنية ذكره ابن الكمال وغيره \* إلا في قوله \* اطلقتك  
 ولو لعبد فتح \* أمرك بيدك أو اختياري فإنه عتق مع النية \* فهو من كنيات العتق أيضا ولا يدع  
 بدائع ويتوقف على القبول في المجلس وكذا اختر العتق أو امر عتقك بيدك وإن لم يستج للنية  
 لأنه تمليك كالطلاق ولا عتق بنحو أنت على حرام وإن نوى لكن يكفر بوطئها \* و \* يصح أيضا \*  
 بقوله عبدى أو حمارى \* أوجد ارى \* حر \* كالوجع بين امرأته وبهيمة أو حجر وقال  
 أحد كاطالق طلقت امرأته لا لوجع بين امرأته أو امته الحية والميتة جوهرة وزيلعي \* و \*  
 يصح أيضا \* بملك ذى رحم محرم \* أى قريب حرم نكاحه أبدا ولو شقصا يعتق بقدره عنده  
 أو حملا كسواء زوجة أبيه الحامل منه \* ولو \* المالك \* صبيا أو مجنونا أو كافرا \* فى دارنا  
 حتى لو اعتق المسلم أو الحربي عبده فى دار الحرب لا يعتق بعتقه بل بالنخلة فلا ولا له خلافا  
 للثاني ولو عبده مسلما أو ذميا عتق بالاتفاق لعدم محلته للاسترقاق زيلعي \* و \* يصح أيضا \*  
 بتحرير لوجه الله \* تعالى \* والشيطان والصنم \* وإن أثم \* وكفر به \* أى بالاعتاق للصنم \*  
 المسلم عند تصد التعظيم \* لأن تعظيم الصنم كفر وعبرة الجوهرة لوقال للشيطان أو للصنم كفر \*  
 و \* يصح أيضا \* بكرة \* أى أكره ولو غير ملجئ \* وسكر بسبب محذور \* سيجى ان كل مسكر  
 حرام فلا يخرج الا شرب المضطر فإنه كالأغماء \* و \* يصح أيضا مع \* هزل \* هو عدم قصه  
 حقيقة ولا مجازا \* وإن علق العتق بشرط \* كدخول دار \* صح \* رعتق إذا دخل \* والنعليق  
 بامركائن تنجز فلوقال \* لعبد وهو فى ملكه \* ان ملكتك فانت حر عتق للحال بخلاف قوله  
 ملكا تب ان انت عبدى فانت حرا \* يعتق لقصور الإضافة ظهيرة وفيها تصبح حر تعليق وتقوم  
 حرا وتقع حر تنجز قال ان سقيت حمارى ثلث صب به للماء ولم يشرب عتق لان المراد عرض  
 الماء عليه قال عبدى الذى هو قد يم الصحبة حر عتق من صحبة سنة هو المختار ولو قال انت  
 عتق ونوى فى الملك دين ولو زاد فى السن لا يعتق \* وعتق بما انت الا حر \* لا بما انت الا مثل

العروان نوح ولا بكل مالي حر ولا بكل عبد في الارض او كل عبيد الدنيا او اصل بلخ حر عند الغاني وبه يغتنى بخلاف هذه السكة او الدار بحر \* حر رحاملا معتقا \* اصالة وتصل \* اذ اولدته بعد عتقها لا قل من نصف حول \* ولولا كثر عتق تبعها وثمرته انجرار وولائه \* ولو حرره \* ولو بلغظ علقه او مضغه او ان حملت بولك فهو حر \* عتق فقط \* ولم يجز بيع الام وجاهتها ولود برة لم تجز هبتها في الاصح لانه كمشاع وبطل شرط المال عليه وكذا اعلى امه لكن يشترط قبولها للعتق وفي الظهيرية قال ما في بطنك متى ادى الى الغاتعليق وفيها اوصى به ومات فاعتقه الورثة جازو ضمنوه يوم الولادة ولو قال اكبر ولد في بطنك حر فولدت ولد ين فالولد حار وجاه اكبر \* والولد \* ما دام جنينا \* يتبع الام \* ولو بهيمة فيكون لصاحب الانثى ويوكل ويضحي به لو امه كذا لك \* في الملك \* بسائر اسبابه \* والرق \* الاول المغرور وصوره الرق بلا ملك كالتغار في دار الحرب فان كلهم ارقاء غير مملوكين لاحد فالاول ما يدخل الاسير يوصف بالرق لا المملوكية حتى يحرز بن ارقا فاذا اخذت ومعها ولد يتبعها في الرق قهستاني \* والحرية والعتق وفروعه \* ككتابة وقد بئر مطلق واستيلاء واذا لم يشترط الزوج حرية الولد كما مروني رهن ودين وحق اضحية واسترداد بيع سريان ملك نهى اثنا عشر ولا يتبعها في كفالة واجارة وجناية وحد وقود وزكوة وسائمة ورجوع في هبة وايصاء بخد متها ولا يتنكى بن كوة امه نهى تسع كما بسطه في بيع الاشباه وزاد في البحر ولا في نسب حتى لو نكحها شمي امه فولد لها شمي كابيها رقيق كامه ولا يتبعها بعد الولادة الا في المسئلتين اذا استحققت الام ببينة واذا بيعت البهيمة ومعها ولد لها وقته \* وولد الامة من زوجها ملك لسيدها \* تبعها \* وولدها من مولاه حر \* وقد يكون حرا من رقيقين بلا تحرير كان نكح عبد امه ابية فولد حر لانه ولد لول المولى ظهيرية وعليه فولد لها من سيدها او من ابنه او ابية حر فخرجت امة كافرة لكافر من كافر فاسلم هل يومر مالها الكافر ببيعها لاسلامه تبعها قال في الاشباه لم اره قلت الظاهر انه لا يجبر لانه قبل الوضع موهوم وبه لا يسقط حق المالك والله سبحانه اعلم \*

### \* باب عتق البعض \*

اعتق بعض عبده \* ولو مبهما \* صح \* ولزمه بيانه \* وسعى فيما بقى \* وان شاء حرره \* وهو \* اى معتق البعض \* كما كتب \* حتى يودي الى الرق لو عجز \* ولو جمع بينه

وبين قن في البيع بطل فيهما ولو قتل ولم يترك وفاء فلا قود بخلاف المكاتب \* وقالوا \* من اعتق  
بعضه \* عتق كله \* والصحيح قول الامام قهستانى عن المضمرات والخلاف مبنى على ان الاعتاق  
يوجب زوال الملك عنده وهو متجز وعندهما زوال الرق وهو غير متجز وعلى هذا الخلاف  
التدبير والاستيلاء ولا خلاف في عدم تجزى العتق والرق ومن الغريب ما فى البدائع من تجزئتهما  
عند الامام لان الامام لو ظهر على جماعة من الكفرة وضرب الرق على انصافهم ومن على  
الانصاف جاز ويكون حكمهم بقاء كالمبعض \* ولو اعتق نصيبه فله شريكه \* ست خيارات بل مبيع \* اما  
ان يحرر \* نصيبه منجز او مضافا لمالك كملك الاستسعاء فتح \* او \* يصلح او يكاتب لا على اكثر  
من قيمته لو من النقل ين ولو عجز استسعاء فان امتنع اجبره جبرا او \* يدبر \* وتلزمه السعاية  
للحال فلو مات المولى فلا سعاية ان خرج من الثلث \* او يستسعى \* العبد كما مر \* والولاء لهما \*  
لانهما المعتقان \* او يضمن \* المعتق \* لوموسرا \* وقد اعتق بلا اذنه فلو به استسعاء على المذهب \*  
ويرجع \* بما ضمن \* على العبد والولاء \* كله \* له \* لصداق العتق كله من جهته حيث ملكه  
بالضمان وهل يجوز الجمع بين السعاية والضمان ان تعد الشر كانه نعم والا لا ومتى اختار امراتين  
الا لسعاية فله الاعتاق ولو باعه او وهبه نصيبه لم يجز لانه كمكاتب \* ويساره بكونه مالكاً قد رقيمة  
نصيب الآخر \* يوم الاعتاق سوى ملبوسه وقوت يومه فى الاصح مجتبى ولو اختلفا فى قيمته ان  
قائم قوم للحال والا فالقول للمعتق لانكاره الزيادة وكذا لو اختلفا فى يساره واعساره \* ولو شهدا \*  
اى اخبر العبد م قبولهما وان تعدد والجرحهم مغنما بدائع \* كل من الشريكين بعتق الآخر \* حظه  
فانكر كل \* سعى لهما \* ما لم يحلفهما القاضى فحينئذ يسترق او يسعى \* فى حظهما \* ولو نكل  
احدهما صار معتقاً فلا سعاية ولومات قبل ان يتفقا فلبيت المال بحر \* مطلقا \* ولوموسرين  
او مختلفين \* والولاء لهما \* وقال يسعى المعسرين لا للموسرين \* ولو تخالفوا سارا سعى للموسر  
لا لزيد \* وهو المعسر والولاء موقوف فى الكل حتى يتصادقا كذا فى البحر والملقى وعامة الكتب قلت  
ففى المتن خلط لا يخفى فتنبه ثم رأيت شيخنا الرملى عليه السلام ذلك كذا لك فله الحمد فر ع قال  
احل شريكين للآخر بعت منك نصيبى وان لم اكن بعتك منك فهو حر وقال الآخر ما اشتريته منك  
وان كنت اشتريته منك فهو حر فالقول لمنكر الشراء بيمينه فان حلف ولا بينة للبائع عتق بلا  
سعاية لدعى البيع بل للآخر فى حظه بكل حال وكذا عند مالوا البائع معسرا ولوموسرا لم يسع

لاحد في الاصح \* واوعلق احد هما عتقه بفعل غدا \* مثلا كان دخل فلان الدار غدا فان انت  
 حر \* وعكس \* الشريك \* الآخر \* فقال ان لم يدخل فمضى الغد \* وجهل شوطه \* ادخل  
 ام لا \* عتق نصفه \* لحنت احد هما بيمين \* وسعى في نصفه لهما \* مطلقا والولاء لهما \* ولا  
 عتق \* والمسئلة بحالها \* لو حلف على عبد ين كل واحد منهما لاحدهما \* لتفاحش الجها لة حتى  
 لو اتحد المالك كان اشترى اهما من علم يحلفهما عتق عليه احدهما وامر بالبيان فتح او الحالف  
 بان قال \* عبد حران لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم ثم قال امرا \* انه طالق ان كان دخل  
 اليوم عتق وطلقت \* لانه بكل يمين زعم الحنت في الاخرى بخلاف ما لو كانت الاولى بالله اذا  
الغوس لا تدخل تحت الحكم ليكون به في الاخرى \* ومن ملك قريبه بسبب \* ما \* مع \* رجل \*  
 آخر عتق حظه بلا ضمان علم \* الشريك \* بقرابته اولا \* على الظاهر لان الحكم يد ار على السبب \*  
 ولشريكه ان يعتق او يستسعى \* اما لو ملك مستولا ته بالذكا ح مع الآخر فيضمن حظ شريكه لكونه  
 ضمان تملك \* وان اشترى نصفه اجنبي ثم القريب باقيه فله ان يضمن المشتري \* موسرا \* او  
 يستسعى \* العبد هذه ساقطة من نسخ الشرح \* وان اشترى نصف قريبه ممن يملكه \* كله \* لا يضمن  
 لباثعه مطلقا \* ما شاركته في العلة وقيل بتملكه لانه \* لو اشتراه من احد الشريكين لزمه  
 الضمان \* اجماعا \* للشريك الذي لم يبيع لو \* المشتري \* موسرا \* بين ثلثة دبره واحد  
 وبعده اعتقه آخر وهما موسرا ن ضمن الساكت \* الذي لم يدبر ولم يحسر \* مدبره \*  
 ان شاء ثلث قيمته تناورجع بها على العبد \* لا معتقه \* لان التدبير ضمان معاوضة وهو الاصل \*  
 و \* ضمن \* المالك بر معتقه ثلثة مدبر الا ما ضمنه \* المالك بر من ثلثة قنا لنقصه بتدبيره و  
 سيجي ان قيمة المالك بر ثلثا قيمته قنا \* والولاء بين المعتق والمالك بر ثلثا ثلثا للمدبر وما بقي  
للمعتق \* لعتقه هكذا على مذكمها \* ولو قال هي ام ولد شريكي وانكر \* شريكه ولا يمينه \* تخلد  
يومها وتتوقف \* بلا خلد مة \* يوما \* عملا باقراره ونفقتها في كسبها والا على المنكر وجنايتها  
 موقوفه \* ولا يمينه لام ولد \* الا لضرورة اسلام ام ولد النصراني وقومها بثلث قيمتها قنة \*  
 فلا يضمن غني اعتقها مشتركة \* بان ولدت فادعياء وصارت ام ولدها واعتقها احدهما  
 لم يضمن وكذا لو ولدت فادعاها احدهما ثبت نسبه ولا ضمان ولا سعاية خلا فلهما \* و \* انما \*  
 تضمن بالجناية \* اجماعا \* فلو قربها الى سبع ففترسها ضمن \* لانه ضمان جناية لا غصب ولذا



يضمن الصبي الحر بمثله زيلعي \* وأوقال لعبد ين عنده من ثلاثة عبد له أحد كما حر فخرج  
 واحد ودخل آخر فأعاد \* قوله أحد كما حر فنادام حيا يؤمر بالبيان \* وإن مات بلا بيان عتق  
 ممن ثبت ثلاثة أربعة \* نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني \* وعتق \* من كل من  
 غيره نصفه \* لثبوته بطريق التوزيع والضرورة فلم يعتق \* وإن صد ذلك \* المذكور \* منه  
 في مرضه \* وضاق الثلث عنهم \* ولم يجزه الورثة \* وقيمتهم سواء \* قسم الثلث بينهم كما مر \* بأن  
 جعل كل عبد سبعة \* أسهم \* كسهم العتق \* لاحتياجنا الى مخرج له نصف وربع وأقله أربعة  
 فنقول لسبعة هي ثلث المال \* وعتق ممن ثبت ثلاثة \* من سبعة وسعى في أربعة \* وعتق \*  
 من كل من غيره سهمان \* ويسعى في خمسة فبلغ سهام السعاية أربعة عشر وسهام الوصايا  
 سبعة لنفاذها من الثلث \* وإن طلق \* نسوته الثلث \* كذل \* ومهرهن سواء \* قبل وطئ \*  
 ليغيد البينونة \* سقط ربع مهر من خرجت وثلثة اثمان من ثبتت وثمان من دخلت \* لأن  
 بالاليجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفين الخارجة والثابتة فسقط ربع كل ثم بالاليجاب  
 الثاني سقط الربع منصفين الثابتة والد اخلت \* وأما الميراث \* لهن من ربع أو ثمن \*  
 فللد اخلت نصفه \* لأنه لايزاحمها الا الثابتة \* والنصف الاخر بين الخارجة والثابتة نصفان \*  
 لعدم المراجع \* وطئ كل منهن علق الوفاة احتياطاً \* لا الطلاق لعدم الدخول \* والوطء والموت  
 بيان في طلاق \* بائن \* مبهم \* كقوله لامرأته أحد كما بائن فوطئ أحد لهما وماتت كان  
 بياناً لاخرى قيل وكذا التقبيل لا الطلاق وهل التهديد بالطلاق كالطلاق والعرض علي  
 البيع كالبيع لم اره \* كبيع \* ولو فاسد \* وموت \* ولو بقتل العبد نفسه \* وتحرير \* ولو معلقاً \*  
 وتدبير \* ولو مقيداً \* واستيلاء \* وكذا اكل تصرف لا يصح الا في الملك ككتابة واجارة وايعاء  
 وتزويج ورهن \* وهبة وصدة \* ولو غير \* مسلمتين \* ابن الكمال لان المساومة بيان في هذه  
 اولاً بلا قبض بدائع \* في \* حق \* عتق مبهم \* كقوله أحد كما حر ففعل ما ذكر تعيين الاخر ولو  
 قيل له ايها نويت فقال لم اعن هذا عتق الاخر ثم ان قال لم اعن هذا عتق الاول ايضا وكذا  
 الطلاق بخلاف الاقرار واختيار ولو جنى أحد هما تعين الجاني وعليه الدية دفعا للضرر و  
 لواجبة \* لا \* يكون \* الوطء \* ودواعيه بياناً \* فيه \* وقالاهويان حبلت اولاً وعليه الفتوى  
 لعدم حله الا في الملك \* وكذا الموت لا يكون بياناً في الاخبار \* اتفاقاً \* فلو قال لغلامين

احد كما ابني او قال لجاريتين احدكما ولد لي فمات احدهما لا يتعين الباقي للعتق ولا  
 للاستيلاء \* لان الاخبار يصح في الحي والميت بخلاف الانشاء \* قال لا منه ان كان اول  
 ولد تلك ينفه ذكر افانت حرة فولدت ذكرا وانثى ولم يد ر الاول رق الذكر \* بكل حال \* و  
 عتق نصف الام والانثى \* لعتقهما بتقلم الذكور ورقيمها بعكسه فيعتق نصفهما ويسعيان في نصف  
 قيمتهما \* شهد ابعث احد مملوكيه \* ولو امة \* لغت \* عند ابعثه ر ح تكونها على عتق  
 مبهم \* الا ان يكون \* شهدتهما \* في وصية \* ومنها التدين في الصحة والعتق في المرض \*  
 او طلاق مبهم \* فتقبل اجماعا والاصل ان الطلاق المبهم يحرم الفرج اجماعا فلا يشترط له  
 الد عوى بخلاف العتق المبهم فلا يحرم عند لكن لم يجز ان يفتى به فليحفظ \* كما \* تقبل \*  
 لو شهد ابعث موته انه \* اى المولى \* قال في صحته \* لقنيه \* احد كما حر على الاصح \* لشروع  
 العتق فيهما بالموت فصا وكل خصما متعينا وصحة ابن الكمال وغيره فروع شهد ابعثه  
 سالما ولا يعرفونه عتق ولوله عبد ان كل اسمه سالم وجحد فلا عتق كشهادتهما بعتقه لمعينة سماها  
 فنسيا اسمها او بطلاق احد على زوجته وسماها فنسياها لم تقبل للجهالة فتح والله اعلم \*

### \* باب الحلف بالعتق \*

قال ان دخلت الد اربك مملوك في يومئذ حر عتق من له حين دخوله \* ولو ايسا سواه \* ملكه  
 بعد حلفه او قبله \* لان المعنى يوم اذ دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله \* و \* ان \* لو لم يقل  
 يومئذ عتق من له وقت حلفه فقط كقول كل عبد في او املكه حر بعد غد \* او بعد شهرا اعتبر  
 وقت حلفه لان في او املكه للحال فلا يتناول الاستقبال حتى لو لم يملك شيئا يوم حلفه لغايينه \*  
 ود بر كل عبد في او املكه حر بعد موتي من \* كان \* له \* مملوك \* يوم قال \* هذا القول \*  
 لا \* يكون مد بر اطلقا بل مقيدا \* من ملكه بعد \* و \* لكن \* ان مات عتقا من الثلث \*  
 لتعليقه بالموت فيصير وصية \* المملوك لا يتناول الحمل \* لانه تبع لامة \* فلا يعتق حمل جارية  
 من قال كل مملوك في ذكره حر \* ولو لم يقل ذكر الد خل الحامل فيعتق الحمل تبعا \* وكذا \*  
 لفظ المملوك والعبد لا يتناول \* المكاتب \* والمشتري ويتناول المدبر والمرصون والمأذون على  
 الصواب ولو نوى الذكور او لم ينو المدبر دين وفي ماله يني كلهم احرار لم يدين لرفع احتمال التخصيص  
 بالتاكيد فروع حلف لا يعتق عبد \* فكاتب او اشترى قريبا او اشترى العبد نفسه حنث ان

بعتك فانت حر فباعه فاسد اعتق وصحح لا ان دخلت دار فلان فانت حر فشهد فلان وآخر انه  
دخل عتق وفي ان كلمته لا لانها طلي فعل نفسه ولو شهد ابن فلان انه كلم اباها جازت ان صح  
وكذا ان ادعاه عند محمد رح وابطلها الثاني \*

### \* باب التتق على جعل \*

بالضم ويفتح المال \* اعتق عبده على مال \* صحيح معلوم الجنس والقدر \* فقبل \* العبد  
كل المال \* في المجلس \* يعم مجلس علمه لو غائبا \* عتق \* وان لم يؤد لانه معلق على القبول  
لا الاداء حتى لو رد او اعرض بطل \* واما \* لو علقه باده \* كان اديت فانت حر \* صار  
ما ذرونا له \* دلالة وهل يصح حجرة تردد فيه في البحر \* لا مكانيا \* لا نه صريح في تعليق العتق  
بالاداء وهو يخالف المكاتب في عشرين مسألة ذكر منها تسعة فقال \* فلا يتوقف \* عتقه \* على  
قبوله ولا يبطل برده وللمولى بيعه قبل رجوع شرطه \* وهو الاداء لو باعه ثم اشتراه هل يجب  
قبول ما يأتى به خلاف \* وعتق بالتخلية \* بحيث لو مديد للمال اخذه \* ولو ادعى عنه غيره  
تبرعا \* او امر غيره بالاداء فادى \* لا \* يعتق لان الشرط اداء ولم يوجد \* كما \* لا يعتق \*  
لو قيل \* بد را هم فادى دنانير او كيمس ابيض فك فع في كيس اسود او بهد الشهر فك فع في  
غيره \* او حط عنه البعض بطلبه وادى الباقي \* وكذا الوابرة \* او مات المولى واداه الى الورثة \*  
لعدم الشرط بل العبد با كسا به للورثة كالمومات العبد قبل الاداء فتركته لمولاه بل له اخذ ما  
ظفر به او ما فضل عنه من كسبه ولو ادعى من كسبه قبل التعليق عتق ويرجع السيد بمثله عليه \* وتعلق  
اداءه بالمجلس \* ان علق بان وباذالا ولا يتبعه اولاده بخلاف المكاتب في الكل \* وهو \* اى  
المال \* دين صحيح يصح التكفيل به بخلاف بدل الكتابة \* فانه لا تصح الكفالة به وهذه الموقبة  
عشرون ويزاد ما في الذخيرة لو علقه بالف فاستقرضها ودفعها للمولاه عتق ويرجع الغريم على المولى  
لان غرما الماذون احق بما له حتى يتم ديونهم ولو استقرض الغيب فك فع احد همارا كل الاخرى  
فللغريم مطالبة المولى بهما لمنعه بعته من بيعه بدينه \* ولو قال انت حر بعد موتى بالفلان قبل  
بعده \* اى موته \* واعتقه \* مع ذلك \* وارث او وصي او قاض عند امتناع الوارث \* هو الاصح لان  
الميت ليس باهل للاعتاق \* عتق \* بالالف والولاء للميت \* والا \* يوجد كلا الامرين \* لا \*  
يعتق بدل لك \* ولو حرره على خذ منه حولا \* مثلا كاعتقتك على ان تخذ منى سنة \* فقبل عتق في

الحال \* وفي أن خُد متني سنة فانت حر لا يعتق إلا بشرط فلو خُد منه اقل منها أو عوضه عنها أو قال  
 أن خُد متني وأولادى فمات بعض أولاده لا يعتق لأن إن للتعليق وطلى للمعاوضة \* وخذ منه \*  
الخدمة المعروفة بين الناس \* مدته \* أي كانت \* فان \* جهلت أو \* مات هو \* ولو حكما  
 كعمي \* أو مولاه قبلها \* ولو خُد م بعضها فبحسابه \* تجب قيمته \* فتوخُد منه للورثة أو من  
 تركته للمولى وعند محم رح تجب قيمة خُد منه وبه نا خُد حاروى وهل لفقة عيا له لو غير اطلى  
 مولاه في المدة كالموصى له بالخدمة أو يكتسب للأنفاق حتى يستغنى ثم يخُد م كالمعسر بحث في  
 البحر الثاني والمصنف رح الأول \* كبيع عبد منه بعين \* كبعثك نفسك بهند العين \* فهلكت \*  
 أو استحققت \* تجب قيمته \* وعند محم رح قيمتها \* ولو قال \* رجل لمولى امة \* اعتق امتك  
بالف طلى أن تزوجنيها أن فعل \* العتق \* وابت \* النكاح \* عتقت مجانا ولا شيء له طلى  
أمرة \* الصحة اشترط البدل طلى الغير في الطلاق لا في العتاق \* ولو زاد \* لفظ \* عني قسم  
الألف طلى قيمتها ومهرها \* أي مهر مثلها لتضمنه الشراء اقتضاء \* ولذ تجب حصه \* ما سلم  
 أي \* القيمة \* وتسقط حصه المهر \* فلو نكحت \* القائل \* فحصه مهر مثلها \* من الألف \*  
مهرها \* فيكون لها \* في وجهيه \* ضم عني وتركه \* وما اصاب قيمتها \* في الأولى هدر \*  
 وفي الثانية لمولاه \* باعتبار تضمن الشراء وعد منه \* اعتق \* المولى \* امته على أن تزوجه نفسها  
فزوجه فلها مهر مثلها \* وجوزه الثاني اقتل اه بفعله عليه الصلوة والسلام في صغية قلنا كان  
عليه الصلوة والسلام مخصوصا بالنكاح بلامهر \* فان ابت فعلها \* السعاية في \* قيمته \* اتفاقا  
وكذا الوا عتقت المرأة عبد اعلى أن ينكحها فان فعل فلها مهرها وان ابى فعلها قيمته \* ولو كانت \*  
المعتقة على ذلك \* أم ولد \* فقبلت عتقت \* فان ابت \* نكاحه \* فلا شيء \* عليها خانية  
لعدم تقوم أم الولد فروع قال اعتق عني عبد اوانت حرفا عتق عبد اجيل الايعتق وفي  
اد الى يعتق لانه ادخل في ملكه فيكون راضيا بالزيادة واما العتق اخراج لان كسبه ملك للمولى \*

### \* باب العن بغير \*

هو \* لغة الاعتاق عن دبر وهو ما بعد الموت وشرعا \* تعليق العتق بمطلق موته \* واو معنى كان  
مت الى مائة سنة وخرج بقيد الاطلاق التدبير المقيد كاسبيح وبموته تعليقه بموت غيره فانه  
ليس بتدبير اصل بل تعليق بشرط \* كاذبا \* او متى اوان \* مت \* او هلك او حدث بي حادث



\* فانت حر \* او عتيق او معتق \* او انت حر عن دبر مني او انت مدبر اود برك \* زاد بعد موتى  
 اولا \* او انت حر يوم اموت \* اريد به مطلق الوقت لقراه بما لا يمتل فان نوى النهار صح وكان  
 مقيد ا \* او ان مت الى مائة سنة \* مثلاً \* وغلب موته قبلها \* هو المختار لانه كالنكاح لا محالة  
 وافاد بالكاف عدم الحصر حتى لو اوصى لعبد \* يسهم من ماله عتق بموته ولو بجزء لا والفرق لا يخفى  
 وذكرناه في شرح الملتقى \* دبر عبد \* ثم ذهب عقله فالتدبير على حاله \* لما مر انه تعليق وهو  
 لا يبطل بجنون ولا رجوع \* بخلاف الوصية \* برقبته لانسان ثم جن ثم مات بطلت \* ولا يقبل \*  
 التدبير \* الرجوع \* عنه \* ويصح مع الاكراه بخلافها \* فالتدبير كوصية الا في هذه الثلاثة اشباه  
 ويزاد مدبر السفينة ومدبر قتل سيد \* فلا يباع المدبر \* المطلق خلافا للشانعي رح فلو قضى  
 بصحة بيعه نفذ وهل يبطل التدبير قيل نعم لو قضى ببطلان بيعه صار كالحر \* ولا يورث ولا  
 يرهن \* فشرط واقف الكتب الرهن باطل لان الوقف في يد مستعير امانة فلا يتأتى الايفاء و  
 الاستيفاء بالرهن به بحر \* ولا يخرج من الملك الا بالاعتاق والكتابة \* تعجيلا للحرية وسيتضح  
 في بابها والحيلة لمريد التدبير على وجه يملك بيعه ان يدبر مقيد اكان مت و انت في ملكي  
 وان بقيت بعد موتى فانت حر \* ويستخلم \* المدبر \* ويستاجر \* وينكح \* والامة توطأ وتكح \*  
 جبراً \* والمولى احق بكسبه وارثه ومهر المدبرة \* لبقاء ملكه في الجملة \* وبموته \* ولو حكما  
 كالحاقه مرتداً \* عتق \* في آخر جزء من حيوة المولى \* من ثلثه \* اى ثلث ماله يوم موته الا  
 اذا قال في صحته انت حراً ومدبر ومات مجهلاً فيعتق نصفه من الكل ونصفه من الثلث حاوياً \*  
 وسعى \* بحسابه ان لم يخرج من الثلث \* وفي ثلثيه \* لان عتقه من الثلث \* ان لم يترك غيره \*  
 وله وارث لم يجز \* اى التدبير \* فان لم يكن \* وارت \* او كان واجازة عتق كله \* لانه وصية  
 ولد الوقتل سيد سعى في قيمته كمدبر السفينة ولو قتلته ام الولد لاشى عليها كما بسط في الجوهرة \*  
 وسعى في كله \* اى كل قيمته مدبراً مجتبى وهو حينئذ كمدبر وكاتب وقالا حرمد يون \* لو \* المولى \*  
 مدبراً \* محيطاً ولو دبر احد الشرطيين فللاخر خيارا \* لعتق فان ضمن شريكه فمات سعى  
 في نصفه مختار \* وولد المدبرة \* تدبيراً مطلقاً \* مدبر \* اما المقيدة فلا يتبعها وذكر المصنف  
 رح في البيع الفاسد ان ولد المدبرة كايه فقال واما تدبير الحمل فكتعه \* ولو ولدت المدبرة  
 من سيدها فهي ام ولد \* وبطل التدبير \* لانه من الثلث والاستيلاده من الكل فكان اقوى \* وبيع \*



وذهب ورهن المذبح المقيد \* كان قال له ان مت من سفرى او مرضى \* هذا \* او الى عشرين  
سنة \* مثلاً مما يقع غالباً او ان مت وغسلت او كغنت او ان مت او قتلت خلافاً لفرح ورجحه  
الكمال او انت حر بعد موتى وموت فلان مالم يمت فلان قبله فيصير مطلقاً \* او انت حر بعد  
موت فلان \* كافى الكثر والكنز وردة في البحر بما فى المبسوط وغيره من انه ليس تدبير ابل  
تعليقاً حتى لو مات فلان والمولى حي عتق من كل المال ولومات المولى او لا بطل التعليق \* ويعتق \*  
المقيد \* ان وجد الشرط \* بان مات من سفره او مرضه ذلك \* كعتق المذبح \* من الثلث لوجود  
الاضافة للموت \* قال ان مت من مرضى هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف \* مالم قال \* فى  
مرضى \* ففرق بين من وفى ولوله حمى فتحول صاعداً او بعكسه قال محمد رح هو مرض واحد  
مجتبى \* وقيمة المذبح \* المطلق \* ثلثاً قيمته قنناً \* به يفتى \* والمذبح \* المقيد يقوم قنناً \*  
درر عن الخانية وفيها عنها صحيح قال لعبد \* انت حر قبل موتى بشهر فمات بعد شهر عتق  
من كل ماله زادنى المجتبى ولمولا به يبعه فى الاصح فرج قال مريض اعتقوا غلامى بعد  
موتى ان شاء الله صح الا يصاء وفي هو حر بعد موتى انشا الله لم يصح لان الاول امر والاستثناء  
فيه باطل والثاني الجواب فصح الاستثناء \*

### \* باب الاستيلاء \*

هو \* لغة طلب الولد من زوجة او امة وخصه الغفهاء بالثاني \* اذا ولدت \* ولو سقطا \*  
الامة \* ولوم برة \* من سيدها \* ولو باسدت خال منيه فرجها \* باقراره \* وينبغى ان يشهد  
لثلاث استرق ولد بعد موته \* ولو حاملاً \* كقوله حملها او مافى بطنها منى كما مر فى ثبوت النسب  
وهذا قضاء اما ديانته فيثبت ببلاد عود كاستيلاء معتوه ومجنون وهبانية \* او \* ولدت \* من زوج \*  
ولو فاسد او طمى بشبهة فولدت \* فاشترها الزوج \* امى ملكها كالا وبعضها \* فهى ام ولد \*  
من حين الملك فلو ملك ولدها من غيره فله بيعه وكذا لو استولكها بملك ثم استحققت  
او لحقت ثم ملكها فان عتق ام الولد يتكرر بتكرار الملك كالمحارم بخلاف المذبح \* و \* المستولك \*  
كالمذبح \* وقب مر \* الا \* فى ثلثة عشر من كورة فى فروع الاشباة والبيع الغاسل من البحر منها \*  
انها تعتق بموته من كل ماله \* والمذبح برة من ثلثه \* من غير سعاية \* والمذبح برة تسعى ولو قضى  
يجوز بيعها لم ينغل بل يتوقف على قضاء آخر امضاء وابطال اذ خيرة وينغل فى المذبح

كما مر \* وان ولدت بعد ذلك اثبت نسبه بلا دعوة \* اذ الم تحرم عليه بنحو نكاح او كتابة او وطي  
 ابنه او المولى امها فحينئذ لو ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت الا بل دعوته الا في المزوجة فلا  
 يثبت بل يعتق عليه بل دعوته ولو لا قل من ستة اشهر ثبت بلا دعوة وفسد النكاح لندب  
 الاستبراء بها قبله بحر وقد مناه في نكاح الرقيق وثبوت النسب \* لكنه ينتفى بنفيه من غير توقف  
 على لعان \* لان الفراش اربعة ضعيف للامة ومتوسط لام الولد وعلم حكمها وقوى للمنكوحة  
 فلا ينتفى الا باللعان واقوى للمعتقة فلا ينتفى اصلا لعدم اللعان \* الا اذا قضى به قاض \* غير  
 حنفى يرى ذلك فيلزمه بالقضاء \* او تطاول الزمان \* وهو ساكت كما مر في اللعان لانه دليل الرضاء  
 بحر \* فلا \* ينتفى بنفيه في هاتين الصورتين \* اذا اسلمت ام ولد الذمي \* يعني الكافر او  
 مدبرة مسكين \* عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له والاسعت \* نظر اللجانين لان خصومة  
 الذمي والد ابنة يوم القيمة اشد من خصومة المسلم \* في \* ثلث \* قيمتها \* قنة \* وعنت  
 بعد ادائها \* اى القيمة التى قد رها القاضى \* وهى مكاتبة فى حال سعايتها \* الا فى صورتين  
 \* بلا رد الى الرق لو عجزت \* اذ لو ردت لا عيدات \* ولو مات تبيل سعايتها \* ولها ولد ولدت  
 فى سعايتها يسعى فيما عليها \* والا عتقت مجانا \* لانها ام ولد وكذا حكم المدبر فيسعى فى  
 ثلثي قيمته \* ولو اسلم قن الذمي عرض الاسلام عليه فان اسلم فيها والا امر ببيعه \* تخلصا من  
 يد الكافر ذكره مسكين \* فان ادعى ولد امة مشتركة \* ولو مع ابيه \* ثبت نسبه منه \* ولو كافرا  
 او مريضا او مكاتبه ان عجز فله بيعها \* وهى ام ولد وضمن \* يوم العلوق \* نصف قيمتها  
 ونصف عقرها \* ولو معسرا \* لقيمة ولدها \* لانه علق حر الاصل \* فان ادعاه معا \* ارجه  
 السابق \* وقد استويا \* وقت الدعوى لا العلوق \* فى الارصاف فهما ابنتهما \* فلم يستويا قدم  
 من العلوق فى ملكه ولو بنكاح واب ومسلم وحر وذمي وكتابي على ابن وذمي وعبد ومرد و  
 مجوسي ثم لا يثبت نسب ولد ثان بلا دعوى لحرمة الوطى كما مر \* وهى ام ولد لها \* ان حبلت  
 فى ملكها لا لو اشترىها حبلت لانها دعوى عتق فولاءه لهما وادعاء احد هما يضمن نصف  
 قيمة الولد لا العقر \* وعلى كل نصف عقرها وتقاصا الا اذا كان نصيب احد هما اكثر فياخذ  
 منه الزيادة \* لان المهر بقدر الملك \* بخلاف المنوة والارث والولاء فان ذلك لهما سوية و  
 ان كان احد هما اكثر نصيبا من الاخر \* لعدم تجزى النسب فيكون سوية لعدم الاووية

ويتبعه الارث والولاء \* وورث \* الابن \* من كل ارث ابن \* كامل \* وورثا منه ارث اب \*  
 واحد وكذا الحكم عند الامام لو كثروا ولونساء وتماه في البكر وفيه لومات احد هما واعتقها  
 هتقت بلا شيء قلت فالعنعق انما يتجزئ في القنة لافي ام الولد بل يعتق بعضها يعتق كلها اتفاقا  
 مجتبي فليحفظ \* جارية بين رجلين ولدت فادعاه احد هما واعتقه الاخر وخرج الكلامان \*  
 منهما \* معا فالعوة اولى \* لاستنادها للعلوق خانية \* ادعى ولد امة مكاتبه وصدقه المكاتب  
 لزوم النسب \* بتصادقهما كد عوته ولد جارية الاجنبي اما ولد مكاتبته فلا يشترط تصديقها  
 كما سيجي \* \* لزوم المدعى \* العقر وقمة الولد \* يوم ولد \* وسقط الحد \* عنه \* للشبهة  
 ولم تصر ام ولد \* لعدم ملكه \* وان كذب \* المكاتب \* لم يثبت النسب \* ليجزى على نفسه  
 بالعقل \* ولدت منه جارية غيره وقال احلها لي مولاها والولد ولدى فصلته المولى في  
 الاحلال وكذب به في الولد لم يثبت \* نسبه \* فان صدقه فيهما \* جميعا \* يثبت \* والا لا وقال  
 الزيلعي ولو صدقه في الولد يثبت اى مع تصديقه في الاحلال فلا مخالفة كما لا يخفى \* ولو  
 ملكها \* او ملكه \* بعل تكن يبه \* اى المولى ولو مكاتبه \* يوما \* من الدهر \* ثبت النسب \*  
 وتصبر ام ولد \* اذا ملكها لبقاء اقراره \* ولو استولج جارية احد ابويه \* او جد \* او امرأته  
 وقال ظننت حلها لي فلا حد \* للشبهة \* ولا نسب \* الا ان يصدق فيهما \* وان ملكه يوما اعتق  
 عليه \* وان ملك امة لا تصير ام ولد لعدم ثبوت نسبه كذا ذكره المصنف تبعا للزيعلي لكنه نقل هنا  
 وفي تكاح الرقيق عن الدرر والخانية انه لو ملكها بعل تكن يبه يوم ائبت النسب لبقاء  
 الا فرقت برنعم في الخانية زنى امة فولدت فملكها لم تصر ام ولد وان ملك الولد اعتق وفي الاشياء  
 لو ملك اخته لامه من الزنا اعتقت ولو اخته لابيها لا فرع اراد وطا امة ولا تصبر ام ولد  
 يملكها طاعله ثم يتزوجها اقربا موميتها في مرضه ان هناك ولد او حبل تعنق من الكل والافمن  
 الثلث وما في يد مال للمولى الا اذا اوصى لها به نعم في المجتبى استحس محمدا ان يترك  
 لها ملحفة وتميص ومقنعة ولا شيء للمدبر والله سبحانه اعلم

### \* كتاب الايمان \*

مناسبتة عدم تاثير الهزل والاكرام وقدم الاعتاق لمشاركته للطلاق في الاسقاط والسراية \*  
 المن \* لغة القوة وشرعا \* عبارة عن عقل قوى به عزم الحالف على الفعل او الترك \* فخل

التعليق فانه يمين شرعا الا في خمس مذكورة في الاشياء فلو حلف لا يحلف حنث بطلاق وعتاق  
 وشرطها الاسلام والتكليف وامكان البر وحكمها البر او الكفارة وركنها اللفظ المستعمل فيها وهل  
 يكره الحلف بغير الله تعالى قيل نعم للنهي وعامتهم لا وبه افتوا لاسيما في زماننا وحملوا النهي  
 على الحلف بغير الله لا على وجه الوثيقة كقولهم بآبيك ولعمرك ونحو ذلك عيني \* وهي \*  
 اي اليمين بالله لعدم تصور الغموس واللغو في غيره تعالى فيقع بها الطلاق ونحوه عيني فليحفظ  
 ولا يرد نحوه ويهودى لانه كناية عن اليمين بالله وان لم يعقل وجه الكناية بدائع \* غموس \*  
 يغمسه في الاثم ثم في النار وهي كبيرة مطلقا لكن اثم الكبائر متفاوت نهر \* ان حلف على كذب  
 عند \* ولو غير فعل او ترك كوالله انه حجر الآن في ماض \* كوالله ما فعلت \* كذا \* عالما  
 يفعل او \* حال \* كوالله ماله على الف عالما بخلافه ووالله انه بكر عالما بانه غيره \* وتقييم هم  
 بالفعل والماضي اتفريقي واكثرى \* وياثم بها \* فتلزمه التوبة \* و \* ثانيها \* لغو \* لا يواخذ  
 فيها الا في ثلث طلاق وعتاق ونذر اشباه فيقع الطلاق على غالب الظن اذا تبين خلافه وقد  
 اشتهر عن الشافعية رح خلافه \* ان حلف كاذبا يظنه صادقا \* في ماض او حال فالغارق بين  
 الغموس واللغو تعمدا والكذب واما في المستقبل فالمنعقد وخصه الشافعي رج بما يجري على اللسان  
 بلا قصد مثل لا والله وبلي والله ولولات فلن اقال \* ويرجى عفو \* او تواضعا او تادبا وكالغو  
 حلفه على ماض صادقا كوالله اني لقاتم الان في حال قيامه \* و \* ثالثها \* منعقد وهي حلفه  
 على \* مستقبل \* آت \* يمكنه فنحو والله لاموت ولا تطلع الشمس من الغموس \* و \* هذا  
 القسم \* فيه الكفارة \* لاية واحفظوا ايمانكم ولا يتصور حفظه الا في مستقبل \* فقط \* وعند  
 الشافعي رح يكفر في الغموس ايضا \* ان حنث وهي \* اي اكفارة \* ترفع الاثم وان لم توجد \*  
 منه \* التوبة \* عنها \* معها \* اي مع الكفارة سراجية \* ولو \* الحالف \* مكرها \* او  
 مخطئا او ذاهلا او ساهيا \* او ناسيا \* بان حلف ان لا يحلف ثم نسي فحلف فيكفر مرتين مرة لحنثه  
 واخرى اذا فعل المحلوف عليه عيني لحد يث ثلث مرتلن جد منها اليمين \* في اليمين او في الحنث \*  
 فيحنث بفعل المحلوف عليه مكرها خلا فالشافعي رح \* وكذا \* يحنث \* لو نعله وهو مغنى عليه  
 او مجنون \* فيكفر بالحنث كيف كان \* والقسم بالله تعالى \* ولو برغ الهاء او نصبها او حلفها  
 كما يستعمله الاثراك وكذا او اسم الله كحلف النصاري وكذا باسم الله عند محمد رح ووجهه في

البحر بخلاف بله بكسر اللام الا اذا كسر الهاء وقصد اليمين \* او باسم \* آخر \* من اسمائه \*  
 ولو مشتركاً تعرف الحلف به اولا على المذهب \* كالرحمن الرحيم \* والعليم والعليم ومالك يوم  
 الدين والطالب الغالب \* والحق \* معر فالامتنع انما سمجى وفي المجتبى لو نوى لغير الله غير  
 اليمين دين \* او بصفة يحلف بها \* عرفنا \* من صفاته تعالى \* صفة ذات لا يوصف بصلها \*  
 كعزة الله وجلاله وكبريائه \* وملكوته وجبروته وعظمته وقدرته \* او صفة فعل يوصف بها  
 وبصلها كالغضب والرضا فان الايمان مبنية على العرف فما تعرف الحلف به فيمين وما لا  
 فلا \* لا \* يقسم \* بغير الله تعالى كالنبي والقرآن والكعبة \* قال الكمال ولا يخفى ان الحلف  
 بالقرآن الآن متعارف فيكون يميننا واما الحلف بكلام الله فيدور مع العرف وقال العيني و  
 عندى ان المصحف يمين لا سيما في زماننا وعند الثلاثة المصحف والقرآن وكلام الله يمين  
 زاد احمد والنبي ايضا ولو تبرأ من احد هما فيمين اجماعا الا من المصحف الا ان يتبرأ مما  
 فيه بل لو تبرأ من دفتر فيه بسملة كان يميننا ولو تبرأ من كل آية فيه او من الكتب الاربعة فيمين  
 واحد ولو كره البراءة فإيمان بعد دها وبرئى من الله وبرئى من رسوله يمينان ولو زاد والله  
 ورسوله بريثان منه فاربع وبرئى من الله الف مرة يمين واحدة وبرئى من الاسلام او صوم  
 رمضان او الصلوة او من المؤمنين او اعدى الصليب يمين لانه كفر وتعليق الكفر بالشرط يمين  
 وسمجى انه ان اعتقل الكفر به يكفر والا لا يكفر وفي البحر عن الخلاصة والتجريد وتعد الكفارة  
 لتعدد اليمين والمجلس والمجالس سواء ولو قال عنيت بالثاني الاول ففي حلفه بالله لا يقبل  
 وبالحجة او عمرة يقبل وفيه معزيا لا صل هو يهودى هو نصراني يمينان وكذا الله والله او  
 والله والرحمن فى الاصح واتفقوا ان والله والرحمن يمينان وبلا عطف واحدة وفيه  
 معزيا للفتح قال الرازى اخاف طي من قال بحياتى وحياتك وحيات رأسك انه يكفروا ان  
 اعتقل وجوب البر فيه يكفروا لولا ان العامة يقولونه ولا يعملونه لقلت انه مشرك وعن ابن  
 مسعود رضى الله عنه لان احلف بالله كاذبا احب الى من ان احلف بغيره صادقا \* لا \* يقسم  
 ايضا \* بصفة لم يتعارف الحلف بها من صفاته تعالى كرحمته وعلمه ورضاه وغضبه ومخطئه و  
 عذابه \* ولعنته وشريعته ودينه وحل وده وصفته وسمكان الله ونحو ذلك لعدم العرف \* و \*  
 القسم ايضا \* بقوله لعمر الله \* اى بقاءه \* وايهم الله \* اى يمين الله \* وعهد الله \* ووجه الله وسلمان



الله ان نولى قد رته \* وميثاقه \* وذمته \* والقسم ايضا بقوله \* اقسم او احلف او اعزم او اشهد \*  
بلغظ المضارع وكذا الماضي بالاولى كاقسمت وحلفت وعزمت وآليت وشهدت \* وان لم يقبل  
بالله \* اذا علقه بشرط \* وعلي نذر \* فان نولى بلغظ النذر قرينة لزمته والالزمت الكفارة وسيتمضى \*  
وعلى \* يمين او عهد وان لم يصفه الى الله \* اذا علقه بشرط مجتبى \* و القسم ايضا بقوله \*  
ان فعل كذا فهو يهودى \* او نصرانى او فاشهد واعلى بالنصرانية او شريك للكفار \* او كافر \* فيكفر  
بكنهه لو فى المستقبل اما الماضي عالما بخلافه فغموس واختلف في كفرة \* والاصح \* ان \* الحالف \*  
لم يكفر \* سواء \* علقه بماض او آت ان كان عنده \* فى اعتقاده \* انه يمين وان كان \* جاهلا \* وعنده  
انه يكفر فى الحلف \* بالغموس او بمباشرة فى المستقبل \* يكفر فيهما \* لرضاه بالكفر بخلاف الكافر  
فلا يصير مسلما بالتعليق لانه ترك كاسطه المصنف رح فى فتاواه وهل يكفر بقول الله يعلم اذ يعلم  
الله انه فعل كذا او لم يفعل كذا كاذبا قال الزاهدى الاكثر نعم وقال الشمني الاصح لانه فصل ترويح  
اتكذب دون الكفر وكذا الوطى المصحف قائلا ذلك لانه اتمرويح كذب لا امانة المصحف مجتبى وفيه  
اشهد الله لا افعل يستغفر الله ولا كفارة وكذا اشهدك واشهد ملائكتك لعدم العرف وفى الذخيرة  
ان فعلت كذا افلا له فى السموات يكون يميننا ولا يكفرونى فانابرى من الشفاعة ليس يمين لان  
منكرها مبتدع لا كافر وكذا فصلوتى وصيامى لهذا الكافر واما نصومى لليهود فيمين ان اراد به  
القربة لان اراد به الثواب \* وقوله \* مبتدأ خبره قوله الاتي لا \* حقا \* الا اذا اراد به اسم الله تعالى \*  
وحق الله \* واختار فى الاختيار انه يمين للعرف ولو بالباء فيمين اتفاقا بحر \* وحرمة \*  
وحرمة شهر الله وحرمة لا آله الا الله وبحق رسول الله صلى الله عليه وسلم والايمان والصلوة \* وعذابه  
ونوابه ورضاه ولعنة الله واما نته \* لكن فى الخانية امانة الله يمين وفى النهر ان نوى  
العبادات فليس بيمين \* وان فعله فعليه غضبه او سخطه او لعنة الله او هوزان او سارق  
او شارب خمر او اكل ربوا \* يكون قسما لعدم التعارف فلو تعارف هل يكون يميننا ظاهر  
كلامهم نعم وظاهر كلام الكمال لا وتامه فى النهر وفى البحر ما يباح للضرورة لا يكفر مستحله  
كدم وخنزير \* الا اذا اراد \* الحالف بقوله \* حق اسم الله تعالى فيمين علي المذهب \*  
كما صححه فى الخانية \* ومن \* حروفه الواو والباء والتاء \* ولام القسم وحرف التنبيه  
وهزة الاستفهام وقطع الف الوصل والميم المكسورة والمضمومة كقوله الله وما الله وم الله وقد

تفسير \* حروفه الجازا فيخصص اسم الله بالحركات الثلاث وغيره بغير الجوزم رفع ايسر  
ولعمري الله \* كقوله الله \* بنصبه بنزع الخافض وجرة الكوفيين مسكين \* لا فعلن كذا \* افاد  
ان اضمار حرف التاكيد في المقسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله \* الحلف \* بالعربية \* في  
الاثبات لا يكون الا بحرف التاكيد وهو اللام والنون كقوله والله لا فعلن كذا \* والله لقد فعلت  
كذا مقرونا بكلمة التوكيد وفي النفي بحرف النفي حتى لو قال والله افعل كذا اليوم كانت يمينه  
على النفي وتكون لامضرة كانه قال لا افعل كذا لا امتناع حذف حرف التوكيد في الاثبات  
لاضمار العرب في الكلام الكلمة لا بعض الكلمة من البحر عن المحيط \* وكفارتها \* هذه اضافة  
للشرط لان السبب عندنا الحنث \* تحرير رقة او اطعام عشر مساكين \* كما \* مر \* في الظهار  
او كسوتهم بما \* يصلح الاوساط وينتفع به فرق ثلثة اشهر \* ويسترعامة البدن \* فام تجز السراويل  
الا باعتبار قيمة الاطعام \* ولو ادى الكل \* امة او مرتبا ولم ينوال بعد تمامها المزوم النية  
لصحة التكفير \* وقع منها واحد هو اعلاها قيمة ولو ترك الكل عوقب بواحد هو ادناها قيمة \*  
لسقوط الفرض بالاداء \* وان عجز عنها \* كلها \* وقت الاداء \* عندنا حتى لو وهب ماله  
سلمه ثم صام ثم رجع به \* اجزاه الصوم مجتبي قلت وهذا يستثنى من قولهم الرجوع نى الهبة فسبح  
من الاصل \* صام ثلثة ايام ولاء \* ويبطل بالحيض بخلاف كفارة الغط وجوز الشافعي رح  
التفريق اعتبار العجز عند الحنث مسكين \* والشرط استمرار العجز الى الفراغ من الصوم فلو  
صام المعسر يومين ثم \* قبل فراغه ولو بسادة \* ايسر \* ولو بهوت مورثه موسرا \* لا يجوز له  
الصوم \* ويستأنف بالمال خانية ولو صام ناسيا للمال لم يجز علي الصحيح مجتبي ولو نسي كيف  
حلف بالله او بطلاق او بصوم لا شئ عليه الا ان يتذكر خانية \* ولم يجز \* التكفير ولو بالمال  
خلافا لشافعي رح \* قبل حنث \* ولا يستردده من الفقير لوقوعه صدقة \* ومصرفها مصرف  
الزكاة \* فماذا قبل الا لدمى خلافا لشافعي رح وبقوله يفتى كما مر في بابها \*  
ولا كفارة بيمين كازوان حنث مسلما \* بآية انهم لا ايمان لهم واما وان فكثروا ايمانهم  
في معنى الصور كتلف الحاكم \* وهو \* اى الكفر \* يبطلها \* اذا عرض بها \*  
فلوحلف مسلما ثم ارتك \* والعياذ بالله \* ثم اسلم ثم حنث فلا كفارة \* اصلا لما تقرران  
الاوصاف الرجعة الى المحل يسوى فيها الا بتداه والبقاء كالحرمية في النكاح وكذا الوذر

الكافر بما هو قربة لا يلزمه شيء \* ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع ابويه او قتل  
 فلان \* وانما قال \* اليوم \* لان وجوب الحنث لا يتأتى الا في اليمين الموقته اما المطلقة فحنثه في آخر  
 حياته فيوصي بالكفارة بموت الحالف ويكفر عن يمينه بهلاك المحلوف عليه غاية \* وجب الحنث  
 والتكفير \* لانه اهون الامرين وحاصله ان المحلوف عليه ما فعل او ترك وكل منهما اما معصية  
 وهي مسئلة المتن او واجب كحلفه ليصلين الظهر اليوم وبره فرض او هو اولى من غيره او غيره  
 اولى منه كحلفه على ترك زوجته شهرا ونحوه وحنثه اولى او مستويان كحلفه لا يأكل هذا الخبز  
 مثلا وبره اولى وآية واحفظوا ايمانكم تقييد وجوبه فتح فهي عشرة \* ومن حرم \* اى على  
 نفسه لانه لو قال ان اكلت هذا الطعام فهو على حرام فاكله لا كفارة خلاصة واستشكله المصنف  
 رح \* شيئا \* ولو حراما او ملك غيره كقوله الخمر او مال فلان على حرام فيمين ما لم يرد الاخبار  
 خانية \* ثم فعله \* باكل او نفقة ولو تصدق او هب لم يحنث بحكم العرف زيلعي \* كفر \*  
 ليمينه لما تقرران تحريم الحلال يمين ومنه قولها لزوجه انت على حرام او حرمتك على نفسي  
 فلو طارعت في الجماع او اكرهها كفرت مجتبي وفيه قال لقوم كلامكم على حرام او كلام الفقراء  
 او اهل بغداد اكل هذا الرغيف على حرام حنث بالبعض وفي والله لا كلمكم او لا اكله لا يحنث  
 الا بالكل زاد في الاشباه الا اذا لم يكن اكله في مجلس واحد او حلف لا يكلم فلانا وفلانا ونوى  
 احدهما ولا يكلم اخوة فلان وله اخ واحد وتما مه فيها قلت وبه عرف جواب حادثة حلف  
 بالطلاق ان اولاد زوجته لا يطلعون بيته فطلع واحد منهم لا يحنث \* كل حل \* او حلال  
 الله او حلال المسلمين \* على حرام \* زاد الكمال او الحرام يلزم مني ونحوه \* فهو على الطعام  
 والشراب \* ولكن \* الفتوى \* في زماننا \* على انه تبين امراته \* بتطبيقه ولوله اكثرين  
 جميعا \* بلانية \* وان نوى ثلثا فثلث وان قال لم انو طلاقا لم يصدق قضاء لغلبة الاستعمال  
 ولن لا يحنث به الا الرجال ظهيرية \* وان لم يكن له امرأة \* وقت اليمين سواء نكح بعدها  
 او لا \* فيمين \* فيكفر باكله او شر به لو يمينه على آت ولو بالله على ما مضى فغموس او لغو ولوله  
 امرأة وقتها فبانت بلا عدة فاكل فلا كفارة لا نصر انها للطلاق وقد مر في الايلاء \* ومن نذر  
 نذرا مطلقا او معلقا بشرط وكان من جنسه واجب \* اى فرض كما سيصرح به تبعا للبحر والدردر \*  
 وهو عبادة مقصودة \* خرج الوضوء وتكفين الميت \* ووجد الشرط \* المعلق به \* لزم النذر \*

لغيرك من نذر وسعى فعليه الوفاء بما سعى \* كصوم وصلوة وصلاة \* ووقف \* واعتكاف \*  
 واعتاق رقبة وحج ولو ما شيا فائها عبادات مقصودة ومن جنسها واجب لوجوب العتق في  
 الكفارة والمشى للحج على القادر من اهل مكة والقعدة الاخيرة في الصلوة وهي لبث  
 كالاكتاف ووقف مسجد للمسلمين واجب على الامام من بيت المال والافعلي المسلمين فتح \*  
 ولم يلزم \* الناذر \* ما ليس من جنسه فرض كعبادة مريض وتشجيع جنازة ودخول مسجد \*  
 ولو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم او الاقصى لانه ليس من جنسها فرض مقصود وهذا  
 هو الضابط كافي الدرد في البحر شرائطه خمس فزاد ان لا يكون معصية لذاته فصيح نذر  
 صوم يوم النحر لانه لغيره وان لا يكون واجبا عليه قبل النذر فلو نذر حجة الاسلام لم يلزمه  
 شيء غيرها وان لا يكون ما التزمه اكثر مما يملكه او ملكا لغيره فلو نذر التصديق بالف ولا يملك  
 الا مائة لزمه المائة فقط خلاصة انتهى قلت ويزاد ما في زواهر الجواهر وان لا يكون مستحيل  
 الكون فلو نذر صوم امس او اعتكافه لم يصح نذره وفي القنية نذر التصديق على الاغنياء لم يصح  
 ما لم ينو ابناء السبيل ولو نذر التسبيحات وبر الصلوة لم تلزمه ولو نذر ان يصلي على النبي  
 صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا الزمة وقيل لا \* ثم \* ان المعلق فيه تفصيل \* فنان علقه بشرط  
 يريد ان كان قد غائب \* او شغل مريض \* يوفي \* وجوبا \* ان وجد \* الشرط \* وان \*  
 علقه \* بما لم يرد \* كان زنيته بغلانة \* مثلافحت \* وفي \* بنذره \* او كفر \* ليمينه \* على  
 الملص \* لانه نذر بظاهرة يمين بمعناه فمخير ضرورة \* نذر \* مكلف \* بعقد رقبة في ملكه  
 وفي به والا \* اى ان لم يف \* اتم \* بالترك \* ولا يدخل تحت الحكم \* فلا يجبره القاضي \*  
 نذر ان يذبح ولده فعليه شاة \* لقصة الخليل على نبينا وعليه الصلوة والسلام والغاة الثاني و  
 الشافعي رح كذره بقتله \* ولغالو كان بذبح نفسه او عبده \* واوجب محمد رح الشاة \* و \*  
 لو بذبح \* ابيه او جده او امه \* لغا جماعا لانهم ليسوا كسبه \* ولو قال ان برئت من مرضي  
 هذا اذ تحت شاة او على شاة اذ يحها فبرئ لا يلزمه شيء \* لان الذبح ليس من جنسه فرض بل  
 واجب كالاصلحية فلا يصح \* الا اذا زاد واتصدق بلحمها \* فيلزمه لان الصدقة من جنسها  
 فرض وهي الزكاة فتح بحرفي متن الدرد تناقض منه \* ولو قال الله علي ان اذبح جزورا و  
 اتصدق بلحمه فذبح مكانه سبع شاة جاز \* كذا في مجموع النوازل ووجهه لا يخفى وفي القنية

ان ذممت هذه العلة فعلى كذا ان ذممت ثم عادت لا يلزمه شيء \* ثم ذم فقراء مكة جازا الصرف  
الى فقراء غيرهما \* كما تقر في كتاب الصوم ان الذم رغم المعلق لا يختص بشيء \* ثم ذم ان يتصدق  
بعشرة دراهم من الخبز فتصدق بغيره جازان ساوى العشرة \* كما صدقه بثمانه \* ثم ذم رسوم  
شهر معين لزمه متعا بعالمكن ان افطر فيه يوما تضا \* وحده وان قال متعابعا \* ثم ذم لزوم  
استقبال \* لانه معين ولو ذم رسوم الابد فائس لذم رفقى \* ثم ذم ان يتصدق بالف درهم ماله  
وهو يملك ونها لزمه \* ما يملك نهي \* فقط هو المختار لانه فيما لم يملك لم يوجب الذم رفقى  
الملك ولا منادى الى سببه فلا يصح \* كالوقال الى نبي المساكين صدقة ولا مال له لم يصح \* اتفاقا \*  
ثم ذم التصديق بهذه المائة يوم كذا على زيد فتصدق بمائة اخرى قبله \* اى قبل ذلك اليوم \*  
ثم ذم فقير آخر جاز \* لما تقر فيما مر \* قال على ذم رولم يزد عليه ولا نية له فعليه كفارة يمين \*  
ولو نوى صياما بلا عد لزمه ثلاثة ايام ولو صدقة فاطعام عشرة مساكين كالفطرة ولو ذم ثلاثين  
حجة لزمه بقدرهم \* وصل يحلفه ان شاء الله بطل \* يمينه \* وكذا يبطل به \* اى بالاستثناء  
المتصل \* كل ما تعلق بالقول عبادة او معاملة \* لو بصيغة الاخبار ولو بالامراء والنهي كاعتقوا  
عبدى بعد موتى ان شاء الله لم يصح وبع عبدى هذا ان شاء الله تعالى لم يصح الاستثناء \*  
بخلاف المتعلق بالقلب كالنية \* كما مر في الصوم والله اعلم \*

### \* باب اليمين \*

في الدخول والخروج والسكنى والايان \* والركوب وغير ذلك الاصل ان الايمان مبنية عند  
الشافعية على الحقيقة اللغوية وعند مالك ربح على الاستعمال القرانى وعند احمد على النية  
وعندنا على العرف مالم ينوما يحتمله اللفظ فلا حنث في لايهم بيتا بيتا ذكرت الا بالنية  
فتح \* الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلو \* اختلفا على غير \* حلف ان لا يشتري  
له شيئا بفلس فاشترى له بد درهم \* او اكثر \* شيئا لم يحنث كمن حلف لا يخرج من الباب  
او لا يضر به اسواط او ليغني عنه اليوم بالف فخرج من السطح وذرب بعض اوغذى \* رغيف \* اشترى  
بالف اشياء \* لم يحنث \* لان العبرة لغوم اللفظ الا في مسائل حلف لا يشترطه بعشرة حنث  
بأحد عشر بخلاف البيع اشياء \* لا يحنث بد دخول الكعبة والمسجد والبيعة \* النصارى  
والكنيسة \* للجهود \* والدهليز والظلة \* التي على الباب اذا لم يصلحا للبيتوتة بحر \* في حلفه



لا يدخل بيتا \* لانها لم تعد للبيتوتة \* و \* لذ \* بحث في الصفة \* والا يوان \* على المذ صب \*  
 لانه يبات فيه صيفا وان لم يكن مستقفا فتح \* وفي \* لا يدخل \* دارا \* لم بحث \* بد حولها  
 خربة \* لا بناء فيها اصلا \* وفي هذه الدار بحث وان \* صارت \* صحرا \* او بنيت دار اخرى  
 بعد الانهدام \* لان الدار اسم للعروة والبناء وصف والصفة انما تعتبر في المنكر لا للمعين الا  
 اذا كانت شرطا او داعية للمعين كحلفه على هذا الرطب فيتقين بالوصف \* وان جعلت \* بعد  
 الانهدام \* بستانا او مسجدا او حاما ما او بيتا او غلب عليها الماء فصارت نهرا الا \* بحث وان  
 بنيت دارا بعد ذلك \* كهن البيت \* وكذا بيتا بالاولى \* فهدم او بني \* بيتا \* آخر \* ولو بنقض  
 الاول لزوال اسم البيت \* ولو هدم السقف دون الحيطان قد خله حنث في المعين \* لانه  
 كالصفة \* لا في المنكر \* لان الصفة تعتبر فيه كأمرو وعزاه في البحر للبدائع لكن نظره في النهر  
 بانه لا فرق حيث صلح للبيتوتة قديم بهذه الدار لانه لو اشار ولم يسم بان قال هذه حنث بد حولها  
 على اى صفة كانت كهدم المسجد فحرب لبقائه مسجد الى يوم القيامة به يفتى ولو زيد فيه حصه  
 قد خله لم بحث مالم يقل مسجد بني فلان فبحث وكن لك الدار لانه عقد يمينه على الاضافة  
 وذلك موجود في الزيادة بدائع وبحر \* ولو حلف لا يجلس الى هذه الاسطوانة او الى  
 هذا الحائط فهدم ما ثم بنيا \* ولو \* بنقضا \* او لا يركب هذه السفينة فنقضت ثم اعيدت  
 بخشبها \* لم بحث كما لو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم برأه فكتب به \* لان غير المبرى  
 لا يسمى قلما بل انبوا فاذا كسره فقد زال الاسم ومتى زال بطلت اليمين \* والواقف على  
 السطح داخل \* عند المتقدمين خلافا للمتأخرين ووافق الكمال يحمل الحنث على سطح له  
 سا تر وهدمه على مقابله وقال ابن الكمال ان الحالف من بلاد العجم لا بحث قال مسكين  
 وعليه الفتوى وفي البحر وافاد انه لو ارتقى شجرة او حائطا حنثه وعلى قول المتأخرين لا  
 والظاهر قول المتأخرين في الكل لانه لا يسمى داخله عرفا كما لو حفر سردابا او قناة لا ينتفع  
 بها اهل الدار قال وعم اطلاقه المسجد فلو فوقه مسكن قد خله لم بحث لانه ليس بمسجد  
 بدائع ولو قيد الدخول بالباب حنث بالحادث ولو نقبا الا اذا عينه بالاشارة بدائع \* و \*  
 الواقف بقلميه \* في طاق الباب \* اى عتبه التي \* بحيث لو اغلق الباب كان خارجا لا \*  
 بحث \* وان كان بعكسه \* بحيث لو اغلق كان داخل \* حنث \* في حلفه لا يدخل \* ولو

كان المحلوف عليه الخروج انعكس الحكم \* لكن في المحيط حلف لا يخرج فرتى شجرة فصار يحال  
 لو سقط سقط في الطريق لم يحنث لان الشجرة كبناء الدار \* وهذا \* الحكم المذكور \* اذا كان \*  
 الحالف \* واقفا بقدميه في طاق الباب فلو وقف باحدى رجليه على العتبة وادخل الاخرى  
 فان استوى الجانبان او كان الجانب الخارج اسفل لم يحنث وان كان الجانب الداخل اسفل  
 حنث \* زيلعي \* وقيل لا يحنث مطلقا هو الصحيح \* ظهري \* لان الانفصال التام لا يكون  
 الا بالقدمين \* ودوام الركوب واللبس والسكنى كالانشاء \* فحنث بمكثه ساعة \* لا دوام  
 الدخول والخروج والتزوج والتطهر \* والضابط ان ما يمتد فله واما حكم الابتناء والا فلا  
 وهذا لو ايمى حال الدوام اما قبله فلا فلو قال كلما ركبت فانت طالق او فعلي درهم ثم ركب  
 ودوام لزمه طلقة ودرهم لو كان راكبا لزمه في كل ساعة يمكنه النزول طلقة ودرهم قلت في عرفنا  
 لا يحنث الا بابتداء الفعل في الفصول كلها وان لم ينو اليه مال استاذنا مجتبي \* حلف  
 لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة \* يعنى التجارة \* فخرج وبقي متاعه واهله \* حتى لو بقي  
 وتو \* حنث \* واعتبر محل رح نقل ما يقوم به السكنى وهو ارفق وعليه الفتوى قاله العيني ولو  
 الى مكة او مسجد على الوجه قاله الكمال واقرة في النهر وهذا الويمينه بالعربية ولو بالفارسية  
 برئ بوجه بنفسه كما لو كان سكناه تبعا وكما لو ابنت المرأة النقلة وغلبته او لم يمكنه الخروج ولو  
 بدخول ليل او غلق باب او اشتغل بطلب دار اخرى او دابة وان بقى اياما او كان له امتعة كثيرة  
 فاشتغل بنقلها بنفسه وان امكنه ان يستكرى دابة لم يحنث ولو نوى التحول ببذنه دين وعند  
 الشافعي رح يكفى خروجه بنية الانتقال \* بخلاف المصنف \* والبلد \* والقرية \* فانه يبرئ بنفسه نقط  
 قرح حلف لا يسكن فلا ناساكنه في عرصة دار او هذا في حجره وهذا في حجره حنث الا ان  
 تكون دارا كبيرة ولو تقاسمها بحائط بينهما ان عين الدار في يمينه حنث وان نكروها لا ولو دخلها  
 فلان غصبا ان اقام معه حنث علم ولا وان انتقل فور الا كما لو نزل ضعيفا وكنى الوسايف فسكن  
 فلان مع اهله به يفتنى لانه لم يساكنه حقيقة ولو قيل المساكنة بشهر حنث بساعة لعدم امتدادها  
 بخلاف الاقامة يحرق في خزائن الفتاوى حلف لا يضربها فضر بها من غير قصد لا يحنث \* وحنث  
 في لا يخرج \* من المسجد \* ان حمل واخرج \* مختار \* بامر وبذنه \* بان حمل مكرها \*  
 لا \* يحنث \* ولو راضيا بالخروج \* في الاصح \* ومثله لا يدخل اقساما واحكاما \* واذا لم يحنث

بد خوله بلا امره لو بزلق او عثر او هبوب ريح او جمع دابة علي الصحيح ظهيرية \* لا تنحل  
 يمينه \* لعن م فعله \* على المذهب \* الصحيح فتح وغيره وفي البحر عن الظهيرية به يفتى لكنه  
 خالف في فتاونه فافتى بانحلالها اخذ بقول ابي شجاع لانه ارفق لكنك علمت المعتمد  
 \* ولا يحنث في قوله لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها \* قاصدا عند انفصاله من باب  
 داره مشى معها ام لا لما في البدائع ان خرجت الا الى المسجد فانت طالق فخرجت تريد  
 المسجد ثم بد الهازب هبت لغير المسجد لم تطلق \* ثم اتى الى امر آخر \* لان الشرط في الخروج  
 والذهاب والروح والعيادة والزيارة النية عند الانفصال لا الوصول الا في الايتان فلو \*  
 حلف لا يخرج ولا يذهب \* او لا يروح بحر بحثا \* الى مكة فخرج يريد هائم رجع \* عنها قصد  
 غيرها ام لا نهر \* حنث اذا جاوز عمران مصره علي قصد ما \* ان بينه وبينها مدق سفر والا حنث  
 بمجرد انفصاله فتح بحثا وفيه حلف ليخرجن مع فلان العالم الى مكة فخرج معه حتى جاوز  
 البيوت بروفي لا يخرج من بغل اد فخرج مع جنازة والمقابر خارج بغل اد حنث \* وفي  
 لا ياتيها لا \* يحنث الا بالوصول كما مر والغرق لا يخفى \* كما \* لا يحنث \* لو حلف ان لا تاتي  
 امرأة عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمه حتى مضى \* العرس لانها ما انت العرس  
 بل العرس اتاها ذخيرة \* حلف ليا تينه \* فهو ان ياتي منزله او حانوته لقيه ام لا \* و \* لو \*  
 لم ياته حتى مات \* احد هما \* حنث في آخر حياته \* وكل اكل يمين مطلقة اما الموقته فيعتبر  
 آخره فان مات قبل مضيه فلا حنث وقوله حنث يغيد انه لو ارتد ولحق لا يحنث لبطلان  
 يمينه بالله بمجرد الرد كما مر فتدبر حلف \* ليا تينه \* غدا \* ان استطاع نهي \* استطاعة الصحة  
 لانه التعارف فتقع \* على دفع الموانع \* كمرض او سلطان وكذا اجنون او نسيان بحر بحثا \* وان  
 نوى \* بها \* القدرة \* الحقيقية المقارنة للفعل \* صدق ديانته \* لا قضاء على الاوجه فتح لانه  
 خلاف الظاهر وقد اظهر الزاهدى اعتزاله هنا في المجتبى كما اظهره في الغنية في موضعين  
 من الفاظ التكفير \* لا تخرجى \* بغير اذن \* الا باذني \* او بامر \* او بعلمى او برضاى \* شرط \*  
 للمبر \* لكل خروج اذن \* الا لغرق او حرق او فرقة ولو نوى الاذن مرة دين وتنحل يمينه بخروجها  
 مرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك صح عند محمد رح  
 وعليه الغتوى ولو الجبة وفي الصيرفية حلف بالطلاق لا ينقل اهله لبلد كن ارفع الامر للمحاكم

او مشمشالم يحنت بخلاف حلفه لا ياكل ثمر افاكل حيسا فانه يحنت لانه ثمر مفتت وان ضم اليه  
شي من السن او غيره بحر وفيه الاصل فيما اذا حلف لا ياكل معين افاكل بعضه ان كل شيء ياكله  
الرجل في مجلس او يشربه في شربة فالحلف على كله والا فعلى بعضه \* وكذا \* لا يحنت  
لو حلف \* لا ياكل بسر افاكل رطبا او لا ياكل عنب افاكل زيبا \* بخلاف نحو جوز ولوز فان الاسم  
يتناول الرطت ايضا \* ولو حلف لا ياكل رطبا او يسرا او لا ياكل رطبا ولا يسرا حنت باكل المذنب \*  
بكسر النون لاكله المحلوف عليه وزيادة \* ولا حنت بشراء كباسة \* بكسر الكاف اى عرجون ويقال  
عنقود \* بسر فيها رطب في حلفه لا يشتري رطبا \* لان الشراء يقع على الجملة والمغلوب تابع  
بخلاف حلفه على الاكل لوقوعه شيئا فشيئا \* ولا حنت \* في \* اكله \* لا ياكل لحما باكل \*  
مرقة او \* سمك \* الا اذا نواهما \* ولا \* في لا يركب دابة فركب كافر او لا يجلس على  
وقد يجلس على جبل \* مع تسميتها فى القران لحما ودابة واوتاد العرف وما فى التبيين من حننه  
في لا يركب حيوانا يركوب الانسان رده فى النهر بان العرف العملي مخصوص عند ناك العرف  
القولى \* ولحم الانسان والكبد والكروش \* والرية والقلب والطحال \* والخنزير لحم \* هذا  
في عرف اهل الكوفة امانى عرفنا فلا كما فى النهر عن الخلاصة وغيرها ومنه علم ان العجمي يعتبر  
عرفه قطعا وفى الخانية الراس والاكارع لحم في يمين الاكل لاني يمين الشراء وفي لا ياكل من  
هذا الحمار يقع على كرائه ومن هذا الكلب يقع على صيده ولا يعم البقر الجاموس ولا يحنت باكل  
النبي هو الاصح \* ولا \* يحنت \* بشحم الظهر \* وهو اللحم السمين \* في \* حلفه \* لا ياكل شحما \*  
خلافا لما بل شحم البطن والامعاء اتغافا لا بما فى العظم اتغافا فتح \* واليمين على شراء الشحم \*  
وبيعه \* كهي على اكله \* حكما وخلافا زيلعى \* ولا \* يحنت \* بالية فى \* حلفه \* لا ياكل \*  
او لا يشتري \* شحما ولحما \* لانها نوع ثالث \* ولا \* يحنت \* بخبز او دقيق او سويق فى \*  
حلفه لا ياكل \* هذا البر الا بالقضم من عينها \* لو مقلية كالبلية فى عرفنا اما لو قضمها نية فلا  
حنت الا بالنية فتح وفى النهر عن انكشف المسئلة على ثلثة اوجه احدها ان يقول هذه الحنطة  
ويشير لصبرة وهى مسئلة المختصر الثانية ان يقول هذه بلا ذكر حنطة فيحنت باكلها كيف كان  
ولونية او خبزا الثالثة ان يقول حنطة فيحنت باكلها ولونية لا بنحو الخبز ولوزعه لم يحنت  
بالخارج \* وفى هذا الدقيق حنت بما يتخذ منه كالخبز ونحوه \* كعصيدة وحلوى \* لا يسعه \*

في الأصح كما مر في اكل عين النخلة \* والخبز ما اعتاده اهل بلد الحالف \* فالشامي بالبر  
 واليمنى بالذرة والطبرى بخبز الارز وبعض اهل القرى بالشعير فلو دخل بلد البر واستمر  
 لا ياكل الا الشعير لم يحنت الا بالشعير لان العرف الخاص معتبر فتح \* حلف لا ياكل من خبز  
 فلانة انصرف الى الخابزة التي تضربه في التنور لامن عجنته وهيئته للضرب \* ظهيرية ومنه  
 الرقاق لا الغطائر والثريد اربع مائة اوفته لانه لا يسمى خبز او حنت في لا ياكل طعاما من  
 طعام فلان ياكل خله او زيتته او ملحها ولو بطعام نفسه لالواخذ من نبيذه او مائه فاكل به خبزا  
 وفي لا ياكل سمنا فاكل سويقا ولا نية له ان يحنت او عصر لسال السمن حنت والا لا جوهرة وفي  
 البدائع لا ياكل طعاما فاضطر لميته فاكل لم يحنت \* والشواء والطبخ \* يقعان \* على اللحم \*  
 المشوى والمطبوخ بالماء هذا في عرفهم اما في عرفنا فاسم الطبخ يقع على كل مطبوخ بالماء ولو بودك  
 او زيت او سمن كما نقله المصنف رح عن المجتبى وفي النهر الطعام يعم ما يוכל على وجه التطعم  
 كخبز وفاكهة لكن في عرفنا لا \* والراس ما يباع في مصره \* اى مصر الحالف اعتبار للعرف \*  
 والفاكهة التفاح والبطيخ والشمش \* ونحوها \* لا العنب والرمان والرطب \* خلافا لما خلاص  
 عصر والعبرة للعرف فيحنت ياكل ما يعد فاكهة عرفنا ذكره الشمنى واقرة المصنف \* والحلوى  
 ما ليس من جنسه حامض فيحنت ياكل خبيص وعسل وسكر \* لكن المرجع فيه الى عادات الناس  
 ففي بلادنا لا حنت في فانيل وعسل وسكر كما نقله المصنف رح عن الظهيرية \* والادام ما يصطنع  
 به الخبز \* اذا اختلط به \* كخل وزيت وملح \* الذوبه في الغم \* لا اللحم والبيض والخبز وقال  
 محمد رح هو ما يוכל مع الخبز غالبا \* به يغتنى كما في البحر عن النهديب وفيه ما يוכל وحده غالبا  
 كتمر وزبيب وجوز وعنب وبطيخ وبقل وسائر الفواكه ليس ادا اما الا في موضع يוכל تبعاً للخبز  
 غالبا اعتبار للعرف وفي البدائع الجوز رطبة فاكهة ويابسة ادا ام فروع حلف لا ياكل لحما  
 والاخر بصلا والاخر فلغلا فطبخ حشويه كل ذلك فاكلوا لم يحنتوا الا صاحب الغلغل لانه لا يוכל الا  
 كذا وهذا ان وجد طعمه ويزاد في زعفران روية عينه وفي لا ياكل لبنا فطبخه بارزا ولا ينظر الى  
 فلان فنظر الى يده او رجليه او اعلى راسه لم يحنت والى راسه وظهره وبطنه حنت وفي المس  
 يحنت بمس اليد والرجل عرض عليه اليمين فقال نعم كان حالها في الصحيح كذا في الصيرفية  
 وغيرها قال المصنف رح هذا هو المشهور لكن في فوائد شيخنا عن التاتار خانية انه بنعم لا يصير



خالفوا الصحيح ثم فرع ان ما يقع من التعاليق في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعليقا  
 فيقول نعم لا يصح على الصحيح \* التغلى الاكل المترادف الذي يقصد به الشبع \* وكذا التعشى  
 ولا بد ان ياكل اكثر من نصف الشبع في غداء وعشاء وسحور \* في وقت خاص وهو ما بعد طلوع  
 الفجر \* وفي البحر عن الخلاصة عند طلوع الشمس قال وينبغي اعتماده للعرف زاد في النهر  
 واهل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الضحى الاكبر فيدخل وقت الغداء فيعمل بعرفهم قلت  
 وكذلك اهل الشام \* الى زوال الشمس \* ثم لا بد ان يكون \* مما يتغلى به \* اهل بلدة \*  
 عادة وغدا اكل بلدة ما تعارفه اهلها \* حتى لو شبع بشرب اللبن يحنت البدوى لا الحضري  
 زيلعي \* والتعشى منه \* اى الزوال وفي البحر عن الاسبيجى بي وفي عرفنا وقت العشاء بعد  
 صلاة العصر قلت وهو عرف مصر والشام \* الى نصف الليل والسحور هو الاكل بعد نصف الليل  
 الى طلوع الفجر قال ان اكلت او \* قال ان \* شربت او لبست \* او نكحت ونحو ذلك فعبدى  
 حر \* ونوى معين \* اى خبزنا اولبنا او قطننا مثلاً \* لم يصدق اصلاً \* فيحنت باى شى اكل او شرب  
 وقيل يد ين كلونوى كل الاطعمة او كل مياه العالم حتى لا يحنت اصلاً لنية محتمل كلامه \*  
 ولو ضم \* لان اكلت \* طعاماً او \* شربت \* شراباً او \* لبست \* ثوباً دين \* اذا قال عنيت شيئاً  
 دون شى لانه ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص لانه نكرة في سياق الشرط فتعم كالنكرة في النفي  
 والاصل ان النية انما تصح في الملقوظ الا في ثلث فيدين في فعل الخروج والمساكنة وتخصيص  
 الجنس كحبشية او عربية لا الصفة ككوفية او بصرية فتح \* نية تخصيص العام نصح ديانة \* اجماعاً  
 فلو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلد كذا \* لا \* يصدق \* قضاء \* وكذا  
 من غصب دراهم انسان فلما حلفه الخصم عما نوى خاصاً \* به يفتى \* خلافاً للخصاف وفي الولوالجية  
 متى حلفه ظالم واخذ بقول الخصاف فلا باس به وقالوا النية للمخالف لو بطلاق او عتاق  
 وكذا بالله لو مظلوماً وان ظالماً فلم يستحلف ولا تعلق للقضاء في اليمين بالله حلف \* لا يشرب  
 من \* شى يمكن فيه الكرع نحو \* دجلة \* فيمينه \* على الكرع \* منه حتى لو شرب من نهر  
 اخذ منه لم يحنت وفي البحر عن الظهيرية الكرع لا يكون الا بعد الخوض في الماء لكن في  
 القمستانى عن الكشف انه ليس بشرط \* بخلاف ماء دجلة \* فيحنت بغير الكرع ايضا \* وفيما  
 لا يأتى فيه الكرع كالبر والجب يحنت بالشرب بالاناء مطلقاً \* سواء قال من البر او من ماء

البر ليعين المجاز \* ولو تكاف \* انكرو \* فيما لا يتأتى فيه ذلك \* اى الكرع \* لا يحنث \* فى  
 الاصح لعدم العرف \* امكان البر فى المستقبل شرط انعقاد اليمين \* ولو بطلاق \* وبقاء ما \* اذ  
 لا بد من تصور الاصل لتنعقد فى حق الحلف وهو انكفارة ثم فرع عليه \* نفي \* حلفه \* لا شرب  
 ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فيه ماء وصب \* ولو بفعله او بنفسه \* فى يومه \* قبل  
 الليل \* او اطلق \* يمينه عن الوقت \* ولا ماء فيه لا يحنث \* سواء علم وقت الحلف ان فيه ماء او لا  
 فى الاصح لعدم امكان البر \* وان \* اطلق \* كان \* فيه ماء \* نصب حنث \* لوجوب البر فى  
 المطلقة كما فرغ وقد فات بصبه اما الموقته ففى آخر الوقت وهذا الاصل فروعه كثيرة منها ان لم  
 تصل الصبح غدا فانت كذا لا يحنث بحيفها بكرة فى الاصح ومنها ان لم تردى الدينار الذى  
 اخذته من كيسى فانت طالق فاذا الدينار فى كيسه لم تطلق لعدم تصور البر ومنها ان لم تهبى  
 صداقك اليوم فانت طالق وقال ابوها ان وهبته فامك طالق فالحيلة ان تشتري منه بمهرها  
 ثوبا ملغوا وتغضه فاذا مضى اليوم لم يحنث ابوها لعدم الهبة ولا الزوج لعجزها عن الهبة عند  
 الغروب لسقوط المهر بالبيع ثم اذا ارادت الرجوع ردت به بخيار الروية \* وفى \* حلفه والله \*  
 ليصعدن الى السماء اولي قلبين هذا الحجر ذهباً حنث للحال \* لا مكان البر حقيقة ثم يحنث  
 للعجز عاده ولو وقت اليمين لم يحنث ما لم يمض ذلك الوقت وفى حيرة الفقهاء قال لا مرأته  
 ان لم اعرج الى السماء فى هذه الليلة فانت كذا ينصب سلامهم يعرج الى سماء البيت لقوله تعالى  
 فليمدد بسبب الى السماء اى سماء البيت قال الباقلاني والظاهر خروجها عن قاعة مبنى  
 الايمان \* وكذا \* الحكم لو حلف \* ليقتلن فلانا لما بموته \* اذ يمكن قتله بعد احياء  
 الله تعالى فيحنث \* وان لم يكن عالما \* بموته \* فلا \* يحنث لانه عقد يمينه على حيوة  
 كانت فيه ولا يتصور كمسئلة الكوز وكقوله ان تركت مسى السماء فعبد حر لان الترك لا يتصور  
 فى غير المقدور \* حلف لا يكلمه فناداه وهوائه فايقظه \* فلو لم يوقظه لم يحنث هو المختار ولو  
 مستيقظا حنث لو بحيث يسمع بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال موصولا ان كلمتك فانت طالق  
 فاذهبى او اذهبى لا تطلق ما لم يرد الاستيناف ولو قال اذهبى طلقت لانه مستأنف ولو  
 قال يا حائط اسمع او اصنع كذا او كذا او قص اسماع المحلوف عليه لم يحنث زيعلي وفى  
 السراجبة سأل محمد بن رح حال صغرة ابا حنيفه رح فيه من قال لا خروا الله لا اكلمك ثلث مرات

فقال ابو حنيفة رح ثم ما ذا فتبسم محمد رح وقال انظر حسنا يا شيخ فنكس ابو حنيفة رح ثم قال  
 حنث مرتين فقال محمد رح احسنت فقال ابو حنيفة رح لا ادري اى الكلمتين اوجع لى قوله حسنا  
 او احسنت \* او \* حلف لا يكلمه \* الا باذنه فاذن له ولم يعلم \* با لا ذن فكلمه \* حنث \*  
 لا اشتقاق الاذن من الاذن فيشترط العلم بخلاف لا يكلمه الا برضا فرضى ولم يعلم لان رضاء  
 من اعمال القلب فيتم به \* الكلام \* والتحدث \* لا يكون الا باللسان \* فلا يحث بالشارة  
 وكتابة كما في التنف وفي الخانية لا اقول له كذا فكتب اليه حنث ففرق بين القول والكلام لكن  
 نقل المصنف رح بعد مسألة شم الریحان عن الجامع انه كاللزام خلا فالابن سامة \* والاخبار  
 والاقرار والبشارة تكون بالكتابة لا بالاشارة والاياء والاطهار والانشاء والاعلام يكون \*  
 بالكتابة \* بالاشارة ايضا \* ولو قال لم انزل اشارة دين وفي لا يدعوه او لا يبشره  
 يحث بالكتابة \* ان اخبرتني \* ارا علمتني \* ان فلا ناقدم ونحوه يحث بالصدق والكذب  
 ولو بقدمه ونحوه فعلى الصدق خاصة \* لا فادتها الصاق الخبر بنفس القدر وم كاحققناه  
 فى بحث الباء من الاصول وكذا ان كتبت بقدرم فلان كما سمع في الباب الاقي وسأل الرشيد  
 محمد ارح عن حلف لا يكتب الى فلان فادنى بالكتابة هل يحث فقال نعم يا امير المؤمنين ان  
 كان مثلك \* لا يكلمه شهر اثنى عشر حلفه \* ولو عرفه فعلى باقيه \* بخلاف لا عتكفن \* اولاصومن \*  
 شهر اثنى عشر ان التعيين اليه \* والفرق ان ذكر الوقت فيما يتناول الابد لاخراج ما وراه وفيما لا يتناول له للمد  
 اليه زعلي \* حلف لا يتكلم فقرأ القرآن اوسمى في الصلوة لا يحث \* اتفقا \* وان فعل ذلك خارجها  
 حث على الظاهر \* كارجحه في البحر ورجح في الفتح عدمه مطلقا للعرف وعليه الدرر  
 والمحقق بل في البحر عن التهذيب انه لا يحث بقراءة الكتب في عرفنا انتهى وقواه في  
 الشربلانية قائل ولا عليك من كثرة التصحيح له مع مخالفة العرف ويقاس عليه القاء درس ما  
 تكن يعكر عليه ما في الفتح واما الشعر فمحث به لا نه كلام منظوم انتهى فغير المنظوم اولى  
 فتأمل \* حلف لا يقرأ القرآن اليوم يحث بالقراءة في الصلوة واخراجها ولو قرأ لبسلة فان نوى  
 ما في النمل حث والا لا \* لا نهم لا يريدون به القرآن ولو حلف لا يقرأ سورة كذا  
 او كتاب فلان لا يحث بالنظر فيه وفهمه به يقتضى واقعات \* حلف لا يكلم فلانا اليوم فعلى  
 الجدل بين \* لقرانه اليوم بفعل لا يمتد نعم \* فان نوى النهار صدق \* لانه الحقيقة \* ولو قال

ليلة اكلم فلانا \* فكذلك \* فهو على الليل خاصة \* لعن م استعما له مفردا في مطلق الوقت قال \*  
 ان كلمته \* اى عمرا \* الا ان يقدم زيد او حتى او الا ان يا ذن او حتى يا ذن فكذلك افكلمه  
 قبل قدومه او \* قبل \* اذ نه حنث ولو بعد صلا لا يحنث \* لجعل القدر والاذن غاية لعن الكلام  
 \* وان مات زيد \* قبلهما \* سقط الحلف \* قيد بتأخير الجزاء لانه لو قد منه فقال امراته طالق الا  
 ان يقدم زيد لم تكن للغاية بل للشرط لان الطلاق مما لا يحتمل التاخير فلا تطلق بقدرومه  
 بل بموته \* كالموت \* لغيره \* والله لا اكلمك حتى يا ذن لى فلان او قال لغريمه والله لا افارقك  
 حتى تقضى حقى \* او حلف ليوفيه اليوم \* فمات فلان قبل الاذن او برى من الدين \*  
 فاليمين ساقطة والاصل ان الحالف اذا جعل ليمينه غاية وفاتت الغاية بطل اليمين خلافا  
 للناني \* كلمة مازال وما دام وما كان غاية تنتهي اليمين بها \* فلو حلف لا يفعل كذا ما دام بمخاري  
 فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنث لانتهاء اليمين وكذا الاياكل هذا الطعام ما دام فى ملك  
 فلان فباع فلان بعضه لا يحنث باكل باقيه لانتهاء اليمين ببيع البعض وكذا الا افارقك  
 حتى تعطينى حقى اليوم او حتى اقدمك الى السلطان اليوم لا يحنث بمضى المدة بل  
 بمغارقه بعد \* ولو قدم اليوم لا يحنث ولو فارقه بعد \* بحروك الوحلف ان يجره الى باب  
 القاضي ويحلفه فاعترف الخصم او ظهر شهود سقط اليمين لتقييمه من جهة المعين بحال انكره  
 كما سيجى فى باب اليمين فى الضرب \* وفي \* حلفه \* لا يكلم عبدا \* اى عبد فلان \* او عرسه  
 او صد يقه او لا يدخل داره \* او لا يلبس ثوبه او لا ياكل طعامه او لا يركب دابته \* ان زالت  
 اضافته \* ببيع او طلاق او عداوة \* وكلمه لم يحنث فى العبد \* ونحوه مما يملك كالدابة \* اشار  
 اليه \* بهذا \* اولا \* على المذهب لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار فكان كالثوب والدابة \*  
 وفي غيره \* اى فى تكلم غير العبد من العرس والصديق لالدابة لانها لا تكلم فتكون الدابة  
 مسكوت عنها للعلم بانها كالعبد بالطريق الاولى فتنبه \* ان اشار \* بهذا الوعين \* حنث \* لان الحر يهجر  
 لذاته \* والا \* يشير ولم يعين \* لا \* يحنث \* وحنث بالمتجدد \* بان اشترى عبدا او تزوج  
 بعد اليمين \* لا يكلم صاحب هذا الطيلسان \* مثلا \* فكلمه بعد ما باعه حنث \* لان الاضافة  
 للتعريف ولد الوكلم المشتري لم يحنث \* الزمان واليمين ومنكرهما ستة اشهر \* من حين حلفه  
 لانه الوسط \* وبها \* اى بالنية \* ما نوى \* فيها على الصحيح بدائع \* وغرة الشهر وراس الشهر

اول ليلة \* منه \* ويومها واوله الى ما دون النصف وآخره اذا مضى خمسة عشر يوما \*  
 فلو حلف ان يصوم اول يوم من آخر الشهر وآخر يوم من اول الشهر - صام الخامس عشر  
 والسادس عشر والصيف من حين القاء الحشو الى لبسه ضد الشتاء بدائع \* وفي حلفه  
 لا يكاه \* الدهر والابل والعمر \* اى مدة حموة الحالف عند عدم النية \* ودهر \* منكر \*  
 لم يدروا ولا هو كالحين \* وغير خاف انه اذا لم يرد عن الامام شئ في مسئلة وجب الافتاء  
 بقولهما نهر وفي السراج وتوقف الامام في اربعة عشر مسئلة ونقل لا ادرى عن الائمة  
 الاربعة بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل ايضا \* الايام وايام كثيرة والشهور  
 والسنون \* والجمع والازمنة والاحائين والدهور \* عشرة \* من كل صنف لانه اكثر ما يذكرو  
 بلفظ الجمع ففي لا يكاه الازمنة خمس سنين \* ومنكرها ثلثة \* لانه اقل الجمع ما لم توصف  
 بالكثرة كما مر حلف \* لا يكاه عبيد او عبد فلان او لا يركب دوابه او لا يلبس ثيابا به ففعل بثلثة منها  
 حنث وان كان له \* اى لفلان \* اكثر من ثلثة \* من كل صنف \* والا \* بان كلم اقل من ثلثة \* لا \*  
 يحنث وتصح نية الكل \* ولو كانت يمينه على زوجاته او اصل قائمه او اخوته لا يحنث ما لم يكاه الكل \*  
 مما سمي لان المنع لمعنى في هو لانه فتعلقت اليمين باعيانهم ولو لم يكن له الا اخ واحد فان كان  
 يعلم به حنث والا لا كما فى الواقعات والحق فى النهر الاصل قائم والزوجات قلت وهى من  
 المسائل الاربع التى يكون فيها الجمع لواحد كافى الاشباه واما الاطعمة والغياب والنساء فيقع  
 على الواحد اجماعا لا نصراف المعروف للعهد ان امكن والا فللجنس ولو نوى الكل صح والله اعلم  
 \* باب اليمين فى الطلاق والعناق \*

الاصل فيه ان الولد الميت ولد فى حق غيره لافى حق نفسه وان الاول اسم لغرد سابق والآخر  
 لغرد لاحق والوسط لغرد بين العددين المتساويين وان المتصف باحد هالا يتصف  
 بالآخرى للتنافى ولا كذا لك الفعل لعدمه لان الفعل الثانى غير الاول فلو قال اخر تزوج  
 اتزوج فالتى اتزوجها طالق طلقت المتزوجة مرتين لانه جعل الاخر وصفا للفعل وهو العقل  
 وعقلها هو الآخر \* اول عبد اشترىه حر فاشترى عبد اعتق \* لما مر ان الاول اسم لغرد  
 سابق وقد وجد \* ولو اشترى عبد بين معاتم آخر فلا \* عتق \* اصلا \* لعدم الفردية \* فان  
 زاد \* كلمة \* وحده \* او اسود او بالذنا نير \* عتق الثالث \* عملا بالوصف \* ولو قال اول



عبد اشترى به واحد افاشترى عبد ين ثم اشترى واحد الا يعتق الثالث \* و اشار الى الفرق  
بقوله \* للاحتمال \* اى لان قوله واحد المحتمل ان يكون حالاً من العبد او المولى فلا يعتق  
بالشك وجوز في البحر جرحه صفة للعبد فهو كواحد وجوز في النهر الرفع خبر المبتدأ أحد وف  
فهو كواحد \* ولو قال اول عبد املكه فهو حر فملك عبد او نصف عبد عتق الكامل \* وكذا  
التياب بخلاف المكيلات والموزونات للمزاحمة زيلعى \* قال اخر عبد املكه فهو حر فملك  
عبد اتمات الخالف لم يعتق \* اذ لابد للاخر من الاول بخلاف العكس كالعبد لابد له من  
قبل بخلاف القبل \* فلو اشترى \* الخالف المذكور \* عبد اثم عبد اثم مات \* الخالف \* عتق \*  
الثانى \* مستند الى وقت الشراء \* فيعتبر من كل المال لو اشراء في الصحة والا فمن الثالث و  
عليه فلا يصير فار الوعلق البائن بالاخر خلا فاليهما واما الوسط ففي البدائع انه لا يكون الا  
في طرفنا في الثلاثة وسطا وكذا الثالث الخمسة وهكذا \* ان ولدت فانت كذا احنت بالميت \*  
ولو سقطا مستبين الخلق والا لا \* بخلاف فهو حر فولدت ميتاً ثم آخر حياً عتق الحي وحده \*  
لبطلان الرق بالموت بخلاف الولد او الولادة \* البشارة عرفاً اسم لخبر سار \* خرج الضار  
فليس ببشارة عرفاً بل لغة ومنه فيشرهم بعد اب اليم \* صدق \* خرج الكذب فلا يعتبر \*  
ليس للمبشر به علم \* فيكون من الاول دون الباقيين \* فلو قال كل عبد بشرني بك ان فهو  
حر فبشره ثلثة متفرقون عتق الاول \* فقط كما قلنا وتكون بكتابة ورسالة ما لم ينو المشافهة  
فيكون كالحد يث ولو ارسل بعض عبيد عبد آخر ان ذكر الرسالة عتق المرسل والا الرسول \*  
وان بشره معاً عتقوا \* لتحقيقها من الكل بل ليل فبشره بسلام عليهم \* و \* البشارة \* لا فرق فيها  
بين \* ذكر \* الباء وعلمها بخلاف الخبر \* فانه يختص بالصدق مع الباء كما مر في الباب قبله \*  
والكتابة كالخبر \* فيما ذكر \* والاعلام \* لابد فيه من الصدق ولو بلا باء \* كالبشارة \* لان  
الاعلام اثبات العلم والكنب لا يفيد بدائع قأ على \* النية اذا قارنت  
علة العتق \* الاختيارية كالشراء مثلاً بخلاف الارث لانه جبرى \* و \* الحال \* ان رق المعتق  
كامل صح التكفير والا \* بان لم تقارن العلة او قارنتها والرق غير كامل الولد \* لا \* يصح  
التكفير ثم فرع عليها بقوله \* فصح شراء ابية للكفارة \* للمقارنة \* لا شراء من حلف بعقده \*  
لعن منها \* ولا شراء مستولدة بنكاح علق عتقها عن كفارته بشرائها \* لنقصان رقتها \* بخلاف

ما اذا قال لقنة ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني فاشترها \* حيث تجزيه عنها للمقارنة  
 كاتها ب ووصية نأ ويا عند القبول بخلاف ارث لما مرزيلي \* وعق ب قوله ان اشتريت امة  
 فهي حرة من تسراها وهي ملكه ايضا حينئذ \* اى حين حلفه لمصادقتها الملك \* لا \* يعتق \*  
 من اشترها فسرهما \* ويثبت التسرى بالتحصين والوطى وشرط الثاني عدم العزل فتح \* ولو  
 قال ان تسريت امة فانت طالق او عبدى حر فتسرى بمن في ملكه او من اشترها بعد التعليق  
 طلق وعق \* وانا د الفرق بقوله \* لوجود الشرط \* بلامانع لصحة تعليق طلاق المنكوحة باى  
 شرط كان فليحفظ \* كل مملوك لى حرعتق عبده ومد بروه \* ويدين في نية الذكور لا  
 الاناث \* وامهات اولاده \* لملكهم يد اورقة \* ومعنق البعض كالمكاتب \* لعدم الملك يد ا  
 وفي الفتح ينبغي في كل مرقوق لي حر ان يعتق المكاتب لام الولد الابالية \* هذه طالق او  
 هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاوليين وكذا العتق والاقرار \* لان اولاء احد المذكورين  
 وقد ادخلها بين الاوليين وعطف الثلث على الواقع منهما فكان كاحد كما طالق وهذه لا يصح  
 عطف هذه على هذه الثانية للزوم الاخبار عن المثني بالفرد وهذا اذا لم يدكر للثاني والثالث  
 خبر \* فان \* ذكر بان \* قال هذه طالق او هذه او هذه طالق او قال هذا حرا وهذا  
 وهذا حرا ان \* فانه \* لا يعتق \* احد \* ولا تطلق \* بل يخير \* ان اختار الاجاب الاول  
 عتق \* الاول \* وحده وطلقت \* الاولى \* وحدها فان اختار الاجاب الثاني عتق الاخير ان  
 وطلقت الاخيرتان \* حلف لا يساكن فلانا فاسافر الحالف فساكن مع اهل الحالف حنت عند  
 لا عند الثاني وبه يفتى قال لعبد ان لم تات الليلة حتى اضربك فأتى فلم يضربه حنت عند  
 الثاني لا عند الثالث وبه يفتى اختلف في لحاق الشرط باليمين المعقود بعد السكوت وصحة  
 الثاني وابطله الثالث وبه يفتى فلا حنت في ان كان كذا فكذا او سكنت ثم قال ولا كذا ثم  
 ظهر انه كان كذا اخانية انتهى والله اعلم \*

### \* باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلوة وغيرها \*

الاصل فيه ان كل فعل يتعلق حقوقه بالمباشرة كبيع واجارة لا حنت بفعل ما مورده وكل ما يتعلق  
 حقوقه بالامر كسكاح وصدقة وما لا حقوق له كاعارة وبراء لا حنت بفعل وكيله ايضا لانه سغير  
 ومعبر \* لا حنت بالمباشرة \* بنفسه \* لا بالامر اذا كان ممن يباشر بنفسه في البيع \* ومنه الهمة

يعوض ظهريه \* والشراء \* ومنه السلم والاقالة قيل والتعاطي شرح وهبانية \* والاجارة  
 والاستيجار \* فلو حلف لا يوجرو له مستغلات آجرتها امرأته واعطته الاجرة لم يحنث لتركها  
 في ايدي الساكنين وكأخذ اجرة شهر قد سكنوا فيه بخلاف شهر لم يسكنوا فيه ذخيرة \*  
 والصلح عن مال \* وقيل بقوله \* مع الاقرار \* لانه مع الانكار صغير \* والقسمة والخصومة  
 وضرب الولد \* اى الكبير لان الصغير يملك ضربه فيملك التفويض فيحنث بوكيله كالقاضي \*  
 وان كان \* الحالف \* ذا سلطان \* كقاض وشريف \* لا يباشر \* هذه الاشياء \* بنفسه  
 حنث \* بالمباشرة \* وبالامر ايضا \* لتقييد اليمين بالعرف وبمقصود الحالف \* وان كان يباشر  
 مرة ويعوض اخرى اعتبر الاغلب \* وقيل يعتبر السلعة فلو ما يشتريها بنفسه لشرفها لا يحنث  
 بوكيله والا حنث \* ويحنث بفعله وفعل مأموره \* لم يقل وكيله لان من هذا النوع الاستقراض  
 والتوكيل به غير صحيح \* فى النكاح \* لا للانكاح \* والطلاق والعناق \* الواقعين بكلام وجد  
 بعد اليمين لا قبله كتعليق بدخول دار زيلعي \* والخلع والكتابة والصلح عن دم عم \*  
 وانكار كما مر \* والهبة \* ولو فاسدة او بعوض \* والصدقة والقرض والاستقراض \*  
 وان لم يقبل \* وضرب العبد \* قيل والزوجة \* والبناء والخيطة \* وان لم يحسن ذلك  
 خاية \* والذبح والاستيلاء والايدياع \* وكذا \* الاعارة والاستعارة \* ان اخرج الوكيل  
 الكلام مخرج الرسالة والا فلا حنث تاتارخانية \* وقضاء الدين وقبضه والكسوة \* وليس  
 منها التكفين الا اذا اراد الاستردون التمليك سراجية \* والحمل \* وذكر منها في البحر  
 نيفا واربعين وفي النهر عن شارح الوهبانية نظم والذى ما لا حنث فيه بفعل الوكيل لانه  
 الاقل مشير الى حنثه فيما بقى فقال \* بفعل وكيل ليس يحنث حالف \* ببيع شراء  
 صلح مال خصومة \* اجارة استيجار الضرب لابنه \* كذا قسمة والحنث في غيرها اثبت \*  
 ولا م دخل \* مبتدأ خبره اقتضى الآتى \* على فعل \* اراد بدخولها عليه قربها منه ابن  
 كمال \* تجرى فيه النياحة \* للغير \* كبيع وشراء واجارة وخیطة وصباغة وبناء اقتضى \*  
 اى اللام \* امره \* اى توكيله \* لم يخصه به \* اى بالمحلف عليه اذ اللام للاختصاص ولا يتحقق  
 الا بامره المفيد للتوكيل \* فلم يحنث في ان بعثك ثوبان باعه بلا امر \* لانتفاع التوكيل  
 سواء \* ملكه \* اى المخاطب ذلك الثوب \* او لا \* بخلاف ما لو قال ثوبالك فانه يقتضى كونه

ملكاً له كما سيجي \* فان دخل اللام على عين \* اى ذات \* او \* على \* فعل لا يقع \* ذلك  
 الفعل \* عن غيره \* اى لا يقبل النيابة \* كاكل وشرب ودخول وضرب الولد \* بخلاف العبد  
 فانه يقبل النيابة \* اقتضى \* دخول اللام \* ملكه \* اى ملك المخاطب للمخلف عليه لانه كمال  
 الاختصاص \* فحنث في ان بعث ثوبالك ان باع ثوبه بلا امره \* هذا نظير الدخول على العين  
 وهو الثوب لان ثوبه ان بعث ثوباً هو مملوك لك واما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره  
 فذكره بقوله \* وكذا \* اى مثل ما مر من اشتراط كون المخلف عليه ملك المخاطب قوله \* ان  
 اكلت لك طعاماً وشربت لك شراباً اقتضى ان يكون الطعام \* والشراب \* ملك المخاطب \* كما  
 ان في اكلت طعاماً لك لان اللام هنا اقرب الى الاسم من الفعل والقرب من اسباب الترجيع  
 واما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد الاختصاص \* وان نوى غيره \* اى مامر \*  
 صدق فيما فيه \* تشد يد \* عليه \* قضاء وديانة ودين فيما له ثم الفرق بين الديانة والقضاء  
 لايتأني في اليمين بالله لان الكفارة لمطالب لها كما مر \* قال ان بعته او ابتعته فهو حر فعقل \*  
 عليه بيعاً \* بالخيار لنفسه حنث \* لوجود الشرط ولو بالخيار لغيره لا وان اجيز بعد ذلك نى  
 الاصح كما لو قال ان ملكته فهو حر لعدم ملكه عند الامام قيد بالخيار لانه \* لو قال ان بعته  
 فهو حر فباعه بيعاً صحيحاً بلا خيار لا يعتق \* لزوال ملكه وتدخل اليمين لتحقيق الشرط زيلعي \*  
 ويحنث \* الحالف في المسئلتين بالبيع والشراء \* الفاسد والموقوف لا بالباطل \* لعدم الملك  
 وان قبضه ولو اشترى مدبراً او مكاتباً لم يحنث الا باجازه قاض ومكاتب فروع قال لامته  
 ان بعث منك شيئاً فانت حرة فباع نصفها من زوج ولدت منه او من ابوها لم يقع عتق المولى ولو  
 من اجنبي وقع والفرق في الظهيرة \* و \* انما قيد بالبيع لانه \* في حلقه لا ينزج \* امرأة  
 او \* هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد \* في الصحيح \* وكذا الوحلف لا يصلي او لا  
 يصوم \* او لا يمسح لان المقصود منها الثواب ومن النكاح الحل ولا يثبت بالفاسد فلا تنحل به  
 اليمين بخلاف البيع لان المقصود منه الملك وانه يثبت بالفاسد والهبة والاجارة كبيع \* ولو كان \*  
 ذلك كله \* في الماضي \* كان تزوجت او صمت \* فهو عليهما \* اى الصحيح والفاسد لانه  
 اخبار \* فان عني به الصحيح صدق \* لانه النكاح المعنوي بدائع \* وان لم ابع هذا الرقيق فكذا  
 فاعتق \* المولى \* او دبر رقيقه \* تدبيراً \* مطلقاً \* فلا يحنث بالمقيدين فتح \* واستولى الامة حنث \*

لتحقق الشرط بغوات محلية البيع حتى لو قال ان لم ابعك فانت حر قد برا واستولد عتق ولا  
 يعتبر تكرار الرق بالردة لانه موهوم \* قالت له \* امرأته \* تزوجت على فقال كل امرأة لي  
 طالق طلقت المحلقة \* بكسر اللام وعن الثاني لا وصححه السرخي رح وفي جامع قاضي خان  
 وبه اخذ مشائخنا وفي الذخيرة ان في حال غضب طلقت والا لا \* ولوقيل له الك امرأة غير  
 هذه المرأة فقال كل امرأة لي فهي كذا لا تطلق هذه المرأة \* لان قوله غير هذه المرأة لا يحتمل  
 هذه المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف الاول فروع يتفرع على الحنث لغوات المحل نحو  
 ان لم تصبى هذا في هذا الصحن فانت كذا فكسرتة وان لم تد هبى فتأتى بهذا الحمام فانت كذا  
 فطار الحمام طلقت قال لمحرمة ان تزوجتك فعبدى حر فتزوجها حنث لان يمينه ينصرف الى  
 ما يتصور حلف لا يتزوج بالكونة عقد خارجها لا لان المعتبر مكان العقد ان تزوجت ثيبا فهي  
 كذا انطلق امرأته ثم تزوجها ثانيا لا تطلق اعتبار للغرض وقيل تطلق حلف لا يتزوج من بنات  
 فلان وليس لفلان بنت لا يحنث بمن ولدت له بحر \* النكرة تدخل تحت النكرة والمعرفة لا \*  
 تدخل تحت النكرة فلو قال ان دخل هذه الدار احد فكن اوالدار له او لغيره فدخلها الحالف  
 حنث لتكثيره ولو قال دارى اودارك لا حنث بالحالف لتعريفه وكذا لو قال ان مس هذا الرأس  
 احد واشار الى رأسه لا يحنث بالحالف بمسه لانه متصل به خلقة فكان معرفة اقوى من المعرفة  
 بالاضافة بحر وذكره المصنف رح قبيل باب اليمين في الطلاق معزى بالاشباه \* الا \* بالنية \* وفي  
 العلم \* كان كلم غلام محمد بن احمد احد فكن ادخل الحالف لوهو كذا لك لجواز استعمال العلم  
 في موضع النكرة فلم يخرج الحالف من عموم النكرة بحر \* قلت \* وفي الاشباه المعرفة لا تدخل  
 تحت النكرة الا المعرفة في الجزاء اى فتدخل في النكرة التي هي في موضع الشرط كان دخل  
 دارى هذه احد فانت طالق فدخلت هي طلقت ولود خلها هو لم يحنث لان المعرفة لا تدخل  
 تحت النكرة وتماهه في القسم الثالث من ايمان الظهيرية \* ويجب حج او عمرة ماشيا \*  
 من بلد \* في قوله علي المشي الى بيت الله تعالى او الكعبة او اراق دما ان ركب \*  
 لا دخاله النقص ولو اراد بيت بعض المساجد لم يلزمه شئ \* ولا شئ بعلي الخروج او الذهاب  
 الى بيت الله او المشي الى الحرم او \* الي \* المسجد الحرام \* او باب الكعبة او ميزابها \*  
 او الصغار المروية \* او مزدلفة او عرفة لعدم العرف \* لا يعتق عبد قيل له ان لم احج العام



فانت حر \* ثم قال حججت وانكر العبد واتى بشاهدين \* فشهد ابنجره \* لا ضحية \* بكونه \*  
لم تقبل لقيامها على نفي الحج اذ التضحية لا تدخل تحت القضاء وقال محمد رح يعتق ورجحه  
انكامل \* حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية \* وان افطر لوجود شرطه \* ولو قال \* لا اصوم \*  
صوما او يوما حنث بيوم \* لانه مطلق فيصرف للكامل \* حلف ليصوم من هذا اليوم وكان بعد اكله او  
بعد الزوال صحت \* اليمين \* وحنث للحال \* لان اليمين لا يعتمد الصحة بل التصور كتصوره  
في الناس وهو \* كالحال لا مرأته ان لم تصل اليوم فانت كذا فحاضت من ساعتها او بعد ما صلت  
ركعة \* فان اليمين تصح وتطلق في الحال لان مرور الدم لا يمنع كافي الاستحاضة بخلاف  
مسئلة الكوز لان محل الفعل وهو الماء غير قائم اصلا فلا يتصور بوجه \* وحنث في لا يصلي  
بركعة \* بنفس السجود بخلاف ان صليت ركعة فانت حر لا يعتق الا بالاول شفع لتحقيق الركعة \*  
وفي \* لا يصلي \* صلوة بشفع \* وان لم يفعل بخلاف لا يصلي الظهر مثلا فانه يشترط التشهد \*  
و \* حنث \* في لا يوم \* احل ابا قتداء قوم به بعد شروعه وان \* وصلى \* قصدا ان لا يوم  
احل \* لانه امهم \* ومدق ديانة \* فقط \* ان نواه \* اى لا يوم احدا \* وان اشهد قبل  
شروعه \* انه لا يوم احدا \* لا يحنث مطلقا \* لا ديانة ولا قضاء وصح الا قتداء ولو في الجمعة  
استحسانا \* كما \* لا حنث \* لو امهم في صلوة الجنائز او مسجد التلابة \* لعنم كمالها \* بخلاف  
النافلة \* فانه يحنث وان كانت الامامة في النوافل منها فافرو ع ان صليت فانت  
حر فقال صليت وانكر المولى لم يعتق لا مكان الوقوف عليها بلا حرج قال ان تركت الصلوة  
فطالق فصلتها قضاء طلقت علي الاظهر ظهيرية حلف ما اخر صلوة عن وقتها وقد نام فقضاها  
استظهر الباقي عدم حنثه لحد يث فان ذلك وقتها اجتمع حد ثان فالطهارة منها حلف  
ليصلين هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويجمع امرأته ولا يغتسل يصلي الفجر والظهر  
والعصر بجماعة ثم يجامعها ثم يغتسل كما غربت الشمس ويصلي المغرب والعشاء بجماعة فلا  
يحنث \* حلف لا يحج فعلى الصحيح منه \* فلا يحنث بالفاسد \* ولا يحنث حتى يقف بعرفة  
عن الثالث \* اى محمد رح \* او حتى يطوف أكثر الطواف \* المفروض \* عن الثاني \* وبه  
جزم في المنهاج للعلامة عمرو بن محمد العقيلي الانصارى كان من كبار فقهاء بخارى ومات  
بها سنة سبعين وخمسائة ولا يحنث في العمرة حتى يطوف أكثرها \* ان لبست من مغزولك

فهو هدى \* اتصدق به بمكة \* فملك \* الزوج \* قطنا \* بعد الحلف \* فغزله \* ونسج \* وليس  
 فهو هدى \* عند الامام وله التصديق بقيمته بمكة لا غير وشرطا ملكه يوم حلف وافتى  
 بقولهما في ديارنا لانها انما تغزل من كتان نفسها او قطنها وبقوله في الديار الرومية لغزلهما من  
 كتان الزوج نهر \* حلف لا يلبس من غزلهما فلبس ثكته منه لا يحنث \* عند الثاني و به يفتى  
 لانه لا يسمى لا بساعر فا \* كلا يلبس ثوبا من نسج فلان فلبس من نسج غلامه \* لا يحنث \*  
 اذا كان فلان يعمل بده والاحنث \* لتعيين المجاز \* كاحنث بلبس خاتم ذهب \* ولو رجلا  
 بلا فص \* او عقد لواء او زبرجد او زمرد \* ولو غير مرصع عندهما و به يفتى \* في حلفه  
 لا يلبس حليا \* للعرف \* لا \* يحنث \* بخاتم فضة \* بل ليل حليه للرجال \* الا اذا كان مصبوغا  
 على هيئة خاتم النساء بان كان له فص \* فيحنث هو الصحيح زيلعي ولو كان مصوبا بدهب ينبغي  
 حنثه به نهر كخلخال وسوار \* حلف لا يجلس على الارض فجلس على \* حائل منفصل كحيث  
 او جلد او \* بساط او حصير او \* حلف \* لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه آخر فنام عليه  
 او لا يجلس على هذا السرير فجعل فوقه آخر لا يحنث \* في الصور الثلاثة كالمواخرج الحشوم من  
 الفراش للعرف ولو انكر الاخيرين حنث مطلقا للعموم وما في القدر من تكثير السرير  
 حمليه في الجوهرة علي المعرف \* بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح هذا السرير او الواح  
 هذه السفينة فغرض على ذلك فراش لم يحنث \* لانه لم ينم على الواح يحركها في نسخ الشرح  
 لكن ينبغي التعبير بأداة التشبيه نحو كالموا الى آخر الكلام او تاخير عن مقالة الغرام لبصح المرام  
 كما لا يخفى على ذوي الافهام وكما هو الموجود في غالب نسخ المتن بل يارناد مشق الشام فتنبه \*  
 ولو جعل على الفراش قرام \* بانكسر الملاة \* او \* جعل \* على السرير بساط او حصير حنث \*  
 لانه يعد نائما وجالسا عليها بخلاف ما مر \* بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح هذه السفينة  
 او الواح هذا السرير فغرض على ذلك فراش \* فانه لا يحنث لانه لم ينم على الواح \* حلف  
 لا يمشي على الارض فمشى عليها بنعل او خف \* او مشى على احجار \* حنث \* وان مشى على  
 بساط لا يحنث فر ع ان نمت على ثوبك او فراشك فكذلك اعتبر اكثر بدنه والله اعلم \*

### \* باب اليمين في الضرب والقيل وغير ذلك \*

مما يناسب ان يترجم بمسائل شتى من الغسل والكسوة الاصل هنا ان \* ما شارك الميت فيه

الحى يقع اليمن فيه على الحالتين \* الموت والحياة \* وما اختص بحالة الحياة \* وهو كل فعل  
يلك ويولم ويغم ويسركشتم وتقيل \* تقيد بها \* ثم فرع عليه \* فلو قال ان ضربتك او كسوتك  
او كامتك او دخلت عليك او قبلتك تقيد \* كل منها \* بالحياة \* حتى لو علق بها طلاقا او عتقا  
لم يحث بفعلها في ميت \* بخلاف الغسل والحمل والمس والباس الثوب \* كحلقه لا يغسله  
او لا يحمله لا يتقيد بالحياة \* يحث في حلقه \* ولو بالغارسية \* لا يضرب زوجته فمل شعرها  
او خنقها او عضها \* او قرصها ولو مما زحاحا خلا فالما صححه في الخلاصة \* والقصد ليس بشرط  
فيه \* اى في الضرب \* وقيل شرط على الاظهر \* والاشبه بحرره جزم في الخانية والسراجية  
واما الايلام فشرط به يغتفى ويكفى جمعها بشرط اصابة كل سوط واما قوله تعالى وخذ بيدك ضغثا  
اى حزمت ربحان فخصوصية لرحمة زوجة ايوب عليه الصلوة والسلام فتح \* حلف ليضربن \*  
او ليقتلن \* فلا نال مرة فهو على الكثرة \* والمبالغة كحلقه ليضرب به حتى يموت او حتى  
يقتله او حتى لا يتركه لاحيا ولا ميتا ولو قال حتى يغشي عليه او حتى يستغيث او حتى يبكى  
فعلى الحقيقة \* ان لم اقتل زيد افكذ او هو \* اى زيد \* ميت ان علم \* الحالف \* بموته  
حنث والا لا \* وقد قل منها عند يصعدن السماء \* حلف لا يقتل فلانا بالكوفة فضر به بالسواد  
ومات بها حنث \* كحلقه لا يقتله يوم الجمعة فجرحه يوم الخميس ومات يوم الجمعة حنث \*  
بعكسه \* اى ضر به بكوفة وموته بالسواد \* لا \* يحث لان المعتبر زمان الموت ومكانه بشرط  
كون الضرب والجرح بعد اليمين ظهيرة وفيها ان لم تأتني حتى اضربك فهو على الاثبات  
ضر به او لا ان رأيتنه لاضر به فعلى التراخي مالم ينوال فوران رأيتك فلم اضربك فرآه الحالف  
وهو مريض لا يقل رطل الضرب حنث ان لقيتك فلم اضربك فرآه من قد رميل لم يحث بحر \*  
الشهر وما فوقه \* ولو الى الموت \* بعيد ومادونه قريب \* فيعتبر ذلك في ليقتضين دينه او لا  
يكلمه الى بعيد او الى قريب \* و \* لفظ \* العاجل والسريع كالقريب والاجل كالبعيد \* وهذا  
بلا نية \* وان نوى \* بقريب او بعيد \* مدة \* معينة \* فيها فعلى ما نوى \* ويدين فيما فيه  
تخفيف بحر \* حلف لا يكلمه ميلا او طويلا ان نوى شيئا فذاك والا فعلى شهر ويوم \* كذا فى  
البحر عن الظهيرة وفى النهر عن السراج على شهر وكذا كذا ايوما احدى عشر ولو واحد  
وعشرون بضعة عشر ثلاثة عشر \* يبر فى حلقه ليقتضين دينه اليوم لو قضى نهيجه \* ما يرد

التجار \* اوزيونا \* ما يرد به بيت المال \* اومستحقة \* للغير ويعتق المكاتب بل نفعها \* لا \* يبر \*  
لوقضاة رصاصا استوقته \* وسطها غش لانها ليسا من جنس الدراهم ولك التجوز بها في  
صرف وسلم لم يجز ونقل مسكين ان النبهرجه اذا غلب غشها لم تاخذ واما استوقته فاخذها حرام  
لانها نحاس انتهى وهذه احدى المسائل الخمس التي جعلوا الزیوف فيها كالحياد \* يبر \*  
المديون \* في حلقه \* لرب الدين \* لا قاضين مالك اليوم \* فجاءه فلم يجد \* ودفع للقاضي  
ولو في موضع لا قاضي له حنث به يفتى منية المفتى وكذا ايبر \* لو \* وجد فاعطاه فلم يقبل  
فوضعه بحيث تناله يده لو اراد \* قبضه \* والا \* يمكن كذا لك \* لا \* يبر ظهيرة وفيها حلف  
لمجهدين في قضاء ما عليه لفلان باع مال للقاضي بعه لورفع الامر اليه \* وكذا ايبر بالبيع \* ونحوه  
ما يحصل المقاصة فيه \* به \* اى بالدين لان الدين تقضى باعمالها \* رهبة \* الدائن \* الدين  
منه \* اى من المديون \* ليس بقضاء \* لان الهبة اسقاط لامقاصة \* و \* حينئذ فلا \* يحنث  
لو كانت اليمين موقته \* لعدم امكان البر مع هبة الدين وامكان البر شرط البقاء \* كما \* هو شرط  
البقاء كما مر في مسألة الكوز وعليه \* لو حلف ليقضين دينه غدا فقضاه اليوم او حلف ليقتلن فلانا  
غدا فمات اليوم او \* حلف \* لياكلن هذا الرغيب غدا فاكله اليوم لم يحنث \* زيلعي \*  
حلف ليقضين دين فلان فامر غيره بالاداء او احاله فقبض برون قضى عنه متبرع لا يبر \*  
ظهيرة وفيه حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ففعل بحيث يراه او يحفظه فليس بمفارق ولو  
نام او غفل او اشغله انسان بالكلام او منعه عن الملازمة حتى ضرب غريمه لم يحنث ولو حلف  
بظلاتها ان يعطيها كل يوم درهما فربما يدفع اليها عند الغروب او عند العشاء قال اذا لم يخل  
يوما وليلة عن دفع درهم لم يحنث \* حلف لا يقبض دينه من غريمه درهما دون درهم فقبض  
بعضه لا يحنث حتى يقبض كله \* قبضا \* متغرقا \* لوجود شرط الحنث وهو قبض الكل بصفة  
التغريق \* لا \* يحنث \* اذا قبضه بتغريق ضروري \* كان يقبضه كله بوزنين لانه لا يعد تغريقا  
عرفا مادام في عمل الوزن \* لا يأخذ ماله على فلان الاجملة او الاجمعا فترك منه درهما ثم اخذ  
الباقى كيف شاء لا يحنث \* ظهيرة وهو الحيلة في عدم حنثه في المسئلة الاولى \* كما لا يحنث  
من قال ان كان لى المائة او غير اوسوى \* مائة \* فكذلك ايمكها \* اى المائة \* وبعضها \* لان  
غرضه نفي الزيادة على المائة وحث بالزيادة لومافيه الزكوة والا لاحتمل لو قال \* امرأته كذا

ان كان له مال وله عروض \* وضياح \* ودور لغير التجارة لم يحنث \* خزانه اكمل \* حلف  
 لا يفعل كذا اتركه على الابد \* لان الفعل يقتضى مصدر امتكرا والنكرة فى النفي نعم \* فلو فعل  
 المحلوف عليه \* مرة \* حنث \* وانحلت يمينه \* وما فى شرح المجمع من عدم سهر \* فلو فعله  
 مرة اخرى لا يحنث \* الا فى كلما \* ولو قيد ما بوقت \* كوالله لا افعل اليوم \* فمضى \* اليوم \*  
 قبل الفعل بر \* لوجود ترك الفعل فى اليوم كله \* وكذا ان هلك الحالف والمحلوف عليه بر \*  
 لتحقيق العلم وارجح الحالف فى يومه حنث عندنا خلافا لاحمد فتح \* ولو حلف ليفعلن بر  
 بمره \* لان النكرة فى الاثبات تخص والواحد هو المتيقن ولو قيد ما بوقت فمضى قبل الفعل  
 حنث ان بقى الامكان والابان وقع الياس بموته او بغت المحل بطلت يمينه كما مر فى مسألة الكوز  
 زيلعي \* حلفه وال ليعلمنه بكل داعر \* بمهملتين اى مقصد \* دخل البلى \* تقيى حلفه \*  
 بقيام ولايته \* بيان تكون اليمين المطلقة تصير مقيدة بدلالة الحال وينبغي تقييد يمينه بغور  
 علمه واذا سقطت لا تعود ولو ترقى بلا عزل الى منصب اطلق فاليمين باقية لزيادة تمكنه فتح  
 من هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله \* كما لو حلف رب الدين غريمه او الكفيل بامر  
 المكفول عنه ان لا يخرج من البلد الا باذنه تقيى بالخروج حال قيام الدين بالكفالة \* لان  
 الاذن انما يصح ممن له ولاية المنع حال قيامه \* ومنها \* لو حلف لا يخرج امرأته الا باذنه تقيى  
 بحال قيام الزوجية \* بخلاف لا يخرج امرأته من الدار لعدم دلالة التقييد زيلعي \* حلف  
 ليهن فلا نفوسه له فلم يقبل بر \* وكذا كل عقد تبرع كعارية ووصية وقرار \* بخلاف  
 البيع \* ونحوه حيث لا يبر بلا قبول وكذا فى طرف النفي والاصل ان عقود التبرعات بازاء  
 الايجاب فقط والمعاوضات بازاء الايجاب والقبول معا \* وحضرة الموهوب له شرط فى الحنث \*  
 فلو وهب الحالف لغائب لم يحنث اتفقا ابن ملك فليحفظ \* لا يحنث فى حلفه لا يشم ريحانا  
 بشم وردىا سيمين \* والمعول عليه اعرف فتح \* و \* يمين \* الشم يقع على \* الشم \* المقصود  
 فلا يحنث لو حلف لا يشم طيبا فوجد ريحه وان دخلت الرائحة الى دماغه \* فتح \* ويحنث فى  
 حلفه لا يشترى بنفسه او وردا بشراء ورقمها لادنهما \* للعرف \* حلف لا يتزوج فزوجه  
 فضولى فاجاز بالقول حنث وبا لفعل \* منه الكتابة خلافا لابن سامة \* لا \* يحنث به يفتى  
 حانية \* واو زوجه فضولى ثم حلف لا يتزوج لا يحنث بالقول ايضا \* اتفقا لاستنادها لوقت



العقل \* كل امرأة تدخل في نكاحي \* او تصير حلالا لى \* فكذلك افاجا زناح فضولى بالفعل  
لا يحسن \* بخلاف كل عبد يدخل في ملكي فهو حر فاجازة بالفعل حنث اتفاقا لكثرة اسباب  
الملك مما دية وفيها حلف لا يطلق فاجاز طلاق فضولى قولاً او فعلاً فهو كالنكاح غير ان سرق  
المهر ليس باجازه لوجوبه قبل الطلاق قال لامرأة الغيران دخلت دار فلان فالت طالق  
فاجاز الزوج قد خلت طلقت \* ومثله \* في عدم حنثه باجازه فعلاً ما يكتبه الموثقون في  
التعليق من نحوه قوله \* ان تزوجت امرأة بنفسى او بوكيل او فضولى \* ودخات فى نكاحى  
بوجه ما تكون زوجته طالق لان قوله او بغضولى الخ عطف على قوله بنفسى وعامله تزوجت و  
هو خاص بالقول وانما ينسد باب الغضولى لوزاد او اخبرت نكاح فضولى ولو بالفعل فلا  
مخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المتزوجة فيرفع الامر الى شافعى لتفسخ اليمين المضافة  
وقد مناهى التعليق ان الا فتاء كاف في ذلك بحر \* حلف لا يدخل دار فلان انتظم المملوكة  
المستأجرة والمستعارة \* لان المراد به المسكن عرفاً ولا بد ان تكون سكناه لا بطريق  
التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلانة قد دخل دارها وزوجها ساكن بها لم يحسن لان  
الدار انما تنسب الى الساكن وهو الزوج نهى عن الواقعات \* لا يحسن في \* حلفه \*  
انه لا مال له وله دين على مفلس \* بتشديد اللام اى محكوم بافلاسه \* او \* على \* ملى \*  
غنى لان الدين ليس بمال بل وصف فى الذمة لا يتصور قبضه حقيقة فروع قال لغيره  
والله لتفعلن كذا فهو حالف فان لم يفعله المخاطب حنث ما لم ينو الا استخلاف قال لغيره  
اقسمت عليك بالله او لم يقل عليك لتفعلن كذا فالحالف هو المبتدى ما لم ينو الاستغهام ولو  
قال عليك عهد الله ان فعلت كذا فنقل نعم فالحالف المجبب لا يدخل فلان داره فيمينه  
على النهي ان لم يملك منعه والافعلى النهى والمنع جميعاً آجر داره ثم حلف انه لا يتركه  
فيها بر بقوله اخرج لا يدع ماله اليوم على غريمه فقل ماله للقاضى وحلفه بر قيل له ان كنت  
فعلت كذا فامرأتك طالق فنقل نعم وقد كان فعل طلقت وفي الاشباه القاعد الحادية عشر  
السؤال معاد في الجواب قال امرأة زيد طالق او عبد حر او عليه المشى لبیت الله ان فعل  
كذا او قال زيد نعم كان حالاً لى ادعى عليه فحلف بالطلاق ماله عليه شىء فبرهن بالمال حنث  
به يفتى حلف ان فلانا ثقیل وهو عند الناس غير ثقیل لم يحسن الا ان ينوى ما عند الناس

لا يعمل معه في القصاراة مثلاً فعمل مع شريكه حنث ومع عبده الماذون لا لا يزرع ارض  
فلان فزرع ارضا بينه وبين غيره حنث لان نصف الارض يسمى ارضا بخلاف لا ادخل  
دار فلان فدخل المشتركة اذا لم يكن ساكناً والله سبحانه وتعالى اعلم \*

### \* كتاب الحنث ود \*

هو لغة المنع وشرعا \* عقوبة مقدرة وجبت حق الله تعالى \* زجرا \* فلا تجوز الشفاعة فيه  
بعد الوصول للحاكم وليس مطهرا عند ثبيل المطهر التوبة واجمعوا انها لا تسقط الحنث في الدنيا \*  
فلا تعزير \* حنث لعدم تقريره \* ولا قصاص حنث \* لانه حق الولي \* والزنا \* الموجب للحنث \* وطى \*  
وهو ادخال قد وحشة من ذكر قوله مكلف خرج الصبي والمعتوه فلو وطى الصبي والمعتوه امرأة  
عاقلة باللغة لم تحل المرأة ايضا لان هذا لم يسم زنا يوجب الحنث وصرح هذه المسئلة في آخر الباب  
الاتي لكاتبه \* مكلف \* خرج الصبي والمعتوه \* ناطق \* خرج وطى الاخرس فلا حنث عليه  
مطلقا للشبهة واما الا عمن فيحل للزنا بالانثى لا قرارا بالبرهان شرح وهبانية \* طائع في قبل  
مشتهاة \* حالا او ماضيا خرج المكره الدبر ونحو الصغيرة \* خال عن ملكه \* اى ملك الواطى \*  
وشبهته \* اى في المحل لا في الفعل ذكره ابن الكمال وزاد الكمال \* في دار الاسلام \* لانه  
لا حنث بالزنا في دار حرب \* او تمكينه من ذلك \* بان استلقى ففعلت على ذكره فانها يحل ان  
لوجود التمكين \* او تمكينها \* فان فعلها ليس وطأ بل تمكين فتم التعريف وزاد في المحيط  
العلم بالتحريم فلو لم يعلم لم يحل للشبهة وردة في الفتح بحرمته في كل ملة \* ويثبت بشهادة  
اربعة \* رجال \* في مجلس واحد \* فلو متفرقين حنثا \* بلفظ الزنا لا \* مجرد اللفظ \*  
الوطى او الجماع \* وظاهر الدوران ما يغفل معنى الزنا يقوم مقامه \* ولو كان \* الزوج  
احد هم اذا لم يكن \* الزوج \* قد فيها \* ولو شهد بزنا ما بولده للتهمة لانه ينفع اللعان عن  
نفسه في الاول ويسقط نصف المهر لو قبل الدخول او نفقة العدة لو بعد \* في النائية ظهيرية \*  
فسألهم الامام عنه ما هو \* اى عن ذاته وهو الايلاج عيني \* وكيف هو واين هو ومتى زنى  
وبمن زنى \* لجواز كونه مكرها وبدا الحرب او في صباه او بامة ابنه فيستقصى القاضي  
احتياالا للرد \* فان بينوه وقالوا رأيناها وطئها في فرجها كالميل في المكحلة \* هو زيادة بيان  
احتياالا للرد \* وعدلوا سرا وعلنا \* اذا لم يعلم بحالهم \* حكم به \* وجوبا وترك الشهادة

به اولي ما لم يتهتك فالشهادة اولي نهر \* ويثبت \* ايضا \* باقراره \* صريحا صاحيا ولم يكن به  
 الآخر والاظهر كذبه بجبهه اور تقها ولا اقرب زناه بخرساء او هي باخرس لجواز ابد اما يسقط  
 الحد ولو اقرب به او بسرقة في حال سكره لاحد ولو سرق او زنى حل لان الانشاء لا يحتمل  
 التكذيب والاقرار يحتمله نهر \* اربعافي مجالسه \* اى المقر \* الاربعة كلما اقر رد \*  
 بحيث لا يراه \* وسأله كامر \* حتى عن المزنى بها لجواز يمانه با مئمة ابنه نهر \* فان بينه \*  
 كما يحق \* حد \* فلا يثبت بعلم القاضي ولا بالبينة علي الاقرار ولو قضى بالبينة فاقر مرة  
 لم يحد عند الثاني وهو الاصح ولو اقر رابعا بطلت الشهادة اجماعا سراج \* ويحلى سبيله  
 ان يرجع عن اقراره قبل الحد او في وسطه ولو \* رجوعه \* بالفعل كهر وبه \* بخلاف  
 الشهادة \* وانكار الاقرار رجوع كان انكار الردة توبة \* كما سمع \* وكذا يصح الرجوع عن  
 الاقرار بالاحسان \* لانه لما صار شرطا للحد صار حقا لله تعالى فصح الرجوع عنه لعدم  
 المكذب بحر \* وكذا عن \* سائر الحدود الخالصة لله \* كحد شرب وسرقة وان ضمن  
 المال \* ونائب تلقينه \* الرجوع \* بلعلك قبلت او لمست او وطئت بشبهة \* لحد يث ما عز \*  
 ادعى الزاني انها زوجته سقط الحد عنه وان \* كانت \* زوجة للغير \* بلا بينة \* ولو تزوجها  
 بعد \* اى بعد زناه \* واشترها لا يسقط في الاصح لعدم الشبهة وقت الفعل بحر \* ويرجم  
 محصن في قضاء حتى يموت \* ويصطفون كصفوف الصلوة لرجمه كما رجم قوم تنجوا ورجم  
 آخرون \* فلو قتله شخص او فقا عينه بعد القضاء به فهدر \* وينبغي ان يعز رلافتياته على الامام  
 نهر \* ولو \* قبله \* اى قبل القضاء به \* يجب القصاص في العمل والدية في الخطاء \*  
 لان الشهادة قبل الحكم بها لا حكم لها \* والشرط براءة الشهود به \* ولو حصة صغيرة الا لعذر  
 كمرض فيرجم القاضي بحضرتهم \* فان ابوا او ماتوا او غابوا \* او قطعوا بعد الشهادة \* وبعضهم  
 سقط \* الرجم لغوات الشرط ولا يحدون في الاصح \* كالوخرج بعضهم عن الاهلية \* للشهادة \*  
 بفسق او عى او خرس \* او قذف ولو بعد القضاء لان الامضاء من القضاء في الحد ود وهو لو  
 محصنا ما غيره فيحد في الموت والغيبة كافي الحاكم \* ثم الامام \* هذا ليس حتما كيف و  
 حضوره ليس بلازم قاله ابن الكمال وما نقله المصنف عن الكمال تعقبه في النهر \* ثم الناس \*  
 افاد في النهر ان حضورهم ليس بشرط فرمهم كذ لك فلو امتنعوا لم يسقط \* ويبدأ الامام لو

مقراً \* مقتضاه انه لو امتنع لم يحل للقوم رجمه وان امرهم لغوت شرطه فتح تكن سيجي انه لو  
 قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجم وسعك رجمه وان لم تعين الحجة ويكره للمحرم الرجم  
 وان فعل لا يحرم الميراث \* وغسل وكفن وصلى عليه \* وصح انه عليه الصلوة والسلام صلى  
 على الغامدية \* وغمر المحسن بجلد مائة جلدة ان حراً ونصفها للعبد \* بدلالة النص والمراد  
 بالمحصنات في الآية الحرائر ذكراً البيضاوى وغيره وذكر الزيلعي انه غلب الاناث على الذكور  
 لكنه عكس القاعدة \* والعبد \* لا يجلد سيدة \* بغير اذن الامام \* ولو فعله هل يكفى الظاهر  
 لا لقولهم ركنه اقامة الامام نهر \* بسوط لا عقدة له \* فى الصحاح نمره السياط عقد اطرافه \*  
 متوسطاً \* بين الجراح وغير المولم \* ونزع ثيابه خلا ازاره \* لستر عورته \* وفرق \* جلد \*  
 على بدنه خلا رأسه ووجهه وفرجه \* قيل وصدرة وبطنه ولو جلد في يوم خمسين متوالمة  
 ومثلها فى اليوم الثاني اجزاه على الاصح جوهره \* وقال على رضى الله عنه \* يضرب الرجل  
 قائماً \* والمراة قاعداً \* فى الحدود \* والتعازير \* غير ممدود \* على الارض كما يفعل فى  
 زماننا فانه لا يجوز نهر وكذا لا يمد السوط لان المشترك فى النفي يعم ابن كمال \* ولا ينزع ثيابها  
 الا الفرو والكشور وتضرب جالسة \* لما روينا \* ويحفر لها \* الى صدرها \* فى الرجم \* وجاز تركه  
 لسترها بنيا بها ولا يجوز الحفر له ذكره الشمني ولا يربط ولا يمسك ولو ضرب فان مقراً لا يتبع  
 ولا يتبع حتى يموت كما مر \* ولا يجمع بين جلد ورجم \* فى المحسن \* ولا بين جلد ونفي \*  
 اى تغريب فى البكر ونفسه فى النهاية بالحبس وهو احسن واسكن للفتنة من التغريب لانه يعود  
 على موضعه بالنقض \* الاسياسة \* وتعزير افيغرض الامام وكذا فى كل جناية نهر \* ويرجم مريض زنى  
 ولا يجلد \* حتى يبرأ الا ان يقع الياس من برئه فيقام عليه بحر \* ويقام على الحامل بعد وضعها \*  
 لا قبله اصلاً بل تحبس لوزناها ببينة \* فان كان حلاً لها الرجم رجمت حين وضعت \* الا اذا لم يكن  
 للمولود من يربيه فحتى يستغنى ولو ادعت الحمل يريها النساء فان قلن نعم حبسها سنتين ثم  
 رجمها اختيار \* وان كان الجلد فيعدل النفاس \* لانه مرض \* وشرائط \* احصان الرجم \*  
 سبعة \* الحرية والتكليف \* عقل وبلوغ \* والاسلام والوطى \* وكونه \* بنكاح صحيح \* حال  
 الدخول \* وكونها \* بصغة الاحصان \* المذكورة وقت الوطى فاحصان كل منهما شرط  
 لصيرورة الآخر به محصناً فلو نكح امة او الحرة عبد ائلاً احصان الا ان يطأها بعد العتق فيحصل

لاحصان به لا بما قبله حتى لو زنى ذمي بمسلمة ثم اسلم لا يرحم بل يجلد وبقي شرط آخر ذكره ابن  
 كمال وهو ان لا يبطل احصانها بالارتداد فلوارتداد اثم اسلم لم يعد الا بالادخل بعد ولو بطل  
 بجنون او عنة عاد بالافاقه وقيل بالوطى بعد \* و \* اعلم \* انه لا يجب بقاء النكاح لبقائه \*  
 اى الاحصان فلونكح في عمره مرة ثم طلق وبقي مجرد اوزنى يرحم ونظم بعضهم الشرط  
 فقال \* شروط الاحصان ائت ستة \* فخذها عن النص مستنهما \* بلوغ وعقل وحرية \*  
 ورابعها كونه مسلما \* وعقد صحيح ووطى مباح \* متى اختلف شرط فلا يرحم \*

### \* باب الوطى \*

الذى يوجب الحد والذى لا يوجبه \* لقيام الشبهة لحد يث ادراك الحد ود بالشبهات  
 ما استطعتم \* الشبهة ما يشبهه \* الشئ \* الثابت وليس بثابت \* فى نفس الامر \* وهى  
 ثلاثة انواع شبهة \* حكمية \* فى المحل وشبهة فى \* اشتباه \* الفعل وشبهة فى العقل \* والتحقيق  
 ودخل هذه فى الارليين وسنحققه \* فان ادعاهما \* اى الشبهة \* وبرهن قبل \* برهانه \*  
 وسقط الحد وكذا يسقط \* ايضا \* بمجرد دعواها الا فى دعوى الاكراه \* خاصة \* فلا بد  
 من البرهان \* لانه دعوى بفعل الغير فيلزم ثبوته لحر \* لا \* حد بلازم \* شبهة المحل \* اى  
 الملك وتسمى شبهة حكمية اى الثابت حكم الشرع بحله \* وان ظن حرمة كوطى امة ولده  
 وولد ولده \* وان سفل ولوراده حيا فتح لحد يث انت ومالك لا ييك \* ومعتقد الكنايات \*  
 ولو خلاها خلا عن مال وان نوى بها ثلثا نهر لقول عمر رضى الله تعالى عنه الكنايات رراجع \* و \*  
 ووطى \* البائع \* الامة \* المبيعة الزوج \* الامة \* المسهورة قبل تسليمها \* لمشترو زوجة وكذا بعد  
 فى الفاسد \* ووطى الشريك \* اى احد الشريكين \* التجارية المشتركة \* ووطى \* جارية  
 مكاتبه وعبد الماذون له وعليه دين محيط بماله ورقبته \* زيلعى \* ووطى جارية من الغنيمة  
 بعد الاحراز \* بل ارنا \* اوقبله \* ووطى جاريته قبل الاستبراء والتى فيها خيال للمشتري والتى  
 هي اخته رضاعا وزوجة حرمت بردها او مطاوعتها لابنه او جماعة لامها او بنتها لان من الامة  
 من لم يحرم به وغير ذلك كما لا يخفى على المتتبع فدعوى الحصر فى ستة مواضع ممنوع \* ولا \*  
 حد ايضا \* شبهة الفعل \* وسمى شبهة اشتباه اى شبهة فى حق من حصل له اشتباه \* ان ظن  
 حله \* العبرة لدعوى الظن وان لم يحصل له الظن ولورادهما احد هما فقط لم يثبت احتمى يغرا



جميعا بعلمها بالحرمة نهر \* كوطى امة ابويه \* وان عليا شمني \* ومعتدة الثلث \* ولوجملة \*  
 وامة امرأته وامة سيد \* و \* و طى \* المرتهن \* الامة \* المارهوة \* في رواية كتاب الحدود  
 وهي المختار زيلعي وفي الهداية المستعير للرهن كالمرتهن وسيجيى حكم المستاجرة والمغصوبة  
 وينبغي ان الموقوفة عليه كالمارهوة نهر \* و \* معتدة \* الطلاق على مال \* وكل المختلعة  
 على الصحيح بدائع \* و \* معتدة \* الاعتاق \* والحال انها \* هي ام ولد \* والواطى \* ان  
 ادعى النسب ثبت فى الاولى \* شبهة المحل \* لافى الثانية \* اى شبهة الفعل لمحضنة زنا \*  
 الانى المطلقة ثلثا بشرطه \* بان تلك لا قل من سنتين لا اكثر الا بد عوة كما مر فى بابها وكذا المختلعة  
 والمطلقة بعوض بالاولى نهايه والافى \* و طى امرأه زفت \* اليه \* وقال النساء \* هي زوجتك  
 ولم تكن كذلك \* معتدل \* خبرهن فيثبت نسبه بالبد عوة بحر \* و \* لاحد ايضا \* بشبهة العقل \*  
 اى عقد النكاح \* عند \* \* اى عند الامام كوطى محرم نكاحها وقالوا ان علم بالحرمة حدو  
 عليه الفتوى خلاصه تكن المرجح فى جمبع الشروح قول الامام فكان الفتوى عليه اولى قاله قاسم  
 فى تصحيحه لكن فى القمستانى عن المضمرة الفتوى على قولهما فى المتون وحرر فى الفتح  
 انها من شبهة المحل وفيها يثبت النسب كما مر \* و \* و طى \* فى نكاح بغير شهود \* لاحد فيه شبهة  
 العقل وفى المجتبى تزوج بمحرمة او منكوحة الغير او معتدته ووطئها ظانا الحل لا يحل ويعزى  
 وان ظانا الحرمة فكذلك عند \* خلافا لهما فظهر ان تقسيمها لثلاثة اقسام قول الامام \* وحد  
 بو طى امة اخيه وعمة \* وسائر محارمه سوى الولاد لعدم البسوة \* و \* و طى \* امرأة  
 وجدت على نراشه \* فظنها زوجته \* ولوهو اعلى \* للتمييز بالسؤال الا اذا ادعاها فاجابته  
 قائلة انا زوجتك وانا فلانة باسم زوجته فواقعها لان الاخبار دليل شرعى حتى لو اجابته بالفعل  
 او بنعم حل \* وذمية \* عطف على ضمير حد وجاز للفصل \* زنى بها حربى \* مستامن \*  
 و \* حد \* ذمي زنى بحرية \* مستامنة \* لا \* يحل \* الحربى \* فى الاولى \* والحربية \*  
 فى الثانية والاصل عند الامام ان الحد وكلها لا تقام على مستامن الا حد القذف \*  
 ولا \* يحل \* بو طى بهيمة \* بل يعزى وقد يحرق ويكره الانتفاع بها حية وميتة مجتبى  
 وفي النهر الظاهر انه يطالب بند بالقولهم تضمن بالقيمة \* ولا \* يحل \* بو طى اجنبية زفت  
 اليه \* وقيل خبر الواحد كاف فى كلما يعمل فيه بقول النساء يحرم \* هي عرسك وعليه

مهرها \* بذل لك قضى عمر رضي الله تعالى عنه وبالعلة \* أو \* بوطي \* دبر \* وقال ان  
فعل في الا جانب حد وان في عبده اوامته او زوجه فلا يحل اجبا عا بل يعز ر قال في  
الد ر نحو الاحراق بالنار او هدم الجدار والتنكيس من محمل مرتفع باقبا ع الاحجار  
وفي الحامى والجلد اصح وفي الفتح يعز ر ويسجن حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواط  
قتله الامام سياسة قلت وفي النهر معزى البحر التقييد بالامام يفهم ان القاضى ليس له الحكم  
بالسياسة فروع وفي الجوهر الاستمنا حرام وفيه التعزير ولو ممكن امراته اوامته من البعث  
بذكرة فانزل كره ولا شئ عليه \* ولا تكون \* اللواط \* في الجنة على الصحيح \* لانه تعالى  
استعجبها رسما ما خبيثة والجنة منزلة عنها فتح وفي الاشياء حرمتها عقلية فلا وجود لها في الجنة  
وقيل سمعية فتوجد وقيل يخلق الله تعالى طائفة نصفهم الا على كالك كور والاسفل كالاناث  
والصحيح الاول وفي البحر حرمتها اشد من الزنا لحرمتها عقلا وشرعا وطبعيا والزنا ليس بحرام  
طبعيا وتزول حرمة بتزوج وشراء بخلافها وعدم الحد عنده لا يحفتها بل للتغليظ لانه مطهر  
على قول وفي المجتبى يكفر مستحلها عند الجمهور \* او زنى في دار الحرب او البغي \* الا اذا  
زنى في عسكر لاميره ولاية الاقامة هداية \* ولا \* حد \* بزنا غير مكلف بمكفة مطلقا \* لا عليه  
ولا عليها \* وفي عكسه حد \* فقط \* ولا \* حد \* بالزنا بالمستاجرة له \* اى للزنا والحق  
وجوب الحد كالمستاجرة للمخدمة فتح \* ولا بالزنا باكره ولا باقرار ان انكره الآخر \* للشبهة  
وكذا لو قال اشتريتها ولو حرة مجتبى \* وفي قتل امه بزناها الحد \* بالزنا \* والقيمة \* بالقتل  
ولو اذهب عينها الزمه قيمتها ويسقط الحد لتملكه الجثة العيا فاورث شبهة هداية وتفصيل مالو  
افضاها في الشرح \* ولو غصبها ثم زنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه \* اتفانا \* بخلاف مالو  
زنى بها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها كما او زنى بحرة ثم نكحها \* لا يسقط الحد انفاقا فتح \* والخليفة \*  
الذى لا الى فوته \* يؤخذ بالقصاص والاموال \* لانها من حقوق العباد فيستوفيه ولى الحق  
اما بتمكينه او بمنعة المسلمين وبه علم ان القضاء ليس بشرط لاستيفاء القصاص والاموال بل  
للممكن فتح \* ولا يحد \* ولولقد ف لغلبة حق الله تعالى واقامته اليه ولا ولاية لاحد عليه \*

بخلاف امير البلد \* فانه يحد بامر الامام والله سبحانه وتعالى اعلم \*

\* باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها \*

شهد واحد متقادم بلا عذر \* كمرض او بعد مسافة او خوف طريق \* لم تقبل \* للتهمة \* الا  
 في حد القذف \* اذ فيه حق العبد \* ويضمن الما لم المسروق \* لانه حق العبد فلا يسقط  
 بالتقادم \* ولو اقر به \* اى بالحد \* مع التقادم حد \* لانتفاء التهمة \* الا فى الشرب \*  
 كما سيجى \* وتقادمه بزال الريح ولغيره بمضى شهر \* هو الاصح \* ولو شهد وابننا متقادم  
 حد الشهود عند البعض وقيل لا \* كذا فى النجانية \* شهد واملى زناه بغائبة حد ولو طلى سرقة  
 من غائب لا \* لشرطية الدعوى فى السرقة دون الزنا \* اقر بالزنا بمجهولة حد وان شهد وا  
 عليه بن لك لا \* لاحتمال انها امراته او امته \* كاختلافهم فى طوعها ارقى البلد ولو كان طلى  
 كل زنا اربعة \* لكذب احد الغريقين يعنى ان ذكروا وتعا واحد اوتبا عد المكانان والاقبلت  
 فتح \* واو اختلفوا فى \* زاويتي \* بمت واحد صغير حد \* اى الرجل والمرأة استحسانا لا مكان  
 التوفيق \* ولو شهد واعلى زناها \* لكن \* هي بكر \* اورتقاء او قرناء \* اوهم فسقة او شهد وا  
 على شهادة اربعة وان \* وصلية \* شهد الاصول \* بعد ذلك \* لم يحل احد \* وكذا لو شهد وا  
 على زناه فوجد محبوبا \* ولو شهد وا \* بالزنا \* و \* لكن \* هم عريان او محردون فى قذف  
 او ثلثة او احد هم محرد او عبد او رجل احد هم كذا لك بعد اقامة الحد حد وا \* للقذف ان  
 طلبه المقلوف \* وارش جلد \* وان مات منه \* حد \* خلا فاليهما \* ودية رجمه فى بيت  
 المال \* اتفاقا \* ويحد من رجع من الاربعة بعد الرجم نقطا \* لانقلاب شهادته بالرجوع قذفا \*  
 وغرم ربع الدية \* ان رجع \* قبله \* اى الرجم \* حد وا \* للقذف \* ولا رجم \* لان  
 الامضاء من القضاء فى باب الحدود \* ولا شئ على خامس \* رجع بعد الرجم \* فان رجع آخر  
 حد او غرم اربع الدية \* ولو رجع الثالث ضمن الربع ولو رجع الخمسة ضمنوها اخصا حارمى \*  
 ضمن المزكى دية المرجوم ان ظهر وا \* غير اهل الشهادة \* عبيد او كفارا \* وهذا اذا اخبر  
 المزكى بحرية الشهود واسلامهم ثم رجع قائلا تعدت الكذب والافال دية فى بيت المال اتفاقا  
 ولا يحل ون للقذف لانه لا يورث بحر \* كما لو قتل من امر برجمه \* بعد التزكية \* فظهر وا  
 كذا لك \* غير اهل فان القاتل ضمن الدية استحسانا لشبهة صحة القضاء فلو قتله قبل الامر  
 او بعد قبل التزكية اقتص منه كما يقتص بقتل المقضى بقتله قصاصا يظهر الشهود عبيد او لا  
 لان الاستيفاء للواي زيلعي من الردة \* وان رجم ولم ترك \* الشهود \* فوجد واعبيد اذ يته

في بيت المال \* لا مثاله امر الامام فنقل فعله اليه \* وان قال الشهود للزنا تعملنا النظر  
 قبلت \* لا باحته لتحمل الشهادة \* الا اذا قالوا \* تعملناه \* للملك ذفلا \* تقبل لغسقهم  
 فتح \* وان انكر الاحصان فشهد عليه رجل وامراً فان اوولدت زوجته منه \* قبل الزنا نهر \*  
 رجم ولو خلا بها ثم طلقها وقال وطئتها وانكرت فهو محصن \* باقراره \* دمها \* لما تقى ران  
 الا قرار حجة قاصرة \* كمالو قالت بعد الطلاق كنت نصرانية وقال كانت مسلمة \* فيرجم  
 المحصن ويجلد غيره وبه استغنى عما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله \* اذا كان احد الزانيين  
 محصنا يحل كل منهما حده \* فتأمل \* تزوج بلا ولي قد حل به الا يكون محصنا عند الثاني \*

لشبهة الخلاف نهر والله اعلم \*

### \* باب حل الشرب \*

المحرم \* يحل مسلم \* فلوارتد فسكر فاسلم لا يحل لانه لا يقام على الكفار ظهيرية لكن في منية  
 المفتي سكر الذمى من المحرم حل في الاصح لحرمة السكر في كل ملة \* ناطق \* فلا يحل اخرس  
 للشبهة \* مكلف \* طائع غير مضطر \* لشرب الخمر ولو قطرة \* بلا قيد سكر \* او سكر من  
 نبيل \* ما به يغتنى \* طوعا \* عالما بالحرمة حقيقة او حكما بكونه في دارنا لما قالوا لو دخل  
 حربى دارنا فاسلم فشرب الخمر جاهلا بالحرمة لا يحل بخلاف الزنا لحرمة في كل ملة  
 قلت يرد عليه حرمة السكر ايضا في كل ملة فتأمل \* بعن الافة \* فلو حل قبلها فظاهره انه  
 يعاد عيني \* اذا حل الشارب وريح ما شرب \* من خمر او نبيل فتح فمن قصر الرائحة علي  
 الخمر فقد قصر \* موجودة \* خبر الريح وهو مونث مما عي غاية \* الا ان تنقطع \* الرائحة \*  
 لبعن المسامة \* وحينئذ فلا بد ان يشهد بالشرب طائعا ويقول لا اخذناه وريحها موجودة \*  
 ولا يثبت \* الشرب \* بها \* بالرائحة \* ولا بتقيئها بل بشهادة رجلين يسألها الامام عن  
 ماهيتها وكيف شرب \* لا احتمال الاكراه \* ومتى شرب \* لاحتمال التقادم \* وابن شرب \*  
 لاحتمال شربه في دار الحرب فاذا ابينوا ذلك حبسه حتى يسأل عن عد التهم ولا يقضى بظاهرها  
 في حل ما خائية ولو اختلفا في الزمان او شهد احد هما بسكرة من الخمر والاخر من  
 السكر لم يحل ظهيرية \* او \* يثبت \* باقراره مرة واحدة صا حيا ثمانين سوطا \* متعلق بحل \* للحر  
 ونصفها للعبد وفرق على ذلك كحل الزنا كما مر فلواقر سكران او شهد وابعد زوال ريحها \*

لا يبعد مسافة \* او اتركك لك اودرجع عن اقراره \* لا يحل لانه خالص حق الله تعالى  
 فيعمل الرجوع فيه ثم ثبوته باجماع الصحابة ولا اجماع الا برأى عمرو ابن مسعود رضي  
 الله تعالى عنهم اجمعين وهما شرط اقيام الرائحة \* والسكران من لا يفرق بين \* الرجل  
 والمرأة \* السماء والارض وقالا من يخلط كلامه \* غالبا فلو نصفه مستقيما فليس بسكران  
بحر \* ويختار للفتوى \* لضعف دليل الامام فتح \* ولو ارتد السكران \* لم يصح \* فلا تحرم  
 عرسه \* وهذه احدى المسائل السبع المستثناة من انه كالصالحى كما بسطه المصنف معزيا  
 للاشياء وغيرها ونقل فى الا شربة عن الجوهرة حرمة اكل بنج وحشيشة وافيون لكن دون  
 حرمة الخمر ولو سكر باكلها لا يحل بل يعزرائه وفي النهر التحقيق ما فى العناية ان البنج  
 مباح لانه حشيش اما السكر منه فحرام \* اقيم عليه بعض الحل فهرب \* ثم اخذ بعد التقادم  
 لا يحل لما مر ان الامضاء من القضاء فى باب الحل ود \* و لو شرب \* او زنى \* ثانيا  
يستأنف الحل \* لتن اخل المتحل كما سيحى فخرج سكران او صاح جمع به فرسه فصل م انسا نا  
 فمات ان قادرا على منعه ضمن والا لالا نه ليس بمسير له فلا يضاف سيره اليه فلا يضمن مصنف  
 عمادية والله سبحانه اعلم \*

### \* باب حل القذف \*

هولغة الرمى وشرعا الرمى بالزنا وهو من الكباثر بالاجماع فتح لكن فى النهر قذف غير المحصن  
 كصغيرة ومملوكة وحرمة متهتكة من الصغائر \* هو كل الشرب كمية وثبوتا \* فيثبت برجلين  
 يسألها الامام عن ماهيته وكيفيته الا اذا شهد بقوله يا زانى ثم يحبسها ليسأل عنها كما يحبس  
 لشهود يمكن احضارهم فى ثلاثة ايام والا لظهيرية ولا يكفله خلا فاللثاني نهر \* يحل الحر  
والعبد \* ولو ذميا او امرأة \* قاذنا المسلم الحر \* الثابتة حرته والانفية التعزير \* البالغ  
العاقل العفيف \* عن فعل الزنا فينقص عن احصان الرجم بشيئين النكاح والدخول وبقى  
من الشروط ان لا يكون ولد او ولد ولد حرا او خرسا او مجنونا او خصيا او وطي بنكاح او ملك  
فاسد او هي ارتقاء او قرناء وان يوجد الا حصان وقت الحل حتى لو ارتد سقط حد القاذف  
ولو اسلم بعد ذلك فتح \* بصريح الزنا \* ومنه انت ازننى من فلان او منى على ما فى الظهيرية  
ومثله انيك كما نقله المصنف في شرح المنار ولو قال يا زانى بالهمزة ثم يحل شرح تكمله \* او \*



بقوله \* ذنات في الجبل \* بالهمزة فانه مشترك بين الفاحشة والصعود وحالة الغضب  
تعين الفاحشة \* اولست لا بيك \* ولوزاد ولست لامك او قال لست لا بويك فلا حد \*  
اولست بابن فلان لا بيه \* المعروف به \* و \* الحال \* ان امه محصنة \* لانها المقتوفة في  
الصورتين اذ الاعتبار احصان المقتوف لا الطالب شمنى \* في غضب \* يتعلق بالصورتين \*  
بطلب المقتوف \* المحصن لانه حقه \* ولو \* المقتوف \* غائبا \* عن مجلس القاذف \*  
حال القذف \* وان لم يسمعه احد نهى بل وان امره المقتوف بذلك شرح تكمله \* وينزع  
الفر والحق فقط \* اظهار التخفيف باحتمال صدقه بخلاف حد شرب وزنا \* لا \* حد \*  
بلست بابن فلان جده \* لصدقه \* ونسبته اليه والى خاله او عمه او رابه \* بتشديد الباء  
مريه ولو غير زوج امه زيلعي لانهم اباة مجازا \* ولا بقوله يا ابن ماء السماء \* فيه نظر ابن  
الكمال \* ولا \* بقوله \* يا نبطي لعربي \* في النهر متى نسبه لغير قبيلته او نكاه عنها عزرو فيه  
يا فرخ الزنا يا بيض الزنا يا سعل الزنا قذف بخلاف يا كعش الزنا او يا حرام زاده  
قنية وفيها لو حمل ابوه نسبه فلا حد \* ولا \* حد \* بقوله لامرأته زنت ببعير او بشور او بحمار  
او بغرس \* لانه ليس بزنا شرعا \* بخلاف زنت ببقرة او شاة \* او بناقة او بحمار \* او غوب او  
بد راهم \* فانه يحل لاهلها لا تصلح للايلاج فيراد زنت واخذت البذل ولو قيل هذا الرجل فلا  
حد لعدم العرف باخذة المأل \* و \* انما \* يطلبه بقذف الميتم من يقع القذف في نسبه بسبب  
قذفه \* اى الميتم \* وهم الاصول والغروع وان علوا وسفلوا ولو كان الطالب \* محجوبا \* او  
محروما عن الميراث \* بقتل اوراق او كفر \* او ولد بنت \* ولو مع وجود الاقرب او عفو او  
تصل يقه للحقوقهم العار بسبب الجزئية قيل بالميت لعدم مطالبتهم في الغائب اجواز تصل يقه اذا  
حضر \* قال يا ابن الزانيين وقد مات ابواه فعليه حد واحد \* لئلا يخل الا تي ثم موت ابويه  
ليس بقتل بل فائدته في المطالبة ذكر في آخر المبسوط ان معنوة قالت لرجل يا ابن الزانيين  
فجاء بها الى ابن ابي ليلى فاعترفت فحدها حد بين في المسجد فبلغ ابا حنيقة رح فقال اخطأني  
سبع مواضع بنى الحكم على اقرار المعنوة والزنها الحد وحدها حد بين واقامها معا وفي المسجد  
وقائمة وبلا حضرة ولها قال في الدردم يتعرف ان ابويه حيان فتكون الخصومة لهما او ميتان  
فتكون للابن \* اجتمعت عليه اجناس مختلفة \* بان قذف وشرب وسرق وزنى غير محصن \*

يُقام عليه الكل \* بخلاف المتحد \* ولا يوالى بينها \* خيفة الهلاك بل يحبس حتى يبرأ \*  
 ويبدأ بحد القذف \* لحق العبد \* ثم هو \* أى الامام \* يخبر ان شاء \* بدأ بحد الزنا ولو شاء  
 بالقطع لثبوتها بالكتاب \* ويؤخر حد الشرب \* لثبوتها بالصحابة رض ولو نقأ أيضاً بدأ  
 بالغفاء ثم القذف ثم يجرم لو محصنا ولغا غيرهما بحر وفى الحارمى القذف سي ولو قتل ضرب للحد ف  
 وضمن للسرقة ثم قتل وترك ما بقى ويؤخذ ما سرقة من تركته لعدم قطعه نهر \* ولا يطالب  
 ولد \* أى فرع وان سفل \* وعبد أباه \* أى أصله وان علا \* وسيد \* لف ونشر مرتب \*  
 بقذف أمه الحرة المسلمة \* المحصنة \* فلو كان لها ابن من غيره \* أو اب أو نحوه \* ملك  
 الطلب \* فى النهر واذا سقط عنه الحد عزربل بشتم ولده يعزر \* ولا ارث \* فيه خلافا  
 للشامعي رح \* ولا رجوع \* بعد اقرار \* ولا اعتياض \* أى اخذ عوض \* ولا صلح ولا عفوية  
 وعنه \* نعم لو عفا المقتوف فلا حد لا لصحة العفو بل لترك الطلب حتى لو عاد وطلب حد شمني  
 ولد لا يتم الحد الا بحضوره \* قال لا خريازانى فقال الآخر \* لا \* بل انت حد \* لغلبة حق الله  
 تعالى فيه \* بخلاف ما لو قال له من لا يا خبيث فقال بل انت \* لم يعزرا لانه حقهما وقد تساويا \*  
 فتكافيا \* بخلاف ما سمعنى او تشا تما بين يدى القاضي او تضاربالم يتكافيا لهماك مجلس الشرع  
 واتفاوت الضرب \* ولو قاله لعرسه \* وهو من اهل الشهادة \* فردت به حدت واللعان \* الاصل  
 ان الحد ين اذا اجتماعا وفي تقديم احدهما اسقاط الاخر وجب تغل يمه احتيا لا لمد ره واللعان  
 في معنى الحد ولد اقالو الوقال لها يازانية بنت الزانية بدأ بالحد لينتفى اللعان \* ولو قالت \*  
 في جوابه \* زنيته بك \* او معك \* حد \* أى الحد واللعان للشك قيد بالخطاب لانها لو  
 اجابته بان انت ازنى منى حد وحده خانية \* ولو كان ذلك مع اجنبية حدث دونه \* اتصل يقها \*  
 اقرب ولد ثم نفاه يلاعن وان عكس حد \* للقذف \* والولد له فيهما \* لا قراره \* ولو قال ليس بابنى  
 ولا بابنك فهذا \* لانه انكر الولادة \* قال لامرأة يازانى حد \* اتفاقالان الهاء تحذف للترخيم \*  
 ولرجل يازانية لا \* وقال محمد رح يحد لان الهاء تنحل للمبالغة كعلامة قلنا الاصل فى الكلام التذكير \*  
 ولا حد بقذف من لها ولد لا اب له \* معروف فى بلد القذف \* ازمن لاعنت بولد \* لانه اماراة  
 الزنا \* او \* بقذف \* رجل وطى فى غير ملكه بكل وجه \* كامة ابنه \* او بوجه \* كامة مشتركة \*  
 او فى ملكه المحرم ابل كامة هى اخته رضاعا \* فى الاصح لغوات العفة \* او \* بقذف \* من زنت فى

كفرها \* لسقوط الاحصان \* أو \* بقتل ف \* مكاتب مات عن وفاء \* لا اختلاف في حرمة  
 فاورث شبهة \* وحل قاذف من وطئ عرسه حائضا أو أمة مجوسية ومكاتبه ومسلم تكح محرمة في  
 كفره \* لثبوت ملكه فيهن وفي الأخيرة خلا فهما \* حل مستامن قتل ف مسلما \* لأنه التزم ايغاء  
 حقوق العباد \* بخلاف حل الزنا والسرقه \* لانهما من حل ود الله تعالى المحضة كحل الخمر  
 وأما الذمي فيحل في أكل إلا الخمر غاية لكن قل منا عن المنية نصحيح حل به لسكرايضاً وفي  
 السراجية إذا اعتقد وأحرمة الخمر كانوا كالمسلمين وفيها لو سرق الذمي أو زنى ناسلم أن ثبت  
 بأقراره أو شهادة المسلمين حل وإن بشهادة أهل الذمة لا \* أقر القاذف بالقتل ف فإن  
 أقام أربعة على زناه \* ولو في كفره لسقوط احصائه كإم \* أو أقر بالزنا \* أربعة \* كإم \* عبارة الدرر  
 أو أقراره بالزنا فيكون معناه أو أقام بينة على أقراره بالزنا وقد حرر في البحران البينة على  
 ذلك لا تعتبر أصلاً ولا يعول عليها لأنه إن كان منكراً فقد رجع فتلغو البينة وإن كان مقرراً لا تسمع  
 مع الأقرار إلا في سبع مذكورة في الأشباه ليست هذه منها فلذلك أغير المصنف العبارة فتنبه \*  
 حل المقتول \* يعني إذا لم تكن الشهادة بحل متقادم كالأب ينفى \* وإن عجز \* عن البينة  
 للحال \* واستأجل لأحضر شهوده في المصير يؤجل إلى قيام المجلس فإن عجز حل ولا يكفل  
 ليندب لطلبهم بل يحبس ويقال ابعث اليهم \* من يحضرهم ولو أقام أربعة فسا قاً أنه قال  
 درأ الحل عن القاذف والمقتول والشهود ملتقط \* يكتفي بحل واحد لجنايات التحل جنسها  
 بخلاف ما اختلف \* جنسها كما بيناه وعم إطلاقه ما إذا التحل المقتول وف أم تعدد بكلمة أم كلمات  
 في يوم أم أيام طلب كلهم أم بعضهم وما إذا حل للمقتول الأسواط ثم قتل ف آخر في المجلس فانه  
 يتم الأول ولا شيء للثاني للتداخل وما إذا قتل ف فعتق بقتل ف آخر حل حل العبد فإن اختلف الثاني  
 كحل له ثمانون لوقوع الأربعين لها فتح وفي سرقة الزيلعي قتل ف فحل ثم قتل ف لم يحل ثانياً لأن  
 المقصود وهو أظها ركن به ودفع العار حصل بالاول انتهى ومغاده أنه لو قال له يا ابن الزانية  
 وأمه ميتة فخاصمه حل ثانياً كما لا يخفى وإن اد تقييده بالحل أن التعزير يتعدد بتعدد الغاظه لأنه  
 حق العبد فرع عاين القاضي رجلا يزني أو يشرب لم يحل \* استحساناً وعن محمد رح  
 يحل قياساً على حل القتل والقود قلنا الاستيغناء للقاضي وهو مندوب للرد بالخبر  
 منه التهمة حواشي السعدية \*

## \* باب التعزير \*

هولعة التاديب مطلقا وقول القاموس انه يطلق على ضرب دون الحد غلط نهر وشرعا \*  
 قاديون الحد اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاثة \* لو بالضرب وجعله في الحد رد على  
 اربع مراتب وكله مبنى على عدم تفويضه للحاكم مع انها ليست على اطلاقها فان من كان  
 من اشراف الاشراف لو ضرب غيموه فادماه لا يكفي تعزيره بالاعلام وارى انه بالضرب صواب  
 نهر \* ولا يفرق الضرب فيه \* وقيل يفرق ووفق بانه ان بلغ اقصاه يفرق والا لا شرح وهبانية \*  
 ويكون به وبالحبس وبالصفع \* علي العنق \* وفرك الاذن وبالكلام العنيف وينظر القاضي  
 له بوجه عبوس وبشتم غير القذف \* مجتنب وفيه عن السرخسي لا يباح بالصفع لانه من اعلى  
 ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه اهل القبلة \* لا باخذ مال في المذهب \* بحر وفيه رواية  
 عن المازنية وقيل يجوز ومعناه انه يمسكه مدة لينزجر ثم يعيده له فان ايس من توبته صرفه  
 الى ما يرى وفي المجتبى انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ \* والتعزير \* ليس فيه تقدير  
 بل هو مفوض الى راي القاضي \* وعليه مشائخنا زيلعي لان المقصود منه الزجر واحوال الناس  
 فيه مختلفة بحر \* ويكون \* التعزير \* بالقتل كمن وجد رجلا مع امرأة لا تحل له \* ولو اكرهها  
 فله قتله ودمه من ركن الغلام وهبانية \* ان كان يعلم انه لا ينزجر بصياح وضرب بما دون السلاح  
 والا \* بان علم انه ينزجر بما ذكر \* لا \* يكون بالقتل \* وان كانت المرأة مطاوعة قتلها \* كذا  
 عزاه الزيلعي للهند واني ثم قال وفي منية المفتى \* لو كان مع امرأته وهو يزني بها ارمع محرمه  
 وهما مطاوعان قتلها جميعا \* انتهى واقتره في الدرر قال في البحر ومغادة الفرق بين  
 الاجنبية والزوجة والمحرم فمع الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط المذكور من عدم الانزجار  
 المذكور وفي غير ما يحل \* مطلقا \* انتهى ورده في النهر بما في البرازية وغيرها من التسوية بين  
 الاجنبية وغيرها ويدل عليه تنكير الهند واني للمرأة نعم ما في المنية مطلق فيحمل على المقيد  
 ليتفق كلامهم ولد اجزم في الوهبانية بالشرط المذكور مطلقا وهو الحق بلا شرط احسان لانه ليس من  
 الحد بل من الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل ان كل شخص راى مسلما ان يزني يحل له قتله  
 وانما يمتنع خوفا من ان لا يصدق انه زنى \* وعلى هذا \* القياس \* المكابر بالظلم وقطاع  
 الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة با دنى شئ له قيمة \* وجميع الكبائر والاعونة والسعاة

يباح قتل الكل ويثاب قاتلهم انتهى وافتتح الناصحى بوجوب قتل كل موذو في شرح الوهبانية و  
يكون بالنفي عن البلد وبالهجوم على بيت المفسدين وبالاخراج من الدار ويهد مها وكسر  
دنان الخمر وان ملحوها ولم ينقل احراق بيته \* وبقيمة كل مسلم حال مباشرة المعصية \*  
قنية \* و \* اما \* بعد ما فليس ذلك لغیر الحاكم \* والزوج والمولى كما سيجي فرع من  
عليه التعزير لو قال لرجل اقم على التعزير ففعله ثم رفع للحاكم فانه يحتسب به قنية واقرة المصنف  
ومثله في دعوى الحانية لكن في الفتح ما يجب حق العبد لا يقيمه الا الامام لتوقفه على الدعوى  
الا ان يحكما فيه فليحفظ \* ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب \* ايضا \* يعزر ان \* كما لو  
تشاتما بين يدى القاضي ولم يتكافيا كما مر \* ويبدأ بأقامة التعزير باليادى منهما \* لانه اظلم  
قنية وفي مجمع الفتاوى جاز المجازاة بمثله في غير موجب حد الاذن به ولمن انصر بعد ظلمه  
فاولئك ما عليهم من سبيل والعفو افضل فمن عفى واصلىح فاجره على الله \* وصح حبسه \* ولو  
قي بيته بان يمنعه من الخروج منه نهر \* مع ضربه \* اذا احتيج لزيادة التاديب \* وضربه  
اشل \* لانه خفف حد الا لا يخفف وصفا \* ثم حد الزنا به لثبوته بالكتاب \* ثم حد الشرب \*  
لثبوته باجماع الصحابة لا بالقياس لانه لا يجري في الحد رد \* ثم القذف \* لضعف سببه باحتمال  
صدق القاذف \* وعزر كل مرتكب منكرا وموذي مسلم بغير حق بقول او فعل \* الا اذا كان  
الكذب ظاهرا ككذب بحر \* ولو بغير العين \* او اشارة اليه لانه غيبة كما يجي في الخطر  
فمر تكبه مرتكب محرم وكل مرتكب معصية لاحل فيها التعزير اشباه \* فيعزر \* بشتم ولده  
وقذفه \* وبقذف ماله \* ولوام ولده \* وكذا بقذف كافر \* وكل من ليس بحصن \* بزنا \*  
ويبلغ به غايته كما لو اصاب من اجنبية محرما غير جماع او اخل السارق بعد جمعه للمتاع قبل  
اخرجه وفيما عداه لا يبلغ غاية \* وبقذف \* اى شتم \* مسلم \* ما \* بيا فاسق الا ان يكون  
معلوم الفسق \* كمكاس مثلا او علم القاضي بفسقه لان الشين قد الحقه هو بنفسه قبل قول  
القاتل فتح \* فان اراد \* القاذف \* اثباته \* بالبينه \* مجردا \* بلا بيان سببه \* لا يسمع  
ولو قال يازاني واراد اثباته سمع \* لثبوت الحد بخلاف الاول حتى لو بينوا فسقه بما فيه حق الله  
تعالى او للعبد قبلت وكذا في جرح الشاهد وينبغي ان يسأل القاضي عن سبب فسقه فان بين  
سببا شرعيا كتكبير اجنبية وكذا اعانتها وخلوته بها اطلب بينة ليعزره ولو قال هو ترك واجب



سأل القاضي المشتوم عما يجب عليه فعله من الغرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى  
من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته والمراد ما يجب عليه فعله منه نهر \* وعزر \* الثام \*  
بما كافر \* وهل يكفران اعتقل المسلم كافرانعم والالابه يغتفى شرح وهبانية ولو اجابة بلبيك  
كفر خلاصة وفي التارخانية قيل لا يعزرمالم يقل يا كافر بالله لانه كافر بالطاغوت فيكون  
محملا \* يا خبيث يا سارق يا فاجر يا مخنث يا خائن \* يا سفيه يا بليد يا احمق يا مباحي يا عواني \*  
يا لوطي \* وقيل يسأل فان عني انه من قوم لوط عليه الصلوة والسلام لا يعزروان اراد به ان  
يعمل عملهم عزز عند رحد عند هما والصحيح تعزير لوني غضب او هزل فتح \* يا زنديق \*  
يا منافق يا رافضي يا مبتدع يا يهودي يا نصراني يا ابن النصراني نهر \* يا لص \* الا ان  
يكون لصا لصدق القائل كما مر والنداء ليس بغير اذا الاخبار كانت او فلان فاسق ونحو ذلك مالم  
يخرج مخرج الدعوى قنية \* يا ديوث \* هو من لا يغار على امرأته ارمحرمه \* يا قريظان \*  
مراد فديوث بمعنى مغرض \* يا شارب الخمر يا آكل الربوا يا ابن القحبة \* فيه ايما الى  
انه اذا شتم اصله عزربطلب الولد كما ابن الفاسق يا ابن الكافر وانه يعزربقوله يا قحبة  
لا يقال القحبة عرفا فحش من الزانية لكونها تجاهر به بالاجرة لانا نقول لذلك المعنى لم يكن  
فان الزنا بالاجرة يسقط الحد عند خلافا لهما ابن الكمال لكن صرح في المضمرات بوجوب  
الحد فيه قال المصنف وهو ظاهر \* يا ابن الفاجرة انت ماوى اللصوص انت ماوى الزواني  
يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاد \* معناه المتولد من وطئ الحرام فيعم حالة الحيض  
لا يقال في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لانا نقول كثير اما يراد به الحد اع  
اللئيم فانه لا يحد فروع اقر على نفسه بالذباثة او عرف بها لا يقتل مالم يستحل ويبالغ  
في تعزيره او بلا عن جواهر فتاوى وفيها فاسق تاب وقال ان رجعت الى ذلك فاشهد واعليه  
انه رافضي فرجع لا يكون رافضيا بل عاصيا ولو قال ان رجعت فهو كافر فرجع تلزمه كفارة  
يمين \* لا \* يعزر \* بيا حمار ويا خنزير يا كلب يا تمس يا قرد \* يا ثور يا بقر يا حية يا ظهور  
كذلك به واستحسن في الهداية التعزير لو لمخاطب من الاشراف وتبعه الزيلعي وغيره \*  
يا حجام يا ابله يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك \* واوجب الزيلعي التعزير بيا ابن الحجام \*  
يا مواجر \* لانه عرفا بمنى الماجر \* يا بغا \* هو المايون بالفارسية وفي الملتقط في عرفنا

يعزرنه في ذلك الحرام ونهر والضابط انه متى نسبته الى فعل اختياري محرم شرعا ويعذر  
 عارعا عما يعزروا الا لابن كمال \* يا ضحكة \* بسكون الحاء من يضحك عليه الناس اما بفتحها من  
 يضحك علي الناس وكذا \* يا سخرة \* واختار في الغاية التعزير فيهما وفي ياسا حريا مقامه  
 وفي الملتقى واستحسنوا التعزير لو المقول له فقيها او علويا \* ادعى سرقة \* علي شخص \*  
 وعجز عن اثباتها لا يعزروا لو ادعى علي آخر بد عوى توجب تكفيرة وعجز \* المدعي \* عن  
 اثبات ما ادعاه \* فانه لا شيء عليه اذ اصل الكلام علي وجه الدعوى عند حاكم شرعي اما  
 اذ اصل ر علي وجه السب والانتقاص فانه يعزرنه وتاويل قارئ الهمزة \* بخلاف دعوى  
 الزنا \* فانه اذ لم يثبت بعد لما مر \* وهو \* اى التعزير \* حق العبد \* غالبا فيه \* فيجوز  
 فيه الابراء والعفو \* والتكفيل زيلعي \* واليمين \* ويحلف بالله ماله عليك هذا الحق الذي  
 يدعى لا بالله ما قلت خلاصه \* والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين \* كافي  
 حقوق العباد ويكون ايضا حقا لله تعالى فلا عفو فيه الا اذ اعلم الامام ان زجرا الفاعل ولا يمين  
 كالموادعي عليه انه قبل اخته مثلا ويجوز اثباته بمذع شهود فيكون مدعيها هذا لو معه  
 آخرون ما في القنية وغيرها لو كان المدعى عليه ذامرة وكان اول ما فعل يوعظ استحسانا و  
 لا يعزرنه ان يكون في حقوق الله تعالى فان حقوق العباد ليس للقاضي اسقاطها فتح ومافى  
 كراهة الظاهرية رجل يصلي ويضر الناس ببدنه ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به لينزجر فيعيد انه  
 من باب الاخبار وان اعلام القاضي بذلك يكفي لتعزيره نهر قلت وفيه من الكفالة معزى للسحر و  
 غمرة للقاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه وكل تعزير لله تعالى يكفي فيه خبر العدل لانه  
 في حقوقه تعالى يقضى فيها بعلمه اتفاقا ويقبل فيها الجرح المجرى كالمردى وعليه فما يكتب من  
 المحاضر في حق انسان يعمل به في حقوق الله تعالى ومن افتى بتعزير الكاتب فقد اخطأ انتهى  
 ملخصا وفي كفاية العيني عن الثامني من يجمع الخمر ويشربه ويترك الصلوة احبسه وادبه ثم  
 اخرجته ومن يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس احبسه واخذه في السجن حتى يتوب لان  
 شر هذا على الناس وشر الاول علي نفسه \* شتم مسلم ذميا عزرا \* لانه ارتكب معصية فتقييد  
 مسائل الشتم بالمسلم اتفقت فتح وفي القنية قال ليهودي او مجوسي يا كافر يا ثم ان شق عليه و  
 مقتضاه انه يعزروا لارتكاب الاثم بحروا قرة المصنف تكن نظره في النهر قلت ولعل وجهه مامر

في يافاسق فتأمل \* يعزرا المولى عبده والزوج زوجته \* ولو صغيرا كما سمعنا \* على تركها  
 الزينة \* الشرعية مع تدبيرها عليها \* وتركها \* غسل الجنابة \* علي \* الخروج من المنزل \*  
 لو غير حق \* وترك الاجابة الى الفراش \* لو طاهرة من نحو حيض وبلحقي بذ لك ما لو ضربت  
 ولدها الصغير عند بكائه او ضربت جارية غيره ولا تتعاطى بوعظه او شتمته او بنحو يا حمار  
 او ادعت عليه او مزقت ثيابه او كاسته ليسمعها اجنبى او كشف وجهها لغير محرم او كلمته او شتمته  
 او اعطت ما لم تجر العادة به بلا اذنه والهابط كل معصية لاحد فيها فللزواج والمولى التعزير  
 وليس منه ما لو طلبت ثقتها او كسوتها والكت لان لصاحب الحق مقالا لحر \* ولا علي ترك  
 الصلوة \* لان المنفعة لا تعود اليه بل اليها كذا اعتمد المصنف نبالا لد رر على خلاف ما  
 في الكنز والمحقق واستظهره في حظر المجتبى \* وللاب تعزير الابن عليه \* وقد منا ان للمولى  
 ضرب ابن سبع علي الصلوة ويلحق به الزوج ونهر وفي القنية له اكراه طفله علي تعلم قرآن  
 وادب وعلم لغرضه على الوالدين وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده \* الصغير لا يمنع وجوب  
 التعزير \* فيجرى بين الصبيان وهذا لو حق عبد \* اما لو كان حق الله \* تعالى بان زنى او  
 سرق \* منع \* الصغير منه مجتبى \* من حد او عزر فهلك فله منه حد او امرأة عزرها زوجها \*  
 بمثل ما مر \* فماتت \* لان قادييه مباح فيتعقيل بشرط السلامة قال المصنف وبهذا اظهر انه  
 لا يجب علي الزوج ضرب زوجته اصلا \* ادعت علي زوجها ضربا فاحشا ونبت ذلك عليه  
 عزرا او ضرب المعلم الصبي ضربا فاحشا \* فانه يعزرو ويضمنه ثومات شمى وعن الثاني لو زاد  
 القاضي على مائة فمات فنصف الدية في بيت المال لقتله بفعل ما دون فيه وغير ما دون  
 فيتنصف زيلعى فروع ارتدت لتفارق زوجها تجبر على الاسلام وتعزرها خمسة وسبعين  
 سوطا ولا تنزوجه به يعنى ملتقطا لتحل الى من هب الشافعى يعزرها سراجيه قلف بالتعريض  
 يعزرها وي زنى بامرأة ميتة يعزرها اختيارا دعى على آخر انه وطئ امته فحبلت فنقصت فان  
 برهن فله قيمة النقصان وان حلف خصمه فله تعزير المولى على منية وفي الاشياء خلع امرأة  
 انسان واخرجهما وزوجها لخصم حتى يتوب او يموت لسعيه في الارض بالفساد من له  
 دعوى على آخر فلم يجد فامسك اهل له للظلمة فحبسوه وعزموهم عزروا يعزروا على الورع  
 البارد كنعرف نحو ثمره التعزير لا يسقط بالحبس كالحكم ثم قال واستثنى الشافعى روح ذوى

الهيئات قلت قد قلنا لا أصحابنا عن الغنية وغيرها وزاد الناطقي في اجناسه ما لم يتكرر  
فيضرب التعزير وفي الحد يث تجا فوا عن عقوبة ذوى المروة الا في الحد وفي شرح الجامع الصغير  
للمناوى الشافعي في حديث اتق الله لا تأتي يوم القيمة بغير تحمله على رقبته له رغاء او بقرة  
لها خوار او شاة لها ثواج قال يؤخذ منه تجريس السارق ونحوه فليحفظ \*

### \* كتاب السرقة \*

هي \* لغة اخذ الشيء من الغير خفية وتسمية المسروق سرقة مجازا وشرعا باعتبار الحرمة  
اخذ كذا لك بغير حق نصا باكان ام لا وباعتبار القطع \* اخذ مكلف \* ولو انشئ او عبد او  
او كافرا او مجنونا حال افاقته \* ناطق بصير \* فلا يقطع اخرس لا حتمال نطقه بشبهة ولا  
اعمى لجهله بمال غيره \* عشرة دراهم \* لم يقل مضروبة لما في المغرب الدراهم اسم للمضروبة \*  
جيدا ومقدارها \* فلا قطع بنقرة وزنها عشرة لا تساوي عشرة مضروبة ولا بد ينار قيمته دون  
عشرة وتعتبر القيمة وقت السرقة ووقت القطع ومكانه بتقويم الدين لهم ما معرفة بالقيمة ولا قطع  
عند اختلاف المقومين ظهيرة \* مقصودة \* بالاخذ فلا قطع بثوب قيمته دون عشرة وفيه  
دينار او دراهم مضروبة الا اذا كان وعاء لها عادة تجنيس \* ظاهرة الاخراج \* فلوا بتلع  
دينار في الحرز وخرج لم يقطع ولا ينتظر تغوطه بل يضمن مثله لانه استهلكه وهو سبب الضمان  
للحال \* خفية \* ابتداء وانتهاء لو الاخذ نهارا ومنه ما بين العشائين وابتداء فقط لوليلاهل  
العبرة لزعم السارق ام لزعم احد ما خلاف \* من صاحب يد صحيحة \* فلا يقطع السارق  
من السارق فتيه \* مما لا ينسارع اليه الفساد \* كلحم وفواكه مجتبى ولا بد من كون المسروق  
متقوما مطلقا فلا قطع بسرقة خمر مسلم مسلما كان السارق او ذميا وكذا الذي اذا سرق من  
ذمي خمر او خنزير او ميتة لم يقطع لعدم تقومها عند نذكرة الباقي ولو عبد اشترط حضرة  
مولاه ولا تقبل على اقراره ولو بحضرته \* في دار العدل \* فلا يقطع بسرقة في دار حرب  
او بغي بدائع \* من حرز \* بمرة واحدة التحل مالكة ام تعدد \* لا شبهة ولا تاويل فيه \* وثبت  
ذلك عند الامام كاسيتضح \* فيقطع ان اقر بها مرة \* واليه رجع الثاني \* طائعا \* واقاراره بها  
مكرها باطل ومن المتأخرين من افتى بصحته ظهيرة زاد القهستاني معزيا لخزانة المفتين  
ويحل ضربه ليقر وسنحققه \* او شهد رجلان وسألهما الامام كيف هي وابن هي وكم هي \*

زاد في الدرد وما هي ومتى هي ومن سرق \* وبيننا ما \* احتيا لا للرد او يحبس حتى يسأل عن  
 الشهود لعدم الكفالة في الحد ويسأل المقر عن الكل الا الزمان وما في الفتح الا المكان تحريف  
 نهر \* وصح رجوعه عن اقراره بها \* وان ضمن المال وكذا اورد جمع احد هم او قال هو مالي  
 او شهد ا على اقراره بها وهو لا يحسد او سكت فلا قطع شرح وهبانية \* فان اقربها ثم هرب فان في  
 فوره لا يتبع بخلاف الشهادة \* كذا نقله المصنف عن الظهيرية ونقله شارح الوهبانية بلائيل  
 الغورية \* ولا قطع بنكول واقرار مولى على عبده بها وان لزم المال \* لا اقراره على نفسه بها \* و  
 السارق \* لا يغتلى بعقوبته \* لانه جور تجنيس وعزاه القهستاني للوقائع معللا بانه خلاف  
 الشرع ومثله في السراجية ونقل عن التجنيس عن عصام انه سئل عن سارق منكر فقال  
 عليه اليمين فقال الامير سارق ويمين ما تقوا بالسوط فما ضربوه عشرة حتى اقر فأتى بالسرقه  
 فقال سبحان الله ما رايت جورا شبه بالعدل من هذا في اكراه البرازية من المشائخ من  
 افتى بصحة اقراره بها مكرها وعن الحسن بحل ضربه حتى يقر ما لم يظهر العظم ونقل المصنف  
 عن ابن العز الحنفى صح انه عليه الصلوة والسلام امر الزبير بن العوام بتعذيب بعض المعاهد  
 حين كتم كنز حي بن اخطب ففعل قد لهم علي المال قال وهو الذي يسع الناس وعليه العمل  
 والا فالشهادة على السرقات انذر الامور ثم نقل عن الزيلعي في آخر باب قطع الطريق  
 جواز ذلك سياسة واقره المصنف تبعا للبحر وابن الكمال زاد في النهر وينبغي التعويل  
 عليه في زماننا لغلبة الفساد ويحمل ما في التجنيس على زمانهم ثم نقل المصنف قبله عن القنية  
 لو كسر سنه او يد ضمن الشاكي ارشه كالمال لا لو حصل ذلك بسودة الجدار او مات  
 بالضرب لندوره وعن الذخيرة لو صعد السطح ليغزو خوف التعذيب فسقط فمات ثم  
 ظهرت السرقة على يد آخر كان للورثة اخذ الشاكي بديته ابيهم وبما غرمه للسلطان لتعذيبه  
 في هذا السبب وسيجي في الغصب \* قضى بالقطع بينة او اقرار فقال المسروق منه هذا امتاعه  
 لم يسرقه مني \* وانما كنت اودعته \* او قال شهد شهودى بزور واقره هو بياطل او ما  
 شبه ذلك فلا قطع \* وندب تلقينه كيلا يقر بالسرقه \* كما \* لا يقطع \* لو شهد كافر ان طلى  
 كافر ومسلم بها في حقهما \* اى الكافر والمسلم ظهيرية \* تشارك جمع واصاب كلا قدر نصاب  
 قطعوا وان اخذ المال بعضهم \* استحسانا للباب الفساد ولو فيههم صغير او مذنون او معتوه



ارمحرم لم يقطع احد \* وشرط للقطع حضور شاهد بها وقتها \* وقت القطع \* كحضور المدعي \*  
 بنفسه \* حتى لو غابا وماتا لا قطع \* وهذا في كل حد مولى رجم وقود بحر قلت لكن نقل المصنف  
 في الباب الآتي تصحيح خلافة فتنبه \* ويقطع بساج وقنار ابنوس \* بفتح الباء \* وعود ومسك  
 وادهان وورس وزعفران وصندل وعنبر ونصوص خضر \* اى زمرد \* وياقوت وزبرجد و  
 لؤلؤ ولعل وفير وزج وانا وباب \* غير مركب ولو متخذ من \* من خشب وكذا اكل ماهومن  
 اعز الاموال وانفسها ولا يوجب في دار العدل مباح الاصل غير مرغوب فيه \* هذا هو الاصل \*  
 لا \* يقطع \* بتأفة \* اى حقير \* يوجد مباحا في دارنا كخشب \* لا يحرق عادة \* وحشيش  
 وقصب وسك \* ولو ملحا \* وغير \* ولو بطا اورد جاجا في الاصح غاية \* وصيد وزرنيخ ومغرة  
 ونورة \* زاد في المجتبى واشنان وفحم وملح خزف وزجاج لسرعة كسره \* ولا بما يتسارع  
 فساد كالبخس والحجم \* ولو قد اكل مهيا لاكل كخبز وفي ايام قحط لا قطع بلعام مطلقا شمني \*  
 وفاكهة رطبة وثمر على شجر وبطيخ \* وكل ما لا يبقى حولا \* وزرع لم يحصل \* لعدم الاحراز \*  
 واشربة مطربة \* ولو الاناء ذهب \* وآلات لهو \* ولو طبل الغزاة في الاصح لان صلاحية للهو  
 صارت شبهة غاية \* وصليب ذهب او فضة وشطرنج ونرد \* لتأويل الكسرينها عن المنكر \* وباب  
 مسجل \* ود ارلانه حرز لا محرز \* ومصحف وصبي حر \* ولو \* محليين \* لان الحلية تبع \* وعند  
 كبير \* يعبر عن نفسه ولو نائما او مجنونا او اعمى لانه اما غصب او خداع \* ود فاتر \* غير الحساب  
 لانها لو شرعية كتبت تفسير وحديث وفقه فكمصحف والا فكطنبور \* بخلاف \* العبد \* الصغير  
 ود فاتر الحساب \* الماضي حسابها لان المقصود ورتها فيقطع ان بلغ نصابا اما المعمول بها  
 فالمقصود علم ما فيها وهو ليس بما لا قطع بلافق بين دفاتر تجار وديوان واقاف نهر \*  
 وكلب وفهد ولو عليه طوق من ذهب علم \* السارق \* به اولا \* لانه تبع \* و \* لا \* بخيانة \*  
 في ودیعة \* ونهب \* اى اخذ قهرا \* واختلاس \* اى اختطاف لا انتفاء الركن \* نبش \*  
 لغبور \* ولو كان القبر في بيت مقفل \* في الاصح \* او \* كان \* النوب غير الكفن \* وكذا الوسرق  
 من بيت فيه قبر او ميت لتأوله بزيارة القبر او التجهيز والاذن بدخوله عادة ولو اعتاده قطع  
 سيانته \* ومال عامة او مشترك \* وحصير مسجل واستار كعبة ومال وقف لعدم المالك بحر \*  
 ومثل دينه ولو \* دينه \* مؤجلا \* اوزيل عليه او اجود لصيرورته شربكا \* اذا كان من جنسه

ولو حكمًا \* بان كان له دراهم فسرق دنانير وبعكسه هو الاصح لان النقل ين من جنس واحد  
 بخلاف العرض ومنه الحلى فيقطع به ما لم يقل اخذته رهنا وقضاء واطلق الشافعي رح اخذ  
 خلاف الجنس للمجانسة في المالمية قال في المجتبى وهو واسع فيعمل به عند الضرورة \* بخلاف  
 سرقته من غريم ابيه او غريم ولده الكبير او غريم مكاتبه او غريم عبده المأذون المديون \*  
 فانه يقطع لان حق الاخذ لغيره \* ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا كسر سرقته شيء يقطع فيه  
 ولم يتغير \* ما لو تبدل العين او السبب كالبيع قطع على ما في المجتبى \* او من ذى رحم محرم  
 لا برضاع \* فلو محرميته برضاع قطع كابن عمه هو اخ رضاعا فانه رحمه نسبا محرم رضاعا عيني  
 فسقط كلام الزيلعي \* ولو \* المسروق \* مال غيره \* اى غير ذى الرحم \* بخلاف ماله  
 اذا سرق من بيت غيره \* فانه يقطع اعتبارا للحرز وعده \* وبخلاف مرضعته \* صوابه  
 مرضعه بلاتاء ابن كمال \* مطلقا \* سواء سرق من بيتها او بيت غيرها فانه يقطع لما مر \* و  
 لا بسرقته \* من زوجته \* وان تزوجها بعد القضاء بالقطع جوهره \* وزجها ولو كان \* المسروق \*  
 من حرز خاص له ولا عبد من سيده او عرسه او زوج سيدنه \* للاذن بالدخول عادة \* و \* لا \*  
 من مكاتبه وختنه وصهره ومن مغنم \* وان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فصا شبهة غاية  
 بحثنا \* وحمام \* في وقت جرت العادة بدخوله كذا احوال التجار والخانات مجتبى \*  
 وبيت اذن في دخوله \* ولو اذن المخصوصين فدخل غيرهم وسرق ينبغي ان يقطع او علم انه  
 لا يعتبر الحرز بالحفاظ مع وجود الحرز بالمكان لانه اقوى فلا يعتبر الحافظى الحمام لانه حرز  
 ويعتبر فى المسجد لانه ليس بحرزه يفتى شمنى \* وكما كان حرز النوع فهو حرز للانواع كلها \*  
 فيقطع بسرقة لو لو من اصطبل \* على المذهب \* وقيل حرز كل شيء معتبر بحرز مثله والاول  
 هو المذهب عندنا مجتبى لكن جزم القهستاني بان الثانى هو المذهب فتنبه \* ولا يقطع تغاف \*  
 هو من يسرق الدراهم بين اصابعه \* وفشاش \* بالغاء وهو من هوى لغلط الباب ما يفتحه \*  
 اذا فاش \* حائوتا او باب دار \* نهرا او خلا البيت من احد \* فلو فيه احد وهو لا يعلم قطع  
 شمنى \* ويقطع لو سرق من السطح \* نصا بالانه حرز شرح وهبانية \* او من المسجد \* اراد به  
 كل مكان ليس بحرز فعم الطريق والصحراء \* او رب المتاع عنده \* اى بحيث يراه \* ولو \*  
 الحافظ \* نا ئما \* فى الاصح \* لا \* يقطع \* لو سرق ضعيف ممن اضافه \* ولو من بعض بيوت

الدار من صندوق مقفل لا اختلال الحرز \* أو سرق شيئاً ولم يخرج منه من الدار \* لشبهة عدم  
 الاخذ بخلاف الغصب \* وان اخبره من حجرة الدار \* المتعة جد الى صحنها \* او اعاد من  
 اصل الحجرة على حجرة \* اخرى لان كل حجرة حرز \* او نقب قد خل او القى \* كذا ارأيت في  
 نسخ المتن والشرح باووصوابه بالواركان في الكنز \* شيئاً في الطريق \* يبلغ نصاباً \* ثم اخذ \*  
 قطع لان الرمي حيلة يعتاده السارق فاعتبر ان كل فعلاً واحداً ولو لم يأخذ واخذ غيره فهو مضيع  
 لا سارق \* او حملة على دابة فساقه واخرجه \* او علق رسنه في عنق كلب وزجره لان سيره  
 يضاف اليه \* او القاه في الماء فاخرجه بتحريك السارق \* لما مر \* او لا بتحريكه بل \* اخرجه \*  
 قوة جرية على الاصح \* لانه اخرجه بسببه زيلعي \* قطع \* قطع في الكل لما ذكرنا ويشكل على  
 الاخير ما قالوا لوعلقه على طائر فطار الى منزل السارق لم يقطع فكذلك الله اعلم جزم الحد ادى  
 وغيره بعدم القطع \* وان \* نهب ثم \* ناوله آخر من خارج \* الدار \* او ادخل يد في بيت  
 واخذ \* ويسمى اللص الظريف ولو وضعه في النقب ثم خرج واخذ لم يقطع في الصحيح شمني \*  
 او طر \* اى شق \* صرة خارجة من \* نفس \* الكم \* لافلور داخله قطع وفي الحمل بعكسه \* او  
 سرق \* من مرعى او \* من قطار \* بفتح القاف الابل على نسق واحد \* بعيراً او حملاً \* عليه \*  
 لا \* يقطع لان السائق والقائد والراعى لم يقصد والحفظ \* وان \* كان معها حانظ \* او شق  
 الحمل فسرق منه او سرق جوالقا \* بضم الجيم \* فيه متاع ورثه يحفظ او نائم عليه \* او بقر به \*  
 او ادخل يده في صندوق الغير او \* في \* جيبه او كفه فاخذ المال قطع \* في الكل والاصل ان  
 الحرز ان امكن دخوله فهتكه بدخوله والافساد خاله اليد فيه والاخذ منه فروع سرق قسطاً  
 منصوباً لم يقطع ولو ملغوا عند من يحفظه او في قسطاً آخر قطع فتح اخبره من حرز شاة لا تبلغ  
 نصاباً فتبعها اخرى لم يقطع سرق ما لا من حرز قد دخل آخر وحمل السارق بما معه قطع المحمول  
 فقط سراج \* قال اناس سارق هذا النوب قطع ان اضاف \* لكونه اقراراً بالسرقه \* وان نوته \*  
 ونصب الثوب \* لا \* يقطع لكونه علة لا قراراً في روث توضيحه اذا قيل هذا قاتل زيد معناه انه  
 قتله واذا قيل قاتل زيد معناه انه يقتله والمضارع يحتمل الحال والاستقبال فلا يقطع بالشك  
 قلت وفي شرح الوهبانية ينبغي الفرق بين العالم والجاهل لان العوام لا يفرقون الا ان يقال  
 يجعل شبهة له رد الحد وفيه بعد \* للامام قتل السارق سياسة \* لسعيه في الارض بالفساد ودر

وهذا ان عاد واما قتله ابتداء فليس من السياسة في شيء نهر قلت وقد منعنا مغزيا للمحر في باب الوطني الموجب للحل ان التعيين بالامام يفهم انه ليس للقاضي الحكم بالسياسة فليحفظ \*

### \* باب كيفية القطع \*

واثباته تقطع يمين السارق من زنده \* هو مفصل الرسغ \* وتحسم \* وجوبا وعند الشافعي \* قد بافتح \* الا في حرور شديد بن \* فلا يقطع لان الحل راجع لامتلف ويحبس ليتوسط الامر \* وثمان زيته وموئنه \* كاجرة حد اد وكلفة حسم \* على السارق \* عندنا لتسببه بخلاف اجرة المحضر للخصوم ففي بيت المال وقيل على المتمرّد شرح وهبانية قلت وفي قضاء الخانية هو الصحيح تكن في قضاء البزازية قيل على المدعي وهو الاصح كالسارق \* ورجله اليسرى من الكعب ان عاد فان عاد \* ناله الاو \* حبس \* وعزرا ايضا بالضرب \* حتى يتوب \* اى تظهر اما رات التوبة شرح وهبانية وما روى يقطع ثالثا واربعا ان صح حمل على السياسة او نسخ \* كمن سرق وابهامه اليسرى مقطوعة او شلا او اصبعان منهما سواها \* سوى الابهام \* او رجلاه اليمنى مقطوعة او شلاء \* لم يقطع لانه اهلاك بل يحبس ليتوب \* ولا يضمن قاطع \* اليد \* اليسرى \* ولو عمل افي الصحيح نهر \* اذا امر بخلافه \* لانه اكلف من جنسه ما هو خير منه وكذا لو قطعه غير الحد اد في الاصح \* ولو قطعه احد قبل الامر وجب القصاص في العمد والدية في الخطاء وسقط القطع عن السارق \* سواء قطع يمينه او يساره \* وقضاء القاضي بالقطع كالامر \* على الصحيح \* فلا ضمان \* كافي وفي السراج سرق فلم يؤخذ بها حتى قطعت يمينه قصاصا قطعت رجلاه اليسرى \* وطلب المسروق منه \* المال لا القطع على الظاهر بحر \* شرط القطع مطلقا في اقرار وشهادة على المذنب لان الخصومة شرط لظهور السرقة \* وكذا حضوره \* اى المسروق منه \* عند الاداء \* للشهادة \* \* وعند \* القطع \* لا احتمال ان يقوله بالملك فيسقط الغطاء لا حضور الشهود على الصحيح شرح المنظومة واقره المصنف قلت لكنه مخالف لما قدمه متناوشر حاكمي حرور في الشرع بلا نية بما يفهم ترجيح الاولى فتأمل ثم فرع على قوله وطلب المسروق الخ فقال \* فلما قرأ انه سرق مال الغائب يوقف القطع على حضوره ومخاصمته \* وكذا \* لو قال سرقت هذه الدراهم ولا ادري لمن هي او لا اخبرك من صاحبها لا قطع \* لانه يلزم من جهالة عدم طلبه \* \* كل \* من له يد صحيحة ملك الخصومة \* ثم فرع

عليه بقوله \* كمودع وغاصب \* ومرتحن ومتول راب وروصى وقابض على سوم شراء \*  
وصاحب ربوا \* بان باع درهمين وربعين وقبضهما فسرقا منه لان الشراء فاسد بمنزلة المغصوب  
يخلاف معطي الربوا لانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد شمنى ولا قطع بسرقة اللقطة خانيه \*  
ومن لا \* يد له صحيحة \* فلا \* يملك الخصومة كسارق سرق منه بعد القطع لم تقطع بخصومة  
احد ولو مالكا لان يد غير صحيحة كما يأتى آنفا \* ويقطع بطلب المالك \* ايضا \* لو سرق منهم \*  
اى من الثلاثة وكذا بطلب الراهن مع غيبة المارتهن علي الظاهر لانه هو المالك \* لا بطلب  
المالك \* للعين المسروقة \* او \* بطلب \* السارق لو سرق من سارق بعد القطع \* لسقوط عصمته \*  
يخلاف ما اذا سرق \* الثاني من السارق الاول \* قبل القطع \* او بعد ما درى بشبهة \*  
فان له ولرب المال القطع \* لان سقوط النقوم ضرورة للقطع ولم يوجد فصا وكالغاصب ثم بعد  
القطع هل الاول استرداده روايتان واختار الكمال رده للمالك \* سرق شيئا ورده قبل  
الخصومة \* عند القاضي \* الى مالكه \* ولو حكما كاصوله واوحي غير عياله \* او ملكه \* اى  
المسروق \* بعد القضاء \* بالقطع ولو بهجة مع قبض \* اراد على انه ملكه \* وان لم يبرهن للشبهة \*  
او نقصت قيمته من النصاب \* بنقصان السعر في بلد الخصومة \* لم يقطع \* في المسائل الاربع \*  
اقرا بسرقة نصاب تم ادعى احد هما شبهة \* مسقطه للقطع \* لم يقطعا \* قيل باقرارهما لانه  
لو اقر انه سرق وفلان وانكر فلان قطع المقر كقوله قتلت انا وفلان \* ولو سرقا وغاب احدهما  
وشهد اى \* شهد اثنان \* على سرقتهما قطع الحاضر \* لان شبهة الشبهة لا تعتبر \* ولو  
اقر عبد \* مكلف \* بسرقة قطع ورد السرقة الى المسروق منه \* لو قائمة \* كما لو قامت عليه  
بينته بذلك \* لكن \* بشرط حضرة مولاه عند اقامتها \* خلافا للثاني لا عند اقراره بحسب اتفاقا \*  
ولا عزم علي السارق بعد ما قطعت يمينه \* هذا لفظ الحديث درر وغيره ورواه الكمال بعد  
قطع يمينه \* وترد العين لو قائمة \* وان باعها وروىها بالبقائها على ملك مالكها \* ولا فرق \*  
في عدم الضمان \* بين ملك العين واستهلاكها في الظاهر \* من الرواية لكنه يفتى باده  
قيمتها ديانة مواء كان الاستهلاك \* قبل القطع او بعده \* مجتبي وفيه لو استهلكه المشتري  
منه او الموهوب له فللمالك تضمينه \* ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئا \* وقال لا يضمن  
ماله يقطع فيه \* سرق ثوبا فاشقه نصفين ثم اخرجه قطع ان بلغت قيمته نصبا بعد شقه ماله



يكن اتلافاً \* بان ينقص أكثر من نصف القيمة فله تضمين القيمة فيملكه مستند إلى وقت الأخذ  
فلا قطع زيلعي وهل يضمن نقصان الشق مع القطع صحيح الخبازي لا وقال الكمال الحق نعم  
ومتى اختار تضمين القيمة يسقط القطع لما مر \* ولو سرق شاه قد يحها فاخرجها لا \* لما مر انه  
لا قطع في اللطم \* وان بلغ لحمها نصاباً \* بل يضمن قيمتها \* ولو فعل ما سرق من الحجرين  
وهو قد رنصاب \* وقت الأخذ \* دراهم اودنانير \* اوانية \* قطع وردت \* قال لا يرد  
لتقوم الصنعة عند ما خلا فاله واما نحو النحاس لوجعله اوانى فان كان يباع وزناً فذلك لك  
وان عد دافهي للسارق اتفاقا اختياراً \* ولو صبغه احمر او طحن الحنطة \* اولت السويق \*  
فقطع لا رد ولا ضمان \* وكذا لو صبغه بعد القطع بحر خلا فالما في الاختيار \* ولو صبغه \*  
اسودرده \* لان السواد نقصان خلا فاللنانى وهو اختلاف زمان لا برهان \* سرق في ولاية  
سلطان ليس لسلطان آخر قطعه \* اذ لا ولاية على من ليس تحت يده فليحفظ هذا الاصل \*  
اذا كان للسارق كغان في معصم واحد \* قيل يقطعان وقيل \* ان تميزت الاصلية وامكن  
الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائد \* لانه غير مستحق للقطع \* والا \* تكن متميزة \* قطعاً \*  
هو المختار لانه لا يتمكن من اقامة الواجب الا بذلك سراج والله سبحانه وتعالى اعلم \*

### \* باب قطع الطريق \*

وهو السرقة الكبرى \* من قصد \* ولو في المصر ليلاً به يفتى \* وهو معصوم على \* شخص \*  
معصوم \* ولو ذمياً فلو على المستأمنين فلا حد \* واخذ قبل اخذ شئ وقتل \* نفس \* حبس \*  
وهو المراد بالنقى في الآية وظاهر ان المراد توزيع الاجزية على الاحوال كما تقر في الاصول \*  
بعد التعزير \* لم يشرته منكر التخويف \* حتى يتوب \* لا بالقول بل بظهور سيماه الصلحاء  
او يموت \* وان اخذ ما لا معصوماً \* بان يكون لمسلم او ذمى كما مر \* واصاب كلا نصاب قطع  
يده ورجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف \* لثلاث تغوت نفسه وهذه حالة ثانية \* وان قتل \*  
معصوماً \* ولم يأخذ \* مالا \* قتل \* هذه حالة ثالثة \* حد \* لا قصاصاً فلذلك لا يعفو ولي  
ولا يشترط ان يكون القتل \* موجبا للقصاص \* لوجوبه جزاء المحاربة لله تعالى بمخالفة امره وبهذه  
الحل يستغنى عن تغلير مضاف كما لا يخفى \* والحالة الرابعة \* ان قتل واخذ \* المال خير  
الامام بين ستة احوال ان شاء \* قطع \* من خلاف \* ثم قتل \* او قطع \* ثم صلب \* او فعل

الثلاثة \* أو قتل \* و صلب \* أو قتل فقط أو صلب فقط \* كل انصله الزيلعي ويصلب \* حيا \*  
 في الاصح وكيفيته في الجوهر \* ويبعج \* بطنه \* برمح \* تشهيرا له ويخصفه فيه \* حتى  
 يموت ويترك ثلاثة ايام \* من موته ثم يخلي بينه وبين اهله لين فنوه \* لا أكثر منها \* علي  
 الظاهر وعن الثاني يترك حتى ينقطع \* وبعد اقامة الحن عليه لا يضمن ما فعل \* من اخذ  
 مال وقطع وجرح زيلعي \* وتجرى الاحكام \* المذكورة \* علي الكل بمباشرة بعضهم \* الاخذ  
 والقتل والاخافة \* وحجر وعصى لهم كسيف \* والحالة الخامسة \* ان انضم الي الجرح اخذ  
 قطع \* من خلاف \* وحد جرحه \* لعدم اجتماع قطع وضمان \* وان جرح فقط \* اى لم  
 يقتل ولم ياخذ نصا با قال الزيلعي ولو كان مع هذا الاخذ قتل فلا حد ايضا لان المقصود هنا  
 المال وهى من الغرائب \* أو قتل عمد \* واخذ المال \* فتأب \* قبل مسكه ومن تمام توبته  
 رد المال ولو لم يرد قيل لاحد \* او كان منهم غير مكاف \* او اخرج \* او كان ذارحم محرم من \*  
 احد \* المارة \* او شريك مغاوض \* او قطع بعض المارة على بعض او قطع \* شخص \* الطريق  
 ليلا او نهارا في مصر او بين مصرين \* وعن الثاني ان قصده ليلا مطلقا او نهارا  
 فهو قاطع وعليه الفتوى بحرود رواقه المصنف \* فلا حد \* جواب للمسائل الست \*  
 وللولى القود \* فى العمل \* والارش \* في غيره \* او العفو \* فيهما \* العبد في حكم قطع  
 الطريق كغيره وكذا المرأة في ظاهر الرواية \* فتح تكنها لا تصلب مجتنب وفي السراجية والدرر  
 فيهم امرأة فباشرت الاخذ والقتل قتل الرجال دونها هو المخذوع عشرة نسوة قطع واخذ  
 وقتل قتل وضمن المال \* ويجوز ان يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصا با ويقتل من يقتله  
 عليه \* لا طلاق الحد يث من قتل دون ماله فهو شهيد فتح \* ومن تكرر الخنق \* بكسر  
 النون منه \* في المصر \* اى خنق مرارا ذكره مسكين \* قتل به \* سياسة لسعيه بالفساد  
 وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل \* والا \* بان خنق مرة \* لا \* لانه كالقتل بالمثل فيه  
 القود عند غير ابي حنيفة رحمه الله تعالى \*

### \* كتاب الجهاد \*

اورد به بعد الحد ولا تحاد المقصود ووجه الترقى غير خفى وهولعة مصد رجاهد في سبيل  
 الله وشرعا الداء الى الدين الحق وقاتل من لم يقبله شمنى وعرفه ابن الكمال بانه بل

الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة او معاونة بما لا ارادى او تكثير سواد وغير ذلك انتهى  
ومن توابعه الرباط وهو الإقامة في مكان ليس ورآه اسلام هو المختار وصح ان صلوة المراتب الخمسة  
ودرسه بسبعمائة وان مات فيه اجر على عليه عمله ورزقه وامن الفتان وبعث شهيداً منا من  
الفرع الأكبر وتسامه في الفتح \* هو فرض كفاية \* كل ما فرض لغيره فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود  
بالبعض والا ففرض عين ولعله قد م الكفاية لكثرة \* ابتداء \* وان لم يمد ونا وما قوله تعالى  
فان قاتلوكم فاقتلوهم وتحریمه في الاشهر الحرام فمنسوخ بالعمومات كاتلوا المشركين حيث  
وجدتموهم \* ان قام به البعض \* ولو عبيد او نساء \* سغط عن الكل والا \* يقم به احد في زمن ما \*  
انما بتركه \* اى انهم الكل من المكلفين واياك ان تتوهم ان فريضته تسقط عن اهل الهند بقيام  
اهل الروم مثلاً بل يفرض على الاقرب فالاقرب من العد والى ان يقع الكفاية فلولم تقع الا بكل  
الناس فرض عيناً كصلوة وصوم ومثله الجنادة والتجهيز وتما في الدرر \* لا \* يفرض \* على  
صبي \* وبالحق له ابوان او احد هما لان طاعتهما فرض عين وقال صلى الله عليه وسلم للعباس بن  
مرداس لما اراد الجهاد الزم امك فان الجنة عند رجل امك سراج وفيه لا يحل سفر فيه خطر الا  
بذنهم ما رما لا خطر فيه يحل بلا اذن ومنه السفر في طلب العلم \* وعبد وامرأة \* لحق المولى والزوج  
ومغادرة وجوبه لو امرها الزوج به فتح وطى غير المزوجة نهر قلت تعليل الشمني لضعف بنيتها اي قيد خلافه  
وفي البحر انما يلزمها امره فيما يرجع الى النكاح وتوابعه \* واعمل ومقل \* اى اعرج فتح \*  
واقطع \* لعجزهم \* ومد يون بغير اذن غريمه \* بل وكفيله ايضا لو بامر تجنيس ولو بالنفس  
نهر وهذا في الحال اما الموجل فله الخروج ان علم برجوعه قبل حلوله ذخيره \* وعالم ليس  
في البلدة افقه منه \* فليس له الغزو وخوف ضياعهم وعمم في البزازية السفر ولا يخفى ان  
المقيد يقيد غيره بالارلى \* وفرض عين اذا هجم العد فيخرج الكل ولو بلا اذن \* وياثم الزوج  
نحوه بالمنع ذخيره \* ولا بد \* لغرضيته \* من \* قيد آخر وهو \* الاستطاعة فلا يخرج المريض  
المدنف \* اما من يقدر على الخروج دون الدفع ينبغي ان يخرج لتكثير السواد ارضا بفتح وفي  
السراج وشرط لوجوبه القدرة على السلاح لا من الطريق فان علم انه اذا حارب قتل وان لم  
يحارب اسلم يلزمه القتال \* ويقبل خبر المستغفر ومنادى السلطان ولو \* كان كل منهما \*  
فاسقاً \* والا لانه خبر يشتهر في الحال ذخيره \* كره الجعل \* اى اخذ المال من الناس لاجل

الجهاد \* مع الفقى \* اى مع وجود شىء فى بيت المال درر وصد والشرية ومغادة ان الفقى هنا  
 يعم الغنيمة فليحفظ \* والا لا \* لدفع الضرر الا على بالادنى \* فان حاصرناهم دعوناهم الى  
 الاسلام فان اسلموا \* نبها \* والا نالى الجزية \* لو محلا لها كما سيحى \* فان قتلوا ذلك ظلمهم مالنا \*  
 من الانصاف \* وعليهم ما علينا \* من الانصاف فخرج العبادات اذ لا يخاطبون به عندنا يؤيد  
 قول على رضى الله عنه انما بل لو الجزية ليكون دماؤهم كد مائنا واموالهم كاموالنا \* ولا \*  
 يحل لنا ان \* نقاتل من لا تبلغه الدعوة \* بفتح الدال \* الى الاسلام \* وهو وان اشتهر في زماننا  
 شرقا وغربا لكن لا شك ان في بلاد الله من لا شعور له بذلك بقى لوبلغه الاسلام لا الجزية ففى  
 التاتار خانية لا ينبغي قتلهم حتى يدعوهم الى الجزية نهر خلا لما نقله المصنف \* وقد عرفت با من  
 بلغته الا اذا تضمن ذلك ضررا \* ولو بغلبته الظن كان يستعادون او يتحصنون فلا يفعل فتح \* والا \*  
 يقبلوا الجزية \* نستعين بالله ونحاربهم بنصب المناجيق وحرقتهم وغرقهم وقطع اشجارهم \* ولو  
 مثمرة \* وافساد زروعهم \* الا اذا غلب على الظن ظفرا فيكرة فتح \* ورممهم \* بنبل ونحوه \*  
 وان تترسوا ببعضنا \* ولوترسوا بنبي سئل ذلك النبي \* ونقص هم \* اى الكفار \* وما اصاب  
 منهم \* اى من المسلمين \* لادية فيه ولا كفارة \* لان الغروض لا نفرن بالغرامات \* ولو فتح  
 الامام بلدة وفيها مسلم او ذمي لا يحل قتل واحد منهم اصلا واو اخرج واحد \* ما \* حل \*  
 حينئذ \* قتل الباقي \* لجواز كون المخرج وهو ذاك فتح \* ونهينا عن اخراج ما يجب تعظيمه ويحرم  
 الاستخفاف به كما صحف وكتب فقه وحديث وامرأة \* واو عجوز المداوة هو الاصح ذخيرة واراد  
 بالنهي ما في مسلم لا تسافر وابالقرآن في عرض العد \* الا في جيش يومن عليه \* فلا كراهة  
 لكن اخراج العجائز والاماء اولى \* واذا دخل مسلم اليهم بامان جاز حمل المصحف معه اذا  
 كانوا يوفون بالعهد \* لان الظاهر عدم تعرضهم هداية \* و \* نهينا \* عن غدر وغلول \* وعن \*  
 مثله \* بعد الظفر بهم اما قبله فلا باس بها اختيار \* و \* عن \* قتل امرأة وغير مكلف وشيخ \*  
 حر \* فان \* لاصباح ولا نسل له فلا تقتل ولا اذا ارتك \* واعمل ومقعد \* وزمن ومعتوه وراصب  
 واهل كنائس لم يخاطبوا الناس \* الا ان يكون احد هم ملكا \* او مقاتلا \* او ذار اى \* او مال \*  
 فى الحرب ولو قتل من لا يحل قتله \* ممن ذكر \* فعليه التوبة والا ستغفار فقط \* كسائر المعاصي  
 لان دم الكافر لا يتقوم الا بالامان ولم يوجد ثم لا يتركونهم في دار الحرب بل يحملونهم تكثير الفقى

وتأمله في السراج وسبحي فرحان الاول لا بأس بحمل رأس المشرك لو فيه غيظهم او فراغ  
قلبنا وقد حمل ابن مسعود رضى يوم بلدر رأس ابي جهل والقاهابيين يد يه عليه الصلوة والسلام  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم الله اكبر هذا فرعونى وفرعون امتي كان شره على ولى امتي  
اعظم من شر فرعون على موسى وامتة ظهيرية الثاني لا بأس نبش قبورهم طلبا للمال تا تاريخانية  
وعبارة الخانية قبور الكفرة فعمت الذمي \* ولا \* يحل للفرع \* ان يبدأ أصله المشرك بقتل \*  
كما لا يبدأ قريبه الباغي \* ويمتنع الفرع عن قتله \* بل يشغله \* لاجل ان يقتله غيره \* فان فقد  
قتله \* ولو قتله فهدر \* لعدم العاصم \* ولو قصد الاصل قتله ولا يمكن دفعه الا بقتله \* قتله  
لجواز الدفع مطلقا \* ويجوز الصلح \* على ترك الجهاد \* معهم بمال \* منهم او منا \* لو خيرا \*  
لقوله تعالى وان جنحو للسلم فاجنح لها \* تنبذ \* اى تعلمهم بنقض الصلح تحرزا عن الغدر والمحرّم  
لو خيرا \* لفعله عليه الصلوة والسلام باهل مكة \* ونقا تلهم بلا نبذ مع خيانة ملكهم \* ولو بقتال  
ذمى منعة باذنه ولو بولونه انتقض حقهم فقط \* ونصالح \* المرتد ين اذا غلبوا على بلدة و  
صارت دارهم دار حرب \* لو خيرا \* بلا مال والا \* يغلبوا على بلدة \* لا \* لان فيه تقرير المرتد  
على الردة وذلك لا يجوز فتح \* وان اخذ \* المال \* منهم لم يرد \* لانه غير معصوم بخلاف  
اخذ من بغاة فانه يرد بعد وضع الحرب اوزارها فتح \* ولم يتبع \* فى الزيلعي يحرم ان يبيع \*  
منهم ما فيه تقويتهم على الحرب \* كحل يد وعبيد وخيل \* ولا نحمله اليهم ولو بعد صلح \* لانه  
عليه الصلوة والسلام نهى عن ذلك وامر بالميرة وهى الطعام والقماش فجاز استحسانا \* ولا نقتل  
من امنه حرا وحره ولو فاسقا \* واعمل اوفانيا اوصيبا اوعبل اذن لهما في القتال \* باى لغة  
كان \* الامان \* وان كانوا لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين \* ذلك \* بشرط ما عهم ذلك من  
المسلمين فلا امان لو كان بالبعد منهم \* ويصح بالصرح كامنن او لا بأس عليكم ولو بالكناية كتعال  
اذا ظنه امانا وبلاشارة بلا صبح الى السماء ولونادى المشرك بالامان صح لو امتنعوا وصح طلبه  
لدراريه لالاصل بلدة ويدخل فى الاولاد اولاد الابناء لا اولاد البنات لو غار عليهم عسكر آخر  
ثم بعد القسمة علموا بالامان فعلى القتال الدية وعلى الواطى المهر والولد حر مسلم تبعه لابييه  
وترد النساء والاموال الى اصلها يعنى بعد ثلث حيض \* وينقض الامام \* الامان \* لو \* بقاؤه \*  
شرا \* ومباشرة بلا مصلحة يؤدب \* وبطل امان ذمي \* الا اذا امر به مسلم شمنى \* واسيرو



تاجر وصبي وعبد محجورين عن القتال \* وصحح محمد رح امان العبد وفي الخانية خد مة المسلم مولاه  
الحربي امان له \* ومجنون وشخص اسلم ثمة ولم يجر اليها \* لانهم لا يملكون القتال والله اعلم \*

### \* باب المغنم وقسمته \*

في المغرب الغنيمة ما نيل من الكفار عنوة والحرب قائمة فتخمس وباقها للغانمين والفقى ما نيل  
منهم بعد كخر ارج وهو لكافة المسلمين \* اذا فتح الامام ببلق صلحا جرى على موجبته وكذا من بعده \*  
من الامراء \* وارضها تبقى مملوكة لهم ولو فتحها عنوة \* بالفتح اى قهرا \* قسمها بين  
الجيش \* ان شاء \* او اقراها عليها بجزية \* على رؤسهم \* خراج \* على اراضيهم والاول  
اولى عند الغانمين \* او اخرجهم منها وانزل بها قوما غيرهم ووضع عليهم الخراج \* والجزية \*  
لو \* كانوا \* كفارا \* فلو مسلمين وضع العشر لا غير \* وقتل الاسارى \* ان شاء ان لم يسلموا \*  
او استرقهم او تركهم احرارا ذمة لنا \* الامشركي العرب والمرتنين \* سبيهم \* وحرم منهم \*  
اى اطلاقهم مجانا ولو بعد اسلامهم ابن كمال لتعلق حق الغانمين وجوزة الشافعي رح لقوله تعالى  
فاما من بعد واما فدا قلنا نسخ بقوله تعالى واقتلوهم حيث وجدتموهم شرح مجمع \* و  
حرم \* فداؤهم \* بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال لا بالاسير المسلم درر وصد الشريعة  
وقال لا يجوز وهو اظهر الرايات عن الامام شمني واتفقوا انه لا يغادى بنساء وصبيان وخيل وسلاح  
الا لضرورة ولا باسير اسلم بمسلم اسير الا اذا امن على اسلامه \* و \* حرم \* ردهم الى دارهم \*  
نابت في نسخ الشرح تبعاً للردون المتن تبعاً لابن الكمال للعلم به من منع المن بالاولى \*  
و \* حرم \* عقربا شق نقلها الى دارنا فتنبيح وتحرق \* بعده اذ لا يعذب بالنار الاربابها \*  
كما تحرق اسلحة وامتعة تعذر نقلها وما لا يحرق منها \* كحل يد \* يد فن بموضع خفي \* وتكسر  
اورانهم وتراق ادهانهم مغايظة لهم \* ويترك نساء وصبيان منهم شق اخراجها بارض خربة حتى  
يموتوا جوعا \* وعطشا للنهي عن قتلهم ولا وجه الى بقائهم \* وجد المسلمون حمة او عقرب في  
رحالهم ثمة \* اى في دار الحرب \* ينزعون ذنب العقرب وانياب الحية \* قطعاً للضرر عنا \*  
بلا قتل \* ابقاء للنسل تا تاريخانية وفيها مات نساء مسلمات ثمة واهل الحرب يجامعون الاموات  
تحرقن بالنار \* ولا تقسم غنيمة ثمة \* الا اذا قسم عن اجتهاد او حاجة الغزاة فتصح \* او المايداع \*  
فتحل اذا لم يكن للامام حمولة فان ابواهل يجبرهم باجر المقل روايتان فاذا تعذر فان الحال

لو قسمها قد ركل على حملة قسم بينهم والا فهو ما شق نقله وسبق حكمه \* ولم تبع \* الغنيمة \* قبلها \*  
 لا للامام ولا لغيره يعني للمتمول اموال الباع شيئاً بطعام جاز جوهره \* ورد \* البيع \* لو وقع \* دفعا للفساد  
 فان لم يكن رد ثمنه للغنيمة خائفة \* ومن دلحقهم ثمة كمقاتل لا سوقي \* وحربي ومرد اسلم ثمة \*  
 بلا قتال \* فان قاتلوا شاركوهم \* ولا من مات ثمة قبل قسمة او بيع ولو \* مات \* بعد احد هاتيه او بقسمة  
 او بعد الاحراز بل ارنا يورث نصيبه \* لتأكل ملكه تا تاريخا نية فيها ادعى رجل شهود الواقعة ويرهن  
 وقد قسمت لم تنقض استحسانا وبغوض بقل رحظه من بيت المال وما في البحر من قياس الوقف على  
 الغنيمة رده في النهر وحررنا في الوقف \* ولهم \* اى للغانمين لا غير \* الانتفاع فيها \* اى في دار  
 الحرب \* بعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة \* اطلق الكل تبع الكنز وقيد في الوقاية السلاح  
 بالحاجة وهو الحق وقيد الكل في الظهيرية بعدم نهى الامام عن اكله فان نهى لم يبح فينبغى تقييد  
 المتون به \* و \* بلا \* بيع وتمول \* فلو باع رد ثمنه فان قسمت تصدق به لو غير فقير ومن وجد  
 ما لا يملكه اهل الحرب كصين وعسل فهو مشترك فيتوقف بيعه على اجازة الامير فان هلك  
 او ائتمن انفع اجازة والارادة للغنيمة بحر \* وبعد الخروج منها لا \* الا برضاهم \* ومن اسلم  
 منهم \* قبل مسكه \* عصم نفسه وطفله وكل ما معه \* فان كانوا اخذوا احرز نفسه فقط \* او  
 اودعه معصوما \* ولو ذميا فلو عند حربي فغنى كالموا اسلم ثم خرج الينائم ظهرنا على الدار فماله ثمة  
 في سوى طفله لتبعيته \* لا ولد \* اكبير وزوجته وحملها وعقارة وعبد \* المقاتل \* وامته  
 المقاتلة وحملها لانه جزء الام \* حربي دخل دارنا بغير امان \* فاخذ \* احدنا \* فهو \* وما  
 معه \* فغنى \* لكل المسلمين سواء \* اخذ قبل الاسلام او بعد \* وقال لا اخذ \* خاصة وفي  
 الخمس روايتان قنينة وفيها استأجرة لخدمة سفره فغرا بغرس المستأجر وسلاحه فسهمه  
 بينهما الا اذا شرط في العقد انه للمستأجر \*

### \* فصل في كيفية القسمة \*

المعتبر في الاستحقاق \* لسهم فارس وراجل \* وقت المجاوزة \* اى الانفصال من دارنا وعند  
 الشافعي وقت القتال \* فلو دخل دار الحرب فارسا فنفق \* اى مات \* فرسه استحق سهمين  
 ومن دخل راجلا فشرى فرسا استحق سهما ولا سهم لغير فرس واحد \* صحيح كبير \* صالح لقتال \*  
 فلو مريضان صح قبل الغنيمة استحقه استحسانا لا لومهر فكبر تا تاريخا نية وكان الفرق حصول

الارهاب بكبير مريض لا بالمهر ولو غصب فرسه قبل دخوله او ركبته آخر او نغزو دخل  
 راجل انم اخذ فله سهمان لا لوباعه ولو بعد تمام القتال فانه يسقط في الاصح لانه ظهران  
 قصد التجارة فتح واقره المصنف لكن نقل في الشر نبلانية عن الجوهره والتبيين ما يخالفه  
 وفي القهستاني لوباعه في وقت القتال فراجل على الاصح وبعد القتال فارس بالاتفاق انتهى  
 فتنبه ولتحفظ هذه القيود وخوف الخطأ في الافتاء والقضاء ولا يسهم لعبد وصبي  
 وامرأة وذمي \* ومجنون ومعتوه ومكاتب \* ورضخ لهم \* قبل اخراج الخمس عندنا \*  
 اذا باشر والقتال او كانت المرأة تقوم بمصالح المريض \* او تد اري الجرحاء \* او دل الذمي  
 على الطريق \* ومغاده جواز الاستعانة بالكافر عند الحاجة وقد استعان عليه الصلوة والسلام  
 باليهود علي اليهود وارضخ لهم \* ولا يبلغ به السهم الا في الذمي اذا دل \* فيزاد على السهم  
 لانه كالاجرة \* والبراذين \* خيل العجم \* والعناق \* بكسر العين جمع عتيق كرام خيل  
 العرب والهجين الذي ابوه عربي وامه عجمية والمقر في عكسه قاموس \* سواء لا يسهم \*  
 للراحلة والبغل \* والعمار لعدم الارهاب \* والخمس \* الباقي يقسم اثلاثا عندنا \*  
 لليتيم والمسكين وابن السبيل \* وجاز صرفه بصنف واحد فتح وفي المنية لو صرفه للغانمين  
 لحاجتهم جاز وقد حققته في شرح الملتقى \* وقد م نقراء ذوى القربى \* من بني هاشم \*  
 منهم \* اى من الاصناف الثلاثة \* عليهم \* لجواز الصدقات لغيرهم لا لهم \* ولا حق  
 لا غنيائهم \* عندنا وما نقله المصنف عن البحر من ان الحارثي يغيب ترجيح الصرف لا غنيائهم  
 نظرفيه في النهر \* وذكره تعالى للتبرك \* باسمه في ابتداء الكلام اذا كل الله \* وسهمه  
 عليه الصلوة والسلام سقط بموته \* لانه حكم علق ومشتق وهو الرسالة \* كالصغى \* الذي  
 كان عليه الصلوة والسلام يصطفيه لنفسه \* ومن دخل دارهم باذن \* الامام \* او منعة \*  
 اى قوة \* فاغار خمس \* ما اخذ والا لانه غنيمة \* والا لا \* لانه اختلاس وفي المنية لو دخل  
 اربعة خمس ولو ثلثة لا قال الامام ما اصبتم لا خمس فلو لهم منعة لم يجوزوا الا جاز \* وذب  
 للامام ان ينفل وقت القتال حثا \* وتحريصا فيقول \* من قتل قتيلا فله سلبه \* سماه قتيلا  
 لقربه منه \* او يقول من اخذ شيئا فهو له \* وقد يكون بدفع مال او ترغيب مال فالتحرير  
 نفسه واجب لامر به واختيار الادعى للمقصود منه وبالاخالفه تعبير القدرى فلا بأس

لانه ليس مطرد الماتركه اولى بل يستعمل في المنك وب ايضا قاله المصنف ولذا عبر في المبسوط  
 بالاستحباب \* ويستحق الامام لوقا من قتل قتيلاً فله سلبه \* اذا قتل \* هو استحسانا \* بخلاف  
 ما لوقا منكم او من قتلته انا فلي سلبه \* فلا يستحقه الا اذا اعمى بعه ظهيرية ويستحقه مستحق  
 سهم او رضح نعم الذمى وغيره \* وذ \* اى التنفيل \* انما يكون في مباح القتل فلا يستحقه  
 يقتل امرأة ومجنون ونحوهما ممن لم يقاتل وسماح القاتل مقالة الامام ليس بشرط في استحقاقه \*  
 ما نقله اذ ليس في الوسع اسباع الكل ويعم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات الوالى او عزل ما لم  
 يمنعه الثانى نهر وكذا ايعم كل قتيل لانه نكرة في سياق الشرط وهو من بخلاف ان قتلت قتيلاً ولوقا  
 ان قتلت ذلك الفارس فلك كذا الم يصح وان قطعت راس او لك القتل فلك كذا اصح \* ولو نقل  
 السرية \* هي قطعة من الجيش من اربعة الى اربعمائة مأخوذة من السرى وهو المشى ليلادرد \* الربع  
 وسمع العسكر دونها فلهم النفل \* استحسانا ظهيرية وجاز التنفيل بالكل او بقدر منه لسرية  
 لا لعسكر والفرق في الدرد \* ولا ينفل بعد الا حرازها \* اى بك ارضا \* الا من الخمس \*  
 لجوازة لصنف واحد كما مر \* وسلبه ما معه من مركبه وثيابه وسلاحه \* وكذا ما على مركبه لا ما  
 على دابة اخرى \* و \* التنفيل \* حكمه قطع حق الباقيين لا الملك قبل الا حرازها  
 الاسلام فلو قال الامام من اصاب جارية فهي له فاصابها مسلم فاستبرأها لم يحل له وطؤها  
 ولا بيعها \* كالأخذ والمتلصص ثمه واستبرأها لم يحل له اجماعا \* والسلب للكل ان لم ينفل \*  
 لحديث ليس لك من سلب قتيلك الا ما طابت به نفس اما مك فحملنا حديث السلب على  
 التنفيل قلت وفي معروضات المفتي ابي السعد هل يحل وطئ الامام المشتراة من الغزاة الآن  
 حيث وقع الاشتباه في قسمتهم بالوجه المشروع فاجاب لا توجد في زماننا قسمة شرعية لكن في سنة  
 ٩٤٨ وقع التنفيل الكلي فبعد اعطاء الخمس لا يبقى شبهة ابد انتهى فلم يحفظ والله اعلم \*

### \* باب اسعيلاء الكفار بعضهم بعضا او على اموالنا \*

اذا سمى كافر كافرا آخر بدار الحرب واخذ ماله يملكه \* لاستيلائه على مباح \* ولو سمى اهل  
 الحرب اهل الذمة من دارنا لا \* يملكونهم لانهم احرار \* وملكنا ما نجله من ذلك \* السبى  
 للكافر \* ان غلبنا عليهم \* اعتبارا بسائر ملاكهم \* وان غلبوا على اموالنا \* ولو عبد امونا \*  
 وحرزوها بدارهم ملكوها \* لا للاستيلاء على مباح لما ان الصحيح من مذهب اهل السنة ان



الأصل في الأشياء التوقف والاباحة رأى المعتزلة بل لان العصمة من جملة الاحكام المشروعة وهم لم  
 يخاطبوا بها فبقى في حقهم ما لا غير معصوم فيملكونه كما حققه صاحب المجمع في شرحه ويفترض علينا  
 اتباعهم فان اسلموا تقرر ملكهم \* وان غلبنا عليهم \* اى بعد ما احرزوها بل ارضهم اما قبله فهي لما لكانها  
 مجانا مطلقا \* فمن وجد ملكه قبل القسمة \* بين المسلمين لا يمين انكفاره كما حققه في الدرر \* فهو له  
 مجانا \* بلا شيء \* وان وجد بعد ما فهو له بالقيمة \* جبر الضررين بالقدر الممكن \* ولو كان ملكه \*  
 مثليا فلا سبيل له عليه بعد ما \* اذ لا اخذ اخذ بمنله فلا يغير ولو قبلها اخذ مجانا كما مر \* بالثمن \*  
 الذى اشتراه به \* لو اشتراه منهم تاجر \* اى من العذر واخرجه الى دارنا وبقيمة العرض لو اشتراه به و  
 بالقيمة لو اتهم به منهم زاد فى الدرر او ملكه بعقل فاسل لكن فى البحر شراء بخمر او خنزير ليس لما لكانه  
 اخذ باتفاق الروايات وكذا لو اشتراه بمثله نسبة او بمثله قدر او وصفا بعقل صحيح او فاسل لعدم الغائى \*  
 فلو بافل قدر او ازار او صغافله اخذ لانه يغير وليس يربوا لانه فداء \* وان \* وصلىة \* نقاعينه \* او  
 قطع يد \* واخذ \* مشتريه \* ارشه \* او فقأها المشتري فبطل الثمن ان شاء لان الاوصاف لا يقابلها  
 شىء منه \* والقول للمشتري في مقلاره \* اى الثمن \* بيمينه عند عدم البرهان \* لان البينة مبينة  
 ولو برهنا فبينة المالك ايضا خلا فاللثاني نهر \* وان تكرر الاسر والشراء \* بان اسر ثانيا وشرأ آخر \* اخذ \*  
 المشتري \* الاول من الثاني بثمانه \* جبر الورود الاسر على ملكه فكان الاخذ له \* ثم ياخذ \* المالك \*  
 القل يمين بالثمنين ان شاء \* لقيامه عليه بهما وقيل الاخذ الاول لا يأخذ القل يمين كيلا يضيع الثمن \*  
 ولا يملكون حرنا ومن برنا وام ولدنا ومكاتبنا \* لحريةهم من وجه فبأخذ ما لكانه مجانا لكن بعد القسمة  
 تودى قيمته من بيت المال \* وتملك عليهم جميع ذلك بالغلبة \* لعدم العصمة \* ولو نزل اليهم دابة  
 ملكوها \* لتحقيق الاستيلاء اذ لا يد للعجماء \* وان ابق اليهم قن مسلم فاخذوه \* قهر \* لا \* خلا فالحما  
 لظهوره على نفسه بالخروج من دارنا فلم يبق محلا للملك \* بخلاف ما اذا ابق اليهم بعد ارتداد  
 فاخذوه \* ملكوه \* اتفقا \* ولو ابق ومعه فرس او متاع فاشترى رجل \* ذلك \* كله منهم اخذ \* المالك \*  
 العبد مجانا \* لما من انهم لا يملكونه \* و \* اخذ \* غيره بالثمن \* لانهم ملكوه \* وعتق عبد مسلم \* او  
 ذمي لانه يجبر على بيعه ايضا زيلعي \* شراء مستأمنهم بنا وادخله دارهم \* اقامة لتبائن الدارين مقام  
 الاعتياق كالواستولوا عليه وادخلوه دارهم فابق الميناقيين بالمستأمن لانه اوشرأ حربي لا يعتق عليه  
 اتفقا لما منع حق استرداده نهر \* كعبد لهم اسلم ثم مجانا \* الى دارنا او الى عسكرنا ثم اوشرأ مسلم



او ذمي او حربي ثمة او عرضة على الجميع وان لم يقبل المشتري بحر \* او ظهرنا عليهم \* ففي هذه التسع  
الصور يعتق العبد بلا اعتاق ولا ولاء لا حد عليه لان هذا اعتق حكمي درروفي الزيلعي لو قال الحربي  
لعبد آخذ ابيد انت حر لا يعتق عند ابي حنيفة رح لانه معتق ببيانه مسترق ببيانه \*

### \* باب المستأمن \*

اي الطالب للامان \* هو من يدخل دار غيره بامان \* مسلما كان او حريبا \* دخل مسلم دار الحرب  
بامان حرم تعرضه لشيء \* من دم ومال وفرج \* منهم \* اذا المسلمون عند شروطهم \* فلوا خرج \*  
الينا \* شيئا ملكه \* ملكا \* حراما \* للغدر \* فيتصدق به \* وجوبا قيد بالخراج لانه لو غصب منهم  
شيئا رده عليهم وجوبا \* بخلاف الاسير \* فيباح تعرضه \* وان اطلقوه طوعا \* لانه غير مستأمن فهو  
كالمخلص \* فانه يجوز له اخذ المال وقتل النفس دون استباحة الفرج \* لانه لا يباح الا بالملك \* الا اذا  
وجد امراته الماسورة او ام ولد او من برته \* لانهم ماملوكوهن بخلاف الامة \* ولم يطاقهن من اهل الحرب \*  
اذ لو وطئهن تجب العدة المشبهة \* فان ادانه حربي \* دينا ببيع او قرض \* او بعكسه او غصب احد هما  
صاحبه وخرجا الينا لم نقض لاحد بشيء \* لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى بل فيما يستقبل \*  
ويقتى المسلم بردا لمغصوب \* زيلعي راد الكمال \* ويرد الدين \* ايضا \* ديانة \* لا قضاء لانه غدر \*  
وكذا الحكم \* يجري \* في حربيين فعلا ذلك \* اي الادانة والغصب \* ثم استامنا \* ما بيننا \* خرج  
حربي مع مسلم الى العسكر فادعى المسلم انه اسيره وقال \* الحربي \* كنت مستأمنا فالقول للحربي  
الا اذا قامت قرينة \* ككونه مكتوبا ومغولا عملا بالظاهر بحر \* وان خرجا \* اي الحربيان \* مسلمين \*  
وتحكما \* قضي بينهما بالدين \* لوقوعه \* محال المتراضي \* زاما الغصب \* فلا \* لما مر انه ملكه \* قتل  
احد \* المسلمين \* المستأمنين صاحبه \* عمد او خطأ \* تجب الدية \* لسقوط القود ثمه كالحل \* في  
ماله \* فيهما لتعد الصيانة على العاقلة مع تباين الدارين \* والكفارة \* ايضا \* في الخطاء \* لا لطلاق  
النص \* وفي \* قتل احد \* الاسيرين \* الآخرين \* كفر فقط \* لما مر بلا دية في الخطاء ولا شيء في  
العمد اصلا لانه بالاسر صار تبعاهم فمقطعت عصمة المقومة لا الموثمة فلن يكفر في الخطاء \* كقتل مسلم  
اسيرا ومن اسلم ثمة \* واوورثه مسلمون \* ثمة فيكفر في الخطاء فقط لعدم الاحراز بل ارنا والله سبحانه عالم

### فصل

في استيمان الكافر لا يمين حربي مستأمن فيه اسنة \* لا بصبر عيناهم وعونا علينا \* وقيل انه \* من يمل

لامام \* ان اقتص سنة \* قيل اتفاقي لجواز توقيت ما دونها كشهري وشهريين د رركن ينبغي ان لا يلحقه  
 سر ريتقصير الملق جل انتح \* وضعنا عليك الجزية فان مكث سنة \* بعد قوله \* فهو ذمي \* ظاهر المتون  
 ن قول الامام له ذلك شرط لكونه ذميا فلما قام سنة ارسنتين قبل القول فليس بذمي وبه صرح العتابي  
 قيل نعم وبه جزم في الدر قال في الفتح والاول الاوجه \* ولا جزية عليه في حول المكث الا بشرط  
 اخذها منه فيه \* واذا صار ذميا \* يجري القصاص بينه وبين المسلم ويضمن المسلم تيممة خمرة وخنزيرة  
 اذا تلغه وتجب الدية عليه اذا قتله خطأ ويجب كف الاذى عنه وتحريم غيبته كالمسلم \* فتح وفيه  
 لومات المستأمن في دارنا ورثته ثمة وقف ماله لهم وياخذوه ببينة واو من اهل الذمة فبكفيل ولا يقبل  
 كتاب ملكهم \* واذا اراد الرجوع الى دار الحرب بعد الحول \* واولتجارة او قضاء حاجة كما يغيد الاطلاق  
 نهر \* منع \* لان عقل الذمة لا ينقض ومغادرة منع الذي ايضا \* كما \* يمنع \* لو وضع عليه الخراج \*  
 بان الزم به واخذ منه عند حلول وقته لان خراج الارض كخراج الراس \* اوصار لها \* اى المستأمنة  
 الكتابية \* زوج مسلم او ذمي \* لتبعيته اليه وان لم يدخل بها \* لا عكسه \* لا مكان طلاقه ولو نكحها هنا  
 فطال به بمهرها فلها معه من الرجوع تا تاريخا ذمة فلم يغفر حتى مضى حول ينبغي صير ورثته ذميا على  
 ما مر عن الد رومنه علم حكم الذين الحاد في دارنا \* فان رجع \* المستأمن \* اليهم \* ولو غير  
 دارة \* حل دمه \* لا طلاق امانه \* فان ترك ودیعة عند معصوم \* مسلم او ذمي \* اوديا \* عليهم ما \*  
 ناسر او ظهر \* بالبناء للمجهول بمعنى غلب \* عليهم فاخذوه وقتلوه سقط دينه \* وتسلمه وما غصب  
 منه واجرة عين اجرها يسبق يد \* وصار ماله \* كوديعة وما عند شريكه ومضاربه وما في بيته في  
 دارنا \* فيا \* واختلف في الرهن ورجح في النهر انه للمرتبه بل ينفذ وفي السراج لو بعث من ياخذ  
 الوديعة والقرض وجب التسليم اليه انتهى وعليه فيوفي منه دينه هنا ولو صارت وديعته فيا \* وان  
 قتل او مات فقط \* بلا غلبة عليهم \* فدينه ووديعة وقرضه او رثته \* لان نفسه لم تصر مغنومة فكذا  
 ماله كالو ظهر عليه فهو ب فماله له \* حربي هناله تمه عرس واولاد ووديعة مع معصوم او غير فاسلم \* هنا  
 اوصار ذميا \* ثم ظهر ناعليهم فكله في \* لعدم يد \* ولايته ولوسبي طفله اليها فوقف مسلم \* وان اسلم  
 دمه فجاءها فظهر عليهم فطفله حرم مسلم \* لاتحاد الد ار \* ووديعة مع معصوم له \* لان يد كيد  
 محترمة \* وعيره في \* ولو عينا غصبها مسلم لعلم النياية فتح \* وللامام حق اخذ دية مسلم لا ولي  
 له \* اصلا \* ودية \* مستأمن اسلمها من عاقلة قاتله خطأ \* لقتله نغسا معصومة \* وفي العمل له

القتل \* قصاصا \* والدية \* صلحا \* لا العفو \* نظر الحق العامة \* حربي او مرتد ازمن وجب عليه  
 قود التجا بالحرم لا يقتل بل يحبس عنه الغن الخارج فيقتل \* لان من دخله فهو آمن بالنص وسنحجى  
 في الجنایات \* لا تصير دار الاسلام دار الحرب الا \* بامور ثلثة \* باجراء احكام اهل الشرك وباتصالها  
 بدار الحرب وبان لا يبقى فيها مسلم او ذمی آمنابا لامن الاول \* على نفسه \* ودار الحرب  
 تصير دار الاسلام باجراء احكام اهل الاسلام فيها \* كجمعة وعید \* وان بقي فيها كافرا صلى وان  
 لم تتصل بدار الاسلام \* درر وهذا ثبت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح فكانه تركه بحجى  
 بعضه ووضح باقيه انتهى \*

### \* باب العشر والخراج والجزية \*

ارض العرب \* هي من حد الشام والكوفة الى اقصى اليمن \* وما اسلم اهله طوعا او فتح  
 عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة \* ايضا باجماع الصحابة رضى الله عنهم \* عشيرة \* لانه اليق  
 بالمسلم وكذا ابستان مسلم او كرمه كان في داره درر ومر في باب العاشر شىء من هذا حررناه في شرح  
 الملتقى \* وسواد \* قرى \* العراق وحده العذيب \* بضم نفتح قرية من قرى الكوفة \* الى عقبة حلوان \*  
 بن عمران بضم فسكون قرية بين بغداد وهمل ان \* عرضا ومن العلت \* بفتح فسكون فمثلة  
 قرية شرقى دجلة موقوفة على العلوية وما قيل من الثعلبية بفتح فسكون غلط المصنف عن المغرب \*  
 الى عبادان \* بالتشد يد حصن صغمر بشط البحر في المثل ليس وراء عبادان قرية مستصفى \*  
 طولا \* وبالايام اثنان وعشرون يوما نصف وعرضه عشرة ايام سراج \* وما فتح عنوة \* لم يقسم  
 بين جيشنا الى مكة سواء \* اقراهله عليه \* او نقل اليه كفارا خرو \* او فتح صلحا خراجية \* لانه  
 اليق بالكا فر \* وارض السواد مملوكة لا هله يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها \* هداية وعند  
 الائمة الثلاثة هي موقوفة على المسلمين فلم يجز بيعهم فتح \* ويجب الخراج في ارض الوقف \*  
 الا المشتراة من بيت المال اذا وقفها مشتر بها فلا عشر فيها ولا خراج شربلا نية معزيا للبحر  
 وكذا الولم يوقفها كما ذكرته في شرح الملتقى \* والصبي والمجنون لو \* كانت الارض \* خراجية  
 والعشر لعشيرة \* درر ومر في الزكاة وقالوا اراضى الشام ومصر خراجية وفي الفتح الماء خرو لان  
 من اراضي مصر اجرة لا خراج الا قرى انها ليست مملوكة للزراع كانه ماوت المالكين شيئا فشيئا بلا  
 وارث فصارت لبيت المال على هذا فلا يصح بيع الامام ولا شراؤه من وكيل بيت المال لشيء منها لانه

كولى اليتيم فلا يجوز الاضرورة والعياذ بالله زاد فى البحر اورد غيب فى العقار بضعف قيمته على قول  
 المتأخرين المفتي به قلت وسيجيى فى باب الوصي جواز بيع عقار الصبي فى سبع مسائل وانتى مفتي  
 دمشق فضل الله الرضى بان غالب اراضينا سلطانية لا تقراض ملاكها فالت لبيت المال فتكون فى  
 يد زراعتها كالعارية انتهى وفي النهر عن الواقعات لو اراد السلطان شراءها لنفسه يأمر غيره ببيعها ثم  
 يشتريها منه لنفسه انتهى واذا لم يعرف الحال فى الشراء من بيت المال فالاصل الصحة وبه عرف صحة  
 وقف المشتراة من بيت المال وان شروط الواقفين صحيحة وانه لا خراج على اراضيها \* وموات احياء ذمى  
 باذن الامام \* اوضح انه كامر \* خراجي ولو احياء مسلم اعتبر قربه \* ما قارب الشئ يعطى حكمه \*  
 وكل منهما \* اى العشرية والخراجية \* ان سقى بماء العشر اخذ منه العشر الا ارض كافر تسقى \*  
 بماء العشر اذا كافر لا يبدأ بالعشر \* وان سقى بماء الخراج اخذ منه \* الخراج لان النماء بالماء \*  
 وهو \* اى الخراج \* نوعان خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخراج كالخمس ونحوه وخراج  
 وظيفة ان كان الواجب شيئا فى الذمة يتعلق بالتمكين من الانتفاع بالارض \* وضع عمر  
 رضى الله تعالى عنه على السواد لكل جريب \* هوستون ذراعا فى ستين ذراعا كسر على سبع  
 قبضات وقيل المعتبر فى كل بلد عرفهم وعرف مصر التقدير بالغدان فتح وعلى الاول المعول  
 بحر \* يبلغه الماء صاعا من براوشعيرود رهما \* عطف على صاع من اجود النقود زيلعى \* ولجرب  
 الرطبة خمسة دراهم ولجريب الكرم او النخل متصلة \* قيد فيها \* ضعفها ولما سواه \* ما ليس فيه  
 توظيف عمر رضى الله عنه \* كزعفران وبستان \* هو كل ارض يحوط بها حائط وفيها اشجار متفرقة ويمكن  
 الزرع تحتها فلو ملتفة اى متصلة لا يمكن زراعة ارضها فهو كرم \* طاقة \* وغاية الطاقة نصف الخراج  
 لان \* التنصيف عين الانصاف فلا يزداد عليه \* فى خراج المقاسمة ولا فى الموظف على مقدار ما وظفه  
 عمر رضى الله تعالى عنه وان طاقت على الصحيح كفى \* وينقص مما وظف \* عليها \* ان لم تطق \*  
 بان لم يبلغ الخراج ضعف الخراج الموظف فينقص الى نصف الخراج وجوبا وجوازا عند الطاقة  
 ويبلغى ان لا يزداد على النصف ولا ينقص من الخمس حدا دى وفيه لو غرس بارض الخراج كرم  
 او شجر فعليه خراج الارض الى ان يطعم وكذا الوقاع الكرم وزرع الحب فعليه خراج الكرم واذا اطعم  
 فعليه قدر ما يطيق ولا يزيد على عشرة دراهم ولا ينقص عما كان وكما يمكن الزرع تحت شجرة  
 فبستان وما لا يمكن فكرم واما الاشجار التى على المسناة فلا شئ فيها انتهى وفى زكوة الخافية قوم شروا

ضيعة فيها كرم وارض فشرى احد هما الكرم وآخر الاراضى واراد واقسم الخراج فلو معلوما فكما كان  
 قبل الشراء والا كان جملة فان لم تعرف الكرم الا كروما قسم بقدر الحصاص قرية خراجهم متفاوت  
 فطلبوا السوية ان لم يعلم قدره ابتداء ترك على ما كان \* ولا خراج ان غلب الماء على ارضه وانقطع \*  
 الماء \* او اصاب الزرع آفة سماوية كغرق وحرق وشدة برد \* الا اذا بقى من السنة ما يمكن الزرع فيه  
 تانيا \* اما اذا كانت الافة غير سماوية \* ويمكن الاحتراز عنها \* كاكل قردة وسباع ونحوهما \* كانعام و  
 فار ودودة بحر \* او هلك \* الخارج \* بع الحصاد لا \* يسقط وقبله يسقط ولو هلك بعضه ان فضل عما  
 انفق شئ اخذ منه مقلار ما بينا مصنف سراج وتماه في الشرنبلانية معزيا للبحر قال وكذا حكم  
 الاجارة في الارض المستاجرة \* فان عطلها صاحبها وكان خراجها موظفا او اسلم \* صاحبها \* او  
 اشترى مسلم \* من ذمى \* ارض خراج يجب \* الخراج \* ولو منعه انسان من الزراعة او كان الخراج خراج  
 مقاسمة لا \* يجب شئ سراج وقد علمت ان المأخوذ من اراضي مصر اجرة لا خراج فما يفعل الآن من  
 الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك فلاحه واجبار على السكنى في بلد متعينة يعمر داره ويزرع  
 الاراضي حرام بلا شبهة نهرو ونحوه في الشرنبلانية معزيا للبحر حيث قال تقدم ان مصر الآن ليست  
 خراجية بل بالاجرة فلا شئ على من لم يزرع ولم يكن مستأجرا ولا جبر عليه بسببها فما يفعله الظلمة من  
 الاضرار به حرام خصوصا اذا اراد الاشتغال بالعلم وقالوا للوزع الاخس قادر اعلى الاعلى كزعفران  
 فعليه خراج الاعلى وهذا يعلم ولا يغتنى به كيلا يتجرى الظلمة \* باع ارضا خراجية ان بقى من السنة  
 مقلار ما يتمكن المشتري من الزراعة فعليه الخراج والافعلى البائع \* عناية \* ولا يؤخذ العشر من  
 الخارج من ارض الخراج \* لانهما لا يجتمعان خلافا للشافعى رح \* ولا يتكرر الخراج بتكرار الخراج في  
 سنة لو موظفا ولا \* بان كان خراج مقاسمة \* تكرر \* لتعلقه بالخراج حقيقة \* كالعشر \* فانه يتكرر \* ترك  
 السلطان \* او نائبه \* الخراج لرب الارض \* او هبه له ولو بشقاعة \* جاز \* عند الثاني وحل له لو مصر فا  
 والاتصلق به به يغتنى وما فى الحاروى من ترجيح حله لغير المصروف خلاف المشهور \* ولو ترك  
 العشر لا \* يجوز اجماعا ونحوه بنفسه للغرقا سراج خلافا لما فى تاعدق تصرف الامام منوطا بالمصلحة من  
 الاشياء معزيا للبرازية فتنبه روى النهر يعلم من قول الثانى حكم الاقطاعات من اراضى بيت المال  
 اذ حاصلها ان الرقبة لبيت المال والخراج له وحينئذ فلا يصح بيعه ولا هبته ولا وقفه نعم له اجارته تخريجا  
 على اجارة المستأجر من الحوادث لو اقطعها السلطان له ولا ولاده ونسله وعقبه على ان من مات منهم



انتقل نصيبه الى اخيه ثم مات السلطان وانتقل من اقطاع له في زمان سلطان آخر هل يكون لاولاده  
 لم اره ومقتضى قواعدهم الغاء التعليق بموت المعلق فتدبره ولو اقطع السلطان ارضا مواتا او  
 ملكها السلطان ثم اقطعها له جاز وقفه لها والارصاد من السلطان ليس بايقاف البتة وفي الاشياء  
 قبيل القول في الدين اتمى العلامة قاسم بصحة اجارة المقطوع وان للامام ان يخرج منه متى شاء وقيد  
 ابن نجيم بغير الموات اما الموات فليس للامام اخراجه عنه لانه تملكه بالاحياء فليحفظ \*

### \* فصل في الجزية \*

هي لغة الجزاء لانها جزت عن القتل والجمع جزى كلحية ولحي نوعان \* الموضوع من الجزية يصلح  
 لا يقل رولا يغير \* تحرز عن الغدر \* وما وضع بعد ما قهر واواقر وا على املاكهم يقلد في كل سنة على  
 فقير معتمل \* يقلد على تحصيل النقيل بين باى وجه كان ينابيع وتكفي صحته في اكثر السنة هداية \*  
 اثنا عشر درهما \* في كل شهر درهم \* وعلى وسط الحال ضعفه \* في كل شهر درهما \* وعلى المكثرون  
 ضعفه \* في كل شهر اربعة دراهم وهذا للتسهيل للبيان الوجوب لانه باول الحول بنائية \* ومن ملك  
 عشرة الاف درهم فصاعد اغنى ومن ملك مائتي درهم فصاعد متوسط ومن ملك مائتي  
 المائتين او لا يملك شيئا فقير \* قاله الكرخى وهو احسن الاقوال وعليه الاعتماد بحروا اعتبر ابو جعفر  
 المعروف وهو الاصح تاتار خانية ويعتبر وجود هذه الصفات في آخر السنة فتح لانه وقت وجوب الاداء  
 نهر \* وتوضع على كتابى \* يدخل في اليهود السامرة لانهم يدعون بشريعة موسى عليه السلام وفي  
 النصارى الفرنج والارمن واما الصابية ففى الخانية تؤخذ منهم عند خلافتهما \* ومجوسى \* ولو  
 عربا لوضع عليه الصلوة والسلام على مجوس هجر \* وثنى عجمى \* لجواز استرقاقه فجاز ضرب الجزية  
 عليه \* لا \* على وثنى \* عربى \* لان المعجزة فى حقه اظهر فلم يعد \* ومرتك \* فلا يقبل منهما الا  
 الاسلام والسيف ولو ظهرنا عليهم فنسأروهم وصبيانهم فى \* وصبي وامراة \* وعبد ومكاتب ومذبح  
 وابن ام ولد \* وزمن \* من زمن يزمن زمانه نقص بعض اعضائه او تعطل قواه قد خل المغلوج  
 والشيخ العاجز \* واعمل وفقير غير معتمل وراغب لا يخالط \* لانه لا يقتل والجزية لا سقاطه وجزم  
 الحد ادى بوجوبها ونقل ابن الكمال انه القياس ومغادة ان الاستحسان بخلافه فتأمل \* والعبرة  
 في الاهلية \* للجزية \* وعد مهاوكت الوضع \* فمن افاق واعتق او بلغ او برأ بعد وضع الامام لم توضع  
 عليه \* بخلاف الفقير اذا ايسر بعد الوضع حيث توضع عليه \* لان سقوطها المعجزة وقد زال

اختيار \* وهي \* اى الجزية ليست رضا منا بكفرهم كما طعن الملحد بل انما هي \* عقوبة \* لهم على  
اقامتهم \* على الكفر \* فاذا اجازها لهم للاستدعاء الى الايمان بدونها فيها اولى وقال الله تعالى  
حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون واخذها عليه الصلوة والسلام من مجوس هجر ونصارى  
نجران واقهرهم على دينهم ثم فرع عليه بقوله \* فتسقط بالاسلام \* ولو بعد تمام السنة ويسقط المعجل  
لسنة لالستين فيرد عليه سنة خلاصة \* والموت والتكرار \* للتدخل كما سيجى \* والعبيد  
الزمانه وصيرورته فقيرا او مقعدا او شيخا كبيرا لا يستطيع العمل \* ثم بين التكرار فقال \* واذا اجتمع  
عليه حولان تدخلت الاصح سقوط جزية السنة الاولى بدخول \* السنة \* الثانية \* زيلعي لان  
الوجوب بادل الحول بعكس خراج الارض \* ويسقط الخراج \* بالموت فى الاصح حاوى \* وبالتدخل \*  
كالجزية \* وقيل لا \* يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الاول لان الخراج عقوبة بخلاف العشر  
قال المصنف وعزاه فى الخاتمة لصاحب المذهب فكان هو المذهب وفيها لا يحل اكل الغلة  
حتى يؤدى الخراج \* ولا تقبل من الذمى لو بعثها على يد نائبه \* فى الاصح \* بل يكلف ان  
يأتى بنفسه فيعطىها قائما والقابض منه قاعد \* هـ اية ويقول اعطيا عدو الله ويصفعه في  
عنقه لا ياكافروا ثم القائل ان اذا داه به تنية \* ولا \* يجوز ان \* يحل ثوابه ولا كنيسة ولا صومعة  
ولا بيت نار ولا مقبرة \* ولا صنما حاوى \* في دار الاسلام \* ولو قرية فى المختار فتح \* وبعا للمسلمين \*  
اى ما هدمه الامام لانهم اشبهوا فى آخر الكعابى رفع الطاعون \* من غير زيادة على البناء  
الاول \* ولا يعدل عن النقص الاول ان كفى وتماه فى شرح الوهبانية واما القليلة فتترك مسكنا  
فى الغتحة ومعبد فى الصلحية بحر خلافا لما فى القهستانى فتنبه \* ويميز الذمى عنافى زيه \*  
بالكسر فى لباسه وهياؤه \* ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا \* الا اذا استعان بهم الامام  
لمحاربة وذبح عناذ خيره وجاز بغل كحمارتا تاريخانية وفى الغتحة من عند المتقدمين واختار  
المتأخرون انه لا يركب اصلا الا لضرورة وفى الاشياء والمعتمد ان لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا  
العمائم وان ركب الحمار لضرورة نزل فى المجامع \* ويركب سرجا كالا كف \* كالبردة  
فى مقدمه شبه الزمانه \* ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسبيج \* فارسي معرب الزمان  
صوف او شعروهل يلزم تمييزهم بكل العلامات خلاف اشياء والصحيح ان فتحها عنوة  
فله ذلك والا فعلى الشرط تاريخانية \* ويمنع عن لبس العمامة \* ولو زرقا او صفرا على الصواب

نهرو نحوه في البحر واعتمده في الاشياء كما قد مناه وانما تكون طويلة سوداء \* أو \* من \* زفار  
 الابريسم والثياب الفاخرة والمختصة باهل العلم والشرف \* كصوف مريع وجوخ رفيع و براد  
 رقيقة ومن استكتابة ومباشرة يكون بها معظما عند المسلمين وتماه في الفتح وفي الحاوي ينبغي \*  
 ان يلزم \* الصغار فيما يكون بينه وبين المسلمين في كل شيء وعليه فيمنع من القعود حال قيام  
 المسلم عنه بحر ويحرم تعظيمه وتكره مصافحته ولا يبدأ بسلام الا الحاجة ولا يزد في الجواب على  
 وعليك ويضيق عليه في المرور ويجعل على دارة علامة وتماه في الاشياء من احكام الذمي  
 وفي شرح الوهبانية للشربلاني ويمنعون من استيطان مكة والمدينة لانها من ارض العرب قال  
 عليه الصلوة والسلام لا يجتمع في ارض العرب دينان ولودخل للتجارة جاز ولا يطيل اما دخوله  
 المسجد الحرام فذكره في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عنه والسير الكبير آخر تصنيف  
 محمد رحمه الله تعالى فالظاهر انه اورد فيه ما استقر عليه الحال انتهى وفي الخانية تميز نسائهم لا  
 عبيد هم بالكسبيج \* والذمي اذا اشترى دارا \* اى اراد شراها \* في المصر لا ينبغي ان يباع منه  
 وفلوا اشترى يجبر على بيعها من المسلم \* وقيل لا يجبر الا اذا كثرت ردقلت وفي معروضات المفتي ابي  
 السعود من كتاب الصلوة سئل عن مسجد لم يبق في اطرافه بيت احد من المسلمين واحاط به الكفرة  
 فكان الامام والموزن فقط لاجل وظيفتهما يندهبان اليه فيوذان ويصليان به فهل تحل لهما  
 الوظيفة فاجاب تلك البيوت ياخذها المسلمون بقيمتها جبر على الغور وقد ورد الامر الشريف  
 السلطاني بذلك ايضا فالحاكم لا يؤخر هذا الاصل انتهى فليحفظ وفيها من الجهاد وبعد ان ورد  
 الامر الشريف السلطاني بعدم استئجار الذميين للعبيد والجواري لو استئجر من ذمي عبد او جارية  
 ما ذيلزمه فاجاب يلزمه التعزير الشديد والحبس ففي الخانية ويومرون بما كان استخفا فاهم وكذا  
 تميز دورهم عن دورنا انتهى فليحفظ ذلك \* واذا تكاد اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين  
 ليسكنوا فيها \* في المصر \* جاز \* لعود نفعه اليها وليس واتعاملنا فيسلموا \* بشرط عدم تقليل  
 الجماعات بسكنائهم \* شرطه الامام الحلواني \* فان لزم ذلك من سكنائهم امر واما الاعتزال  
 عنهم والسكنى بناحية ليس فيها مسلمون \* وهو محفوظ عن ابي يوسف رح بحر عن الذخيرة وفي  
 الاشياء واختلف في سكنائهم بيننا في المصر والمعتمد الجواز في محلة خاصة انتهى واقره المصنف  
 وغيره لكن رده شيخ الاسلام خواهر زادة وجزم بانه فهم خطأ فكانه فهم من الناحية المحلة

وليس كذا لك فقد صرح التمر تاشي في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي رح انهم  
يؤمرون ببيع دودهم في امصار المسلمين والخروج عنها وبالسكنى خارجها لئلا يكون لهم  
محلة خاصة نقلا عن النسفي والمرادى بالمنع المذكور عن الامصار ان يكون لهم في المصر محلة  
خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة عارضة كمنعة المسلمين فاما سكنناهم بينهم وهم مقهورون فلا  
كذلك كذا في فتاوى الاسكوتى فليحفظ \* وينتقض عهدهم بالغلبة على موضع للحراب  
او بالحق بدار الحرب \* زاد في الفتح اربا لا متناع من قبول الجزية \* او يجعل نفسه  
طليعة للمشركين \* بان يبعث ايطالع على اخبار العد وقلوم يبعثوا ذلك لم ينتقض عهدهم  
وعليه يحمل كلام المحيط \* وصار \* الذي في هذه الاربع الصور \* كما مر \* في كل  
احكامه \* الا انه \* لو اسر \* يسترق \* والمرتب يقتل \* ولا يجبر على قبول الذمة \* والمرتب  
يجبر على الاسلام \* لا \* ينتقض عهد \* بقوله نقضت العهد \* زيلعي \* بخلاف  
الامان \* للحربي فانه ينتقض بالقول بحر \* ولا بالاباء عن \* اداء \* الجزية \* بل عن  
قبولها كما مرونا نقل العيني عن الواقعات قتله بالاباء عن الاداء قال وهو قول الثلاثة لكن  
ضعفه في البحر \* ولا بالزنا بمسلمة وقتل مسلم \* واقتتان مسلم عن دينه وقطع الطريق \*  
وسب النبي صلى الله عليه وسلم \* لان كفره المقارن له لا يمنعه فالطاري لا يرفع قلوب من  
مسلم قتل كاسيحي \* ويؤدب الذي ويعاقب علي سبه الاسلام او القرآن او النبي \* صلى الله  
عليه وسلم حاوي وغيره قال العيني واختيارى في السب ان يقتل انتهى وتبعه ابن الهمام  
قلت وبه انتهى شيخنا الخير الرملي وهو قول الشافعي رحمه رأيت في معروضات المفتي ابي  
السعود انه ورد امر سلطانى بالعمل بقول ائمتنا القائلين بقتله اذا ظهر انه معتاده وبه انتهى  
ثم انتهى في بكر اليهودى قال لبشر النصرانى نبيكم عيسى ولد زنا بانه يقتل لسبه الانبياء  
عليهم الصلوة والسلام انتهى قلت ويؤيد ان ابن كمال باشا في احاديثه الاربعينية في  
الحديث الرابع والثلاثون يا عايشة لا تكونى فاحشة مألوفة والحق انه يقتل عندنا اذا اعلن  
بشتمه عليه الصلوة والسلام صرح به في سير النخبة حيث قال واستدل محمد رح لبيان قتل  
المرأة اذا اعلنت بشتم الرسول صلى الله عليه وسلم بما روى عن عمر بن عبدى لما سمع عصما  
بنتم مروا به تؤذى الرسول فقتلها لئلا ملحه صلى الله عليه وسلم علي ذلك انتهى فليحفظ \*

ويؤخذ مال بالغ تغليبي وتغلبية \* لامن طفلهم الا الخراج \* ضعف زكوتنا \* باحكامها \* مما  
تجب فيه الزكوة \* المعهودة بيننا لان الصلح وقع كذلك \* ويؤخذ \* من مولا \* اى معتق  
التغليبي \* في الجزية والخراج كمولى القرشي \* وحديث مولى القوم منهم مخصوص بالاجماع \*  
ومصرف الجزية والخراج ومال التغليبي وهم يتهم للامام \* انما يقبلها اذا وقع عندهم ان  
قتالنا لال بين لال ليا جوهرة \* وما اخذ منهم بلا حرب \* ومنه تركة ذمي وما اخذ عاشر  
منهم ظهيرية \* مصالحنا \* خبر مصرف \* كسد ثغورنا وبناء قنطرة وجسر وكفاية العلماء \*  
والمتعلمين تجنيس وبه يدخل طلبة العلم فتح \* والقضاة والعمال \* ككتبة قضاة وشهود وقسمة  
ورقباة سوا حل \* ورزق المقاتلة ووزاريتهم \* اى زراى كل من ذكر مسكين واعتمده في  
البحر قائل وهل يعطون بعد موت آباؤهم حالة الصغر لم اره والى هنا تمت مصارف بيت المال  
ثلاثة فهنا مصرف جزية وخراج ومصرف زكوة وعشر مرفي الزكوة ومصرف خمس وركاز مرفي  
السير وبقي رابع وهو لقطه وتركة بلا وارث ودية مقتول بلا ولى ومصرفها لقيط فقير وفقير بلا  
ولى وعلى الامام ان يجعل لكل نوع بيتا يخصه وله ان يستقرض من احد ما ليصرفها للاخر  
ويعطى بقدر الحاجة والفقه والفضل فان قصر كان الله عليه حسيبا زيلعي وفي الحارثي المراد  
بالحافظ في حديث لحافظ القرآن مائتا دينار هو المفتى اليوم ولا شئ لذمي في بيت المال الا  
ان يهلك لضعفه فيعطيه ما يسد جوعته \* ومن مات \* ممن ذكر في \* نصف الحول حرم من  
العطاء \* لانه صلة فلا تملك الا بالقبض واهل العطاء في زماننا القاضي والمفتى والمدرس  
صد الشريعة \* لو \* مات \* في آخرة \* او بعد تمامه كما صححه اخي زاده \* يستحب الصرف الى  
قريبه \* لانه اوفى تبعه فيندب الوفاة له ومن تعجله ثم مات او عزل قبل الحول قبل يجب رد  
ما بقي وقيل لا كالنفقة المعجلة زيلعي \* والموذن والامام اذا كان له ما وقف ولم يستوفيا حتى  
مات فانه يسقط \* لانه كالصلة \* وكذلك القاضي وقيل لا \* يسقط لانه كالاجرة وهذا ثابت في نسبه  
الشرح ساقط من نسخ المتن هنا وتامه في الدرر وقل لخصناه في الوقف \*

### \* باب الامر تلى \*

هو لغة الراجع مطلقا وشرعا \* الراجع عن دين الاسلام وركنها اجراء كلمة الكفر على اللسان  
بعد الايمان \* وهو متصل بيق محمد صاى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به عن الله تعالى مما علم



مجيبته ضرورة وهل هو نكط او هو مع الاقرار قولان واكثر الخنفة على الثاني والمحققون على  
الاول والاقرار شرط الاجزاء الاحكام الدينية بعد الاتفاق على انه يعتقلى متى طرلب به اتى به  
فان طرلب به فلم يقره وكفر عناد قال المصنف وفي الفتح من هزل بلفظ كفر ارتد وان لم يعتقده  
للاستحقاق فكفر العناد والكفر لغة الستر وشرع تكن يبه صلى الله عليه وسلم في شى مما جاء  
به من الدين ضرورة والفاظه تعرف في الفتاوى بل افردت بالتأليف مع انه لا يفتى بالكفر بشى منها  
الا فيما اتفق المشائخ عليه كما سيجى تال في البحر وقد الزمت نفسى ان لا افتى بشى منها \* وشرائط  
صحتها العقل \* والصحر \* والطوع \* فلا تصح ردة مجنون ومعتوه وموسوس وصبي لا يعقل و  
سكران ومكره عليها واما البلوغ والذكورة فليس بشروط بل ائع وفي الاشياء لا تصح ردة سكران  
الا الردة بسبب النبى صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه \* من ارتد عرض \* التاكم \*  
عليه الاسلام استحسانا \* علي المنصب لبلوغه الدعوة \* وتكشف شبهته \* بيان لشبهة العرض \*  
ويحبس \* وجوبا وقيل ند با \* ثلاثة ايام \* يعرض عليه الاسلام فى كل يوم منها خانية \* ان  
استهمل \* اى طلب المهلة والاقبله من ساعته الا اذا رجي اسلامه بل ائع وكذا الوارد ثانيا لكنه  
يغرب وفي الثالثة يحبس ايضا حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فكن لك تارخانية قلت تكن نقل  
في الزواهد عن آخر حد ود الخانية معزى للبلخي ما يغيد قتله بلا توبة قنية \* فان اسلم \* فيها \*  
والاقتل \* لحد يث من بدل دينه فاقتلوه \* واسلامه ان يتبرأ عن الاديان \* سوى الاسلام \* اوعن  
ما انتقل اليه \* بعد نطقه بالشهادتين وتماحه في الفتح ولو اتى بهما على وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبرأ  
بزانية \* وكره \* تنزيها لما مر \* قتله قبل العرض بلا ضمان \* لان الكفر مبيع للدم قيد باسلام المرتد  
لان الكفار اصاب خمسة من ينكر الصانع كالدهرية ومن ينكر الوحدانية كالثنوية ومن يغربهما لكن  
ينكر بعثة الرسل كالغلاسة ومن ينكر الكل كالوثنية ومن يقرأ كل لكن ينكر عموم رسالة المصطفى  
صلى الله عليه وسلم كالعيسوية فيكتفى في الاولين بقول لا اله الا الله وفي الثالث بقول محمد رسول  
الله وفي الرابع باحد هما وفي الخامس بهما مع التبرى عن كل دين يخالف عن دين الاسلام  
بل ائع وآخر كراهية الدين وروحينئل فيستغفر من جهل حاله بل عم في ال رراشتر اطا التبرى  
في كل يهودى ونصراني ومثله في فتاوى المصنف وابن نجيم وغيرهما وفي رهن قارح الهداية  
كن ائنى علما ونا والذى ائنى به صحته بالشهادتين بلا تبرى لان التلغظ بهما صار علامة على

الاسلام فيقتل ان رجع ما لم يعد \* \* \* واعلم انه \* لا يقتل بتكفير مسلم امكن حمل كلامه على محمل  
 حسن اركان في كفره خلاف ولو \* كان ذلك \* رواية ضعيفة \* كاحررة في البحر وعزاه في الاشباه  
 الى الصغر وفي الدردر وغيرها اذا كان في المسئلة وجوه توجب ان كفر واحد يمنعه فعلى المفتي  
 الميل لما يمنعه ثم لو نيتته ذلك فمسلم والا لم ينفعه محمل المفتي خلافة وينبغي التمسك به في الدعا  
 صبا حاروسا نانه سبب العصمة من الكفر بوعن الصادق الامين صلي الله عليه وسلم اللهم  
 اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفرك لما لا اعلم انك انت علام  
 الغيوب وتوبة البأس مقبولة دون ايمان البأس درر \* وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة \*  
 الاجماع من تكررت رده على ما مر \* والكافر بسبب نبي \* من الانبياء نانه يقتل حدا ولا تقبل  
 توبته مطلقا واسبب الله تعالى تبليت لانه حق الله تعالى والاول حق العبد لا يزول بالتوبة ومن  
 شك في حد ابيه وكفره وكفره تمامه في الدردر في فصل الجزية معزى للبرازية وكذا الوغضه  
 بالقلب فتح واشباه وفي فتاوى المصنف ويجب الحاق الاستهزاء والاستخفاف به لتعلق حقه ايضا  
 وفيها سئل عن قال لشریف ابن الله والدك والدي الذين خلفوك فاجاب الجمع المضاف  
 يعم ما لم يتحقق عهد خلافا لابي هاشم وامام الحرمين كان في جمع الجوامع وحينئذ فيعم حضرة  
 الرسالة فينبغي القول بكفره واذا كفره بسبه لا توبة له على ما ذكره البرازي وتوارد الشارحون نعم  
 لولا حظ قول هشام وامام الحرمين باحتمال العهد فلا كفر وهو اللائق بمن هبنا لتصريحهم بالميل  
 الى ما لا يكفر وفيها من نقص مقام الرسالة بقوله بان يسبه صلى الله عليه وسلم او بفعله بان يبغضه  
 بقلبه قتل حدا كما مر بتصريح به لكن صرح في آخر الشفاء بان حكمه كالمرتد ومغادره قبول التوبة  
 كما لا يخفى زاد المصنف في شرحه وقد سمعت من مفتي الحنفية بمصر شيخ الاسلام ابن عبد العال  
 ان الكمال وغيره تبعوا البرازية والبرازي تبع صاحب السيف المسلول وعزاه اليه ولم يغيره  
 لاحد من علماء الحنفية وقد صرح في التنقيح ومعين الحكم وشرح الطحاوي وحواشي الزاوي  
 وغيرها بان حكمه كالمرتد ولغظ التنقيح من سب الرسول صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه  
 حكم المرتد ويفعل به ما يفعل بالمرتد انتهى وهو ظاهر في قبول توبته كما مر عن الشفاء انتهى  
 فليحفظ قلت وظاهر الشفاء ان قوله يا ابن الف خنزير او يا ابن مائة كلب وان قوله لها شمي لعن  
 الله بني هاشم كذلك وان شتم الملائكة كالانبياء عم ومن حوادث الفتوح ما اوحكم حنفي بكفرة

بسبب نبي صل للشافعي رح ان يحكم بقبول توبته الظاهر نعم لانها احادنة اخرى وان حكم بموجبه نهر  
 نلت ثم رأيت في معروضات المفتي ابي السعود سوا الاملخصة ان طالب علم ذكر عند حديث من  
 احاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال كل احاديث النبي صلى الله عليه وسلم صدق يعمل بها  
 فاجاب بانه يكفر ولا بسبب استغفامه الاكاري وثانيا بالحاقه الشين للنبي صلى الله عليه وسلم ففي  
 كفره الاول عن اعتقاده يوم يرتجل في الايمان فلا يقتل والثاني يغفل الزلقة فبعد اخذه لا تقبل  
 توبته اتقا فانيقتل وقبله اختلف في قبول توبته فعند ابي حنيفة تقبل فلا يقتل وعند بقية الامة  
 لا تقبل ويقتل حد اقل لك ورد امر سلطان في سنة ٩٤٤ لغضاه الممالك المحمية برعاية رأي الجانبين  
 بانه ان ظهر صلاحه وحسن توبته واسلامه لا يقبل ويكتفى بتعزيره وحجسه عملا بقول الامام  
 الاعظم وان لم يكن من اناس يعرفهم خبرهم يقتل عملا لقول الامة ثم في سنة ٩٥٥ تقرر هذا الامر بامر  
 آخر فينظر القائل من امي الغريقين هو فيعمل بمقتضاه انتهى فليحفظ وليكن التوفيق \* او \* الكافر  
 بسبب \* الشيخين او \* بسبب \* احدهما \* في البحر عن الجوهرة معزى بالشهيد من سب الشيخين  
 ارطعن فيهما كفر ولا تقبل توبته وبه اخذ الدبوسي وابو الليث وهو المختار للفتوى انتهى وحزم  
 به في الاشباه واقره المصنف قائلا وهذا يقوى القول بعدم قبول توبة من سب الرسول صلى الله  
 عليه وسلم وهذا الذي يلزم التعويل عليه في الافتاء والقضاء رعاية لجانب حضرة المصطفى  
 صلى الله عليه وسلم انتهى لكن في النهر وهذا الوجود له في اصل الجوهرة وانما وجد على  
 هامش بعض النسخ فالحق بالاصل مع انه لا ارتباط له بما قبله انتهى قلت ويكفي ما مر من الامر  
 فتدبر وفي المعروضات المزبورة ما معناه ان من قال عن فصوص الحكم للشيخ محي الدين العربي  
 انه خارج عن الشريعة وقد صنغه لاضلال الخلق ومن طالعه ملحد ما ذا يلزمه اجاب نعم فيه  
 كلمات تبائن الشريعة وتكلف بعض المحققين لارجاعها الى الشريعة لكننا يتقنا ان بعض اليهود  
 افتراها علي الشيخ قدس سره فيجب الاحتياط بتبرك مطالعة تلك الكلمات وقد صدر امر سلطاني  
 بالنهاي فيجب الاجتناب من كل وجه انتهى فليحفظ وقد اثنى صاحب القاموس عليه فكتب اليهم  
 انطقنا بما فيه رضاك الذي اعتقده وادين الله به انه كان رضي الله تعالى عنه شيخ الطريقة حالوا  
 علما وامام الحقيقة حقيقة ورسم ومسمى رسوم المعارف فعلا واسما واذا تقلقل فكر المرأفي طرف  
 من علمه عرفت فيه خواطره عباب لا تكدره الدلاء وشجانه تتقاصا عنه الا اذا كانت دعوته تحرق

السبع الطبايق تفرق بركاته فتملأ الأفاق والى ابن اصفه وهو يقينا فوق ما وصفته وناطق بما كتبه  
وغالب ظني انى ما نصفته \* وما على اذ اما قلت معتقدى \* دع الجهول يظن الجهل عدوانا \*  
والله والله والله العظيم ومن \* اقامه حجة الله برهانا \* ان الذى قلت بعضا من مناقبه \* ما زدت الا  
على زدت نقصانا \* الى ان قال ومن خواص كتبه ان من واظب على مطالعتها انشرح صدره  
لغك المعضلات وحل المشكلات وقد اثنى عليه العارف عبد الوهاب الشعرانى سيما في كتابه  
تنبيه الاغنياء على قطرة من بحر علوم الاولياء فعليك به وبالله التوفيق \* والكافر بسبب  
اعتقاده \* السحر \* لا توبة له \* ولو امرأة \* فى الاصح لسعيها فى الارض بالفساد ذكره الزيلعى  
ثم قال \* والكاذب بسبب \* الزندقة \* لا توبة له وجعله فى الفتح ظاهرا لمن صلب كفى  
حظر الخانية الفتوى على انه \* اذا اخذ \* السا حرا الزندى المعروف الداعي \* قبل توبته \*  
ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل ولو اخذ بعد ما قبلت وافاد فى السراج ان الخناق كالسا حر  
لا توبة له وفى الشمني الكاهن قيل كالسا حر وفى حاشية البيضاوى للاخسر والداعى الى  
الاحاد والاباحى كالزندى وفى الفتح المناق الذى يبطن الكفر ويظهر الاسلام كالزندى  
الذى لا يتدين بدين وكذا من علم انه ينكر فى الباطن بعض الضروريات كحرمة الخمر و  
يظهر اعتقاده حرمة وتماه فيه وفيه يكفر السا حر بتعلمه وفعله اعتقد تحريره اولا ويقتل  
انتهى لكن فى حظر الخانية لو استعمله للتجربة والامتحان ولا يعتق ولا يكفر وحينئذ فالمستثنى احد  
عشر \* واعلم ان \* كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا \* جماعة \* المرأة والخنى ومن اسلامه  
تبعوا والصبي اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا \* زاد فى  
الاشباه ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين انتهى ولو شهد نصرانيان على نصرانى انه اسلم  
وهو ينكر لم تقبل شهادتهما وقيل تقبل ولو على نصرانية قبلت اتعاقا وتماه فى آخر كراهية الدرر  
ويلحق بالصبي ومن ولدته المردة بيننا اذ ابلغ مرتد او السكران اذا اسلم وكذا اللقيط لان  
اسلامه حكمى لا حقيقى وقيد فى الخانية وغيرها المكره بالحربي اما الذمي والمستأمن فلا يصح  
اسلامه انتهى لكن حمله المصنف فى كتاب الاكراد على جواب القياس وفى الاستحسان يصح  
فليحفظ وحينئذ فالمستثنى اربعة عشر \* شهد واعلم مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له \* لا  
لتكذب الشهود العدول بل \* لان انكاره توبة ورجوع \* يعنى فيمتنع القتل فقط ويثبت بقية

احكام المرتد كحبط عمل وبطالان وقف ودينونة زوجة لو فيما تقبل توبته والاقتل كالردة بسببه عليه الصلوة والسلام كما مر اشباه زاد في البحر وقد رأيت من يغلط في هذا المحل واقرة المصنف وحينئذ المستثنى اربعة عشر وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني ما يكون كفرا اتفاقا يبطل العمل والنكاح فاولاده اولاد زنا ومافيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح \* ولا يترك \* المرتد \* على رده باعطاء الجزية ولا بامان موت ولا بامان مؤبد ولا يجوز استرقاقه بعد اللحاق \* بدار الحرب بخلاف المرتد خائفة \* والكفر \* كله \* ملّة واحدة \* خلافا للشافعي رح \* فلو تنصر يهودى او عكسه ترك على حاله \* ولم يجبر على العود \* ويؤول ملك المرتد عن ماله زوالا موقوفان اسلم عاد ملكه وان مات او قتل على رده \* او حكم بلحاظه \* ورث كسب اسلامه وارثه المسلم \* ولو زوجته بشرط العدة زياحي \* بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده نفي بعد قضاء دين رده \* وقال اميراث ايضا ككسب المرتد \* وان حكم \* القاضى \* بلحاظه عتق مدبرة \* من ثلث ماله \* وام ولد \* من كل ماله \* وحل دينه \* وقسم ماله ويؤدى مكاتبه الى الورثة والاولاء للمرتد لانه المعتق بدائع وينبغي ان لا يصح القضاء به الا فى ضمن دعوى حق العبد نهر \* \* واعلم ان تصرفات المرتد على اربعة اقسام \* فينفذ منه \* اتفاقا مالا يعتمد تمامه ولاية وهى خمس \* الاستيلاء والطلاق وقبول الهدية وتسليم الشفعة والحجر على عبد \* المأذون \* وبطلان منه \* اتفاقا ما يعتمد الملة وهى خمس \* النكاح والى بيعة والصيد والشهادة والارث ويتوقف منه \* اتفاقا ما يعتمد المساواة وهو \* المغاوضة \* او ولاية متعدي \* \* وهو \* التصرف على ولد الصغير \* يتوقف منه عند الامام وينفذ عند ممالك ما كان مبادلة مال بمال او عقد تبرع \* كالمبايعة \* والصرف والسلم \* والعتق والتدبير والكتابة و الهبة \* والرهن \* والاجارة \* والصلح عن اقرار قبض الدين لانه مبادلة حكمية \* والوصية \* وبقي امانه وعقله ولا شك في بطلانها واما ايداعه واستيلائه والتقاطه ولقطه فينبغي عدم جوازها نهر \* ان اسلم نفذ وان هلك \* بموت او قتل \* او لحق بدار الحرب وحكم \* بلحاظه بطل ذلك كله \* فان جاء مسلما قبله \* اى قبل الحكم \* فكانه لم يرتد \* ولو عاد بعد الموت الحقيقي زيلعى \* وان جاء \* مساميا \* بعد ماله مع وارثه اخذ \* بقضاء اورضاء ولو فى بيت المال لانه فى النهر \* وان هلك \* ماله \* او ازاله \* الوارث \* عن



ملكه لا \* ياخذ \* ولو قاتل الصحة القضاة وله ولاء مدبره وام ولد \* ومكاتبه له \* ان لم يؤد وان  
عجز ما درقيقاله بدائع \* ويقضي ما ترك من عباد في الاسلام \* لان ترك الصلوة والصيام معصية  
والمعصية تبقى بعد الردة \* وما ادعى منها فيه يبطل ولا يقضي \* من العبادات \* الا الحج \*  
لانه بالردة صار كافرا اصلي فاذا اسلم وهو غني فعليه الحج فقط \* مسلم اصاب مالا او شيئا يجب  
به القصاص او حد السرقة \* يعنى المال المسروق لا الحد خافية واصله انه يؤخذ بحق العبد  
واما غيره ففيه التفصيل \* اوالدية ثم ارتد او اصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق \* و حاربنا  
زمانا \* ثم جاء مسلما يؤخذ به كله واو اصابه بعد ما لحق مرتدا فاسلم \* لا يؤخذ بشئ من  
ذلك لان الحربي لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه محاربا لنا \* اخبرت بارتداد  
زوجها فلها الزوج باخر بعد العدة \* استحسانا \* كما في الاخبار \* من ثقة \* بموته او تطليقه \*  
لنا وكذا الولم يكن ثقة فاتاها بكتاب طلاقها واكبر رأيا انها حق لا بأس بان تعتد وتزوج  
مبسوط \* والمرتبة \* واوصغيرة او خنثى بحر \* تحبس \* ابد او لا تجالس ولا تواكل حقائق \* حتى  
تسلم ولا تقتل \* خلافا للمشافعي رح \* وان قتلها احد لا يضمن \* شيئا ولو امة في الاصح وتحبس  
هذه مولاها لحد منته سوى الوطى سواء طلب ذلك ام لا في الاصح ويتولى ضربها جمع ما بين الحقين  
وليس للمرتدة الزوج بغير زوجها به يغتنى وعن الامام تسترق ولو في دار الاسلام ولو افتى به  
حسبا لقصد ما السعى لا بأس به وتكون قنة للزوج بالاستيلاء مجتنب وفي الفتح انها في المسلمين  
فيشترىها من الامام او يهبها له لو مصرفا \* و \* صح \* تصرفها \* لانها لا تقتل \* واكتسابها \*  
مطلقا \* لورثتها \* ويرثها زوجها المسلم لو مريضة وماتت في العدة كما مر في طلاق المريض  
قلت وفي الزواجر انه لا يرثها لو صحيحة لانها لا تقتل فلم تكن فارة فتعامل \* ولدت امة فادعاه  
فهو ابنه حر يرثه في \* امة \* المسلمة مطلقا \* ولدته لا تمل من نصف حول او اكثر لاسلامه  
تبع لامة \* والمسلم يرث المرتد \* ان مات \* المرتد \* اولحق به ارهم وكذا في \* امة \*  
النصرانية \* اى الكتابية \* الا اذا جاءت لاكثر من نصف حول منذ ارتد \* وكذا النصفه لعلوته  
من ماء المرتد فيتبعه لقربه للاسلام بالجر عليه والمرتد لا يرث المرتد \* وان لحق بماله \* اى  
مع ماله \* ظهر عليه فهو \* اى ماله \* في لا \* نفسه لان المرتد لا يسترق \* فان رجع \* اى بعد  
ما لحق بئلا مال سواء تضى بلحاظه او لا في ظاهر رواية وهو الوجه فتح \* فلحق \* زانيا \* بماله و

ظهر عليه فهو لوارثه \* لانه بالحق انتقل لوارثه فكان ملكا قد يما حكمه ما مر انه له \* قبل  
 قسمته بلاشئ وبعد ابعثه بقيمته \* ان شاء ولا يأخذ لو مثليا لعدم الفائدة \* وان قضى بعبء \*  
 شخص \* مرتد لحق \* بد ارهم \* لابنه فكانت له \* الابن \* فجاء \* المرتد \* مسلما فبذلها والولاء \*  
 كلاهما \* للاب \* الذي عاد مسلما لجعل الابن كالوكيل \* مرتد قتل رجلا خطاء فليحق ارتكبه فبذله  
 في كسب الاسلام \* ان كان والا فلي كسب الردة بجر عن الخانية وكذا الواقر بغصب اموال لو كان الغصب  
 بالمعائنة او بالبينه فانه في الكسبين اتفاقا ظاهريه واعلم ان جناية العبد والامة والمكاتب والمذبح  
 كجنايتهم في غير الردة \* قطعت يده عمد افارتد والعياذ بالله تعالى ومات منه ارتد \* فحكم  
 به \* فجاء مسلما فمات منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله لوارثه \* في المسئلتين لان السراية  
 حلت محلا غير معصوم فاهل رت قيد بالعبد لانه في الخطاء على العاقلة \* وقيدنا بالحكم  
 بلحاظه لانه \* ان \* عاد قبله او \* اسلم ههنا \* ولم يلحق \* فمات منه \* بالسراية \* ضمن \*  
 الدية \* كلها \* لكونه معصوما وقت السراية ايضا ارتد القاطع فقتل او مات ثم سرى الى النفس  
 فهو رد لو عمد الفوات محل القود ولو خطاء فالدية على العاقلة في ثلث سنين من يوم القضاء  
 عليهم خانية ولا عاقلة لمرتد \* ولو ارتد مكاتب ولحق \* واكتسب مالا \* واخذ بماله \* ولم  
 يسلم \* فقتل فبذل مكاتبه ما ولاه وما بقى \* من ماله \* لوارثه \* لان الردة لا تؤثر في الكتابة \*  
 زوجان ارتدا ولحقا فوات \* المرتدة \* ولد او ولد له \* اى لذلك المولود \* ولد فظهر عليهم \*  
 جميعا \* فالولدان في \* كاصليهما \* \* الولد \* الاول يجبر \* بالضرب \* علي الاسلام \* وان  
 حبلى به ثم لم تبعيته لا بويه \* لالنا نبي \* لعدم تبعيته الجدل على الظاهر فحكمه كحربي \* و \*  
 قيد برد تهما لانه \* اومات مسلم عن امرأة حامل فارتدت ولحققت فوات هناك ثم ظهر عليهم \*  
 اى على اهل تلك الدار \* فانه لا يسترق ويرث اباه \* لانه مسلم \* ولو لم تكن ولدته حتى سميت  
 ثم ولدته في دار الاسلام فهو مسلم \* تبعا لابييه \* مرتوق \* تبعا لامه \* فلا يرث اباه \* لرقته  
 بدائع \* واذا ارتد صبي عاقل صح \* خلافا للثاني ولا خلاف في تخليده في النار لعدم العفو  
 عن الكفر تلويح \* كاسلامه \* فانه يصح اتفاقا \* فلا يرث ابويه الكافرين \* تفريع على الثاني \*  
 ويجبر عليه \* بالضرب تفريع على الاول \* فالعاقل والمميز \* وهو ابن سبع فاكثر مجتنب وسراجية \*  
 وقيل الذي يعقل ان الاسلام سبب النجاة يميز الخبيث من الطيب والحاو من المر \* قائله

الطرسوسي في انفع الوسائل قائلًا ولم ار من قدره بالسن قلت وقد رايت نقله ويؤيد انه عليه  
 الصلوة والسلام عرض الاسلام على علي رضي الله تعالى عنه وسنه سبع وكان يفتخر به حتى قال \*  
 سبقتكم الى الاسلام طرا \* غلاما ما بلغت ازان حلمي \* سبقتكم الى الاسلام قهرا \* بصارم همتي  
 وعنان عزمي \* ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ ظاهر كلامهم نعم اتفقا وفي التجريد المختار  
 عند الماتريدي انه مخاطب باداء الايمان كالبالغ حتى لو مات بعد بلا ايمان خلد في النار  
 فهو في شرح الوهبانية \* بدرويش درويشان كفر بعضهم \* وصحح ان لا كفر وهو المحرر \*  
 كذا قول شئ لله قيل بكفرة \* ويا حاضر يا ناظر ليس يكفر \* ومن يستحل الرقص قالوا بكفرة  
 ولا سيما بالدف يلهو يزمر \* ومن لولي قال طي مسافة \* يجوز جهول ثم بعض يكفر \*  
 واثباتها في كل ما جاء خارقا \* عن النسفي النجم يروى وينصر \*

### \* باب البغاة \*

البغي لغة الطلب ومنه ذلك ما كنا نبغي وعرفا طلب ما لا يحل من جور وظلم فتح وشرعا \*  
 هم الخارجون عن طاعة \* الامام \* الحق \* بغير حق \* فلو بحق فليسوا ببغاة وتامه في  
 جامع الفصولين ثم الخارجون عن طاعة الامام ثلاثة قطع طريق وعلم حكمهم وبغاة ويجب  
 حكمهم وخوارج وهم قوم لهم منعة خرجوا عليه بتاويل يرون انه على باطل كفر او معصية توجب قتاله  
 بتاويلهم يستحلون دماؤنا واموالنا ويسبون نساءنا ويكفرون اصحاب نبينا عليه الصلوة والسلام  
 وحكمهم حكم البغاة باجماع الفقهاء كحقيقته في الفتح وانما لم تكفرهم لكونه عن تاويل وان كان  
 باطلا بخلاف المستحل بلا تاويل كما مر في باب الامامة \* والامام يصير اماما \* بامر من \* بالمباينة من  
 الاشراف والاعيان وبان ينقل حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بائع الناس \*  
 الامام \* ولم ينقل حكمه فيهم لعجزه \* عن قهرهم \* لا يصير اماما فاذا صار اماما فجار لا يعزل  
 ان \* كان \* قهر وغلبة \* لعوده بالقهر فلا يغفل \* ولا يعزل به \* لانه مغفل خائفة وتامه  
 في كتب الكلام \* فاذا اخرج جماعة مسلمون عن طاعته \* او طاعة نائبه الذي الناس به في  
 امان در \* وغلبوا على بلد دعاهم اليه \* اى الى طاعته \* وكشف شبهتهم \* استحسانا \*  
 فان تحيزوا بمجتمعين حل لنا قتالهم بلاء حتى تغرق جمعهم \* اذا الحكم يد ار على دايته  
 وهو الاجتماع والامتناع \* ومن دعاه الامام الى ذلك \* اى قتلهم \* افترض عليه اجابته \*

لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية فرض فكيف فيما هو طاعة بدائع \* لو قادرا \* والا لزم  
 بيته دروغي المبتغي لو بغوا لاجل ظلم السلطان ولا يمتنع عنه لا ينبغي للناس معارضة السلطان  
 ولا معارضة \* ولو طلبوا الموادعة اجبوا \* اليها \* ان خير المسلمين \* كافي اهل الحرب \*  
 والا لا \* يجابوا بحر \* ولا يؤخذ منهم شيء فلو اخذ منهم رهونا واخذوا رهونا ثم غدروا  
 بنا وقتلوا رهونا لا تقتل رهونهم ولكنهم يحبسون الى ان يهلك اهل البغي او يتوبوا وكن لك  
 اهل الشرك \* اذا فعلوا برهونا ذلك لا تفعل برهونهم \* وكن \* يجبرونهم على الاسلام  
 او يصيروا ذمة \* لنا \* ولولهم فئة اجبر على جرحهم \* اى اتم قتله \* واقبح مواليهم والا لا \*  
 لعدم الخوف \* والامام بالخيار في اسيرهم ان شاء قتله وان شاء حبسه \* حتى يتوب اهل البغي  
 فان تابوا حبسه ايضا حتى يحدث توبة سراج \* ونقا تلمهم بالانجيق والا غرق وغير ذلك كاهل  
 الحرب وما لا يجوز قتله من اهل الحرب \* كنساء وشيوخ \* لا يجوز قتله منهم \* ما لم يقاتلوا ولا  
 يقتل عادل محرمة مباشرة ما لم يرد قتله \* ولم تسب لهم ذرية وتحبس اموالهم الى ظهور  
 قوتهم \* فيرد عليهم وبيع الكراع اولى لانه انفع فتح ويقاس عليه العبيد نهر \* ونقا تلمهم بسلاحهم  
 وخيلهم عند الحاجة ولا ينتفع بغيرهما من اموالهم مطلقا \* ولو عند الحاجة سراج \* ولو قال  
 الباغي تبت والقي السلاح \* من يده \* كف عنه ولو قال كف عني لا نظار في امرى اعلى  
 اتوب والقي السلاح كف عنه ولو قال انا اعلى دينك ومعه السلاح لا \* لان وجود السلاح  
 معه قرينة بقاء بغية فتمت القاه كف عنه والا لافتح \* ولو قتل باغ مثله وظهر عليهم فلا شيء فيه \*  
 لكونه مباح القتل فتح فلا اثم عليه ايضا وقتلا فاشهداء ولا يصلح على بغاة بل يكفنون ويدفنون  
 بدائع \* ويكره نقل روسهم الى الافاق \* وكن لك رؤس اهل الحرب لانها مثله وجوز بعض  
 المشائخ لوفيه كسر شوكتهم او فراغ قلبنا فتح ومر في الجهاد \* ولو غلبوا على مصر فقتل مصرى  
 مثله عمد اظهر على المصر قتل به ان لم يجر على اهله \* اى المصر \* احكامهم \* وان جرى  
 لا لا نقطاع ولاية الامام عنهم \* وان قتل عادل باغيا ورثه \* مطلقا \* وبالعكس اذا قال \* الباغي وقت  
 قتله \* انا اعلى باطل لا \* يزنه اتقا لعدم الشبهة \* وان قال انا اعلى حق \* في الخروج على الامام واصر  
 على دعواه \* ورثه \* اما لو رجع تبطل ديانته فلا يرثه ابن كمال وفي الفتح او دخل باغ بامان فقتله عادل  
 عمد الزمه الدية كافي المستأمن لبقاء شبهة الا باحة \* ويكره \* تحريما \* بيع السلاح من اهل

الفتنة ان علم \* لانه اعانة على المعصية \* وبيع ما يتخذ منه كالحديد \* ونحوه يكره لاهل الحرب \* لا \*  
 لاهل البغي لعدم تغرضهم لعمله سلاحا تقرب زوالهم بخلاف اهل الحرب فيلبي قلمت وافاد كلامهم  
 ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريما والافتن بينهما فهو في الفتح ينفلح حكم قاضيهم لوعاد لا والا  
 لا لو كتب قاضيهم الى قاضيها كتابا فان علم انه قضى بشهادة عدلين نفلح والا لا والله سبحانه اعلم \*

### \* كتاب المقيط \*

عقبه مع اللقطة بالجهاد لعرضيتهم الغوات النفس المال وذنم المقيط المتعلقة بالنفس وهي مقيدة  
 على المال \* هو \* امة ما يلقط فعيل بمعنى مفعول ثم غلب على الاول المنبوء باعتبار المال وشرعا \*  
 اسم ابي مواد طرحه اهله خوفا من العيلة او فرارا من تهمة الربية \* مضيعة آثم ومحرزة غانم \*  
 النقطة فرض كفاية ان غلب على ظنه هلاكه لو لم يرفع \* واو لم يعلم به غيره فغرض عين ومثله  
 رؤية اعمى يقع في بشر شمني \* والا فمئل وب \* لما فيه من الشنقة والاحياء \* رهو حر \* مسلم  
 تبع لال ارب \* الا بحجة رقه \* على خصم وهو الملقط لسبق يد \* وما يحتاج اليه \* من نفقة وكسوة  
 وسكنى ودواء ومهر اذ اوجه السلطان \* في بيت المال \* ان يوهن على القاطن \* ان كان  
 له مال \* او قرابة \* ففي ماله \* او على قرابته \* وارثه \* ولريته \* في بيت المال كجنايته \* لان  
 الغرم بالغنم \* وليس لاحد اخذ \* منه قهرا \* وهل للامام الاعظام اخذ \* بالولاية العامة في  
 الفتح لا واقره المصنف تبعا للبحر وحرر في النهر نعم لكن لا ينبغي اخذ \* الا بموجب \* فلما اخذ \*  
 احد وخاصة الاول رد اليه \* الا اذا دفعه باختياره لانه ابطل حقه \* وهذا اذا تحل  
 الملقط فلو تعدد وترجع احد هما \* كالزوج \* مسلم وكافر فتنازعا قضى به للمسلم \* لانه اذفع  
 للقيط خانية ولو استويا فالرأى للقاضي بحر بحثا \* وثبت نسبه من واحد \* بحر دعوته ولو  
 غير الملقط استحسننا لوجها والا فبالبينة خانية \* ومن اثنين \* مستويين كولد امة مشتركة  
 وعبارته المنية ادعاه اكثر من اثنين فعن الامام انه الى خمسة ظاهرة في عدم قبول دعوى  
 الزائد ولا يشترط اتحاد الامام نهر لكن في التهستاني عن النظم ما يفيد ثبوته من الاكثر  
 فلمحرز \* ولو ادعته امرأة \* واحد \* ذات زوج فان صدقها زوجها وشهدت له القابلة او  
 اقامت بينة \* واورجلا وامرأتين علي الولادة \* صحت \* دعوتها \* والا \* لما فيه من تحميل  
 النسب علي الغير \* وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولو ادعته امرأتان واقامت



احد لهما البينة فهي اولى به وان اقامتا جميعا فهو بينهما \* خلا فالحما الكل من الخانية \* وان \*  
ادعاه خارجان \* ووصف احدهما علامة به \* اى بجسد لا بثوبه \* ووافق فهو احق \* اذ لم  
يعارضها اقوى منها كبينة الآخر وحرية وسبقه واسلامه وسنه ان ارخافان اشتبه فبينهما ولو ادعى  
احدهما انه ابنه والاخر انه ابنته فاذا هو خنثى فلو مشكلا قضى لهما والا فلهن ادعى انه ابنه و  
لوشهد المسلم ذميان وللك ذمي مسلم ان قضى به للمسلم تاتار خانيه \* و \* يثبت نسبه \* من ذمي \*  
لكن \* هو مسلم \* استحسانا فينزعه من يد قبيل عقل الاديان ما لم يبرهن بمسلمين انه ابنه  
فيكون كافرا نهر \* ان لم يكن \* اى يوجد \* فى مكان اهل الذمة \* كقريتهم اربعة او كنيسة والمسئلة  
رباعية لانه اما ان يجد مسلم فى مكانا فمسلم او كافرا فى مكانهم فكافرا وكافرا فى مكاننا او  
عكسه فظاهر الرواية اعتبار المكان كسبته اختيار \* و \* يثبت \* من عبد وهو حر \* وان ادعى  
انه ابنه من زوجته الامة عند محمد رح وكلام الزيلعي ظاهر فى اختياره \* ولو ادعاه حران احدهما  
انه ابنه من هذه الحرة والاخر من هذه الامة فالذى يدعيه من الحرة اولى \* لثبوته من جانبين  
زيلعي \* وان وجد معه مال فهو له \* عملا بالظاهر ولو فوته ارتاحت اودابة هو عليها لاما كان بقربه \*  
فيصرفه الواجب \* او غيره \* اليه بامر القاضي \* في ظاهر الرواية لانه مال ضائع \* ولو قرر القاضي  
ولاة للملتقط صح \* ظهيرة لانه قضاء فى فصل مجتهد فيه نعم له بعد بلوغه ان يوالي من شاء ما لم  
يعقل عنه بيت المال خانية \* ويدفعه فى حرفة ويقبض هبته \* وصلته \* وليس له ختنة \* ولو  
فعل فملك ضمن واوعلم الختان انه ملتقط ضمن ذخيرة \* وله نقله حيث شاء \* وينبغي منعه من  
مصر الى قرية بحر \* ولا ينفذ للملتقط عليه نكاح وبيع \* كذا \* اجارة \* فى الاصح لان الولاية  
عليه في ماله ونفسه للسلطان لحد يث السلطان ولى من لا ولى له فهو ع لوباع او قتل او  
دبر او كاتب او اعتق او وهب او تصدق وسلم ثم اقرانه عبد لزيد لا يصدق فى ابطال شى من  
ذلك لانه متهم وتماه فى الخانية ومجهول نسب كلقيط والله اعلم \*

### \* كتاب الملقطة \*

هى \* بالفتح وتسكن اسم وضع للمال الملتقط عينى وشرعا ما يوجد ضائعا ابن كل رفى التاتار خانية  
من المضرات مال يوجد ولا يعرف مالكة وليس به مباح كمال الحربى ونفى المحيط \* دفع  
شى ضائع للمحفظ على الغير لا للتملك \* وهذا يعنى ما علم مالكة كالواتع من السكران ونبيه انه

امانة لا لقطعة لانه لا يعرف بل يدفع لما لكة \* ثدب رفعها لصاحبها \* ان امن على نفسه تعريضها  
 والا فالترك اولى وفي البدائع وان اخذها لنفسه حرم لانه كالغصب \* ورجب \* اى فرض  
 فتح وغيره \* عند خوف ضياعها \* كما مر لان مال المسلم حرمة كالنفسه فلو تركها حتى ضاعت  
 اثم وهل يضمن ظاهر كلام النهر لا و ظاهر كلام المصنف نعم لما في الصيرفية حمار ياكل حنطة  
 انسان فلم يمنعه حتى اكل قال في البدائع الصحيح انه يضمن انتهى؛ فى الفتح وغيره لو رفعها  
 ثم ردها لمكانها لم يضمن في ظاهر الرواية وصح التقاط صبي وعبد لا مجنون ومدهوش ومعتوه  
 وسكران لعدم الحفظ منهم \* فان اشهد عليه \* بان اخذه ليرده على ربه ويكفيه ان يقول  
 من سمعتموه ينشد لقطعة فد لوه علي \* وعرف \* اى نادى عليها حيث وجدها وفي الجامع  
 الصغير \* الى ان علم ان صاحبها لا يطالبها وانها تفسد ان بقيت كالاطعمة \* والثمار \* كانت  
 امانة \* لم تضمن بلا تعد فلزم يشهد مع التمكن منه او لم يعرفها ضمن ان انكر ردها اخذه للرد  
 وقيل الثانى قوله يمينه وبه تأخذ حارمى واقرة المصنف وغيره \* ولو من الحرم او قليلة او  
كثيرة \* فلا فرق بين مكان ومكان ولقطعة ولقطعة \* فينتفع \* الرافع \* بها لو فعير او الا تصدق  
 بها على فقير ولو على اصله وفرعه وعمره الا اذا عرف انها لمى فانها توضع فى بيت المال \*  
تاتارخانية وفى القنية لو رجب وجود المالك وجب الايضاء \* فان جاء مالها \* بعد التصديق \*  
 خير بين اجازة فعله ولو بعد هلاكها \* وله ثوابها \* او تضمينه \* والظاهر انه ليس للوصى  
 والاب اجازتها نهر وفى الوهبانية الصبي كبالغ فيضمن ان لم يشهد ثم لايه او وصيه التصديق  
 وضمانها فى مالها لمال الصغير \* ولو تصدق به بامر القاضى \* فى الاصح \* كما \* له ان \* يضمن  
 القاضى \* او الامام \* لو فعل ذلك \* لانه تصدق بمال الغير بغير اذنه ذخير \* او \* يضمن  
 المسكين وايضا ضمن لا يرجع به على صاحبه \* ولو العيين قائمة اخذها من الفقير \* ولا شئ للملتقط \*  
 مال او بهيمة ارضال \* من اجل اصله \* الا بالشرط كمن رده فله كذا فله اجر مثله تاتارخانية  
 كاجارة فاسدة \* وندب التقادله البهيمة الضالة وتعريضها مال يخف ضياعها \* فيجب وكراهة لومعها  
 ماتدفع به عن نفسها كقرن لبقر وكدم لابل تاتارخانية \* ولو \* كان التقاطه \* فى الصحراء \* ان  
 ظن انها ضالة حارمى \* وهو فى الانفاق على اللقيط واللقطة متبرع \* لقصود ولايته \* الا اذا قال  
 له قاض انفق لترجع \* فلزم ذلك الرجوع لم يكن ديناً فى الاصح \* او يصدر منه اللقيط بعد بلوغه \*

كذا في المجمع أي يصل ته على أن القاضي قال له ذلك لا ما زعمه ابن ملك نهر ثم المليونون بالنفقة  
 رب اللقطة وأبو اللقيط أوسيد ه وهو يعد بلوغه \* وإن كان لها نفع آجرها \* باذن الحاكم \*  
 وافق عليها \* منه كالضال بخلاف الابق وسجى في بابه \* وإن لم يكن نفع باعها \* القاضي  
 وحفظ ثمنها ولو الاتفاق أصح أمر به لأن ولايته نظرية اختيار فلولا يمكن أنه نظر لم يغفل أمر به  
 فتح كذا \* وله منعها من ربها أي خذ النفقة \* فان هلكت بعد حبسه سقطت وقبله لا \* ولا  
 ينفعها إلى من عيها \* جبر عليه \* بلا بينة فان بين علامة حل الدفع \* بلا جبر \* وكذا ان  
 يحل \* أن صدقه مطلقا \* بين أولا وله أخذ كفيل الأصح البينة في الأصح نهاية \* التقط لقطعة  
 فصاعت منه ثم وجب لها في يد غيره فلا خصومة بينهم ما بخلاف الوديه \* معتبر ونوازل كن في  
 السراج الصحيح أن له الخصومة لأن يد ه أحق \* عليه ديون ومظالم جهل أربابها وأيس \*  
 من عليه ذلك \* من معرفتهم فعليه التصديق بقول رها من ماله وإن استغفرت جميع ماله \*  
 هل أمهل صاحبها لا نعم بينهم خلافا كمن في يد ه عروض لم يعلم مستحقها اعتبار اللك يون  
 بالاعيان ومتى فعل ذلك \* سقط عنه المطالبة \* من أصحاب الليون \* في العقيل \* مجتنب  
 وفي العمل \* وجب لقطعة وعرفها ولم يرد بها فان نفع بها الغتر \* ثم أيسر يجب عليه أن يتصدق بمثله \*  
 مات في البادية جازل رفيقه يبيع متاعه ومركبه وحمل نمته إلى أهله حطب وجب في الماء أن  
 له قيمة بلقطة رالا فحلل لاخذ \* كسائر المباحات الأصلية درر وفي الحاروي غريب مات في  
 بيت إنسان ولم يعرف وارثه فتركته كقطعة مالم يكن كثير إذا بيت المال بعد التخصيص عن ورثته  
 سنين فان لم يجد هم نله لو مصر فا \* محضة \* أي برج \* حمام اختلط بها أصلي لغيره لا  
 ينبغي له أن يأخذ \* وإن أخذ \* طلب صاحبه ليرد \* عليه \* لأنه كاللقطة \* فان فرخ عند \* فان  
 كنت \* الأم غريبة لا يتعرض لغرختها \* لأنه ملك الغير \* وإن الأم لصاحب المحضة والغريب ذكر  
 والغرخ له \* ولو لم يعلم أن يبرجه غريبا لا شيء عليه إن شاء الله تعالى قلت وإذا لم يملك الغرخ فان  
 فقير أكله وإن غنيا تصدق به ثم اشترا \* وهكذا كان يفعل الإمام الحاروني ظهيرية وفي الوهبانية  
 مر بثمار تحت أشجار وفي غير أمصار لا بأس بالتناول مالم يعلم النهي صريحا أو دلالة وعليه  
 الاعتماد وفيها \* نظم \* وأخذ ك \* تغا حامن النهر جاريا \* يجوز وكتر على الجوز ينكر \*

## ❖ كتاب الأبق ❖

مناسبتة عرضية التلف والزوال والاباق انطلاق الرقيق تمردا كن اعرفه ابن الكمال ليد خل  
 الهارب من مؤجرة ومستعمرة ومودعه ووصيه ❖ اخذ ❖ فرض ان خاف ضياعه ويحرم ❖ اخذه ❖  
 لنفسه ويندب ❖ اخذه ❖ ان قوى عليه ❖ والا فلا ندب لما في البدائع حكم اخذه كقطعة ❖ فان  
 ادعاه ❖ آخر ❖ دفعه اليه ان برهن واستوثق ❖ منه ❖ بكفيل ❖ ان شاء لجزا ان يدعيه آخر ❖  
 ويحلفه ❖ الحاكم ايضا ❖ بالله ما اخرجته عن ملكه بوجه وان لم يبرهن ❖ عطف على ان برهن ❖  
 واقر ❖ العبد ❖ انه عبده اذكر ❖ المولى ❖ علامة وحلية دفع اليه بكفيل فان انكر المولى اباقة ❖  
 مخافة جعله ❖ حلف ❖ ان لا يبرهن على اباقة او على اقرار المولى بذلك زيلعي ❖ فان طالت  
 المدقة ❖ اى مدة مجئ المولى ❖ باعه القاضى ولو علم مكانه ❖ لثلا يتضرر المولى بكثرة النفقة ❖ وحفظ  
 ثمنه لصاحبه وامسك من ثمنه ما نفق عليه منه وان جاء ❖ المولى ❖ بعد ❖ وبرهن ❖ او علم ❖  
 دفع باقى الثمن اليه ولا يملك المولى نقض بيعه ❖ اى بيع القاضى لانه بامر الشرع كحكمه لا ينقض  
 قلت لكن رأيت فى معروضات المرحوم ابي السعود مفتى الروم انه صدر امر السلطان بمنع  
 القضاة عن اعطاء الاذن ببيع عبيد العسكرية وحينئذ فلا يصح بيع عبيد الساهية فلم اخذها  
 من مشتريها ويرجع المشتري بثمنه على البائع قال واما فى عبيد الرعايا فكذلك اذ اكن بغين  
 فاحش والا فللرعايا الثمن بهذا الامر ايضا انتهى بالمعنى فليحفظ فانه مهم ❖ ولوزعم ❖  
 المولى ❖ قد يبره او كما به ❖ واستيلادها ❖ لم يصح فى نقضه ❖ الا ان يكون عنده وان منها  
 او يبرهن على ذلك نهر ❖ واختلف فى الضال ❖ قيل اخذه افضل وقيل تركه ولو عرف بيته  
 فايصاله اليه اولى ❖ ابق عبيد فجاء به رجل فقال لم اجل معه شيئا ❖ من المال ❖ صدق ❖ ولا  
 شيء عليه ❖ ولن رده ❖ خبر لقوله الاتى اربعون درهما ❖ اليه من مئة سفر ❖ فاكتر ❖ وهو ❖  
 اى والحال ان الراد ولو صبيا او عبد الكن يجعل لمولا ❖ ممن يستحق الجعل ❖ قيل به لانه  
 لا جعل لسلطان وشحنة وخفير ووصى يتم وعائلة ومن استعان به كان وجدا فخل ❖ فقال  
 نعم او كان فى عياله وابن واحد الزوجين مطلقا زيلعي وشريك نتف ووهبانية والواجبة والمستثنى  
 احد عشر ❖ اربعون درهما ❖ فبطل صلحه فيما زاد عليها ❖ ولو بلا شرط ❖ استحسانا ولو رد  
 امة ولها ولد يعقل الا باق فجعلان نهر بحثا ❖ وان لم يعد لها ❖ عند الثاني لثبوته بالنص

فذلك اقول عليه ارباب المتون \* ان اشهد انه اخذ له ليرة \* والا لاشي له \* و \* لبرادة \*  
 من اقل منها بقسطه وقيل يرضخ له برأى الحاكم \* او يقل ربا صلاهما \* به يفتي \* تاتارخانية  
 بحر \* ولومن المصر \* فيرضخ له او بقسطه كما مر \* وام ولد رمد بر \* وما ذون \* كقن \*  
 في الجعل \* وان مات المولى قبل وصوله \* اى الا بق \* وهو ولد بر او ام ولد فلا جعل له \*  
 لعتقهما بموته \* وان ابق منه بعد اشهاد \* المتقدم \* لم يضمن \* لانه امانة حتى لو استعمله  
 في حاجة نفسه ثم ابق ضمن ابن ملك عن القنية وفي الوهبانية لو انكر المولى اباة قبل قوله  
 بيمينه ويلزم مريد الرد قيمته ما لم يبين اباة \* وضمن لو ابق \* او مات \* قبله \* مع تمكنه  
 منه لانه غاصب \* ولا جعل له في الوجهين \* خلا فاللئاني في الثاني لان الاشهاد عند ايس  
 بشرط فيه وفي اللقطة \* ولا جعل لبرد مكاتب \* لحرية يد \* وجعل عبد الرهن على المرتهن  
 لو قيمته مساوية للدين او اقل ولو اكثر من الدين فعليه بقردينه والباقي على الراهن \* لان  
 حقه بالقردين المضمون منه \* وجعل عبد اوصى برقبته لانيان بخل منه لاخر على صاحب المدة \*  
 في الحال لان المنفعة له \* فاذا انقضت \* المدة \* رجع صاحبها على صاحب الرتبة او بيع  
 العبد فيه \* اى في الجعل \* وجعل ما ذون مديون على من يستقر له الملك \* فان بيع بدأ بالجعل  
 والباقي للغرماء \* كما يجب جعل \* آبق جنى خطاء لاني يد الاخذ على من سيصير له \* وغصب  
 على غاصبه وموهب على موهوب له وان رجع الواهب \* بعد الرد لان زوال ملكه بالرجوع  
 بتقصير منه وهو ترك التصرف \* وجعل \* عبد صبي في ماله \* والابق \* نفقته كنفقة لقطة \*  
 كما مر \* وله حبسه \* لدين نفقته ولا يؤجره القاضي خشية اباة ثانيا \* و \* لكن \* يحبس تعزيرا  
 له \* وتيل يؤجره للنفقة وبه جزم في الهداية والكافي \* بخلاف اللقطة والضال \* وقد رفي  
 التاتارخانية مدح حبسه ستة اشهر ونفقته فيهما من بيت المال ثم بعد ما يبيحه القاضي كما مر  
 فرع ابق بعد البيع قبل القبض للمشتري رفع الاثر للقاضي ليغسخ والله سبحانه اعلم \*

### \* كتاب المفقود \*

هو \* لغة المعلن وم شرعا \* غائب لم يد راحي هو في توقع \* قدومه \* ام ميت اودع اللحل  
 البلقع \* القفر جمعه بلاقع فدخل الاسير ومر تد لم يد الحق ام لا \* وهو في حق نفسه حتى \*  
 بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه \* فلا تنكح عرسه غيره ولا يسم ماله \* قلت وفي معروضات المفتي



ابي السعد انه ليس لامين بيت المال نزع من يد من بيده ممن امنه عليه قبل ذهابه لما سيجي  
 معزيا الخزانة المفتين \* ولا تفسخ اجارته ونصب القاضي من \* اى وكلا \* ياخذ حقه \* كفلاته  
 ود يونه المقر بها \* ويحفظ ماله ويقوم عليه \* عند الحاجة فلوله وكيل فله حقه ماله لا تعمير  
 دارة الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون وصيا تجنيس \* لكنه \* اى هل الوكيل المنصوب \*  
 ليس بخصم فيما يدعي على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار او رقيق ونحوه \* لانه  
 ليس بمالك ولانائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بلا  
 خلاف ولو قضى بخصومته لم ينفلج زاد الزيلعي في القضاء وتبعه الكمال الابتغى قاض آخر لكن  
 في الخلاصة الفتوى على النفاذ يعني لو القاضي مجتهد انهر \* ولا يبيع \* القاضي \* ما لا يخاف  
 فساد في نفقة ولا في غيرها بخلاف ما يخاف فساد \* فانه يبيعه القاضي ويحفظ ثمنه قلت لكن في  
 معروضات المفتي ابي السعد ان القضاء وامناء بيت المال في زماننا مأمورون بالبيع مطلقا وان لم  
 يخف فساد فان ظهر حيا فله الثمن لان القضاء غير مأمورين بفسخه نعم اذا بيع بغبن فاحش له  
 فسخه انتهى فليحفظ \* وينفق على عرسه وقريبه ولادا \* وهم اصوله وفروع \* ولا يغرق بينه و  
 بينهم او لو بعل مضى اربع سنين \* خلافا لما لك رح \* وميت في حق غيره فلا يرث من غيره \*  
 حتى لو مات رجل عن بنتين وابن مفقود والمفقود بنتان وابن والترك في يد البنتين والكل  
 مقرون بفقد الابن واختصموا للقاضي لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضعه اى لا ينزعه من  
 يد البنتين خزانة المفتين \* ولا يستحق ما اوصى له اذا مات الموصى بل يوقف قسطه الى موت اقرانه  
 في بلد على المذهب \* لانه الغالب واختار الزيلعي تفويضه للامام وطريق قبول البينة ان  
 يجعل القاضي من في يد المال خصما عنه او ينصب عليه فيما تقبل عليه البينة نهر قلت وفي  
 واقعات المفتي لقدرى اقتدى معزيا للقنية انه انما يحكم بموته بقضاء لانه امر محتمل فما لم ينضم  
 اليه القضاء لا يكون حجة \* فان ظهر قبله \* قبل موت اقرانه \* حيا فله ذلك \* القسط \* وبعد  
 يحكم بموته في حق ماله يوم علم ذلك \* اى موت اقرانه \* فتعتل \* منه \* عرسه للموت ويقسم  
 ماله بين من يرثه الان \* ويحكم بموته في حق \* مال غيره من حين فقده فيرد الموقوف له الى  
 من يرث مورثه عند موته \* لما تقرر ان الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دالة لا نبذة \* ولو  
 كان مع المفقود وارث يستحب به لم يعط \* الوارث \* شيئا وان انتقض حقه \* به \* اعطى انفل

النصيبين \* ويوقف الباقي \* كالحمل \* ومحملة الفرائض ولذا اختلف فيه القلدي وروى وغيره فروع  
ليس للقاضي تزويج امة غائب ومجنون وعبد هما وله ان يكاتبهما ويبيعهما والله اعلم \*

### \* كتاب الشركة \*

لا يخفى مناسبتها للمفقود من حيث الامانة بل قد يتحقق في ماله عند موت مورثه \* هي \*  
بكسر فسكون في المعروف لغة الخلط سمي بها العقل لانها بسببه وشرعا \* عبارة عن عقد  
بين المتشاركين في الاصل والربح \* جوهره \* وركنها في شركة العين اختلاطهما وفي العقد  
اللفظ المفيد له \* وشرط جوازها كون الواحد قابلا للشركة \* وهي ضربان شركة ملك وهي ان  
يملك \* متعلد اى اثنان فاكثر \* عينا \* او حفظا كثوب هبته الربح في دارهما فانهما شريكان  
في الحفظ قهستاني \* اودينا \* طي ما هو الحق فلو دفع المديون لاحدهما فلا خراج الرجوع  
بنصف ما اخذ فتح وسيجي متنا في الصلح وان من حيل اختصاصه بما اخذه ان يهبه المديون  
قد رخصته ويهبه رب الدين حصته وهما نية \* بارت اربيع او غيرهما \* باى سبب كان جبريا  
او اختياريا ولو متعا قبالا لو اشترى شيئا ثم اشرك فيه آخر منية \* وكل \* من شركاء الملك \* اجنبى  
في \* الامتناع عن تصرف مضر في \* مال صاحبه \* لعدم تضمنها الوكالة \* نصحه له بيع حصته  
ولو من غير شريكه بلا اذن الا في صورة الخلط \* لهما لهما بفعلهما كحطنة بشعير وكبناء وشجر وزرع  
مشترك قهستاني وتما في فصل الثلثين من العمادية ونحوه في فتاوى ابن نجيم وفيها بعد  
ورقتين ان المطبخة كل لك لكن فيها بعد ورقتين آخرين جواز بيع البناء والغرس المشترك  
في الارض المحتكرة ولولا اجنبى فتنبه يجوز بيعه من شريكه لا من اجنبى الا باذنه ولو كانت  
الدار مشتركة بينهما باع احدهما بيت معين او نصيبه من بيت معين من الدار فلا خراج يطل  
البيع وفي الواتعات دار بين رجلين باع احدهما نصيبه لاخر لم يجز لانه لا يخلو امان ناعه بشرط  
الترك او بشرط القلع او الهدم اما الاول فلا يجوز لانه شرط منفعة للمشتري سوى البيع نصار  
كشرط اجارة في البيع ولا يجوز بشرط الهدم والقلع لان فيه ضررا بالشريك الذي لم يبيع وفي الفتوى  
شجرة بين قوم باع احدهم نصيبه متاعا والاشجار قد انتهت آوان القطع حتى لا يضربها القطع  
جاز الشراء والمشتري ان يقطع لانه ليس في القسمة ضرر وفي النوازل باع نصيبه من الشجرة  
بلا عرض بلا اذن شريكه ان بلغت اوان قطعها جاز البيع لانه لا يتضرر المشتري بالقسمة

وان لم تبلغ فسد لتضرره بها وفيها باع بناء بلا عرضه على ان يترك المشتري البناء فالبيع فاسد  
 عماديه من الفصل الثلثين من مسائل الشيوع \* والاختلاط \* بلا صنع من احد هما فلا يجوز  
 بيعه الا باذنه لعدم شيوع الشركة في كل حبة منها بخلاف نحو حمام وطاحون وعبد ودابة  
 حيث يصح بيع حصته اتفاقا كما بسطه المصنف في فتاواه ثم الظاهر ان البيع ليس ببيع بل المراد  
 الاخراج عن الملك او بهبة او وصية وتمامه في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة وهي  
 نافعة لمن ابتلى بالافتاء وزاد الوافي محشي الدرر الشفعة ايضا فراجعها واما الانتفاع به بغيبة  
 شريكه نفى بيت وخادم وارض ينتفع بالكل ان كانت الارض ينفعها الزرع والا لا يحتر بخلاف  
 الدابة ونحوها وتمامه في الفصل الثالث والثلثين من الفصولين \* وشركة عقد \* اى واقعة  
 بسبب عقد قابلة للوكالة \* وركنهما \* اى ماهيتها \* الايجاب والقبول \* ولو معني كما لو دفع  
 له الغا وقال اخرج مثلها واشتر والربح بيننا \* وشرطها \* اى شركة العقد \* كون المعقود  
 عليه قابلا للوكالة \* فلا تصح في مباح كاحتطاب \* وعدم ما يقطعها كشرط دراهم مسماة من  
 الربح لاحدهما \* لانه قد لا يربح غير المسمى وحكمها شركة في الربح \* وهي \* اربعة مغاوضة و  
 عنان وتقبل ووجوه وكل من الاخيرين يكون مغاوضة وعنانا كما سيجي \* اما مغاوضة \* من  
 التفويض بمعنى المساواة في كل شئ \* ان تضمنت وكالة وكفالة \* لصحة الوكالة بالجهول  
 ضمنا لا قصدا \* وتساويا مالا \* تصح به الشركة وكذا اربحا كما حققه الوافي \* وتصرفا ودينا \*  
 لا يخفى ان التساوى في التصرف يستلزم التساوى في الدين واجازها ابو يوسف مع اختلاف  
 الملة مع انكراهة \* فلا تصح \* مغاوضة وان صحت عنانا \* بين حر وعبد \* ولو مكاتبا او مأذونا \*  
 وصبي وبالغ ومسلم وكافر \* لعدم المساواة وافاد انها لا تصح بين صبيين لعدم اهليتهما لكفالة  
 ولا مأذونين لتفاوتهما قيمة \* وكل موضع لم تصح المغاوضة لغقد شرطها ولا يشترط ذلك  
 في العنان كان عنانا \* كما مر \* لاستجماع شرايطه \* كما سيتضح \* وتصح \* المغاوضة \* بين حنفي  
 وشافعي \* وان تفاوتا تصرفا في متروكة التسمية لتساويهما ملة ولا لزام بالحجة  
 نابتة \* ولا تصح الا بلفظ المغاوضة \* وان لم يعرفا معناها سراج \* اوبيان \* جميع \* مقتضياتها \*  
 ان لم ينكر لفظها اذ العبرة للمعنى لا للمبني واذا صحت \* فما اشتراه احد هما يقع مشتركا  
 الا طعام اهله وكسوتهم \* استحسانا لان المعلوم بدلالة الحال كالمشرط بالمقال واراد بالاستثنى

ما كان من حوائجه ولو جارية للوطي باذن شريكه كما سيجي \* وللبائع مطالبة ايها شاء بشئها \*  
 اى الطعام والكسوة \* ويرجع الآخر \* بما ادى \* على المشتري بقدر حصته \* ان ادى  
 من مال الشركة \* وكل دين لازم احدهما بتجارة \* واستقراض \* وغصب \* واستهلاك \*  
 وكفالة بمال بامر لازم الآخر ولو \* لزومه \* باقراره \* الا اذا اقر لمن لا تقبل شهادته له ولو معتد به  
 فيلزمه خاصة كمهر وخلع وجناية \* وكل \* ما لا تصح الشركة فيه وفائدة اللزوم انه \* اذا ادى  
 على احد هما فله تحليف الآخر \* ولو ادى على الغائب فله تحليف الحاضر على علمه ثم اذا قدم  
 له تحليفه البتة ولو الجيه \* وبطلت ان رهب لاحدهما او ورث ما تصح فيه الشركة \* مما يجي و  
 وصل ليدء ولو بصدقه او ايصاء لغوات المساواة بقاء وهي شرط كالابتداء \* لا \* تبطل بقبض \* ما لا  
 تصح فيه \* الشركة \* كعرض وعقار \* واذا بطلت بما ذكر \* صارت عنانا \* اى تنقلب اليها \* ولا  
 تصح مغاوضة وعنان \* ذكر فيهما المال والا فلهما تقبل ووجوه \* بغير النغلين والغلوس النافقة  
 والتبر والنقرة \* اى فضة وذهب لم يضر با \* ان جرى \* مجرى النقرة \* التعامل بهما \* والا  
 فكعروض \* وصحت بعرض هو \* المتاع غير النقلين ويحرك قاموس \* ان باع كل منهما نصف  
 عرضه بنصف عرض الاخر ثم عقداها \* مغاوضة او عنانا وهذه حيلة لصحتها بالعروض وهذا  
 ان تساويا قيمة وان تغاوتا باع صاحب الاقل بقدر ما تثبت به الشركة ابن كمال فقوله بنصف  
 عرض الاخر اتفاقي \* ولا تصح بمال غائب او دين مغاوضة كانت او عنانا \* لتعذر المضي على  
 موجب الشركة \* واما عنان \* بالكسر وتفتح \* ان تضمنت وكالة فقط \* بيان لشرطها \* فتصح  
 من اهل التوكيل \* كصبي ومعتوه يعقل البيع \* وان لم يكن اهلا للوكالة \* لكونها لا تقتضى الكفالة  
 بل الوكالة \* وكذا \* تصح \* عاما وخصوصا مطلقا وموقتا \* ومع التفاضل في المال دون الربح وعكسه  
 وبيع بعض المال دون بعض وبخلاف الجنس كذا نير \* من احدهما \* ودرهم \* من الآخر \*  
 و \* بخلاف \* الوصف كبيض وسود وان تغاوت قيمتهما الربح على ما شرطوا \* مع \* عدم  
 الخلط \* لاستناد الشركة في الربح الى العقد لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد خلط \* وبطالبا  
 المشتري بالثمن فقط \* لعدم تضمن الكفالة \* ويرجع على شريكه بحصته منه ان ادى من مال  
 نفسه \* اى مع بقاء مال الشركة والا فالشراء له خاصة لثلا يصير مستدينا على مال الشركة بلا اذن  
 بحر \* وتبطل الشركة بهلاك المالكين او احدهما قبل الشراء \* والهلاك على ما كنه قبل الخلط



وعليهما بعد \* وان اشترى احدهما بماله وملك \* بعد \* مال الآخر \* قبل ان يشتري به  
شيئا \* فالمشترى \* بالفتح \* بينهما \* شركة عقد على ما شرطا \* ورجع على شريكه بحصته منه \*  
اي من الثمن لقيام الشركة وقت الشراء \* وان ملك \* مال احدهما \* ثم اشترى الآخر بماله  
فان صرحا بالوكالة في عقد الشركة \* بان قال على ان ما اشتراه كل منهما بماله هذا يكون مشتركا  
نهر وصل والشرعية \* فالمشترى مشترك بينهما على ما شرطا \* في اصل المال لا الربح لصيرورتها \*  
شركة ملك لبقاء الوكالة \* المصرح بها ويرجع بحصة ثمنه \* والا \* اي وان ذكر امجرد الشركة  
ولم يتصادق على الوكالة فيها ابن كمال \* فهو بلن اشتراء خاصة \* لان الشركة لما بطلت بطل ما في  
ضمنها من الوكالة \* وتفسد باشتراط ادراهم مسماة من الربح لاحدهما \* لقطع الشركة كامر لا لانه  
شرط لعدم فسادها بالشروط فظاهرة بطلان الشرط لا الشركة بحكم ومصنف قلت صرح صد والشرعية  
وابن النكاح بفساد الشركة ويكون الربح على قدر المال \* وكل من شريكي العنان والمفاوضة ان  
يستاجر \* من يتجرله او يحفظ المال \* ويبضع \* اي يدفع المال بضاعة بان يشترط الربح لرب  
المال \* ويودع \* ويعير \* يضارب \* لانهادون الشركة فتضمنتها \* ويوكل اجنبيا \* ببيع وشراء  
ولونها المفاوض الاخر صرح نهيه بحر \* ويبيع \* بما عزوهان خلاصه \* وبنقل ونسبة \* بزازية \*  
ويسافر \* بالمال له حمل اولاه والصحيح خلافا للاشياء وقيل ان له حمل يضمن والا لظاهرية  
وموثة السفر وانكراء من رأس المال ان لم يربح خلاصه \* لا \* يملك الشريك \* الشركة \* الا  
باذن شريكه جوهره \* و \* لا \* الرهن \* الا باذنه او يكون هو العاقد في موجب الدين و  
حينئذ فيصح اقراره بالرهن والارتهان سراج \* و \* لا \* الكتابة \* والاذن بالتجارة \* وتزويج  
الامة \* وهذا كله \* لو عانا \* اما المفاوض فله كل ذلك ولو فاض ان يأذن شريكه جازوا لا  
تنعقل عانا بحر \* ولا يجوز لهما \* في عنان ومفاوضة \* تزويج العبد ولا الاعتاق ولو على  
مال \* لا \* الهبة \* اي لثوب ونحوه فلم يجز في حصة شريكه وجاز في نحولهم وخبر وفاكهة \*  
و \* لا \* القرض \* الا باذن شريكه اذا صار يحافيه سراج وفيه اذا قال له اعمل برأيك فله كل  
تجارة الا القرض والهبة \* وكذا كل ما كان اتلا للمال \* او كان \* تمليكا \* للمال \* بغير عوض \*  
لان الشركة ونسبت للاسترباح وتوابعه وما ليس كذلك لا ينتظمه عقد ما \* وصح بيع \* شريك \*  
مفاوض ممن ترد شهادته له \* كابنه وابيه وينغل على المفاوضة اجماعا \* لا \* يصح \* اقراره



بد ين \* فلا ينقل على المغاوضة عند بزازية وفي الخلاصة اقر شريك العنان بجارية لم يجز في  
 حصة شريكه ولو باع احد هما ليس للاخر اخل ثمنه ولا الخصومة فيما باعه او ادانه \* وهو \*  
 اى الشريك \* امين في المال فيقبل قوله \* اى يمينه \* في \* مقلد الربح والخسران و  
 الضياع \* والدفع لشريكه ولو \* ادعاه \* بعد موته \* كفى البحر مستدلا بما في وكالة الولوالجية  
 كل من حكى امر الا يملك استينافه ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي  
 الضمان عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا الضابط \* ويضمن بالتعدي \* وهذا حكم الامانات و  
 فى الخانية التقييد بالمكان صحيح فالوقال لا تجاوز خوارزم فجاز ضمن حصة شريكه وفى الاشباه  
 نهى احد هما شريكه عن الخروج وعن بيع النسبة جاز \* كما يضمن الشريك \* عنانا او مغاوضة  
 بحر \* بموته مجهلا نصيب صاحبه \* على المذهب والقول بخلافه غلط كافي وقف الخانية وسيجيى  
 فى الودية خلافا للاشباه فروع في المحيط قد وقع حادثان الاولى نهائه عن البيع نسبة  
 فباعه فاجبت بنفاذه في حصته وتوقعه فى حصة شريكه فان اجاز فالربح لهما الثانية نهائه  
 عن الاخراج فخرج ثم ربح فاجبت انه غاصب حصة شريكه بالاخراج فينبغي ان لا يكون  
 الربح على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة نهروفيه وتفرع على كونه امانة ما سئل قارى  
 الهدي من طلب محاسبة شريكه فاجاب لا يلزمه بالتفصيل ومثله المضارب والوصي  
 والمتولى نهروقال وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالمحاسبة الا الوصول الى سحت المحصول \*  
 \* واما \* تقبل \* وتسمى شركة صنائع واعمال وايدان \* ان اتفق \* صانعان \* خياطان او  
 خياط وصباغ \* فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان \* على ان يتقبلا الاعمال \* التى يمكن استحقاقها  
 ومنه تعليم كناية وقرآن وفقه على المغنى به بخلاف شركة دالين ومغنين وشهود ومحاكم وقرأ  
 مجالس ولعان ووعاظ وسؤال لان التوكيل بسؤال لا يصح قنية واشباه \* ويكون الكسب  
 بينهما \* على ما شرطنا مطلقا فى الاصح لانه ليس بربح بل بدل عمل فصح تقويمه \* وكل ما  
 تقبله احد هما يلزمهما \* وعلى هذا الاصل \* فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب \* كل  
 منهما \* يا لاجر ويبرأ \* دافعها \* بالدفع اليه \* اى الى احدهما \* والحاصل من \* اجر عمل \*  
 احد هما بينهما على الشرط \* ولو الاخر مريضا او مسافرا او امتنع عمل ابلا عن رلان الشرط مطلق  
 العمل لا القابل الا ترى ان القصار لو استعان بغيره او استأجره استحق الاجر بزازية \* واما \*

وجوه \* هن اربع وجوه شركة العقل \* ان عقد اهما \* بلا مال \* على ان يشتريا \* نوعا او انواعا \*  
 بوجوهها \* اى بسبب وجاهتهما \* ويبيعا \* فما حصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشتريا \* بالنسيئة \*  
 وما بقي بينهما \* ويكون كل منهما \* من التقبل والوجوه \* عنانا ومفاوضة \* ايضا \* بشرطه \*  
 السابق واذا اطلقت كانت عنانا \* وتتضمن \* شركة كل من التقبل والوجوه \* الوكالة \* لاعتبارها  
 في جميع انواع الشركة \* والكفالة ايضا اذا كانت مفاوضة \* بشرطها \* والربح \* فيها \* على ما شرطنا  
 من مناصفة المشتري \* بفتح الراء \* او مثالثته \* ليكون الربح بقدر الملك لئلا يؤدي الى ربح مالهم  
 يضمن بخلاف العنان كما مر في الدرر لا يستحق الربح الا بالاحدى ثلث بمال او عمل او تقبل والله اعلم  
 \* فصل في الشركة الفاسدة \*

لا تصح شركة في احتطاب واحتشاش واصطياد واستقاء وسائر المباحات \* كاجتناء ثمار من  
 جبال وطلب معدن من كنز وطبخ اجر من طين مباح لتضمنها الوكالة والتوكيل في اخذ المباح  
 لا يصح \* وما حصله احد هما فله \* ما حصله معا فلهما \* نصفين ان لم يعلم ما اكل \* ما حصله  
 احد هما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله بالغاما بلغ عند محمد رح \* وعند ابي يوسف رح  
 لا يجاوز به نصف ثمن ذلك \* قيل تقبل بهم قول محمد رح يؤذن باختياره نهرو عنائه \* والربح  
 في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا عبوة بشرط الغض \* فلو كل المال لاحد هما فلا خراج مثله  
 كالودفع دابته لرجل امو جرها والاجر بينهما فالشركة فاسدة والربح للمالك وللآخر اجر مثله  
 وكذا لك السفينة والبيت ولوليبيع عليها البر فالربح لرب البر وللآخر اجر مثل الدابة ولو  
 لاحد هما بغل وللآخر بعير فالاجر بينهما على مثل اجر البغل والبعير نهري \* وتبطل الشركة \*  
 اى شركة العقل \* بمرت احد هما \* علم الاخر او لانه عزل حكمي \* ولو حكما \* بان قضى  
 بلحاظه مرتدا \* وتبطل ايضا \* بانكارها \* وبقوله لا اعمل معك فتح \* ويفسخ احد هما \*  
 ولو المال عروضا بخلاف المضاربة هو المختار بزيادة خلا فاللزيعي وبتوقف على علم الاخر لانه  
 عزل قصدي \* ويجزونه مطبقا \* فالربح بعد ذلك للعامل لكنه يتصدق بربح مال المجنون  
 تا تاريخانية \* ولم يترك احد هما مال الاخر بغير اذنه فان اذن كل فاديا معا \* او جهل \* ضمن كل  
 نصيب صاحبه \* وتقاصا او رجوع بالزيادة \* وان اديا متعاقبا كان الضمان على الثاني علم باداء  
 صاحبه او لا كما مورب اداء الزكوة \* والكفارة \* اذا دفع للفقير بعد ادائه الامر بنفسه \* لان فعل

الأمر عزل حكمي وفيه لا يشترط العلم خلافا لهما \* اشترى أحد المتفارضين أمة باذن الآخر \*  
 صريحا فلا يكفى سكوته \* ليطأها فهي له \* لا للشركة \* بلا شيء \* لتضمن الاذن بالشراء للوطى الهبة  
 اذا لطريق لحله الابهة الحرمه ووطى المشتركة وهبة الماشاع فيما لا يقسم جائزة وقال يلزمه نصف الثمن \*  
 وللبيع \* والمستحق \* اخذ كل بئمنها \* وعقرها لتضمن المغاوضة للكفالة \* ومن اشترى عبد \*  
 مثلا \* فقال له آخر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعد صح وارزاه نصف الثمن  
 وان لم يعلم بالثمن خسر عند العلم به ولو قال اشركني فيه فقال نعم ثم لقيه اخر وقال مثله واجيب  
 بنعم فان \* كان القائل \* عالما بمشاركة الاول فله ربه وان لم يعلم فله نصفه \* لكون مطلوبه شركته  
 في كامله \* و \* حينئذ \* خرج العبد من ملك الاول \* ما اشترى اليوم من انواع التجارة  
 فهو بيني وبينك فقال نعم جازا شيا وفيها تقبل ثلاثة عملا بلا عقد شركة فعمله احد هم فله ثلث  
 الاجر ولا شيء للآخرين فروع القول مانكر الشركة برهن الورثة على المغاوضة لم يقبل حتى  
 يبرهنوا انه كان مع الحي في حيرة اميت برهنوا على الارث والحي على المغاوضة قضى له بنصفه فتح  
 تصرف احد الشريكين في البلد والاخر في السفر واراد القسمة فقال ذواليد قد استغرقت الفا  
 فالقول له ان المال في يدك شروا كرماء فباعوا اثرته ودفعوا لاحد هم ليحفظه فذسه في التراب ولم يجد  
 حلف فقط دفع الاخر ما لا اقرضه نصفه وعقد الشركة في اكل فشرى امتعة فطلب رب المال حصته  
 ان لم يصرف لنصفه اخذ المناع بقيمة الوقت بينهما متاع على دابة في الطريق سقطت فاكترى  
 احدهما دابة بغيبة الاخر خوفا من هلاك المتاع ونقصه رجع بحصته قنيه دابة مشتركة قال  
 البيطارون لا بد من كيمافكواها الحاضر فملكتم يضمن داربين انذين سكن احدهما وخربت  
 ان خربت بالسكني ضمن طاحونة مشتركة قال احدهما لصاحبه عمرها فقال هن العماره نكفيني  
 لا ارضى بعمار تلك فعمرها لم يرجع جواهر الفتاوى وفي السراجية طاحونة مشتركة انفق احدهما  
 في عمارتها فليس بمتطوع ولو انفق على عبد مشترك او ادنى خراج كرم مشترك فهو متطوع  
 الكل من منح المصنف قلت والضابط ان كل من اجبر ان يفعل مع شريكه اذا فعله احدهما بلا  
 اذن فهو متطوع والا لا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلث وصي وناظر ضرورة تعد رقسمته  
 ككرى نهرومرمة قناة وبشرودولاب وسغينة معيبة وحائط لا يقسم اساسه فان كان الحائط يحتمل  
 القسمة ويبني كل واحد في نصيبه المستر \* لا يجبر والا اجبر وكن اكل ما لا يقسم كحمام وخان و

طاحون وتماه في متفرقات قضاء البحر والعيني والاشياء وفي غصب المجتبى زرع بلا اذن  
 شريكه فلنفع له شريكه نصف البدل يكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجز وبعد جاز وان اراد  
 فلعه يقاسمه فيقلعه من نصيبه ويضمن الزرع نقصان الارض بالقلع والصواب نقصان الزرع  
 وفي تسمية الاشياء المشتركة اذا اهدم فابى احدهما العماره فان احتمل القسمة لا جبر وقسم و  
 الابنى ثم اجرة ليرجع وتماه في شركة المنظومة المجيبة وفيها \* باع شريك شقصه لآخر \* ولو  
 بلا اذن شريك ناظر \* فيما عدا الخلط والاختلاط \* جوز ذاك البيع والتعاطي \* ثم الشريك  
 ههنا لو باع \* حصته من فرس وابتاع \* ذلك منه الاجنبي وهلك \* وكان ذا بغير اذن الشركاء \*  
 فان يشاروا ضمنوا الشريك او \* من اشترى على ما قد روروا \* وان يكون كل شريك آجرا \*  
 حصته حمام له من آخر \* وكان شخص منهما قد اذنا \* لذلك في تعميرها وبالبنا \* فلا رجوع  
 صاح للمستاجر \* في ذا البناء على الشريك الآخر \* لو واحد من الشريكين سكن \* في الدار مدة  
 مضت من الزمن \* فليس للشريك ان يطالبه \* باجرة السكنى ولا المطالبة \* بانه يسكن مثل  
 الاول \* لكنه ان كان في المستقبل \* يطالب ان يهايب الشريكا \* يجاب فانهم ودع التشكيكا \*

**\* كتاب الوقف \***

مناسيته للشركة اذ خال غيره معه في ماله غير ان ملكه باق فيها لافيه \* هو \* لغة الحبس  
 وشرعا \* حبس العين على \* حكم \* ملك الوقف والتصدق بالمنفعة \* ولو في الجملة في  
 الاصح انه \* عند \* جائز غير لازم كالعارية \* وعند هاهو حبسها \* على حكم \* ملك الله  
 تعالى وصرف منفعتها على كل من احب \* ولو غنيا فيلزم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه  
 الفتوى ابن الكمال وابن الشحنة \* وسببه ارادة محبوب النفس \* في الدنيا بين الاحباب  
 وفي الاخرة بالثواب يعني بالبينة من اهلها لانه مباح بل ليل صحته من الكافر وقد يكون واجبا  
 بالذل وفي تصدق بها او بشئها ولو رفقها على من لا تجوز له الزكاة جاز في الحكم وبقي نذره  
 وبهذا عرف صفته وحكمه ما مر في تعريغه \* ومحل المال المتقوم وركنه الالفاظ الخاصة كارضى \*  
 هذه \* صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين ونحوه \* من الالفاظ كموقوفة لله تعالى او على  
 وجه الخير او البر واكتفى ابو يوسف بلفظ موقوفة فقط قال الشهيد ونحن نفتي به للعرف \*  
 وشرطه شرط سائر التبرعات \* كحرية وتكليف \* وان يكون \* قربة في ذاته معلوما \* منجرا \*

لا معلقا إلا بكائن ولا مضافا ولا موقتا ولا بخيار شرط ولا ذكر معه اشتراط بيعه وصرف ثمنه لحاج  
 فان ذكره بطل وقفه بزانية وفي الفتح لو وقف المرتد فقتل او مات او ارتد المسلم بطلا  
 وقفه ولا يصح وقف مسلم او ذمي على بيعة او حربى قبل از مجوسى وجاز على ذمي لانه قر  
 حتى لو قال على ان من اسلم من ولد او انتقل الى غير النصرانية فلا شئ له لزوم شرطه على المذهب  
 والملك يزول \* عن الموقوف باحد امور الاربعة بافراز مسجل كما سيحى \* وبقضاء القاضي \* لا ذ  
 مجتهد فيه وصورته ان يسلمه الى المتولى ثم يظهر الرجوع معين المفتى معزيا للفتح \* المتولى من  
 قبل السلطان \* لا المحكم وسيحى ان البيعة تقبل بلا دعوى ثم هل القضاء بالوقف قضاء على الكفا  
 فلا تسمع فيه دعوى ملك آخر ووقف آخر لا تسمع انتهى ابو السعود مفتى الروم بالاول  
 وبه جزم في المنظومة المجيبة ورجحه المصنف صونا عن التحيل لا بطلاله لكنه نقل بعد عن السحران  
 المعتمد الثاني وصححه فى الفواكه البدرية وبه انتهى المصنف \* او الموت اذا علق به أى بموته  
 كاذمات فقل وقفته دارى على كذا الفصحى انه كوصيته تلزم من الثلث بالموت لا قبله قلت ولو  
 لوارثه وان رده لكنه يقسم كالثلاثين فنقول البرازية انه ارث اى حكما فلا خلل فى عبارته  
 فاعتبر الوارث بالنظر لليلة والوسية وان ردوا بالنظر للغير ان لم تنغل لوارثه لانها لم تنمحض  
 له بل لغيره بعد فانهم \* او بقوله وتفتها في حياتي وبعد وفاتي مؤبد \* فانه جائز عند هم  
 لكن عند الامام ما دام حيا هو نذرا بالتصدق باليلة فعليه الوفاء وله الرجوع ولو لم يرجع  
 حتى مات جاز من الثلث قلت نفى هذا الامر من له الرجوع ما دام حيا غنيا او فقيرا بامر  
 قاض او غيره شربلاية فنقول الكرد لو انتقر يفسخه القاضي لو غير مسجل منظور فيه \* ولا  
 يتم الوقف حتى يقبض \* لم يقل للمتولى لان تسليم كل شئ بما يليق به ففي المسجل بالافراز  
 وفي غيره بنصب المتولى وتسليمه اياه ابن كمال \* ويفرز \* فلا يجوز وقف مشاع يقسم خلافا  
 للثاني \* يجعل آخره لجهته \* قربة \* لا تنقطع \* هذا بيان شرائطه الخاصة على قول محمد لانه  
 كالصدقة وجعله ابو يوسف كالاعتاق واختلف الترجيح والاخذ بقول الثاني احوط واسهل بحر  
 وفى الكرد وصد الشريعة وبه يفتى واقرة المصنف \* واذا وقته \* بشهرا وسنة \* بطل \* اتفاقا  
 درر عليه فلو وقف على رجل بعينه عاد بعد موته لورثة الواقف به يفتى خانية وفتح قلت  
 وجزم فى الخانية بصحة الوقف مطلقا فتنبيه واقرة الشر بلا نى \* فاذا تم ولزم لا يملك ولا يملك



ولا يعار ولا يرهن \* فيبطل شرط واقف الكتب الرهن كما مر في التذبير ولو سكنه المشتري أو المرتهن  
ثم بان انه وقف أو لصغير لزم اجر المثل قنية \* ولا يقسم \* بل يتهايون \* الا عند هاهنا \* فيقسم  
المشاع وبه افتى قارئ الهداية وغيره \* اذا كانت \* القسمة \* بين الواقف \* وشريكه \* المالك \*  
او الواقف الاخر او ناظره ان اختلف جهة وقفهما فارتى الهداية ولو وقف نصف عقار كله له فالقاضي  
يقسمه مع الواقف صدق الشريعة وابن الكمال وبعد موته لورثته ذلك فيغزو القاضي الوقف من  
المالك ولهم بيعه به افتى قارئ الهداية واعتمده في المنظومة المحيية \* لا الموقوف عليهم \* فلا  
يقسم الوقف بين مستحقه اجماعا درر وكافي وخلاصة وغيرها لان حقهم ليس في العين وبه  
جزم ابن نجيم في فتاواه وفي فتاوى قارئ الهداية هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك ولو سكن  
بعضهم ولم يجعل الاخر موضعاً يكفه فليس له اجره ولا له ان يقول انا استعملنا بقول ما استعملته  
لان المهاييات انما تكون بعد الخصومة قنية نعم لو استعمله كله احلهم بالغلبة بلا اذن الاخر  
لزومه اجر حصه شريكه ولو وقع على سكنهما بخلاف الملك المشترك او معد الاجارة قنية قلت  
واو بعضه ملك وبعضه وقف يأتي في الغصب \* ويوزل ملكه عن المسجد والمصلى \* بالفعل \*  
ويقوله جعلته مسجداً \* عند الباني \* وشرط محمد رح \* والامام \* الصلوة فيه \* بجماعة وقيل  
يكفى واحد وجعله في الخانية ظاهر الرواية فروع اراد اهل المحلة نقض المسجد وبناءه احكم من  
الاول ان كان الباني من اهل المحلة لهم ذلك والا لا بزاوية \* وان جعل تحته سرداباً لمصالحه \*  
امى المسجد \* جاز \* كمسجد القدس \* ولو جعل لغيرها او \* جعل \* فوقه بيتاً وجعل باب المسجد الى  
طريق وعزله عن ملكه لا \* يكون مسجداً \* وله بيعه ويورث عنه \* خلافاً لهما \* كما لو جعل وسط داره  
مسجداً اذن للصلوة فيه \* حيث لا يكون مسجد الا اذا شرط الطريق زيلعى فروع لو بنى فوقه بيتاً  
للامام لا يضر لانه من المصالح اما لو تمت المسجد به ثم اراد البناء منع واوقال عنيت ذلك لم يصدق  
تأثيرا خانية فاذا كان هذا في الواقف فكيف بغيره فيجب هدمه ولو على جدار المسجد ولا يجوز اخذ  
الاجر منه ولا ان يجعل شيئاً منه مستغلاً ولا سكنى بزاوية \* واو خرب حوله واستغنى عنه يبقى  
مسجد عند الامام والثاني \* ابد الى قيام الساعة \* وبه يفتى \* حارثي القاسمي \* وعادالى  
الملك \* اى ملك الباني او ورثته \* عند محمد رح \* وعن الثاني ينقل الى مسجد آخر باذن  
القاضي \* ومثله \* في الخلاف المذكور \* حشيش المسجد وحصيرة مع الاستغناء عنها ما ركن الرباط

والبئر اذا لم ينتفع بهما فيصرف وقف المسجد والرباط والبئر \* والحوض \* الى اقرب مسجد او  
رباط او بئر \* او حوض \* اليه \* تغريغ على قولهما ذررونها وقف ضيعة على الفقراء وسلمها  
للمتولي ثم قال لوصيه اعط من غلتها فلانا كذا الم يصح لخروجه عن ملكه بالتججيل فلو قبله صح  
قلت لكن سمعني معزياً لفتاوى ما يدل زادة ان للواقف الرجوع في الشروط لو مسجلاً \* انحل  
الواقف والجهة وقال مرسوم بعض الموقوف عليه \* بسبب خراب وقف احدهما جاز للحاكم  
ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها حينئذ كشي واحد \* وان اختلف احدهما \*  
بان بنى رجلاً من مسجد ين او رجل مسجد او مدرسة ووقف عليهما اوقافاً \* لا يجوز \* له ذلك \*  
ولو وقف العقار ببقرة واكرته \* بفتحتين عبيدة الحراثون \* صح \* استحسانا تبعاً للعقار وجاز  
وقف القن على مصالح الرباط خلاصه ونفقته وجنايته في مال الوقف ولو قتل عمل الا تودفنه  
بزازية بل تجب قيمته ليشتري به ابل له \* كاصح \* وقف مشاع \* قضى بجوازه \* لانه مجتهد  
فيه فللحنفي المقلد ان يحكم بصحة وقف المشاع وبطلانه لاختلاف الترجيح واذا كان في المسئلة  
قولان مصححان جاز الافتاء والقضاء باحد هما بحر ومصنف \* وكاصح ايضا وقف كل \* منقول \*  
قصدا \* فيه تعامل للناس كفاس وقنوم \* بل \* ودراهم رد نانير \* قلت بل ورد الامر للقضاء  
بالحكم به كافي معروضات المفتي ابي السعود ومكييل وموزون فيباع ويدفع ثمنه مضاربة او  
بضاعة فعلي هذا الوقف كذا على شرط ان يقرضه لمن لا بد له ليزرعه لنفسه فاذا ادرك اخذ  
مقداره ثم اقرضه لغيره وهكذا جاز خلاصه وفيها وقف بقرة على ان ما خرج من لبنها او سمونها  
للفقراء ان اعتادوا ذلك رجوت ان يجوز \* وقد روجنازة \* وثيا بها وصحف وكتب لان التعامل  
يترك به القياس لحد يث ماراه المسلمون حسناً وعند الله حسن بخلاف ما لا تعامل فيه كثياب  
ومتاع وهذا قول محمد رح وعليه الغتوى اختياراً والحق في البحر السفينة بالمتاع وفي البرازية  
جاز وقف الاكسية على الفقراء فيلفع اليهم شتاء ثم يردونها بعده وفي الدرر وقف مصحفاً  
على اهل مسجد للقراءة ان يحصون جاز وان وقف على المسجد جاز ويقرأ فيه ولا يكون محصوراً  
على هذا المسجد وبه عرف حكم نقل كتب الاوقاف من محالها للانتفاع بها والفقهاء بذلها  
مبتلون فان وقفها على مستحقي وقفه لم يجز نقلها وان على طلبة العلم وجعل مقرها في خزائنه  
التي في مكان كذا انفي جواز النقل تردد نهر \* ويبدأ من غلته بعمارتها \* ثم ما هو اقرب لعمارتها

كامام مسجد و مدرس مدرسة يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذللك الى آخر المصالح  
 وتاممه في البحر \* وان لم يشترطه الواقف \* لثبوته اقتضاء وتقطع الجهات للعمارة ان لم يخف  
 ضرر بين فتح فان خيف كامام وخطيب و فراش قد موافيعطوا المشرط لهم واما الناظر والكاتب  
 والجابي فان عملوا زمن العمارة فلهم اجر عملهم لا المشرط بحرقا في النهر وهو الحق خلافا  
 لما في الاشياء وفيها عن الذخيرة لو صرف الناظر لهم مع الحاجة الى التعمير من وهل يرجع عليهم  
 الظاهر لا تعد به بالدفع وما قطع العمارة يسقط رأسا وفيها الوشرط الواقف تقديم العمارة تم  
 الغاضل الفقراء او للمستحقين لزم الناظر امساك تدعيم العمارة كل سنة وان لم يستجبه الآن لجواز ان  
 يحدث حدث ولا غلة بخلاف ما اذ لم يشترط فليحفظ الفرق بين الشرط وعدمه وفي الوهبانية  
 لو زاد المتولى دافعا على اجر المثل ضمن الكل لوقوع الاجارة له وفي شرحها للشربلاني عند  
 قوله \* زيد خل في وقف المصالح قيم \* امام خطيب والمودن يعبر \* الشعائر التي تقدم شرطام  
 لم يشترط بعد العمارة هي امام وخطيب ومدرس ورقاد وفراش ومودن وناظر وثمان زيت و  
 قناديل وحصير وماء وضوء وكلفة نقله للميضاة فليس مباشر وشاهد وشاد وجاب وخازن وكتب  
 من الشعائر فتقدمهم في دفتر المحاسبات ليس بترمي ويقع الاشتباه في ابواب ومزملاتي قاله  
 في البحر قلت ولا تردد في تقديم ابواب ومزملاتي وخادم مطهرة انتهى قلت انما يكون  
 المدرس من الشعائر لو مدرس المدرسة اما مدرس الجامع فلا لانه لا يتعطل لغيبته بخلاف المدرسة  
 حيث تفعل اصلا وهل يأخذ ايام البطالة كعين ورمضان لم اراه وينبغي الحاقه ببطالة القاضي  
 واختلغوا فيها والاصح انه يأخذ لانها للاستراحة اشياء من قاعلة العادة محكمة وسيجي مالو غاب  
 فليحفظ \* ولو كان الموقوف \* دارا فعمارته على من له السكنى \* ولو متعلدا من ماله لامن  
 الغلبة اذ الغرم بالغنم ودر \* ولم يزد في الاصح \* يعني انما تجب العمارة عليه بقدر الصفة  
 التي وقفها الواقف \* ولو ابل \* من له السكنى \* او عجز \* لفقره \* عمر الحاكم \* اى اجرها  
 الحاكم منه او من غيره وعمرها \* باجرتها \* كعمارة الواقف ولم يزد في الاصح الا برضاء  
 من له السكنى زيلعى ولا يجبر الابي على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى بل المتولى والقاضي \*  
 ثم ردها \* بعد التعمير \* الى من له السكنى \* رعاية للحقين فلاعامة على من له الاستقلال  
 لانه لا سكنى له فلو سكن هل تلزمه الاجرة الظاهرة لالعدم الفائدة الا اذا احتيج الى العمارة

فبأن خذها المتولى ليعمر بها ولو هو المتولى ينبغي ان يجبره القاضي على عمارتها ما عليه من  
 الاجر فان لم يفعل نصب متوليا ليعمرها ولو شرط الواقف غلها له وموتنها عليه صحا وهل يجبر  
 على عمارتها الظاهر لا نهر وفي الفتح لو لم يجد القاضي من يستأجرها لم اره وخطري انه  
 يخبره بين ان يعمرها او يرد مال الورثة الواقف قلت نلو كان هو الوارث لم اره وفي فتاوى قارى  
 الهداية ما يغفل استبدل له اورد ثمنه للوارث او للمفقراء \* او صرف \* الحاكم او المتولي حارم \*  
 نقضه \* او ثمنه ان تعد راعادة عينه \* الى عمارته ان احتاج والا حفظه لاحتاج \* الا اذا  
 خاف ضياعه فيبيعه ويمسك ثمنه لاحتاج حارم \* ولا يقسم \* النقض او ثمنه \* بين  
 مستحقي الوقف \* لان حقهم في المنافع لا العين \* جعل شيئا \* اى جعل البانى شيئا \* من  
 الطريق مسجد \* الضيقة ولم يضربا لما رين \* جاز \* لانها للمسلمين \* كعكسه \* اى كجواز  
 عكسه وهو ما اذا جعل في المسجد ممر لتعارف اهل الامصار في الجوامع وجاز لكل احد ان  
 يمر فيه حتى الكافر الا الجنب والحائض والدواب زيلعي \* كالوجعل \* الامام \* الطريق  
 مسجد الا عكسه \* لجواز الصلوة في الطريق لا المرور في المسجد \* تؤخذ ارض \* ودارو  
 حانوت \* بجانب مسجد ضاق على الناس بالقيمة كرها \* درر وعمادية \* جعل \* الواقف \*  
 الولاية لنفسه جاز \* بالاجماع وكل الو لم يشترطها لاحد نا لولاية له عند المائثي وهو ظاهر  
 المذهب نهر خلا لما نقله المصنف ثم اوصيه ان كان والا فللحاكم فتاوى ابن نجيم وقارى الهداية  
 وسيجيى \* وينزع \* وجوبا بزاية \* لو \* الواقف درر فقيرة اولى \* غير مأمون \* او عاجزا  
 او ظهريه فسق كشر ب خمر ونحوه فتح او كان يصرف ماله في الكيمياء ويكثا \* وان شرط عدم  
 نزعه \* اى لا ينزعه قاض ولا سلطان لمخالفته لحكم الشرع فيبطل كا اوصي فلو ما مونالم تصح تولية  
 غيره اشباه \* رجاز جعل غلة الوقف \* الولاية \* لنفسه عند الثانى \* وعليه الفتوى \* و  
 جاز \* شرط الاستبدال به \* ارضا اخرى حينئذ \* او \* شرط \* يبيعه ويشترى بثمنه ارضا اخرى  
 اذا شاء فاذا فعل صارت الثانية كالاولى في شرائطها وان لم يذكرها ثم لا يستبدل لها \* بثلاثة  
 لانه حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى لا الثانية \* واما \* الاستبدال ولو للمساكين \*  
 بدون الشرط فلا يملكه الا القاضي \* درر وشرط في البحر خروجه عن الانتفاع بالكلية وكون  
 البدل عتقا او مال... استبدل قاضي اللجنة المفسر بنى العلم والعمل وفي النهر ان المستبدل قاضي اللجنة

فالنفس به مطمئنة فلا يخشى ضياعه ولو بالذراهم والد ثاثير وكذا الوشرط على من وهى احد من  
المسائل السبع التى يخالف فيها شرط الواقف كما بسطه في الاشباه وزاد ان المصنف في زواجره  
قائمة وهى اذ انص الواقف وراى الحاكم فثم مشارف جاز كالوصي وعزها لا نفع الوسائل و  
فيها لا يجوز استبدال العامر الا فى اربع قلت لكن في معروضات المفتي ابي السعود انه في سنة  
احدى وخمسين وتسعمائة ورد الامر الشريف بمنع استبدال امران يصير باذن السلطان  
تبعاً لترجيح صدق الشريعة انتهى فليحفظ وفيها ايضا الوشرط الواقف العزل والنصب وسائر التصرفات  
لمن يتولى من اولاده ولا يد اخلهم احد من القضاة والامراء وان داخلوهم فعليهم لعنة الله  
هل يمكن من اخلتهم فاجاب بانه في سنة اربع واربعين وتسعمائة وحررت هذه التوقيعات  
المشروطة هكذا فامتلون او من الامراء يعرضون للذلة العلية على مقتضى الشرع ومن دونهم  
رتبته تعرض بارائهم مع قضاة البلاد على المشروخ من المراد لا يخالف القضاة المتولين ولا  
المتولون القضاة بهذا الا بالامر الشريف فالواقفون لو ارادوا ان يفسدوا صدق ريبه روادا  
داخلهم القضاة والامراء فعليهم اللعنة فهم الملعونون لما تقرر ان الشرائط المخالفة للشرع جميعها  
لغو وباطل انتهى فليحفظ \* بنى على ارض ثم وقف اليها \* قصد \* بد \* ونها ان الارض مملوكة لا يصح \*  
وقبل صح وعليه الفتوى سئل قارئ الهداية عن وقف البناء والغراش بلا ارض فاجاب الفتوى على  
صحة ذلك ورجحه شارح الوهبانية واقره المصنف معللاً بانه منقول فيه تعامل فيتعين به الافتاء \* وان  
موقوفة على ما عين البناء له جاز \* تبعاً \* اجماعاً وان \* الارض \* لجهة اخرى فمختلف فيه \*  
الصحة كما في المنظومة المجيبة وسئل ابن نجيم عن وقف الاشجار بلا ارض فاجاب يصح لو الارض  
وقفها ولو لغير الواقف وسئل ايضا عن البناء والغراش في الارض المحتكرة هل يجوز بيعه ووقفه وهل  
يجوز وقف العين المرهونة او المستأجرة فاجاب نعم وفي البرازية لا يجوز وقف البناء في ارض  
عارية او اجارة واما حكم الزيادة في الارض المحتكرة ففى المنية حانوت لرجل في ارض وقف فابى  
صاحبه ان يستأجر الارض باجر المثل ان العمارة لو رفعت تستأجر باكثر مما يستأجره امره برفع  
العمارة ويؤجره لغيره والا تترك في يدك المالك الاجر ومثله في البحر وفيه لوزيد عليه ان اجارته  
مشاهدة تفسخ عند راس الشهر ثم ان ضرر رفع البناء لم يرفع وان لم يضر رفع او يملكه القيم برضاء  
المستأجر فان لم يرض تيقن الى ان يخلص منك محيط يقي لواجارته مسانعة ازم من طوليلة و



الظاهر انه لا تقبل الزيادة دفعا للمضر وعليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب  
البناء لا الزيادة في نفس الارض انتهى اما وقف الاقطاعات ففي النهر لا يجوز الا اذا كانت  
الارض مواتا او ملكا للامام فاقطعها رجلا قال واغلب اوقاف الامراء بمصر انما هو اقطاعات  
يجعلونها مشتركة صورة من وكيل بيت المال وفي الوهبانية \* ولو وقف السلطان من بيت مالنا \*  
لمصلحة عمت يجوز زيوجر \* قلت وفي شرحها للشرنبلاني وكذا يصح اذنه بذلك ان فتحت  
عنوة لاصلاح ابقاء ملك ما لكها قبل الفتح \* اطلق \* القاضي \* بيع الوقف غير المسجل لوارث  
الواقف فباع صح \* وكان حكما يبطلان الوقف لعدم تسجيله حتى لو باعه الواقف او بعضه او  
رجع عنه ووقفه لجهة اخرى وحكم بالثاني قبل الحكم بلزوم الاول صح الثاني لوقوعه في محل  
الاجتهاد كما حققه المصنف وافتى به تبع الشنخه وقارئ الهداية والملايبي السعود قلت لكن حملة  
في النهر على القاضي المجتهد فراجع \* واو \* اطلق القاضي البيهقي \* لغيره \* اي غير  
الوارث \* لا \* يصح بيعه لانه اذا بطل عاد الى ملك الوارث وبيع مال الغير لا يجوز درر يعني  
بغير طريق شرعي لما في العمادية باع القيم الوقف بامر القاضي ورأيه جاز قلت واما المسجل لو  
انقطع ثبوته واراد اولاد الواقف ابطاله فقال المفتي ابو السعود في معروضاته قد منع القضاء  
من استماع هذه الدعوى فليحفظ \* الوقف في مرض موته كهيئة فيه \* من الثلث مع القبض \*  
فان خرج \* الوقف \* من الثلث واجازه الوارث تغل في الكل والابطال في الزائد على  
الثلث \* ولو اجاز البعض جاز بقدره وبطل وقف راهن معسر ومريض ومليون محيط  
بخلاف صحيح لو قبل الحجر فان شرط وفاء دينه من غلته صح وان لم يشترط يوفي من الغاضل  
عن كفايته بلا سرف ولو وقفه على غيره فغلته لمن جعله له خاصة فتاوى ابن نجيم قلت قيد محيط  
لان غير المحيط يجوز في ثلث ما بقي بعد الدين لوله ورثة والا ففي كله فلو باعها القاضي ثم  
ظهر مال شرعى به ارض بد لها وتامه في الاسعاف في باب وقف المريض وفي الوهبانية \*  
فان وقف المرحون فافتكه بحر \* فان مات عن عيين بقي لا يغير \* اي والا فيبطل او للغة  
يمهل فليتا مل قلت لكن في معروضات المفتي ابي السعود سئل عن وقف على اولاده وهرمب  
من الدين هل يصح فاجاب لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف  
بقدر اوما شغل بالدين انتهى فليحفظ \* الوقف \* على ثلاثة اوجه \* اما للفقراء او للاغنياء

ثم للفقراء أو يستوى فيه الغريقان كروباط و خان و مقابر و سقايات و قناطر و نحو ذلك \* كما جلد  
 وطواحين و طست لا احتياج الكل لذلك بخلاف الادوية فلم يجز نعي بلا تعميم او تنصيص  
 فيدخل الاغنياء تبعا للفقراء قنية فروع اقرب وقف صحيح بانه اخرج من يده و وارثه يعلم  
 خلافه جاز الوقف ولا تسمع دعوى وارثه قضاء در در في الوهبانية \* و يبطل ارفاق امره  
 بارتداد \* فحال ارتداد منه لا وقف اجدر \*

### \* فصل \*

يراعى شرط الواقف في اجارته \* فلم يزد القيم بل القاضي لانه له ولاية النظر لفقير و غائب  
 و ميت \* فلو اهل الواقف ملتها قيل تطلق \* الزيادة للقيم \* وقيل تقييد بسنة \* مطالقا \*  
 وبها \* اى بالسنة \* يغني في الدار و بثلاث سنين في الارض \* الا اذا كانت اصلحة بخلاف  
 ذلك و هذا مما يختلف زمانا و موقعا و في البرازية لو احتيج لذلك يعقد عقود فيكون العقد  
 الاول لازما لانه باجر والثاني لا لانه مضاف قلت لكن قال ابو جعفر الفتوى على ابطال الاجارة  
 الطويلة ولو بعقد ذكره الكرماني في الباب التاسع عشر و اقره القدرى و سيجي في  
 الاجارة \* و يجوز \* باجر \* المثل \* و لا \* يجوز \* بالاقل \* و لو هو المستحق قارئ الهداية الا  
 ينقص ان يسير اذا لم يرغب فيه الا بالاقل اشباه \* فلو رخص اجرة \* بعد العقد \* لا يفسخ العقد \*  
 للزيم الضرر \* و لو زاد \* اجرة \* على اجر مثله قيل يعقد ثانيا به على الاصح \* في الاشباه و لو زاد اجر  
 مثله في نفسه بلا زيادة \* اهل فللمتولي فسخها به يغني و ما لم يفسخ فله المسمى \* وقيل لا \* يعقد  
 به ثانيا \* كزيادة \* و اهل \* تعينا \* فانها لا تعتبر و سيجي في الاجارة \* والمستاجر الاول  
 اولى من غيره اذا قبل الزيادة و الموقوف عليه \* الغلة او السكنى \* لا يملك الاجارة \* ولا  
 الدعوى لو غصب منه الوقف \* الا بتولية \* و اذن القاضي ولو الوقف على رجل معين على  
 ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الغلة لا العين و هل يملك السكنى من يستحق الربع في  
 الوهبانية لا وفي شرحها للشرنبلاني و التحرير نعم \* و \* الموقوف \* اذا آجره المتولى بدون اجر  
 المثل لزم المستاجر \* لا المتولى \* كغلط فيه بعضهم \* تمامه \* اى تمام اجر المثل \* كاب \* وكذا  
 وصى خاتمة \* اجر منزل صغيرة بدونه \* فانه يلزم المستاجر تمامه اذ ليس لكل منهما ولاية  
 الحظر الا سقاط وفي الاشباه عن القنية ان القاضي يأمره بالاستيفاء ربا جر المثل وعليه تسليم

زود السنين الماضية ولو كان القيم ساكناً مع قدرته علي الرفع للقاضي لا غرامه عليه وانما هي  
 علي المستاجر واذا اظفر الناظر بما ل الساكن فله اخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاء  
 وديانة انتهى فليحفظ قلت وقيد باجارة المتولي لما في غصب الاشياء لو آجر الغاصب ما منفعه  
 مضمونة من مال وقف او يتيم او معد للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لا اجر المثل وعلى الغاصب  
 رد ما قبضه لا غير لتاويل العقد انتهى فليحفظ \* يغتني بالضمان في غصب عقار الوقف  
 وغصب منفعه \* ارا تلافها كالوسكن بلا اذن اراسكنه المتولي بلا اجر كان علي الساكن اجر  
 المثل ولو غير معد للاستغلال به يغتني صيانة للوقف وكذا منافع مال اليتيم دور \* وكذا \* يغتني  
 بكل ما هو نفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه \* حاوى القل سى ومتى قضى بالقيمة شري بها  
 عقار آخر فيكون وقفاً بل الاول \* والذى \* تقبل فيه الشهادة \* حسبة \* بدون الدعوى \*  
 اربعة عشر منها الوقف على ما في الاشياء لان حكمه التصديق بالغلة وهو حق الله تعالى بقى  
 لو الوقف على معينين هل تقبل بلا دعوى في الخانية ينبغي لا اتفاقا وفي شرح الوهبانية للشيخ  
 حسن وهذا التفصيل هو المختار وفي التاتارخانية ان هو حق الله تقبل والا لا بالدعوى  
 فليحفظ قلت تكن بحث فيه ابن الشحنة ووافق المصنف بقبولها مطلقا لثبوت اصل الوقف لما له  
 للمفقراء وباشترط الدعوى لثبوت الاستحقاق لما في الخانية لو كان ثمه مستحق ولم يدع  
 لم يدفع له شيء من الغلة وتصرف كلها للمفقراء قلت ومفاده انه لو ادعى استحقاق مع انها لا تسمع  
 منه على المفتي به الا بتولية كما مر فتدبر وفي الاشياء لنا شاهد حسبة في اربعة عشر وليس  
 لنا مدعى حسبة الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسمع عند البعض والمفتي به لا الا  
 بتولية فاذا لم تسمع دعواه فلا جنبى اولى وقد مر فتنبه \* ويشترط \* في دعوى الوقف \* بيان  
 الواقف \* ولو الوقف قد يما \* في الصحيح \* بزيادة لثلا يكون اثباتا للمجهول وفي العمادية يقبل \* و  
 تقبل فيه \* الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بالشهرة لا بآيات اصله وان  
 صرحوا به \* اى بالسماع في المختار ولو الوقف على معينين حفظ الاركان القديمة عن استهلاك  
 بخلاف غيره \* لا \* تقبل بالشهرة \* لا بآيات شرائطه في الاصح \* درر وغيرها لكن في المجتبى  
 المختار قبولها على شرائطه ايضا واعتمده في المعراج واقره الشرنبلاني وقواه في الفتح بقولهم  
 يسلك به منقطع الثبوت المجعولة شرائطه ومصارفه ما كان عليه في دارين القضاة انتهى وجوابه

ان ذلك للضرورة والمدعي عام بحجر \* وبيان المصروف \* كقولهم على مسجد كذا \* من اصله \*  
 لتوقف صحة الوقف عليه فتقبل بالتسامع \* وبعض مستحقه \* وكذا بعض الورثة ولا ثالث  
 لهما كما في الاشباه قلت وكذا الوثبت اعساره في وجه احد الغرماء كما سيجيئ فتأمل وقالوا تقبل  
 بينة الافلاس بغيبة المدعي وكذا اعتراض بعض الاولياء المتساوين يثبت الاعتراض لكل كمالا  
 وكذا الامان والقود ولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين والتتبع يقتضي  
 عدم الحصر ثم انما ينتصب احد الورثة خصما عن الكل لو في دعوى دين لادين ما لم يكن  
 بينه فليحفظ \* ينتصب خصما عن الكل \* اى اذا كان وقف بين جماعة وواقعه واحد فلو ادى  
 منهم او وكيله الدعوى علي واحد منهم او وكيله \* وقيل لا \* ينتصب فلا يصح القضاء الا بقر  
 ما في يد الحاضرين \* وهذا \* اى انتصاب بعضهم \* اذا كان اصل الوقف ثابتا والا فلا \* ينتصب  
 احد المستحقين خصما وتماه في شرح الوهبانية \* اشترى المتولى بمال الوقف دارا \* للوقف \*  
 لا تلحق بالمنازل الموقوفة ويجوز بيعها في الاصح \* لان للزومها كالاكثر اذ لم يوجد ههنا \*  
 مات المودن والامام ولم يستوفيا وظيفتهما من الوقف سقط \* لانه كالصلة \* كالقاضي وقيل  
 لا \* يسقط لانه كالاجرة كذا في الد ر قبل باب المرتد وغيرها قال المصنف ثمه ظاهرة ترجع  
 الاول لحكاية الثاني يقبل قلت قد جزم في البغية تلخيص القنية بانه يورث بخلاف رزق القاضي  
 كذا في وقف الاشباه ومغرم النهر ولو علي الامام دار وقف فلم يستوف الاجرة حتى مات  
 ان اجرها المتولى سقط وان اجرها الامام لاعما دية اخذ الامام الغلة وقت الادراك و  
 ذهب قبل تمام السنة لا تسترد منه غلة باقى السنة فصا رك الجزية وموت القاضي قبل الحول  
 يحل للامام غلة باقى السنة لو فقير او كذا الحكم في طلبه العلم في المد ارس درر ونظم ابن  
 الشحنة الغيبة المسقط للمعلوم المقتضية للعزل ومنه \* وما ليس به منه اذ لم يزد على \* ثلث  
 شهور فهو يعطي ويغفر \* وقد اطبقوا لا يأخذ السهم مطلقا \* لما قد مضى والحكم في الشرع  
 يسفر \* قلت وهذا كاله في سكان المدرسة وفي غير فرض الحج وصلة الرحم اما فيهما فلا يستحق  
 العزل وسقوط المعلوم كما في شرح الوهبانية للشرنبلاني وفي المنظومة المجيبة \* كذا حكم سائر  
 الارباب \* ولم يكن عندك امن باب \* لا تجز استنابة الفقيه لا \* ولا المد رس بعن رحصلا \*  
 والمتولي لو الواقف اجزا \* لكنه في صكه ما ذكر \* من اى جهة تولي الوقفا \* ما جوزوا

ذلك حيث يلغي \* ومثله الوصي اذ يختلف \* حكمها في ذالمن ما يعرف \* بحسب التقليل  
والنص ففس \* كل التصرفات كيلا تلتبس \* قلت لكن السيموطى رسالة سماها الضيافة في جواز  
الاستنابة ونقل الاجماع على ذلك فلم يحفظ \* ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لوصيه \* لقيامه  
مقامه ولو جعله على امر الوقف فقط كان وصيا في كل شئ خلا للثاني ولو جعل النظر للرجل  
ثم جعل آخر وصيا كانا ناظرين ما لم يخص وصيا في الاسعاف فلو وجد كتابا وقف في كل  
اسم متول وقار يخ الثاني متأخر اشتركا بحر فر ع طالب التولية لا يولى الا المشروط له النظر  
لانه مولى فيريد التنفيذ نهر \* ثم \* اذا مات المشروط له بعد موت الواقف لم يوص الى احد  
فولاية النصب \* للقاضي \* اذ لا ولاية للمستحق الا بتولية كما مر \* وما دام يصلح احد للتولية  
من اقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب \* لانه اشفق ومن قصده نسبة الوقف اليهم \*  
ازاد المتولى اقامة غيره مقامه في حياته \* وصحته \* ان كان التفويض له \* بالشرط \* عاما  
صح \* ولا يملك عزله الا ان كان الواقف جعل له التفويض والعزل \* والا \* فان فوض في  
صحته \* لا \* يصح وان في مرض موته صح وينبغي ان يكون له العزل \* والتفويض \* الى غيره  
كالايضاء اسباه قال وسئلت عن ناظر معين بالشرط ثم من بعده للحاكم فهل اذا فوض النظر بغيره ثم  
مات ينتقل للحاكم فاجبت ان فوض في صحته فنعم وان في مرض موته لا مادام المفوض له بانها  
لقيامه مقامه وعن واقف شرط مرتب للرجل معين ثم من بعده للفقراء فخرج عنه لغيره ثم مات  
هل ينتقل للعقراء فاجبت بالانتقال وفيها للواقف عزل الناظر لمقابله يفتى ولم ارحكم عزله  
لمدرس و امام ولاهما ولو لم يجعل ناظرا فنصب القاضي لم يملك الواقف اخراجه ولو عزل  
الناظر نفسه ان علم الواقف ان القاضي صحيح والا لا \* باع دارا \* ثم باعها المشتري من آخر \* ثم  
ادعى انى كنت وقعتها اوفال وقف على لم تصح \* فلا يحلف المشتري \* واذا اقام بينة \* او  
ابرز حجة شرعية \* قبلت \* فيبطل البيع ويلزم اجر المنزل فيه لافى الملك لو استحق على المعتمد  
بازية وغيرها وليس للمشتري حبسه بالنمن منه من الاستحقاق وهى احدى المسائل السبع  
المستتناة من قولهم من سعى في نقض ما تم من جهته نسعيه مردودا عليه واعتمد في الفتح وفي  
البحر انه اذا ادعى وقفا محكما بلز مه قبل والا لار هو تفصيل حسن اعتمده المصنف في باب  
الاستحقاق لكن اعتمد الاول آخر الكتاب تبعه الكنز وغيره وفي العمادية لا تقبل عند الامام



وهو المختار وصوبه الزيلعي قال وهو احوط وفي دعوى المنظومة المجيبة وهذا في وقف هو  
حق الله تعالى اما لو كان على العباد لم يجز قلت وقد منا قبولها مطلقا لثبوت اصله لما له للفقراء  
فذل بروفي فتاوى ابن نجيم نعم تسمع دعواه وبينته ويبطل البيع \* الباني \* للمسجد \* اولي \*  
من القوم \* بنصب الامام والموذن في المختار الا اذا عين القوم اصلح ممن عينه \* الباني \*  
صح الوقف قبل وجود الموقوف عليه \* فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له او على مكان هيا  
لبناء مسجد او مدرسة صح \* في الاصح \* وتصرف لليلة للفقراء الى ان يولد لزيد او يبنى  
المسجد عمادية \* زاد \* في النهر وينبغي انه لو وقفه على مدرسة يد رس فيها الملك رس مع  
طلبة فذ رس في غيرها لتعذر التدريس فيها ان تصرف العلوفة له لا للفقراء كما يقع في الروم  
فروع مهمة حدثت للفتوى ارسل الامام ارضا على ساقية ليصرف خراجها لكلفتها فاستغنى  
عنها لخراب البلد فنقلها وكيل الامام لساقية هي ملك هل يصح اجاب بعض الشافعية بان  
الارصاد علي الملك ارصاد على المالك يعني فيصح فحينئذ يلزم المرصد عليه ادارتها كما  
كانت لما في الحاروي الحوض اذا خرب صرفت اوقافه في حوض آخر فذل برد اركبير فيها  
بيوت وقف بيتا منها على عتيقة فلان والباقي على ذريته وعقبه ثم على عتقائه قال الوقف  
على العتقاء هل يدخل من خصه بالبيت في الثاني اختلف الفتاوى اختلف من خلاف مذكرة  
في الذخيرة لكن في الخانية ارصى لرجل بمال وللفقراء مال والموصى له محتاج هل  
يعطى من نصيب الفقراء اختلفوا والاصح نعم استأجروا موقوفة فيها اشجار مشجرة هل  
الاكل منها الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف لم يأكل لما في الحاروي غرس في المسجد اشجارا  
مثمرة ان غرس للسبيل فلكل مسلم الاكل والافتباع لمصالح المسجد حسبة قولهم شرط الواقف  
كنص الشارع اى في المفهوم والدلالة وجوب العمل به فيجب عليه خدمة وتلخيص او تركها  
لمن يعمل والا اثم لا سيما فيما يلزم بتركها تعطيل الكل من النهر وفي الاشياء الجامعية في  
الاوقاف لها شبه الاجرة اى في زمن المباشرة والحل للاغنياء وشبه الصلة فلو مات او عزل  
لا تسترد المعجلة وشبه الصدقة لتصحيح اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء وتمامه  
فيها يكره اعطاء نصاب لفقير من وقف الفقراء الا اذا وقف على فقراء قرابته اختيارا ومنه  
يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فلم يحفظ ليس المقاضى ان يقرر

وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا النظر على الوقف باجر مثله تنية  
يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكتفيه وكان عالما تقيا ثم قال بعد ورتبين  
والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة قلت واعتمده في المنظومة المجيبة ونقل عن المبسوط  
ان السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف قرط ومزارع فيعمل بامر  
وان غاثر شرط الواقف لان اصلها البيت المال بصح تعليق التقرير في الوظائف فلو قال القاضي ان  
مات فلان او شعرت وظيفة كذا فنقل قرارك فيها صح ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية  
المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصى الناظر اذا آجر انسانا فهرب وما للوقف عليه  
لم يضمن ولو فرط في خشب الوقف حتى ضاع ضمن لا يجوز الاستدانة على الوقف الا اذا احتج  
اليها مصلحة الوقف كتمير وشراء بن ربيع بن بشر طين الاول اذن القاضي فليربعيل منه يستدين  
بنفسه الثاني ان لا تيسر اجارة العين والصرف من اجارتها والاستدانة للمتولى والقرض والشراء نسبة  
وهل للمتولى شراء متاع فوق قيمته ثم بيعه للعمارة ويكون الربح على الوقف الجواب نعم اقر  
بارض في يد غيره انها وقف فكذلكه ثم ملكها صارت وقفها يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان  
خالفت كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة فلواقر المشروط له الربع والنظر انه يستحقه فلان دونه  
صح ولو جعله لغيره لا ريب في آخر الاقرار ولا يكفي صرف الناظر لثبوت استحقاقه بل لا بد  
من اثبات نسبه وسمي في باب دعوى ثبوت النسب متى ذكر الواقف شرطين متعارضين  
يعمل بالمتأخر منهما عند تالانه ناسخ للاول الوصف بعد الحمل يرجع الى الاخير عند ناز الى  
الجميع عند الشافعية لو بالواو ولو بتم فالى الاخير اتفاقا لكل من وقف الاشياء وتماه في القاعدة  
التاسعة متى وقف حال صحته وقال على الفريضة الشرعية قسم علي ذكورهم وانا ثمهم بالسوية  
هو المختار المنقول عن الاخيار كما حققه مفتي الدمشق يحيى بن المنقاري في الرسالة المرضية على  
الفريضة الشرعية ونحوه في فتاوى المصنف وفيها متى ثبت بطريق شرعي وقفية مكان وجب  
نقض البيع ولا اثم على البائع مع عدم علمه وللمتولى اجر مثله واو بنى المشتري او غرس فذلك  
لهما فيسلك معهما بالانفع للوقف وفي البرازيلية معزيا للجامع انما يرجع بقيمة البناء بعد نقضه ان  
سلمه المشتري للبائع وان امسكه لم يرجع بشئ بخلاف مالواستحق المبيع لو انقطع ثبوته فما كان  
في دواوين القضاة والافرن برهن على شئ حكم له به والاصرف للفقراء ما لم يظهر وجه بطلانه

بطريق شرعي فيعود للملك واقفه او وارثه او لبني المال فلو وقفه السلطان عاماً جاز ولو لجهة خاصة فظاهر كلامهم لا يصح لو شهد المتولي مع آخر بوقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبولها لا تلزم المحاسبة في كل عام ويكتفي القاضي منه بالاجمال لو معروف بالامانة ولو متهم بجبره على التعمين شيئاً فشيئاً ولا يحبس بل يهدده ولو اتهمه بحلته قنية قلت وقد منافي الشركة ان الشريك والمضارب والوصي والمتولي لا يلزم بالتفصيل وان عرض قضاتنا ليس الا الوصول لسحت المحصول ولو ادعى المتولي الدفع قبل قوله بلا يمين لكن افتى الملا ابو السعود انه ان ادعى الدفع من غلة الوقف في وقفه كاولاده واولاده قبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام بالجامع والبواب ونحوهما لا يقبل قوله كاولاستأجر شخصاً للبناء في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لا يقبل قوله قال المصنف وهو تفصيل في غاية الحسن فيعمل به واعتمد ابنه في حاشية الاشباه قلت وسيجي في العارية معزياً لاخى زاده لو آجر القيم ثم عزل فقبض الاجرة للمنصوب في الاصح هل يملك المعزول مصادقة المستأجر على التعمير قيل نعم قال المصنف والدعي ترجع عنده لا ليس للمتولي اخذ زيادة على ما قرره الواقف اصلاً ويجب صرف جميع ما يحصل من ماء وعوائد شرعية وعرفية لمصارف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم امر المرتشي برد الرشوة على الراشي غلب الدعوى الشرعية الكل من فتاوى المصنف قلت لكن سيجي في الرصايا ومرايضاً ان للمتولي اجر مثل عمله فتنبيه ولو وقف لفقره قرابته لم يستحق مدعيها ولو ولما لصغير الابنية على فقره وقرابته مع بيان جهتها فاذا قضى له استحققه من حين الوقف عليه فتاوى ابن نجيم وفيها سئل عن شرط السكنى لزوجته فلانة بعد وفاته مادامت عزباء مات وتزوجت وطلقت هل ينقطع حقها بالتزويج اجاب نعم قلت كذا لو وقف على امهات اولاده الامن تزوج او على بني فلان الامن خرج فخرج بعضهم ثم عاد او على بني فلان ممن يتعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فلا شيء له الا ان شرط انه لو عاد فله نكاح حفظ خزانة المغتني وفي الوهبانية قضى بدخول ولد البنت بعد مضي سنين فله غلة الا تاتي لا الماضي لو مستهلكة وقف على بنيه وله ولد واحد فله النصف والباقي للفقره او على ولد له الكل لانه مفرد مضاف فيعم للمتولي الاقالة لو خيرا اجر بعرض معين صح وخصاه بالنقود للمستأجر غرس الشجر بلا اذن الناظر اذا لم يضر بالارض وليس له الحضر الا باذنه وبأذن لو خيرا والا لا وما بناه مستأجراً او

غرسه فله ما لم ينوه للوقف والمتولي بناء وغرسه للوقف ما لم يشهد أنه أنفسه قبله ولو أجر لابنه لم  
 يجوز خلافا لهما كعب: اتفاقا وهذا الوباشر بنفسه فلو القاضي صح وكذا الوصي بخلاف الوكيل  
 وقف على أصحاب الحد يث لا يدخل فيه الشافعي إذا لم يكن في طلب الحد يث ويدخل  
 الحنفي كان في طلبه أو لبازية أي لكونه يعمل بالمرسل ويقدم خبر الواحد على القياس  
 وجاز على حفر القبور والأكفان لأعلى الصوفية والعميان هو الأصح. لو شرط النظر للارشاد  
 فالارشاد من أولاده فاستويا اشتراكا به افتى الملا أبو السعود معللا بأن الفعل التفضيل ينتظم  
 الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهر عن الأسعاف شرطه لأفضل أولاده فاستويا فلا سنهم ولو  
 أحدهما أوردع والآخر أعلم بأمور الوقف فهو أولى إذا لم من خيانتة انتهت جوهره وكذا  
 لو شرطه لارشادهم كافي أنفع الوسائل ولو ضم القاضي للقيم ثقة أي ناظر حسبة هل للأصل ان  
 يستقل بالتصرف لم أره وافتي الشيخ الأخ أنه ان ضم إليه لخباثة لم يستقل والأفله ذلك وهو  
 حسن نهر وفي فتوى مويد زاده معزى بالشانية وغيره ليس المشرى بالتصرف بل الحفظ ليس  
 للمتولي ان يسد بن على الوقف للعمارة إلا باذن القاضي مات المتولي والجباة يد عون تسليم  
 الغلة إليه في حياته ولا بينة لهم صدقوا بيمينهم لا نكارهم الضمان لا يجوز الرجوع عن الوقف  
 إذا كان مسجلا ولكن يجوز الرجوع عن المتوفى عليه المشروط كالموذن والامام والمعلم وان  
 كانوا أصالح انتهت جوهره وفي جواهر الفتاوى شرطه لنفسه مادام حيا ثم لولده فلان ما عاش  
 ثم من بعده للأحفاد الأولاد فاتها تصرف للابن لا للواقف لان الكناية تنصرف  
 لأقرب المكنيات بمقتضى الوضع وكذا لك مسائل ثلاثة وقف على زيد وعمرو ونسله فانها لعمر  
 فقط وفتى على والى والى الذكور فالذكور راجع لولد الولد فحسب وعكسه ونفت  
 على بنى زيد وعمرو ولم يدخل بنى عمرو لانهم أقرب الى زيد فينصرف اليه هو الأصح  
 وقد منان الوصف بعد متعاطفين للأخير عندنا وفي الزيلعي من باب المحرمات وقولهم  
 يصرف الشرط اليهما وهو الأصل قلنا ذلك في الشرط المصرح به والاستثناء بمشيئة الله تعالى  
 وأما في الصفة المذكورة في آخر الكلام فنصرف الى ما يليه نحو جاء زيد وعمرو والعالم الى  
 آخره فليحفظ وفي المنظومة المجيبة قال \* والوصف بعد حمل إذا أتى \* يرجع للجميع فها  
 ثبتا \* عن الامام الشافعي فها \* ان كان ذا العطف هو الواضح \* ان كان ذا العطف بتم وقعا \*

الى الآخر باتفاق رجعا \* ولوعلى البنين وقفا يجعل \* ان في ذاك البنات تدخل \* وولد  
 الابن كذلك البنت \* يدخل في ذرية يثبت \* لو وقف الواقف على الذرية \* من غير ترتيب  
 فيها السوية \* يقسم بين من علاه والاسفل \* من غير تفصيل لبعض فاقبل \* وتنقض القسمة  
 في كل سنة \* ويقسم الباقي علي من عينه \* ولوعلى اولاده ثم على \* لاد اولاده قد جعل \*  
 وقفا نقا واليس في ذيدخل \* اولاد بنته على ما ينقل \* بنى اولادى كذلك اقاربى \* واخوتى  
 لفظا بائى احسب \* بشتراك الانثى والذكور \* فيه وذاك واضح مسطر \* ومما يكثر وقوعه  
 ما لو وقف على ذريته مرتبا ، جعل من شرطه ان من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه  
 لو كان حيا فهل له حظا بيه ام كان حيا ويشارك الطيقة الا ، الى ١٠٠١ افى السبكي بالمشاركة و  
 خالفه السيوطى وهه : المخالفة واجبة كما افاده ابن نجيم في الاشباه من القاعدة التاسعة لكنه  
 ذكر بعد ورقتين ان بعضهم يعبر بين الطبقات بشم : بعضهم با ، ازبا واز : يشارك بخلاف ثم  
 فراجعه متاملا مع شرح الوهبانية فانه نقل عن سبكي واقعتين آخرتين يحتاج اليهما ولم يزل  
 العلماء متحيرين في فهم شروط الواقفين الا من رحم الله وتلافيت فيمن وقف على اولاد  
 الظهور دون الاناث فماتت مستحقة عن ولد ين ابوها من اولاد الظهور بانه ينتقل نصيبها  
 اليها الصديق كونها من اولاد الظهور باعتبار اسمها كما يعلم من الاسعاف وغيرها وفي الاسعاف  
 والعتا تاريخانية لو وقف على عقبه يكون لولده وولد ولده ابد اما تنا سلوا من اولاد الذكور  
 دون الاناث الا ان يكون ازواجهن من ولد ولده الذكور كل من يرجع نسبه الى الواقف  
 بالاباء فهو من عقبه وكل من كان ابوه من غير الذكور من ولد الواقف فليس من عقبه انتهى  
 وسمي في الوصايا انه لو اوصى لاله او جنسه دخل كل من ينسب اليه من قبل آباءه ولا يدخل اولاد  
 البنات وانها لو اوصت الى اهل بيتها او لجنسها لا يدخل ولدها الا ان يكون ابوه من قومها لان  
 الولد انما ينسب لابيها لا لامه قات وبه علم جواب حادثة لو وقف على اولاد الظهور دون اولاد  
 البطلون فماتت مستحقة عن ولد ين ابوها من اولاد الظهور هل ينتقل نصيبها اليها فانجبت نعم ينتقل  
 نصيبها اليها الصديق كونها من اولاد الظهور باعتبار والها المذكور اليه والله تعالى اعلم \*

### \* فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد \*

من الله رزقا وغيره عبارة الواهب في الوقف على نفسه وولده ونسله وعقبه جعل ربعة نفقة



ايام حيوته ثم وثم جاز عند الثاني وبه يغنى كجعله لوان ؛ وتكن يختص بالصلي ويعم الاثنى مالم  
بقيد بالذكور ويستقل به الواحد فان انتفى الصلي فللفقره دون ولد الولد الا ان لا يكون حين  
الوقف صلي فمختص بولد الابن ولوانثى دون من دونه من البطون ودون ولد البنت في  
الصحيح ولو زاد ولد لى فقط اقتصر عليهما ولو زاد البطن الثالث عم نسله ويستوى الاقرب  
والابعد الا ان ينكر ما يدل على الترتيب كالوئال ابتداء على اولادى بلغظ الجمع او على  
ولدى واولاد اولادى ولوقال على اولادى وتكن سماهم فمات احد هم صرف نصيبه للفقراء  
ولو على امرأته واولادها ثم ماتت لم يختص ابنها بنصيبها اذ لم يشترط رد نصيب من مات منهم  
الى ولد ولوقال على بنى او على اخوتى دخل الاثنا على الاوجه وعلى بناتى لايدخل البنون  
ولوقال على بنى وله بنات فقط او قال على بناتى وله بنون فالغلة للمساكين ويكون وقفا منقطعا  
فان حدث ما ذكر عاد اليه ويدخل في قسمة الغلة من ولد لدون نصف حول من طلوع الغلة  
الاكثر الا اذا ولدت مبانته او ام وان ؛ المبنقة لدون سنتين لنبت نسبها بلا حل واعيها فلويحل  
فلا لاحتمال علوقه بعد طلوع الغلة ونقسم بينهم بالسوية ان لم يرتب البطون وان قال للذكر  
كانتبن فكلما قال فلورصيبه فرض ذكر مع الاناث واثنى مع الذكور ويرجع سهمه للورثة لعدم  
صحة الوصية للمعدوم فلا بد من فرضه ليعلم ما يرجع للورثة واولان على ولدى ونسلي ابد  
اوكلما مات واحد منهم كان نصيبه لنسله فالغلة لجميع ولده ونسله جميعهم وهميتهم بالسوية ونصيب  
الميت اولده ايضا بالارث عملا بالشرط ولوان وكل من مات منهم من غير نسل كان نصيبه لمن  
فوقه ولم يكن فوقه احد او سكنت عنه يكون راجعا لاصل اللمة لا للفقراء ما دام نسله باقيا والنسل  
اسم للولد وولده ابد او لوانثى والعقب للولد وولده من الذكور اى دون الاناث الا ان يكون  
ازواجهن من ولد ولد الذكور وآله وجنسه واصل بيته كل من يناسبه الى اقصى اب له في  
الاسلام وهو الذى ادرك الاسلام اسلم او لا وقرابته وارحامه وانسابه كل من يناسبه الى اقصى  
اب له في الاسلام من قبل ابويه سوى ابويه وولده لصلبه فانهم لا يسمون قرابة اتقا واكد  
من علامتهم اوسفل عند هما خلا فالمحمد رح فعل هم منها وان قيله بفقراتهم يعتبر الفقروقت  
وجود الغلة وهو المجوز لا خذل الزكاة فلوتا خر صرفها سنين لعارض فافتقر الغنى واستغنى الفقير  
بارك المغتقروقت القسمة الفقير وقت وجود الغلة لان الاصل انما نملك حقيقة بالقبض

وطر والغني والموت لا يبطل ما استحقه وامان ولد منهم لدون نصف حول بعد مجي الغلة  
فلا حظ له لعدم احتياجه فكان بمنزلة الغني وقبل يستحق لان الفقير من لا شيء له والحمل  
لا شيء له ولو قيد بصلحائهم او بالاقرب فالاقرب او بالاحوج او بمن جاوزه منهم او بمن سكن  
مصر تقيد الا استحقاق به عملا بشرطه وتما في الاسعاف ومن احوجه حوادث زمانه الى  
ما خفى من مسائل الا وقاف فلينظر في كتاب الاسعاف المخصوص بمسكاهم الا وقاف  
الملخص من كتابي هلال والخصاف كذا في البرهان شرح مواهب الرحمن للشيخ  
ابراهيم بن موسى بن ابي بكر الطرابلسي الحنفي نزيل القاهرة بعد دمشق المتوفي في اوائل  
القرن العاشر سنة اثنين وعشرين وتسعمائة وهو ايضا صاحب الاسعاف الله اعلم بالصواب \*

قول الاشباه اختلاف الشاهد بين مانع الا في احد على واربعين \* قال في زواهر الجواهر حاشيتها  
للشيخ صالح بن المصنف قد ذكر في الشرح المحال عليه مسائل لا يضر فيها اختلاف الشاهد بين  
وانا اذكرها سر دافا قول الاول ولي شهد احدهما ان عليه الف درهم وشهد الآخر انه  
اقر بالف درهم تقبل الثانية ادعى كرحنطة جيدة فشهد احدهما بالجودة والآخر بالردية  
تقبل بالردية يقضى بالاقول الثالثة ادعى مائة دينار فقال احدهما نيسابورية والآخر بخارية  
واما على يد عي نيسابورية وهي اجود يقضى بالبخارية بخلاف الرابعة لو اختلفا في الهبة  
والعطية الخامسة لو اختلفا في لفظ النكاح والتزويج السادسة شهد احدهما انه جعلها صدقة  
موقوفة ابد اطلق ان لزيد ثلث غلتها وشهد آخر ان لزيد نصفها تقبل على الثالث السابعة انه باع  
بيع الوفاء فشهد احدهما به والآخر ان المشتري اقرب لك تقبل الثامنة شهد احدهما انها  
جاريته والآخر انها كانت له تقبل التاسعة ادعى الغامط لقا فشهد احدهما على اقراره بالف  
قرض والآخر بالف ودعة تقبل العاشرة ادعى الابرء فشهد احدهما به والآخر انه وهبه  
او تصدق عليه او حمله جاز الحادية عشر ادعى الهبة فشهد احدهما بالبراءة والآخر بالتصدق  
او انه حمله جاز الثانية عشر ادعى انكفيل الهبة فشهد احدهما بالبراءة ثبت الابرء  
الثالثة عشر شهد احدهما على اقراره انه اخذ منه العبد والآخر على اقراره بانه اودعه منه  
هذا العبد تقبل الرابعة عشر شهد احدهما انه غصبه منه والآخر ان فلانا اودع منه هذا العبد  
يقضى للمدعي الخامسة عشر شهد احدهما انها ولدت منه والآخر انها حملت منه تقبل السادسة

عشر شهد احدهما انها ولدت منه ذكر او الآخر اثني تقبل السابعة عشر شهد احدهما انه اقران  
الدار له والآخر انه سكن فيها تقبل الثامنة عشر انكر اذن عبده فشهد احدهما على اذنه في  
الثياب والآخر في الطعام تقبل التاسعة عشر اختلف شاهد الاقرار بالمال في كونه اقر بالعربية او  
بالغارسية تقبل بخلافه في الطلاق العشرون شهد احدهما انه قال لعبدك انت حر والآخر انه  
قال آزادى تقبل الحادية والعشرون قال لامرأته ان كلمت فلانا فانت طالق فكلمته فشهد  
احدهما انها كلمته غدا والآخر عشية طلقت الثانية والعشرون ان طلقك فعبدى حر فقال  
احدهما طلقها اليوم والآخر انه طلقها امس يقع الطلاق والعناق الثالثة والعشرون شهد  
احدهما انه طلقها ثلث الامة والآخر انه طلقها اثنتين الامة يقضى بطلقتين ويملك الرجعة  
الرابعة والعشرون شهد احدهما انه اعتق بالعربية وشهد الآخر بالغارسية تقبل الخامسة  
والعشرون اختلفا في مقل المهر يقضى بالاقل السادسة والعشرون شهد احدهما انه وكله  
بخصومة مع فلان في دار سماه وشهد الآخر انه وكله بخصومة فيه وفي شئ آخر تقبل في دار اجتماع  
عليه السابعة والعشرون شهد احدهما انه وقفه في صحته والآخر بانه وقفه في مرضه قبل الثامنة  
والعشرون ولو شهد انه اوصى اليه يوم الخميس واخر يوم الجمعة جازت التاسعة والعشرون  
ادعى مالا فشهد احدهما ان المحتال عليه احوال غريمه بهن المال وشهد الآخر انه كفل  
عن غريمه بهن المال تقبل الثلثون شهد احدهما انه باع كذا الى شهر وشهد الآخر بالبيع  
ولم يذكر الاجل تقبل الحادية والثلاثون شهد احدهما انه باعه بشرط الخيار ثلاثة ايام وشهد  
الآخر بالبيع ولم يذكر الخيار تقبل الثانية والثلاثون شهد واحد انه وكله بالخصومة في هذه  
الدار عند قاضي الكوفة وآخر عند قاضي البصرة جازت شهدا دتهما الثالثة والثلاثون شهد  
احدهما انه وكله بالقبض والآخر انه آجره تقبل الرابعة والثلاثون شهد احدهما انه وكله  
بالقبض والآخر انه سلطه على قبضه تقبل الخامسة والثلاثون شهد احدهما انه وكله بقبضه  
والآخر انه اوصى له بقبضه في حيوته تقبل السادسة والثلاثون شهد احدهما انه وكله بطلب  
دينه والآخر بتقاضيه تقبل السابعة والثلاثون شهد احدهما انه وكله بقبضه والآخر بطلبه تقبل  
الثامنة والثلاثون شهد احدهما انه وكله بقبضه والآخر بانه امره باخله او ارسله لياخله تقبل  
التاسعة والثلاثون اختلفا في زمن اقراره في الوقف تقبل الاربعون اختلفا في مكان اقراره

به تقبل الحادية والاربعون اختلغا في رقبته في صحته اوفي مرضه تقبل الثانية والاربعون شهد  
 احدهما بوقفه على زيد والآخر على عمر وتقبل وتكون وقفا على الفقراء انتهى قلت وزدت  
 بفضل الله على ما ذكره المصنف مسائل منها لو اختلفا في تاريخ الرهن بان شهد احدهما  
 انه رهن يوم الخميس والآخر انه رهن يوم الجمعة تسمع عند صاحلا فالمحمد رح جواه  
 الفتاوى ومنها لو اتفق الشاهدان على الاقرار من واحد بما ل واختلفا فقال احدهما كنا  
 جميعا في مكان كذا وقال الآخر كنا في مكان كذا اتقبل ومنها لو قال احدهما والمسئلة بحالها  
 كان ذلك بالعدة وقال الآخر كان ذلك بالعشي تقبل ومنها في الولوالجية ومنها شهد اعلى  
 رجل انه طلق امرأته واحد هما يقول انه عين منكوحة بنت فلان والآخر يقول ما عينها انى اعلم  
 واشهد ان المرأة التي كانت له سوى ابنة فلان قد طلقها واخرجها من داره قبل هذا التطليق  
 قال فخر الدين اذ شهد اعلى الطلاق الا انه عين احدهما المرأة وذكرها باسمها لم يعين الآخر  
 التي هي في نكاحه وليس في نكاحه ذير امرأة واحدة تصح الشهادة وهي في جواهر الفتاوى  
 ومنها ادعى ملك داره فشهد له احدهما انها له او قال ملكه وشهد الآخر انها كانت ملكه تقبل  
 منية المفتي ومنها ادعى الغيب او الغار خمسمائة فشهد احدهما له بالف والآخر بالف و  
 خمسمائة تضي له بالالف اجماعا منية ومنها لو شهد ان له طلي هذا الرجل الف درهم وشهد  
 احدهما انه فل قضاء المطلوب منها خمسمائة والطالب ينكر ذلك فان شهدا تهما على الالف  
 مقبولة ولو الجدية ومنها ادعى جارية في يد رجل وجاء بشاهدين فشهد احدهما انها جاريته غصبها  
 منه هذا وشهد الآخر انها جاريته ولم يقل غصبها منه قبلت الشهادة مجمع الفتاوى ومنها شهد  
 بسرقة بقرة واختلفا في كونها تقبل عنده خلافا لهما جامع الفصولين ومنها شهد احدهما بكفالة و  
 الآخر بحوالة تقبل في الكفالة لانها اقل جامع الفصولين ومنها شهد احدهما انه وكله بطلاقها  
 وحدها وشهد الآخر انه وكله بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى فهو وكيل في طلاق التي اتفقا عليها  
 وهي فيه ايضا ومنها شهد ابوكالة وزاد احدهما انه عزله تقبل في الوكالة لاني العزل وهي منه  
 ايضا ومنها ادعت ارضا شهد احدهما انها ملكها بالاذن لان زوجها دفعها اليها عوضا من الاستيمان  
 وشهد الآخر انها تملكها لان زوجها اقراها ملكها تقبل لان كل بائع مقر بالملك لمشتريه فكانها  
 شهد انه ملكها وقيل ترد لانه لما شهد احدهما انه دفعها عوضا وشهد بالعقل وشهد الآخر

باقراره بالملك فاختلف المشهود به اما لو شهد احدهما ان زوجها دفعها عوضا والاخر باقراره  
 انه دفعها عوضا تقبل لا تفاهما كالوشهد احدهما بالبيع والاخر باقراره به وهي في جامع  
 الفصولين انتهى كلام الشيخ صالح بن الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي في الاشباه السكوت كالنطق  
 الا في مسائل عد منها سبعة وثلاثين قلت وزاد في تنوير البصائر مسألتين الاولى مسألة السكوت  
 في الاجارة قبول ورضا كقوله لساكن داره اسكن بكذا او الا فانقل فسكت لزومه المسمى وذكره  
 المؤلف في الاجارة الثانية سكوت المودع قبول دلالة قال المؤلف في بحره سكوته عند وضعه  
 بين يديه فانه قبول دلالة انتهى وزاد عليها في زواهر الجواهر مسائل منها عند قوله الرابعة  
 والعشرون سكوته عند بيع زوجته فقال وكذا سكوتها عند بيع زوجها لما في البرازية الفتوى  
 على عدم سماع الدعوى في القريب والزوجة انتهى وصحح قاضي خان انها تسمع فليتأمل  
 عند الفتوى قلت ويزاد ما في متفرقات التنوير من سكوت الجار عند تصرف المشتري فيه فراغا  
 وبناء وغير بناء للبرازية وهكذا ذكره في تنوير البصائر معزيا اليها فالعجب من صاحب الجواهر  
 الزواهر كيف ذكر صدركلام البرازية وترك الآخر ومنها لو تزوجت من غير كفو فسكت الولي حتى  
 ولدت كان سكوته رضا يلعي ومنها ما في المحيط رجل زوج رجلا بغير امره فهناه القوم وقبل التهنئة  
 فهو رضا لان قبول التهنئة دليل الاجازة ومنها ان الوكالة كانت ثبت بالصريح ثبتت بالسكوت وانما  
 قال في الظهيرية لو قال ابن العم لكبيرة اني اريد ان ازوجك من نفسي فسكتت فزوجها جاز ذكره  
 المؤلف في بحره من بحث الارباب ومنها سكوت اهل العلم والصلاح في التعديل كما في شهادات  
 البحر قال ويكتفي بالسكوت من اهل العلم والصلاح فيكون سكوته تركية للشاهد لما في الملتقط وكان  
 الليث بن مسارد قاضيا فاحتاج الى تعديل وكان المركي مريض فعادة القاضي وسئل عن الشاهد  
 فسكت المعدل ثم ساله فسكت فقال اسئلك ولا تجيبني فقال المعدل اما يكفيك من مثلي السكوت  
 قلت قد عد هذه في الاشباه معزيا للشهادات شرحه فكيف تكون زائدة اذهي فيه نعم زاد  
 تقييد بكونه من اهل العلم والصلاح فعدها من الزوائد منها لو ان العبد خرج اصلوة الجمعة  
 فراه مولا فسكت حل له الخروج اليها لان السكوت بمنزلة الرضاء كما في جمعة البحر ومنها  
 ما في الغنية بعد ان رقم بعلامة (لوعت) ولوزفت اليه بلاجهار فله ان يطالب بما بعث اليه  
 من الدنانير وان كان الجهار قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث له في عرفهم حينئذ يعني



انه ان لم يجهز بما يليق فله استرداد ما بعث. والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لهما ولو سكنت  
 بعد الزفاف زمانا يعرف بذ لك رضا لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء  
 ومنها اذا ابرأه فسكت صح ولا يحتاج الى القبول هكذا ذكره البرهان في الاختيار في كتاب  
 الاقرار ومنها سكوت الراهن عند بيع المرتهن الرهن يكون مبطلا في احدي الروايتين ذكره  
 الزيلعي وغيره وهي تعلم من الاشياء اول القاعدة الحمد لله العزيز الوهاب وهو اعلم بالصواب  
 قول الاشياء لا يحلف الماكر في احدي وثلاثين مسئلة بينها في الشرح قال الشيخ شرف الدين  
 في حاشيته عليها المسماة بتنوير البصائر على الاشياء والنظائر اقول قال في شرحه لمحال  
 عليه ثم اعلم ان المصنف اقتصر على عدم الاستحلاف عند: على الاشياء السبعة وفي الثانية  
 انه لا يستحلف في احدي وثلاثين خصلة بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فذكر سردا  
 اختصار السبعة وفي تزويج البنت صغيرة او كبيرة وعندهما لا يستحلف الاب في الصغيرة وفي  
 تزويج المولى امته خلافا لهما وفي دعوى الدائن الايصاء فانكره لا يحلف وفي دعوى الدائن  
 على الوصي وفي الدعوى على الوكيل في المسئلتين كايوصى وفيما اذا كان في يد رجل شيء  
 فادعاه رجلان كل اشترى منه فاقربه لا حد هما وانكر الاخر لا يحلفه وكذا لو انكرهما فحلف  
 لاحدهما فنكل له وقضى عليه لم يحلف الاخر وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم من ذي اليد فاقر  
 لاحدهما لا يحلف الآخر وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه فاقربه لا حد هما او حلف  
 لاحدهما فنكل لا يحلف الآخر وفيما اذا ادعى احد هما الرهن والتسليم والاخر الشراء فاقر  
 بالرهن وانكر البيع لا يحلف للمشتري ولو ادعى احد هذين الاجارة والاخر الشراء فاقربه  
 وانكره لا يحلف لمن عيه ويقال لمن عيه ان شئت فانظر انقضاء المدق او ملك الرهن وان شئت  
 فانسخ وفيما اذا ادعى احد هما الصدقة والقبض والاخر الشراء فاقر لاحدهما لا يحلف وفيما  
 اذا ادعى كل منهما الاجارة فاقر لاحدهما او نكل لا يحلف بخلاف ما لو ادعى كل منهما على ذي  
 اليد الغصب منه فاقر لاحدهما او حلف لاحدهما فنكل يحلف للثاني كالمواد على كل منهما  
 الايد اع فاقر لاحدهما يحلف للثاني وكذا الاعارة ويحلف ماله عليك كذا ولا قيمة وهي كذا او  
 كذا وفيما اذا ادعى البائع رضى الموكل بالعييب لم يحلف وكيله وفيما اذا انكر توكيله له في النكاح  
 وفيما اذا اختلف الصانع والمستصنع في المأمور به لا يمين على واحد منهما وكذا لو ادعى الصانع

على رجل انه استصنع في كذا فانكر لا يحلف الحادية والثلاثون لو ادعى انه وكيل عن الغائب  
 بقبض دينه وبالنقصومة فانكر لا يستحلف المدعيون على قوله خلا فالحما ذكر بعضهم وقال  
 الحلواني يستحلف في قولهم جميعا انتهى وبه علم ان ما في الخلاصة تساهل وقصور حيث قال  
 كل موضع لو اقر ازمه فاذا انكره يستحلف الا في ثلث منها لو وكيل بالشراء اذا وجد  
 بالمشتري عيبا فاراد ان يردّه بالعيب لا يحلف فاذا اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد الثانية  
 لو ادعى على الامر رضا لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة لو وكيل بقبض الدين اذا ادعى المدعيون ان  
 الموكل ابراه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر لزمه انتهى وزدت  
 على الواحد والثلثين السابقة الباع اذا انكر قيام العيب للحال لا يحلف عند الامام  
 ولو اقر به لزمه كما مر في خيا راعيب والشاهل اذا انكر رجوعه لا يستحلف ولو اقر به ضمن ما  
 تلف بها والسارق اذا انكرها لا يستحلف ولا الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا  
 المتولي للمسجد والاقواف الا اذا ادعى عليهم العقد فيحلفون حينئذ انتهى قلت وزدت على ما  
 ذكره مسائل الاولى لو ادعى على رجل شيئا واراد استحلافه فقال المدعى عليه هو لا بني الصغير  
 فلا يحلف وفي فتاوى الفضلي عليه ايمهين في قولهم جميعا فاذا استحلف فبطل والمدعى ارضا  
 يقضي بالارض للمدعى ثم ينتظر بلوغ الصبي ان صدقه المدعى كان كما قال وان كذب ضمن  
 الوالد قيمة الارض ويؤخذ الارض من المدعى وقد فع للصبي وهذا بمنزلة مال الوارث الغائب  
 لم يظهر جحوده ولا تصد يقه لا تسقط عنه اليمين فكذلك هنا قلت وعلي الاول رجوع هذه الى  
 قول القن ولا يستحلف الاب في مال الصبي لانه لما اقر بها للصبي ظهر انها من ماله وفيه تأمل  
 الثانية لو اشترى دارا فحضر الشفع فانكر المشتري الشراء قال في النوازل ولوان رجلا اشترى  
 دارا فحضر الشفع فانكر المشتري الشراء اقر ان الدار لا بنه الصغير ولا بنته فلا يمين  
 على المشتري لانه قد لزمه الاقرار لا بنه فلا يجوز الاقرار لغيره بعد ذلك الثالثة لو كان في  
 يد رجل غلام او جارية او ثوب ادعاه رجلان فقل ما الى القاضي ثم اراد الآخر تحلفه فان  
 ادعى ملكا مرسلا او شراء من جهته لم يكن له ان يحلفه فان ادعى عليه الغصب فله تحليفه لانه  
 لو اقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا في النوازل الرابعة لو اشترى الاب لا بنه الصغير دارا  
 ثم اختلف مع الشفع في مقل اراهم فاقول الاب بلا يمين كما في كثير من امان هب الخامسة

لو ادعى السارق انه استهلك المسروق ورب المسروق انه قائم عنده فالقول للسارق ولا يمين  
 عليه قال ابو الليث في النوازل وسئل ابو القاسم عن السارق اذا استهلك المسروق بعد ما  
 قطعت يده هل يضمن قال لا ويستوى حكمه فيما استهلكه قبل القطع وبعد القطع له فان قال  
 السارق قد هلك وقال صاحب المال لم تستهلكه وهو عندك قائم هل يحلف قال يجب ان يكون  
 القول قول السارق ولا يمين عليه السادسة اذا رهب لرجل شيئاً واراد الرجوع فادعى الموهوب  
 له هلاك الموهوب فالقول قوله ولا يمين عليه كافي الحائنة وغيرها السابعة ادعى عليه انك رصي  
 فلان الميت فانكر لا يحلف الثامنة ادعى عليه انك وكيل فلان فانكر انه وكيل فلان لا يحلف و  
 هما في البرازية التاسعة قال الواهب اشترط العوض وقال الموهوب له لم يشترطه فالقول له  
 بلا يمين العاشرة اشترى العبد شيئاً فقال البائع انت محجور فقال العبد انا مأذون فالقول له  
 بدين اليمين الحادية عشر اذا اشترى عبد من عبد فقال احدهما انا محجور فقال الآخر انا  
 وانت مأذون لنا فالقول له بلا يمين الثانية عشر باع القاضي مال اليتيم فرداه المشتري عليه  
 بيمين فقال ابرأ تني منه فالقول له بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض اليتيم واراد  
 تحليفه لم يحلفه لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعي عليه الثالثة عشر لو طالب ابو  
 الزوجة زوجها بالمهر فله ذلك لو صغيرة او كبيرة بكر او ولو اختلف الاب والزوج في بكارتها  
 ولا بينة للزوج والتمس من القاضي تحليفه على العلم بذك عن ابي يوسف رح انه يحلف  
 وذكر الخصاف انه لا يحلف كالوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدين ان صاحب الدين ابرأه وانكر  
 الوكيل لا يحلف الوكيل وكذلك هناك في الظهيرة الرابعة عشر اشترى امه فادعى ان لها زوجاً فقال  
 البائع لها زوج عبدى فطلقها قبل البيع او مات فالقول له بلا يمين كذا في السراجية والله  
 اعلم هذا التحرير من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية الاشباة للشرف الغزى ايضا قلت  
 وفي حاشيتها للشيخ صالح زاد سبعة اخر فنقول الخامسة عشر لو طعن المدعى عليه في الشاهد  
 وقال هو ادعى هذا الدار لنفسي قبل شهادته فانكر فادعى تحليفه لا يحلف مجمع الفتاوى  
 السادسة عشر اذا كانت التركة مستغرقة بديون جماعة باعيانهم فجاء غريم آخر وادعى ديناً  
 لنفسه على الميت فالخصم هو الوارث لكنه لا يحلف لانه حينئذ لو اقر له لم يقبل فلم يحلف مجمع الفتاوى  
 السابعة عشر رجل له على رجل الف درهم فاقربها ثم انكر اقراره هل يحلف بالله ما اقرت

قال الد بوسى نعم وقال الصغار لا وإنما يحلف على نفس الحق مجمع الفتاوى والثامنة عشر دفع  
 لأخر ما لا ثم اختلفا فقال قبضت ودعة وقال الد انفع بل لنفسك لا يحلف المدعى عليه قال  
 القاضى القول لرب المال لانه اقرب بسبب الضمان وهو قبض مال الغير مجمع الفتاوى التاسعة  
 عشر رجل قدم رجلا للقاضى وقال ان فلان ابن فلان توفى ولم يترك وارثا غيرى وله على هذا  
 كذا اركل امن المال فانكر المدعى عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما لم يعلم انى ابنه وانه مات  
 لم يحلف بل يبرهن الابن عليهم ما ثم يحلف على ما يدعى لانيه من المال وقيل يستحلف على  
 العلم الاول قول الاسام والثاني قولهما وقال الحلواني الصحيح قول الثاني انه يحلف ولو الجية  
 ومنها العشرون لو ادعى عليه الف درهم فقال المدعى عليه للقاضى انه قد كان ادعى علي  
 هذه الدعوى عند قاضى بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك فابرأني من هذه الدعوى فحلفه  
 انه لم يبرأني منها فان حلف حلف له ما له علي شئ اختلف فيه والصحيح انه يستحلف على  
 دعواه ولو الجية ومنها انه لو ان رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب معه للقاضى  
 واراد استحلافه علي السبب لا يحلفه علي السبب فائالة قلت وبهذه مع ما قبلها انين و  
 خمسين مسئلة فليحفظ وقد افاد الامام الحلواني ان الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع الاستحلاف  
 ايضا الا اذا اتهم القاضى وصي اليتيم او قيم الوقف ولا يدعى عليه شئ معلوما فانه يحلف نظرا  
 للوقف واليتيم والله تعالى اعلم \* قول الاشباة \* القاضى اذا قضى فى مجتهده فيه نفل قضاؤه  
 الا فى مسائل الى آخره اى فينقض فيها حكم الحاكم قال ابن المصنف الشيخ صالح بن محمد بن  
 عبد الله فى حاشيته عليها المسماة بزواهر الجواهر فى التفسير على الاشباة والنظائر قد ظفرت  
 بمسائل آخر قدرتها تميميا للغائبة وقسمتها على ثلاثة اقسام الاول ما لا يختلف فيه مشائخنا  
 والثاني ما اختلفوا فيه والثالث ما لا نص فيه عن الامام واختلف اصحابنا فيه وتعارضت فيه  
 تصانيفهم فمن قسم الاول اذا باع دارا قبضها المشتري واستحققت منه رتعة وللبيع رد ها  
 فقضى على البائع للمشتري بدلا مثلها فى المواضع والحنطة والزرع والبناء كقول عثمان السبتي  
 ثم رفع لقاض آخر ابطله والزم برد الثمن فقط الا ان يكون احد ثبنا او غرس فيلزمه بقيمته  
 ذلك مع الثمن ومنه حاكم قضى ببطلان شفعة الشريك ثم رفع لقاض آخر فانه ينقضه ويثبت  
 الشفعة للشريك لمخالفته لنص الحل يث ومنه المحل ود فى قذف اذا قضى بشئ بعد ثبوته ثم رفع

الحكم لقاض لا يراه ابطله ومنه مالو حكم اجس ثم رفع لمن لم يرد نقضه لانه ليس من اهل الشهادة والقضاء فوقها ومنه اذا حكم بشهادة الصبيان ثم رفع لآخر نقضه لانه كالمجنون وكذا اما اداه نائم في نومه ومنه الحكم بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحمام ورفع لآخر لا يمضيه ومنه الحكم باجارة المديون في دينه لا ينفل ومنه القضاء بخط شهود اموات لا ينفل ومنه القضاء بجواز بيع الدراهم بالدينار نسيئة ومنه القضاء بشهادة اهل الذمة في الاسفار في الوصية ثم رفع لمن لا يراه نقضه ومنه اذا قضى بشئ فرفع لآخر فنقضه ولم يبين وجه النقص امضي النقص ومنه اذا باع رجل من آخر عبد او امانة ومضى علي ذلك مدق ثم ظهر فيه عيب لم يقر البائع به ولم تقم به بينة بانه كان موجودا عند فرده القاضي على البائع ثم رفع حكمه لآخر فانه يبطل الرد ويعيده للمشتري ومنه اذا حكم بتحرير بنت المرأة التي لم يدخل بها ثم رفع لحاكم آخر بطل حكم الاول لمخالفته النص وربائبكم اللاتي في حجوركم الآية ومن القسم الثاني اذا اختلف على قولين ثم اخذ الناس باحد قوليهما وتركوا الآخر فحكم القاضي بالمتروك لم ينقض عند خلاف الثاني ومنه اذا حكم بوطئ امرأته وحكم ببقاء النكاح ثم رفع لآخر يرى خلافه لم يبطله ثم ان الزوج جاهلا فهو في سعة وان عالما لا يحل ولا يحرم خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الحاكم في المنتقى رجل وطئ امرأته فامرأته فقضى ان ذلك لا يحرمها ثم رفع لآخر فرق بينهما وذكر ذلك لا يحرمها طلقا فالظاهر ان ذلك من هبه او قول الامام لمخالفته النص ولا تنكحوا وهو الوطئ ومنه اذا قضى بخلاف من هبه غلطا ووافق قول مجتهد ثم رفع لآخر امضاه عند الامام وقال لا ينقضه لانه غلط والغلط ليس بمجتهد ومنه المديون اذا حبس لا يكون حبسه حجر اعليه قال القاسم بن معن حجر لمو حكم به ثم رفع لآخر نقضه وقال لا ينفل فلو حكم الثاني نفل ولم ينتقض ومن القسم الثالث اذا حكم بالشاهد واليمين في الاصول ثم رفع لحاكم يرى خلافه نقضه عند الثاني وعن الامام لا لا خلاف الاثا ومنه اذا قضى القاضي بشهادة الاب لابنه او لجد ثم رفع لآخر لا يراه امضاه عند الثاني وينقضه عند محمد ومنه اذا تزوج الزاني بابنته من الزنا وحكم الحاكم بحل ذلك ثم رفع لمن لا يراه ابطله لانه مما يستشعنه الناس ذكر في شرح الطحاوي ومنه رجل اعتق عبد اثم مات المعتق ولا وارث له ثم قضى القاضي بميراثه للمعتق ثم رفع لحاكم آخر نقضه وجعل ماله لبيت المال عبد ابي يوسف رح وهو صحيح اقواله عليه الصلوة والسلام انما الولاء لمن اعتق ولا يلزم مولى الموالاة لانه مستحق بالعقد وهو تائم بهما



فاستويا كالزوجة فاغتنم هذا المقام فانه

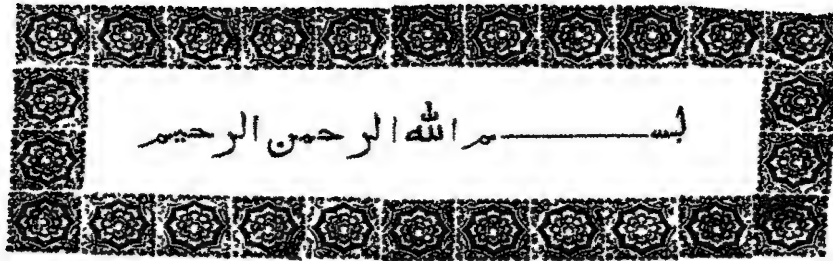
من جواهر هذا الكتاب والله

سبحانه اعلم

بالصواب \*

\*\*\*

\*\*\*



### \* كتاب الجبوع \*

لما فرغ من حقوق الله العبادات والعقوبات شرع في حقوق العباد المعاملات ومناسبتها  
 للوقوف ازالة الملك تكن لا الى مالك وهنا اليه فكانا كسيطا ومركب وجمع لكونه باعتبار  
 كل من البيع والمبيع والتمن انواعا اربعة نافذ موقوف فاسد باطل ومقايضة صرف سلم بيع  
 مطلق ومرابحة تولية وضعية مساومة \* هو \* لغة مقابلة شئ بشئ مالا او لا بدليل وشرو  
 بتمن الجنس وهو من الاصل اد ويستعمل متعل يا وبمن للتاكيد او باللام يقال بعثك الشئ  
 وبعث لك فهي زائدة قاله ابن القطاع وباع عليه القاضي اى بلا رضا وشرعا \* مبادلة شئ  
 مرغوب فيه بمثل \* خرج غير المرغوب كتراب وميتة ودم \* على وجه \* مغيل \* مخصوص \*  
 اى بايجاب او تعاط فخرج التبرع من الجانبين والهبة بشرط العوض وخرج بمغيل مالا يغيل  
 فلا يصح بيع درهم بد درهم استويا وزنا وصفة ولا مقايضة احد الشريكين حصه دارة حصه  
 الآخر صيرفية ولا اجارة السكنى بالسكنى اشباه \* ويكون بقول وفعل اما القول  
 فالايجاب والقبول \* وهما ركنه وشرطه اهلية المتعاقدين ومحلله المال وحكمه ثبوت الملك  
 وحكمته نظام بقاء المعاش والعالم وصفته مباح مكروه حرام واجب وثبوته بالكتاب والسنة  
 والاجماع والقياس \* فالايجاب \* هو \* ما ينكر او لا من كلام احد المتعاقدين فالقبول  
 ما ينكر ثانيا \* من الآخر سواء كان بعث او اشترى \* الدال على التراضي \* قيد به  
 اقتداء بالآية وبما نال المبيع الشرعى ولذلك لم يلزم بيع المكروه وان انعقد ولم ينعقد مع الهزل لعدم

الرضاء بحكمه معه هذا ويرد علي التعريفين ما في التا تاريخية لوخر جامعاصح البيع تكن في  
 القهستاني لوكانا معالمنعقد كما قالوا في السلام وعلى الاول ما في الاشباه تكرار الايجاب  
 مبطل للاول الا في عتق وطلاق على ما في صحيح في الصلح وفي المنظومة المجيبة \* وكل عقد  
 بعد عقد جلد \* فابطل الثاني لانه سدى \* فالصلح بعد الصلح اضحى باطلا \* كذا النكاح  
 ما عدى مسائل \* منها الشراء بعد الشراء صححو \* كذا كفالة على ما صرحوا \* اذا المراد صاح في  
 المحقق \* منها اذا زيادة التوثق \* وهما عبارة عن كل لغطين ينيمان عن معنى التملك والتملك  
 ماضيين \* كبعت واشتريت \* او حالين \* كمضارعين لم يقر باسوف والسين كما بيعك فيقول  
 اشتريته او احدهما ماض والاخر حال \* ولكن لا يحتاج الاول الى نية بخلاف الثاني \*  
 فان نوى به الايجاب للحال صح \* على الاصح والا لا \* الا اذا استعملوا الحال كاهل خوارزم  
 فكما ماضي وكما بيعك الآن لتمحضه للحال واما التمحض للاستقبال فكلا امر لا يصح اصلا الا الامر  
 اذا دل على الحال كخذ بكذا فقال اخذت او رضيت صح بطريق الاقتضاء فليحفظ \* وتصح  
 اضافته الى عضو يصح اضافة العتق اليه \* كوجه وفرج \* والا لا \* كظهر وبطن \* وكل \*  
 ما دل على معنى بيعت واشتريت \* نحو قد فعلت ونعم وهات الثمن \* وهولك او عبدك او  
 فداك او خذ \* قبول \* لكن في الاول الاجبة ان بدأ البائع فقبل المشتري بنعم لم ينعقد لانه  
 ليس بتحقيق وبعبارة صح لانه جواب وفي القنية نعم بعد الاستفهام كهل بيعت منى بكذا ابيع  
 ان نقل الثمن لان النقل دليل التحقيق ولو قال بعته فبلغه غير جاز فليحفظ \* ولا يتوقف  
 شرط العقد فيه \* اى البيع \* على قبول غائب \* فلو قال بعته فلانا الغائب فبلغه فقبل لم  
 ينعقد \* اتفاقا \* الا اذا كان بكتابة او رسالة فيعتبر مجلس بلوغها \* كما \* لا يتوقف في  
 النكاح علي الاظهر \* خلا للثاني فله الرجوع لانه عقد معاوضة بخلاف الخلع واعتق على  
 مال حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع لانه يمين نهائية \* واما الفعل في التعاطي \* وهو التناول  
 قاموس \* في خسيس ونفيس \* خلا للكرخي \* ولو \* التعاطي \* من احدى الجانبين علي  
 الاصح \* فتح وبه يقتضي فيض \* اذا لم يصرح معه \* مع التعاطي \* بعدم الرضاء \* فلو دفع الدارهم  
 واخذ البطاطيخ والبائع يقول لا اعليها بها لم ينعقد لو كان بعد عقد فاسد خلاصة وبرزازية  
 وصرح في له عزبان الايجاب والقبول بعد عقد فاسد لا ينحل بهما البيع قبل متاركة الفاسد

ففي بيع التعاطي بالاولى وعليه فيحمل ما في الخلاصة وغير ما على ذلك وتامه في الاشياء  
من الفوائد اذا بطل المتضمن بطل المتضمن والمبنى على الفاسد فاسد \* ونيل لا بد \* في  
التعاطي \* من الاعطاء من الجانبين وعليه الاكثر \* قاله الطرسوسي واختاره البرازي  
وافتي به الحلواني واكتفى الكرمانى بتسليم المبيع مع بيان الثمن فتحرر ثلثة اقوال وقد  
علمت المفتي به وحررنا في شرح الملتقى صحة الاقالة والاجارة والصرف بالتعاطي فليحفظ  
فروع ما يستجرة الانسان من البياح اذا احاسبه على اثمائها بعد استهلاكها جازا استحسانا  
بيع البراءة التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح بخلاف بيع خطوط الائمة لان مال الوقف  
قائم ثمه ولا كذل لك هنا اشياء وقنية ومغادرة انه يجوز للمستحق بيع خبز قبل قبضه من  
المشرف بخلاف الجندی بحرو تعقبه في النهر وافتى المصنف ببطلان بيع الجامكية كافي  
الاشياء بيع الدين اما يجوز من المديون وفيها وفي الاشياء لا يجوز الا عتياض عن الحقوق  
المحررة كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز الا عتياض عن الوظائف بالاقواف وفيها في آخر  
بحث تعارض العرف مع اللغة المذهب عدم اعتبار العرف الخاص لكن انتفى كغيره باعتبار  
وعليه فيفتى بجواز النزول عن الوظائف بمال وبلزوم خلوا لحوائث فليس لرب الحانوت  
اخراج ولا اخارته الغير ولو وقع انتهي ملخصا وفي معين المفتي للمصنف معزيا  
للوالدية عماره في ارض بيعت فان بناء او اشجار اجاز وان كرا بار او كرك انهار او نحوه  
مما لم يكن ذلك بمال ولا بمعنى ما لم يجز انتهي قلت ومغادرة ان بيع المسكنة لا يجوز  
وكذا رهنها ولذا جعلوه الآن فراغا كالوظائف فليحذر انتهي وسند كره في بيع الوفاء \* وينعقد \*  
ايضا \* بلفظ واحد كما في بيع القاصي \* والوصي \* والاب من طفله وشرائه منه \* فانه  
لوفور شفقتة جعلت عبارته كعبارتين وتامه في الدرر \* واذا اوجب واحد قبل الآخر \*  
بائعا كان او مشتريا \* في المجلس \* لان خيار القبول مقيد به \* كل المبيع بكل الثمن او ترك \*  
لئلا يلزم تفريق الصفقة \* الا اذا عاد \* الايجاب والقبول او رضي الآخر وكان الثمن منقسما  
على المبيع بالاجزاء كمكمل وموزون \* والا لا \* وان رضي الآخر لعدم جواز البيع بالحصصة ابتداء  
كما حرره الوافي \* او بين ثمن كل \* كقوله بعتهما كل واحد بمائة وان لم يكرر لفظ بعث عند  
ابي يوسف ومحمد رحم وهو المختار كما في الشر بن لائنة عن البرهان \* او ما لم يقبل بطل

الايجاب ان رجوع الموجب \* قبل القبول \* او قام احد هما \* وان لم يذهب \* عن  
 مجلسه \* على الرجوع فهو ابن النكاح فانه كمجاس خمار المخمرة وكذا اسائر التملكات فتح \*  
 واذا وجد الزم البيع \* بلا خيار الا بعيب او روية خلافا للمشافعي وحديثه محمول على تفرق  
 الاقوال اذا احوال نلت قبل قبولهما ربيع وبعدهما واطلاق المتبايعين في الاول  
 مجاز الاول وفي الثاني مجاز الكون وفي الثالثة حقيقة فيحمل عليه \* وشرط اصحته معرفة قدر \*  
 مبيع وثمان \* ووصف ثمن \* كمصري او دمشقي \* غير مشار اليه \* لا يشترط ذلك \* في  
 مشار اليه \* لنفي الجهالة بالاشارة ما لم يكن ربويا قبل بجنسه او سلما اتفقا ورأس مال  
 سلم لومكيلا او موزونا خلافا لهما كما سيجي فروع لو كان الثمن في صبرة ولم يعرف ما فيها من  
 خارج خير ويسمى خيار الكمية لا خيار الروية لعدم ثبوته في النقود فتح \* وصح بثمن حال \*  
 وهو الاصل \* وهو جل الى معلوم \* لثلا يفضى الى النزاع ولو باع مؤجلا صرف لشهر به  
 يغتنى ولو اختلفا في الاجل فالقول لنا فيه الا في السلم ولو في قدره فلم يعمي الاقل والبينة  
 فيها للمشتري ولو في مضيه فالقول والبينة للمشتري ويبطل الاجل بموت المديون لا الدائن  
 فروع باع بحال ثم اجله اجلا معلوما او مجهولا كنير وزو حصا د صار مؤجلا منية له الف  
 من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر مائة فليس بتاجيل بزيادة عليه الف ثمن جعله ربه نحو ما ان  
 اجل بنجم حل الباقي فالامر كما شرط املة قطره هي كثيرة التوقع قلت ومما يكثر وقوعه ما لو شري  
 بقطع رائجة فكسدت يضرب جد يدك يجب قيمتها يوم البيع من الذهب لا غير اذا لا يمكن للحكام  
 الحكم بمثلها لمنع السلطان منها ولا يدفع قيمتها من الغضة الجديده لا نهامالم يغلب غشها  
 فحينها وورد يثمنها سواء اجماعا اما ما غلب غشه ففيه الخلاف كما سيجي في فصل القرض فتنبه  
 وبه اجاب سعدى افندي \* وهذا اذا بيع \* بثمن دين فربيعين فسد فتح او \* بخلاف جنسه  
 ولم يسمها قدر \* لما فيه من ربا النساء اى التاجيل كما سيجي في باب \* و \* الاجل \* ابتداء  
 من وقت التسليم \* ولو فيه خيار فمن سقوط الخيار عند خانية \* والمشتري \* بثمن مؤجل  
 الى سنة منكورة \* اجل سنة امانية \* من تسليم \* لمنع البائع السلعة \* عن المشتري \* سنة الاجل \*  
 المنكورة تحصيل لغا ئدق التاجيل فلو معينة او لم يمنع البائع من التسليم لا اتفقا لان التقصير منه \* و \*  
 الثمن المسمى قدره لا وصفه \* ينصرف مطلقه الى غالب نقل الاجل \* بلد العقل مجمع الفتاوى



لانه المتعارف \* وان اختلف النقص ومالية \* كذ صوب شريفى وبنك قى \* فسل العقل مع الاستواء  
 في رواجها الا اذا بين \* في المجلس لزوال الجهالة \* وصح بيع الطعام \* وفي عرف المتقدمين  
 اسم للحنطة ودقيقها \* كيلا وجزافا \* مثلث الجيم معرب كزاف المجازفة \* اذا كان بخلاف  
 جنسه ولم يكن راس مال سلم \* لشرطية معرفته كما سيجي \* او كن لجنسه وهو دون نصف  
 صاع \* اذا لاربوا فيه كما سيجي \* و \* من المجازفة البيع \* باناء وحجر لا يعرف قدره \* قيد  
 فيها والمشتري الخيار فيها نهرو هذا \* اذا لم يحتمل \* الا ناء النقصان \* و \* الحجر \*  
 التفتت \* فان احتملها لم يجز كبيعها قد رما يملأ هذا البيت ولو قد رما يملأ هذا الطست  
 لجاز سراج \* و \* صح \* في ما \* سمي \* صاع في بيع صبر كل صاع بكذا \* مع الخيار للمشتري  
 لتفرق الصفة عليه ويسمى خيار التكشف \* و \* صح \* في اكل ان كملت في المجلس \* لزوال  
 المفسد قبل تقريره \* او سمي جملة بغير انها \* بلا خيار ولو عند العقد وبه لو بعد \* في  
 المجلس او بعد \* عند هذا وبه يفتى فان رضي هل يلزم البيع بلا رضي البائع الظاهر  
 نعم نهرو \* وفسد في الكل في بيع ثلاثة \* بفتح فتشيد قطع الغنم \* ونوب كل شاة وزراع \* لف  
 ونشر \* بكذا \* وان علم عدد الغنم في المجلس لم ينقلب صححا عند \* على الاصح ولورضيا  
 انعق بالتعاطي ونظيره البيع بالرقم سراج \* وكذا \* الحكم \* في كل معدود متفاوت \* كابل  
 وعبيد وبطيخ وكذا اكل ما في تبعيضه ضرر كمصنوع او ان بدائع ولو سمي عدد الغنم والذراع  
 او جملة الثمن صح اتفاقا واضابط لكامة كل ان الافراد ان لم تعلم نهايتها فان لم ترد للجهالة  
 فلا ستغراق كيمين وتعليق والاذان لم تعلم في المجلس فعلي الواحد اتفاقا كاجارة وكالة واقرار والافان  
 تغارت الافراد كالغنم لم يصح في شئ عنده والاصح في واحد عنده كالصبرة وصحاح فيها في  
 الكل يروى في النهر عن العيون والشر نبلا لية عن البرهان والقهستاني عن المحيط وغيره  
 بقواهما يفتى تيسيرا \* وان باع صبرة على انها مائة تغير بمائة درهم وهي اقل واكثر اخذ \*  
 المشتري \* لاقل بخصته \* ان شاء \* اوفسخ \* لتفرق الصفة وكذا اكل مكيل وموزون ليس في  
 بيعه ضرر \* وما زاد للمائع \* لو توع العقد على قدر معين \* وان باع المذروع مثله \* على  
 انه مائة ذراع مثلا \* اخذ \* المشتري \* الاقل بكل الثمن او ترك \* الا اذا قبض المبيع او شاهد  
 فلا خيار له لا انتفاء لغرور نهرو \* ز \* اخذ \* الاكثر بلا خيار للبائع \* لان الذرع وصف لتعيينه

بالتبعض ضد القدر والوصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول كما افاده بقوله \*  
وان قال \* في بيع المذروع \* كل ذراع بدرهم اخذ الاقل بحصته \* لصيرورته اصلا بافراده  
بدكر الثمن \* اترك \* لتفريق الصفة \* وكذا \* اخذ \* الاكثر كل ذراع بدرهم او فسح \* لدفع  
ضرر التزام الزائد \* وفسد بيع عشرة اذرع من ذراع من دار \* او حمام وصحاحه وان لم يسم  
جملتها على الصحيح لان ازالتهما بيد صاحبه لا \* يغسل \* بيع عشرة اسهم من مائة سهم \* اتفقا  
لشروع السهم لا الك راع بقى لو تراصيا على تعيين الا ذرع في مكان لم يره وينبغي انقلابه  
صحيا لو في المجلس ولم يعد به فبيع بالتعاطى نهر \* اشترى عددا من قيمي \* ثيابا او غنما  
جوهرة \* على انه كذا فنقص او زاد فسد \* للجهالة ولو اشترى ارضا على ان فيها كذا  
مثمر اذا واحد فيها لا تثمر فسد بحر \* كما لو باع عدلا \* من الثياب \* او غنما واستثنى واحد  
بغير عينه فسد ولو بعينه جاز \* البيع خانية \* واوبين ثمن كل من القيمي \* بان قال كل ثوب  
منه بكذا \* ونقص \* ثوب \* صح \* البيع \* بقره \* لعدم الجهالة \* وخير \* لتفريق الصفة \*  
وان زاد \* ثوبا \* فسد \* للجهالة المزيد ولورد الزائد او عزله هل يحل له الباقي خلاف  
مذكور في الشرح والنهر \* اشترى ثوبا \* تتفاوت جوانبه فلو لم تتفاوت ككر باس لم يحل له  
الزيادة ان لم يضره القطع وجاز بيع ذراع منه نهر \* على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم  
اخذ بعشرة في عشرة وزيادة نصف بلا خيار \* لانه انفع \* و \* اخذ \* بتسعة في تسعة ونصف  
بخيار \* لتفريق الصفة وقال محمد رح ياخذ في الاول بعشرة ونصف بالخيار وفي الثاني  
بتسعة ونصف به وهو اعدل الاقوال بحرواقرة المصنف وغيره قلت لكن صح القهستاني و  
غيره قول الامام وعليه المتن فعليه الفتوى انتهى والله اعلم \*

### \* فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل \*

الاصل ان مسائل هذا الفصل مبينة على قاعدتين احداهما ما افاده بقوله \* كل ما كان  
في الدار من البناء \* يعني كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا يدخل بلا ذكر وذكر الثانية  
بقوله او \* متصلا به تبعاتها دخل في بيعها \* يعني ان كل ما كان متصلا بالمبيع اتصال قرار  
وهو ما وضع لالا يفصله البشر دخل تبعا وما لا فلا وما لم يكن من القسمين فان  
من حقوقه ومرافقه دخل بذكرها والا لا \* فمدخل البناء والمغاطيع \* المتصلة اغلاقتها كضبة

وكيلون ولومن فضة لا القفل لعدم اتصاله \* أو لسلم المتصل والصير والد رج المتصلة \*  
والرحن لو أسفلها مبنيما والبكرة لا الد لو والحبل ما لم يقل بمرافقها \* في بيعها \* أي  
الد اركن ابستانها كما سمجى في باب الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام القدر ولا  
القصاص وفي الحمار كانه ان شراه من المرارعين واصل القرى لا لومن الصيرئين وقد دخل  
قلادته عرفا ويدخل البقرة الرضيع وفي الاتان لا رضيعا ولا به يفتى وقد دخل ثياب عبد و  
جارية أي كسوة مثلها يعطيها هذه أو غيرها لأجلها إلا أن سلمها أو قبضها وسكت وتماه في  
الصيرفية \* ويدخل الشجر في بيع الأرض بلا ذكر \* قيد في المستلتمين فبالذكر أو لا \* منمر \*  
كانت أولا \* صغيرة أو كبيرة لا البايضة لأنها على شرف القلع فتح \* إذا كانت موضوعة فيها \*  
كالبناء \* للقرار \* فلو فيها صغار تطلع زمن الربيع ان من أصلها تدخل وان من وجه الأرض لا  
إلا بالشرط وتماه في شرح الوهبانية وفي القنية شري كرماد دخل التونايد المنصوبة في الأرض  
وكذا الأعمدة المدقوقة في الأرض التي عليها أغصان الكرم المسماة بارض الخايل بركايز الكرم  
وفي النهر كما دخل تبعلا يقابله شئ من الثمن لكونها كأوصف وذكر المصنف في باب  
الاستحقاق قبيل السلم \* لا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا تسمية \* إلا إذا ثبتت ولا قيمة له  
فيدخل في الأصح شرح مجمع \* ولا الثمر في بيع الشجر دون الثمرة \* عبر هنا بالشرط وثمه  
بالتسمية ليفيد أن لا فرق وإن هذا الشرط غير مغسود وخصه بالثمرات باعتبار قوله صلى الله عليه  
وسلم الثمرة للبائع إلا أن يشترط المبتاع \* ويؤمر البائع بقطعها \* الزرع والثمر \* وتسليم المبيع \*  
الأرض والشجر عند وجوب تسليمها فلو لم ينقد الثمن لم يؤمر به خافية \* وإن لم يظهر صلاحه \*  
لأن ملك المشتري مشغول بملك البائع فيجب على تسليمه فارغا \* كالأوصى بنخل لرجل  
وعليه بسر حيث يجبر الورثة على قطع البسر هو المختار \* من الرواية ولو الحية وما في  
القصولين باع أرضا بها دزن الزرع فهو للبائع باجر مثلها محمول على ما إذا رضي المشتري  
فهر \* ومن باع ثمرة بأجرة \* أما قبل الظهور فلا يصح اتفاقا \* ظهر صلاحها ولا يصح \* في الأصح \*  
ولو برز بعضها دزن بعض لا \* يصح \* في ظاهر المذهب \* وصحة السرخسي وأنتي الحلوئي بالجواز  
لأن الخارج أكثر زيلعي \* ويقطعها المشتري في الحال \* جبر عليه \* وإن شرط تركها على الأشجار  
فسد البيع \* كشرط القطع على البائع حاوي \* وقيل \* قائله محذوح \* لا \* يفسد \* إذا

تناهت \* الثمرة للتعريف فكان شرطاً يقتضيه العقل \* وبه يفتى \* بحر من الاسرار لكن في  
 القهستاني عن المضمرات انه على قوله الغنوم فتنبه قيل باشتراط الترك لانه لو شرها مطلقاً  
 ويتركها باذن البائع طاب له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تناهت  
 لم يتصدق بشيء وان استأجر الشجر الى وقت الادراك بطالت الاجارة وطابت الزيادة لبقاء  
 الاذن ولو استأجر الارض لترك الزرع فسدت لجهالة المدة ولم تطلب الزيادة ملتقى الا بحر  
 لغساد الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل كما حررناه في شرحه والحيلة ان يأخذ الشجر  
 \* مائة على ان له جزءاً من الف جزء وان يشتري اصول الرطبة كالباذنجان واشجار البطيخ والخيار  
 ليكون الحادث للمشتري وفي الزرع الحشيش يشتري الموجود ببعض الثمن ويستأجر الارض  
 مدة معلومة يعلم فيها الادراك بباقي الثمن وفي الاشجار الموجودة ويحل له للبائع ما يوجد فان  
 حاف ان يرجع يقول على اني متى رجعت في الاذن تكون مأذوناً في الترك شمنى ملخصاً \*  
 ما جاز ايراد العقل عليه بانفراده صح استثنائه منه \* الا الوصية بالخلصة يصح افرادها وزن  
 استثنائها اشباه ثم فرع على هذه الغاعدة بقوله \* فصح استثنائه \* فغير من صبرة وشاة معينة  
 من قلع \* وارطال معلومة من بيع ثمر نخلة \* لصحة ايراد العقل عليها ولو الشرط \* وسال الخلل  
 على الظاهر \* كصحته \* بيع بر في سنبله \* بغير سنبل البر لا حتمال الربوا \* وباقي وارض  
 ومسم في قشرها وجوز ولوز وفسق في قشرها الاول \* وهو الا على وعلي البائع اخراجه الا  
 اذا باع بما فيه وهل له خيار روية الوجه نعم فتح وانما يبطل بيع ما في ثمر قطن وصرع من  
 نوعي وحب ولبن لانه معد ومعرفا \* واجرة كيل وعد وزن وذرع على بائع \* لانه من تمام  
 التسليم \* واجرة وزن ثمن ونقله \* وقطع ثمر واخراج طعام من سفينة \* على المشتري \*  
 الا اذا قبض البائع الثمن ثم جاءه يرد به عيب الزيادة فرح ظهر بعد نفل الصراف ان  
 الداهم زيوف رد الاجرة وان وجد البعض فبقدره نهر عن اجارة البرازية واما الدلال  
 فان باع العين بنفسه باذن ربها فاجرته على البائع وان سعى بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر  
 العرف وتامه في شرح الوهبانية \* ويسلم الثمن اولاً في بيع سلعة بل نأير داهم \* ان احضر  
 البائع السلعة \* وفي بيع سلعة بمثلها \* او ثمن بمثلها \* سلماً معاً \* ما لم يكن احد هادينا كسلم  
 وثمان مؤجل ثم التسليم يكون بالتخلية على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل وشرط

في الاجناس شرطاً ثالثاً ان يقول خلعت بينك وبين المبيع فلوم يقله او كان بعيد الم يصر قابضاً  
والناس عنه غفلون فانهم يشترون قرية ويقرون بالتسليم والقبض وهو لا يصح به القبض  
على الصحيح وكذلك الهبة والصدقة حامية وتماه فيما عاقبناه على الملتقى \* وجد \* اي البائع  
الثلث \* زيوفا ليس له استرداد السلعة وحبسها به \* لسقوط حقه بالتسليم وقال زفر له ذلك  
لو وجد هارصاً او ستوتة او مستحقاً او ما رتب منية \* قبض بدل \* دراهمه \* الجياد \* التي  
كانت له على زيد \* زيوفا \* على ظني انها جياد \* ثم علم بانها زبوف يرد هارسترد الجياد ان  
كانت \* قائمة والا فلا \* يرد ولا يسترد كالمو علم بذلك عند القبض وقال ابو يوسف يرد هار  
الزبوف ويرجع بالجياد كالمو كانت رصاصاً او ستوتة \* اشترى شيئاً وقبضه ومات مغلساً قبل نقد  
الثلث فالبائع اسوة للغرماء \* وعند الشافعي هو احق به كما \* ولم يقبضه \* المشتري \* فان البائع  
احق به \* اتفقنا قولنا قوله عليه الصلوة والسلام اذ مات المشتري مغلساً فوجد البائع متاعه  
بعينه فهو اسوة للغرماء شرح مجمع المعيني فروع باع نصف الزرع بلا ارض ان باعه الا كالمو  
الارض جاز وبعكسه لا الا اذا كان البذر من الاكار فينبغي ان يجوز خانية باع شجرة او كرماً  
مثمر الا يدخل الثمر وحينئذ فيعبر بالشجرة الى الادراك فلو ابي المشتري اعارته خير البائع  
ان شاء ابطال البيع انقطع الثمر جامع الفصولين قال في النهر ولا فرق يظهر بين المشتري والبائع

### \* باب خیار الشرط \*

وجه تقل يمه مع بيان تقسيمه مبين في الدرر ثم الخيارات بلغت سبعة عشر والثلاثة المبوب لها  
وخيار تعيين وغبن ونقد وكمية واستحقاق وتعزيز فعلي وكشف حال وخيانة ومراجعة وتولية  
وفوات وصف مرغوب فيه وتفريق صفقة بهلاك بعض مبيع واجارة عقد الفضولي وظهور  
المبيع مستأجراً او موهوناً اشياء من احكام القسوخ قال ويفسخ باقاله وتخاليف فبلغت تسعة  
عشر سبباً واغلبها ذكرها المصنف يعرفه من مارس الكتاب \* صح شرطه للمتبايعين \* معاً \*  
ولا حد هـ \* ولو وصفا \* ولغيرهما \* ولو بعد العقل لا قبله تا تاريخا \* في مبيع كله او بعضه \*  
كثله او ربعه لو فاسد او لو اختلفا في اشتراطه فالقول لنا فيه على المذهب \* ثلثة ايام او اقل \*  
وفسد عند اطلاق او تاييد \* لا اكثر \* فيفسد فذلك نسخه خلافاً لهما \* غير انه \* وزان اجاز \*  
من له الخيار \* في الثلثة \* فينقلب صحيحاً على الظاهر \* وصح \* شرطه ايضا \* في لازم \*



يحتمل الفسخ \* كزراعة ومعاملة واجارة وقسمة وصلاح عن مال \* ولو بغير عينه \* وكتابة و  
خلع \* ورهن \* وعتق على مال \* لو شرط لزوجة وراهن وقن \* فحوا \* ككفالة وحوالة و  
 ابراء وتسليم شفعة بعد الطلبين ووقف عند الثاني اشباه واقالة بزازية فهي ستة عشر لا في  
 نكاح وطلاق ويمن ونذ ووصف وسلم واقرار الا الاقرار بعقد يقبله اشباه ووكالة ووصية نهر  
 فهي تسعة وقد كنت غيرت ما نظمه في النهر فقلت \* يا تي خيار الشرط في الاجارة \* والبيع  
 والابراء والكفالة \* والرهن والعتق وترك الشفعة \* والصلح والخلع كذا والقسمة \* والوقف  
 والحوالة والاقالة \* لا الصرف والاقرار والوكالة \* ولا النكاح والطلاق والسلم \* نذ روايان  
 فهن ايعتنم \* فان اشترى \* شخص شياً \* على انه \* اى المشتري \* ان لم ينقل ثمنه الى  
 ثلاثة ايام فلا بيع صح استحساناً \* خلا فالزفر فلم ينقل في الثلاثة فسد فنقل عتقه بعد ماله في  
 يد \* فليحفظ \* وان اشترى \* نذ لك \* الى اربعة \* ايام \* لا يصح \* خلا فالمحمد رح \* فان  
 نقل في الثلاثة جاز \* اتفقا لان خيار النقل ملحق بخيار الشرط فلترك التفريع لكان اولى \*  
 ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره \* فقط اتفقا \* فيهلك على المشتري بقيمته \* اى  
 بد له ليعمر المثل \* اذا قبضه باذن البائع \* يوم قبضه كالمقبوض على سوم الشراء فانه بعد  
 بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغ ما بلغت نهر ولو شرط المشتري عدم ضمانه بزازية ولو فى يد الوكيل  
 ضمنه من ماله بلار جوع الا بامره بالسوم خانية واما على سوم النظر فغير مضمون مطلقا وعلى  
 سوم الرهن بالاتل من قيمته ومن الدين وعلى سوم القرض بقرض ساومه به وعلى سوم  
 النكاح لامة بقيمتها نهر \* ويخرج عن ملكه \* اى البائع \* مع خيار المشتري \* فقط \* فيهلك  
 فى يد \* بالثمن كتعبه \* فيها بعيب لا يرتفع كقطع يد فيلزمه قيمته فى المسئلة الاولى وللبيع  
 فسخ البيع واخذ نقصان القيمي لا المثل لشيبة الربوا حد ادى وثنه فى الثانية ولو يرتفع  
 كمرض فان زال فى المدة فهو على خياره والا لزمه العقد لتعد الرد ابن كمال \* ولا يملك  
 المشتري خلا فالحما \* لثلا يصير سائبة قلنا السائبة هي التي لا ملك فيها لاحد ولا تعلق ملك  
 والثاني موجود هنا ويلزمه حكم اجتماع البدلين والعود على موضوعه بالنقض بشراء  
 تبيه \* ولا يخرج شئ منهما \* اى من مبيع وثن من ملك بائع او مشتري \* عن مالكة \*  
 اتفقا \* اذا كان الخيار لهما \* وايهما نسخ فى المدة انسخ البيع وايهما اجاز بطل خياره فقط \*

\* وهذا الخلاف \* تظاهر نمرته \* في عشر مسائل جمعها العيني في قوله \* اسحق عرك نهم \*  
 الالف من الامة لو شراها بخيار روى زوجته بقي الذكاح والسين من الاستبراء فخصها في  
 الملك لا يعتبر استبراء من المحرم فلا يعتق محرم ق من قربان لمنكوحة المشتري  
 فله رد ها الا اذا انقصها به ع من الودعة عند بائنه فيملك على البائع لا ارتفاع القبض  
 بالرد لعن م الملك زمن الزوجة المشتري لو ولدت في الملك في يد البائع لم تصرام ولد ولو  
 في يد المشتري لزمه العقد لان الولادة عيب درواهن كمال وفي البحر عن الخانية اذا  
 ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا لم تنقصها الولادة لا يبطل خياره واقرو المصنف \*  
 ك من الكسب المعجل في الملك فهو للبائع بعد الفسخ ف من الفسخ ابيع الامة فلا استبراء  
 على البائع خ من الخمر فلو شراه ذي من مثله بالخيار فاسلم احدهما فهو للبائع عيني وتبعه  
 المصنف لكن عبارة ابن كمال اسلم المشتري م من الما ذون او ابراء البائع عن الثمن  
 صح استحسانا وبقي خياره لا نه يلي ع م التملك كل ذل عند خلا فاهما قلت وزيل على  
 ذلك مسائل منها التعليق كان ملكه فهو حر فشراه بخياره لم يعتق وتراست امة السكينة  
 باجارة اوعارة ليس باختيار وصييل شره بخيار فاحرم بطل البيع والزوائد  
 الحادثة في الملك بعد الفسخ للبائع والعصير في بيع مسلمين لو تخمر في الملك فسد خلا فاهما  
 فينبغي ان يرمز بها لفظ تنصدد ويضم لرمز الرمز ولم اره لاحد فله حفظ \* اجاز من له الخيار \*  
 ولو اجنبا \* صح ولو مع جهل صاحبه \* اجماعا الا ان يكون الخيار لهما وفسخ احدهما فليس  
 للاخر الا جارة لان المفسوخ لا تلحقه الاجارة \* فان فسخ \* بالقول \* لا \* يصح \* الا اذا علم  
 الآخر \* في الملك فلم يعلم لزم العقد والحيلة ان يستوثق بكفيل مشافة الغيبة اذ رفع الامر الى  
 الحاكم اينصب من يرد عليه عيني قيدنا بالقول لصحته بالفعل بلا علمه اتفاقا فاذا بقوله \*  
 وتم العقد بموته \* ولا يخلفه الوارث كخيار رزية وتقرير ونقل لان الاوصاف لا تورث واما  
 خيار العيب والتعيين وفوات الوصف المرغوب فيه فيخلفه الوارث فيها لانه يرث خياره درر  
 فله حفظ \* ومضي الملك \* وان لم يعلم لمرض او غماء \* والاعتاق \* ولو لبعضه \* وتوا به \* وكذا  
 كل تصرف لا ينفذ او لا يحل الا في الملك باجارة ولو بلا تسليم في الاصح \* ونظر الى ترج \*  
 داخل في شهوة والقول لمذكر الشهوة نتج ومفاده انه لو شراها بالخيار على انها بكر فلهما يعلم

انها بكرام لا كان اجازة ولو وجد ما ثبتا ولم يلبث نله ارد بهن العيب نهرو سمجى نى با به  
ولو فعل البائع ذلك كان فسخا \* وطلب الشفعة \* وان لم يأخذ ما معراج \* بها \* اى به او  
فهيها خيارا لشرط بخلاف خيار روية وعيب معراج \* من المشتري اذا كان الخيار له \* لانه  
دليل الاجازة \* ولو شرط المشتري \* او البائع كما يفيد كلام الدرويه جزم البهني \* الخيار  
لغيره \* عاقل اكان او غيره بهني \* صح \* استحسانا وثبت الخيار لهما \* فان اجاز احد هما \*  
من النائب والمستنيب \* ونقض صح \* ان وافقه الآخر \* فان اجاز احد هما وعكس الآخر  
فالا سبق اولى \* لعدم المزاحم \* ولو كانا معا فالفسخ \* احق في الاصح زيلعى لان المجاز يعمنع  
والفسوخ لا تجاز واعتراض بانه يجاز لما في المبسوط او تفاسخا ثم \* تراصيا على فسخ الفسخ \* على \*  
اعادة العقد بينهما اجاز \* اذ نسخ الفسخ اجازة واجيب بمنع كونه اجازة بل بيع ابتداء . باع عيدين  
على انه يا الخيار في احد هما ان فصل من كل واحد منهما زعين \* الذي فيه الخيار \* صح \*  
البيع للعلم بالبيع والتمن \* والا \* يعين ولا يفصل او عين نقطة او فصل نقط \* لا \* يصح لهما  
البيع والتمن او احد هما \* وكذا الوين الخيار للمشتري \* فتاتي ايضا الانواع الاربعة فروع  
وكله يبيع بشرط الخيار فباعه بلا شرط لم يجز واو كاه با شراء وانجاة هذه تغل على الوكيل والفرق  
ان الشراء متى لم ينغل على الامر لم ينغل على المي المور بخلاف البيع فتح وسجى في الغضولي والوكالة  
فلم تحفظ \* وصح خيار التعيين \* في القيميات لافي المليات لعدم تفاوتها ولولالبائع نى لاصح  
كافى لانه قد يرث قيميا ويقبضه وكيله ولا يعرفه فيبيعه بهن الشرط فمست الحاجة انه نهرو \*  
فيما دون الاربعة \* لاند ناع الحاجة بالثلاثة لوجود جيد وردى ووسط ومن ته خيارا لشرط ولا  
يشترط معه خيار شرط في الاصح فتح \* ولو اشترى شيئا على انها \* بالخيار فرضى احد هما \*  
بالبيع صريحا او دلالة \* لا يرد الاخر \* بل يبال خياره خلا فالحما وكذا الخلاف في خمار  
الرؤية والعيب فليس لاحد هما الرد بعد رؤية الآخر ورضاه بالعيب خلا فالحما لضرر البائع  
بعيب الشركة \* كما يلزم البيع لو اشترى رجل \* عبد ابن رجلين صغرة \* واحدة \* على ان الخمار  
لها \* للبايعين \* فرضى احد هما دون الآخر \* فليس لاحد هما الا نفرا داجاز او رد خلافا  
لها \* مجمع \* اشترى عبد بشرط خيره او كتبه \* اى حر فته كذا لك \* نظهر بخلافه \* بان لم  
يوجد معه ادنى ما يطلق عليه اسم الكتابة واليهز \* اخذ بكل الثمن \* ان شاء \* او تركه \*

لهذا الوصف المرغوب فيه واودع المشتري انه ليس كذلك لم يجبر على القبض حتى يعلم ذلك وكذا اسائر الحرف اختيار ولو امتنع الرد بسبب ما يقوم كاتباً وغير كاتب ورجع بالتفاوت في الاصح \* بخلاف شرائه شاة على انها حامل او تحلب كذا ارطلا \* او تحبز كذا اصاعا . يكتب كذا قد رافس لانه شرط ماسد لا وصف حتى لو شرط انها حلوب او لبون جاز لانه وصف . والقول للمنكر \* لو اختلفا \* في \* شرط \* الخيار \* علي الظاهر \* كافي دعوى الاجل المضي \* والا جازة والزيادة \* اشترى جارية بالخيار فرد غيرها \* بداهة \* قايلا بانها الماشترى فقال \* البائع \* ايست هي \* ولا بينة له \* فالقول للمشتري \* بيمينه \* وجاز للمائع \* واوها \* درر انعقد بيعا بالتعاطي فتح وكذا الرد في الوديعة فليحفظ \* واو قال البائع عند رده كان يحسن ذلك لكنه نسي عندك فالقول للمشتري \* لان اصل عدم الخيار والكتابة وكان الظاهر شاهد له \* واو اشتراه من غير اشتراط كتبه وخبزه وكان يحسن ذلك فنسيه في يد البائع رده عليه \* لتغير المبيع قبل قبضه زيلعي قال واو اختاره اخذه بكل الثمن لما صر ان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن فروع باع داره بما فيها من الجنوع والابواب والخشب والنخل فاذا ليس فيها شيء من ذلك لا خيار للمشتري شرعى دارا على ان بناءها حجرة فاذا هو لبن او ارضا على ان شجرها كلها مثمرة فاذا واحدة منها لا تثمر او ثوبا على انه مصبوغ بعصفر فاذا هو بزعفران فسد لو على انها بغلة مثلا فاذا هو بغل جاز وخير . بعكسه جاز بلا خيار لكونه على صفة خير من المشروط . مجتبي فليحفظ الضابط البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلثين موضعاً من كورة في الاشياء شرط انها مغنية ان للتبري لا يغسل وان للرغبة فسد بدائع ولو شرط حملها ان الشرط من المشتري فسد وان من البائع جاز لان حملها عيب فلكره للبائع منه حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء الآماء الاولاد فسد خانية ولو شرط انها ذات لبن جاز هلي الاكثر قلت والضابط للوصاف ان كل وصف لا غرر فيه فاشترطه جائز لا ما فيه غرر الا ان يرغب فيه وفي الخانية في فصل الشروط المغسقة متى عاين ما يعرف بالعيان اتفق الغرر \*

### \* باب اخبار الروية \*

من اضافة المسبب الى السبب وما قيل من اضافة الشيء الى شرطه غير ظاهر لما سبق ان الرد قبل الروية \* هو ينبت \* في اربعة مواضع \* الشراء \* للاعيان \* والاجارة والقسمة

والصالح عن دعوى المال على شيء بعينه \* لان كلامها معاوضة فليس في ديون ونقود وعقود  
لا تفسخ بالفسخ خيار الرؤية فتح \* صح الشراء والبيع لما لم يرباه والاشارة اليه \* اي  
المبيع \* او الى مكانه شرط الجواز \* فلم يشترط لك لم يجز اجماعا فتح وبحروفي حاشية  
احي زاده الاصح الجواز \* وله \* اي للمشتري \* ان يرد واذ اراه \* الا اذا حمله  
البائع لبیت المشتري فلا يرد واذ اراه الا اذا عاد الى البائع اشياء \* وان رضي \*  
بالقول \* قبله \* اي قبل ان يراه لان خياره معاقب بالرؤية بالنص ولا وجود للمعلق قبل  
الشرط \* ولو نسخ قبلها \* قبل الرؤية \* صح \* فسخه \* في الاصح \* يحل عدم لزوم البيع  
بسبب جهالة المبيع فلم يقع متبر ما \* ونبت الشار \* للرؤية \* مطلقا غير موقت \* بل \*  
هو الاصح عناية لاطلاق النص ما لم يوجد مبطله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا ومفيد الرضا  
بعدم الرؤية لا قبله اذ رد فله الاخل بالشفعة ثم رد الاول بالرؤية ودر من خيار الشرط فلا يحفظ \*  
ويشترط لفسخه علم البائع \* بالفسخ خوف الغرر \* ولا خيار للبائع ما لم يره \* في الاصح \*  
وكفى رؤية ما يؤذن بالمقصود كوجه صبرة رقيق و \* وجه \* دابة \* تركب \* وكفلها \*  
ايضا في الاصح \* و \* رؤية \* ظاهر ثوب مطوي \* وقال زفر لا بد من نشر كاهه واختار  
كافي اكثر المعتمدين \* وله المصنف ارجح \* رد اخل دار \* وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيوت  
وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهرية وهذا اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والبستان \*  
و \* كفى \* جس شاة لحم ونظر \* جميع جسد شاة ننية للدر والنسل مع ضررها ظهيرية و  
ضرع بقر حلوب وناقاة لانه المقصود جوهره \* و \* كفى \* ذوق مطعوم \* شم مشوم \* لا خارج  
دار وصحتها \* على المفتي به كامر \* رؤية دهن في زجاج \* لوجود الحائل \* وكفى رؤية  
وكيل قبض و \* وكيل \* شراء لرؤية رسول \* المشتري ويبيانه في الدر \* صح عند الاعلى \*  
ولو لغيره وهو كالبصر الا في اثني عشر مسألة مذكورة في الاشياء \* وسقط خار \* جس مبيع  
وشمه ذرته \* فيما يعرف بذكر \* ووصف عقار \* وشجر وعبد وكذا كل ما لا يعرف بحس  
وشم وذوق حادى اربنذار وكلمه ولو ابصر بعد ذلك فلا خيار له وان اكله \* اذا ارجلت \*  
الملك كورات كشم الاعلى ذكر لرؤية البصير وجه الصبرة ونحوها نهر \* قبل شرائه ولو بعد  
ثبت له الخيار بها \* اي الملك كورات لانها مسقطه كاعط نيه بعضهم \* فيمتد \* خياره في جميع



عمن على الصحيح \* ما لم يوجن منه ما يدل على الرضاء من قول أو فعل \* أو بتعيب أو بهلك  
 بعضه عند \* ولو قبل الروية ولو اذن للكاران يزرعها قبل الروية فزرعها بطل لان فعله  
 بامره كفعله عيني ولو شرب ثا فجة مسك فاخرج المسك منها لم يرد بخيار روية ولا عيب لان  
 الاخراج يدخل عليه عيبا ظاهرا نهر \* ومن رأى احد ثوبين فاشترى احدهما رأى الآخر فله  
 رد هما \* ان شاء \* لا رد الاخر وحده \* لتفريق الصفقة \* ولو اشترى ما رأى \* حال كونه \*  
 قاصد الشرائه \* عند روية فلوراه لا لقصد شراء ثم شراء فله الخيار بظهرية ووجهه ظاهر  
 لانه لا يعامل التامل المغفل بحرقال المصنف ولغوت مدركه عولاه عليه \* عالما بانه مرئية \* السابق \*  
 وقت الشراء \* فلو لم يعلم به خمر لعلم الرضاء \* درر \* فلا خيار له الا اذا تغير \* فمتخير \* رأى  
 ثوبا فرفع البائع بعضها ثم اشترى الباقي ولا يعرفه فله الخيار \* وكذا لو كانا ملفوفين وثنهما  
 متفاوتا لانه ربما يكون الاردي بالاكثير \* ولو سمى لكل واحد \* من الثياب \* عشرة لا خيار له \*  
 لان الثمن لما لم يختلف استويا في الاوصاف بحر \* فالقول للبائع \* بيمينه \* اذا اختلفا \*  
 في التغير \* هذا لو المدة قريبة وان بعيدة فالقول للمشتري \* عملا بالظاهر وفي الظهيرية  
 الشهر فافوته بعيد وفي الفتح الشهر في مثل الدابة والملوك قليل \* كما \* ان القول للمشتري  
 بيمينه \* لو اختلفا في \* اصل \* الروية \* لانه ينكر الروية وكذا لو انكر البائع كون المرود  
 مبيعاً في بيع بات او فيه خيار شرط او روية فالقول للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول للبائع  
 والفرق ان المشتري ينفرد بالغسل في الاول لا لاخير \* اشترى عدلا \* من متاع ولم يره \*  
 وباع \* اوليس نهر \* منه ثوبا \* بعد القبض \* او وهب وسلم رده بخيار عيب \* لا بخيار \* روية  
 او شرط \* الاصل ان رد البعض يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التمام جائز لا قبله فخيار الشرط  
 الروية يمنعان تامها وخيار العيب يمنع قبل القبض لا بعده وهل يعود خيار الروية بعد  
 سقوطه عن الثاني لا خيار شرط وصحة قاضحان وغيره \* فروع شرعية \* لم يره ليس للبائع  
 مطالبته بالثمن قبل الروية ولو تبايعا عينا بعين فلهما الخيار مجتمعا شرعية جارية بعد والف  
 فتقابضاً ثم رد بائع الجارية العبد بخيار روية لم يبطل البيع في الجارية بحصة الالف ظهيرية  
 لما مر انه لا خيار في الدين اراد بيع ضيعته ولا يكون للمشتري خيار روية فالحيلة ان يقر بثوب  
 لانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر له يستحق الثوب المقر به فيبطل خيار المشتري

المزوم تفريق الصفة وهو لا يجوز الا في الشفعة ولو الحجة شرع شيئين باحد هما عيب  
ان قبضهما له رد المعيب والا لا بالآخر \*

### \* باب خيار العيب \*

هو لغة ما يخلو عنه اصل الفطرة السليمة وشرعا ما افاد بقوله \* من وجب بمشترأة ما ينقص  
التمن \* ولو سيرا جوهره \* عند التجار \* المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة وصناعة قاله  
المصنف \* اخذ به بكل الثمن اورد \* مالم يتعين امساكه كحلالين فاحرما اواحدهما وفي  
المحيط وصى اوكيل او عبد مأذون شري شيأ بالف وقيمته ثلثة آلاف لم يرد بعيب بخلاف  
خمار الشرط والرؤية اشباهه وللأضرار بمتيم وموكل ومولى وفي النهر وينبغي الرجوع بالنقصان  
كوارث شرعى من التركة كغنا ووجد به عيبا ولو تبرع بالتكفن اجنبى لا يرجع وهذه احل على ستة  
مسائل لا رجوع فيها بالنقصان مذكورة في البزازية وذكرنا في شرحنا للملتقى معزيا للقيمة  
انه قد يرد بالعيب ولا يرجع بالتمن \* كالأباق \* الا اذا ابق من المشتري الى البائع في البلاء  
ولم يختلف عنده فانه ليس بعيب واختلف في الثور والاحسن انه عيب وليس للمشتري مطالبة  
البائع بالتمن قبل عوده من الاباق ابن ملك قنية \* والبول في الفراش والسرقة \* الا اذا اسرق  
شيأ للأكل من المولى او سيرا كغلس وفلسين ولو سرق عند المشتري ايضا فقطع رجوع ربع الثمن  
لقطعه بالسرقتين جميعا واورضى البائع يأخذ به يرجع بثلثة ارباع ثمنه عيني \* وكلها تختلف  
صغرا \* اى مع التمييز وقد روه بخمس سنين اوان يأكل ويلبس وحده وتماه في الجوهره  
فلو لم يأكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا ابن ملك \* وكبرا \* لانها في الصغر لقصور عقل  
وضعف مثانة عيب وفي الكبر لسوء اختيار ودا باطن عيب آخر فعند اتحاد الحالة بان ثبت  
ابا قه عند بائعه ثم اشتريه كلاهما في صغره او كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف  
لا تكونه عيبا حاد ثا كعبل حم عند بائعه ثم حم عند مشتريه ان من نوعه له رده والا لا عيني  
بقى لو وجد يبول ثم تعجب حتى رجع بالنقصان ثم بلغ هل للبائع ان يسترد النقصان لزال  
ذلك العيب بالبلوغ ينبغي نعم فتح \* والجنون \* هو اخلال القوة التي بها ادراك الكليات  
قلوب وبه علم تعريف العقل انه القوة المذكورة ومعدنه القلب وشعاعه في الدماغ ودره \*  
وهو يختلف بهما \* لاتحاد سببه بخلاف ما سرق قبل يشاف عيني زهارة فوق يوم واملة

ولا يك من معارضة هذا المشتري في الاصح ولا فلا فلا في ثلث زنا الجارية والقولك من الزنا والولادة  
فتح قلت لكن في الميزانية الولادة ليست بعيب الا ان توجب نقصا ناعليها لغتوي واعتبه في  
النهر وفيه السجل عيب في بنات آدم لافي البهائم والجد لم والبوص والعمي والعور والحول والصمم  
والخرس والقروح والا مراض عيوب وكذلك الادوة وهو انتفاخ الانثمين والعنين والخصي عيب  
واذا اشترى على انه خصي فوجد في خلافه خيار له جوهره \* واليخر \* نتن \* الفم \* واللب \* فر \*  
نتن الا بطوكن انتن الانف بزازية \* والزنا والتوال منه \* كلها عيب \* فيها \* لا فيه ولو امرد  
في الاصح خلاصة \* الا ان يفحش الا ولان فيه \* بحيث يمنع القرب من المولى \* او يكون  
الزنا عادة له \* بان يتكرر اكثر من مرتين واللوالة بها عيب مطلقا وبه ان مجانا لانه دليل  
الابنية وان باجر لا قنية وفيها شرى حمارا تلوه الحمر لن طاروع فعيب والا واما التخنث يلين  
صوت وتكسر مشي فان كثر رد لا ان قل بزازية \* والكفر \* باقسامه وكن الرفض والاعتزال  
بحر بحثا عيب فيها ولو المشتري ذميا سراج \* وعدم الحوض \* لبنت سبعة عشر وعذل بها خمسة  
عشر ويعرف بقولها اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعد \* هو الصحيح يلتقى ولا تسمع  
في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني \* والاستحاضة والسعال القلبي \* لا المعتاد \* واليدبن \*  
الذي يطالب به في الحال لا المؤجل لعنته نانه ليس بعيب كما نقله مسكين عن الذ خيرة تكن عيب  
انكبال وعلة بنقصان ولائه وميرانه \* والشعر والماء في العين وكذا كل مرض فيها \* فهو عيب  
معراج كسبل وحوض كثيرة دمع \* والثورول \* بمنثلة كنز نور بشر صغار صلب مستدير على صور  
شتم جمعه ثا ليل قاموس وقيد \* يا لكثرة بعض شرار الهداية \* وكذا الكبي عيب لو عن داء  
والالا \* وقطع الاصح عيب والا صبعان عيبان والا صابع مع الكف عيب واحد واليسير وهو  
من يعمل ببساره فقط الا ان يعمل باليمين ايضا كعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه والشعب  
وشرب خمر جرأوقها ران عيب او عديم ختانها لو كبيرين مولودين وعديم نهق حمار وقلة اكل  
دواب ونكاح وكنب ونميمة وترك صلوة لكن في القنية تركها في العبد لا يوجب الرد وفيها لو ظهر ان  
الامر مشومة ينبغي ان يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها وفي المظومة المجيبة والحال  
عيب لو على البقن او الشفة لا الخل والعيوب كثيرة برانا الله منها \* حدث عيب آخر عند  
المشتري \* بغبر فعل البائع فلو به بعد القبض رجع بحصته في الثمن ووجب الارش واما قبله

فله اخذ؛ اورد؛ بكل النسخ مطلقا ولو برهن البائع على حد وثقه والمشتري على قدره فأقول  
للبيع والمجنبة للمشتري ولا يرد جبراماله حمل وموثة الافني بلل العقل بحر \* رجع بنقصانه \*  
الا فيما استثنى ومنه ما لو شراه تولية او خاطه لطفله زيلعى اوردى به البائع جوهرة \* وله  
الرد برضى البائع \* الا لما نفع عيب او زيادة كان \* اشترى ثوبا فقطعه فاطلع على عيب \*  
قد يرد \* رجع به \* اى بنقصانه لتعد الرد بالقطع \* فان قبله البائع كذا لك له ذلك \* لانه  
اسقط حقه \* ولو اشترى بغير افخرة فوجد امعاء فاسدا \* يرجع لانفساد ما ليته \* كا \* لا  
يرجع \* لو باع المشتري النوب \* كاه او بعضه او رصبه \* بعد القطع \* لجواز رده مقطوعا لا  
مخيطا كما قاده بقوله \* فلو قطعه \* اى الثوب المشتري \* وخاطه او صبغه \* باى صبغ كان  
عيني \* اولت السويق بسمين \* او خبز الك قيق او غرس او بنى \* ثم اطلع على عيب رجع  
بنقصانه \* لا متناع الرد بسبب الزيادة لحق الشرع لحصول الربو احمى لو تراخيا على الرد  
لا يقضي القاضي به در رواين كال \* كا \* يرجع \* لو باعه \* اى المستنع رده \* في هذه الصور  
بعد رؤية العيب \* قبل الرضا به صريحا او لالة \* او مات العبد \* المراد ملاك المبيع عند  
المشتري \* او اعتقه \* اود براواستولى ازاوقف قبل علمه بعيبه \* او كان \* المبيع \* طعاما فأكله  
او بعضه \* او اطعمه عبدا او مملوكة او مملوكة او مملوكة او مملوكة او مملوكة او مملوكة او مملوكة  
استحسانا عندهما وعليه الفتوى بحر وعنه ما يرد ما بقى ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى  
اختيارا وقهستانى ولو كان في وعائين فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقا ابن كال وابن  
ملك وسيجى قلت فعلى ما في الاختيار والقهستانى بترجع القياس فتنبه \* ولو اعتقه على  
مال \* او كاتبه \* او قتله \* او ابق او اطعمه طفله او امرأته او مكاتبه او ضيفه مجتبى بعد اطلاعه  
على عيب كذا ذكره المصنف تبعا للعينى فى الرمز لكن ذكره فى المجمع فى الجميع قبل الرؤية  
واقره شراحه حتى العينى فيفيد البعدية بالا ولوية فتنبه \* لا \* يرجع بشي لا متناع الرد بفعله  
والاصل ان كل موضع للبائع اخذ معيبا لا يرجع باخراجه عن ملكه والارجع اختيارا وفيه الفتوى  
على قولهما في الاكل واقره القهستانى \* وشرى نحو بيض او بطيخ \* كجوز وقتاء \* نكسرة \* فوجد  
فاسدا يستغبه \* ولو علغا للابواب \* فله \* ان لم يتناول منه شيأ بعد علمه بعيبه \* نقصانه \* الا  
اذا رضى البائع به ولو علم بعيبه قبل كسره فله رده \* وان لم ينتفع به اصلا فله كل الثمن \*

لبطلان البيع ولو وجد أكثره فاسد اجاز بحصته عندهما فهو وفي المجتبى لو كان مائة ذائبا  
فأكله ثم اقربا ثلثه بوقوع فارة فيه رجع بنقصان العيب عندهما وبه يغتنى \* باع ما اشتراه فرد \*  
المشتري الثاني \* عليه بعيب رده على بائعه لورده عليه بقضاء \* لانه فسخ ما لم يحدث به عيب  
آخر عند \* فيرجع بالنقصان وهذا هو \* بعد قبضه \* فلو قبله رده مطلقا في غير العقار كالرد  
بغير روية او شرط درر وهذا اذا باعه قبل اطلاقه على العيب فلو بعد فلا رد مطلقا بحسب  
وهذا في غير النقلين لعدم تعيينهما فله الرد مطلقا شرح مجمع \* ولو \* رده \* برضا \*  
بلا قضاء \* لا \* وان لم يحدث مثله في الاصل لانه اقاله \* ادعى عيبا \* موجب الفسخ او حط  
ثمن \* بعد قبضه المبيع لم يجبر \* المشتري \* على دفع الثمن \* للبائع \* بل يبرهن \* المشتري  
لا ثبات العيب \* او يحلف بائعه \* على نفيه ويدفع الثمن ان لم يكن شهود \* وان ادعى غيبة  
شهده دفع \* الثمن \* ان حلف بائعه \* ولو قال احضرهم الى ثلاثة ايام اجله ولو قال لا بينة  
لي فحلفه ثم اتى بها تقبل خلا فالحما فتح \* ولزم العيب بنكوله \* اى البائع عن الحلف \*  
ادعى \* المشتري \* اباقا \* ونحوه مما يشترط لرده وجود العيب عندهما كبول وسرقة و  
جنون \* لم يحلف بائعه \* اذا انكر تمامه للحال \* حتى يبرهن المشتري انه \* قد \* ابق عنه  
فان برهن حلف بائعه \* عندهما \* بالله ما ابق \* وما سرق وما جن \* قط \* وفي الكبير بالله ما  
ابق منذ بلغ مبلغ الرجال لا اختلافه صغرا وكبرا او اعلم ان العيوب انواع خفي كاياق وعلم  
حكمه وظاهر كعور وصمم واصبع زائدة او ناقصة فيقضى بالرد بلا يمين للتمقن به اذا لم يدع الرضى  
به وما لا يعرفه الا الاطباء ككبد فيكفي قول عدل ولا ثباته عند بائعه قول عدلين وما لا يعرفه  
الا النساء كرتق فيكفي قول الواحد \* ثم يحلف البائع عيني قلت وبقي خامس ما لا ينظره  
الرجال والنساء ففي شرح قاضى خان شرحى جارية وادعى انها خنثى حلف البائع \* استحق  
بعض المبيع فان \* كان استحقاقه \* قبل القبض \* لكل \* خير فى الكل \* لتفرق الصفقة \*  
وان بعد \* خير فى القيمي لا فى غيره \* لان تبعض القيمي عيب لا المثلى كما سمع \* وان  
اشترى شيئين فقبض احدهما دون الآخر فحكمه حكم ما قبل قبضهما \* فلوا استحق او تعيب  
احدهما خير \* وهو \* اى خما والعيب بعد روية العيب \* على التراخي \* على المعتدل  
وما فى الكاوى غريب يحسب \* فلو خالص ثم ترك ثم عاد وخاصمه فله الرد \* ما لم يوجد مبطله



كد ليل الرضى فتح وفى الخلاصة لو لم يوجد البائع حتى هلك رجع بالنقصان \* واللبس و  
 الركوب والمداواة \* له وبه عيني \* رضى بالعيب \* الذى يد اوبه فقط ما لم ينقصه برجندى  
 وكل اكل مفيد رضا بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارش ومنه العرض على البيع الا الدراهم  
 اذا وجد هازيوفا فعرضها على البيع فليس برضا \* كعرض ثوب على خياط لينظر آيكفيه ام لا  
 او عرضه على المقومين ليقوم ولو قال له البائع اتبيعه قال نعم لزم ولو قال لا لان نعم عرض  
 على البائع ولا تقرير للمكسبة بزازية \* لا \* يكون رضا \* الركوب للرد \* على البائع \* او  
 شراء العلف لها والسقى \* والاحمال ان المشتري \* لا بل له منه \* اى الركوب بعجز او صعوبة  
 وهل هو قيد للاخيرين او للثلاثة استظهر البرجندى الثانى واعتمد المصنف تبعاً للرد  
 والبحر والشمى وغيرهم الاول واو قال البائع ركبتهما لحاجتك وقال المشتري لا بل لاردها  
 فالقول للمشتري بحروفي الفتح وجد بها عيبا فى السفر فحملها فهو عن ر \* اختلغا بعد التقابض  
 فى عد المبيع \* او احد ام متعد دامتوزع الثمن على ثقل يرالرد \* ونى \* عد د \* المقبوض  
 فالقول للمشتري \* لانه قابض والقول للمقايض مطلقا قد را اوصفة او تعيينا فلو جاء ليرده  
 بخيار شرط او روية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري فى تعيينه واوجاء ليرده بخيار  
 هيب فالقول للبائع كالمواختلغا فى طول المبيع وعرضه فتح \* اشترط عبد بن \* اوشين \* ينتفع  
 باحد هما واحد \* صفقة واحدة \* وقبض احد هما ورجل \* به او \* بالآخر عيبا \* لم يعلم  
 به الا بعد القبض \* اخذ هما اورد هما واو قبضهما ردا معيب \* بحصته سالما \* وحده \* لجواز  
 التفريق بعد التمام \* كالمقبوض كليا او جزئيا \* وزوجي خف ونحوه كزجى ثور ثم الف احد هما  
 الآخر بحيث لا يميل بدونه \* ووجد ببعضه عيبا فان له رد كله واخذ \* بهمبه لا نه كشي  
 واحد ولو نى وعايين على الاظهر عناية وهو الاصح برهان \* اشترى جارية فوطئها او قبلها  
 او مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا \* ولو ثيبا خلا فاللشافعي واحمد ولنا انه  
 استوفى ما هو وجزوها ولو اوطئ زوجها ان ثيبا ردها وان بكر الا بكر \* ورجع بالنقصان \*  
 لا متناع الرد وفى المنظومة المجيبة لو شرط بكارتها فبانت ثيبا لم يرد لها بل يرجع باربعين  
 درهما نقصان هذا العيب وفى التامى والملتقط الثبوت ليمت بعيب الا اذا شرط البكارة  
 فغير رد لها لعدم المشروط \* الا اذا قبلها البائع \* لان الامتناع لحقه فاذا رضى زال الامتناع

ر

\* ويعود الرد بالعيب القلبي بعد زوال \* العيب \* الحادث \* لعود الممنوع بزوال المانع  
 و رد فيرد المبيع مع النقصان على الراجع نهر \* ظهر عيب بمشترى \* البائع \* الغائب \* واثبته \*  
 عند القاضي فوضعه عند عدل \* فاذا هلك \* هلك على المشتري الا اذا قضى \* القاضي \*  
 بالرد على بائعه \* لان القضاء على الغائب بلا خصم ينفذ على الاظهر رد \* قتل \* العبد \*  
 المقبوض او قطع بسبب \* كان \* عند البائع \* كقتل او ردة \* رد المقتوع \* او امسكه ورجع بنصف  
 ثمنه مجمع \* واخذ ثمنهما \* اى ثمن المقتوع والمقتول ولو تد ازلته الايدى فقطع عند  
 الاخير او قتل رجع الباعة بعضهم على بعض وان علموا بذلك لكونه كالا \* تحقيقا لا كالعيب  
 خلافا لما \* وصح البيع بشرط البراءة عن كل عيب وان لم يسم \* خلافا للمشافعي لان البراءة  
 عن الحقوق المجردة لا تصح عند \* وتصح عند نال عدم انضائه الى المنازعة \* ويدخل فيه  
 الموجود الحادث \* بعد العقد \* قبل القبض فلا يرد بعيب \* وخصه محل رح وما لك  
 بالموجود كقوله عن كل عيب به ولو قال ما حدثت صح عند الثاني وفسد عند الثالث  
 نهر \* ابراه من كل داء فهو على \* المرض وقيل على \* ما في الباطن \* واعتمد المصنف  
 تبعالا لاختيار راجحة لانه المعروف في العادة \* وما سواه \* في العرف \* مرض \* و  
 لو ابراه من كل غائبة فهي السرقة والابق والزنا \* اشترى عبد ا فقال لمن سارمه اياه  
 اشترى \* فلا عيب به فلم يتفق \* بينهما \* البيع فوجد \* مشتريه \* به عيبا \* فله \* رد على بائعه \*  
 بشرطه \* ولا يمنعه \* من الرد عليه \* اقراره السابق \* بعدم العيب لانه مجاز عن التعريض \*  
 ولو عينه \* اى العيب يقال لا عوربه ولا شلل \* لا \* يرد به لاحاطة العلم به الا ان لا يحدث مثله  
 كلا صبح به زائلا ثم وجدها فله رده للتيقن بكنه به \* قال \* لاخر \* عيب \* هذا \* آبق  
 فاشترى مني فاشترىه وباع \* من آخر \* فوجد \* المشتري \* الثاني آبق لا يرد به ما سبق من  
 اقرار البائع \* الاول ما لم يبرهن انه آبق عند \* لان اقرار البائع الاول ليس بحجة على  
 البائع الثاني الموجود منه السكوت \* اشترى جارية لها ابن فارضعت صبيا له ثم وجد بها عيبا  
 كان له ان يردّها \* لانه استخدا \* خلاف الشاة المصراة فلا يردّها مع لبنها او صاع تمر بل يرجع  
 بالنقصان على المختار شروح مجمع وحررناه فيما علمناه على المنا ركنا واستخدمها في غير  
 ذلك ففي المصروف الاستعمال بعد العلم بالعيب ليس برضا \* احتكاما لان الناصر يتوهمون

فيه وهو للاختيار وفي البرازية الصحيح انه رضا في المرة الثانية الا اذا كان في نوع آخر وفي  
 الصغر على انه مرة ليس برضا الا على كره من القن بحر \* قال المشتري ليس به \* بالبيع \*  
 اصبع زائغ او نحوها \* مما لا يحدث مثله في تلك المدة \* ثم وجد به ذلك كان له الرد \* بلا يمن  
 لما مر \* باع عبد \* وقال للمشتري \* برئت اليك من كل عيب به الا الاباق فوجده آبقا فله الرد  
 ولو قال الا اياقه لا \* لانه في الاول لم يصف الا باق للعبد ولا وصفه به فلم يكن اقرارا بابا قه للحال  
 وفي الثاني اضاف له اليه فكان اخبارا بانه آبق فيكون راضيا به قبل الشراء خانية وفيها الوابر  
 من كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك \* مشتر \* لعبد او امة \* قال اعتق البائع \* العبد \*  
 اود برا واستولك \* الامة \* او هو حرا لاصل وانكر البائع حلف \* لعجز المشتري عن الانبات \*  
 فان حلف قضى على المشتري بما قاله \* من العتق ونحوه لا قراره بذلك \* ورجع بالعيب ان  
 علم به \* لان المبطل للرجوع اذ الته عن ملكه الى غيره بانشائه او اقراره ولم يوجد \* حتى  
 لو قال باعه وهو ملك فلان وصدقه \* فلان \* واخذ له لا يرجع \* بالنقصان لزالته باقراره  
 كانه وهبه \* وجد المشتري لغنيمة محرزة \* بدارنا او غير محرزة لوالبيع \* من الامام او امينه \*  
 بحر قال المصنف فقيد محرزة غير لازم \* عيبا لا يرد عليها \* لان الامين لا ينتصب خصما  
 بل ينصب له الامام خصما فيرد على \* منصوب الامام ولا يحلفه \* لان فائدة الحلف النكول  
 ولا يصح نكوله واققراره \* فاذا رد عليه \* المعيب \* بعد تبوته يباع ويدفع الثمن اليه \* يرد  
 النقص والغضل الى محله \* لان الغرم بالغنم درر \* وجد \* المشتري \* بمشتريه عيبا واراد  
 الرد به فاصطاحا على ان يدفع البائع الدراهم الى المشتري ولا يرد عليه جاز \* يجعله حطما  
 من الثمن \* وعلي العكس \* وهو ان يصطاحا ان يدفع المشتري الدراهم الى البائع ويورد  
 عليه \* لا يصح \* لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز وفي الصغر اداء على عيبا فصالحه على  
 مال ثم برا او ظهرا ان لا عيب فللبائع ان يرجع بما ادعى ولو زال بمعالجة المشتري لا قنية \*  
 رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان المبيع مع العيب \* الذي به \* يساوي الثمن \* المسمى \*  
 والا \* يساوه \* لا \* يلزم الموكل فروع لا يحل كتمان العيب في مبيع او ثمن لان الغش حرام  
 الا في مسئلتين الاولى الاسير لو شرب شيئا ثم ودفع الثمن مغشوشا جاز ان كان حرا لا عبد  
 الثانية يجوز اعطاء الزبوف والناقص في الجماليات اشياء وفيها رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في

حق الكل الا في مسثلتين احدهما الواحل الياثع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة الثانية لو راعه بعد الرد بعيب بقضاء عن غير المشتري وكان منقولاً لم يجز قبل قبضه ولو كان فسخاً جاز في البرازية شرعي بعد افضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب ورده لم يضمن لانه ضمان العهد وضمنه الثاني لانه ضمان العيوب وان ضمن السرقة والحرية او الجنون او العمى فوجد كذلك ضمن الثمن وفي جواهر الفتوى شرعي ثمرة كرم ولا يمكن قطاً فيها الغلبة الزنا بيران بعد القبض لم يرد وان قبله فان انتقص المبيع بتناول الزنا بيران فله الفسخ لتفرق الصفقة عليه \*

### \* باب البيع الفاسد \*

المراد بالفاسد الممنوع مجازاً عرفياً فينعيم الباطل والمكروه وقد يذكر فيه بعض الصحيح تبعاً وكل ما اورث خلافاً في ركن البيع فهو مبطل وما اورثه في غيره فمفسد \* بطل بيع ما ليس بمال \* المال ما يميل اليه الطبع ويجري فيه البذل والمنع درر فخرج التراب ونحوه \* كالم \* المسفوح فجاز بيع كبد وطحال \* والميتة \* سوى سمك وجراد ولا فرق في حق المسلم بين التي ماتت حتف انفها او تخنق ونحوه \* والحر والبيع به \* اى جعله ثمناً با دخال الباء عليه لان ركن البيع مبادلة المال بالمال ولم يوجد \* والمعدوم كبيع حق التعلی \* اى علو سقط لانه معدوم ومنه بيع ما اصله غائب كجزر وفجل او بعضه معدوم كورد وياسمين وورق فرصاد وجوزه ما لك لتعامل الناس وبه افتى بعض مشائخنا عملاً بالاستحسان وهذا اذا ثبت ولم يعلم وجوده فاذا علم جازوله خيار الرؤية وتكفي رؤية البعض عندهما وعليه الفتوى شرح مجمع \* والمضامين \* ما في ظهور الآباء من المني \* والملاقيح \* جمع ملقوحة ما في البطن من الجنين \* والنتاج \* بكسر النون حبل الحبلية اى نتاج النتاج لداية او ادمي \* وبيع امة تبين انه \* ذكر الضمير لتكبير الخبر \* عبد وعكسه \* بخلاف البهائم والاصل ان الذكرو الانثى من بني آدم جنسان حكماً فيبطل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيصح ويتخير لغوات الوصف \* ومتروك التسمية عمد \* ولو من كافر برازية وكل ما ضم اليه لان حرمة بالنص \* وبيع الكراب وكري الانهار \* لانه ليس بمال متقوم بخلاف بناء وشجر فيصح اذا لم يشترط تركها ولو الجية \* وما في حكمه \* اى حكم ما ليس بمال \* كام الولد والمكاتب والمال بر المطلق \* نان بيعه ولا باطل اى بقاء فلم يملكوا بالقبض لا ابتداء نصح بيعهم من

انفسهم وبيع قن ضم الهمم درزوقول ابن كل بيع هولا باطل موقوف ضعفه في البحر بان  
 المرجح اشتراط رضا المكاتب قبل البيع وعدم نفاذ القضاء ببيع ام الولد وصح في الفتح نفاذه  
 قلت الا وجه توقفه على قضاء آخر امضاء اورد اعيني ونهر فليكن التوفيق وفي السراج ولد هولا  
 كهم وبيع معتق البعض كحر \* و \* بطل \* بيع مال غير متقوم \* اى غير مباح الانتفاع به ابن  
 كمال فليحفظ \* كخمر وخنزير وميتة لم تمت حتف انفها \* بل بالحنق ونحوه فانها مال عند  
 الذمى كخمر وخنزير وهذا ان بيعت \* بالثمن \* اى بالدين كدراهم ودنانير ومكيل و  
 موزون بطل في الكل وان بيعت بعين كعرض بطل في الخمر وفسد في العرض فيملكه بالقبض  
 بقيمته ابن كمال \* و \* بطل \* بيع قن ضم الى حر و ذكية ضمت الى ميتة ماتت حتف انفها \*  
 قيل به لكونه كالحر \* وان سمي ثمن كل \* اى فصل الثمن خلا فلهما ومبني الخلاف ان  
 الصفة لا تعد بمجرد تفصيل الثمن بل لابد من تكرار لفظ العقد عند خلا فلهما وظاهر  
 النهاية يغيد انه فاسد \* بخلاف بيع قن ضم الى مدبر \* ونحوه \* اوقن غيره وملك ضم الى  
 وقف \* غير المسجد العامر فانه كالحر بخلاف الغامر بالمعجمة الخراب فكمثل بر اشباهه من قاعة  
 اذا اجتمع الحرام والحلال \* ولو محكوما به \* فى الاصح خلافا لما افتى به الملا ابو السعود فيصح  
 بحصته في القن وعبد \* والمملك لانها مال فى الجملة ولو باع قرية ولم يستثن المساجد والمقابر  
 لم يصح عني \* كابطال بيع صبي لا يعقل ومجنون \* شيئا وبول \* ورجيع آدمى لم يغلب عليه  
 تراب \* فلو مغلوبا به جاز كسرقين وبعرو يكتفى في البحر بمجرد خلطه بتراب \* وشعر انسان \*  
 نكرامة الآدمى ولو كان اذكرة المصنف وغيره في بحث شعر الخنزير \* وبيع ما ليس في ملكه \*  
 لبطان بيع المعدوم وماله خطر العدم \* لا بطريق السلم \* فانه صحيح لانه عليه الصلوة  
 والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم \* و \* بطل \* بيع صرح  
 بنغي الثمن فيه \* لا نعلم الركن وهو المال \* و \* البيع الباطل \* حكمه عدم  
 ملك المشتري اياه \* اذا قبضه فلا ضمان لو ملك المبيع عنده لانه امانة وصح في  
 القنية ضمانه قيل وعليه الفتوى وفيها بيع الحر بي اياه وابنه قيل باطل وقيل فاسد وفي  
 وصاياها بيع الوصى مال اليتيم بغبن فاحش باطل وقيل فاسد ورجح وفي التنف بيع  
 المضطرو وشراره فاسد \* وفسد \* بيع \* ما سكت \* اى وقع السكوت \* فيه \* عن \* الثمن \*



كبيعه بقيمته \* وفسد \* بيع عرض \* هو المتاع القيمي ابن كمال \* يخمر وعكسه \* فينعقل في  
 العرض لا الخمر كما مر \* ففسد \* بيعه \* اى العرض \* بام الولد والمكاتب والمكاتب حتى لو تقابضا  
 مالك المشتري \* للعرض \* العرض \* لما مر انهم مال في الجملة \* وفسد \* بيع سمك  
 لم يصد \* لو بالعرض والافباطل لعدم الملك صدرا الشريعة \* اوصيد ثم القى في مكان لا يؤخذ  
 منه الا بحيلة \* للعجز عن التسليم \* وان اخذ بدونها صح \* وله خيار الرجوع \* الا اذا دخل  
 بنفسه ولم يصد من خله \* فلوسد \* ملكه ولم يجز اجارة بركة ليصاد منها السمك بحر \* وبيع \*  
 طير في الهوى لا يرجع \* بعد ارساله من يد \* اما قبل صيده اصلا فباطل لعدم الملك \* وان \*  
 كان \* يطير ويرجع \* كالحمام \* صح \* وقيل لا ورجه في النهر \* وبيع \* الحمل \* اى  
 الجنين وجزم في البحر ببطلانه كالتاج \* وامة الا حملها \* لفساده بالشرط بخلاف هبة ووصية \*  
 ولبن في ضرع \* وجزم البرجندى ببطلانه \* ولو لو في صدق \* للغرر \* وصوف على ظهر  
 غنم \* وجوزه الثاني ومالك وفي السراج لوسلم الصوف واللبن بعد العقد لم ينقلب صحيحا وكذا  
 كل ما اتصا له خلقى كجلد حيوان ونوى تمر وبزر بطيخ لما مر انه معدوم عرفا وانما صححوا بيع  
 الكراث وشجر الصفصاف واوراق التوت باغصانها للتعامل وفي القنية باع اوراق توت لم  
 تقطع قبله بسنة جاز وبسنتين لالانه يشتبه موضع قطعه عرفا \* وجذع \* معين \* فى سقف \*  
 اما غير المعين فلا ينقلب صحيحا ابن كمال \* وذراع من ثوب يضره التبعض \* فاو قطع  
 وسلم قبل فسخ المشتري عاد صححوا ولو لم يضره القطع ككراس جاز لا نتفاء المانع \*  
 وضربة القانص \* بقاف زنون الصائد \* والغائص \* بغين معجمة الغواص والبيع فيهما  
 باطل للغرر بحر ونهر وابن كمال والمصنف وقد نظمه ملا خسر وفي سلك الفاسد  
 فتبعه في المختصر ويجب ان يراد به الباطل لانه مما ليس في ملكه كما مر \* والمزابنة \*  
 هي بيع الرطب على النخل بتمر مقطوع مثل كيله تقدر اشروح مجمع ومثله العنب بالزبيب  
 عناية للنهي وشبهة الربوا قال المصنف فلوم يكن رطبا جازلا لاختلاف الجنس \* والملازمة \*  
 للسلعة \* والمناينة \* اى نبلها للمشتري \* والقاء الحجر \* عليها وهى من بيع الجاهلية  
 فنهى عنها كلها عيني لوجود القمار فكانت فاسدة ان سبق ذكر الثمن بحر \* وبيع \* ثوب  
 من ثوبين \* او عدل من عدل بين لجهالة المبيع فلو قبضهما وهلكا معا ضمن نصف قيمة كل

اذا الفاسد معتبرا بالصحيح ولو مرتين فقيمة الاول لتعذر رده والقول للضا من هذا اذا لم يشترط  
 خیار التعيين فلو شرط اخذ ايها شاء جاز لما مر \* والمراعى \* اى الكلاء \* واجارتهما \* اما  
 بطلان بيعها فلعدم الملك لحد يث الناس شركاء في ثلث فى الماء والكلاء والنار واما بطلان  
 اجارتهما فلا نهى على استهلاك عين ابن كمال هذا اذا ثبت بنفسه وان انبتة يسقي وتربية ملكه  
 وجاز بيعه عينى وقيل لا قال وبيع الفصيل والرطوبة على ثلثة اوجه ان ليقطعه اوليرسل دابته  
 فتأكله جاز وان لم يتركه لم يجز حيلته ان يستاجر الارض لضرب فسطاطه او لا يغاف دوابه  
 او لمنفعة اخرى كمقيل ومراح وتما مه فى وقف الاشياء \* وبيع دود القز \* اى الابرسم \*  
 وبيضه \* اى بزر وهو بزر الغليق الذى فيه الدود \* والنحل \* المحرز وهو دود العسل وهذا عند  
 محمد رح وبه قالت الثلثة وبه يفتى عيني وابن ملك وخلاصة وغيرها وجوز ابو الليث بيع العلق  
 وبه يفتى للحاجة مجتبى \* بخلاف غيرهما من الهوام \* فلا يجوز تغافا كحيات وضب وما فى  
 بحر كسرطان الا السمك وما جاز الانتفاع بملكه او عظامه والحاصل ان جواز البيع يدور  
 مع حل الانتفاع مجتبى واعتمد المصنف وسيجى فى المتفرقات فروع انما تجوز الشركة  
 فى القز اذا كان البيض منها والعمل منها وهو بينهما انصافا لا اثلا فلا بدفع بزر القز وبقرة  
 او دجاجة لا خر بالعلف مناصفة فالخارج كله للمالك لحد وثه من ملكه وعليه قيمة العلف  
 واجر المنزل للعامل عينى ملخصا ومثله دفع البيض كما لا يخفى \* والا بقى \* ولو لطفله او لبيته  
 فى حجره ولو وهبه لهما صح عينى وما فى الاشياء تحريف نهر \* الامن يزعم انه \* اى الآبق \*  
 عند \* فحينئذ يجوز لعدم المانع وهو هل يصير قابضا ان قبضه لنفسه او قبضه ولم يشهد نعم  
 وان اشهد لا لانه قبض امانة فلا ينوب عن قبض الضمان لانه اقوى عناية والا اذا بقى من  
 الغاصب فباعه المالك منه فانه يصح لعدم لزوم التسليم ذخيرة \* ولو باعه ثم عاد \* وسلمه \*  
 يتم البيع \* على القول بفساد رده ورجحه انكامل \* وقيل لا \* يتم \* على \* القول ببطلانه وهو \*  
 الاظهر \* من الرواية واختاره فى الهداية وغيرها وبه يفتى البلخي وغيره وابن كمال \*  
 ولبن امرأة \* ولو \* فى وعاء ولو امة \* على الاظهر لانه جزء آدمى والرق مختص بالحي ولا  
 حيوة فى اللبن فلا يحله الرق \* وشعر الخنزير \* لنجاسة عينه فيبطل بيعه ابن كمال \* وان  
 جاز لا انتفاع به \* لضرورة الخرز حتى لو لم يوجد بلائس جاز الشراء للضرورة وكراه البيع فلا

ع

يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح خلافاً للمحمد قيل هذا في المنتوف أما المجذ وذفاهر رعاية  
وعن أبي يوسف يكره الخرز به لأنه نجس ولذلك لم يلبس السلف مثل هذا الخف ذكره القهستاني  
وأحل هذا في زمانه وأما في زماننا فلا حاجة إليه كما لا يخفى \* وجلك ميتة قبل الدبع \*  
لولا العرض ولو بالثمن فباطل ولم يفصله هنا اعتماداً على ما سبق قاله الرافى فليحفظ \* وبعد \*  
أي الدبع \* يباع \* الأجل أنسان وخنزير وحية \* وينتفع به \* لطهارته حينئذ \* لغير الأكل \*  
ولو جلك ما كول على الصحيح سراج لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا اجزؤه ما وفي المجمع  
ويجوز بيع الد من المتنجس والانتفاع به في غير الأكل بخلاف الودك \* كما ينتفع به لا \*  
تحله حيوة منها كعصبتها وصوفها كما مر في الطهارة \* \* فسل \* شراء ما باع بنفسه أو بوكيله \*  
من الد ي اشتراه ولو حكماً كوارثه \* بالآقل \* من قد رال ثمن الأول \* قبل نقل \* كل \*  
الثن \* الأول صورته ببيع شيئاً بعشرة ولم يقبض الثمن ثم شراءه بخمسة لم يجوز أن رخص  
السعر للربوا خلافاً للشافعى \* وشراءه من لا تجوز له شهادته \* كإبنه وإبيه \* كشرائه بنفسه \*  
فلا يجوز أيضاً خلافاً لهما في غير عبده ومكاتبه \* ولا بد \* لعدم الجواز \* من اتحاد جنس  
الثن \* وكون المبيع بحاله \* فإن اختلف \* جنس الثمن أو تعيب المبيع \* جاز مطلقاً \* كالوشراء  
بازيد أو بعد النقل \* والد راهم والد نانير من جنس واحد \* في ثمان مسائل منها \* هنا \*  
وفي قضاء دين وشفعة وإكرام ومضاربة ابتداء وانتهاء ببقاء وامتناع مزاينة ويزاد زكاة و  
شركات وقيم متلفات وارش جنایات كما بسطه المصنف معزياً للعمادة وفي الخلاصة كل  
عوض ملك بعقل فيفسخ بهلاكه قبل قبضه لم يجوز التصرف فيه قبل قبضه \* وصح \* البيع \*  
فيما ضم إليه \* كان باع بعشرة ولم يقبضها ثم شراء ما شئ آخر بعشرة فسد في الأول وجاز في  
الآخر فينقسم الثمن على قيمتهما ولا يشيع الفساد لأنه طارىء ومكان الاجتهاد \* وبيع  
\* زيت على أن يزنه بطرفه ويطرح عنه بكل ظرف كذا رطلاً \* لأن مقتضى العقل طرح مقدار  
وزنه كما أفاده بقوله \* بخلاف شرط طرح وزن الطرف \* فإنه يجوز كما لو عرف قد روزه \*  
ولو اختلفا في نفس الطرف وقد رة فالقول للمشتري \* يمينه لأنه قابض أو منكر \* وصح  
بيع الطريق \* وفي الشربلية عن الخانية لا يصح ومن قسمة الوهبانية وليس لهم قال الامام  
تقاسم بد رب ولم يغل كذا البيع يذكروا في معاياتها وارتضاه في الغاز الاشياء \* شعر \* وما لك

ارض ليس يملك بيعها \* لغير شريك ثم او منه ينظر \* حد \* اى بين له طول وعرض \* اولا  
 وهبته \* واذا لم يبين بقدر عرض باب الدار العظمى \* لا بيع معيل الماء وهبته \* لجهالة  
 اذ لا يدرك قد رما يشغله من الماء \* وصح بيع حق المرورتبعا \* للارض \* بلا خلاف \*  
 ومقصودا \* وحده \* في رواية \* وبه اخذ عامة المشائخ شمني وفي اخرى لا وصححه ابوالميث  
 \* وكذا \* بيع \* الثوب \* وظاهر الرواية نساده الاتبعاخانية وشرح وهبانية وسنحقة في  
 احياء الموات \* لا يصح بيع حق التسميل وهبته \* سواء كان على الارض لجهالة محله كما  
 مرا على السطح لانه حق التعلو وقد مر بطلانه \* ولا \* البيع \* بمن مؤجل \* الى النيروز \*  
 هو ازل يوم من الربيع تحل فيه الشمس برج الحمل وهذا نيروز السلطان ونيروز المجوس  
 يوم تحل في الحوت وعد البرجندى سبعة فاذا لم يبيننا فالعقل فاسد ابن كمال \* والمهرجان \*  
 هو اول يوم من الخريف تحل فيه الشمس برج الميزان \* وصوم النصارى \* وفطرهم \*  
 وفطر اليهود \* وصومهم فاكفى بذكر احد هما سراج \* اذ لم يدركا المتعاقدان \* النيروز ما بعد \*  
 فلو عرفنا جاز \* بخلاف فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم \* للعلم به وهو خمسون يوما \*  
 ولا الى قدوم الحاج والحصاد \* للزراعة \* والدياس \* للخبز \* والقطاف \* للعنب لانها  
 تتقدم وتتاخر \* ولو باع مطلقا عنهما \* اى عن هذه الآجال \* ثم اجل الثمن \* الدين اما  
 تاجيل المبيع والثمن العين فمفسد ولو الى معلوم شمنى \* اليها صح \* التاجيل \* كما لو كفل  
 الى هذه الاوقات \* لان الجهالة الميسرة محتملة في الدين والكفالة الا الفاحشة \* واسقط \*  
 المشتري \* الاجل \* في الصور المذكورة \* قبل حلوله \* وقبل فسخه \* وقبل \* الافتراق \*  
 حتى لو تفرقا قبل الاسقاط تاكد الفساد \* ولا ينقلب \* جائزا اتفاقا ابن كمال وابن ملك كجهالة  
 فاحشة كهبوب الريح ومجئ المطر فلا ينقلب جائزا وان ابطل الاجل عيني \* او امر المسلم  
 ببيع خمر او خنزير او شرائهما \* اى وكل المسلم \* ذميا ازا امر المحرم غيره \* اى غير  
 المحرم \* ببيع صيده \* يعنى صح ذلك عند الامام مع اشد كراهة كما صح ما مر لان العائد  
 يتصرف باهليته وانتقال الملك الى الامر حكومي وقالا لا يصح وهو الاظهر شربلا لية  
 عن البرهان \* ولا \* بيع بشرط \* عطف على النيروز يعنى الاصل الجامع في فساد العقل  
 بسبب شرط \* لا يفتضيه العقل ولا يلائمه وفيه نفع لاحدهما \* او فيه نفع \* لمبيع هو من اهل

الاستحقاق \* للنفع بان يكون آدميا فلولا لم يكن كشرط ان لا يركب الدابة المبيعة لم يكن مفسد  
 كما يجب \* ولم يجز العرف به ولم يرد الشرع بجوازه \* اما لو جرى العرف به كبيع نعل مع  
 شرط تشريكه او ورد الشرع به كخيار شرط فلا نساد \* كشرط ان يقطعه \* البائع \* ويخيطه قباء \*  
 مثال لما لا يقتضيه العقل وفيه نفع للمشتري \* او يستخذمه \* مثال لما فيه نفع للبائع وانما قال \*  
 شهرا \* لما مر ان الخيار اذا كان ثلاثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخذام \* او يعتقه \* فان اعتقه  
 صح ان يعد قبضه ولزم الثمن عندك والا لشرح مجمع \* اريد بزه او يكاتبه او يستولها ولا يخرج  
 القن عن ملكه \* مثال لما فيه نفع لمبيع يستحقه ثم فرع علي الاصل بقوله \* فيصح \* البيع \* بشرط  
 يقتضيه العقل كشرط الملك للمشتري \* وشرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن او لا \* يقتضيه ولا نفع  
 فيه لاحد \* ولو اجنبيا ابن ملك فلو شرط ان يسكنها فلان اوان يقرضه البائع او للمشتري كل  
 فالظاهر الفساد ذكره اخى زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة \* كشرط ان لا يبيع \* عبر ابن كمال  
 بركب \* الدابة المبيعة \* فانها ليست باهل للنفع \* او لا يقتضيه لكن يلازمه \* كشرط رهن  
 معلوم وكفيل حاضر ابن ملك \* او جرى العرف به كبيع نعل \* اى صرم سماء باسم مايول  
 عيني \* على ان يحل و \* البائع \* ويشركه \* اى يضع عليه الشراك وهو السير ومثله تسمير القبقاب \*  
 استحسانا \* للتعامل بلا تكبر هذا اذا علقه بكلمة على وان بكلمة ان بطل البيع الا فى بيعت ان  
 رضى فلان ووقته كخيار الشرط اشباهه من الشرط والعليق وبحر من مسائل شتى \* واذا قبض  
 المشتري المبيع برضاء \* غير ابن كل باذن \* بائعه صريحا او دلالة \* بان قبضه فى مجلس  
 العقل يحضرته \* فى البيع الفاسد \* وبه خرج الباطل وتقدم مع حكمه وحينئذ فلا حاجة لقول  
 الهداية والعناية وكل من عوضه مال كافا فانه ابن كل تكن لجاب سعدى بانه لما كان الفاسد يعم الباطل  
 مجازا كما مر حقق اخراجه بئلك فتنبه \* ولم ينهه \* البائع عنه ولم يكن فيه خيار شرط \* ملكه \*  
 الا فى ثلث فى بيع الهاذل وفي شراء الاب من ماله لطفله اذ يبعه له كذل لك فاسد الا يملكه حتى  
 يستعمله وفي المقبوض فى يد المشتري امانة لا يملكه به واذا ملكه ثبت كل احكام الملك الا  
 خمسة لا يحل له اكله ولا لبسه ولا وطؤها ولا ان يتزوجها منه البائع ولا شفعة لجار ولو عقارا  
 اشباهه وفي الجوهرية وشرح المجمع ولا شفعة بها فهو سادسة \* بمثله ان مثاما والا بقيمته \*  
 يعنى يعد هلاكه او تعد ورده \* يوم قبضه \* لان به يد خل فى ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته



كالمغصوب \* والقول فيها للمشتري \* لا تكاره الزيادة \* و \* يجب \* على كل واحد منهما فسخه  
 قبل القبض \* ويكون امتناعا عنه ابن ملك \* اربعه \* ما دام \* المبيع بحاله جوهره \* في يد  
 المشتري \* اعد اما للفاسد لانه معصية فيجب رفعها بحر \* و \* لذ \* لا يشترط فيه قضا وقاض \*  
 لان الواجب شرعا لا يحتاج للقضاء درر \* واذا اصر \* احدهما \* على امساكه وعلم به القاضي  
 فله فسخه \* جبرا عليهم ما حقا للشرع بزازية \* وكل مبيع فاسد رده المشتري على بائعه بهية او  
 صدقة او بيع او بوجه من الوجوه \* كاعارة واجارة وغصب \* ووقع في يد بائعه فهي متاركة \*  
 للبيع \* وبرئ المشتري من ضمانه \* قنية والاصل ان المستحق بجهة اذ وصل الى المستحق بجهة  
 اخرى اعتبروا اصلا بجهة مستحقة ان وصل اليه من المستحق عليه والا فلا وتماه في جامع  
 الفصولين \* فان باعه \* اى باع المشتري المشتري فاسد \* بيعا صحيحا باقا \* فلو فاسدا  
 او خيار لم يمتنع الفسخ \* لغير بائعه \* فلو منه كان نقض الاول كما علمت \* وفساده بغير الاكراه \* فلو به  
 يتنقص كل تصرفات المشتري \* اورهبه وسلم او اعتقه \* وكاتبه واستولن ها ولم تحبل ردها مع  
 عقرها اتفاقا سراج \* بعد قبضه \* فلو قبله لم يعتقه بل يعتق البائع بامر \* وكن الوامره  
 بطحن الحنطة او ذبح الشاة فيصير المشتري قابضا اتعضاء فقد ملك المأمور ما لا يملكه الامر  
 وما في الخانية على خلاف هذا امارا رواية او غلط من الكاتب كما بسطه العمادى \* اوقفه \*  
 وقفا صحيحا لانه استهلكه حين وقفه واخرجه عن ملكه وما في جامع الفصولين على خلاف  
 هذا غير صحيح كما بسطه المصنف \* اورهنه او اوصى \* او تصدق \* به نفل \* البيع الفاسد  
 في جميع ما مر وامتنع الفسخ لتعلق حق العبد به الا في اربع مذكورة في الاشباه وكذا كل  
 تصرف قولى غير اجارة ونكاح وهل يبطل نكاح الامة بالفسخ المختار نعم ولو الحجية ومتى زال  
 المانع كرجوع هبة وعجز مكاتب وفك رهن عادى حق الفسخ لو قبل القضاء بالقيمة لا بعد \* ولا  
 يبطل حق الفسخ بموت احدهما \* فيحلفه الوارث به يغتلى \* و \* بعد الفسخ \* لا يأخذ \*  
 بائعه \* حتى يرد ثمنه \* المنقود بخلاف مالوشرى من مديونه بل ينده شراء فاسد فليس للمشتري  
 حبسه لاستيفاء دينه كاجارة ورهن وعقد صحيح والفرق في الكافى \* فان مات احدهما \* او  
 المؤجرا والمستقرض او الراهن فاسد اعينى وزيلعى بعد الفسخ \* فالمشتري \* ونحوه \* احق به \*  
 من سائر الغرماء بل قبل تجهيزه فله حق حبسه حتى يأخذ ماله \* فيأخذ \* المشتري \* دراهم

الثمن بعينها لقائمة ومثلها لو هلكة \* بناء على تعين الدراهم في البيع الفاسد وهو الأصح  
 \* و \* انما \* طاب للبائع ما ربح \* في الثمن لاعلي الرواية الصحيحة المقابلة للأصح بل  
 على الأصل أيضا لان الثمن في العقل الثاني غير متعين ولا يضر تعيينه في الأول كما افاد  
 سعي \* لا \* يطيب \* للمشتري \* ما ربح في بيع يتعين بالتعيين بان باعه بازيد لتعلق العقل  
 بعينه فتمكن الخبث في الربح فيتصدق به \* كما طاب ربح مال ادعاه \* على آخر فصل قد  
 على ذلك \* نقض \* اى ارفاه اياه \* ثم ظهر عدله بتصادقهما \* انه لم يكن عليه شيء لان بل  
 المستحق مملوك ملكا فاسدا والخبث لغساده الملك انما يعمل فيما يتعين لافيهما لا يتعين واما الخبث  
 بعد م الملك كالغصب فيعمل فيها بسطه خسر ووا بن كمال وقال الكمال لو تعمل الكذب في  
 دعواه الدين لا يملكه اصلا وقواه في النهي وفيه الحرام ينتقل فلو دخل بامان واخذ مال حربي  
 بلا رضاه واخرجه اليها ملكه وصح بيعه لكن لا يطيب له ولا للمشتري منه بخلاف البيع الفاسد  
 فانه لا يطيب له لغساده عقله ويطيب للمشتري منه لصحة عقده وفي حظر الاشياء الحرمات تعدد  
 مع العلم بها الا في حق الوارث وقبله في الظهيرية بان لا يعلم ارباب الاموال وسنحققه  
 ثم \* بنى او غرس فيما اشتراه فاسدا \* شروع فيما يقطع حق الاسترداد من الانواع الحسية  
 بعد الفراغ من القولية \* لزمه قيمتها \* وامتنع الغسغ وقال ينقضها ويرد المبيع ورجحه الكمال  
 وتعقبه في النهي لحصولها بتسليط البائع وكل زيادة متصلة غير متولدة كصبغ وخياطة وطحن  
 حنطة ولت سويق وغزل قطن وحرارية علقته منه فلو منفصلة كولد او متولد كسمن فله الغسغ  
 ويضمنها باستهلاكها سواء منفصلة غير متولدة جوهرية وفي جامع الفصولين لو نقص في يد المشتري  
 بفعل المشتري او المبيع او بآفة سماوية اخذه البائع مع الارش ولو بفعل البائع صار مستردا  
 ولو بفعل اجنبي خير البائع \* وكره \* تحريمها مع الصحة \* البيع عند الاذان الاول \* الا اذا  
 تباعا يمشيان فلا بأس به تعليل النهي بالاخلال بالسعي فاذا انتفى انتفى وقد خص منه من  
 لاجتماعه عليه ذكره المصنف \* وكره \* النجش \* بفكتين ويسكن ان يزيك ولا يريد الشراء  
 او يمدحه بما ليس فيه ليرجه ويجرى في النكاح وغيرها ثم النهي محمول على ما \* اذا كانت  
 السلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ لا يكره لانقضاء الخداع عناية \* والسوم على سوم غيره \*  
 ولو ذميا او مستأنا وذكر الاخ في الحد يث ليس قيل ابل لزيادة التنغير نهر وهذا \* بعد

الاتفاق على مبلغ الثمن \* او المهر \* والا لا يكره لانه بيع من يزيد وقد باع عليه افضل الصلوة والسلام قد حا وحل سايع من يزيد \* وتلقي الجلب \* بمعنى المجلوب او الجالب وهذا \* اذا كان يضرب اهل البلد او يلبس السحر \* علي الواردين لعدم علمهم به فيكره للضرر والغرر \* وما اذا انتفيا فلا يكره \* وكره \* بيع الحاضر للبادي \* وهذا \* في حالة قحط وعوز والا لا \* لانعدام الضرر وقيل الحاضر المالك والبادي المشتري والاصح كما في المجتبى انهما السمسار والبائع لموافقته آخر الحديث دعوا الى الناس يرزق الله بعضهم بعضا ولد ادعى باللام لابن \* لا يكره \* بيع من يزيد \* لما مر ويصحب بيع الدلالة \* ولا يفرق \* عبر بالنفي مباغة في المنع للعه عليه افضل الصلوة والسلام من ترق بين والد وولد واخ واخيه رواه ابن ماجه وغيره عيني وعن الثاني فساد مطلقا وبه قال زفر والائمة الثلاثة \* بين وغير \* غير بالغ \* وذى رحم محرم منه \* اى محرم من جهة الرحم لا الرضاع كابن عم هو اخ رضا عا فانهم \* الا اذا كان \* التفريق \* باعتاق \* وتوابعه ولوعلى مال او بيع ممن حلف بعتقه او كان المالك كافرا لعدم مخاطبته بالشرائع او متعدا ولو الآخر لطفله او مكاتبه فلا بأس به او تعدا محارمه فالبيع ما سوى واحد غير الاقرب والابوين والملحق بهما فتح \* او بحق مستحق \* كزوجته مستحقا \* وكل فع احدهما بالجنابة وبيعه بالدين \* او باتلاف مال الغير \* ورده بعيب \* لان النظر في دفع الضرر عن الغير لافي الضرر بالغير \* بخلاف الكبيرين والزوجين \* فلا بأس به خلافا لاحمل فالمستثنى احد عشر \* وكما يكره التفريق ببيع \* وغيره من اسباب الملك كصدقة ووصية \* يكره \* بشراء الامن حربى ابن ملك \* بقسمة فى الميراث والغنائم \* جوهره واعلم ان فسخ المكره واجب على كل واحد منهما ايضا بحره وغيره لرفع الاثم مجمع وفيه ويصح شراء كافر مسلما او مصحفا مع الاجبار على اخراجهما عن ملكه وسحقى فى المتفرقات \*

### \* فصل في الفضولى \*

مناسبتة ظاهرة وذكره فى الكنز بعد الاستحقاق لانه من صورته \* هو \* من يشتغل بما لا يعنيه فالقائل لمن يأمر بالمعروف انت فضولى يخشى عليه الكفر نتم واصطلاحا \* من يتصرف فى حق غيره \* بمنزلة الجنس \* بغير اذن شرعي \* فصل خرج به نحو وكيل ووصي \* كل تصرف صدر منه \* تمليكاً كان كبيع وتزويج او اسقاطا كطلاق واعتاق \* وله مجيز \* اى

لهذا التصرف من يقدر على اجازته \* حال وقوعه انعقد موقفاً \* ومالا يميز له حالة العقد  
لا ينعقد اصلاً بمانه صبي باع مثلاً ثم بلغ قبل اجازة وليه فاجاز بنفسه جازلان له ولما يميزه  
حالة العقد بخلاف ماله لو طلق مثلاً ثم بلغ فاجازه بنفسه لم يجز لان وقت العقد لا يميز له بطل  
مالم يقل او قعته فيصح ان شاء لا اجازة كما بسطه العمادى \* وقف بيع مال الغير \* لو الغير  
بالغا قلاً فلو صغيراً او مجنوناً لم ينعقد اصلاً كما في الزواهر معزيا للحاروى وهذا ان باعه  
على \* انه لما لكه \* اما لو باعه على انه لنفسه او باعه من نفسه او شرط الخيار فيه لما لكه  
المكلف او باع عرضاً من غاصب عرض آخر للمالك به فالبيع باطل والحاصل ان البيع موقوف الا  
في هذه الخمسة فباطل فيه قيل بالبيع لانه لو اشترى لغيره نفل عليه الا اذا كان المشتري صبياً او  
مجنوناً وعلمه فيتوقف هذا اذا لم يضغه الفضولي الى غيره فلو اضا به بان قال بع هذا العبد لفلان  
فقال البائع بعته لفلان توقف برأية وغيره لان بيعه لنفسه باطل كما في البحر والاشباه عن  
البل ائع كانه لانه غاصب وكذا من نفسه لان الواحد لا يتولى طرفي البيع الا بالاب كامر وعبرة  
الاشباه بيع الفضولي موقوف الا في ثلث فباطل اذا باع لنفسه بدائع واذا شرط الخيار فيه  
للمالك تنقيح واذا باع عرضاً من غاصب عرض آخر للمالك به فتح نكح ضعف المصنف الاولى لمخالفتها  
لفروع المذهب لتصریحهم بان بيع الغاصب موقوف وبان المبيع اذا استحق فلم يستحق اجازته  
على الظاهر مع ان البائع باع لنفسه لا للمالك الذي هو المستحق مع انه توقف على الاجازة  
اما الثانية ففي النهي وينبغي ايفاء الشرط فقط قلت وحاصله كما قال شيخنا ان بيعه موقوف  
لنفسه علي الصحيح انتهى لكن في حاشية الاشباه لابن المصنف وزدت عليه مسألتين من  
الحاروى وهما بيع الفضولي مال صغير ومجنون لا ينعقد اصلاً الى هنا \* وقف \* بيع العبد  
والصبي المحجورين \* على اجازة المولى والولى وكذا المعتوه وفي العمادية وغيره لا تنعقد اتاير  
العبد ولا عقوده وسنحققه في الحجر \* وقف \* بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد \* على اجازة  
القاضي \* وبيع المارھون والمستأجر والارض دي مزارعة الغير \* على اجازة مرتين ومستأجر  
ومزارع \* وقف \* بيع شئ برقمه \* اى المكتوب عليه فان علمه المشتري في مجلس البيع  
نفذ والا بطل قلت وفي مائة البحر انه فاسد له عريضة الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه  
فمحرم مباشرته وعلي الضعيف لا وترك المصنف قول الدردوبيع المبيع من غير مشترط له دخوله

في بيع مال الغير \* وبيع المرقن والبيع بما باع فلان والبائع يعلم والمشتري لا يعلم. البيع بمنزل  
ما يبيع الناس به او بمنزل ما اخذ به فلان \* فان علم في المجلس صح والابطال \* وبيع الشيء بقيمته \*  
 فان بين في المجلس صح والابطال وفي \* وبيع فيه خيارا للمجلس \* وقف \* بيع الغاصب \* على  
 اجازة المالك يعنى اذا باعه لما لكانه لا لنفسه على ما مر من البدائع ووقف ايضا بيع المالك المغضوب على  
 البيعة واقرا الغاصب وبيع ما في تسليمه ضرر على تسليمه في المجلس وبيع المريض لوارثه على  
 اجازة الباقي وبيع الورثة التركة المستغرقة على اجازة الغرماء وبيع احد الوكيلين او الوصيين  
 او الناظرين اذا باع بحضرة الآخر توقف على اجازة او بغيته فباطل واوصله في النهر الى نيف  
 وثلاثين \* وحكمه \* اى بيع الفضولى لوله مجيز حال وقوعه كامر \* قبول الاجازة \* من المالك \*  
 اذا كان البائع المشتري والمبيع قائما \* بان لا يتغير المبيع بحيث يعد شيئا آخر لان اجازته كالبيع  
 حكما \* وكذا \* يشترط قيام \* الثمن \* ايضا \* او كان عرضا \* معيننا لانه مبيع من وجه فيكون  
 ملكا للفضولى وعليه مثل المبيع او مثليا والافقيته وغير العرض ملك للمجيز امانة في يد الفضولى  
 ملتقى \* و \* كذا يشترط قيام \* صاحب المتاع ايضا \* فلا تجوز اجازة وارثه لبطلته بموته \* و \*  
 حكمه ايضا \* اخذ \* المالك \* الثمن او طلبه \* من المشتري ويكون اجازة عمادية وهل للمشتري  
 الرجوع على الفضولى بمثله لو ملك في يده قبل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم انه فضولى  
 وقت الاداء الا ان علم قنية واعتمد ابن الشحنة واقره المصنف وجزم الزيلعي وابن ملك بانه  
 امانة مطلقا \* وفواه \* اسات نهر \* بئس ما صنعت او احسنت او اصبت \* على المختار فتح \*  
 ووجه الثمن من المشتري والتصدق عليه به اجازة \* لو المبيع قائما عمادية \* وقوله لا يجيز رد  
 له \* اى للمبيع الموقوف فلو اجاز بيعه لم يجز لان المقسوخ لا يجاز بخلاف المستأجر لو قال لا  
 اجيز بيع الاجير ثم اجاز جاز واناد كلامه جواز الاجازة بالفعل وبالقول وان للمالك  
 الاجازة والغسخ والمشتري الغسخ لا الاجازة وكن الفضولى قبلها في البيع لا النكاح لانه معبر محض  
 بزازية وفي الجمع او بازا احد المالكين خير المشتري في حصته الزم بمحل بها \* سمع ان فضوايا باع  
 ملكه فاجاز ولم يعلم مقل ارا من فلما علم رد البيع فالمعتبر اجازته \* لصيرورته بالاجازة كالوكيل  
 حتى يصح حظه من الثمن مطلقا بزازية \* اشترى من غاصب عبد اناعتقه \* المشتري \*  
 او باعه لاجار المالك \* بيع الغاصب \* او ادى الغاصب \* الضمان الى المالك على الاصح



هذه اية \* او \* ادى \* المشتري الضمان اليه \* علي الصحيح زيلعي \* نفل الاول \* وهو العتق \*  
 لا الثاني \* وهو البيع لان الاعناق انما يفتقر للملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته فيد بعث  
 المشتري لان عتق الغاصب لا يغفل باء الضمان لثبوت ملكه به زيلعي \* ولو قطعت يد \*  
 مثلا \* عند مشريه فاجيز \* البيع \* فارشه \* اى القطع \* له \* وكذا اكل ما يحدث من المبيع \*  
 كالكسب والولد والعقر \* ولو \* قبل الاجازة \* يكون للمشتري لان الملك تم له من وقت  
 الشراء بخلاف الغاصب لما مر \* وتصدق بما زاد على نصف الثمن وجوبا \* لعدم دخوله في  
 ضمانه فتح \* باع عبد غيره بغير امره \* قيد اتفاقي \* فبرهن المشتري \* مثلا \* على اقرار  
 البائع \* الفضولي \* او \* علي اقرار \* رب العبد انه لم يأمره بالبيع \* للعبد \* واراد \* المشتري  
 رد المبيع رد \* بينته ولم يقبل قوله للتناقض \* كالأوام \* البائع \* البينة انه باع بلا امر  
 برهن علي اقرار المشتري بذلك \* واصله ان من سعى في نقض ما تم من جهته لا يقبل الا في  
 مسألين \* وان اقر البائع \* المالك كوز ولو عند غير القاضي بحر \* بان رب العبد لم يأمره  
 بالبيع ووافقه عليه \* علي عدم الامر \* المشتري انتقض \* البيع لان التناقض لا يمنع صحة  
 الاقرار لعدم التهمة فاذا توافقا بطل \* في حقهما لا في حق المالك \* للعبد \* ان كذبهما \*  
 وادعى انه كان بامره فيطالب البائع بالثمن لانه وكيل للمشتري خلا للثاني \* باع دار  
 غيره بغير امره \* واقتضها المشتري نهر واما ادخالها في بناء المشتري فقيد اتفاقي در \* ثم  
 اعترف البائع \* الفضولي \* بالغصب وانكر المشتري لم يضمنه قيمة الدار \* لعدم سرية  
 اقراره علي المشتري \* فان برهن المالك اخذها \* لانه نورد عوا به فروع باعه فضولي  
 وآجره آخر اوزوجه اورهنه فاجيزا معا ثبت الاقوى فتصير مملوكة لازوجه فتح سكوت المالك  
 عند العقد ليس باجازة خانية من آخر فصل الاقالة انتهى \*

### \* باب الاقالة \*

هي \* لغة الرفع من اقال اجوف يائي وشرعا \* رفع البيع \* وعمم في الجوهره فعبّر بالعقد \*  
 وتصح بلفظين ماضيين \* وهن اركانها \* واحد هما مستقبل \* كقلنى فقال اقلتك لعدم المساومة  
 فيها فكانت كالنكاح وقال محله كالبيع قال البرجندى وهو المختار \* و \* تصح ايضا \* بغا سحتك  
 وتركت وتاركتك ورفعت وبالتعاطى \* ولو من احد الجانبين \* كالبيع \* هو الصحيح بزيادة

وفي السراجية لابد من التسليم والقبض من الجانبين \* وتوقف على قبول الآخر في المجلس ولو كان القبول فعلا \* كما لو قطعه أو قبضه فورا قول المشتري أنتك لان من شرائها اتحاد المجلس ورضى المتعاقد بين أو الورثة أو الوصي وبقاء المحل القابل للغسخ بخيار فلوزاد زيادة تمنع الغسخ لم تصح خلافا لهما وقبض بدل الصرف في اقالته وان لا يهب البائع الثمن للمشتري قبل قبضه وان لا يكون البيع بائنا من القيمة في بيع مآذون ووصى بمتول \* وتصح اقالة المتولي ان خيرا \* للوقوف \* والا لا \* الاصل ان من ملك البيع ملك اقالته الا في خمس النكحة المذكورة والوكيل بالشراء تيل وبالسلم اشباهه ولا اقالة في نكاح وطلاق وعتاق جوهره وبراء بحر من باب التحالف \* وهي مندوبة للحديث وتجب في عقد مكروه وناسل بحر وفيما اذا غره المائع يسيرا نهرا حشا فلو فاحشا فله الرد كما سيح \* وحكمها انها فسخ في حق المتعاند ين فيما ومن موجبات \* بفتح الجيم اي احكام \* العقد \* اما لو وجب بشرط زائل كانت بيعا جديا في حقهما ايضا كان شرا بل يند الموكل عينائهم تقايلا لم يعد الاجل فيصير دينه حالا كانه باعه منه ولو رد به بخيار بقضاء عاد الاجل لانه فسخ ولو كان به كفيلا لم تعد الكفالة فيها خانية ثم ذكر لكونها فسخا نروعا \* فالاول \* انها تبطل بعد ولادة المبيعة \* لتعد را الغسخ بالزيادة المنفصلة بعد القبض حقا للشرع لا قبله مطلقا ان ملك \* والثاني \* تصح بمثل الثمن الاول وبالسكوت عنه \* ويرد مثل المشروط ولو المقبوض اجودا واردا ولو تقايلا وقد كسدت رد الكاس \* الا اذا باع المتولي الوصي للوقوف او للصغير شيئا باكثر من قيمته واشترى شيئا باقل منها \* للوقوف او للصغير لم تجز اقالته ولو بمثل الثمن الاول وكذا المآذون كما مر \* وان \* وصيلة \* شرط غير جنسه او اكثر منه او \* اجله وكذا في \* الاقل الامع تعييبه \* فيكون فسخا بالانل لو بقدر العيب لا زيد ولا انقص تيل الا بقدر ما يتغامن الناس فيه \* والثالث \* لا تغسل بالشرط \* الغاسل \* وان لم يصح تعليقها به \* كما سيح \* والرابع \* جاز للبائع بيع المبيع منه \* ثانيا بلها \* قبل قبضه \* ولو كان بيعا في حقهما البطل كبيعه من غير المشتري عيني \* والخامس \* جاز قبض المكيل والموزون منه \* بعد ها \* بلا اعادة كميته ووزنه \* السادس \* جاز هبة المبيع منه بعد الاقالة قيل القبض \* ولو كان بيعا في حقهما لما جاز كل ذلك \* و \* انما \* هي بيع في حق ثالث \* لو بعد القبض يلغظ الاقالة فلو قبله فهي فسخ في حق الكل في غير العقار لو بلغ غظا فاسحة او متاركة او تراد

لم تجعل بيعا اتقا فان لم يلفظ البيع فبيع اجماعا وثمرته في مواضع \* فالاول \* لو كان المبيع عقارا  
 فسلم الشفع الشفعة ثم تقايلا قضى لهما \* لكونها بيعا جديا فكان الشفع ثالثهما \* والثاني \*  
 لا يرد البائع الثاني على الاول بعيب علمه بعد ما \* لانه يبيع في حقه \* والثالث \* ليس  
 للواهب الرجوع اذا باع الموهوب له لموهوب من آخر ثم تقايلا \* لانه كالمشتري من المشتري منه \*  
 والرابع \* المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل نقل الثمن جاز للبائع شراؤه منه  
 بالاقبل \* والخامس \* اذا اشترى بعروض التجارة عبد للمخدمة بعد ما حال عليها الحول و  
 وجد به عيبا فرد به غير قضاء واسترد العوض فملك في يده لم تسقط الزكوة \* فالفقير ثالثهما  
 اذا رد بعيب بلا قضاء اقاله ريزاد التقابض في الصرف وجوب الاستبراء لانه حق الله تعالى  
 خالله ثالثهما اصل الشريعة والاقالة بعد الاجارة والرهن فالمرتبه ثالثهما ثم وفي تسعة \* والاقالة \*  
 يمنع سكتها هلاك المبيع \* ولو حكما كابق \* لا الثمن \* ولو في بدل الصرف \* وهلاك بعضه  
 يمنع \* الاقالة \* بقوله \* اعتبار اللجز وبالكل \* ليس منه ما لو شرى صابونا فجفف فتقايلا بقاء  
 كل المبيع فتح \* واذا هلك احد البين في المقايضة \* وكذا في السلم \* صحت \* الاقالة \*  
 في الباقي منهما وعلى المشتري قيمة الهالك ان قيميا ومثله ان مثليا ولو ملك بطلت \* الا في  
 الصرف \* تقايلا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه او ملك المبيع بعد ما قبل القبض  
 بطلت \* بزادية \* وان اشترى \* ارضا مشجرة فباعه \* او عبد افقطت يده واخذ ارضها ثم  
 تقايلا صحت وزعم جميع الثمن ولا شيء لبايعه من ارش الشجر وليل ان عالما به \* بقطع اليد  
 والشجر \* وقت الاقالة وان غير عالم خير بين الاخذ بجميع ثمنه او الترك \* قنية وفيها شرى ارضا  
 مزروعة ثم حصله ثم تقايلا صحت في الارض بحصتها ولو تقايلا بعد اذ راكم لم يجز فيها تقايلا  
 ثم علم ان المشتري كان وطى المبيعة رد ما واخذ ثمنها وفيها مؤنة الرد على البائع مطلقا \*  
 تصح اقالة الاقالة فلو تقايلا البيع ثم تقايلا \* اى الاقالة \* ارتفعت وعاد البيع \* الاقالة السلم \*  
 فانها لا تقبل الاقالة تكون المسلم فيه ديناسقط والساقط لا يعود اشباه وفيها رأس المال بعد الاقالة  
 كهو قبلها فلا يتصرف فيه بعد ما قبلها الا في مسئلتين لو اختلفا فيه بعد ما فلا تحالف ولو تفرقا  
 قبل قبضه جاز الا في الصرف وفيها اختلف المتبايعان في الصحة والاطلاق فالقول لمن عي  
 الاطلاق وفي الصحة والفساد لمن عي الصحة قلت الا في مسئلة اذا ادعى المشتري بيعه من

بائعه باقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه الفاسد و  
لوعكسه تحالف بشرط قيام المبيع الا اذا استهلكه في يد البائع غمر المشتري ورايت معزيا  
للخلاصة باع كرم ما وسلمه فاكل مشتريه نزله سنة ثم تقايل لم يصح انتهى \*

### \* باب المراجعة والعولية \*

لما بين المثلين شرع في الثمن ولم يذكر المساومة والوضعية لظهورهما \* المراجعة \* مصدر رابع  
وشرعا \* بيع ما ملكه \* من العروض ولوبهبة او ارث او وصية او غصب فانه اذا ثمنه \* بما قام  
عليه \* وبفضل مؤنة وان لم تكن من جنسه كاجر قصار ونحوه ثم باعه مراجعة على تلك القيمة جاز  
مبسوط \* والتولية \* مصدر رولى غيرة وجعله واليا وشرعا \* يبعه بثمنه الاول \* ولو حكما يعني  
بقيمته وعبر عنها به لانه الغالب \* وشرط صحتهما كون العرض مثليا \* وقيما \* مما وء للمشتري  
و \* كون \* الربح شيئا معلوما \* ولو قيما \* اشار اليه كهذا الثوب لا نتفاه الجهالة حتي لو باعه  
بربح ده يارده اى العشرة باحدى عشر لم يجز الا ان يعلم بالثمن في المجلس فيخير شرح المجمع  
للعيني \* ويضم \* البائع \* الى رأس المال اجر القصار والصبيغ \* باى لون كان \* والطراز \*  
بالكسر علم الثوب \* والغتل وحمل الطعام وسوق الغنم واجرة الغسل والخياطة وكسوته \* وطعام  
المبيع بلا سرف وسقي الزروع وانكروم وكشجها وكري المثناة والانهار وغرس الاشجار وتخصيص  
الدار \* واجرة السمسار \* هوالد ال على مكان السلعة وصاحبها \* المشروط في العقد \* على  
ما جزم به في الدرد ورجح في البحر الاطلاق وضابطة كما يزيد في المبيع او في قيمته يضم درر  
واعتمد والعيني وغيره عادة التجار بالضم \* ويقول قام علي بكذ او لا يقول اشتريته \* لانه  
كذب وكذا اذا قوم الموروث ونحوه او باع برقمه لوصادقا في الرقم فتح \* لا \* يضم \* اجر  
الطبيب \* والمعلم درر ولول العلم والشعروفيه مافيه بلذ اعلمه في المبسوط بعدم العرف \* والالالة  
والراعي ولا نفقة نفسه \* ولا اجر عمل بنفسه او تطوع به متطوع \* وجعل الا بق و  
كذ ابيت الحفظ \* بخلاف اجرة المخزن فانها تضم كما صرحوا به وكأنه للعرف والا فلا فرق  
يظهر فتدبر \* وما يؤخذ في الطريق من الظلم الا اذا اجرت العادة بضمه \* هذا هو الاصل  
كما علمت فليكن المعول عليه كما يفيد كلام الكمال \* فان ظهر خيانة في مراجعة باقراره او  
ببرهان \* على ذلك \* اربنكوله \* عن اليمين \* اخذ \* المشتري \* بكل نمته او رده \*

لغوات الرضاء \* وله الخطا \* قد ر الخيانة \* في التولية \* لتسحق التولية \* ولو هلك المبيع \*  
 او استهلكه في المراجعة \* قبل رده او حدث به ما يمنع منه \* من الرد \* لزمه بجميع الثمن \*  
 المسمى \* وسقط خياره \* وقد من انه لو وجد المولى بالمبيع عيباً ثم حدث آخر لم يرجع  
 بالنقصان \* شراء ثانياً \* بجنس الثمن الاول \* بعد بيعه بربح فان رايح طرح ماريح \* قبل  
 ذلك الربح \* وان استغرق الربح \* بمنه لم يرايح \* خلافاً لهما وهو رفق ، قوله اوثق الى آخره  
 بحر ولو بين ذلك ارباع بغير الجنس او تخلل ثالث جازاً اتفاقاً فتح رايح \* اى جازان  
 يبيع مراجعة غيره \* سيل شرط من \* مكاتبه او \* مأذونه \* ولم \* المستغرق دينه لوقبته \*  
 فاعتبار هذا القيل لتحقيق الشراء بغير المال بكونه بالاولى \* على ما شرط المأذون كعكسه \*  
 نغياً للثمة وكذا اكل من لا تقبل شهادته له كاصله وفرعه ولو بين ذلك رايح على شراء نفسه  
 ابن الكمال : ولو كان مضارباً معه : عشرة بالانصف اشترى بها ثوباً وباعه من رب المال  
 بخمسة عشر \* باع \* الثوب \* مراجعة رب المال باثني عشر ونصف \* لان نصف الربح  
 ملكه كذا عكسه \* سيجى فى بابہ وتحقیقه فی النهر \* يرايح \* يريد ما \* بلا بيان \* اى من  
 غير بيان \* انه اشترى اده سليماً \* اما بيان \* نفس العيب فواجب \* لتعيب عنه \* بالتعيب :  
 بآية سماوية اريصنع المبيع \* ووطئ الشبهة ولم ينقصها الوطئ \* كقرض فارو حرق نار المثلث  
 المشتري وقال ابو يوسف وزفر والدلة لا بد من بيان انه قال ابو الليث : به تأخذ ورجه  
 الكمال واقره المصنف \* ويرايح ببيان بالتعيب \* ولو بفعل غير : بغير امره وان لم يأخذ  
 الارش وقيد اخذه فى الهداية وغيرها اتفاقى فتح \* ووطئ البكر \* كتكسره بنشره : طئه  
 لصيرورة الاوصاف مقصوداً بالانقلاب ولذا قال ولم ينقصها الوطئ \* اشتراه باللف نسبة  
 وباع بربح مائة بلا بيان ، خير المشتري فان تلف \* المبيع لتعيب او تعيب \* فعلم \* بالاجل \*  
 لزمه كل الثمن \* حالاً \* وكذا \* حكم \* التولية \* فى جميع ما مروى قال ابو جعفر المختار  
 للفتوى الرجوع بفضل ما بين الحال والمؤجل بحر المصنف \* ولما رجلاً شيئاً \* اى باعه \*  
 تولية بما قام عليه او بما اشتراه \* به \* ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد \* البيع لجهالة الثمن  
 \* وكذا \* حكم المراجعة : خير المشتري بين اخذه وتركه \* او علم فى مجلسه \* ولا بطل  
 \* و : اعلم انه \* لا رد بغير فاحش \* هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين \* فى ظاهر



الرواية \* وبه افتى بعضهم مطلقا كما في القنية ثم رقم وقال \* ويفتى بالرد \* وفقا للناس  
وعليه اكثر روايات المضاربة وبه يفتى ثم رقم وقال \* ان غره \* اي غر المشتري البائع  
او بالعكس او غره الد لال فله الرد \* والا لا \* وبه افتى صد رالا سلام وغيره ثم قال \*  
وتصرفه في بعض المبيع \* قبل عليه بالغبن \* غير ما نفع منه \* فيرد مثل ما تلغه ويرجع بكل  
الثلث على الصواب انتهى ملخصا بقى لو كان قميالما رة قلت وبالاخير جزم الامام علا والدين  
السريقتى في تحفة الفقهاء وصححه الزيلعي وغيره في كفاية الاشياء عن بيع  
الخانية من فصل الغرور والغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلث منها هذه وضابطها ان يكون في  
مقل يرجع نفعه الى الدافع كوديته واجارته فلو هلكا ثم استحقا رجوع على الدافع بما  
ضمنه ولا رجوع في عارية هبة لكون القبض لنفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة  
كبايعوا عبدى او ابنى فقلا اذنت له ثم ظهر حرا او ابن الغير رجعوا عليه المغرور ان كان الاب  
حرا او الا فبعل العتق وهل ان اضافته اليه وامر بما يعتقه ومنه ابنى المشتري او استولى ثم  
استحقا رجوع على البائع بقيمة البناء والولد ومنه ما يأتى في باب الاستحقاق اشترى فاعيد  
بخلاف ارتهني الثالثة اذا كان الغرور بالشرط كما لو وزجه امرأه على انها حر ثم استحققت رجوع  
على المخبر بقيمة الولد المستحق وسيجيئ في آخر الد عود فروع هل يمتثل الرد بالتعزير  
الى الوارث استظهر المصنف لا لتصرفهم بان لحقوق المجرور لا تورث قلت وفي حاشية الاشياء  
لابن المصنف وبه افتى شيخنا العلامة على المقل سى مفتى مصر قلت وقد قد مناه في خيار  
الشرط معزيا للدركن ذكر المصنف في شرح منظومة الفقيه ما يخالفه وما الى انه يورث  
كخيار العيب ونقله عنه ابنه في كتابه معونة المفتى في كتاب الغرر ائض وايد بما فى بحث  
القول في الملك من الاشياء قبل التامعة ان الوارث يرد بالعيب ويصير مغرورا بخلاف  
الوصى فتأمل وقد مناه عن الخاتبة انه متى عاين ما يعرف بالعيان انغي الغرر فتأمل انتهى \*

\* فصل في التصرف في المبيع وثلثين قبل القبض \*

\* والزبادة والحط فيه ما و تا جيل الدين \*

صح بيع عقار لا يخشى هلاكه قبل قبضه \* من بائعه لعدم الغرر لندرة هلاك العقار حتى لو كان  
علوا او على شط نهر وحو كان كمنقول فسللا \* يصح اتفاكا ككتابة واجارة \* ببيع منه قول \* قبل

قبضه ولومن بائعه كسجى \* بخلاف عتقه وتل بيرة و \* هبته والتصلق به راقراضه \* ورهنه  
واعارته \* من غير بائعه \* فانه صحيح \* طلق \* قول محله وهو الاصح \* والاصل ان كل عوض ملك  
يعقل ينفع بهلاكه قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز مالا فجا ان عيني \* والمنقول \* لو وهبه من  
البائع قبل قبضه قبله \* البائع \* انتقض البيع ولو باعه قبله لم يصح \* هذا البيع لم ينتقض البيع  
الاول لان الهبة مجاز عن الاقالة بخلاف بيعه قبله فانه باطل مطلقا جوهرية فلت وفي المواهب و  
فسل بيع المنقول قبل قبضه انتهى ونقي الصحة يحتملها فتنبه \* اشترى مكيلة بشرط الكيل  
حرم \* اى كره تحريما \* بيعه واكله حتى يكيله \* وقد صرحوا بغساده وبانه لا يقال  
لاكله انه اكل حراما لعدم التلازم كما بسطه الكمال لكونه اكل ملكه \* ومثله المعلن ود والموزون \*  
بشرط الوزن والعلا حتمال الزيادة وهي المباح بخلاف مجازفة لان اكل المشتري وقيد  
بقوله \* غير الد راهم والد ناير \* ليجوزا التصرف فيهما بعد القبض قبل الوزن كبيع التعاطى  
فانه لا يحتاج في الموزونات الى وزن المشتري نائما لانه صار بيعا بالقبض بعد الوزن قنية و  
عليه الفتوى خلاصة . وكفى كيله من البائع بحضرته \* اى المشتري \* بعد البيع \* لافله اصلا  
او بعد : بغيبته ولو كيل بحضرة رجل فشرائه فباعه قبل كيله لم يجز وان اكثاله الثانى لعدم كيل  
الاول فلم يكن قابضا فتح \* ولو كان \* المكيل والموزون \* نمنا جازا التصرف فيه قبل كيله ووزنه \*  
لجوازه قبل القبض قبل الكيل اولى \* لا \* بحرم المذروع قبل ذرعه \* وان اشتراه  
بشرطه الا اذا افرد لكل ذراع ثمنافه \* في حرمة ما ذكر \* كموزون \* والاصل ما مر مرارا  
ان الذرع نصف لا قدر فيكون كله للمشتري الا اذا كان مقصودا واستثنى ابن الكمال من  
الموزون ما يضره التبعض لان الوزن حينئذ فيه وصف \* وجازا التصرف في الثمن \* بهبة  
او بيع او غيرهما لو عينا اى مشارا اليه ولو دينا فالتصرف فيه تمليك من عليه الدين ولو عوض  
ولا يجوز من غيره ابن ملك \* قبل قبضه \* سواء \* تعين بالتعيين \* كميل \* اولا \* كنقود  
فلو باع ابلا بد راهم او بكر بريد اجاز اخذ بدلها شيئا آخر \* وكذا الحكم في كل دين قبل  
قبضه كمهر اجرة وضمان متلف \* وبدل خلع وعتق بمال وموروث وموصى به والخاص جواز  
التصرف في الاثمان والديون كلها قبل قبضها عيني \* سوى صرف وسلم \* فلا يجوز اخذ  
بخلاف جنسه لغوات شرطه \* وصح \* الزيادة فيه \* ولومن غير جنسه في المجلس او بعد :

من المشتري اذ وارثه خلاصة ولغظ ابن ملك او من اجنبي \* ان \* في غير الصرف و \* قبل  
 البائع \* في المجلس فلو بعد ما بطلت خلاصة وفيها لوند م بعد ما زاد اجبر \* وكان المبيع قائما \*  
 فلا تصح بعد هلاكه ولو حكما على الظاهر بان باعه ثم شراه ثم زاد \* زاد في الخلاصة وكونه  
 محلا للمقابلة في حق المشتري حقيقة فلو باع بعد القبض او دبر او كاتب او ماتت الشاة فزاد  
 لم يجز لغوات محل البيع بخلاف ما لو آجرا ورهن او جعل الحديق سيفا او ذبح الشاة لقيام  
 الاسم والصورة وبعض المنافع \* و \* صح \* الخط منه \* ولو بعد هلاك المبيع وقبض الثمن  
 \* و \* الزيادة \* والخط \* يلتحقان باصل العقد \* بالاستناد فبطل خط الكل واثر الا لتحاق  
 في تولية ومراعاة شفعة واستحقاق وهلاك وحبس مبيع وفساد صرف لكن انما يظهر  
 في الشفعة الخط فقط \* و \* صح \* الزيادة في المبيع \* وازم البائع دفعها \* ان \* في غير  
 سلم زيلعي و \* قبل المشتري ويلتحق \* ايضا \* بالعقد فلم هلكت الزيادة قبل القبض سقط  
 حصتها من الثمن \* وكل الزيادة في الثمن عرضا فهلك قبل تسليمه انفسخ العقد بقدره  
 قنية \* ولا يشترط للزيادة هنا قيام المبيع \* فتصح بعد دلاكه بخلافه في الثمن كامر \* و  
 يصح الخط من المبيع ان \* كان المبيع \* دينا وان عيننا لا \* يصح لانه اسقاط واسقاط العين لا يصح  
 بخلاف الدين فيرجع بما دفع في براءة الاسقاط لا في براءة الاستيفاء اتفاقا لو اطلقها فقولا ان  
 وما الا براءة المضاف الى الثمن فصحيح ولو بهيمة او حط فيرجع المشتري بما دفع على ما ذكره  
 السرخسي فيتمأمل عند الفتوى بحر قال وفي النهر وهو المناسب للاطلاق وفي البراءة به  
 على ان يهبه من الثمن كل الا يصح ولو على ان يحط من ثمنه كذا اجاز للوق \* خط باصل  
 العقد دون الهبة \* والاستحقاق \* لبائع او مشتر او شفيع \* يتعلق بما ونع عليه العقد و \*  
 يتعلق \* بالزيادة \* ايضا فلورد بحق عيب رجع المشتري بالكل \* ولزم تأجيل كل الدين \*  
 ان قبل المديون \* الا \* في سبع على ما في مد اينات الاشباه بل في صرف وسلم ونمن عند  
 اقاله وبعد ما اخل به الشفيع ودين الميت والسابع \* الغرض \* فلا يلزم تأجيله الا في  
 اربع اذ كان محجورا او حكمه ما لكي يلزمه بعد ثبوت اصل الدين عند احواله على  
 آخر فاجله المقرض احواله على مديون مؤجل دينه لان الحوالة مبرية والرابع الوصية \*  
 ارضى بان يقرض من ماله الف درهم الى فلانا الى سنة \* فيلزم من ثلثه وتسامح فيها نظر للموصي \*

او اوصى بتاجيل قرينه \* الذي له \* على زيد سنة \* فيصح ويلزم : الحاصل ان تاجيل الدين  
على ثلثه اوجه باطل في بدل صرف وسلم و صدق غير لازم في قرض واقالة وشفع ودين  
ميت ولازم فيما عد اذ لك واقره المصنف . تعقبه في النهر بان الملحق بالقرض تاجيله  
باطل قلت ومن حيل تاجيل القرض كغالبه مؤجلا فيتاخر عن الاصيل لان الدين  
واجل بحر ونهر فهي حكمة نل غلظ وفي حيل الاشباه حملة تاجيل دين الميت ان يقر  
الوارث بانه ضمن ما على الميت في حيوته مؤجلا الى كذا ارضه الطالب انه كان  
موجلا عليهما ويقر الطالب بان الميت لم يترك شيئا والا لامر الوارث بالبيع للدين وهذا  
على ظاهر الرواية من ان الدين اذا حل بموت المدين لا يحل على كفيله قلت وسيجي  
في آخر الكتاب انه لو حل بموته اراد ان قبل حلوه ايسر له من المراجعة الا بقدر ما مضى  
من الايام وهو جواب المتأخرين \*

### \* فصل في القرض \*

هو \* ائمة ما تعطيه من مثلي لتقاضي وهو خصر من قرض \* عقد مخصوص \*  
اي بلفظ القرض ونحوه \* يرد على دفع مال \* بمنزلة الجنس \* مثلي \* خرج القيمي \*  
لاخر له رد مثله \* خرج به نحو ودعة رهبة \* وصح \* الترض \* في مثلي \* كل ما يضمن  
بالمثل عند الاستهلاك \* لا في غيره \* من القمييات كحيوان وحطب وعقار وكل متغاون  
لتعد رد المثل واعلم ان المقبوض بقرض فاسد كما لمقبوض ببيع فاسد فمحرم الانتفاع  
به لا يملكه لثبوت الملك جتمع الاصول \* فيصح ان يقرض اليك راكبا \* والى فانير وكل \*  
كل \* ما يكال اريوزن اربعين متقاربافصح استقرض جوزوبعض \* وكاغل عد اولهم  
وناوخبوزنا وعدا كما سيجي \* استقرض من الغلوس الرائجة العمل الى فكسدت  
فعليه مثلها \* ولا \* ينرم \* قيمتها \* وكل اكل ما يكال ويوزن لما مر انه مضمون بمثله  
فلا غير بغلايه ورخصه ذكر في المبسوط من غير خلاف وجعله في البرازية وغيره على  
قول الامام وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض عند الثالث قيمتها في آخر يوم رواجي  
وبالمثل الغنوم قال وكل الخراف \* اذا استقرض طع ما بالعراق فاحده صاحب القرض  
بمكة فعليه قيمته بالعراق يوم اقترضه عند الثاني \* عند الثالث يوم احتصم راس عليه

ان يرجع \* معه \* الى العراق فبأنه خذ طعامه ولو استقرض الطعام ببلد الطعام فيه  
 رخص فلقبه المقرض في بلد الطعام فيه غل فاحذر الطالب بحقه فليس له حبس لمطرب  
 وبو المر المطلوب بان يوثق له \* بكفيل \* حتى يعطيه طعاما مني البلد الذي اخذ منه  
 استقرض شيئا من لغواكه كيلا او وزنا فلم يقبضه حتى اذ طاع فانه يجبر صاحب القرض  
 على تاخير الى مجئ الكندي الا ان يتراضيا على القيمة لعدم وجوده بخلاف الغلوس  
 اذا كسدت وتماه في صرف الخانية \* ويملك \* المستقرض \* القرض بنفس القبض  
 عندهما \* امي الامام ومحمد خلا فاللثاني فله رد المثل ولو قائما خلا فله بناء على انعقاد  
 بلفظ القرض وفيه \* محتمل \* وينبغي اعتماد الانفة دلالة فادته الملك المحال بحر فجاز شرا  
 المستقرض القرض ولو فائدا من المقرض بدراهم مقبوضة فلو تغرقا قبل قبضها بطل لانه  
 افتراق عن دين بزيادة فليحفظ \* اقترض صبيبا \* محجورا \* فاستهلكه الصبي لا بضن \*  
 خلا فاللثاني \* وكذا \* الخلاف لو باعه او اودعه ومثله \* المعتوه \* او \* كان المستقرض \*  
 عبد امحجورا لا يؤخذ به قبل العتق \* خلا فاللثاني \* وهو كالوديعه \* سواء خانية وفيها \*  
 استقرض من آخر دراهم فاتاه المقرض بها فقال المستقرض \* منه \* القها في الماء فلقها \*  
 قال محمد \* لا شيء على المستقرض \* وكذا الدين والسلم بخلاف الشراء والوديعة فان  
 بالالقاء يعد قابضا ولفرق ان له اعطاء غيره في الاول لا الثاني وغراء غريب الرواية \*  
 وفيها \* القرض لا يتعلق بالجائز من الشروط فالعاسد منها لا يبطل . كنه يلغو شرط رد شيء  
 آخر فلو استقرض الدراهم مكسورة على ان يؤدى \* محتمل \* كان باطلا \* وكذا الواقضة  
 طعاما بشرط رده في مكان آخر \* ومن عليه مثل ما قبض \* فان قضاء اجود بلا شرط جاز  
 ويجبر الدائن على قبول الاجود وقيل لا يحرف في الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط  
 لغو بان يقرض على ان يكتب به لى بلد كذا الموفى دينه وفي الاشياء كل قرض جرنفع حرام فكره  
 للمرتبة السكني المرهونة باذن الراهن فروع استقرض عشرة دراهم وارسل عبدا  
 لاحد هان فقال المقرض دفعته اليه واقرا العبد به وقال دفعته اليه مولاي فانكر المولى  
 قبض العبد العشرة فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقرانه قبضها  
 بحق اثني عشر رجلا جاؤا واستقرضوا من رجل وامروه بالدفع لاحدهم فدفن ليس



له ان يطلب منه الا حصته قلت ومغاد؛ صحة التوكيل بقبض القرض لا بالاستقرار قنية  
وفيهما استقرار العجين وزنا يجوز وينبغي جوازه في الخميرة بلا وزن مثل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن خميرة يتعاطاها الجيران ان يكون ربوا فقل مارأى المسلمون حسنا فهم عند الله  
تعالى حسن ومارأى المسلمون قبيحا فهم عند الله تعالى قبيح وفيها شراء الشيء المسير بثمن غال لحاجة  
القرض يجوز ويكره واقره المصنف قلت وفي معرض رخصات المفتي ابي السعود لو ادان زيد  
العشرة باثنى عشر او ثلاثة عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد ان ورد الامر السلطاني  
وفتوى شيخ الاسلام بان لا تعطى له عشرة بازيد من عشرة ونصف دينه على ذلك فلم يتمثل  
ماذا يلزمه فاجاب بمرزوحس الى ان يظهر تواتره وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة  
هل يرد ما اخذ من الربح لصاحبه فاجاب ان حصله منه بالتراضى ورد الامر بعد الرجوع  
لكن يظهر ان المناسب الامر بالرجوع واقبح من ذلك لسلم حتى ان بعض القراء قد خربت  
بهذه الخصوص انتهى \*

### \* باب الربوا \*

هو لغة مطلق الزيادة شرعا \* فصل \* ولو حكما قد خل ربه النسبة والبيع الفاسد فكها  
من الربوا فيجب رد عين الربوا لو نأما لارد ضمانه لانه يملك بالقبض قنية ويحرر \* خال عن  
عوض \* خرج مسئلة صرف الجنس بخلاف جنسه \* بمعنا شرعى \* وهو الكيل والوزن  
فليس ان يرج والعقد برىوا \* مشروط بذلك الفصل \* لا حد المتعاقدين \* اى بائع  
او مشتر فلوشرا غيرهما فليس برىوا بل بيعا فاسدا \* فى المعاوضة \* فليس الفضل فى الهبة  
برىوا فلوشرى عشرة درهم فضة بعشرة درهم وزاد دنانير وهدية منه ان علم الربوا لم يفصل الشراء  
وهذا ان ضررها اكمل لانها هبة مشاع لا يقسم كما فى المنع عن الذخيرة عن محمد وفى صرف المجمع  
ان صحة الزيادة والخطا قول الامام وان محمد اجاز الخطا جعله هبة مبتدأ كخطا كل الثمن  
واطل الزيادة قال ابن الملك والفرق بينهما خفى عندى قال وفى الخلاصة لو باع درهما  
بد درهم واحد مما اكثر وزنا فحلله زيادته جاز لانه هبة مشاع لا يقسم ولو باع قطعة لحم بلحم  
اكثرو زنا فوهبه الفضل لم يجز لانه هبة مشاع يقسم قلت وما قد مناعن الذخيرة عن محمد  
بحرج فى عدم الفرق بينهما وعليه فاكل من الزيادة والخطا والعقد صحيح عند محمد وكذا

عند الامام موسى العقل فيفسد لعدم التساوي فليحفظ فاني لم اومن ينه على هذا  
 وعلمه \* اي علة تحريم الزيادة \* القلب \* المعهود بكامل اوزن \* مع الجنس فان وجد احرم  
 الفضل \* اي الزيادة \* والنساء \* بالمال التاخير فلم يجمع قفيز بر بقفيز منه متساويا واحدهما  
 نساء \* وان عد ما \* بكسر الهمزة \* من باب علم ابن ملك \* حلا \* كهر وى بمرويين لعدم العلة  
 فيبقى على اصل الاباحة \* وان جد احد هما اي القدر وحده اذا الجنس \* حل الفضل وحرم  
 النساء \* ولو مع التساوي حتى لو باع عبد ابعد الى اجل لم يجر له جود الجنسية واستثنى في  
 المجمع ١٠ الدرا سلام منقود في موزون كمال يغسل اكثر ابداء السلام ونقل ابن الكمال عن الغاية  
 جواز اسلام الحنطة في الزيت ثلث ومقادة ان القدر بانقزادة لا يحرم النساء بخلاف الجنس  
 فلم يزد قد مر في السلم ان حرمة النساء تنحقق بالجنس وبالقدر المفق قنية ثم مر على الاصل  
 الاول بقوله \* فحرم بيع كمل و زنى بينه متفاضلا ولو غير مطعوم \* خلافا للمشافعي \*  
 كخص \* كمل \* وحل \* زنى ثم اختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف  
 المقصود كما بسطه الكمال \* حل \* مع ذلك \* متافلا \* لا استغناء لا \* وبلا معيار شرعي فان الشرع  
 لا يقدر بالمعيار بالذرة وبما دون نصف صاع \* كحفنة \* كحفنة \* وثلث وخمس ما لم يبلغ نصف  
 صاع \* تغا ح \* بتغا حنين وفلس بغاس بن \* او اكثر \* باعناهم ما \* لو اخره اكان ارلى لما في التهراته  
 قيل في اكل فاكنا غير معينين او احد هما لم يجر تغافا \* وتمرة تمرتين \* وبيضة بيضتين  
 وجوز يجوزتين وسيف سيفين ودرا قبل را تين و انا با نقل منه ما لم يكن من احد النقلين  
 قيمته المتفاضل فتح رابرة بابر تين \* وذرة من ذهب رضة مما لا يدخل \* تحت الوزن  
 بمثلها ما فجاز الفضل لفقد القدر وحرم النساء لوجود الجنس حتى لو اتغن كحفنة بر بحفنة  
 شعير فيحل مطلقا لعدم العلة وحرم الكل ومحمد رح صحيح كما فعله الكمال \* وما نص لشارع  
 على كونه كمالا \* كبر شعير وتمر \* ملح \* وزنيا \* كذهب ونضة \* فهو وكال \* لا يتغير ابل \*  
 فلم يصح بيع حنطة بحنطة وزنا كما لو باع ذهبا بذهب او فضة بفضة كالا \* ولو \* مع التساوي \*  
 لان النص اتوى من العرف فلا يترك الاقوى بالادنى \* ما لم ينص عليه حمل علي العرب \*  
 وعن الداني اعتبار العرف مطلقا ورجحه الكمال وخرج عليه سعدى انكبي اسه قراض  
 الدراهم على اربع الدقيق وزنا في زماننا يعني بمثله ونى الكافي الفتوى على عاد الناس

بحر و اقراء المصنف \* والمعتبر تعيين الربوى في غير الصرف \* ومصنوع ذهب وفضة \* بلا  
 شرطا تقبض \* حتى لو باع برباير بعينها وتفرقا قبل القبض جاز خلافا للشافعي في بيع الطعام  
 ولو احدى هما دينا فان هو الثمن وقبضه وعين قبل التفرق جاز والا لا كبيع ما ليس عند  
 سراج \* وجعل مال الربوا \* الا في حقوق العباد \* ورديه سواء \* الا في اربع مال وقف  
 ويقيم ومريض وفي القلب الرهن اذا انكسر اشباه \* باع فلو سا بمثلها او بد راسهم  
 او دنانير فان نقل احد هما جاز \* وان تفرقا بلا قبض احد هما لم يجز كما مر \* كما جاز بيع لحم  
 يحمون ولو من جسده \* لانه بيع الموزون بما ليس بموزون فيجوز كيف ما كان بشرط  
 التعيين اما نسيتة فلا وشرط محمد زيادة المجانس ولو باع من بوحه بحية او بمن بوحه جاز اتفاقا  
 وكذا المسلوختين ان تساويا وزنا ابن ملك واراد بالمسلوخة المفصولة عن السقط ككرش  
 وامعاء بحر \* و \* كما جاز بيع \* كرباس بقطن مطلقا \* كيف كان لا خلافا فيهما جنسا \* كبيع  
 قطن بغزل \* القطن \* في \* قول محمد وهو الاصح حاوى وفي القنية لا بأس بغزل قطن بتياب  
 قطن يد اييد لانها ليسا بموزونين ولا جنسين وكذا لك غزل كل جنس بشيا به اذ لم توزن \*  
 و \* كبيع \* رطب برطب او بتمر متما ثلا \* كيلا لا وزنا خلافا للعينى في الحال لا المال خلافا  
 لهما فلو باع مجازفة او موازنة لم يجز اتفاقا ابن ملك \* وعذب \* بعنب او \* بزبيب \* متما ثلا \*  
 كذا لك \* وكذا اكل ثمرة تجف كتين ورماني يباع رطبها برطبها ويا بسها كبيع برطبها او  
 مبلولا بمثله وباليا بس وكذا بيع تمر وزبيب منقوع بمثله او باليا بس منهما خلافا لمحمد  
 زيلعي وفي العناية كل تفاوت خلقي كالرطب والتمر والحب والردى فهو ساقط الا اعتبارا  
 كل تفاوت بصنع العباد كالحنطة بالدقي والحنطة المقلية بغيرها يغسل كما \* سيجى \* و \* كبيع \*  
 لحوم مختلفة بعضها ببعض متغاضلا \* يد اييد \* وابن بقر وغنم وخل دقل \* يفتح تحتين ردى  
 التمر وخصه باعتبار العادة \* بخل عنب وشحم بطن بالية \* بالفتح ما يسميه العوام لية \*  
 او بلحم وخبز \* ولومن بر \* ببر او دقيق \* واومنه وزيت مطبوخ بغير المطبوخ ودهن  
 مربى بالبنفسج بغير المربى منه \* متغاضلا \* او وزنا كيف كان لا خلافا اجناسها فلو اتحد  
 لم يجز متغاضلا الا في لحم الطير لانه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجز زيلعي وفي الفتح  
 لحم الدجاج والا يوزن في عادة مصر وفي النهر لعله في زمنه اما في زمانه فلا والحاصل

ان الاختلاف باختلاف الاصل والمقصود او بتبدل الصفة فالمحفظ وجاز الاخضر ولو في الخبز  
نسيئة \* به يقتضى درراذ التى بشرائط السلم لحاجة الناس والا حوط المنع اذ قل ما يقبض  
من جنس ما سمي وفي القهستاني معنى للخبز انه الاحسن ان يبيع خاتما مثلا من الخبز بقدر  
ما يريد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثمنا حتى يصير دينافي ذمة الخباز  
وبسلم الخباز الخاتم ثم يشتري الخاتم بالهر وفيه معنى للمضمرات يجوز السلم في الخبز  
وزنا وكذا عددا وعليه الفتوى وسيجى جواز استرضاه ايضا \* و\* جاز بيع \* اللبن بالخبز \*  
لاختلاف المقاصد والاسم حاوى \* لا \* يجوز \* بيع البر بدقيق او سويق \* هو المجرش \*  
ولا يبيع دقيق بسويق مطلقا \* ولوتساويا لعدم المساوى فيكره لشبهة الربوا خلافا لهما  
واما بيع الدقيق بالدقيق متساويا كالا اذا كانا مكبوسين فجاز اتفاقا بين ملك كبيع  
سويق بـسويق وحنطة مقلية بـمقلية واما المقلية بغيرها ففاسد كالمزج \* ولا \* الزيتون بزيت والسهم  
بـحل \* بمهمل الشيرج \* حتى يكون الزيت والحل اكثر مما في الزيتون والسهم \*  
ليكون قدره بمثله والزائد بالنقل وكذا اكل ما لغيره قيمة كجوز بل هنة ولبن بـسمنه وعنب  
بـعصير \* فان لاقية له كبيع تراب ذهب بذهب فسد بالزيادة ولرب الفضل \* ويستقرض الخبز  
وزنا وعددا \* عند محمد وعليه الفتوى ابن ملك واستحسنه الكمال واختاره المصنف تيسيرا  
وفي المجتبى باع رغيفا نقل ابرغيفين نسيئة جاز وبعبكسه لا وجاز بيع كسراته كيف كان \*  
ولا ربوا بين سيل وعبد \* ولومد برا لا مكاتب \* اذا لم يكن دينه مستغرقا لقربته وكسبه \*  
فلو مستغرقا يتحقق الربوا اتفاقا بين ملك وغيره لكن في البحر عن المعراج التحقيق الاطلاق  
وانما يرد الزيادة لا للربوا بل لتعلق الغرماء \* ولا ربوا بين متغاضين وشريكى عنان  
اذا تبايعا من مالها \* اى مال الشركة زيلعى \* ولا بين حربي ومسلم \* مستأمن  
ولو بعقل فاسد او قمار \* ثمه \* لان ماله ثمه مباح فيكل برضاه مطلقا بلا عدو خلافا للناي  
والثلاثة \* و\* حكم \* من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر كحربي \* فللمسلم الربوا معه  
خلافا لهما لان ماله غير معصوم فلوهاجر الميثامه عاد اليهم فلا ربوا اتفاقا جوهره قلت ومنه  
يعلم حكم من اسلم ثمه ولم يهاجر او احصل ان الربوا حرام الا في هذه الست مسائل \*  
\* باب الحقوق فى المبيع \*

آخرها لتبعيتها وترتيب الجامع الصغير \* اشتري بيتا فوقه آخر لا يدخل فيه العلو \*  
 مثلث العين \* ولو قال بكل حق \* هو له اربكل قليل وكثير \* ما لم ينص عليه \* لان الشيء  
 لا يستنبح مثله \* وكذلك الايدخل العلو لشرائه منزل \* هو ما لا اصطبل فيه \* الا بكل حق هو له  
 اربمرافقه \* اي حقوقه كطريق ونحوه وعند الثاني المرافق المنافع اشباهه \* اربكل قليل او  
 كثير هو فيه ارمه ويدخل \* العلو \* بشرائه اربان لم يندكر شيئا \* ولو الا بنية بتراب او  
 بخيام او قباب وهذا التفصيل عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو بلا ذكر في الصور كلها  
 فتح وكافي سواء كان المبيع بيتا فوقه علوا وغيره الا دار الملك فتسمى سري نهر كما يدخل  
 في شراء الدار \* الكنيف وبئر الماء والاشجار التي في صحنها \* كذا \* البستان الداخل \*  
 وان لم يصرح بذلك \* لا \* البستان \* الخارج الا اذا كان اصغر منها \* فيدخل تبعها ولو مثلها  
 اربا كبر فلا الا بالشرط زيلعي وعيني \* والظلة لا تدخل في بيع الدار \* لبنائها علي الطريق  
 فاخت حكمه \* الا بكل حق ونحوه \* مما مر وقال ان مفتحتها في الدار تدخل كالعلو \*  
 ويدخل الباب الاعظم في بيع بيت اربا مع ذكر المرافق \* لانه من مرافقها خانية \*  
 لا \* يدخل \* الطريق والمسيل والشرب الا بنحو كل حق \* ونحوه مما مر \* بخلاف الاجارة \*  
 لدار وارض فتدخل بلا ذكر لانها تعقد للانتفاع لا غير \* والرهن والوقف \* خلاصة \*  
 ولو اقرب اربا صالح عليها او وصى بها ولم يندكر حقوقها ومرافقها لا يدخل الدار \*  
 كالبيع ولا يدخل في القسمة وان ذكر الحقوق والمرافق الا برضي صريح نهر عن الفتح  
 وفي الحواشي المعقوبة ينبغي ان يكون الرهن كالبيع اذ لا يقصد به الانتفاع قلت هو جيد  
 لولا مخالفته للمنقول كامر ولفظ الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة  
 كالاجارة واعتمده المصنف تبعا للبحر نعم ينبغي ان تكون الهبة والنكاح والخلع والعق  
 علي مال كالبيع والوجه فيها لا يخفى انتهى \*

### \* باب الاستحقاق \*

هو طلب الحق \* الاستحقاق نوعان \* احدهما \* مبطل للملك \* بالكلية \* كالعق \* والحرية  
 الاصلية \* ونحوه \* كتدبير وكتابة \* و \* ثانيهما \* ناقل له \* من شخص الى آخر \* كاستحقاق  
 به \* اي بالملك بان ادعى زيد علي بكر ان مافى يده من العبد ملك له وبرهن \* فالناقل



لا يوجب نسخ العقد \* على الظاهر لأنه لا يوجب بطلان الملك \* والحكم به حكم على ذي اليد وعلي من تلقى \* ذواليد \* الملك منه \* ولو مورثه فيتعدى الى بقية الورثة اشياء \* فلا تسمع دعوى الملك منهم \* للحكم عليهم \* بل دعوى التنازع ولا يرجع \* احد من المشترين \* على بائعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض علي المكفول عنه \* لئلا يجمع ثمنان في ملك واحد لان بدل المستحق مملوك ولو صالح بشئ قليل او ابرأ عن ثمنه بعد الحكم له يرجوع عليه فلبائعه ان يرجع على بائعه ايضا لزال البدل عن ملكه ولو حكم للمستحق نصاله المشتري لم يرجع لانه بالصلح ابطال حق الرجوع وتاممه في جامع الغصولين \* والمبطل يوجبه \* اى يوجب نسخ المعقود اتفاقا \* فكل واحد من الباعة الرجوع على بائعه وان لم يرجع عليه ويرجع \* هو ايضا كذلك \* على الكفيل ولو قبل القضاء عليه \* لعدم اجتماع الثمنين اذ بدل الحر لا يملك \* والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة \* من الناس سواء كان بيينة او بقوله انا حر اذ لم يسبق منه اقرار بالرق اشياء \* فلا تسمع دعوى الملك من احد كذا العتق وفروعه \* بمنزلة حرية الاصل \* واما \* الحكم بالعتق \* في الملك المورخ فعلي الكافة من وقت التاريخ \* لا يكون قضاء \* قبله \* كإسطه ملا خسر ورويعقوب باشا فاخفظه فان اكثر الكتب عنه خالية \* و \* اختلفوا \* في القضاء بالوقف قيل كالحرية وقيل لا \* فتسمع فيه دعوى ملك آخر ووقف آخر \* وهو المختار \* صححه العمادى وفي الاشياء القضاء يتعدى الى اربع حرية ونسب ونكاح وولاء وفي الوقف يقتصر على الاصح \* يثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبيينة \* كما سيجي انها حجة متعلية \* اما اذا كان الاستحقاق باقرار المشتري او بنكوله او اقرار وكيل المشتري بالخصومة او بنكوله فلا رجوع \* لانه حجة قاصرة \* و \* الاصل ان \* البيينة حجة متعلية \* تظهر في حق كافة الناس لكن لا في كل شئ كاهو ظاهر كلام الزيلعي والعيني بل في عتق ونحوه كما ذكره المصنف \* لا الاقرار \* بل هو حجة قاصرة على المقر لعدم ولايته على غيره بقي لواجتماعا فان ثبت الحق بهما قضى بالاقرار الا عند الحاجة فالبيينة اولى فتح ونهر \* فلو استحققت مبيعة ولدت \* عند المشتري لا بالاستيلاء \* بيينة يتبعها ولدها بشرط القضاء به \* اى الولد في الاصح زيلعي وكلام البزازي يفيد تعيينه بما اذا سكنت

الشهود فلو بينا انه لدى اليد او قالوا لا ندري لا يقضى به نهر ثم استيلاده لا يمنع استحقاق  
 الولد بالبينة فيكون ولد المغرور حرّاً بالقيمة لمستحقه كما مر في باب دعوى النسب \* وان  
 اقر \* ذواليد \* بها \* لرجل \* لا \* يتبعها فياً خلفها وحدها والفرق ما مر من الاصل وهذا  
 اذا كان لم يدعه المقر له فلو ادعاه تبعها وكذا اسائر الزوائد نعم لا ضمان بهلاكها كزوائد  
 المغصوب ولم يذكروا النكول لانه في حكم الاقرار قمهستاني معزياً للعمادية \* ومنع التناقض \*  
 اى التدافع في الكلام \* دعوى الملك \* لعين او منفعة لما في الصغرى طلب نكاح امة يمنع  
 دعوى تملكها ولا يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا اذا وفق وهل يكفي امكان التوفيق خلاف  
 سنحقة في متفرقات القضاء وفروع هذا الاصل كثيرة سيجي في الدعوى ومنها ادعى  
 على آخر انه اخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعى عليه ليس هو باخى ثم مات المدعى  
 عن تركته فجاء المدعى عليه يطلب ميراثه ان قال هو اخى لم يقبل للتناقض وان قال ابي او  
 ابني قبل \* لا الحرية \* والاصل ان التناقض لا يمنع ما يخفى سببه كالتنسب والطلاق \*  
 وكذا الحرية \* فلو قال عبد لمشتري اشترني فانا عبد \* لزيد \* فاشترته \* معتمداً على مقالته \* فاذا  
 هو حر \* اى ظهر انه حر \* فان كان البائع حاضراً او غائباً غيبة معروفة \* يعرف مكانه \*  
 فلا شيء على العبد \* لوجود القابض \* والارجع المشتري على العبد \* بالثمن خلافاً للثاني  
 ولو قال العبد اشترني فقط اوانا عبد فقط لا رجوع عليه اتفاقاً رد \* ورجع \* العبد على  
 البائع \* اذا ظفربه \* بخلاف الرهن \* بان قال ارتهنى فاني عبد لم يضمن اصلاً والاصل  
 ان التغرير يوجب الضمان في ضمن عقل المعاوضة لا الوثيقة \* باع عقاراً ثم برهن انه وقف  
 محكوم بلزومه قبل والا لا \* لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق فتح واعتمده  
 المصنف تبعاً للبحر على خلاف ما صوبه الزيلعي وتقدم في الوقف وسيجي آخر الكتاب \*  
 اشترى شيئاً ولم يقبضه حتى ادعاه آخر \* انه له \* لا تسمع دعواه بدون حضور البائع و  
 المشتري \* للقضاء عليهما او قضى له بحضورهما ثم برهن احدهما على ان المستحق باعه من  
 البائع ثم هو باعه من المشتري قبل لزوم البيع وتامه في الفتح \* لا عبرة بتاريخ الغيبة \*  
 بل العبرة بتاريخ الملك \* فلو قال المستحق \* عند الدعوى \* غابت \* عني \* هذه \* الدابة \*  
 منذ سنة \* فقبل القضاء بها للمستحق اخبر المستحق عليه البائع عن القصة \* فقال البائع لي

بينة انها كانت ملكا لي منذ سنتين \* مثلا وبرهن على ذلك لا تندفع \* الخصومة \* بل يقضى  
 بها للمستحق لبقاء دعواه في ملك مطلق خال عن التاريخ من الطرفين \* العلم بكونه  
 ملك الغير لا يمنع من الرجوع \* على البائع \* عند الاستحقاق \* فلو استرد المشتري ما علم  
 غصب البائع اياها كان الولد رقيقا لا نعد ام الغرور يرجع بالثمن وان اقر بملكية المبيع  
 للمستحق درر وفي القنية لو اقر بالملك للبائع ثم استحق من يده ورجع لم يبطل اقراره فلو  
 وصل اليه بسبب ما مر بتسليمه اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه محتمل بخلاف النص \* لا يحكم \*  
 القاضي \* بسجل الاستحقاق بشهادة انه كتاب قاض كذا \* لان الخط يشبه الخط فلم يحز  
 الاعتماد على نفس السجل \* بل لابد من الشهادة على مضمونه \* ليقتضي للمستحق عليه  
 بالرجوع بالثمن \* كذا \* الحكم \* فيما سوى نقل الشهادة والوكالة \* من محاضر وسجلات  
 وصكوك لان المقصود بكل منهما الزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة لانها لتحصيل العلم  
 للقاضي ولذا الزم اسلامهم ولو الخصم كافرا \* ولا رجوع في دعوى حق مجهول \* من دار صواح  
 على شيء معين واستحق بعضها لجواز دعواه فيما بقي \* ولو استحق كلها رد كل العوض \*  
 لدخول المدعي في المستحق \* واستغيد منه \* اى من جواب المسئلة امران احدهما \*  
 صحة الصلح عن مجهول \* على معلوم لان جهالة الساقط لا تقضى الى المنازعة \* والثاني \*  
 عدم اشتراط صحة الدعوى لصحته \* لجهالة المالك على به حتى لو برهن لم يقبل ما لم يدع اقراره  
 به \* ورجع \* المالك على عليه \* بحصته في دعوى كلها ان استحق شيء منها \* لغوات سلامة  
 المبدل قيد بالمجهول لانه لو ادعى قد را معلوما كبرعها لم يرجع مادام في يده ذلك المقدار  
 وان بقى اقل رجع بحساب ما استحق منه فروع لو صالح من الدنانير على الدراهم وقبض  
 الدراهم فاستحققت بعد التفرق رجع بالدنانير لان هذا الصلح في معنى الصرف اذا استحق البدل  
 بطل الصلح فوجب الرجوع درر وفيها فروع اخر فلتنظر وفي المنظومة المجيبة مهمة منها  
 نظم لو مستحقا ظاهرا لم يبيع \* له على بائعه الرجوع \* بالثمن الذي له قد دفعا \* الا اذا البائع  
 ههنا ادعى \* بانه كان قد يما اشترى \* ذلك من ذا اشترى بلا مرا \* لو اشترى خرابة  
 وانفقا \* شيئا على تعبيرها وطغقا \* ذلك يسرى بعد ما اكماها \* ثم استحق رجل تماها \*  
 نا اشترى في ذلك ليس راجعا \* على الذي غدا التلك بائعا \* ولا على ذا المستحق مطالقا \* بنا

الذى كان عليها انفق \* وان مبيع مستحق ظهر \* ثم قضى القاضي على من اشترى \* به  
فصالح الذى ادعاه \* صلحا على شئ له اداه \* يرجع في ذاك بكل الثمن \* على الذى  
قد باعه فاستعين \* وفي المنة شري دارا وبني فيها فاستحقت رجوع بالثمن وقيمة البناء مبنيا  
على البائع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير كما لو استحقت بجميع  
بنائها لما تقرر ان الاستحقاق مثنى ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة البناء  
مثلا ولو حفر بشر او نقي بالوعة او رم من الدار شئ ثم استحقت لم يرجع بشئ على البائع لان  
الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة كما في مسألة الخرابه حتى لو كتب في الصك فما انفق  
المشتري فيها من نفقة او رم فيها من مرمه فعلى البائع يفسد البيع ولو حفر بشر او طراها يرجع  
بقيمة الطي لا بقيمة الحفر فاذا شرطه فسد وكل الحفر ساقية ان تنظر عليها رجوع بقيمة  
بناء القنطرة لا بنفقة حفر الساقية وبالجملة فانما يرجع اذا بنى فيها او غرس بقيمة ما يمكن  
نقصه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيمة حص وطين وتامه في الفصل الخامس عشر من  
الفصولين وفيه شري كراما فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتغير في يد \* ولم يأكل من ثمره  
ولو شري ارضين فاستحقت احد بهما ان قبل القبض خير المشتري وان بعل \* لزمه غير المستحق  
بحصته من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد او البقرة لم يرجع بما انفق ولو استحق ثياب القن  
او بردة الحمار لم يرجع بشئ وكل شئ يدخل في البيع تبعا لخاصة له من الثمن ولكن يخير  
المشتري فيه قنية ولو استحق من يد المشتري الاخير كان قضاء على جميع الباعة وكل ان  
يرجع على بائعه بالثمن بلا اعادة بينة لكن لا يرجع قبل ان يرجع عليه المشتري عند ابي  
حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رح له ان يرجع قال الا ترى ان المشتري الناني لو ابرأ  
الاول من الثمن كان للاول الرجوع كما لو وجد العبد حرا فلكل الرجوع قبله خانية لكن  
في الفصول ما يخالفه فتنبه ولو اشترى عبد اذا عتقه بمال اخذ منه ثم استحق العبد لم يرجع  
المستحق بالمال على المعتق ولو شري دارا بعبد واخذت بالشفعة ثم استحق العبد بطالت  
الشفعة ويأخذ البائع الذي ار من الشفيع لبطلان البيع انتهى \*

### \* باب السلم \*

هو \* لغة كالسلف وزنا ومعنى وشرعا \* بيع اجل \* وهو المسلم فيه \* بعاجل \* وهو رأس

المال \* وركنه ركن البيع \* حتى ينعقد بلفظ البيع في الاصح \* ويسمى صاحب الد را هم رب  
 السلم والمسلم \* بكسر اللام \* و \* يسمى \* الاخر المسلم اليه والحنطة مثلا المسلم فيه \*  
 والثلث راس المال \* وحكمه ثبوت الملك للمسلم اليه ولرب السلم في الثمن والمسلم فيه \*  
 لف ونشر مرتب \* ويصح فيما امكن ضبط صفته \* كجودته وورده \* ومعرفة قدره ككميل  
 وموزون \* وخرج بقوله \* مثنى \* الد را هم والد نا نير لانها اثنان فلم يجز فيها السلم  
 خلا لما لك \* وعدى متقارب كجوز وبيض وفلس \* وكثير من مشمش وتين \* ولبن \*  
 بكسر الباء \* وآجر بملين معين \* بين صفته ومكان ضربه خلاصة \* وذرعى كثوب بين  
 قدره \* طولا وعرضا \* وصفته \* كقطن وكمان ومركب منهما \* وصنعتة \* كعمل الشام او  
 مصر او زيد او عمرو \* ورقته \* وغلظه \* ووزنه ان بيع به \* فان الد يباح كاثقل وزنه زاد  
 قيمته والحرير كلما خف وزنه زاد قيمته فلا بد من بيانه مع الذرع \* لا \* يصح في عدى متفاوتة  
 هو ما تتفاوت ماليتها \* كبطيخ وقرع \* ودورودمان فلم يجز عد دابل مميز وما جاز عد داجاز كيلا  
 ووزنا نهر \* ويصح في سمك مليح \* وما لح لغة ردية \* وفي \* طرى حمين يوجل وزنا وضربا \*  
 اى نوعا قيل له ما لاعد الالتفات \* ولو صغار اجاز وزنا وكيلا \* وفي الكبار رو ايتان  
 مجتبى \* لا فى حيوان \* ما خلا فاللشافعي \* واطرافه \* كرووس واكارع خلا لما لك وجاز  
 وزنا فى رواية \* و \* لا \* فى حطب بالحزم ورد طبة بالجرز الا اذا ضبط بما لا يؤدى  
 الى نزاع \* وجاز وزنا فتح \* وجوه وخرز الا صغار لو لو تبا ع وزنا \* لانه انما يعلم  
 به \* ومنقطع \* لا يوجل فى الاسواق من وقت العقد الى وقت الاستحقاق ولو انقطع  
 فى اقليم دون آخر لم يجز فى المنقطع ولو انقطع بعد الاستحقاق خیر رب السلم بين انتظار  
 وجوده والفسخ واخذ رأس ماله \* ولحم ولومنزوع عظم \* وجوازه اذا بين وصفه و  
 موضعه لانه موزون معلوم وبه قالت الاثمة الثلاثة وعليه الفتوى بحر وشرح مجمع لكن فى  
 القهستانى انه يصح فى المنزوع بلا خلاف انما الخلاف فى غير المنزوع قنية لكن صرح  
 غيره بالروايتين فتدبر ولو حكم بجوازه صح اتفا قابز اية وفى العينى انه قيمى  
 عند منلي عند هما \* و \* لا \* بمكيال وذراع مجهول \* قيل فيهما وجوزه الثانى فى الماء قربا  
 للتعامل فتح \* وبرقرية \* بعينها \* وثمر نخلة معينة الا اذا كانت النسبة لثمرة \* او نخلة او قرية \*



لبيان الصفة \* لا لتعيين الخارج كفتح مرجي اوبلكى بد يارنا فالمانع والمقضي العرف  
 فتح \* و \* لا \* فى حنطة حد يئة قبل حد وثها \* لانها منقطعة فى الحال وكونها موجودة  
 وقت العقد الى وقت المحل شرط فتح وفي الجوهره اسلم فى حنطة حد يئة اوفى ذرة حد يئة  
 لم يجز لانه لا يد رعى اكون فى تلك السنة شى ام لا قلت وعليه فما يكتب فى وثيقة السلم  
 من قوله حد يئة عامة مغسل له اى قبل وجود الجدين اما بعده فيصح كالا يخفى \* وشرطه \*  
 اى شروط صحته التي تذكر فى العقد سبعة \* بيان جنس \* كبر او تمر \* و \* بيان نوع \*  
 كمسقي او بعلي \* وصفة \* كجيد وردى \* وقد ر \* ككل اكيلا لا ينقبض ولا ينسط \*  
 واجل واقله \* فى السلم شهر \* به يفتى وفى الحاروى لا بأس بالسلم فى نوع واحد  
 على ان يكون حلول بعضه فى وقت وبعضه فى وقت آخر \* ويبطل \* الاجل \* بموت المسلم  
 اليه لا بموت رب السلم \* فيؤخذ المسلم فيه \* من تركته حالا \* لبطلان الاجل بموت  
 المدين لا الدائن ولد اشترط دام وجوده لزم القدر على تسليمه بموته \* و \* بيان \*  
 قد رأس المال \* ان تعلق العقد بمقد راءه كافي \* مكمل وموزون وعدى غير متفاوت \*  
 واكتفيا بالاشارة كافي من روع وحيوان قلنا ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فمحتاج  
 الى رد رأس المال ابن كمال وقد ينفق بعضه ثم يجد باقيه معيبا فيرده ولا يستبدل له رب السلم  
 في مجلس الرد فينفسخ العقد في المردود ويبقى فى غيره فتلزم جهالة المسلم فيه فيما بقى  
 ابن ملك فوجب بيانه \* و \* السابع بيان \* مكان الايغاء \* للمسلم فيه \* فيما له حمل \* وموئنه  
 ومثله الثمن والاجرة والقسمه وعينا مكان العقد وبه قالت الثلثة كبيع وقرض واتلاف و  
 غصب قلنا هل اوجبة التسليم فى الحال بخلاف الاول \* شرط الايغاء فى المدينه لكل محلاتها  
 سواء فيه \* اى فى الايغاء \* حتى لو ارفاه فى محلة منها برئ \* وليس له ان يطالبه فى  
 محلة اخرى برازية وفيها قبله شرط حمله الى منزله بعد الايغاء فى المكان المشروط لم يصح  
 لاجتماع الصفتين الاجارة والتجارة \* وما لا حمل له كمسك وكافور وصغار لو لا يشترط  
 فيه بيان مكان الايغاء \* اتفاقا \* يوفيه حيث شاء \* فى الاصح وصح ابن الكمال مكان العقد \*  
 ولوعين \* فيما ذكر \* مكانا تعين فى الاصح \* فتح لانه يغيد \* بتقوط خطر الطريق \* و \* بقى  
 من الشروط \* قبض رأس المال \* واوعينا \* قبل الافتراق \* ب \* بك انها وان تاما او سارا

فرسخا او اكثر ولود خل ليخرج الدار منه ان توارى عن المسلم اليه بطل وان بحيث يراه  
 لا وصحة الكفالة والحوالة والارتهان برأس مال السلم بزازية \* وهو شرط بقائه على  
 الصحة لا شرط انعقاده بوصفها \* فينعقد صحته بطل بالافتراق بلا قبض \* ولو ابي المسلم  
 اليه قبض رأس المال اجبر عليه \* خلاصة وبقي من الشروط كون رأس المال منقود او عدم  
 الخيار وان لا يشمل الجدين احدهما علتي الربو وهو القدر المتفق او الجنس لان حرمة  
 النساء تتحقق به وعدمها العيني تبعاً للغاية سبعة عشر و زاد المصنف وغيره القدر على تحصيل  
 المسلم فيه ثم فرع على الشرط الثامن بقوله \* فان اسلم مائتي درهم في كره \* بضم ففتح يدل  
 ستون تغيز او القفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف عيني \* بر \* حاله كون المائتين  
 مقسومة \* مائة دينا عليه \* اى علي المسلم اليه \* ومائة نقدا \* نقل هارب السلم \* وافتراقه على  
 ذلك \* فالسلم فيه \* حصته \* الدين باطل \* لانه دين دين وصح في حصته النقل ولم يشع الفساد  
 لانه طارحتى لو نقل الدين في مجلسه صح في الكل ولو احدث ما دنا من او على غير العاقل فسد  
 في الكل \* ولا يجوز التصرف \* للمسلم اليه \* فى رأس المال \* ولا لرب السلم في \*  
 المسلم فيه قبل قبضه بنحو \* بيع \* شركة \* ومرا بحة \* وتولية \* ولو ممن عليه حتى او رهبه منه  
 كان اقاله اذا قبل وفى الصغر اقاله بوض السلم جائزة \* ولا \* يجوز لرب السلم \* شراء  
 شئ من المسلم اليه برأس المال بعد الاقاله \* في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسداً جاز  
 الاستبدال كسائر الديون \* قبل قبضه \* يحكم الاقاله لقوله عايه افضل الصلوة والسلام  
 لاناخذ الاسلامك او رأس مالك اى الاسلامك حال قيام العقد او رأس مالك حال انفساخه  
 فامتنع الاستبدال \* بخلاف \* بدل \* الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه \* لكن \*  
 بشرط قبضه فى مجلس الاقاله \* لجواز تصرفه فيه بخلاف السلم \* ولو شرب \* المسلم اليه فى  
 كره \* كراه امر \* المشتري \* رب السلم بقبضه قضاء \* عما عليه \* لم يصح \* للزوم الكيل  
 مرتين ولم يوجد \* وصح لو كان \* الكرقرضا \* وامر مقرضه به \* لانه اعارة لا استبدال \*  
 كما \* صح \* لو امر \* المسلم اليه \* رب السلم بقبضه منه ثم لنفسه \* فاكتاله مرتين  
 لزاو المانع \* امره \* اى المسلم اليه \* رب السلم ان يكيل المسلم فيه \* في ظرفه \*  
 فكتاله في ظرفه \* اى وعاء رب السلم \* بغيبته \* اما يحضرته فيصير قابضا بالتخلية \* او امر

المشتري البائع \* بذ لك \* فكال في ظرفه \* ظرف البائع \* لم يكن قابضا \* لحقه \* بخلاف  
كيله في ظرف المشتري بامر \* فانه قبض لان حقه في العين والاول في الذمة \* كيل  
العين \* المشتراة \* ثم كيل الدين \* المسلم فيه وجعلها \* في ظرف المشتري قبض بامر \*  
لتبعية الدين للعين \* وعكسه \* وهو كيل الدين اولا \* لا \* يكون قبضا وخيراه بين  
نقض البيع والشركة \* اسلم امة في كبر وقبضت فتقايلا \* اسلم \* فماتت \* قبل قبضها  
بحكم الاقالة \* بقى \* عقد الاقالة \* او ماتت فتقايلا صح \* لبقاء المعقود عليه وهو المسلم  
فيه \* وعليه قيمتها يوم القبض فيهما \* في المسئلتين لانه سبب الضمان \* وكذا \* الحكم  
في \* المقايضة بخلاف الشراء بالثمن فيهما \* لان الامة اصل في البيع والحاصل جواز  
الاقالة في السلم قبل هلاك الجارية وبعد \* بخلاف البيع \* تقايلا البيع في عبد فابق \*  
بعد الاقالة \* من يد المشتري فان لم يقدر على تسليمه \* للبائع \* بطلت الاقالة  
والبيع بحاله \* تنية \* والقول لمعي الرداء والتاجيل لالتا في الوصف \* وهو الرداء \*  
والاجل \* والاصل ان من خرج كلامه تعنتا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان خرج خصومة  
ورقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمعي الصحة عندهما وعند المنكر \* ولو  
اختلفا في مقداره فالقول للطالب مع يمينه \* لا نكارة الزيادة \* وان برهن قبل وان  
برهنا قضي بينة المطلوب \* اى المسلم اليه لاثباتها الزيادة \* وان \* اختلفا \* قى مضيه  
فالقول للمطلوب \* اى المسلم اليه بيمينه الا ان يبرهن الآخر وان برهنا بيمينه  
المطلوب ولو اختلفا في المسلم تحالفا فتح \* والا ستصناع \* هو طلب عمل الصنعة \* باجل \*  
ذكر علي سبيل الاستمهال لا الاستعجال فانه لا يصير سلما \* سلم \* فتعبر شرائطه \* جرى  
فيه تعامل ام لا \* وقال الاول استصناع \* وبذ \* اى الاجل \* فيما فيه تعامل الناس  
كخف ومقمة وطست \* بمهلة وذكره في المغرب بالشين المعجمة وقد يقال طشوت \* صح \*  
الاستصناع \* بيعا لعدة \* على الصحيح ثم فرع عليه بقوله \* فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع  
الامر عنه \* ولو كان علقه لما لزم \* والمبيع هو العين لاعمله \* خلافا للبردي \* فان جاء \*  
الصانع \* بمصنوع غيره او بمصنوعه قبل العقد \* فاخذه \* صح \* ولو كان المبيع عمله لما صح \* ولا  
يتعين \* المبيع \* له \* اى الامر \* بلا رضا \* فصيح الصانع \* لمصنوعه \* قبل رؤية امره \*

ولو تضمن له لما يبيع به \* وله \* اى للامر \* اخذ وتركه \* بخيار الرؤية ومغادته انه  
 لا خيار للصانع به رؤية المصنوع له وهو الاصح نهر \* ولم يصح فيما يتعامل فيه كالثوب  
 الا باجل كما مر \* فانه لم يصح فسدان ذكر الاجل على وجه الاستمهال وان للاستعجال  
 كعلي ان تفرغه غدا كان صحيحا فروع السلم في الدبس لا يجوز لما في اجارة جواهر  
 الغداوى ولو جعل الدبس اجرة لا يجوز لانه ليس بمنلى لان النار عملت فيه ولد الا يجوز  
 السلم فيه فلا يجب في الدمة حتى لو كان هينا جائز قلت وسمي في الغصب ان الرب  
 والغطر واللحم والغحم والاجر والصابون والمصفر والسرقتين والجلود والصرم وبر مخلوط  
 بشعير تيمي فلم يحفظ انتهى \*

### \* باب المعفرقات \*

من ابوابها وعبر في الكنز بمسائل متشورة وفي الدرر بمسائل شتى والمعنى واحد \*  
اشترى ثورا افرسا من خنز لا جل استيناس الصبي لا يصح \* ولا قيمة له \* فلا يضمن  
 متلفه وقيل بخلافه \* يصح ويضمن قنية وفي آخر حظار المجتنب عن ابى يوسف يجوز  
 بيع اللعبة وان يلعب بها الصبيان \* وصح بيع الكلب \* ولو عقورا \* والفهد \* والعيل  
 والقرد \* والسباع \* بسائر انواعها حتى الهرة وكل الطيور \* علمت اولا \* سوى  
 الخنزير وهو المختار للانتفاع بها وبجلدها كما قد مناه في البيع الفاسد والتمسخر بالقرد  
 وان كان حراما لا يمنع بيعه بل يكره كبيع العصير شرح وهبانية فروع لا ينبغي اتخاذ  
 الكلب الا لخوف لص او غيره فلا بأس ومثله سائر السباع عيني وجازا قتنا \* ولصيد  
 وحراسة ماشية وزرع اجماعا \* كما صح بيع خر حمام كثير \* صح \* هبته \* قنية \*  
 وادنى القيمة التي تشتراط الجواز البيع للمس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز \* قنية \* كالا  
 يجوز بيع هوام الارض كالخنفس \* والقنات والعقارب والوزغ والضب \* و  
 لا هوام \* البحر كالسرطان \* وكما فيه سوى السمك وجوز في الغنبة بيع ماله ثمن  
 كسفنقور وجلود خز وجل الماه لو حيا واطلق الحسن الجواز وجوز ابو الليث بيع الحيات  
 ان انتفع بها في الادوية والا لا ورده في البدائع بانه غير سيد لان المحرم شرعا  
 لا يجوز الانتفاع به للدارى كالحمر فلا تقع الحاجة الى شرع البيع \* ويجوز بيع دهن

نجس \* اى متنجس كما قد مناه فى البيع الفاسد \* ويتنفع به للاستباح \* فى غير مسجد  
 كما مر \* والد مى كما سلم فى بيع \* كصرف وسلم وربوا وغيرها \* غير الخمر والخنزير  
 وميتة لم تمت حتف انفسها \* بل بنحو خنق او ذبح مجوسي فانها كخنزير وقد امرنا بتركهم  
 وما يد ينون \* وصح شراؤه \* اى الكافر كما قد مناه فى البيع الفاسد \* عبد امسليما او  
 مصفيا \* او شقصا منهما \* ويجبر على البيع \* ولو المشتري صغيرا اجبر عليه وليه فلو لم يكن  
 اقام القاضى له وليا وكذا لو اسلم عند \* ويتبعه طفله ولو اعنقه او كاتبه جاز فان عجز اجبر  
 ايضا ولو دبره او استولكها سعيها في قيمتها ويوقع ضررا لو طئه مسلمة وذلك حرام  
 قريع من عادته شراء المرد ان يجبر على بيعه دفعا للفساد نهرو وغيره وكنه  
 محرم اخذ صيد ايو مربي رساله ولو اسلم مقرض الخمر سقطت ولو المستقرض  
 فروايتان \* وطى زوج \* الامة \* المشتراة \* التي انكحها مشتريها قبل قبضها \* قبض  
 لمشتريها \* لحصوله بتسليمه فصار نعله كفعله \* لا \* مجرد \* نكاحها \* استحسانا \*  
 فلو انقض البيع \* قبل القبض \* بطل النكاح فى \* قول الثانى وهو \* المختار \* وتيد  
 الكمال بما اذا لم يكن بطلا نه بموتها فلو به قبل القبض لم يبطل النكاح وان بطل  
 البيع فيلزمه المهر للمشتري فتح \* اشترى شيئا \* منقول لان العقار لا يبيعه القاضى \*  
 وغاب \* المشتري \* قبل القبض ونقل الثمن غيبة معروفة فاقام بائعه بينة انه باعه \*  
 منه لم يبع فى دينه لا مكان ذهابه اليه \* وان جهل مكانه يبع المبيع \* اى باعه القاضى  
 او ما موره نظرا للغائب وادى الثمن وما فضل يمسكه للغائب وان نقص نبعه البائع  
 اذا ظفر به \* وان اشترى انسان شيئا \* وغاب واحد \* منهما \* فللمحاضر \* مع \* كل  
 ثمنه ويجبر البايع على قبول الكل ودفع الكل للحاضر \* وله قبضه وحبسه \* عن  
 شريكه اذا حضر \* حتى ينقل شريكه \* الثمن بخلاف احد المستاجرين والفرق ان  
 للبائع حبس المبيع لاستيفاء الثمن فكان مضطرا بخلاف المؤجر اللهم الا اذا شرط تعجيل  
 الاجرة \* باع \* شيئا \* بالف منقال ذهب وفضة تنصفا به \* اى بالمنقال فيجب خمسمائة  
 منقال من كل منهما لعدم الاولوية \* وفى \* بيعه شيئا \* بالف من الذهب والفضة \*  
 تنصفا وانصرف للوزن المعهود فالنصف \* من الذهب مثاقيل و \* النصف \* من الفضة



وراهم \* ومثله له طى آخر كرحنطة وشعير وسسم لزمنه من كل ثلث كروهن اقلته  
 في المعاملات كلها كسهر ووصية ووديعة وغصب واجارة وبل لخلع وغيره في موزون  
 ومكيل ومعد ودومل روع عيني وقوله \* وزن سبعة \* تقدم في الزكوة وافاد الكمال  
 ان اسم ال را هم ينصرف للمتعارف في بل العقل فغي مصر ينصرف للغلوس وافاد في  
 النهر ان قيمته تختلف باختلاف الزمان فاننى المقاني بانه يساوي نصفاً وثلاثة فلوس  
 فلواطلق الواقف ال را هم اعتبر زمنه ان عرف والاصرف للفضة لانه الاصل كما لو قيل : بالنقرة  
 كواقف الشيخونية وسحرها بقيمة درهمها نصفان وافاد المصنف ان النقرة تطلق على  
 الغضة والد هب وعلي الغلوس النحاس بعرف مصر الآن فلا بد من مرجح فان لم يوجد  
 فالعمل علي الاستيمارات القليلة للوقف كما عولوا عليها في نظائره كعمرة خراج  
 ونحوه قال وبه انتى الملا ابو السعود افندى \* ولوقبض زيفاد لجيل \* كان له  
 على آخر \* جاهل به \* فلوعلم وانغقه كان قضاء اتفاقا \* ونفق او انغقه \* فلوقا امارده  
 اتفاقا \* فهو قضاء \* لحقه وقال ابو يوسف رح اذ لم يعلم يرد مثل زيغه ويرجع بجيل \*  
 استحسانا كما لو كانت ستوفة ارنه رجة واختاروه للغنوى ابن كمال قلت ورجحه في البحر  
 والنهر والشر نبلالية وبه يفتى \* ولو فرخ او باض طير في ارض \* لرجل \* او تكسرفها  
 ظبي \* اى انكسر رجله بنفسه فلو كسرها رجل كان للكا سر لا للاخذ \* فهو للاخذ \* اسبق  
 يد له لمباح \* الا اذا هم ارضه لك \* فهو له \* او كان صاحب الارض قريبا من الصيد \*  
 بحيث يقدر على اخذه لو مل يد \* فهو لصاحب الارض لتمكنه منه فلواخذ غيره  
 لم يملكه نهر \* وكل \* مثل ما مر \* صيد تعلق بشبكة نصبت للجفاف \* او دخل دار  
 رجل \* ود رهم او سكر نثر فوق على ثوب لم يعد له \* ساقا \* ولم يكف \* لاحقا  
 فلواخذ \* او كفه ملكه بهن الفعل فروع غسل النحل في ارضه ملكه مطلقا لانه  
 صار من انزالها شرطا اذا فطلب المشتري ان يكتب له البائع صكالا يجبر عليه ولا  
 على الاشهاد والخروج اليه الا اذا جاءه بعد ول وصك فليس له الامتناع من  
 الاقرار شرطا قطنا فغلته امرأته فكله له المرأة اذ اكفنت زوجها بلاذن الورثة كفن  
 مثله رجعت في التركة ولو اكبر لا ترجع بشئ قال رحمه الله تعالى ترجع بقيمة كفن

المثل لا يبيعه اكتسب حراما واشترى به ارباك را هم المخصوصة شيئا قال الكرخي  
 ان نقل قبل البيع تصدق بالربح والا لا وهن اقياس وقال ابو بكر كلاهما سواء ولا  
 يطيب له وكذا لو اشترى ولم يقل بهن في الدراهم واعطى من الدراهم دفع ما له مضاربة  
 لرجل جاهل جازا خذ ربحه ما لم يعلم ان كان اكتسب الحرام من رمي ثوبه لا يجوز لاحد  
 اخذ ما لم يقل حمين رمي لياخذ من اراد باع الاب ضيعة طفله والاب مغسل فاسق  
 لم يجز بيعه استحسانا شرت لطفها على ان لا ترجع عليه بالثمن جاز وهو كالمهبة استحسانا قال  
 الاسير اشترني او فكني فشراه رجح بما ادعى كانه اقرضه ولو قال بلف فشراه باكثر لم يلزمه  
 الفضل لانه تخلص لا شراء اشترى دارا ودبغ وتاذى جيرانه ان على الدوام يمنع  
 وعلي الندرة يتحمل منه شري لهما على انه لحم غنم فوجد لحم معزله الرد قال زن لى  
 من هذا اللحم ثلثة ارطال فوزن له اجبر ومن هذا الخبز فوزن له لم يجبر شري  
 بن راخر يغما فاذا هو ربيعي او شري بن راخر يطبخ فاذا هو بن راخر القثاء ان فائما رده وان  
 مستهلكا فعليه مثله ساوم صاحب الزجاج فدفع له قل حال ينظره فوقع منه على اقل اح فانكسر  
 ضمن الاقل اح لا القبح شري شجرة باصلها وفي قطعها من الاصل ضرر بالبائع يقطعه  
 من وجه الارض من حيث لا يتضرر به البائع ولو انه من من سقوطه حائطا ضمن القالع  
 ما قول من قلعه دفع الدراهم زيونا فكسرها المشتري لا شيء عليه ونعم ما صنع حيث  
 غشه وخانه وكذا لو دفع اليه لينظر اليه فكسره لا بأس ببيع المغشوش اذا بين غشه البائع  
 او كان ظاهرا يري ولذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في حنطة خلط فيها شعير وشعير  
 يري لا بأس ببيعه وان طحنه لا يبيع وقال الثوري في رجل معه فضة نحاس لا يبيعهما حتى  
 يبين وكل شيء لا يجوز فانه ينبغي ان يقطع ويباع صاحبها اذا انفتحه وهو يعرفه شري فلوسا  
 بد درهم فلفعها اليه وقال هي بد درهمك لا ينفقها حتى يعد ما شري بالد درهم الزيف  
 ورضى باقل مما يشري بالجد حل له شري ثيابا ببغداد على ان يوفي ثمنه بسمرة قند لم  
 يجز لجهالة الاجل باع نصف ارضه بشرط خراج كلها على المشتري فهو فاسد اخذ الخراج  
 من الاكار له ان يرجع على الداهقان استحسانا شري الكرم مع الغلة وقبضه ان رضي  
 الاكار جاز البيع له حصته من الثمن وان لم يرض لم يجز بيعه تضاد ديهما قال انفقه

فان نفق جازوا الفرد على فقبله ولم ينغقه له رده استحسانا بخلاف جارية وجد بها عيبا فقال  
اعرضها او بعها فان نفقت والافرد ما فعرضها علي البيع سقط الرد قال ابو حنيفة رحمه الله  
تعالى اذا وطئ الرجل امته ثم زوجها مكانه فللزوجة وطؤها بلا استبراء وقال ابو يوسف  
استقبح ولا يقربها حتى تحيض حيضة كما لو اشترأها كما سمجى في الحظر والكل من  
الملتقط \* ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به \* هنا اصلان احدهما ان كل ما كان  
مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع وما لا فلا كالقرض ثانيهما ان كل ما كان من التمليكات  
او لتقييد ات كر جعة يبطل تعليقه بالشرط في الاصح لكن في اسقاطات والتزامات  
يخلف بها كحج وطلاق يصح مطلقا وفي اطلاقات وللايات وتحريضات بالمال ثم بزازية  
فالاول اربعة عشر على ما في الدرر والكنز واجارة الوقاية \* البيع \* ان علقه بكامة ان  
لا بعلى على ما بيناه في البيع الفاسد \* والقسمة \* للمثلى اما قسمة القيمي فتصح بخيار شرط  
ورؤية \* والاجارة \* الا في قوله اذا جاء رأس الشهر فقد آجرتك داري بكن افيصح  
به يفتي عمادية وقوله لغاصب داره فرغها والا فاجرتها كل شهر بكن اجاز كما سمجى  
في متفرقات الاجارة مع انه تعليق بعد م التفرغ \* والاجارة \* بالزء فنقول البكر  
اجزت النكاح ان رضيت امي مبطل للاجارة بزازية وكذا اكل ما لا يصح تعليقه بالشرط  
اذا انعقل موقوفا لا يصح تعليق اجازته بالشرط بحر فقصرها علي البيع قصور \* والرجعة \*  
قال المصنف انما ذكرتها تبعا للكنز وغيره قال شيخنا في بحره وهو خطأ والصواب  
انها لا تبطل بالشرط اعتبارا لها باصلها وهو النكاح واطال الكلام لكن تعقبه في النهر  
وفرقت بها لا تفتقر اشهود ومهر وله رجعة امة على حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل بالشرط  
بخلاف النكاح \* والصلح عن مال \* بمال درر وغيره وفي النهر اظاهرا لاطلاق حتى  
لو كان عن سكوت او انكار كان فداء في حق المنكر ولا يجوز تعليقه \* والابراء عن الديون \*  
لانه تملك من وجه الا اذا كان الشرط متعارفا او علقه بمر كائن كان اعطيت شريكي  
فقد ابراءك وقد اعطاه صح وكن ايموته ويكون وصية ولولوا رثته على ما بحثه في النهر \*  
وعزل الوكيل والاعتكاف \* فانهما ليس مما يخلف به فلم يجز تعليقهما بالشرط وهذا في  
احل الروايتين كما بسطه في النهر والصحيح الحق الاعتكاف بالنذر \* والمزارعة والمعاملات \*

اى اساقات لانهما اجارة \* الا قرار \* الا اذا علقه بمجى الغد او بموته فمجاز ويلزمه  
 للحال عيني \* والوقف \* الرابع عشر \* التحكيم \* كقول المحكمين اذا حل الشهر فاحكم  
 بيننا لانه صلح معني فلا يصح تعليقه ولا اضافته عند الثانى وعليه الفتوى كما في قضاء الخانية  
 وبقي ابطال الاجل ففى البرازية انه يبطل بالشرط الفاسد وكذا الحجر على ما فى الاشياء \*  
 وما \* يصح \* لا يبطل بالشرط الفاسد \* لعدم المعايضة المالية سبعة وعشرون على ما عهد  
 المصنف تبعا للعيني وزدت ثمانية \* القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع  
 والعق والرهن والا يصاد \* كجعلتك وصيا على ان تزوج بنتى \* والوصية والشركة  
 والمضاربة \* كذا \* القضاء والا مارة \* كوليتهك بلد كذا مؤبد اصح وبطل الشرط  
 فله عزله بلا جنحة وهل يشترط لصحة عزله كمد رس ايدى السلطان ان يقول رجعت  
 عن التابيد افتى بعضهم بذلك واختار فى النهر اطلاق الصحة وفى البرازية لو شرط  
 عليه ان لا يشرب الخمر ولا يمتثل قول احد ولا يسمع خصومة زيد صح التقليد  
 والشرط \* والكفالة والحوالة \* الا اذا شرط فى الحوالة الاعطاء من ثمن دار المحيل  
 فتنفسد لعدم قدرته على الوفاء بالملتزم كما عناه المصنف للبرازية واجاب فى النهر بان  
 هذا من المحتال وعد وليس الكلام فيه فليحذر \* والوكالة والا قالة والكتابة \* الا اذا  
 كان الفساد فى صلب العقل اى نفس البدن ككتابته على خمر تنفسد به وعليه يحل اطلاقهم  
 كما حرمه خسرو \* واذن العبد فى التجارة ودعوة الولد \* كهذا الولد مني ان رضيت  
 امرأتى \* والصلح عن دم العمل \* كذا الا براء عنه ولم يذكروا اكتفاء بالصلح در \*  
 عن \* الجراحة \* التى فيها القود والا كان من القسم الاول وعن جناية غصب ووديعة  
 وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة وكفالة در والنسب والحجر عن المأذون  
 نهر والغصب وامان القن اشياء \* وعقل الذمة وتعليق الرد بالعيب \* تعليقه \* بخيار  
 شرط وعزل القاضى \* كعزلتك ان شاء فلان فيعزل ويبطل الشرط لما ذكرنا انها كلها ليست  
 بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط وهو مختص  
 بالاسقاطات المحضة التى يحلف بها كطلاق وعتاق وبالالتزامات التى يحلف بها كحج و صلاة  
 والتوليات كقضاء وامارة عيني وزيلعى وزاد فى النهر الاذن فى التجارة وتسليم الشفعة

والإسلام وحرر المصنف دخول الإسلام في القسم الأول لأنه من الأقراء ودخول الكفر  
هنا لأنه ترك ويصح تعليق هبة وحوالة وكفالة وإبراء عنها بملائمة \* وما تصح إضافته إلى \*  
الزمان \* المستقبل الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والامضاربة والوكالة والكفالة  
والايصاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعتاق والوفاء \* فهي اربعة عشر وبقي  
العارية والاذن في التجارة فيصحان مضافين ايضا عمادية \* وما لا تصح اضافته الى المستقبل \*  
عشرة \* البيع واجازته ونسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال  
والإبراء عن الدين \* لانها تمليكات للحال فلا تضاف للاستقبال كما لا تعلق بالشرط الفاسد  
لما فيه من معني القمار وبقي الوكالة على قول الثاني المفتى به انتهى \*

### \* باب الصرف \*

عنونه بالباب لا الكتاب لانه من انواع البيع \* هو لغة الزيادة شرعا \* بيع الثمن بالثمن  
اي ما خلق المثلنية ومنه المصوغ \* جنسا بجنس او بغير جنس \* كل هبة بفضة \* ويشترط \*  
عدم التاجيل والخيار \* والتماثل \* اي التساوي وزنا \* والتقابض \* بالبراجم لا بالتخلية \*  
قبل الافتراق \* وهو شرط بقائه صحيحا على الصحيح \* ان اتحد اجنسا وان \* وصيلة \* اختلفا  
جودة وصياغة \* لما مر في الربوا \* والا \* بان لم يتجانسا \* شرط التقابض \* لحرمة النساء \*  
فلوباع \* النقيضين \* احدهما بالآخر جزافا \* وبفضل \* وتقابضا فيه \* اي المجلس \*  
صح \* والعرضان \* لا يتعينان \* حتى لو استقرضا فاديا قبل افتراقهما وامسكا ما اشار اليه  
في العقد واديا مثلها جاز \* ويفسد \* الصرف \* بخيار الشرط والاجل \* لا خلاصا بالقبض \*  
ويصح مع اسقاطهما في المجلس \* لزوال المانع وصح خيار روية وعيب في مصوغ لا نقل  
فرع الشرط الفاسد يلحق باصل العقد عند خلافهما \* ظهر بعض الثمن زيوفا  
فرد \* ينتقض فيه فقط لا يتصرف في ثمن الصرف قبل قبضه \* لوجوبه حق الله تعالى \* فلوباع  
ديارا بدراهم واشترى بها \* قبل قبضها \* ثوبا \* مثلا \* فسد بيع الثوب \* والصرف بحاله \*  
باع امة نعل الف درهم مع طوق \* فضة نى عنقها \* قيمته الف \* انما بين قيمتها ليغير  
انقسام الثمن على المائتين اذ انه غير جنس الطوق والا فالعبرة بوزن الطوق لا بقيمته فنقل رة  
مقابل به والباني بالاجارية \* بالغبن \* متعلق ببيع \* ونقل من الثمن الفا وباعها بالغبن الف



نقل والفسنة او باع شيئا حليته خمسون وتخلص بلا ضرر \* فباعه \* بمائة ونقل خمسين فما نقل \*  
 فهو \* ثمن الغصة سواء سكت او قال خذ هذا من ثمنها \* تحريبا للجواز وكذا لو قال هذا  
 المعجل حصه السيف لانه اسم للحلية ايضا لئلا خولها في بيعه تبعها ولو زاد خاصة فسد البيع  
 لانه لا احتمال \* فان افتقر تامن غير قبض بطل في الحلية فقط \* وصح في السيف \* ان  
 تخلص بلا ضرر \* كطوق الجارية \* وان لم تخلص \* الا بضرر \* بطل اصلا \* والا صل انه  
 متى بيع نقد مع غيره كمفضض ومزركش بنقل من جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله او اقل  
 او جهل بطل ولو بغير جنسه شرط التفاض فقط \* ومن باع انا فضة بغصة او بذهب ونقل  
 بعض ثمنه \* في المجلس \* ثم انتزعا صح فيما قبض واشتركا في الالة \* لانه صرف \*  
 ولا خيار للمشتري \* لتعيبه من قبله بعد م نقل \* بخلاف هلاك احد العبدتين قبل القبض \*  
 فتغير لعل م صنعته \* وان استحق بعضه \* اى الالة \* اخذ المشتري ما بقي بقسطه او رد \*  
 لتعيبه بغير صنعته قلت ومغادره تخصيص استحقاقه بالبيعة لا بالاقرار فليحذر \* فان اجارا المستحق  
 قبل فسخ الحاكم العقد جاز العقد \* اختلفوا متى يفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق ظاهر الرواية  
 انه لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح فتح \* وكان الثمن له يأخذه البائع من المشتري ويسلم له اذا لم يفتقر  
 بعد الاجازة ويصير العاقد وكيل للمميز فعلق احكام العقد به دون المميز \* حتى يبطل العقد  
 بمغارقة العاقد دون المستحق جوهره \* ولو باع قطعة نقره فاستحق بعضها اخذ \* المشتري \*  
 ما بقي بقسطه بلا خيار \* لان التبعض لا يضرها وهل لو كان الاستحقاق \* بعد قبضها  
 وان قبل قبضها له الخيار \* لتفرق الصفقة وكذا الدينار والدرهم جوهره \* وصح بيع  
 درهمين ودينار بدرهم ودينارين \* بصرف الجنس بخلاف جنسه \* و \* مثله \*  
 بيع كبروكر شعير بكري بروكري شعير \* كذا \* بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار \*  
 صح \* بيع درهم صحيح ودرهمين غلة \* بفتح فتشيد ما يرد بيت المال ويقبله التجار \*  
 بدرهمين صحيحين ودرهم غلة \* للمساواة وزنا وعدم اعتبار الجودة \* و \* صح \* بيع من  
 عليه عشرة دراهم دين \* ممن هي له \* اى من دائنه فصح بيعه منه \* دينارها \* اتفاقا  
 وتقع المقاصة بنفس العقد اذ لا ربوا في دين سقط \* او \* بيعه \* بعشرة مطلقة \* عن التقييد  
 بل دين عليه \* اندفع \* البائع \* الدينار \* للمشتري \* ونقصا العشرة \* الثمن \* بالعشرة

الدقيق أيضا استحسانا \* وما غلب فضته وذممه فضة وذمب \* حكما \* فلا يصح بيع الخالص  
 به ولا بيع بعضه ببعض الا متساويا وزنا \* وكل \* لا يصح الاستقراض بها الا وزنا \* كما مر  
 في بابها \* والغالب \* عليه \* الغش منها في حكم عروض \* اعتبارا للغالب \* فيصح بيعه  
 بالخالص ان كان الخالص اكثر \* من المغشوش ليكون قدره بمثله والزائد بالغش كما مر \*  
 وبجنسه متغاضلا \* وزنا وعدا بصرف الجنس بخلافه \* بشرط التقابض \* قبل الافتراق \*  
 في المجلس \* في صورتين لضرر التمييز \* وان كان الخالص مثله \* اى المغشوش \* اراقل  
 منه اولاين رى فلا \* يصح البيع للربو في الاوليين ولا حتماله في الثالث \* وهو \* اى  
 من الغالب الغش \* لا يتعين بالتعين ان راج \* لثمنيته حينئذ \* والا \* يرج \* تعين به \* كسلعة  
 وان قبله البعض فكز يوف فيتعلق العقد بجنسه زيفا ان علم البائع بحاله والا فبجنسه جيلا \*  
 و \* صح \* المبايعة والا استقراض بما يروج منه \* عملا باعرف فيما لا نص فيه فان راج \*  
 وزنا \* فيه \* او عددا \* فيه \* او بهما \* فبكل منهما \* والمتساوى \* غشه وفضته او ذممه \*  
 كغالب الفضة \* والذهب \* في تبايع واستقراض \* فلم يجز الا بالوزن الا اذا اشار اليها  
 كما في الخلاصة \* و \* اما في \* الصرف فكغالب غش \* فيصح بالاعتبار لما ر \* اشترى شيئا به \*  
 بغالب الغش وهو نافق \* او بغلوس فاقعة فكسدت \* ذلك \* قبل التسليم \* للبائع \* بطل \*  
 البيع \* كالوا تقطعت \* عن اذى الناس فانه كالكساد وكل احكم الدراهم لو كسدت او  
 انقطعت بطل وصحاحه بقيمة المبيع وبه ينتهى رفقا بالناس بحرو حقائق \* وحل الكساد ان  
 تترك المعاملة بها في جميع البلاد \* فلوراجت في بعضها لم يبطل بل يتخير البائع لتعييبها \*  
 و \* حل \* الاقطاع عن موجوده في السوق وان وجد في يد الصيارفة وفي البيوت \* كذا  
 ذكره العيني وابن ملك بالعطف خلا لما في نسخ المصنف وقد عزاه للمهداية ولم اره فيها  
 والله اعلم وفي البزازية اوراجت قبل نسخ البائع البيع عا د جائز العلم انفساخ العقد  
 بلافسخ وعليه فقول المصنف بطل البيع اى ثبت للبائع ولاية فسخه والله الموفق \* و \* قيد  
 بالكساد لانه \* لو نقصت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله \* اجماعا ولا يتخير البائع \* وعكسه \*  
 لو غلت قيمتها وزادت فكل لك البيع على حاله ولا يتخير المشتري ويطالب بنقل ذلك  
 العيار الذي كان وقع وقت البيع \* فتح \* و \* قيد بقوله تبطل التسليم لانه \* لو باع الدلال \*

وكذا افضولي \* متاع الغير بغير اذنه بل راضيه معلومة واستوفاهما فكدت قبل دفعها الى  
 رب المتاع لا يفسد البيع \* لان حق القبض له عينى وغيره \* وصح البيع بالفلوس النافقة وان لم  
 تعين كالدراهم وبالكاسية لا حتى تعينها \* كسلع \* ويجب \* على المستقرض \* رد \* مثل \* الفلوس  
 القرض اذا كدت \* واوجب محل قيمتها يوم الكساد وعليه الغتوى بزيادة وفي النهر  
 وتأخير صاحب الهداية دليلهما ظاهر في اختيا. قوامهما \* اشتري شيأ بنصف درهم \* مثلاً \*  
 فلوس صح \* بلا بيان عدو للعلم به \* وعليه فلوس تباع بنصف درهم وكذا بثلاث درهم  
 او ربعة وكذا الواشترى بل درهم فلوس او بل درهمين فلوس جاز \* عند الثاني وهو الاصح للعرف  
 كافى \* ومن اعطى صير فياد رهما \* كبير \* فقال اعطني به نصف درهم فلوسا \* بالنصب  
 صفة نصف \* ونصفا \* من النضة صغیرا \* الاحبة صح \* ويكون النصف الاحبة بمثله وما بقى بالفلوس  
 ولو كرر لفظ نصف بطل في الكل للزوم الروا \* وما تقر رطهران \* الاموال ثلاثة \* الاول \* ثمن  
 بكل حال وهو النقلان \* صحبه الباء او لا قبل بجنسه او لا \* والثاني \* مبيع \* بكل حال كالثياب  
 والدواب \* الثالث \* ثمن من وجه مبيع من وجه كالمثلجات \* فان اتصل بها الباء فثمن  
 والا فمبيع واما الفلوس فان رائجة فكثمن والا فكسلعة \* والثمن \* من حكمه عدم اشتراط  
 وجوده في ملك العائد عند العقل وعدم بطلانه \* اى العقل \* بهلاكه \* اى الثمن \* ويصح  
 الاستدراج به في غير الصرف والسلم \* لافيهما \* وحكم المبيع خلافة \* اى الثمن \* في  
 الكل \* فيشترط وجود المبيع في ملكه وهكذا من حكمها وجوب التساوى عند المغالبة بالجنس في  
 المقتدرات كما تقررت في بيع العينة وبأتى متنافى الكفالة بيع التلجية ويأتى متنافى الاقرار  
 وهو ان يظهر العقل او هو الايراد انه يلجى اليه لخوف عدو وهو ليس ببيع في الحقيقة بل كالهزل  
 كما بسطته في آخر شرحي على المماروزة فملت عن التلويح ان الاقسام ثمانية وسبعون وعقد له  
 قاضيه ان فضلا آخر الاكراه ملخصة انه بيع منعقد غير لازم كالبيع بالخيار وجعله الباقي فاسد او  
 لو ادعى احد هما بيع التلجية وانكر الآخر فاقول لم ادعى البطل بيمينته ولو برهن احدهما قبل ولو برهن  
 فالتلجية ولو تابعا في العلافية ان اعترفا ببنائه على التلجية فالبيع باطل لا تغايرهما انهما هزلان به والا  
 فلازم ولولم تحتضرهما نية فباطل على الظاهر منية قلت ومفادها انهما لو تواضعا علي الوفاء  
 قبل العقل ثم عقد اخاليا عن شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عورة للمواضعة وبيع الوفاء ذكرته

هنا تبعا للرد وصورته ان يبيعه العين بلف على انه ان رد عليه الثمن رد عليه العين وسماه  
 الشافعية بالرهن المعاد ويسمى بمصر بيع الامانة وبالشام بيع الاطاعة قيل هو رهن فتضمن  
 زوائده وقيل بيع يفيد الانتفاع به وفي اقاله شرح المجمع عن النهاية وعليه الفتوى وقيل  
 ان بلفظ البيع لم يكن رهنا ثم ان ذكر الفسخ فيه اوتقبله او زعماء غير لازم كان بيعا فاسدا الوعد  
 على وجه الميعاد جازا وازم الوفاء به لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح  
 كما في الكافي والخانية واقره خسرو هنا والمصنف في باب الاكراه وابن الملك في باب الاقاله  
 بزيادة وفي الظهيرية لو ذكر الشرط بعد العقد يمتحق بالعقد عند ابي حنيفة ولم يذكر انه  
 في مجلس العقل او بعده وفي البرازية ولو باءه لا خربا تا توقف على اجازة مشتريه وفاء  
 ولو باعه المشتري فللبائع او ورثته حق استرداد ووافاد في الشرنبلالية ان ورثة كل من البائع  
 والمشتري يقوم مقام مورثه نظر الجانب الرهن فليحفظ او استأجره بائعه لا يلزمه الاجر  
 لانه رهن حكما حتى لا يحل الانتفاع به قلت وفي فناوى ابن الحلبي ان صدرت الاجارة  
 بعد قبض المشتري المبيع وفاء ولو للبناء وحده فهي صحيحة والاجرة لازمة للمبايع طول مدة  
 التواجد انتهت قنية قلت وعليه فلو مضت المدة وبقي في يده فافتى علماء الروم بلزوم اجر  
 المثل ويسمونه بيع الاستقلال وفي آل ررصح بيع الوفاء في العقار استحسانا واختلف في  
 المنقول وفي المتقطر المنية اختلغا ان البيع بات او وفاء جد او هزل فالقول لمعني الجدل  
 والبتات الا بقريئة الهزل والوفاء قلت لكنه ذكر في الشهادات ان القول لمعني الوفاء  
 استحسانا كما سيجي فليحفظ ولو قال البائع بعثك بيعا باقا فالقول له الا ان يدل على الوفاء  
 بنقصان الثمن كثير الا ان يدل على صاحبه تغير السعر وفي الاشباه في او اخر قاعدا العادة  
 محكمة عن المنية لو دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف جوزة مشائخ بخاري للعرف ثم نقل  
 في آخرها عن اجازة البرازية ان به انتهى مشائخ بلخ وخوارزم وابوعلى النسقي ايضا قال  
 والفتوى على جواب الكتاب للطحان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص وفيها من  
 المبيع الفاسد القول السادس في بيع الوفاء انه صحيح لحاجة الناس فرار من الربوا وقالوا  
 ما ضاق على الناس امر الا اتسع حكمه ثم قال والحاصل ان المنه بعبء ما اعتبار العرف الخاص  
 ولكن افتى كثير باعتباره فانقول علمي اعتباره ينبغي ان يفتي بان ما يقع في بعض الاسواق من خلو

الحوانيت لا زمر يصير الخلو في الحانوت حقالة فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا وكذا القول علي اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالنزول عن الوظائف بما لا يعطي لصاحبها وينبغي الجواز انه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله قلت وايد في زواهر الجواهر بما في راقعات الصرصرى رجل في يد كان فغاب فرفع المتولي امره للقاضي فامره القاضي بفتحه واجارته ففعل المتولي ذلك وحضر الغائب فهو ولي بد كانه وان كان له خلو فهو ولي بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء نسخ الاجارة وسكن في مكانه وان شاء اجرها ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر باداء ذلك ان رضي به ولا يؤمر بالخروج من الدكان والله تعالى اعلم انتهى بلغظه \*

### \* كتاب الكفالة \*

مناسبتها للبيع كونها فيه غالبا وتكوتها بالامر معاوضة انتهاء \* صى \* لغة الضم وحكى ابن القطاع كفلته وكفلت به وعنه وتثليث الغاء شرعا \* ضم ذمة \* الكفيل \* الى ذمة \* الاصيل \* في المطالبة مطلقا \* بنفس ارباب او عين كمغصوب ونحوه كما سيحكي لان المطالبة تعم ذلك ومن عرفها بالضم في الدين انما اراد تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال لانه محل الخلاف وبه يستغني عما ذكره ملا خسر \* وركنها اثبات وقبول \* بالالفاظ الاتية ولم يجعل الثاني الثاني وكذا \* وشرطها كون المكفول به \* نفسا او مالا \* مقدر والتسليم \* من الكفيل فله تصح بحد وقود \* وفي الدين كونه صحيحا قائما \* لا ساقطا بموته مفلسا ولا ضعيفا كبدل كتابة ونفقة زوجة قبل الحكم بها فماليس دينا بالاولى نهر \* وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل \* بما هو علي الاصيل نفسا او مالا \* واصلها من موائل التبرع \* فلا تنفذ من مجنون ولا صبي الا اذا استدان له وليه وامره ان يكفل بالمال عنه فيصح ويكون اذا نافي الاداء محيط ومغاداة ان الصبي يطالب بهن المال بموجب الكفاية ولو لاها لطلب الولي نهر ولا من مريض الا من الثلث ولا من عبده ولو ما ذونا في التجارة ويطالب بعد العتق الا اذا اذن له المولى ولا من مكاتب ولو باذن المولى \* والملك عي \* وهو الدائن \* مكفول له والمال على عايه \* وهو المديون \* مكفول عنه \* ويسمى الاصيل ايضا \* والنفس ارب



المال مكفول به ومن لزمته المطالبة كغفل \* ودليلها الاجماع وسند \* قوله عليه افضل  
 الصلوة والسلام الزعيم غارم وتركها احوط مكتوب في التوربة العامة اولها ملامة  
 واوسطها ندامة وآخرها غرامة مجتبى \* وكفالة النفس تنعقد بكفلة بنفسه ونحوها مما  
 يعبر به عن بدنه \* كالطلاق وقد منأته انهم لو تعارفوا طلاق اليد علي الجملة وقع به الطلاق  
 فكذلك في الكفالة فتح \* و \* بجزء شائع ككفلة \* بنصفه او ثلثه او ربعه \* ينعقد \* بضمته او  
 علي اوالي \* او عندي \* او انا به زعيم \* اي كغفل \* او تبيل به \* اي بفلان او غريم او  
 حميل بمعنى مكفول بل ائع \* و \* ينعقد بقوله \* انا ضامن حتى يجتمعا او \* حتى \* يلتقيا \*  
 ويكون كغفلا الى الغاية تاخر خافية \* وقيل لا \* ينعقد \* لعدم بيان المضمون به \* اصر  
 نفس او مال كما نقله في الخافية عن الثاني قال المصنف والظاهر انه ليس المذهب لكن  
 استنبط منه في فتاونه انه لو قال الطالب ضمنت بالمال وقال الضامن انما ضمنت بنفسه لا يصح  
 ثم قال وينبغي انه اذا اعترف انه ضمن بالنفس ان يؤاخذ باقراره الى آخره فراجع \*  
 كما \* لا تنعقد \* في \* قوله \* انا ضامن \* او كغفل \* لمعرفته \* علي المذهب خلا فالثاني  
 لانه لم يلتزم المطالبة بل المعرفة واختلف في انا ضامن لتعريفه او على تعريفه والوجه اللزوم  
 فتح كذا ضامن اوجه لانه يعبر به عن الجملة سراج وفي معرفة فلان علي يلزمه ان يدل عليه  
 خافية ولا يلزم ان يكون كغفل نهر \* واذا كفل الى ثلاثة ايام \* مثلا \* كان كغفلا بعد الثلاثة \* ايضا ابد احتى  
 بسلمه لما في الملتقط وشرح المجمع لوسلمه للحال برئ وانما المد لتأخير المطالبة واوزاد وانا برئ بعد  
 ذلك لم يصركغفلا اصلا في ظاهر الرواية وهي السليمة في كفالة لا تلزم درر واشباه قات ونقله في لسان  
 الحكم عن ابن الليث و ان عليه الفتوى ثم نقل عن الواقعات ان الفتوى انه يصير كغفلا  
 انتهى لكن فتوى الاول بانه ظاهر المذهب قنية \* ولا يطالب \* بالمكفول به \* في الحال \*  
 في ظاهر الرواية \* وبه يقتضى \* وصححه في السراجية وفي البرازية كغفل طى انه متى اركلما  
 طلب فله اجل شهر وصحت وانه اجل شهر من طلبه فاذا اتم الشهر فطالبه لزمه التسليم ولا اجل  
 له ثانيا ثم قال كغفل طى انه بالخيار عشرة ايام او اكثر صح بخلاف البيع لان مبناها على  
 التوسع \* وان شرط تسليمه في وقت بعينه احضره فيه ان طلبه \* كان بين مؤجل حل \* فان  
 احضره \* فيها \* والا حبسه الحاكم \* حين يظهر مطاله واظهر عجزه ابتداء لا يحبس عيني

فان غاب \* امهله الحاكم مدة ذهابه واياه ولو ان ار الحرب عيني وابن ملك \* ولو لم  
 يعلم مكانه لا يطالب به \* لانه عاجز \* ان ثبت ذلك بتصل بق الطالب \* زيلعي زاد في  
 المحر \* اوبينة اقامها الكفيل \* مستد لا بما في القنية غاب المكفول فللدائن ملازمة الكفيل.  
 حتى يحضره وحيلة دفعه ان يدعي الكفيل عليه ان خصمك غائب غيبة لا تدركه فبين لي  
 موضعه فان برهن على ذلك تدفع عنه الخصومة واو اخلفا فان له خرجة للتجارة معروفة  
 امر الكفيل بالذهاب اليه والاحلف انه لا يدري موضعه ثم في كل موضع فلنا بذهابه اليه  
 للطالب ان يستوثق بكفيل من الكفيل لئلا يغيب الآخر \* ويرأ \* الكفيل بالنفس \* بموت  
 المكفول به \* او عي \* اراد به دفع توهم ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه ازمته قيمته وسمي  
 ماله كفل برتبته \* وبموت الكفيل \* وقيل يطالب وارثه باحضاره سراج \* لا \* بموت \*  
 الطالب بل وارثه ارضيه يطالب الكفيل وقيل ويرأ وهبانية والمال هب الاول \* و \*  
 يرأ \* بل وعه الى من كفل له حيث \* اى في موضع \* يمكن مخاصمته \* سواء قبله الطالب  
 ام لا \* وان لم يذل \* رقت التكفيل \* اذا دفعت اليك فانا برحى \* ويرأ بتسليمه مرتال سلمته  
 اليك بجهة الكفالة او لان طلبه منه الا فلا بد ان يقول ذلك \* واو شرطه بلمية في مجلس القاضي  
 سلمه فيه \* لم يحضر تسليمه في غيره \* به يغتنى في زمانها لتها ون الناس في اعانة الحق ولو سلمه  
 عند الامير او شرط تسليمه عند هذا القاضي فسلمه عند قاض آخر جازح ولو سلمه في السجن  
 لو سجن هذا القاضي ارسجن امير اليك في هذا المصرجا ابن ملك \* وكل ايرأ \* الكفيل \*  
 بتسليمه المطلوب نفسه \* لتصول المقصود \* وتسلمه وكيل الكفيل \* لقيامه مقامه \* و  
 رسوله \* اليه لان رسوله الى غيره كالا جنبي وفيه يشترط قبول الطالب ويشترط ان يقول كل  
 واحد من هؤلاء سلمت اليك من الكفيل درر \* من كفاله \* اى بحكم الكفالة عيني والا لا يبرأ  
 ابن كمال فليغض \* فان قال ان لم اوف \* اى آت \* به غل ادهونا من ما عليه \* من المال \*  
 فلم يواف به مع قل رته عليه \* فلو عجز بحبس او مرض لم يلزمه المال الا اذا عجز بموت المطلوب  
 او جنونه كما افاده بقوله \* او مات المطلوب \* في الصورة المذكورة \* ضمن المال \* في  
 صورتين لانه علق الكفالة بالمال بشرطه حارث فصيح ولا يبرأ عن كفالة النفس لعدم  
 التنافي فلوا برأه عنها فلم يواف به لم يجب المال لغتن شرطه قيد بموت المطلوب لانه لو مات

الطالب طلب وارثه وأومات الكفيل طواب وارثه ورر فان دفعه أو ارث للطالب برئ وان  
 لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على الوارث يعني من تركته الميت عيني \* ولوا ختلفاني  
 الموافاة \* وعدمها \* فالقول للطالب \* لانه منكرها \* و \* حينئذ نسا المال لازم على الكفيل \*  
 خانية وفيها لو اختفي الطالب فلم يجد الكفيل نصب عنه القاضي وكيله ولا يصدق الكفيل  
 على الموافاة الا بحجة \* ادعى على آخر \* حقا عيني او \* مائة دينار ولم يبينها \* اجدت ام  
 رديئة ام شريفة لم تصح الدعوى \* فقال رجل \* المدعى دعه فاننا كفيل بنفسه \* ان لم  
 يوافق به غل افعليه \* اى فعلي المائة \* فلم يوافق \* الرجل \* به غل افعليه المائة \* اى التي  
 بينها المدعى اما بالبينة او باقرار المدعى عليه وتصح الكفالتان لانه اذا بين التحق البيان باصل  
 الدعوى فتبين صحة الكفالة بالنفس فترتب عليه الثانية \* والقول له \* اى الكفيل \* في البيان \*  
 لانه يدعى صحة الكفالة وكلام السراج يفيد اشتراط اقرار المدعى عليه بالمال  
 فليس رز \* لا يجبر \* المدعى عليه \* على اعطاء الكفيل بالنفس في \* دعوى \*  
 حد وقود \* مطلقا ولا يجبر في قود وحد قود وسرقة كتعزير لانه حق آدمى وامراد  
 بالجبر الملازمة لا الحبس \* ولو اعطي \* برضاه كفيل في قود وقود وسرقة \* جاز \*  
 اتفاقا بين كمال فظاهر كلا مهم انها في حقوقه تعالى لا يجوز نهر قلب وسيجيئ انها لا تصح  
 بنفس حد وقود فليكن التوفيق \* ولا حبس فيها حتى يشهد شاهدان مستوران او  
 واحد عدل \* يعرفه القاضي بالعدالة لان الحبس للتهمة مشروع وكذا تعزير المتهم  
 بحر فوا تئل لا يلزم احدا احضارا حد فلا يلزم الزوج احضار زوجته لسماع دعوى عليها  
 الا في اربع كفيل نفس وسجان قاض والاب في صورتين في الاشباه وفي حاشيتها لابن  
 المصنف معزيا لا احكامات العمادية والاب يطالب باحضار طفله اذا تعينت وفيها القاضي  
 ياخذ كفيل باحضار المدعى وكذا المدعى عليه الا في اربع مكاتبه ومأذونه ووصى ووكيل  
 اذ لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وفي شرح المجمع عن محمد اذا كان المدعى عليه معروفا  
 لا يجبر على الكفيل ولو كان غريبا لا يجبر اتفاقا بل حقه في اليمين فقط انتهى ببراء الاصيل  
 يبرأ الكفيل الا كفيل النفس الا اذا قال لاحق لي قبله ولا لموكلي ولا ليتيم انا وصيه  
 ولا لو وقف انا متوليه حينئذ يبرأ الكفيل اشباه \* واما كفالة المال فتصح به ولو \* المال \*

مجهول اذا كان \* ذلك المال \* دينا صحيحا \* الا اذا كان الدين مشتركا كما سيجي  
 لان قسمة الدين قبل قبضه لا تجوز ظاهريه والا في مسئلة النفقة المقدرة فتصح مع انها تسقط  
 بموت وطلاق اشباهه وكانهم اخذوا فيها بالاستحسان للحاجة لا بالقياس والا في بدل  
 السعاية عنده بز ازية وكذا الحق ببذل الكتابة والافهولا يسقط لانه لا يقبل التعيين  
 فيلغز اي دين صحيح ولا تصح الكفالة به واي دين ضعيف وتصح به \* والدين الصحيح \*  
 هو ما لا يسقط الا بالاداء او بالابراء \* ولو حكما بفعل يلزمه سقوط الدين فيسقط دين المهر  
 بمطاعونها لابن الزوج للابراء الحكمى ابن كمال \* فلا تصح ببذل الكتابة \* لانه يسقط  
 بدونها بالتعيين واوكفل وادى رجع بما دى يحري عني لو كفل بامرءه وسيجي قبل آخر \* بكملت \*  
 متعلق بتصح \* عنه باللف \* مثال المعلوم \* و \* مثل المجهول باربعة امثلة \* بمالك عايه  
 وبما يدركك في هذا البيع \* وهذا يسمى ضمان الدرك \* وبما بايعت فلا نافعى \*  
 وكن اقول الرجل لامرأة الغير كفلت لك بالنفقة ابد اما دامت الزوجية خاتية  
 فليحفظ \* وما غصبك فلان فعلى \* ما هنا شرطية اي ان بائعته فعلى لا ما اشتريته لما سيجي  
 ان الكفالة بالمبيع لا تجوز وشرط في اكل القبول ولود لالة بان بائعه او غصب منه للحال  
 فهو ولو باع ثانيا لم يلزم الكفيل الا في كلما وقيل يلزمه الا في اذا ار عليه القهستاني و  
 الشر بنبلالى فليحفظ ولو رجع عنه الكفيل قبل المبايعة صح بخلاف الكفالة بالذوب وبخلاف  
 ما غصبك الناس او من غصبك من الناس او بايعك او قتلك او من غصبته او قتلتها فانا كفيله  
 فانه باطل كقوله ما غصبك اصل هذه الدار فانا ضامن له فانه باطل حتى يسمى انسا نا بعينه \* او عقلت  
 بشرط صريح ملائم \* اي موافق للكفالة باحد او ثلثة بكونه شرطا للزوم الحق \* نحو \*  
 قوله \* ان استحق المبيع \* او جحدك المودع او غصبك كذا او قتلك او قتل ابنك او صيدك  
 فعلى الدية ورضي به المكفول جاز بخلاف ان اكلك سبع \* او \* شرطا \* لا مكان الاستيفاء  
 نحو ان قدم زيد \* فعلى ما عليه من الدين وهو معنى قوله \* وهو \* اي والحال ان زيد \*  
 مكفول عنه \* او مضاربته او مودعه او غاصبه جازت الكفالة المتعلقة بقدره ولو سله  
 بالاداء \* او \* شرطا \* لتعذره \* اي الاستيفاء \* نحو ان غاب زيد عن المصر فعلى \*  
 وامثله كثيرة فهذه جملة الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها \* ولا تصح \* ان عقلت بغير

ملائم \* نحو ان هبت الريح او جاء المطر \* لانه تعليق بالخطر يتبطل ولا يلزم المال وما في  
 الهم اية سهو كما حرره ابن اكمال نعم لو جعله اجلا صحت ولزم المال للحال فليحفظ \* ولا  
 تصح \* ايضا \* بجهالة المكفول عنه \* في تعليق واضافة لا تخيير ككلمات بما لك على فلان  
 او فلانة فتصح والتعيين للمكفول له لانه صاحب الحق \* و \* لا \* بجهالة المكفول له \* وبه  
 مطلقا نعم لو قالت كفلت رجلا او عارفة بوجهه لا باسمه جاز و اى رجل اتى به وحلف انه  
 هو برعى بزازبة وفي السراجية قال لضيغه وهو يخاف على دابة من الذئب ان اكل الذئب  
 حمارك فان اضا من فاكله الذئب لم يضمن \* فحوما ذاب \* اى ثبت \* لك على الناس او \*  
 على \* احد منهم فعلى \* مثال الاول ونحو ما بايعت به احد من الناس مغني المذني \*  
 وما ذاب \* عليك \* للناس او لاحد منهم فعلى \* مثال الثاني \* ولا \* تصح \* بنفس  
 احد وتصاص \* لان النية لا تجرى في العتوبات \* و \* لا \* بحمل دابة معينة مستأجرة له  
 وحده مئة عبد معينة مستأجرها \* اى المثلثة لانه يلزم تعيين المقود عليه خلافاً غير المعين  
 لوجوب مطلق الفعل لا التسليم \* ولا بجميع \* قبل قبضه \* ومروءون وامانة \* باعيا فيها  
 فلو بتسليمها صح اكل درر و رجحه الكمال فلو هلك المستأجر مثلا لا شئ عليه ككفيل  
 النفس \* وصح \* ايضا \* لو \* المكفول به \* ثمن \* لكونه ديناً صحيحاً على المشتري الا ان  
 يكون صيباً متجوراً عليه فلا يلزم انكفيل تبعاً للاصيل خانية \* و \* كذا \* او مغنوباً او مقبوضاً  
 على سوم الشراء \* ان سمي الثمن والا فهو امانة كامر \* ومبيعا فاسداً \* وبنل صلح عن  
 دم وخلع ومهر خانية والاصل انهم تصح بالاعيان المضمونة بنفسها لا بغيرها لا بالامانات \*  
 و \* لا تصح الكفالة بنوعيهما \* بلا قبول الطالب \* او نائبه ولو فضولياً \* في مجلس العقل \*  
 وجوزها الثاني بلا قبول وبه يسمى درر و بزازية واقرة في البحر وبه تالت الائمة الثلاثة  
 لكن نقل المصنف عن الطرسوسى ان الفتوى على توافهما واختاره الشيخ قاسم هكنا حكم  
 الانشاء \* ولو اخبر عنها \* بان قال انا كفيل بمال فلان على فلان \* حال غيبة الطالب او كفيل  
 وارث المريض \* الملى \* عنه \* بامر \* بان يقول المريض لو ارثته تكفل عني بما على من  
 الدين فكفل به مع غيبة الثرماء \* صح \* في الصورتين بلا قبول اتفاقاً استحساناً لانها اوصية  
 فلو قال لاجنبي لم يصح وقيل يصح شرح مبيح وفي الفتح الصحة اوجه وحقق انها كفالة لكن



يرد عليه توقفها على المال ولوله مال غائب هل يؤمر الغريم بانتظاره ويطالب الكفيل  
 لم اره وينبغي على انه وصية ان ينتظر لا على انها كفالة وقيل نابا مرة لان تبرع الوارث  
 بضمانه في غيبتهم لا يصح وروى الحسن الصحة ولو ضمنه بعد موته صح سراج ولعله قول  
 الثاني لما مر نهر وفي البرازية اختلغا في الاخبار والانشاء فالقول للمخبر \* ولا تصح \*  
 بنين \* ساقط ولو من وارث \* عن ميت مغلس \* الا اذا كان به كفيل ارده من معراج او ظهر  
 له مال فتصح بقدره ابن ملك او لحقه دين بعد موته فتصح الكفالة به بان حفر بئر على الطريق  
 فتلف به شيء بعد موته لزومه ضمان المال في ما له وضمان النفس على عاقلة لغيبوت الدين مستند الى  
 الوقت السبب وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة بحره عند وصحاها مطلقا وبه  
 قالت الائمة الثلاثة ولو تبرع به احد صح اجماعا \* ولا تصح كفالة الوكيل \* بالثمن للموكل \*  
 فيما وكل ببيعه لان حق القبض له بالاصالة فيصير ضامنا لنفسه ومغادرة ان الوصي والناظر  
 لا يصح ضمهما لثمن عن المشتري فيما باعاه لان القبض لهما وكذا الوارث عن الثمن  
 صح وضمانا ولا تصح كفالة المضارب \* لرب المال به \* اى بالثمن لما مر ولان الثمن امانة  
 عندهما فالضمان تغيير لحكم الشرع \* ولا تصح \* للشريك بنين مشترك \* مطلقا ولو بالارث  
 لانه لو صح الضمان مع الشركة يصير ضامنا لنفسه ولو صح حصة صاحبه يؤدى الى قسمة  
 الدين قبل قبضه وهذا لا يجوز نعم لو تبرع جاز كما لو كان صفتين \* ولا تصح الكفالة \*  
 بالعمى \* لاشتباها المراد بها \* ولا \* بالخلع \* اى تخليص مبيع يستحق لعزوه عنه نعم  
 لو ضمن تخليصه ولو بشراء ان قد روى الا في رد الثمن كان كالرك عيني فائلا متى ادى  
 بكفالة فاسد رجع كصححة جامع الفصولين ثم قال ونظيره لو كفل بيد كتابا لم يصح فيرجع  
 بما ادى اذا حسب انه يجبر على ذلك لضمانه السابق واقره المصنف فلم يحفظ \* ولو كفل  
 بامر \* اى بامر المطلوب بشرط قوله عنى او على انه علي وهو غير صبي وعبد مجورين  
 ابن ملك \* رجع عليه بما ادى \* ان ادى ماضنه والا فيما ضمن وان ادى اردى لملكه  
 الدين بالاداء فكان كالتالي وكما لو ملكه بهبة وارث عيني \* وان بغيره لا \* يرجع لتبرعه  
 الا اذا اجاز في المجلس فيرجع عمادية وحيلة الرجوع بلا امر ان يهبه الطالب الدين  
 ويؤكله بقبضه ولو الهبة \* ولا يطالب كفيل \* اصلا \* بما قبل ان يؤدى \* الكفيل \*

عنه \* لان تمكنه بالاداء نعم للكفيل اخذ رهين من الاصيل قبل ادائه خاتمة \* فان لوزم \*  
 الكفيل \* لازمه \* اى لازم هو الاصيل ايضا حتى يخلصه \* واذا حبسه له حبسه \* هذا اذا  
 كفل بامر \* ولم يكن على كفيل للمطلوب دين مثله والا فلا ملازمة ولا حبس سراج وفي  
 الاشياء اداء الكفيل يوجب براتهما للطالب الا اذا احاله الكفيل على مدبونه وشرط  
 برائة نفسه فقط \* وبرئى \* الكفيل \* باداء الاصيل \* اجماعا الا اذا برهن على ادائه  
 قبل الكفالة فيبرأ فقط كما لو حلف بحر \* ولو ابرأ \* الطالب \* الاصيل \* اخر عنه \*  
 اى اجله \* برئى الكفيل \* تبعا للاصيل الا كفيل النفس كما مر \* وتأخر \* الد بن \*  
 عنه \* تبعا للاصيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العمد بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب  
 تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الآن اشباهه \* ولا ينعكس \*  
 لعدم تبعية الاصيل للفرع نعم لو تكفل بالمال مؤجلا تأجل عنهما لان تأجيله على الكفيل  
 تأجيل عليهما فيه يشترط قبول الاصيل الا برأء والتأجيل لا الكفيل الا اذا وهبه او تصدق عليه  
 ودرقلت وفي فتاوى ابن نجيم اجله على الكفيل بتأجيل عليهما وعزاه للحارثي القدسي فليحفظ  
 وفي القنية طالب الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى يجي الاصيل فقال لا تعلق لي عليه انما  
 نعلقى عليك هل يبرأ \* اجاب نعم وتبيل لا وهو المختار \* واذا حل الدين \* المؤجل \*  
 علي الكفيل بموته لا يحل علي الاصيل \* فلو اداه وارثه لم يرجع او الكفالة بامر  
 الا ان اجله خلا فارتفع \* كما لا يحل \* المؤجل \* علي الكفيل \* اتفاقا \* فاذا  
 حل علي الاصيل به \* اى بموته ولو ما تأخر الطالب درر \* صالح \* احد همارب  
 المال عن الف \* الدين \* على نصه \* مثلا \* برئا الا \* ان المسئلة مربعة فاذا شرط براءتهما  
 وبرائة الاصيل او سكت برئا \* اذا شرط براءة الكفيل وحده \* كانت فسحا  
 للكفالة لا اسقاط الاصل على الدين \* فيبرأ هو \* وحده \* عن خمسمائة \* دون الاصيل \*  
 فيبقى عليه الالف فيرجع عليه الطالب بخمسمائة والكفيل بخمسمائة لو بامر \* لو صالح على  
 جنس آخر رجع بالف كما مر \* صالح \* الكفيل الطالب على شئ ليرثه عن الكفالة لم يصح \*  
 لصلح \* ولا يجب المال علي الكفيل \* خاتمة وهو باطلا فانه يعلم الكفالة بالمال والنفس  
 بحر \* قال السالب للكفيل برئت الى من المال \* الذي كفلت به \* رجع \* الكفيل بالمال \*

على المطلوب اذا كانت \* الكفالة \* بامر \* لا قراره بالقبض ومغادره المطلبوب للمطالب لا قراره  
 كالكفيل \* وفي \* قوله للكفيل \* برئت \* بلا الي \* او ابراء تك لا \* رجوع كقوله انت في حل لانه  
 ابراء لا اقرار بالقبض \* خلا ما لا يبي يوسف في الاول \* اى برئت فانه جعل كالأول اى  
 الذى قيل هو قول الامام واختاره في الهداية وهو اقرب الاحتمالين فكان اولى نهر  
 معزى بالعناية واجمعوا انه لو كتبه فى الصك كان اقرارا بالقبض عملا بالعرف \* وهذا \*  
 كله \* مع غيبة الطالب ومع حضرته يرجع اليه في البيان \* لمراعاة اتفاقا لانه المجمل ومثل  
 كفالة الحوالة \* وبطل تعليق البراءة عن الكفالة بالشرط \* الغير الملا ثم على ما اختاره في  
 الفتح والمعراج واقره المصنف هنا وفي المتفرقات تكن في النهر ظاهر الزيلعى وغيره ترجيح  
 الاطلاق قيل بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيلا مبسوطا في الخاتمة \* لا يسترد  
 صيل ما ادعى الى الكفيل \* بامر له ليدفعه الى الطالب \* وان لم يعطه طالبه \* ولا يعمل  
 بهبه عن الاداء لو كفيل بامر \* والاعمل لانه حينئذ يملك الاسترداد بحرواقره المصنف  
 لكنه قد قبله ما يخالفه فلم يحرز \* وان ربح \* الكفيل \* به طالب له \* لانه نداء ملكه  
 حيث تبضه على وجه الاقضاء فلو على وجه الرسالة فلا لتحضه امانة خلا فاللثاني \*  
 وتب برة \* على الاصيل ان قضى الدين بنفسه درر \* فيما يتعين بالتعيين \* كحظنة  
 لانها لا يتعين كنقود فلا يندب ولورده هل يطوب للاصيل الا شبه نعم ولو غنيا عناية \*  
 امر \* الاصيل \* كفيله ببيع العينة \* اى ببيع العبن بالربح نسبة لبيعها المستقرض باقل  
 يقض دينه اخترعه اكلة الربوا وهو مكره مذموم شرعا لما فيه من الاعراض عن ميرة  
 الاقراض \* ففعل \* الكفيل ذلك \* ما يبيع للكفيل \* وزيادة \* الربح عليه \* لانه العاقل \*  
 ولا \* شئ \* على الامر \* لانه اما ضمان الخسران او توكيل بمجهول وذالك باطل \* كفيل \*  
 عن رجل \* بما ذاب له او بما ضي له عليه او بما لزمه له \* عبارة الدردر لزمه لا ضمير وفي الهداية  
 ومن اماض اريد به المستقبل كقوله اطال الله بقاءك \* تغاب الاصيل فبرهن المدعى على  
 الكفيل ان له على الاصيل كذا لم يقبل \* برهانه حتى يحضر الغائب فيقضى عليه فيلزمه  
 ابعالا صيل \* وان برهن ان له على زيد الغائب كذا \* من المال \* وهو \* اى الحاضر \*  
 كفيل قضى \* بالمال \* على الكفيل \* نقط \* ولوزاد بامر قضى عليهما \* فللكفيل الرجوع

لان المكفول به هنا مال مطلق فامكن اثباته بخلاف ما تقدم وهذا حيلة اثبات الدين  
 على الغائب لو خاف الطالب موت الشاهد يتواضع مع رجل ويدعى عليه مثل هذه  
 الكفالة فيقر الرجل بالكفالة وينكر الدين فيبرهن المدعى على الدين فيقضى  
 به على الكفيل والاصل ثم يبرأ الكفيل فيبقى المال على الغائب وكذا الحوالة وتامه في الفتح  
 والتحرر \* كفالته بالدرك تسليم \* منه بالبيع كشفعة فلا دعوى له \* ككتب شهادته في  
 صك كتب فيه باع ماله او باع بيعا نافذا او باقا \* فانه تسليم ايضا كالوشع بالبيع عند  
 القاضي قضى بها ولا \* لا \* يكون تسليم \* كتب شهادته في صك بيع مطلق \* عما ذكر \*  
 او كتب شهادته على اقرار العاقدين \* لانه مجرد اخبار فلا تناقض ولم يذكر الختم لانه  
 وقع اتفاقا باعتبار عاداتهم \* قال \* الكفيل \* ضمنته لك الى شهر وقال الطالب \* هو \*  
 حال فالقول للضامن \* لانه ينكر المطالبة \* وعكسه \* اى الحكم المدكور \* في \* قوله \*  
 لك على ما ثمة الى شهر \* مثلا \* اذا قال الآخر \* وهو المقر له \* حالة \* لان المقر له ينكر  
 الاجل والحيلة لمن عليه دين موجب وخاف الكذب او حلوله باقراره ان يقول هو حال  
 او موجب فان قال حال انكره ولا حرج عليه زيلعى \* ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا استحق  
 المبيع قبل القضاء على البائع بالتمن \* اذ بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على الظاهر  
 كامر \* وصح ضمان الخراج \* اى الموظف فى كل سنة وهو ما يجب عليه فى الذمة بقرينة  
 قوله \* والرهن به \* اذ الرهن بخراج المقاسمة باطل نهر على خلاف ما اطلقه فى البحر  
 وتجوز الزيلعى الرهن فى كل ما تجوز به الكفالة بجامع التوثيق منقوض بالدرك لجواز  
 الكفالة به دون الرهن \* وكذا النوائب \* ولو بغير حق كجنايات زماننا فانها فى  
 المطالبة كالدون بل فوقها حتى لو اخذه من الاكارفلة الرجوع على مالك الارض  
 وعليه الفتوى صدر الشريعة واقره المصنف وابن الكمال وقيد شمس الاثمة بما اذا  
 امره به طائعا فلمكرها فى الامر لم يعتبر امره بالرجوع ذكره الاكمل وقالوا ان من قام  
 بتوزيعها بالعدل اجر وعليه فلا يفسق حيث عدل وهو نادرونى وكالة البراية قال لرجل  
 خلصني من مصادرة الوالى اوقال الا سير ذلك فخلصه رجع بلا شرط علي الصحيح قلت  
 وهذا يقع في ديارنا كثيرا وهوان الصوابا شئ يمسك رجلا ويحبسه فيقول الاخر خلصني

فمخلصه بمبلغ فحينئذ يرجع بغير شرط الرجوع بل بمجرد الأمر فتدبر كذا بخط المصنف على  
 هاهنا فلذلك حفظ \* والقسمة \* أي النصيب من النائبة وقيل هي النائبة الموظفة وقيل غير  
 ذلك وإيا ما كان فالكافة بها صحيحة صدق الشريعة \* قال \* رجل \* لاخر أسلك هذا الطريق فانه  
 آمن فسلك واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا واخذ ماله فانا ضامن \* والمسئلة بحالها \*  
 ضمن \* هذا وارد على ما قد منه بقوله ولا تصح بجهالة المكفول عنه كما في الشربلالية والاصل ان  
 المغرور انما يرجع على الغار اذا حصل الغرور في ضمن المعارضة او ضمن الغار صفة السلامة للمغرور  
 نصادر ورواها في الاشياء ومرفى المراجعة فروع ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة  
 للكفيل منع الاصيل من السفر لو كفالاته حالة لم يخلصه منها بآداء او ببراءة وفي الكفيل بالنفس  
 يرد هاهنا كما في الصغر على أي لو بآمره من قام عن غيره بواجب بآمره رجوع بما دفع  
 وان لم يشترطه كالأمر بالانفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل امره بتعويض عن هبة  
 وباطعام عن كفارته وباداء زكوة ماله وبان يهب فلانا عنى الغا في كل موضع يملك المذنوع  
 اليه المال المذنوع اليه مقابل بملك ما ل فان المأمور يرجع بلا شرط والا فلا رتماه في  
 وكالة السراج والكل من الاشياء وفي الملتقط الكفيل للمختلعة بما لها على الزوج من الدين  
 لا يبرأ بتجدد النكاح بينهما ثوب غاب عن الدلال لضمان عليه ولو غاب عن صاحب  
 الحانوت وقد ساوم واتفقا على ثمن فعليه قيمة الثوب ولو طاف به الدلال ثم وضعه  
 في حانوت فملك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام  
 لانه مودع المودع دلال معروف في يده ثوب تبين انه مسروق فقال رد دت على الذي  
 اخذت منه برئ ولو قال طالب غريمي في مصر كذا فاذا اخذت مالي فلك عشرة منه  
 يجب اجر المثل لايزاد على عشرة ملتقطا فتيت بان ضمان الدلال والسمسار النمن للبائع  
 باطل لانه وكيل بالاجر وذكر وان الوكيل لا يصح ضمانه لانه يصير عاملا لنفسه فليحذر  
 فائدة ذكر الطرسوسي في مؤلف له ان مصادرة السلطان لا رباب الاموال  
 لا تجوز الا بعمل بيت المال مستند لابان عمر رضى الله تعالى عنه صادرا بهريرة انتهى  
 وذلك حين استعمله على البحرين ثم عزله واخذ منه اثني عشر الفا ثم دعاه للعمل فابى  
 رواد الحاكم وغيره واراد بعمل بيت المال خذ منه الذين يخشون امواله ومن ذلك



كتبتة اذا توسعوا في الاموال لان ذلك دليل على خيانتهم ويلحق كتبة الاوقاف ونظارها  
 اذا توسعوا ارتعاطوا انواع اللهو وبنوا الا ماكن فللحاكم اخذ اموالهم منهم وعزلهم فان  
 عرف خيانتهم في وقف معين رد المال اليهم والاوضعه في بيت المال نهر وبحر وفي التلخيص  
 لو كفل الحال مؤجلاً تأخر عن الاصيل ولو قرض لان الدين واحد قلت وقد منا انها  
 حلية تأجيل القرض وسيجي ان للمديون السفر قبل حلول الدين وليس للدين اثن منعه ولكن  
 يسافر معه فاذا حل منعه ليوفيه واستحسن ابو يوسف رحمه الله اخذ كفيل شهر الا امرأة  
 طلبت كفيل بالنفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحيط بقية الديون لكنه  
 مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشرنبلالي تكن في المنصورة المجيبة \* لو قال مديون  
 مراده السفر \* واجل الدين عليه ما استقر \* وطلبت التكفيل قالوا يلزم \* عليه  
 اعطاء كفيل يعلم \* لو حبس الكفيل قالوا اجازله \* اذا اراد حبس من قد كفله \* لانه  
 قد كان ذالاجله \* حبس فليجازه بفعله \* ثم انكفيل ان يموت قبل الاجل \* لا شك ان  
 الدين في ذالحال حل \* عليه قالوا ارث ان اداه لم \* يرجع به من قبل ما لتا جيل تم \*

### \* باب كفالة الرجلين \*

دين عليهما للاخر \* بان اشترى امده عبدا بمائة \* وكفل كل صاحبه \* بامره \* جاز  
 ولم يرجع على شريكه الا بما اداه زائد اعلي النصف \* لرجحان جهة الاصاله علي  
 النيابة ولانه لو رجع بنصفه لا دى الى الدورد ر \* وان كفلا عن رجل بشي بالتعاقب \*  
 بان كان على رجل دين فكفل عنه رجلان كل واحد منهما بجميعه منفردا \* ثم كفل  
 كل \* من الكفيلين \* عن صاحبه \* بامره \* بجميع وبهذه القيود خالفت الاولى \* فما اداى \*  
 احد هما \* رجع بنصفه على شريكه \* لكون الكل كفالة هنا \* او \* يرجع ان شاء \* بالكل  
 على الاصيل \* لكونه كفيل بالكل بامره \* وان ابرأ الطالب احد هما اخذ \* الطالب  
 الكفيل \* الاخر ب كله \* بحكم كفالته \* ولو افرق المفاوضان \* وعليهما دين \* اخذ  
 الغريم ايا شاء منهما بكل الدين \* لتضمنها كفالة كما مر \* ولا رجوع \* علي صاحبه \*  
 حتى يودى اكثر من النصف \* لما مر \* كاتب عبده كتابة واحدة وكفل كل \* من العبدتين \*  
 عن صاحبه ص \* استحسانا \* و \* حينئذ \* فما اداى احد هما \* رجع على صاحبه بنصفه

لا متواترهما للكفالة \* ولو اعتق \* المولى \* أحدهما \* والمسئلة بحالها \* صح \* واخذ اياً شاء  
 منهما بحصة من لم يعتقه \* المعتق بالكفالة والآخر بالاصالة \* فان اخذ المعتق رجوع على  
 صاحبه \* لكفاله \* وان اخذ الآخر لا \* لاصالته \* واذا كفّل \* شخص \* عن عبد مالا \*  
 موصوفاً بكونه \* لم يظهر في حق مولاه \* بل في حقه بعد عتقه \* كمال لزمه باقرار واستقرار  
 واستهلاك ودیعة فهو \* اى المال المذكور \* حال وان لم يسمه \* اى الحلول لحلوله علي  
 العبد وعدم مطالبته لعسرتة والكفيل غير معسر ويرجع بعد عتقه لو بامر \* ولو كفّل مؤجلاً  
 فاجل \* مر \* ادعى \* شخص \* رقبة عبد كفّل به رجل فمات \* العبد \* المكفول \* قبل  
 تسليمه \* فبرهن المدعى انه \* كان \* له ضمن الكفيل قيمته \* لجوازه بالاعيان  
 المضمونة كما مر \* ولو ادعى على عبد مالا فكفّل بنفسه \* اى بنفس العبد \* رجل فمات  
 العبد برئ الكفيل \* كما مر في الحر \* ولو كفّل عبد غير مدیون \* مستغرق \* عن سيد بامر \*  
 جازلان الحق له \* فاذا اعتق فاداه او كفّل سيده عنه بامر \* فاداه \* ولو \* بعد عتقه لم يرجع  
 واحد منهما على الآخر \* لان عقادها غير موجبة له للرجوع لان كلا منهما لا يستوجب  
 دیناً على الآخر فلا تنقلب موجبة له بعد ذلك \* كما لو كفّل رجل عن رجل بغير امره قبله  
 فاجاز \* الكفالة \* لم تكن الكفالة موجبة للرجوع \* لما قلنا \* وقالوا فائدة كفاية المولى  
 عن عبد وجوب مطالبته بايغاء الدين من ساير امواله وفائدة كفاية العبد عن مولاه تعلقه \*  
 اى الدين \* برقبته \* وهذا الم ينبت المصنف متناهي شرحه والله تعالى اعلم \*

### \* كتاب الحوالة \*

هي \* لغة النقل وشرعاً \* نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه \* وهل توجب  
 البراءة من الدين المصحح نعم فتح \* المدیون محيل والدائن محتال ومحتال له ومحال  
 ومحال له \* ويزاد خامس وهو حويل فتح \* ومن يقبلها محتال عليه ومحال عليه \* فالفرق  
 بالصلة وقد تحذف من الاول \* والمال محال به \* والحوالة \* شرط لصحتها رضي الكل بلا  
 خلاف الا في الاول \* وهو المحيل فلا يشترط على المختار شرناً لبنة عن المواهب بل قال  
 ابن الكمال انها شرطه القدرى للرجوع عليه فلا اختلاف في الرواية لكن استظهر الاكمل  
 ان ابتداءها ان من المحيل شرط ضرورة والا لا اراد بالرضاء القبول فان قبولها

في مجلس الايجاب شرط الانعقاد بحر عن البدائع لكن في الدردر وغيرها الشرط  
 قبول المحتمل او نائبه ورضا الباقيين لا حضورهما وافر المصنف \* وتصح في الدين \*  
 المعلوم \* لافي العين \* زاد في الجوهره ولا في الحقوق انتهى وبه عرف ان حواله الغازی  
 بحقه من غنيمه محرزة لا تصح وكذا حواله المستحق بمعلومه في الوقف علي الناظر  
 نهر ثم قال بعد ورقتين وهذا في الحواله المطلقة ظاهر واما المقيدة ففي البحر ان مال  
 الوقف في يد الناظر ينبغي ان تصح كالحالة على المودع والا لالا لانها مطالبة  
 انتهى ومقتضاها بحق الغنيمه وعندي فيه تردد \* وبري المحيل من الدين \*  
 والمطالبة جميعا \* بالقبول \* من المحتمل للحواله \* فلا يرجع المحتمل علي المحيل الا بالتحويل \*  
 بالقصر ويمد هلاك المال لان برأته مقيدة بسلامه حقه وقيد في البحوبان لا يكون  
 المحيل هو المحتمل عليه ثانيا \* وهو \* باحد امرين \* ان يحسد \* المحال عليه الحواله \*  
 ويحلف ولا يمينه له \* اى المحتمل والمحيل \* او بموت المحال عليه مغلسا \* بغير عين  
 ودين وكفيل وقالوا بان فلسه الحاكم \* ولو اختلغا فيه \* اى في موته مغلسا وكذا في  
 موته قبل الاداء وبعد \* فالقول للمحتمل مع يمينه علي العلم \* لتمسكه بالاصل وهو العسرة  
 زيلعي وقيل القول للمحيل بيمينه فتح \* طالب المحتمل عليه المحيل بما \* اى بمثل ما \*  
 احال به \* مدعيا قضاء دينه بامر \* فقال المحيل \* انما \* احلت بدین \* ثابت \* لي عليك \*  
 لم يقبل قوله بل \* ضمن \* المحيل \* مثل الدين \* للمحتمل عليه لا نكارة وقبول الحواله ليس  
 اقرارا بالدين لصحتها بدنه \* فان قال المحيل للمحتمل احلتك \* على فلان بمعنى وكنتك \*  
 لتقبضه لي فقال المحتمل \* بل \* احلتنی بدین لی عليك فالقول للمحيل \* لانه منكر ولفظ  
 الحواله يستعمل في الوكالة \* احال بماله عند زيد \* حال كونه \* ودیعة \* بان اودع  
 رجلا الغائم احال بها غريمه \* صحت فان هلك \* الودیعة \* بری \* المودع واعاد الدين  
 على المحيل لان الحواله مقيدة بها بخلاف المقيدة بالمغصوب فانه لا يبرأ لان مثله يخلقه  
 وتصح ايضا بدین خاص فصارت الحواله المقيدة لثلاثة اقسام وحكمها ان لا يملك المحيل  
 مطالبة المحتمل عليه ولا المحتمل عليه نعمها للمحيل مع ان المحتمل اسوة لغرماء المحيل بعد  
 موته بخلاف الحواله المطلقة كما بسطه خسر وغيره \* باع بشرط ان يحيل على المشتري

بالثمن غريماله \* أى للبائع \* بطل ولو باع بشرط ان يحتال بالثمن صح \* لانه شرط ملائم  
 كشرط الجودة بخلاف الاول \* ادى المال فى الحوالة الفاسدة فهو با لخييار ان شاء رجع  
 علي \* المحتال \* القابض وان شاء رجع على المحيل \* وكذا فى كل موضع ورد الاستحقاق  
 بزانية وفيها من صور فساد الحوالة ما لو شرط فيها الاعطاء من ثمن دار المحيل مثلا  
 لعجزه عن الوفاء بالملتزم نعم. او اجازة جاز كما لو قبلها المحتال عليه بشرط الاعطاء من ثمن  
 داره ولكن لا يجبر علي البيع ولو باع يجبر على الاداء \* ولا يصح تاجيل عقد ما \* فلو قال  
 ضمنت بمالك على فلان على ان احيلك به على فلان الى شهر انصرف التأجيل الى الدين  
 لانه لا يصح تاجيل عقد الحوالة بحر عن المحيط \* وكرهت السعة \* بضم السين وتفتح  
 وفتح التاء وهى اقراض لسقوط خطرا لطريق فكا نه احال الخطر المتوقع علي المستقرض  
 فكا نه فى معنى الحوالة وقالوا اذا لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا بأس <sup>ن</sup> فرع في  
 النهر والبحر عن صرف البزازية ولو ان المستقرض وهب منه الزائد لم يحسن لانه مشاع يحتمل  
 القسمة \* ولو توكل المحيل عن المحتال بقبض دين الحوالة لم يصح \* ولو شرط المحتال الضمان  
 على المحيل صح ويطالب ايا شاء لان الحوالة بشرط عدم رأة المحيل كغالة خانية وفيها  
 عن الثاني لو غاب المحال عليه ثم جاء المحال زاد على حدود المال لم يصدق وان برهن لان  
 المشهود عليه غائب فلو حاضرا وحمل الحوالة ولا يمينه كان القول له وجعل حدوده فسحاف <sup>ع</sup>  
 الاب او الوصى اذا احتال بمال اليتيم فان كان خيرا لليتيم بان كان الثاني املي صح سراجية  
 والا لم يجز كما فى مضاربة الجوهرة قلت ومغادة عدم الجواز لو تساويا او تقاربا وبه جزم فى  
 الخاية والوجه له لانه حينئذ اشتغال بما لا يفيى والعقد انما شرعت للفائدة انتهى \*

### \* كتاب القضاء \*

لما ن أكثر المنازعات تقع فى الديون والمبايعات اعقبها بما يقطعها \* هو \* بالمد ويقصر لغة  
 الحكم شرعا \* فصل الخصومات وقطع المنازعات \* وقيل غير ذلك كما بسطه فى المطولات واركانه  
 ست على ما نظمه ابن العرس بقوله \* اطراف كل قضية حكمية \* ست يلوح بعد ما التحقيق \*  
 حكم ومحكوم به وله \* ومحكوم عليه وحاكم وطريق \* اهله اهل الشهادة \* اى اداؤها علي  
 المسلمين كذا فى الحواشي السعدية ويرد عليه ان الكافر يجوز تقليد القضاء ليحكم بين اهل الامة

ذكره الزيلعي في التحكيم \* وشرط أهليتها أهليته \* فان كلاً منهما من باب الولاية والشهادة  
 اقوى لانها ملزمة علي القاضي والقضاء ملزم علي الخصم فلذا قيل حكم القضاء يستغنى من  
 حكم الشهادة ابن كمال \* والفاسق اهلها فيكون اهلها لكنه لا يقلد \* وجوبا وياثم مقلده  
 كقابل شهادته به يقتضى وقيد : في القاعدة بما اذا غلب على ظنه صدقه فلم يحفظ درر واستثنى  
 الناني الفاسق ذا الجاه والمروءة فانه يجب قبول شهادته بزيادة قال في النهج وعليه فلا ياثم  
 ايضا بتولية القضاء حيث كان كذلك الا ان يفرق بينهما انتهى قلت سمعته تضعيفه فراجع  
 وفي معروضات المفتي ابي السعود لما وقع التساوى في قضاة زماننا في وجود العدل الظاهر  
 ورد الا مر بتقدّم الا فضل في العلم والديانة والعدل \* والعدل ولا تقبل شهادته على  
 عدوه اذا كانت دنيوية \* ولو قضي القاضي بها لا ينغل ذكره يعقوب باشا \* فلا تصح قضاة  
 عليه \* لما تقرران اهل الشهادة قال المصنف به انتهى مفتي مصر شيخ الاسلام امين  
 الدين بن عبد العال قال وكذا سجل العدل ولا يقبل على عدوه ثم نقل عن شرح الوهبانية  
 انه لم ير نقلها عندنا وينبغي النفاذ للقاضي عدلا وقال ابن وهبان بحثا ان يعلمه لم يجز  
 وان بشهادة العدل بمحض من الناس جازا انتهى قلت واعتمد : القاضي محب الدين  
 في منظومته فقال \* ولو على عدوه قاض حكم \* ان كان عدلا صحت ذلك وانبرم \* واختار  
 بعض العلماء وفضلا \* ان كان بالعلم قضاء لم يقبل \* وان يكن بمحض من الملا \* وبشهادة العدل  
 قبلا \* قلت اكن نقل في البحر والعيني والزيلعي والمصنف وغيرهم عند مسئلة التقليل  
 من الجائز عن الناصح في تهذيب ادب القاضي للخصاف ان من لم يجز شهادته لم يجز  
 قضاؤه ولو لم يجز قضاؤه لم يعتمد على كتابه انتهى وهو صريح او كالصريح فيما اعتمد : المصنف  
 كالا يخفى فليعتمد وبه انتهى محقق الشافعية الرملي ومن خطه نقلت انه لو فضلى عليه ثم اثبت  
 عدل او بطل قضاؤه فلم يحفظ وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي ثم تثبت العدل او بنسب  
 قتل وجرح وقتل ولي لا بمخاصمة نعم هي تمنع الشهادة فيما وقعت فيه المخاصمة كشهادة  
 وكيل فيما وكل فيه ووصي وشريك \* والفاسق لا يصلح مفتيا \* لان الفتوى من امور الدين  
 والفاسق لا يقبل قوله في الديانات ابن ملك زاد العيني واختاره كثير من المتأخرين  
 وبه جزم صاحب المجموع في متنه واه في شرحه عبارات بليغة وهو قول الاثمة لثلاثة



وظاهر ما في التحرير انه لا يحل استغناؤه اتفاقا كما بسطه المصنف \* وقيل نعم \* يصلح وبه  
 جزم في الكنز لانه يجتهد حل ارنسبة الخطاء ولا خلاف في اشتراط اسلامه وعقله وشرط  
 بعضهم تيقظه لا حريته وذكرته ونطقه فيصح افتاء الاخرس لا قضاؤه \* ويكتفى بالاشارة  
 منه لامن القاضي \* للزوم صيغة مخصوصة كحكمت والزمتم بعد دعوى صحيحة واما  
 الاطرش وهو من يسمع الصوت القوي فالاصح الصحة بخلاف الاصم \* ويغني القاضي \*  
 واوفي مجلس القضاء وهو الصحيح \* من لم يخاصم اليه \* ظهيرية وسيمتضح \* وبأخذ \*  
 القاضي كالمفتي \* بقول ابي حنيفة على الاطلاق ثم بقول ابي يوسف ثم بقول محمد ثم بقول  
 زفر بن الحسن بن زياد \* وبإشارة النهر ثم بقول الحسن قنية وهو الاصح منية وسراجية وصحيح  
 في الحامى اعتبار قوة المدرك والاول اضبط نهر \* ولا يخبر اذا لم يكن مجتهدا \* بل  
 المقلد متى خالف معتمدا من هبه لا ينفذ حكمه وينقض هو المختار للفتوى كما بسطه المصنف  
 في فتاواه وغيره وقد مناه اول الكتاب وسيجيى في القهستان في غير ما علم ان كل موضع  
 قالوا الرأى فيه للقاضى فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد وانتهى وفي الخلاصة وانما ينفذ  
 القضاء في المجتهد فيه اذا علم انه مجتهد فيه والا فلا \* واذا اختلف مفتيان \* في جواب  
 حادثة \* اخذ بقول اقلهما بعد ان يكون اورعهما \* سراجية وفي الملتقط واذا اشكل  
 عليه امر ولا رأى له فيه شار العلماء ونظرا حسن اقوالهم وقضى بما رآه صوابا لا بغيره الا  
 ان يكون غيره اقوى في الفقه ووجوه الاجتهاد فيجوز ترك رأيه بزيادة ثم قال وان لم يكن  
 مجتهدا فعليه تقليد هم واتباع رأيهم فاذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه \* المصر شرط لنفاذ  
 القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا \* فينفذ في القرى وفي عقار لا في ولايته  
 على الصحيح خلاصة \* وبه يغنى \* بزيادة \* اخذ القضاء برشوة \* للسلطان او لقومه وهو  
 عالم بها او بشغاعة جامع الغصولين وفتاوى ابن نجيم \* اوارتشى \* هو راعوا انه بعلمه  
 شرئلا لية \* وحكم لا ينفذ حكمه \* ومنه ما لو جعل لموليه مبلغا في كل شهرا يأخذ منه ويقروض  
 اليه قضاء ناحية فتاوى المصنف لكن في الفتح من قلد بواسطة الشغعاء كمن قلد احتسابا و  
 مثله في البرازية بزيادة وان لم يحل الطلب بالشغعاء \* ولو كان عد لا ففسق ياخذها \*  
 او بغيرها وخصها لانها المعظم \* استحق العزل \* وجوبا وقيل يعزل وعليه الفتوى ابن

انكسار وابن الملك وفي الخلاصة عن التراد ولو فسق او ارتد او عمى ثم صلح و ابصر فهو  
 على قضاائه وما قضى في فسقه ونحوه باطل واعتمله في الفتح والبحر وانفقوا في الامارة  
 والسلطنة على عدم الانعزال بالفسق لانها مبنية على القهر والغلبة لكن في اول دعوى  
 الخانية الاولى كلقاضى فليحفظ \* وينبغي ان يكون موثقاً به في عفاقه وعقله وصلاحه  
 وفهمه وعلمه بالسنة والاثار ووجوه الفقه والاجتهاد شرط الاولوية \* لتعذره على انه  
 يجوز خلوا الزمن عنه عند الاكثر نهر فتصح تولية العامى ابن الكمال ويحكم بفتوى غيره  
 لكن في ايمان البرازية المفتى يغنى بالديانة والقاضى يقضى بالظاهر وان الجاهل  
 لا يمكنه القضاء بالفتوى ايضا فلا بد من كون الحاكم فى الماء والغروج عالماً بما كبريت  
 الاحمر واين الكبريت الاحمر واين العلم \* ومثله \* فيما ذكر \* المفتى \* وهو عند الاصوليين  
 المجتهد اما من يحفظ اقوال المجتهد فليس بمقت وفتواه ليس بفتوى بل هو نقل كلام كما  
 بسطه ابن الهمام \* ولا يطلب القضاء \* بقلبه \* ولا يسأله بلسانه \* فى الخلاصة طالب  
 الولاية لا بولى الا اذا تعين عليه القضاء وكانت التولية مشروطة له او ادعى ان العزل من  
 القاضى الاول بغير جنحه نهر قال واستحب الشافعية والمالكية طلب القضاء لحامل الذكر  
 نشر للعلم \* ويختار \* المقلد \* الا قد روى الاول به ولا يكون فظا غليظا جبارا عنيدا \*  
 لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى اطلاق اسم خليفة الله خلاف تارخانية \* وكره \*  
 تحريما \* التقليل \* اى اخذ القضاء \* لمن خاف الحيف \* اى الظلم \* والعجز \* يكفى  
 احدهما فى الكراهة ابن كمال \* وان تعين له او امانه لا \* يكره فتح ثم ان انحصر فرض عينا  
 والا كفاية بحر \* والتقليل رخصة \* اى مباح \* والتركة عزيمة \* عند العامة برازية فالاولى  
 عدمه \* ويحرم على غير اهل الدخول فيه قطعا \* من غير تردد فى الحرمة فغيه الاحكام  
 الخمسة \* ويجوز تقليل القضاء من السلطان العادل والجار \* ولو كافر اذكره مسكين وغيره  
 الا اذا كان يمنع عن القضاء بالحق فيحرم ولو نقل وال لغلبة كفار ووجب على المسلمين  
 تعينه وال امام الجمعة نتج \* ومن \* سلطان الخوارج \* اهل البغى \* واذا صحت التولية  
 صح العزل واذا رفع قضاء الباغى الى قاضى العدل تغذ وقيل لا وبه جزم الناصبي \* و  
 اذا تقلد طلب ديوان قاض قبله \* يعنى السجلات \* ونظر فى حال المحبرسين \* في سجن

القاضي واما المحوسين في سجن الوالي فعلى الامام النظر في احوالهم فمن لزمه الادب اذ به  
والا اطلقه ولا يبيت احد في قمل الارجل مطلوباً بدم ونفقة من ليس له مال في بيت المال  
بحر\* فمن اقر منهم بحق او قامت عليه بينة الزمه الحبس\* ذكره مسكين وقمل الحق\*  
والا نادى عليه\* بقدر ما يرى ثم يطلقه بكفيل بنفسه فان ابدى نادى عليه شهر اثم  
اطلقه\* وعمل في الودائع وغلات الوقف بينة واقرار\* ذى اليد\* ولم يعمل\* الوالى\*  
بقول المعزول\* لالتحاته بالرعاءيا فشهادة الفرد لا تقبل خصوصاً بفعل نفسه دررو  
مغاده رد هارلومع آخر نهر قلت لكن افنى قارى الهداية بقبولها وتبعه ابن نجيم  
فتنبه\* الا ان يقر ذواليد انه\* اى المعزول\* سلمها\* اى الودائع والغلات\* اليه  
فيقبل قوله فيهما\* انها زيد الا اذ ابدى ذواليد بالاتقرار للغير ثم اقر بتسليم القاضي  
اليه فاقر القاضي بانها لاخر فيسلم للمقر له الاول ويضمن المقر قيمته او بمثله القاضي باتقراره  
الثاني يسلمه لمن اقر له القاضي\* رقة قضى في المسجد\* ويختار مسجد اى وسط البلد تيسيراً  
للناس ويستنبر القبله كخطيب و مدرس خانبة واجرة المحضر على المدعي هو الاصح بحر  
عن البرازية وفي الخانية علي المتورد وهو الصحيح\* وكذا السلطان\* والمفتى والفقهاء\*  
او\* في\* داره\* وذاذن عموماً\* ويرد هدية\* التذكير للتقليل ابن كمال وهي ما يعطى  
بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة ابن ملك ولو تاذى المهدي بالرد يعطيه مثل قيمتها خلاصة  
ولو تغلر الرد لعدم معرفته او بعد مكانه وضعها في بيت المال ومن خصوصيات عليه افضل  
الصلوة والسلام ان هذا اياه له تاتار خانبة ومغاده انه ليس للامام قبول الهدية والالم  
تكن خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتي والواعظ قبول الهدية لانه انما يهدي للعالم لعلمه  
بخلاف القاضي\* الا\* من اربع السلطان والباشا اشباه وبحر\* قريبه\* المحرم\*  
او من جرت عادته بذلك\* بقدر عادته ولا خصوصية لهما درر\* ويرد اجابة\*  
دعوة خاصة وهي التي لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضي\* ولو من محرم ومعتاد  
وقيل وهي كالهدي وفي السراج وشرح المجمع ولا يجب دعوة خصم غير معتاد ولو عامة للتهمة\*  
ويشهد الجنائز ويعود المريض\* ان لم يكن لهما ولا عليهما دعوى شرئلاً ليه عن البرهان\*  
ويسوى\* وجوبا\* بين الخصمين جلوساً واتياً لا اشارة ونظراً او يمتنع عن مسارة احد هما

والاشارة اليه \* ورفع صوته عليه \* والله اعلم في رجه \* وكذا القيام له بالاولى \* رضيا فته \*  
 نعم لو فعل ذلك معها معا جازنهر \* ولا يمزح \* في مجلس الحكم \* مطلقا \* ولو لغمرها  
 لذها به بيهاته \* ولا يلقيه حجة \* وعن الثاني لا بأس به عيني \* ولا \* يلقي \* الشاهد  
 شهادته \* واستحسنه ابو يوسف رح فيما لا يستغفل به زيادة عام والفروع على قوله فيما يتعلق بالقضاء  
 لزيادة تجربته بزازية وفي الولوالجية حكى أن ابا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم  
 اني لم امل الى احد الخصمين حتى بالقلب الا في خصوصه نصراني مع الرشيد لم اسوينهما  
 وقضيت علي الرشيد ثم بكى انتهى قلت ومغاده ان القاضي يقضى علي من ولاه وفي المتن  
 يصح لمن ولاه وعليه رسيحي \* روع في البدائع من جملة ادب القاضي انه لا يكلم احد  
 الخصمين بلسان لا يعرفه الاخر وفي الناتا رخاوية والاحوط ان يقول للخصمين احكم بينكما  
 حتى اذا كان في التقليل خلل يصير حكما يتحكيمهما قضى بحق ثم امره السلطان بالاستئناف  
 بمحضر من العلماء لم يلزمه بزازية طلب المأضي عليه نسخة السجل من المقضى له اعرضه  
 علي العلماء هو صحيح ام لا فامتنع الزمه الثاني بذ لك جواهر الفتاوى وفي الفتح متى امكن  
 اقامة الحق بلا ايفاء وصد وركان اولى وهل يقبل قصص الخصوم ان جالس القاضي للقضاء  
 لا والاخذ ما ولا ياخذ بما فيها الا اذا اقر بلغظه صريحا انتهى \*

### \* فصل في الحبس \*

هو مشرع بقوله تعالى او ينفوا من الارض وحبس عليه افضل الصلوة والسلام رجلا بالتهمة  
 في المسجد واحداث السجن علي رضي الله عنه بناء من قصب سماه ناعا فنقبه اللصوص  
 فبناه غيره من مدروساه مخيما بفتح الياء وتكسر موضع التخبيس وهو التذليل وفيه يقول  
 علي رضي الله تعالى عنه قال \* الا تراني كيسا مكيسا \* بنيت بعد نافع مخيسا \* حصنا حصينا  
 وامينا كيسا \* صفته ان يكون بموضع لبس فيه فراش ولا وطاء \* لمفجر فيوفى ومغاده انه  
 لو جرى له به منع منه \* ولا يمكن احد ان يدخل عليه للاستيناس الا اقرار به وجيرانه \* لاحتياجه  
 للمشاورة \* ولا يمكن \* عند طويلا ومغاده ان زوجته لا تحبس معه ولو هي الحابسة  
 له وهو الظاهر وفي المتن يمكن من ودائي جاريته لو فيه خلوة \* ولا يخرج لجمعة  
 لاجتماعه ولا لجمع فرض \* فغره اولى \* ولا لحضور جنازة ولو كان بكفيل \* زيلعي وفي

الخلاصة يخرج بكفيل لجنازة اصوله وفروعه لا غيرهم وعليه القنوط \* ولو مرض مرضاً  
 اضناه ولم يجد من يخذله يخرج بكفيل والا \* به يغتفر ولا يخرج لمعالجة وكسب بل لا يكتسب  
 فيه ولوله دين اخرج لمخاصم ثم يحبس خانية \* ولا يضرب \* المحبوس الا في ثلث اذا امتنع  
 عن كفارة الظهار والالتفاق على قريبه او القسم بين نسائه بعد وعظه والضا بطما يقوت  
 بالتأخير لا الى خلف اشباه قلت ويزاد ما في الوهبانية وان فر يضرب دون قيد تاد بار  
 تطمين باب الحبس في العنت ينكر \* ولا يغل \* الا اذا خاف فرارة فيقيد او يحول  
 الى سجن اللصوص وهل يطمين الباب الرأى فيه للقاضي بزازية \* ولا يجرد ولا يؤجر \*  
 وعن الثاني يؤجره لقضاء دينه \* ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة \* ولو كان ببلد  
 الا قاضي فيها لازمة ليلا ونهارا حتى يأخذ حقه جواهر الفتاوى \* وتعين مكانه \* اى  
 مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق \* للقاضي الا اذا طلب \* المدعي \* مكانا  
 آخر \* فمجيبه لذ لك قنية وانتهى المصنف تبعا لقارضى الهداية بان العبرة في ذلك لصاحب  
 الحق لا للقاضي انتهى وفي النهر وبينغى ان لا يجاب لو طلب حبسه في مكان اللصوص ونحوه  
 فر ع في البحر عن المحيط ويجعل للنساء سجن على حدة نغيا للفتنة \* واذا ثبت الحق  
 للمدعي \* ولود انقا وهو سدس درهم \* ببينة عجل حبسه بطلب المدعي \* لظهور الماطل  
 بانكاره \* والا \* يثبت بينة بل باقرار \* لم يعجل \* حبسه بل يامر به بالاداء فان ادى  
 حبسه وعكسه السرخسي وسوى بينهما في الكنز والدرر استحسنة الزيلعي والاول  
 مختار الهداية والوقاية والمجمع قال في البحر وهو الملك هب عند ثا انتهى قلت وفي منية  
 المفتي لو ثبت ببينة يحبس في اول مرة وبالاقرار يحبس في الثانية والثالثة دون الاولى  
 فلم يكن التوفيق \* ويحبس \* المديون \* في \* كل دين هو بدل مال او ملتزم بعقد درر  
 ومجمع وملتقي مثل \* الثمن \* ولو لمنفعة كالاجرة \* والقرض \* ولولد م \* والمهر المعجل  
 وما لزمه بكفالة \* ولو بالرك او كفيل الكفيل وان كثروا بزازية لانه التزمه بعقل كالمهر  
 هذا هو المعتمد خلافا لفتوى قاضيه خان لتقديم المتون والشروح على الفتاوى بحر فليحفظ  
 نعم ع في الاختيار كبدل الخلع هنا خطأ ظاهر فتنبه وزاد القلانسي انه يحبس ايضا  
 في كل من يقل رطل تسليمها كلعين المغصوبة \* لا \* يحبس \* في غيره \* اى غير ما ذكر



وهو تسع صور بدل خلع ومغضوب ومتلف ودم عمد وعتق حظ شريك وأرش جنابة ونفقة  
قريب وزوجة ومهر مؤجل قلت ظاهرة ولو بعد طلاق وفي نفقات البزازية يثبت اليسار  
بالأخبار هنا بخلاف سائر الديون لكن افتى ابن نجيم بأن القول له يمينه ما لم يثبت غناه  
فراجعه ولو اختلفا فقال المديون ليس بدل مال وقال الدائن أنه ثمن متاع فالقول للمديون  
ما لم يبرهن رب الدين طر سوسى بحثا وقره في النهر فر ع لا يحبس في دين مؤجل  
وكنن إلا يمنع من السفر قبل حل الأجل وإن بعد وله السفر معه فإذا حل منعه منه حتى  
يوفيه بل أئع وقد مناه في الكفالة \* أن ادعى \* المديون \* الفقر \* إذا أصل العسرة \* إلا  
أن يبرهن غريمه على غناه \* أي قد رتته على الوفاء ولو با تراض أو بتقاضي غريمه \*  
فمحسبه \* حمته \* بما رأى \* ولو يومها هو الصحيح بل في شهادات الملتقط قال أبو حنيفة  
إذا كان المعسر معروفا بالعسرة لم أحسبه وفي الخائفة ولو فقره ظاهر أسأل عنه عاجلا و  
قيل يمينه على أفلاسه وخلق سبيله نهرو في البزازية قال المديون حلفه أنه ما يعلم أنني  
معسر أجا به القاضي فإن حلف حبسه بطلبه وإن نكل خلاه وقره المصنف وغيره قلت قد منا  
أن الرأي لمن له ملكة إلا جهاد فتنبه \* ثم \* بعد حبسه بما يراه لو حاله مشكلا عند القاضي و  
الأعمل بما ظهر بحروا عتمد المصنف \* سأل عنه \* احتياطا لا وجوبا من جيرانه ويكفى عدل  
بغيبه دائن وأما المستور فإن وافق قوله رأى القاضي عمله والألا تفع الوسائل بحثا ولا  
يشترط حضرة الخصم ولا لفظ الشهادة إلا إذا تنازع في اليسار والأعسار قهستانى قلت  
لكنها بالأعسار للنفي وهي ليست بحجة ولذلك لم يجب السؤال أنفع الوسائل فتنبه \* فإن لم  
يظهر له مال خلاه \* بلا كغيل إلا في المثل مال يقيم ووقف وإذا كان الدائن غائبا لم لا يحسبه  
ثانيا للارول ولا لغيرة حتى يثبت غريمه غناه بزازية وفي القنية برهن المحبوس على أفلاسه  
فأراد الدائن العلاقة قبل تغليسه فعلي القاضي القضاء به حتى لا يعين الدائن ثانيا فر ع  
أحضر المحبوس الدين وغاب ربه يريد تطويل حبسه أن علمه وقد رة أخذه أو كغيل و  
خلاه خائفة وفي الألباه لا يجوز إطلاق المحبوس إلا برضاء خصمه إلا إذا ثبت أعساره  
أو أحضر الدين للقاضي في غيبة خصمه \* ولو قال \* من يراد حبسه \* أبيع عرضي راقضى  
ديني أجله القاضي \* يومين أو \* ثلاثة أيام ولا يحسبه \* لأن الثلاثة مدق ضربت لا بلاه

الاصل ا ر \* واوله عقار يحبس \* اى \* لمبيعه و يقضى الدين \* الذى عليه \* ولو بشئ  
 قليل \* بزازية وسجى تمامه فى الحجر \* ولم يمنع غرما عنه \* على الظاهر فبلازمونه  
 نها را لا لبالا ان يكتسب فيه ويستاجر المرأة امرأة تلازمها قنية فخرج لو اختار  
 المطلوب الحبس وابطال الملازمة نفي حجر الهداية لغير الطالب الا لضرورة وكلفه فى  
 البرازية بتغيب بالنفس وللطالب ملازمة بلا امر قاض او مقر بحقه \* ولا يقبل برهانه على  
 افلاسه قبل حبسه \* انما مها على النفي وصحة عزمى زاده وصحح غيره قبولها والمعلول عليه رايه  
 كما مر فان علم اعساره قبلها والا لانهر فليحفظ \* وبينة يساره احق \* من بينة اعساره بالقبول لان  
 اليسار عارض والبيئات للثبات نعم اربين سبب اعساره وشهدا به نتقدم لاثباتها مرا عارضا فتح  
 بكتا وعتول \* فى النهر وفى القنية ان لم يبينوا اعتدار ما يملك قبلت والالم يكن قبولها لانها قامت  
 للمحبوس وهو منكر والبينة متى قامت للمكر لا تقبل \* وابد حبس الماوس \* لانه جزاء الظلم  
 قلت وسجى فى الحجر انه يباع ماله لى عنه عا و به يغتنى وحينئذ فلا يتأبد حبسه فتبته \*  
 ولا يحبس لما مضى من نفقة زوجته وولد \* اذا ادعى الفقر ان تضل بها لانيست بدل  
 مال ولا لزمته بعقد على ما مر حتى لو برهنت على يساره حبس بطلبها \* بل يحبس اذا \*  
 برهنت على يساره بطلبها كما لو \* ابل ان ينفق عليها \* او على اصوله او فروعه فيحبس  
 احياء لهم بحر قلت وهل حبس لمحرمه او ابل لم اره وظاهر تقييد هم لا لكن ما مر عن الاشياء  
 لا يضرب المحبوس الا فى ثلاثة يغيب \* فتأمل عند الفتوى وسجى حبس الاولى بل بين الصغير \*  
 لا \* حبس \* اصل \* وان علا \* فى دين فرعه \* بل يقضى القاضي دينه من عين ماله  
 او قيمته والصحيح عند ما بيع عقاره كمنقوله بحر فليحفظ \* ولا يستخلف قاض \* نائبا \* الا اذا  
 فوض اليه \* صريحا كقول من شئت او دلالة كجعلتك قاضى القضاة وال دلالة هنا اقوى لان  
 فى الصريح المن كور يملك الاستخلاف لا العزل وفى الدلالة يملكها بقوله ول من شئت  
 واستبدل او استخلف من شئت فان قاضى القضاة هو الذى يتصرف فيهم مطلقا تقليد او  
 عز لا \* بخلاف الما مور باقامة الجمعة \* فانه يستخلف بلا تغويض للاذن دلالة ابن ملك  
 وغيره وما ذكره ملا خسر وقال فى الحجر لا اصل له وانما هو فهم فهمه من بعض العبارات وقد  
 مر فى الجمعة \* نائب القاضى المفوض اليه الاستنابة \* فقط لا العزل \* نائب عن الاصل \*

وهو السلطان فحينئذ \* فلا \* يملك ان \* يعزله القاضي بغمر تفويض منه للعزل ايضا \* كوكيل  
 \* وكل \* وكل \* لا يعزل \* ايضا \* بعزله \* ولا بموته ولا بموت السلطان بل بعزله  
 زيلعي وعيني وابن ملك وغيرهم في الوكالة واعتمد في ذلك ردو الملتقى وفي البرازية  
 وعليه الفتوى وتسامه في الاشياء وفي فتاوى المصنف وهذا هو المعتمد في المذهب لا ما ذكره  
 ابن الغرس لمخالفته للمذهب \* وذائب غير \* اي غير المفوض له \* ان تضي عنه \* او \*  
 في غيبته \* اجازة \* القاضي \* صح \* تضاروه لو اهل بل لو تضي فضولي او هو في غير نوبته  
 واجازة جازان المتصود حصول رأيه بحرقا له به علم دخول الفضولي في القضاء فخرج  
 في الاشياء والمنظومة لمجيبه لو نزع لعبد نفوذ لغيره صح ولو حكم بنفسه لم يصح واو عتق  
 فقضى صح بخلاف صبي بلغ فاذا رفع اليه حكم قاض \* خرج المحكم ودخل الميت والمعزول  
 والمخالف رأيه لانه نكرة في سياق الشرافيعم فافهم \* آخر \* قيل اتفاني اذ حكم نفسه  
 قبل ذلك كذا لك ابن كمال \* نقل \* اي الزم الحكم والعمل بمقتضاه لو مجتهد فيه عالما  
 باختلاف الغفاه فيه فلو لم يعلم لم يجز تضاروه ولا يمضيه الثاني في ظاهر المذهب زيلعي  
 وعيني وابن كمال لكن في الخلاصة ويفتق بخلافه وانه تيسر ان يخطأ بعد دعوى صحيحة  
 من خصم على خصم حاضرا لا كان افتاء فيحكم بمذهبه لا غير وسيجي آخر الكتاب وانه  
 اذا ارتاب في حكم الاصل له طلب شهود الاصل قال وبه عرف ان تناهين زما ذنا لا تعتبر  
 لتروك \* اذ كرونك تعارفوا في زما اننا القضاء بالموجب وهو عبارة عن المعني المتعاقب بما اضيف  
 اليه في ان القاضي شرعا من انه يقضي به فاذا حكم حنفي بموجب بيع المالك بركان معناه الحكم  
 ببطلان البيع ولو قال الموثق وحكم بمقتضاه لا يصح لان الشيء لا يقتضي بطلان نفسه وبه  
 ظهران الحكم بالموجب اعم نهره الاما \* عرى عن دليل مجمع او \* خالف كتابا لم يختلف  
 في تاريخه السلف كمتروك التسمية \* او سنة مشهورة \* كتحليل بلا وطى لمخالفة حديث  
 العسيلة المشهورة \* او اجماعا \* كحل المنة لاجماع الصحابة على فسادها وجميع ائمة على  
 الاظهر وتيل ينفل على الاصح \* وفي \* من ذلك \* ما لو تضي بشاهد ويمين المذموم \* لمخالفته  
 للحديث المشهور بالبينة على من ادعى واليمين على من انكر \* او بقصاص بتعيين الولي  
 واحد من اهل المحلة او صحة كاح المنة او لموت او صحة بيع عبد معنق البعض او بسقوط

الدين بمضي سنين او بصحة طلاق ال وروبقاء النكاح \* كما مر في باب \* وقضاء عبد  
 وصبي مطلقا \* وقضاء \* كافر على مسلم ابل او نحو ذلك \* كالتفريق بين الزوجين بشهادة  
 المرضعة \* لا ينفذ \* في الكل وعد منها في الاشياء نيفار اربعين وذكر في الدر لا ينفذ  
 سبع صور منها وقضت المرأة بعد وقود وسجى متنا خلاف لما ذكره المصنف شرحا والاصل  
 ان القضاء يصح في موضع الاختلاف لا الخلاف والفرق ان الاول دليل لا الثاني وهل  
 اختلاف الشافعي معتبرا لا يصح نعم صدر الشريعة \* يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف  
 يوم القتل \* فلو برهن على موت ابيه في يوم كذا اثم برهنت امرأة ان اमित نكحها بعد  
 ذلك قضى بالنكاح ولو برهن على قتله فيه فبرهنت ان المقتول نكحها بعد لا تقبل وكذا  
 جميع العقود والمك اينات الا في مسألة الزوجة التي معها ولد فانه تقبل بمنتهى تاريخ  
 مناقض لما قضى القاضي به من يوم القتل اشباه واستثنى محشوها من الاول مسائل منها  
 ادعاء ميراثا لا سبقها تاريخا برهن الوكيل على وكالته وحكم بها فادعى المطلوب  
 موت الطالب صح ال دفع برهن انه شراء من ابيه منذ سنة وبرهن ذر الين على موته منذ سنتين  
 لم تسمع وقبل تسمع وسره ان القضاء بائينة عبارة عن دفع النزاع والموت من حيث انه  
 موت ليس بحل للنزاع ليرتفع اثباته بخلاف القتل فانه من حيث هو محل للنزاع كما  
 لا يخفى \* وينفذ القضاء بشهادة الزور ظاهر او باطنا \* حيث كان المحل قابلا والقاضي غير  
 عالم بزوجه \* في العقود \* كبيع ونكاح \* والفسوخ \* كاتالة وطلاق لقول على رضي الله  
 تعالى عنه لتلك امرأة شاهدك زوجك وقالوا وزنر الثلاثة ظاهر فقط وعليه الفتوى شربلاية  
 عن البرهان \* بخلاف الاملاك المرسلة \* اى المطلقة عن ذكر سبب الملك فظاهر انقط  
 اجما على تزاحم الاسباب حتى لو ذكر سببا معيننا فعلى الخلاف ان كان سببا يمكن انشاؤه  
 والا لا ينفذ اتقا كالارث وكما لو كانت المرأة محرمة بنحو ذلك او ردة وكما او علم القاضي  
 بكنب الشهود حيث لا ينفذ اصلا لقضاء باليمين الكاذبة زيلعي ونكاح الفتح \* قضى في  
 مجتهده فيه بخلاف رايه \* اى من هبه مجمع وابن كمال \* لا ينفذ مطلقا \* ناسيا او عامدا  
 عندهما والائمة الثالثة به يفتى مجمع ووقاية وملحق قبل بالنفاذ يفتى وفي شرح الوهبانية  
 للشربلاية قضى من ليس مجتهدا كحنفية زماننا بخلاف من هبه عاملا لا ينفذ اتقا

وكذا اناسيا عندهما ولوقيل: السلطان بصحيح من هبه كز ما ننا تقيد بلا خلاف لكونه معزولا  
عنه انتهى وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت: ولو حكم القاضي بحكم مخالف: لمذهب ماصح  
اصلا يسطر: قلت واما اميرالا ميرفتى صادف: فصلا مجتهد افيه نفل امره كما قد مناه  
عن سير التا تاريخانية وغيرها فلم يحفظ: لا يقضي على غائب ولا له: اى لا يصح بل  
ولا ينفذ على المقتضى به بحر: الا بحضور نائبه: اى من يقوم مقام الغائب: حقيقة كوكيله  
ورصيه ومتولى الوقف: افاد بالاستثناء ان القاضي انما يحكم على الغائب والميت لا على  
الوكيل والوصى فيكتب في السجل انه حكم على الميت وعلي الغائب بحضوره وكيله وبحضرة  
وصيه جامع الفصولين وافاد بالكاف عدم الحصر فان احد الورثة كل لك ينتصب خصما  
عن الباقيين وكذا احد شريكي الدين واجنبي بيد مال اليتيم واحد الموقوف عليهم  
اى لو الوقف ثانيا كما مر فى باب: اوب: نائبه: شرعا كوصى نصبه القاضي: خرج المستر كما  
سيجي: ارحكما بان يكون ما يدعى على الغائب سببا: لا محالة فلو شرب امة ثم ادعى ان  
مولاها زوجها من فلان الغائب واراد ردها بعيب الزوج لم يقبل لاحتمال انه طلقها وزال  
العيب ابن كمال: لما يدعى على الحاضر: مثاله: كما اذا ادعى دارافى يد رجل و:  
برهن: المدعى: على ذى اليد انه اشترى: الدار: من فلان الغائب فحكم: الحاكم:  
على: ذى اليد: الحاضر كان: ذلك: حكما على الغائب: ايضا حتى لو حضر وانكر لم  
يعتبر لان الشراء من المالك سبب الملكية لا محالة له صور كثير ذكر منها فى المجتبى تسعا  
وعشرين: ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا: لما يدعى عليه الحاضر كما اذا ادعى عبد على  
مولاه انه علق عتقه بتطليق زيد وزوجته وروهن على التطليق بغيبة زيد: لا يقبل فى الاصح:  
اذا كان فيه ابطال حق الغائب: فلوم يكن كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد الدار  
يقبل لعدم ضرر الغائب ومن حيل اثبات العتق على الغائب ان يدعى المشهور دعيه ان  
الشاهد عبد فلان فبرهن المدعى ان ماله الغائب اعتقه تقبل ومن حيل الطلاق حيلة  
الكفالة بمهرها معلقة بطلانته ودعوى كفالتة بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا يزني  
فحيلته ما فى دعوى البزازية ادعى عليها ان زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها  
فاقرت بزوجة الغائب وانكر طلاقه فبرهن عليها بالطلاق فيقضي عليها انها زوجة الحاضر



لا يحتاج الى اعادة البيعة اذا حضر الغائب \* ولوقضي على غائب بلا نائب ينغل \*  
 في اظهر الرايتمن عن اصحابنا ذكره ملاخسروفي باب خمار العيب \* وقيل لا ينغل \*  
 وزجه غير واحد وفي المنية والبزازية ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتح  
 توفقه على امضاء قاض آخر وفي البحر والمعتمد ان القضاء على المسخر لا يجوز الا لضرورة  
 وهي في خمسة مسائل اشترط بالخيار فتوارى المكفول له حلف ليوفيه اليوم فتغيب الا ان  
 جعل امرها بيد ما ان لم تصل نفقتها فتغيب الخامسة اذا توارى الخصم فالماخرون ان  
 القاضي ينصب وكيل في الكل وهو قول الناني خانية قلت ونقل شراح الوهبانية عن  
 شرح ادب القاضي انه قول الكل وان القاضي يختم بينته مدقير اهائم ينصب الوكيل \*  
 ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة \* لعدم ملكهم حيث كان الدين  
 لغيرهم \* يقرض القاضي مال الوقف والغائب \* واللقطة \* واليتم \* من ملئ موتى حيث  
 لا وصي ولا من يقبله مضاربة ولا مستغلا يشترط له اخذ المال من اب مبد روضعه عند  
 عمل قنية \* ويكتب الصك \* ند بالاحتفظه \* لا \* يقرضه \* الاب \* ولو قابضا لانه  
 لا يقضي لولد \* و \* لا \* الوصي \* ولا الملتقط فان اقترضوا ضمنوا العجزهم عن التحصيل  
 بخلاف القاضي ويستثنى اقراضهم للضرورة كحرق ونهب فيجوز تغايرهم متى جاز للملحق  
 التصديق فالاقراض اولى \* ولوقضى بالجوازنا لغرم عليه في ماله ان متعمدا واقربه \*  
 اى العمى \* ولو خطأ فالغرم \* على المقضى له \* و رروفي المنع معزيا للسراج قال محمد  
 لو قال تعمد الجواز ان عزل عن القضاء وفيه عن ابى يوسف ربح اذا غلب جورته ورشوته ردت  
 قضايه وشهادته فروع القضاء مظهر لامثبات ويتخصص بزمان ومكان وخصومة حتى  
 لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة فسمعها لم ينغل قلت فلا تسمع الان  
 بعد ما الايام والافى الوقف والارث ووجود عد شرعي وبه افتي المفتى ابوالسعود فليحفظ امر  
 السلطان انما ينغل اذا وافق الشرع والافلاشبا من القاعد الخمسة وفوائد شتى فلوامر قضاته  
 بتحليف الشهود وجب على العلماء ان ينصحوه ويقولوا له لا تكلف قضاك الى امر يلزم  
 منه سخطك او سخط الخالق تعالى قضاء المباش وكتابه الى القاضي جائز ان لم يكن قاض مولى  
 من السلطان والحاكم كالقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز يعني في البحر

وفي الفصل الاول من جامع الفصولين القاضى بتأخير الحكم يا ثم ويعزل ويعزرفى الاشياء لا يجوز للقاضى تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا فى ثلث لريبة ولرجاء صلح اقارب و اذا استمهل المدعى لا يصح رجوعه عن قضائه الا فى ثلث لو بعلمه او ظهر خطأؤه او بخلاف من هبه فعل القاضى حكم فلوزوج اليتيمة من نفسه او ابنه لم يسز الا فى مسئلتين اذا اذن الولى للقاضى بتزويجها كان وكيلها واذا اعطى فقيرا من وقف الفقراء كان له اعطاء غيره امر القاضى حكم الا فى مسألة الوقف المذكورة فامره فتوى فلوصرف لغيره صح القاضى يحلف غريم الميت ولو اقرب المريض لا يقبل قول امين القاضى انه حلف المخدرة الا بشاهد من اعتمد على امر القاضى الذى لم يس بشرعى لم يخرج عن العهد انتهى وقد منا فى الوقف عن المنظومة المجيبة معزيا للمبسوط ان للسلطان مخالفة شرط الوقف لو غلبه قرعى ومزارع وانه يعمل بامر هوان غائر الشرط فليحفظ قلت واجاب صفى اذنى بانه متى كان فى الوقف سعة ولم يقصر فى اداء خذ منه لا يمنع قنية وفى الوهبانية يحبس الولى بين الصغير حتى يوفيه ويظهر فقر الصغير قلت لكن قد م شارحها عن قاضيهان الحر العبد والبالغ والصبي فى الحبس سواء فليتأمل نفعه هنا قال الشرنبلالى قال وليس للقاضى البيع مع وجود اب او وصي وهي فائدة حسنة قلت وفى القنية ومتى باع فللقاضى نقضه لو ا صلح كما نظام الشارح فضمنه للمتن مغير البعض فقلت \* وينقض بيعا من اب او وصيه \* ولو مصلحا والا صلح النقض يسطر \* ويحبس فى دين على الطفل والد \* وصي و للتأديب بعض تصور \* وفي الدين لم يحبس اب ومكاتب \* وعبد لمولاه كعكس ومعسرة \* نعم لو العبد مد يورث يحبس المولى بدينه لانه للغرماء وكذا يحبس بين مكاتبه الا فيما كان من جنس الكتابة ففي عتاق الوهبانية \* وفي غير جنس الحق يحبس سيدا \* مكاتبه والعبد فيها مخير \* وفى حجرها ويحبس ذوالاكتب الصحاح المحرر \* علي الدين اذ بالكتب ما هو معسر \*

### \* باب العكس \*

\* هو \* لغة جعل الحكم فيما لك لغيرك وعرفا \* تولية الخصمين حاكما يحكم بينهما وركنه لغظه الدال عليه مع قبول الآخر \* ذلك \* وشرطه من جهة المحكم \* بالكسر \* العقل لا الحرية والاسلام \* فيصح تحكم ذمى ذميا \* وشرطه \* من جهة المحكم \* بالفتح \* صلاحيته

للقضاء \* كافر \* ويشترط الالهية \* المذكورة \* وقته \* اى التحكيم \* ووقت الحكم جميعا  
 فلو حكما عبد افاعتق او صبيا فبلغ او ذميا فاسلم ثم حكما لا ينفذ كما \* هو الحكم \*  
 فى مقلد \* بفتح اللام مشددة بخلاف الشهادة وقد مناه له لو استقضى العبد ثم عتق فقتل  
 صح وغراه سعدى فندى للمبتغى \* حكما رجلا \* معلوما اذ لو حكما اول من يدخل المسجد  
 لم يجزا جماعا للجهالة \* فحكم بينهما ببينة اقرارا ونكول \* ورضا بحكمه \* صح لو فى غير حل و  
 قود ودية على عاقلة \* الاصل ان حكم المحكم بمنزلة الصلح وهذه لا تجوز بالصلح فلا تجوز  
 بالتحكيم \* وينفرد احد هما بنقضه \* اى التحكيم بعد وقوعه \* كما \* ينفرد احد العاقدين  
 \* فى مضاربة وشركة ووكالة \* بلا التماس طالب \* فان حكم لزمهما \* ولا يبطل حكمه  
 بعزلها لصدوره عن ولاية شرعية \* ولا \* يتعدى حكمه الى \* غيرهما \* الا فى مسألة مالو  
 حكم احد الشريكين وغريماله رجلا فحكم بينهما والزم الشريك تعدى للشريك الغائب  
 لان حكمه كالصلح بحر \* فلو حكما \* فى عيب مبيع فقتل بوجه ليس للبائع رده على بائعه  
 الا برضاء البائع الاول والثانى والمشتري \* بتحكيمة فتح ثم استثناء \* الثلاثة يغفل صحة  
 التحكيم فى كل المجتهدين كحكمه بكون الكنايات رواجع وفسخ اليمين المضافة الى الملك وغير  
 ذلك لكن هذا مما يعلم ويحكم وظاهر الهداية انه يجب بلا سجل فتأمل \* وصح اخباره  
 باقرار احد الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولايته \* اى بقاء تحكيمهما \* لا \* يصح \* اخباره  
 بحكمه \* لا نقضاء ولايته \* ولا يصح حكمه لابويه وولد وزوجته \* حكم القاضي \* بخلاف  
 حكمهما \* اى القاضى والمحكم عليهم حيث يصح كالشهادة \* حكم رجلين فلا بد من  
 اجتماعهما \* على المحكوم به \* ويمضي القاضي حكمه ان وافق مذهبه والا بطله \* لان حكمه  
 لا يرفع خلافا \* وليس له \* للمحكم \* تفويض التحكيم الى غيره وحكمه بالوقف لا يرفع  
 الخلاف \* على الصحيح خانية \* فلورفع الى موافق \* لمذهبه \* حكم \* ابتداء \*  
 بلزومه \* بشرطه \* ولا يمضيه \* لانه لم يقع معتبرا او الحاصل انه كلقاضى الا فى مسائل  
 عد فى البحر منها سبعة عشر منها لو ارتد ان عزل فاذا اسلم احتاج لتحكيم جديد بخلاف  
 القاضى ومنها لورد الشهادة لتهمة فلغيره قبولها وينبغي ان لا يلى الحبس ولم اره وكذا  
 لم ار حكم قبول الهدية وينبغي ان لا يجوز اذا اهدى الىه وقت التحكيم انتهى \*

## \* كتاب القاضي الي القاضي وخيرة \*

اراد بخيرة قوله والمرأة تقضي الخ \* القاضي يكتب الى القاضي \* في كل حق به يغنى استحسنانا \*  
 في غير حد وقود \* للشبهة \* فان شهد واملى خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه \*  
 فلم يحفظ وكتاب الحكم \* هو السجل الحكمي \* اى الصفحة التي فيها حكم القاضي هذا في عرفهم  
 وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وقائع الناس \* وان لم يكن الخصم حاضر لم يحكم \* لانه  
 حكم على الغائب \* وكتب الشهادة \* الى قاض يكون الخصم في ولاية \* ليحكم \* القاضي \*  
 المكتوب اليه بها على رأيه وان كان مخالفا لرأى الكاتب \* لانه ابتداء حكم \* وهو \*  
 نقل الشهادة حقيقة ويسمى \* الكتاب الحكمي \* وليس بسجل \* وقرأ \* الكتاب \*  
 عليهم \* او اعلمهم به \* وختم عند هم \* اى عند شهود الطريق \* وسلم \* الكتاب \*  
 اليهم بعد كتابة عنوانه في باطنه \* وهو ان يكتب فيه اسمه واسم المكتوب اليه وشهادتهما \*  
 فلو كان \* العنوان \* على ظاهرة لم يقبل \* قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر  
 فيعمل به واكتفى الثاني بان يشهد هم انه كتابه وعليه الفتوى كما في الغريمة عن الكفاية  
 وفي الملتقى وليس الخبر كالعيان \* فاذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه \* او لا \*  
 ولا يقبله \* اى لا يقرأه \* الا بحضور الخصم وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لدى على  
 ذمى \* لشهادتهم على فعل المسلم \* الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم \* اى الشهود \* بخلاف كتاب  
 الامان \* في دار الحرب \* حيث لا يحتاج الى بينة \* لانه ليس بملزوم وفي الاشياء لا يعمل  
 بالخط الا في مسألة كتاب الامان ويلحق به البراءة ودفع ببيع وصراف وسمسار وجوزة  
 محارح لراو وقاض وشاهدان تيقن به قيل وبه يغنى \* ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين القاضيين  
 كالشهادة على الشهادة \* على الظاهر وجوزهما الثاني ان يحث لا يعود في يومه وعليه  
 الفتوى شربلاية وسراجية \* ويبطل \* الكتاب \* بموت الكاتب وعزله قبل وصول  
 الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة \* واجازة الثاني \* واما بعد هما فلا \* يبطل \*  
 و \* يبطل \* بجنون الكاتب وردته وحده لقذف وعمايه وفسقه بعد عدلته لخروجه  
 عن الاهلية واجازة الثاني \* و \* كذا \* بموت المكتوب اليه \* لخروجه عن الاهلية \*  
 الا اذا عمم بعد تخصيص \* اسم المكتوب اليه \* بخلاف ما لو عمم ابتداء \* وجوزة الثاني

وعليه العمل خلاصة \* لا \* يبطل \* بموت الخصم \* ايا كان لقيام وارثه او وصيه مقامه  
قلت وكذا لا يبطل بموت شاهد الاصل كما سيأتي متنا في بابه خلا لما وقع في الخانية هنافانه  
مخالف لما ذكره بنفسه ثمه فتنبه \* و \* اعلم ان \* الكتابة بعلمه كالقضاء بعلمه \* في الاصح  
بحر فمن جوزه جوزها ومن لا فلا الا ان المعتمد علم حكمه بعلمه في زماننا اشباه وفيها الامام  
يقضي بعلمه في حد قذف وقود وتعزير قلت فهل الامام قيل كما قد مناه في حد ودلم اراه  
لكن في شرح الوصاية للشرنبلالي والمختار الآن عدم حكمه بعلمه مطلقا كما لا يقضي بعلمه  
في الحد رد الخالصة لله تعالى كزنا وخمر مطلقا غير انه يعز من به اثر السكر للثمة وعن الامام  
ان علم القاضي في طلاق وعتاق وغصب يثبت الحيلولة على وجه الحسبة لا القضاء \*  
ولا يقبل \* كتاب القاضي \* من محكم بل من قاض مولى من قبل الامام يملك \* اقامة \*  
الجمعة \* وقيل يقبل من قاضي رستاق الى قاضي مصر او رستاق واعتمد المصنف والكمال \* كتب  
كتبا الى من يصل اليه من قضاة المسلمين فوصل الى قاض ولي بعد كتابة هذا المكتوب لا يقبل \*  
لعدم ولايته وقت الخطاب جواهر الفتاوى وفيها لو جعل الخطاب للمكتوب اليه ليس لنائبه  
ان يقبله \* والمرأة تقضى في غير حد وقود وان ائتم المولى بها \* لخير البخاري لم يفلح  
قوم ولو امرهم الى امرأة \* وتصلح ناظرة \* لوقف \* وصية \* ليتيم \* وشاهد \* فتح فيصح  
تقريرها في النظر والشهادة في الاوقاف ولولا شرط واقف يحرق قال وقد افتيت فممن  
شرط الشهادة في وقفه لغلان ثم لولد فمات وترك بنتا انها تستحق وظيفة الشهادة وفي الاشباه  
من احكام الانثى اختار في المسائر جواز كونها بنية لارسوله لبناء حالهن على الستر \* ولو  
قضت في حد وقود فرغ الى قاض آخر \* يرد جوازه \* فامضاه ليس لغيره ابطاله \*  
بخلاف شريح عيني والخنثى كالانثى بحر واعلم انه اذا وقع للقاضي حادثة اولولد فاناب  
غيره \* وقضى نائب القاضي له اولولد جاز \* قضاؤه \* كما لو قضي للامام الذي قلده  
القضاء اولولد الامام \* سراجية وفي البرازية كل من تقبل شهادته له وعليه انتهى خلا ما  
لجواهر والمليق فليحفظ \* ويقضي النائب بما شهد وابه عند الاصل وعكسه \* وهو قضاء  
الاصل بما شهد وابه عند النائب فيجوز للقاضي ان يقضى بتلك الشهادة باخبار النائب  
وعكسه خلاصة فروع لا يقضى القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب

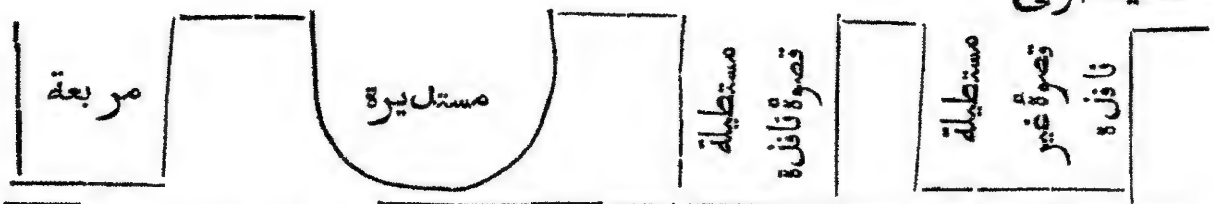


قاص لمن لا يقبل شهادته له فيجوز قضاؤه اشباهه وفيها لا يقضي لنفسه ولا لولده الا في الوصية  
 وحرر الشربلالي في شرحه للوصية صحة قضاء القاضي لام امرأته ولا امرأة ابيه واولي  
 حيوة امرأته وابيه وانما يقضي فيما هو تحت نظره من الاوقاف وزاد يمين فقال \* ويقضى  
 لام العرس حال حيوتها \* وعرس ابيه وهو حي محرر \* وبعد وفاة ان خلي عن نصيبه \*  
 بميراث مقضي به فتبصروا \* ويقضى لوقف مستحق لربعة \* بوصف القضاء والعلم ان كان ينظر \*

### \* هذه مسائل شتى \*

اي متفرقة وجاروا شتى اي متفرقين \* يمنع صاحب سفل عليه علو \* اي طبقة \* لاخر  
 من ان يتل \* اي يدق الولد \* في سفله \* وهو البيت التحتاني \* وينقب كوة \* بفتح  
 اوضح الطائفة وكل ابا لعكس دعوى المجمع \* بلا رضي الآخر \* وهل اعند \* وهو القياس  
 وقالا لكل فعل ما لا يضر ولوا نهى م السفل بلا صنع ربه لم يجبر على البناء لعدم التعدي  
 ولن يالعلوان يبنى ثم يرجع بما انفق ان يبنى باذنه اراذن قاض والا فبقية البناء يوم  
 بنى وتامه في العيني \* زايدة مستطيلة \* اي سكة طويلة \* ينشعب عنها سكة مثلها \* لكن \*  
 غير نافذة \* الى محل آخر \* يمنع اهل الاولى عن فتح باب \* للمرور لا للاستضاءة والريح  
 عيني \* في القصوى \* الغير نافذة علي الصحيح اذ لا حق لهم في المرور بخلاف النافذة \*  
 وفي زايدة مستديرة لئلا \* اي اتصل \* طرفها \* اي نهاية سعة اعوجا جا بالمستطيلة \*  
 لا يمنع \* لانها كساحة مشتركة في دار بخلاف مالو كانت مربعة فانها كسكة في سكة ولن  
 يمكنهم نصب البوابة ابن كمال بهذه الصورة \*

### مستطيلة اولي



ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر \* بجاره ضررا \* بينا \* فيمنع  
 من ذلك وعليه الفتوى بزايدة واختاره في العمادية وافتى به قاضي الهلالية حتى يمنع  
 الجار من فتح الطائفة وهذا جواب المشائخ استحسانا وجواب ظاهر الرواية عدم المنع مطلقا  
 وبه افتى طائفة كالامام ظهير الدين وابن الشحنة ووالده ورجحه في الفتح وفي نسخة

المجتنبى وبه يقتضى واعتدل المصنف ثمه فقال وقد اختلف الافتاء وينبغي ان يعول على ظاهر  
 الرواية انتهى قلت وحيث تعرض متنه وشرحه فالعمل على المتون كما تقرر مما رايت برقلت  
 وبقي ما لو اشكل هل يضر ام لا وقد حرر محشي الاشباه المنع قياسا على مسئلة السفل والعلوانه  
 لا يتل اذا اضر وكذا ان شكل علي المختار للمفتوى كما فى الخانية قال المحشى فكذلك تصرفه  
 فى ملكه اذا اضر او اشكل يمنع وان لم يضر لم يمنع قال ولم ارم من نيه عليه فليغتتم فانه من خواص  
 كتابى انتهى \* ادعى \* على آخر \* هبة \* مع قبض \* فى وقت فسئل \* المدعى \* ببينة فقال \*  
 قد \* جعل فيها \* اى الهبة \* فاشتريتها منه \* ولم يقل ذلك \* اى جعل فيها ومقاد \*  
 الاكتفاء بامكان التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام من اقوال اربعة واختار الخجندى انه  
 يكفي من المدعى عليه لامن المدعى لانه مستحق وذاك دافع والظاهر يكفي للدفع  
 للاستحقاق بزيادة \* فاقام بينة على الشراء بعد وقتها \* اى وقت الهبة \* تقبل \* فى صورتين \*  
 وقبله لا \* لوضوح التوفيق فى الوجه الاول وظهور التناقض فى الثانى ولو لم يذكروها  
 تاريخا او ذكر لاحد هما تقبل لامكان التوفيق بنأخير الشراء وهل يشترط كون الكلامين  
 عند القاضى او الثانى فقط خلاف وينبغي ترجيح الثانى بحران به التناقض والتناقض  
 يرتفع بتصليق الخصم ويقول المناقض تركت الاول وادعى بكن او بتكن يب الحكم وتاممه  
 فى البحر وقره المصنف \* كما لو ادعى او لا انها \* اى الدار مثلا \* وقف عليه ثم ادعاها  
 لنفسه او ادعاها لغيره ثم \* ادعاها \* لنفسه \* لم تقبل للتناقض وقيل تقبل ان وقف بان  
 قال كان لغلان ثم اشتريته ورر فى واخر الد عوى قال \* ولو ادعى الملك \* لنفسه \* اولاهم  
 ادعى الوقف \* عليه \* تقبل كما لو ادعاها لنفسه ثم لغيره \* فانه تقبل \* ومن قال لآخر  
 اشتريت منى هذه التجارية وانكر \* الآخر الشراء جاز \* للبائع ان يطاها ان ترك \* البائع \*  
 الخصومة \* اقترن تركه بفعل يدل على الرضاء بالفسخ كما مساكها ونقلها لمنزله لما تقرر ان \*  
 جحود \* جميع العقود \* ماعد النكاح فسخ \* فللبائع ردها بعيب قد يبر لتمام الفسخ  
 بالتراضي عينى اما النكاح فلا يقبل الفسخ اصلا فلذا \* لو جعل انه تزوجها ثم ادعاها وبرهن \*  
 على النكاح \* يقبل \* برهانه \* بخلاف ابيع \* فانه اذا انكره ثم ادعاها لا يقبل لانفساخه  
 بالا نكار بخلاف النكاح \* اقربة قبض عشرة \* دراهم \* ثم ادعى انها زينة \* او نهرجة \*

صدق \* يمينه لان اسم الد را هم بعينها بخلاف الستوة لغلبة غشها \* و \* لد ا \* لو اد على  
 انها ستوة لا \* يصدق \* ان \* كان البيان \* مفصلا وصدق لو \* بين \* موصولا \* نهاية  
 فالتفصيل في المفصول لا في الموصول \* ولو اقر بقبض الجيا دلم يصدق مطلقا \* ولو موصولا  
 للتناقض \* ولو اقر انه قبض حقه او \* قبض \* الثمن واستوفى \* حقه \* صدق في دعواه  
 الزيادة لو \* بين \* موصولا والا لا \* لان قوله جيد مفسر فلا يحتمل التأويل بخلاف  
 غيره لانه ظاهر ان نص فيحتمل التأويل ابن كمال \* اقر بين ثم ادعى ان بعضه قرض  
 وبعضه ربوا \* وبرهن عليه \* قبل \* برهانه قنية عن علا و الدين و سمجى في الاقرار \*  
 قال لا خير لك على الف \* درهم \* رده \* المغرله \* ثم صدقه \* في مجلسه \* فلا شيء عليه \*  
 للمقرله الا بحجة او اقرار ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق لواحد \* ومن ادعى على  
 آخر ما لا يقال \* المدعى عليه \* ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على \* انه له عليه \* الف  
 وبرهن \* المدعى عليه \* على القضاء \* اى الايفاء \* اولا براه ولو بعد القضاء \* اى الحكم بالمال  
 اذ الد فع بعد قضاء القاضى صحيح الا في المسئلة الخمسة كما سمجى \* قبل برهانه \* لا مكان  
 التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا للخصومة و سمجى في الاقرار انه لو برهن  
 على قول المدعى انا مبطل في الدعوى او شهودى كذب او ليس لى عليه شيء صح الدفع  
 الى آخره وذكره في الد رد قبيل الاقرار في فصل الاشتراء \* كما \* يقبل \* لو ادعى القصاص  
 على آخر فانكر \* المدعى عليه \* فبرهن المدعى \* على القصاص \* ثم برهن المدعى عليه  
 على العفو او \* على \* الصلح عنه على مال وكذا في دعوى الرق \* بان ادعى عبودية  
 شخص فانكر فبرهن المدعى ثم برهن العبد ان المدعى اعنقه يغبل ان لم يصالحه ولو ادعى  
 الايفاء ثم صالحه قبل برهانه الايفاء بحروفيه برهن ان له اربعمائة ثم اقر ان عليه للمنكر ثلث  
 مائة سقط عن المنكر ثلث مائة وقيل لا وعليه الغموى ملتقط وكانه لما كان المدعى عليه جاحدا فزمته  
 غير مشغولة في زعمه فاين تقع المقاصة والله تعالى اعلم \* وان زاد \* كلمة \* ولا اعرفك \* ونحوه  
 كما رأيتك \* لا \* يقبل لتعد التوفيق وقيل يقبل لان المحتجب والمخدرة قد يتأذى بالشغب  
 على بابه فيما مر بارضاء الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان ممن يعمل بنفسه لا يقبل نعم لو ادعى  
 اقرار المدعى عليه بالوصول او الايصال صح د ر رني آخر الدعوى لان التناقض لا يمنع

د  
 د

صحة الاقرار \* اقر ببيع عبد \* من فلان ثم جحد \* صح \* لان الاقرار بالبيع بلا ثمن باطل  
 اقرار بزيادة \* ادعى على آخر انه باعه امته \* منه \* فقال الآخر لم ابعها منك قط فبرهن \*  
 المدعى \* على الشراء \* منه \* فوجد \* المدعى \* بها عيبا \* واراد ردها \* فبرهن البائع  
 انه \* اى المشتري \* برئ اليه من كل عيب بها لم يقبل \* بينة البائع للتناقض وعن  
 الثاني تقبل لامكان التوفيق ببيع وكيله وبراءته عن العيب ومنه واقعة سمرقند ادعت انه  
 نكحها بكن او طالبت به بالمهر فانكر فبرهنت فادعى انه خلعها على المهر تقبل لاحتمال انه  
 زوجة ابوه ووصغير ولم يعلم خلاصة \* يبطل \* جميع \* صك \* اى مكتوب \* كتب ان شاء  
 الله في آخره \* وقال آخره فقط وهو استحسان راجح على قوله فتع واتفقوا ان الفرجة كفاصل  
 السكوت وعلى انصرافه لكل اى فى جمل عطفت بواو واعقبت بشرط اما الاستثناء باللا  
 واخواتها فلا خير الا لقرينة كعلي مائة درهم وخمسون دينارا الا درهما فلا رول استحسانا  
 واما الاستثناء بان انشا الله تعالى بعد جملتين اي قاعتين فاليهما اتفاقا ربوع طلاقين معلقين  
 اطلاق معلق وعق معلق فاليهما عند الثالث ولا خير عند الثاني ولو بلا عطف او به بعد سكوت  
 فلا خير اتفاقا وعطفه بعد سكوته لغوا لا بما فيه تشديد على نفسه وتامه فى البحر \* مات  
 ذمى فقالت عرسه اسلمت بعد موته وقالت ورثته قبله صدقوا \* تحكيما للحال \* كما \* يحكم  
 الحال \* فى مسألة \* جريان \* ماء الطاحونة \* ثم الحال انما تصلح حجة للرفع للاستحقاق \*  
 كما فى مسلم مات فقالت عرسه \* الزميمة \* اسلمت قبل موته \* فانه \* وقالوا بعد \*  
 فالقول لهم لان الحادث يضاف لا قرب اوقاته فرع وقع الاختلاف فى كفر الميت  
 وسلامه فالقول للمدعى الاسلام بحر \* قال المودع \* بالفتح \* هذا ابن مودعى \* بالكسر \*  
 الميت لا وارث له غير \* دفعها اليه \* وجوبا كقوله هذا ابن دائنى قيد بالوارث لانه لو اقرانه  
 وصيه او وكيله او المشتري منه لم يدفعها \* فان اقر ثانيا با بن آخر له لم ينفذ \* اقراره \*  
 اذا كذب \* الابن \* الاول \* لانه اقرار على الغير ويضمن للنانى حظه ان دفع للاول  
 بلا قضاء ذيلعى \* تركة قسمت بين الورثة او الغرماء بشهود لم يقولوا نعلم \* كذا انسخ المتن .  
 والشرح وعبرة الدرو غيرها لا نعلم \* له وارثا او غير ما لم يكفلوا \* خلا فاليهما اجها لة  
 المكفول له ويتلوم القاضى مدة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار كفلا اتفاقا ولو قال الشهود ذلك

لا اتفاتا \* ادعى \* على آخر \* دار نفسه ولا خيه الغائب \* ارثا \* وهر من عليه \* على  
ما ادعاه \* اخذ \* المان عي \* نصف المدي \* مشاعا \* وترك باقيه مع ذي اليد بلا كفيل  
جحد \* ذو اليد \* دعواه اولم يحسد \* خلا فاليها وقولها ما استحسان نهائية ولا نعد البينة  
ولا القضاء اذا حضر الغائب في الاصح لا انتصاب احد الورثة خصما للميت حتى تقضى منه  
دونه ثم انما يكون خصما بشروط تسعة مبسوطة في البحر والحق الفرق بين الدين والعين \*  
ومثله \* احي مثل العقار \* المنقول \* فيما ذكر \* في الاصح \* درر كن اعتمد في الملتقى انه  
يؤخذ منه اتقا ومثله في البحر قال واجمعوا انه لا يؤخذ لو مقر \* او اوصى له بثلاث  
ماله يقع \* ذلك \* على كل شيء \* لانها اخذت الميراث \* ولو قال مالي او ما املكه صدقة فهو  
على \* جنس \* مال الزكوة \* استحسانا \* وان لم يحسد غيره امسك منه \* قد ر \* توته فاذا  
ملك \* غمرة \* تصدق بقدره \* في البحر قال ان فعلت كذا فما املكه صدقة فحيلته ان يبيع  
ملكه من رجل بثوب في مند يل ويقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرده بخيار الرؤية فلا يلزمه شيء و  
لو قال الف درهم من مالي صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو يملك اقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم يكن له  
شي لا يجب شيء \* وصح الايصاء بلا علم الوصي \* نصح تصرفه \* لا يصح \* التوكيل بلا علم  
وكيل \* والفرق ان تصرف الوصي خلافة والتوكيل نيابة \* فلو علم \* التوكيل بالتوكيل \*  
ولومن \* مميزا \* فاسق صح تصرفه ولا يثبت عزله الا باخبار عدل \* او فاسق  
ان صدقه عناية \* او مستورين او فاسقين \* في الاصح \* كاخبار السيد بجنابة عبده \*  
فاو باعه كان مختارا للنفاء \* والشفيع \* بالبيع \* والبكر \* بالنكاح \* والمسلم الذي لم يهاجر \*  
بالشرايع وكن الاخبار بعيب لمريد شراء وحجر ما ذون وفسخ شركة وعزل قاض ومتولى  
وقف نهي عشر يشترط فيها احد شرطى الشهادة لالفاظها \* ويشترط سائر الشروط في الشاهد \*  
وقيده في البحر بالعزل القصدي ربما اذا لم يصدق ويكون المخبر غير المارسل ورسوله  
فانه يعمل بخبره مطلقا كما سيجي في بابيه \* باع قاض او امينه \* وان لم يقل جعلتك امينا في  
بيعه علي الصحيح ولو الاجبة \* عبد الدين للغرماء واخذ المال فضاع \* ثم انه عند القاضي  
واستحق العبد او ضاع قبل تسليمه لم يضمن لان امين القاضي والقاضي كلاما م  
وكل منه لا يضمن بل ولا يحلف بخلاف نائب الناظر \* ورجع المشتري علي الغرماء \*



لتعذر الرجوع على العاقد \* ولو باعه الوصي له \* اى لاجل الغرماء \* بامر القاضي \*  
 او بلا امره \* فاستحق \* العبد \* اومات قبل القبض \* للعبد من الوصي \* وضاع \* الثمن \*  
 رجع المشتري على الوصي \* لانه وان نصبه القاضي عاقد انيابة عن ائمة ترجع الحقوق  
 اليه \* وهو يرجع على الغرماء \* لانه عامل لهم ولو ظهر بعده للميت ما لرجع الغريم فيه  
 بل ينه هو الاصح \* اخرج القاضي الثلث للفقراء ولم يعطهم اياه حتى ملك كان \* الهالك \*  
 من مالهم \* اى الفقراء \* والنلبان للورثة \* لما مر \* امرك قاض \* عدل \* برجم او فطع \*  
 في سرفة \* او ضرب \* في حد \* قضى به \* بما ذكر \* وسعك فعله \* لوجوب طاعة رلى  
 الامر ومنعه محل حتى يعاين الحجة واستحسنوه فى زماننا وفي العيون وبه يغتنى الا فى  
 كتاب القاضي للضرورة وقيل يقبل لو عد لا عالما \* وان عد لاجاهلا ان استفسر  
 فاحسن \* تفسير \* الشرائط صدق والا لا ركن \* لا يقبل قوله \* لو \* كان \* فاسقا \*  
 عالما كان ارجاهلا للهمة فالقضاة اربعة \* الا ان يعاين الحجة \* اى سببا شرعيا \*  
 صب دمه لا نسا عند الشهود \* فادعى ما بكه ضامه \* وقال \* الصاب \* كانت \*  
 الدهن \* بخسة وانكره المالك فالقول للصاب \* لانكاره الضمان والشهود يشهدون  
 على الصب لا على عدم النجاسة \* ولو قتل رجلا وقال تقتله لردته او لقتله ابنى لم يسمع \*  
 قوله لئلا يؤدى الى فتح باب العدان فانه يقتل ويقول كان القتل لك وامر الدم عظيم  
 فلا يهمل بخلاف المال اقرار بزانية \* صدق \* اى قاض \* معزول \* بلايمين \* قال لزيد  
 اخذت منك العاقضية به \* اى الالف \* ليكرود فعت اليه او قال قضيت بقطع يدك في  
 حق وادعى زيد اخذه \* الالف \* وقطعه اليد ظلما واقر بكونهما \* اى الاخذ والقطع \*  
 في \* وقت \* قضاؤه \* وكل الوزع فعله قبل التقليل او بعد العزل فى الاصح لانه اسند فعله  
 الى حالة معروفة منافية للضمان فيصدق الا ان يبرهن زيد على كونهما فى غير قضاؤه  
 فالقاضي يكون مبطلا صدق الشريعة فرع نقل في الاشياء عن بعض الشافعية اذ لم يكن  
 للقاضي شئ فى بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى من اموال اليتامى والاوقاف وفى الخبابة  
 للمتولى العشر فى مسألة الطاحونة قلت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتى لايحل  
 لهما اخذ الاجر به كائنا كسغيرا لانه واجب عليه وكحواب المفتي بالقول واما بالكتابة فيجوز لهما

على قد ركنيهما لان الكتب لا تلزمهما وتامه في شرح الوصائية وفيها قال \* وليس له اجر وان كان قاسما \* وان لم يكن من يمت مال مقرر \* ورخص بعض لا نعد ام مقرر \* وفي عصرنا فالقول الاول ينصر \* وجوز للمفتي على كتب حفظه \* على قد رة اذ ليس في الكتب يحصر \*

فله

### \* كتاب الشهادات \*

اخرها عن القضاء لانها كالوسيلة وهو المقصود \* هي \* لغة خبر قاطع شرعا \* اخبا ر صدق لاثبات حق \* فتح قلت فاطلاقتها على الزور مجاز كاطلاق اليمين على الغموس \* بلفظ الشهادة في مجلس القاضى \* ولو بلا دعوى كما في عتق الامة وسبب وجوبها طلب ذي الحق او خوف فوت حقه بان لم يعلم بها ذوالحق وخاف فوته لزمه ان يشهد بلا طلب فتح \* شرطها \* احد وعشرون شرائط مكا نها واحد وشرائط التحمل ثلاثة \* العقل الكامل \* وقت التحمل والبصر ومعينة المشهود به الا فيما ينبت بالتسامع \* وشرائط الاداء سبعة عشر عامة وسبعة خاصة منها \* الضبط ولو لاية \* في شرط الاسلام لو المدعى عليه مسلما \* والقدر على التمييز \* بالسمع والبصر \* بين المدعى والمدعى عليه \* ومن الشرائط عدم قرابة ولا داوزوجية او عد او دة ذموية او دفع مغرم او جر مغنم كما سيجي \* وركنها لفظ اشهد \* لا غير لتضمنه معني مشاهدة وقسم واخبار للحال فكا نه يقول اقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وانا اخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره فتعين حتى لو زاد فيما اعلم بطل للشك \* و حكمها وجوب الحكم على القاضى بموجبها بعد التزكية \* بمعنى افتراضه فور الا في ثلث قد منها \* فلو امتنع \* بعد وجود شرائطها \* اثم \* لتزكته الغرض \* واستحق العزل \* لغسقه \* وغرر \* لا رتكابه ما لا يجوز شرعا زيلعى \* وكفران لم ير الوجوب \* اى ان لم يعتقد افتراضه عليه ابن ملك واطلق الكافي فيجى كفره واستظهر المصنف الاول \* ويجب ادائها بالطلب \* ولو حكما كما مر لكن وجوبه بشروط سبعة مبسطة في البحر وغيره منها عدالة قاض وقرب مكانه وعلمه بقبوله او بكونه اسرع قبول لا وطلب المدعى \* لو في حق العبد ان لم يوجد بدله \* اى بدل الشاهد لانها فرض كفاية يتعين لو لم يكن الا الشاهد ان لتحمل او اداء وكذا الكاتب اذا تعين لكن له اخذ الاجرة لا للشاهد حتى لو اركبه بلا عدل لم تقبل وبه تقبل لحد يث اكرموا الشهود وجوز الثاني الا كل مطلقا وبه يفتى بحر واقره المصنف \* ويجب الاداء \*

بلا طلب لو \* الشهادة \* في حقوق الله تعالى \* وهي كثيرة عن منها في الاشياء اربعة  
 عشر قال ومتى اخر شاهد الحسبة شهدا دته بلا عن رفسق فترد \* كطلاق امرأة \* اى بائنا \*  
 وعق امه \* وتك بيرها وكذا اعتق عبد وتك بيرة شرح وصبا نية وكذا الرضاع كما مر في  
 بابه وهل يقبل جرح الشاهد حسب الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى اشياء فيلغن ثمانية عشر  
 وليس لنا مل على حسبة الا في الوقف على المروج فليحفظ \* وسترها في الكل ودابر \*  
 لكل يث من ستر سترنا لاولى الكتمان الالمهتك بحروا لاولى \* ان يقول \* الشاهد \*  
 في السرقة اخذ \* احياء للحق \* لا سرق \* رعاية للستر \* ونصا بها للزنا اربعة رجال \*  
 ليس منهم ابن زوجها ولو علق عتقه بالزنا وقع برجلين ولا حد ولو شهد ابعتقه ثم اربعة  
 بزناه مضمنا فاعتقه القاضي ثم رجمه ثم رجع الكل ضمن الاولان قيمته لمولاه والاربعة ديتله ايضا لو  
 وارنا \* ولبقية الحد ودوا القود \* منه \* اسلام كافر ذكر \* لما لها بقتله بخلاف الاثنى عشر \*  
 و \* مثله \* ردة مسلم رجلان \* الا المعلق فيقع ولا يحد كما مر \* وللولا دة واستهلال  
 الصبي للصلوة عليه \* وللا رث عندهما والشانعي واحمد وهما رجع فتح \* والبركة وعيوب  
 النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امرأة \* حرة مسلمة والننتان احوط والاصح قبول رجل واحد  
 خلاصة وفي البرجندى من الملتقطان المعلم اذا شهد منفردا في حوادث الصبيان  
 تقبل شهادته انتهى فليحفظ \* و \* نصا بها \* لغيرها من الحقوق سواء كان الحق ما لا او غيره  
 ككنكاح و طلاق ووكالة ووصية واستهلال صبي ولولا رث رجلان \* الا في حوادث  
 صبيان المكتب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا قهستاني عن التجنيس \* او رجل وامرأتان \*  
 ولا فرق بينهما القوله تعالى فتد كرا حد بهما الاخرى ولم تقبل شهادة اربع بلا رجل لثلا  
 يكسر خروجهن وخصهن الاثمة لثلاثة بالاموال وتوابعها \* ولزم في الكل \* من المراقب  
 الاربع \* لغضا شهد \* بلغظ المضارع بالاجماع وكل ما لا يشترط فيه من اللفظ كطهارة ماء  
 ورؤية هلال فها اخبار لا شهادة \* لقبولها والعدل لوجوبه \* في ايمان بيع العدل من لم  
 يطعن عليه في بطن ولا فرج ومنه الكذب لخروجه من البطن \* لاصحته \* خلافا للشانعي \*  
 فلو قضي بشهادة فاسق نفي \* واثم فتح \* الا ان يمنع منه \* اى من القضاء بشهادة الفاسق \*  
 الامام فلا \* ينفل لما مر انه يتاقت ويتقين بزمان ومكان وحادثه وقول معتمد حتى لا ينفل

قضاؤه باقوال ضعيفة وما في القنية والمجتمعي من قبول ذي المروءة الصادق فنقول الثاني  
بحر وضعفه انكمال بانه تعليل في مقابلة النص فلا يقبل واقرة المصنف \* وهي \* ان \* على  
حاضر يحتاج \* الشاهد \* الى الاشارة الى \* ثلثة مواضع اعنى \* الخصمين والمشهود به  
لوعينا \* لاديننا \* وان على غائب \* كما في نقل الشهادة \* او ميت فلا بد \* لقبولها \* من  
نسبة الى جده فلا يكفي ذكر اسمه واسم ابيه وصناعته الا اذا كان يعرف بها \* اى بالصناعة \*  
لا محالة \* بان لا يشار له في المصر غيره \* فلو قضى بلا ذكر الجدل نفل \* فالمتبر لتعريف  
لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط او بلقبه وحده كفى جامع الغصولين وملتقط \*  
ولا يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حد وقود وعندهما يسأل في الكل \* ان جهل  
بحالهم بحر \* سراوعلنا به يغتنى \* وهو اختلاف زمان لانهما كان في القرن الرابع ولو اكتفى بالسر  
جاز مجمع وبه يغتنى سراجية \* وكفى بالتزكية \* قول المزكي \* هو عدل في الاصح \* لثبوت  
الحرية بالدارد رر يعنى الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحرية فهي بعبارة جواب  
عن النقض بالعبد وبدل لانه عن النقض بالمدد وابن كمال \* والتعديل من الخصم الذي  
لم يرجع اليه في التعديل لم يصح \* فلو كان ممن يرجع اليه في التعديل صح بزيادة والمراد  
بتعديل تزيينه بقوله هو عدل زاد لكنهم اخطوا ونسوا ولم يزد \* و \* اما \* قوله  
صدقوا وهم عدول صدقة فانه اعتراف بالحق \* فيقضى باقراره لا بالبينة عند البحود  
اختيار وفي البحر عن التمهيد يحلف الشهود في زماننا لتعد والتزكية اذا المجبول لا يعرف  
المجبول واقرة المصنف ثم نقل عن الصيرفية تفويضه للقاضي قلت ولا تنس ما مر عن الاشياء \*  
والشاهد \* له \* ان يشهد بما سمع او رأى في مثل البيع \* ولو بالتعاطي فيكون من المرى \*  
والاقرار \* ولو بالكتابة فيكون مرثيا \* وحكم الحاكم والغضب والقتل وان لم يشهد عليه \*  
ولو محتجبا يرى وجه المقر ويفهمه \* ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا تبين القائل \*  
بان لم يكن في البيت غيره لكن لو نسر لا تقبل درر \* او يرى شخصها \* اى القائلة \* مع  
شهادة اثنين بانها فلانة بنت فلان ابن فلان \* ويكفي هذا الشهادة علي الاسم والنسب و  
عليه الفتوى جامع الغصولين فرج في الجواهر عن محمد لا ينبغي للفقهاء كتب الشهادة لان  
عند الاداء يبغضهم المدعى عليه فيضره \* واذا كان بين الخطيين \* بان اخرج المدعي

خطا اقرار المدعى عليه فانكر كونه خطه فاستكتب فكتب وبين الخطمين \* مشابهة ظاهرة \*  
 على انهما خطا كاتب واحد \* لا يحكم عليه بالمال \* هو الصحيح خافية وان يغتنى قارى الهداية  
 بخلافه فلا يعول عليه وانما يعول على هذا التصحيح لان قاضيهان ممن يعتمد على تصحيحاته  
 كذا ذكره المصنف هنا وفي كتاب الاقرار واعتمده في الاشياء لكن في شرح الوهبانية  
 لو قال هذا خطي لكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدرا معنونا لا  
 يصدق ويلزم بالمال ونحوه في الملتقط وفتاوى قارى الهداية فراجع ذلك \* ولا يشهد  
 على شهادة غيره ما لم يشهد عليه \* وقيد في النهاية بما اذا سمعه في غير مجلس القاضي  
 فلو فيه جاز وان لم يشهد شربلا لية عن الجوهرة وبخالفه تصوير صدق الشريعة وغيره وقولهم لا بد  
 من التحمل وقبول التحمل وعدم النهي بعد التحمل على الاظهر نعم الشهادة بقضاء القاضي صحيحة  
 وان لم يشهد هما القاضي عليه وقيد ابو يوسف بمجلس القضاء وهو الاحوط ذكره في  
 الخلاصة \* كفى \* عدل \* واحد \* في اثني عشر مسألة على ما في الاشياء منها اخبار القاضي  
 بافلاس المحبوس بعد المدة \* للسركية \* اى تركية السر واما تركية العلانية فشهادة اجماعا \*  
 وترجمة الشاهد \* والخصم \* والرسالة \* من القاضي الى المزكى والاثنان احوط وجاز  
 تركية عبد وصبي ووالد وقد نظم ابن وهبان منها احد عشر فقال \* ويقبل عدل واحد  
 في تقوم \* وجرح وتعدل وارش يقدر \* وترجمة والسلم هل هو جيد \* وافلاسه الارسال  
 والعيب يظهر \* وصوم على ما مر او عند علة \* وموت اذا للشاهد بين بخير \* والتركية  
 للاممي \* تكون \* بالامانة في دينه ولسانه ويد \* وانه صاحب يقظة \* فان لم يعرفه المسلمون  
 بما لو اعنه عدول المشركين اختيار وفي الملتقط عدل نصراني ثم اسلم قبلت شهادته ولو سكر  
 الذمى لا تقبل \* ولا يشهد من رأى خطه ولم يذكرها \* اى الحادثة \* كذا القاضي والراوى \*  
 لمشابهة الخط للخط وجوازه لو في حوزة وبه تأخذ بحر عن المبتغى \* ولا \* يشهد احد \* بما لم  
 يعاينه \* بالاجماع \* الا في \* عشرة على ما في شرح الوهبانية منها العتق والولاء عند التانى والمهر  
 على الاصح بزانية \* والنسب والموت والنكاح والدخول \* وزوجة \* وولاية القاضي واصل الوقف \*  
 قيل وشرائطه على المختار كما مر في باب \* و \* اصله \* هوكل ما يتعلق به صحته وتوقف عليه \* والا  
 فمن شرائطه \* فله شهادة بذلك اذا اخبر بها \* بهن \* الاشياء \* من يثق \* الشاهد \*



به \* من خبر جماعة لا يتصور تواطؤهم علي الكذب بلا شرط عدالة أو شهادة عدلين  
 إلا في الموت فيكفي العدل ولو اثنى وهو المختار ملتقى وفتح وقيد شارح الوهبانية بان  
 لا يكون المخبر منها كوارث وموصى له \* ومن في يد شيء سوى رقيق \* علم رقه \* ويعبر  
 عن نفسه \* والافه وكمناع \* فلك ان تشهد به انه له ان وقع في قلبك ذلك \* اي انه ملكه  
 والا لا ولو عاين القاضى ذلك جازله القضاء به بزيادة اي اذا ادعاه المالك والا لا \*  
 وان فسر الشاهد للقاضى ان شهدته بالتسامع او بمعاينة اليد ردت على الصحيح الا  
 في الوقف والموت اذا \* فسروا \* قالوا خبرنا به من نثق به تقبل على الاصح \* خلاصه وفي  
 الغرمية عن الخانية معني التفسير ان يقول لا شهدنا لانا سمعنا من الناس اما لو قال لم نعاين  
 ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره والله اعلم \*

\* باب القبول وعدله \*

اي من يجب علي القاضى قبول شهادته ومن لم يجب لامن يصح قبولها ولا يصح لصحة شهادة  
 الغاسق مثلاً كما حققه المصنف تبعاً ليعقوب باشا وغيره \* تقبل من اهل الا هواء \* اي  
 اصحاب يدع لا تكفر كجبر وقد رورفض وخروج وتشبيه وتعطيل وكل منهم اثنى عشر فرقة  
 فصا روا اثنى وسبعين \* الا الخطابية \* صنف من الروافض يرون الشهادة لشيعتهم و  
 كل من حلف انه محقق فردهم لا لبدعتهم بل لتهمة الكذب ولم يبق مانعهم ذكر بحر \* و  
 من الدمي لو عدل لا في دينهم جوهره \* طي مثله \* الا في خمس مسائل على ما في  
 الاشباه وتبطل باسلامه قبل القضاء وكذا بعده لو بعقوبة كقود بحر \* وان اختلفا لملة \* كاليهود  
 والنصارى والذمي \* علي المستامن لا عكسه \* ولو مرتد اعلى مثله في الاصح \* وتقبل منه  
 علي \* مستأمن \* مثله مع اتحاد الدار \* لان اختلاف داريهما يقطع الولاية كما يمنع التوارث  
 وتقبل \* من عدل وبسبب الدين \* لانها من الدين بخلاف الدنمية فانه لا يأمن من القول  
 عليه كما سمعنا واما الصديق لصديقه فتقبل الا اذا كانت الصداقة متناهية بحيث يتصرف كل  
 في مال الآخر فتاوى المصنف معزيا لمعين الاحكام \* ومن \* مرتكب صغيرة \* بلا اصرار \*  
 ان اجتنب الكبائر \* كلها وغلب صوابه على صغائره ودرر وغيرها قال وهو معنى العدل  
 وفي الخلاصة كل فعل يرفض المروءة وانكرم كبيرة واقره ابن الكمال قال ومتى ارتكب

كبيرة سقطت على الله \* ومن \* اقلف \* لومن عدوا لا وبه تأخذ بحر والاشتهاء بشي  
من الشرائع كفر ابن كمال \* وخصي \* واقطع \* وولد الزنا \* ولو بالزنا خلا فالملك \* وخنثى \*  
كانثى لرمشكلا والافلاشكال \* وعتيق لمعتقه وعكسه \* الالتهمة كما في الخلاصة شهد ابعل  
هتقهما ان الثمن كذا عند اختلاف بائع ومشتري لم تقبل لجر النفع باثبات العتق \* ولاخيه  
وعمه ومن محرم رضاعا او مضامرة \* الا اذا امتدت الخصومة وخاصة معه على ما في  
القنية وفي الخزانة تخصم الشهود والمدة على عليه تقبل لوعده ولا \* ومن كافر على عبد كافر مولاه  
مسلم او \* على وكيل \* حر كافر موكله مسلم لا \* يجوز \* عكسه \* لقيامها على مسلم قص او في  
الاول غشنا \* \* تقبل \* على ذمي ميت وصية مسلم ان لم يكن عليه دين مسلم \* يحرق في الاشياء  
لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا كما مر او ضرورة في مسئلتين في الايصاء شهد كافر ان  
على كافر انه اوصى الى كافر واحضر مسلما عليه حق للميت وفي النسب شهد ان النصراني  
ابن الميت فادعى على مسلم بحق وهذا استحسن ووجهه في الدرر والعمال \* للسلطان \*  
الا اذا كانوا اعوانا على الظلم \* فلا تقبل شهادة تهم لغلبة ظلمهم كره من القرية والجاوي  
والصراف والمعرفون في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف ومحضر قضاة العهد الوكلاء  
المغتلة والصكاك وضمان الجهات كمقاطعة سوق النجاسين حتى حل لعن الشاهد لشهادته على  
باطل فتح ويحرقون في الوهبانية امير كبير ادعى فشهد له عماله وتوابعه ورعاياهم لا تقبل  
كشهادة المزارع لرب الارض وقيل اراد بالعمال المحترفين اي بحرفة لا ثقة به وهي حرفة  
آبائه واجل اده والافلامرودة له لودنية فلا شهادة له لما عرف في حل العد التمتع واقره  
المصنف \* لا \* تقبل \* من اعمى \* اى لا يقضى بها ولو قضى صح وعم قواه \* مطلقا \* ماله  
عمى بعد الاداء قبل القضاء وما جاز بالسماع خلا للثاني وافاد عدم قبول الاخر من  
مطلقا بالاولى \* ومرتكب ومملوك \* ولو مكاتبا او مبعضا \* وصبي \* ومعتق ومجنون \* الا \*  
في حال صحته الا \* ان يتحولا في الرق والتميز واديا بعد الحرية \* ولو لمعتقه كما مر \*  
و \* بعد \* البلوغ \* وكذا ابعل ابصارا وسلام وتوبة فسق وطلاق زوجة لان المعتبر حال  
الاداء شرح تكملة وفي المحرمات حكم برده لعله ثم زالت نشهد فمها لم تقبل الا اربعة عبد  
وصبي واعمى وكافر على مسلم ادخال النكاح احد الزوجين مع الاربعة سهو \* ومحدود

في قذف \* تمام الحد وقيل بالاكثير \* وان تاب \* بتكذيبه نفسه فتح لان الرد من  
 تمام الحد بالنص والاستثناء منصرف لما يليه وهو ورائك هم الفاسقون \* الا ان الحد كافرا \*  
 في القذف \* فيسلم \* فيقبل وان ضرب اكثره بعد اسلامه على الظاهر بخلاف عهد حد فعتق لم  
 تقبل \* او يقيم \* المحل ود \* بينة على صدقه \* اما اربعة على زناه واثنين على اقراره به كما لو  
 برهن قبل الحد بحروفه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحل ود يقذف والمعروف بالكذب  
 وشاهد الزور لو عد لا تقبل ابد املتقط لكن سيحى ترجيح قبولها \* ومسجون في حادثة \* تفع  
 في \* السجن \* وكل الا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع  
 في الحمامات وان مست الحاجات مانع الشرع عما يستحق به السجن وملاعب الصبيان  
 وحمامات النساء فكان التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع بزيادة صغرى وشر نبلاية لكن  
 في الحاروى تقبل شهادة النساء وحد من في القتل في الحمام بحكم الدية كيلا يهد رادم  
 انتهى فليتنبه عند الفتوى وقد من قبول شهادة المعلم في حوادث الصبيان \* والزوجة  
 لزوجها زهولها \* وجاز عليها الا في مسئلتين في الاشياء \* ولو في عقد من ثلث \* لما في  
 القنية طلقها ثلثا وهي في العقد لم تجز شهادته لها ولو شهدا دتماله ولو شهد لها ثم تزوجها بطلت  
 خانية فعلم منع الزوجية عند القضاء لا تحمل الاداء \* والفرع لاصله \* وان علا الا اذا  
 شهد الحد لابن ابنه على ابيه اشباه قال وجاز على اصله الا اذا شهد على ابيه لاهله واه  
 بطلاق ضرتها والام في نكاحه ونهيا بعد ثمان ورق لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في  
 مسئلة القاتل اذا شهد بعفوري المقتول فراجع \* وبالعكس \* للتمية \* وسيل لعبه ومكاتبه  
 والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما \* لانها لنفسه من وجه في الاشياء للخصم ان يطعن  
 بثلاثة برق وحد وشركة وفي فتاوى النسفي لو شهد بعض اهل القرية على بعض منهم  
 بزيادة الخراج لا تقبل ما لم يكن خراج كل ارض معين ولا خراج للشاهد وكذا اهل قرية  
 شهدوا على ضيعة انهم من قريتهم لا تقبل وكذا اهل سكة يشهدون بشيء من مصالحه لو غير نافذ  
 وفي النافذ ان طلب حقا لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل وكذا في وقف المد رسة انتهى  
 فليحفظ \* والاحير الخاص لمستأجرة \* مسانحة ارمشاهر ذ او الخادم او التابع او التلميذ  
 الخاص الذي يعد ضررا سنا ذه ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه د رر هو ممنى قوله عليه افضل

الصلوة والسلام ولا شهادة للقانع باهل البيت اى الطالب معاشه منهم من القنوع لا من  
القناعة ومغادة قبول شهادة المستأجر والاستاذ له \* ومخنث \* بالفتح من يفعل الردى  
ويوتى واما بالتكسر فالتكسر المتلين فى اعضائه وكلامه خلقة فيقبل بحر \* ومغنية \* ولو  
لنفسها لحرمة رفع صوتها درر وينبغي تقيده بمد او متها عليه ليظهر عند القاضى كما فى  
مد من الشرب على الله وذكره الوانى \* ونائكة فى مصيبة غيرها \* باجر درر وفتح زاد  
فى العينى فلوفى مصيبتها تقبل وعلة الوافى بزيادة اضطرا دها وانساب صبرها واختيارها  
فكان كالشرب للتد اوى \* وعد وبسبب الدنيا \* جعله ابن الكمال عكس الفرع لاصله  
فتقبل له لاعليه واعتمد فى الوهبانية والمجيبة قبولها مالم يفسق بسببها قالوا والحقد فسق  
للنهي عنه وفى الاشباه فى تمة قاعد اذا اجتمع الحلال والحرام ولو العداوة للدنيا  
لا تقبل سواء شهد على عدوه او غيره لانها فسق وهو لا يتجزى وفى فتاوى المصنف لا تقبل  
شهادة الجاهل على العالم لفسقه بترك ما يجب تعلمه شرعا فحينئذ لا تقبل شهادة طئ مثله  
وغيره وللحاكم تعزيره على تركه ذلك ثم قال والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما  
يحق وينبغي \* ومجازف فى كلامه \* او يحلف فيه كثير او اعتاد شتم اولاده او غيره  
لانه معصية كبيرة كترك زكاة او حج عاى رواية فورية او ترك جماعة او جمعة او اكل فوق شبع  
بلا عن روخروج لغرحة قد وم امير وركوب بحر ولبس حرير وبول فى سوق او الى قبلة  
او شمس او قمر وطفيلي ومسخرة ورقاص وشتم للابنة فى بلا دنا يشتمون بائع الدابة فتح  
وغيره وفى شرح الوهبانية لا تقبل شهادة البخيل لانه لخبلة يستقصي فيما يتعرض من الناس  
فيما خذ زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الاشراف من اهل العراق لتعصبهم ونقل  
المصنف عن جواهر الفتاوى ولا من انتقل من مذهب ابي حنيفة الى مذهب الشافعي  
قال زكى ابائى الاكفان والحنوط لتمنية الموت وكذا الدلال والوكيل لو باثبات النكاح اما  
لو شهد انها امرأته تقبل والحيلة ان يشهد بالنكاح ولا يذكر الوكالة بزيادة وتسهيل و  
اعتمده قد ورى افندى فى راعاته وذكره المصنف فى اجازة معينة معزيا للبزازية و  
ملخصه انها لا تقبل شهادة الدالين والصكاكين والمحضرين والوكلاء المفتعلة على ايمانهم  
ونحوه فى فتاوى مريد زاده وفيها وصي اخرج من الوصاية بعد قبولها لم تجزئها دته للميت

اهل اوكل الوكيل بعد ما اخرج من الوكالة ان خاصم اتفاقا والا فكل لك عند ابي يوسف  
 رح \* ومد من الشرب \* لغير الخمر لان بقطرة منها يرتكب الكبيرة فترودها شهادته وما ذكره  
 ابن الصمان غلط كما حرره في البحر قال وفي غير الخمر يشترط الادمان لان شربه صغيرة  
 وانما قال \* على اللهو \* ليخرج الشرب للتد اوى فلا يسقط العدة لشبهة الاختلاف  
 صدر الشريعة وابن كمال \* ومن يلعب بالصبيان \* لعدم مروته وكذا به غالبا كافي \* و  
 الطيور \* الا اذا امسكها للاستيناس فيباح الا ان يجرح حمام غيره فلا لاكله الحرام عيني  
 وعناية \* والطنبور \* وكل لهو شنيع بين الناس كالطناير والمزامير وان لم يكن شنيعا نحو  
 العدل او ضرب القصب فلا الا اذا افحش بان يرتصون به خافية لدخوله في حد الكبار بحر \*  
 ومن يغني الناس \* لانه يجمعهم على كبيرة هداية وغرها وكلام سعدى افندي يزيل تقييده  
 بالاجرة فتأمل \* اما المغنى لنفسه لدفع وحشة فلا بأس به عند العامة عناية وصحة العيني  
 وغيره قال ولو فيه وعظا وحكمة فيجائز انفاقا ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا  
 انتهى ومنهم من اجاز في العرس كما جاز ضرب الدف فيه وفي البحر والمان هب حرمة  
 مطلقا فانزعج الاختلاف بل ظاهر الهداية انه كبيرة ولو لنفسه واتره المصنف قال لا تقبل  
 شهادة من يسمع الغناء او يجلس مجلس الغناء زاد العيني او مجلس النجاة والشرب وان  
 لم يسكر لان اختلاطه بهم وتركه الامر بالمعروف يسقط عدلته \* او يرتكب ما يحسن به \* للفسق  
 ومراعاة من يرتكب كبيرة قاله المصنف وغيره \* او يدخل الحمام بغير ازار \* لانه حرام \*  
 او يلعب بنرد \* او طاب مطلقا قمارا ولا اما الشطرنج فلشبهة الاختلاف بشرط واحد من  
 ست فلن اقال \* او يقامر بشرط نفي اوبته كبه الصلوة \* حتى يغتسل وقتها \* او يحلف عليه \*  
 كثيرا \* او يلعب به علي الطريق او يذكر عليه فسقا \* اشباه او يدوم عليه ذكره سعدى  
 افندي معزيا للكاظمي والمعر اجماع \* او ياكل الربوا \* قيل به بالشبهة ولا يغني ان الفسق  
 يمنعها شرعا الا ان القاضي لا يثبت ذلك الا بعد ظهوره له فالكل سواء بحر فليحفظ \* او يبول  
 او ياكل على الطريق \* وكذا اكل ما يخل بالمرورة ومنه كشف عورته ليستنجي من جانب البركة  
 والناس حضور وقد كثر في زماننا فتح \* او يظاهر سب السلف \* لظهور فسقه بخلاف من  
 يخفيه لانه فاسق مستور عيني قال المصنف وانما يذنب بالسلف تبعالكلامهم والا فالاولى ان



يقال سب المسلم لسقوط العد إله بسب المسلم وان لم يكن من السلف كافي السراج والنهاية  
وفيهما الفرق بين السلف والخلف ان السلف الصالح الاصل والاول من الثابتين منهم  
ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه والخلف بالفتح من بعد هم في الخير وبالسكون في الشر بحر  
وفيه عن العناية عن ابي يوسف لا تقبل شهادة من سب الصحابة واقبلها ممن تبرأ منهم  
لانهم يعتقون ديناً وان كان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب \* شهد ان اباهما  
ارصى اليه فان ادعاه صحت \* شهدا تهما استحسانا كشهادة اثنى الميت ومن يؤنبه و  
الموصى لهما ورضيه لثالث على الايصاء \* وان انكر لا \* لان القاضي لا يملك اجبار  
احد على قبول الوصية عيني \* كما \* لا تقبل \* لو شهد ان اباهما الغائب وكله بقبض ديونه  
وادعي الوكيل وانكر \* والفرق ان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي \*  
شهد الوصي \* اى وصى الميت \* بحق للميت \* بعد ما عزل له القاضي عن الوصاية نصب  
غيره او بعد ما ادرك الورثة \* لا تقبل \* شهدا تهما للميت في ماله او غيره \* خاصم او لا \*  
لحلول الوصي محل الميت وان الايملك عزل نفسه بلا عزل قاض وكان كالميت نفسه فاستولى  
خصامه وعلمه بخلاف الوكيل فلذا قال \* ولو شهد وكيل بعد عزله للموكل ان خاصم \* في  
مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله \* لا تقبل \* انفاً للتممة \* والاقبلت \* بعد مها خلافاً  
لثاني فيجعله كالوصي سراج وفي قسامة الزيلعي كل من صار خصماً في حالة لا تقبل شهادته  
فيها من كان يعرضه ان يصير خصماً ولم ينتصب خصماً بعد تقبل وهذا ان الاصلان متفق  
عليهما وتماه فيه قيد اذ بمجلس القاضي لانه لو خاصم في غيره ثم عزله قبلت عند هذا ولو شهد في  
غير ما وكل فيه وعليه جامع الفوائد وفي البرازية وكله بالخصومة عند القاضي فخاصم المطلوب باللف  
درهم عند القاضي ثم عزله فشهد ان لموكله على المطلوب مائة دينار تقبل بخلاف ما لو وكله عند غير  
القاضي وخاصم وتماه فيها \* كما قبلت \* عند هذا خلافاً للثاني \* بشهادة اثنى  
دين على الميت لرجلين ثم شهد المشهود لهما للشاهد بين دين على الميت \* لان كل فريق  
يشهد بالدين في الذمة وهى تقبل حقوقا شتى فلم تقع الشركة له في ذلك بخلاف الوصية  
بغير عين كافي وصايا المجمع وشروحه وسبجي ثمه \* وكشهادة وصيين لو ارث كبير \* على  
اجنبي \* في غير مال الميت \* فانها مقبولة في ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان على اقرار

الميت بشئ معين لو ارث بالغ تقبل بزازية \* ولو \* شهد \* في ماله \* اى الميت \*  
لا \* خلافا لهما ولو لصغير لم تجز اتفاقا وسيجى فى الوصايا \* كما \* لا تقبل \* الشهادة على  
جرح \* بالفتح اى فسق \* مجرد \* عن اثبات حق الله تعالى او للعبد فان تضمنته قبلت  
والالا \* بعد التعديل ولو قبله قبلت \* اى الشهادة بل الاخبار ولو من واحد  
على الجرح المجرد \* كذا \* اعتمد المصنف تبعا لما قرره صدر الشريعة واقرة ملا  
خسر وادخله تحت قولهم الدفع اسهل من الرفع وذكر وجهه واطلق ابن الكمال  
ردها تبعا لعامة الكتب وذكر وجهه وظاهر كلام الوافي وعزمي زادة الميل اليه وكذا  
اقهستاني وقال وفيه ان القاضى لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يزكى الشهود سرا  
وعلنا فان عدلوا قبلها وعزاء للمضمرات وجعله البرجندى على قواها لا قوله فتنبه \*  
مثل ان يشهد واعلى شهود المدعي \* على الجرح المجرد \* بانهم فسقة او زناة او آكلة  
الربوا او شرابة الخمر او على اقرارهم انهم شهدوا بزورا وانهم اجراء في هذه الشهادة  
او ان المدعي مبطل فى هذه الدعوى او انه لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه  
الحادثة \* فلا تقبل بعد التعديل بل قبله درر واعتمد المصنف \* وتقبل او شهدوا  
على \* الجرح المركب كاقراء \* المدعى بفسقهم او اقراره بشهادتهم بزورا وبانه  
استأجرهم على هذه الشهادة \* او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذى كان فيه  
السيق عيني \* او انهم عيب او محذون بقذف \* او انه ابن المدعى او ابوه عناية او  
قاذف والمقلوف يدعيه \* او انهم زنا او صغوة او سرقوا مني كذا \* وبينه \* او شربوا  
الخمر ولم ينقادوا العمل \* كما مر في بابها او قتلوا النفس عمدا عيني \* او شركاء المدعى \*  
والمدعى مال \* او انه استأجرهم بكنها \* للشهادة \* واعطاهم ذلك مما كان لى ذنبه \*  
من المال ولو لم يقله لم تقبل لدعواه الاستتجار لغيره ولا ولاية له عليه \* او اني صالح  
على كذا او دفعت اليهم \* اى رشوة والا فلا صلح بالمعنى الشرعى واول قال ولم ادفعه لم  
يقبل \* على ان لا يشهد واعلى زورا \* قد \* شهدوا زورا \* وانا اطلب ما اعطيتهم و  
انما قبلت في هذه الصر لانها حق الله تعالى او العبد فمست الحاجة لحياتهما \* شهد  
عدل فلم يرح \* عن المجلس القاضى ولم يبطل المجلس ولم يكن به المشهود له \* حتى

قال اوهمت \* اخطأت \* بعض شهادتي ولا مناقضة قبلت \* شهادته بجميع ما شهد به  
لوعده لا ولو بعد القضاء وعليه الفتوى خاتمة وبحر قلت لكن عبارة الملقى تقتضى قبول  
قوله اوهمت وانه يقضي بما بقى وهو مختار السرخسى وغيره وظاهر كلام الاكمل و  
سعدى ترجمته فتنبه وتبصر \* وان \* قال الشاهد \* بعد قيامه عن المجلس لا \* تقبل  
علي الظاهر احتياطا وكذا الوقوع الغلط فى بعض الحد ودو النسب هذه اية \* بينة انه \*  
اى المجروح \* مات من الجرح اولى من بينة الموت بعد البراء \* ولو \* اقام اولياء  
المقتول بينة على ان زيد اجرحه وقتله واقام زيد بينة على ان المقتول قال ان زيد ا  
لم يجرحني ولم يقتلني فبينة زيد اولى من بينة اولياء المقتول \* مجرى الفتاوى \* وبينة الغيب \*  
من يتم بلغ \* اولى من بينة كون القيمة \* اى قيمة ما اشتراه من وصيه فى ذلك الوقت \*  
مثل الثمن \* لانها تثبت امر ازاله اولا بينة الفساد ارجح من بينة الصحة درر خلافا  
لما فى الوهبانية اما بدين البينة فالقول لم عي الصحة منبهة \* وبينة كون المتصرف \*  
فى نحو تدبير او خلع او خصومة \* ذاعقل اولى من بينة الورثة مثلا كونه مخاوط العقل او  
مجنونا \* ولو قال الشهود لاند رى كان فى صحة او مرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان  
يهدى يصدق حتى يشهد انه كان صحيح العقل بزازية \* وبينة الاكراه \* فى اقراره \* اولى  
من بينة الطوع \* ان ارضا واحد تاريخهما فان اختلفا ازم يوم رخصا فبينة الطوع اولى ملتقط  
وغيره واعتمد المصنف وابنه وعزمي زاده فروغ بينة الفساد اولى من بينة الصحة  
وهما نية وفى الاشياء اختلف المتبايعان فى الصحة والبطالان فالقول لم عي البطلان  
وفى الصحة والفساد لم عي الصحة الا فى مسألة الاقالة وفى الملتقط اختلفا فى البيع والرهن  
فالبيع اولى اختلفا فى البتات والوفاء فالوفاء اولى استحسانا شهادة قاصرة ينمها غيرهم  
تقبل كان شهود اربلا ذكرانها فى يد الخصم فشهد به آخران او شهد ابا الملك فى المحل ود  
وآخران بالحد ود او شهد ا على الاسم والنسب ولم يعرفنا الرجل بعينه فشهد آخران انه المسمى  
به درر شهد واحد فقال البا قون نحن نشهد كشهادته لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد بشهادته و  
عليه الفتوى شهادة النفي المتواتر مقبولة الشهادة اذا بطلت فى البعض بطلت فى الكل الا  
فى عمل بين مسلم ونصرانى فشهد نصرانى ان عابها بالاعتق قبلت فى حق النصرانى فقط

اشياء قلت وزاد محشيها خمسة اخرى معزية للبرازية انتهى \*

## \* باب الاختلاف في الشهادة \*

مبنى الباب على اصول مقررة منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه تعالى ومنها ان الشهادة باكثر من المدعي باطلة بخلاف الاقل الاتفاق فيه ومنها ان الملك المطلق ازيد من المقيّد لثبوته من الاصل والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب ومنها موافقة الشهادتين لفظا ومعنى وموافقة الشهادة الدعوى معنى فقط وسيتم \*

تقدم الدعوى في حقوق العباد شرطا قبولها لتوقفها على مطالبتهم ولو بالتوكيل خلاف حقوق الله لوجوب اقامتها على كل واحد فكل احد خصم فكان الدعوى موجودة فاذا وافقتها اى وافقت الشهادة الدعوى قبلت والا توافقتها لا تقبل وهذا احد الاصول المتقدمه فلوا دعى ملكا طلقا فشهد به بسبب كثره اوارث قبلت لكونها بالاقل مما ادعى فتطابقا معنى كما مر وعكسه بان ادعى بسبب وشهد بمطلق لا تقبل لكونها بالاكثر كما مر قلت وهذا في غير دعوى ارث ونسب وشرى مجهول كما بسطه الكمال واستثنى في البحر ثلثة وعشرين \* ولد يجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى الا في اثنين واربعين مسئله مبسوطه في البحر وزاد ابن المصنف في حاشيته على الاشياء ثلثة عشر آخر تركتها خشية التطويل بطريق الوضوح لا التضمن واكتفينا بالموافقة المعنوية وبه قالت الثلثة \* ولو شهد احد هما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت لا تعاد معناهما \* كذا الهبة والعطية \* ونحوهما \* ولو شهد احد هما بالف والاخر بالعين ومائة ومائتين او طلبة وطلعتين او ثلث ردت \* لاختلاف المعنيين \* كما لو ادعى غصبا او تلافى شهد احد هما به والاخر بالقرار به \* لم تقبل ولو شهد ابا لقرار به قبلت \* وكذا \* لا تقبل \* في كل قول جمع مع فعل \* بان ادعى الغائب شهد احد هما بالدفع والاخر بالقرار بها لا تسمع للجمع بين قول وفعل قنية الا اذا اتحد اللفظ كشهادة احد هما يبيع او قرض او طلاق او اعتاق والاخر بالقرار به فتقبل لا اتحاد صيغة الانشاء والقرار فانه يقول في انشاء بيعت واقتضت وفي القرار كنت بيعت واقتضت فلم يمنع القبول بخلاف شهادة احد هما بقتله عمدا بسيف والاخر به بسكين لم تقبل لعدم تكرار الفعل بتكرار الآلة محيط وشر نبلا لية \* وتقبل على الف في \*

شهادة احد هما \* بالف \* والآخر بالف \* ومائة ان ادعى \* المدعى \* الاكثر \* لا الاقل  
 الا ان يوفق باستيفاء ابراء ابن كمال وهذا في الدين \* وفي العبد تقبل على الواحد كما  
 لو شهد واحد ان هذين العبد ين له واخران هن اله تبات علي \* العبد \* الواحد \*  
 الذي اتفقا عليه \* اتفقا \* درر \* وفي العقل لا \* تقبل \* مطلقا \* سواء كان المدعى اقل  
 المالين او اكثرهما عزمي زادة ثم فرع على هذا الاصل بقوله \* فلو شهد واحد بشراء عبد  
 او كتابته على الف و آخر بالف وخمسة مائة ردت \* لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف  
 باختلاف البذل فلم يعمم العد د على كل واحد \* ومثله العتق مال والصلح عن قود والرهن  
 والخلع ان ادعى العبد والقاتل والراهن والمرأة \* لف ونشر مرتب اذ مقصود هم اثبات  
 العقد كما مر \* وان ادعى الآخر \* كما لو ادى مثلا \* فكذلك عود الدين \* اذ مقصود هم المال  
 فتقبل على الاقل ان ادعى الاكثر كما مر \* والاجازة كالمبيع \* او \* في اول المدة \* للحاجة لا ثبات  
 العقد \* كالكالين بعنهما \* او ادعى المورج ولو المستأجر فدعى عوى عقل اتفانا \* وصح  
 النكاح \* بالاقل اى \* بالف \* مطلقا \* استحسانا \* خلافا لهما \* ولزم \* في صحة لشهادة \*  
 الجرب شهادة ارب \* بان يقول مات وقر كه مبر اثا للمدعى \* الا ان يشهد بملكه \* عند  
 موته \* او يده او يد من يقوم مقامه \* كمستأجر ومستعير وغاصب ومودع فيستغنى  
 ذلك عن الجران الا يدعى عند المات تغلب يد ملك بوا سطة الضمان فاذا ثبت  
 الملك ثبت الجبر ضرورة \* ولا بد مع الجبر \* المذكور \* من بيان سبب الورثة و \*  
 بيان \* انه اخوة لابيها وامه او لاحدهما \* نحو ذلك في هيرية وبقي شرط ثلث \* وهو \*  
 قول الشاهد لا وارث \* او لا اعلم \* له \* وارثا \* غيره \* ورابع وهو ان يدرك الشاهد  
 الميت والا فباطلة لعدم معاينة السبب ذكرهما اليزازي \* وذكر اسم الميت ليس بشرط  
 وان شهد ابيدحي \* سواء قالا \* من شهر \* او لا \* ردت \* لقيامها بمجهول لتنوع يد  
 الحي \* بخلاف ما لو شهد انها كانت ملكه او اقر المولى عليه بل لك او شهد شاهد ان  
 انه اقرانه فان في يد المدعى \* دفع للمدعى لمعلومية الاقرار وجهالة المقر به لا تبطل  
 الاقرار والاصل ان الشهادة بالملك المنقضى مقبولة لا باليد المنقضية لتنوع اليد لا الملك  
 بيزازية ولو اقرانه كان بيد المدعى بغير حق هل يكون اقراره باليد المفتى به نعم جامع



الغصون من فروع شهد بالف وقال احد هما قضى بخمسمائة قبلت بالف الا اذا شهد  
معه آخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعى به شهد بسرقة بقره واختلغا في لونها قطع  
بخلا فالهما واستظهر صد الشريعة قولهما وهذا اذا لم يذكرا المدعى لونها ذكره الزيلعي  
ادعى المدعى ان الا يصل متفرقا وشهد ا به مطلقا او جملة لم تقبل وهما نية شهد ا في دين  
الحي بانه كان عليه كذا تقبل الا اذا سألهم الخصم عن بقائه الا ان نقالا لا نذكرى وفي دين  
الميت لا تقبل مطلقا حتى يقول مات وهو عليه بحر قلت ويخالفه ما في معين الحكم من ثبوته  
بمجرد بيان سببه وان لم يقول مات وعليه دين انتهى والاحتياط لا يخفى ادعى ملكا في الماضي  
وشهد ا به في الحال لم تقبل في الاصح كالمشهد ا بالماضي ايضا جامع الغصولين انتهى والله اعلم \*

### \* باب الشهادة على الشهادة \*

هي مقبولة \* وان كثرت استحسانا في كل حق على الصحيح \* الا في حد وقود \* لسقوطها  
بالشبهة وجاز الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا \* بشرط تعدد حضور الاصل بموت \* اى  
موت الاصل وما نقله القهستاني عن قضاء النهاية فيه كلام فانه نقله عن الخائنة عنها وهو  
خطاء والصواب ما هنا \* او مرض او سفر \* واكتفى الثاني بغيبته بحيث يتعدى ان يثبت  
بأصله واستحسنه غير واحد وفي القهستاني والسراجية وعليه الفتوى واقره المصنف \*  
او كون المرأة مخدرة \* لا تخالط الرجال وان خرجت لحاجة وحمام قنية وفيها لا يجوز  
الاشهاد لسلطان وامير وهل يجوز لمحبوس ان من غير حاكم الخصومة نعم ذكره المصنف  
في الوكالة وقوله \* عند الشهادة \* عند القاضي قيد لكل لا طلاق جواز الاشهاد لا  
الاداء كإمر \* و \* بشرط \* شهادة عدد \* نصاب ولو رجلا وامرأتين وما في الحارثي  
غلط بحر \* عن كل اصل \* ولو امرأة \* لا تغاير فرعي هذا اذا كان \* خلافا للشافعي \* وكيفتها \*  
ان يقول الاصل مخاطبا للفرع \* ولو ابنه بحر \* شهد على شهادتي اني اشهد بكذا \*  
ويكفى سكوت الفرع ولو رده ارتد قنية ولا ينبغي ان يشهد على شهادة من ليس بعديل  
عند حارثي \* ويقول الفرع اشهد ان فلانا شهدني على شهادته بكذا او قال لي اشهد على  
شهادتي بذلك \* هذا اوسط العبارات وفيه خمس شينات والاقصر منه ان يقول اشهد  
على شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادته بكذا وعليه فتوى السرخسي

وغيره ابن كمال وهو الاصح كما في القهستاني عن الزاهد \* ويكفي تعدل الفرع  
 لا صله \* ان عرف الفرع بالعدالة والالزم تعدل الكل \* كما يكفي تعدل اهل  
 الشاهد بين صاحبه \* في الاصح لان العدل لا يهتم بمناله \* وان سكت \* الفرع \*  
 عنه نظر \* القاضي \* في حاله \* وكذا الرقاع لا اعرف حاله علي الصحيح شرعية و  
 شرح المجمع وكذا الرقاع ليس بعدل على ما في القهستاني عن المحيط فتنبه \*  
 وتبطل شهادة الفرع \* بامور بينهم عن الشهادة على الاظهر خلاصة وسجي متنا  
 ما ينالعه وبخروج اصله عن اهليتها كفسق وخرس وعي \* بانكار اصله الشهادة \*  
 كقولهم ما لنا شهداء اولم نشهد هم او شهدناهم وغلطنا ولو سئلوا فسكتوا قبلت خلاصة \*  
 شهد اهل شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الغلانية وقالوا اخبرنا بمعرفتها وجاء المدعي  
 يا امرأة لم يعرفها انها هي قيل له مات شاهد بين انها هي فلانة \* ولو مقررة \* ومثله الكتاب  
 الحكمي \* وهو كتاب القاضي الى القاضي لانه كالشهادة على الشهادة فلو جاء المدعي  
 برجل لم يعرفه كلفه اثبات انه هو ولو مقررا لاحتمال التزوير بخروجه من مدعي الاشتراك  
 البين كما بسطه قاضيخان \* ولو قال فيها التميمية لم يجز حتى ينسبها الى فخذها \*  
 كجاء ما يكفي نسبتها لزوجها والمقصود الاعلام \* اشهد على شهادة ثم نهاه عنها لم  
 يصح \* اي نهيه فله ان يشهد على ذلك در رواقره المصنف هنا لكنه قدم ترجيح خلافه  
 عن الخلاصة \* كافر ان شهد اهل شهادة مسلمين لكافر على كافر لم تقبل كذا اشهادتهما على  
 القضاء لكافر على كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة ابيه وعلى قضاة ابيه \* في الصحيح  
 در خلافا للملتقط \* من ظهر انه شهد بزور \* بان اقر على نفسه ولم يدع سهوا ولا غلطا  
 كما حرره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي \* عزر بالتشهير \* وعليه  
 الفتوى سراجية وزاد اضرابه وحبسه مجمع وفي البحر وظاهر كلامهم ان للقاضي ان يسخم  
 وجهه اذ اراه سياسة وقيل ان رجع مضرا ضرب اجماعا وان تائب لم يعزر اجماعا وتفويض  
 مدة توبته لرأي القاضي على الصحيح لو فاسقا ولو عدلا او مستورا لا تقبل شهادته ابد

قلت وعن الثاني تقبل وبه يفتي عيني وغيره والله اعلم \*

\* باب الرجوع عن الشهادة \*

هو ان يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو انكرها لا يكون رجوعا \* ورجوع \* شرطه  
مجلس القاضي \* ولو غير الاول لانه فسخ او توبة وهي بحسب الجناية كما قال عليه الصلوة  
والسلام السر بالسرو العلانية بالعلانية \* فلو ادعى \* المشهود عليه \* رجوعهما عند غيره  
وبرهن \* او اراد يمينهما \* لا يقبل \* لغسالة دعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض  
وتضمنه اياهما ملتقى او برهن انهما اقرا برجوعهما عند غير القاضي قبل وجعل انشاء الحال  
ابن ملك \* فان رجعا قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان \* وعزروا عن بعضها لانه فسق  
نفسه جامع الغصوين \* وبعد \* لم يفسخ الحكم مطلقا \* لترجعه بالقضاء \* بخلاف ظهور  
الشاهد عند او محل ودافي قل \* فان القضاء يبطل ويرد ما اخذه وتلزمه الدية لو قصاصا  
ولا يضمن الشهود ما امران الحاكم اذا اخطأ بالغرم على المتضي له شرح تكملة \* وضمانا  
اتلغا للمشهدود عليه \* لتسببهما تعدى عامر تعدى وتضمن المباشرة لانه كالمجاء الى القضاء \* قبض  
المدعي المال ام لا به يغتنى \* بحر وبزازية وخلاصة وخزانة المغنين وقيد في الوقاية  
وان كنز والدرو والمتمتع بما اذا قبض المال بعد الا تلاف قبله وقبل ان المال عينا  
فكالاول وان ديناف الثاني واقر القهستاني \* والعبرة فيه لمن بقى \* من الشهود \* لامن رجع  
فان رجع احدهما من النصف وان رجع احدهما لم يضمن وان رجع آخر ضمنا النصف  
وان رجعت امرأة من رجل امرأتين ضمننت الربع وان رجعتا فالنصف وان رجعتا فثلث  
نسوة من رجل وعشر نسوة لم يضمن فان رجعت اخر على ضمن \* التبع \* ربعه \* لبقاء  
ثلاثة ارباع النصاب \* فان رجعوا بالغرم بالاسداس \* وقالوا عليهم النصف كما لو رجعن  
فقط \* ولا يضمن راجع في النكاح شهد بمهر منها \* او اقل اذا تلاف بعوض كالاتلاف \*  
وان زاد عليه ضمناها \* اوصي الامة وهو المنكر عزمي زاده \* ولو شهد ابا صل النكاح  
باقل من مهر مثلها فلا ضمان \* علي المعتمد انغل راما نلة بين البضع والمال \* بخلاف  
ما لو شهد عليه اقبض المهر او بعضه ثم رجعا \* ضمنا لهما لا تلافهما المهر \* وضمانا في البيع و  
الشراء ما نقص عن قيمة المبيع \* لو اشهدا على البائع \* اراد \* لو اشهدا على  
المشتري لا تلاف بلا عوض ولو شهد ابا البيع ونقل الثمن فلو في شهادة واحده ضمنا القيمة  
ولو في شهادتين ضمنا الثمن عيني \* ولو شهد على البائع بالبيع بالغين الى سنة وقيمتها الف

فان شاء ضمن الشهود قيمته حالاً وان شاء اخذ المشتري الى سنة واياما اختار برعي الآخر \*  
 وتمايه في خزانة المفتين \* وفي الطلاق قبل وطئ وخلوة ضمنا نصف المال \* المسمى \*  
 او امانة \* ان لم يسم \* ولو شهد انه طلقها ثلثا وآخران انه طلقها واحق قبل الدخول  
 ثم رجعا فاضمان نصف المهر على شهود الثلث لا غير \* للحرمة الغليظة \* ولو بعد وطئ او  
 خلوة فلا ضمان \* ولو شهد ابا لطلاق قبل الدخول وآخران بالدخول ثم رجعا فاضمان  
 شهود الدخول ثلثة ارباع المهر وشهود الطلاق ربعة اختيار \* ولو شهد ابعثق فرجعا  
 ضمن القيمة \* لمولاه \* مطلقا \* ولو معسرين لانه ضمان اطلاق \* والولاء للمعتق \* لعدم  
 تحول العتق اليهما با ل ضمان فلا يتحول الولاء اليه \* وفي التبع بغير ضمنا ما نقضه \*  
 وهو ثلث قيمته ولو مات المولى عتق من الثلث ولزمها بقية قيمته وتمايه في البحر \*  
 وفي الكتابة يضمنان قيمته \* كلها وان شاء اتبع المكاتب \* ولا يعتق حتى يؤدى ما عليه  
 اليهما \* وتصلق بالفضل والولاء لمولاه ولو عجز عاد لمولاه ورد قيمته على الشهود \*  
 وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمتها \* بان تقوم قنة وام ولد لوجاز بيعها فيضمنان ما  
 بينهما \* فان مات المولى عتقت وضمنا \* بقية \* قيمتها \* امة \* للورثة \* وتمايه في العيني \*  
 وفي القصاص الدية \* في مال الشاهدين وورثاه \* ولم يقتصا \* لعدم المباشرة ولو شهدا  
 بالعقول يضمنان القصاص ليس بمال اختيار \* وضمن شهود الفرع رجوعهم \*  
 لا ضافة التلف اليهم \* لا شهود الاصل بقولهم \* بعد القضاء \* لم تشهد الفرع على  
 شهادتنا او اشهدناهم وغلطنا \* وكذا لو قالوا رجعنا عنها لعدم اتلافهم ولا الفرع  
 لعدم رجوعهم \* ولا اعتبار بقول الفرع \* بعد الحكم \* كذب الاصول او غلطوا \*  
 فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن الفرع فقط \* وضمن المزكون \* ولو الدية \* بالرجوع \*  
 عن التزكية \* مع علمهم بكونهم عبيدا \* خلا فاليها \* امامع الخطاء فلا \* اجماعا بحر \*  
 وضمن شهود التعليق \* قيمة القن ونصف المهر لو قبل الدخول \* لا شهود الاحصان \*  
 لانه شرط بخلاف التزكية لانها علة \* والشرط \* ولو وحدهم على الصحيح عيني قال وضمن  
 شاهد الايقاع لا التفويض لانه علة والتفويض سبب انتهى والله اعلم \*

\* كتاب الوكالة \*

منا سبته ان كلا من الشاهد والوكيل ساع في تحصيل مراد غيره \* التوكيل صحيح \*  
 بالكتاب والسنة قال الله تعالى فابعثوا احل لكم بوركتم وركل عليه افضل الصلوة والسلام  
 حكمهم ابن حزام بشرأ اضمية وعليه الاجماع وهو خاص وعام كانت وكيل في كل شئ  
 عم الكل حتى الطلاق وقال الشهيد به يفتى وخصه ابوالليث بغير طلاق وعتاق ووتف  
 اعتمده في الاشياء وخصه قاضيجان بالماوضات فلا يلي العتق والتبرعات وهو المذهب  
 كما في تنوير البصائر وزواهر الجواهر وسمعي انه به يفتى واعتمده في الملتقط فقال و  
 اما الهبات والعتاق فلا يكون وكلا عند ابي حنيفة خلافا لمحمد وفي الشرنبلالية ولو لم  
 يكن للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة \* وهو اقامة الغير مقام نفسه \* ترفها او عجزا \*  
 في تصرف جائز معلوم \* فلو جهل ثبت الادنى وهو الحفظ \* ممن يملكه \* اى التصرف  
 نظرا الى اصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النهي ابن الكمال \* فلا يصح توكيل  
 مجنون وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل \* بتصرف صار \* نحو طلاق وعتاق وهبة وصلة  
 وصح به ايمنه بلا اذن وليه كقبول هبة \* وصح \* ما تردد بين ضرر ونفع كبيع واجارة ان  
 ما دونها الا توقف على اجازة رايه \* كما لو باشره بنفسه \* ولا يصح توكيل عبد \*  
 صح لو ما دونها ومكاتبه وتوقف توكيل مرتد فان اسلم نفل وان مات او لحق او قتل لا \*  
 خلافا لما \* و \* صح \* توكيل مسلم ذميا ببيع خمر او خنزير \* او شرائها كما في البيع  
 الفاسد \* ومحرم حلالا ببيع صيد \* و \* ان امتنع عنه الموكل \* بعارض النهي كما قد منافته ثم  
 ذكر شرطا التوكيل فقال \* اذ كان الموكل يعقل والعقل ولو صبيا او عبدا \* لا يخفى  
 ان الكلام الآن في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل فلزم الم يقل ويقصد تبعا للكنز ثم ذكر  
 ضابطا الموكل فيه فقال \* بكل ما يباشره \* الموكل \* بنفسه \* لنفسه فشميل الخصومة فلان قال \*  
 فصح بخصومة في حقوق العباد برضاء الخصم \* وجوزاه بلا رضاه وبه قامت الثلثة وعليه  
 فتوى ابوالليث وغيره واختاره العتابي وصححه في النهاية والمختار للفتوى تفويضه للحاكم  
 د ر \* الا ان يكون \* الموكل \* مريضا \* لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدر ميه ابن كمال \*  
 او غائبا مدة سفر او مريدا له \* ويكفي قوله انا اريد السفر ابن كمال \* او مخدرة \* لم تخاط  
 الرجال كما مر \* او حائضا \* او نفسا \* والحاكم باله سجد \* اذ لم يرض الطالب بالاناء خير



بحر \* او محبوسا من غير حاكم \* هذه \* الخصومة \* فلو منه فليس بعد ريزازية بحنا \*  
اولا يحسن الد عوى \* خانية \* لا \* يكون من الاعذار \* ان كان \* الموكل \* شريفا خاصا من  
دونه \* بل الشريف وغيره سواء بحر \* وله الرجوع عن الرضاء قبل سماع الحاكم  
الد على \* لا بعده \* فتمه \* ولو اختلفا في كونها مخدرة ان من بنات الاشراف فالقول لها  
مطلقا \* ولو ثيبا فبسرسل امينه ليخلفها مع شاهد بين بحر واقرة المصنف \* وان من الاوساط  
فالقول لها لو بكر وان \* هي \* من الاسا فل في الوجهين \* عملا بالظاهر ريزازية \*  
\* صح \* بايغائها \* كذا \* باستيفائها الا في حد وقود \* بغيبة موكله عن المجلس \* وحقوق  
عقل لا بد من اضافته \* اى ذلك العقل \* الى الوكيل كبيع واجازة وصلاح عن اقرار يتعلق  
به \* ما دام حيا ولو غائبا ابن ملك \* ان لم يكن \* محجورا كتسليم مبيع وقبضه وقبض ثمن  
ورجوع به عند استحقاقه وخصومة في عيب بلا فصل بين حضور موكله وغيبته \* لانه  
العقد حقيقة وحكما لكن في الجوهره لو حضر انا لعهد على آخذ الثمن لا العاقد في اصح  
الا قاييل ولو اضاف العقل الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتقا قاييل ملك فليحفظ  
فقوله لا بد فيه مافيه ولد اقال ابن الكمال يكتفى بالاضافة الى نفسه فافهم \* وشرط \* الموكل \*  
عدم تتعلق الحقوق به \* اى بالوكيل \* لغو \* باطل جوهره \* والملك يثبت للموكل ابتداء \*  
في الاصح \* فلا يعتق قريب الوكيل بشرائه ولا يغسل نكاح زوجته به \* لكن \* صا \*  
ثابتان \* على الموكل لو اشترى وكيله قريب موكله وزوجته \* لان الماوجب للعتق والفساد  
الملك المستقر \* وفي كل عقل لا بد من اضافته الى موكله \* يعنى لا يستغنى عن الاضافة  
الى موكله حتى لو اضافته الى نفسه لا يصح ابن كمال \* كنكاح وخلع وصلاح عن دم عمل او  
انكار وعتق على مال وكتابة وهبة وتصدق واعارة وايداع ورهن واقراض \* و  
شركة ومضاربة عيني \* تتعلق بموكله \* لانه لكونه فيها صغيرا محضا حتى لو اضافته لنفسه  
وقع النكاح له فكان كالرسول \* فلا مطالبة عليه \* في النكاح \* بمهر وتسليم \* لزوجته \*  
وللمشتري الا باء عن دفع الثمن للموكل وان دفع له صح ولو منع نهى الوكيل \* استحسانا \*  
ولا يطالبه الوكيل ثانيا \* لعدم الغائيل \* نعم تقع المقاصة بين الوكيل او وحده \* ويضمنه  
لموكله بخلاف وكيل يتيم \* وصرف عيني \* وماله \* اى مثل الوكيل عبد \* ما ذون لا دين عليه

مع مولا \* فلا يملك قبض ديونه ولو قبض صح استحسانا ما لم يكن عليه دين لانه للغرماء بزيادة  
 فرع التوكيل بالاستقراض باطل لا الرسالة درر والتوكيل بقبض القرض صحيح والله اعلم

### \* باب الوكالة بالمبيع والشراء \*

الاصل انها ان عمت او علمت او جهلت جهة لة يسيرة وهي جهة النوع المحض كفارس  
 صحت وان فاحشة وهي جهة الجنس كدابة بطلت وان متوسطة كعبد فان بين الثمن  
 والصفة كتركه صحت والا لا \* وكله بشراء ثوب ضروري او فرس او بغل صح \* بما يتحمله  
 حال الامر ز يلعي فراجع \* وان لم يسم ثمننا \* لانه من القسم الاول \* وبشراء دار وعبد جاز  
 ان سمي \* الموكل \* ثمننا \* يخصص نوعا ولا يحرر \* او نوعا \* كحبشي زاد في البرازية او قل راككلا  
 قفيزا \* والا \* يسم ذلك \* لا \* يصح والحق بجهة الجنس \* وهي ما او وكله \* بشراء  
 ثوب او دابة لا \* يصح \* وان سمي ثمننا \* للجهة الفاحشة \* وبشراء طعام وبين قدره  
 او دفع ثمنه وقع \* في عرفنا \* على المتبادر \* المهميا \* للاكل \* من كل مطعوم يمكن اكله  
 بلا ادام \* كلحم مطبوخ ومشوى \* وبه قالت الثلاثة \* وبه يغتنى \* عيني وغيره اعتبارا  
 للعرف كما في اليمين \* وفي الوصية له \* اى لشخص \* بطعام يدخل كل مطعوم \* ولودواء  
 به حلاوة كسكنجبين بزيادة \* وللوكيل الرد بالعيب مادام المبيع في يده \* لتعلق الحقوق  
 به \* ولوارثه او وصيه ذلك بعد موته \* موت الوكيل \* فان لم يكونا فموكله ذلك \* اى  
 الرد بالعيب وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا لم يسلمه \* فلو سلمه الى موكله امتنع رده الا  
 بامره \* لانتهاء الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل باع فاسد اذله الغسخ مطلقا الحق الشرع قنية \*  
 و \* للوكيل \* حبس المبيع بثمن دفعه \* الوكيل \* من ماله اولا \* بالاولى لانه كالبائع \* ولو  
 اشتراه \* الوكيل \* بنقل ثم اجله البائع كان للوكيل المطالبة به حالا \* وهي الحيلة خلاصة  
 ولو وهبه كل الثمن رجع بكله ولو بعضه رجع بالباقي لانه حط بجزءه \* فلو هلك المبيع من  
 يده قبل محبسه هلك من مال موكله ولم يسقط الثمن \* لان يده كيد \* ولو هلك \*  
 بعد حبسه فهو كمبيع \* فيه ملك بالثمن وعند الثاني كرهن \* ولا اعتبار بمغارقة الموكل بل  
 بمغارقة الوكيل \* ولو حاضر كما اعتمد المصنف تبعا للمحرر خلافا للعيني وابن ملك بل  
 بمغارقة الوكيل ولو صبيا \* في صرف وسلم فيبطل العقد بمغارقة صاحبه قبل القبض \*

لأنه العاقل والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم لأنه لا يجوز أن يكل \* والرسول فيهما \*  
 أي لأصرف والسلم \* لا تعتبر مغارته بل مغارقة مرسله \* لأن الرسالة في العقد لا القبض  
 واستغنى صحة التوكيل بهما \* وكله بشرائه عشرة أرطال لحم بدرههم فاشترى ضعفه بدرههم  
 مما يباع منه عشرة بدرههم لزم الموكل منه عشرة بنصف درههم \* خلا فاليها والثلثة قلنا  
 أنه ما مور بارطال مقدرة فينفذ الزائد على التوكيل ولو اشترى مما لا يساوي ذلك وقع  
 للتوكيل أجماعا كغير موزون \* ولو وكله بشيء بعينه \* بخلاف التوكيل بالنكاح إذا تزوجها  
 لنفسه صح منية والفرق في الوافي \* غير الموكل لا يشتريه لنفسه \* ولو موكل آخر بالاولى \*  
 عند غيبته حتى لم يكن مخالفا \* دفعا للضرر \* فلو اشتراه بغير النقود أو بخلاف ما سمي \*  
 الموكل له \* من الثمن وقع الشراء للتوكيل \* لمخالفة امره وينعزل في ضمن المخالفة عيني \*  
 وإن \* بشيء \* بغير عينه فالشراء للتوكيل إلا إذا نواه للموكل \* وقت الشراء \* أو  
 شراه بما له \* أي بما للموكل ولو تكاذا في النية حكم بالنقد أجماعا ولو توافقا  
 أنها لم تنضره فر وايتان \* زعم أنه اشترى عبد الموكله فهلك وقال موكله بل شريته  
 لنفسك فإن \* كان العبد \* معينا وهو حي \* قائم \* فالقول للمأ مور \* أجماعا \* مطلقا \* نقض  
 الثمن أو لا لا خبره عن أمر يملك استينافه \* وإن ميتة \* والحال أن \* الثمن منقود  
 فكذلك \* الحكم \* والأ \* يكن منقودا \* فالقول للموكل \* لأنه ينكر الرجوع  
 عليه \* وإن \* العبد \* غير معين \* وهو حي أو ميت \* فكذلك \* أي يكون للمأ مور \* أن  
 الثمن منقودا \* لأنه معين \* والأ فلا أمر \* للتهمة خلا فاليها قال يعني هذا العمر وفبا عه ثم  
 أنكر الأمر أي أنكر المشتري أن عمره أمره بالشراء \* أخذه عمره ولغا أنكاره \*  
 الأمر لما قضته لا قراره بتوكيله بقوله يعني لعمره \* إلا أن يقول عمره لم أمره به \* أي  
 بالشراء \* فلا \* يأخذ \* عمره ولا أن قرار المشتري ارتد برده \* إلا أن يسلمه المشتري إليه \* أي  
 إلى عمره ولا أن التسليم على وجه البيع بيع بالتعاطي وإن لم يوجد نقد الثمن للعرف \* أمره  
 بشراء شمين معينين أو غير معينين \* إذا نواه للموكل كما مر بحر \* والحال أنه \* لم يسم  
 ثمنه فاشترى له أحدهما بقدر قيمته أو بزيادة \* يسيرة \* يتغابن الناس فيها صح \* عن الأمر \*  
 والأ \* إذ ليس لتوكيل الشراء شراء بغيره فاحش أجماعا بخلاف وكيل البيع كما سيجي \*

\* كذا \* بشرائها باللف وقيمتها سواء فاشترى أحدهما بنصفه أو اقل صح ولو بالاكفر \*  
 ولو يسيراً \* لا \* يلزم الأمر \* إلا أن يشتري الثاني \* من المعينين مثلاً \* بما بقي \* من اللف \*  
 قبل الخصومة \* لحصول المقصود وجوز أنه ان بقي ما يشتري بمثله الآخر \* ولو امر  
 رجل \* مديونه بشراء شيء معين بد ين له عليه وعينه أو \* عين \* البائع صح \* وجعل البائع  
 وكيلاً بالقبض دلالة فيبرأ الغريم بالتسليم اليه بخلاف غير المعين لان توكيل المجهول  
 باطل ولد اقال \* والا \* يعين \* فلا \* يلزم الأمر \* ونفذ على المأمور \* فهلكه عليه خلا فالحما  
 وكذا الخلاف لو امره ان يسلم ما عليه ويصرفه بناء على تعيين النقود في الوكالات عند عدم  
 تعيينها في المعاوضات عند صا \* ولو امره \* اى امر رجل مديونه \* بالتصدق بما عليه صح \*  
 امره يجعله المال لله تعالى وهو معلوم \* كما \* صح امره \* لو امره بالاجر المستأجر بمرممة ما  
 استأجره مما عليه من الاجرة \* وكذا الوامر بشراء عبد بسوق الدابة وينفق عليها صح اتفاقاً  
 للضرورة لانه لا يجب الاجر كل وقت فجعل المؤجر كالمؤجر في القبض قلت وفي شرح الجامع  
 الصغير لقاضي خان ان كان ذلك قبل وجوب الاجرة لا يجوز بعد الوجوب قيل على الخلاف  
 الخ فراجع \* ولو امره \* بشرائه باللف ودفع \* اللف \* فاشترى وقيمتها كذا المك فقال \*  
 الأمر \* اشترى بنصفه وقال المأمور \* بل بكه صدق لانه امين \* وان كان قيمته نصفه \*  
 فالقول \* للأمر \* بلا يمين در رواين انك مال تبعالصل والشرعية حيث قال صدق في الكل  
 بغير الحلف وتبعهم المصنف لكن جزم الوافى بانه تحريف وصوابه بعد الحلف \* وان لم يدفع \*  
 اللف \* وقيمتها نصفه \* فالقول \* للأمر \* بلا يمين قاله المصنف تبعاللل در كما قلت لكن  
 في الاشياء القول للموكيل بيمينه الا في اربع فيها لبينة فتنبه \* وان \* كان \* قيمته الغايته لغان  
 ثم يفسخ العقل \* بينها \* فيلزم \* المبيع \* المأمور \* وكذا الوامر \* بشراء معين من غير بيان  
 فمن فقال المأمور اشترىته بكذا أو \* ان \* صدق به بائعه \* على الاظهر \* وقال الأمر بنصفه  
 تحالفاً \* لوقوع الاختلاف في الثمن وموجبه التحالف \* ولو اختلفا في مقداره \* في الثمن \*  
 فقال الأمر امرتك اشواته بمائة وقال المأمور باللف فالقول الأمر \* بيمينه \* فان برهن  
 قدم برهان المأمور \* لانها اكثر اثباتاً \* ولو امره \* بشراء اخيه فاشترى الوكيل فقال  
 الأمر ليس هذا \* المشتري \* باخى فالقول له \* بيمينه \* ويكون الوكيل مشترياً لنفسه \*

والاصل ان الشراء متى لم ينغذ على الأمر ينغذ على المأمور بخلاف البيع كما مر في خيار  
 الروية \* وعتق العبد عليه \* اى على الوكيل \* لزعمه \* عتقه على مولاه فيؤاخذ به خانيه \* و\*  
 لو امره عبد \* بشراء نفسه الامر من مولاه \* بكن اود نع \* المبلغ \* فقال \* الوكيل \* لسيد \*  
 اشتريته لنفسه فباعه على هذا \* الوجه \* عتق \* على المالك وولاه \* لسيد \* وكان الوكيل  
 سفيها \* وان قال \* الوكيل \* اشتريته \* ولم يقل لنفسه \* فابعد \* ملك \* للمشتري  
 والالف للسيد فيهما \* لانه كسب عبد \* وعلى هذا العبد الف اخرى \* في الصورة الاولى  
 بدل الا عتاق \* على المشتري \* الف \* مثلها في الثانية \* لان الاولى مال المولى  
 فلا يصلح بدلا \* وشراء العبد من سيد \* اعتاق \* فتلغواحكام الشراء فلن اقال \* فلو شري \*  
 العبد \* نفسه الى العطاء صح \* الشراء بحر \* كما صح في حصته اذا اشترى نفسه من مولاه  
 ومعه رجل \* آخر \* وبطل الشراء في حصه شريكه \* بخلاف ما لو شري الاب  
 ولد \* مع رجل آخر فانه يصح فيهما بيع الخانية من بحث الا استحقاق والفرق انعقاد  
 البيع الثاني لا الاولان الشرع جعله اعتاقا ولد ابطال في حصه شريكه للزوم الجمع  
 بين الحقيقة والمجاز \* قال لعبد اشترى نفسك من مولاك فقال مولاه يعني نفسي لغلان  
 ففعل \* اى باعه على هذا الوجه \* فهو للأمر \* فلو وجد به عيبا ان علم به العبد فلا رد  
 لان علم الوكيل كعلم الموكل وان لم يعلم فالرد للعبد اختيار \* وان لم يقل لغلان عتق \*  
 لانه اتى بتصرف آخر فنغذ عليه وعليه الثمن فيهما الزوال حجرة بعقل باشره مقترنا باذن  
 المولى در دفعه الوكيل اذا خالف ان خلا فالى خير في الجنس كبيع بالف درهم  
 فباعه بالف ومائة نغذ ولو بمائة دينار لا ولو خيرا خلاصة ودرر \*

### فصل \*

لا يعقد وكيل البيع والشراء \* والاجارة والصرف والسلام ونحوها \* مع من ترد شهادته له \*  
 للتمهة وجوزة بمثل القيمة الا من عبد \* ومكاتبه \* الا اذا اطلق عليه الموكل \* كبيع من شئت \*  
 فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة \* اتفاقا \* كما يجوز عقد \* معهم \* باكثر من القيمة \* اتفاقا اى  
 بيعه لا شراؤه باكثر مما اتفاقا لو باع باقل منها بغبن فاحش لا يجوز اتفاقا وكذا ايسر عند  
 خلافا لهما ابن ملك وغيره وفي السراجة لو صرح بهم جازا جماعا الا من نفسه وطفله وعبد \*



غير المديون \* وصح بيعه بما قل او اكثر وبالعرض \* وخصاه بالقيمة وبالنقد وبه يغتني بزازية ولا يجوز في الصرف كد ينار بد رهم بغبن فاحش اجما عالانه بيع من وجه شراء من وجه صيرفية \* وصح \* بالنسيئة ان \* التوكيل بالبيع \* للتجارة وان \* كان \* للحاجة لا يجوز \* كالمراة اذا دفعت غزلا الى رجل لبيعها لها ريتعين النقد \* به يغتني خلاصة وكذا في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة كما افاده المصنف وهذا ايضا ان باع بما يبيع الناس نسيئة فان طول المدة لم يجز به يغتني ابن ملك ومتى عين الامر شيئا تعين الا في بيعه بالنسيئة بالقبول بالغ بالنقد بالغ جاز بحرف قلت وقد مناه ان خالف الى خير في ذلك الجنس جازوا الا لانها تتعقد برمان ومكان لكن في المزازية الوكيل الى عشرة ايام وكيل في العشرة وبعدها في الاصح وكذا الكفيل لكنه لا يطالب الا بعد الاجل كما في تنوير البصائر وفي زواهر الجواهر قال بعه بشهود او برأى فلان اذ علمه او معرفته وباع به ونهم جاز بخلاف لا تبع الا بشهود والا بمحض فلان به يغتني قلت وانه علم حكم واقعة الفتوى دفع له ما لا وقال اشترى زيتا بمعرفة فلان فذهب واشتروا الا معرفته فملك الزيت | يضمن بخلاف لا تشتري الا بمعرفة فلان فليحفظ \* وصح \* اخذ \* رهنا وكفيل بالسن ملامحمان عليه ان ضاع \* الرهن \* في يد او تولى \* اى المال \* علي الكفيل \* لان الجواز الشرعي بما في الضمان \* وتقييد شراؤه بمثل القيمة وغبن يسير \* وهو ما يقوم به مقوم به ان لم يكن سعرة معروء وان كان \* سعرة \* معروفا \* بين الناس \* كخبز ولحم \* وموز وجبن \* لا ينقل على الموكل وان قلت الزيادة \* ولو فلسا واحدا به يغتني بحروبية \* وكذا ببيع عبد مباح نصفه صح \* لا طلاق التوكيل وقال ان باع الباقي قبل الخصومة جازوا الا وهو استحسان ملغى وهداية وظاهرة ترجيح قولها والمغنى به خلافه بحروبية ابن الكمال الخلاف بما يتعيب بالشركة والاجازاتغا فليراجع \* وفي الشراء يتوقف على شراء باقيه قبل الخصومة \* اتغا فا \* ولورد مبيع بعيب على وكيله \* بالبيع \* بيسنة انكواه او اقراره فيما لا يحدث \* مثله في هذه المدة \* رده \* الوكيل على الامر لو بان قراره فيما لا يحدث لا يرد \* ولزم الوكيل \* الاصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة العموم \* وفرع عليه بقوله \* فان باع الوكيل \* نسيئة قال اسرتك بعد و مال اطلقت صدق الامر ومي \* الا خلافا \* في المضاربة \* صدق \* المصارف \*

عملا بالاصل \* لا ينفذ تصرف احد الوكيلين \* معا كوكلتكما بكذا \* وحده \* ولو الآخر عبدا  
 او صبيبا او مات او جن \* الا \* فيما اذا اوكلهما على التعاقب بخلاف الوصيين كما سيجي في  
 بابه و \* في الخصومة \* بشرط رأى الآخر لا حضرته على الصحيح الا اذا انتهيا الى القبض  
 فحتي يجتمعا جوهره \* وعتق معين وطلاق معينة لم يعرضا \* بخلاف معوض وغير معين \*  
 وتعليق بمشيئتهما \* اى الوكيلين فانه يلزم اجتماعهما عملا بالتعليق قاله المصنف قلت وظاهره  
 عطفه علي لم يعرضا كما يعلم من العيني والدور فحق العبارة ولا علقا بمشيئتهما فتدبر \* و \*  
 في \* تدبر ورد عين \* كوديعة وعارية ومغصوب ومبيع فاسد خلاصة بخلاف استردادها  
 فلو قبض احد هما ضمن كله لعدم امره بقبض شيء منه وحده سراج \* و \* في \* تسليم هبة \*  
 بخلاف قبضها ولوالجبة \* وقضاء دين \* بخلاف اقتضائه عيني \* و \* بخلاف \* الوصاية \*  
 لاثنيين \* و \* كذا \* المضاربة والقضاء \* والتحكيم \* والتولية علي الوقف \* فان هذه  
 الستة \* كالوكالة فليس لاحد مما لا نفراد \* بحر الافى مسئلة ما اذا اشرط الواقف النظر  
 له والاستبيل ال مع فلان فان للواقف الانفراد دون فلان اشباه \* والوكيل بقضاء الدين \*  
 من ماله او من مال موكله \* لا يجبر عليه \* اذ لم يكن للموكل على الوكيل دين وهي واقعة  
 الغتوى كما بسطه العمادى واعتمده المصنف قال ومغادرة ان الوكيل يبيع عين من مال  
 الموكل لوفاء دينه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل بنحو طلاق ولو يطلبها على المعتمد وعتق  
 وهبة من فلان وبيع منه لكونه متبرعا الافى مسائل اذا اوكله بدفع عين ثم غاب او بيع  
 رهن شرط نيه او بعده في الاصح او بخصومة بطلب المدعي وغاب المدعي عليه اشباه خلافا لما  
 افتى به قارى الهداية قلت وظاهر الاشباه ان الوكيل بالاجر يجبر فتدبر ولا تنس مسئلة واقعة  
 الغتوى وراجع تنوير البصائر فلعله اوفى وفى فروق الاشباه التوكيل بغير رضا الخصم  
 لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل حاضرا بنفسه او مسافرا او مريضا او محلا \*  
 الوكيل لا يوكل الا باذن آمره \* لوجود الرضاء \* الا \* اذا اوكله \* في دفع زكاة \* فوكل  
 الآخر ثم وثم فدفع الاخير جاز ولا يتوقف بخلاف شراء الاضيحة الضحية الخانية \* و \* الا الوكيل \*  
 في قبض الدين \* اذا اوكل \* لمن في عياله \* صح ابن ملك \* و \* الا \* عند تقدير الثمن \*  
 من الموكل الاول \* له \* اى لو وكيله فيجوز بلا اجازته لحصول المقصود در \* والتفويض

الى رايه \* كما عمل برأىك \* كالأذن \* في التوكيل \* الألفى طلاق وعتاق \* لانها ما  
 يحلف به فلا يقوم غيره \* مقامه قنية \* فان وكل \* الوكيل غيره \* بك ونهما \* بدون اذن  
 وتغويض \* ففعل الثاني \* بحضرة او غيبته \* فاجازه \* الوكيل \* الاول صح \* وتعلق  
 حقوقه بالعقد على الصحيح \* الألفى \* ما ليس بعقد نحو \* طلاق وعتاق \* لتعلقهما بالشرط  
 فكان الموكل علقه بلفظ الاول دون الثاني \* وإبرأ \* عن الدين قنية \* وخصومة وقضاء  
 دين \* فلا تكفي الحضرة ابن ملك خلا فاللخانية \* وان فعل اجنبي فاجازه الوكيل \* الاول \*  
 جاز الألفى شراء \* فانه ينغل عليه ولا يتوقف متى وجد نغذا \* وان وكل به \* اى بالامر  
 او التغويض \* فهو \* اى الذاتي \* وكيل الأمر \* وحينئذ \* فلا يعزل بعزل موكله او موته  
 ويعزلان بموت الاول \* كما مر في القضاء وفي البحر عن الخلاصة واللخانية له عزله في قوله  
 اصنع ما شئت لرضاه بصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعمل برأىك قال المصنف فعليه لو قيل  
 للقاضي اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا تغويض العزل صريح لان النائب كوكيل الوكيل و  
 اعلم ان الوكيل وكالة عامة مطلقة مفوضة انما يملك المعاوضات والطلاق والعتاق والتبرعات  
 به يفتى زواجر الجواهر وتنوير البصائر \* قال \* لرجل \* فوضت اليك امرا امرأتى  
 صاروكيلا بالطلاق وتقييد \* طلاقه \* بالمجلس بخلاف قوله وكلتك \* في امر امرأتى فلا يتعين  
 به درر \* من لا ولاية له على غيره لم يجز تصرفه في حقه \* وحينئذ \* فاذا باع عبد او مكاتب  
 او ذمي \* او حر بي عيني \* مال صغيرة الحر المسلم او شرعى واحد منهم به او زوج صغيرة  
 كذللك \* اى حرة مسلمة لم يجز \* لعدم الولاية \* والولاية في مال الصغير الى الأب ثم وصيه  
 ثم وصي وصيه \* اذ الوصي يملك الايصاء \* ثم الي \* الجد \* ابه الاب ثم الي وصيه \*  
 ثم وصي وصيه \* ثم الي القاضي ثم الي من نصبه القاضي \* ثم وصى وصيه \* وليس لوصي  
 الام \* ووصى الاخ \* ولاية التصرف في تركة الام مع حضرة الاب او وصيه او وصى وصيه  
 او الجد \* اب الاب \* وان لم يكن واحد مما ذكرنا فله \* اى لوصي الام \* الحفظ  
 و \* له \* بيع المنقول لا العقار \* ولا يشترى الا الطعام والكسوة لانها من جملة  
 حفظ الصغير خانية فروع وصى القاضي كوصى الاب الا اذا قيد القاضي او امينه  
 بنوع تعييد به وفي الاب نعم الكل عمادية وفي منغرات البحر القاضي او امينه

لا ترجع حقوق عقد با شراه لليتيم اليهما بخلاف وكيل ووصى واب فلو ضمن القاضي او امينه ثمن ما باعه لليتيم بعد بلوغه صح بخلافهم وفي الاشباه جاز التوكيل بكل ما يعقد الوكيل لنفسه الا الوصى فله ان يشتري مال اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل

**\* باب الوكالة بالخصومة والقبض \***

وكيل الخصومة والتقاضى \* اى اخذ الدين \* لا يملك القبض \* عند فروبه يفتى لفساد الزمان واعتمد في البحر العرف \* ولا \* الصلح \* اجماعا بحر \* ورسول التقاضى يملك القبض لا لخصومة \* اجماعا بحر ارسلتك او كن رسولاً عنى ارسال وامر ترك بقبضه توكيل خلافاً للمزيلعي \* ولا بملكها \* اى الخصومة والقبض \* وكيل الملازمة كالا بملك الخصومة وكيل الصلح \* بحر \* وكيل قبض الدين يملكها \* اى الخصومة خلافاً لهما لو وكيل الاثن ولو وكيل القاضي لا يملكها اتفاقا كوكيل بقبض العيين اتفاقا واما وكيل قسمة واخذ شفعة ورجوع هبة ورد بعيب فملكها مع القبض اتفاقا ابن ملك \* امره بقبض دينه وان لا يقبضه الا جميعا فقبضه الا درهم لم يجز قبضه \* المال كور \* علي الامر \* لمخالفته له فلم يصح وكيله \* الامر \* له الرجوع على الغريم ب كله \* وكل لا يقبض درهما دون درهم بحر \* ولولم يكن للغريم بينة علي الا يفاء فقبض عليه \* بالدين \* وقبضه الوكيل فضاء منه ثم برهن المطلوب على الا يفاء \* للموكل \* فلا سبيل له \* للمدين \* علي الوكيل وانما يرجع على الموكل \* لان يد وكيله خير \* الوكيل بالخصومة اذا بلى \* الخصومة \* لا يجبر عليها الا اذا كان وكيله بالخصومة بطالب المدعي وغاب المدعى عليه \* في الاشباه لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لتبرعه الا في ثلث كما مر \* بخلاف الكفيل \* فانه يجبر عليها للائتمار \* وكله بخصومه واخذ حقوقه من الناس متى ان لا يكون وكيله فيما يدعي على الموكل جاز \* هذا التوكيل \* فلوا ثبت \* الوكيل \* المال له \* اى لموكله \* ثم اراد الخصم المدفع لا يسمع على الوكيل \* لانه ليس بوكيل فيه درر \* وصح اقرار الوكيل بالخصومة \* لا بغيرها مطلقا \* بغير الحدود والقصاص \* على موكله \* عند القاضي دون غيره \* استحسانا \* وان انعزل \* الوكيل \* به \* اى بهن الاقرار حتى لا يدفع اليه المال وان برهن بعد على الوكالة للتناقض درر \* وكل اذا استثنى \* الموكل \* اقراره \* بان قال وكلتك بالخصومة

غير جائز الاقرار صرح التوكيل والاستثناء علي الظاهر بزازية \* فلو اقره عند \* اى  
القاضي \* لا يصح \* وخرج \* به \* عن الوكالة \* فلا تسمع خصومته در \* وصرح التوكيل بالاقرار  
ولا يصير به \* اى بالتوكيل \* مقرا \* بحر \* وبطل توكيل الكفيل بالمال \* لئلا يصير  
عاملا لنفسه \* كما \* لا يصح \* لو وكله بقبضه \* اى الدين \* من نفسه او عبده \* لان  
الوكيل متى عمل لنفسه بطالت الا اذا وكل المديون بابراء نفسه فيصح ويصح عزله قبل ابرائه  
نفسه اشياء \* او وكل المحتال المحيل بقبضه من المحال عليه \* او وكل المديون وكيل  
الطالب بالقبض لم يصح لاستحالة كونه قاضيا ومقضيا قنية \* بخلاف كفيل النفس والرسول  
ووكيل الامام ببيع الغنائم والوكيل بالتزويج \* حيث يصح ضمما نهم لان كلا منهما سفير \*  
الوكيل بقبض الدين اذا كفل صح وتبطل الوكالة \* لان الكفالة اتوى للزومها فتصلح  
ناسخة \* بخلاف العكس وكذا كلما صحت كفالة الوكيل بالقبض بطالت ودالته تقلد مت  
الكفالة او تاخرت \* لما قلنا \* وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجز \* لما مر  
انه يصير عاملا لنفسه \* فان ادعى بحكم الضمان رجع \* لبطالته \* وبذلك لا \* لتبرعه \*  
ادعى انه وكيل الغائب بقبض دينه فصلقه الغريم امر بدفعه اليه \* عملا باقراره ولا  
يصدق لو ادعى الايفاء \* فان حضر الغائب فصلقه \* فى التوكيل \* فيها \* ونعمت \*  
والا امر الغريم بدفع الدين اليه \* اى الغائب \* ثانيا \* لفساد الاداء بانكاره مع يمينه \*  
ورجع \* الغريم \* به على الوكيل ان باقيا فى يده ولو حكما \* بان استهلكه فانه يضمن  
مثله خلاصة \* وان ضاع لا \* عملا بتصل يقه \* الا ان \* كان قد \* ضمنه عند الدفع \*  
لقد رما ياخذ \* الدائن ثانيا لا ما اخذه الوكيل لانه امانة لا يجوز بها الكفالة زيلعي و  
عيني \* اوقال له قبضت منك على انى ابرأتك من الدين \* فهو كالوقال الاب للختن عند  
اخذ مهر بنته اخذ منك على انى ابرأتك من مهر بنتى فان اخذته البنت ثانيا رجع الختن  
على الاب فكذلك ابرزازية \* وكذا \* يضمنه \* اذا لم يصدقه على الوكالة \* نعم صورتي  
التكن يبوا السكوت \* ودفع له ذلك على زعمه \* الوكالة فهذه اسباب للرجوع عند  
الهلاك \* فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه لموكله صدق \* الوكيل \* بحلفه وفي الوجوه \*  
المان كورة \* كلها \* الغريم \* ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب \* وان برهن انه ليس



يوكل اوطى اقراره بذلك او اراد استخلافه لم يقبل تسعيه في نقض ما اوجبه للغائب نعم لو  
 برهن ان الطالب جعل الوكالة واخذ منى المال تقبل بحر ولومات الموكل وورثه غريمه  
 اروهبه له اخذ قائما ولو ما نكاضمه الا اذا صدقه علي الوكالة ولو اقر بالدين وانكر  
 الوكالة حلف ما علم ان الدائن وكفه عيني \* قال اني وكيل بقبض الوديعه فصله  
 المودع لم يؤمر بال دفع اليه \* علي المشهور خلافا لابن الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد  
 مطلقا لما مر \* وكذا الحكم \* لو ادعى شراءه من المالك وصدقه \* المودع لم يؤمر بالدفع  
 لانه اقر علي الغير \* ولو ادعى انتقالها بالارث او الوصية منه وصدقه امر بالدفع اليه \*  
 لا تغاها على ملك الوارث \* اذا لم يكن علي الميت دين مستغرق \* ولا بد من التلوم فيهما  
 لاحتمال ظهور وارث آخر \* ولو انكر موته او قال لا ادرى لا \* يؤمر به ما لم يبرهن  
 ودعوى الايضاء كوكالة فليس لمودع ميت ومد يونه الدفع قبل ثبوت انه وصى ولو لا  
 وصي ندفع لبعض الوارثة برئ عن حصته فقط \* ولو وكفه بقبض مال فادعى الغريم ما  
 يسقط حق موكله \* كاداء او ابراء او اقراره بانه ملكي \* دفع \* الغريم \* المال \* ولو  
 عقارا \* اليه \* اى الوكيل لان جوابه تسليم ما لم يبرهن وله تحليف الموكل لا الوكيل  
 لان النيابة لا تجرى في اليمين خلافا لزفر \* ولو وكفه بعيب في امة وادعى البائع ان  
 المشتري رضي بالعيب لم يرد عليه حتى يحلف المشتري \* والفرق ان القضاء هنا نسخ  
 لا يقبل النقض بخلاف ما مر خلافا لهما \* ولورد ما الوكيل على البائع بالعيب فحضر  
 الموكل وصدقه على الرضي كانت له لا للبائع \* اتفاقا في الاصح لان القضاء لا عن  
 دليل بل للجهل بالرضاء ثم ظهر خلافه فلا ينفذ باطنانهاية \* والمأمر بالا نفاق \* على  
 اهل اوبناء \* او لقضاء الدين او الشراء او التصديق \* عن زكوة \* اذا امسك ما دفع  
 اليه ونقل من ماله \* ناول للرجوع كذا قيد الخامسة في الاشياء \* حال قيامه لم  
 يكن متبرعا \* بل يقع النقص استحسانا \* اذا لم يصف الى غيره \* فلو كانت وقت اتفاقه  
 مستهلكة ولو بصرها لدين نفسه او اضاف العقل الى دراهم نفسه ضمن وصار مشتريا  
 لنفسه متبرعا بالا نفاق لان الدراهم تتعين في الوكالة نهاية وبزاية نعم في الماتقى  
 لو امره ان يقبض من مد يونه الغار يتصدق فتصدق باللف ليس علي المديون جاز

استحصانا \* وصى انفق من ماله \* الحال ان \* مال اليتيم غائب فهو \* اى الوصي  
 كلاب \* معطوع الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع \* عليه جامع الفصولين وغيره  
 وعلمه في الخلاصة بان قول الوصى وان اعتبر في الانفاق لكن لا يقبل في الرجوع فى مال  
 اليتيم الا بالبينة فروع الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم وببانه في الدرر وصرح  
 التوكيل بالسلم لا بقبول عقد السلم فللناظر ان يسلم من ربه في زينه وحصره وليس له  
 ان يوكل به من يجعله يجعل امينا على القرية فيأمره بعقد السلم ويسلم منه على ما قرر له باطلا  
 لانه وكيل الواقف والوكالة امانة لا يصح بيعها وتامه في شرح الرهبانية انتهى والله اعلم \*

### \* باب عزل الوكيل \*

الوكالة من العقود الغير اللازمة \* كالعارية \* فلا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم  
 بها مقصودا وانما يصح في ضمن دعوى صحة على غريم \* وببانه في الدرر \* فللمركل  
 العزل متى شاء ما لم يتعلق به حق الغير \* كوكيل خصومة يطلب الخصم كاسمجي ولو الوكالة  
 دورية في طلاق وعتاق على ما صححه البرازي وسمجي عن العيني خلافا فننبه \* بشرط  
 علم الوكيل \* اى فى القصصى اما الحكمي فيثبت وينعزل قبل العلم كالرسول \* ولو عزله \*  
 قبل وجود الشرط فى المعلق به \* اى بشرطه يغتنى شرح رهبانية \* ويثبت ذلك \* اى  
 العزل \* بمشاهدة به وبكتابه \* مكتوب بعزله \* وارساله رسولا \* مميزا \* هل لا او غيره \* اتفاقا \*  
 حر او عبد اصغرا او كبيرا \* صدقه او كذب به ذكره المصنف فى متفرقات القضاء \* اذا  
 قال \* الرسول \* الموكل ارسلنى اليك لا بلغك عزله اياك عن وكالته ولو اخبره فضولى \*  
 بالعزل \* فلا بد من احد شرطى الشهادة \* عددا او عدالة \* كاخوانها \* المتقدمه  
 فى المتفرقات وقد منانته متى صدقه قبل ولو فاسقا اتفاقا ابن ملك \* و \* فرع على \*  
 عدم لزومها من الجانبيين \* بقوله \* فللوكيل \* اى بالخصومة وبشراء المعين لا الوكيل  
 بنكاح وطلاق وعتاق وبيع ماله وبشراء شئ يغير عينه كما في الاشياء \* عزل نفسه بشرط علم  
 موكله \* وكذا يشترط علم السلطان بعزل تاض وامام نفسيهما والا لا كاسطه فى الجواهر \*  
 وكله بقبض الدين ملك عزله ان يغير حضرة المديون وان \* وكله \* بحضرته لا \* لتعلق  
 حقه به كما \* الا اذا علم به \* بالعزل \* المديون \* فتح ينعزل ثم فرع عليه بقوله \* نلو

وفع المديون دينه اليه \* اى الوكيل \* قبل علمه \* اى المديون \* بعزله يبرأ \*  
 وبعد \* لال فعه لغير وكيل \* ولو عزل العدل \* الموكل ببيع الرهن \* نفسه بحضرة المرتهن  
 ان رضى به \* بالعزل \* صح والا لا \* لتعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصومة بطلب المدعي  
 عند غيبته كما مر وليس منه توكيله بطلاقها بطلبها علي الصحيح لانه لا حق لها فيه ولا قوله  
 كلما عزلتكم فانتم وكيلى لعزله بكما وكلتكم فانتم معزول عيني \* وقول الوكيل بعد القبول  
 بحضرة الموكل القيت توكيلي اوانا برى من الوكالة ليس بعزل كجحد الموكل \* بقوله  
 لم اوكلك لا يكون عزلا \* الا ان يقول \* الموكل للوكيل \* والله لا اوكلك بشئ فقد عرفت  
 انها وانك فعزل \* ويلى نكته ذكر في الوصايا ان جحوده عزل وحمله المصنف الى ما اذا  
 وافقه الوكيل علي الترك نكن اثبت القهستاني اختلاف الرواية وقدم الثانى وعلله بان  
 جحوده ما عد السكاح فسخ ثم قال وفي رواية لم ينعزل بالجحود انتهى فليحفظ \* وينعزل  
 الوكيل \* بلا عزل \* بنهاية \* الشئ \* الموكل فيه كما لو وكله بقبض دين فقبضه \*  
 بنفسه \* او \* وكله \* بنكاح فزوجه \* الوكيل بزازية ولو باع الموكل والوكيل معا ولم يعلم  
 السابق فبيع الموكل اولى عند محمد وابي يوسف يشتركان ويخيران كما فى الاختيار وغيره \*  
 و \* ينعزل \* بموت احد هما وجنونه معا قفا \* بالكسر اى مستوعبا سنة علي الصحيح د ر ر  
 وغيره لكن فى الشربلية عن المضمرات شهر وبه يفتى وكذا فى القهستاني والباقاني  
 وجعله فاضى خان فى فصل فيما يقضى بالمجهلات قول ابي حنيفة وان عليه الفتوى  
 فليحفظ \* و \* بالحكم \* بلحوقه مرقد \* ثم لا تعود بعوده مسلما على المذهب ولا  
 بافاقته بحروفي شرح المجمع واعلم ان الوكالة اذا كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض فلان  
 قال \* الا \* الوكالة اللازمة \* اذا وكل الراهن العدل او المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل  
 فلا ينعزل \* بالعزل ولا \* بموت الموكل وجنونه كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء \*  
 لا ينعزل لان بموت الموكل بخلاف الوكالة بالخصومة او الطلاق بزازية قلت والحاصل كما فى  
 البحر ان الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقيا او حكما ولا بالخروج عن الاهلية  
 بحنون وردة \* وفيما عداهما من اللازمة لا تبطل بالحقيقى بل بالحكمي وبالخروج عن  
 الاهلية قلت فاطلاق الد ر ر فيه نظر \* و \* ينعزل \* بافتراق احد الشريكين \* ولو بتوكيل

ثالث بالتصرف \* وان لم يعلم الوكيل \* لانه عزل حكمي \* \* وينعزل \* بعجزه وكرهه او  
 مكانها وحجره \* اى موكله \* لوما ذونا كذا لك \* اى علم به او لانه عزل حكمي كما مر  
 هذا \* اذا كان وكيله في العقود والخصومة اما اذا كان وكيله في قضاء دين واقتضائه وقبض  
 وديعة فلا \* ينعزل بعجزه وحجره ولو عزل المولى وكيله عبد الما ذونا لم ينعزل \* وينعزل \*  
 يتصرفه \* اى الموكل \* بنفسه فيما وكل فيه تصرفا يعجز الوكيل عن التصرف معه والا لا  
 لو طلقها واحدة والعدى باقية \* فللوكيل تطبيقها اخرى لبقاء المحل ولو ارتد الزوج او الحق  
 وقع طلاق وكيله ما بقيت العدة \* وتعود الوكالة اذا عاد اليه \* اى الموكل \* قد يملكه \* كان  
 وكله ببيع فباع موكله ثم رد عليه بما هو ونسخ بقي علي وكالته \* اوبقي اثره \* اى اثر ملكه  
 كمسئلة العدة بخلاف ما لو تجد المالك فروع في الملتقط عزل وكتب لا ينعزل ما لم يصله  
 الكتاب وكل غائبا ثم عزله قبل قبوله صح وبعد لا دفع اليه قمعة ايد نفعها الى انسان  
 يصلحها قد نفعها ونسعى لا يضمن الوكيل بالذفع ابراره مما له عليه برعى من الكل قضاء واما في  
 الآخرة فلا الا بقدر ما يتوهم ان له عليه وفي الاشباه قال لمن يونه من جاءك بعلامة  
 كذا او من اخذ اصبعك او قال لك كذا فاذا دفع اليه لم يصح لانه توكل مجهول فلا يبرأ بالذفع  
 اليه وفي الوهبانية \* ومن قال اعط المال قابض خنصر \* فاعطاه لم يبرأ وبالمال يخسر \*  
 وبعه وبع بالنقل وبع بالخالد \* فخالفه قالوا يجوز التغير \* وفي الذفع قل قول الوكيل مقدم \* كذا  
 قول رب الدين والخصم يجبر \* ولو قبض الدلال مال المبيع كي \* يسلمه منه وضاع يشطر \*

### \* كتاب الدعوى \*

لا يخفى مناسبتها للوكالة بالخصومة \* هي \* لغة قول يفصل به الانسان ايجاب حق ملو  
 غيره والغها للتانيث فلا تنون وجمعها دعاوى بفتح الواو وكفتوى وفتاوى ودر لکن جزم  
 في المصباح بكسرها ايضا فيهما محافظة علي الف التانيث وشرعا \* قول مقبول \* عند  
 القاضي \* يقصد به طلب حق قبل غيره \* خرج الشهادة والاقرار \* اودفعه \* اى  
 دفع الخصم \* عن حق نفسه \* دخل دعوى التعرض فتسمع به يغتنى بزانية بخلاف دعوى  
 تطع النزاع فلا تسمع سراجية وهذا اذا اريد بالحق في التعريف الامر الوجودى فلو اريد  
 ما يعم الوجودى والعدلى لم يحتج لهذا القيد \* والامام عي من اذا ترك دعواه ترك \*

اى لا يجبر عليها \* والمد على عليه بخلافه \* اى يجبر عليها فلو في البلد قاضيان كل  
 فى كل محلة فالجبار للمد على عليه عند محله وبه يقتضى بزازية ولو القضاة فى المذاهب  
 الا ربعة على الظاهر وبه انتمت مراراً بحرقا المصنف لوالا لاية لقاضيين فاكثر على  
 السواء فالعبرة للمد على نعم لو امر السلطان باجابة المد على عليه لزم اعتباره لعزله بالنسبة  
 اليها كما مر مراراً قلت وهذا الخلاف فيما اذا كان كل قاض على محلة على حدة اما اذا كان فى  
 المصر حنفى وشافعى ومالكي وحنبل فى مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي ان يقع  
 الخلاف فى اجابة المد على لما انه صاحب الحق كذا بخط المصنف على هامش البرازية  
 فليحفظ \* وركنها اضافة الحق الى نفسه \* لو اصيل كل على كذا \* او \* اضافة \* الى من  
 ناب \* المد على \* منابه \* كوكيل ووصى \* عند النزاع \* متعلق باضافة الحق \* واهلها  
 العاقل المميز \* ولو صبياً لوماً ذوناً فى الخصومة والا لا شبهة \* وشرطها \* اى شرط جواز  
 الدعوى \* مجلس القضاء وحضور خصمه \* فلا يقضى على غائب وهل يحضره بمجرد الدعوى  
 ان بالمصر او بحيث يبيت بمنزله نعم والا فحتى يبرهن او يحلف منية \* ومعلومية \* المال \*  
 المد على \* اذا لا يقضى بمجهول ولا يقال مد على فيه وبه الا ان يتضمن الاخبار \* و \*  
 شرطها ايضا \* كونها ملزمة \* شيئاً على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثاً \* وكون المد على مما  
 يحتمل الثبوت قد عوى ما يستحيل وجوده \* عقلاً او عادة \* باطلة \* لتيقن الكذب فى  
 المستحيل العقلى كقوله لمعرف النسب او لمن لا يولد مثله لمثله هذا بنى وظهوره فى المستحيل  
 العادى كدعوى معروف بالفقر موالاً عظيمة على آخر انه اقترضها اياها دفعة واحدة  
 او غصبها منه فالظاهر عدم سماعها بحروبه جزم ابن الفرس فى الفواكة البدرية \* و  
 حكمها وجوب الجواب على الخصم \* وهو المد على عليه بلا او بنعم حتى لو سكنت كان  
 انكاراً فتسمع البينة عليه الا ان يكون اخرس اختياراً وسحققه وسببها تعلق البقاء  
 المقتدر بتعاطى المعاملات \* فلو كان ما يد عليه منقولا فى يد الخصم ذكر \*  
 المد على \* انه فى يده بغير حق \* لاحتمال كونه مرهوناً فى يده او محبوساً بالثمن  
 فى يده \* وطلب \* المد على \* احضاره ان امكن \* فعلى الغريم احضاره \* ليشارة اليه فى  
 الدعوى والشهادة \* والاستحلاف \* وذكر \* المد على \* قيمته ان تعدر \* احضار العين



بان كان في ثقلها مؤنة وان قلت ابن الكمال معزيا للخرانة \* بهلاكها او غيبتها \* لانه مثله  
 معنى \* وان تعدر \* احضارها \* مع بقائها كرحى وصبرة طعام \* وقطيع غنم \* بعث  
 القاضي امينه \* ليشار اليها \* والا \* تكن باقية \* اكتفى \* المدعى في الدعوى \* بذكر القيمة \*  
 وقالوا لو ادعى انه غصب منه عين كذا او لم يذكر قيمتها تسمع فيحلف خصمه او يجبر على  
 البيان در رواين ملك ولهن الو \* ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر  
 قيمة الكل جملة كفى ذلك \* الاجمال على الصحيح وتقبل بينته او يحلف خصمه على الكل  
 مرة \* وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة \* لانه لما صح دعوى الغصب بلا بيان فلان  
 يصح اذا بين قيمة الكل جملة بالاولى وقيل في دعوى السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها  
 نصا بافا ما في غيرها فلا يشترط عمادية وهذا اكله في دعوى العين لا الدين فلو \* ادعى قيمة  
 شئ مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه \* في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بما ذا  
 يقضى \* وقد اختلف في بيان الكور والاثرة في الدابة \* فشرطه ابو الليث ايضا واختاره  
 في الاختيار وشرط الصد والشهيد بيان السن ايضا وتامه في العمادية \* وفي دعوى الايداع  
 لابد من بيان مكانه \* اى مكان الايداع \* سواء كان له حمل او لا وفي الغصب ان له حمل  
 ومؤنة فلا بد \* لصحة الدعوى \* من بيانه والا \* حمل له \* لا \* وفي غصب غير المتلى يبين  
 قيمته يوم غصبه على الظاهر عمادية \* ويشترط التحديد في دعوى العقار كما \* يشترط \* في  
 الشهادة عليه ولو \* كان العقار مشهورا \* خلا فالحما \* الا اذا عرف الشهود ان اربعينها  
 فلا يحتاج الى ذكر حمل ودها \* كالدعوى ثمن العقار لانه دعوى الدين حقيقة بحر \* ولابد  
 من ذكر بلاء بها الا ان ثمن المحلة ثم السكة \* فيبذل بالاعم ثم بالاخص فالاخص كما في النسب \*  
 ويكتفى بذكر ثلاثة \* فلو ترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا ملحق لان المدعى يختلف  
 به ثم انما ثبت الغلط باقرارا لشاهد فصولين \* وذكر اسما \* اصحابها \* اى الحدود \* واسماء  
 ابائهم ولا بد من ذكر الجدل \* لكل منهم \* ان لم يكن \* الرجل \* متورا \* والا اكتفى  
 باسمه لحصول المقصود \* وذكر \* انه \* اى العقار \* في يد \* غير خصما \* ويزيل \*  
 عليه \* بغير حق ان كان \* المدعى \* منقولا \* لما مر \* ولا تثبت يد \* فى العقار بتصادقهما  
 بل لابد من بينة او علم قاض \* لاحتمال تزويرهما بخلاف المنقول لمعينة يد \* ثم هذا

ليس على اطلاقه بل \* اذا ادعى \* العقار \* ملكا مطلقا ما في دعوى الغصب و \* دعوى \*  
 الشراء \* من ذى اليد \* فلا \* يغتقر لبينة لان دعوى الفعل كما تصح على ذى اليد تصح على  
 غيره ايضا بزيادة \* و \* ذكر \* انه يطالب به \* لتوقعه على طالبه ولا حتمال رهنه او حبسه بالثمن  
 وبه استغنى عن زيادة بغمر حق فافهم \* ولو كان \* ما يدعيه \* دينا \* مكيلا او موزونا نقل  
 او غيره \* ذكر وصفه \* لانه لا يعرف الا به \* ولا بد في دعوى المنليات من ذكر الجنس و  
 النوع والصفة والقدر وسبب الوجوب \* فلو ادعى كبر دينا عليه ولم يذكر سببها لم تسع  
 واذا ذكر نفي السلم انما له المطالبة في مكان عيناه وفي آخر قرض وغصب واستهلاك في  
 مكان القرض ونحوه يحرم الحفظ \* ويسأل القاضي المدعى عليه \* عن الدعوى فيقول  
 انه يدعى عليك كذا فماذا تقول \* بعد صحتها والا \* تصد وصحة \* لا \* يسأل لعدم  
 وجوب جوابه \* فان اقر \* فيها \* او انكر نفي المدعى قضى عليه \* بلا طلب المدعى \*  
 والا \* يبرهن \* حلفه \* الحاكم \* بعد طلبه \* اذ لا بد من طلبه اليمين في جميع الدعاوى  
 الا عند الثاني في اربع على ما في البرازية قال واجمعوا على التحليف بلا طلب في دعوى  
 الدين على الميت \* واذا قال \* المدعى عليه \* لا اقر ولا انكر لا يستحلف بل يحبس  
 ليقر او ينكر \* درر وكن والوزم السكوت بلا آفة عند الثاني خلاصة قال في البحر  
 وبه افتيت لما ان الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضاء انتهى ثم نقل عن البدائع  
 الاشبه انه انكار يستحلف قيدنا بتحليف الحاكم لانهما لو \* اصطالحا على ان يحلف عند  
 غير قاض ويكون بريافه باطل \* لان اليمين حق القاضي مع طلب الخصم ولا عبرة  
 ليمين ولا نكول عند غير القاضي \* فلو برهن عليه \* اى على حقه \* يقبل والا يحلف  
 فانما عند قاض \* بزيادة الا اذا كان حلفه الاول عنده فيكفي درر ونقل المصنف عن القنية  
 ان التحليف حق القاضي فما لم يكن باستحلافه لم يعتبر \* وكن الواصطحا ان المدعى  
 لو حلف بالخصم فالخصم ضامن للمال وحلف \* اى المدعى \* لم يضمن \* الخصم لان  
 فيه تغيير الشرع \* واليمين لا ترد على مدعى \* لتحديث البينة على المدعى وحديث  
 الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكره الراوى عيني \* برهن \*  
 المدعى \* على دعواه وطلب من القاضي ان يحلف المدعى انه محق في الدعوى

أو على أن الشهود صادقون أو محقون في الشهادة لا يجيبه \* القاضي إلى طلبه لأن  
 الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لأن لفظ الشاهد عندنا يمين ولا يكررها يمين لا نأمرنا  
 باكرام الشهود ولد لو \* علم الشاهد أن القاضي يحلفه \* ويعمل بالمنسوخ \* له للامتناع  
 عن أداء الشهادة \* لأنه لا يلزمه بزاية \* وبينه الخارج في الملك المطلق \* وهو الذي  
 لم يذكر له سبب \* أحق من بينة ذي اليد \* لأنه المدعي والبينة له بالحديث بخلاف المقيّد  
 بسبب كنتاج ونكاح فالبينة لذى اليد أجماعاً كما سيحكي \* وقضى \* القاضي \* عليه بنكوله  
 مرة \* بنكوله \* في مجلس القاضي \* حقيقة \* بقوله لا يحلف أو \* حكماً كان \* سكت \* وعلم  
 أنه \* من غير آفة \* كخرس وطرش في الصحيح سراج وعرض اليمين المأثم القضاء أحوط \*  
 وهل يشترط القضاء على نور النكول خلاف \* درر ولم ارفيه ترجيحاً قاله المصنف قلت قد منا  
 أنه يغترض القضاء فوراً لا في ثلث \* قضى عليه بالنكول ثم اراد أن يحلف لا يلتفت إليه  
 والقضاء على حاله \* ماض درر فيلغت طرق القضاء ثلثاً وعدّها في الاشياء سبعاً بينة وقرار  
 ويمين ونكول عنه وقسامة وعلم قاض علي المرجوع والسابع ترينة قاطعة كان ظهر من دار  
 خالية انسان خائف بسكين متلوث بدّم قد خلّوها فوراً فقرأوا من بوحالحيته اخذ به اذ لا  
 يمتري احد انه قاتله \* شك فيما يدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف \* تحرزاً  
 عن الوقوع في الحرام \* وان ابنى خصمه الا حلفه ان اكبر رأيه ان المدعي مبطل حلف  
 والا \* بان غلب على ظنه انه محق \* لا \* يحلف بزاية \* وتقبل البينة لو اقامها المدعي  
 وان قال قبل اليمين لا بينة لي سراج خلافاً لما في شرح المجمع عن المحيط \* بعد يمين \*  
 المدعي عليه كما تقبل البينة بعد القضاء بالنكول خانية \* عند العامة \* وهو الصحيح لقول  
 شرح اليمين الفاجرة احق ان ترد من البينة العادلة ولان اليمين كالحلف عن البينة  
 فاذا جاء الاصل انتهى حكم الخلف كانه لم يوجد اصلاً بحر \* ويظهر كذبها قاطعتها \* اي البينة \*  
 لو ادعاه \* اي المال \* بلا سبب فحلف \* اي المدعي عليه ثم اقامها حتى يستثنى في  
 يمينه وعليه الفتوى طلاق الخانية خلافاً لطلاق الدرر \* وان \* ادعاه \* بسبب فحلف \*  
 انه لا دين عليه \* ثم اقامها \* المدعي على السبب \* لا \* يظهر كذبها لجواز انه وجد القرض  
 ثم وجد الابرأ او الايفاء وعليه الفتوى فصولين وسراج وشمنى وغيرهم \* ولا تحليف

في نكاح \* انكره هو او هي \* ورجعة \* جعلها موازهي بعد علق \* وفي ايلاء \* انكره  
احدها بعد الملك \* واستملا \* قد عيه الامة ولا يتا تق عكسه لثبوته باقراره \* ورق  
ونسب \* بان ادعى على مجهول انه قنه او ابنه وبالعكس \* ورلاء \* عتاقة او موالاة  
ادعاه الا على او الاسفل \* وحد ولعان والغتوى على انه يحلف \* المنكر \* في الاشياء  
السبعة \* ومن عدلها ستة الحق امومة الاول بالنسب از الرق والحاصل ان المقتضى به التحليف  
في الكل الا في الحد ورد منها حد قذف ولعان فلا يمين اجماعا الا اذا تضمن حقا بان علق  
عتق عبدا \* بزنائه \* بللعين تحليفه فان ثل ثبت العتق لا الزنا \* وكذا \* يستحلف السارق \*  
لاجل المال \* فان ثل ضمن ولم يقطع \* وان اقر بها قطع وقالوا يستحلف في التعزير كما  
بسطه في الدرر وفي الفصول ادعى نكاحها فحيلة دفع يمينها ان تزوج فلا يحلف وفي الخانية  
لا استحلاف في احد على ثلثين مسألة \* النمابة تجري في الاستحلاف لا الحلف \* وفرع  
على الاول بقوله \* فالوكيل والوصي والامولى واب الصغير يملك الاستحلاف \* فله طلب يمين  
خصمه \* ولا يحلف \* واحد منهم \* الا اذا \* ادعى عليه العقد \* وصح اقراره \* على الاصيل  
فيستحلف كالوكيل بالبيع فان اقراره صحيح على الموكل فكذلك انكره وفي الخلاصة كل موضع  
لواقراره فاذا انكره يستحلف الا في ثلث ذكرها والصواب في اربع وثلثين لما مر عن الخانية  
وزاد ستة اخرى في البحر وزاد اربعة عشر في تنوير البصائر حاشية الاشياء والنظائر  
لابن المصنف ولولا خشية التطويل لا وردتها كلها \* التحليف على فعل نفسه يكون على  
البتات \* اي القطع بانه ليس كذلك \* والتحليف \* على فعل غيره \* يكون  
على العلم \* اي انه لا يعلم انه كذلك لعم علمه بما فعل غيره ظاهرا اللهم \* الا اذا كان  
فعل الغير \* شيئا يتصل به \* اي بالحلف وفرع عليه بقوله \* فان ادعى \* مشتري العبد \*  
سرة العبد او اباة \* واثبت ذلك \* يحلف \* البائع \* على البتات \* مع انه فعل الغير  
وانما صح باعتبار وجوب تسليمه سليما فرجع الى فعل نفسه فحلفه على البتات لانها اكد و  
لذا تعتبر مطلقا بخلاف العكس درر عن الزيلعي وفي شرح المجمع عنه هذا اذا قال المنكر  
لا علم لي بذلك ولو ادعى العلم حلف على البتات كمودع ادعى قبض ربه او فرع على قوله  
وفعل غيره على العلم بقوله \* اذا ادعى \* بكر \* سبق الشراء \* له على شراء زيد ولا

بينة \* يحلف خصمه \* وهو بكر \* على العلم \* أي انه لا يعلم انه اشتراه قبله لما مر \*  
 كل اذا ادعى دينا او عينا على وارث اذا علم القاضي كونه ميراثا واقربه المدعى  
 ابره من الخصم عليه \* فيحلف على العلم \* واودعاه \* أي الدين والعين \* الوارث \*  
 على غيره \* يحلف \* المادعى عليه \* دلي ابتداء \* وهو هو بطله وشراء ورث \* ويحلف \*  
 جاحل القود \* اجماعا \* فان نكل فان كان في النفس حيس حتى يقر او يحلف فيها  
 دونه يغتصر \* لان الاطراف خلقت ناية للنفس كالمال فيجري فيها الا بتدال خلافا  
 لهما \* قال المدعى لي بينه حاضرة \* في المصير \* وطلب بمين خصمه لم يحلف \* خلافا لهما  
 ولو حاضرة في مجلس الحكم لم يحلف اتقا قالا لو غائبة عن المصير حلف اتقا نانا سلك  
 وقد ر في المجتبى الغيبة بمدة السفر \* يا حن القاضي \* في مسألة المين فيما لا يسقط  
 بشبهة \* كغلاظة \* يوم من هو به بحر نلاحظ من خصمه \* ولو وجهها المال حقيرا  
 في ظاهر المذهب عيني \* بنفسه نلثة ايام \* في الصحيح وعن الناني الى مجلة الناني  
 وصحح \* فان امتنع من \* اعطاء \* ذلك \* الكفيل \* لازمه \* بنفسه او امينه \* مقدر  
 مدة الكفيل \* لئلا يغيب \* الا ان يكون \* التصر \* غريبا \* أي مسافرا فيلازم او  
 يكفل \* الى انتهاء مجلس القاضي \* دفعا للضرر حتى لو علم وقت سفره يكذله اليه وينظره  
 في ريه اراستخبر دفعا لو انكره المدعى بزازية \* قال لا بينة لي وطلب يمينه فحلفه  
 القاضي ثم برهن \* دلي دعواه بعن اليمين \* قبل ذلك \* البرهان عند الامام \* منه \*  
 وكذا لو قال المدعى كل بينة اتى بها فهي شهود زور او قال اذا حلفت فانت بري من المال  
 فحلف \* ثم برهن \* على الحق قبل خاتمة وبه جزم في السراج كما مر \* وقيل لا \* يقبل  
 قائله محكم كمانى العمادية وعكسه ابن الملك وكذا الخلاف لو قال لا دفع لي ثم اتى بدفع  
 او قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد \* الاصح القبول لجواز النسيان ثم التذكرة كما في  
 الدرر واقرا المصنف \* ادعى المدعى ان الاصل ما انكر المدعى \* ذلك \* ولا بينة له على  
 مدعاه فطلب يمينه قال المدعى اجعل حقي في الختم ثم استخفى له ذلك \* قنية \*  
 واليمين بالله تعالى \* لحد يث من كان حالفا لم يحلف بالله تعالى اوليد زهوتول والله خزنة  
 وظاهره انه او حلف بغيره لم يكن يميننا ولم ادره صريحا بغير \* لا بطلاق وعناق \* وان الح



الخصم وعليه الغموض تاتارخانية لان التحليف بهما حرام خائفة \* وقيل ان مست الضرورة  
 فوض الى القاضي \* اتبا عاللبعض \* فلوحلفه \* القاضي \* به فكل فقضى عليه \* بالمال \*  
 لم ينقل \* تضاروه \* على \* قول \* الاكثر \* كذا في حزانة الغتمين وظاهره انه مفرع علي قول  
 الاكثر اما على القول بالتحليف بهما فيعتبر نكوله ويقضي به والا فلا فائدة بحرو اعتمده  
 المصنف قلت واوحلف بالطلاق انه لا مال علمه ثم رخص المانع علي المال ان شهد وا  
 على السبب كالاقراض لا يفرق وان شهد وعلى قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم  
 قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يثبت لاحتمال صدقه خلا فالابي  
 يوسف كذا في شرح الوهابية للمشرقي لا وقد تقدم \* ويغلظ بكراوصافه تعالى \* و  
 قيل : بعضهم بغاسق ومال خطير \* والاختيا \* فيه \* في صفته الي القاضي \* ويجتنب  
 العطف كيلا تتكرر الميمين ، فلوحلف بالله ونكل عن التغليظ لا يقضى عليه به \* اى بالنكول  
 لان المقصود الحلف بالله وقد حصل زيلعى \* لا \* يستحب التغليظ على المسلم \* بزمان  
 ولا يمكن \* كذا في الحارمى فظاهرة انه مباح \* ويستحلف اليهودى بالله الذى انزل  
 التوراة على موسى والنصرانى بالله الذى انزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذى  
 خلق النار \* فيغلظ لى كل بمعتقد \* فلواكتفى بالله كفى كالمسلم اختيار \* ولو نى بالله تعالى \*  
 لانه يقربه وان عبد غير \* وجزم ابن الكمال بان الدورية لا يعتق \* نه تعالى قلت وعليه  
 فيما ذابحون وبقي تحليف الاخرى ان يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه وان  
 كان كذا او كذا فاذا ارادى برأسه اى نعم صار حالغا ولو اصرم ايضا كتب له لتجيب بخطه ان  
 عرفه والا فباشارته ولو اصرم ايضا فابوه او وصيه او من نصبه القاضي شرح وهابية \*  
 ولا يحلفون في بيوت عباداتهم \* لكراهة دخولها بحر \* ويحلف القاضي \* في دعوى  
 سبب يرتفع \* على الحاصل \* اى على صورة انكار المنكر ونسره بقوله \* اى بالله  
 ما بينكما نكاح قائم \* ما بينكما \* بيع قائم وما يجب عليك رده \* لو قائما او بدله لو  
 هالك \* وما هي بائن منك \* قوله \* الآن \* متعلق بالجميع مسكين \* في دعوى نكاح  
 وبيع وغصب وطلاق \* فيه لف ونشر لا على السبب اى بالله ما نكحت وما بيعت خلافا  
 للثاني نظر المدين على عليه ايضا لاحتمال طلاقه واتالته \* الا اذا الزم \* من الحلف علي

الحاصل \* ترك النظر للمدعي فحلف \* بالاجماع \* على السبب \* اى على صورة  
دعوى المدعى \* كدعوى شفعة بالجوارر ونفقة مبتوتة والخصم لا يراهما \* لكونه شاهدا  
لصدق حلفه على الحاصل فى معتقده فيتضرر المدعى قلت ومغاداة انه لا اعتبار بمن هب  
المدعى عليه واما من هب المال على نفيه خلاف والاوجه ان يسئلة القاضى هل تعتقد  
وجوب شفعة الجوارر ولا واعتمده المصنف \* وكذلك \* اى يحلف على السبب اجماعا \*  
فى سبب لا يرتفع \* برفع بعد ثبوته \* كعبد مسلم يدعى \* على مولاه \* عتقه \* لعدم تكرار  
رقه \* واما \* فى الامة \* والمسلمة \* والعبد الكافر \* فلتكرار رقبتهما بالحق حلف مولاها \*  
على الحاصل \* والحاصل اعتبار الحاصل الا لضرر مدعى وسبب غير متكرر \* وصح فداء  
اليمين والصلح منه \* لئلا يث ذبوا عن اعراضكم باموالكم وقال الشهيد الاحترار عن اليمين  
الصادقة واجب قال فى البحر اى ثابت بدليل جواز الحلف صادقا ولا يحلف \* المنكر \*  
بعده \* ابل الا انه اسقط حقه \* و \* قيل بالغداء والصلح لان المدعى \* لو اسقطه \* اى  
اليمين \* قصدا بان قال برئت من الحلف او تركته عاياه او وهبته لا يصح وله التكليف \*  
بخلاف البراءة عن المال لان التكليف للمالك بزيادة وكذا اذا اشترى يمينه لم يجز لعدم  
ركن البيع درر فرع استخلفه خصمه فقال حلفتنى مرتان عند حاكم او محكم وبرهن قبل  
والا لله تخليفه درر فلت ولم ار ما لو قال انى قد حلفت بالطلاق انى لا احلف فيحدر \*

**\* باب التكليف \***

لما قدم يمين الواحد ذكر يمين الاثنين \* اختلفا \* اى المتبايعان \* فى قدر ثمن \* او  
وصفه او جنسه \* او \* فى قدر مبيع حكم لمن برهن \* لانه نورد عواذ بالحجة \* وان  
برهن فلمثبت الزيادة \* اذا البينات للاثبات \* وان اختلفا فيهما \* اى الثمن والمبيع  
جميعا \* قدم برهان البائع لو \* الاختلاف \* فى الثمن وبرهان المشتري لو فى المبيع \*  
نظر الاثبات الزيادة \* وان عجزا \* فى الصور الثلاث عن البينة فان رضى كل بمقالة الآخر  
فيها \* و \* ان \* لم يرض واحد منهما بل دعوى الآخر فالحلف \* ما لم يكن فيه خيار فيفسخ  
من له الخيار \* وبدأ \* يمين \* المشتري \* لانه البادى بالانكار وهذا \* لو \* كان \* بيع عين  
بدل \* والا \* بان كان مقايضة او صرفا \* فهو \* غير \* وقيل يفرع ابن ملك ويقتصر على الذنى فى

الاصح \* وفسخ القاضي البيع بطلب احدهما \* او طلبهما ولا يفسخ بالتخالف ولا يفسخ  
 احدهما بل يفسخهما بغير \* ومن نكل \* منهما \* لزمه دعوى الآخر \* بالقضاء واصله قوله  
 صلى الله عليه وسلم اذا اختلفا المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا وترا دأوهذا اكله لو  
 الاختلاف في البذل مقصود افلو في ضمن شئ كما ختلافهما في الزق فالقول للمشتري في انه  
 الزق ولا تحالف كما لو اختلفا في وصف المبيع كقوله اشتريته على انه كاتب او خباز وقال البائع  
 لم اشترطه فالقول للبائع ولا تحالف ظهيرية \* وقيل باختلافهما في ثمن ومبيع لانه \* لا تحالف في \*  
 غيرهما لانه لا يختل به قوام العقل نحو \* اجل وشرط \* رهن او خيرا او ضمان \* قبض بعض ثمن  
 والقول للمنكر \* بيمينه وقال زفر والشافعي يتحالفان \* ولا \* تحالف اذا اختلفا \* بعد  
 هلاك المبيع \* او خروجه عن ملكه او تعيبه بما لا يرد به \* وحلف المشتري \* الا اذا  
 استهلكه في يد البائع غير المشتري وقال محمد والشافعي رح يتحالفان ويفسخ على قيمة  
 الهالك وهذا هو الثمن دينا فلو مقايضة تحالفا اجماعا لان المبيع كل منهما ويرد مثل الهالك  
 او قيمته كما لو اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بان قال احد هما دراهم والاخر  
 دنانير تحالفا ولزم المشتري رد القيمة سراج \* ولا \* تحالف \* بعد هلاك بعضه \* او  
 خروجه عن ملكه كعبد يمين مات احدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في قد راعى  
 لم يتحالفا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى \* الا ان يرضى البائع بترك حصة الهالك \* اصلا  
 فحينئذ يتحالفان هذا على تخريج الجمهور وصرف مشائخ بلخ الاستثناء الى يمين المشتري \*  
 ولا في \* تن \* بدل كتابة \* لعدم لزومها \* وقد ر \* رأ \* س مال بعد اقاله \* عقد \* السلم \*  
 بل القول للمعبد والمسلم اليه ولا يعود السلم \* وان اختلفا \* اى المتعاقدين \* في مقدار  
 الثمن بعد الاقاله \* ولا بينة \* تحالفا \* وعاد البيع \* لو كان كل من المبيع والنمن مقبوضا  
 ولم يرد المشتري الى بائعه \* بحكم الاقاله \* فان رده اليه بحكم الاقاله لا \* تحالف  
 خلا فالمحمد \* وان اختلفا \* اى الزوجان \* في \* مقدار \* المهر \* او جنسه \* قضى لمن  
 اقام البرهان وان برهننا فللمرأة اذا كان مهر المثل شاهد الزوج \* بان كان كمياله او اقل \*  
 وان كان شاهد الهاء \* بان كان كميالها او اكثر \* فيمنته اولى \* لاثباتها خلاف الظاهر \*  
 وان كان غير شاهد لكل منهما \* بان كان بينهما \* فالتها تر \* للاتواء \* ويجب مهر المثل \* علي

الصحيح \* فان عجزا \* عن البرهان \* تحالفا ولم يفسخ النكاح \* لتبعية المهر بخلاف البيع \* ويدل  
 بيمينه \* لان اول التسليمين عليه فيكون اول اليمينين عليه ظهريه \* ونحكم \* بالتشديد اى يجعل \*  
 مهر مثلها \* حكما لسقوط اعتبار التسمية بالتحالف \* فيقضي بقوله لو كان كمقالتة او اقل بقولها  
 لو كمقالتتها واكثر وبه لو بينهما \* اى بين ما تدين عليه ويد عليه \* ولو اختلفا \* اى المزوج والمستاجر \*  
 فى \* بدل \* الاجارة \* اوفى قدا المدة \* قبل الاستيفاء \* للمنفعة \* تحالفا \* وتراد اوبل \*  
 بيمين المستاجر لو اختلفا في البدل والمزوج لو في المدة ولو برهننا فالبينة للمزوج في البدل  
 وللمستاجر في المدة \* وبعد لا والقول للمستاجر \* لانه منكر للزيادة \* ولو \* اختلفا \* بعد \*  
 التمكين من \* استيفاء البعض \* من المنفعة \* تحالفا وفسخ العقل فى الباقي والقول فى  
 الماضي للمستاجر \* لان عقا وها ساعة فساعة فكل جزء كعقد بخلاف البيع \* وان اختلف  
 الزوجان \* ولو مملوكين او مكاتبين او صغيرين والصغير يجامع اذمية مع مسلم قام  
 انكاح اولاهى بيت لهما اولا حدهما خزنة الاكمل لان العبرة للبدل لا للملك \* فى متاع \*  
 هو هنا ما كان فى \* البيت \* ولو ذهبا او فضة \* فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع  
 بيمينه \* الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للاخرنا لقول له لتعرض الظاهرين  
 ودرر وغيرها \* والقول له فى الصالح لهما \* لانها وما فى يد هافى يد والقول لذى اليد بخلاف  
 ما يختص بها لان ظاهرها اظهر من ظاهرة وصويلا استعمال \* ولو اقاما بينة يقضى  
 ببينتهما \* لانها خارجة خانية والبيت للزوج الا ان يكون لها بينة بحر وهد الو  
 حيين \* وان مات احدهما واختلف وانه مع الحي فى المشكل \* الصالح لهما \*  
 فالقول \* فيه \* للحي \* ولورقيقا وقال الشافعي ومالك الكل بينهما وقال ابن ابي  
 ليلى الكل له وقال الحسن البصري الكل لها وهى المسبعة وعد فى الخانية تسعة اقوال \*  
 ولو احدى مملوكا \* ولو ماء ذونا ومكاتبنا وتالا والشافعي هما كالحر \* فالقول للحر فى  
 الحيوة وللحي فى الموت \* لان يد الحر اقوى ولا يد للميت \* اعتقت الامة \* او المكاتب  
 او المدبرة \* واختارت نفسها فما فى البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعده قبل ان تختار  
 نفسها فهو على ما وصفتنا فى الطلاق \* بحر وفيه طلقها ومضت العدة فامشكل للزوج و  
 لورنته بهل \* لانها صارت اجنبية لا يد لها ولما ذكرنا ان المشكل للزوج فى الطلاق فكذا

لوارثه اموالومات وهى في العدة فامشكل لهاكانه لم يطلقها بل ليل ارثها ولو اختلف المورث  
 والمستأجر فى متاع البيت فالقول للمستأجر بيمينه وليس للمورث الا ما عليه من ثياب بدنه  
 ولو اختلف اسكافي وعطاري في آلات الاساكفة وآلات العطارين وهى في ايديهما فهي بينهما  
 بلا نظر لما يصلح لكل منهما وتماه في السراج \* رجل معروف بالفقر والحاجة صار بينه  
 غلام وعلى عنقه بدرة وذلك بدرة فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار  
 فهي للمعروف باليسار وكذا كناس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول \* الذي هي على  
 عنقه \* هي لى وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل رجلان في سفينة بهاد قيق فادعى كل  
 واحد السفينة وما فيها واحد هما يعرف ببيع الدقيق والآخر يعرف بانه ملاح فالدقيق للذي  
 يعرف ببيعه والسفينة لمن يعرف انه ملاح \* عملا بالظاهر ولو فيها راكب وآخر ممسك  
 وآخر يجذبها وآخر يمدها وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة اثلاثا ولا شيء للماد رجل يقود  
 قطارا بل وآخر راكب ان على الكل متاع للراكب فكلها له والقائد اجيره وان لا شيء عليها  
 فللراكب ما هو راكبه والباقي للقائد بخلاف البقر والغنم وتماه في خزانة الاكمل \*

### \* فصل في دفع الدعاوى \*

لما قدم من يكون خصما ذكرا من لا يكون خصما \* قال ذواليد هذا الشيء \* المدعى  
 منقول كان او عقارا \* اودعني اواعارني او آجرني او رهني زيد الغائب  
 او غصبته منه \* من الغائب \* وبرهن عليه \* على ما ذكر والعين قائمة لاهالكه وقال  
 الشهود نعرفه باسمه ونسبه او بوجهه وشرط محرم معرفته بوجهه ايضا فلو حلف لا يعرف  
 فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا يحسن ذكره الزيلعي وفي الشرع بلاية عن خط العلامة المقلد  
 عن البرازية ان تعويل الائمة على قول محرم انتهى فلم يفظ \* دفعت خصومة المدعى \*  
 للملك المطلق لان يد هو لاء ليست يد خصومة وقال ابو يوسف ان عرف ذواليد بالحييل  
 لا تنفع وبه يؤخذ ملتقى واختاره في المختار وهذه خمسة كتاب الدعوى لان فيها اقوال خمسة  
 علماء كما بسطه في الدرر اوان صورها خمس عيني وغيره قلت وفيه نظر اذ الحكم  
 كذلك لو قال وكلني صاحبه يحفظه او اسكنني فيها زيد الغائب او سرقة منه او انتزعت  
 منه او ضل منه فوجده بحرا وهي في يدى مزارة برازية فالصور احدى عشر قلت لكن الحق في



البزازية المزارة بالاجارة او لوديعة قال فلا يزاد علي الخمس وقد حررته في شرح  
 الملتقى \* وان كان هالكا او قال الشهود اودعه من لا نعرفه او اقر ذواليد بيد الخصومة  
 كان \* قال ذواليد \* اشتريته \* واتهبته \* من الغائب او \* لم يدع الملك المطلق بل ادعى  
 عليه الفعل بان \* قال المدعي غصبه \* مني \* او \* قال \* سرق مني \* وبناءه للمفعول للمستبر عليه فكانه  
 قال سرقتني بخلاف غصب مني او غصبه مني فلان الغائب كما سيأتي حيث تندفع  
 وهل تندفع بالمصدر الصحيح لا بزازية \* وقال ذواليد \* في الدفع \* اودعني فلان وبرهن  
 عليه لا \* تندفع في اكل لما قلنا \* قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه  
 انه وديعة عندى \* اودعني \* من فلان نذفع مع البرهان على ما ذكر ولو  
 برهن المدعي على مقالته الاولى يجعله خضما ويحكم عليه \* لسبق اقرار يمنع الدفع بزازية \*  
 وان قال المدعي اشتريته من فلان \* الغائب \* وقال ذواليد في الدفع اودعني فلان  
 ذلك \* اى بنفسه فلو بوكيله لم تندفع بلا بينة \* دفعت الخصومة وان لم يبرهن \* لتوافقهما  
 ان اصل الملك للغائب الا اذا قال اشتريته وركني بقبضه وبرهن ولو صدقه في الشراء  
 لم يؤمر بالتسليم لثلا يكون قضاء على الغائب باقراره وهي عجيبة ثم اقتصار الد رر وغيرها  
 على دعوى الشراء قيد اتفاقي فلان قال \* ولو ادعى انه له غصبه عنه فلان الغائب وبرهن  
 عليه وزعم ذواليد ان هذا الغائب اودعه عنده اذن دفعت \* لتوافقهما ان اليد لك الرجل \*  
 ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقة لا \* تندفع برعم ذى اليد ايداع ذلك الغائب  
 استحسانا بزازية وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي ولو اتفقا على الملك لزيد وكل يدعى  
 الاجارة منه لم يكن الثانى خصما للاول علي الصحيح والمدعي رهن او شراء اما المشتري فخصم  
 لكل فر وع قال المدعي عليه لى دفع يمهل الى المجلس الثانى صغرى للمدعي تحليف  
 مدعى الايداع على البتات درروله تحليف المدعى على العلم وتماه فى البزازية وكل  
 ينقل امته فبرهنت انه اعتقها قبل الدفع لالاعتق ما لم يحضر المولى ابن ملك \*

### \* باب دعوى الرجلين \*

تقدم حجة خارج في ملك مطلق \* اى لم يذكرك له سبب كما مر \* على حجة ذى اليد وان  
 وقت احدهما فقط \* وقال ابو يوسف ذوالوقت احق وثمرته فيما لو \* قال \* فى دعواه \*

هذا العهد في غايته من شهر وثمانين سنة بقضى السيد عى \* لان ما ذكره  
 تاريخ غيبته لا ملك فلم يوجد التاريخ من الطرفين فقضى بيمينه الخاوج وقال ابو يوسف  
 يقضى للمورخ ولو في حالة الانفراد وينبغي ان يقضى بقوله لانه اوفق واظهر كذا ذكره  
 في جامع القصور لمن واقره المصنف \* ولو برهن خارجا على شئ قضى به لهما فان  
 برهننا في \* دعوى \* نكاح سقطا \* لتعدد الجمع لوحدة ولو ميتة قضى به بينهما وطى كل  
 نصف المهر وورثان ميراث زوج واحد ولو ولد ثبت النسب منهما وتاممه في الخلاصة \*  
 وهي ان صدقته اذا لم تكن في يد من كذبته ولم يكن دخل \* من كذبته \* بها \* هذا اذا لم  
 يورخا \* فان ارخا فالسابق احق بها \* فلو ارخ احد هما فهي لمن صدقته اولى الى  
 برازية قلت وعلى ما مر عن الثاني ينبغي اعتبار تاريخ احد هما ولم ارم من به على هذا افتاء مل \*  
 ولو اقرت لمن لا حجة له فهي له وان برهن الاخر قضى له ولو برهن احد هما وقضى له ثم  
 برهن الاخر لم يقض له الا اذا ثبت سبقه \* لان البرهان مع التاريخ اقوى منه بل ونه \*  
 كما لم يقض ببرهان خارج على ذي يد ظهر نكاحه الا اذا ثبت سبقه \* اى ان نكاحه اسبق \*  
 وان \* ذكر اسباب الملك بان \* برهننا على شراء شئ من ذي اليد فلكل نصفه بنصف الثمن \*  
 ان شاء \* او قرره \* انما خير لتفريق الصفقة عليه \* وان ترك احد هما بعد ما قضى لهما لم  
 يأنخل الا آخر كله \* لانفساخه بالقضاء فلو قبله فله \* وهو \* اى ما ادعيا شراء \* للسابق \*  
 تاريخا \* ان ارخا \* فيرد المائع ما قبضه من الآخر اليه سراج \* وهو \* لذى يد ان لم  
 يورخا او ارخ احد هما \* او استوى تاريخهما \* وهو \* لذى وقت ان وقت احد هما  
 فقط \* والحال انه \* لا يد لهما \* وان لم يوقتا فقد مر ان لكل نصفه بنصف \* والشراء احق  
 من هبة او صدقة \* ورهن ولو مع قبض وهذا \* ان لم يورخا فلو ارخا واتحد الملك  
 فالاسبق احق \* لقوته \* ولو ارخت احد بهما فقط فالمرخة اولى \* واو اختلف الملك  
 استويا وهذا لا يقسم اتفاقا واختلف التصحيح فيما يقسم كالدرا والاصح ان الكل  
 لمدعى الشراء لان الاستحقاق من قبيل الشيوع المقارن لا الطاوى هبة الدر \* والشراء  
 والمهر سواء \* فينصف وترجع هي بنصف القيمة وهو بنصف الثمن اريغى لما مر \* هذا  
 اذا لم يورخا او ارخا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ احد هما كان احق \* قيل بشراء

لان النكاح احق من هبة او رهن او صلقة عمانية و المراد من النكاح المهر حكما حرره  
 في البحر مغلطا للجامع نعم يستوى النكاح والشراء لو تنازعا في الامة من رجل واحد ولا  
 مرجح فتكون ملكا له منكوحة للآخر فتدبر \* ورهن مع قبض احق من هبة بلا عوض  
 معه \* استحسانا ولو به فهي احق لانها بيع انتهاء والبيع ولو بوجه اقوى من الوهن ولو العين معها  
 استويا مال السرير و رها واحد هما اسبق \* وان برهن خارجا عن ملك مؤرخ او بشراء  
 مؤرخ من واحد \* غير ذي يد \* او \* برهن \* خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك  
 مؤرخ اقدم فالسابق احق وان برهن على شراء متفق تاريخهما \* او مختلف عيني وكل يد على  
 الشراء \* من \* رجل \* آخر اذ وقت احدهما فقط استويا \* ان تعدد البائع وان اتحد فذو  
 الوقت احق ثم لا بد من ذكر المدعي وشهوده ما يقول ملك بائعه ان لم يكن المبيع في يد  
 البائع وان شهدوا ببطلان فقرولان بزانية \* فان برهن خارج على الملك وذو اليد على  
 الشراء منه او برهن على سبب ملك لا يتكرر كالنتاج \* وما في معناه كنسج لايعاد وغزل  
 قطن \* وحلب لبن وجز صوف \* ونحوها ولو عند بائعه درر \* فذو اليد احق \* من الخارج  
 اجماعا الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كغصب او ردعة او اجارة ونحوها في رواية درر  
 او كان سببا يتكرر كبناء وغرس ونسج خز وزرع بر ونحوه او اشكل على اهل الخبرة فهو  
 للخارج لانه الاصل وانما عدل لناعنه يحدث النتاج \* وان برهن كل \* من الخارجين  
 اذ ذى الا يدى او الخارج وذو اليد عيني \* على الشراء من الآخر بلا وقت سقطا وترك  
 المال \* الملك على به \* فى يد من معه \* وقال محمد يقضى للخارج قلنا الا قد ام على الشراء  
 اقرار منه بالملك له ولو اثبتا قبضاتها تروا اتفاقا درر \* ولا يرجح بزيادة عدد الشهود \*  
 فان العرجم عندنا بقوة الدليل لا بكثرته ثم فرع على هذا الاصل بقوله \* فلو اقام احد  
 الملك عيين شاهدين والاخر اربعة فهما سواء \* فى ذلك \* وكذا لا ترجح بزيادة  
 العدل \* لان المعبر اصل العدالة اذ لا احد الا عدلية \* وادعى آخر اذ على رجل نصفها  
 و آخر كلها وبرهنان فلا تولى ربعها والباقي للاخر بطريق المنازعة \* وهو ان النصف سالم لمدعى الكل  
 بلا منازعة ثم استوت منازعتهم في النصف الآخر فنصف \* وقالوا الثلث له والباقي للنازى  
 بطريق العول \* لان فى المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتعمل الى ثلثة واعلم ان انواع القسمة

اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا هو ثمانية ميراث وذيون ووصية وصا باع وذر اهر  
 مرسلة وسنائة وجناية رتمق او بطريق المنازعة اجماعا وهي مسألة الفضولي من ويطريق المنازعة عنده  
 والعول عند ما هو ثلث مسائل محئلة الكتاب واذا اوصى لرجل بكل ماله او بغيره بعينه ولا آخر  
 بنصف ذلك ويطريق العول عنده والمنازعة عند ما هو خمس كاسطة الزيلي والعيني وتامة  
 في البحر والاصل عنده ان القسمة متى رجبت لحق ثابت في عين او ذمة شائعا فعولية او مميزات او  
 لاحد مما شائعا وللآخر في الكل فمننا زعة وعند ما امتن ثبنا معا على الشيوع فعولية ولا فمننا زعة  
 فله حفظ \* ولو اكد ايدى ايديهما فهي للتاني \* نصف لاي لقضاء ونصف به لانه خارج ولو في يد  
 ثلثة واد على احد هم كلها واخر نصفها واخر ثلثها وبرهنوا قسمت عنده بالمنازعة وعند ما بالاعول  
 وببانه في الكافي \* ولو برهنوا على نتاج دابة \* في ايديهما او احد ما او غيرهما \* وارضا قضي  
 لمن وافق منها تاريخه \* بشهادة الظاهر \* فلو لم يؤرخا قضي بهما لى اليد ولهما ان فى  
 ايدى يهما او فى يد ثالث وان لم يوافقهما \* بان خالف او اشكل \* فلهما ان كانت فى  
 ايديهما او كانا خارجين فان فى يد احد ما قضي بهاله \* هو الاصح قلت ومنه اولى مما وقع  
 فى الدردر والكنز والملتقى فتبصر \* برهن احد الخارجين على الغصب \* من زيد \* و  
 الاخر على اللودعة \* منه \* استويا \* لانها بالجد تصير غصبا \* الناس احرار \* بلا بيان \*  
 الا فى \* اربع \* الشهادة والحد ودوالفصاص والعقل \* كذا فى نسخة المصنف وفى نسخة  
 والعقل وعبارة الاشياء والى وجهين \* فلو ادعى على مجهول الحال \* احراما لا \* انه عبد \*  
 فانكر وقال انا حر الاصل فالقول له \* لتمسكه بالاصل \* واللابس \* للثوب \* احق  
 من اخذ النكم والراكمب \* احق \* من اخذ اللجام ومن فى السرج اولى من رد يده وذو حملها  
 ممن علق كوز بهها \* لانه اكثر تصرفا \* والجالس على البساط والمتعلق به سواء \* كجالسه  
 وراكبي سرج \* كمن معه ثوب وطرفه مع الآخر لا هل يته \* اى طرفه الغير منسوجة لانها  
 ليست بثوب \* بخلاف جالسي دار تنازعا فيها \* حيث لا يقضى لهما لاحتمال انها فى  
 يد غيرهما وهنا علم انه ليس فى يد غيرهما عيني \* والحائظ لمن جده عليه او متصل به  
 اتصال تربع \* بان تعد اخل انصاف لبناته فى لبنات الآخر ولو من خشب فبان تكون  
 الخبيثة مركبة فى الآخر ذلك لانه على انهما بنيا معا ولد اسمي يد لك لانه حينئذ يبنى

مربعا \* لا لمن له اتصال ملازقة او نقب وادخال او \* مرادى \* كقصد وطبق يوضع  
على الجذوع \* بل \* يكون \* بين الجارين لوتنازعا \* ولا يختص به صاحب الهراوى  
بل صاحب الجذوع الواحد احق منه خانية ولولا احد هما جذوع وللآخر اتصال فلذى  
الاتصال وللآخر حق الوضع وقيل لذى الجذوع ملتقى وتما فيه العيني وغيره واما  
حق المطالبة برفع جذوع وضعت تعديا فلا يسقط بابراء ولا صلح وعفور بيع واجارة اشباه  
من احكام الساقط لا يعود فليحفظ \* وذو بيت من دار \* فيها بيوت كثيرة \* كل لى  
بيوت \* منها \* في حق ساحتها فهي بينهما نصفين \* كالطريق \* بخلاف الشرب \*  
اذا تنازعا فيه \* فانه يقدر بالارض \* بقدر سقيها \* برهنا \* اى الخارجان \* على  
دين \* لكل منهما \* في ارض قضى بيد هما \* فتنصف \* ولو برهن عليه \* اى على اليد \*  
احد هما او كان تصرف فيها \* بان لبن او بنى \* قضى بيد \* لوجود تصرفه \* ادعى الملك  
فى الحال وشهد الشهود ان هذا العين كان ملكه تقبل \* لان ما ثبت فى زمان يحكم ببقائه  
ما لم يوجد المزيل ورر \* صبي يعبر عن نفسه \* اى يعقل ما يقول \* قال انا حر فاقول له \*  
لانه فى يد نفسه كالبالغ \* فان قال انا عبد لغلان \* لغير ذى اليد \* قضى \* به \* لذى اليد \*  
كمن لا يعبر عن نفسه لا قراره بعد مده \* فلو كبر وادعى الحرية تسمع مع البرهان \*  
لما تقرران التناقض فى دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى والله سبحانه وتعالى اعلم \*

### \* باب دعوى النسب \*

الدعوى نوعان دعوى استيلاء وهو ان يكون اصل العلوق في ملك المادعى ودعوى تحرير  
وهو خلافه والاول اقوى لسبقه واستنادها لوقت العلوق واقتصاد دعوى التحرير على الحال  
وسيتضح \* مبينة ولدت لاقول من ستة اشهر منذ بيعت فادعاه \* البائع \* ثبت نسبه \*  
منه استحسانا لعلوقه فى ملكه ومبنى النسب على الخفاء فيعفى فيه التناقض \* و \* اذا  
صححت استندت فـ صارت ام ولد \* فيفسخ البيع ويرد الثمن \* لكن \* ان ادعاه  
المشتري قبله ثبت \* نسبه \* منه \* لوجود ملكه واميتها باقراره وقيل يحمل على انه  
نكحها واستولد هاتم اشترىها \* ولو ادعاه معه \* اى مع ادعاء البائع \* او بعد \* لا \* لان  
دعوته تحرير والبائع استيلاء فكان اقوى كما مر \* وكذا \* يثبت من البائع \* لو ادعاه بعد



موت الام بخلاف موت الولد \* لغوات الاصل \* وبأخذ \* البائع بعد موت امه \*  
ويسترد المشتري كل الثمن \* وقالا حصته \* واعتاقهما \* اى اعتاق المشتري الام والولد \*  
كموتهما \* فى الحكم \* والتدبير كالاعتاق \* لانه ايضا لا يحمل الا بطلان ويرد حصته اتفاقا  
ملتقى وغيره وكذا انحصتها ايضا على الصحيح من مذهب الامام كما فى القهستاني والبرهان  
ونقله فى الدردر والمنع عن النهى اية على خلاف ما فى الكافى عن المبسوط وعبارة المواهب  
وان ادعاه بعد عتقها او موتها ثبت منه وعليه رد الثمن واكتفيا برد حصته وقيل لا يرد  
حصتها فى الاعتاق بالاتفاق انتهى فليحفظ \* ولورادت \* الامة المذكورة \* لاكثر  
من حولين من وقت البيع وصلته المشتري ثبت النسب \* بتصليقه \* وهى ام ولد \*  
على المعنى اللغوى \* نكاحا \* حملا لامره على الصلاح بقى لورادت فيما بين الاقل  
والاكثر ان صدقه فحكمه كالاول لاحتمال العلوق قبل بيعه والا لملتقى ولوتنازعا  
فالقول للمشتري اتفاقا وكذا البينة له عند الثانى خلافا للثالث شربلا لية وشرح مجمع وفيه  
لورادت عند المشتري ولد بن احد هالدون ستة اشهر والاخر لاكثر ثم ادعى البائع  
الاول ثبت نسبهما بلا تصديق المشتري \* باع من ولد عند ادعاه بعد بيع مشتريه ثبت  
نسبه \* لكون العلوق فى ملكه \* ورد بيعه \* لان البيع يحتمل النقص \* وكذا \* الحكم \*  
لو كاتب الوال او رهنه منه او آجره او كاتب الام او رهنها او آجرها او زوجها ثم ادعاه \* فيثبت  
نسبه وترد هذه التصرفات بخلاف الاعتان كما مر \* باع احد التوأمين المولودين \*  
يعنى علقا وولد \* عند \* واعتقه المشتري ثم ادعى البائع \* الولد \* الاخر ثبت نسبهما  
منه وبطل عتق المشتري \* بامرفوقه وهو حرية الاصل لانهما علقا فى ملكه حتى لو اشتراها  
حبلين لم يبطل عتقه لانها دعوة تحرير فتقتصر عمنى وغيره وجزم به المصنف ثم قال وحيلة  
اسقاط دعوة البائع ان يقر البائع انه ابن عبد فلان فلا تصح دعواه ابل امجتيب وقد  
افاده بقوله \* قال \* عمرو \* لصبي معه \* اومع غيره عيني \* وهو ابن زيد \* الغائب \*  
ثم قال هو ابني لم يكن ابنه \* ابل \* وان \* وصيلة \* جعل زيد بنوته \* خلافا لهما لان  
النسب لا يحتمل النقص بعد نبوته حتى لو صدقه بعد تكذيبه صح وكذا لو قال لصبي  
هذا الولد مني ثم قال ليس مني لم يصح نفيه لانه بعد الاقرار به لا ينتفى بالنفى فلا حاجة الى

الاقرار به ثانيا ولا سهو في عبارة العمادية كما زعمه ملا خسر وكما افاد الشرنبلالي وهذا  
 اذا صدقه الابن اما بدونه فلا الا اذا عاد الابن الى التصديق لبقاء اقرار الاب ولو انكر  
 الاب الاقرار فبرهن عليه الابن قبل واما الاقرار بانه اخوه فلا يقبل لانه اقرار علي  
 الغير فروع لوقال لست وارثه ثم ادعى انه وارثه وبين جهة الارث صح اذا التناقض  
 في النسب عفو ولو ادعى بنوة العم لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن انه اقراني ابنه تقبل  
 لثبوت النسب باقراره ولا تسمع الاطلى خصم هو وارث او دائن او مديون او موصى له ولو حضر  
 رجلا ليدعى عليه حقا لابييه وهو مقربه اولا فله اثبات نسبه بالبينة عند القاضي بحضرة ذلك  
 الرجل ولو ادعى ارثا عن ابيه فلو اقر به امر بالكفح اليه ولا يكون قضاء على الاب حتى اوجاه حيا  
 ياخذ من الدافع والدافع علي الابن ولو انكر قيل للابن برهن على موت ابيك وانك وارثه و  
 لا يمين والصحيح تحليفه على العلم بانه ابن فلان وانه مات ثم يكف الابن للبينة بذالك وتامه في  
جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين \* ولو كان \* الصبي \* مع مسلم وكافر فقال  
المسلم هو عبدى وقال الكافر هو بنى فهو حر ابن الكافر \* لنيله الحرية حالا والاسلام مالا لكن جزم  
ابن الكمال بانه يكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للمتخفة فليحفظ \* قال زوج  
امراة لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيره فهو ابنيهما \* ان ادعياما  
والا فغيه تفصيل ابن الكمال وهذا \* لو غير معبر والا \* بان كان معبرا \* فهو لمن صدقه \*  
لان قيام ايديهما وقراشهما يغيد انه منهما \* ولورلد تامة اشتراها فاستحققت غرم  
الاب قيمة الولد \* يوم الخصومة لانه يوم المنع \* وهو حر \* لانه ولد مغرور والمغرور  
من يطا امراة معتمد اطلاق مالك يمين او نكاح فتلك منه ثم تستحق فلن اقال \* وكذا الحكم \*  
لو ملكها بسبب آخر \* بائى سبب كان عيني \* كالزوجها على انها حرة فولدت له ثم استحققت \*  
غرم قيمة ولده \* فان مات الولد قبل الخصومة فلا شئ على ابيه \* لعدم المنع كما مر \*  
وارثه له \* لانه حر الاصل في حقه فيرثه \* فان قتله ابوه او غيره \* وقبض الاب من  
ديته قل رقيمته \* غرم الاب قيمته \* للمستحق كما لو كان حيا ولم يقبض شيئا لا شئ عليه  
وان قبض اقل لزمه بقدره عيني \* ورجع بها \* اى بالقيمة في الصورتين \* كما يرجع  
بشمنها ولو هلكة \* على بائنها وكن الواسترد لها المشتري الثاني كن انما يرجع المشتري

الاول على البائع الاول بالثمن فقط كما في المواهب وغيرها \* لا يعقرها \* الذي اخذه منه المستحق للزومه باستيفاء منافعها كما في باب المراجعة والاستحقاق مع مسائل التناقض وغالبها من في متفرقات القضاء ويجيء في الاقرار في وقوع التناقض في موضع الخفاء عفو لا تسمع الد عوى على غريم الميت الا اذا وصب جميع ماله لاجنبي وسلمه له فانها تسمع عليه لكونه زائداً الا يجوز للمدعى عليه الانكار مع علمه بالحق الا في د عوى العيب ليس من فيتمكن من الرد وفي الوصى اذا علم بالدين لا تحليف مع البرهان الا في ثلث د عوى دين على ميت واستحقاق مبيع ود عوى آبق الا قرار لا يجمع البينة الا في اربع وكالة وصاية واثبات دين على ميت واستحقاق عين من مشرود عوى الآبق لا تحليف على حق مجهول الا في ست اذا اتهم القاضي وصى يتيم ومتولى وقف وفي رهن مجهول ود عوى سرقة وغصب وخيانة مودع لا تحلف المدعى اذا حلف المدعى عليه الا في مسألة في د عوى البحر قال وهي غريبة يجب حفظها اشباه قلت وهي ما لو قال المغصوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب لم ادروا لكنها لا تبلغ المائة صدق بيمينه والزم ببمانه فلم يبين يحلف على الزيادة نمر يحلف المغصوب منه ايضا ان قيمته مائة ولو ظهر خيرا لغاصب بين اخذه او قيمته فلم يحفظ \*

### \* كتاب الاقرار \*

مناسبتها ان المدعى عليه اما منكر او مقر وهو اقرب لغلبة الصدق \* هو لغة لا ثبات يقال اقر الشيء اذا ثبت وشرعا \* اخبار بحق عليه \* للغير \* من وجه انشاء من وجه \* قيد عليه لانه لو كان لنفسه يكون د عوى الاقرار ثم فرع على كل من الشبهين فقال \* فلوجه \* الاول \* وهو الاخبار \* صح اقراره بمال مملوك للغير \* ومتى اقر بملك الغير \* يلزمه تسليمه \* الى المقر له \* اذا ملكه \* برهة من الزمان لفاذه على نفسه ولو كان انشاء لما صح لعدم وجود الملك وفي الاشباه اقر بحرية عبد ثم شراء عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفية دار ثم شراها او ورثها صارت وقفا مواخذة له بزعمه \* ولا يصح اقراره بطلاق وعتاق مكرها \* ولو كان انشاء لصح لعدم التخلف \* وصح اقرار المأذون بعين في يده و المسلم بخمر ونصف داره مشاعا والمرأة بالزوجية من غير شهود \* ولو كان انشاء لما صح \* ولا تسمع دعواه عليه \* بانه اقر له \* بشئ \* معين \* بناء على الاقرار \* له بنك به يغنى

لأنه اخبار يحتمل انكذب حتى لو اقر كاذبا لم يحل له لان الاقرار ليس سببا للملك نعم اوسلمه  
برضاه كان ابتداء هبة وهو الاوجه بزازية \* الا ان يقول \* في دعواه \* هو ملكي \* و  
اقر لي به او يقول لي عليه كذا وهكذا اقر به فتسمع اجما عا لانه لم يجعل الاقرار سببا  
للو جوب ثم لو انكر الاقرار هل يحلف الفتوى انه لا يحلف على الاقرار بل على المال واما  
دعوى الاقرار في الدف فتمسح عند العامة \* ولو لوجه \* الثاني \* وهو الانشاء \* لورد \*  
المقر له \* اقراره ثم قيل لا يصح \* ولو كان اخبارا لصح واما بعد القبول فلا يرتد  
بالرد ولو اعا د المقر اقراره فصلته لزمه لانه اقرار آخر ثم لو انكر اقراره  
الثاني لا يحلف ولا تقبل عليه بينة قال في البدع والاشبه قبولها واعتمد ابن الشحنة  
واقره الشرنبلالي \* والملك التابت به \* بالاقرار \* لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة  
فلا يملكها المقر له \* ولو اخبارا للملكها \* اقر حر مكلف \* يقضان طائعا \* او عبد \* او صبي  
او معتوه \* ما ذون \* لهم ان اقر وا ب تجارة ك اقرار محجور بحد وقود والاف بعد عتقه ونائم  
ومغمى عليه كمجنون وسمي السكران ومرا المكروه \* بحق معلوم او مجهول صح \* لان جهالة  
المقر به لا تضر الا اذا بين سببا تضره الجهالة كبيع واجارة واما جهالة المقر فتضر كقوله لك  
على احد نال درهم لجهالة المقضى عليه الا اذا جمع بين نفسه وعبد فيصح وكذا تضر جهالة  
المقر له ان فحشت كل واحد من الناس على كذا والا لا كلا حد من علي كذا فيصح ولا يجبر  
على البيان لجهالة المدعي بحرو نقله في الدركين باختصار مخل كما بينه عزمي زاده \*  
ولزمه بيان ما جهل \* كشيء وحق \* بذى قيمة \* كفلس وجوزة لا بسا لا قيمة له كحبة  
حنطة وجلد ميتة وصبي حر لانه رجوع فلا يصح \* والقول للمقر مع حلفه \* لانه المنكر \*  
ان ادعي المقر له اكثر منه \* ولا بينة \* ولا يصدق في اقل من درهم في على مال ومن النصاب \*  
اي نصاب الزكاة في الاصح اختصار وقيل ان المقر فقير فنصاب السرقة وصح \* في مال  
عظيم \* لو بينه \* من الذهب او الفضة ومن خمس وعشرين من الابل \* لانها ادنى نصاب  
يؤخذ من جنسه \* ومن قد رالنصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلثة نصب في اموال  
عظام \* ولو فسر به غير مال الزكاة اعتبر قيمتها كما مر \* في درهم ثلثة و \* في \* درهم \*  
اود ثانيا ب \* كثيرة عشرة \* لانها نهاية اسم الجمع \* وكذا اد رهما درهم \* علي

المعتمد ولو خفضه لزمه مائة درهم وفي درهم او درهم عظيم درهم والمعتبر الوزن المعتاد  
 الا بحجة زيلعي \* وكذا كذا \* درهما \* احد عشر وكذا او كذا احد وعشرون \* لان نظيره  
 بالواحد وعشرون \* ولوثلث بلا واو واحد عشر \* اذ لا نظير له فحمل علي التكرار \* ومعها  
 فمائة واحد وعشرون وان ربع \* مع الواو \* زيد الف \* ولوخمس زيد عشرة آلاف ولو  
 سدس زيد مائة الف ولو سابع زيد الف الف وهكذا يعتبر نظيره ابد \* و \* لو قال له \*  
 علي او \* له \* قبلي \* فهو \* اقرار بدين \* لان علي لا يجاب وقبلي للضمان غالبا \*  
 وصدق ان وصل به هو ودیعة \* لانه يحتمله مجازا \* وان فصل لا \* يصدق لتقرر به بالسكوت \*  
 عندی ارمعي اوفى بيته اوفى كيسي او صدق وفي \* اقرار \* بالامانة \* عملا بالعرف \* جميع  
 مالي او ما املكه له \* اوله من مالي او من دراهمي كذا فهو \* هبة لا اقرار \* ولو عبر بقي مالي  
 او بقي دراهمي كان اقرارا بالشركة \* فلا بد \* لصحة الهبة \* من التسليم \* بخلاف الاقرار  
 والاصل انه متى اضاف المغربه الي ملكه كان هبة ولا يراد ما في بيته لانها اضافة نسبة لا ملك  
 ولا الارض التي حل ودها كن الطغلي فلان فانه هبة وان لم يقبضه لانه في يد \* الا ان يكون مما  
 يحتمل القسمة فيشترط قبضه مغرزا لاضافة تقدير ابد ليل قول المصنف اقر لاخر ببعين  
 ولم يصفه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا وتعليكا ينبغي الثاني  
 فيراعى فيه شرائط التملك فراجع \* قال لي عليك الف فقال اتزنه او انتقه او اجلني به  
 او قضيتك اياه او ابرأتني منه او تصدقت به علي او وصيته لي او احلتك به علي زيد \* ونحو  
 ذلك \* فهو اقرار له بها \* لرجوع الضمير اليها في كل ذلك عزمي زاده فكان جوابا وهذا  
 اذ لم يكن على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهود بدين لك لم يلزمه شيء اما لو ادعي الاستهزاء  
 لم يصدق \* وبلا ضمير \* مثل اتزن الي آخره وكذا انتحاسب او ما استقرضت من احد سواك  
 او غيرك او قبلك او بعدك \* لا \* يكون اقرارا لعدم انصرافه الي المنكور فكان كلاما  
 مبتدأ والاصل ان كلما يصلح جوابا باللا بيد \* يجعل جوابا وما يصلح للابتداء \* لا للبناء \* و  
 يصلح لهما يجعل ابتداء \* لا يلزمه المال بالشك اختيار وهذا اذا كان الجواب مستقلا  
 ولو غير مستقل كقوله نعم كان اقرارا مطلقا حتى لو قال اعطني ثوب عبدی هذا او افتح  
 لي باب دارى هذه او حصص لي دارى هذه او اسرج دايتي هذه او اعطني سرجها



اولجامها فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والد ادوا لادابة كافي \* قال آليس لي عليك الف فقال  
 بلى فمواقرا له بها وان قال نعم لا \* وقيل نعم لان الاقرار يحمل علي العرف لا على دقائق العربية  
 كذا في الجوهر والفرق ان بلى جواب الاستغفار المنفي بالاثبات ونعم جوابه بالنفي \* والاياء  
 بالراس \* من الناطق \* ليس باقرار بما لوعتق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف  
 افتاء ونسب وسلام وكفر \* واما نكاح وادارة محرم لصيد والشيخ برأسه في رواية الحسن يث  
 والطلاق في انت طالق هكذا واثار بثلاث اشارات الاشياء ويزاد اليه كحلفه لا يستخدم فلانا ولا  
 بظهوره اولاد ل عليه واثار حنث عمادية فتحرر بطلان اشارة الناطق الا في تسع فليغظ \*  
 وان اقرب بين مؤجل وادعى المقر له حمله لزمه \* الدين \* حالا \* وعند الشافعي مؤجلا  
 بيمينه \* كاقراة بعبد في يده انه لرجل وانه استأجره منه \* فلا يصدق في تاجيل واجارة  
 لانه دعوى بلا حجة \* وح \* يستخلف المقر له فيهما بخلاف ما لو اقربا لك ارضهم السود  
 فكذلك به في صفتهما \* حيث \* يلزمه ما اقرب به فقط \* لان السود نوع والا جل عارض لثبوته  
 بالشرط والقول للمقر في النوع وللمنكر في العوارض \* كاقراة الكفيل بد بين مؤجل \*  
 فان القول له في الاجل لثبوته في كفاية المؤجل بلا شرط \* وشرأوه \* امة \* متنبقة اقرار  
 بالملك للبائع كنوب في جراب وكذا الاستيلاء والاستيلاء \* وقبول الوديعة بصر \* والاعارة  
 والاستيلاء والاستيلاء \* ولا استيلاء ولو من وكيل \* فكل ذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع  
 دعواه لنفسه ولغيره بوكالة او وصاية المتناقض بخلاف ابرأه عن جميع الدعاوى ثم الد دعوى  
 بهما لعدم التناقض ذكره في الد در تبيل الاقرار وصحة في الجامع خلا فالتصحيح  
 الوهبانية ووقف شاحها الشربلا في بانه ان قال بعني هذا كان اقرارا وان قال آتبع  
 هذا الايوي \* مسألة كتابته وختمه على صك البيع فانه ليس باقرار بعدم ملكه \* و \* له  
 علي \* مائة درهم كلها درهم \* وكذا المكمل والموزون استحصانا \* وفي مائة وثوب  
 ومائة وثوبان يفسر المائة \* لانها مبهمة \* وفي مائة وثلاثة ائوب كلها ثياب \* خلا فالشافعي  
 قلنا الا ثواب لم تذكر بحرف العطف فانصرف التفسير اليهما لا استواءهما في الحاجة اليه \*  
 والاقرار بد ادبة في اصطبل تلزمه \* الدابة \* فقط \* والاصل ان ما يصلح ظرفا ان امكن  
 نقله لزمه والا لزم المظروف فقط خلا فالمحمود وان لم يصلح لزم الاول فقط كقوله درهم

في درهم ودرقلت ومغادة انه لو قال دابة في خيمة لزماه ولو قال ثوب في درهم لزماه  
 الثوب ولم اره فليحذر \* وبخاتم \* تلزمه \* حلقتة ونصه \* جميعا \* وبسيف جفنه وحما ثله ونصله  
 وبحجلة \* يحاء فحجم يمت مزين بستور ووسر \* العيد ان والكسوة ويتمر في قوصرة او بطعام في  
 جوالق او \* في \* سفينة او ثوب في مند يل او \* في \* ثوب يلزمه الطرف كالمظروف \* لما قد مناه \*  
 ومن قوصرة \* مثلاً \* لا \* تلزمه القوصرة ونحوها \* كثوب في عشرة وطعام في بيت \*  
 فيلزم المظروف فقط لما مر اذ العشرة لا تكون ظرفاً لواحد عادة \* وبخمس في خمسة وعنى \*  
 معنى على او \* الضرب خمسة \* لما مر والزمه زفر بخمس وعشرين \* وعشرة ان عنى مع \*  
 كما مر في الطلاق \* ومن درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة تسعة \* لد خول  
 الغاية الا ولي ضرورة اذ لا وجود لما فوق الواحد بدونه بخلاف الثانية وما بين الحائطين  
 فلذا قال \* و \* في له \* كرحنطة الى كرى شعير لزماه \* جميعا \* الا قفيزا \* لانه الغائة الثانية \*  
 ولو قال له على عشرة دراهم الى عشرة دنانير يلزمه الدراهم وتسعة دنانير \* عند  
 ابي حنيفة لما مر نهاية \* وفي \* له \* من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما \*  
 فقط لما مر \* وصح الاقرار بالحمل المحتمل وجوده وقته \* اى وقت الاقرار بان تلد لدون  
 نصف حول لو مزوجة اولد ون حولين لو معتدق لثبوت نسبه \* ولو \* الحمل \* غير آدمى \*  
 ويقدر ببادئى مدق يتصور ذلك عند اهل الخبرة زيلعى لكن في الجوهره اقل مدق حمل الشاة  
 اربعة اشهر واقلها البقية الدواب ستة اشهر \* و \* صح \* له ان بين \* المقر \* سبباً صلاً \* يتصور  
 للحمل \* كالارث والوصية \* كقوله مات ابوه فورثه او ارصى له به فلان فيجوز والا فلا  
 كما يأتى \* فان ولدته حياً لاقل من نصف حول \* مذ \* مقر \* فله ما اقر وان ولدته حيين  
 فلهما \* نصفين واواحد هما ذكر والاخر انثى فكل لك في الوصية بخلاف الميراث اى فانه يعطى  
 للذكر مثل حظ الانثيين \* وان ولدته ميتاً فيرد لورثة \* ذلك \* الموصى والمورث \* لعدم اصلية  
 الجنين \* وان نسره \* بما لا يتصور كهبة او \* بيع او قراض او ائتمهم الاقرار \* ولم يبين سبباً \* لغا \*  
 وحمل محل المبهمة على السبب الصالح وبه قالت الثلثة \* و \* اما \* الاقرار للرضع \*  
 فانه \* صحيح وان بين \* المقر \* سبباً غير صالح منه حقيقة كالاقرار \* او ثمن مبيع لان هذا  
 المقر محل لثبوت الدين للصغير في الجملة اشباه \* اقر بشئ على انه بالخيار \* ثلثة ايام \*

لزمه بلا خيار \* لان الاقرار اخبار فلا يقبل الخيار \* وان \* وصليته \* صدقه المقر له \* في  
 الخيار لم يعتبر تصد يقه \* الا اذا اقر بعقد \* بيع \* وقع بالخيار له \* فيصح باعتبار العقد  
 اذا صدقه او برهن فلذا قال \* الا ان يكن به المقر له \* فلا يصح لانه منكر والقول له \*  
 كاتقاراه بد ين بسبب كغالة على انه بالخيار في مدغ ولو \* المدغ \* طويلة \* او قصيرة فانه يصح  
 اذا صدقه لان الكغالة عقد ايضا بخلاف مامر لانها افعال لا تقبل الخيار زيلعى \* الامر  
 بكتابة الاقرار اقرار حكما \* فانه كما يكون باللسان يكون بالبنان فلو قال للصكاك اكتب خط  
 اقرارى بالف علي اراكتب بيع دارى او طلاق امرأتى صح كتب ام لم يكتب وحل للصكاك  
 ان يشهد الانى حل وقود خائفة وقد منافى الشهادات عدم اعتبار مشابهة الخطين \* احد  
 الورثة اقر بالدين \* المدعى به على مورثه وجده الباقون \* بلزمه \* الدين \* كله \* يعني  
 ان وفى ما ورثه به برهان وشرح مجمع \* وقيل حصته \* واختاره ابو الليث وفعلا  
 للضرر ولو شهد هذا المقر مع آخر ان الدين كان علي الميت قبلت وبهذا علم انه لا يحل  
 الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضى عليه باقراره فليحفظ هذه الزيادة  
 ودر \* اشهد على الف في مجلس اراشهد رجلين آخرين في مجلس آخر \* بلا بيان  
 السبب \* لزم \* المالا \* الفان \* كمالواختلف السبب بخلاف مالواحد السبب او  
 الشهود اراشهد على صك واحد واقر عند الشهود ثم عند القاضي او بعكسه ابن ملك  
 والا صل ان المعروف او المنكر اذا اعيد معر فانا كان الثاني عين الاول او منكر غيره ولو  
 نسي الشهود في موطن او موطنين فهما مالان ما لم يعلم اتحاده وقيل واحد وتامه في  
 الخائفة \* اقر ثم ادعى \* المقر \* انه كاذب في الاقرار يحلف المقر له ان المقر لم يكن  
 كاذبا في اقراره \* عند الثاني وبه يقتضى ودر \* وكذا \* الحكم يجزى \* لو ادعى وارث  
 المقر \* فيحلف \* وان كانت الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم انا لا نعلم  
 انه كان كاذبا \* صدق الشريعة \*

### \* باب الاستثناء وما فى معناه \*

فى كونه مغيرا كالشرط ونحوه \* هو \* عندنا \* تكلم بالباقى بعد الثنيا باعتبار الحاصل  
 من مجموع التركيب ونفى واثبات باعتبار الاجزاء \* فالقائل له على عشرة الاثلاثة له عبارتان

معلولة وهي ما ذكرناه ومختصرة وهي ان يقول ابتداء له على سبعة وهذا معنى قولهم  
 تكلم بالباقي بعد الثمنا اى بعد الاستثناء \* وشرط فيه الاتصال \* بالمستثنى منه \* الا  
 لضرورة كتغسل او سعال او اخذ قم \* به يفتى \* والنكاح بينهما لا يضر \* لانه للتبنيه  
 والتاكيد \* كقوله لك على الف درهم يفلان الا عشرة بخلاف لك على الف فاشهد والا كذا  
 ونحوه \* مما يعد فاصلا لان الا شهادة يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح الاستثناء \* فمن  
 استثنى بعض ما اقربه صح \* امتثاؤه ولو الاكثر عند الاكثر \* ولزمه الباقي \* ولو ما  
 لا يقسم كهدى العبد لفلان الا ثلثه او ثلثيه صح علي المذهب \* والاستثناء \* المستغرق  
 باطل ولو فيما يقبل الرجوع كوصية \* لان استثناء الكل ليس برجوع بل هو استثناء فاسد هو  
 الصحيح جوهرية وهذا \* ان كان \* الاستثناء \* بعين لفظ الصدرا ومسأله \* كايأتى \*  
 وان بغيرهما كعبيد اى احرار الا هو لاء او الاسامى وغانما وراشد \* ومثله نسائي طوالق  
 الا هو لاء او الا زينب وعمرة وهند \* وهم الكل صح \* استثناء \* وكذا اثلث ما لى لزيد  
 الا الف والثلث الف صح فلا يستحق شيئا اذ الشرط ابهام البقاء لاحقيقته حتى لو طلقها ستا  
 الا اربعا صح ووقع ثنتان \* كاصح استثناء الكيلى والوزنى والمعدود الذى لا تتفاوت  
 آحاده كالغلوس والجوز من الدراهم والذنانير ويكون المستثنى القيمة \* استحسانا  
 للمبوتها فى الذمة فكانت كالتميزين \* وان استغرقت \* القيمة \* جميع ما اقربه \* لا استغراقه  
 بغير المساوى \* بخلاف \* له على \* دينار الا مائة درهم لاستغراقه بالمساوى \* فيبطل لانه  
 استثناء الكل بحر لكن فى الجوهرية وغيرها على مائة درهم الا عشرة ذنانير وقيمتها مائة  
 او اكثر لا يلزمه شىء فليحذر \* واذا استثنى عددين بينهما حرف الشك كان الاقل مخرجا  
 نحوله على الف درهم الا مائة \* درهم \* او خمسين \* درهما فيلزمه تسعة وخمسون  
 على الاصح بحر \* واذا كان المستثنى مجهولا ثبت الاكثر نحوله على مائة درهم الاشياء او \*  
 الا \* قليلا او \* الا \* بعضا لزمه احد وخمسون \* لوقوع الشك فى المخرج فيحكم بخروج  
 الاقل \* ولو وصل اقراره بان شاء الله \* او فلان او علقه بشرط على خطر لا بكائن كان  
 متفانه تنجيز \* بطل اقراره \* بقى لو ادعى المشيئة هل يصدق لم اره وقد منافى الطلاق  
 ان المعتمد لا يليكن الاقرار كذا لك لتعلق حق العبد فانه المصنف \* وصح استثناء البيت

من الدار لا استثناء البناء \* منها لك خوله تبعاً فكان وصفاً واستثناء الوصف لا يجوز \*  
 وان قال بناؤها في وعرضها لك فكما قال \* لان العرصة هي البقعة لا البناء حتى لو  
 قال وارضها لك كان له البناء ايضاً لك خوله تبعاً الا اذا قال بناؤها لزيد والارض لعمر  
 فكما قال \* و \* استثناء \* فص الخاتم ونحلة البستان وطوق التجارية كالبناء \* فيما مر \* و  
 ان قال \* مكلف \* له علي الف من ثمن عبد ما قبضته \* الجملة صفة عبد وقوله \* موصولا \*  
 باقراره حال منها ذكره في الحار في فله حفظ \* وعينه \* اي عين العبد وهو في يد المقر له \*  
 فان سلمه الى المقر لزمه الالف والالا \* عملاً بالصفة \* وان لم يعين \* العبد \* لزمه \*  
 الالف \* مطلقاً \* وصل ام فصل وقوله ما قبضته لغو لانه رجوع \* كقوله من  
 ثمن خمر او خنزير او مال قمار او حرام مئة اودم \* فيلزمه مطلقاً \* وان وصل \* لانه رجوع \*  
 الا اذا صدقه او اقام بينة \* فلا يلزمه \* ولو قال له علي الف درهم حرام او ربوا فهي  
 لازمة مطلقاً \* وصل ام فصل لاحتمال حله عند غيره \* ولو قال ملي زور او باطلا لزمه  
 ان كذب به المقر له والالا \* بان صدقه \* لا \* يلزمه \* والا قرار بالبيع تلجئة \*  
 هي ان يلجئك الى ان تأتي امرأاً باطنه علي خلاف ظاهره فانه \* على هذا للتفصيل \*  
 ان كذب به لزم البيع والالا \* ولو قال له علي الف درهم زيوف \* ولم يذكر السبب \*  
 فهي كما قال علي الاصح \* بحر \* ولو قال له علي الف \* من ثمن متاع او ترض وهي زيوف  
 مثلاً لم يصدق مطلقاً لانه رجوع ولو قال \* من غصب او ودعة الا انها زيوف او نبهجة  
 صدق مطلقاً \* وصل ام فصل \* وان قال ستوة او رصاص فان وصل صدق وان فصل  
 لا \* لانها دراهم مجازاً \* وصدق \* بيمينه \* في غصبته \* او اودعني \* ثوباً اذا جاء بمعيب \*  
 ولا بينة \* و \* صدق \* في له علي الف \* ولو من ثمن متاع مثلاً \* والا انه ينقص كذا \*  
 اي الدراهم وزن خمسة لا وزن سبعة \* متصلاً وان فصل \* بلا ضرورة \* لا \* يصدق  
 لصحة استثناء القدر لا الوصف كالزيادة \* ولو قال \* لا آخر \* اخذت منك الف او دعة  
 فهلك \* في يدي بلا تعد \* وقال الآخر بل \* اخذت هاهنا \* غصباً ضمن \* المقر لا قراره  
 بالالاخذ وهو سبب الضمان \* وفي \* قوله انت \* اعطيتني دعة وقال الآخر \* بل \* غصبته \*  
 مني \* لا \* يضمن بل القول له لا نكارة الضمان \* وفي هذا كان دعة \* او قرضاً \*



عندك فاخلته \* منك \* فقال \* المقر له \* بل هو لي اخذ \* المقر له \* لو قائما والا فقيمته  
 لا قراره باليد له ثم بالاخل منه وهو سبب الضمان \* وصدق من قال آجرت \* فلا نا \* فرسى \*  
 هل \* او ثوبى هل افر كيه او لبسه \* او اعرتة ثوبى او اسكنته بيتى \* ورده او خاط \*  
 فلان \* ثوبى هل ابكذ ان قبضته \* منه وقال فلان بل ذلك لي فاقول للمقر استحسانا لان  
 اليد في الاجارة ضرورية بخلاف الوديعة \* هذا الف وديعة فلان لا بل وديعة فلان  
 فالالف للاول وعلى المقر \* الف \* مثله للثاني بخلاف هي لغلان لا بل لغلان \* بلا ذكر  
 ايداع \* حيث لا تجب عليه للثاني شيء \* لانه لم يقر بايداعه وهذا \* ان كانت معينة وان  
 كانت غير معينة لزمه ايضا لقوله غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكر حنطة بل فلانا  
 لزمه لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي للاول وعليه للثاني مثلها ولو كان المقر له  
 واحد ايلزمه اكثرهما قد راوا فضلها وصفا \* ونحوه الف درهم لا بل الغان االف  
 درهم جواد لا بل زيوف او عكسه \* ولو قال الدين الذي لي على فلان لغلان او الوديعة  
 التي عند فلان \* هي \* لغلان فهو اقرار له وحق القبض للمقر \* تكن \* لو سلم الى المقر له  
 برقي \* اقراره خلاصة كنهه مخالف لما مر انه ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولد اقال  
 في الحامى القديسي ولولم يسلطه على القبض فان قال واسمى في كتاب الدين عارية صح  
 وان لم يقله لم يصح قال المصنف وهو المال كور في عامة المعتمرات خلافا للخلاصة فتأمل عند القول \*  
 \* باب اقرار المريض \*

يعنى مرض الموت وحده مرفى طلاق المريض وسهجي في الوصايا \* اقراره بين لاجنبي  
 نافذ من كل ماله \* باثر عمر ولو بعين كذا الا اذا علم تملكه لها في مرضه فيتقيد بالثلاث  
 ذكره المصنف في معينه فليحفظ \* وآخر الاثر عنه ودین الصحة \* مطلقا \* وما لزمه في  
 مرضه بسبب معروف \* ببينة او بمعاينة قاض \* قد م على ما اقربه في مرض موته ولو \*  
 المقر به \* وديعة \* وعند الشافعي الكل سواء \* والسبب المعروف \* ما ليس بتبرع \* كنكاح  
 مشاهد ان بمهر المثل \* اما الزيادة فباطلة وان جاز النكاح عناية \* ويبيع مشاهد و اطلاق  
 كذلك \* اى مشاهد \* و \* المريض \* ليس له ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو \*  
 كان ذلك \* اعطاء مهر و ايفاء اجرة \* فلا يسلم لهما \* الا \* في مسئلتين \* اذا قضى ما استقرض

في مرضه او قبل ثمن ما اشترى فيه \* لو بمثل القيمة كما في البرهان \* وقد علم ذلك \*  
 اى ثبت كل منهما \* بالبرهان \* لا باقراره للتهمة \* بخلاف \* اعطاء المهر ونحوه \* ما  
 اذ لم يؤد حتى مات فان البائع اسوة للغرماء \* فى الثمن \* اذ لم تكن العين \* المبيعة \* فى  
 يده \* اى يد البائع فان كانت كان اولى \* واذا اقر المريض \* بد ين ثم اقرب بد ين تحاصا  
 وصل او فصل \* لا ستواء \* ولو اقرب بد ين ثم بود يعة تحاصا وبعبكسه الوديعة اولى وابطاؤه  
 مد يونه وهو مد يون غير جائز \* اى لا يجوز \* ان كان اجنبيا وان كان \* وارثا فلا يجوز \*  
 مطلقا \* سواء كان المريض مد يونا او بالتهمة وحيطة صحته ان يقول لاحق لى عليه  
 كما افاده بقوله \* وقوله لم يكن لى على هذا المطلوب شى \* يشمل الوارث وغيره \*  
 صحيح قضاء لاديانته \* فترفع به مطالبة الد نيا لامطالبة الاخرة حارمى الا المهر فلا يصح  
 على الصحيح بزازية اى لظهور انه عليه غالبا بخلاف اقرارا البنت فى مرضها بان الشى  
 الغلانى ملك ابنى اوامى لاحق لى فيه رانه كان عندى عارية فانه يصح ولا تسمع  
 دعوى زوجها فيه كما بسطه فى الاشباه قائلنا فاعتنم هذا التحريم فانه من مفردات  
 كتابى \* وان اقر المريض لوارثه \* بمفرده او مع اجنبى بعين اودين \* بطل \* خلافا للشافعى  
 ونا حديث لا وصية لوارث ولا اقرار له بد ين \* الا ان يصدقه \* بقية \* الورثة \*  
 فلوم يكن وارث آخر او وصى لزوجته او وصى له وصية واما غيرهما فيرث  
 لكل فرضا او ردافلا يحتاج لو صيته شربلا لية وفي شرحه للوهبانية اقرب وقف ولا  
 وارث له فلو على جهة عامة صح تصديق السلطان او نائبه وكذا لو وقف خلافا لما زعمه  
 الطرسوسى فليحفظ \* ولو \* كان ذلك \* اقرارا بغض دينه \* او غصبه او رهنه ونحوه  
 ذلك \* عليه \* اى على وارثه او عبد وارثه او مكاتبه لا يصح لوقوعه اولا \* واوفعله ثم  
 برأثم مات جاز كل ذلك لعدم مرض الموت اختيار ولو مات المقر له ثم المريض وورثة  
 المقر له من ورثة المريض جازا اقراره كاقراره للاجنبى بحرو سمجى عن الصيرفية \*  
 بخلاف اقراره له \* اى لوارثه \* بود يعة مستهلكة \* فانه جائز وصورته ان يقول كانت  
 عندى وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها جوهرية والحاصل ان الاقرار للوارث موقوف  
 الا فى ثلث مذكورة فى الاشباه منها اقراره بالامانات كلها ومنها النفي كلاحق لى

قبل ابي ارامي وهذه الحيلة في ابراء المريض وارثه ومنه هذا الشيء الغلاني ملك ابي  
 ارامي كان عندي عارية وهذا احسن لا قرينة وتما مذهبها فلم يحفظ فانه مهم \* اقر فيه \*  
 ابي في مرض موته \* لو ارنه يوم مرقى الحال بنسليمه الى الوارث فاذا مات يرد \*  
 بزازية وفي القنية تصرفات المريض نافذة وانما ينقض بعد الموت \* والعبرة بكونه وارثا وقت  
 الموت لا وقت الاقرار \* فلوان اخيه مثلا ثم ولد له صح الاقرار لعدم ارثه \* الا اذا صار وارثا \*  
 وقت الموت \* بسبب جد يد كالتزويج \* عقل الموالاة \* فمخوز كما ذكره بقوله \* فلواقر لها \*  
 ابي لا جنبية \* ثم تزوجها صح بخلاف اقراره لآخيه المحجوب \* بكفر اوابن \* اذا زال  
 حجبها \* باسلامه او بموت الابن لا يصح لان ارثه بسبب قل بم لا جد يد \* وبخلاف  
 الهبة \* لها في مرضه \* والوصية لها \* ثم تزوجها فلا تصح لان الوصية تملك بعد  
 الموت وهي حادثة \* اقر فيه انه كان له طلق ابنته الممثلة عشرة دراهم قل استوفيتها  
 وله \* ابي المقر \* ابن بنكر ذلك صح اقراره \* لان الميت ليس بوارث \* كما لو اقر لامرأته  
 في مرض موته بل ين ثم ماتت قبله وترك \* منها \* وارثا \* صح الاقرار \* وقيل لا \*  
 ما ثلله بل بيع الد بن صير فيه ولو اقر فيه لو ارثه ولا جنبى بل ين لم يصح خلا فالحمد رح  
 عمادية \* وان اقر لجنبى \* مجهول نسبه \* ثم اقر ببنوته \* وصلته وهو من اهل التصديق \*  
 ثبت نسبه \* مسند الوقت العلوق \* و \* اذا ثبت \* بطل اقراره \* لما مر ولولم يثبت  
 ان كان به او عرف نسبه صح الاقرار لعدم ثبوت النسب شرعيا له معزيا للينا بيع \* ولو  
 اقر ابن طلقها نكاحا \* بمعنى بائنا \* فيه \* ابي في مرض موته \* فلها الاقل من الارث \*  
 الد بن \* ويدفع لها ذلك بحكم الاقرار لا بحكم الارث حتى لا يصير شريكة في اعيان  
 لفرقة شربلا ليه \* وهذا اذا كانت في العدة \* و \* طلقها بسواها \* فان مضت العدة  
 جازل عدم النهمه عزيمة \* وان طلقها بلا سواها فلها الميراث بالغاما بلغ ولا يصح الاقرار لها \*  
 لانها وارثة ادهر فاروا همله \* كبر المشائخ لظهوره من كتاب الطلاق \* وان اقر اغلام  
 مجهول \* النسب في مولده او في بلد هوفيهما وهما في السن يثبت \* يوان مثله لم يلد انه  
 انه وصلته الغلام \* لو مبرار الا لم يستج لنصل يقه فامروح \* ثبت نسبه ولو \* المثلث  
 مريضا و \* اذا نسب \* تارك \* الغلام \* الورثة \* فان انتفت هذه الشروط يواخذ المزم

من حيث استحقاق المال كما لو اقر باخوة غيره كما مر عن الينايم كذا في الشر نبلانية فمحرر  
 عند الفتوى \* وصح اقراره \* اى المريض \* بالولد والوالدين \* قال في البرهان و  
 ان عليا قال المقدسي وفيه نظر لقول الزيلعي لو اقر بالجد وابن الابن لا يصح لان فيه حمل  
 النسب على الغير \* بالشروط \* الثلاثة \* المتقدمة \* فى الابن \* وصح \* بالزوجة بشرط  
 خلوها عن زوج وعدته وخلوه \* اى المقر \* عن اختها \* مثلاً \* واربع سواها \* وصح \* بالمولى  
 من جهة العتاقة ان لم يكن ولاؤه ثابتاً من جهة غيره \* اى غير المقر \* والمرأة \* صح \* اقرارها  
 بالوالدين والزوجة والمولى \* الاصل ان اقرار الانسان على نفسه حجة لا على غيره قلت  
 وما ذكره من صحة الاقرار بالام كالأب هو المشهور الذى عليه الجمهور وروى ذكر الامام  
 العتائى فى فرائضه ان الاقرار بالام لا يصح وكذا فى ضوء السراج لان الانساب للاباء لا للامهات  
 وفيه حمل الزوجة على الغير فلا يصح انتهى ولكن الحق صحته بجماع الاصاله فكانت  
 كالأب فليحفظ \* و \* كذا صح \* بالولد ان شهدت \* امرأة ولو \* قابله \* بتعيين الولد  
 اما النسب فبالفراش شمنى ولو معتلة حملت ولادتها فحجة تامة كما مر فى باب ثبوت  
 النسب \* او صدقها الزوج ان كان \* لها زوج \* او كانت معتلة \* منه \* وصح \* مطلقاً  
 ان لم تكن كذلك \* اى مزروجة ولا معتلة \* او كانت \* مزروجة \* وادعت انه من غيره \*  
 فصار كما لو ادعاه منها لم يصدق فى حقها الا بتصديقها قلت بقى لولم يعرف لها زوج  
 غيره لم اره فمحرر \* ولا بد من تصديق هؤلاء فى الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه \*  
 اما امرانه كالمستاع \* ولو كان المقر له عبد الغير اشترط تصديق مولاه \* لان الحق له \* وصح  
 التصديق \* من المقر له \* بعد موت المقر \* لبقاء النسب والعقد بعد الموت \* الا تصديق  
 الزوج بعد موتها \* مقررة لانقطاع النكاح بموته ولهذا ليس له غسلها بخلاف عكسه \*  
 واو اقر \* رجل \* بنسب \* فيه تحمیل \* على غيره \* لم يقل من غير ولا دكفا في الدار فساد  
 بالجد وابن الابن كما قال \* كالأخ والعم والجد وابن الابن لا يصح \* الاقرار \* فى حق  
 غيره \* الا ببرهان من اقرار اثنين كما مر فى باب ثبوت النسب فليحفظ وكذا لو صدق  
 المقر عليه او لورثة زهم من اهل التصديق \* ويصح فى حق نفسه حتى يلزمه \* اى المقر \*  
 الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصادقا عليه \* اى على ذلك الاقرار لان اقراره

حجة عليهما \* فان لم يكن له \* اى له المقرة \* وارث غيره مطلقا \* لا اثر يباذ وي الارحام ولا بعيد اكولى الموالاة عيني وغيره \* ورثه والا لا \* لان نسبه لم يثبت فلا يزاحم الوارث المعروف والمراد غير الزوجين لان وجودهما غير مانع قاله ابن الكمال ثم للمقران يرجع عن اقراره لانه وصية من وجه زيلعي اى وان صدقه المقر له كما في البدائع لكن نقل المصنف عن شرح السراجية ان بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع فليحذر عند الفتوى \* ومن مات ابوه فاقرباخ شاركه في الارث \* فيستحق نصف نصيب المقر \* ولم يثبت نسبه \* لما تقرران اقراره مقبول في حق نفسه فقط قلت بقي لواقر الاخ با بن هل يصح قال الشافعية لا لان ما ادعى وجوده الى نفية انتفى من اصله ولم اراه لا ثمتنا صريحا وظاهرا كلا مهمم نعم فليراجع \* وان ترك \* شخص \* ابنيين وله على آخر مائة فاقرا احد هما بقبض ابيه خمسين منها فلا شئ للمقر \* لان اقراره ينصرف الى نصيبه \* وللاخر خمسون \* بعد حلقه انه لا يعلم ان اباة قبض شرط المائة قاله الاكمل قلت وكل الحكم لواقران اباة قبض كل الدين لكنه هنا يحلف لحق الغريم زيلعي \*

### \* فصل في مسائل شتى \*

قوت الحرية المكلفة بدين \* لاخر \* فكن بها زوجها صح \* اقرارها \* في حقه ايضا \* عند ابي حنيفة \* فتحبس \* المقر \* وتلازم \* وان تضر الزوج وهذه احدى المسائل الست الخارجة من قاعدة الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعلق الى غيره وهى في الاشياء وينبغي ان يخرج ايضا من كان في اجارة غيره فاقرا لاخر بدين فان له حبسه وان تضرر المستأجر وهى واقعة الفتوى ولم نرها صريحة \* وعند همالا \* تضيق في حق الزوج فلا تحبس لا تلازم درقات وينبغي ان يعول علي قولهما افتاء وقضاء لان الغالب ان الاب يعلمها الاقرار له او لبعض اقاربها ليتوصل بذلك الى منعها بالحبس عند \* عن زوجها كما وقعت عليه مرارا حين ابتليت بالقضاء كن اذكرة المصنف \* مجهولة النسب اقرت بالرق لانسان \* وصلتها المقر له \* ولها زوج واولا دمنه \* اى الزوج \* وكل بها \* زوجها \* صح في حقها خاصة \* فوالد علق بعد الاقرار فيق خلا فالتمس \* لا \* في \* حقه \* يرد عليه انتقاص طلاؤها كاحقة في الشر نبلاية \* وحق الاولاد \* ونزع على حقه بقوله \* فلا يبطل النكاح \* وعلى



حق الاولاد بقوله \* واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقتها احرار \* لحصولهم قبل  
اقرارها بالرق \* مجهول النسب حر وعيد \* ثم اقر بالرق لانسان وصقه \* المقر له \*  
 صح \* اقراره \* في حقه \* فقط \* دون ابطال العتق فان مات العتيق يرثه وارثه ان كان \*  
 له وارث يستغرق العتق \* والا فيرث \* الكل اذ الباقي كما في شر بلاية \* المقر له فان  
 مات المقر ثم العتيق فارنه لعصبة المقر \* ولو جنى هذا العتيق سعى في جنايته لانه لا  
 عاقلة له ولو جنى عليه يجب ارش العبد \* وهو كالمملوك في الشهادة لان حريته با لظاهر وهو  
 يصلح للدفع لا للاستحقاق \* قال \* رجل باخر \* لي عليك الف فقال \* في جوابه \* الصدق  
 اوالحق واليقين اواذكر \* كقوله حنا ونحوه \* اذكر لفظ الحق والصدق \* كقوله الحق الحق  
 وحقا حقنا \* ونحوه اقرن بها البر \* كقوله البر حق والحق ير الخ \* فاقراره لو قال الحق  
 حق او الصدق صدق او اليقين يقين لا \* يكون اقرارا لانه لا م تام بخلاف ما مر لانه لا يصح  
 للابطال فيجعل جوابا فكأنه قال ادعيت الحق الخ \* قال لامته يا سارقة باز اقبه يا مجنونة  
 يا آبهة او قال هذه السارقة فعلت كذا او باعها فوجد بها واحدا منها \* اى من هذه  
 العيوب \* لا ترد به \* لانه نداء او شتم لا اخبار \* بخلاف هذه سارقة او ولد آبهة  
 او ولد زانية او مجنونة \* حيث ترد باحد هالانه اخبار وهو لتعقيق الوصف \* بخلاف  
 ياطاق اذ هذه المطلقة فعلت كذا \* حيث تطلق امرأته لتمكنه من انبائه شرعا  
 فجعل ايجابا ليكون صادقا بخلاف الاول درر \* اقرار السكران بطريق متجاوز \*  
 اى ممنوع مكرم \* صحيح \* في كل حق نلوا اقر بقودا تيمعاه السيد في سكره وفي سرقة  
 يضمن المسروق كالبسطه سعدى افندى في باب حد الشرب \* الا في \* ما يقبل الرجوع  
 كالردة \* حد الزنا وشرب الخمر وان \* سكر \* بطريق مباح \* كشربه مكرمانه  
 لا \* يعتبر بل هو كالا غماء الا في سقوط القضاء وتامه في احكامات الاشياء \* المقر له اذا  
 كذب المقر بطل اقراره \* لما تقرر انه يرتد بالرد \* الا في \* ست \* ما هناتيه بالاشياء  
 الا اقرارا بالحرية والنسب ولاء العتاقة والوقف \* في الاسعاف لو وقف على رجل نقيلا  
 ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد \* والطلاق والرق \* فكانها لا ترتد ويراد  
 الميراث بزانية والنكاح كما في متفرقات قضاء البحر وتامه \* واستثنى منه مسئلتين

من الابرأء وهما ابرأء الكفيل لا يرتد وابرأء المديون بعن قوله ابرأءني فابرأء لا يرتد  
 فاستثنى عشرة فلم يحفظ وفي وكالة الوهبانية ومتى صدقه فيها ثم رده لا يرتد بالرد وهل  
 يشترط لصحة الرد مجلس الابرأء خلاف والضابط ان ما فيه تملك مال من وجه يقبل  
 الرد والا فلا كابطال شفعة وطلاق وعتاق لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد فلم يحفظ \* صالح  
 احد الورثة وابرأء ابرأء عاما \* وقال لم يبق لي حق من تركته ابي عند الوصي او  
 قبضت الجميع ونحو ذلك \* ثم ظهر في يد وصيه من \* التركة شيء لم يكن وقت الصلح \* و  
 تحققه \* تسع دعوى حصته منه على الاصح \* صالح اليزازية ولا تناقض لحمل قوله لم يبق لي  
 حق اى مما قبضته على ان الابرأء عن الاعيان باطل وح فالوجه عدم صحة البرأء \*  
 كما افاده ابن الشحنة واعتمد الشرنبلالي وسنحقه في الصلح \* اقر \* رجل \* بمال  
 في صك واشهد عليه \* به \* ثم ادعى ان بعض هذا المال \* المقر به \* قرض وبعضه ربوا  
 عليه فان اقام على ذلك بينة تقبل \* وان كان متناقضا لنا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار  
 شرح وهبانية قلت وحرر شارحها الشرنبلالي انه لا يغنى بهذا الفرع لانه لا عدل رمان  
 اقر غايته ان يقال بانه يحلف المقر له على قول ابي يوسف المختار للفتوى في هذه ونحوها  
 انتهى قلت وبه جزم المصنف فيما مر فتدبر \* اقر بعد الدخول \* من هنا الى كتاب الصلح  
 ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح \* انه طلقها قبل الدخول لزمه مهر \* بالك خول \*  
 ونصف \* بالاقرار \* اقر المشروط له الربع \* او بعضه \* انه \* اى ربع الوتف \* يستحقه فلان  
 دونه صح \* وسقط حقه ولو كتاب الوتف بخلافه \* واوجعه لغيره \* او اسقطه للاحد \* لم يصح  
 وكذا المشروط له النظر على هذا \* كما مر في الوتف وذكره في الاشباه ثمه وهنا وفي الساقط  
 لا يعود فراجع \* القصص المرفوعة الى القاضي لا يؤخذ رافعها بما كان فيها من اقرار  
 وتناقض \* لما قدمنا في القضاء انه لا يؤخذ بما فيها \* الا اذا اقر \* بلفظه صريحا \* قال له  
 على الف في علمي او فيما اعلم او احسب او اظن لا شيء عليه \* خلا فالتلاني في الاول  
 تلناهي للشك عرفانهم لو قال تد علمت لزمه اتفاقا \* قال غصبنا الف \* من فلان \* ثم قال كنا  
 عشرة انفس \* مثلا \* وادعى الطالب ككما عبر به في المجمع وقال شرأه اى المغصوب  
 نسخ الشرح وصوابه وادعى الطالب ككما عبر به في المجمع وقال شرأه اى المغصوب

منه \* انه هو ويعمل \* غصبها \* لزومه الا لسا كلها \* والزمه زفر بعشرها قلنا هذا الضمير يستعمل في الواحد والظاهر انه يحصر بفعله دون غيره فيكون قوله مكننا عشرة رجوعا فلا يصح نعم لو قال غصبنا كلنا صح اتقا قال انه لا يستعمل في الواحد \* قال \* رجل \* ارضى ابي بثلاث ماله لزيد بل لعمر وابل لمكرنا لثلاث الاول وليس لغيره شيء \* وقال زفر لكل ثلث وليس للابن شيء فلنا نفاذ الوصية في الثلث وقد اقر به الاول فاستحقه فلم يصح رجوعه بعد ذلك للثاني بهما بخلاف الدين لنفاذه من الكل الكل من المجمع والله اعلم فروع اقرب شيء ثم ادعى الخطأ لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بناء على افناء المقتضى ثم تبين عدم الوقوع لم يقع ديانة فنية اقرار المكره باطل الا اذا اقر السارق مكرها فانتهى بعضهم بصحته ظهيرة الا اقرار بشيء محال وبالكين بعد الابرأ العام وانه اقرب به يلزمه ذكره المصنف في نعم لو ادعى ديننا بسبب حادث بعد الابرأ العام وانه اقرب به يلزمه ذكره المصنف في فتاويه فلت ومفاده انه لو اقر ببقاء الدين ايضا فحكمه كالاول وهي واقعة الفتوى فتأمل الفعل في المرض احط من نعل الصحة لاني مسئلة اسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه صحيح في المرض لاني الصحة تنم وتماه في الاشباه وفي الوهبانية شعور واسناد بيع فيه للصحة اقبلن \* وفي القبض من ثلث الترات يقدر \* اقرب بهر المثل في ضعف موته \* فبينه الا يهاب من قبل تهدي \* وليس بلا تشهد مقر انعه \* ولو قال لا تشهر فحلف يسطر \* ومن قال ملكي ذالذ كان منشئا \* ومن قال هذا ملك ذافهم ومظهر \* ومن قال لا دعوى لي اليوم عند ذاك \* نمايد عي من بعد منها فمكرر \*

### \* كتاب الصلح \*

مناسبتة ان انكار المقر سبب للخصومة المستعجلة للصلح \* هو لغة اسم من المصالحة وشرعا \* هقل يرفع النزاع \* ويقطع الخصومة \* ركه الا ليجاب \* مطلقا \* والقبول \* فيما يتعين اما فيما لا يتعين كالكراهية فيتم بلا قبول عناية وسجى \* وشرطه العقل لا البلوغ والحرية فصح من صبي ما ذون ان عرى \* صلحه \* عن ضررين و \* صح \* من عبد ما ذون ومكاتب \* لو فيه نفع \* و \* شرطه ايضا \* كون المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه \* كون \* المصالح عنه حقا يجوز الا عياض عنه ولو \* كان \* غير مال كالقصاص والتعزير معلوما كان \*

المصالح عنه \* او مجهولا لا \* يصح لو المصالح عنه \* مما لا يجوز الاصلح عنه \* وبينه بقوله \*  
 كحق شفعة وحذت ف وكفالة بنفس \* ويبطل به الاول والثالث وكذا الثاني لو قبل  
الرفع للحاكم لا حد زنا وشرب مطلقا \* وطالب الصلح كاف عن القبول من المدعى عليه  
ان كان المدعى به ضاملا لا يتعين بالتعيين \* كالدراهم والدنايم وطلب الصلح على ذلك  
لانه اسقاط للبعض وهو يتم بالمسقط \* وان كان مما يتعين بالتعيين \* فلا بد من قبول المدعى  
عليه \* لانه كالبيع بحر \* وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى \* وقوع الملك في مصالح عليه  
وعنه لو مقرا \* وهو صحيح مع اقرار او سكوت او انكار \* فالاول حكمه \* كبيع ان وقع  
عن مال بمال \* وح \* فتجرى فيه \* احكام البيع \* كالشفعة والرد بعيب وخيار رؤية وشرط  
ويغسله جهالة البذل \* المصالح عليه لاجهالة المصالح عنه لانه يسقط وتشترط القدرة على تسليم  
البذل \* وما يستحق من المدعى \* اي المصالح عنه \* يرد المدعى حصته من العوض \*  
اي البذل ان كلا فكلما وبعضا فبعضا \* وما استحق من البذل يرجع \* المدعى \* بحصته  
من المدعى \* كما ذكرنا لانه معاوضة وهذا حكمها \* وحكمه كالأجارة ان وقع \* الصلح \*  
عن مال بمنفعة \* كخدم مة عبد وسكنى دار \* فشرط التوقيت فيه \* ان احتج اليه والا لا  
كصبيغ ثوب \* ويبطل بموت احد هما وبهلاك المخل في المدق \* وكذا الوقوع عن منفعة  
بمال او منفعة عن جنس آخر ابن كمال لانه حكم الاجارة \* والآخران \* اي الصلح بسكوت  
وانكار \* معاوضة في حق المدعى وفداء يمين وقطع نزاع في حق الآخر \* وح \* فلا شفعة في  
صلح عن دار مع احد هما \* اي مع سكوت او انكار لكن للشفع ان يقوم مقام المدعى  
فيدلى بحجته فان كان للمدعى بمنة اقامها الشفع عليه واخذ الدار بالشفعة لان باقاة  
الحجة تبين ان الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن له بمنة فحلف المدعى عليه فنكّل  
شرئلا لية \* وتجب في صلح \* وقع \* عليها باحد هما \* او باقرار لان المدعى يأخذها  
عن المال نيوا \* اخذ بزمه \* وما استحق من المدعى رد المدعى حصته من العوض ورجع  
بالخصومة فيه \* فيخاصم المستحق لخلوا العوض عن الغرض \* وما استحق من البذل رجعا الى  
الدعوى في كله او في بعضه \* هذا اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجعا بالمدعى نفسه  
لا بالمدعى لان اقل امة على المبايعة اقرار بالملكية عمنى وغيره \* وهلاك البذل \*

كلاً أو بعضاً \* قبل التسليم له \* أي للمدعي \* كاستحقاقه \* كذا لك \* دفع الفصلين \* أي  
 مع اقرار أو مع سكوت وانكاه هذا الوالد لـ ما يتبعين والال لم يبطل بل يرجع به مثله عيني \* صالح  
 من \* كذا نسخ المتن والشرح وصوابه على \* بعض ما يدعيه \* أي عين يدعيها الجواز وفي  
 الدين كاستحقاق فإودعي عليه داراً فصالحه على بيت معلوم منها فلو من غير صاحب قهستاني \*  
 لم يصح \* لأن ما قبضه من عين حقه وحيلة صحنه ما ذكره بقوله \* إلا بزيادة شيء \* آخر  
 كثوب ودرهم \* في البدل \* فيصير ذلك عوضاً عن حقه فيما بقي \* أو \* يلحق به \*  
 الأبراء عن دعوى الباقي في \* لكن ظاهر الرواية الصفة مطلقاً شرطاً لية ومشى عليه  
 في الاختيار وعزاه في العزيمة البزازية وفي الجلاية لشعخ الاسلام وجعل ما في المتن  
 رواية ابن سماعة وقولهم الأبراء عن الأعيان باطل معناه بطل الأبراء عن دعوى  
 الأعيان ولم يصح ملكاً للمدعي عليه وإن الوظف بطلبك الأعيان حل له أخذها لكن لا تسمع  
 دعواه في الحكم وأما الصلح على بعض الدين فيصح ويبرأ عن دعوى الباقي أي قضاء  
 لاديانة فلذلك الوظف به أخذ قهستاني وتماه في أحكام الدين من الأشباه وقد حققته  
 في شرح الملتقى و \* صح \* الصلح \* عن دعوى المال مطلقاً \* ولو باقراراً بمنفعة \*  
 و \* عن دعوى \* المنفعة \* ولو بمنفعة من جنس آخر \* و \* عن دعوى \* الرق وكان عتاً على  
 مال \* ويثبت الولاء لو باقراراً ولا لا بينة دررقلت ولا يعود بالبينة رقيقاً وكذا  
 في كل موضع أقام بينة بعد الصلح لا يستحق الملك عي لأنه يأخذ البدل باختياره  
 نزل بائناً فليحفظ \* و \* عن دعوى الزوج \* النكاح \* على غير مزوجة \* وكان خلعة  
 ولا يطالب لو مبطلا ويحل لها الزوج لعدم الدخول ولو ادعت المرأة فصالحها لم يصح  
 وقاية وزناية ودرو ملتقى وصحته في المجتبى والاختيار وصحة الصفة في درر البتار \*  
 وإن تتل العبد المأذون له رجلاً عمل لم يجز صلحه عن نفسه \* لأنه ليس من تجارته  
 فلم يلزم المولى أن يمسقطه أو يورثه أخذ بالبدل بعن عتقه \* وإن قتل عبد له \*  
 أي للمأذون \* رجلاً عمل أو صالحاً \* المأذون \* عنه جاز \* لأنه من تجارته والمكاتب  
 كالحر \* والصلح من المأصوب اليها لك على أكثر من قيمته قبل القضاء بالقيمة جاز \* كصلحه  
 بعرض \* فلا نقبل بينة الغاصب دون \* أي الصلح على \* أن قيمته أقل مما صالح عليه



ولا رجوع للغاصب \* على المغصوب منه شيء \* لو تصادقا بعد انهاء اقل \*  
 بصر \* ولو اذتق موس وعبد امشتركا فصالح \* الموسر \* الشريك على اكثر من نصف قيمته  
 لا يجوز \* لانه مقد ر شرعا فبطل الفضل اتفاقا \* كاصلح في \* المسئلة \* الاولى \*  
 على اكثر من قيمة المغصوب \* بعد القضاء بالقيمة \* فانه لا يجوز لان نقد ير القاضى  
 كالشارع \* زك الوصاله يعرض صح وان كانت قيمته اكثر من قيمة مغصوب تلف \* لعدم  
 الربوا \* و \* صح \* فى \* الجاية \* العمد \* مطلقا ولو فى نفس مع اقرار \* باكثر من الدية  
 والادرس \* او باقل لعدم الربوا \* ونفى الخطأ \* كذلك \* لا تصح الزيادة لان الدية  
 فى الخطأ مقدرة حتى لو صالح بغير مقدارها صح كيف كان بشرط المجلس لئلا يكون ديننا  
 بين وتعين القاضى احدها يصير غيره كجنس آخر او صالح على خمر فسد فتلزم  
 الدية فى الخطأ يسقط القود لعدم ما يرجع اليه اختيار \* وكل \* زين \* عمرا بالصالح عن  
 دم عمد ارطى بعض دين يدينه \* على آخر من مكبل او مؤزون \* لزمن يدين له الموكل \*  
 لانه اسقاط فكان الوكيل سغيرا \* الا ان يضمه الوكيل \* فيؤخذ بضمانه \* كمالو  
 وقع اصلح \* من الوكيل \* عن مال بمال عن اقرار \* فيلزم الوكيل لانه ح كبيع \*  
 اما اذا كان عن انكار لا \* يلزم الوكيل مطالعا بحرود رد \* صالح عنه \* فضولى \* بلا  
 امر صح ان ضمن المال او اضاف \* الصلح \* الى ماله او قال على \* هذا \* كذا او سلم \* المال  
 صح وصار متمير عافى الكل الا اذا ضمن بامر عزمي زاده \* والا \* وسلم فى الصورة  
 الرابعة \* فهو موقوف فان اجازة المدعى عليه جاز ولزمه \* البذل \* والا بطل والخلع  
 فى جميع ما ذكرنا من الاحكام \* الخمسة \* كاصلح ادعى وقعية دار ولا بيسة له  
 فصالحه المنكر لقطع الخصومة جاز وطالب له \* البذل \* لو صادفنا فى دعواه وقيل \*  
 قائله صاحب الاجناس \* لا \* يطيب له لانه بيع معنى وبيع الوقف لا يصح \* كل صلح بعد صلح  
 ثالثا نى باطل وكذا \* النكاح بعد النكاح والحوالة بعد الحوالة \* والصلح بعد الشراء \* و  
 الاصل ان كل عقد اعيد فلنا نى باطل الا فى ثلاث مذكورة فى موع الاشهاد الكفائة والشراء و  
 الاجارة فلنراجع \* انام \* المدعى عليه \* بينة بعد الصلح عن انكار ان المدعى قال قبله \*  
 قبل الصلح \* ليس لى قبل فلان حق فالصلح ماض \* على الصحة \* ولو قال \* المدعى \* بعد

وجوب د بينهما عليه حتى \* وقعت المقاصة بدينه السابق \* لانه قاض لا قابض \* ولو ابرأ \*  
الشريك المدينون \* عن البعض قسم الباقي على سهامه \* ومثله المقاصة ولو اجل نصيبه  
صح عند الثاني والغصب والاستعجار بنصيبه قبض لا التزويج والصلح عن جناية عمد وحيلة  
اختصاصه بما قبض ان يهبه الغريم قل ردينه ثم يبريه او يبيعه به كفا من تمر مثلا ثم يبريه  
ملتقط وغيره وممرت في الشركة \* صالح احد ربي سائر عن نصيبه على ما دفع من رأس  
المال فان اجاز الشريك \* الآخر \* نفذ عليهم ما وان رد \* لان فيه قسمة الدين  
قبل قبضه وانه باطل نعم لو كانا شريكي مغاوضة جاز مطلقا بجر \*

### \* فصل في التخارج \*

اخرجت الورثة احد هم عن \* التركة وهي \* عرض او هي \* عقار \* بما ل اعطوه له \*  
او \* اخرجوه \* عن \* تركة هي \* ذهب بغضة \* ونحوه له \* او \* على \* العكس \* اذ عن  
نقل ين بها \* صح \* في الكل صرفا للجنس بخلاف جنسه \* قل \* ما اعطوه \* او كثر \* لكن  
بشرأ النقا بض فيما هو صرف \* وفي اخراجه عن \* نقل ين وغيرهما باحد النقا ين لا  
يصح الا ان يكون ما اعطي له اكثر من حصته من ذلك الجنس \* تحرزا عن الربوا ولا بد من  
حضور النقل ين عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه شرفا لاية جلالية ولو بعرض جاز مطلقا لعدم  
الربا وكل الواكروا رثه لانه ليس ببذل بل لقطع المنازعة \* وبذل الصلح ان اخرج  
احد الورثة وفي التركة ديون بشرط ان تكون الدينون لبقيةتهم \* لان تملك الدين  
من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر لصحته حيلة فقال \* وصح لو شرطوا ابراء الغرماء  
منه \* اى من حصته لانه تملك الدين ممن عليه الدين فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء \* او  
قضى انصيب المصالح منه \* اى الدين \* ترعا \* منهم \* واحالهم بنصته او اقر صوة قل ر  
حصته منه وصاحوه عن غيره \* بما يصله بد لا \* واحالهم بالقرض على الغرماء \* و  
يقبلوا الحوالة وهذا احسن العمل ابن كمال والاوجه ان يبيعه كفا من تمر او نحوه  
بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرماء ابن ملك \* وفي صحة صلح عن تركة مجهوله \* اعيانها  
ولا دين فيها \* على مكمل او موزون \* متعلق بصلح \* اختلاف \* والصحيح الصحة زيلعي  
لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال ان في التركة جنس بدل الصلح لم يجوز

والأجازة وان لم يد رفعلي الاختلاف \* ولو \* التركة \* مجهولة وهي غير مكمل أو موزون  
 في يد البقية \* من الورثة \* صح في الأصح \* لأنها تفضي للمنازعة لقيا مهافي يد هم حتى  
 لو كانت في يد المصالح أو بعضها لم يجز ما لم يعلم جميع ما في يد الحاجة إلى التسليم ابن  
 ملك \* وبطل الصلح والقسمة مع احاطة الدين بالتركة \* إلا ان يضمن الورثة الدين بلا  
 رجوع أو يضمن اجنبي بشرط براءة الميتر أو يوفى من مال آخر \* ولا \* ينبغي \* ان  
 يصالح \* ولا يقسم \* قبل القضاء \* للدين \* في غير دين محيط ولو فعل الصلح \* والقسمة \* صح \*  
 لان التركة لا تخلو عن قليل دين فلو وقف الكل تضرر الورثة فموقف قد رالدين استجسانا  
 وقاية لئلا يحتاجوا إلى نقض القسمة بحر \* ولو اخرجوا واحدا \* من الورثة \* فخصته  
 تقسم بين الباقي على السواء \* ان كان ما اعطوه من مالهم غير الميراث وان كان \* المعطى \*  
 مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم \* يقسم بينهم وقيد \* الحصاص بكونه عن انكار فلو عن اقرار  
 فعلى السواء \* و صلح احد هم عن بعض الاعيان صحيح ولو لم يد كرفى صك التخرج ان في  
 التركة دين ام لا فالصك صحيح وكذا الولم يد كره في الفتوى في صحة ويحمل على  
 وجود شرائطها مجمع الفتاوى \* والموصى له \* بمبلغ من التركة \* كوارث فيما قد مناه \*  
 من مسألة التخرج \* صالحا \* أي الورثة \* احد هم \* وخارج من بينهم \* ثم ظهر  
 للميت دين او عين لم يعلموها هل يكون ذلك د اخلا في الصلح \* المذكور \* قولان  
 اشهرهما لا \* بل بين الكل والقولان حكاهما في الخانية مقل ما لعدم الدخول وقد  
 ذكر في اول فتاواه انه يقدر ما هو الا شهر فكان هو المعتمد كذا في البحر قلت وفي  
 البرازية انه الاصح ولا يبطل الصلح وفي الوهبانية شعير وفي مال طفل بالشهود فلم  
 يجز \* وما يدعي خصم ولا يتنور \* وصح على الابراء من كل غائب \* ولو زال عيب عنه  
 صالح يهدر \* ومن قال ان تحلف فتبرأ فلم يجز \* ولو مدع كالا جنبي يصور \*

### \* كتاب المضاربة \*

هي \* لغة مفاعلة من الضرب في الارض وهو السير فيها وشرعا \* عقد شركة في الربح  
 بمال من جانب \* رب المال \* وعمل من جانب \* المضارب \* وركنها الايجاب والقبول  
 وحكمها \* انواع لانها \* ايداع ابتداء \* ومن حيل الضمان ان يقرضه المال الادرها

ثم يعقد شركة عنان بالذرههم وبما اقترضه على ان يعبلا والربح بينهما ثم يعمل المستقرض  
 فقط فان ملك فالقرض عليه \* وتوكيل مع العمل \* لتصرفه بامر \* وشركة ان ربح و  
 غصب ان خالف وان اجاز رب المال بعد \* لغير ورتة غاصبا بالمخالفة \* واجارة  
 فاسدة ان فسدت فلا ربح \* للمضارب \* ح بل له اجر \* مثل \* عمله مطلقا \* ربح او لا \*  
 بلا زيادة على المشروط \* خلافا للمحمول والنمثلة \* الا في وصى اخذ مال يتيم مضاربة فاسد \*  
 كشرطه لنفسه عشرة دراهم \* فلا شيء له \* في مال اليتيم \* اذا عمل \* اشباهه فهو استثناء  
 من اجر عمله \* والغاسل \* لا ضمان فيها \* ايضا \* كصححة \* لانه امين \* ودفع  
 المال الى آخر مع شرط الربح \* كله \* للمالك بضاعة \* فيكون وكيله متبرعا \* ومع شرطه  
 للعامل قرض \* لقلته ضرورة \* وشرطها \* امور سبعة \* كون رأس المال من الاثمان \* كما مر  
 في الشركة \* وهو معلوم \* للعاقدين \* فكفت فيه الاشارة \* والقول في قدره و  
 صفته للمضارب بيمينه واليمين للمالك واما المضاربة بين فان على المضارب لم تجز وان  
 على ثالث جاز وكره ولو قال اشترى عبد انسيئة ثم بعه وضارب ثمنه ففعل جاز كقوله  
 لغاصب او مستودع او مستبضع اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف جاز مجتبي \* وكون  
 رأس المال عين الادينا \* كما بسطه في الدرر \* مسلما الى المضارب \* ليتمكنه التصرف \*  
 بخلاف الشركة \* لان العمل فيها من الجانبين \* وكون الربح بينهما شائعا \* فلو عين  
 قدرا فسدت \* وكون نصيب كل منهما معلوما \* عند العقد ومن شروطها كون نصيب  
 المضارب من الربح حتى لو شرط له من رأس المال او منه ومن الربح نسبت في الجلاية  
 كل شرط يوجب جهالة في الربح او يقطع الشركة فيه يفسدها والابطال الشرط وصح العقد  
 اعتبارا بالوكالة \* ولو ادعي المضارب مصادها فالقول لرب المال وبعبك للمضارب \*  
 الاصل ان القول لك هي الصحة في العقود الا اذا قال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا  
 عشرة وقال المضارب الثلث فالقول لرب المال ولو فيه فسادها لانه ينكر زيادة يد غيرها  
 المضارب خاتمة وما في الاشباه فيه اشتباه فانهم \* ويملك المضارب في المطلقة \* التي لم  
 نقيم بمكان ارزمان او نوع \* البيع \* ولو فاسد \* بنقل وانسيئة متعارفة والشراء والتوكيل  
 بهما والسفر بر او بحرا \* ولو دفع له المال في بلد علي الظاهر \* ولا بضاعة \* اى دفع

المال بضاعة \* ولولرب المال ولا تفسد به \* المضاربة كما تجي \* ويملك الايداع والرهن  
والارتهان والاجارة والاستيجار \* فلوا سناً جرادضا بيضا ليزرعها او يغرسها جاز ظهيرية \*  
والاحتياال \* اى قبول الحوالة \* باليمن مطلقا \* على الايسر والاعسر لان كل ذلك  
من صنيع التجار \* لا \* يملك \* المضاربة \* والشركة والخلط بمال نفسه \* الا باذن او  
اعمل برأيك \* اذ الشئ لا يتضمن مثله \* و \* لا \* الاقراض والاستدانة قيل له  
ذلك \* اى اعمل برأيك لانهما ليسا من صنيع التجار فلم يدخل في التعميم \* ما لم ينص \*  
المالك \* عليهما \* فيملكهما اذا استد ان كانت شركة وجوه وح \* فلوا شترى بمال المضاربة  
ثوبا وقصر بالماء ارحمل \* متاع المضاربة \* بماله \* وقد \* قيل له ذلك فهو متطوع \* لانه لا  
يملك الاستدانة بهذه المقالة وانما قال بالماء لانه لو قصره بالنشاء فحكمه كصبغ \* وان  
صبغه احمر فشريك بما زاد \* الصبغ ودخل فى اعمل برأيك كالخلط \* و \* كان له \* حصه \*  
قيمة \* صبغه ان بيع وحصه الثوب \* ابيض \* فى مالها \* ولولم يقل اعمل برأيك لم يكن  
شريكا بل غاصبا وانما قال احمر لما مر ان السواد نقص عند الامام فلا يدخل فى اعمل  
برأيك بحر \* ولا \* يملك ايضا \* تجا وزبلد او سلعة او وقف او شخص عينه المالك \* لان  
المضاربة تقبل تقييد المغيل ولولبعث العقد ما لم يصير المال عرضا لانه لا يملك عزله فلا يملك  
تخصيصه كما سمجى قيل نابا لمغيلا لان غير المغيلا لا يعتبر اوصلا كنهيه عن بيع الحال واما المقيلا فى  
الجملة كسوق من مصر فان صرح بالنهاى صح والا لا \* فان فعل ضمن \* بالمخالفة \* وكان  
ذلك الشراء له \* ولولم يتصرف فيه حتى عاد للوفاق عادت المضاربة وكذا الوعاد فى  
البعض اعتبارا للجزء بالكل \* ولا \* يملك \* تزويج قن من مالها ولا شراء من يعتق على  
رب المال بقرابة او يمن بخلاف الوكيل بالشراء \* فانه يملك ذلك \* عند عدم القرينة \*  
المقيلة للوكالة كاشترى عبد البيعه او استخذه او جارية اطأها \* ولا من يعتق عليه \* اى  
المضارب \* اذا كان فى المال ربح \* هو هنان تكون قيمة هذا العبد اكثر من كل رأس  
المال كما بسطه العيني فلم يحفظ \* فان فعل \* شراء من يعتق على واحد منهما \* وقع الشراء  
لنفسه وان لم يكن \* ربح كما ذكرنا \* صح \* للمضاربة \* فان ظهر \* الربح \* بزيادة قيمته  
بعد الشراء عتق حظه ولم يضمن نصيب المالك \* لعتقه لايضاعه \* وسعي \* العبد \* الماعتق فى



قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه أو الأب أو الوصي من يعتق على الصغير نفل على العاقد \* إذا نظر فيه للصغير \* والمأذون إذا اشترى من يعتق على المولى صح وعتق عليه أن لم يكن مستغرقاً بالدين والألا \* خلا فإلهما زيلعي \* مضارب معه ألف بالنصف اشترى أمة فولدت ولدًا مسافرًا له \* أي للألف \* فادعاه موسراً فصارت قيمته \* أي الولد وحده كما ذكرنا \* الفاونصة \* أي خمساً ثمة ونفلت دعوته لوجود الملك بظهور الربح المذكور فعتق \* سعى لرب المال في الألف وربعة \* أن شاء المالك \* أو اعتقه \* أن شاء \* ولرب المال بعد قبض الفه \* من الولد \* تضمين المدة \* ولو معسراً لأنه ضمان قميلىك \* نصف قيمتها \* أي الأمة لظهور نفوذ دعوته فيها ويحمل علي أنه تزوجها ثم اشتراها حبلى منه ولو صارت قيمتها الفاونصة صارت أم ولد وضمن للمالك الفاونصة ولو موسراً فلمعسراً فلا سعاية عليها لأن أم الولد لا تسعى وتماه في البحر \*

**\* باب المضارب أيضاً رب \***

لما قدم المفردة شرع في المركبة فقال \* مضارب المضارب \* آخر \* بلاذن \* المالك \* لم يضمن بالدفن مالم يعمل الثاني ربح \* الثاني \* أولاً \* علي الظاهر لأن الدفن ايداع وهو يملكه فإذا عمل تبين أنه مضاربة فيضمن إذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وإن ربح بل للثاني أجر مثله علي المضارب الأول وللأول الربح المشروط \* فان ضاع \* المال \* من يد \* أي يد الثاني \* قبل العمل \* الموجب للضمان \* فلا ضمان \* على أحد \* وكذا \* لا ضمان \* لو غصب المال من الثاني و \* أنا \* الضمان على الغاصب فقط ولو استهلكه الثاني أو وهبه فالضمان عليه خاصة فان عمل \* حتى ضمنه \* خير رب المال أن شاء ضمن \* المضارب \* الأول رأس ماله وإن شاء ضمن الثاني \* ولو اختار أخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك بحر \* فان اذن \* المالك بالدفن \* ودفع بالثلث \* وقد قيل \* للأول ما رزق الله فبيننا نصفان فللمالك النصف \* عملاً بشرطه \* وللأول السدس الباقي وللثاني الثلث \* المشروط \* ولو قيل ما رزقك الله بكاف الخطاب \* والمسئلة بحالها \* فللثاني ثلثه والباقي بين الأول والمالك نصفان \* باعتبار الكاف فيكون لكل ثلث \* ومثله ما ربحت من شيء أو ما كان لك فيه من ربح \* ونحو ذلك وكذا الوشرط للثاني أكثر من الثلث أو أقل فالباقي بين المالك والأول \*

ولو قال له ما ربحت \* بيننا \* نصغان ودفع بالنصف فللثاني النصف واستويا فيما بقي \* لانه لم يربح  
سواه \* ولو قيل ما رزق الله فلي نصغه او ما كان من فضل الله فبيننا نصغان فدفع بالنصف فللمالك  
النصف وللثاني كل لك ولا شيء للاول \* ليجعله ماله للثاني \* ولو شرط \* الاولي \* للثاني  
ثلثيه \* والمسئلة بحالها \* ضمن الاولي للثاني سدسا \* بالتسمية لانه التزام سلامة الثلثين \*  
وان شرط \* المضارب \* للمالك ثلثه \* شرط \* لعب المالك ثلثه \* وقوله \* متى ان يعمل معه \*  
عادي وليس بقيد \* و \* شرط \* لنفسه ثلثه صح \* وصار كانه اشتراط للمولى ثلثي الربح كذا في عامة  
الكتب وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط فاجتنبه \* ولو عقد المأذون مع اجنبي و شرط  
المأذون عمل مولاة لم يصح ان لم يكن \* المأذون \* عليه دين \* لانه كاشتراط العمل على  
المالك \* والاصح \* لانه لا يملك كسبه \* واشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسد \*  
للعقد لانه يمنع التخلية فيمنع الصحة \* وكذا اشتراط عمل المضارب مع مضاربه او عمل رب  
المال مع \* المضارب \* الثاني \* بخلاف مكاتب شرط عمل مولاة كما لو مضارب مولاة \*  
ولو شرط بعض الربح للمساكين او للحج او في الرقاب \* او لامرأة المضارب او مكاتبه صح  
العقد و \* لم يصح الشرط ويكون \* المشروط \* لرب المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فان  
شاء لنفسه او لرب المال صح \* الشرط \* والا \* بان شاء لا اجنبي \* لا يصح ومتى شرط البعض  
لا اجنبي ان شرط عليه عمله صح الشرط والا لا قلت لكن في القهستاني انه يصح مطلقا للمشروط  
لا اجنبي ان شرط عمله والا فللمالك ايضا وعزاه للذخيرة خلافا للبرجندى وغيره فتنبه  
ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب او دين المالك جاز ويكون للمشروط له قضاء دينه  
ولا يلزم بدفعه لغرمائه بحر \* وتبطل \* المضاربة \* بموت احدهما \* تكونها وكالة وكذا  
بقنله وحجر يطرأ على احدهما ويجنون احدهما مطبقا قهستاني وفي البرازية مات المضارب  
والمال عروض باعها وصيه ولو مات رب المال والمال نقد تبطل في حق التصرف ولو  
عرضا تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله بيعه بعرض ويقبل \* و \* بالحكم \* بلحق المالك  
مرندا فان عاد بعول لحوفه مسلما فالمضاربة على حالها \* حكم بلحاظه ام لا عناية \* بخلاف  
الوكيل \* لانه لا حق له بخلاف المضارب \* ولو ارتد المضارب فهي على حالها فان مات  
او قتل او لحق به ارا الحرب وحكم بلحاظه بطلت \* وما تصرف نافذ وعهدته على المالك عند

الامام بحر\* ولو اراد المالك نقط\* اى ولم يلحق\* فتصرفه\* اى المضارب\* موقوف ورده  
 المره\* لانيها لا تقبل فلم ينقل بسبب التلف في حقها\* غير مؤثرة وبغزل بعزله\* لانه وكيل\*  
 ان علم به\* بحبر رجلين مطلقا وفضولي عدل اورسول مدين\* والا\* يعلم\* لا\* ينزل\* فان علم\*  
 بالعزل ولو حكما كموت المالك ولو حكما\* والمال عروض\* هو هنا ما كان خلاف جنس رأس  
 المال فالك راهم والك ناير جنسان\* باعها\* ولو نسيته وان نهاه عنها\* ثم لا يتصرف في ثمنها\*  
 ولا في نقل من جنس رأس ماله ويبدل خلافه به استحسانا لوجوب رد جنسه ولظهور الربح\* ولا  
 يملك المالك نسخها في هذه الحالة\* بل ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه نهاية\*  
 بخلاف احد الشريكين اذا فسح الشريكة ومالها امتعة\* صح\* افتراقا في المال ديون وربح  
 يجبر المضارب على اقتضاء الديون\* اذ حينئذ يعمل بالاجرة\* والا\* ربح\* لا\* جبر  
 لانه حينئذ متبرع\* ويؤمر بان\* يوكل المالك عليه\* لانه غير العاقد\* وح\* فالوكيل بالبيع  
 والمستبضع كالمضارب\* يؤمر ان بالتوكيل\* والسماز يجبر على التقاضي\* وكذا الدلال  
 لانهم ما يعملان بالاجرة فروع استوجروا علي ان يبيع ويشتري لم يجز لعدم قدرته عليه  
 والحيلة ان يستأجره مدة للخدمة ويستعمله في البيع زيلعى\* وما ملك من مال المضاربة  
 فيصرف الى الربح\* لانه تبع\* فان زاد الهالك على الربح لم يضمن\* ولو فاسد\* من  
 عمله لانه امين\* وان قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال او بعضه تراد الربح  
 لياخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما ما وان نقص لم يضمن\* لما مر ثم ذكر مفهوم قوله  
 وبقيت المضاربة فقال\* وان قسم الربح وفسخت المضاربة والمال في يد المضارب ثم  
 هلك ما فملك المال لم يتراد وبقيت المضاربة\* لانه عقل جديده وصحة الحيلة لنافعة للمضارب\*

### \* فصل في المبرقات \*

المضاربة لا تغسل بدفع كل المال او بعضه\* تقيد الهداية بالبعض اتفاقا في عناية\* الى  
 المالك بضاعة لا مضاربة\* لما مر\* وان اخذه\* اى المالك المال\* بغير امر المضارب  
 وباع واشترى بطلت ان كان رأس المال نقد\* لانه عامل لنفسه\* وان صار عرضا لا\*  
 لان النقص الصريح لا يعمل فهذه اولى عناية ثم ان باع بعرض بقيت وان بنقد بطلت  
 لما مر\* واذا سافر\* ولو يوما\* فطامه وشرابه وكسوته وركوبه\* بفتح الراء ما يركب و

لو بكرة \* وكلما احتاجه عادة \* اى فى عادة التجارة بالمعروف \* فى مالها \* لو صححة  
 لا فاسد \* لانه اجير فلا نفقة له كمستبضع ووكيل وشريك كافى وفي الاخير خلاف \* وان  
 صل فى المصر \* سواء ولد فيه او اتخذ \* دارا \* فنفقته فى ماله \* كذا وبه على الظاهر اما  
 اذ انوى الاقامة بمصر ولم يتخذ \* دارا \* فله النفقة ابن ملك مالم يأخذ مالا لانه لم يحتبس  
 بماله ولو سافر بماله وماله او خلط باذن اربابين لرجلين انفق بالحصه واذا قدم رد ما بقي  
 مجمع ويضمن الزائد على المعروف فلو انفق من ماله ليرجع فى ماله له ذلك ولو ملك لم  
 يرجع على المالك \* راي أخذ المالك قد رما نفقه المضارب من رأس المال ان كان ثمه ربح  
 فان استوفاه وفصل شئ \* من الربح \* اقتسماء \* على الشرط لان ما انفقته يجعل كالمالك  
 والمالك يصرف الى الربح كما مر \* وان لم يظهر ربح فلا شئ عليه \* اى المضارب \* وان باع  
 المتاع مرا بجهة حسب ما انفق على المتاع من الحملان واجرة السمسار والقصار والصباغ و  
 نحوه \* مما اعتيد ضمه \* ويقول \* البائع \* قام على بكد او كذا يضم الى رأس المال  
 ما يوجب زيادة فيه حقيقة او حكما او اعتادة التجارة \* كاجرة السمسار هذا هو الاصل  
 نهية \* لا \* يضم \* ما انفقته على نفسه \* لعدم الزيادة والعادة \* مضارب بالنصف شري  
 بالحق بزا \* اى ثوبا \* وباعه بالغين وشري بهما عبد انصاعا فى يد \* قبل نقلهما لبائع  
 العبد \* غرم المضارب \* نصف الربح \* ربحهما \* غرم \* المالك الباقي \* يصير \*  
 ربع العبد \* ملكا \* للمضارب \* خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه وما من المضاربة  
 امانة وبمسها تناف \* وباقيه لهما ورأس المال \* جميع ما دفع المالك وهو \* الفان وخمسائة \*  
 ولكن \* رابع \* المضارب فى بيع العبد \* على الغين \* فقط لانه شراء بهما \* ولو بيع \* العبد \*  
 بضعفهما \* باربعة آلاف \* فحصتها ثلاثة آلاف \* لان ربحه للمضارب \* والربح منها نصف  
 الالف بينهما \* لان رأس المال الفان وخمسائة \* ولو شري من رب المال بالالف عبد ا  
 شراء \* رب المال \* ينصفه رابع بنصفه \* وكذا عكسه لانه وكيله ومنه علم جواز شراء المالك  
 من المضارب وعكسه \* ولو شري بالغها عبد ا قيمته الفان فقتل العبد رجلا خطاء فثلثة ارباع  
 الغل ا على المالك ورابعه على المضارب \* على قد رملكهما \* والعبد يضمن المالك ثلثة  
 ايام والمضارب يوما \* لخروجه عن المضاربة بالغل ا للتناهي كما امر ولو اختار المالك الدفع

والمضارب بالنقل آءقله ذلك لعوضه الربح ايضا \* اشترى بالفها عبد او هلك العمن قبل  
النقل \* للمائع لم يضمن لانه امين بل \* دفع المالك \* للمضارب \* القا اخره ثم وثم \*  
اي كلما هلك دفع اخره الى غير نهاية \* ورأس المال جميع ما دفع \* بخلاف الوكيل  
لان يده ثانيا يد استيغاء لا امانة \* معه القان فقال \* للمالك \* دفعت الى الغاور بحت  
الغا وقال المالك دفعت القين فالقول للمضارب \* لان القول في مقل ارا المقبوض  
للقابض امينا وضمننا كما لو انكره اصلا \* ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقل ارا الربح فالقول  
لرب المال في مقل ارا الربح فقط \* لانه يستغاد من جهته \* وايهما اقام بينة تقبل وان اقاماها  
فالبينة بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال وبينة المضارب في دعواه  
الزيادة في الربح \* قيل الاختلاف بكونه في المقل ارا لانه لو كان في الصفة فالقول لرب  
المال فلان قال \* معه الف فقال هو مضاربة بالنصف وقد ربح الغا وقال المالك هو بضاعة  
فالقول للمالك \* لانه منكر \* وكذا لو قال \* المضارب \* هي قرض وقال رب المال هي بضاعة  
او ودعة او مضاربة فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب \* لانه يد على عليه  
التمليك \* والمالك ينكر واما لو ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب \*  
لانه ينكر الضمان وايهما اقام البينة قبلت \* وان اقاما بينة رب المال اولى \* لانها اكبر  
اثباتا واما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب العموم او الاطلاق وادعى المالك  
الخصوص فالقول للمضارب لتمسكه بالاصل ولو ادعى كل نوعا فالقول للمالك والبينة  
للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه ويلزمها نفى الضمان ولو وقتت البيئات قضى بالمناخوة  
والا فبينة المالك فروع دفع الوصي مال الصغير الى نفسه مضاربة جاز وقيد  
الطرسوسي بان لا يجعل الوصي لنفسه من الربح اكثر مما يجعل لامثاله وتامه في شرح  
الوصاية وفيها مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عا دينا في تركته  
وفي الاختيار دفع المضارب شيئا للعاشر ليكف عنه ضمن لانه ليس من امور التجارة  
لكن صرح في مجمع الفتاوى بعدم الضمان في زماننا قال وكذا الوصي لانهما يقصدان  
الاصلاح وسيجي آخر الوديعة وفيه لو شرى بما لها متاعا فقال انا امسكه حتى اجل ١٠ سنة  
كثير او اراد المالك بيعه فان في المال ربح اجبر على بيعه لعلمه باجر كما مر الا ان يقول



للمالك اعطيك راس المال وحضتك من الربح فيجبر المالك على قبول ذلك وفي البرازية  
دفع اليه الغا نصفها هبة ونصفها مضاربة فهلك يضمن حصة الهبة انتهى قلت والمفتي به  
انه لا ضمان مطلقا في المضاربة لانها امانة ولا في الهبة لانها فاسدة وهي تملك بالقبض  
على المعتمد المفتي به كما هييجب فلا ضمان فيها وبه يضعف قول الوهابية شعروا ودعه  
عشر اعلي ان خمسة \* له هبة ناستهلك الخمس يخسر \*

### \* كتاب الايداع \*

لا خفاء في اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو الامانة \* هو لغة من الودع اى الترك  
وشرعا \* تسليط الغير على حفظ ما له صريحا او دلالة \* كان انفتق رق رجل فاخذ رجل  
بغيبه ما لكة ثم تركه ضمن لانه بهن الاخذ التزم حفظه دلالة بحر \* والودعة ما تترك  
عند الامين \* وهي اخص من الامانة كما حققه المصنف وغيره \* وركنها الايجاب  
صريحا \* كاد عتك \* او كناية \* كقوله لرجل اعطنى الفاد رهم اواعطني هذا التوب  
مثلا فقال اعطيتك كان ودعة بحر لان الاعطاء يحتمل الهبة لكن الودعة ادنى وهو متيقن  
نصار كناية \* او فعلا \* كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئا فهو ايداع \* والقبول  
من المودع صريحا \* كقبلت \* او دلالة \* كالموسكت عند وضعه فانه قبول دلالة كوضع  
ثيابه في حمام بمرأى من الثيابى وكقوله لرب الخان اين اربطها فقال هناك كان ايداعا  
خائفة وهذا في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة فتتم بالايجاب وحده حتى لو قال  
للمغاصب اودع عتك المغصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل اختياره \* وشرطها كون المال  
قابلا لاثبات اليد عليه \* فلو اودع الآبق او الطير في الهواء لم يضمن \* وكون المودع  
مكلفا شرط لوجوب الحفظ عليه \* فلو اودع صبيا فاستهلكها لم يضمن ولوعبد امحجور اضمن  
بعد عتقه \* وهي امانة \* هذا حكمها مع وجوب الحفظ والاداء عند الطلب واستحباب  
قبولها \* فلا تضمن بالهلاك \* الا اذا كانت الودعة باجرا شباة معزيا للزيلي \* مطلقا \*  
سواء امكن التحرز ام لا هلك معها شيء ولا لحد يث الدار تطنى ليس على المستودع غير  
المغل ضمان \* واشتراط الضمان علي الامين \* كالحمامى والخانى \* باطل به يفتي \*  
خلاصة وصل رشيرة \* والمودع حفظها بنفسه وعياله \* كما له \* وهم من يسكن معه

حقيقة او حكما لا من يموت \* فلو دفعها الولد \* المميز وزوجته ولا يسكن معها ولو لا ينفق عليها  
لم يضمن خلاصه وكذا لو دفعها الزوجها لان العبرة للمساكنة لا للنفقة وقيل يعتبر ان معا  
عيني \* وشرط كونه \* اى من فى عياله \* امينا \* فلو علم خيانتها ضمن خلاصه \* و \* جاز \*  
لمن فى عياله الذى دفع لمن فى عياله ولونها \* عن الذى دفع الى بعض من فى عياله فادفع ان  
وجلد ايمته \* بان كان له عيال غير ابن ملك \* ضمن والا لا وان حفظها بغيرهم  
ضمن \* وعن محمد رح ان حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وما ذونه وشريكه مغاوضة وعناقا  
جاز وعليه الفتوى ابن ملك واعتمد ابن الكمال وغيره واقرة المصنف \* الا اذا خاف  
الحرق او الغرق وكان غالبا محيطا \* فلو غير محيط ضمن \* فسلمها الى جارة او \* الى \* فلك  
آخر \* الا اذا اسكنه دفعها لمن فى عياله او القاصا فوكت فى البحر ابتداء او بالتدريج  
ضمن زيلعي \* فان ادعاه \* اى الذى دفع لجارة او فلك آخر \* صدق ان علم وقوعه \* اى  
الحرق \* ببينة \* اى بدال المودع \* والا \* يعلم ونوع الحريق فى دارة \* لا \* يصدق الا ببينة  
فحصل بمن كلامى الخلاصة والهداية التوفيق وبالله التوفيق \* ولو منعه الوديعه ظلم بعد طلبه \*  
لردود يعتنه فلو حملها اليه لم يضمن ابن ملك \* بنفسه \* ولو حكما كوكيله بخلاف رسوله  
ولو بعلامة منه على الظاهر \* قاد راعلى تسليمها ضمن والا \* بان كان عاجزا او خاف على  
نفسه او ماله بان كان مدفونا معها ابن ملك \* لا \* يضمن كطلب الظالم \* فلو كانت  
الوديعه سيغا اراد صاحبه ان يأخذ \* ليضرب به رجلا فله المنع من الذى دفع \* الى ان يعلم  
انه ترك الراى الاول رانه ينتفع به على وجه مباح جواهر \* كما لو ادعت \* امرأة \*  
كتابا فيه اقرار منها للزوج بمال او بقبض مهرها منه \* فله منعه منها الثلاثين صب حق  
الزوج خانية \* ومنه \* اى من المنع ظلما \* موته \* اى موت المودع \* مجهلا فانه  
يضمن \* فتصير دينا فى تركته الا اذا علم ان وارثه يعلمها فلا ضمان ولو قال الوارث  
انا علمتها وانكر الطالب ان فسرهما وقال هى كذا وانا علمتها وهلك صدق هذا وما  
لو كانت عند سواه الا فى مسئلة وهى ان الوارث اذا دل السارق على الوديعه لا يضمن و  
المودع اذا دل ضمن خلاصة الا اذا منعه من الاخذ حال الاخذ \* كاني سائر الامانات \*  
فانها تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل كشرىك ومغاض \* الا \* فى عشر على ما فى

الاشياء منها \* فاذر اودع غلات الوقف ثم مات مجهلا \* فلا يضمن قيد بالغلة لان الناظر  
 لو مات مجهلا لمال المول ضمنه اشياء اخرى لثمن الارض المستعمل لثقت فلعين الوقف  
 بالاولى كالدراهم الموقوفة على القول بجوازها قاله المصنف واقرة ابنه في الزواهر وقيد  
 موته بكتاب الفجأة فلزم بمرض ونحوه ضمن لتمكنه من بيانها فكان مانعا لها ظملا فيضمن ورد  
 ما يحده في انفع الوسائل فتنبه \* و \* منها \* قاض مات مجهلا لا موال اليتامى \* زاد في  
 الاشياء عند من اودعها ولا بد منه لانه لو وضعها في بيته ومات مجهلا ضمن لانه مودع  
 بخلاف ما لو اودع غيره لان للقاضي ولاية ايداع مال اليتيم على المعتمد كما في تنوير  
 البصائر فليحفظ \* و \* منها \* سلطان اودع بعض الغنمة عند غازي مات مجهلا \* وليس  
 منها مسألة حل المتغاضين على المعتمد لما نقله المصنف هنا وفي الشركة عن وقف الخانية ان  
 الصواب انه يضمن نصيب شريكه بموته مجهلا وخلافه غلط قلت واقرة محشوها ببقية  
 المستثنى تسعة فليحفظ وزاد الشرنبلالي في شرحه للرهبانية علي العشرة تسعة الجند وصيه  
 وصي القاضي وستة من المحجورين لان الحجر يشمل سبعة فانه لصغر ورق وجنون وغفلة  
 ودين وسفه وعتوه والمعتوه كصبي وان بلغ ثم مات لا يضمن الا ان يشهد وانها كانت في يده  
 بعد بلوغه لزوال المانع وهو الصبا فان كان الصبي والمعتوه مأذنه اليه ما تاقبل البلوغ  
 والافاقه ضمنا كن في شرح الجامع الوجيز قال فبلغ تسعة عشر ونظم عاتقا على بيتي الرهبانية  
 بيتين وهي شعري كل امين مات والعين يحصر \* وما وجد ت عينا فلين تصير \*  
 سوى متولى الوقف ثم مغاوض \* ومودع مال الغنم وهو المومر \* وصاحب دار القوت الريح  
 مثل ما \* لو القاه ملاك بها ليس يشعر \* كذا اوالد ج وقاض وصيهم \* جميعا ومحجورا  
 فوارث يسطر \* وكذا لو خلطها المودع \* بجنسها او بغيره \* بماله \* او مال آخرا بن كمال \*  
 بغير اذن \* المالك \* بحيث لا يتميز \* الا بكلفة كخنة بشعير ودراهم جيد بزيوف مجتمعي \*  
 ضمنها \* لا ستهلاكه بالخلط لكن لا يباح تناولها قبل اداء الضمان وصح الا براء ولو خلطه  
 بردي ضمنه لانه عيبه وبكسه شريك لعدم مجتمعي \* وان باذنه اشتركا \* شركة املاك \*  
 كما لو اختلطت بغير صنعه \* كان انشق الكيس لعدم التعمي ولو خلطها بغير المودع ضمن  
 الخاطا ولو صغير او لا يضمن ابوه خلاصه \* ولو انفق بعضها فرد مثلها فخلطه بالباقي \* خلطا

لا يضمن <sup>المستعير</sup> ~~مستعير~~ <sup>المستأجر</sup> ~~مستأجر~~ \* الكل لخلط ماله بها فلما تأتي التمييز او انفق ولم يرد اسواودع ود يعين  
 فانفق احد نهما ضمن ما انفق فقط مجتنب وهذا اذا لم يضره التبعض \* واذا تعدى  
 عليها \* فلبس ثوبها او ركب دابتها او اخذ بعضها \* ثم رد \* عينه الى يده \* حتى زال  
 التعدى زال \* مايو \* دى الى \* الضمان \* اذا لم يكن من نيته العود اليه اشباه من شروط  
 النية \* بخلاف المستعير والمستأجر \* فلما زال له لم يبر العملهما لانفسهما بخلاف مودع ووكيل  
 بيع او حفظ او اجارة او استيجار و مضارب و مستبضع و شريك عاونا او مغاوضة و مستعير  
 لرمي اشباه والحاصل ان الامين اذا تعدى ثم ازاله لا يزول الضمان الا في هذه العشرة  
 لان يد وكيل المالك ولو كذب به في عوده للوفاق فالقول له وقيل للمودع عمادية \* و \* بخلاف \*  
 اقراره بعد جحوده \* اى جحد الابد اع حتى لو ادعى هبة او بيعا لم يضمن خلاصه وقيل  
 بقوله \* بعد طلب \* ربه \* ردها \* فلما سألها عن حالها فجدد ما فهلك امر يضمن بحرو  
 قيد بقوله \* ونقلها من مكانها وقت الانكار \* اى حال جحوده لانه لو لم ينقلها وقته فهلك  
 لم يضمن خلاصه وقيد بقوله \* وكانت \* الوديعة \* منقولا \* لان العقار لا يضمن بالجحود  
 عند هما خلافا لمحمد في الاصح غصب الزيلعي وقيد بقوله \* ولم يكن هناك من يخاف منه  
 عليها \* فلما كان لم يضمن لانه من باب الحفظ وقيد بقوله \* ولم يحضرها بعد جحودها \* لانه  
 لو جحد هائم احضرها فقال له ربهاد عها وديعة فان امكنه اخذها لم يضمن لانه ايد اع  
 جدي والاضمنها لانه لم يتم الرد اختيار وقيد بقوله \* لما لكها \* لانه لو جحد هالغيرة لم يضمن  
 لانه من الحفظ فاذا تمت هذه الشروط لم يبرأ باقراره الا بعقل جدي ولم يوجد \* ولو  
 جحد هائم ادعى ردها بعد ذلك وبرهن عليه قبل \* وبرى \* كما لو برهن انه ردها قبل  
 الجحود وقال غلطت في الجحود او نسيت او ظننت اني دفعتها \* قبل برهانه ولو ادعى  
 هلاكها قبل جحودها حلف المالك ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه وان نكل برى وكذا العارية  
 منها ج وضمن قيمتها يوم الجحود ان علم والاف يوم الايد اع عماديه بخلاف مضارب  
 جحد ثم اشترى لم يضمن خانية \* و \* المودع \* له السفر بها \* ولولها حمل درر \* عند  
 عن م نهى المالك \* و \* عدم \* الخوف عليها \* بالاخراج فلونها او خاف فان له بد من  
 السفر ضمن والافان سافر بنفسه ضمن وباهله لا اختيار \* ولو اودع اشيا \* مثليا او قيميا \*

لم يجز ان \* يدفع المودع الى احد مما حفظه في غيبة صاحبه \* ولو دفع هل يضمن في الدار  
 نعم وفي البحر الاستحسان لا فكان هو المختار \* فان اودع رجل عند رجلين ما يقسم اتساعه  
 وحفظه كل نصفه \* كمرتهنين ومستبضعين ووصيين وعدلى رهن ووكملى شراء \* ولو  
 دفعه \* احد هما \* الى صاحبه ضمن \* الدافع \* بخلاف ما لا يقسم \* لجواز حفظ احد هما  
 باذن الآخر \* ولو قال لا تدفع الى عيالك او احفظ في هذا البيت فدفعها الى من لا بد  
 منه او حفظها في بيت آخر من الدار فان كانت بيوت الدار \* مستوية في الحفظ \* او احرز \*  
 لم يضمن والا ضمن \* لان التقييم مغفل \* ولا يضمن مودع المودع \* فيضمن الاول فقط  
 ان هلك بعد مغارقه وان قبلها لا ضمان ولو قال المالك هلك عند الثاني قال بل رد هار  
 هلك عندى لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لانه امين سراجية وفي المجتبى القصار اذا  
 غلط فدفع ثوب رجل الى غيره بقطعه فكلاهما من وعن محل اصاب الوديعة شئ فامر المودع  
 رجلا ليعالجها فعطبت من ذلك فلربها تضمن من شاء لكن ان ضمن المعالج رجع على الاول  
 ان لم يعلم انها لغيره والالم يرجع انتهى \* بخلاف مودع الغاصب \* فيضمن ايا شاء واذا ضمن  
 المودع رجع على الغاصب وان علم على الظاهر رد رر خلا فالما نقله القمستانى والباقانى و  
 والبرجندى وغيرهم فتنبه \* معه الف ادعى رجلان كل منهما انه له اودعه اياه فنكل \*  
 عن الحلف \* لهما فهلها وعليه الف آخر بينهما \* ولو حلف لاحد هما ونكل للآخر  
 فالالف لمن نكل له \* دفع الى رجل الف وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى  
 ضاعت لم يضمن \* اذ لا يلزمه ذلك \* كما لو قال له احمل الي الوديعة اليوم فقال  
 افعل ولم يفعل حتى مضى اليوم \* وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التخلية عما دية \*  
 قال \* رب الوديعة \* للمودع ادفع الوديعة الى فلان فقال دفعت وكذبه \* في  
 الدفع \* فلان وضاعت \* الوديعة \* صدق المودع مع يمينه \* لانه امين سراجية \* قال \*  
 المودع \* ابتداء لا ادرى كيف ذهبت لا يضمن علي الاصح كما لو قال ذهبت ولا  
 ادرى كيف ذهبت \* فان القول قوله بخلاف قوله لا ادرى اضا عت ام لم تضع او لا  
 ادرى وضعتها او دقنتها في ادرى او موضع آخر فانه يضمن ولو لم يبين مكان الدفن  
 لكنه قال سرقت من المكان المذكور فون فيه لا يضمن وتما في العمادية فروع هذا



المودع أو الرهني على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه أو عرضه فله منع المودع من ان يخاف  
 الحبس أو العقول ضمن وان خشي اخذ ما له كله فهو منه زكماً لو كان الجائر هو المودع لا اخذ بنفسه  
 فلا ضمان عما دية خيف على المودع الفساد رفع الامر للحاكم لبيعه ولو لم يرفع حتم  
 فسد فلا ضمان فلو اتفق عليها بلا امر قاض فهو متبرع قرأ من مصحف المديعة أو الرهن فملك  
 حاله القراءة فلا ضمان لان له ولاية هذا التصرف صيرفية قالي وكذا لو وضع السراج على  
 المنارة وفيها اردع صكا وعرف اداء بعض الحق ومات الطالب وانكر الوارث الاداء  
 حبس المودع الصديق أو في الاشياء ولا يبرأ من الميث بدفع الدين الى الوارث  
 وعلى الميث دين ليس للسيد اخذ ودية العبد العامل لغيره امانة لا اجرة الا الوصي  
 والنظار اذا عملا قلت فعلم منه ان لا اجر للنظار في المسقف اذا احيل عليه المستحقون  
 فلم يفظ وفي الوصاية شعير ودافع الف مقرضاً ومقارضاً \* وريح القراض الشرط جازو  
 يسنر \* وان يدعي ذوالمال قرضاً وخصمه \* قراضاً قرب المال قد قيل اجدر \* وفي  
 العكس بعد الربح فالقول قوله \* كذالك في الابضاع ما يتغير \* وان قال قد ضاعت من  
 البيت وحلها \* ويصح ويستحلف فقل يتصور \* وتارك في يوم لا امر صحيحة \* فرحوا وراحت  
 يضمن المتأخر \* وتارك نشر الصوف صيفاً فعث لم \* يضمن وقرض الغار بها لعكس يؤثر \*  
 اذ لم يسأل التقب من بعد علمه \* ولم يعلم الملاك ما هي تنفر \* قلت بقى اوسد \* مرة ففتحه  
 الغار وفسد \* لم ينكره ينبغي تفصيله كما مر فتدبر والله اعلم \*

### \* كتابات العارية \*

اخروا عن المديعة لان فيها تمليكاً وان اشتركا في الامانة ومساحتها الزيادة عن الله تعالى  
 في اجابة المضطر لانها لا تكون الا لمحتاج كالقرض مثل اكانت الصدقة بعشرة والقرض  
 بشمانية عشر \* هي \* لغة مثل دة وتخفف اعارة الشيء قاموس وشرعا \* تمليك المنافع  
 مجاناً \* افاد بالتمليك لزوم الانجاب والقبول واوفعلا وحكمها كونهما اماناً وشرطها  
 قابلية الاستعار للانتفاع وخلوها عن شرط العوض لانها تصير اجارة وصرح في العمادية  
 بجواز اعارة المشاع وايداعه وبيعه بعين لان جهالة العين لا تغضى الى المنازعة لعدم  
 لزومها وقالوا علف الالة على المستعير وكل نفقة عي \* اما كونه فعلى المعير وهذا

اذا طلب الاستعارة فلو قال المولى خذ واستعمله من غير ان يستعيره فنفقته على المولى  
 ايضا لانه ودعة \* وتصح بارتك \* لانه صريح \* واطعتك ارضي \* ابي غلتها لانه صريح  
 مجازا من اطلاق اسم المحل على الحال \* ومنحك \* بمعنى اعطيتك \* ثوبي او جاريتي  
 هذه وحملتك على ما ابتي هذه اذا لم يرد به \* بمنحك \* وحملتك \* الهبة \* لانه صريح  
 فيقول العارية بلا نية والهبة بها اي مجازا \* واخذ منك عدي \* واجرتك داري شهرا  
 مجازا \* وداري \* مبتدأ \* لك \* خبر \* سكني \* تميز اي بطريق السكنى \* وداري لك عمري \*  
 مفعول مطلق اي اعمرتها لك عمري \* سكني \* تميزه يعني جعلت سكنها لك مدة عمرك \*  
 و \* لعنم لزومها \* يرجع المعير متى شاء \* ولو مونة او فيه ضرر فتبطل وتبقى العين باجر  
 المثل كمن استعار امة لترضع ولد \* وصار لا يأخذ الا نديها فلها اجر المثل الى الغطام و  
 تمامه في الاشياء ونيتها معزيا للقيمة. يلزم العارية فيها اذا استعار رجل ارغوة فوضع جنده  
 فوضعها ثم باع المعير الجدل اريس للمشتري دفعها وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع قلت  
 وبالقياس جزم في الخلاصة والبرازية وغيرهما واعتدل \* محشيتها في تنوير البصائر ولم يتعقبه ابن  
 المصنف فكانه ارتضا فلم يفظ \* ولا تضمن بالهلاك من غير تعد \* وشرط الضمان باطل كشرط عدله  
 في الرهن خلافا للجوهرة \* ولا توجر ولا ترهن \* لان الشيء لا يتضمن ما فوقه \* كالودعة \*  
 فانها لا توجر ولا ترهن بل ولا تودع ولا تعار بخلاف العارية على المختار واما المستأجر  
 فيما جرو يودع ويعار ولا يرهن واما الرهن فكالودعة وفي الوهبانية نظم تسع مسائل  
 لا يملك فيها تمليكا لغيره بدون اذن سواء قبض او لا يقال شعري ومالك امر لا يملكه بدون \*  
 امر وكميل مستعير موجر \* ركو باوليسا فيهما مضارب \* ومرتهن ايضا وقاض يوم \*  
 ومستودع مستبضع ومزارع \* اذا لم يكن من عنده البذر ربيع \* قلت والبعارة \* وما  
 للمساقي ان يساقى غيره \* وان اذن المولى له ليس ينكر \* فان اجر \* المستعير \* اورهن فهلك  
 ضمنه المعير \* للعدل \* ولا رجوع له \* للمستعير \* على احد \* لانه بالضممان ظهر انه اجر  
 مالك نفسه ويتصدق بالاجر خلافا للثاني \* او \* ضمن \* المستأجر \* سكت عن المرتصن و  
 في شرح الوهبانية الخامسة لا يملك المرتهن ان يرهن فيضمن وللمالك الشارح يرجع  
 الثاني على الاول \* ورجع \* المستأجر \* على المستعير اذا لم يعلم بانه عارية في يده \* دفعا

لضرر الغور \* وله ان يعير ما اختلف استعماله او لا ان لم يعين \* المعير \* منتفعار \* يعير \*  
 ما لا يختلف ان عين \* وان اختلف لا للتفاوت وعزاه في زواجر الجواهر للاختيار \*  
 ومثله \* اى كالمعار \* المورجر \* وهذا عند عدم النهى فلو قال لا تدفع لغيرك فذلك فعليك  
 ضمن مطلقا خلاصة \* فمن استعار دابة او استأجرها مطلقا \* بلا تقييد \* يحمل \* ما شاء \*  
 ويعير له \* للحمل \* ويركب \* عملا بالاطلاق \* وايا فعل \* اولا \* تعين \* مراد \* وضمن  
 بغيره \* ان عطيت حتى لو البس او اركب غيره لم يركب بنفسه بعد \* هو الصحيح كافي \* وان  
 اطلق \* المعير او المورجر \* الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ما شاء \* في اى وقت شاء لما مر \*  
 وان قيد \* بوقت او نوع اربهما \* ضمن بالخلاف الى شرفق \* لا الى مثل او خير \* وكذا اتقيين  
 الاجارة بنوع او قدر \* مثل العارية \* عارية الثمنين والمكمل والموزون والمعد ودالمقارب \*  
 عند الاطلاق \* قرض \* ضرورة استهلاك عينها \* فيضمن \* المستعير \* بهلاكها قبل  
 الانتفاع \* لانه قرض حتى لو استعارها ليعير الميزان او يزين الكان كان عارية ولو اعاره  
 قصعة ثريد فقرض ولو بينهما مباحة فتصح عارية السهم ولا يضمن لان الرمي يجري  
 مجرى الهلاك صيرفيه \* ولو اعار رارضا للبناء والغرس صح \* للعلم بالمنفعة \* وله ان يرجع  
 متى شاء \* لما تقرر انها غير لازمة \* ويكلفه قلعها الا اذا كان فيه مضره بالارض فيترك بالقيمة  
 مقلوعين \* لثلا يتلف ارضه \* وان وقت \* العارية \* فرجع قبله \* كلفه قلعها \* وضمن \* المعير  
 للمستعير \* ما نقص \* البناء والغرس \* بالقلع \* بان يقوم قائما الى المدق المضروبة وتعتبر القيمة يوم  
 الاسترداد بحر \* واذا استعارها ليزرعها لم تؤخذ منه قبل ان يئصد الزرع وقتها اولا \* فتترك  
 باجر المثل مراعاة للحقين فلو قال المعير اعطيك البذر وكلفتك ان كان لم ينبت لم يجز لان  
 بيع الزرع قبل نباته باطل وبعد نباته فيه كلام اشار الى الجواز في المغني نهاية \* ومونة  
 الرد على المستعير فلو كانت موقته فامسكها بعد \* فهلكت ضمنها \* لان مونة الرد عليه نهاية \*  
 الا اذا استعارها ليرهنها \* فتكون كالاجارة رهن الخانية \* وكذا الموصى له بالختم مونة الرد  
 عليه وكذا المورجر والغاصب والمرتهن \* مونة الرد عليهم لحصول المنفعة لهم هذا هو الاخراج  
 باذن رب المال والا فمونة رد مستأجر او مستعار على الذى اخرج اجارة البرازية بخلاف  
 شركة ومضاربة وهبة قضى بالرجوع مجتبي \* وان رد المستعير الى ابيه مع عبء او اجيره

مشاهرة \* لامياومة \* اومع عبد ربها مطلقا \* يتوم عليها اولا في الاصح \* اراجيره \* اى مشاهرة  
 كما مر فيها كنت قبل قبضها \* برى \* لانه اتى بالتسليم المتقارن \* بخلاف نفيس \* كجوهرة \*  
 و بخلاف الرد مع الاجنبى \* اى \* بان كانت العارية موقته فمضت ملكها ثم بعثها مع  
 الاجنبى \* ليعمل به بالامساك بعد المدة \* والا فالمستعير يملك الايداع \* فيما يملك الا عارة \*  
 من الاجنبى \* به يغتنى زيلغى فتعين حمل كلاهم على هذا بخلاف رد ودیعة ومغصوب  
الى دار المالك فانه ليس بتسليم \* واذا استعار ارضا \* بيهضاء \* للزراعة يكتب المستعير \* انك \*  
 اطعمني ارضك لازرعها \* فتخصص لثلايمم البناء ونحوه \* العبد المأذون يملك الا عارة  
 والمجور اذا استعار واستهلكها يضمن بعد العنق وله عار \* عبد مجور عبد امجور \* مثله  
 فاستهلكها ضمن \* الثانى \* للمالك ولو استعار ذهبا فعلى صبيبا فسرق الذهب منه \*  
 اى من الصبى \* فان كان الصبى يضبطه حفظ \* ما عليه \* من الثياب \* لم يضمن \*  
 والا ضمن لانه اعادة والمستعير يملكها \* وضعها \* اى العارية \* بين يديه فنام فضاعت  
 لم يضمن لو نام جالسا \* لانه لا يعمل مضى مالها \* وضمن لو نام مضطجعا \* لتركه الحفظ \*  
 ليس للاب عاره مال طفله \* لعدم البدل وكذا القاضى والوسى \* طلب \* شخص \* من  
 رجل نور عاره فقال اعطيت غنما لى كان الغن ذهاب السالب واخذه بغير اذنه و  
 استعمله بمات \* الثور \* لضمان عليه \* خانية عن ابراهيم بن يوسف لكن في المجتبى  
 وغيره انه يضمن \* جهز ابنته بما يجهز مثلها ثم قال كنت اعزتها الامتعة ان العرف مستمر \*  
 بين الناس \* ان الاب مما يدفع ذلك \* الجهاز \* ملكا لا اعادة لا يقبل قوله \* انه اعادة لان  
 الظاهر يكى به \* وان لم يكن \* العرف \* كذا لك \* او تارة وتارة \* فالقول له \* به يغتنى كما  
 لو كان اكثر مما يجهزه مثلها فان القول له اتفاقا \* والام \* وولى الصغرة \* كالاب \* فيما  
 ذكر وفيما يدعيه الاجنبى بعد الموت لا يقبل الابينة شرح وهبانية وتقدم فى باب المهر  
 فى الاشياء \* كل امين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله \* بيمينه \* كالمودع  
 اذا ادعى الرد والوكيل والناظر \* اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعنى من الاولاد  
 والمفقراء او امثالهما واما اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتزقة فلا يقبل قوله فى حق  
 ارباب الوظائف لكن لا يضمن ما انكروه له بل يدفعه ثانيا من مال الوتف كما بسطه في

حاشية اخي زاده قلت وقد مر في الوقت من المولى ابي السعود واستحسنه المصنف و  
 اقره ابنه فلم يحفظ \* وسواء كان في حيوة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين  
 اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حيوته لم يقبل \* قوله \* الا بيمينه بخلاف  
 الوكيل بقبض العين \* كودعة قال قبضتها في حياتي وهلك وانكرت الورثة او قال دفعتها  
 اليه فانه يصدق لانه ينفي الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه بوجوب  
 الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وكالة الوكيل الحية قلت و ظاهره  
 انه لا يصدق لاني حق نفسه ولا في حق الموكل وقد افتى بعضهم انه يصدق في حق نفسه  
 لاني حق الموكل وحمل عليه كلام الوكيل الحية فيتأمل عند الفتوى فروع اوصى بالعارية  
 ليس للورثة الرجوع العارية كالاجارة تنسخ بموت احد هاتين وعليه دين وعند  
 رد يعة بغير عينها فالتركة بينهم بالخصص استأجر بعيرا الى مكة فعلي الذهاب وفي العارية  
 على الذهاب والمجي لان ردها عليه استعارة دابة المذاهب فامسكهاني بيته فهلك ضمن  
 لانه اعارها للذهاب لا للمساك استقرض ثورا فاغار عليه الا تراك لم يضمن لانه عارية  
 عرفا استعار ارضا يبني ويسكن واذا اخرج فالبنا للمالك فللمالك اجر مثلها مقل ارا السكني  
 والبناء للمستعير لان الاعارة تمليك بلا عوض فكانت اجارة معني وفقدت بجهالة الملك  
 وكذا الوشرط الخراج على المستعير لجهالة البدل والحيلة ان يوجره الارض سنين معلومة  
 بيد معلوم ثم يامر به باد الخراج منه استعار كتابا فوجد فيه خطا اصلحه ان علم  
 رضا صاحبه قلت ولا ياتم بتركه الا في القرآن لان اصلاحه واجب بخط مناسب وفي  
 الوهبانية شعر وسفر راى اصلاحه مستعيره \* يجوز اذا مولاه لا يتأثر \* وفي معاينها  
 شعر واى معير ليس يملك اخذها \* اعار وفي غير الرهان التصور \* وهل راسب لابن  
 يجوز رجوعه \* وهل مودع ما ضيع المال ينسب \*

### \* كتاب الهبة \*

وجه المناسبة ظاهر \* هو لغة التنفل على الغير ولو غر مال وشرعا \* تمليك العين مجازا \*  
 اى بلا عوض لان عدم العرض شرط فيه واما تمليك الدين من غير من عليه الدين فان  
 امره بقبضه صححت لرجوعها الى هبة الدين \* وسببها ارادة الخير للواهب \* دنيوى



كعوض وصحة وحسن ثناء واخرى قال الامام ابو منصور يجب علي المؤمن ان يعلم  
 ذلك الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد والايان اذهب الدينارا من  
 كل خطيئة نهاية وهي مندوبة وقبولها سنة قال عليه الصلوة والسلام تهاد وانجابوا\*  
 وشرايط صحتها في الواهب العقل والبلوغ والملك\* فلا تصح هبة صغير ورقيق ولو مكاتباً\*  
 و\* شرايط صحتها في الموهوب بان يكون مقبوضاً غير مشاع مميزاً غير مشغول\* كما  
 سيتضح\* وركنها\* هو\* الايجاب والقبول\* كما سيجي\* وحكمها ثبوت الملك للموهوب  
 له غير لازم\* فله الرجوع والفسخ\* وعدم صحة خيار الشرط فيها\* فلو شرطه صحت ان اختارها  
 قبل تغيرتها وكذا لو ابرأه صح البراء وبطل الشرط خلاصة\* و\* حكمها انها\* لا تبطل  
 بالشرط الفاسد\* فهبة عبد على ان يعتقه تصح ويبطل الشرط\* وتصح باليجاب كوهبت  
 ونحلت واطعمتك هذا الطعام ولو\* ذلك\* على وجه المزاج\* بخلاف اطعمتك ارضى  
 فانه عارية لرفيتها واطعام لغلتها بحر\* او الاضافة الى ما\* اى جزء\* يعبر به عن الكل  
 كوهبت لك فرجها وجعلته لك\* لان اللام للتصديق بخلاف جعلته باسمك فانه ليس بهبة وكذا  
 هي لك حلال الا ان يكون قبله كلام يغيد الهبة خلاصة\* واعمرتك هذا الشيء وحملتك  
 على هذه الدابة نارياً\* بالحمل الهبة كما مر\* وكسوتك هذا الثوب ودأري لك هبة\*  
 او عمرى تسكنها لان قوله تسكنها مشورة لا تفسير لان الفعل لا يصلح تفسير الاسم  
 فقد اشار عليه في ملكه بان يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل\* لا\* لو قال\*  
 هبة سكنى او سكنى هبة\* بل تكون عارية آخذ بالمتيقن وحاصله ان اللفظ ان انبأ عن  
 تملك الرقبة فهبة او المنافع فعارية او احتمال اعتبار النية نوازل وفي البحر اغرسه باسم  
 ابني الا قرب الصحة\* و\* تصح\* بقبول\* اى فى حق الموهوب له اما فى حق الواهب  
 فتصح بالايجاب وحده لانه متبرع حتى لو حلف ان يهب عبد لغلان فهو هبة ولم يقبل  
 بر\* وبعكسه حنث بخلاف الجميع\* و\* تصح\* بقبض بلا اذن في المجلس\* فانه هنا  
 كالقبول فاختص بالمجلس\* وبعد\* به\* اى بعد المجلس بالاذن وفى المحيط لو كان امره  
 بالقبض حين وهبه لا يتعين بالمجلس ويجوز قبضه بعد\* والتمكن من القبض كالقبض  
 فلم وهب لرجل ثيابا في صند وق مقفل ودفع اليه الصند وق لم يكن قبضاً\* لعدم تمكنه

من القبض \* وان مفتوحا كان قبضا لتمكينه منه \* فانه كالتخلية في البيع اختيار وفي  
 الد رر والمختار صحته بالتخلية في صحيح الهبة لا فاسد ما وفي النصف ثلاثة عشر عقل الا تصح  
 بلا قبض \* ولونهاه عن القبض لم يصح قبضه مطلقا \* ولو في المجلس لان الصريح  
 اقوى من الدلالة \* وتم \* الهبة \* بالقبض \* الكامل \* ولو الموهوب شاغلا للملك  
 الواهب لا مشغولا به \* والاصل ان الموهوب ان مشغولا بملك الواهب منع تمامها وان  
 شاغلا فلا فهو وهب جرابا فيه طعام الواهب ارد ازا فيها متاعه اود ابة عليها سرجه وسلمها  
 كن لك لا تصح وبعبكسه تصح في الطعام والمتاع والسرج فقط لان كلامها شاغل للملك  
 الواهب لا مشغول به لان شغله بثمن ملك واهبه لا يمنع تمامها كرم من رصد قتلا ان القبض  
 شرط تمامها وتامه في العمادية وفي الاشياء هبة المشغول لا تجوز الا اذا وهب الاب  
 لطفله قلت وذلك لان المعارض والتي وهبتها لزوجها على المذهب لان المرأ ذومتا عليها  
 في يد الزوج فصح التسليم وقد غيرت بيت الوهبانية - لمت شعرو ومن وهبت للزوج  
 دار الها بها \* متاع وهم فيها تصح المبرر \* وفي الجوهرة وحيلة هبة المنعول ان يودع  
 الشاغل او لا عند الموهوب له ثم يسلمه الى ارمثلا فتصح لشغلها بالمتاع \* في يد \* في متعلق  
 بتتم \* محوز \* مفرغ \* مقسوم ومتاع لا - يبقى منتفعا به بعد ان \* يقسم \* كبيت وحمام  
 صغيرين لانها \* لا \* تتم بالقبض \* فيم يقسم ولو \* وهبه \* لشريكه \* او لاجنبي لعدم  
 تصور القبض الكامل كما في عامة الكتب فكان هو المذهب وفي الصيرفية عن العتايي و  
 قيل يجوز لشريكه وهو المختار \* فان قسمه وسلمه صح \* لزوال المانع \* ولو سلمه شائعا  
 لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه \* فيضمنه وينفذ تصرف الواهب د ر لكن فيها عن الفصول  
 الهبة الفاسدة تفوق الملك بالقبض وبه يفتى ومثله في البرازية على خلاف ما صحه  
 في العمادية لكن لفظ الفتوى اكل من لفظ الصحيح كما بسطه المصنف مع بقية  
 احكام المشاع وهل للقريب الرجوع في الهبة الفاسدة قال في الد ر ر نعم وتعقبه في  
 الشرنبلالية بانه غير ظاهر على القول المفتى به من افادتها للملك بالقبض فليحفظ \*  
 والمانع \* من تمام القبض \* شيوع مقارن \* للعقن . لا طارئ \* كان يرجع في بعضها  
 شائعا فانه لا يغسلها اتفاقا \* والاستحقاق \* شيوع \* مقارن \* لا طارئ فيغسل

الكل حتى لو وهب ارضا وزرعا وسلمها فاستحق الزرع بطلت في الارض لا استحقاق البعض  
الشائع فيما يحتمل القسمة والاستحقاق اذا اظهر بالبينة كان مستند الى ما قبل الهبة فيكون  
مقارناتها لا طارئا كما زعمه صدق الشريعة وان تبعه ابن الكمال فتنبه \* ولا تصح هبة لبن  
في فرع وصوف طين غنم ونخل في ارض وتور في نخل \* لانه كمشاع \* ولو فصله \* وسلمه \*  
جاز \* لزال المانع وهل يكفى فصل الموهوب له باذن الواهب ظاهر الرواية نعم \* بخلاف  
دقيق في برودهن في سمس وسمن في لبن \* حيث لا يصح اصلا لانه معدوم فلا يملك  
الا بعقل جد يد \* وملك \* بالقبول \* بلا قبض جد يد لو الموهوب في يد الموهوب له \*  
ولو قبض او امانة لانه ح عامل لنفسه والاصل ان القبضين اذا تجا نساب احدهما  
عن الآخر واذا تغاثر انا اب الاطلى عن الادنى لا عكسه \* وهبة من له ولاية علي الطفل  
في الجملة \* وهو كل من يعوله فلخل الاخ والعمة عند عدم الاب لو في عيالهم \* تتم  
بالعقل \* لو الموهوب معلوما وكان في يد اريد مودعه لان قبض الولي ينوب عنه و  
الاصل ان كل عقد يتولاه لو احد يكتفى فيه بالاجاب \* وان وهب له اجنبي تتم بقبض  
ولبه \* وهو احد اربعة الاب ثم وصيه ثم الجبل ثم وصيه وان لم يكن في حجرهم عند عدمهم  
تتم بقبض من يعوله كعمه \* وامه واجنبي \* ولو ملتقطا \* لو في حجرهما \* والا لا لغوات  
الولاية \* وقبضه لو مميزا \* يعقل التحصيل \* ولو مع وجود ابية \* مجتبى لانه في النافع  
كالخض البالغ حتى لو وهب له اعمى لا نفع له وتلقاه مؤنته لم يصح قبوله اشياء قلت لكن  
في البر جندى اختلف فيما لو قبض من يعوله والاب حاضر فقيل لا يجوز والصحيح هو  
الجواز انتهى وظاهرا لقهستانى ترجمته وعزاه لغفر الاسلام وغيره على خلاف ما  
اعتمد المصنف في شرحه وعزاه للخلاصة لكن متنه يحتمله بوصوله وبامه والا جنبي ايضا  
فتأمل \* وصح رد لها كقبوله \* سراجية وفيها حسنات الصبي له ولا بويه اجر التعليم  
ونحوه ويباح لو اديته ان يأكل من مأكله ويأكل من مأكله لا ينتهي فاذا ان غير المأكل  
لا يباح لهما الا الحاجة وضعا هذا ايا الشتان بين يدى الصبي فما يصلح له كشياب الصبي  
فالهدية له والافان المهدى من اقارب الاب او معارفه فلا باب او من معارف الام  
فلام قال هذا للصبي اولا ولو قال اهديت للاب او للام فالقول له وكل ازفان البنت

خلاصة وفيها انخذ لولد \* ار لتلميذ \* ثانيا باثم اراد ونعمها لغيره ليس له ذلك ما لم يبين وقت  
 الاتخاذ انها عارية وفي المبتغي ثياب البدن يملكها بلبسها بخلاف نحو ملحفة ورسادة  
 وفي الخانية لا بأس بتفضيل بعض الاولاد في المحبة لانها عمل القلب وكذلك في العطايا  
 اذا لم يقصد به الا ضرار وان قصد \* يسرى بينهم يعطى البنت كالابن عند الثاني وعليه  
 الغنوى ولو وهب في صحته كل المال لولد جائز واثم وفيها لا يجوز ان يهب شيئا من مال  
 طفله ولو بعوض لانها تبرع ابتداء وفيها لا يبيع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع  
 الواهب في هبته \* ولو قبض زوج الصغيرة \* اما البالغة فالتقبض لها \* بعد الزفاف ما  
 وهب لها صح \* قبضه ولو بحضرة الاب في الصحيح لنيا بته عنه نصح قبض الاب كقبضها  
 مميزة \* وقبله \* اى الزفاف \* لا يصح \* لعدم الولاية \* وهب انثى دار الواحد صح \*  
 لعدم الشيوع \* وبعبارة \* تكبيرين \* لا \* عند الشيوع فيما يحتمل القسمة اما ما لا يستعملها  
 كالبيت فيصح اتفاقا قيلنا بكبيرين لانه لو وهب لكبير وصغير في عيال الكبير او لابنيه  
 صغير وكبير لم يجز اتفاقا وقيلنا بالهبة لجواز الرهن والاجارة من اثنين اتفاقا \* واذا  
 تصدق بعشرة \* درهم \* او وهبها للفقيرين صح \* لان الهبة للفقير صدقة ولصدقة يراد بها  
 وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوع \* لا لغنيين \* لان الصدقة على الغني هبة فلا تصح للشيوع  
 اى لا تملك حتى لو قسمها وسلمها صح فروع وهب لرجلين درهما ان صحاحص و  
 ان مغشوشا لانه ما يقسم تكونه في حكم العروض معه درهما فقال لرجل وهبت  
 لك احد هما ونصفهما ان استويا لم يجز وان اختلفا جائز لانه مشاع لا يقسم وان الوهب  
 ثلثهما جائز مطلقا تجوز هبة حائط بين دارين ودار جارة لهبة البيت من الدار  
 فهل ايدل على كون سقف الواهب على الحائط او اخلاط البيت يحيطان الدار لا يمنع صحة  
 الهبة مجتنب والله اعلم بالصواب \*

### \* باب الرجوع في الهبة \*

صح الرجوع فيها بعد القبض \* اما قبله فلم تتم الهبة \* مع انتفاء مانعه \* الا ترى \* وان كره \*  
 الرجوع تحريما وقيل تنزيها نهاية \* ولو مع اسعاط حقه من الرجوع \* فلا يسقط باسقاطه  
 خانية وفي الجواهر لا يصح البراءة عن الرجوع واوصالته من حق الرجوع على شيء صح و

كان عوضا عن الهبة لكن سيجب اشتراطه في العقل \* ويمنع الرجوع فيها \* حروف \* دمع  
 خرقة \* اى الموانع السبعة الآتية \* فالدال الزيادة \* فى نفس العين الموجهة لزيادة القيمة \*  
 المتصلة \* فان زالت قبل الرجوع كان له الرجوع كان شب ثم شاخ لكن فى الخافية ما يخالفه  
 واعتل \* القهستاني فليتنبه له لان الساقط لا يعود \* كبناء \* وغرس \* ان عد ازيادة فى كل  
 الارض والارجع ولو عد افى قطع منها امتنع فيها فقط زيلعى \* وسمين \* وجمال وخياطة  
 وصبغ وقصر ثوب وكبر صغير وسماع اصم وابصار اعمى واسلام عبد ومداواته وعفوجناية  
 وتعليم قرآن وكتابة او قراءة ونقط مصحف باعرابه وحمل تمر من بغل ادا الى بلخ مثلا و  
 نحوها وفي البرازية والحبل ان زاد خيرا منع الرجوع وان نقص لا ولو اختلفا فى الزيادة  
 ففي المتولدة ككبر القول للواهب وفى نحو بناء وخياطة وصبغ للموهوب له خافية وحاروى  
 ومثله فى المحيط لكنه استثنى ما لو كان لا يبنى فى مثل تلك الامدة \* لا يمنع \* الزيادة \*  
 المنفصلة كولد وارث وعقر \* وثمرة فيرجع فى الاصل لا الزيادة لكن لا يرجع بالام  
 حتى يستغني الولد عنها كذا نقله القهستاني لكن نقل البرجندى وغيره انه قول ابي  
 يوسف رح فليتنبه له ولو حبلى ولم تلد هل للواهب الرجوع قال في السراج لا وقال  
 الزيلعى نعم وفي الجوهرة مريض مديون بمستغرق وهب امه فمات وقد وطئت ردها مع  
 عقرها هو المختار \* والميم موت احد المتعاقدين \* بعد التسليم فلو قبله بطل ولو اختلفا  
 والعين فى يد الوارث فالقول للوارث وقد نظم المصنف ما يسقط بالموت فقال \* تغارة  
 دية خراج ورايع \* ضمان لعنق هكن انغقات \* كذا هبة حكم الجميع سقوطها \*  
 بموت لما ان الجميع صلوات \* والعين العوض \* بشرط ان ينكر لفظا يعلم الواهب انه  
 عوض كل هبته \* فان قال خذ عوض هبتك او بدلها \* او فى مقابلتها ونحو ذلك \*  
 فقبضه الواهب سقط الرجوع \* ولولم ينكر انه عوض رجع كل بهبته \* و \* لدا \* بشرط  
 فيه شرائط الهبة \* كقبض واقرار وعدم شيوع ولو العوض مجانسا او يسيرا فى بعض  
 نسخ المتن بدل البهية العقل وهو تحريف \* ولا يجوز للاب ان يعوض عما وهب للصغير  
 من ماله \* ولو وهب العبد التاجر ثم عوض فلكل منهما الرجوع بحر \* ولا يجوز  
 تعويض مسلم من نصرانى عن هبته خمرا او خنزيرا \* اذ لا يصح تملكهما من المسلم بحر \*



ويشترط ان لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي \* لا يصح \* فله الرجوع في الباقي \* ولو الموهوب شيئين فعوضه احد هما عن الآخر ان كانا في عقد بين صح والا لان اختلاف العقل كاختلاف العين والد راهم تتعين في هبة ورجوع مجتنب \* ودقيق الكنطة يصلح عوضا عنها \* لحد وانه باطن وكذا الوصغ بعض الثياب اوتت بعض السويق ثم عوضه صح خائفة \* ولو عوضه ولد احد على جاريتين موهوبتين وجب \* ذلك الولد \* بعد الهبة امتنع الرجوع وصح \* العوض \* من اجنبى ويسقط حق الواهب في الرجوع اذا قبضه \* كبذل السلع \* ولو \* التويض \* بغير اذن الموهوب له \* ولا رجوع ولو بامر الا اذا قال عوض عني على انى ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قضاء الدين \* والاصل ان كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الا مر بادهائه مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا \* الا اذا شرط الضمان ظهيرية وح \* فلوامر المديون رجلا بقضاء دينه رجع عليه \* وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال انفق على بناء دارى او قال الاسير اشترى فانه يرجع فيهما بلا شرط رجوع كفالة خائفة مع انه لا يطالب بهما لا بحبس ولا بملازمة فتأمل \* وان استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وعكسه لا مالم يرد ما بقى \* لانه يصلح عوضا ابتداء فكذلك ابقاء لكنه يجبر لمسلم العوض ومراعاة العوض الغير المشروط فان المشروط فمبادلة كما سيجى فيوزع البذل على المبدل نهاية \* كما لو استحق كل العوض بحيث يرجع فى كلها ان كانت قائمة لان كانت هائلة \* كما لو استحق العوض و قد ازدادت الهبة لم يرجع خلاصة \* وان استحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان كان قائما وبمثله ان \* العوض \* هائلا وهو مثلى وبقية ان قيمما \* غاية \* ولو عوض النصف رجع بالم يعرض \* ولا يضر الشروع لانه طارى تنجيد نقل فى المجتبى انه يشترط في العوض ان يكون مشروطا في عقل الهبة اما اذا عوضه بعد فلا ولم ار من صرح به غيره وفروع المذهب مطلقة كما مر فتدبر \* والشاء خروج الهبة عن ملك الموهوب له \* ولو بهبة الا اذا رجع الثاني فللاول الرجوع سواء كان بقضاء او رضا لما سيجى ان الرجوع فسخ حتى لو عادت بسبب جديد بان تصدق بها الثالث علي الثاني او باعه منه لم يرجع الا ول ولو باع نصفه رجع فى الباقي لعدم المانع وقيد الخروج بقواه \* بالكافة \* بان يكون

خروجاً عن ملكه من كل وجه ثم فرع علمه بقوله \* فلو ضحى الموهوب له بالشاة الموهوبة أو  
 نذراً التصديق بها وصارت لحماً لا يمنع الرجوع \* ومثله المتعة والقرآن والنذر مجتبى  
 وفي المنهاج وإن وهب له ثوباً فجعله صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافاً لثاني \* كما  
 لو ذبحها من غير نضحية \* فله الرجوع اتفاقاً فرع عبد عليه دين أو جنابة خطاء فوهبه  
 مولاه لغريمه أو لولي الجنابة سقط الدين والجنابة ثم لو رجع صح استيساراً ولا يعود الدين  
 والجنابة عند محمد ورواية عن الإمام كما لا يعود النكاح لو وهبها لزوجها ثم رجع خانية \*  
 والزنا الزوجية وقت الهبة فلو وهب لامرأة ثم نكحها رجع ولو وهب لامرأة لا \* كعكسه انتهى  
 فرع لا تصح هبة المولى لامرأته ولو في مرضه ولا تنقلب وصية إذا لا بد للمعجور ما  
 لو أوصى لها بعد موته تصح لعنتها بموته فيسلم لها كافي \* والقاف القرابة فلو وهب لذي  
 رحم محرم منه \* نسبا \* وأوذاً ميا أو مستأمناً لا يرجع \* شمني \* ولو وهب لمحرم بلا رحم  
 كاخيه رضاعاً \* ولو ابن عمه \* ومحرم بالمصاهرة كأمهات النساء والربائب وأخيه وهو  
 عبد لأجنبي أو لعبد أخيه رجع ولو كانا \* أي العبد ومولاه \* ذارحم محرم من الواهب  
 فلا رجوع فيها اتفاقاً على الأصح \* لأن الهبة لا يهاو رعت تمنع الرجوع بحر فرع  
 وهب لأخيه وأجنبي ما لا يقسم فقبضه له الرجوع في حظ الأجنبي لعدم المانع درر \*  
 والهاء هلاك العين الموهوبة ولو أدها \* أي الهلاك \* صدق بلا حلف \* لأنه ينكر  
 الرد \* فإن قال الواهب هي هذه \* العين \* حلف \* المنكر \* أنها ليست هذه \* خلاصة \*  
 كما يحلف الواهب أن الموهوب له ليس بأخيه إذا ادعى \* الأخ \* ذلك \* لأنه يدعي  
 سبب النسب لا النسب خانية \* ولا يصح الرجوع إلا بتراضيهما أو بحكم الحاكم \* للاختلاف  
 فيه فيضمن بمعنه بعد القضاء لا قبله \* وإذا رجع أحدهما \* بقضاء أو رضاء \* كان فسخاً  
 لعقل الهبة \* من الأصل \* وإعادة ملكه القديم لا هبة للواهب فلهذا \* لا يشترط فيه  
 قبض الواهب وصح \* الرجوع \* في الشائع \* ولو كان هبة لما صح فيه \* ولو الواهب رده على  
 بائنه مطلقاً \* بقضاء أو رضاء \* بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء \* لأن حق  
 المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ فافتراقهم مرادهم بالفسخ من الأصل أن لا يتربط  
 على العقل أثر في المستقبل لإبطال أثره أصلاً ولإلغاء المنفصل إلى ملك الواهب برجوعه

فصولين \* اتفقا \* الواهب والموهوب له \* علي الرجوع في موضع لا يصح \* رجوعه من  
المواضع السبعة السابقة \* كالهبة لقرايته جاز \* هذا الاتفاق بينهما جوهرية وفي المجتهد  
لا تجوز الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم الا بالقبض لانها هبة ثم قال وكل شيء  
يفسخه الحاكم اذا اختصما اليه فهنا حكمه ولورهب الد بين لطغل المد يون لم يجوز لانه غير  
مقبوض وفي الد رر قضى بطلان الرجوع لما منع ثم زال المانع عاد الرجوع \* تلفت \*  
العين \* الموهوبة واستحقها مستحق وضمن \* المستحق \* الموهوب له لم يرجع علي الواهب  
بما ضمن \* لانها عقل تبرع فلا يستحق فيه السلامة \* والاعارة كالهبة \* هنا لان قبض المستعير  
كان لنفسه ولا غرور لعدم العقل وتما مه في العمادية \* واذا رقت الهبة بشرط العوض  
المعين فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض في العوضين ويبطل \* العوض \* بالشموع \*  
فيما يقسم \* بيع انهاء فترد بالعيب وخيار الرؤية ويؤخذ بالشفعة \* هذا اذا قال وهبتك  
علي ان تعوضني كذا الما لو قال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهاء وقيل العوض بكونه  
معينا لانه لو كان مجهولا بطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهاء فخرج وهب الواقف  
ارضا بشرط استبداله بلا شرط عوض لم يجز وان شرط كان كبيع ذكره الناصبي وفي  
المجمع واجاز محم هبة ما ل طفله بشرط عوض مساو ومنعاه قلت فيحتاج علي قولهما الى الفرق  
بين الوقف وما ل الصغير \*

### \* فصل في مسائل متفرقة \*

وهب امه لاهلها او علي ان يردها عليه او يعتقها او يستولكها او \* وهب \* دارا علي ان  
يردها عليه شيئا منها \* ولو معيننا كذا الدار او ربيعها \* او علي ان يعوض في الهبة والصدقة شيئا عنها  
صحت \* الهبة \* وبطل الاستثناء في الصورة الاولى \* وبطل \* الشرط \* في الصور الباقية  
لان بعض او مجهول والهبة لا تبطل بالشرط ولا تنس ما مر من اشتراط معلومية العوض \*  
اعتق حمل امه ثم وهبها صح ولوديرة ثم وهبها لم يصح \* لبقاء الحمل علي ملكه فكان مشغولا  
به بخلاف الاول \* كما لا يصح \* تعليق \* الابراء عن الدين \* بشرط محض كقوله ما يونه اذا جاء  
غدا وان مت بفتح التاء فانت بري من الدين وان مت من مرضك هذا وان مت من  
مرضى هذا فانت في حل من مهرى فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق \* الا بشرط كائن \* ليكون

تنجزنا كقول له لئلا يونه ان كان لى عليك دين ابرأتك عنه صح: كذا ان من مت بضم التاء فانت برى  
 منه ارقى حل جاز وكان وصية خانية \* جاز العمرى \* للمعمر له ولورثته بعد: لبطلان الشرط \*  
 لا \* تجوز \* الرقى \* لانها تعليق بالخطر واذ لم تصح تكون عارية شمعي لحد يث احمد وغيره  
 من امر عمرى فهمي لمعمره في حموته ومما قد لا ترقبوا من ارقب شيأ فهو وسبيل الميراث \* بعث  
 الى امرأته متاعا \* هدايا \* لها \* وبعثت له ايضا \* هدايا عوضا للهبة صرحا بالعوض  
 اولا \* ثم افترقا بعد الزفاف وادعى \* الزوج \* انه عارية \* لاهبة وحلف \* فاراد الاسترداد  
 وارادت \* هي \* الاسترداد ايضا استدرك \* منها \* ما اعطى \* اذ لاهبة فلا عوض ولوا استهلك  
 اجلهما ما بعثه الاخر ضمنه لان من استهلك العارية ضمنها خانية \* هبة الدين ممن عليه  
 الدين وابرأه عنه يتم من غير قبول \* اذ لم يوجب انفساخ عقد صرف او سلم لكن يرتد  
 بالرد في المجلس وغيره لما فيه من معنى الاسقاط وقيل يتقيد بالمجلس كذا في العناية لكن في  
 الصيرفة لو لم يقبل ولم يرد حتي افترقا ثم بعد ايام رد لا يرتد في الصحيح لكن في المجتبى الاصح  
 ان الهبة تملك والابرأ اسقاط \* تملك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا \* في ثلث  
 حواله او وصية \* اذا سلطه \* اى سلط المملك غير المدين \* على قبضه \* اى الدين \* فيصح \* حديثه  
 ومنه ما لو وهبت من ابنها ما على ابيه فالتمتع بالصحة للتسليط ويتفرع على هذا الاصل  
 لو قضى دين غيره على ان يكون له لم يجز ولو كان وكيل بالبيع فصولين \* و \* ليس منه \*  
 ما اذا اقر الدائن ان الدين لغلان وان اسمه \* في كتاب الدين \* عارية \* حيث \* صح \*  
 اقراره لكونه اخبار التملك فلا يقر له قبضه بزازية وقامه في الاشياء من احكام الدين  
 وكذا لو قال الدائن الذى لى على فلان لغلان بزازية وغيرها قلت وهو مشكل لانه مع  
 الاضافة الى نفسه يكون تملك وتملك الدين ممن ليس عليه باطل فتأمله وفي الاشياء في  
 قاعة تصرف الامام معزيا لصلح البرازية اصطلاحا ان يكتب اسم احد هما في الديوان  
 فالعطاء لمن كتب اسمه الخ \* والصدقة كالهبة \* بجماع التبرع وح \* لا تصح غير مقبوضة  
 ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها \* ولو طلى غني لان المقصود فيها النواجب لا العوض ولو اختلفا  
 فقال الواجب هبة والاخر صدقة فالقول للواجب خانية فروع كتب قصة الى السلطان يسئله  
 تملك ارض محمودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتبة جعلتها ملكا له هل يحتاج الى القبول

فى المجلس القياس نعم لكن لما تعدد الوصول اقيم السؤال بالقصة مقام حضوره  
 اعطت زوجها ما لا يسو له لمتوسع فظفر به بعض غر مائه ان كانت وهبته او اقترضته  
 ليس لها ان تسترد من الغريم وان اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلها ذلك لاله دفع لابنه  
 ما لا يتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الاب ان اعطاه هبة فاكل له والافيراث وتماجه  
 فى جواهر الفتاوى بعث اليه بهدية فى اثناء هل يباح اكلها فيه ان كان ثريدا ونحوه مما لو حوله  
 الى اثناء آخر ذهبت لذته يباح والا فان كان بينهما انبساط يباح ايضا والا فلا دعى قوما  
 الى طعام وفرقهم على اخونة ليس لاهل خوان مناوله اهل خوان آخر ولا اعطاء سائل وخادم  
 وهرة لغير رب المنزل ولا كلب ولوارب البيت الا ان يناله الخبز المحترق للاذن عادة وتماجه  
 فى الجوهرة وفي الاشباه لا جبر على الصلوة الا فى اربع شفعة ونفقة زوجة وعين موصى بها  
 ومال وقف وقد حررت ابيات الوهبانية على وفق ما فى شرحها للشر نبلالى فقلت شعروا بهب  
 دين ليس يرجع مطلقا \* و ابراء ذى نصف يصح المحرر \* على حجها وتركه ظلمه لها \* اذا  
 وهبت مهر او لم يوف بخسر \* معلق تطليق بابراء مهرها \* وانكاح اخر على لويرد فيظفر \* وان قبض  
 الانسان مال مبيعه \* فابراء يؤخذ منه كالدائن اظهر \* ومن دون ارض فى البناء صالحة \* وعندى  
 فيه رقة فيحرر \* قلت وجه توفيقى تصریحهم فى كتاب الرهن بان رهن البناء دون الارض  
 وعكسه لا يصح لانه كالشائع فتأمله واشرت باظهر لما فى العمادية عن خواهر زاده انه لا يرجع  
 واختاره بعض المشائخ ويظفر اى بنكاح ضررها لانه برده للابراء ابطله فلا حث فليفظ \*

### \* كتاب الاجارة \*

قدم الهبة لانها تملك عين وهذه تملك منفعة \* هى لغة اسم للاجرة وهو ما يستحق  
 على عمل الخير ولان ايدى به يقال اعظم الله اجرک وشرعا \* تملك نفع \* مقصود  
 من العين \* بعوض \* حتى لو استأجر ثوبا او اوانى ليتجمل بها او دابة ليحببها بين يديه  
 او دارا ليسكنها او عبد او دراهم او غير ذلك لا يستعمله بل ايظن الناس انه له فالاجارة  
 فاسدة فى الكل ولا اجزله لانها منفعة غير مقصودة من العين بزازية وسيجي \* وكل  
 ما يصلح ثمنا \* اى بدلا فى البيع \* صلح اجرة \* لانها ثمن المنفعة ولا ينعكس كليا فلا  
 يقال ما لا يجوز ثمنا لا يجوز اجرة لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كما سيجي \* و



تعتقد بأمرتك هذه الدار شهرا بكذا \* لان العارية بعوض اجارة بخلاف العكس \*  
 او هبتك واجرتك منها فعها \* شهرا بكذا انا دان ركنها الايجاب والقبول وشرطها كون  
 الاجارة والمنفعة معلومتين لان جهاتهما تقضي الى المنازعة وحكمها وقوع الملك في  
 اليد لمن ساعه ساعه وهل تعتقد بالتعاطي ظاهر الخلاصة نعم ان علمت المدة وفي البرازية ان  
 قصرت نعم والالا \* ويعلم النفع ببيان المدة كالسكنى والزراعة مدة كذا \* اى مذك كانت وان طالمت  
 ولو مضافه كاجر تكها غد او للمو جر بيعها اليوم وتبطل الاجارة به يغتلى خانية \* ولم تزد  
 في الارقان على ثلاث سنين \* في الضياع وعلى سنة في غيرها كما مر في بابها والحيلة ان يعتقد  
 عقود امتغرة كل عقد سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه ناجز لا الباقي لانه مضاف فللمتولي  
 فسخره خانية وفيها لوشرط الواقف مدة يتبع الا اذا كانت اجارته اكثر نفعها فيو جر ها القاضى  
 لا المتولى لان ولايته عامة تلت وقد منافي الوقف ان الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة  
 ولو بعقود وسيجى متناظرا جع ولم يفظ \* فلو آجرها المتولى اكثر لم يصح \* الاجارة وتنفسخ  
 في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله فتاوى قارى الهداية ورجحه المصنف  
 على ما في انفع الوسائل وافاد فساد ما يقع كثير من اخذ كرم الوقف او اليتيم مساقاة فيستأجر  
 ارضه الخالية من الاشجار بمبلغ كثير ويساقى على اشجاره بسهم من الف سهم فالحظ ظاهر  
 في الاجارة لا في المساقاة ففساد المساقاة بالاولى لان كلامهما عقد على حدة قلت  
 وقيل وابسراية الفساد في باب البيع الفاسد بالفساد القوي المجمع عليه فيسرى كجمع بين  
 حر وعبد بخلاف الضعيف المختلف فيقتصر على محله ولا يتعداه كجمع بين عبد ومملوك فقتل  
 وجعلوه ايضا من الفساد الطارئ فتنبه ومن حوادث الروم وصي زيد باع ضيعة من  
 تركته لدين على انها ملكه ثم ظهر ان بعضها وقف مسجد هل يصح البيع في الباقي اجاب  
 فريق بنعم وفريق بلا والف بعضهم رسالة ملخصها ترجم الاول فتأمل وفي جواهر الفتاوى آجر  
 ضيعة وقفنا لث سنين وكتب في الصك انه آجر ثلاثين عقدا كل عقد عقيب الآخر لا تصح الاجارة  
 وهو الصحيح وعليه الفتوى صيانة للاوقاف ثم قال ولو قضى قاض بصحتها تجوز ويرفع  
 الخلاف انتهى قلت وسيجى ان المتولى والوصى لو آجر يدون اجر المثل يلزم المستأجر  
 تمام اجر المثل وانه يعمل بالانفع للموقف وفي صلح الخانية متى فسد العقد في البعض

لمفسد مقارن يفسد في الكل \* و \* يعلم النفع ايضا \* ببيان العمل كالصياغة والصنع والحياطة \*  
 بما يرفع الجهالة فيشترط في استمجار الدابة للركوب بيان الوقت او الموضع فلو خلا عنها  
 فهي فاسدة بزانية \* و \* يعلم ايضا \* بالاشارة كنقل هذا الطعام الى كذا \* و \* اعلم ان \* الاجر  
 لا يلزم بالعقل فلا يجب تسليمه به بل بتعجيله او شرطه في الاجارة \* فالنجزه ما المضافة فلا  
 تملك فيها الاجرة بشرط التعجيل اجما عا وقيل تجعل عقود اخي كل الاحكام فيفتى برواية  
 تملكها بشرط التعجيل للحاجة شرح وهما نية للشرنبلالي \* او الاستيفاء \* للمنفعة \* وتمكنه  
 منه \* الا في ثلث مذكورة في الاشياء ثم فرع على هذا بقوله \* فيجب الاجر لدان قبضت ولم  
 تسكن \* لوجود تمكنه من الانتفاع وهذا \* اذا كانت الاجارة صحيحة اما في الفاسدة  
 فلا \* يجب الاجر \* الا بحقيقة الانتفاع \* كما بسطه في العمادية فظاهر ما في الاسعاف اخراج  
 الوقف فتجب اجرة في الفاسدة بالتمكن كذا في الاشياء قلت وهل مال اليتيم والمعد للاسغلال  
 والمستأجر في البيع وفاء على ما افتى به علماء الروم كذلك محل تردد فلتراجع بقوله \* ويسقط  
 الاجر بالغصب \* اي بالملوثة بين المستأجر والعين لان حقيقة الغصب لا تجري في العقار  
 وهل تنسخ بالغصب قال في الهداية نعم خلا فالقاضي خان ولو غصب في بعض المدة  
 فحسابه \* الا اذا امكن اخراج الغاصب \* من الدار مثلا \* بشغاعة او حماية \* اشياء \*  
 ولو انكر ذلك \* اي الغصب \* المؤجر \* وادعاه المستأجر \* ولا بينة له \* يكم الحال \*  
 كمسئلة الطاحونة ولا يقبل قول الساكن لانه فرد ذخيرة وبقوله \* ولا يعتق قريب  
 المؤجر لو كان آجرة \* لانه لم يملكه بالعقد المراد من تمكنه من الاستيفاء تسليم المحل الى  
 المستأجر بحيث لا مانع من الانتفاع \* فلو سلمه \* العين المؤجرة \* بعد مضي بعض المدة \*  
 المؤجرة \* فليس لاحدهما الامتناع \* من التسليم والتسلم في باقى المدة \* اذا لم  
 يكن في مدة الاجارة وقت يرغب فيها لاجله فان كان فيها \* اي في العين المؤجرة \*  
 وقت كذلك \* كبيوت مكة ومنى وحوانيتهما \* من الموسم فانه لا يرغب فيها بعد الموسم فلو لم  
 يسلم في الوقت الذي يرغب لاجله \* خير في قبض الباقي \* كما في البيع كذلك  
 في الحز ولو سلمه المفتاح فلم يقدر على الفتح لضيقه ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب  
 الاجر والا لا اشياء قلت وكن الوعجز المستأجر عن الفتح بهذا المفتاح لم يكن تسليمه

لان التخلية لم تصح صير فيه ولو اختلفا بحكم الحال ولو يوهنا فبينة الموءجر ذخيرة وكذا  
 البيع وقيل ان قال له اقبض المفتاح وافتح الباب فهو تسليم والا لا كما بسطه المصنف \*  
 وللموءجر طلب الاجر لك ارض كل يوم والمدا ابه كل مرحلة \* اذا اطلقه ولو بين تعيين \*  
 وللخياطة ونحوها \* من الصنائع \* اذا فرغ وسلم \* فهلكه قبل تسليمه يسقط الاجر وكذا اكل من  
 لعمله اثر وسالا اثر له كحمال له الاجر كما فرغ وان لم يسلم بحر \* وان \* وصليته \* عمل في بيت  
 المستأجر \* نعم لو سرق بعن ما خا ط بعضه او انهدم بعد ما بناه فله الاجر بحسابه على المالك  
 بحر وان كمال \* ثوب خا طه الخياطة باجر ففتقه رجل قبل ان يقبضه رب الثوب فلا اجر  
 له \* بل له تضمين الغائق \* ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط هو الغائق فعليه  
 الاعادة \* كانه لم يعمل بخلاف فتق الاجنبي وهل للخياط اجر التفصيل بلا خياطة الاصح  
 لا اشباهه لكن في حاشيتها معزيا للمضمرات المفتحة به نعم وقال المصنف ينبغي ان يحكم العرف  
 انهدم ثم رأيت في التاتارخانية معزيا للكبرى ان الفتوى على الاول فتأمل \* وللخياط  
 طلب الاجر \* للخبز في بيت المستأجر بعن اخراجه من التنوير \* لان تمامه بذ لك باخراج  
 بعضه بحسابه جوهره \* فان احترق بعن \* اى بعن اخراجه بغير فعله \* فله الاجر \* لتسليمه  
 بالوضع في بيته \* ولا غرم \* لعدم التعدي وقال لا يغرم مثل دقيقه ولا اجر وان شاء ضمن  
 الخبز واعطاه الاجر ولو احترق قبله لا اجر \* له \* ويغرم \* اتفاقا لتقصيره بحر ودرر \*  
 وان لم يكن الشبزيه \* اى في بيت المستأجر سواء كان في بيت الخياط او لا \* فاحترق \*  
 او سرق \* فلا اجر له \* لعدم التسليم حقيقة \* ولا ضمان \* لو سرق لانه في يد امانة خلافا  
 لهما وهى مسألة الاجر المشترك جوهره \* وان \* احترق الخبز وسقط من يد \* قبل  
 الاخراج فعليه الضمان \* ثم المالك بالبيع فان ضمنه قيمته مخبوزا فله الاجر وان  
 ضمنه قيمته دقيقا فلا اجر له \* للهلاك قبل التسليم ولا يضمن الحطب والملح \* وللطبخ بعد الغرف \*  
 الا اذا كان لاهل بيته جوهره والا صل في ذلك العرف \* فان انفسد \* اى الطعام \*  
 الطباخ او احرقته او لم ينضجه فهو ضامن \* للطعام ولو دخل بنار الخبز او لطبخ بها فوشت  
 منه شرارة فاحترق البيت لم يضمن الاذن لا يضمن صاحب الدار لو احترق شيء من  
 السكان لعدم التعدي جوهره \* وضرب \* اللبن بعن الاقامة \* وقال بعن تشرجه اى جل

بعضه على بعض ويقولهما يغتني ابن كمال معزياً للعمون وهذا اذا ضربه في بيت المستأجر  
فلو في غير ملكه فلا اجر حتى يعد منصرفاً عند مسازيلعى فروع الملبس على  
اللبن والتراب على المستأجر وادخال الحمل المنزل على الحمل لا صبه في الجوالق  
او صعوده للغرفة الا بشرط واكاف دابة للحمل على المكارى وكن الحبال والجوالق  
والحبر على الكاتب واشترط الورق عليه بنفسه اظهيرة \* ومن \* كان \* لعمله اثر في العين  
كالصباغ والقصار حبسها لاجل الاجر \* وهل المراد بالانزعين مملوكة للعامل كالنشا والغرام  
مجرد ما يعاين ويرأى قولان اصحهما الثاني فغسل الثوب وكسر الفستق والخطب والطحان  
والخياط والخفاف وحالق رأس العبد لهم حبس العين بالاجر على الاصح مجتبى \* وهذا  
اذا كان حالاً اما اذا كان \* الاجر \* مؤجلاً فلا يملك حبسها كعمله في بيت المستأجر لتسليمه  
حكماً ويضمن بالتعدي ولو في بيت المستأجر غاية \* فان حبس فضاع فلا اجر ولا ضمان \*  
لعدم التعدي \* ومن لا اثر لعمله كالحمال \* على ظهر اودائه \* والملاح \* وغاسل الثوب  
اي لتطهيره لا لتحسينه مجتبى فليحفظ \* لا يتحبس \* العين للاجرة \* فلو حبس ضمن  
ضمان الغصب \* وسيجي في بابها \* وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها \* اي بدلها  
شراً \* محمولة وله الاجر وان شاء غير محمولة ولا اجر \* جوهره \* واذا شرط عمله بنفسه \*  
بان يقول له اعمل بنفسك او يملك \* لا يستعمل غيره الا الظاهر فلها اسنعمال غيرها \*  
بشرط وغيره خلاصة \* وان اطلق كان له \* اي للاجير \* ان استأجر غيره \* افاد  
بالاستيجار انه لودفع لاجنبى ضمن الاول والثاني وبه صرح في الخلاصة وقيل بشرط العمل  
لانه لو شرطه اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه مراراً ففطر حتى سرق لا يضمن واجاب شمس الائمة  
بالضمان كذا في الخلاصة \* وقوله على ان تعمل اطلاق لا يقييد \* مستصفاً \* فله ان يستأجر  
غيره استأجره ليأتي بعينه له فمات بعضهم فجاء بمن بقى فله اجر بحسابه \* لانه او فنى بعض  
المعقود عليه وقيل بقوله \* لو كانوا \* اي عياله \* معلومين \* اي للعاقدين ان يكون الاجر  
مقابلاً بجملة لهم \* والا \* يكونوا معلومين \* فله \* اي له كل اجر ونقل ابن الكمال ان  
كانت المونة تقل بنقصان عدد هم فبحسابه والا كله \* استأجر رجلاً لبصال قط \* اي كتاب \*  
او زاد اليه زيد ان رده \* اي المكتوب والناد \* ملوثة \* اي زيد \* او غيبته لاشئ له \*

لان نقضه بعودة كالحيا ط اذا خاطئ فتنق وفي الخانية استاجرة ليد صلب لموضع كذا اريد هو  
 فلانا باجر مسمى فذهب للموضع فلم يجد فلان وجب الاجر \* فان دفع القط الى  
 ورثته \* في صورة الموت \* او من يسلم اليه اذا حضر في \* صورة \* غيبته وجب الاجر  
 بالذهاب \* وهو نصف الاجر المسمى كذا في الدرر والغرر وتبعه المصنف ولكن  
 تعقبه المحشون وعولوا على لزوم كل الاجر لكن في القهستاني عن النهاية انه اذا شرط  
 المجيء بالجواب فنصفه والا فكله فليكن التوقيع \* واذا اوجد \* ولم يوصله اليه لم يجب له  
 شيء لا انتفاء المعقود عليه \* وهو الايصال واختلف فيما لم يوزقه \* متولى ارض الوقف آجرها  
 بغير اجر المثل يلزم مستأجرها \* اى مستأجر ارض الوقف لا المتولى كما غلط فيه بعضهم \*  
 تمام اجر المثل \* على المفتى به كما في البحر عن التلخيص وغيره وكذا حكم وصي واب  
 كما في مجمع الفتاوى \* يقتضى بالاضمان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا \*  
 يقتضى \* بكل ما هو نفع للوقف \* فيما اختلف فيه العلماء حتى نقضوا الاجارة عند الزيادة  
 الغاشقة نظر للوقف وصيانة لحق الله تعالى حارم القدسي \* مات الاجر وعليه ديون \*  
 حتى فسخ العقد بعد تعجيل البدل \* فالمستأجر \* لو العين في يده ولو بعقل فاسد اشياء \* احق  
 بالمستأجر من غرمائه \* حتى يستوفى الاجرة المعجلة \* الا انه لا يسقط الدين بهلاكه \* اى  
 بهلاك هذا المستأجر لانه ليس برهن من كل وجه \* بخلاف الرهن \* فانه مضمون باقل من  
 قيمته ومن الدين كما سيجي \* في باب مجمع الفتاوى فروع الزيادة في الاجرة من المستأجر  
 تصح في المدة وبعد ها وما الزيادة على المستأجر فان في الملك ولو لبيتهم لم تقبل كالورخصت  
 وان في الوقف فان الاجارة فاسدة آجرها الناظر بلا عرض على الاول لكن الاصل صحتها  
 باجر المثل ولو ادعى رجل انها بغبن فاحش فان اخبر القاضي ذو خبرة انها كذا لك  
 فسخها وتقبل الزيادة وان شهد وارقت العقد انها باجر المثل والا فان كانت اضرارا  
 تعنتا لم تقبل وان كانت الزيادة اجرا للمثل فالمختار قبولها فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضي  
 ثم يوجرها ممن زاد فان كانت دارا او حانوتا او ارضا فارغة عرضها على المستأجر فان  
 قبلها فهو احق ولزومه الزيادة من وقت قبولها فقط وان انكر زيادة اجر المثل وادعى  
 انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها آجرها المتولى وان كانت مزروعة لم



تصح اجارتها لغرم صاحب الزرع لكن تضم عليه الزيادة من وقتها وان كان بنى او غرس  
فان كان استاجرها مشاهرة فانها تؤجر لغرمه اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها لان عقادها عند  
رأس كل شهر والبناء يتملكه الناظر بقيمته مستحق القلع للوقوف او يصبر حتى يتخلص بناؤه  
وان كانت المدة باقية لم تؤجر لغرمه وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع واما اذا  
زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فللمتولى نسخها وعليه الفتوى وما لم تفسخ  
كان على المستاجر المسمى اشباهه معزبا للصغرى قلت وظاهر قوله والبناء يتملكه الناظر الخ  
انه يتملكه لجهة الوقف قصر على صاحبه وهذا هو الارض تنقص بالقلع والا شرط رضا  
كما في عامة الشروح منها البحر والمنع فيعمل عليها لانها الموضوعة لنقل الملك هب بخلاف  
نقول الفتاوى وفي فتاوى مؤيد زادة من الوقف معزبا بالمفصولين حانوت وقف بنى فيه  
ساكنه بلا اذن متوليه ان لم يضر رفته رفعه وان ضرر فهو المضيع ماله فليترص الى ان يتخلص  
ماله من تحت البناء ثم يأخذ ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة لغرمه اذ لا بد له على  
ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو اصطالحوا ان يجعلوا ذلك للوقف بشمن لا يجاوزاقل  
القيمتين منزوعا ومبني فيه صح ولولحق الآجر دين رفع الامر الى القاضي لفسخ العقد  
وليس للآخر ان يفسخ بنفسه وعليه الفتوى ونجوز بمثل الاجر او باكثر او باقل مما يتغابن  
فيه الناس بما لا يتغابن به فتكون فاسدة فيؤجره اجارة صحيحة اما من الاول او من  
غيره باجر المثل او بزيادة بقدر ما يرضى به المستأجر انتهى وفي فتاوى الحانوتي بينة  
الاتبات مقدمه وهي التي شهدت بان الاجرة او الاجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا  
تنقض قال وبه اجاب بقية المذاهب فليحفظ والله اعلم \*

### \* باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها \*

اي في الاجارة \* تصح اجارة حانوت \* اي دكان \* ود اربلا بيان ما يعمل فيها \* يصرفه للمتعارف \*  
و \* بلا بيان \* من يسكنها \* فله ان يسكنه غيره باجارة غيرها كما سيجي \* وله ان يعمل فيها \* اي  
الحانوت والد \* كل ما اراد \* فيتم ويربط دوابه ويكسر حطبه ويستنجي بجلاره ويتخذ بالوعة  
ان لم تضر ويطلق برحى اليد وان ضرب به يفتى فنية \* غير انه لا يسكن \* بالبناء للمعاقل  
والمفعول \* حل اذا اقتصار او طجانا من غير رضى المالك واشترطه \* ذلك \* في \* عقد

الاجارة \* لانه يوهن البناء فيترقب على الرضاء \* ولو اختلفا في الاشهر ايا فالقول للمؤجر \* كما  
 لو انكرا اصل العقد \* وان اقاما البينة فالبينة بنمة المستاجر \* لا ثباتها الزيادة خلاصة وفيها  
 استاجر للقصاره فله الحد اذ ان اتحد ضررها ولو فعل ما ليس له لزمه الاجر وان انه لم به  
 البناء ضمنه ولا اجر لانهما لا يجتمعان \* وله السكنى بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها \*  
 وكذا كل ما لا يختلف بالمستعمل يبطل التعيين لانه غير مفيد بخلاف ما يختلف به كما سيجي  
 ولو اجر باكثر تصدق بالفضل الا في مسئلتين اذا آجرها بخلاف الجنس او اصلح فيها شيئا ولو  
 آجرها من المؤجر لا تصح وتنفسخ الاجارة في الاصح بحر معزيا للجوهره وسيجي تصحيح  
 خلافة ننبهه \* \* تصح اجارة \* ارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال على ان ازرع  
 فيها او قال على ان ازرع فيها ما اشاء \* كيلا تقع المنازعة والافهى فاسدة للجهالة و  
 تنقلب صحيحة بزرعها ويجب المسمى والمستأجر الشرب والطريق ويزرع زرعين ربيعا  
 وخريفا ولو لم يمكنه الزراعة للحال لاحتمال السقي او كرى ان امكنه الزراعة في مدة العقل  
 جازوا الا لاوتاممه في القنية \* آجرها وهي مشغولة بزرع غيره ان كان يحق لا تجوز \* الاجارة  
 لكن \* لو حصه وسلمها انقلبت \* جائزة \* ما لم يستحصد الزرع \* فتجوز ويؤمر بالحصاد و  
 التسليم به يغتني بزازية \* الا ان يؤجرها مضافة \* الى المستقبل فتجوز مطلقا \* وان كان  
 الزرع \* بغير حق صحت \* لا مكان التسليم يجبره على قلعه ادرك او لا فتاوى  
 قارى الهداية وفي الوهبانية تصح اجارة الار المشغولة يعنى ويؤمر بالتفريغ وابتداء الملك  
 من حين تسليمها وفي الاشياء استأجر مشغولا وفارعا صح في الفارغ فقط وسيجي في المتفرقات \*  
 \* تصح اجارة ارض \* للبناء والغرس \* وسائر الا نفعات كطبخ آجر وخزف و  
 مقبلا ومراحا حتى تلزم الاجرة بالتسليم امكن زرعها ام لا بحر \* فان مضت الملك قلعهما  
 وسلمها فارغة \* لعدم نهايتها \* الا ان يغرم له المؤجر قيمته \* اى البناء والغرس \*  
 مقلوعا \* بان تقوم الارض بهما وبذنها فيضمن ما بينهما اختيار \* ويتملكه \* بالنصف  
 عطف على يغرم لان فيه نظرا لهما قال في البحر وهذا الاستثناء من لزوم القلع على  
 المستاجر فاذا انه لا يلزمه القلع لو رضى المؤجر بدفع القيمة لكن ان كانت تنقص  
 بتملكها جبرا على المستأجر والا فبرضاء \* او يرضى \* المؤجر عطف على يغرم \* بتركه \*

اى البناء او الغرض \* فيكون البناء والغرض لهذا والارض لهذا \* وهذا الترك ان  
 باجر فاجارة والا فاعارة فلها ان يؤاجر مالها لث ويقتسم الاجر على قيمة الارض بلا  
 بناء وعلى قيمة البناء بلا ارض فيأخذ كل حصته مجتنب وفي وقف القنية بنى فى الدار المسئلة  
 بلا اذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف يجبر القيم على دفع قيمته للبائى الخ \* ولو استأجر  
 ارض وقف وغرس فيها \* وبنى \* ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر استبقاؤها باجر  
 المثل اذا لم يكن فى ذلك ضرر \* بالوقف \* لو ابى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك \*  
 كذا فى القنية قال فى البحر وبه اتعلم مسئلة الارض المحتكرة وهى منقولة ايضا فى  
 اوقاف الخصاص \* والرطوبة \* لعدم نهايتها \* كالشجر \* فتقلع بعد مضى المدة ثم المراد  
 بالرطوبة ما يبقى اصله فى الارض ابد اوانما يقطف ورقه ويباع او زهره واما اذا كان له  
 نهاية معلومة كما فى العجل والجزر والباذنجان فينبغى ان يكون كالزراع يترك باجر المثل  
 الى نهايته كذا حرره المصنف فى حواشي الكنز وقواه بما فى معاملة الخانية فليحفظ قلت  
 بقى لوله نهاية معلومة لكنها بعيدة طويلة كالقصب فيكون كالشجر كما فى فتاوى ابن السلي  
 فليحفظ \* والزراع يترك باجر المثل الى ادراكه \* رعاية للجانين لان له نهاية  
 كما مر \* بخلاف موت احد هما قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى \* على حاله \* الى التصاد \*  
 وان انفسخت الاجارة لان ابقاءه على ما كان اول ما دامت المدة باقية اما بعد ما فباجر  
 المثل \* ويلحق بالمستأجر المستعير \* فيترك الى ادراكه باجر المثل \* واما الغاصب فيؤمر  
 بالقلع مطلقا \* لظلمه ثم المراد بقولهم يترك الزرع باجرا بقاءه او بقاءه احتيا لا يجب  
 الاجر الا باحد هما كما فى القنية فليحفظ بحر \* وتصح \* اجارة الدابة للوكوب والحمل والثوب  
 للبس لا \* تصح اجارة الدابة \* ليجنبها \* اى لاجل ان يعملها جنيبة بين يديه \* ولا  
 يركبها ولا \* تصح اجارتها ايضا \* لاجل \* ان يربطها على باب داره ليراه الناس \*  
 فيقال له فرس \* او \* لاجل ان \* يزين بيته \* او حانوته \* بالثوب \* لما قد منا ان  
 هذه منفعة غير مقصودة من العين واذا فسدت فلا اجر وكن الواسطاً جريمتا يصلى فيه او طيباً  
 ليشمه او كتاباً ولو شعر الاقرأه او مصحفاً شرح وصبانية \* وان لم يقيد ما يركب ولا لبس  
 واركب من شاء \* وتعين اول راكب ولا بس ولو لم يبين من يركبها فسدت

للجهالة وتقلب صححة ركوبها \* وان قيد براكب او لابس فخالف ضمن اذا عطيت  
 ولا اجر عليه وان سلم \* بخلاف حائوت اقل فيه حل اذا مثل حيث يجب الاجر اذا سلم لانه  
 لما سلم تبين انه لم يخالف وانه مما لا يوهن الدار كما في الغاية لانه مع الضمان ممتنع \*  
 ومثله \* في الحكم \* كل ما يختلف بالمستعمل \* كالغسطاء \* وفيما لا يختلف فيه بطل تقييد \*  
 به كما لو شرط سكنى واحد له ان يسكن غيره \* لما مر ان التقييد غير مغيل \*  
 وان سمى نوعا وقد راكم بر له حمل مثله واخف لاضر كالمح \* والاصل  
 ان من استحق منفعة مقلدة بالعقل فاستوفاه او مثلها او دونها جاز ولو اكثر لم يجر ومنه  
 تحميل وزن البر تقطنا لا شعير افي الاصح \* ولو اردف من يستمسك بنفسه وعطيت الدابة  
 يضمن النصف \* ولا اعتبار للنقل لان الآدمي غير موزون وهذا \* ان كانت الدابة \*  
 تطيق حمل الاثنين والافالكل \* بكل حال \* كما لو حملة \* الراكب \* على عاتقه \* فانه يضمن  
 الكل \* وان كانت تطيق حملها \* لكونه في مكان واحد \* وان كان \* الرديف \* صغيرا  
 لا يستمسك يضمن بقدر ثقله \* كحملة شياً آخر ولو من ملك صاحبها كولد النانة لعدم الاذن  
 وليس المراد ان الرجل يوزن بل ان يسأل اهل الشجرة كم يزن ولو ركب على موضع الحمل  
 ضمن الكل لما مر وكذا الواس ثيابا كثيرة ولو ما يلبسه الناس ضمن بقدر ما زاد مجتبي \*  
 واذا اهلك بعلم بلوغ القصد وجب جميع الاجر \* لو كونه بنفسه \* مع التضمن \* اى لنصف  
 القيمة لركوب غيره \* ثم ان ضمن الراكب لا يرجع وان ضمن الرديف رجع لو مستأجر ا من  
 المستأجر والا لا قيل بكونها عطيت لانها لو سلمت لزم المسمى بقطوب كونه اردفه لانه لو اقلعه  
 في السرج صار غاصبا فلا اجر عليه بحر عن الغاية لكن في السراج الوهاج عن المشكل ما يخالفه  
 فليتأمل عند الفتوى كيف وفي الاشباه وغيرها ان الاجر والضمان لا يجتمعان \* واذا  
 استأجر ليحمل عليها قد ارافحمل عليها اكثر منه فعطيت ضمن مازاد الثقل \* وهذا اذا  
 حملها المستأجر \* فان حملاها صاحبها \* بئله \* وحده فلا ضمان على المستأجر \* لانه هو المباشر  
 عما دية \* وان حملا \* الحمل \* معا \* ووضعا \* عليها \* وجب النصف على المستأجر \* بفعله  
 وهذا فعل ربها مجتبي \* واو \* كان البر مثلاً \* في جوارقين فحمل كل واحد \* منهما \* جولقا \*  
 اى وعاء كعمل من لا \* وحده \* ووضعا \* عليها \* معا او متعاقبا \* لا ضمان على المستأجر \* ويجعل

حمل المستأجر ما كان مستحقاً بالعقد غاية ومفاده أنه لا ضمان علي المستأجر سواء تقلد  
 أو تأخر وهو الوجه ومن ثمة عولنا عليه على خلاف ما في الخلاصة كذا في شرح المصنف  
 قلت وما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله \* وكذا لا ضمان لو حمل  
 المتأجر أو لا ثم رب الدابة وان حملها ربها أو لا ثم المستأجر ضمن نصف القيمة \* انتهى  
 قتيبه \* وهذا \* أي ما مر من الحكم \* إذا كانت الدابة \* المستأجرة \* تطيق مثله أما  
 إذا كانت لا تطيق فجميع القيمة لازم \* على المستأجر زيلعي \* ويجب عليه كل الأجر \*  
 الأجر للحمل والضمن للزيادة غاية وأفاد بالزيادة أنها من جنس المسمى فلو من غيره  
 ضمن الكل كما لو حمل المسمى وحده ثم حمل عليه الزيادة وحده ما بحر قال ولم يتعرضوا  
 للأجر إذا سلمت لظهور وجوب المسمى فقط وان حملها المستأجر لان منافع الغصب لا  
 تضمن عندنا ومنه علم حكم المكارخي في طريق مكة \* وضمن بضر بها وكبجها \* بلجامها  
 لتقييد الأذن بالسلاطة حتى لو ملك الصغير بضر بالاب أو الوصي للتأديب ضمن لوقوعه  
 بضره وتعريك وقال لا يضمنان بالمتعارف وفي الغاية عن التهمة الأصح رجوع الامام  
 لقولهما \* لا \* يضمن \* بسوقها \* اتفاقاً وظاهر الهداية ان للمستأجر الضرب للأذن العرفي  
 وأما ضربه دابة نفسه فقال في القنية عن أبي حنيفة لا يضر بها صلاً ويخاصم فيما زاد  
 على التأديب \* و \* ضمن \* بنزع السرج \* وضع \* الأيكاف \* سواء أو كف بمثله  
 أولاً \* وبالأسراج بما لا يسرج \* هذا الحمار \* بمثله في جميع قيمته \* ولو بمثله أو أسرجها مكان  
 الأيكاف لا يضمن إلا إذا زاد وزناً فيضمن بحسابه ابن كمال \* كما \* يضمن \* لو استأجرها  
 بغير لجام فاللجام بلجام لا يلجم بمثله \* ونك الوابل له لان الحمار لا يختلف باللجام وغيره  
 غاية \* أو سلك طريقاً غير ما عينه \* المالك \* ونفاوتاً \* بعد أو وعراً أو خوفاً بحيث لا يسلكه  
 الناس ابن كمال \* أو حمله في البحر ذاقيل بالبر مطلقاً \* سلكه الناس أو لا لخطر  
 البحر فلو لم يقيد بالبر لا ضمان \* وان بلغ \* المنزل \* دله الأجر \* لحصول المقصود \*  
 وضمن بزرع رطبة وقد أمر بالبر ما نقص \* من الأرض لان الرطبة أضرم من البر \* ولا أجر \*  
 لأنه غاصب إلا فيما استثنى كما سيجي قيل بزرع الأرض لانه بالقل ضرراً لا يضمن ويجب  
 الأجر \* و \* ضمن \* بخياطة قباء وأمر بقميص قيمة ثوبه وبه \* أي صاحب الثوب \* اخذ



القباء ودفع اجر مثله \* لا يجاوز المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة \* وكذا اذا خاطه  
سراويل \* وقد امر بالقباء فان الحكم كذا لك \* في الاصح \* فتعقيل الدرد بالقباء اتفاقي \*  
وضمن \* بصبغه اصغر وقد امر باحمر قيمة ثوب ابيض وان شاء \* المالك \* اخذه واعطاه  
 ما زاد الصبغ فيه ولا اجر له ولو صبغ رد يا ان لم يكن \* الصبغ \* فاحشا لا يضمن \* الصباغ \* وان \*  
 كان \* فاحشا \* عند اهل ننه \* يضمن \* قيمة ثوب ابيض خلاصة فروع قال للخياط قطع  
 طوله وعرضه وكمه كذا فاجاء ناقصا ان قد راصبع ونحوه عفروا ان اكثر ضمنه قال ان كفا في قميصا  
 فاقطعه بد رهم وخطه فقطعه ثم قال لا يكفيك ضمن ولو قال ايكفيك قميصا فقال نعم فقال اقطعه  
 فاقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن نزل الجمل في مغارة ولم ير تحل حتى فسد المال بسرقته  
 او مطر ضمن لو السرقة والمطر غالبا خلاصة وفي الاشياء استعان برجل في السوق لبيع متاعه  
 فطلب منه اجرا فالعبرة لعادتهم وكذا الوادخل رجلا في حانوته ليعمل له وفي الدرد  
 دفع غلامه او ابنه لحائك مدة كذا يعلمه النسج وشرط عليه كل شهر كذا اجاز ولو لم يشترط  
 فبعد التعليم طلب كل من المعلم والمولى اجرا من الآخر اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل  
 وفيها استأجر دابة الى موضع فجاوز بها الى آخر ثم عاد الى الاول فعطبت ضمن مطلقا في الاصح  
 كما في العارية وهو قولهما راجع اليه رجع الامام كما في مجمع الفتاوى وفيه خوف المكارئ فرجع  
 واعاد الحمل لمحلله الاول لا اجر له وينبغي ان يجبر على الاعادة وفيه دفع ابريسما الى صباغ  
 ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغه ورده على فلم يرده ثم هلك لاضمان وفيه سئل ظهير الدين عن  
 استأجر رجلا ليعمل له في الضيعة فلما خرج نزل المطر وامتنع بسببه هل له الاجر قال لا استأجر  
 دابة لحملها كذا فمرضت فحملها دونه هل للمستكرئ الرجوع بحصته قال لا لانه رضى  
 بذلك استأجر رجلا فمرض فمرضه ليجبر ان عن الطحن لتوهين البناء وحكم القاضي بمنعه هل  
 تسقط حصته مدة المنع قال لا ما لم يمنع حسا من الطحن استأجر حماما سنة فغرق مدة هل يجب  
 كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كان منتفعا وفي الوهبانية قال شعبي ويسقط في وقت العمارة  
 مثل ما \* لو انهم بعض الدار فالهدم بحذر \* وخالف في قدر العمارة آمر \* يقدم فيها  
 قوله لا المعمر \* قلت ومفاد رجوع المستأجر بما ثبت على المؤجر بمجرد الا مر يعنى  
 الا في توربنا لوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا

تنفسخ به ما لم يقسمها المستأجر بحضرة المؤجر هو الاصح واذا بنيت لاختيار له وفي سنن  
 عروصها لا يجب الا جرحه ابن الشحنة قلت وفي نفيه نظرو لعله اريد المسمى اما  
 اجرة المثل او حصّة العرصة فلا ما نع من لزومها فتأمله وسيجي في فسخها ما يغيبه فتنبه  
 استأجر حيا ما وشرط حط اجرة شهرين للعطلة فان شرط حطه قدر العطلة صح بزيادة  
 اجرة السجن والسجان في زماننا يجب ان تكون علي رب الدين خزانة الفتاوى انقضت  
 مدة الاجارة ورب الاربغائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء لهذه السنة  
 لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذلك لو انقضت المدة والمستأجر غائب والد ار في يد امرأته  
 لان المرأة لم تسكنها باجرة آجروا له كل شهر بكنه لكل الغسخ عند تمام الشهر فلو غاب  
 المستأجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومتاعه فيها لم يكن للأجر الفسخ مع المرأة لانها ليست  
 بنصم والحيلة اجارتها الآخر قبل تمام الشهر فاذا تم تنفسخ الاولى فتعقد الثانية فتخرج  
 منها المرأة وتسلم للثاني خاتمة والله تعالى اعلم \*

### \* باب الاجارة الفاسدة \*

الفاسد \* من العقود \* ما كان مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا  
 اصلا \* لا باصله ولا بوصفه \* وحكم الاول \* وهو الفاسد \* وجوب اجر المثل  
 بالاستعمال \* لو المسمى معلوما ابن كمال \* بخلاف الثاني \* وهو الباطل فانه لا اجر فيه  
 بالاستعمال حقا ئق \* ولا تملك المنافع في الاجارة الفاسدة بالقبض بخلاف البيع  
 الفاسد \* فان المبيع يملك به بالقبض بخلاف فاسد الاجارة حتى لو قبضها المستأجر ليس  
 له ان يؤجرها ولو آجرها وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا وللاول نقض النائية بحرم معني الخلاصة  
 وفي الاشياء المستأجر فاسد الوأجر صحتا جاز وسيجي \* تغسل الاجارة بالشروط  
 المتألفة ما غضى العقل فكل ما افسد البيع \* مما مر \* يغسلها \* كبيعها لة ما جورا وحرة او  
 ملك او عمل وكشرط طعام عبد وعلف دابة ومرومة دار ومغارمها وعشرون ذراعا وموثة  
 ودأشياء \* وتغسل ايضا \* بالشيوخ \* بان يؤجر نصيبا من داره انصيبه من دار مشتركة  
 من غير شريكه او من احد شريكه انفع الوسائل وعدا \* فيه في الفصل الثامن و  
 احتوز بسالا صلي \* عن المطارعي فلا يغسلها على الاصح كان اجب لكل ثم فسخ في البعض او

أجر الواحد فبات أحدهما أربا لعكس وصى الجملة في اجارة المشاع كما لو قضى بجوازه \*  
 الا اذا أجر كل نصيبه او بعضه \* من شريكه \* فتجوز وجوازه بكل حال وعليه الفتوى زيلعي  
 وبحرم عزيا للمغني لكن رده العلامة قاسم في تصحيحه بان ما في المغني شاذ مجهول  
 القائل فلا يعول عليه قلت وفي البدائع لو أجر مشاعا احتمل القسمة فقسم وسلم حازل زوال  
 المانع ولو ابطالها الحاكم ثم قسم وسامر لم يجز ويفتى بجوازه لو البناء لرجل والعرصة لآخر  
 فصول من الفصل الحادي والعشرين يعنى الوسط منه \* و \* تغسل \* بجهالة المسمى \*  
 كله او بعضه كتسمية ثوب اودابة او مائة درهم على ان يرميها المستاجر لصيرورة المرمية من  
 الاجرة فيصير الاجر مجهولا \* و \* تغسل \* بعلم التسمية \* اصلا او بتسمية خمر او خنزير \*  
 فان فسدت بالآخرين \* بجهالة المسمى \* وعلم التسمية \* وجب اجرا لمثل \* يعنى الوسط منه ولا  
 ينقص عن المسمى لا بالتمكين بل \* باستيفاء المنفعة \* حقيقة كما مر \* بالغاما بلغ \* لعلم ما يرجع اليه  
 ولا ينقص عن المسمى \* والا \* تغسل \* بهما بل بالشرط والشروع مع العلم بالمسمى \* لم يزد \* اجر المثل \*  
 علي المسمى \* لرضائهما به \* وينقص عنه \* لفساد التسمية واستثنى الزيلعي ما لو استأجر دارا  
 على ان لا يسكنها فسدت ويجب ان سكنها اجر المثل بالغاما بلغ وحمله في البحر على ما اذا جهل المسمى  
 لكن ارجعه قاضيخان في شرح الجامع الى جهالة المسمى فانهم وعلى كل فلا استثناء فتنبه قلت  
 وينبغي استثناء الوقف لان الواجب فيه اجر المثل بالغاما بلغ فتأمل \* فان آجر دارة \* تغربح  
 على جهالة المسمى \* بعبد مجهول فسكن مدة ولم يدفعه فعليه للمدة اجر المثل بالغاما بلغ وتغسخ  
 في الباقي \* من المدة \* آجر حانوتا كل شهر بكذا صح في واحد فقط وفسد في الباقي \* لجهالتها  
 والاصل انه متى دخل كل فيما لا يعرف منتهاه وتعين ادناه واذا اتم الشهر فلكل فسحها بشرط  
 حضور الآخر لانتهاه العقد الصحيح \* و \* في \* كل شهر سكن في اوله \* هو الليلة الاولى ويومها عرفنا  
 وبه يفتى \* صح العقل فيه \* ايضا وليس للمؤجر اخراجه حتى ينقضي الابعد كما لو عجل اجرة  
 شهرين فاكثر لكونه كالمسمى زيلعي \* الا ان يسمى الكل \* اى جملة شهر ومعلومة فيصح لزوال  
 المانع \* واذا آجرها سنة بكذا صح وان لم يسمى آجر كل شهر \* وتقسم سووية \* واول المدة  
 مسمى \* ان سمي \* والافوت العقل \* هو اولها \* فان كان \* العقل \* حين يهمل \*  
 بضم ففتح اى يبصر الهلال والمراد اليوم الاول من الشهر شمئى \* اعتبر الاهلة والا

فالايام \* كل شهر ثلثون يوما وقالايهم الاول بالايام والباقي بالاهلة \* استأجر عبدا  
 باجر معلوم وبطعامه لم يجز \* لجهالة بعض الاجركما مر \* وجاز اجارة الحمام \* لانه  
 عليه الصلوة والسلام دخل حمام الحنفية لتعارف الناس وقال عليه السلام ما رآه المؤمنون  
 حسنا فهو عند الله حسن قلت والمعروف وقفه على ابن مسعود كما ذكره ابن حجر \* و  
 جاز \* بناؤه للرجال والنساء \* هو الصحيح للحاجة بل حاجتهم اكثر لكثرة اسباب  
 اغتسالهن وكراهة عثمان ميمونة على ما فيه كشف عورة زيلعي وفي احكامات الاشياء  
 ويكره لها دخول الحمام في قول وتيل الالمريضة او نغساء والمعتدل ان لا كراهة مطلقا  
 قلت وفي زماننا لا شك في انكراهة لتحقيق كشف العورة وقد مر في النفقة \* والحجامة \*  
 لانه عليه الصلوة والسلام احتجم واعطى اجرتة وحديث النهي عن كسبه  
 منسوخ \* والظئر \* بكسر فهمز المرضة \* باجر معين \* لتعامل الناس بخلاف بقية  
 الحيوانات لعدم التعارف \* و \* كذا \* بطعامها وكسوتها \* ولها الوسط وهذا عند الامام  
 لجرى ان العادة بالتوسعة على الظئر شفقة على الولد \* وللزوج ان يطأها \* خلافا  
 لما لك \* لا في بيت المستأجر \* لانه منك فلا يدخله \* الا باذنه \* الزوج \* له في نكاح  
 ظاهر \* اى معلوم بغير الاقرار \* نسبها مطلقا \* شأنه اجارتها او لا في الاصح \* ولو  
 غير ظاهر \* بان علم باقرارهما \* لا \* يغسبها لان قولهما لا يقبل في حق المستأجر \* وللمستأجر  
 نسبها بحملها ومرضها ونجورها \* فجورا بينا ونحو ذلك من الاعتدال \* لا بكفرها \* لانه  
 لا يضر بالصبي \* ولومات الصبي او الظئر انتقضت \* الاجارة \* ولومات ابوه لا وعلمها  
 غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه ودهنه \* بفتح الدال اى طليه بالدهن المعروف  
 هو معتبر فيما لا نص فيه \* لا \* يلزمها \* ثمن شئ من ذلك \* وما ذكره محمد رح من ان الدهن  
 والريحان عليها فعادة اهل الكوفة \* وهو \* اى ثمنه \* واجرة عملها على ابيه ان لم يكن  
 له \* للصغير \* مال والا فقي ماله \* لانه كالفقة \* فان ارضعته بلبن شاة او غثته بطعام  
 ومضت المدة لا اجر لها \* لان الصحيح ان المعقود عليه هو الارضاع والتربية لا اللبن  
 والغذية عناية \* بخلاف ما لو دفعته الى خادما حتى ارضعته \* او استأجرت من  
 ارضعته حتى تستحق الاجرة الا اذا شرط ارضاعها علي الاصح شره بلالى عن الذخيرة

آجرت نفسها لك لقوم آخرين ولم يعلم الا ولون فارضتهما و فرغت اثمت ولها الاجر  
 كاملا على الغريقين لشبهها بالاجير الخاص والمشترك وتامه في العناية \* لا تصح الاجارة  
 لعسب التيس \* وهو نزوه علي الاثاث \* و \* لا لا جل المعاصي مثل \* الغنا والنوح و  
 الملاهي \* ولو احدث بلا شرط يباح \* و \* لا لاجل الطاعات مثل \* الاذان والحج والامامة  
 وتعليم القران والفقه ويغنى اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان و  
 يجير المستأجر على دفع ما قبل \* فتجب المسمى بعقل واجر المثل اذا لم يذكر مدة شرح وهبانية  
 من الشركة \* ويحبس به \* به يغنى \* و \* يجبر \* على دفع الحلوة المرسومة \* هي ما يهدى  
 للمعلم على رؤس سور القرآن سميت به لان العادة اهداء الحلواني \* ولو دفع  
 غزلا لا خير لينسجه له بنصفه \* اى بنصف الغزل \* واستأجر بغلا لحمل طعامه ببعضه او  
 ثورا ليطحن برة ببعض دقيقه \* فسدت في الكل لانه استأجره بجزء من عمله والاصل  
 في ذلك نهيه عليه الصلوة والسلام عن قفيز الطحان وقد مناه في بيع الوفاء والحيلة ان يغرز  
 له الاجرا ولا ويسمى قفيزا بلا تعيين ثم يعطيه قفيزا منه فيجوز ولو استأجره لحمل له نصف  
 هذا الطعام بنصفه الآخر لا اجر له اصلا لصيرورته شريكا وما استشكله الزيلعي اجاب  
 عنه المصنف قال وصرحوا بان دلالة النص لا عموم لها فلا يخصص عنها شئ بالعرف  
 كما زعمه مشائخ بلخ \* او \* استأجر \* خباز الخبز له كذا \* كقفيز دقيق \* اليوم بدرهم \*  
 فسدت عند الامام لجمعه بين العمل والوقت ولا ترجيح لاحدهما فيغضي للمنازعة  
 حتى لو قال في اليوم او على ان تفرغ منه اليوم جازت اجماعا \* اوارضا بشرط  
 ان يثنىها \* اى يحرقها مرتين \* او يكرئها رها \* العظام \* ويسرقها \*  
 لبقاء اثر هذه الافعال لرب الارض فلولم يبق لم تفسد \* او \* بشرط ان \* يزرعها بزيادة ارض  
 اخرى \* لما يجي \* ان اجنس بانفرادة يحرم النسا وقوله \* فسدت \* جواب الشرط وهو قوله ولو  
 دفع الخ \* وصحت لو \* استأجرها \* على ان يكرئها ويزرعها او يسقيها ويزرعها \* لانه شرط  
 يقتضيه العقل \* ولو استأجره لحمل طعام \* مشترك \* بينهما فلا اجر له \* لانه لا يعمل شئاً  
 لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر \* كراه من استأجره من المرتين \* فانه لا  
 اجر له لنفعه به لانه وفي جواهر الفتاوى او استأجرهما فاندخل الموءجر مع بعض اصل قائمه



الحمام لا اجر عليه لانه يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام في الملك ولا يسقط شي من الاجرة لانه ليس بمعلوم \* استأجر ارضا ولم يذكرا نه يزرعها او اى شي يزرعها \* فسدت الا ان يعم بخلاف الدار لو قوعه على السكنى كما مرواذا فسدت \* فزرعها فمضى الاجل \* عاد صحيحا \* فله المسمى \* استحسانا وكذا الوالم يمض الاجل لار تفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد قلت فارحنف قوله فمضى الاجل كقاضيخان في شرح الجامع كان اولي \* وان استأجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك \* الحمار \* لم يضمن \* لفساد الاجارة فالعين امانة كما في الصحيحة \* فان بلغ فله المسمى \* لما مر في الزراعة \* فان تنازعا قبل الزرع \* في مسألة الزراعة \* او الحمل \* في مسئلتنا \* فسخت الاجارة ونعا للفساد \* لقيامه بعد \* استأجر دابة ثم حمل الاجارة في بعض الطريق وجب عليه اجرا ما ركب قبل الانكار ولا يجب لما بعده \* عند ابي يوسف رح لانه بالجحود صار غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى درر وكرانه لا قول الامام وفي الاشباه قصر الغريب المحجود فان قبله فله الاجر والا لو كان الصباغ والنساج \* اجارة المنفعة بالمنفعة تجوز اذا اختلفا \* جنسا كاستئجار سكنى دار بزرعة ارض \* واذا اختلف الا \* يجوز كاجارة السكنى بالسكنى واللبس باللبس والركوب بالركوب ونحو ذلك لما تقرران الجنس بافراد \* يحرم النسا فيجب اجر المثل باستيفاء النفع كما مر لفساد العقد \* استأجره ليصيد له او يستطب \* له \* فان وقت \* لك وقتا \* جاز \* ذلك \* والا لا \* فلوم يوقت وعين الخطب نفس \* الا اذا عين الخطب وهو \* اى الخطب \* ملكه \* فيجوز \* مجتنب وبه يغتنى صيرنية فروع استأجر امرأته لتخبز له خبز اللاكل لم يجز للبيع جاز صيرفيه آجرت دارها لزوجها فسكنها فلا اجر خانیه واشباه قلت لكن في حاشيتها تنوير البصائر عن المضمرات معزى للكبرى قال قاضيخان هنا لغتوى على صحتها التبعية لها في السكنى فليحفظ وجاز اجارة الماشطة لتزوين العروس ان ذكر العمل الملك بزيادة وجاز اجارة القنارة والنهر مع الماء به يقتضى لعموم البلوى مضمرات \*

**\* باب ضمان الاجير \***

الاجراء على ضرر بين مشترك وخاص فالاول من يعمل لا لواحد \* كالخياط ونحوه \* او يعمل له عملا غير موقت \* كان استأجره للخياطة في بيته غيمه مقيل بمدة كان اجير امشركا

وان لم يعمل لغيرة \* او موقتا بلا تخصيص \* كان استا جرة لرعي غنمه شهرا بل رهنه كان  
 مشتركا لان يقول ولا ترعى غنم غيرى وسيوضح وفى جواهر الفتاوى استا جرة حائكا  
 لينسج ثوبا ثم أجر الحائك نفسه من آخر للنسج صح كالا العقل ين لان المعقود عليه العمل  
 لا المنفعة \* ولا يستحق \* المشترك \* الا جرحته يعمل كالقصار ونحوه \* كقتال وحمال وملاح  
 ودلال وله خيار الرؤية فى كل عمل يختلف باختلاف المحل مجتبى \* ولا \* يضمن آدميا  
 مطلقا ولا متاعا هلك بلا عمله وقيل يصالح على نصف قيمته ويجبر عليه واجره بحسابه ان  
 ضمنه فى مكان كسره والحجامة ونحوه ان جاوز المعتاد ضمن الزيادة ما لم يهلك فيضمن  
 نصف دية النفس وفى قطع الختان الحشفة الدية ان برئ ونصفها ان مات لموته بفعلين  
 ما دون فيه وغير ما دون \* ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان \* لان شرط الضمان  
 فى الامانة باطل كالمودع \* وبه يفتى \* كما فى هامة المعتبرات وبه جزم اصحاب المتون  
 نكان هو المالك خلا فاما فى الاشياء وافتنى المتأخرون بالصالح على نصف القيمة وقيل  
 ان الاجير مصلحا لا يضمن وان بخلافه يضمن وان مستورا لئال يؤمر بالصالح عمادية  
 قلت وهل يجبر عليه حرر فى تنوير البصائر نعم كمن تمت مدته فى وسط البحر او البرية تبقي  
 الاجارة بالبحر \* ويضمن ما هلك بعمله كتخريق التوب من دقه وزلق الكمال وغرق  
 السفينة \* من مد جاوز المعتاد لا بخلاف الحجامة ونحوه كما يأتى عمادية والفرق فى  
 الدرد وغيره على خلاف ما بحثه صدر الشريعة فتأمل لكن قوى القهستاني قول صدر  
 الشريعة فتنبه وفى المنية هذا اذ لم يكن رب المتاع او وكيله فى السفينة فان كان لا  
 يضمن اذ لم يتجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه وفيها حمل رب المتاع متاعه  
 على الدابة وركبها فساقتها المكارى فعثرت وفسد المتاع لا يضمن اجماعا قلت و  
 قد مناعن الاشياء معزيا للزيلة ان الودعية باجر مضمونة تلمكف \* ولا يضمن به بني آدم  
 مطلقا ممن غرق فى السفينة او سقط عن الدابة وان كان بسوقه او قوده \* لان الآدمى  
 لا يضمن بالعقل بل بالجناية ولا جناية لاذنه فيه \* وان انكسردن فى الطريق \* ان شاء  
 المالك \* ضمن الكمال قيمته فى مكان حملة ولا اجرا وفى موضع الكسروا جرة بحسابه \* وهذا  
 لو انكسر بصنعه والا بان زاحمه الناس فانكسر فلا ضمان خلا فالحما \* ولا ضمان على حجام

وبزاع \* اى بيطار \* ونصاد ولم يجا وزالموضع المعتاد فان جاوز \* المعتاد \* ضمن  
 الزيادة كلها اذ لم يملك \* المجنى عليه \* وان هلك ضمن بنصف دية النفس \* لتلفها بما ذون فيه  
 وغير ما ذون منه فمتنصف ثم فرع عليه بقوله \* فلو قطع الختان الشفة وبرئ المقطوع تجب عليه  
 دية كاملة \* لانه لما برئ كان عليه ضمان الشفة وهى عضو كامل كاللسان \* وان مات فالواجب  
 عليه نصفها \* لتصل تلف النفس بفعلين احدهما ما ذون فيه وهو قطع الخلق والآخر  
 غير ما ذون فيه وهو قطع الشفة فيضمن النصف ولو شرد على السجام ونحوه العمل على وجه  
 لا يبرى لا يصح لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المتاد فيضمن عمادية وفيها سئل صاحب  
 المحيط عن نصاد قال له غلام اربعل اقصل نى نفصه فصل المعتاد ا فمات بسببه قال تجب دية  
 السر وقيمة العبل على عاقلة الغصاة لانه خطأ وسئل عن فصل نائما وتركه حتى مات من  
 السيلان قال يجب التصاص \* والنا نى وهو \* الاجير \* الخاص \* ويسمى اجير وحل \*  
 وهو من يعمل لواحد عملا موقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه فى المدة وان لم يعمل  
 كمن استؤجر شهرا للخدمة او شهرا لرعى الغنم \* المسمى باجر مسمى بشلاف مالو  
 اخر المدة بان استأجر للرعى شهرا حيث يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا يشترك غيره ولا  
 يرعى لغيره فيكون خاصا وتتيقنه في الدرد وليس للشخص ان يعمل لغيره ولو عمل نقص  
 من اجرتة بقل رما عمل فتاوى النوازل \* وان هلك فى المدة نصف الغنم او اكر \* من  
 نصفه \* فله الاجرة كاملة \* مادام يرمى منها شيئا ما مر ان المعقود عليه تسليم نفسه جوهرة  
 وظاهر التعليل بقاء الاجرة لو هلك كلها وبه صرح فى العمادية \* ولا يضمن ما هلك فى يد  
 او بهمله \* كتشريق الثوب من دونه الا اذا عمل الغصاة فيضمن كما مودع ثم فرع على هذا  
 الاصل بقوله \* فلا ضمان على ظئر فى صبي ضاع فى يد ها او سرق ما عليه \* من السلى  
 لكونها اجير وحل وكذا الاضمان على حارس السوق وحافظ الشان \* وصح ترديد الاجر  
 بالترديد فى العمل \* كان خطه فارسيا فبذل رهم اوروميا فبذل رهمين \* وزمانه فى الاول \*  
 كذا بخط المصنف ملحقا ولم يشرحه وسيوضح قال شيخنا الرملى ومعناه يجوز فى اليوم الاول  
 دون الثانى كان خطه اليوم فبذل رهم او غل ا فنصفه \* ومكانه \* كان سكنت هذه  
 فبذل رهم او هذه فبذل رهمين \* والعامل \* كان سكنت عطارا فبذل رهم او حاد انبذ رهمين

\* والمسافة \* كان ذهب الكوفة فيل رم او البصرة فيل رهمين \* والعمل \* كان  
 حملت شعير ابل رهم او بر ابل رهمين وكن الوخير بين ثلثة اشياء ولوبين اربعة لم  
 يجز كما في البيع ويجب اجر ما وجد الا في تغيير الزمان فيجب بثما طته في الاول ما  
 سمى وفي الغل اجر المثل لايزاد علي درهم ولو خاطه بعد غل لايزاد على نصف درهم  
 وفيه خلافهما \* بني المستأجر تنورا او دكانا \* عبارة الدار او كانونا \* في الدار المستاجرة  
 فاحترق بعض بيوت الجيران او الدار لضمان عليه مطلقا \* سواء بنى باذن رب الدار  
 ام لا \* الا ان يحا وزما يصنعه الناس \* في وضعه وايقاد نار لا يوقد مثلها في التنور  
 والكانون \* استأجر حمارا فضل عن الطريق ان علم انه لا يجد بعد الطلب لا يضمن  
 كل اراع ذ من قطيعة شاة فخاف على الباقي \* الهلاك \* ان تبعها \* لانه انما ترك الحفظ  
 بعد ر فلا يضمن كل فع الوديعه حال الغرق وقالوا ان كان الراعي مشتركا ضمن ولو خلط  
 الغنم ان امكنه التمييز لا يضمن والقول له في تعيين الدواب بانها لفلان وان لم يمكنه ضمن  
 قيمتها يوم الخلط والقول له في قدر القيمة عمادية وليس للراعي ان ينزل على شيء منها  
 بلا اذن ربها فان فعل فعطبت ضمن وان نزعى بلا فعله فلا ضمان جوهره \* ولا يسافر بعبد  
 استأجره للمخمة \* مشقته \* الابشرط \* لان الشرط املك عليك ام لك وكن الوعر فبالسفر  
 لان المعروف كالمشروط \* بخلاف العبد الموصى بخل مته فان له ان يسافر به مطلقا \* لان موثقه  
 عليه \* واوسافر \* المستأجر \* به \* فهلك \* ضمن \* قيمته لانه غاصب \* ولا اجر عليه  
 ان سلم \* لان الاجر والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له اجر المثل \* ولا يسترد مستأجر  
 من عبد \* ارضى \* مجبور \* اجر ادفعه اليه لاجل عمله \* لعودها بعد الغرغ \* صحيحة استسكانا \*  
 ولا يضمن غاصب عبد ما اكل \* الغاصب \* من اجره \* الذي آجر العبد نفسه به لعدم  
 تقومه عند ابي حنيفة \* كما \* لا يضمن اتفاقا \* لو آجره الغاصب \* لان الاجر له لا لما لكة \*  
 وجاز للعبد قبضها \* لو آجر نفسه لا لو آجره المولى الا بوكالة لانه العاقل عناية \* فلو وجدها  
 مولاه \* قائمة \* في يده اخلها \* لبقاء ملكه كمسروق بعد القطع \* استأجر عبد شهرين  
 شهر اباربعة وشهر الخمسة صح على الترتيب \* المذكور حتى لو عمل في الاول فقط فله  
 اربعة وبعكسه خمسة \* اختلفا \* الاجر والمستأجر \* في اباق العبد او مرضه او جرى ماء

الرحى حكم الحال فيكون القول قول من شهد له \* الحال \* مع يمينه كما يحكم \* الحال \*  
 نوباع شجر فيه ثمر واختلفا في بيعه \* اى الثمر \* معها \* اى الشجر \* فالقول قول من فى  
 يد الثمر \* والاصل ان القول لمن يشهد له الظاهر وفي الخلاصة انقطع ماء الرحى سقط من  
 الآجر بحسابه ونوعه عادى ولو اختلفا فى قد رالا نقطاع فالقول للمستأجر ولو فى نفسه  
 حكم الحال \* والقول قول رب الثوب \* يمينه \* فى القميص والقباء والحمة والصغرة و\*  
 كذا \* فى الاجرة وعده \* وقال ابو يوسف ان كان الصانع معاملا له فله الاجر والا لا  
 وقيل \* اى وقال محمد \* ان كان الصانع معروفا بهن \* الصنعة بالاجر وقيام حاله بها \*  
 اى بهن \* الصنعة \* كان القول قوله \* بشهادة الظاهر \* والا فلا ربه يفتى \* زيلعي  
 وهذا بعد العمل اما قبله فيمتثلان اختيار فرورع فعل الاجر فى كل الصنائع يضاف  
 لاستاذة فما تلغه يضمنه الاستاذ اختيار يعنى ما لم يتعل فيضمنه هو عمادية وفي الاشياء  
 ادعى نازل الخان وداخل الحمام وساكن المعد للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر  
 واجب قلت وكذا مال اليتيم على المفتى به قنية وفيها الاجرة للارض كالخراج على  
 المعتمد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط  
 ما بعد \* قلت وهو ما عتمد \* فى النول الحية لكن جزم فى الثانية برواية عدم سقوط  
 شئ حيث قال اصاب الزرع آفة فهلك او غرق ولم يثبت لزوم الاجر لانه قد زرع ولو  
 غرقت قبل ان يزرع فلا اجر عليه انتهى \*

### \* باب فسخ الاجارة \*

تفسخ \* بالقضاء او الرضاء \* بخيار شرط وراوية \* كالبيع خلا فاللشاعي \* و \* بخيار \*  
 عيب \* حاصل قبل العقد او بعد \* بعد القبض او قبله \* يغوت النفع به \* صفة عيب \*  
 كخراب الدار او انقطاع ماء الرحى \* انقطاع ماء \* الارض \* وكذا لو كانت تسقي بماء  
 السماء فانقطع المطر فلا اجر خانية اى وان لم تنفسخ على الاصح كما مر وفى الجوهر  
 لوجاء من الماء ما يزرع بعضها فالمستأجر بالخيار ان شاء فسخ الاجارة كلها او ترك ودفع بحساب  
 ما روى منها وفى النول الحية لو استأجرها بغير شربها فانقطع ماء الزرع على وجه لا يرجى  
 فله الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويرجى منه السقي فالاجر واجب وفى لسان الحكم استأجر



حماً ما في قرية فزعوا ورحلوا سقط الاجر عنه وان نفر بعض الناس لا يسقط الاجر \*  
 او يخل \* عطف على يفوت \* به \* اي بالنفع بحيث ينتفع به في الجملة \* كمرض العبد ودبر  
 الالة \* اي قرحتها وسقوط حائط دار وفي التبيين لو انقطع ماء الرحى والبيت مما ينتفع  
 به لغير الطحن فعليه من الاجرة حصته لبقاء بعض المعقود عليه فاذا استوفاه لزمته حصته \*  
 فان لم يخل \* العيب \* به او ازاله المؤجر \* او انتفع بالخل \* سقط خياره \* لزوال  
 السبب \* وعما رة الدار \* المستأجرة \* وتطمينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء على  
 رب الدار \* وكذا كل ما يخل بالسكنى \* فان ابنى صاحبها \* ان يفعل \* كان للمستأجر ان  
 يخرج منها الا ان يكون \* المستأجر \* استأجرها وهي كذلك وقد رآها \* لرضاها بالعيب \*  
 واصلاح ماء البئر والبالوعة والمخرج على صاحب الدار \* لكن \* بلا جبر عليه \* لانه  
 لا يجبر على اصلاح ملكه \* فان فعله المستأجر فهو متبرع \* وله ان يخرج ان ابنى بها خانية  
 اي الا اذا رآها كما مر وفي الجوهرة وله ان يتفرد بالفسخ بلا قضاء ولو استأجر دارين  
 فسقطت او تعيبت احد بهما فله تركهما والعقل عليهما صفة واحدة قلت وفي حاشية الاشباه  
 معزيا للنهاية ان العبد رطاه ويتفرد وان مشتهها لا يتفرد وهو الاصح \* وبعن ر \* عطف  
 على بخيا شرط \* لزوم ضرر لم يستحق بالعقد ان بقى العقل كما في سكون ضرر  
 استؤجر لقلعه وموت عرس واختلاعها استؤجر \* طباخ \* لطبخ وليمتها و \* بعن ر \*  
 لزوم دين \* سواء كان ثابتا \* بعيان \* من الناس \* او بيمان \* اي بينة \* او اقرار و \*  
 الحال انه \* لا مال له غيره \* اي غير المستأجر لانه يحبس به فيتضررا لا اذا كانت الاجرة المعجلة  
 تستغرق قيمتها اشياء \* و \* بعن ر \* افلاس مستأجر دكان ليتجر و \* بعن ر \* افلاس خياط  
 يعمل بماله \* لا بالبرته \* استأجر عبد الخياط فترك عمله و \* بعن ر \* بل اء مكترى دابة  
 من سفر \* ولو في نصف طريقه فله نصف الاجران استويا صعوبة وسهولة والافضل رد شرح  
 وهبانية وخانية \* بخلاف بدل المكارى \* فانه ليس بعن ر اذ يمكنه ارسال اجيره وفي  
 الملتقى ولو مرض فهو بعن ر في رواية الكرخي دون رواية الاصل قلت وبالاولى يفتى ثم قال  
 ولو استأجر دكانا لعمل الخياطة فتركه لعمل آخر فعن ر وكن الواستأجر عقارا ثم اراد السفر  
 انشأ وفي القهستان سفر مستأجر دار للسكنى عن ردون سفر مؤجرها ولو اختلفا

فالقول للمستأجر فمخلف بأنه عزم علي السفر وفي الواو الحجة تحوله من صنعته الى غيرها  
 عن روان لم يفلس حيث لم يمكنه ان يتعاطاها فيه وفي الاشباه لا يلزم المكاري الذهاب  
 معها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر بتخليتها \* و \* بخلاف \* ترك خطاطة مستأجر  
 عبد لمخطط ليعمل \* متعلق بترك \* في الصرف \* لا مكان الجمع \* و \* بخلاف \* بيع ما اجره \*  
 فانه ايضا ليس بعن ريد ون لحقوق دين كما مر يوقف بيعه الى انقضاء مدتها وهو المختار  
 لكن لو قضى بجوازه نفل وتماه في شرح الوهبانية وفيه معزيا للحنانية لو باع الاجر المستأجر  
 فاراد المستأجر ان يفسخ بيعه لا يملكه هو الصحيح ولو باع الراهن الرهن للمرتهن ففسخه  
وتنفسخ \* بلا حاجة الى الفسخ \* بموت احد العاقلين \* عندنا لا يحنونه مطبقا \*  
 عقلها لنفسه \* الا لضرورة كموته في طريق مكة ولا حاكم في الطريق يتبقى الى مكة فيرفع  
 الامر الى القاضي ليفعل الاصلح فهو جرها له لو امينا او يبيعها بالقيمة ويلفع به اجرة  
 الا ياب ان يرهن على دفعها وتقبل البينة هنا بلا خصم لانه يرد الاخذ من ثمن ما في يده  
 اشباه وفي الحانبة استأجر دارا وحاما وارضا شهرا فسكن شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني  
 ان معد اللا ستغلال نعم والا لا به يغتنى قلت فكل الوقف ومال اليتيم وكل الوتقضاء  
 المالك وطالبه بالاجر فسكن يلزمه الاجر بسكنه بعد ولو سكن المستأجر بعد موت المؤجر  
 هل يلزمه اجر ذلك قيل نعم لمضيه علي الاجارة وقيل هو كالمسئلة الاولى وينبغي ان لا يظهر  
 الا نفساخ هنا ما لم يطالبه الوارث بالتقريب او بالتزام اجر آخر فلو معد اللا ستغلال لانه  
 فصل مجتهد فيه وهل يلزم المسمى او اجر المثل ظاهر القنية الثاني وتماه في شرح الوهبانية  
 وفي المنية مات احدهما والزرع بقل بقى العقل بالمسمى حتى يترك ويبعد المنق بالجر  
 المثل وفي جامع الفصولين لورضي الوارث وهو كبير ببقاء الاجارة ورضى به المستأجر  
 جازا انتهى اى فمجعل الرضاء بالبقاء انشاء عقل اى ليجوزها بالتعاطى فتأمل وفي حاشية  
 الاشباه المستأجر والمرتهن المشتري احق بالعين من سائر غير ماء لو العقل صحتها ولو فاسدا  
 فاسوة الغرماء فليحفظ \* فان عقلها لغيره لا \* تنفسخ \* كوكيل \* اى بالاجارة واما  
 الوكيل بالاستيجار اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاستيجار وتوكيل بشراء المنافع  
 نصا ركا لتوكيل بشراء الاعيان فيصير مستأجر نفسه ثم يصير مؤجرا للموكل فهو معنى قولنا

ان الوكيل بالاستعجار بمنزلة المالك كل انقله المصنف عن الذ خيرة قلت ومثله في شرح  
المجمع والبرزازية والعمادية ثم قال المصنف قلت هل مستقيم على ما ذكره الكرخي من  
ان الملك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى المولى واما على ما قاله ابو طاهر من انه يثبت للمولى  
ابتداء وبه جزم في الكنز والاصح كما في البحر فلا يستقيم والله اعلم انتهى قلت و  
تعقبه شيخنا بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي ايضا لا تغلقهم على عدم عتق قريب  
الوكيل لان ملكه غير مستقر والموجب للعتق والفساد الملك المستقر ثم قال والحاصل ان  
الاصح ان الاجارة لا تنسخ بموت المستأجر والنقل به مستفيض انتهى والله اعلم \* ووصي \*  
واب وجد وقاض \* ومتولى الوقف \* لبقاء المستحق عليه والمستحق حتى لو مات المعقود له  
بطلت درر الا اذا كان متولى وقف خاص به وجميع غلته له كما في وقف الاشياء معزيا للوهابانية  
قال واطلاق التبرع بخلافه قلت وباطلاق المتبرع اقول قارى الهداية فكان هو المالك هب  
المعتد كما قاله المصنف في حاشيته على الاشياء ولذا قال في الاشياء بعد اربع اوراق  
لا تنسخ الاجارة بموت مؤجر الوقف الا في مستثنيين ما اذا آجرها الواقف ثم ارتد ثم مات  
لبطلان الوقف برده وفيما اذا آجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ وفي وقف  
فتاوى ابن نجيم سئل اذا آجر الناظر ثم مات فاجاب لا تنسخ الاجارة في الوقف بموت  
المؤجر والمستأجر كن رأيت في عدة نسخ لكنه مخالف لما في اجارة فتاوى قارى الهداية  
فتنبه وفيها ايضا لا تنسخ بموت المتولى ولو الغلة له بمفرده فتنبه وفي الغرض الواقف لو  
آجر الوقف بنفسه ثم مات نفي الاستحسان لا تبطل لانه آجر لغيره ومثله في البرازية  
وفي السراجية وحكم عزل القاضي والمتولى كالموت فلا تنسخ \* و \* تنسخ ايضا \* بموت  
احل المستأجرين او مؤجرين في حصته \* اوحصة الميت لو عقد ما لنفسه \* فقط \* وبقيت في  
حصته الحي فرع في وقف الاشياء تحلية البعيد باطلة فلواستأجر قرية وهو بالمصر لم  
تصح تخليتها على الاصح فينبغي للمتولي ان يذهب للقرية مع المستأجر وغيره فيخلي  
بينه وبينها او يرسل وكيله او رسوله احياء مال الوقف فليحفظ قلت لكن نقل محشيها ابن  
المصنف في زواجر الجواهر عن بيوع فتاوى قارى الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من  
الذهاب اليها او دخول فيها كان ناضرا الا فلا فتنبه انتهى مسأله شغرى احرق

حسائل \* اى بقايا اصول تصب محسود في \* ارض مستأجرة او مستعارة \* ومثله ارض بيت المال المعدة لحط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحصائد قلت وحاصله انه ان لم يكن له حق الانتفاع فى الارض يضمن ما احرقته فى مكانه بنفس الموضع لا ما نقلته الريح على ما عليه الفتوى قاله شيخنا \* فاحترق شيء من ارض غيره لم يضمن \* لانه تسبب لامباشرة \* ان لم تضطرب الرياح \* فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر فى ارضه فيكون مباشرا \* وكذا كل موضع كان للواضع حق الموضع فيه \* اى فى ذلك الموضع \* لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شيء \* سواء تلف به وهو فى مكانه او بعد ما زال عنه \* بخلاف ما اذا لم يكن للواضع فيه حق الموضع \* حيث يضمن الواضع اذا تلف به شيء وهو فى مكانه وكذا بعد ما زال لا بمزيل كوضع جرة فى الطريق ثم آخر اخر على فتد حرجتا فانكسر تاضمن كل جرة صاحبه وان زال بمزيل كريح وسيل لا يضمن الواضع هذا هو الاصل فى هذه المسائل كما حققه فى الخاتمة ثم فرع عليه بقوله \* فلو وضع جرة فى الطريق فاحترق بذلك شيء ضمن \* لتعلق به بالوضع \* وكذا \* يضمن \* فى كل موضع ليس له فيه حق المرور الا اذا هبت به \* اى بالموضوع \* الريح فلا ضمان \* لنسخها بعله وكذا الدوح حرج السيل الحجر \* وبه يغتنى \* خاتمة واخراج الحداد الحد يد من الكبر فى مكانه ثم ضربه بمطرقة فخرج الشرار الى الطريق واحرق شيئا ضمن ولو لم يضر به واخرجه الريح لازيلعى \* سقى ارضه سقيا لا تحتمله فتعدى \* الماء الى ارض جاره \* فانسلها \* ضمن \* لانه مباشر لا متسبب \* اقول خياط او صباغ فى حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف \* سواء اتحد العمل ام اختلف كخياط مع قصار \* صح \* استحسانا لانه شركة الصنائع فهذه ابو جاهته يقبل وهذه اتحد اقله يعمل \* كاستمجار رجل ليحمل عليه محملا او راكبين الى مكة وله الحمل المعتاد ورويته احب \* وكذا اذا لم يرأ الطراحة واللياف وفي الولوالجية ولو تكررى الى مكة ابلا مسماة بغير اعيانها جاز ويجعل المعقود عليه حملا فى ذمة المكارى والابل آلة وجهها لتها لا تقصد فمما يغلعه الحجاج من الاجارة للحمل او الركوب الى مكة بلا تعيين الابل صحيح والله اعلم \* استأجر جملا لحمل مقل ارم من الزاد فاكل منه ردعه \* من زاد ونحوه \* قال لخاصب دارة فرغها والا فا جرتها كل شهر بكذا فلم يفرغ

وجب \* على الغاصب \* المسمى \* لان سكوته رضاء \* الا اذا انكر الغاصب ملكه وان  
اثبت \* بيمينه لانه اذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة \* واقر \* عطف على انكر \* به \* اى  
بملكه \* و \* لكن \* لم يرض بالاجر \* لانه صرح بعد م الرضاء فى الاشهاد السكوت فى الاجارة  
رضاء وقبول فلو قال للساكن اسكن بكذ او الا فانتقل او قال الراعى لا ارضى بالمسمى بل  
نكن افسكت لزم ما سمي بقى لو سكت ثم لما طال به قال لم اسمع كلامك هل يصدق ان به صم  
نعم والا لا عملا بالظاهر \* للمستأجر ان يؤجر المؤجر \* بعد قبضه قيل وقبله \* من غير مؤجره  
واما من مؤجره فلا \* يجوز ان تخلل ثالث به يقتضى للزوم تمليك المالك وهل تبطل الاولى  
بالاجارة للمالك الصحيح لا وهبانية قلت وصححه قاضى خان وغيره وفى المضمرات وعليه  
الفتوى وقد مناعن البحر معزيا للجوهرة الاصح نعم واقره المصنف ثمه ونقل هنا عن  
الاخلاصة ما بغيل انه ان قبضه منه بعد ما استأجر بطلت والا فلا يمكن التوفيق فتأمل وهل  
تسقط الاجرة ما دام فى يد المؤجر خلاف مبسوط فى شرح الوهبانية \* وكله باستيجار  
عقار نفعل \* الوكيل \* وقبض ولم يسلمها \* اى لم يسلم الوكيل العين المؤجرة \* اليه \*  
اى الى الموكل \* حتى مضت المدة \* فالاجر على الوكيل لانه اصيل فى الحقوق \* ورجع  
الوكيل بالاجر على الامر \* لنيايته عنه فى القبض فصارقا بضاحكما \* وكذا \* الحكم \*  
ان شرط \* الوكيل \* تعجيل الاجر وقبض \* الدار \* ومضت المدة ولم يطلب الامر \* الدار  
منه فانه يرجع ايضا لصيرورة الامر قابضا بقبضه سالم يظهر المانع \* وان طلب \* الامر الدار \*  
واى \* الوكيل \* لتعجيل \* الاجر \* لا \* يرجع لانه لما حبس الدار بحق لم يبق يد  
يد نيابة فلم يصير الموكل قابضا حكما فلا يلزمه الاجر \* يستحق القاضي الاجر على كتب  
الوثائق \* والمحاضر والسجلات \* قد رما يحوز لغيره كالمفتى \* فانه يستحق اجرا للمثل  
على كتابة الفتوى لان الواجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة بالبنان ومع هذا  
الكف اوليا احتراز عن القيل والقال وصيانة لما لوجه عن الابتال بزيادة وتامه  
فى قضاء الوهبانية وفى الصيرفية حكم وطلب اجرة ليكتب شهادته جاز وكن المفتى لوفى  
البلاء غير وقيل مطلقا لان كتابته ليهت بواجبة عليه وفيها استأجره ليكتب له تعويذا  
لا جل السحر جاز ان بين له قد زال الغد والخط وكذا المكتوب \* المستأجر لا يكون خصما



لمن على الاجارة والرهن والشراء \* لان الد عوى لا تكون الا على مالك العين \* بخلاف  
 المشتري \* والموهوب له للملكهما العين وهل يشترط حضور الاجر مع المشتري قولان \*  
 ونصح الاجارة ونسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والا يضاء  
 الوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف \* حال كون كل واحد مما ذكر \*  
 مضافا \* الى الزمان المستقبل كاجر تك او فاسختك رأس الشهر يصح بالاجماع \* لا يصح  
 مضافا للاستقبال كل ما كان تملكه الحال مثل \* البيع واجازته ونسخه والقسمة والشركة  
 والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال وانراء الدين \* وقد مر في منقرقات البيوع \*  
 زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فلم يتولى فسخها ومالم يفسخ كان على المستأجر  
 المسمى \* به يفتنى \* فسخ العقل بعد تعجيل البدل فللمعجل حبس المبدل حتى يستوى  
 مال البدل \* صحيحا كان العقل او فاسد الوالعين في يد المستأجر فليغض \* استأجر  
 مشغولا وفارغا صح في الفارغ فقط \* لا المشغول كما مر لكن حرر مشي الاشباه ان الراجح  
 صحة اجارة المشغول ويؤمر بالتفريق والتسليم مالم يكن فيه ضرر فله فسخها فتنبه \* استأجر  
 شاة لارضاع ولده او جدي لم يبيز \* لعدم العرف \* المستأجر فاسد اذا آجر صحته  
 جازت \* لو بعد قبضه في الاصح منية \* وتيل لا \* وتقدم الكل والكل في الاشباه فسرع  
 اعلم ان المقاطعة اذا وقعت بشروط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للمعاني وقد منه  
 في الجهاد صح استيبار قلم بيمان الاجر والملق استأجر شيئا لينتفع به خارج المصرفا انتفع به  
 في المصرفان كان ثوبا لزم الاجروان كان دابة لاساقها ولم يركبها لزم الاجر لا لعن ربها  
 اخطاء الكاتب في البعض ان الخطاء في كل ورقة خير ان شاء اخذها واعطى اجر مثله او  
 تركه عليه واخذ منه القيمة وان في البعض اعطاء بحسابه من المسمى الصير في باجر اذا  
 ظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسابه ان دلني على كذا فله كذا  
 قد له فله اجر مثله ان مشى لاجله من دلني على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله  
 الا اذا عين الموضع استأجره لحفر حوض عشرة في عشرة وبين العمق فحفر خمسة في خمسة كان  
 له زرع الاجر الكل من الاشباه وفيها حازا استيبار طريق للمرور ان بين المدة نلت وفي  
 حاشيتها من اقولها وهو المختار شرح مجمع وفي الاختيار من دلنا على كذا اجاز لان

الاجرة يتعين بل لالتة وفي الغاية د ارى لك اجارة صبة صحت محرم لازمة فكل نسخها و  
 لو بعد القبض فله حفظ وفي لزوم الاجارة المضافة تصحيحان وايد عدم لزومها بان عليه  
 الفتوى وفي المجتبى لا تجوز اجارة البناء وعن محمد تجوز لو منتفعا به كجل اروسقف وبه  
 بغتي ومنه اجارة بناء مكة وكرة اجارة ارضها وفي الوهبانية شعرو في الكلب والبازي  
 قولان والبناء \* كام القرى ١ ارضها ليس تؤجر \* ولود فع الدلال ثوبا لتأجر \* يقلبه  
 لوراح ليس يخسر \* ومن قال قصدي ان اسافر فاستن \* فحلفه او فاسأل رفا قالين كروا \*  
 ويغسخ من ترك التجارة ما اكترى \* ولو كان في بعض الطريق وموؤجر \* له نسخها الو  
 مات منها معين \* واطلق يعقوب وباضعف ين كر \* واجار ذي ضعف من الكل جائز \* ولوان  
 اجر المثل من ذاك اكتر \* ومن مات مد يونا واجر عقارة \* فوفاه للمستأجر الحبس اجدر \*

**\* كتاب المكاتب \***

مما سبته للاجارة ان في كل منهما ملك الرقبة لشخص ومنفعته لغيره \* الكتابة \* لغة من  
 الكتب وهي جمع الحروف سمى به لان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة وشرعا \* تحرير  
 المملوك يد \* اي من جهة اليد \* حالا ورقبة مالا \* يعني عند اداء البدل حتى لو اداه  
 حالا عتق حالا \* وركنها الايجاب والقبول \* بلفظ الكتابة او ما يؤدي معناه \* وشرطها  
 كون البدل \* المذكور فيها \* معلوما \* قدره وجنسه وكون الرق في المحل قائما \* لا \* كونه  
 مسجما او مؤجلا \* لصحتها بالحال \* وحكمها في جانب العبد انتقاء الحجر \* في الحال  
 \* وثبوت الحرية في حق اليد لا الرقبة \* الا بالاداء \* وفي \* جانب \* المولى ثبوت ولاية  
 مطالبة البدل في الحال ان كانت حالة والملك في البدل اذا قبضه \* وعوده للملك  
 اذا عجز \* كاتب قنه ولو \* القن \* صغيرا يعقل بما ل حال \* اي نقل كله \* او مؤجل \*  
 كله \* او منجم \* اي مقسط على اشهر معلومة \* ارفال جعلت عليك الغا تو ديه نجوم  
 اولها كذا وآخرها كذا فان اديته فانت حر وان عجزت فقن وقبل \* العبد  
 ذلك \* صح \* وصار مكاتب لا طلاق قوله تعالى فكاتبوههم والامر للمدب على الصحيح  
 والمراد بالخير ان لا يضربا المسلمين بعد العتق فلو يضرنا لافضل تركه ولو فعل صح ولو كاتب  
 نصف عبد \* جاز ونصفه الآخر ما ذون له في التجارة ولو اراد منعه ليس له ذلك كيلا

يُطْلَق عَلَى الْعَبْدِ حَقُّ الْعَتَقِ وَتَمَامُهُ فِي الْبَيْتِ الْخَانِيَةِ \* وَ \* إِذَا صَحَّتِ الْكِتَابَةُ \* خَرَجَ  
مِنْ يَدِهِ دُونَ مَلِكَةٍ \* حَتَّى يُؤَدَّى كُلُّ الْبَدَلِ لِحَدِثِ أَبِي دَاوُدَ الْمَكَاتِبِ عَبْدٌ مَا بَقِيَ  
عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ ثُمَّ فَرَعَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ \* وَغَرَمَ الْمَوْلَى \* الْعَقْرُ \* أَنْ وَطِئَ مَكَاتِبَتَهُ \* لِعَرْمَتِهِ عَلَيْهِ \*  
أَوْ جَنَى عَلَيْهَا \* فَانَّهُ يَغْرَمُ أَرْشَهَا \* أَوْ \* جَنَى \* عَلَى وَلَدِهَا وَأَتْلَفَ \* الْمَوْلَى \* مَالَهَا \*  
لأنَّهُ يَعْقِدُ الْكِتَابَةَ صَارَ كُلُّ مِنْهُمَا كَالْجَنَبِيِّ نَعَمْ لَا حُدَّ وَلَا قُودَ عَلَى الْمَوْلَى لِلشَّهْبَةِ شَمْنِي \*  
وَلَوْ أَعْتَقَهُ عَتَقَ مَجَانًا \* لَا سَقَاطَ حَقُّهُ \* وَ \* فَسَدَ \* أَنْ كَاتِبُهُ عَلَى خَمْرٍ وَخَنْزِيرٍ \* لَعَدِمَ  
مَالِيَتَهُ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ فَلَوْ كَانَ ذَمِيمًا جَازَ \* أَوْ \* عَلَى \* قِيَمَتِهِ \* أَيْ قِيَمَةِ نَفْسِ الْعَبْدِ  
لِحَبَالَةِ الْقَدَرِ \* أَوْ عَلَى عَيْنِ مَعِينَةٍ لغيره \* لِعِزِّهِ عَنْ تَسْلِيمِ مَلِكٍ الْغَيْرِ \* أَوْ عَلَى مِائَةِ  
دِينَارٍ لِيَرُدَّ \* سَيْلَهُ عَلَيْهِ \* وَصِيفَا \* غَيْرِ مَعِينٍ لِحَبَالَةِ الْقَدَرِ \* فَهُوَ \* أَيْ عَقْدُ الْكِتَابَةِ \*  
فَاسِدٌ \* فِي الْكُلِّ لِمَا ذَكَرْنَا \* فَانْ أَدَّى \* الْمَكَاتِبِ \* الشَّمْرَ عَتَقَ \* بِالْأَدَاءِ \* وَكَذَلِكَ الْخَنْزِيرُ \*  
لِمَالِيَتِهِمَا فِي الْجُمْلَةِ \* وَسَعَى فِي قِيَمَتِهِ \* بِاللُّغَةِ مَا بَلَغَتْ يَعْنِي قَبْلَ أَنْ يَتَرَافَعَ الْقَاضِيَانِ  
كَمَا \* وَ \* أَعْلَمَ أَنَّهُ مَتَى سُمِّيَ مَا لَا وَفَسَدَتْ الْكِتَابَةُ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوَجْهِ \* لَمْ يَنْقُصْ مِنْ  
الْمُسَمَّى \* بَلْ يَزَادُ عَلَيْهِ \* وَلَوْ كَاتِبُهُ \* عَلَى مِيتَةٍ وَنَحْوِهَا \* كَالِدَمِ \* بَطُلَ \* الْعَقْدُ لَعَدِمَ  
مَالِيَتُهُمَا أَصْلًا عِنْدَ أَحَدٍ فَلَا يَعْتَقُ بِالْأَدَاءِ إِلَّا إِذَا عُلِقَ بِالْشَّرْطِ صَرِيحًا فَيَعْتَقُ لِلشَّرْطِ لَا  
لِلْعَقْدِ \* وَصَحَّ \* الْعَقْدُ \* عَلَى حَيَوَانٍ بَيْنَ جَنْسِهِ نَقْطًا \* أَيْ لَا نَوْعَهُ وَصَفَتَهُ \* وَيُؤَدَّى  
الْوَسْطُ أَوْ قِيَمَتُهُ \* وَيُجْبَرُ عَلَى تَبَوُّلِهَا \* وَ \* صَحَّ \* أَيْضًا \* مَنْ كَافَرَ كَاتِبَ قَنًا \* كَافَرًا \* مِثْلَهُ  
عَلَى خَمْرٍ \* لِمَالِيَتِهِ عِنْدَ هَرَمٍ \* مَعْلُومَةٍ \* أَيْ مَقْدَرَةٍ لِيَعْلَمَ الْبَدَلُ \* وَآتَى \* مِنَ الْمَوْلَى  
وَالْعَبْدِ \* اسْلَمَ فَلَهُ قِيَمَةُ الشَّمْرِ عَتَقَ بِقَبْضِهَا \* لِنَعْلِيقِ عُنُقِهِ بِأَدَاءِ الشَّمْرِ لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَسْعَى  
فِي قِيَمَتِهِ كَمَا مَرَّ \* وَ \* صَحَّ \* أَيْضًا عَلَى \* خَلِّ مَتْنِ شَهْرٍ \* أَيْ لِلْمَوْلَى \* أَوْ لغيره \* أَوْ حَرَّ شَرِّ  
أَوْ بِنَاءٍ دَارًا ذَا بَيْنٍ قَدَّرَ الْمَعْمُولَ وَالْأَجْرَ بِمَا يَرْفَعُ النِّزَاحَ \* لِحُصُولِ الرُّكْنِ وَالشَّرْطِ \*  
لَا تَقْسِدُ الْكِتَابَةُ بِشَرِّ \* أَشْبَهَ بِالنِّكَاحِ أَيْ لَا نَهَامَا دَلَّةٌ بِغَيْرِ مَالٍ وَهُوَ أَنْ يَصْرَفَ \* إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
الشَّرْطُ فِي صِلْبِ الْعَقْدِ \* فَتَقْسِدُ لِشَبْهِهِ بِالْبَيْعِ أَنْتَهَاءً لَأَنَّهُ فِي الْبَدَلِ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ \*

### \* يَابَ مَا يَجُوزُ لِلْمَكَاتِبِ أَنْ يَفْعَلَهُ \*

وَمَا لَا يَجُوزُ \* لِلْمَكَاتِبِ \* الْبَيْعُ وَالْإِثْرَاءُ \* وَلَوْ مَخَابَاةً يَسِيرَةً \* وَالسَّفَرُ وَأَنْ شَرَطَ \* الْمَوْلَى \*

على ماله وتزويج أمته وكتابة عبده والولاء له ان ادى \* الثانى \* بعد عتقه والا \* بان ادله قبله  
 او اديا معا \* فليس له الا التزوج بغير اذن مولاه \* ولا الهبة ولو بعوض \* ولا التصديق الا  
 بمسير منهما \* ولا التكفل مطلقا \* ولو باذن مولاه بنفسه لا نه تبرع \* ولا الاقراض و  
 اعتاق عبده ولو بماله وبيع نفسه منه وتزويج عبده \* لنقصه بالمهر والنفقة \* واب روصى  
 وقاض وامينه فى رقيق صغير \* تحت حجرهم \* كمكالت \* فيما ذكر \* بخلاف مضارب  
 وما ذون وشريك \* ولو مفاوضة على الاشبه لا اختصاص تصرفهم بالتجارة \* ولو اشترى  
 اياه او ابنه ثكاتب عليه \* تبعه والمراد قرابة الولاد لا غير \* ولو اشترى \* ممرما \* ذير  
 الولاد \* كالاخ والعلم لا يكاتب عليه خلا فالحما \* ولو اشترى ام ولد \* مع ولد \* منها \*  
 وكذا لو اشترى ثمة شراه جورة \* لم يجز بيعها \* لتبعها لولها \* ولكن \* لا تدخل فى  
 كتابته \* ثم نزع عليه بقوله \* فلا تعتق بعتقه ولا يفسخ نكاحه \* لانه لم يملكها \* فيجوز له ان  
 يبطاها بملك النكاح وكذا المكاتبه اذا اشترت بعلها غير ان لها بيعه مطلقا \* لان الحرية  
 لم تثبت من جهتها \* واو ملكها له ونه \* اى بدون الولد \* جاز له بيعها \* خلا فالحما \*  
 وان ولد له من امته ولد \* فاعاد \* فكاتب عليه \* تبع له \* كان \* كسبه له \* لانه كسب  
 كسبه \* زوج \* المكاتب \* امته من عبده فكاتبهما فولد له دخل فى كتابتها وكسبه \* و  
 قيمته لو قتل \* لها \* لان تبعيتها رجح \* مكاتب او ما ذون نكح امته زعمت انها حرة باذن  
 مولاه \* متعلق بنكح \* فولدت منه ثم استحققت فالولد رقيق فلهس له اخله بالقيمة \* خلافا  
 لمحمد لانه والى المغرب وروى صاحبها \* استشكله الزيلعي \* ولو اشترى  
 المكاتب امه شرا فاسل افوطتها ثم ردوها للفساد \* لشرائها \* او شراها \* فاستحققت  
 وجب عليه العقر فى حالة الكتابة \* قبل عتقه لدخوله فى كتابته لان الاذن بالشراء  
 اذن بالوطع \* ولو وطئها \* بنكاح \* بلا اذن \* اخل به \* بالعقر \* من ذنق \* اى فعل  
 عتقه لدخوله فيها كما مر \* والما ذون كالمكاتب فيها \* فى الفصلين \* واذا ارادت  
 مكاتبه من سيدها \* فلها الشارة ان شاء \* مضت على كتابتها \* وتأخل العقر منه \* او  
 ان شاء \* عجزت \* نفسها \* وهى ام ولد \* وينبت نسبه بلا تصديقها لانها ملكه رقية \*  
 ولو كاتب شخص ام ولد \* او ولد \* صح وعنت \* ام الولد \* ميتا باموته \* بالاستيلاء \*

وسعى المد برفى ثلثي قيمته \* ان شاء \* او \* سعي \* في كل البدل بموت سيد \* فقير \* لم  
يترك غيره \* ولود بر مكاتبه صح فان عجز بقى مد برا والاسعى في ثلثي قيمته \* ان شاء \*  
او \* في \* ثلثي البدل بموته \* اى المولى \* معسرا \* لم يترك غيره \* وان \* كان \* مات  
موسرا بحيث يخرج \* المد بر \* من الثلث عتق \* بالنك ببر \* وسقط عنه بدل الكتابة كما  
لوا عتق المولى مكاتبه \* فانه يعتق مجانا لقيام ملكه \* كاتبه على الف مؤجل ثم صالحه على  
نصفه حالا صح \* استحسانا \* مريض كاتب عبد \* على الفين الى سنة فمات \* المريض \*  
و \* الحال ان \* قيمة المكاتب الف \* درهم \* ولم تجز الورثة \* التأجيل ولم يترك غيره \*  
ادى \* المكاتب \* ثلثي البدل \* وعند محمد ثلثي القيمة \* حالا والباقي الى اجله او رد  
رقيقا \* لقيام البدل مقام الرقبة فتنفذ في ثلثه \* وان كاتبه على الف الى سنة و \* الحال  
ان \* قيمته الفان ولم يجز واذا دى ثلثي القيمة حالا \* وسقط الباقي \* او رد رقيقا \* اتفانا  
لوقوع المحاباة في القدر والنأخير فتنفذ بالثلث \* حر قال لمولى عبد كاتبك فلاذا \*  
الغائب \* على الف درهم على اني ان اديت اليك الغافه وحر فكاتبه المولى علي هذا الشرط  
وقبل \* المولى \* ثم ادى \* الحر \* الغائع \* العبد يحكم الشرط وكذا الولم يقل ان اديت  
فادى يعتق استحسانا لنفوذ تصرف الفضولي في كل ما ليس بضرر ولا يرجع الحر علي العبد  
لانه متبرع \* واذا بلغ العبد \* هذا الامر \* فقبل صار مكاتبا \* انما يحتاج لقبوله لاجل  
لزوم البدل عليه \* قال عبد حاضر لسيد كاتبني عن نفسي وعن فلان الغائب فكاتبهما  
فقبل \* العبد \* الساخر صح \* العقد استحسانا في الساخر اصاله والغائب تبعه \* ويهر  
ادى بدل الكتابة عتقا جميعا \* بلا رجوع \* ويجبر المولى علي القبول \* للبدل من احدهما \*  
ولا بطلان \* العبد \* الغائب بشئ \* لعدم التزامه \* وقبوله \* الكتابة \* لغو \* لا يعتبر \*  
كرد \* اياها ولو حرره سقط عن الساخر حصنه ولو حرر الساخر او مات ادى الغائب  
حصته حالا والارد قناروا برأ الساخر ورهبه له عتقا جميعا \* وان كاتب الامة عن نفسه  
وعن ابنين صغيرين لها \* وقبلت \* صح \* استحسانا لما مر \* واى ادى \* ممن ذكر \* لم  
يرجع \* علي الآخر لانه متبرع ويجبر علي القبول الى آخر ما مر فسر ع كاتب نصف  
عبد \* فادى لكتابة عتق نصفه وسعى في بقية قيمته وقال العبد كله مكاتب على ذلك



وبه تأخذ حاوى القدرسى \*

## \* باب كتابة العبد المشرك \*

عبد شريكين اذن احدهما لصاحبه ان يكتب حظه بالف ويقبض بدل الكتابة فكاتب \*  
الشريك المأذون له تغل في حظه فقط عند الامام لتجزى الكتابة عنده وليس لشريكه  
فسخه لاذنه \* واذن \* قبض بعضه \* بعض الالف \* فعجز فالمقبوض \* كله \* للقبض \* لاذنه  
له بالقبض فيكون متبرعا ولو قبض الالف عتق حظا القابض \* امة بين شريكين كاتبها فوطئها  
احدهما فولدت فادعاه \* الواطئ \* ثم وطئها \* الشريك \* الآخر فولدت فادعاه \*  
الواطئ الثاني صحت دعوته لقيام ملكه ظاهر اخلا فالحما \* فان عجزت \* بعد ذلك  
جعلت الكتابة كان لم تكن وح \* فهي \* فى الحقيقة \* ام ولد الاول \* لزال المانع من  
الانتقال ووطئها سابق \* وضمن \* الاول \* لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن  
شريكه عقرها \* كاملا لو طئها ام ولد الغير حقيقة \* وقيمة الولد \* ايضا \* وهو ابنه \* لانه  
بمنزلة المغرور \* واى \* من الشريكين \* دفع العقر الى المكاتبة صح \* اى قبل العجز  
لاختصاصها بمنافعتها اذ عجزت ترد للمولى \* وان دبر الثاني ولم يطأها \* والمسئلة بحالها \*  
عجزت بطل التدبير وضمن \* الاول \* لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد الاول \*  
وهي ام ولد \* وان كاتبها فحررها احدهما موصرا فعجزت ضمن \* المعتق \* لشريكه  
نصف قيمتها ورجع \* الضامن \* به عليها \* لما تغرران الساكت اذا ضمن المعتق يرجع  
عنده لا عندهما فخرج عبد لرجلين دبره احدهما ثم حرره الآخر غنيا وعكسا اعتق  
المدبر ان شاء او استسعى في الصوتين او ضمن شريكه في الاولى فقط والله تعالى اعلم \*

## \* باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى \*

مكاتب عجز عن اداء نعيم ان كان له مال سيصل اليه لم يعجزه الحاكم الى ثلاثة ايام \*  
لانها مل ضررت لا يلاء الا على ار \* والعجزه \* الحاكم فى الحال \* وفسخها بطلب مولاه  
او فسخه مولاه برضا ولو \* كانت الكتابة \* فاسدة \* فالمولى \* له الغسخ \* بغير رضا \* ويملك  
المكاتب فسخها \* مطلقا \* في الجائزة والغاسدة وان لم يرض المولى وعاد رقه \* بفسخها \* ومافى  
بدل مولاه \* والمكاتب \* اذا مات وله مال \* بقي بالبدل \* لم تنفسخ وتؤدى كتابته من ماله

وحكم بعثته في آخر \* جزء من اجزاء \* حياته كما يحكم بعث اولاده \* المولودين في  
كتابه لا قبلها \* والباقي من ماله ميراث لورثته ولو \* لم يترك مالا \* ترك ولد اول  
في كتابته ولا وفاء بقيت كتابته وسعى \* الابن في كتابة ابيه \* على نجومه \* المقسطة \*  
فاذا ادعى حكم بعث ابيه قبل موته وبعثته \* تبعاً \* ولو ترك ولد الشتره \* في كتابته \*  
ادى البدل حالاً او رد \* الى حاله \* رقيقاً \* وسوايهمها \* اما الابوان فيردان للرق  
كمات وتالا ان اديا حالاً اعتقا والا \* اشترى \* المكاتب \* ابنه فمات من وفاء ورثه  
انه \* لموته حرا عن ابن حركامر \* وكل \* برثه \* لو كان هو \* اى المكاتب \* وانته \*  
الكبير \* مكاتبين كتابة واحدة \* لصيرورتهما كشخص واحد ضرورة ان اد العقل \*  
فان ترك \* المكاتب \* ولد امن حرة \* اى معتقة \* و \* ترك \* ديناً بقي بيد لها \* بنى الولد  
ففضل به \* بما جنى \* على عاقلة امه \* ضرورة ان الاب لم يعتق بعد \* لم يكن ذلك \*  
القضاء \* تعجز الابيه \* لعدم المنافاة ولا رجوع قيم بالدين لان في الدين لاية اى القضاء  
بالالساق بالام لا مكان الوفاء في الحال \* ولو قضى به \* بالولاء \* لقوم امه بعد خصومهم  
مع قوم الاب في ولائه فهو \* اى القضاء بما ذكر \* تعجز \* لانه في فصل مجتهد فيه \* وكتاب  
لسيد \* وان لم يكن مصرفاً \* للصلقة \* ما ادعى اليه من الصلقات تعجز \* لتبدل الملك  
واصله حل بث بريرة هي الملك صلقة ولنا هدية \* كما في وارث \* شخص \* وقرسات عن  
صلقة اخذها \* وارثه الغنى \* و \* كما في \* ابن السبيل اخذها ثم وصل الى ماله وصى  
في يد \* اى الزكوة وكفقر استغنى وهي في يد \* فانها تطيب له بشئ لا ف فقير اباح لغني  
اوها شمي عين زكوة اخذها لا يبدل لان الملك لم يتبدل \* فان جنى \* وكاتبه سيد \*  
جاهلاً \* ببنيائه \* او \* جنى \* ما تب فلم يقض به \* بما جنى \* فعجز \* فان شاء لمولى \*  
دفع \* العبد \* او فدى \* لزوال المانع بالعجز \* وان قضى به عليه \* حال كونه \* مكاتباً \* تعجز  
بيع فيه \* لانتقال الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء قيل بالعجز لان جنايات المكاتب عليه  
في كسبه ويلزمه الاقل من قيمته ومن الارش وان تكررت قبل القضاء نعليه قيمة واحد  
ولو بعد فقير ولو اقر ببناية خطاء لزمته في كسبه بدل الحكم بها ولو لم يحكم عليه حتى عجز  
بطلت \* وان مات السيد لم تنفسح الكتابة كالتدبير وامومية الراس \* وكاجل الدين \*

مات الطالت \* ويؤدى المال الى ورثته على نجومه \* كأجل الدين بخلاف موت المطلوب  
 لخراب ذمته هذا اذا كانت له وهو صحيح ولو فى مرضه لا يصح تأجيله الا من الثالث \*  
 وان حرره \* اى كل الورثة في مجلس واحد \* عتق مجانا \* استحسانا ويجعل ابراء  
 اقتضاء \* فان حرره بعضهم \* في مجلس والآخر فى آخر \* لم ينفل عتقه \* على الصحيح  
 لانه لم يملكه ولو عجز بعد موت المولى عاد رقه \* مكاتب تحتها امة طلقها انتمين مملوكها لا  
 تحل له \* ان يطأها \* حتى تنكح زوجا غيره \* وكذا الحر كما تقرر فى محله \* كاتبا عبدا  
 كتابة واحدة \* اى بعقد واحد \* وعجز المكاتب لا يعجزه القاضي حتى يجتمعا \* لانهما  
 كواحد بخلاف الورثة فان القاضي يعجزه بطلب احد هم مجتهد وفيه كاتبا عبدا به بمره  
 تعجز احد هما فرد المولى فى الرق والقاضي ولم يعلم بكتابة الآخر لم يصح فان غاب هذا  
 المردود وجاء الآخر ثم عجز فليس للآخر رد فى الرق فرع اختلف المولى والمكاتب فى  
 قدر البذل فالقول للمكاتب عندنا ولا يحبس المكاتب فى دين مولاه فى الكتابة وفيما  
 سوى دين الكتابة قولان سراجية قلت وفي اعتاق الوهبانية شعير وفي غير جنس الحق  
 يحبس سيدا \* مكاتبه والعبد فيها مخير \* ولأولاد الزوجين حررا \* لمولى ابيهم ليس  
 للام معبر \* توفي وما وفى فاماليت \* من الولد بع والحي تسعى وتحضر \* اى وان لم يكن معها  
 ولد بيعت وان كان استسعت على نجومه صغيرا كان ولد ما او كبيرا عند ما تسعى مطلقا \*

### \* كتاب الولاء \*

هو \* لغة النصر والمحبة مشتق من الولي وهو الغرب وشرعا \* عبارة عن التناصر بولاء  
 العتاقة او بولاء الموالاة \* زيلعي \* ومن آثاره الارث والعقل \* وولاية النكاح و  
 بهن اعلم ان الولاء لمس نفس الميراث بل قرابة حكمية تصلح سببا لارث \* وسببه  
 العتق على ملكه \* لا الاعتاق لان بالاستيلاء وارث القريب يحصل العتق بلا اعتاق  
 واما حديث الولاء لمن اعتق فجرى على الغالب \* من اعتق \* اى حصل له عتق \*  
 باعتاق \* ولو من وصيه \* او بقرع له \* ككتابة وتدبير واستيلاء \* او بملك قريب بولاه  
 سيد \* ولو امرأة او ذميا او ميتا حتى تنفل وصايا وتقصى دينه منه \* ولو شرط عده \*  
 لمخالفته للشرع فيبطل \* ومن اعتق امته \* الحال ان \* زوجها تن \* الغير \* نولت \* لا قبل

من نصف حول من عتقت لا ينتقل ولأهل الحمل المأجود عند العتق عن موالى الأم ابدا  
وكل الولد ت ولد بين أحد هما لا قبل من ستة أشهر والأخضر لا أكثر منه وبينهما أقل من نصف  
حول ضرورة كونها نواصين فاذا ولدت بعد عتقها لا أكثر من نصف حول فولاؤه لموالى الأم  
أيضا العتق وتبعيته للاب لرتبه فان عتق القن وهو الاب قبل موت الولد لا بعد  
ولأهل ابنته الى موالى له لزوال المانع هل اذا لم تكن معتدة فلو معتدة فلولد لا أكثر من  
نصف حول من العتق ولد ونحوه من الفراق لا ينتقل لموالى الاب عتق له موالى  
مولاؤه ولم يكن له ذلك وقيل بالعجمي لان ولأهل المولا لا يكون في العرب لقوة انسابهم  
بكم معتقة ولولعرب فان ت منه فولاؤه ولد هاما مولاها لقوة ولأهل العتقة حتى اعتبر  
فيه الكفاءة لا في العجمي ولأهل المولاة والمعتق مقدم على الرد ومقدم على ذريته  
الارحام مؤخر عن العصبة النسبية لانه عصبة سببية فان مات المولى ثم المعتق ولا  
وارث له نسبي فمجرأه لا قرب عصبة المولى الذكور وسنعتقه في بابه وليس للنساء  
من الولاء الا ما عتقن كما في الحديث ان كور في الذر وغيره وان كان قبل العتق وغيره  
انه حديث منكروا اصله وسمي الجواب عنه في الفرائض ثم فرح دلي الاصل المأثور بقوله  
بلومات المعتق ولم يترك الا ابنة معتقة ولا شيء لها ما لا ابنة المعتق ويوضع ماله في بيت المال  
هذا غايه الرواية وذكر الزيلعي معزيا للمنهاية ان بنت المعتق تترك في زه ما اذا انفادت المال  
وكنها ما فضل عن فرض احد الزوجين يرد عليه وكل المال يكون للابن والبنات ربيعة كل  
في فرائض الاشياء واقراء المصنف وغيره واذا ملكك لذمي عبد او مسلمة فامتته فولاؤه  
له لان الولاء كالتسبب فينوبون به عند عدم البنات كالمسلمين ثم لم يملك الا يرد ولا  
يعتق عنه وبهذا اتضح فساد القول بان الولاء هو المبراث حق الاتصاح ولولا عتق حربي  
في دار الحرب عبد احريا لا يعتق في دار الحرب واعتاد الا ان يشلى سبيله اذا حله عتق  
ولا ولأهل له حتى لو خرجت اليها مسلمة لا يرد عليها فاما في دار الحرب فلو كان ولي  
من شاة لانه لا ولأهل له ولأهل له واراد دخل مسلم في دار الحرب فاشترى عبد امة فاعتقه  
بالقول عتق ولا اشلية ولو كان العبد مسلما باعتقه مسلم او عربي في دار الاسلام فولاؤه له  
اي باعتقه فروع ادعياء ولا يرد من كل انه اعتقه ينضج بالولاء والميراث له

المولى يستحق ميراث الولاء والا حتى تنفل منه وصاياه وتقضى منه ديونه الكفارة تعتبر في  
ولاء العنقة فمعتق العتاق العطار دون الد باغ الام اذا كانت حرة الاصل بمعنى  
عن ارق في اصلها فلا ولأ على ولدها والاب اذا كان كذا لك فلو عربيا لا ولأ عليه  
مطائرا لو عجميا لا ولأ عليه لقوم الاب ويرث معتق الام وعصبته خلا فاللغاني \*

### \* فصل في ولأ الموالاة \*

اسلم رجل \* مكاف \* على يد آخر وولأه او \* والى \* غيره \* الشرط كونه عجميا لا مسلما  
على ما مر وسبق \* على ان يرثه \* اذا مات \* ويعقل عنه \* اذا جنى \* صح \* هذا  
لعقل \* وعقله عليه وارثه له \* وكذا الوشرط الارث من الجانبين \* ولو الى صبي عاقل  
باذن ابيه او وصيه صح \* لعدم المانع \* كما لو والى العبد باذن سيده آخر \* فانه يصح  
ربون وكيله عن سيده بعقل الموالاة \* وآخر \* ارثه \* عن ذى الرحم \* لضعفه \* وله  
ينتقل عنه الحضرة الى غيره ان لم يعقل عنه او عن ولد \* وان عقل عنه ارعن ولد \* لا \*  
ينتقل اذ كسبه \* ولا يواى معتق احد \* للزوم ولأ لعنقة \* امرأة \* والتم \*  
مجهول النسب \* يتبعها المولود فيما عقلت \* وكذا لو اقربت بعقل الموالاة او انشأته و  
الولد معها لانه نفع محض في حق صغير لم يدر له اب \* وعقل الموالاة \* شرطه ان  
يكون \* حرا \* مجهول النسب \* بان لا ينسب الى غيره امانسبة غيره اليه فغير مانع عناية \*  
والاني \* ان لا يكون عربيا \* الثالث \* ان لا يكون له ولأ عتاق ولا ولأ سوا لاة مع  
احد وق عقل عنه \* والرابع \* ان لا يكون عقل عنه بيت المال والخامس \* ان يشترط العقل  
والارث واما الاسلام فليس بشرط فتجوز موالاة المسلم الذمي وعكسه والذمي الذمي  
وان اسلم الاسفل لان الموالاة كالوصية كما بسط في البدائع وفي الوهبانية شعبي ومعتق  
عبد عن ابيه ولاؤه \* له وابوه بالمشيئة يوجر \* يعني اعتق عبد \* عن ابيه المميت فالولأ  
له والاجر للاب ان شاء الله تعالى من غير ان ينقص من اجر الابن وكذا الصلقات والاعوان  
لأوبه وكل مرء من يكون لاجرهم من غير ان ينقص من اجر الابن شي مضمرات والله اعلم \*

### \* كتاب الاكراه \*

تعريف لغة حمل الانسان على شيء ذكره شرعا \* فكل يوجب من المكروه فيسبب في المثل معين



يصير به من فوعا الى الفعل الذى طلب منه \* وهو نوعان تام وهو الملقى بتلف نفس او عضو  
او ضرب مبرح والا فناقص وهو غير الملقى \* وشرطه \* اربعة امور \* قد رة المكرة  
على ايقاع ماهد به سلطانا او لصا \* او نحوه \* و \* الثانى \* خوف المكرة \* بالفتح \*  
ايقاعه \* اى ايقاع ماهد به فى الحال بغلبة ظنه ليصير ملجاء \* و \* الثالث \* كون  
الشئ المكرة به متلفا نفسا او عضوا او موجبا عما يعدم الرضا \* وقد اختلف مراتبه وهو يختلف  
باختلاف الاشخاص فان الاشراف يعمون بكلام خشن والارذال ربما لا يعمون الا  
بالضرب المبرح ابن كمال \* و \* الرابع \* كون المكرة ممتنعا عما اكره عليه قبله \* اما \*  
لحقه \* كبيع ماله \* او لحق \* شخص \* آخر \* كتلاف مال الغير \* او لحق الشرع \*  
كشرب الخمر والزنا \* فلوا كره بقتل او ضرب شديدا \* متلف لا بسوط او سوطين الا على  
الملذ اكبر والعين بزازية \* او حبس \* او قيد ملدين بشلاف حبس يوم او قيلة او ضرب  
غير شديدا الا لى جاه درر \* حتى باع او اشترى او اقرا او اجر فسرخ \* ماعقد ولا  
يبطل حق الفسخ بموت احد هما ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المنقصة وتضمن بالتعدي و  
سببى انه يسترد وان قد اولته الا لى \* او امضى \* لان الاكراه الملقى وغير الملقى يعد مان  
الرضا والرضا شرط لصحة هذه العقود وكل الصحة الاقرار فلذ اصار له حق الفسخ و  
الامضاء ثم ان تلك العقود نافذة عندنا \* و \* ح \* يملكه المشتري ان قبض فيصح اعتمانه \* وكل  
كل تصرف لا يمكن نقضه \* ولزومه قيمته \* وقت الاعتاق ولو معسرا زاهدى لا تلافه يعقد  
فاسد \* فان قبض ثمنه او سلم \* المبيع \* طوعا \* قيد للمذكورين \* نقد \* معنى لزوم  
لما مر ان عقود المكرة نافذة عندنا والمعلق على الرضا والاجازة لزومه لا نفاذه اذ اللزوم  
امروراء النفاذ كما حققه ابن الكمال فلت والضابطان ما لا يصح مع الهزل ينعقد فاسدا  
له ابطاله وما يصح فيضمن الحامل كما هيى \* وان قبض \* الثمن \* مكرهالا \*  
يلزم \* ورده \* ولم يضمن ان هلك الثمن لانه امانة درر \* ان بقي \* فى يد الغاسق  
العقل \* لكنه يخالف البيع الغاسق فى اربع \* صور \* يجوز بالاجازة \* القولية \* والفعلية \*  
و \* الثانى \* انه \* ينقض تصرف المشتري منه \* وان قد اولته الا لى \* و \* الثالث \*  
تعتبر القيمة وقت الاعتاق دون \* وقت \* القبض \* الرابع \* الثمن والمتمن امانة فى

يد المكره \* لا خذ \* باذن المشتري فلا ضمان بلا تعد بخلافها في الغاسل بزانية \* أمر  
 السلطان اكراه وان لم يتوعد وامر غيره لا ان لم يعلم \* المأ مور \* يد لالة الحال انه لو لم  
 يمتثل امره يقتله او يقطع يده او يضربه ضربا يخاف على نفسه او تلف عضوه \* منية المفتى  
 وبه يغتفى وفي البرازية الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه \* اكراه المحرم على  
 قتل صيد فابى حتى قتل كان ماجورا \* عند الله تعالى اشباه \* ولو اكراه البائع \* على  
 البيع \* لا المشتري وملك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع \* لقبضه بعقل فاسد \* و \* البائع  
 المكره \* له ان يضمن ايا شاء \* من المكره بالكسر والمشتري \* فان ضمن المكره رجع  
 على المشتري بقيمته وان ضمن المشتري نفق \* اى جازما مر \* كل شراء بعد \* ولا  
 ينفق ما قبله \* لو ضمن المشتري الثانى مثلا لصيرورته ملكه فيجوز ما بعد \* لا ما قبله  
 فيرجع المشتري الضامن بالتمن على بائعه بخلاف ما اذا اجاز لما لك احد البياعات  
 حيث يجوز الجميع ويأخذ الثمن من المشتري الاول لزوال المانع بالاجازة \* فان  
 اكراه على اكل ميتة اودم او لحم خنزير او شرب خمر \* باكراه غير ملجئ \* يحبس  
 او ضرب او قيل لم يحل \* اذ لا ضرورة في اكراه غير ملجئ نعم لا يحل للشرب للشبهة \*  
 \* ان اكراه بملجئ \* يقتل او يقطع \* عضوا وضرب مبرح ابن كمال \* حل \* الفعل بل فرض \*  
 فان صبر فقتل اثم \* الا اذا اراد به مغايظة الكفار فلا بأس به وكذا لو لم يعلم الاباحة بالاكراه  
 لا يأتى ثم لغائه فيعد ربا للجهل كالجهل بالخطاب في ازل الاسلام وفي دار الحرب \* كما  
 في المحصنة \* كما قد مناه في الحج \* و \* ان اكراه \* على الكفر \* بالله \* وبسب النبي عليه  
 الصلوة والسلام مجمع وقد وردى \* بقطع او قتل رخص له ان يظهر ما امر به \* على لسانه  
 ويوردى \* وقلبه مطمئن بالايمان \* ثم ان وردى لا يكفر وبانت امرأته قضاء لا ديانه  
 وان خطربا له التوريق ولم يور كغرو بانت امرأته ديانه وقضاء نوازل وجلاية \* ويوجر  
 لو صبر \* لتركه الاجراء المحرم ومثله سائر حقوقه تعالى كافساد صوم وصلوة وقتل دين حرم  
 اوفى احرام وكل ما ثبتت فرضيته بالكتاب اختيار \* ولم يرخص في الاجراء \*  
 بغيرهما \* بغير التطلع والقتل يعني بغير الملجئ ابن كمال اذ التكلم بكلمة الكفر لا يحل ابن كمال  
 ورخص له اتلاف مال مسلم \* او ذمي اختيار \* بقتل او قطع \* ويوجر لو صبر ابن ملك \*

وضمن \* رب المال \* المكر \* بالكسر لان المكر بالفتح كالآلة \* لا \* يرخص \*  
 قتله \* اوسبه او قطع عضوه وما لا يسع باح حال اختيار \* ويقاد في \* القتل \* العمل المكر \*  
 بالكسر لو مكلفا على ما في المبسوط خلا فالما في النهاية \* فقط \* لان القاتل كالآلة واروجه  
 الشافعي عليهما ونفاه ابو يوسف عنهما للشبهة \* ولو اكره على الزنا لا يرخص له \* لان  
 فيه قتل النفس بضياها لكنه لا يحل استحسانا بل يغرم المهر ولو طائفة لانها لا يسقطان  
 جميعا شرح وهبانية \* وفي جانب المرأة يرخص \* لها الزنا \* بالاكره الملبى \* لان نسب  
 الولد لا ينقطع فلم يكن في معنى القتل من جانيها خلاف الرجل \* لا بغيره لكنه يسقط  
 الحل في زناها لا زناه \* لانه لما لم يكن الملبى رخصة له لم يكن غير الملبى شبهة له فروع  
 ظاهر تعليمهم ان حكم اللواط كحكم المرأة لعدم الولد فترخص بالملبي الا ان يفرق بكونها  
 اشد حرمة من الزنا لانها لم تبج بطريقه اولكون قبضها عقليا ولد الا تكون في الجنة على  
 الصحيح قاله المصنف \* وصح نكاحه وطلاقه وعتقه \* لو بالقول لا بالفعل كشرائه قريبه ابن  
 كمال \* ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطاق ونذره ويمينه وظهاره ورجعته وايلاه  
 و فقيه فيه \* اى فى الايلاء بقول او فعل \* واسلامه \* ولو ذميا كما هو اطلاق كثير من  
 المشايخ وما في الخمانية من التفصيل فقياس والاستحسان صحته مطلقا نلبيظ \* بلا قتل لو رجع \*  
 للشبهة كما مر في باب المرتد \* وتوكيله بطلاق وعتاق \* وما في الاشباه من خلافه فقياس  
 والاستحسان وقوعه والاصل عندنا ان كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكره لان ما يصح مع الهزل لا  
 يحتمل الغسخ وكل ما لا يحتمل الغسخ لا يؤثر فيه الاكره وعد ما ابو الليث في خزانة النسخة ثمانية  
 عشر وعدنا ما في باب الطلاق نظما عشرين \* لا \* يصح مع الاكره \* ابرأه مديونه او \*  
 ابرأه \* كفيله \* بنفس او مال لان البراءة لا تصح مع الهزل وكذا الوأكره الشفيع على ان يسكت  
 عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفيعه \* و \* لا \* رده \* بلسائه \* وقلبه مطمئن بالايمان \*  
 فلا تبين زوجته \* لا \* ينقض \* والقول له استحسانا قلت وقد مناعن النوازل غلامه  
 فلعله قياس فتا \* اكره \* الاذى رجلا ليقر بسرقة اذ قتل رجل بممد او \* ليقر \* بخلع يد رجل  
 يعمل باقر بن النافطع يده او قتل \* طر \* اذكر \* ان كان الممر موصوفا بالصلاح اقتص  
 من الغاضي وان منهما بالسرقة معروفا بها وبالقتل لا \* يعتص من الغاضي استحسانا

للشبهة خافية \* قيل له اما ان تشرب هذا الشراب او تبس كرمك فهو اكراه ان كان شرا بالاحل \*  
 كالخمر \* والافلا \* قنية قال وكذا الزنا وساثر المحرمات \* صا دره السلطان ولم يعين  
 بيع ماله فباعه صح \* لعدم تعيينه والحيلة ان يقول من اين اعطى ولا مال لى فاذا قال  
 الظالم بع كذا فقد صار مكرها فيه بزانية \* خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت  
 مهرها لم تصح \* الهبة \* ان قل الزوج علي الضرب \* وان هدد باطلاق او تزوج عليها  
 او تسر فلمس باكراه خافية وفي مجمع الفتاوى منع امرته اريضة عن المسير الى ابويها الا  
 ان تهبه مهرها فهبت بعض المهر فالهبة باطلة لانها كالمكره قلت ويرى خذ منه جواب حادثة  
 الفتوى وهي زوج البنت البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منعها الاب الا ان يشهد عليها  
 انها استوفت منه مهرها فاقترت ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح اقرارها لكونها في معنى المكره  
 وبه انتهى ابو السعود مفتي الروم قاله المصنف في شرح منظومته تحفة الاقران في بحث  
 الهبة \* المكره يأخذ الا لا يضمن \* ما اخذ \* اذ انوى \* الاخذ \* وقت الاخذ انه يرد على  
 صاحبه والا يضمن واذا اختلفا \* اى المالك والمكره \* فى النية فالقول للمكره مع يمينه \* ولا يضمن  
 مجتنب وفيه المكره على الاخذ والدفع انما يسعه مادام حاضر احده المكره والا لم يحل لزوال القدرة  
 والا لبقاء بالبعد منه وبهذا تبين انه لا عد ولا عوان الظلمة فى الاخذ عند غيبة الامير  
 اورسوله فلمحفظ فروغ اكره على اكل طعام نفسه ان جائعا لا رجوع وان شعبا نارجع  
 بقيمته على المكره لحصول منفعة الاكل له في الاول لا الثانى قال اهل الحرب لنبي اخذوه  
 ان قلت است بنبي تركناك ولا قتلناك لا يسعه قول ذلك وان قيل لغير نبي ان قلت هذا ليس  
 بنبي تركنا نبيناك وان قلت بنبي قتلناك وسعه لا متناع الكذب على الانبياء قال حربى  
 لرجل ان دفعت جاريتهك لازنى بها دفعت لك الف اسير لم يحل اقربعتق عبده مكرها  
 لم يعتق فى الصبح وهل الاكراه باخذ المال معتبر شرعا على ظاهر القنية نعم وفى الوهبانية  
 قال شعبي وان يقل المديون انى مرافع \* لتبرئى فالاكراه معنى مصور \* وصح فى  
 الاستحسان اسلام مكره \* ولا قتل ان يرتد بعد ويجبر \*

### \* كتاب الحجر \*

هو \* لغة المنع مطلقا وشرعا \* منع من نفاذ تصرف قولى \* لا فعلى لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن

رفة فلا يتصور الحجر عنه قلت يشكل عليه الرقيق لمنع نفاذ فعله في الحال بل بعد العتق كما صرح  
 به في البدائع اللهم الا ان يقال الاصل فيه ذلك لكنه آخر لعتقه لقيام المانع فتأمل \* وسببه  
 صغير او جنون \* يعم القوي والضعيف كما في المعتبره وحكمه كمين كما سيجي في المأذون \*  
 ورق فلا يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب \* اى لا يغيق بحال واما الذي لجن ويغيق  
 فحكمه كمين نهية \* و \* لا \* اعتاقهما واقرا رهما \* نظرا لهما \* وصح طلاق عبد واقراه  
 في حق نفسه فقط \* لا سيد \* فلوا قربا لآخر الى عتقه \* لو لغير مولاه ولو له مد ر \*  
 وبحل وقود اقيم في الحال \* لبقائه على اصل الحرية في حقهما \* ومن عقل \* عقل ايدور  
 بين نفع وضرر كما سيجي في المأذون \* منهم \* من مولاه المجورين \* وهو يعقله \* يعرف  
 ان البيع سالب للملك والشراء جالب \* اجاز وليه اورد \* وان لم يعقله فباطل نهية \*  
 وان اتلفوا \* اى مولاه المجورون سواء عقلوا اولادهم \* شيئا \* مقوما من مال او  
 نفس \* ضمنوا \* اذ لا حجر في الفعل لكن ضمان العبد بعد العتق على ما مروى في الاشياء  
 الاصبى المجور مؤاخذا بفعاله فيضمن ما اتلفه من المال للحال واذا قتل فالدية على  
 عاقلته الا في مسائل لو اتلف ما اقترضه وما اودع عند \* بلا اذن وليه وما اعير له وما بيع  
 منه بلا اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا اودع صبي مجور مثله وهي ملك غيرهما فللمالك  
 تضمين الالاف والاخل \* ولا يحجر على حر مكلف بسفه \* هو تبديل المال وتضييعه على  
 خلاف مقتضى الشرع والعقل درر ولوني الخمر كان يصرفه في بناء المساجد ونحو ذلك  
 فيحجر عليه عند تمامه في فوائد شتى من الاشياء \* ونسق ودين \* وغفلة \* بل \*  
 يمنع \* مفت ما جن \* يعلم الحيل الباطلة كتعليم الردة لتبيين من زوجها وتسقط عنها الزكاة \*  
 وطبيب جاهل ومكارم غلس وعندهما يحجر علي الحرب بالسفه \* والغفلة \* به \* اى بقولهما \*  
 يغتنى \* صيانة لاله وعلى قولهما المغتنى به \* فيكون في احكامه كصغير \* ثم هن الخلاف  
 في تصرفات تستعمل الغش ويطلعها الهزل واما ما لا يستعمله ولا يطلعها الهزل فلا يحجر  
 عليه بالاجماع فلذا قال \* الا في نكاح وعلاق وعتاق واستيلاء وتكبير ووجوب زكوة \*  
 وفطرة \* وحي وعبادات وزوال ولاية ابيه وجن \* وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي  
 الاتفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من الثالث فهو في هن \* وكبالغ \* وفي كفارة كمال



اشياء والحاصل ان كل ما يستوى فيه الهزل والجد ينفل من المحجور وما لا فلا الا باذن  
القاضي خانية \* فان بلغ \* الصبي \* غير رشيد لم يسلم اليه ما له حتى يبلغ خمساً وعشرين  
سنة فصح تصرفه قبله \* اي قبل المقلد ان المذكور من المدة \* وبعد \* يسلم اليه \* وجوبا  
حتى لو منعه منه بعد طلبه ضمن وقبل طلبه لاضمان كما يفيد \* كلام المجتبي وغيره \* قاله شيخنا \*  
وان لم يكن رشيد \* وقال لا لا يدفع حتى يوشى رشده ولا يجوز تصرفه فيه \* والرش \*  
المذكور في قوله تعالى فان انستم منهم رشداً \* هو كونه صالحاً في ما له فقط \* ولو فاسداً  
قاله ابن عباس \* والقاضي يحبس الحر المليون لبيع ما له لدينه وقضى دراهم دينه  
من دراهمه \* يعني بلا امره \* وكذا لو كان دنانير \* وباع دنانيره لدراهمه دينه وبالعكس  
استحساناً \* لا تحادها في الثمنية \* لا \* يبيع القاضي \* عرضه \* لا \* عقاره \* للمدين \*  
خلا فالحما وبه \* اي يقولهما يبيعهما للمدين \* يفتى \* اختياراً وصحة في تصحيح القدرى  
ويبيع كل ما لا يحتاجه في الحال ولو اقرب ما يلزمه بعد الديون ما لم يكن نابتاً ببينة او  
علم قاض فيزاحم الغرماء كمال استهلكه اذ لا حجر في الفعل كما مر \* ائلس ومعه عرض  
شراءه فقبضه بالاذن \* من بائعه ولم يوشى دئمه \* فبائعه اسوة للغرماء \* في ثمنه \* وان \*  
ائلس \* قبل قبضه \* وبعد \* لكن \* بغير اذن بائعه كان له استرداد وحبسه بالثمن \* و  
قال الشافعي للبائع الفسخ \* حجر القاضي عليه ثم رفع الى قاض \* آخر فاطقه \* و  
اجاز ما صنع المحجور كن في الخاوية وهو ساقط من الدرر والمنح \* جاز اطلاقه \* وما صنع  
المحجور في ما له من بيع او شراء قبل اطلاق الناني وبعد \* كان جائز لان حجر الاول مجتهد  
فيه فيتوقف على امضاء قاض آخر فروع يصح الحجر على الغائب لكن لا ينحجر ما لم يعلم  
خانية ولا يرتفع الحجر بالرش بل باطلاق القاضي ولو ادعى الرش زاد على خصمه بقاء  
على السغه زبرهنا ينبغي ثقل يمين بيمه بقاء السغه شبهه وفي الوهبانية قال شعرون ومن  
يدعي اقراره قبل يحجر \* فمن يدعيه وقتته فهو اجد \* ولو باع والقاضي اجاز وقال  
لا \* تؤد فماداء من بعد ينس \*

### \* فصل \*

بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال \* والاصل هو الانزال \* والجارية بالاحتلام

والحيض والحبل \* ولم يذكر الانزال صريحاً لانه قل ما يعلم منها \* فان لم يوجد فيها شيء \*  
 منها فحتى يتم لكل منهما خمسة عشرة سنة به يغتفر \* لقصر اعمار اصل زماننا \* وادنى مدته  
 له اثنتى عشرة سنة ولها تسع سنين \* هو المختار كما فى احكام الصغار \* فان راقها \* اى بان  
 بلغا هذا السن \* فقالا بلغنا صل فان لم يكدا بهما الظاهر \* كذا اقبل في العبادية وغيرها  
 بعد اثنتى عشرة سنة يشترط شرطاً آخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون بحال يستلزم  
 منله والا لا يقبل قوله شرح وهبانية \* وهما \* ح \* كالبالغ حكماً \* فلا يقبل حدود البلوغ  
 بعد اقراره مع احتمال حاله فلا تنقض قسمته ولا بيعه وفي الشرع بلالية يقبل قول  
 المراهقين قل بلغنا مع تفسير كل بما ذاب بلغ بلا يمين وفي الخزائن اقرار بالبلوغ فقبل اثنتى عشرة  
 سنة لا تصح الا بالبينه وبعد تصح انتهى \*

### \* كتاب المأذون \*

الاذن \* لغة الاعلام وشرعاً \* فك الحرة \* اى فى التجارة لان السير لا ينفك عن  
 العبد المأذون فى غير باب التجارة ابن كمال \* واسقاط الحق \* المسقطه والمولى لو  
 المأذون رقيقاً والمولى لوصبياً وعند زفر والشافعى هو توكيل وانا بة \* ثم يصرف \*  
 العبد \* لنفسه باهليته فلا يتوقف \* بوقت ولا يتخصص بنوع تغريغ على كونه اسقاطاً \*  
 ولا يرجع بالعهد على سيده \* لفكه السير \* فلو اذن لعبد \* تغريغ على نك السير \*  
 يوماً \* او شهراً \* صار مأذوناً مطلقاً حتى يفسخ عليه \* لان الاسقاطات لا تنقض \*  
 ولم يتخصص بنوع فاذا اذن فى نوع عم اذنه فى الانواع كلها \* لانه نك السير لا توكيل  
 ثم اعلم ان الاذن بالتصرف الذرى اذن بالتجارة وبالشخصى اشبه ام \* وبثبت \*  
 الاذن \* دلالة فعبد راء سيد يبيع ملك اجنبى \* فلو ملك مولا لم يجز حتى يأذن  
 بالنطق بزازية ودرر عن الخانية لکن سوى بينهما الزيلعى وغيره جزم بالنسوية ان  
 الكمال وصاحب الملقى ورجحه فى الشرع بلالية بان ما فى المتون والاشروح اولى بما  
 فى كتب الغناوى فليحفظ \* ويشترى \* ما اراد \* وسكت \* السيل \* مأذون \* حبر  
 المبدأ الا اذا كان المولى قاضياً اشياء واكن \* لا \* يكون مأذوناً \* فى \* بيع \* ذلك  
 الشئ \* او شرائه فلا ينفك على المولى بيع ذلك المتاع لانه يلزم ان يصير مأذوناً قبل ان

يصير ما ذونا وهو باطل قلت لكن قيل: القهستانى معزى لذلك خيرة بالبيع دون الشراء من  
 مال مولاه اى فيصح فيه ايضا وعليه فيفتقر الى الفرق والله الموفق \* و \* يثبت \* صريحا  
 فلواذن مطلقا \* بلا قيد \* صح كل تجارة منه اجما عا \* اما لو قيد فعند نايعة خلافا للشافعى \*  
 فيبيع ويشترى ولو بغين فاحش \* خلافا لهما \* ويؤكل بهما ويرهن ويرتهن ويعمر الثوب  
 والدابة \* لانه من عادة التجار \* ويصالح من قصاص وجب على عبده ويبيع من مولاه  
 بمثل القيمة واما باقل \* منها \* فلا \* يبيع \* مولاه منه بمثل القيمة او اقل والمولى  
 حبس المبيع لقبض آمنه \* من العبد \* ويبطل الثمن \* خلافا لما صحه شارح المجمع معزى  
 له \* لو سلم \* المبيع \* قبل قبضه \* لانه لا يجب له على عبده دين فخرج مباحا حتى  
 لو كان الثمن عرضا لم يبطل لتعيينه بالعتق وهذا كله لو المأذون من يونا والا لم يجز بينهما  
 بيع نهائية \* ولو باع المولى منه باكثر حط الزائد اوفسخ العتق \* اى بومر السيل بان  
 يفعل واحد منهما لسق الغرماء \* فيما كان من التجارة وتقبل الشهادة عليه \* اى على  
 العبد المأذون بسق ما \* وان لم يحضر مولاه \* ولو محجورا لا تقبل يعنى لا تقبل على  
 مولاه بل عليه فيؤاخذ به بعد العتق ولو حضر امعافان الد عوى باستهلاك مال او  
 غصبه قضى على المولى وان باستهلاك وديعة ارضاعة على المحجور تسمع على العبد  
 قيل على المولى ولو شهد واعلى اقرار العبد بسق لم يقض على المولى مطلقا \*  
 العمدية \* وبأخذ الارض اجارة ومساواة ومزارعة ويشترى بن رايزرعه \* ويؤاجر  
 ويزارع \* ويشارك عانا لا مغاوضة ريسا جر وجر \* ولو \* نفسه ويقرب بديعة وغصب  
 ودين \* ولو عليه دين \* لغير زوج وولد ووالد \* وسيلتان اقراره \* م بالان بين باءل  
 عند خلافا لهما درواوبعين صح ان لم يكن م يونا وهبانية \* ويهدى طعاما يسيرا \*  
 بما لا يعد سرفا ومغادة انه لا يهدى من غير المأكل اصلا ابن كمال وجزم به ابن  
 الشحنة والمحجور لا يهدى شيئا وعن الثاني اذا دفع للمحجور قدرت يومه فد على بعض رفائده  
 للاكل منه فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ولا بأس للمرأة ان تتصدق من بيت  
 سيدها وزوجها باليسير كغيف ونحوه ملتقى واوعلم منه عدم الرضاء \* لم يجز \* ويضيف  
 من يطعمه \* ويتخذ الضيافة الميسرة بقدر ماله \* وبحط من الثمن بعب \* ب قد رما بسط التجار \*

ويحايى ويوجل مجتنب \* ولا يتزوج \* الا باذن \* ولا يتسرى وان اذن له \* المولى \*  
 ولا يزوج رقيقه \* وقال ابو يوسف يزوج الامة \* ولا يكاتبه \* الا ان يجمزه المولى ولا  
 دين عليه ولا لاية القبض للمولى \* ولا يعتق بمال \* الا ان يجمزه المولى الى آخر  
 ما مر \* ولا يغيره ولا يقرض ولا يهب ولو بعوض ولا يكفل مطلقا \* بنفس او مال \* ولا  
 يصالح عن قصاص وجب عليه ولا يعفو عن القصاص \* ويصالح عن قصاص وجب على عبد  
 خزانة الفقه \* وكل دين وجب عليه بتجارة او بما هو في معناها \* امثلة الاول \*  
 كبيع وشراء واجارة واستيجار \* امثلة الثانى \* غرم ودية وغضب واسانة جمل صامة عبارة  
 الد ر وغيرها جملها بلا ميم فتنبه \* وعقر وجب بوطى مشترية بعد الاستتقاق \* كل  
 ذلك \* يتعلق برقبته \* كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة \* يباح فيه \* ولهم  
 استسعاءه ايضا يلعى ومغاده ان زوجته لو اختارت استسعاءه لنفقة كل يوم ان يكون  
 لها ذلك ايضا حر من النفقة \* بحضرة مولاه \* او نائبه لاحتمال ان يغل يه بخلاف بيع  
 الكسب فانه لا يحتاج لحضور المولى لان العبد خصم فيه \* ويقسم ثمنه بالخصص \*  
 يتعلق \* بكسب حصل قبل الدين اربع \* و \* يتعلق \* بما رهب له وان لم يضر \* مولاه  
 هذا قيل للكسب والاتهاب لكن يشترط حضور العبد لانه الخصم في كسبه ثم انما يبذل  
 بالكسب وعند عدله يستوفي من الرقبة قلت واما الكسب الحاصل قبل الاذن فيحق  
 المولى فله اخذه مطلقا ان شئنا ومغاده انه لو اكتسب المحجور شيئا وارده عند آخر  
 هلك فى يد المودع للمولى تضمينه لانه كمودع الغاصب فتأمل \* لا \* يتعلق الدين \* بما  
 اخذه مولاه منه قبل الدين وطولب \* المأذون \* بما بقى \* من الدين زائد عن كسبه  
 و ثمنه \* بعد عتقه \* ولا يباع ثانيا \* ومولاه اخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد \* عليه \*  
 للغرماء \* يعنى لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحوق الدين  
 كان له ان ياخذها بعد لحوقه استحسانا لانه لو منع منها يسجر عليه ينسد باب الاكتساب \*  
 وينتجر يسجره ان علم هو نفسه لدفع الضرر عنه \* واكثر اهل سوته ان كان الاذن  
 شائعا اما اذا لم يعلم به \* اى بالاذن \* الا العبد \* وحده \* كفى فى حجرة علمه به فقط \*  
 ولا يشترط مع ذلك علم اكثر اهل سوته لا نفياء الضرر وفى البرازية باع عبد المأذون

ان لم يكن عليه دين صار محجورا عليه علم اهل سوته ببيعه ام لا لصحة البيع وان عليه  
 دين لا مالم يقبضه المشتري لفساد البيع وهل للغرماء فسخه ان ديونهم حالة نعم الا اذا  
 كان بالثمن وفاء او ابرؤ العبد ارادى المولى وتمامه فى السراجية \* وبموت سيده وجنونه  
 مطبقا ولحقه \* وكل البجنون المأذون ولحقه ايضا \* بل ارا الحرب مرتدا وان لم يعلم  
 احد به \* لانه موت حكما \* ولا ينحجر حكما \* با بآقه \* وان لم يعلم احد كجنونه \* ولو عاد  
 منه \* اوافق من جنونه \* لم يعد الاذن \* فى الصحيح زيلعى وقهستاني \* وباستملادها \*  
 بان ولدت منه فاعاد \* كان حيراد لالة مالم يصرح بخلافه \* لا \* فنحجر بالتدبير وضمن  
 بهما قيمتهما \* فقط \* للغرماء \* لو عليهما دين محيط \* اقراره \* مبتدأ \* بعد حجرة  
 ان مامعه امانة او غصب او دين عليه \* لاخر \* صحيح \* خبر \* فيفضيه منه \* قالالا  
 يصح \* احاط دينه بماله ورقبته لا يملك سيده مامعه فلم يعتق عبد من كسبه بتحرير  
 مولاه \* وقال يملكه فيعتق وعليه قيمته موسرا ولو معسرا فلهم ان يضموا العبد المعتق ثم يرجع  
 على المولى ابن كمال \* ولو اشترط ذارحم محرم من المولى لم يعتق \* ولو ملكه يعتق \*  
 ولو اتلف المولى ما فى يده من الرقيق ضمن \* ولو ملكه لم يضمن خلا فالحما بناء على ثبوت  
 الملك وعدمه \* وان لم يحيط دينه بماله ورقبته \* صح تحريره \* اجما عا \* وصح اعتاقه \*  
 حال كون المأذون \* مديونا \* ولو محيط \* وضمن المولى للغرماء الاقل من دينه و  
 قيمته \* وان شاءوا اتبعوا العبد بكل ديونهم وباتباع احد هما لا يبرأ الاخر فهما ككفيل  
 مع سكفول عنه \* وطولب بما بقى \* من دينهم اذا لم تف به قيمته \* بعد عتقه \* لتقرره  
 فى ذمته وصح تدبيره ولا ينحجر ويخبر الغرماء كعتقه الا ان من اختار احد الشئيين ليس  
 له الرجوع شرح تكمله وفى الهداية ولو كان المأذون مدبرا او ام ولد لم يضمن قيمتهما  
 لان حق الغرماء لم يتعلق برقبتهما لانهما لا يباعان بالدين ولو اعتقه المولى باذن  
 الغرماء فلهم تضمين مولاه زيلعى \* والمأذون \* ان باعه سيده \* باقل من الديون \*  
 وغيبه المشتري \* قيل به لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع كما مر \*  
 ضمن الغرماء البائع قيمته \* لتعلم به \* فان رد \* العبد \* عليه بعيب قبل القبض \*  
 مطلقا او بخيار روية او شرط \* او بدل \* بقضاء رجوع \* السيل \* بقيمته على الغرماء \*



باد \* حقهم في العبد \* لزوال المانع \* وان رد بعد القبض لا بقضاء فلا سبيل لهم على  
 العبد ولا للمولى على القيمة \* لان الد بالتراضي اقالة وصى بيع في حق غيرهما \* وان  
 نزل من دينهم شيء رجعوا به على العبد بعد الحرية \* كما من \* اؤضمنوا مشريه \* عطف  
 على البائع اي ان شأوا اضمنوا المشتري ورجع المشتري بالثمن على البائع \* اوجازوا  
 البيع واخذوا الثمن \* لا قيمة العبد \* وان باعه \* السيد \* معلما بل ينفى مقرابه لا  
 منكر كما ينبغي لتعقق المخاصمة ويسقط خيار المشتري لا الغرماء \* فللغرماء رد البيع \* ان  
 لم يصل ثمنه اليهم لان قبضهم الثمن دليل على الرضاء للبيع الا اذا كان فيه ميباة فاما  
 ان ترفع او ينقض البيع ابن كمال وقال المصنف هذا اذا كان الدين حالا وكان البيع بلا طلب  
 الغرماء والثمن لا يغني بل ينهم \* الا فالبيع نال لزوال المانع \* وان غاب البائع \* وقد قبضه المشتري \*  
 فالمشتري ليس بخصم لهم \* لو منكر ادينه خلاف للداني ولو مقر اخصم كما هو \* ولو بقلبه \*  
 بان غاب المشتري والبائع حاضر \* فالحكم \* كلك \* اي لا خصومة \* اجما عا \* حتى  
 يحضر المشتري لكن لهم تضمين البائع تيممه اذ اجازة البيع واخذ الثمن \* عبد قد م مصرأ  
 وقال انا عبد فلان مأ ذون في التجارة فباع واشترى \* فهو مأ ذون وح \* لزمه كل شيء  
 من التجارة وكف \* الحكم \* او اشترى \* العبد \* وباع ساكتا عن اذنه وحيد \* كان  
 مأ ذونا استنساذا لضرورة التعامل وامر المسلم محمول على الصلاح فيحمل عليه ضرورة  
 شرح الجامع ومفاد تقييد المسئلة بالمسلم ابن كمال \* و \* كن \* لا يباع له ينفذ \* اذالم  
 يف كسبه \* الا اذا اقر مر لاد به \* اي بالا ذن او اثبته الغريم بالبينة \* وتصرف الصبي  
 والمعتوه \* الذي يعقل البيع والشراء \* ان كان ناعا \* معضا \* لا سلام والالتهاب صح  
 بلا اذن وان صار احكاما لطلاق والطلاق \* والصدقة والقرض \* لا وان اذن به وليهما  
 وما تردد \* من المتروك \* بين زني وركس البيع والشراء ترتف على الاذن \* حتى  
 او بعلنا جازة نفل \* فان اذن لهما الولي فم حافي شراء وبيع كسبه مأ ذون \* في كل احكامه \*  
 والشرط \* لصحة الاذن \* ان يعقلا البيع سالب للملك \* عن البائع \* والنزاع جالب له \*  
 زاد الزيلعي وان يقصم الربع ويمرنا الغنيس اليسير من الناحش وهو ظاهر \* ووليها ابنهم وصيه \*  
 بعد موته ثم وصى \* به كما في القهستانى عن العمادية \* ثم نزل \* ثم \* جود \* في البيع وان

علا \* ثم وصيه \* ثم وصى وصيه قهستانى زاد الزيلعى والقهستانى ثم الوالى بالطريق  
الاولى \* ثم القاضي اوصيه \* ايها تصرف فلن الم يقل ثم \* دون الام اوصيه \*  
هنا في المال بخلاف النكاح كما مر في باب \* رأى القاضي الصبي والمعتوه اوعى هما \*  
او عبد نفسه كما مر \* يبيع ويشترى نسكت لا يكون \* سكوته \* اذنا في التتارة \* القاضي \*  
له ان ياذن لليتيم والمعتوه اذ لم يكن له ولي ولعبد هما اذا كان لكل واحد منهما \* من  
الصبي والمعتوه \* ولي وامتنع \* الولي \* من الاذن عند طلب ذلك منه \* اى من القاضي  
زيلعي قلت وفي البرجندى عن الخزانة لوايلى ابوه اوصيه صح اذن القاضي له زاد  
شارح الوهبانية لا ينتج بعد ذلك اصلا لانه حكم الا بغير قاض آخر فتدبر فروع  
لواقرا الانسان بما معها من كسب او ارث صح علي الظاهر كما دون درر المأذون  
لا يكون مأذونا قبل العلم به الا في مسألة ما اذا قال بايعوا عبدى فاني اذنت له  
ببايعوه وهو لا يعلم بذلك صار مأذونا بخلاف قوله بايعوا بني الصغير لا يصح الاذن للابق و  
المغصوب المتجود ولا يمينه ولا يصير متجورا بهما علي الصحيح اشباه وفي الوهبانية شعرو  
لو اذن القاضي لطفل وقد ابي \* ابوه يصح الاذن منه فيعتبر \* وضمن يعقوب الصغير وديعة \*  
وتسليمه يغتنى به حيث ينكر \* ولورهن المتجور او باع او شرى \* وجوزة المولى فما  
بتغير \* لتوقف تصرف المتجور على الاجازة فلم يجز بل اذن له في التجارة فاجازها  
العبد جازا استحسانا ولولم ياذن له فاعتقه فاجازها لم تصح اجازته قال وكذا الصبي  
المميز قلت ولا يشق ان ما هو تبرع ابتداء صار فلا يصح باذن ولي الصغير كالقرض \*

### \* كتاب النصب \*

هو لغة اخذ الشئ ما لا اذ غير كالسر على وجه التغلب وشرعا \* ازالة يد محقة \* ولو حكما  
كمتجود \* لما اخذ قبل ان يسره \* با ثبات يد مبطله \* واعتبر الشافعي رحمه الله تعالى  
'نبات اليل فقط والشمر' في الزايب ثمرة بستان مغصوب لا تضمن عند فاخلاله درر  
في مال :: فلا يتحقق في ميتة وحرية متقوم \* اى مباح شرعا قهستاني فلا يتحقق في خمر  
مسلم \* متقوم \* فلا يتحقق في مال حربي نه قابل للنقل \* فلا يتحقق في العقار خلافا  
لما قيل \* بشر اذن مادكه \* احذر ذبده عن الود يمينه واعلم ان الموتوف مضمون بالانقلاب

مع انه ليس بمملوك اصلا كما صرح به في البدائع فلو قال بلا اذن من له الاذن كما فعل  
ابن الكمال كان اولي \* ولا بخفية \* احتريزه عن السرقة وفيه لابن الكمال كلام \*  
فاستحل ام العبد وتحميل الدابة غصب \* لا زالة المالك \* لاجلوسه على بساط \* لعن م  
ازالتهما فلا يضمن ما لم يهلك بفعله وكذا الودخل دار انسان واخذ متاعه وجعل فهو ضامن  
وان لم يحوله ولم يمسح لم يضمن ما لم يهلك بفعله او يخرج من الدار خائفة \* وحكمه الاثم  
لمن علم انه مال الغير ورد العين قاتمة والغرم هاتكة \* بفعله او غيره او آفة سماوية  
قهيستاني \* ولغير من علم الا خيران \* فلا اثم لانه خطأ وهو مرفوع بالدين \*  
المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف المغصوب  
بان غصبه وقيمته اكبر وكان الثاني املا من الاول فان الضمان على الثاني \* كذا في  
وقف الخائفة وفي غصبها غصب عيلا فاستهلكه ويبس لبن امه ضمن قيمة العجل ونقصان  
الام وفي كراهيتها من هدم حائط غيره ضمن نقصانه ولم يؤمر بعمارة الا في حائط المسجد  
وفي القنية تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في  
مال امراته فماتت وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج \* ويجب رد  
عين المغصوب \* ما لم يتغير تغيرا فاحشا مجتبى \* في مكان غصبه \* لتفاوت القيم باختلاف  
الاماكن \* ويرأب ردها ولو غير علم المالك \* في البرازية غصب دراحم انسان من كسبه ثم ردها  
فيه بلا علمه برئ وكذا الوسلمها اليه بجهة اخرى كهبة او ايداع او شراء وكذا الواطعة ذاك  
خلافا للشافعي رحمه الله تعالى زيلعي \* ويجب رد مثله ان هلك وهو مثلي وان انقطع المثل \*  
بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت ابن كمال \* فقيمته يوم  
الخصومة \* اى وقت القضاء وعند ابي يوسف رح يوم الغصب وعند محمد يوم الاقطاع  
ورجحا قهيستاني \* وتجب القيمة في القيمي يوم الغصب \* اجماعا \* والمثلي المخلوط بثلاث  
جنسه \* كبر مخلوط بشعير وشيرج مخلوط بزيت ونحو ذلك كل من نجس \* قيمي \* فتجب  
قيمته يوم غصبه وكذا اكل موزون يختلف بالصنعة كقمقم وقد رد ردودبس ذكره في الجواهر  
زاد المصنف ورب وقطر لان كلا منهما يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت دينان في الذمة  
قلت وفي الذخيرة والجبن قيمي في الضمان مثلي في غيره كالسلم وفي المجتبى السويق

فسي لعفا وقه بألقلي وقيل مثلي وفي الاشياء الطعم واللحم واوايا والآجر قمي وفي هاشمتها  
لا بن المصنف هنا وفيما يجلب التيسير معزيا للفصولين وغيره وكل الصابون والسرقمن و  
الورق والابر والعصفر والصرم والجلد والد من المتنجش وكذا الحفنة وكل مكيل وموزون  
مشرف علي الهلاك مضمون بقيمته في ذلك الوقت كسغينة موقورة اخذت في الفرق و  
القل الملاح ما فيها من مكيل وموزون يضمن قيمتها ساعته كما في المجتبى وفي الصيرفة  
صب ماء في حنطة فانفسها وزاد في كيلها ضمن قيمتها قبل صبه الماء لا مثلها هذا  
اذ لم ينقلها فلو نقلها لمكان ضمن المثل لانه غصبه وهو مثلي بخلاف ما لو صب الماء في الموضع  
الذي فيه الحنطة بغير نقل انتهى والحاصل كما في الدرد وغيره ان كل ما يوجد له مثل  
في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فقيمي فله حفظ \* فان ادعى  
هلاكه \* مرتبط بوجوب رد العين لانه الموجب الاصلى ورد المثل والقيمة مخلص على  
الراجح \* حبس حتى يعلم \* الحاكم \* انه لو بقي لظهر \* اى لا ظهره \* ثم قضى \*  
الساكن \* عليه بالبدل \* من مثله وقيمته \* ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه  
بعد الرد وعكس المالك \* اى ادعى الهلاك عند الغاصب \* واقام البرهان فبرهان الغاصب \*  
انه رد هلاكه عند المالك \* اولى \* خلافا للتأني ملتقى ولو اختلفا في القيمة وبهنا  
فالقيمة للمالك ومجيى واوفي نفس المصوب فالقول للغاصب \* والغصب \* انما يتحقق \*  
فيما ينقل فلو اخذ عقارا هلك في يده \* بأفة سارية كغلبة سبل \* لم يضمن \* خلافا لمحمد  
وبقوله قالت الثلثة وبه يفتى في الوقف ذكره العمى وذكر ظهور الدين في فتاويه الفتوى  
في غصب العقار والدرد الموقوفة بالضمان وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان  
وفي فوائد صاحب المحيط اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت للصغير لزمه  
اجر المثل صيانة لمال الوقف والصغير وفي اجارة الغرض انما لا يتحقق الغصب عندهما  
في العقار في حكم الضمان اما فيما وراء ذلك فيتحقق الاثرى انه يتحقق في الرد فكذلك  
في استحقاق الاجرة انتهى فله حفظ \* قيل \* قائله الاستروشنى وعاد الدين في فصوليهما  
والاصح انه \* اى العقار \* يضمن بالبيع والتسليم \* كذلك \* بالبحرود في \* العقار \*  
الوديعة وبالرجوع عن الشهادة \* بعد القضاء وفي الاشياء العقار لا يضمن الا في مسائل

وعد هذه الثلاثة \* واذا نقص \* العقار \* بسكناء وزراعتة ضمن المنقمان \* يا لاجماع  
 فيعطي ما زاد البذر وصحته في المجتبى وعن الثاني مثل بذرة وفي الصيرفة هو المختار  
 ولو نبت له قلعه وتماه في المجتبى \* كما \* يضمن اتقا \* في النقلي \* ما نقص بفعله  
 كما في قطع الاشجار ولو قطعها رجل آخر اهدم البناء ضمن هو لا الغاصب \* كما لو غصب عبد ار  
 آجره فنقص في ملك الاجارة \* بالاستعمال وهذا ساقط من نسخ الشرح لدخوله تحت قوله \* وان  
 استغله \* فنقصه الاستغلال او آجر المستعار ونقص ضمن النقصان و \* تصدق بما بقي من \*  
 الغلة \* والاجرة خلافا لابي يوسف كذا في الملتقى لكن نقل المصنف عن البرازية ان  
 الغنى يتصدق بكل الغلة في الصحيح \* كما لو تصرف في المغصوب والوديعة \* بان باعه \*  
 وربح \* فيه \* اذا كان \* ذلك \* متعينا بالاشارة او بالشراء بالدراهم الوديعة او لغصب  
 ونقد ها \* يعني يتصدق بربح حصل فيهما اذا كانا مما يتعين بالاشارة وان كانا مما لا  
 يتعين فعلي اربعة اوجه فان اشار اليها ونقد ها فذلك يتصدق \* وان اشار اليها و  
 نقد غير ها او \* اشار \* الى غير ها \* ونقد ها \* او اطلق \* ولم يشر \* ونقد ها لا \* يتصدق  
 في الصور الثلث عند الكرخي قيل \* وبه يفتى \* والمختار انه لا يحل مطلقا كذا في  
 الملتقى ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى النوازل واختار بعضهم الفتوى على  
 قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا اكله على قولهما وعند ابي يوسف لا يتصدق  
 بشيء منه كما لو اختلف الجنس ذكره الزيلعي فليحفظ \* فان غصب وغير \* المغصوب \* فزال  
 اسمه واعظم منافعه \* اى اكثر مقاصده احترازا عن دراهم فسبكها بلا ضرب فانه وان  
 زال اسمه لكن يبقى اعظم منافعه ولد لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم  
 يكن زوال الاسم مغنيا عن اعظم منافعه كما ظنه ملاخسرو وغيره \* او اختلط \* المغصوب \*  
 بملك الغاصب بحيث يمتنع امتيازه \* باختلاط ببربرة \* او يمكن بحرج \* كبر بشعيرة \* ضمه  
 وملكه بلا حل الانتفاع قيل اداء ضمانه \* اى رضا مالكة باء او ابراء او تضمين قاض  
 والقياس حله وهو رواية فلو غصب طعاما فمضغه حتى صار مستملا يبتلعه حلالا في  
 رواية حراما علي المعتمد حسا لمادة الفساد \* كذب شاة \* بالتبوين بدل الاضائة اى شاة  
 غيره ذكره ابن سلطان \* وانما ارشها وطحن بر او زرد وجعل حل في سبغارة غرآنية



والبناء على ساجدة \* بالجسم خشبة عظيمة تثبت بالهند \* وقيمتها \* اى البناء \* اكثر منها \* اى من قيمة الساجدة يملكها الباقي بالقيمة وكذا لو غصب ارضا بنى عليها او غرس او ابتلع دجاجة لؤلؤ او ادخل البقر رأسه فى قنار او ادع فصيلا فكبر في بيت المودع ولم يكن اخراجه الا بهدم الجبل او اسقط ديناره فى محبرة غيره ولم يكن اخراجه الا بكسرها ونحو ذلك يضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر الاشد يزال بالاخف كما فى هذه القاعدة من الاشياء ثم قال ولو ابتلع لؤلؤ فمات لا يشق بطنه لان حرمة الادمى اعظم من حرمة المال وقيمتها فى تركته وجوزة الشافعية قيا سا على الشق لاخراج الواك قلت وقد منا فى السينائز عن الفتح انه يشق ايضا فلا خلاف وفى تنوير البصائر انه الاصح فليست خاطي لو كانت قيمة الساجدة والبناء سواء فان اصطحا على شي جاز وان تنازعا يباع البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما من بلالية عن البرازية بقى لو اراد العاصب نقض البناء ورد الساجدة هل له ذلك ان قضى عليه بالقيمة لا يحل وقيله قولان لتضييع المال بلا فائدة وتمامه فى المجتبى \* وان ضرب العجيرين درهما ودينارا او اناه لم يملكه وهو لما لكه مبيانا \* خلافا لهما \* فان ذبح شاة غيره \* ونحوها مما يؤكل \* طرحتها المالك عليه واخذ قيمتها او اخذها وضمنه نقصانها وكذا \* الحكم \* لو قطع يد ها او قطع طرف دابة غير مأكولة كذا فى الملتقى تيل ولغظا غير غير سدى هنا قلت قوله غير سدى غير سدى لثبوت الخمار فى غير المأكولة ايضا لكن اذا اختار ربها اخذها لا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العمادية فلا يفظ بخلاف طرف العين فان فيه الارش او \* خرق ثوبا \* خرقا \* فاحشاو \* صوما \* فوت بعض العين وبعض نفعه لا كله \* فلو كله ضمن كلها \* وفي خرق يسير \* نقصه \* ولم يغتصب شيئا \* من النفع \* ضمنه المقصان مع اخذ عينه لابس غير \* لقيام العين من كل وجه ما لم يبين فيه صنعة او يكون زبريا كما بسطه الزيلعى قلت ومنه يعلم جواب حادته وهى غصبت حياصة وضمة موهبة بالذهب فزال تمويهها بشي ما تكها بين تضمينها موهبة او اخذها بلاشي لانها تابع مستهلكة ولو كان مكان الغصب شرطا بوزنها فضة فلا رد لتعيبها ولا رجوع بالنقصان للزوم الربوا فاغتنته فقل من صرح به قاله شيخنا \* ومن بنى او غرس فى ارض غيره \* بغير اذنه \* امر بالقلع والرد \* لو قيمة الساجدة اكثر كما مر \* وللمالك ان يضمن له قيمة بناء او

شجر امر بقلعه \* اى مستحق القلع فتقوم به وفيها ومع احد مما مستحق القلع فيضمن القفل \*  
 ان نقصت الارض به \* اى بالقلع ولو زرعها يعتبر العرف فان اقتسموا الغلة انصافا او  
 ارباعا اعتبروا الا فالخارج للزارع وعليه اجر مثل الارض واما في الوقف فتجب الحصة  
 والاجر بكل حال فصولين \* غصب ثوبا فصبغه \* لا عبرة للالوان بل للحقيقة الزيادة والنقصان \*  
 او سويقا فلتنه بسمن فالملك مخير ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل السويق \* عبر في الميسوط  
 بالقيمة لتغييره بالقلبي فلم يبق مثليا وسما \* هنا مثلا لقيام القيمة مقامه كذا في الاختيار  
 وقد منا قولين عن المجهول \* وان شاء اخذ المصبر غ او الملتوت وغرم ما زاد الصبغ \*  
 غرم \* السمن \* لانه مثلي وقت اتصاله بملكه والصبغ لم يبق مثليا قبل اتصاله بملكه لا متزاجه  
 بالماء مجتبى \* رد غاصب الغاصب المغصوب على الغاصب الاول يبرأ عن ضمانه كما لو هلك  
 المغصوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة الى الغاصب \* ذاته يبرأ ايضا لقيام القيمة مقام  
 العين \* اذا كان قبضه القيمة معروفة \* بقضاء او ببيعة او تصديق المالك لا باقرا والغاصب  
 الا في حق نفسه وغاصبه عما دية \* غصب شيئا ثم غصبه آخر منه فاراد المالك ان يأخذ  
 بعض الصمان من الاول وبعضه من الثاني فله ذلك \* سراحية والمالك بالخيار في تضمين  
 ايها شاء واذا اختار تضمين احد مما لم يكن تركه وتضمين الآخر وقيل يملكه عما دية \*  
 الا جازة لا تلحق الا تلاف فلوا تلف مال غيره تعول يا نعال المالك اجزت او رخصت لم يبرأ  
 من الضمان \* اشباه معزيا للبرازية لكن تقل المصنف عن العما دية ان الا جازة تلحق  
 الانعال هو الصحيح قال وعليه فتلحق الا تلاف لانه من جملة الانعال فليحفظ \* كسر \*  
 الغاصب \* الخشب \* كسرا \* فاحشا لا يملكه واوكسره الموهوب له لم ينقطع حق الرجوع \*  
 اشباه وفيها آجرها الغاصب ورد اجرتها الى المالك تطيب له لان احد الاجرة اجارة  
 فروع استعار منشارا فانقطع في النشر فوصله بلا اذن مالكه انقطع حقه وعلى المستعير  
 قيمته منكسرا شرح وهبانية ركب دار غيره لا طفاء حريق وقع في البلك فانهدم شئ  
 بهركوبه لم يضمن لان ضرر الحريق عام مكان لكل دفعه جوهره لا يجوز دخول بيت انسان  
 الا باذنه الا في الغزو وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو اعلمه اخذ حفر قبره  
 فلن فيه آخر ميتة فهو على ثلثة اوجه ان الارض للحافر فله نبشه وله تسويته وان مباحة

فله قيمة حفره وان وتغافكن لك ولا يكره لو الارض متسعة لان الحافر لا يدري باي  
ارض يموت لا يجوز التصرف في مال غيره بلا اذنه ولا ولايته الا في مسائل من كورة  
في الاشياء غصب حمارة فتبعها جحشها فاكله الذئب ضمنه كما في معاينة الوهبانية شحى  
وغاصب شىء كيف يضمن غيره \* وليس له فعل بما يتغير \* وغاصب نهر هل له منه  
شربه \* وهل ثم نهر طاهر لا يطهر \*

### \* فصل \*

غيب \* بمعجمة \* ما غصبه وضمن قيمته \* للمالك \* ملكه \* عند ناملكا \* مستند الى وقت الغصب \*  
فتسلم له الاكساب لا الا ولاد ملتقى \* والقول له \* بيمينه لو اختلفا \* في قيمته ان لم يبرهن  
المالك على الزيادة \* فان برهن او برهنا فللمالك ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على نفي  
الزيادة هو الصحيح زيلعي ونقل المصنف عن البحر والجواهر لو قال الغاصب او المردع  
المتعدى لا اعرف قيمته لكن علمت انها اقل مما يقوله فالقول للغاصب بيمينه ويجبر على  
البيان فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل لزمته ولو حلف المالك ايضا على الزيادة  
اخذ هائم ان ظهر المغضوب فللغاصب اخذ \* ودفع القيمة او رده واخذ القيمة وهي من  
خواص كتابنا فلا يكتفى \* فان ظهر \* المغضوب \* وهي \* اى قيمته \* اكثر مما ضمن \* او مثله  
اودونه على الاصح عناية فالاولى ترك قوله وهي اكثر \* وقد ضمن بقوله اخذ \* للمالك و  
يرد عرضه او امضى الضمان \* ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل للزومه باقراره ذكره الوانى  
نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب ورؤية مجتنب \* ولو ضمن بقول المالك او بيمينه  
او نكول الغاصب فهو له ولا خيار للمالك \* لرضاء بحيث ادعى هذا المقدار فقط \* وان باع \*  
الغاصب \* المغضوب فضمنه المالك نكول ببعه وان حرره \* اى الغاصب لان تحريرا المشتري  
من الغاصب نافذ في الاصح عناية \* ثم ضمنه لا \* لان الملك الناقص يكفى لنفاذ البيع  
لا لعنق \* وزوائل المغضوب مطلقا \* متصلة كانت كسمن وحسن او منفصلة كدروث \*  
امانة لا تضمن الا بالتعدى او بالمنع بعد طلب المالك \* لانها امانة ولو طلب المتصلة لا يضمن \*  
وما تقتضيه التجارية بالولادة مضمون ويجبر بولكها \* بقيمتها او بغرتها ان وفى به والا فيسقط  
بتسابه ولومات وبالول وفاء كفى هو الصحيح اختيار \* زنى بامه مغضوبة \* اى غصبها \* نردها

حاملة فما تمت بالولادة ضمن قيمتها \* يوم علقته \* بخلاف الحرة \* لأنها لا تضمن  
 بالغصب ليقتضى ضمان الغصب بعد فساد الرد ولو ردوها محمولة فما تمت لا تضمن وكذا لو زنت  
 عنده فردها فجلدت فما تمت به ملتقى ولو زنى بها واستولكها يثبت النسب والولد  
 رقيق درر \* و \* بخلاف \* منافع الغصب استوفناها أو عطلها \* فإنها لا تضمن عندنا  
 ويوجد في بعض المتون ومنافع الغصب غير مضمونة إلى آخره لكن لا يلايمه ما يأتى  
 من عطف خمر المسلم الخ مع أنه اخضر فتدبر \* إلا \* في ثلث فتجب أجر المثل على  
 اختيار المتأخرين \* أن يكون \* المغصوب \* وقفا \* للسكنى أو للاستغلال \*  
 أو مال يتيم \* إلا في مسألة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر  
 عليهما كل في الأشباه معزيا لوصايا القنية قلت ويستثنى أيضا سكنى شريك اليتيم فقد  
 نقل المصنف وغيره عن القنية أنه لا شيء عليه وكذا إلا جنبي بلا عقد وقيل دار اليتيم  
 كالوقوف انتهى قلت ويمكن حمل كلا الأمرين على قول المتقدمين بعد ما أجرته ورسا  
 على القول المعتمد أنها كالوقوف فتجب الأجر على الشريك والزوج تكون سكنى المرأة  
 واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم فتلزمه الأجرة وبه افتى ابن نجيم وما فى الصيرفية  
 من التفصيل لدار اليتيم يقد رعى المنع فلا أجر والأفعليهما غير ظاهر وعليه فهو عليه لأعليها كما  
 أفاده في تنوير البصائر ثم نقل عن الخانية أن مسألة الدار كمسألة الأرض وإن الحاضر إذا  
 سكن فيما إذا كان لا يضرها فللغائب أن يسكن قد رشيحه قالوا وعليه الفتوى \* أو معد \*  
 أى أعل صاحبه \* للاستغلال \* بأن بناءه لك أو اشتراه لك قيل أو أجره ثلث سنين  
 على الولاء وفي الأشباه لا تصير الدار معدة له باجارتها بل بينائها أو شرائها له ولا باعد  
 البائع بالنسبة للمشتري ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الأجر وإن لا يكون  
 المستعمل مشهورا بالغصب قلت ولو اختلفا في العام وعدمه فالقول له بيمينه لأنه منكرو  
 الآخر مدع قال شيخنا وموت رب الدار وبيعه يبطل الأعداد لو بنى لنفسه ثم أراد  
 أن يعد فان قال بلسانه ويخبر الناس جاز ذكره المصنف \* إلا \* في المعد للاستغلال فلا ضمان  
 فيه \* إذا سكن بتأويل ملك \* كبيت سكنه أحد الشركاء في الملك ولو أيتيم كما  
 مر عن القنية وتنبه أما فى الوقف إذا سكنه أحدهما بالغلبة بلا إذن لزم الأجر \* أو عقد \*

كبرت الوهن اذا سكنه المرتين ثم بان للغير معد اللاجارة فلا شيء عليه بقى لو آجر الغاصب  
 احد هما فعلى المستأجر المسمى لا اجر المثل ولا يلزم الغاصب الا اجر هل يرد ما قبضه  
 للمالك اشباه وقنية وفي الشر نبلالية وينظر ما لو عطل المنفعة هل يضمن الاجرة كما لو سكن \*  
 وخلاف \* خمر المسلم وخنزيره \* بان اسلم وهما في يده \* اذا اتلفها \* مسلم او ذمي \* فلا \*  
 ضمان \* وضمن \* المتلف المسلم قيمته ما لان الخمر في حقنا قيمي حكما \* لو كانا لذي \* والمتلف  
 غير الامام او ما مورده يرد ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الزق خلافا لمحمد مجتبي ولا ضمان  
 في ميتة ردم اصلا \* بخلاف ما لو اشتراها \* اى الخمر \* منه \* اى الذمي \* وشر بها فلا ضمان  
 ولا تمن \* لانه فعله بتسليط بائعه بخلاف غصبها مجتبي وفيه اتلف ذمي خمر ذمي ثم  
 اسلم او احد هما لا شيء عليه الا في رواية عليه قيمة الخمر \* غصب خمر مسلم فخللها بما  
 لا قيمة له \* كحنطة او ملح يسير لا قيمة له او تشميس \* او \* غصب \* جلد ميتة فل يبع به \* بما لا  
 قيمة له كتراب وشمس \* اخذها المالك مجانا \* لكن \* لو اتلفها ما ضمن \* لا لو تلغا وفي  
 شرح الوهبانية يضمن قيمته من بوعا واعتمد في الملتقى \* ولو خللها بذى قيمة كالمخ \*  
 الكثير \* والخل ملكه ولا شيء عليه \* لما لكه خلافا لهما \* ولو دبح به \* اى بذى قيمة كقرط  
 وعص \* الجبل اخذ المالك ورد ما زاد الدبح \* والغاصب حبسه حتى ياخذ حقه \*  
 ولو اتلفه فلا يضمن \* كما لو تلف ولا ضمان بالتلاف الميتة ولو لذمي ولا بالتلاف متروك  
 التسمية عمل او لو لم يسمه ملتقى لان ولاية المحاجة ثابتة \* وضمن بكسر معزف \* بكسر  
 الميم آلة الله ولو لكافرا بن كمال \* قيمته \* خشبا منحوتا \* صالحا لغير اللهو \* ضمن القيمة  
 لا المثل \* باراتة سكر ومنصف \* سيجى بيانه في الاشربة \* وصح بيعها \* كلها وقال لا يضمن  
 ولا يصح بيعها وعليه الفتوى ملتقى ودروزي لمعى وغيرها واقرة المصنف واما طبل الغزاة  
 زاد في حظر الخلاصة والصيادين والذى يباح ضرب به في العرس فمضمون اتفاقا \*  
 كلامة المغنية ونحوها \* ككباش تطوح وحمامة طيارة وديك مقاتل وعبد خصى حيث  
 تجب قيمتها غير صالحة لهذا \* الامور \* ولو غصب ام ولد فهلك لا يضمن بخلاف \* موت \*  
 المدبر \* لتقوم المالك بردون ام الولد وقال لا يضمنه التقومها \* حل قيل عبد غيره او رباط دابته  
 او فتح باب اصطبله او قفص طائره فل هبت \* هن \* المذكورات \* او سعى الى سلطان بمن



يؤذيه \* الحال انه \* لا يدفع بلا رفع \* الى السلطان \* او \* سعي \* بمن يباشر القسق  
ولا يمنع بنهيه او قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم \* فقال \* انه وجد كنزاً فغرمه \*  
السلطان \* شيئاً لا يضمن \* في هذه المذكورات \* ولو غرمه \* السلطان \* البتة \* بمثل  
هذه السعاية \* ضمن \* وكذا \* يضمن \* لو سعى بغير حق عند محمد زجراله \* اى للساعي \*  
وبه يفتى \* وعزروا الساعي عبد اطلب بعد عتقه \* ولو مات الساعي فلم يسمى به ان  
يأخذ قد والخسران من تركته \* هو الصحيح جواهر الفتاوى ونقل المصنف انه لو مات المشكو  
عليه بسقوطه من سطح الخوفه غرم الشاكي دية لومات بالضرب لند وده وقد مر في  
باب السرقة \* امر \* شخص \* عبد غيره بالابق او قال \* له \* اقتل نفسك ففعل \* ذلك \*  
وجب عليه قيمته \* ولو قال له ائلف مال مولاي فائلف لا يضمن الامر والفرق ان بامره  
بالابق والقتل صار غاصباً لانه استعمله في ذلك الفعل وبامره بالائلف لا يصير غاصباً  
للمال بل للعبد وهو قائم ثم يتلف وانما التلف بفعل العبد واعلم ان الامر لضمان عليه  
بالامر الا في ستة اذ كان الامر سلطاناً او اباً او سيداً او مالاً مورثاً او عبداً او امره بالتلف  
مال غير سيد \* واذا امره بحفر باب في حائط الغير غرم الحافر ورجع على الامر اشباه \*  
استعمل عبد الغير لنفسه \* بان ارسله في حاجته \* وان لم يعلم لانه عبد او قال ذلك  
العبد \* الذي استعمله \* انى حر ضمن قيمته ان هلك \* العبد عمادية وفيها جاء رجل  
الى اخرو قال انى حر فاستعملنى في عمل فاستعمله فهلك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم او لم  
يعلم هذا اذا استعمله في عمل نفسه \* ولو استعمله لغيره \* اى في عمل غيره \* لا ضمان  
عليه لانه لا يصير به غاصباً كقوله لعبد ادق هذه الشجرة وانثر المشمش لنا كله انت فسقط  
لم يضمن الا مروه لو قال لنا اكله انت وانا ضمن قيمته كله لانه استعمله كله في نفعه \* غلام  
جاء الى فصاد فقال افصل بى ففصله فصل معتاداً \* فغيره بالاولى \* فمات من ذلك  
ضمن قيمة العبد عاتلة الفصاد وكنى \* الحكم في \* الصبي تجب دية يابى عاتلة الفصاد \*  
عمادية فرع غصب عبد او معه مال من المولى صار غاصباً للمال ايضا بل قالوا يضمن  
ثيابه تبع الضمان عينه بخلاف الحر عمادية وفي الوهبانية شععى ولونسى الحرفات يضمن  
نقصها \* ولونسى القرآن او شاخ يذكر \* ولو علم الدال قيمة سلعة \* فقوم للسلطان

انقص بخسر \* و متلف احد من فردتين يسلم البقية والمجموع منه يحضر \* قلت وعن  
ابي يوسف لا يضمن الا للسلعة التي اتلفها وفي البرازية هو المختار واقره الشربلائي  
وذكر ما يغيد ان السلطان ليس بقيد وانه ينبغي القول بتضمن القاضي ايضا سيما في  
استبدال الوقف وما المتيمة فليحفظ والله اعلم \*

### \* كتاب الشفعة \*

مناسبتة تملك مال الغير بغير رضا \* هي \* لغة الضم وشرعا \* تملك البقعة جبرا على المشتري  
بما قام عليه \* بمثله لو مثليا والا فقيمته \* وسببها اتصال ملك الشفع بالمشترى \* بشركة  
او جوار \* وشرطها ان يكون المحل عقارا \* سغلا كان او علوا وان لم يكن طريقه في السفل  
لانه التحق بالعقار بما له من حق القرار فيتحقق بالعقار فردة شخنة الرمي وافتى  
ماهي فيه من ان البناء اذا بيع مع حق القرار يلحق بالعقار فردة شخنة الرمي وافتى  
بعدها تبع للبرازية وغيره فليحفظ \* وركنها اخذ الشفع من احد المتعاقدين \* عند  
وجود سببها وشرطها \* وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب \* ولو بعد سنين \* وصفتها  
ان الاخذ بها بمنزلة شراء مبتدأ \* فيثبت بها ما يثبت بالشراء كالرد بشيء او روية وعيب \* يجب \*  
له لا عليه \* بعد البيع \* ولو فاسد النقص فيه حق المالك كما ياتي او يبيع للمشتري \*  
وتستقر بالاشهاد \* في مجلسه اى طلب الماوية فلا تبطل بعده \* وتملك بالخذ بالتراضي  
او بقضاء القاضي \* عطف على الاخذ لثبوت ملك الشفع بمجرد الحكم قبل الاخذ كما  
حرره ملا خسرو \* بقدر رؤس الشفعاء لا الملك \* خلافا للشافعي \* للخليط \* متعلق  
بتجيب \* في نفس المبيع ثم \* ان لم يكن او سلم له \* في حق المبيع \* وهو الذي قاسم وبقيت  
له شركة في حق العقار \* كالشرب والاريق خاصين \* ثم فسر ذلك بقوله \* كشراب نهر \*  
صغير \* لا تجري فيه السفن والطريق لا ينفذ \* فلو عامين لا شفعة بهما في شرب نهر  
مشترك بين قوم تسقي ارضهم منه بيعت ارض منها لكل اهل الشرب الشفعة ولو النهر  
عاما والماء له بالاشجار المصق فقط \* ثم لينا رملاسق \* ولو ذميا او ماء ذونا  
ومكاتبه في سكة اخرى \* وظهر دارة لظهورها فلو بابه في تلك السكة فهو  
خليط كما مر \* وواضح جدا وحده الى حائنه وشريك في خشبة عليه جاري \* ولو في نهر

الجدد ارشديك ملتقى قلت لكن قال المصنف ولو كان بعض الجيران شريكاً في الجدار لا يتقدم على غيره من الجيران لان الشركة في البناء المجرد دون الارض لا يستحق بها الشفعة وفي شرح المجمع وكذا اللجاء للمقابل في السكة الغير النافذة الشفعة بخلاف النافذة \* اسقط بعضهم حقه \* من الشفعة \* بعد القضاء \* فلو قبله فللمن بقي اخذ الكل لزوال المزاحمة \* ليس لمن بقي اخذ نصيب التارك \* لانه بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب الآخر زيلي \* ولو كان بعضهم غائباً يقضى بالشفعة بين الحاضرين في الجميع \* لا احتمال عدم طلبه فلا يؤخر بالشك \* وكذا لو كان الشريك غائباً فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة \* كلها \* ثم اذا حضر وطلب قضى له بها \* فلو مثل الاول قضى له بنصفه واولونه فبكله ولو دونه منعه خلاصة \* اسقط \* الشفيع \* الشفعة قبل الشراء لم يصح \* لغفل شرطه وهو البيع \* اراد الشفيع اخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جبراً على المشتري \* لضرر تفريق الصفقة \* ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لم يصح وسقط حقه به \* لا عراضه وبقسم بين البقية بل لو طلب احد الشريكين النصف بناء على انه يستحقه فقط بطلت شفيعته اذا شرط صحتها ان يطلب الكل كما بسطه الزيلعي فله حفظ \* وصح بيع دور مكة فتجب الشفعة فيها \* وعليه الفتوى اشباه قلت ومغادة صحة اجارتها بالاولى وقد قد مناه فله حفظ لكنه يكره وسنحققه في الخطر وفيها \* ويصح الطيب من وكيل الشراء ان لم يسلم الى موكله وان سلم لا \* وبطلت هو المختار \* ولا شفعة في الوقف \* ولا له نوازل \* ولا بجواره \* شرح مجمع وخانية خلافاً للشلاصة والبرازبة ولعل لا سقاطه قاله المصنف قلت وحمل شيخنا الرملي الاول على الاخذ به والثاني على اخذه بنفسه اذا بيع نفى القبض حق الشفعة يمتني على صحة البيع انتهى فمغادة ان مالا يملك من الوقف بحال لا شفعة فيه وما يملك بحال ففيه الشفعة واما اذا بيع لجواره او كان بعض المبيع ملكاً وبعضه وقفاً وبيع الملك فلا شفعة للوقف والله اعلم \*

### \* باب طلب الشفعة \*

ويطلبها الشفيع في مجلس عامه \* من منتهى ورسوله او عدل او عد \* بالبيع \* وان امتد المجلس كما في غير ذلك هو الاصح ورواياه المتون خلافاً لما في جواهر الفتاوى انه على

القور وعليه الفتوى \* بلغا يفهم طلبها كطلبت الشفعة ونحوه \* كانا طالبها او اطلبها \* وهو \*  
 يسمى \* طلب الموائبة \* اى المبادرة والاشهاد فيه ليس بلازم بل لمخافة الجحود \* ثم \* يشهد \*  
 على البائع لو \* العقار \* فى يده او على المشتري \* وان لم يكن ذابذ لانه مالك او عند  
 العقار \* فيقول اشترى فلان هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الان فاشهدوا  
 عليه وهو طلب اشهاد \* ويسمى طلب تقرير \* وهذا الطلب \* لابد منه حتى لو تمكن \*  
 ولو بكتاب او رسول \* ولم يشهد بطلت شفيعته وان لم يتمكن \* منه \* لا \* تبطل ولو اشهد فى  
 طلب الموائبة عند احد هو لآءكفاه وقام مقام الطالبين \* ثم بعد \* هذا ين الطالبين \*  
 يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دارك وانا شفيعها بدارك الى \* لو قال بسبب  
 كذا كما فى الملتقى لشمى الشريك فى نفس المبيع \* فمرة يسلم \* الدار \* الى \* هذا  
 لو قبضها المشتري وطلب الخصومة لا يتوقف عليه \* وهو \* يسمى \* طلب تملك  
 وخصومة وبتأخير مطلقا \* بعد روى غير شهر او اكثر \* لا تبطل الشفعة \* حتى  
 يسقطها بلسانه \* به يفتى \* وهذا ظاهر المذهب وقيل يفتى بقول محمد ان اخره شهرا  
 بلا عد وبطلت كل افي الملتقى يعنى د فعلا للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضي ليامره بالاخت  
 او الترك \* واذا اطلب \* الشفيع \* سأل القاضى الخصم عن ملكية الشفيع لما يشفع به فان  
 اقربها \* اى بملكية ما يشفع به \* او نكل عن الحلف على العلم او برهن الشفيع \*  
 انها ملكه \* سأل عن الشراء \* هل اشترى ام لا \* فان اقربها او نكل عن اليهين على  
 الحاصل \* فى شفعة الخليط \* او \* على \* السبب \* فى شفعة الجوار لخلاف الشافعي كما  
 مرفى كتاب الدعوى \* او برهن الشفيع تضى له بها \* هذا اذا لم ينكر المشتري طلب الشفيع  
 . الشفعة فان انكر فالقول له بيمينه ابن كمال \* وان لم يحضر الثمن وقت الد دعوى واذا قضى  
 لزمه احضاره وللمشتري حبس الد ا ليقبض ثمنه فلو قيل للشفيع \* اى بعد القضاء  
 واما قبله فتبطل عند محمد رحمه الله تعالى لعدم التاكيد ذكره الزيلعي \* اذا الثمن  
 فاحرم تبطل \* شفيعته \* والخصم \* للشفيع المشتري مطلقا \* البائع قبل التسليم \* لا  
 بملكه والثاني بيد ابن كمال \* و \* لكن \* لا تسمع البينة عليه حتى يحضر المشتري \*  
 لانه المالك \* ويفسخ بحضوره \* ولو سلم للمشتري لا يلزم حضور البائع لزوال الملك

واليد عنه ابن كمال \* ويقضى \* القاضي \* بالشفعة والعهد \* لضمان الثمن عند  
الاستحقاق \* على البائع قبل تسليم المبيع الى المشتري \* والعهد \* على المشتري لو بعد \*  
لما مر \* المشفع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه \* دون خيار  
الشرط والاجل اختيار وفي الاشياء الشفعة بيع في كل الاحكام الا ضمان الغرور  
للجبر \* وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن \* والد امر مقبوضة والثمن منقود \*  
صدق المشتري \* بيمينه لانه منكر ولا يتحالفان \* وان برهنا فالشفيع احق \* لان بينته  
ملزمة \* ادعى المشتري نمناو \* ادعى \* بانه اقل منه بلا قبضه فالقول له \* اى  
للبيع \* ومع قبضه للمشتري \* ولو عكسا فعند قبضه القول للمشتري وقبله يتحالفان وائى نكل  
اعتبر قول صاحبه وان حلفا فسخ البيع وأخذ الشفع بما قاله البائع ملتقى \* وحط البعض  
يظهر في حق الشفع \* فيأخذ بالباقى وكذا هبة البعض الا اذا نأنت بعد القبض اشياء \*  
وحط الكل والزيادة لا \* نأخذ \* بكل المسمى ولو حط النصف ثم النصف يأخذ بالنصف  
الاخير ولو علم انه شراء بالف فسلم ثم حط البائع مائة فله الشفعة كما لو باعه بالف فسلم  
ثم زاد البائع له جارية او متاعا قنية \* وفي الشراء بمثلي \* ولو حكما كالخمر في حق المسلم  
ابن كمال \* يأخذه بمثله وفي \* الشراء بانه لقيمي بالقيمة \* اى يوم الشراء \* ففي بيع عقار  
بعقار يأخذ \* الشفع \* كلا \* من العقارين \* بقيمة الاخر \* في الشراء \* بنمن سو جل  
ياخذ بحال او طلب الشفعة في الحال واخذ بعد الاجل \* لا يتعجل ما عدي المشتري  
لو اخذ بحال \* واوسكت عنه \* فلم يطلب في الحال \* وصبر حتى يطلب عند \* حلول \*  
الاجل بطلت شفعة \* خلا فالانى يوسف \* وتأخذ \* بمثل الثمن وقيمة الثمن وان كان \*  
البائع والمشتري \* الشفع ذميا \* لا بد ان يكون البائع ايضا ذميا \* الا يغسل  
البيع فلا تثبت الشفعة ابن كمال معزى بالمسود \* وتأخذ \* بقيمة \* لما مر \* لو  
كان الشفع \* مسلما \* لمنعه عن تملكها وتملكها مائة قيمة الثمن بغيره فائبة مقام  
الدار لا مقام الثمن بغيره الا لا يترحم تملكها بخلاف الموروث المأشور \* وطريق معرفة قيمة  
الخمر والثمن بغيره بالرجوع الى ذمى اسلم او فاسق تاب \* ولو اختلف فيه فالقول للمشتري  
عناية \* وتأخذ \* الشفع \* بالثمن وقيمة البناء والغرس \* مستحق القاع كما مر في الغصب



قلت واما لود منها بالوان كثيرة او طلاها بخص كثير خير الشفيع بين تركها او اخذها واعطاء  
ما زاد الصيغ فيها التعذر ونقصه ولا قيمة لنقصه بخلاف البناء حاوي الزاهدي وسيجيئ \* لو بنى  
المشتري او غرس او كلف \* الشفيع \* المشتري قلعهما \* الا اذا كان في القلع نقصان الارض  
فان الشفيع له ان يأخذها مع قيمة البناء والغرس مقلوعة غير ثابتة قهستاني وعن الثاني  
ان شاء اخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس او ترك و به قال الشافعي ومالك رحمهما الله  
قلنا بنى فيما غير فيه حق اقوى وان اتقدم عليه فينقصه \* كما ينقص \* الشفيع \* جميع  
تصرفاته \* اى المشتري \* حتى الوقف والمسجد والمقبرة \* والهبة زيلعي وزاهدي و  
اما الزرع فلا يقطع استحسانا له نهاية معلومة ويبقى بالاجر \* ورجع الشفيع بالثمن  
فقط ان اخذ \* بالشفعة \* ثم بنى او غرس ثم استنقت \* ولا يرجع بقيمة البناء والغرس  
على احد لانه ليس بمغرور بخلاف المشتري \* و \* يأخذ \* بكل الثمن ان خربت الدار  
او جف الشجر \* فلا فعل احد والاصل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف \* وهذا اذا  
لم يبق شئ من نقض او خشب \* فلو بقي واخذ \* المشتري لا انفصاله من الارض حيث  
لم يكن تبعالا لارض تسقط حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد و  
على قيمة النقض يوم الاخذ زيلعي قلت فلو لم يأخذ \* المشتري كان ملك بعد انفصاله لم يسقط  
شئ من الثمن لعدم حبسه اذ هو من التوابع والتوابع لا يقابلها شئ من الثمن وبالاخذ بالشفعة  
تحولت الصفة الى الشفيع فقد هلك ما دخل تبعا قبل القبض ولا يسقط بمثله شئ من  
الثمن قاله شيخنا \* بخلاف ما اذا تلف بعض الارض بشرق حيث يسقط عن الثمن حصته \*  
لان الغائبة بعض الاصل زيلعي \* و \* يأخذ \* بحصة العرصة \* عن الثمن \* ان نقض  
المشتري البناء \* لانه قصص الاطلاق وفي الاول الآفة سماوية ويقسم الثمن على قيمة  
الارض والبناء يوم العقد بخلاف النهل كما مر لتقومه بالحبس \* ونقص الاجبي  
كنقصه \* اى المشتري \* والنقص \* بالكسر المنقوض \* له \* اى للمشتري وليس للشفيع  
اخذ الزوال التبعية بانفصاليه \* و \* يأخذ \* بثمنها \* استحسانا لا اتصاله \* ان ابتاع  
ارضا وبشلا وتمر او ثمر \* بعد الشراء \* في يد غيره وان جده المشتري \* فليس للشفيع  
اخذ \* لما مر \* او هلك بآفة سماوية ونزل الشراها بثمنها سقط حصته من الثمن في الاول \*

أى شراها بثمنها \* بكل الثمن فى الثانى \* لحد وثه بعد القبض \* قضى بالشفعة للشفيع  
 ليس له تركها \* شرح وهبانية لتحويل الصفقة اليه بخلاف ما قبل القضاء \* الطلب  
 فى بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع اتفقا وفي هبة بعوض \* مشروط ولا شيوع فيهما \*  
 وقت التقابض \* وفى بيع فصرلى او بخيار بائع وقت البيع عند الثانى ووقت الاجازة  
 عند الثالث وبخيار مشتر وقت البيع اتفقا مجتبى \* من لم ير الشفعة بالجوار \* كالشافعي  
 رحمه الله تعالى مثلا \* طلبها عند حاكم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم \*  
 اعتقد ذلك \* حكم له بها والا \* يقل له \* لا \* يحكم منية وبزازية فروع اخر الشفيع  
 ايجاب الطلب لكون القاضي لا يراها فهو معد وروكنا لو طلب من القاضي احضاره فامتنع  
 بخلاف سبت اليهود كما يأتى شرعا رضابماثة فرفع ترابها وباعه بماثة ثم اخذها الشفيع  
 بالشفعة اخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة  
 التراب الذى باعه وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري  
 ارفع ما كبست فيها فهو ملكك حاروى الزاهدى وفيه شرى دارا الى الحصاد فليس  
 للشفيع ان يعجل الثمن ويأخذها بالشفعة لانه ملكها ببيع فاسد انتهى قلت وسيجيى انه لا  
 شفعة فيما يبيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا اسقط الفسخ ببناء ونحوه وجبت  
 وفى المبسوط الهبة بشرط العوض انما تنبت الملك للموهوب له اذا قبض الكل فلورهب دارا  
 على عوض الفاد رهم نقبض احد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى  
 اذا قبض العوض الآخر كان له ان يأخذ الدار بالشفعة \*

### \* باب ما تثبت على فيه أولا \*

تثبت \* لان ثبت قصد الا فى عقار ملكه بعوض \* خرج الهبة \* هو مال \* خرج المهر \* وان لم  
 يكن \* يقسم \* خلا فاللشافعي رحمه الله \* كرحلى \* أى بيت الرحلى مع الرحلى نهاية \* وحمام  
 و بشر \* ونهر \* وبيت صغير \* لا يمكن قسمته \* لافى عرض \* بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما  
 بعده من عطف الخاص على العام \* وفلك \* خلا فالملك \* وبناء ونخل \* اذا \* بيعا قصدا \*  
 ولومع حق القرار خلا فالما فهمه ابن الكمال لمخالفته المنقول كما افاده شيخنا الرملى \*  
 و \* لافى \* ارث وصلة وهبة لا بعوض \* مشروط \* ودار قسمت او جعلت اجرة او بدل

خلع او عتق او صلح عن دم عمد او مهر وان قبول ببعضها \* اى الدار \* مال \* لان  
 معنى البيع تابع فيه وارجبا هافى حصة المال \* او \* دار \* بيعت بخيار البائع ولم يسقط  
 خياره فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط الخيار \* في الصحيح وقيل عند البيع و  
 صحيح \* او بيعت \* الدار بيعا \* فاسل او لم يسقط فسخه فان سقط \* حق فسخه كان بنى  
 المشتري فيها \* ثبت \* الشفعة كما مر \* اورد بخيار روية او شرط او عيب بقضاء \*  
 متعلق بالآخر فقط خلا لما زعمه المصنف تبعاً للدر \* بعن ما سلمت \* اى اذا بيع و  
 سلمت الشفعة ثم رد المبيع بخيار روية او شرط كيف ما كان او عيب بقضاء فلا شفعة لانه  
 فسخ لبيع \* بخلاف الرد \* بعيب بعن القبض \* بلا قضاء او باقالة \* فان له الشفعة لان  
 الرد بعيب بلا قضاء والاقالة بمنزلة بيع مبتدأ \* و ثبت \* الشفعة \* للعبد المأذون  
 المستغرق بالدين \* احاطة الدين برقبته وكسبه ليس بشرط ابن كمال \* فى مبيع  
 سيل \* و \* ثبت \* لسيله فى مبيعه \* بناء على ان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء وشراء  
 احدهما يجوز من الآخر \* و \* ثبت \* لمن شري \* اصاله او وكالة \* واشترى له \*  
 بالوكالة وفائدته انه لو كان المشتري او الموكل بالشراء شريكاً وله اشرىك آخر فلها  
 الشفعة ولو هو شريك وله ارجار فلا شفعة للجار مع وجوده \* لا \* شفعة \* لمن باع \* اصاله  
 او وكالة \* او بيع له \* اى وكل بالبيع \* اوضمن الدرك \* والاصل ان الشفعة تبطل  
 باظهار الرغبة عنها لا فيها \*

### \* باب ما يبطلها \*

يبطلها ترك طلب الموانبة \* تركه بان لا يطلب فى مجلس اخبر فيه بالبيع ابن كمال  
 وتقدم ترجمته \* او \* ترك طلب \* الاشهاد \* عند عقار او ذى يد لا الاشهاد عند طلب  
 الموانبة لانه غير لازم \* مع القدر \* كما مر \* و \* يبطلها \* تسليمها بعد البيع \* علم  
 بالسقوط او لا \* فقط \* لا قبله كما مر \* ولو \* تسليمها \* من اب او وصي \* خلافاً لمحمد  
 فيما بيع بقيمته او اقل ملتقى \* الوكيل بطلبها اذا سلم \* الشفعة \* او اقر على الموكل  
 بتسليمه \* الشفعة \* صح \* لو كان التسليم او الاقرار \* عند القاضي \* والالم يصح لكنه  
 يخرج من الخصومة وسكوت من يملك التسليم تسليم \* و \* يبطلها \* صلحه منها على

عوض \* اى غير المشغوع لما يأتى \* وعليه رده \* لانه رشوة \* و \* يبطلها \* بيع شفعتها  
بمال \* ولا يلزم المال وكذا الكفالة بخلاف القود ولو صالح على اخذ نصف الدار ببعض  
الثلثين صح ولو صالح على اخذ بيت حصته من الثلثين لا لجهالة الثلثين عند الاخذ ولا تسقط  
شفعتها \* و \* يبطلها \* موت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب او قبله \* ولا تورث خلافا  
للسانعى رحمه الله ولو مات بعد القضاء لا تبطل \* لا \* يبطلها \* موت المشتري \* لبقاء  
المستحق \* و \* يبطلها \* بيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة مطلقا \* علم ببيعها ام لا و  
كذلك لو جعل ما يشفع به مسجدا او مقبرة او وقف مسجدا ورر \* ولو باع بشرط الخيار \*  
لنفسه \* لا \* تبطل لبقاء السبب \* و \* يبطلها \* شراء الشفيع من المشتري \* فلمن  
دونه او مثله اخذها منه بالشفعة بالعقل الاول او الثانى بخلاف ما لو اشتراها ابتداء  
حيث لا شفعة لمن دونه \* وكذلك \* يبطلها \* ان استأجرها او ساومها \* بيعا او اجاره  
ملتقى \* او طلب منه ان يولىه \* عقد الشراء \* او ضمن الدرك \* مستدرك بما مر  
آتفا فتبطل في الكل لدليل الاعراض زيلعى \* قيل للشفيع انها بيعت بالنف فسلم ثم علم  
انها بيعت باقل او بمر او شعير \* او عدى متقارب \* قيمته الف او اكثر فله الشفعة ولو  
بان انها بيعت بثلاثين او بعروض \* قيمتها الف فلا شفعة \* والفرق بينهما ان هذا  
قيمي وذاك مثلي فربما يسهل عليه وان كثر \* ولو علم ان المشتري زين فسلم ثم بان انه بكر  
فله الشفعة ولو علم ان المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب غيره \* لعدم التسليم في  
حقه \* ولو بلغه بشراء النصف فسلم ثم بلغه شراء الكل فله الشفعة في الكل وفي عكسه \* بان  
اخبر بشراء الكل فسلم ثم ظهر شراء النصف \* لا \* شفعة له على الظاهر لان التسليم في الكل  
تسليم في كل ابعاضه بخلاف عكسه ثم شرع في التمثيل فقال \* وان باع \* رجل \* عقارا الا  
ذراعا \* مثلا \* في جانب \* حل \* الشفيع فلا شفعة \* لئلا يمتنع الاتصال والقول بان نصب ذراعا هو  
\* وكذلك \* لا شفعة \* لو وهب هذا القدر للمشتري \* وتبضه \* وان ابتاع سهما منه بثمن ثم  
ابتاع بغيره فالشفعة للجار في السهم الاول فقط \* والباقي للمشتري لانه شريك وحيلة كانه  
ان يشتري الدراع او السهم بكل الثمن الا درهمين الباقي بالباقي وليس له تحليفه  
بالله ما اردت به ابطال شفعتى وله تحليفه بالله ان البيع الاول ما كان ثلثه مؤيد زاده

معزيا للوجيز \* وان ابتاعه بثمن \* كثير \* ثم دفع ثوبا عنه فالشفعة بالثمن لا بالثوب \*  
 فلا يرغب فيه وهذه حيلة تعم الشريك والجار لكنها تضر بالبائع اذ يلزمه كل الثمن اذا  
 استحق المنزل فالاولى بيع دراهم الثمن بدينا رليبطل الصرف اذا استحق وحيلة  
 اخرى احسن واسهل وهي المتعارفة في الامصار ذكرها بقوله \* وكذا لو اشترى  
 بدراهم معلومة \* بوزن او اشارة \* مع قبضه فلوس اشير اليها وجهل قدرها وضيع الفلوس  
 بعد القبض \* في المجلس لان جهالة الثمن تمنع الشفعة درر قلت ونحوه في المضمرات  
 وينبغي ان الشفيع لو قال انا اعلم قيمة الفلوس وهي كذا ان يأخذها بالكراهم وقيمتها  
 كما لو اشترى دارا بعرض او عقارا للشفيع اخذها بقيمتها كما مر قاله المصنف ثم نقل عن  
 مقطعات الظهيرية ما يوافقه قلت ووافقه في تنوير البصائر وقره شيخنا لكن تعقبه ابنه في زواهر  
 الجواهر بانه مخالف للاول وما في المتون والشروح مقدم على الفتاوى كما مر مرارا  
 انتهى وقد منا انه لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لا حتمال الفسخ نعم اذا سقط  
 الفسخ بالبناء ونحوه وجبت والله اعلم \* تكره الحيلة لاسقاط الشفعة بعد ثبوتها وادعاها \*  
 كقوله للشفيع اشتره مني ذكره البرازي \* واما الحيلة لدفع ثبوتها ابتداء عند ابي  
 يوسف لا تكره وعند محمد رح تكره ويفتى بقول ابي يوسف في الشفعة \* قيل في  
 السراجية بما اذا كان الجار غير محتاج اليه واستحسنه مكشي الاشباه \* وبضده \* وهو  
 الكراهة \* في الزكوة \* والحج وآية السحرة جوهرية \* ولا حيلة \* موجودة في  
 كلامهم \* لاسقاط الحيلة \* بزازية قال وطلبناها كثيرا فلم نجد لها \* اذا اشترى جماعة  
 عقارا او البائع واحد يتعد الاخذ \* بالشفعة \* بتعد درهم للشفيع ان يأخذ نصيب بعضهم  
 ويترك الباقي وعكسه \* وهو ما اذا تعد البائع واتحد المشتري \* لا \* يتعد الاخذ  
 بها بل يأخذ الكل ويترك لان فيه تغريق الصفقة على المشتري بخلاف الاول  
 لقيام الشفيع مقام احد هم فلم تنفرق الصفقة بلافراق بين كونه قبل القبض او بعد  
 سمى لكل بعض تمنا او سمى الكل جملة لان العبرة هنا لا بتعدد الصفقة لالاتحاد الثمن واعلم  
 انه لو طلب الحصة فهو على شفيعته ولو اشترى دارين او قريتين بمصرين صفقة اخذها  
 شفعيها معا وتركها للاحد او لواحدهما بالماشوق والاخرى بالمغرب شرح مجمع ويأتي \*



والمعتبر في هذا \* أي العبد والالتحاد \* العاقد \* لتعلق حقوق العقل به \* دون المالك \*  
فلو وكل واحد جماعة فللشفيع اخذ نصيب بعضهم \* اشترى نصف دار غير مقسومة نقاسم \*  
المشتري \* البائع اخذ الشفيع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمة \* وان وقع في  
غير جانبه على الاصح \* وليس له \* أي للشفيع \* نقضها مطلقا \* سواء قسم بقضاء او رضاء  
على الاصح لانها من تمام القبض حتى لو قاسم الشريك كان للشفيع النقص كما ذكره  
بقوله \* بخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من دار مشتركة وقاسم المشتري الشريك  
الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه \* كنقض بيعه وهبته \* كما لو اشترى اثنان دارا وصا  
شفيعان ثم جاء شفيع ثالث بعد ما اقتسما بقضاء او غير ذلك \* فله \* أي للشفيع \* ان ينقض  
القسمة \* ضرورة صيرورة النصف ثلثا شرح وهبانية \* اختلف الجار والمشتري في  
ملكية الدار التي يسكن فيها \* الشفيع الذي هو الجار \* فالقول للمشتري \* لانه بنكر  
استحقاق الشفعة \* وللجار تحليفه \* أي تحليف المشتري \* على العلم عند أبي يوسف رح  
وبه يغني كما لو انكر المشتري طلب الموائبة \* فانه يحلف على العلم \* وان انكر \* المشتري \*  
طلب الاشهاد عند لقائه حلف \* المشتري \* على البتات \* لانه محيط به علما دون  
الاول حاوي الزاوي ولور هنا فيمنه الشفيع احق وقال ابو يوسف رح بينة المشتري  
فروع باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطالت  
الاجارة وان ردّها شرى لطغله والاب شفيع له الشفعة والوصى كالأب اذا كانت دار  
الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا زقه فقط تلت لكن في شرح المجموع ما  
ينبغي لغيره فتنبه ولو فيه تغريق الصغفة الأبراء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا لا ديانة  
ان لم يعلم بها اذا صبغ المشتري البناء فجاء الشفيع خيرا ان شاء اعطاها ما زاد الصبغ وانزك  
آخر الجار طلبه لكون القاضي لا يراها فهو معد وربودى سمع بالبيع يوم السبت فلم  
يطلب لم يكن عن راقلت يؤخذ منه ان اليهودى اذا طلب خصمه من القاضي حضارة  
يوم سبته فانه يكلفه الحضور ولا يكون سبته عن راضى واقعة الفتوى قاله المصنف فلت  
وهى في واقعات الحسامى ادعى الشفيع على المشتري انه احتال لابطالها بخلاف وفي  
الرهبانية خلافه قلت وسنذكره لان ابن المصنف فى حاشيته للاشياء ايدى بما لا مزيد عليه

فليحفظ تعليق. ابطالها بالشرط جازله دعوى في رقبة الدار وشفعته فيها يقول هذا  
 الدار داري وانا ادعيها فان وصلت الى والا فانا على شفعتي فيها استولى الشفيع عليها  
 بلا قضاء ان اعتمد على قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما اشباه على عد الرؤس  
 العقل والشفعة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه لكل في الاشياء لا شفعة لم ترد  
 عناية صبي شفيع لاولي له لا تبطل شفيعته وان نصب القاضي فيما يطلبها جازجواهر  
 شري كرماء وله شفيع غائب فائتت الاشجار فاكلها المشتري ثم اتى الشفيع واخذ ان  
 الاشجار وقت القبض مثمرة سقط بقدره والا لانه لا حصه له من الثمن ح مؤثذاده  
 معزى بالواقعات الحسامى وفي الوصاية شعرياً أخذ فيما يشتري لصغيره \* اب ووصى  
 للبلوغ يورخر \* وليس له تفريق دارين بيعتا \* ولو غير جار فالتفرق اجدر \* وما ضر  
 اسقاط التحيل مسقطا \* وتحليفه في النكر لا شك انكر \*

### \* كتاب القسمة \*

ومناسيته ان احل الشريكين اذا اراد الافتراق باع فتجب الشفعة او قسم \* هي \*  
 لغة اسم للاقتسام كالقدرة للاقتنار وشرعا \* جمع نصيب شائع له في مكان معين وسببها طلب  
 الشركاء او بعضهم للانتفاع بملكه على وجه الخصوص \* فلو لم يوجد طلبهم لاتصح القسمة \*  
 وزكناها هو الفعل الذي يحصل به الافراز والتمييز بين الانصاء \* ككيل وذرع \* وشرطها  
 عدم فوت المنفعة بالقسمة \* وذلك الا يقسم نحو حائط حمام \* وحكمها تعيين نصب كل \*  
 من الشركاء \* على حدة وتشتمل \* مطلقا \* على \* معنى \* الافراز \* وهو اخذ عين  
 حقه \* و \* على معنى \* المباداة \* وهي اخذ عوض حقه \* و \* الافراز \* هو الغالب في  
 المثل \* وما في حكمه كالعدي المتقارب فان معنى الافراز غالب فيه ايضا ابن كمال  
 عن الكافي \* والمباداة \* غالبية \* في غيره \* اي غير المثل \* وهو القيمي اذا تقرر هذا  
 الاصل \* فبأخذ الشريك حصته بغية صاحبه في الاول \* اي المثل لعدم التفاوت \*  
 لا الثاني \* اي القيمي لتفاوته في الخانية مكمل او موزون بين حاضر وغائب او بالغ  
 وصغير فاخذ الحاضر او البالغ نصيبه فغلبت الغسمة ان سلم حظ الاخرين والا لا كصبرة  
 من دهقان وزراع امره الدهقان بقسمها ان ذهب بما افترزه للدهقان ولا

فهلاك الباقي عليهما وان يحفظ نفسه او لا فالهلاك علي الدهقان خاصة كذا قاله بعض  
المشائخ انتهى ملخصا \* وان اجبر عليهما \* اى على قسمة غير المثللي \* في متعل الجنس \*  
منه \* فقط \* سوى رقيق غير المغنم \* عند طلب الخصم \* فيجبر لما فيها من معنى الافراز  
على ان المبادلة قد تجرى فيها الجبر عند تعلق حق الغير كما في الشفعة وبيع ملك  
المد بون لوفاء دينه \* وينصب قاسم يرزق من بيت المال ليقسم بلا \* اخذ \* اجر \* منهم \*  
وهو احب \* وما في بعض النسخ واجب غلط \* وان نصب باجر \* المثل \* صح \*  
لانها ليست بقضاء حقيقة فجاز له اخذ الاجرة عليها وان لم يجز على القضاء ذكره اخي  
زاده \* وهو على عدد الرؤس \* مطلقا لا الا نصباء خلا فاليها قيدنا بالقاسم لان اجرة  
الكيل والوزان بقدر الا نصباء اجماعا وكذا سائر المون كاجرة الراعى والحمل والحفظ  
وغيرها شرح مجمع زاد في الملتقى ان لم يكن للقسمة وان كان لها فعلي الخلاف لكن ذكره  
في الهداية بلفظ قليل وتامه فيما علقته عليه \* و \* القاسم \* يجب كونه عدلا امينا عالما  
بها ولا يتعين واحد لها \* لثلاث يتحكم بالزيادة \* ولا يشترك القسام \* خوف تواطئهم \*  
وصحت برضاء الشركاء الا اذا كان فيهم صغير \* او مجنون \* لانايب عنه \* او غائب لا وكيل  
عنه لعدم لزومها الا باجازة القاضي او الغائب او الصبي اذا بلغ او وليه هذه الوراثة  
ولو شركاء بطلت منية المفتي وغيرها \* وقسم نقل يد عون ارثه بينهم \* او ملكه مطلقا  
او شراءه صدرا لشرعية فلا فرق في النقل بين شراء وارث وملك مطلق قلت ومن النقل  
البناء والا شيئا رحيث لم تبدل المنفعة بالقسمة وان تبدلت فلا جبر قاله شيخنا \* وعقار  
يد عون شراءه او ملكه مطلقا ان ادعوا انه ميراث عن زيد لا \* يقسم \* حتى يبرهنوا على  
موته وعدد ورثته \* وقالوا يقسم باعتبارهم كما في الصور الاخرى \* لان برهنا ان  
العقار معها حتى يبرهن انه لهما \* اتفقا في الاصح لانه يحتمل انه معها باجارة او  
اعارة فتكون قسمة حفظ والعقار محفوظ بنفسه \* ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة و  
هو \* اى العقار قلت قال شيخنا وكذا المنقول بالاولى \* معها \* وفيهم صغير او غائب  
قسم بينهم ونصب قابض لهما \* نظرا للغائب والصغير ولا بد من البينة على اصل الميراث  
عنده ايضا خلافا لهما كما مر \* فان برهن \* وارث \* واحد \* لا يقسم اذ لا بد من حضور

اثنين ولو احد هما صغيرا والاخر موصى له \* او كانوا \* اى الشركاء \* مشترعين \* اى  
 شركاء بغير الارث \* وغاب احد هم \* لان فى المشرء لا يصلح الحاضر خصما عن الغائب  
 بخلاف الارث \* او كان \* فى صورة الارث العقار او بعضه \* مع الوارث الطفل او  
 الغائب او \* كان \* شىء منه لا \* يقسم للزوم القضاء على الطفل او الغائب بلا خصم حاضر  
 منهما \* وقسم \* المال المشترك \* بطلب احد هم ان انتفع كل \* حصته \* بعد القسمة وطلب  
 ذى الكثير ان لم ينتفع الاخر لقلة حصته \* وفى الخانية يقسم بطلب كل وعليه الفتوى  
 لكن المتون على الاول نعليها الممول \* وان تضرر الكل لم يقسم الا برضاهم \* لئلا يعود  
 على موضوعه بالنقض فى المجتبى حانوت لهما يعملان فيه طلب احد هما القسمة ان  
 امكن لكل ان يعمل فيه بعد القسمة ما كان يعمل فيه قبلها قسم والا لا \* وقسم عروض  
 انحد جنسها لا الجنسان \* بعضهما فى بعض لوقوعها معاوضة لا تمييزا فيعتل التراضى دون  
 جبر القاضى \* و \* لا \* الرقيق \* وحده لغشش التفاوت فى الادمى وقال لا يقسم لو  
 ذكور فقط او انا ثا فقط كما يقسم الابل والغنم ورقمق المغنم \* و \* لا \* الجواهر \* لغشش تفاوتها \*  
 و \* لا \* الحمام \* والبئر والرحى والكتب وكل ما فى قسمته ضرر \* الا برضاهم \* لما مرولو  
 اراد احد هما البيع وابى الاخر لم يجبر على بيع نصيبه خلا فاما لك وفى الجواهر لا تقسم  
 الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمهاياة ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم وذلك لو  
 كان كتابا ذا مجلدات كثيرة ولو تراضيا ان تقوم الكتب ويأخذ كل بعضها بالقيمة لو كان  
 بالتراضى جازوا الا لا وفى الثقات رخانه دارا وحانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها  
 فتشاجر فيه فقال احد هما لا كرى ولا انتفع وقال الاخر اريد ذلك امر القاضى  
 بالمهاياة ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت وانتفع وان شئت ما غلق الباب \* دور  
 مشتركة او دار روضة او دار وحانوت قسم كل واحدها \* منفردة مطلقا ولو  
 متلازمة او فى محلين او مصر بن مسكين \* اذا كانت كلها فى مصر واحد او لا \*  
 وقال لا ان الكل فى مصر واحد لا راي فيه للمقاضى وان فى مصرين نقولهما كقوله \*  
 ويصور القاسم ما يقسمه على قرطاس \* ليرفعه للقاضى \* ويعمل له على سهام القسمة  
 وبذره ويقوم البناء ويغرز كل نصيب بطريقة وشربه وبلقب الانصباء بالاول

والثاني والثالث \* وهلم جرا \* ويكتب اسامهم ويقرع \* لطيب القلوب \* فمن  
خرج اسمه او لافله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني الى ان ينتهي الى  
الاخير \* اعلم ان \* الد راهم لا تدخل في القسمة \* لعقار ومنقول \* الا برضاهم \*  
فلو كان ارض وبناء او منقول قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث يرد من العرصة بمقابلة  
البناء فان بقي فضل ولا يمكن التسوية رد الفضل د راهم للضرورة واستحسنه في الاختيار \*  
قسم ولا حد هم مسيل ماء او طريق في ملك الآخرو \* الحال انه \* لم يشترط في القسمة  
صرف عنه ان امكن والافسحت القسمة \* اجماعا واستونغت ولو اختلفوا نقال بعضهم  
ابقينا \* مشترك كما كان ان امكن افر ازل فعل كما بسطه الزيلعي \* اختلفوا في مقدار  
عرض الطريق جعل \* عرضها \* قد رعرض باب الد ار \* واما في الارض فبقدر ممر  
النور زيلعي \* بطوله \* اى ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبه ان  
فوق الباب لا فيماد ونه لان قد رطول الباب من الهواء مشترك والبناء على الهواء  
المشترك لا يجوز الا برضاء الشركاء جلاية \* ولو شرطوا ان يكون الطريق في قسمة الد ار  
على التفاوت جاز وان \* وصلية \* كان سهامهم في الد ار متساوية \* ذلك لان \*  
القسمة على التفاوت بالتراضي في غير الاموال الربوية جائزة \* فجاز قسمة الثمن  
بالاكرار لانه ليس بوزني لا العنب بالسريجة علي الصحيح بل بالقبان او الميزان لانه  
وزني \* سفل له \* اى فوقه \* علو \* مشترك \* وسفل مجرد \* مشترك \* والعلو للآخر \*  
وعلم مجرد \* مشترك \* والسفل للآخر \* قوم كل واحد \* من ذلك \* على حد \* وقسم بالقيمة \*  
عد محل وبه يغنى \* انكر بعض الشركاء عد القسمة استيفاء نصيبه وشهد القاسمان  
بالاستيفاء \* لحقه \* يقبل \* وان قسما باجر في الاصح ابن ملك \* وان شهد قاسم  
واحد لا \* لانه فرد \* ولو ادعى احد هم ان من نصيبه شيئا رفع في يد صاحبه غلطا وقد كان افر  
بالاستيفاء \* اولم يقربه ذكره البرجندى \* لم يصدق الا برهان \* واقرار الخصم او  
نكوله فلو قال الا بحجة لعمت ولا تناقض لانه اعتمد على عدل الامين ثم ظهر غلظه \*  
وان قال قبضته فادخل شريكى بعضه وانكر \* شريكه ذلك \* حلف \* لانه منكر \* وان  
قال قبل اقراره بالاستيفاء اصابني من ذلك كل الى ان لم يسلمه الى وكل به شريكه



تجافوا وتفسخ القسمة \* كالاختلاف في قدر المبيع \* ولو اقتسما دارا وصاب كلا طائفة  
فادعى أحدهما بيتا في يد الآخراته من نصيبه وانكر الآخر فعليه البينة لانه مدعى \*  
وان اقاماها فالعبرة لبينة المدعى \* لانه خارج وان كان قبل الاشهاد على القبض  
تجافوا فسخت وكل الواختلاف في الحدود \* وان استحق بعض معين من نصيبه لا تفسخ  
القسمة اتفاقا علي الصحيح وفي استحقاق بعض شائع في الكل تفسخ \* اتفاقا \* وفي \*  
استحقاق \* بعض شائع من نصيبه لا تفسخ \* جبر اخلافا للثاني \* بل \* المستحق منه \*  
يرجع \* بحصة ذلك \* في نصيب شريكه \* ان شاء او نقض القسمة دفعا لضرر التشخيص قلت  
قد بقي ههنا احتمال آخر وهو ان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شائعا فسخت  
وان كان معينان تساويا فظاهر والا فالعبرة لذلك الزائد كما مر فلنالم يفرد بها  
بالذكر \* ظهر دین فی التركة المقسومة تفسخ \* القسمة \* الا اذا قضوه \* ای الدین \*  
او ابرا الغرماء ذمم الورثة او يبقى منها \* ای من التركة \* ما بغى به \* لزوال المانع \*  
ولو ظهر غبن فاحش \* لا يدخل تحت التقويم \* فی القسمة \* فان كانت بقضاء \* بطلت \*  
انفاقا لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد \* ولو وقعت بالتراضي \* تبطل  
ايضا \* فی الاصح \* لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها خلافا لتصحيح  
الخلاصة قلت فلو قال كلكم تفسخ لكان أولى \* وتسمع دعواه ذلك \* ای ما ذكر من الغبن  
الفاحش \* ان لم يقر بالاستيفاء وان اقربه لا \* تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض  
الا اذا ادعى العضب فتسمع دعواه وتماه في الخانية \* ادعى احد المتقاسمين \*  
للتركة \* دينا في التركة صح \* دعواه لانه لا تناقض لتعلق الدين بالمعنى والقسمة بالصورة \*  
ولو ادعى عينا \* باى سبب كان \* لا \* تسمع للتناقض اذا لا قد ام علي القسمة اعتراف  
بالشركة وفي الخانية اتسموا دارا وارضاهم ادعى احد هم في قسم الآخريناء ونخل زعم  
انه بناء او غرسه لم تقبل بينته \* وقعت شجرة في نصيب احد هما اغصانها متلية في  
نصيب الآخر ليس له ان يجبره علي قطعها به يغني \* لانه استحق الشجرة باغصانها اختيار \*  
بنى احد هما \* ای احد الشريكين \* بغیر اذن الآخر \* في عقار مشترك بينهما \* فطلب  
شريكه رفع بنائه قسم \* العقار \* فان وقع \* البناء \* في نصيب الباني فيها \* ونعمت \* والاهدم \*

البناء وحكم الغرس كذل لك بزازية \* القسمة تقبل النقص فلوا قسموا واخذوا حصتهم  
 ثم تراصوا على الاشتراك بينهم صح \* وعادت الشركة في عقار او غيره لان قسمة  
 التراضي مبادلة ويصح فسخها ومبادلتها بالتراضي بزازية \* المقبوض بالقسمة الفاسدة \*  
 كقسمة على شرط هبة او صلقة او بيع من المقسوم او غيره \* يثبت الملك فيه ويغيب \*  
 جواز \* التصرف فيه \* لقابضه ويضمنه بالقيمة \* كالمقبوض بالشراء الفاسد \* فانه يغيب الملك كما  
 مرفى با به \* وقيل لا \* يثبت جزم بالقييل في الاشياء وبالاول في البرازية والقنية \*  
 ولوتها ثانيا في سكنى دار \* واحدة يسكن هن ابعضا وذ ابعضا وهن اشهر اذ اشهر \*  
 اودارين \* يسكن كل دار \* اوفى خدم مة عبد \* يخدم هن ايوما وذ ايوما \* اوعبد ين \*  
 يخدم هن هن اذ اخر والاخر \* اوفى غلة دار اودارين \* كذل لك \* صح \* التها يوفى  
 الوجوه الستة استحسانا اتفاقا والاصح ان القاضي يهاضي بينهما جبرا بطلب احد هما ولا  
 تبطل بموت احد هما ولا بموتهما ولو طلب احد هما القسمة فيما يقسم بطلت ولو اتفقا  
 على ان نفقة كل عبد على من يخدمه جازا استحسانا بخلاف الكسوة وما زاد في نوبة احد هما  
 في الدار الواحدة مشترك لافى الدارين ونجوز في عبد ود ارضي السكنى والخدم مة وكذا في  
 كل مختلفي المنفعة ملتقى وتماه فيما علقته عليه \* و \* لوتها ثانيا \* في غلة عبد او غلة عبد ين \* و \*  
 تها ثانيا \* في غلة بغل او بغلين او \* في \* ركوب بغل او بغلين او \* في \* تمر وشجره او \*  
 في \* لبن شاة لا \* يصح في المسائل الثمان وحيلة الثمار ونحوها ان يشتري حظ شريكه  
 ثم يبيع كلها بعد مضي نوبته او ينتفع باللبن بمقدار معلوم استقرضا لنصيب صاحبه اذ قرض  
 المشاع جائز فروع الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان  
 لحفظ النفس فعلى عدد الرؤوس ولا يدخل صبيان ونساء فلو غرم السلطان قرية تقسم  
 على هن اذ لو خيف الغرق فاتفقوا على القاء امتعة فالغرم بعدد الرؤوس لانها لحفظ  
 النفس المشترك اذ انهم م قابض احد هما العماراة ان احتمل القسمة لاجبر وقسم والا بنى  
 ثم آجره ليرجع بما اتفق لو باصر القاضي والافقيمة البناء وقت البناء وله التصرف في  
 ملكه وان تضر رجاءه في ظاهر الرواية الكل في الاشياء وفي المحتبى وبه يغتنى وفي  
 السراجية الغتوى على المنع قال المصنف فقد اختلف الافتاء وينبغي ان يعول على ظاهر الرواية

انتهى قلت و مر في متفرقات القضاء وفي الوهبانية و شرحها شعروا لوزرع  
الانسان ارض ابل ارة \* فليس ليار منعه لو يضرر \* و حيط له اهل فحمل واحد \* ولا  
حمل فيه قيل ليس يغير \* وما لشريك ان يعلى حيطه \* و قيل التعلّى جائز فيعمر \* وممنوع  
قسم عند منع مشارك \* من الرم قاض مؤجر فيعمر \* وينفق في المختار راض باذنه \*  
ويمنع نفعاً من ابي قيل يفسد \* وخذ منغقبا لاذن منه لحاكم \* وخذ قيمة ان لا وهن المحرر \*

### \* كتاب الزراعة \*

من اسبتها ذاهرة \* هي لغة مفاعلة من الزرع وشرعا \* عقد على الزرع ببعض الخارج \* وادكانها  
اربعة ارض وبن ورو عمل وبقر \* ولا تصح عند الامام \* لانها كقنبر الطحان \* وعملها تصح  
وبه ينهى \* للتجارة وتيا ساعلى المضاربة \* بشروط \* ثمانية \* صلاحية الارض للزراعة واهلية  
الماثلين وذكر المدة \* اى مدة متعارفة فتغسل بما لا يتمكن فهم انهم اوبما لا يعيش اليها  
احد هما غالبا وقيل فى بلاد ناتصح بلا بيان مدة ويقع على اول زرع واحد وعليه الغتوى  
مجتبى وبزابة وارقة المصنف \* وذكر \* رب البئر \* وقيل يحكم العرف \* وذكر \*  
جنسه \* لاذن له لعلمه باعلام الارض وشروطه في الاختيار \* وذكر \* شرط \* العامل \*  
الآخر \* و اوبينا حظا رب البئر ووسكتا عن حظ العامل جاز استحسانا \* وذكر \* شرط \*  
التشاهيد بين الارض \* ولومع البئر \* والعامل \* بشرط \* الشركة في الخارج \* ثم فرع  
على الاخير قوله \* فتبدل ان شرط لاحد هما ففران مسما او بانخرج من موضع معين  
او فرع \* رب البئر \* بن رة او فرع الخراج الموظف وتنصيف الباقي \* بعد رة \*  
بخلاف \* شرط \* فرع \* خراج المغاسمة \* كملت او ربع \* او شرط \* فرع \* العشر \* للارض  
او لاحد هما لانه مشاع فلا يؤدى الى قطع الشركة \* او شرط \* التبين لاحد بما يحب  
للاخر \* اى تبطل لقطع الشركة فيما هو المتصود \* او شرط \* تنصيف الحب والتبين  
لغير رب البئر \* لانه خلاف مقتضى العقل \* او شرط \* تنصيف التبين والحب لاحد  
هما \* لقطع الشركة في المتصود \* وان شرط تنصيف الحب والتبين لصاحب البئر \* كما  
هو مقتضى العقل \* ولم يتعرض التبين صحت \* وح التبين لرب البئر وقيل انما يتبعها  
للحب كن اقاله المصنف تبعاً للصود وبخيرة لكن اعتمد صاحب المائى الثانى حيث قلده

فقال والتين بينهما وقيل لرب البذر قلت وفي شرح الوهبانية عن القنينة المزارع بالربح  
 لا يستحق من التين شيئاً وبالثلث يستحق النصف \* وكذا أصحت \* لو كان الأرض والبذر لزوين  
 والبقر والعمل للآخر والأرض له والباقي للآخر والعمل له والباقي للآخر \* فهذه  
 الثلاثة جائزة \* وبطلت \* في أربعة أوجه \* لو كان الأرض والبقر لزينا والبقر والبذر له  
 والآخران للآخر والبقر والبذر له والباقي للآخر \* فهي بالتقسيم العقلي سبعة أوجه  
 لأنه إذا كان من أحد هما واحد والثلاثة من الآخر فهي أربعة وإذا كان من أحدهما  
 اثنان واثنان من الآخر فهي ثلثة ومتى دخل ثالث فأكثر بحصة فسدت \* وإذا أصحت  
 فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل أن لم يخرج شيء \* في الصحة \* ويجبر من ابتاع من  
 المضي الأرض البذر فلا يجبر قبل القائه \* وبعد \* يجبر درر \* ومتى فسدت المزارعة  
 فالخارج لرب البذر \* لأنه نماء ملكه \* ويكون \* للآخر أجر مثل عمله أو أرضه ولا  
 يزاد على الشرط \* بالغاما بلغ عند محله \* وإن لم يخرج شيء \* في الفاسدة \* فإن كان البذر  
 من قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض والبقر وإن كان من قبل رب الأرض فعليه أجر  
 مثل العامل \* حارم \* ولو امتنع رب الأرض من المضي فيها وقد كرب العامل \* في  
 الأرض \* فلا شيء له \* لكرابه \* حكما \* أي في القضاء إذا لا قيمة للمناع \* ويسترضى  
 ديانته \* فيفتى بان يوفيه أجر مثله لغرره \* وتفسخ المزارعة بين محجوج إلى  
 بيعها إذا لم ينبت الزرع لكن يجب أن يسترضى المزارع ديانة إذا عمل \* كما سر \* أما  
 إذا انبت ولم يستحصل لم تبع الأرض لتعلق حق المزارع \* حتى لو أجاز جاز \* فان مضت  
 المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل أجر مثل نصيبه من الأرض إلى ادراكه \* أي  
 الزرع كما في الأجازة بخلاف ما لو مات أحدهما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل  
 على العامل أو وارثه لبقاء العقد استحياسا كما سيجي \* دفع \* رجل \* أرضه إلى آخر  
 على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذا لك فعلا على  
 هذا فالمزارعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الأرض أجر \*  
 لشركته فيه \* والعامل \* يجب عليه نصف أجر الأرض لصاحبها \* لفساد العقد \* وكذا  
 لو كان البذر ثلثا من أحدهما وثلثه من الآخر والربح بينهما \* نصفين أو \* على

قد ربح رهبا \* فهو فاسد ايضا لا شرائه الا عارة في المزارعة عمادية \* و \* اعلم  
 ان \* نفقة الزرع \* مطلقا بعد مضي مدة المزارعة \* عليهما بقدر الحصص \* واما  
 قبل مضيها فكل عمل قبل انتهاء الزرع كنفقة بنو مؤنة حفظ وكري نهر علي العامل و  
 لو بلا شرط فاذا انتهت بقي مالا مشتركا بينهما فتجب عليهما مؤنته كحصاد ود ياس كذا  
 حرره المصنف وحمل عليه اصل صدر الشريعة فليحفظ \* فان شرطاه علي العامل فسدت \*  
 كما لو شرطاه علي رب الارض \* بخلاف مالومات رب الارض والزرع بقل فان  
 العمل فيه جميعا علي العامل او وارثه \* لبقاء مدة العقد والعقد يوجب علي العامل  
 عملا يحتاج اليه الي انتهاء الزرع كما مر ولومات قبل البذر بطلت ولا شيء لكرابه  
 كما مر وكذا لو فسخت بين محوج مجتنب \* وصح اشتراط العمل \* كحصاد ود ياس و  
 نسف علي العامل \* عند الثاني للتعامل وهو الاصح \* وعليه الفتوى ملتقى \* الغلة في  
 المزارعة مطلقا \* ولو فاسدة \* امانة في يد المزارع \* ثم فرع عليه بقوله \* فلا ضمان  
 عليه لو هلك \* الغلة في يده بلا صنعه فلا تصح بها الكفالة نعم لو كفله حصته ان استهلكها  
 صحت المزارعة والكفالة ان لم تكن على وجه الشرط والافسدت المزارعة خانية \*  
 ومثله \* في الحكم \* المعاملة \* اى المساواة فان حصة الدهقان في يد العامل امانة \*  
 واذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع \* بهن السبب \* لم يضمن \*  
 المزارع \* في \* المزارعة \* الغاسل يضمن في الصالحة \* لوجوب العمل عليه فيها  
 كما مر وهي في يد امانة فيضمن بالتقصير في السراجية اكار ترك السقي عمل حتى يبس  
 الزرع ضمن وقت ما ترك السقي قيمته ثابتا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة قومت  
 الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما فروع اخر الاكار السقي ان  
 تأخير اعتاد الا يضمن والا ضمن شرط عليه الحصاد فنغافل حتى هلك ضمن الا ان يؤخر  
 تاخير اعتاد ترك حفظ الزرع حتى اكله الدواب ضمن وان لم يرد الجراد حتى اكل كله  
 ان امكن طرده ضمن والا لا بزاوية زرع ارض رجل بلا امره طال به بحصة الارض فان  
 كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف او بالثلث ونحوه وجب ذلك حرث بين رجلين  
 ابل احد هما ان يسقيه اجبر فلو فسد قبل رفعه للحاكم لا ضمان عليه وان رفع الى القاضي



وامره بذلك ثم امتنع ضمن جواهر الفتاوى شرط البن رطل المزارع ثم زرعهما رب الارض  
ان على وجه الاعانة فمزارعة والا فنفق لها دفع الارض المستأجرة من الآجر  
مزارعة جازان البن ومن المستأجر ومعاملة لم يجز أستأجر ارضا ثم استأجر صاحبها  
ليعمل فيها جاز الكل من نسخ المصنف قلت وفيه في آخر باب جنابة البهيمية معزيا للخلاصة  
ستاني ضيع امر البستان وغفل حتى دخل الماء وتلقت الكروم والحيطان قال يضمن  
الكروم لا الحيطان ولو فيه حصرم ضمن الحصرم لا العنب لأنها يتنصصا وحفظه عليهما قلت  
قال ق ويضمن العنب في عرفنا انتهى انفق بلا اذن الآخر ولا امر قاض فهو متبرع كمرمة  
دار مشتركة مات العامل فقال وارثه انا اعمل الى ان يستحصل فله ذلك وان ابل رب  
الارض ملتقى وفي الوهبانمة شعروا يأخذ ارضا لليتيم وصيه \* مزارعة ان كان ما هو  
يبنر \* ولو قال بن زر الارض منى مزارع \* له القول بعد الفصل والخصم بن كر \*

### \* كتاب المساقاة \*

لا تخفى مناسبتها \* هي \* المعاملة بلغة اهل المدينة فهي لغة وشرعا معاقلة \* دفع الشجر \*  
والكروم وهل المراد بالشجر ما بعيم غير المثمر كالجوز والصفصاف لم اره \* الى من يصلحه  
بجزء \* معلوم \* من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافها \* كل \* شروطا \* تمكن منها لئلا يخرج بيان  
البن ورواه \* الا في اربعة اشياء \* فلا تشتراط هنا \* اذا امتنع احد هما بجزء عليه \* اذا  
لا ضرر \* بخلاف المزارعة \* كما مر \* واذا انقضت المدة تترك بلا اجر \* ويعمل بلا اجر و  
في المزارعة باجر \* واذا استحق النخل يرجع العامل باجر مثله وفي المزارعة بقيمة  
الزرع و \* الرابع \* بيان المدة ليس بشرط \* هنا استحسننا للعلم بوقت عاد \* و \* ح \* يقع  
على اول ثمر يخرج \* في اول السنة وفي الرطوبة على ادراك بنرها اذا الرغبة فيه وحل \*  
فان لم يخرج في تلك السنة ثمر فسدت \* ولو ذكر ملة لا يخرج الثمر \* بمرافست ولو  
تبلغ \* السرة فيها \* ولا \* تبلغ \* صح \* لعدم التيقن بقوات المقصود \* فلو خرج في  
الوقت المسمى فعلي الشرط \* لصحة العقد \* والا فسدت فلهما مل اجر المثل \* ام وم  
عمله الى ادراك الثمر \* ولو دفع غراسا في ارض لم تبلغ الثمرة على ان يملكها فما  
خرج كان بينهما انفس \* هذه \* المساقاة ان لم يذكر اعراما معلومة \* وان ذكر ذلك \*

صح \* وكن الودفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة فانه  
 يجوز \* وان لم يسم المدة \* ويقع على اول جز يكون ولودفع رطبة انتهت جز اذا  
 على ان يقوم عليها حتى يخرج بذرها ويكون بينهما نصفين جاز بلا بيان مدة  
 والرطبة لصاحبها ولو شرط الشراكة فيها \* اى فى الرطبة \* فسدت \* لشرطها  
 الشراكة فيما لا ينمو بعمله \* وتصح في الكروم والشجر والرطاب \* المراد منها  
 جميع البقول \* واصول الباذنجان والنخل \* وخصها الشافعي رحمه الله بالكرم  
 والنخل \* لو فيه \* اى الشجر المذكور \* ثمرة غير من ركة \* يعنى تزيد بالعمل \* وان  
 من ركة \* قد انتهت \* لا \* تصح \* كالمزارعة \* لعدم الحاجة \* دفع ارضا بيضاء مدة  
 معلومة ليغرس وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح \* لا شترطا الشراكة فيما هو موجود  
 قبل الشراكة كان كقفيز الطحان فتفسد \* والثمر والغرس لرب الارض \* تبعالارضه \*  
 وللآخر قيمة غرسه \* يوم الغرس \* واجرمثل عمله \* وحيلة الجوزان يبيع نصف الغراس بنصف  
 الارض ويستأجر رب الارض العامل ثلاث سنين مثلاً بشئ قليل ليعمل فى نصيبه صدر  
 الشريعة \* ذهبت الريح بنواة رجل والقتها فى كرم آخر فنبت منها شجرة فهى لصاحب  
 الكرم اذ لا قيمة للنواة وكن الودفعت خوخة فى ارض غيره فنبتت \* لان الخوخة  
 لا تنبت الا بعد ذهاب لحمها \* وتبطل \* المساقاة \* كالمزارعة بموت احدهما ومضي مدتها  
 والثمر نعى \* هذا قيل لصورتى الموت ومضي المدة \* فان مات العامل تقوم ورثته عليه \*  
 ان شاؤا حتى يدرك الثمر \* وان كره الدافع \* اى رب الارض وان اراد والقلم  
 يجبر واعلى العمل \* وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثته الدافع \*  
 د فعلا للضرر \* وان ماتا فالثما فى ذلك لورثة العامل \* كما مر \* وان لم يميت احدهما  
 بل انقضت مدتها \* اى المساقاة \* فالخير للعامل \* ان شاء عمل على ما كان \* وتفسخ  
 بالعد كالمزارعة \* كما فى الاجارات \* ومنه كون العامل عاجزا عن العمل وكونه  
 سارقا يضاف على ثمرة وسعفه منه \* د فعلا للضرر فروع ما قبل الادرك كسقي وتلقيح  
 وحفظ فعلى العامل وما بعد كحفظ اذ وحفظ فعليهما ولو شرط على العامل فسدت اتقا  
 ملتقى والاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك كسقى فعلى العامل وبعد كحصاد فعليهما

كما بعل القسمة فليحفظ ودفع كرمه معاملة بالنصف ثم زاد احد هما على النصف ان زاد  
 رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع يقسم وان زاد العامل جاز لانه اسقاط دفع الشجر لشريكه  
 مساقاة لم يجز فلا اجر له لانه شريك فيقع العمل لنفسه وفي الوهبانية شجر ومال المساقى  
 ان يساقى غمره \* وان اذن المولى له ليس ينكر \* وفي معاياتها \* وای شیاء دون  
 ذبح يحلها \* وای المساقى والمزارع يكفر \*

### \* كتاب الذبائح \*

مناسبتها للمزارعة كونها اتلاف في الحال لا انتفاع بالنبات واللحم في المال الذبيحة  
 اسم ما يذبح كالدب بالكرس واما بالفتح فقطاع الاوداج \* حرم حيوان من شأنه الذبح \*  
 خرج السمك والجراد فيحلان بلا ذكاة ودخل المتردة والنطيحة وكل \* ما لم يذك \*  
 ذكاة شرعية اختياريا كان او اضطراريا \* وذكاة الضرورة جرح \* وطعن وانهار دم \*  
 في اى موضع وقع من البدن و \* ذكاة \* الاختيار ذبح بين السلق واللبة \* بالفتح المنسحر من  
 الصدر \* وعروته الحلقوم \* كله وسطه ازا علاه واسفله وهو مجرى النفس على الصحيح \*  
 والمرى \* هو مجرى الطعام والشراب \* والودجان \* مجرى الدم \* وحل \* المذبح \* بقطع  
 اى ثلث منها \* اذ لاكثر حكم الكل وهل يكفي قطع اكثر كل منها خلاف وصح  
 البزازی قطاع كل حلقوم ومرى واكثر ودج وسيجي \* انه يكفي من الحيوة قد رما يبقى  
 في المذبح \* وحل الذبح \* بكل ما فرى الاوداج \* اراد بالاذاج كل  
 الاربعة تغليها \* فانهر الدم \* اى اساله \* ولو بنار او بليطة \* اى قشر تصب \* او مروة \*  
 هي حبر ابيض كالسكين يذبح بها \* الا سنا وظفرا قائمين واوكانا سنزوعين حل \* عندنا \*  
 مع الكراهة \* لما فيه من الضرر بالحيوان كن بسمه بشجرة كلبلة \* وذب احد  
 شجرة تبيل الاضجاع وكره بعل ذك ليجر برجله الى المذبح وذبحها من تغاضها \* ان بقيت حية حتى  
 تقطع العروق والام تمل بموتها بلا ذكاة \* والنشع \* بنشع فسكون بلوغ السكين النشاع وهو عرق  
 ابيض في جوف عظم الرقبة \* و \* كره كل تعذيب بلا فائدة مثل \* قطع الرأس و  
 السلخ قبل ان يتردد \* اى تسكن من الاضطراب وهو تفسير باللازم كما لا يخفى \* و \*  
 كره \* ترك التوجه الى القبلة \* لمخالفة السنة \* وشروط كون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم

ان كان صيدا \* فصيد الحريم لا تحله الذكاة في الحريم مطلقا \* او كتابيا ذميا او خريبا \*  
 الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسبح \* فتحل ذبيحتهما واو \* الذابح \* مجنونا او امرأة  
 او صبيا يعقل التسمية والذبح \* ويقدر \* او اقلف او اخرس لا \* تحل \* ذبيحة \* غير كتابي  
 من \* وثني \* ومجوسى ومرتد \* وجنى وجبرى لو ابوه سنيا ولو ابوه جبريا حلت اشباهه  
 لانه صار كمرتد فتنبه بخلاف يهودى او مجوسى تنصر لانه يقر على ما انتقل اليه عندنا  
 فيعتبر ذلك عند الذبح حتى او نمس يهودى لا تحل ذكوته والمتوان بين مشرك وكتابي  
 ككتابي لانه اخذ \* ونارك التسمية عند \* خلافا للشافعى وهو مخالف للاجماع  
 كما بسطه الزيلعى \* فان تركها فاسيا حل \* خلافا لما لك \* وان ذكر مع اسمه \* تعالى \*  
 فهو وفان وصل \* بلا عطف \* كركه بقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان \* او منى ومنه بسم الله  
 محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف فيكون مبتدأ لكن يكره للوصول صورة ولو بالجر او بالنصب  
 حرم ذكر قيل هذا اذا عرف النحر والوجه ان لا يعتبر الا عراب بل يحرم مطلقا  
 بالعطف لعدم العرف فيلعي كما افاده بقوله \* وان عطف حرمت نحو بسم الله واسم فلان  
 او فلان \* لانه اهل به لغير الله قال عليه الصلوة والسلام موطنان لا اذ كر فيها عند  
 العطاس وعند الذبح \* فان فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل الاضجاع \* والدعاء \* قبل  
 التسمية او بعد الذبح لا بأس به \* لعدم القران اصلا \* والشرط في التسمية هو ان ذكر  
 الخالص عن شوب الدعاء \* وغيره \* فلا يحل بقوله اللهم اغفرلى \* لانه دعاء وسؤل \*  
 بخلاف الحمد لله او سبحان الله يريد الله به التسمية \* فانه يحل \* واوعطس عند الذبح  
 فقال الحمد لله لا يحل في الاصح \* لعدم قصد التسمية \* بخلاف الخدابة \* حيث يجزيه  
 قلت ينبغي حمله على ما اذا نوى والا لا يوفق بينه وبين ما مر في الجمعة فتأمل \* والمستحب  
 ان يقول بسم الله الله اكبر بلا واو وكره بها \* لانه يقطع فور التسمية كما عزاها الزيلعى  
 للحلواني وقال قبله والمتداول المنقول عن النبي عليه الصلوة والسلام بالواو \* ولو سمى  
 ولم تحضره النية صح بخلاف ما لو قص بها التبرك في ابتداء الفعل \* او نوى بها امر آخر  
 فانه لا يصح فلا تحل \* كما لو قال الله اكبر واراد به متابعة المردن فانه لا يصح شارعا  
 في الصلوة \* بزازية وفيها \* ونشترط \* التسمية من الذابح \* حالة الذبح \* او الرمي

بصيد او الارسال او حال وضع الحد يد لبحار الوحش اذا لم يعمل عن طلبه كما سيجيئ \*  
 والمعتبر الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس \* حتى لو اضع شاتين احداهما فوق  
 الاخرى فلا يجهما ذبحة واحدة بتسمية واحدة حللتا بخلاف ما لو ذبحهما على التعاقب لان  
 الذبح يتعد ويتعد التسمية وذكره الزيلعي في الصيد ولو سعى الذبح ثم اشتغل  
 بالكل او شرب ثم ذبح ان طال وقطع الغور حرم والا لا وحدا لطول ما يستكثره الناظر  
 واذا حلد الشفرة ينقطع الغور بزازية \* وحب \* بالحاء \* نحر الابل \* في اسفل العنق \*  
 وكرة ذبحها والحكم في غنم وبقر عكسه \* فندب ذبحهما وكرة نحرهما ترك السنة ومنعه  
 مالك \* ولا بد من ذبح صيد مستأنس \* لان ذكاة الاضطرار انما يصار اليها عند العجز عن  
 ذكاة الاختيار \* وكفى جرح نعم \* كبقر وغنم \* توحش \* فيمخرج صيد \* او تعذر ذبسه \* كان  
 تردى في بئر او في اوصال حتى لو قتله المصوّل عليه مريدين اذكاته حل وفي النهاية بقرة  
 تعسرت ولادتها فادخل ربه ايدى وذبح الولد حل وان جرحه في غير مصل الذبح ان لم يقدر  
 على ذبحه حل وان قد رلا قتلت ونقل المصنف ان من التعذر ما لو ادرك صيد حيا او  
 اشرف ثوره على الهلاك وضاق الوقت على الذبح او لم يبق آلة الذبح فيجرحه حل في رواية  
 وفي منظومة النسفى شعر ان البنين مغرد بكمه \* لم يتل كن ذكاة امه \* فينف المصنف  
 ان وقال ان تم خلقه اكل لقوله عليه الصلوة والسلام ذكاة البنين ذكاة امه وحمله الامام  
 على التشبيه اى كذكاة امه بل ليل انه روى بالنصب وليس في ذبح الام اذاعة الولد لعدم  
 التيقن بموته \* ولا يسل ذناب يصيد بناه \* فخرج نحر البعير \* او مقلب \* يصيد بمخالبه  
 اى ظفيرة فخرج نحر السمامة \* من سبع \* بيان لذى ذاب والسبع كل مشتطف منتهب  
 جرح قاتل عادية \* او طير \* بيان لذى مقلب \* ولا اشترات \* هي صغار دواب  
 الارض واحد ما حشرة \* والحمر الاهلية \* بخلاف الوحشية فانها وايضا حلال \* والبغل \*  
 الذى امه حمارة فلوا امه بقرة اكل اتقا ولو فرسا ذكاة امه \* والخيل \* وعندهما والشافعي  
 تكل وتقل ان ابا حنيفة رجع عن حرمة قبل موته بثلاثة ايام وعليه الفتوى عمادية ولا بأس  
 بلبنها على الاوجة \* والضبع \* والثعلب \* لان لهما نابين وعند الثلاثة يسل \* والسليفاة \*  
 بريئة او بحرية \* والغراب \* لا يقع \* الذى يأكل الجيف لانه ملحق بالحيات قاله



المصنف ثم قال والجيمث ما تستخبثه الطباع السليمة \* والغداف \* بوزن غراب النسر  
جمعه غد فان قاموس \* والقيل \* والضب وما روى من اكله محمول على الابتداء \*  
واليربوع وابن عرس والرخم والبغات \* هو طائر دنى الهمة يشبه الرخم وكلها من سباع  
البهايم وقيل الخفاش لانه ذوناب \* ولا \* يحل \* حيوان مائي الا السملك \* الذي  
مات بافة ولو متوال في ماء نجس ولو طافية مجروحة وهبانية \* غير الطافي \* على وجه  
الماء الذي مات حتف انفه وهو ما بطنه من فوق فلو ظهره من فوق فليس بطاف فيوكل  
كما يوكل ما في بطن الطافي وما مات بحر الماء او برده وبربطه فيه او القاء شيء فموته  
بافه وهبانية \* ولا \* الجريث \* سمك اسود \* والمارماهي \* سمك في صورة الحية و  
افردهما بالذكور للخفاء وخلاف محم \* وحل الجراد \* وان مات حتف انفه بخلاف  
السك \* وانواع السمك بلا ذكاة \* لحد يث احلت لنا ميتتان السمك والجراد ودان  
الكبد والطحال بكسر الطاء \* وحل \* غراب الزرع \* الذي يأكل الحب \* والارنب  
والعقق \* هو غراب يجمع بين اكل الحب والجيف والاصح حله \* معها \* اى مع الذكوة \*  
وذبح ما لا يوكل يطهر لحمه وشحمه وجلده \* تغل م في الطهارة ترجيح خلافه \* الا الادمي  
والخنزير \* كما مر \* ذبح شاة \* مريضة \* فتحركت او خرج الدم حلت والا لان لم تدرك  
حيوته \* عند الذبح \* وان علم \* حيوته \* حلت \* مطلقا \* وان لم تتحرك ولم يخرج الدم \* و  
هذا يأتي في منسقة ومتردية وطليحة والذي يقره الذئب بطنها فذكاة هذه الاشياء تحلل  
وان كانت حيا تها خفية وعليه الغتوى لقوله تعالى الاما ذكيتهم من غير فصل وسيجي  
في الصيل \* ذبح شاة لم تدركها وقت الذبح \* ولم تتحرك ولم يخرج الدم \* ان فتحت  
فاهها لا توكل وان ضمته اكلت وان فتحت عينها لا توكل وان ضمتها اكلت وان مدت  
رجلها لا توكل وان قبضتها اكلت وان نام شعرها لا توكل وان قام اكلت لان الحيوان  
يستريح بالموت ففتح فم وعين ومك رجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخاء مقابلها  
حركات تشخص بالحى فدل على حيوته وهذا اكله اذ لم تعلم الحيوة \* وان علمت حيا تها \*  
وان قلت \* وقت الذبح اكلت مطلقا \* بكل حال ذيلعي \* سمكة في سمكة فان كانت المظروعة  
صحيحة حيا \* يعني المظروف والمظروف لموت المبلوعة بسبب حادث \* والا \* تكون صحيحة \* حل

الظرف لا المظروف \* كما لو خرجت من دبرها لاستحالتها عند ردة جوهرية وقد غير المصنف عبارة مثله الى ما سمعته ولو وجد فيها درة ملكها حلالا ولو خاتما اردنا رامضروبا لا و هو لقطعة \* ذبح لقل وم الامير ونحوه \* كواحد من العظام \* يحرم \* لانه اهل به لغير الله \* ولو \* وصليته \* ذكر اسم الله تعالى ولو \* ذبح \* للضيف لا \* يحرم لانه سنة الخليل و اكرام الضيف اكرام الله تعالى والفارق انه ان قل مهالياً اكل منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف او للوليمة او للربح وان لم يقد مهالياً كل منها بل يدنعها لغيره كان لتعظيم غير الله تعالى فتحرم وهل يكفر قولان بزيادة و شرح و هبانية قلت وفي صيد المنية انه يكره ولا يكفر لانا لا نسعى الظن بالمسلم انه يتقرب الى الآدمي بهذا النحر ونحوه نفي شرح الوهبانية عن الذبح خيرة ونظامه فقال شعري فاعلم جمهورهم قال كافر \* وفصلي واسماعيل ليس بكفر \* العضو \* بمعنى الجزء \* المنفصل من الشيء \* حقيقة وحكما لانه مطلق فيصرف للكامل كما حقه في تنوير البصائر تلت لكن ظاهر المتن النعمية يدل على الاستثناء فتأمل \* كميتته \* كالاذن المقتطوعة والسن الساقطة الا في حق صاحبه فظاهر وان كثر اشياء من الطهارة وهو المختار كما في تنوير البصائر \* الامن من بوح قيل موته فيسئل اكله لو من \* الحيوان \* المأكول \* لان ما بقى من السمكة غير معتبر اصلا بزيادة تلت لكن يحكره كما مر وحررنا في الطهارة قول الوهبانية شعري وقد حملنا لهم البغال وامها \* من الشيل قطعاً والكراهة تنكر \* وان بمنزلة اكلب فوق عنز فجاءه ما \* فاج له رأس ككلب فمذبح \* فان اكلت لحمها بكلب جميعها \* وان اكلت تبيذ الرأس يبتز \* ويؤكل باقيها وان اكلت لذ \* وذافاضر منها والصياح يشهر \* وان اشكت فاذبح فان كرشها بل \* فعنزوا لافهوكاب فيظهر \* وفي سعادتها شمس واي شبه دون ذبح يكلها \* ومن ذالذي نخلى ولا دم ينهر \*

### \* كتاب الاضحية \*

من ذكر الخاص بعد العام \* هي لغة اسم ما بذبح ايام الاضحية من تسمية الشيء باسم وقته وشرعا \* ذبح حيوان مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص وشرائعها الاسلام والاقامة واليسار الى يتعلق به \* وجرب \* صلته الغطار \* كما مر \* لا الذكور

فتجب على الاثنين \* خائفة \* وسببها الوقت \* وهو أيام النحر وقيل الراس وقد مه في  
 الآثار خائفة \* وركنهما \* ذبح \* ما يجوز ذبحه \* من النعم لا غير فيكره ذبحه حاجة وديك  
 لانه تشبه بالمجوس بزازية \* وحكمها الخروج عن عهد الراجب \* في الدنيا \*  
 والوصول الى النواب \* بفضل الله تعالى \* في العقبى \* مع صحة النية اذ لا ثواب بل ونها \*  
 فتجب النصيحة \* اي اراقة الدم من النعم عملا لا اعتقاد ابقلا مرة ممكنة هي ما يجب بمجرد  
 التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها لبقاء الوجوب لانها شرط محض لا ميسرة هي ما  
 يجب بل التمكن بصفة اليسر فغيره من العسر الى اليسر فيشترط بقاؤها لانه شرط في  
 معني العلة كما سر في الفطرة بل يل وجوب اتصاله بعينها او بقيمتها الوضعت اياها \* على  
 حر مسلم متيم \* بمصر او قرية او بادية عيني فلا تجب على حاج مسافرا ما اهل مكة نلتزمهم  
 وان حجوا وقيل لا تلزم المتحرر سراج \* موسم \* يسار الفطرة \* عن نفسه لا عن طفله \*  
 على الضأف الفطرة \* شاة \* بالرفع بل من ضمير تجب ارفاعه \* اوسع  
 بل نة \* هي الابل والبقر سميت به لضخامتها ولولا اهل هم اقل من سبع لم يجز عن احد وتجزى  
 عمادون سبعة بالاولى \* فجر \* نصب على الظرفية \* يوم النحر الى آخر ايامه \* وهي ثلثة  
 افضلها اولها \* ويضحى عن ولد الصغير من ماله \* صححه في الهداية \* وقيل لا \* صححه  
 في ائنا في قال وليس للاب ان يفعل من مال طفله ورجحه ابن الشحنة قلت وهو المعتمد لما  
 في متن مواهب الرحمن من انه اصح ما يقتضى به وعمله في البرهان بانه ان كان المقصود  
 الاتلاف فالاب لا يملكه في مال ولد كالتعلق او التصديق باللحم فما الصبي لا يحتمل صدقة  
 التطوع وعزاه للمبسوط فليحفظ ثم فرع على القول الاول بقوله \* فاكل منه الطغل \* و  
 ادخله قد راحته \* وما بقي يبذل بما ينتفع \* الصغير \* بعينه \* كنوب وخف لا بما يستهلك  
 كخبز ونحوه ابن كمال وكذا الحال والوصي \* وصح اشتراك ستة في بل نة شريت لاضحية \*  
 اي ان يوفى وقت الشراء الاشتراك صح استحسانا والا لا \* استحسانا رذا \* اي الاشتراك \*  
 قبل الشراء احب ويقسم اللحم وزنا لا جزا فالالا اذا ضم معه من الاكارع والجلل \* صار  
 للجنس لثلا فجنسه \* واول وقتها بعد الصلوة ان ذبح في مصر \* اي بعد الصلوة  
 صلوة عين ولو قبل الخطبة لكن بعد ما احب وبعد مضي وقتها لو لم يصار العذ ويحوز

الغد وبعد \* قبل الصلوة لان الصلوة في الغد تقع قضاء لا اداء زيلعي وغيره \* وبعد  
 طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غير \* واخره قبيل غروب يوم الثالث وجوزة الشافعي  
 في الرابع والمعتبر مكان الاضحية لا مكان من عليه فحيلة مصرى اراد التعجيل ان يخرجها  
 لخارج المصر فيضى بها اذا طلع الفجر مجتبى \* والمعتبر آخر وقتها للفقير وضد \* والولادة  
 والموت فلو كان غنيا في اول الايام فقير افي آخرها لا يجب عليه وان ولد في اليوم  
 الآخر يجب عليه وان مات فيه لا \* يجب عليه \* تبين ان الامام صلى بغير طهارة تعاد الصلوة  
 دون الاضحية \* لان من العلماء من قال لا يعيد الصلوة الا الامام وحده فكان للاجتهاد  
 فيه مساع زيلعي وفي المجتبى افما تعاد قبل التفريق لا بعد \* وفي البزازية بلكة فيها فتنة  
 فلم يصلوا وضحوا بعد طلوع الفجر جاز في المختار لكن في الينابيع ولو تعمدا الترك فسق  
 اول وقتها لا يجوز الذبح حتى تزول الشمس انتهى وقيل لا تجوز قبل الزوال في اليوم  
 الاول وتجوز في بقية الايام قلت وقد منا انه مختار الزيلعي وغيره وبه جزم في المواهب  
 فتنبه \* كما لو شهد وانه يوم العيد عند الامام فصلوا \* ثم ضحوا \* ثم بان انه يوم عرفة  
 اجزأتهم الصلوة والتضحية \* لانه لا يمكن التحرز عن مثل هذا الخطاء فيكم بالجواز  
 صيانة لجميع المسلمين عن الخطاء زيلعي \* وكراهة \* تنزيها \* الذبح ليلا \* لاحتمال الغلط \*  
 ولو تركت التضحية ومضت ايامها تصدق بها حية نادر \* فاعل تصدق \* لمعينة \* ولو  
 فقير اولو ذبحها تصدق بلحمها ولو نقصها تصدق بقيمة النقصان ايضا ولا يأكل الناذر  
 منها فان اكل تصدق بقيمة ما اكل \* وفقير \* عطف عليه \* شراها لها \* لوجوبها عليه  
 بل لك حتى يمنع عليه بيعها \* و \* تصدق \* بقيمتها غنى شراها ولا \* لتعلقها بنعمة  
 شراها ولا فالمراد بالقيمة قيمة شاة تجزى فيها \* وصح الجذع \* ذو ستة اشهر \*  
 من الضأن \* ان كان بحيث لو خلط بالانس لا يمكن التمييز من بعد \* و \* ص \*  
 الثنى صاعل من الثلثة و \* الثنى \* هو ابن خمس من الابل وحولين من البقر  
 والجاموس وحول من الشاة \* والمعز والمتولد بين الاهلى والوحشي يتبع الام قاله  
 المصنف فروع الشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة والمسلم والكبش افضل  
 من النعجة اذا استويا فيهما والانشى من المعز افضل من التيس اذا استويا فيهما والانشى

من الابل والبقر افضل حادى وفى الوهبانية ان الانثى افضل من الذكر اذا استويا  
قيمة والله اعلم ولدت الاضحية ولد اقبل الذبيح يذبح الولد معها وعند بعضهم يتصدق  
به بلا ذبيح ضلت او سرقت فاشترى اخرى ثم وجدها فالافضل ذبحهما وان ذبح الاولى  
جا زر كذا الثانية ولو قيمتها كالا ولما واكثر وان اقل ضمن الزائد ويتصدق به بلا  
فرق بين غني وفقير وقال بعضهم ان وجبت عن يسار فكذا الجواب وان عن اعسار  
ذبحهما يباع \* ويضحي بالجماء والخصي والثولاء \* اى المجنونة \* اذا لم يمنعها من  
السوم والرعى وان منعها لا \* تجوز النضحية بها \* والجرباء السميمة \* فلو مهزولة لم  
يجز لان الجرب فى اللحم نقص \* لا بالعمياء والعور أو العجفاء \* المهزولة التي لا منح  
فى عظامها \* والعرجاء التي لا تمشي الى المنسك \* اى المذبح والمريضة لبين مرضها \*  
ومقطوع اكثر الاذن او الذنب او العين \* اى التي ذهب اكثر نور عينها فا طلق القطع  
على الذهاب مجازا وانما يعرف بتقريب العلف \* او \* اكثر \* الالية \* لان للاكثر  
حكم الكل بقاء وذاها بما فيكفى بقاء الاكثر وعليه الفتوى مجتبى \* ولا بالهتماء \* النبي لا  
اسنان لها ويكفى بقاء الاكثر وقيل ما تعلقت به \* والسكاء \* التي لا اذن لها خلقة فلولها  
اذن صغيرة خلقة اجزأت زيلعي \* رالجاء \* مقطوعة رؤس ضر وعها اوريا بسها ولا  
الجداء مقطوعة الانف ولا المصومة اطباها وهى التي عولجت حتى انقطع لبنها ولا  
التي لا الية لها خلقة مجتبى ولا بالخنثى لان لحمها لا ينضج شرح وهبانية وتامه فيه \*  
\* لا \* الجلالة \* التي تأكل من درة ولاتا كل غيرها \* ولو اشترى اسليمة ثم تعيبت بعيب  
مانع \* كما امر \* فعليه اقامة غيرها مقامها ان كان غنيا وان كان فقيرا اجزاه ذلك \* وكذا  
لو كانت معيبة وقت الشراء لعدم وجوبها عليه بخلاف الغني ولا يضر تعيبها من اضطرارها عند  
الذبيح وكذا لو مات فعلى الغنى غيرها لا الفقير ولو ضلت او سرقت فشرى اخرى  
فظهرت فعلى الغنى احداها وعلى الفقير كلاهما شمنى \* وان مات احد السبعة \*  
اشتركين فى البلنة \* وقال الورثة اذ يحوا عنه وعنكم صح \* عن الكل استحسانا  
لقصد القرية من الكل ولو ذبحوها بلا اذن الورثة لم يجزهم لان بعضها لم يقع قرية \*  
وان كان الشريك الستة نصرا نيا او مريدا اللحم لم يجز عن واحد \* منهم لان الارقة



لا تجزى هذه اية لما مر فروع ولوان ثلثة نفر اشترى كل واحد منهم شاة للضحية  
احد هم عشرة والاخر بعشرين والاخر بثلثين وقيمة كل واحدة منها مثل ثمنها  
فاختلطت حتى لا يعرف كل واحد منهم شاته بعينها فاصطلحوا على ان يأخذ كل واحد منهم شاة  
يضى بها اجزائهم ويتصدق صاحب الثلثين بعشرين وصاحب العشرين بعشرة ولا يتصدق  
صاحب العشرة بشيء وان اذن كل واحد منهم لصاحبه ان يذبحها عنه اجزأته ولا شيء  
عليه كما لو ضحى اضحية غيره بغير امره يابيع \* وياكل من لحم الاضحية ويؤكل غنيا  
ويكخر ونذبا ان لا ينقص التصديق عن الثلث \* ونذبا تركه لذى عيال توسعة  
عليهم \* وان يذبح بيده ان علم ذلك والا \* يعلمه \* يشهد لها \* بنفسه ويا من غيره  
بالذبح كذا يجعلها ميتة \* وكره ذبح الكتابي \* واما الميوسى فيحرم لانه لبس من اهله  
در \* ويتصدق بجللها او يعمل منه نحو غرابا وجراب \* وقرية وسفرة ودلو \*  
او يبدلها بما ينتفع به باقيا \* كما مر \* لا بمسئلك كمثل ولحم ونحوه \* كل را هم \* فان بيع  
اللحم او الجلل به \* اى بمسئلك \* او بد را هم تصدق بمسئله \* ومفاده صحة البيع مع  
الكراهة وعن الثانى باطل لانه كالوقوف مجتبى \* ولا يعطى اجر الزار سنه \* لانه كبيع  
واستغنىت من قوله عليه الصلوة والسلام من باع جلا اضحيته فلا اضحية له من اية \*  
وكره جزؤها قبل الذبح \* لينتفع به فان جزءه تصدق به ولا يركبها ولا يحمل عليها شيأ  
لا يؤجرها فان نعل تصدق بالاجرة حاصى الفتاوى لانه التزم اقامة القرية بجميع  
اجزائها \* بخلاف ما بعده \* لمصول المقصود مجتبى \* ويكره الا تنفعا بلبسها قبله \*  
كما فى الصوف ومنهم من اجازهما للغنى لوجودها فى الذمة فلا تتعين زيادى \* ولو غلط  
اثنان وذبح كل شاة صاحبه \* يعنى عن نفسه على ما دل عليه قوله غلطا او لم يغلطا فيكون  
كل واحد وكيل عن الآخر دلالة هذه اية قاله ابن الكمال وظاهر كلام صدرا الشريعة وغيره  
وقوعه عن صاحبه \* صح \* استحسانا \* بلا عزم \* ويتحالان ولو اكلا ولم يعرفاه عرفا  
هذه اية وان تشاحا ضمن الكل لصاحبه قيمة لحمه واتصدق بها قلت وفى اوائل القاعدة  
الاولى من الاشباه لو شراها بنية الاضحية فذبحها غيره بلا اذنه فان اخذها  
من بوحه ولم يضمنه اجزأته وان ضمنه لا تجزئه وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا

ذبحها من مالها فلا ضمان عليه انتهى فراجع **\* كما \* يصح \* لو ضحى شاة الغصب \***  
 ان ضمنه قيمتها حية كما اذا باعها وكذا لو اقلعها ضمن لصاحبها قيمتها هدية لظهور انه  
 ملكها بالضمن من وقت الغصب **\* لا الوديعة وان ضمنها \*** لان سبب ضمانه هنا  
 بالبيع والمملك يثبت بعد تمام السبب وهو ان يبيع فيقع في غير ملكه قلت ويظهر ان العارية  
 كالوديعة والمرهونة كالمغصوبة تكونها مضمونة بالدين وكذا المشتركة فليراجع فروع لون  
 اضحية عليه الصلوة والسلام سوداء ثلث عشرة اضحيان لزمه ثنتان لمجيئ الاثر بهما  
 خافية والاصح وجوب الكل لا يجابه ما لله من جنسه ايجاب شرح وهبانية قلت ومغادة  
 لزوم الذئب ربما من جنسه واجب اعتقادي ارا اصطلاحى قاله المصنف فلم يفظ غنم بين  
 رجلين ضحيا بها جاز بخلاف العتق لصحة تسمية الغنم لا الرقيق **ضحى** بدنتين فالاضحية  
 كلاهما وقيل الزائد لحم والافضل الاكثر قيمة فان استويا فالأكثر لحما فان استويا فاطيبهما و  
 لو ضحى بالكل فالكل فرض كارك ان الصلوة فان الغرض منها ما يطلق عليه الاسم فاذا طولها  
 يقع الكل فرضا مجتبي شري الاضحية وامر رجلا بن بئها فقال تركت التسمية عمل الزمه  
 قيمتها يشتري الا امر بها اخرى ويضحي ويتصدق ولا ياكل لوايام النحر باقية والا تصدق  
 بقيمتها على الفقراء خافية وفيها اراد التضحية فوضع يده مع يد القصاب في الذبح واعانه  
 على الذبح سمي كل وجوبا ولو تركها احد هما او ظن ان تسمية احد هما تكفى حرمت وهي  
 تصلح لغزا فيقال اى شاة لا تحل بالتسمية مرة بل لا بد ان يسمى عليهما مرتين وقد نظمه  
 شطنا الخيال لملي فقال شعري اى ذبح لا بد للحل فيه **\* ان يعني بد كروى التنزيه \***  
 فاجب عنه بالقرىض فانا **\* لا نراه نثرا لان نرضيه \* نقلت في الجواب \* شعري \* خذ جوابا**  
 نظما كما تبتغيه **\* من فقيه مرويه عن فقيه \* هي شاة في ذبحها اشترك اثنا \* ن فتكرار**  
 الذبح كشرط كما نرويه **\* ذاك ذبح قصابه وضع اليد \* مع صاحب الذبي يرضيه \***  
 نعلي كل واحد منهما ان **\* يذكر الله جل عن تشبيهه \* وفي الوهبانية وشرحها قال \* شعري \***  
 ولو ذبحا شاة معا ثم واحد **\* اخل ببسم الله فالشاة تهجر \* وان يشتري منها ثلاثا ثلثة \***  
 واشكل فالتوكيل بالذبح يحسر **\* وكيل شري الشاة للغير ان شري \* يصح خلاف**  
 العكس والقرد يحسر **\* ولو قال سوداء نغير صح لا \* اذا كان في قرناء \* يغير \* بدنتين**

ممن ينذ والعشر الزموا \* ونصحيح الجباب الجميع محرر \* وعن ميت بالامر الزم قصه قاس \*  
والاذل منها وهذا المخير \* ومن مال طفل فالصحيح سقوطها \* وعن ابيه في حقه وهو ظاهر \*  
وراهب شاة راجع بعد ذبحها \* فيجزي من ضحى عليها ويؤجر \*

### \* كتاب الحظر والاباحة \*

مناسبتها ظاهرة والحظر لغة المنع والحبس وشرعا ما يمنع من استعماله شرعا والمحظور ضد  
المباح والمباح ما اجيز للمكلفين فعله وتركه بلا استحقاق ثواب وعقاب نعم يحاسب عليه  
حسابا يسيرا اختيار \* كل مكروه \* اى كراهة تحريم \* حرام \* اى كالحرمان في العقوبة  
بالنار \* عند محمد \* واما المكروه كراهة تنزيه فالى الحل اقرب اتفاقا \* وعندهما \*  
وهو الصحيح المختار ومثله الشبهة والبدعة \* الى الحرمان اقرب \* فالمكروه تحريما \* نسبته  
الى الحرمان كنسبة الواجب الى الغرض \* فيثبت بما يثبت به الواجب يعنى بظنى الثبوت  
وياثم بار تكا به كما ياثم بترك الواجب ومثله السنة المؤكدة وفى الزيلعي فى بحث حرمة  
الخيل القريب من الحرمان ما تعلق به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار بل العتاب  
كترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق به عقوبة النار ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته  
النبي المختار صلى الله عليه وسلم لحد يث من ترك سنتى لم ينل شفاعتى فترك السنة المؤكدة  
قريب من الحرمان وليس بحرمان انتهى \* الاكل \* للغذاء \* والشرب للعطش ومن حرمان  
ارميتة او مال غيره وان ضمنه \* فرض \* يثاب عليه بحكم الحد يث ولكن \* مقدار ما  
ينفع \* الانسان \* الهلاك عن نفسه وما جور عليه وهو مقل ارمي يتمكن به من الصلوة  
قائما ومن صومه \* مغادة جواز تقليل الاكل بحيث يضعف عن الغرض لكنه لم يجز كما فى  
الملتقى وغيره قلت ولغظا لمبتغى بالغين الغرض بقدر ما ينفع به الهلاك ويمكن معه  
الصلوة قائما انتهى فتنبيه \* ومباح الى الشيع لتزويد قوته وحرمان \* عبر فى الثانية بيكره \*  
وهو ما فوقه \* اى الشبع وهو اكل طعام غلب على ظنه انه افسد معدته وكن فى الشرب  
قهستاني \* الا ان يقصد قوة صوم الغد او لئلا يستحي خيفه \* ونحو ذلك ولا تجوز الرياضة  
بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العبادات ولا بأس بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ  
الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز فوق الحاجة وسنة الاكل بالبسملة اوله والحمد لله

آخره وغسل المدين قبله وبعد \* ويبدأ بأشباب قبله وبالشيخ بعد \* ملتقى \*  
 وكرة لحم الاقان \* اى الحماره الاصلية خلا فالملك \* ولبنها \* لبن \* الجلالة \*  
 التى تأكل العذرة \* \* \* لبن \* الرمكة \* اى الفرس وبول الابل واجازة ابو يوسف  
 للتداوى \* \* \* وكرة \* لهما \* اى لحم الجلالة والرمكة وتحبس الجلالة حتى يذهب  
 فتن لهما وقد ربثلثة ايام لدجاجة واربعة لشاة وعشرة لابل وبقر على الاظهر ولو اكلت  
 النجاسة وغيرها بحيث لم ينتن لهما حلت كما حل اكل جدى غدى بلبن خنزير لان  
 لحمه لا يتغير وما غدى به يصير مستهلكا لا يبقى له اثر \* ولوسقي ما يؤكل لحمه خمرا قلح  
 من ساعته حل اكله ويكره \* زيلعي وصيد شرح الوهبانية \* وتذكره \* الاكل والشرب  
 والادهان والتطيب من اناء ذهب وفضة للرجل والمرأة \* لا طلاق الحديث \* وكل \*  
 يكره \* الا كل بملقعة الفضة والذهب والاكتحال بميلها \* وما اشبه ذلك من الاستعمال  
 كمكحلة ومراة وقلم ودواة ونحوها يعنى اذا استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب  
 متعارف الناس والافلاكرامة حتى لو نقل الطعام من اناء الذهب الى موضع آخر او  
 صب الماء او الدهن في كفه لا طلى رأسه ابتداء ثم استعمله لا بأس به مجتنب وغيره وهو ما  
 حرره فى الدردر فليحفظ واستثنى القهستاني وغيره استعمال البيضة والجوشن والساعد  
 ان منهما فى الحرب للضرورة وهذا فيما يقع الى البدن واما لغيره تجهل ابا وان متخذة من ذهب  
 وفضة وسرير كذلك وفرش عليه من ديباج ونحوه فلا بأس به بل فعله السلف خلاصة  
 حتى اباح ابو حنيفة توسد الديباج والنوم عليه كما ياتي ويكره الاكل في نحاس او  
 صفر والا فضل الخزف قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ او انى بيته خزفا زارته الملائكة  
 اختيار \* لا \* يكره ما ذكر \* من \* اناء \* رصاص وزجاج وبلور عقيق \* خلافا لشافعي رحمه الله \*  
 وحل الشرب من اناء مغضض \* اى مزوق بالفضة \* والركوب على سرج مغضض و  
 الجلوس على كرسي مغضض \* لكن بشرط ان \* يتقى \* اى يجتنب \* موضع الفضة \*  
 بغم قيل ويد وجلوس سرج ونحوه وكذلك الاناء المضرب بذهب او فضة والكرسى المضرب  
 بهما وحلية مراة ومصفف بهما \* كما ارجله \* اى التفضيض \* فى نصل سيف وسكين  
 ارفى قبضتهما ولجام اوركاب ولم يضع يد موضع الذهب والفضة \* وكل اكتابة الذوب بذهب

ارفضة وفي المجتبى لأبأس بالسككين المفضض والمحابر والركاب وعن الثاني يكره الكل  
 والخلاف في المفضض اما المطلق فلا بأس به بالاجماع بلا فرق بين لجام وركاب وغير  
 هما لان الطلا مستهلك لا يخلص فلا عبرة لئله عيني وغمرة \* ويقبل قول كافر \* ولو  
 ميتوسيا \* قال اشتريت اللحم من كتابي فيحل او قال \* اشتريته \* من مجوسى فيحرم \*  
 ولا يرد به قول الواحد واصله ان خبر الكافر مقبول بالاجماع في المعاملات لا في  
 الديانات وعليه يحمل قول الكنز ويقبل قول الكافر في الحل والحرمه يعنى الحاصلين  
 في ضمن المعاملات لا مطلق الحل والحرمه كما توهمه الزيدى \* ويقبل قول المملوك \*  
 ولو انثنى \* والصبى في الهدية \* سواء اخبر باهل المولى غيره او نفسه \* والاذن \*  
 سواء كان بالتجارة او بدخول الدار منلا وقيله في السراج بما اذا غلب على رأيه صدقهم  
 فلو شرى صغيرا نوصا بون واشنان لأبأس ببيعه ولو نوزيب وحلولا ينبغي بيعه لان الظاهر  
 ككل به وتامه فيه \* ويقبل قول الغاسق والنافر والعبد في المعاملات \* اكثره  
 وقومها \* حكما اذا اخبر انه وكيل فلان في بيع كل ان يجوز الشراء منه \* ان غلب على  
 الرأي صدقته كما مر وسيمى آخر الشار \* وشرط العبد في الديانات \* هي التي  
 بين العبد والرب \* كالشجر عن نجاسة الماء فيتميم \* ولا يتوضا \* ان اخبر بها مسلم عدل \*  
 منزجر عما يعتقل حرمة \* ولو عبدا \* ارامه \* ويتحرى في \* خبر الغاسق \* نجاسة  
 الماء \* و \* خبر المستور ثم يعمل بغالب ظنه ولو اذاق الماء فيتميم فيما اذا غلب على رايه  
 صدقه ويتوضا فيتميم فيما اذا غلب \* ان رأيه \* كل به كان احوط \* وفي الجوهر \* و  
 تيسره بعد الرضوخ احوط قلت واما الكافر اذا غلب صدقه على كذب فارقته احب تم ستانى  
 وخلاصة وخانية قلت لكن لو تيمم قبل الا راق لم يجز تيممه بخلاف خبر الغاسق لصلاحيته  
 ملتزم ما في الجملة بخلاف الكافر ولو اخبر عدل بطهارته وعدل بنجاسته حكمهم بهما اذ  
 بخلاف الذي يمتنع وتعتبر الغلبة في اوان ظاهرة ونجاسة وذكية وميتة نان الا غلب ظاهر  
 تحرى ربا بعكس والسواء لا الا لعطش وفي الثياب يتحرى مطلقا \* دعي الى وائمة ونه  
 لعب او غناء تعد واكل \* لو المنكر في المنزل ولو على المائدة لا ينبغي ان يقعد بل يخرج معرضا  
 لغوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين \* فان قد رعى المنع فعل والا



يقول \* صبر ان لم يكن ممن يقتل به فان كان \* مقتل \* ولم يقتل رطل المنع خرج ولا  
يقول \* لان فيه شين الدين والمحكى عن الامام كان قبل ان يصير مقتل \* به \* وان علم  
اولا \* باللعب \* لا يحضر اصلا \* سواء كان ممن يقتل به او لالا ان حق الله عود انما يلزمه  
بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفي السراج ودلت المسئلة ان الملاهي كلها حرام ويدخل  
عليهم بلا اذ نهم لانكارا لثكر قال ابن مسعود وصوت اللهور والغناء ينبت النفاق في  
القلب كما ينبت الماء النباتات قامت وفي البرازية استماع صوت الملاهي كضرب قصب ونحوه  
حرام لقوله عليه الصلوة والسلام استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ  
بها كفر اى بالنعمة فصرف الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لا شكر فالواجب  
كل الواجب ان يجتنب كيلا يسمع لما روى انه عليه الصلوة والسلام ادخل اصبعه في اذنيه  
عند سماعه واشعار العرب لونها ذكر الفسق تكرة انتهى اول غليظا ان نب كما في الاختيار  
او الاستحلال كما في النهاية فائلا ومن ذلك ضرب النوبة للتفاخر فلو للتنبيه فلا بأس  
به كما اذ ضرب في ثلث اوقات لتد كير ثلث نفخات الصور لمناسبة بينهما فبعد العصر للإشارة الى  
نفخة الذرع وبعد العشاء الى نفخة الموت وبعد نصف الليل الى نفخة البعث وتامه فيما  
علقته على الملنقى والله اعلم

### \* فصل في اللبس \*

يحرم لبس الحرير ولو بحائل \* بينه وبين بدنه \* على المذهب \* الصحيح وعن الامام  
انما يحرم اذا لمس الجلب قال في القنية وهي رخصة عظيمة في موضع عمت به البلوى \*  
او في الحرب \* فانه يحرم ايضا عند \* وقال ليحل في الحرب \* على الرجل لا المرأة الا قدر  
ارباع اصابع \* كاعلام الثوب \* مضمومة \* وقيل منشورة وقيل بين وبين ظاهر المذهب  
علم جميع التفرق ولو في عمامة كما بسط في القنية وفيها عمامة طرازها قدر اربع اصابع  
من ابريسم من اصابع عمر رضى الله تعالى عنه وذلك قيس بشير ناير خص فيه \* وكذا  
الثوب المنسوج بدنه يحل اذا كان هذا المقدار \* اربع اصابع \* والا لا \* يحل للرجل  
زيلي وفي المجتبى العلم في العمامة في موضعين او اكثر يجمع وقيل لا وفيه وعن ابي حنيفة  
عمامة عليها علم من قصب فضة قد رثلث اصابع لا بأس ومن ذهب يكره وقيل لا يكره وفيه

تكره الحجة المكفوفة بحريز قلت وبهذا يثبت كراهة ما اعتاده اهل زماننا من القمص البصرية  
وفيه المرخص العلم في عرض الثوب قلت ومفاده ان القليل في طوله يكره انتهى قال المصنف  
وبه جزم من لا خسر ووصل را الشريعة لكن اطلاق الهداية وغيرها يخالفه وفي السراج  
عن السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا قال المصنف وهو مخالف لما مر من  
التقييد بربع اصابع وفيه رخصة عظيمة ان ابتدي به في زماننا انتهى قلت قال شيخنا واظن  
انه الرأفة وما يعقد على الرمح فانه حلال ولو كبير الا انه ليس بلبس وبه يحصل التوفيق \*  
ولا بأس بكلمة الديباج \* هو ما سداه ولحمته ابريسم شرح وهبانية \* وللرجال \* الكلمة  
بالكسر الشخانة والناموسية لانه ليس بلبس ونظمه شارح الوهبانية فقال \* شعر \* وفي  
كلمة الديباج فالنوم جائز \* وفي قنية والملتقى ذامسطار \* وتكره التكة منه \* اى من  
الديباج وهو الصحيح وقال لا بأس بها \* وكذا \* تكره \* القلنسوة وان كانت تحت  
العمامة والكيس الذى يعلق \* قنية \* واختلف في عصا بقا لجرادة \* اى بالحرير  
كذا فى المجتبى وفيه ان له ان يزين بيته بالديباج ويتجمل بالزاني ذهب فضة بلا  
تفاخر وفي القنية يحسن للفقهاء لف عمامة طويلة ولبس ثياب واسعة وفيها لا بأس  
بشدها را سود على عينيه من ابريسم لعن رقلت ومنه الرمد وفي شرح الوهبانية  
عن الملتقى لا بأس بعروة القميص وزر من الحرير لانه تبع وفي التارخانية عن السير  
الكبير لا بأس بازار الديباج والذهب وفيها عن مختصر الطحاوى لا يكره  
علم الثوب من الفضة ويكره من الذهب قالوا وهذا مشكل فقد رخص الشرع في  
الكفاف والكفاف قد يكون من الذهب انتهى \* ويحل توسده واقراسه \* والنوم  
عليه وقالوا لشافعى وما لك حرام وهو الصحيح كما في المواهب قلت فليست هذا  
لكنه خلاف المشهور وما جعله دنارا واذا اراد انه يكره بالاجماع سراج واما الجلوس  
على الفضة فحرام بالاجماع شرح مجمع \* ويحل \* لبس ما سداه ابريسم ولحمته غيره \*  
ككتان وفطن وخز لا ن الثوب انما يصير ثوبا بالنسج والنسج باللمة فكانت هي المعتبرة  
دون السداه قلت وفي الشرع بلاية عن المواهب يكره ما سداه ظاهر كما يعتا به وقيل لا يكره  
ونحوه في الاختيارات ولا يخفى ان الاصح اعتبار اللحمة كما يعلم من العزيمة بل في المجتبى

ان اكثر المشائخ انتوا بخلافه وفي شرح المجمع الخز صوف غنم البحر انتهى قلت وهذا  
كان في زمانهم واما الآن فمن الحرير روح فيحرم به برجندي و تاتار خانية فليحفظ \* و  
حل \* عكسه في الحرب فقط \* لوصفها يحصل به اتقاء العد و فلور قيقا حرم بالاجماع  
لعنم الغائنة سراج واما خالصه فيكره فيها عند خلا فالهما ملتقي قلت ولم ار مالو  
خلطت اللحمة بابريسم وغيره والظاهر اعتبار الغالب في حاوي الزاهدي يكره ما كان  
ظاهره قزاق وخطامنه خز وخطامنه قزاق ظاهر المذهب عن م جمع المتفرق الا اذا كان خطامنه  
قزاق وخطامنه غيره بحيث يرى كله قزاقا اذا كان كل واحد مستبيناً كالطراز في العمامة  
فظاهر المذهب انه لا يجمع انتهى واقره شيخنا قلت وقد علمت ان العبرة للحمة  
للاظهار على الظاهر فانهم \* ذكر لبس المعصفر والمزعفر الاحمر والاصفر للرجال \* مفاده  
انه لا يكره للنساء \* ولا بأس بسائر الالوان \* وفي المحتسب والقهستاني وشرح النقاية  
لا يبي المكارم لا بأس بلبس الثوب الاحمر انتهى ومفاده ان الكراهة تنزيهية لكن صرح  
في التحفة بالحرمة فافاد انها تحريرية وهي المحمل عند الاطلاق قاله المصنف قلت وللمشرية لاني  
فيها رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب \* ولا يتحلى الرجل بذئب و  
ذئبة \* مطابقا \* الاختام ومنطقة وحلية سيف منها \* اى الغضة اذا لم يرد به التزيين و  
في المحتسب لا يحل استعمال منطقة ومطها من ديباج وقيل يحل اذا لم يبلغ عرضها اربع  
اصابع وفيه بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة حلقة حديد ونحاس وعظم وسيجي حكم  
لبس اللؤلؤ \* ولا يتختم \* الا بالغضة لحصول الاستغناء بها فيحرم \* بغيرها كحجر \* و  
صحح السرخسي جواز اليشب والعقيق وعمم مالا خسرو \* وذهب وحديد وصغر \* وصرص  
وزجاج وغيرها لما مر فاذا ثبت كراهة لبسها للتختم ثبت كراهة بيعها وصيغها لما فيه من الاعانة  
على ما لا يجوز وكل ما ادى الى ما لا يجوز لا يجوز وتامه في شرح الوهبانية \* والعبرة  
بالثلاثة \* من الغضة \* لا بالغص \* فتجوز من حجر وعقيق وياقوت وغيرها وحل سمار  
الذهب في حجر الغص ويجعله لبطن كفه في يد اليسرى وقيل اليمنى الا انه من شعار  
الروافض فيجب التحرز عنه قهستاني وغيره قلت ولعله كان ربان فتبصر وينقشه اسمه او اسم  
الله تعالى لا تمثال انسان او طير ولا محل رسول الله ولا يزيد على مثقال \* وترك التختم

لغير السلطان والقاضي \* وذى حاجة اليه كمتول \* افضل ولا يشد سنه \* المأجور \*  
 بن هب بل بغضة \* وجوزها محيل \* ويتخذ انعامها \* لان الغضة تنتنه \* وكره الباس  
 الصبي ذهباً او حويراً \* فان ما حرم لبسه وشربه حرم الباسه وارشابه \* لا \* يكره \* خرقه  
 لوضوء \* بالفتح بقية بلله \* او مخاط \* او عرق لو الحاجة واول التكبر تكبره \* و \* لا \*  
 الرقعة \* هي خيط يربط باصبع او خاتم لتذكروا الشئ والحاصل ان كل ما فعل نجس اكره  
 وما فعل لحاجة لا عناية فرع في المجتبى التيممة المكروهة ما كان بغير العربة انتهى \*

\* فصل في النظر \*

والمس \* وينظر الرجل من الرجل \* ومن غلام بلغ حد الشهوة مجتبى ولو اصر د صبيح  
 الوجه وقد مر في الصلوة والاولى تنكير الرجل لئلا يتوهم ان الثاني عين الاول وكذا  
 الكلام فيما بعد قهستاني قلت وتريئة المقام تكفي فتدبر ثم نقل عن الزاهدى انه لو نظر  
 لعورة غيره باذنه لم يأثم قلت وفيه نظر ظاهر بل لفظ الزاهدى نظر لعورة غيره وهى غير  
 باذنه لم يأثم انتهى ~~لم يغط~~ \* سوى ما بين سرته الى تحت ركبته \* فالركبة عورة لا المرأة \*  
 ومن عرسه وامته الحلال \* له وطئها فخرج المجوسية والمكاتب والمشاركة ومنكوحه الغير  
 والمحرمه برضاع او مصاهرة فحكمها كالاجنبية مجتبى ويشكل بالمغضاة فانه لا يحل له وطئها  
 وينظر اليها قهستاني قلت وقد يجاب بانه اغلبي \* الى فوجها \* بشهوة وغيره والاولى  
 تركه لانه يورث الزمان \* ومن محرمة \* هى من لا يحل له نكاحها اهل ا ينسب او سبب  
 ولو بزنا \* الى الرأس والوجه والصدر والساق والعضدان امن شهوته \* وشبهته ايضا  
 ذكر في الهداية فمن قصره على الاول فقد قصر ابن كمال \* والا لا الى الظهر والبطن \*  
 خلا فالشافعى رحمه الله \* والفحن \* واصله قوله تعالى ولا يبد بين ذينتهن الا ليعولتهن  
 الآية وتلك المذكورات مواضع الزينة بخلاف الظهر ونحوه \* وحكمه غيره \* ولو من برة  
 او ام وان \* كل لك \* فينظر اليها كمحرمه \* وما حل نظره \* مما عر من ذكر او انثى \*  
 حل لمس \* اذا امن الشهوة على نفسه وعليها لانه عليه الصلوة والسلام كان يقبل رأس  
 فاطمة وقال عليه الصلوة والسلام من قبل رجل امه فكانه قبل عتبة الجنة وان لم يامن  
 ذلك او شك فلا يحل له للمس والنظر كشف الحقائق لابن سلطان والمجتبى \* الا من

اجبية \* فلا يحل مس وجهها وكفها وان امن الشهوة لانه اغلاظ ولد ايثبت به حرمة المصاهرة وهذا في الشابة اما العجوز التي لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومس يد ها ان امن ومتى جاز المس والنظر جاز سقره بها ويخلو اذا امن عليه وعليها والا وفي الاشياء الخلوة بالاجنبية حرام الا ملازمة مد يونه هربت ودخلت خربة او كانت عجوزا شوها او بحائل والخلوة بالمحرم مباحة الا الاخت رضاعا والصهرة الشابة وفي الشربة لية معزيا للشوهر ولا يكلم الا جنبية الا عجوزا عطست او سلمت فيشمتها ويرد السلام عامها والا لا انتهى وبه بان ان اغظة لاني نقل القهستاني ويكلمها بما لا يحتاج اليه زائدة فتنبه \* وله مس ذلك \* اي ما حل نظره \* ان اراد الشراء وان خاف شهوته \* للضرورة وقيل لا في زمانا وبه جزم في الاختيار \* وامة بلغت حل الشهوة لا تعرض \* على البيع \* في ارار واحد \* يستمر ما بين السرة والركبة لان ظهرها وبطنها عودة \* و \* ينظر \* من الاجنبية \* ولو كانة مجتبي \* الى وجهها وكفها فقط \* للضرورة قيل والقدم رائد راع اذا آجرت نفسها للخبز تا تاريخا نيه \* وعبد ها كالا جنبي معها \* فينظر اوجهها وكفها فقط نعم يد خل عليها بلا اذنها اجما عا ولا يسافر بها اجما عا خلاصة وعند الشافعي ومالك ينظر كمحرمه \* فان خاف الشهوة \* او شك \* امتنع نظره الى وجهها \* فحل النظر مقيد بعدم الشهوة والا فحرام وهذا في زمانهم اما في زماننا فيمنع من الشابة قهستاني وغيره \* الا \* النظر والمس \* لحاجة كقاض وشاهد يحكم ويشهد عليها \* لف ونشر مرتب لا لتحميل الشهادة في الاصح \* وكذا امر يد نكاحها \* ولو عن شهوة بنبة السنة لا قضاء الشهوة \* وشرائها ومن اوائها فينظر \* الطبيب \* الى موضع مرضها بقدر الضرورة \* اذا الضرورات تنقد ر بقدرها وكل انظر قابلة وختان وينبغي ان يعلم امرأة تد اويها لان نذر الجنس الى الجنس اخف \* وننظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل \* وقبل كالرجل بحرمه والاول اصح سراج \* وكل \* تنظر المرأة \* من الرجل \* كنظر الرجل للرجل \* ان امنت شهوتها \* فلوم تأمن او خافت او شكت حرم استحسانا كالرجل هو الصحيح في الفصلين تا تاريخا نية معزيا للمضمرات \* والنميمة كالرجل الا جنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلمة \* مجتبي \* وكل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال



لا يجوز بيعه \* ولو بيع الموت كشعر عانة وشعر رأسها وعظم ذراع حرة فميتة وساقها وقلامة ظفر رجلها دون يديها مجتبى وفيه النظر الى ملاء الا جنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر بشعر الا دمي حرام سواء كان شعرها او شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشرة والمستوشرة والنائمة والمتمصصة النائمة التي تنتف الشعر من الوجه والمتمصصة التي تفعل بها ذلك \* والخصي والمحبوب والمخنث في النظر الى الا جنبية كالفحل \* وقيل لا بأس بمحبوب جف ماؤه لكن في الكبريت ان من جوزة فمن قلة التجربة والى يائه \* وجاز عزله عن امته بغير اذنها وعن عرسه به \* اى باذن حرة او مولى امة وقيل يجوز بل ونه لغساده الزمان ذكره ابن سلطان \*

### \* باب الاستبراء وغيره \*

من ملك \* استمتع \* امة \* بنوع من انواع الملك كـ شراء وارث وسبي ودفع جناية وفسخ بيع بمل القبض ونحوها وقيل ت بالاستمتاع لتخرج شراء الزوجة كما سيجي \* ولو بكر او مشترية من امرأة او عبد \* ولو عبد \* كما كتبه وماذونه لو مستغرقا بالبن والا لا استبراء \* او \* من \* محرما \* غير رحمها كيلا تعتق عليه \* او من مال صبي \* ولو طفله \* حرم عليه وطئها \* كذا \* دواعيه \* في الاصح لاحتمال وقوعها في غير ملكه بظهورها حبلي \* حتى يستبرأها بحيضة فيمن تحيض وشهر في ذات اشهر \* وهي صغيرة وآيسة ومنقطعة حيض ولو حاضت فيه بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع حيضها بان صارت ممتة الطهر وهي ممن تحيض استبراءها بشهرين وخمسة ايام عند مسمى رح وبه يفتي والمستحاضة بل عنها من اول الشهر عشرة ايام برجندي وغيره فليحفظ \* وبوضع الحمل في الحامل ولا يعتل بحيضة ملكها فيها ولا التي \* بعد الملك \* قبل قبضها ولا بولادة حصلت كذا لك \* اى بعد ملكها قبل قبضها \* كما لا يعتل بالحاصل من ذلك \* اى من حيضة ونحوها بعد البيع \* قبل اجازة بيع فضولي وان كانت في يد المشتري ولا \* يعتل ايضا \* بالحاصل بعد القبض في الشراء الغاسل قبل ان يشتريها \* شراء \* صك \* لا نفاء الملك \* ويجب بشراء نصيب شريكه من امة مشتركة بينهما \* لتام ملكه \* ان \* يرتضى بحيضة حاضتها وهي محرمة ان مكاتبه بان \* اشترى امة مجوسية او مسلمة و \* كتبها بعد

الشرء \* قبل الاستبراء فحاضتا \* ثم اسلمت المجوسية او عجزت المكاتبه \* لوجودها  
 بعد الملك \* ولا يجب عند عود الابقه \* اى في دار الاسلام خانية \* ورد المغنوبة \* اى  
 اذ لم يصبها الغاصب خانية \* والمستأجرة وفك المرهونة \* لعدم استحاث الملك ولو  
 اقال البيع قبل القبض لا استبراء على البائع كما لو باعها بخيار و قبضت ثم ابطله بخياره لعدم  
 خروجها عن ملكه وكذا لو باع مدبرته او ام ولد و قبضت ان لم يطأها المشتري وكذا  
 لو طلقها الزوج قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء وان قبله فالمختار وجوبه  
 زيلعى قلت وفي الجلاية شرى معتدة الغير وقبضها ثم مضت عدتها لم يستبها لعدم حل  
 وطئها للبائع وقت وجود السبب \* ولا بأس بحيلة اسقاط الاستبراء اذا علم ان البائع لم  
 يقر بها فى طهرها ذلك والا لا يفعلها به يفتى \* وهى اذا لم تكن تحته حرة \* او اربع آماء \*  
 ان ينكحها \* ويقبضها \* ثم يشتريها \* فتحل له للحال لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى  
 زوجته لا يجب ايضا ونقل في الدرعن ظهيرا لدين اشتراط وطئه قبل الشرء  
 وذكر وجهه \* وان كانت تحته حرة \* فالحيلة \* ان ينكحها البائع \* اى يزوجه ممن يثق  
 به كما سيجى \* قبل الشرء او \* ان ينكحها المشتري قبل قبضه \* لها فلو بعد \* لم يسقط \* من  
 موثوق به \* ليس تحته حرة \* او يزوجه بشرط ان يكون امرها بيدها \* او بيد من يطلقها  
 متى شاء ان خاف ان لا يطلقها \* ثم يشتري \* الامة \* ويقبض او يقبض فيطلق الزوج \*  
 قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقيل المسئلة التي احل ابو يوسف  
 عليها مائة الف درهم ان زينة حلفت الرشيد ان لا يشتري عليها جارية ولا يستوهبها  
 فقال يشتري نصفها ويوهب له نصفها ملتقط \* او يكتبها \* المشتري \* بعد الشرء \* و  
 القبض كما يغيد \* اطلاقهم وعليه فيطلب الفرق بين الكتابة والنكاح بعد القبض وقد  
 نقله المصنف عن شيخه بحثا كما سنذكره لكن في الشرح لاجلية عن المواهب التصريح بتقيد  
 الكتابة بكونها قبل القبض فليترز قلت ثم وقعت على البرهان شرح مواهب الرحمن  
 فلم ار القيد المذكور فتدبر \* ثم يفسخ برضاها فيجوز له الوطئ بلا استبراء \* لزوال  
 ملكه بالكتابة ثم يجدد \* بالتعجيز لكن لم يحلث ملكه حقيقة فلم يوجد سبب الاستبراء  
 وهذا سهل الحيل تارة خانية \* له امتان \* لا يجتمعان نكاحا \* اختان \* ام لا \*

قبلها \* فلو قبل او وطئ احد نهما يتحل له وطئها وتقبيلا دون الاخر على \* بشهوة \* الشهوة  
 في القبلة لا تعتبر بل في المس والنظر ابن كمال \* حرمتا عليه وكذا لك \* يحرم عليه \*  
 الدواعى كالنظر والتقبيلا حتى يحرم فرج احداهما \* عليه ولو بغير فعله كاستيلاء كفار  
 عليها ابن كمال \* بملك \* ولو لبعضها باى سبب كان \* او نكاح \* صحيح لا فاسد الا  
 بالخل خول \* او عتق \* ولو لبعضها او كتابة لانها تحرم قوجها بخلاف قد بين و رهن  
 واجارة قلت والمستحب ان لا يمسه حتى تمضي حيضة على المحرمة كما بسطته في شرح  
 المتقى \* وكره \* تحريرا قهستاني \* تقبيل الرجل \* فم الرجل او يد او شيئا منه وكذا  
 تقبيل المرأة المرأة عند لقاء او وداع قنية وهذا النوع شهوة واما على وجه البر فجايز عند  
 الكل خانية وفي الاختيار عن بعضهم لا بأس به اذا قصد به البر وامن الشهوة كتقبيل  
 وجه وخل نقيه ونحوه \* وكذا \* معا نقتله في ازار واحد \* وقال ابو يوسف لا بأس بالتقبيل  
 واما نقتله في ازار واحد \* ولو كان عليه قميص او جبة جاز \* بلا كراهة بالاجماع وصحة  
 في الهداية وعليه المتون وفي التتائى لو القبلة على وجه المبررة دون الشهوة جاز  
 بالاجماع \* كالمصافحة \* اى كما تجوز المصافحة لانها سنة قد يمة متواترة لقوله عليه الصلوة  
 والسلام من صافح اخاه المسلم وحرك يده تناثرت ذنوبه واطلاق المصنف تبع للدور  
 والكنز والوقاية والنقاية والمجمع والملقى وغيرها يغيد جوازها مطلقا ولو بعد العصر  
 قولهم انه بدعة اى مباحة حسنة كما افاد النورى في اذكاره وغيره في غيره وعليه يحمل  
 ما نقله عنه شارح المجمع من انها بعد الفجر والعصر ليس بشئ توفيقا فتأمله وفي القنية  
 السنة في المصافحة بكتايديه وتاممه فيما علقه على المتقى \* ولا يجوز للرجل مضاجعة  
 الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من الفراش \* قال عليه الصلوة والسلام لا  
 يغضى الرجل الى الرجل في نوب واحد ولا تغضي المرأة الى المرأة في السوب الواحد  
 واذا بلغ الصبي او الصبية عشر سنين يجب التفريق بينهما ابن اخيه واخوته وامه وابيه في  
 المضجع لقوله عليه الصلوة والسلام وفرقوا بينهم في المضجع وهم ابنا عشر وفي التنف اذا  
 بلغوا استاكذ انى المجتبى وفيه الغلام اذا بلغ حد الشهوة كالفحل والكافرة كالمسلمة عن ابى  
 حنيفة رح لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة وحجته الختان وقيل في ختان الكبير

إذا أمكنه ان يختن نفسه فعل والالم يفعل الا ان لا يمكنه النكاح او شراء الجارية والظاهر  
 في الكبير انه يختن ويكفى قطع الاكثر \* ولا بأس بتقبيل يد \* الرجل \* العالم \* والمتورع  
 على سبيل التبرك ودر ونقل المصنف عن الجاهل مع انه لا بأس بتقبيل يد الحاكم المتدين \*  
 والسلطان العادل \* وقيل سنة مجتبي \* وتقبيل راسه \* اى العالم \* اجود \* كما في البرازية  
 \* ولا رخصة فيه \* اى فى تقبيل اليد \* لغيرهما \* اى لغير عالم وعادل هو المختار  
 مجتبي وفي المحيطان لتعظيم اسلامه واكرامه جازوان لنيل الدنيا كره \* طلب من عالم  
 اوزاهد ان \* يد فع اليه قد مه و \* يمكنه من قد مه ليقبله اجابه وقيل لا \* يرخص فيه  
 كما يكره تقبيل المرأة فم اخرى او دخلها عند اللقاء او الوداع كما في القنية مقن ما للقليل  
 قال \* و \* ما يفعله الجهال من \* تقبيل يد نفسه اذ القى غيره \* فهو \* مكروه \* فلا  
 رخصة فيه واما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فمكروه اجما عا \* وكل \* ما يفعلونه من \*  
 تقبيل الارض بين يدي العلماء \* والعظماء فحرام والفاعل والراضى به آثم لان  
 يشبه عبادة الوثن وهل يكفران على وجه العبادة والتعظيم كفر وان على وجه التحية لا  
 وصار آثما مرتكبا للكبيرة وفي المتنقط التواضع لغير الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يندب  
 القيام تعظيما للقادم كما يجوز القيام ولول القارئ بين يدي العالم وسيجي نظاما فائلا  
 قيل التقبيل على خمسة اوجه قبلة المودة للوالد على الخد وقبلة الرحمة لوالد يه على الرأس  
 وقبلة الشفقة لاخيه على الجبهة وقبلة الشهوة لامرأته او امته على النعم وقبلة التحية  
 للمؤمنين على اليد وزاد بعضهم قبلة اليانة للحجر الاسود جوهرية قلت وتقدم في الحج  
 تقبيل عتبة الكعبة وفي القنية في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل المصحف قيل بدعة لكن  
 روى عن عمر رضى الله عنه انه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول عهد ربي  
 ومنشور ربي عز وجل كان عثمان رضى الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهه واما  
 تقبيل الخبز فجوز الشافعية انه بدعة مباحة وقيل حسنة وقالوا يكره دوسه لا يوسه ذكره ابن  
 قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر في بحث الوليمة وقواعد نالتا بابه وجاء  
 لا تقطعوا الخبز بالسكين واكرموه فان الله اكرمه \*

### \* فصل فى الجميع \*

كره بيع العذرة \* رجيع الادمى \* خالصة لا \* يكره بل يصح بيع \* السرقين \* اى  
 الزبل خلا فالشافعى رحمه الله \* ويصح \* بيعها \* مخلوطة بتراب او رماد غلب عليها \*  
 فى الصحيح \* كما صح الانتفاع بمخلوطها \* اى العذرة بل بها خالصة على ما صححه  
 الزيلعى وغيره خلا فالصحيح الهداية فقد اختلف التصحيح وفى الملتقى ان الانتفاع  
 كالبيع اى فى الحكم فانهم \* وجاز اخذ دين على كافر من ثمن خمر \* لصحة بيعه \*  
 بخلاف \* دين على \* المسلم \* لبطلانه الا اذا وكل ذميا ببيعه فيجوز عنده خلا فالهماو  
 على هذ الروايات مسلم وترك ثمن خمر باعه مسلم لا يحل لورثته كما بسطه الزيلعى  
 وفى الاشباه الحرمه تنتقل مع العلم الا للوارث الا اذا علم ربه تلت ومرفى البيع  
 الفاسد لكن فى المجتبى مات وكسبه حرام فالمرأث حلال ثم رمز وقال لا ناخذ  
 بهذه الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة فتنبه \* و \* جاز \* تحلية المصنف \* لما فيه من  
 تعظيمه كما فى نقش المسجد \* وتعشيره ونقطه \* اى اظهار اعزاه وبه يتصل الفرق جد  
 خصوصا للعلم فيستحسن وعلى هذ الا بأس بكتابة اسامى السور وعد الآى وعلامات  
 الوقف ونحوها فهى بدعة حسنة ودرر وتنية وفيها لا بأس بكواغذ اخبار ونحوها فى  
 مصحف وتفسير ونقه وتكره فى كتب نجوم وادب ويكره تصغير مصحف وكتابه بقلم دقيق  
 يعنى تنزيها ولا يجوز لف شى فى كاغذ ونقه وفي كتب الطب يجوز \* و \* جاز \* دخول  
 الذمى مسجد \* مطلقا وكرهه مالك مطلقا وكرهه محمد والشافعى واحمد فى المسجد الحرام  
 قلنا النهى تكوينى لا تكليفى وقد جوزوا عبور عابر السبيل جنبا وح فمضى لا يقر بوالا  
 يحجوا ولا يعتنوا وعراة بعد حج عامهم هذ اعام تسع حين امر الصديق ونا دى على بعير  
 بسورة براءة وقال الا لا يحج بعد عامنا هذ امشرك ولا يطوف عريان رواه الشيخان و  
 غيرهما فليحفظ قلت ولا تنس ما مرفى فصل الجزية \* و \* جاز \* عيادته \* بالاجماع  
 وفى عيادة المجوسى قولان \* و \* جاز \* عيادته فاسق \* على الاصح لانه مسلم والعيادة  
 من حقوق المسلمين \* و \* جاز \* خضاء البهائم \* حتى الهرة واما خضاء الادمى فحرام قيل  
 والغرس وقيدوه بالمنفعة والا فحرام \* وانزاع الحمير على الخيل \* كعكسه قهستاني \*  
 والحقنة \* للتداوى ولولرجل بطاهر لا بنجس وكذا اكل تد ولا يجوز الا بطاهر و



جوزة في النهاية بمحرم اذا اخبره طبيب مسلم ان فيه شفاء ولم يجد مباحا يقوم مقامه قلت وفي النزاية ومعنى قوله عليه الصلوة والسلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ففي الحرمة عند العلم بالشفاء دل عليه جواز اساعة اللقمة بالخمر وجواز شربه لازالة العطش انتهى وقد قد مناه \* و \* جاز \* رزق القاضي \* من بيت المال لو بيت المال حلالا جمع بحق والا لم يحل وعبر بالرزق ليغيد ثقل يره بقدر ما يكفيه واهله في كل زمان ولو غنيا في الاصح وهذا الوجه شرط ولوبه كالأجرة فحرام لان القضاء طاعة فلم تجز كسائر الطاعات قلت وهل يجري فيه كلام المتأخرين بحرر \* و \* جاز \* سفر الامة وام الول \* والمكاتب والمبعدة \* بلا محرم \* هذا في زمانهم اما في زماننا فلا لغلبة اهل الفساد وبه يغتنى ابن كمال \* و \* جاز \* شراء ما لا بد للصغير منه وبيعه \* اى بيع ما لا بد للصغير منه \* لا خوعم وام وملتقطهوني حجرهم \* اى فى كنفهم والا لا \* و \* جاز \* اجارته لامة فقط \* لو في حجرها وكذا الملتقطهوني الاصح كذا اعزاه المصنف لشرح المجمع ولم اراه فيه ويأتي متنا ما ينافيه فتنبه وكذا العمة عند الثانى خلا فاللثالث واو آجر الصغير نفسه لم يجز الا اذا فرغ العمل لتخصه نفعا فيجب المسمى وصح اجارة اب وجد و قاض ولو بون اجر المثل في الصحيح كما يعلم من الدرر فنبصر \* و \* جاز \* بيع عصير \* عنب \* ممن \* يعلم الله \* يتخذ خمر \* لان المعصية لا تقوم بعينه بل بعد تغييره وقيل يكره لاعانته على المعصية ونقل المصنف عن السراج والمشكلات ان قوله ممن اى من كافرا ما يبيعه من المسلم فيكره ومثله في الجوهره والبا قانى وغيرهما زاد القمستانى معزيا للخانية انه يكره بالاتفاق \* بخلاف بيع امرد ممن يلوط به وبيع سلاح من اهل الفتنة \* لان المعصية تقوم بعينه ثم الكراهة فى مسئلة الامرد مصرح بها في بيع الخانية وغيرها واعتمده المصنف على خلاف ما فى الزيلعى والعينى وان اقره المصنف في باب البغاة قلت وقد منا ثم معزيا للنهر ان ما قامت المعصية بعينه يكره ببيعه تحريرا والا فتزنها فليحفظ توفيقا \* و \* جاز \* تعمير كنيسة \* و \* حمل خمر ذمي \* بنفسه او دابته \* باجر \* لا عصرها لقيام المعصية بعينه \* و \* جاز \* اجارة بيت بسواد الكوفة \* اى قربها \* لا بغيرها على الاصح \* واما الامصار وقرى غير الكوفة فلا يمكنون لظهور شعار الاسلام فيها وخص

سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة \* ليتخذ بيت نارا او كنيسة او بيعا  
 فيه الخمر \* وقال لا ينبغي ذلك لانها اعانة علي المعصية وبه قالت الثلاثة زيلعي \*  
 جاز \* بيع بناء بيوت مكة وارضها \* بلا كراهة وبه قال الشافعي رحمه الله وبه يقتل عيني  
 وقد مرفى الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره بيع ارضها كبنائها وبه يعمل وفي  
 مختارات النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بنائها واجارتها \* لكن في الزيلعي  
 وغيره يكره اجارتها وفي آخر الفصل الخامس من التانارخانية واجارة الوهبانية قال ابو حنيفة  
 اكره اجارة بيوت مكة في ايام الموسم وكان يقتل لهم ان ينزلوا عليهم في دورهم  
 لقوله تعالى سوا العاكف فيه والباد ورخص فيها في غير ايام الموسم انتهى فليحفظ قلت  
 وبه يظهر الفرق والتوفيق وهكذا كان ينادى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ابام  
 الموسم ويقول يا اهل مكة لا تتخذن البيوتكم ابوابا لنزل البادية حيث شاء ثم يتلو الآية  
 فليحفظ \* و \* جاز \* قيد العبد \* تحرزا عن التمرد والابق وهو سنة المسلمين في  
 الفساق \* وقبول هدية عبد تاجر واجابة دعوته واستعاره دابته \* استحسانا \*  
 وكره كسوته \* اى قبول هدية العبد \* ثوبا واهل ارضه النقلين \* لعدم الضرورة \*  
 واستئجار الخصي \* ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله على الحريم لو سنة خمسة عشر \*  
 و \* كره \* اقراض \* اى اعطاء \* يقال \* كسبا زوغيره \* درهم \* اوبر الخوف هلاكه  
 لو بقى بيد المشتري \* لياخذ \* متغرقا \* منه \* بن لك \* ماشاء \* لو لم يشترط حال العقل  
 لكن يعلم انه يلغى ذلك لانه شر نيل لانه قرض جر نفعاً وهو بقاء ماله فلو اودعه لا يكره  
 لانه لو هلك لا يضمن وكذا الوشرط ذلك قبل الاقراض ثم اقضه لم يكره اتفاقا قهستاني  
 وشر نيل لية \* و \* كره تحريما \* اللعب بالنرد \* كذا \* الشترنج \* بكسر اوله ويهمل ولا  
 يفتح الا نادرا واباحه الشافعي رحمه الله وابو يوسف رح في رواية ونظمها شارح الوهبانية  
 فقال نظاما \* شعري \* ولا بأس بالشطرنج وهي رواية \* عن البحر قاضى الشرق والغرب  
 تؤثر \* وهذا اذا لم يقامر ولم يداوم ولم يشغل بواجب والا فحرام بالاجماع \* و \* كره \*  
 كل لهو \* لقوله عليه الصلوة والسلام كل لهو والمسلم حرام الا ثلاثة ملاعبة امله وتأديبه  
 بغرسه ومناخلته بقوسه \* و \* كره \* جعل الخيل \* طرق له رواية \* في عنق العبد \* يعلم

باباته وفي زماننا لا بأس به لغلبة الألباق خصوصاً في السودان وهو الميزان كما في شرح المجمع  
للعيني \* بخلاف القيل \* فانه حلال كما مر \* و \* كره \* قوله في دعائه بمقتل العز من  
عرشك \* بتقل يم العين وعن ابي يوسف لا بأس به وبه اخذ ابو الليث للآثر و  
الاحوط الامتناع كونه خبر واحد فيما يخالف القطعي اذا المتشابه انما يت بالقطعي هـ اية  
وفي التاتار خانية معزياً للمنتقى عن ابي يوسف رح عن ابي حنيفة رح لا ينبغي  
لاحد ان يدعوا الله الا به والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استغفيل من قوله تعالى والله  
الاسماء الحسنى فادعوه بها قال وكان الا يصلي احد على احد الا على النبي صلى الله عليه وسلم  
و \* كره \* موله \* بحق رسلك و انبيائك \* و ليائك \* او بحق البيت لانه لاحق للبيت على  
الخالق تعالى وار قال لا خير بحق الله او بالله ان تفعل كذا الا يلزم ذلك وان كان الاولى  
فعله درروني المختارات قال ابن المبارك سأل لوجه الله او لحق الله يعني ان لا يعطيه  
شيئاً لانه عظم ما حفر الله وفيها قرآ القرآن ولا يعمل بموجبه يثاب على قراته كمن  
يصلي ويعصى فرح هل يكره رفع الصوت بالكرك والدعاء قيل نعم ونسأله  
قبيل جنات البرازية \* و \* كره \* احتكار قوت البشر \* كتين \* وعنب ولوز \* والبهائم \*  
كتين وقت \* في بلد يضرباً هله \* لحد يث الجالب مرزوق والمحتكر ملعون فان لم  
يضرب لم يكره ومثله تلقى الجلب \* و \* يجب ان \* يأمره القاضي ببيع ما فضل عن نية  
وقوت اهله فان لم يبيع \* بل خالف امر القاضي \* عزه \* بما يراه رادعاه \* وباع \*  
القاضي \* عليه \* طعامه \* وفاقاً \* على الصحيح وفي السراج لو خاف الامام على اهل  
بلد الهلاك اخذ الطعام من المحتكرين وفرق عليهم فاذا وجد واسعة ردوا مثله وهذا ليس  
بمجرد بل للضرورة ومن اضطر لمال غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضاه ونقله الزياجي  
عن الاخيار و اقره \* ولا يكون محتكراً حبس غلة ارضه \* بلا خلاف \* ومجلبه من  
بلد آخر \* خلافاً للناني وعند محمد ان كان يجلب منه عادة كره وهو المختار ملتقى \* ولا  
يسعر الحاكم \* لقوله عليه الصلوة والسلام لا تسعروا فان الله هو المسعر القابض الباسد الرزاق \*  
الا اذا تعدى الارباب عن القيمة تعدى يا فاحشاً فيسعر بمشورة اهل الرأي \* وقال  
مالك رح على الوالي التسعير عام الغلاء وفي الاختيار ثم اذا سعر وخاف البائع ضرب

الا امام لو نقص لا يحل للمشتري وحيلته ان يقول له بغني بما تجبه ولو اصطالحوا على سعر  
 الخبز واللحم ووزن ناقص ارجع المشتري بالنقصان في الخبز لا اللحم لشهرة سعره عادة  
 بخلاف اللحم قلت وافاد ان التسعير في القوتين لا غير وبه صرح العتابي وغيره لكنه اذا  
 تعدى ارباب غير القوتين وظلموا على العامة فيسعر عليهم الحاكم بناء على ما قاله ابو يوسف  
 رح ينبغي انه يجوز ذكره القهستاني فان ابا يوسف رح يعتبر حقيقة الضرر كما تقرر  
 فتدبر \* يكره امساك الحمامات \* ولو في برجها \* ان كان يضر بالناس \* بنظر او جلب  
 والاحتياط ان يتصلق بها ثم يشتريها او توهب له مجتنب \* فان كان يطير ما فوق السطح  
 مطالعا على عورات المسلمين و يكسر زجاجات الناس برميها تلك الحمامات عزروا ومنع  
 اشد المنع فان لم يمتنع بذلك ذنبها \* اى الحمامات \* المحتسب \* وصرح في الوهبانية  
 بوجوب التعزير وذبح الحمامات ولم يقيد بما مر ولعله اعتمد عادتهم وان للاستيناس  
 فمباح كشراء عصفار ليعتقها ان قال من اخذها فهي له ولا تخرج عن ملكه باعتاقه وقيل  
 يكره لانه تضيق المال جامع الغنات وفي المختارات سيب دايته وقال هي لمن اخذها لم يأخذها  
 ممن اخذها ومن في الحج وجاز ركوب الثور وتحميله والكراب على الحمير بلا جهل وضرب اذ ظلم  
 الالة اشد من ظلم الذمى وظلم الذمى اشد من ظلم المسلم \* ولا بأس بالمسابقة في الرمي  
 والغرس \* والبغل والسما ركذ افي الملتقى والمجمع واقره المصنف هنا خلافا لما ذكره في  
 مسائل شتى فتنبه \* والابل \* علي \* الا قد ام \* لانه من اسباب الجهاد فكان مندوبا  
 وعند الثلاثة لا يجوز في الا قد ام اى بالجعل واما بدونه فيباح في كل الملاعب كما  
 يأتي \* حل الجعل \* وطاب لانه يصير مستقرا ذكر البرجندى وغيره وعلله البرازى  
 بانه لا يستحق بالشرط شيء لعدم العقد والقبض انتهى ومغاده لزومه بالعقد كما يقول  
 الشافعية فتبصر \* ان شرط المال \* في المسابقة \* من جانب واحد وحرم لشرطها \* فيها \*  
 من الجانبين \* لانه يصير قمارا \* الا اذا ادخلنا \* محلا \* بينهما \* بغرس كفى  
 لغرسيهما بتوهم ان يسبقهما والالم يجرثم اذا سبقهما اخذ منهما وان سبقاه لم يعطيهما  
 وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه \* وكن الحكم \* في المنفعة \* فاذا  
 شرط لمن معه الصواب صح وان شرطه لكل على صاحبه لا درر ومجتنب والمصارعة

ليست نبيذ عة الا للتلهي فتكره برجندي واما السباق بلا جعل فيحل في كل شيء كما  
يا تى وعند الشافعية المسابقة بالاقدام والطير والبقر والسباحة والصولجان والبندق  
والسفن ورمى الحمر واشالته باليد والشباك والوقوف على رجل ومعرفة ما يبد  
من زوج او فرد واللعب بالخاتم وكذا الحبل كل لعب خطر لحاذق تغلب سلامته كرمى  
لرام وصيد لحمة ويسئل النفرج عليهم ح وحديث حل ثوا عن بني اسرائيل يفيد حل  
سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذ به بقصد الفرجة لا الحجة بل وما  
يتيقن كذ به لكن بقصد ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نورا لشجاعة علي السنة  
آدميين او حيوانات ذكره ابن حجر \* ويستحب قلم اظافيره \* الا لمجاهد في  
دار الحرب فيستحب توفير شاربه واظفاره \* يوم الجمعة \* وكونه بعد الصلوة افضل  
الا اذا اخره اليه تاخير افا حشا فيكره لان من كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا و  
في الحديث من قلم اظافيره يوم الجمعة اعاده الله من البلايا الى يوم الجمعة الثانية  
وزيادة ثلثة ايام ورو عنه عليه الصلوة والسلام من قلم اظفاره مخالفا لم ترمد  
حينه ابد اي عني كقول علي رضي الله تعالى عنه \* شعري \* قلموا اظفاركم بسنة وادب \* يمينها  
خوا بس يسارها او خصب \* وبما نه وتما منه في مفتاح السعادة وفي شرح الغزوية وروى  
انه صلى الله عليه وسلم بدهاء بمسبحة اليمنى الى الخنصر ثم بخنصره اليسرى الى الابهام  
وختمه بالابهام اليمنى وذكر له الغزالي في الاحياء وجهها وحيها ولم يثبت في اصابع الرجل  
نقل والا دلى تعليمها كتشليلها قلت وفي الموهب الليلية قال الحافظ ابن حجر انه يستحب  
كيف ما احتاج اليه ولم يثبت في كفيته شيء ولا في تعبين يوم له عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وما يعزى من النظم في ذلك للامام علي بن ابي طالب \* ويستحب \*  
حلق عانته وتنظيف بده بالاغناس في كل اسبوع مرة \* والا فضل يوم الجمعة وجاز  
في كل خمسة عشر وكرة تركه وراء الاربعين مجتنب وفيه حلق الشارب بده وقل  
سنة ولا بأس بنشف الشيب واخذ اطراف اللحية والسنة فيها القبضة وفيه قطعت شعر رأسها  
اثمت ولعنت زاد في البزازية وان باذن الزوج لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق و  
لك يحرم على الرجل قطع لحيمته والمعني المؤثر التشبه بالرجال انتهى قلت واما حلق راسه



ففي الوهبانية قال **نشعر** \* وقد قيل حلق الراس في كل جمعة **يحب** وبعض بالجواز  
 يهمل **رجل تعلم علم الصلوة** أو نحوه **ليعلم الناس** وآخر **ليعمل به** فالأول أفضل **لأنه متعل**  
 وروى من ذكره العلم ساعة خير من أحياه ليله وله الخروج **لحلب العلم الشرعي** بلا اذن  
 والى به لو ملتجئ أو تمامه في الدردية وإذا كان الرجل يصوم ويصلى ويضر الناس بيده  
 ولسانه فلكره بما فيه ليس بغيبة حتى لو أخبر السلطان بذلك لينزجره لا إثم عليه **وقالوا**  
 ان علم ان ابا يقد رطل منعه اعلمه ولو بكتابة والا لا كيلا تقع العلل وادتمامه في  
 الدردية **وكذا لا إثم عليه** \* وذكر مسامحة اخيه على وجه الامتناع لا يلدون غيبة انما  
 الغيبة ان بن كرعلى وجه الغصب بريد السب **ولو اعتاب اهل قرية فليس بغيبة** لانه  
 لا يريد بدكاهم بل بعرضهم وهم مجهول خافية فتباح غيبة مجهول ومتظاهرين بقمح المصاهرة  
 والسوء اعتداء تنزل يرأسه ولشكر من ذلامه للتأكد شرح وهبانية **وكما تكون الغيبة**  
 باللسان **صريحا** \* تكون **اخفا** ان فعل وبالضم وبالكناية وبالسريكة وبالرمز **وبغمر**  
 الحين والاشارة بالليل **وكما يفهم منه المتصور** فهو داخل في الغيبة وهو حرام و  
 من ذلك ما تالت عائشة رضي الله عنها دخلت علينا امرأة فلما رأت ارمأت يدي الى  
 تصبرة فقال عليه السلام اغتبتها ومن ذلك المتحاشات كان يمشى منعارجا وكما  
 بمشي فهو غيبة بل اتبع لانه اعظم في التصور والتفهم ومن الغيبة ان يقول بعض من  
 مر بنا اليوم او بعض من رأينا اذا كان المخاطب يفهم شخصنا معينا لان المتكلم ومفهومه  
 دون ما به التهميم واما اذا لم يفهم عينه حادرو تمامه في شرح الوهبانية ونهاية الغيبة ان  
 تصف اخاك حال كونه غائبا بوصف يكرهه اذا سمعه عن ابي هريرة قال قال عليه الصلوة  
 والسلام اقل رونا ما الغيبة فقالوا الله ورسوله اعلم قال ذكر كذا حاك ما ذكره قيل  
 افرايت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول اذنته وان لم يكن فيه فقل بهته  
 واذا لم تبلغه يكتفيه الله والاشراط بيان كل ما غنابه به **وصلى الرحمن واجبة ولو**  
 كانت **بسلام وتحييه وهديته** \* ومعارضة ومجاساة ومكاملة وتلطف واحسان وبزورهم  
 غيبا ليزيل حبا بل يزور اقرباءه كل جمعة او شهرا ولا يورد حاجتهم لانه من القطعية في  
 الدين يث ان الله يصل من وصل رحمه ويقطع من قطعها وفي الدين يث علة الرحمن عز وجل

في العمر وتنامه في الدرز \* ويسلم \* المسلم \* على اهل التمة \* لوله حاجة اليه والا  
 كره وهو الصحيح كما كره للمسلم مصافحة الكمي ذن افي نسخ الشرح واكثر الماتون بلفظ و  
 يسلم فارلتها هكن او لكن بعض نسخ الماتن ولا يسلم وهو الاحسن الا يسلم فافهم وفي  
 شرح البشاري للعيني في حديث اي الاسلام خير قال تطعم الطعام وتقرأ السلام على  
 من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا التميمي مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر  
 لقوله عليه الصلوة والسلام لا تبوا اليهود ولا النصارى بالسلام فاذا قيمتم احد هم  
 في طريق فاضطروه الى اضيقه رواه البشاري وكذا يخص منه الغاسق بل ليل آخر واما  
 من شك فيه فالاصل فيه البقاء على العموم حتى يثبت الشخص ويمكن ان يقال ان  
 الحديث المذكور كان في ابتداء الاسلام لمصلحة التعليف ثم ورد النهي انتهى فليست بلفظ ولو سلم  
 يهودي او نصراني او مجوسي على مسلم فلا بأس بالرد \* \* \* لكن لا يزيد على قوله  
 وعليك \* كما في الثانية \* \* \* واسلم على الكمي تبجلا يكفر \* لان تبجيل الكافر كفر  
 لو قال لمجوسي يا استاذ تبجلا كفر كما في الاشباه وفيها لو قال انمي اطال الله بقاءك ان  
 نوى بقلبه اعله يسلم او يرد في الجزية ذليلا فلا بأس به \* \* \* ولا يجب رد سلام السائل \*  
 لانه ليس للتحية ولا من يسلم وقت الشبهة خانية وفيها واذا اتى دار انسان يجب ان  
 يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم او لا ثم يتكلم ويرفي قضاء يسلم او لا ثم يتكلم ولو قال السلام  
 عليك يا زيد لم يسقط برد غيره ولو قال يا فلان او اشار لمعين سقط وشرط في الرد وجواب  
 العاطس اسماعه فلو صم يريه تحريك شفته انتهى قلت وفي المبتغى ويسقط عن الباقيين  
 برد صبي يعقل لانه من اهل اقامة الغرض في الجملة بل ليل حل ذبيته وقيل لا وفي  
 المبتغى ويسقط برد العجوز وفي رد الشابة والصبي والمجنون قولان وظاهر العاجية ترجيح  
 عدم السقوط ويسلم على الواحد بغضا لجمع وكذا الرد ولا يزيد الوارد على وبركاته  
 ورد السلام وتشهيت العاطس على الغور ويجب رد كتاب التحية كرد السلام ولو قال لا خير  
 اقرأنا السلام يجب عليه ذلك ويكره السلام علي الغاسق لو معاناه الا لا كما يكره  
 على عا جزء من الرد حقيقة ككل او شرعا كمصل وقارعي ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى  
 وقد ذنا في باب ما يغسل الصلوة كراهته في نيف وعشرين موضعاً وانه لا يجب رد سلام

عليكم بجزم ولودخل ولم يراحد ايقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
 فروع يكره اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يتخط رقاب الناس في المختار كما في الاختيار  
 وممن مواهب الرحمن لان عليا رضى تصدق بخاتمه في الصلوة فمدحه الله تعالى بقوله  
 ويؤتون الزكاة وهم راكعون \* احب الاسماء الى الله عز وجل عبد الله وعبد الرحمن \*  
 وجاز التسمية بعلي ورشيد وغيرهما من الاسماء المشتركة ويراد في حقنا غير ما يراد  
 في حق الله لكن التسمية بغير ذلك في زماننا اولى لان العوام يصغرونها عند النداء  
 كذا في السراجية وفيها \* وسن كان اسمه محمد لا بأس بان يذكي ابا القاسم \* لان قوله  
 عليه الصلوة والسلام سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي قد نسخ لان عليا رضى الله عنه كنى  
 ابنه محمد ابن الحنفية ابا القاسم \* ويكره ان يدعى الرجل اباؤه وان تدعى المرأة  
 زوجها باسمه \* انتهى بلغظه \* وفيها يكره \* الكلام في المسجد وخلف الجنائز و  
 في الخلا وفي حالة الجماع \* وزاد ابو اللمث في البستان وعند قراءة القرآن وزاد في  
 الملتقى تبعاً للمختار وعند المنكير فما ظنك به عند الغناء الذي يسمونه وجد \* للعربية  
 فضل على سائر الالسن وهو لسان اهل الجنة من تعلمها او علم غيرده فهو أجور \* وفي  
 الحديث احبوا العرب لثلاثة لاني عربي والقرآن عربي ولسان اهل الجنة في الجنة عربي و  
 فيها \* تطيب الغبور لا يكره في المختار \* وقيل يكره ونال "بزدري" لم احتج للكتابة  
 كيلا يذهب الاثر ولا يستهين لا بأس به ذكر المصنف في آخر باب الوصية الاقارب و  
 قد مناه في الجنائز \* يكره تسمية الموتى بفضائلهم في الخوف الوقوع في  
 المعصية \* اي فيكره لثمة الذنوب لا لالين ليليت نيلون الارض خير لكم من ظهورها  
 خلاصة \* لا بأس بلبس الصبي الدار لؤلؤ وكن الباطل \* كذا في شرح الوصية معز بالمنية  
 وقاس عليه الطرسوسى بقية الاحياء ركيا قوت وزمرد و نارعه ابن وهبان باذنه يساج الى  
 نقل صريح وجزم في الجوهرة بحرمه اللؤلؤ قلت وحمل المصنف ما في المية على قوله  
 وما في الجوهرة على قولهما قال وقد رجحوا قولهما في الكافي قولهما اقرب الى عرف ديارنا  
 فيفتى به ثم قال المصنف وعليه الفتوى فالمعامل في المنصب حرمة لبس اللؤلؤ ونحوه على  
 الرجال لانه من حلى النساء \* ويكره \* للولي الباس \* التخلخال او السوار للصبي \* ولا بأس بثقب

اذن البنات والاطفال استحسننا ملنقط قلت وهل يجوز الحزام في الانف لم اراه \* ويكره للذكر  
 والانثى الكتابة بالقلم المتخذه من الذهب والفضة او من دواء كذللك \* سراجية ثم قال  
 لا بأس بتمويه السلاح بذهب وفضة ولا بأس بسرج ولجام ونغر من الذهب عند ابي حنيفة  
 رح خلا فالأبي يوسف رح \* جارية لزيد قال بكر وكلني زيد ببيعها حل لعمر وشراؤها  
 ووطئها \* لقبول قول بكر ان اكبر رأيه صدقه كما مروا ان اكبر رأيه كذب لا يقبل قوله و  
 لا يشتري منه ولو لم يشبهه ان ذلك الشيء لغيره فلا بأس بشرائه منه \* كما حل وطي من  
 زفت اليه وقال النساء هي امرأتك وحل \* نكاح من قالت طلقني زوجي وانقضت عدتي او  
 كنت امه لفلان واعتقني \* ان وقع في قلبه صدقها وتامه في الخائفة قلت وحاصله  
 انه متى اخبرت بامر محتمل فان ثقة او وقع في قلبه صدقها لا بأس بتزوجها وان بامر  
 مستنكر لا مالم يستفسرها فروع يكتب ما قول الشافعي رح يكتب جواب ابي حنيفة واذا  
 كتب المفتي بدين يكتب ولا يصلح قضاء ليقضي القاضي بسننه الترحيم بالقرآن والاذان  
 بالصوت الطيب طيب ان لم يزد فيه السروف وان زاد كره له ولمستمعه وقوله احسنت  
 ان لسكوته فحسن وان لتلك القراءة يمشى عليه الكفر المناظرة في العلم لنصرة الحق عبادة  
 ولا حد ثلثة حرام لقهر مسلم واظهار علمه ونيل دنيا او مال او قبول التكبير على المناظر  
 للوعظ والاعتاظ سنة الانبياء والمرسلين ولرياسة ومال وقبول عامة من خلافة اليهود و  
 النصارى قراءة القرآن بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة مكره كما في الحاوي  
 القدسي يستحب للرجل خضاب شعره ولحيته ولو نوى غير حرب في الاصح والاصح انه  
 عليه الصلوة والسلام لم يغسله ويكره بالسراويل لا يجمع الفتاوى والكل من منه المصنف  
 الكتب التي لا ينتفع بها يحصى عنها اسم الله ملائكته ورسله ويسرق الباقي ولا بأس ان  
 تلقى في ماء جار كما هي اوتد فن وهو احسن كما في الانبياء القصص المكره ان يحل ثهم بما  
 ليس له اصل معروف اربع عظمهم بما لا يتوفاه او يزيد وينقص يعنى في اصله اما التزين  
 بالعبارات اللطيفة المرتقة والشرح لغوائه فذاك حسن الافضل مشاركة اهل محله في  
 اعطاء النائية لكن في زماننا اكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن و  
 ان اعطي فليعط من عجز ليس لدى الحق ان يأخذ غير جنس حقه وجوزة الشافعي

وهو الاوسع معلم طلب من الصبيان اثمان الحصر فجمعها وشرى ببعضها واخذ بعضها  
له ذلك لانه تملك له من الالباء والاباس بوطى المنكوحة بمعينة الامة دون عكسه وجل مالا  
قيمة له لا باس بالافتناع به ولوله قيمة وهو غنى تصدق به لا باس بالجماع فى بيت فيه مصحف  
للبلوى لا تركب مسلمة على السرج للحد يث هذا الول للتمهى ولو الحاجة غزوا وحج او مقصد  
دينى او دينوى لا بد لها منه فلا باس به تغنى بالقرآن ولم يخرج بالحنانه عن تد وهو صحيح  
فى العربية مستحسن ذكر الله من طلوع الفجر الى طلوع الشمس اولى من قراءة القرآن  
وتستحب القراءة عند الطلوع او الغروب لا باس للامام عقيب الصلوة بقراءة آية انكرسى  
وخواتيم سورة البقرة والاخفاء افضل قراءة الغائصة بعد الصلوة جهرا اللهم مات بدعة قال  
اسما ذنا لكنها مستحسنة للعادة والآثار الرشوة لا تملك بالقبض لا باس بالرشوة اذا خاف  
على دينه والنبي عليه الصلوة والسلام كان يعطى الشعراء ولمن اشاف لسانه وكفى بسهم  
المؤلفة من الصلوات دليلا على امثاله جمع اهل المملكة للامام فحسن ومن السمت ما يؤخذ  
على كل مباح كملح وكلاء ومعادن وماء وما يؤخذ غاز لغزو وشاعر لشعر ومسخرة وحكواتي  
قال الله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث واصحاب المعازف وقواد و  
كاهن ومقامر وواشمة وفروعه كثيرة فيل له يا خبيث ونسوه جازله الرد في كل شمة لا  
توجب الحد وتركه افضل كره قول الصائم المتطوع اذا سئل اصائم قال حتى انظر  
فانه نفاق او حرق من له اطفال ومال نليل لا يوصى بنفل من على وتصدق يرائى به  
الناس لا يعاقب بتلك الصلوة ولا يثاب بها قيل هذا فى الغرائض وعمه الزاهد فى للنواذل  
لقولهم الريا لا يدخل الغرائض غزل الرجل على هبة غزل المرأة يكره يكره  
للمرأة سوز الرجل وسورها له وله ضرب زوجته على ترك الصلوة على الا يهر لا يجب  
على الزوج تطليق الغائبة لا يجوز الوضوء من الكيض المعدة للشرب فى الصحيح ويمنع  
من الوضوء منه وفيه وحمله لاهله ان ما ذونا به جازوا الا لا الكذب مباح لا حياء حقه  
ودفع الظلم من نفسه والمراد التعريض لان عين الكذب حرام قال وهو الحق قال الله  
نعالي قتل الخراصون الكل من الممتد وفي الروبانية قال شمس وللصالح جاز الكذب  
او دفع ظالم زاهد لترضي والقتال ليظن ويكره في السمام تغذين خادما ومن



شاء تنويرا فقا لوابنور \* من قام اجلا لا لشخص فجائز \* وفي غير اهل العلم بعض يقرر \* و  
يفسق معتاد المرور بجامع \* ومن علم الاطفال فيه ويوزر \* وجوز نقل الميت البعض مطلقا \*  
وعن بعضهم ما فوق ميلين يحظر \* وللزوجة القسمين لا فوق شبعها \* ومن ذكرها التعوين  
للحب تحظر \* ويكره ان تسقى لاسقاط حملها \* وجا زلعن رحيث لا يتصور \* وان اسقطت  
ميتا ففي السقط غرة \* لو ائده من عاقل الام تحضر \* وفي يوم عاشوراء يكره كلهم \*  
ولا باس بالاعتاد خلطا ويؤجر \* وبعضهم المختار في الكحل جائز \* لفعل رسول الله نهو  
المقرر \* وضرب عبيد الغير جازبا مره \* وما جاز في احرار والاب يأمر \* واثوب من  
ذكر القرآن استماعه \* وقالوا نواب الطفل للطفل يحصر \* ودرسك باقي الذكر اولى من الصلوة \*  
فغلا ودرس العلم اولى وانظر \* وقد كرهوا والله اعلم ونحوه \* لاعلام ختم الدرس حين يقرر \*  
\* كتاب احياء الموات \*

لعل منا سبته ان فيه مايكره وما لا يكره الحياة نوعان حاسة ونامية والمراد هنا النامية و  
سمي مواتا لبطلان الانتفاع بها و احياءه ببناء او غرس او كرب او سقي \* اذا احيى مسلم  
ارضى غير منتفع بها وايست بمملوكة لمسلم ولاذمي \* فلو كانت مملوكة لم تكن مواتا ناء  
لم يعرف مالكمها فهي لقطة يتصرف فيها الامام ولو ظهر مالكمها ترد اليه ويضمنه نقصانها اذا  
نقصت بالذرع \* وهي بعيلة من القرية اذا صاح من باقضي العامر \* وهو جمهورى الصوت  
بزازية \* لا يسمع بها صوت ملكها \* عند ابي يوسف رح وهو المختار كما في المختار وغيره واعتبر  
محمد رح عدم ارتقاني اهل القرية به وبه قالت الثلثة قلت وهذا ظاهر الرواية وبه يعتنى كما  
في زكوة الكبرى ذكره القهستاني وكل افي البرجندى عن المنصورية عن تاجمخان ان  
الفتوى على قول محمد رح فالعجب من اشر نبلا الى كيف لم يذكر ذلك فليحفظ \* ان اذن له  
الامام فى ذلك \* وقال لا يملكها بلا اذنه وهذا او مسلما فلو ذميا شرط الاذن اتفانا ولو  
مستأ من ا لم يملكها ادلا اتفا قهستاني \* ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره فالاول احق  
بها \* فى الاصح \* ولو احيى ارضا ميتة ثم احاط بالاحياء نجوا نبها الاربعة من اربعة نفر  
على التعاقب تعيين طريق الاول فى الارض الاربعة ومن حجار ارضا \* اى منع غيره منها  
بوضع علامة من حجر او غيره \* ثم اهلها ثلث سنين دفعت الى غيره وتبناها وراحت اليها

وان لم يملكها \* لانه انما يملكها بالاحياء والتعمير لا بمجرد التحجير \* ولو كرهها او ضرب  
عليها المسناة او شق لها نهرا اربل رها فهو احياء \* مبسوط \* ولا يجوز احياء ما قرب  
من العامر \* بل يترك مرعى لهم ومطر حالكصا ثم هم لتعلق حقهم به فلم يكن مواتا  
وكذا لو كان محتطبا \* و \* اعلم انه \* ليس للامام ان يقطع ما لا غني للمسلمين عنه \*  
من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهرها الذي اودعه الله تعالى في جواهر الارض  
بارزا \* كمعادن الملح \* والكحل والقارور والنقط \* والابار \* التي لم تملك بالاستنباط و  
السعي وفي المستنبط بالسعي كالماء الصريح والماء المترز في الطرف فملك المحرز والمستنبط  
وتامه في شرح المصباح في حديث المسلمين شركاء في ثلث في الماء والكلا والنار \*  
التي يستقي منها الناس \* زياعي يعنى النبي لم تملك بالاستنباط والسعي فلما قطع هذه  
المعادن الظاهرة لم يمكن لا قطعها حكم بل المقطع وغيره سواء فلو منعهم المقطع كان  
بمنعه متعل يا وكان لما اخذ ما لا لا انه منعد بالمنع لا بالاخذ وكف عن المنع وصرف عن  
من اومة العمل لا يشبهه اقطاعه بالصحة او بصيرمه في حكم الاملاك المسنقة ذكره  
العلامة قاسم في رسالته احكام اجارة اقطاع الجندى \* وحريره بئر الناصح \* وهي  
التي ينزع الماء منها بالبعير \* كبئر العطن \* وهي التي ينزع الماء منها باليد والعطن  
مناخ الابل حول البئر \* اربعون ذراعا من كل جانب \* وقالوا ان لنا ضح فستون وفي  
الشرنبلالية عن شرح المبيح لوعشق البئر نوت اربعين يزار عليها انتهى لكن نسبه  
القحستاني لمحمد رح ثم قال وبغنى بقران الاسام وعزاه للمنتمة ثم قال وقيل انقل يرفى  
بشروعين بما ذكر في اراضيهما اصلها في اراضيهما رشارة بئر \* ولا ينقل الماء الى  
الثاني وعزاه للهداية وعزاه البرجندى كاني ناسبا \* اذ حفرها في موات باذن الامام \*  
فلو في غير موات وفيه بلا اذن الامام لم يكن اليكم كذلك اذ ذكره المصنف وعزاه لقستاني  
وفيه رمز الى انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحرير فلو حفر في ملكه فله من الحرير  
ما شاء والى ان الماء لو غلب على ارض تركها املاك او ماتوا او انقرضوا لم يجر احياءها ولو تركها  
الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن حريرا لعامر جازا حياؤها وعزاه للمضمرات \* وحريره  
العين خمسائة ذراع \* من كل جانب \* كما في الحديث والذراع والمكسرة وهو ست قبضات

وكان ذراع الملك اى ملك الاكاسرة سبع قبضات فكسرم منه قبضة \* ويمنع غيره من الحفر \*  
 وغيره \* فيه \* لانه ملكه فلو حفر فللاول ردعه او تضمينه وتماه في الدردر \* ولو حفر الثانى  
 بشرافي منتهى حریم البشر الاولى باذن الامام قل هب ماء البشر الاولى وتحول الى  
 الثانية فلا شئ عليه \* لانه غير متعل والماء تحت الارض لا يملك فلا مخالصة \* كمن بنى  
 حانوتا بجانب حانوت غيره فكسدت \* الحانوت \* الاولى بسببه \* فانه لاشئ عليه درر  
 وزيلعي وفيه لوصلم جد ارغيره فلصاحبه ان يواخذ به قيمته لا يبناء الجدار وهو الصحيح \*  
 وللحافر الثانى الحریم من الجوانب الثلاثة دون الجانب الاولى \* لسبق ملك  
 الاولى فيه \* وللغناء \* هى مجرى الماء تحت الارض \* حریم بقدر ما يصلحه \* لا لقاء الطين  
 ونحوه وعن محمد رح كالبشر ولو ظهر الماء فكالمعين وفي الاختيار فوضه لرأى الامام اى  
 لو باذنه والا فلا شئ له ذكره ابرجندى \* وحریم شجر يغرس في الارض الموات خمسة  
 اذرع من كل جانب \* فليس لغيره ان يغرس فيه \* ويلحق ما امتنع عود دجلة والغرات اليه  
 بالموات اذ لم يكن \* ذلك \* حريما \* لعامر \* وان \* كان حريما او \* جازعه لم تجز  
 احياءه \* لانه ليس بموات \* والنهر في ملك الغير لا حریم له الا ببرهان \* وقال له مسناة  
 النهر لمشييه والقاء طينه وقد ره محمد رح بقدر عرض النهر من كل جانب وهو ارفق ملتقى و  
 قد ره ابو يوسف رح بنصف بطن النهر وعليه الفتوح قهستانى معزيا للكرمانى وفيه معزيا  
 للاختيار والحوض على هذا الاختلاف وفيه معزيا للكرمانى ولو كان النهر صغيرا احتاج الى  
 كرية في كل حين فله حریم بالاتفاق وفيه معزيا للكرمانى ان الخلاف في نهر مملوك له  
 مسناة فارغة بلزقها ارض لغير صاحب النهر فالمسناة له عندهما ولصاحب الارض عنده  
 وفيه معزيا للتممة الصحيح ان له حريما بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لا لقاء الطين ونحوه  
 انتهى قلت ومن نقل الاتفاق الشرنبلالى عن الاختيار وشرح المجمع والله تعالى اعلم \*

### \* فصل \*

الشرب \* هو لغة \* نصيب الماء \* وشرعا نوبة الانتفاع بالماء سقيه للزراعة والدواب \* والشفة  
 شرب بنى آدم والبهائم \* بالشفة \* ولكل حقها في كل ما لم يحرز بانه \* اوجب \* و  
 لكل \* سقي ارضه من بحر او نهر عظيم كدجلة والغرات ونحوهما \* لان الملك بالاحراز

ولا احراز لان قهر الماء يمنع قهر غيره \* و \* لكل \* شق نهر لسقى ارضه منها او لنصب  
 الرحى ان لم يضرب بالذابة \* لان الانتفاع بالمباح انما يجوز اذا لم يضرب احد كالا انتفاع  
 بشمس وقمر وهواء \* لا سقى دابة ان خيف تخريب النهر لكثيرتها ولا \* سقى \* ارضه وشجره  
 وزرعه ونصب دولاب \* ونحوها \* من نهر غيره وقناته وبئر الا باذنه \* لان الحق له في توقف  
 على اذنه \* وله سقى شجرة وخضر زرع في دارة حمل اليه بجراره \* واوانيه \* في الاصح \*  
 وقيل لا الا باذنه \* والمحذور في كوز وحب \* بهملة مضمومة الثانية \* لا ينتفع به الا  
 باذن صاحبه \* ملكه باحرازه \* ولو كانت البئر والحوض والنهر في ملك رجل فله ان  
 يمنع مر يد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يبعد ماء بقر به فان لم يبعد يقال له \* اي  
 لصاحب البئر ونحوه \* اما ان تخرج الماء اليه او تتحركه \* لياخذ الماء \* بشرط ان لا يكسر  
 صفة \* اي جانب النهر ونحوه \* لان له حق الشفة \* لتحديث احمال المسلمين شركاء  
 في ثلث في الماء والكلاء والنار \* وحكم الكلاء كحكم الماء \* يقال للمالك اما ان تقطع \* تفتح اليه  
 والا تتحركه \* لياخذ تدريما يريد \* زيلعي \* ولو منعه الماء وهو يخاف على نفسه وذا  
 العيش كان له ان يقاذه بالسراج \* لا يضره \* وان كان مسترخيا في الارابي ذاقه \* السلاح \*  
 كقطع عند المشقة درره اذا كان به فضل عن حاجته \* ملكه بالاحراز فصار له \* الساعا \*  
 نيل في البئر ونحوها الا ان يقاذه بالسراج \* لا يضره \* وان كان مسترخيا في الارابي ذاقه \* السلاح \*  
 نهر \* اي حفرة \* غير مملوك من بيت المال فان لم يكن ذمه \* في بيت المال \* شئ \*  
 الناس على كرمه \* ان اتبعوا عنه دفعا لضرره \* وكرمي \* السهر \* المملوك على \* له \*  
 ابل منهم على ذلت \* وقيل في الشاخص لا يستبرهه بل يرجعون ان ياعر القاضى نعم \* وسو \*  
 كرم السهر المشترك عليهم من ابله وذا جاز ارض رجل \* منهم \* يرضى \* من \*  
 وقالوا عليهم كرمه من اوله الى آخره بالخصص كما يستمرن في استحقاق الشفعة ولا كرمي على اهل  
 الشفعة \* وتصح دعوى الشرع \* بغير ارض \* استسنا \* واذا كان لرجل ارض ولا شرفيها  
 نهر فاراد رب الارض ان لا يجري النهر في ارضه لم يكن له ذلك ويتحركه \* له \*  
 لم يكن في يد \* ولم يكن جاريا فيهم \* اي في الارض \* فعليه اليان ان والى المهر \* انه قد كان  
 نيل \* في يد \* في هذا النهر مسوفة لستى اراضه \* وعلى من المص \* في \*

سطح او الميزاب او الممشى كل ذلك في دار غيره فحكم الاختلاف فيه نظيره في الشرب \*  
 زيلعي \* نهر بين قوم اختصمو في الشرب فهو بينهم على قدر اراضيهم \* لانه المقصود \*  
 بخلاف اختلافهم في الطريق فانهم يستوون في ملك رقبته \* بلا اعتبار سرعة الد او وضيقها  
 لان المقصود الاستطراق \* وليس لاحد من الشركاء \* في النهر \* ان يشق منه نهرا  
 او ينصب عليه رحى \* الا وحى ونزع في ملكه ولا يضر بنهر ولا بماء وقاية \* اود اليه كبناء  
 عورة او جسر \* او قنطرة \* او يوسع فم النهر او يقسم بالايام \* الحال انه \* قد كانت  
 القسمة بالكرس \* بكسر الكاف جمع كوة بفتحها النقب لان القل يمر بترك على تلك  
 لظهور الحق فيه \* او يسوق نصيبه الى ارض له اخرى ليس له منه \* اى من النهر \* شرب  
 بلارضاهم \* بتعلق بالجميع وانهم تقضه بعد الاجازة واورثهم من بعد \* وليس  
 للاعلى من النهر بلارضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه ملتقى \* كطريق مشترك اراد  
 احد هم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى ساكنها غير ساكن هذه الد ارالتى مفتحتها في هذا  
 الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الد اربن واحد احيث لا يمنع \* لان المارة لا تزاد \*  
 ويورث الشرب وبوصلى بالانقاع به \* اما الايصاء ببيعها فباطل \* ولا يباع \* الشرب \*  
 ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصلق به \* لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرزية وعليه الغول  
 كما سيجي \* ولا بوصلى بك \* اى ببيعه واخويه \* ولا يصلح \* الماء \* بدل خلع وبيع  
 عن دم ومهر ونكاح وان صحت هذه العقود \* لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة لان  
 الشرب لا يملك بسبب ما حتى لو مات وعليه دين لم يبع الشرب بلا ارض فلو لم يكن له  
 ارض قيل يجمع الماء في كل نوبة في حوض فباع الماء الى ان ينقضى دينه وقيل ينظر  
 الامام لارض لا شرب لها فيضمه اليها فيبيعها برضاء ربها فينظر لقيمة الارض بلا شرب  
 ولقيمتها معه فيصرف تفاوت ما بينهما الى بن الميت وتما ملى الزيلعي \* ولا يضمن من  
 ملاء ارضه ماء فنزلت ارض جاره او غرقت \* لانه تسبب غير متعل وهذا اذا سقاها سقيا  
 معتادا لتحمله ارضه عادة ولا يضمن وعليه الغولى وفي الن خيرة وهذا اذا سقى في  
 نوبته مقل ارضه او ما اذا سقى في غير نوبته او زاد على حقه يضمن الى مال اسماعيل  
 الزاهدى قهسنانى \* ولا يضمن من سقى ارضه \* او زرعه \* من شرب غيره بغير ذنه \*



فى رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن الكمال عن الخلاصة لما مر انه  
غير متقوم ولو تصدق بنزله فحسن لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المصوب فان الدابة  
اذا سمت به انعم وصار شيئاً آخر فمستأني \* فان تكرّر ذلك منه \* لا ضمان و\*  
ادبه الامام بالضرب والحبس ان رأى \* الامام \* ذلك \* خائفة وتماه فى شرح  
الوهبانية وقال وجوز بعض مشائخ بلخ بيع الشرب لتعامل اهل بلخ والقياس يترك بالتعامل  
ونوقض بانه تعامل اهل بلد واحدة وافتمى الناصبي بضمانه ذكره فى جواهر الفتاوى  
قال وينفذ الحكم بصفة بيعه فليحفظ قلت وفى الهداية وشروحها من البيع الفاسد  
انه يضمن بالاتلاف فلوسقى ارض نفسه بماء غيره ضمنه وبه جزم فى النقاية هنا فافهم  
قلت وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه وفى الوهبانية شعروا ساق بشرب الغير ليس بضامن \*  
ضمنه بعض وما مر اظهر \* وما جوزوا اخذ التراب الذى على \* جوانب نهردون  
اذن يقرر \* ولو حفروا نهرا او القوا ترابه \* فلو فى حريم ليس بالنقل يؤمر \*

### \* كتاب الاشربة \*

هى جمع شراب و\* الشراب \* لغة كل ما تئى يشرب واصطلاحاً \* ما يسكر والمحرم منها  
اربعة \* انواع الاول \* الخمر وهى النى \* بكسر النون فتشديد الياء \* من ماء العنب  
اذا غلا واشتد وقف \* اى رمي \* بالزبد \* اى الرغوة ولم يشترط ان فيه وبه قالت  
الثلاثة وبه اخذ ابو حفص الكبير وهو لا يظهر كما فى الشرنبلالية عن المواهب ريانى  
ما يغيد \* وقد تطلق الخمرة على غير ما ذكر مجازاً شرع فى احكامها العشرة فقال \*  
وحرم قليلها وكثيرها \* بالاجماع \* لعينها \* اى لذاتها وفى قوله تعالى انما الخمر  
الميسر الاية عشر الاثل على حرمتها مبسوطة فى المبتدئ وغيره \* وهى نجاسة نجاسة  
غليظة كالبول ويكفر مستعملها وسقط تقومها \* فى حق المسلم \* لا ماليتها \* فى الاصح \*  
وحرم الانتفاع بها \* ولولسقى دواب اولطين ارنظر للتلهي او فى دواء او دهن او طعام  
او غير ذلك الا لتخليل او لخوف عطش بقدر الضرورة فلوزاد فسكر حل مباح \* ولا يجوز  
بيعها \* لحد يث مسلم ان الذى حرم شرابها حرم بيعها \* ويحل شاربها وان لم يسكر منها و\*  
يحل \* شارب غيرها ان سكر ولا يؤثر فيها الطبخ \* الا انه لا يحل فيه ما لم يسكر منه

لاختصاص الحد بالنى ذكره الزيلعى واستظهره المصنف وضعف ما فى الغنية والمجتبى  
 ثم نقل عن ابن وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب الغنية مخالفا للقواعد ما لم يعضده  
 نقل من غيره انتهى وفيه كلام لا بن الشحنة ولا يجوز بها التدوى على المعتمد قاله  
 المصنف قلت ولو باحتقان او اقطاعا فى احليل نهية \* ويجوز تخليلها ولو بطرح شئ  
 فيها \* خلا فاللشافعى رح \* \* \* الثانى \* الطلاء \* بالكسر \* وهو العصير يطبخ حتى  
 ينهب اقل من ثلثيه \* ويصير مسكرا وصوب المصنف ان هذا يسمى الباذق واما الطلاء  
 فما ذكره بقوله \* وقيل ما يطبخ من ماء العنب حتى ذمب شاة ويبقى ثلثه \* وصار مسكرا \*  
 وهو الصواب \* كما جرى عليه صاحب المحيط وغيره يعنى فى التسمية لافى الحكم لان حل  
 هذا المثلث المسمى بالطلاء على ما فى المحيط ثابت بشرب كبار الصباة رضى الله تعالى  
 عنهم كما فى الشرنبلالية قال وسمى بالطلاء لقول دمر رضى الله تعالى عنه ما شبه هذا  
 بطلا البعير وهو القطران الذى يسلاله البعير الجربان \* ونجاسته \* اى الطلاء على  
 التفسير الاول كل اقاله المصنف \* كالخمر \* به يغتسل \* \* \* الثالث \* السكر \* يغتسلين \*  
 وهو الذى من ماء الرطب \* اذا اشتد وتل \* بالزبد \* \* \* الرابع \* نقيع الزبيب وهو  
 النى مى ماء الزبيب بشرط ان يقذف بالزبد بعد الغليان \* والكل \* اى الثلثة المذكورة \*  
 حرام اذا غلى واشتد \* والالم يحرم اتقا وان تنف حرم اتقا وظاهر كلامه كبقية  
 المتون انه اختار ههنا قولهما قاله البرجندى نعم قاله القهستانى وترك القيد هنا لانه اعتمد  
 على السابق انتهى فتنبه ولم يبين حكم نجاسة السكر والنقيع ومغاد كلامه انها خفيفة وهو  
 مختار السرخسى واختار فى الهداية انها غليظة \* وحرمتها دون حرمة الخمر فلا يكفر  
 مستحلها \* لان حرمتها بالاجتهاد \* والحلال منها \* اربعة انواع الاول \* نبيل التمر  
 والزبيب ان طبخ اذ فى ظمئة \* يحل شربه \* وان اشتد \* وهذا \* اذا شرب \* منه \* بلا لهو  
 وطرب \* فلو شرب للهو فقليله وكثيره حرام \* \* \* ومالم يسكر \* فلو شرب ما يغلب على ظنه انه  
 مسكر فيحرم لان المسكر حرام فى كل شراب \* \* \* الثانى \* الشيطان \* من الزبيب  
 والتمر اذا طبخ اذ فى ظمئة وان اشتد يحل بلا لهو \* \* \* الثالث \* نبيل العسل والتمر  
 والتمر والشعير والورد \* يحل سواء \* طبخ او لا \* بلا لهو وطرب \* \* \* الرابع \* المثلث العنبى \*

وان اشتد وهو ما طبع من ماء العنب حتى ينصب ثلثاه ويبقى ثلثه اذا قصص به استمر  
الطعام والتداوى والتقوى على طاعة الله تعالى ولولاه لايحل اجماعا حقائق \* وصح  
بيع غير الخمر \* مما مر ومفاد صحة بيع الحشيشة والافيون قلت وقد سئل ابن نجيم عن  
بيع الحشيشة هل يجوز فكتب لا يجوز فحمل على ان مراده يعلم الجواز عدم الحل  
فاله المصنف \* وتضمن هذه الاشارة \* بالقيمة لا بالمثل \* لمنعنا عن تمليك عينه وان  
جاز فعله بخلاف الصليب حيث تضمن قيمته صليبا لانه مال متقوم في حقه وقد امرنا بتركهم  
وما يد ينون زيلعي \* وحررها محمد رح \* اى الاشارة المتخذة من العسل والعين ونحوها  
فاله المصنف \* مطلقا قليلا وكثيرا \* وبه يفتى \* ذكره الزيلعي وغيره واختاره شارح  
الوهبانية وذكر انه مروي عن الكل ونظمه فقال شعر ونى عصرنا فاختير حل وا  
وتعوا \* طلاقا لمن من مسكر الحب يسكر \* وعن كلهم يروى وافتى محمد \* بتحريم ما قد قل  
وهو المسترر \* قلت وفي طلاق البزازية وقال محمد رح ما اسكر كثيرا فقليله حرام وهو نفس  
ايضا ولو سكر منها المختار في زماننا انه ليس زاد في الملتقى ووقوع طلاق من سكر منها تابع  
للمسومة والكل حرام عند محمد رح وبه يفتى والخلاف انه امر عند قصص التقوى اساعند  
قصص التلوي فحرام اجماعا انتهى وتامه فيما علقته عليه زاد القهستاني ان لبن الابل  
اذا اشتد لم يشل عند محمد رح حلالها والسكر منه حرام بلا خلاف والى والطلاق  
على الخلاف وكل لبن الرماك اى الغرس اذا اشتد لم يشل وصح في اللبن اية حله وفي  
الحزاة انه يكره ثريما عند عامة المشايخ على قوله \* وحل الانبياذ \* انشاذ النبيذ \*  
في الدباء \* جمع دباء وهو القرع \* والحنتم \* جرة خضراء \* والمانت \* المطالب  
بالزنت اى القير \* والنتير \* الخشبة المنقورة وما ورد من النهى نسخ \* وكراه شرب  
دردى الخمر \* اى عكره \* والاستشاط \* بالردى لان فيه اجزاء الشمر وقليله ككثيره  
كما مر \* وكن \* لا يشل شارب \* عندنا \* بلا سكر \* وبه يشل اجماعا \* ويحرم اكل  
البنج والحشيشة \* هي ورق القنب \* والافيون \* لانه مفسد للمثقل ويصل عن ذكر الله  
تعالى وعن الصلوة \* لكن دون حرمة الشمر فان اكل شيئا من ذلك لاحد عاينه وان سكر \*  
منه \* بل يعزرها دون الحل كن الله في الجوهره وكن التبرم جوزة لطيب كن دون حرمة

الحشيشة قاله المصنف ونقل عن الجامع وغيره ان من قال يحل النجم والحشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال نجم الدين الزاهدى انه يكفر ويباح قتله قلت ونقل شيخنا النجم الغزى الشافعى فى شرحه على منظومة ابيه البدرى والمتعلقة بالكبائر والصغائر عن ابن حجر المصنف انه صرح بتحريم جوزة الطيب باجماع الائمة الاربعة وانها مسكرة ثم قال شيخنا النجم والتتن الذى حدث وكان حدثه بل مشق فى سنة خمسة عشر بعد الالف يدعى شاربه انه لا يسكر وان سلم له فانه مغتر وهو حرام لحدث احمد عن ام سلمة رض قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومغتر قال وليس من الكبائر ثرنا وله المرة والمرتين ومع نهى ولى الا مرعنه حرم قطعاً على ان استعماله ربما يضر بالبدن نعم الاصرار عليه كبيرة كسائر الصغيرة انتهى بحروفه وفى الاشباه فى قاعدة الاصل الاباحة او التوقف وبظهور اثره فيما اشكل حاله كالحيوان المشكل امره والنبات المجهول سميته انتهى قلت فيفهم منه حكم النبات الذى شاع فى زماننا المسمى بالتتن فتنبه وقد كرهه شيخنا العمادى فى هدى السالكين الحاقه بالثوم والبصل بالاولى فتدبر ومن جزم بحرمه الحشيشة شارح الوصاىة فى النظر ونظمه فقال شعروا بتحريم الشمس وحرقة \* وتطبيق محتش لزجر وقرروا \* لبائعه التا ديب والغسق اثبتوا \* وزندقة للمستحل وحرروا \*

### \* كتاب الصيد \*

لعل منا سبته ان كلا منهما مما يورث السرور \* وهو مباح \* بخمسة عشر شرطاً مبسوطة فى العناية وسنقررها فى اثناء المسائل ، الصيد المحرم فى غير الحرم او للتلهي \* كما هو ظاهر \* او حرقة \* على ما فى الاشباه قال المصنف وانما زنده تبعاله والا فالتحقيق عندى اباحة اتخاذ حرقة لانه نوع من الاكتساب وكل انواع الكسب فى الاباحة سواء على المنهب الصحيح كما فى البرازية وغيرها \* نصب شبكة الصيد ملك ما تعلق بها بخلاف ما اذا نصبها للجفاف \* فانه لم يملك ما تعلق بها \* وان وجد \* المقلش او غيره \* خاتماً او ديناراً مضروباً \* بضرب الاسلام \* لا يملكه ويجب تعريضه اعلم ان اسباب الملك ثمانية ناقلة كبيع وهبة وخلافة كارث واصالة وهو الاستيلاء حقيقة بوضع اليد او حكماً بالتهمة كنصب شبكة لصيد لا لجفاف على المباح الخالى عن مالك بل واستولى فى مغارة على حطاب غيره

لم يمكنه ولم يحل للمقلش ما يجب \* بلا تعريف وقام التعريف في المطولات \* وحل الصيد  
بكل ذي ناب ومثلب \* تقل ما في الذبائح \* من كلب وباز ونحوهما بشرط قابلية التعليم و\*  
بشرط \* كونه ليس بنجس العين \* ثم فرع على ما مهد من الاصل بقوله \* فلا يجوز \* الصيد \*  
بدب واسد \* لعن ما قابليتهما التعليم فانهما لا يعملان للغير الا سدا لعلوهمته والذب  
لخساسته والحق بعضهم بالذب الحدأة لخشاستها \* ولا يخنزير \* لنجاسته عينه وعليه  
فلا يجوز بالكاب على القول بنجاسته عينه الا ان يقال ان النص ورد فيه فتنبه به بند فعول  
القهستاني ان الكلب نجس العين عند بعضهم والخنزير نجس العين عند ابي حنيفة  
رح على ما في التجريد وغيره فتأمل \* بشرط علمهما \* علم ذي ناب ومثلب \* وذا  
يتروك الاكل \* اما الشرب من الصيد فلا يضر قهستاني ويأتي \* ثلثاني الكلب \* زخوة \*  
وبالرجوع اذا دعوته في البازي \* ونحوه \* و\* شرط \* جرحهما في اى موضع منه \*  
على الظاهر وبه يقتضى وعن الثانی يحل بلا جرح وبه قال الشافعي رحمه الله \* و\* بشرط \*  
ارسال مسلم او كتابي و\* بشرط \* التسمية عند الارسال \* ولو حكما فالشرع عدم  
تركها عمد \* على حيوان ممتنع \* اى قادر على الامتناع بقوامه او بجناحيه \* متوحش \*  
فالذئب وقع في الشبكة او سقط في البئر واستأنس لا يتحقق فيه الحكم ان كور و  
لذ اقال \* يؤكل \* لان الكلام في صيد الاكل وان حل صيد غيره كما سبق او اعم  
لحل الا ارتفاع بالجل مثل كما يأتي فتأمل \* و\* بشرط \* ان لا يشرك الكلب المعلم كلب  
لا يحل صيده ككلب \* غير معلم وكذب \* مجوسى \* اولم يرسل اولم يسم عليه \* و\* بشرط  
ان \* لا يطول وقفته بعد ارساله \* ليكون الاصطياد مضافا لارسال \* بخلاف ما اذا  
كمن واستخفى كالقهل \* اى كما يحكم القهل على وجه التسمية لا الاستراحة والفهل  
خصال حسنة ينبغي لكل عاقل العمل بها كما بسطه المصنف \* فان اكل منه البازي اكل \*  
لان تعليمه ليس بترك اكله \* وان اكل الكلب منه \* ونحوه \* لا \* يؤكل مطلقا عندنا \*  
كاكله منه \* اى كما لا يؤكل الصيد الذى اكل الكلب منه \* بعد تركه \* للاكل \* ثلث  
مرات \* لانه علامة الجهل \* وكذا \* لا يؤكل \* ما صاد بعن \* حتى يتعلم \* ثانيا يترك  
الاكل ثلثا \* او \* ماداده \* قبله لوبقى فى ملكه \* فان ما اتلفه من الصيد لا تظهر



فيه الحرمة اتفاقا لغوات المحل وفيه اشكال ذكره القهستاني \* كصقر فر من صاحبه فمكث  
حينئذ رجع اليه فارسله فصاد \* لم يؤكل لتركه ما صار به معلما فيكون كالكلب اذا اكل \*  
ولو اخل \* الصياد \* الصيد من الكلب وقطع منه بضعة والقاها اليه فاكلها او خطف  
الكلب منه واكله اكل ما بقي كما لو شرب الكلب من دمه \* لانه من غاية علمه \* ولو نهش  
الصيد فقطع منه بضعة فاكلها ثم ادركه فقتله ولم يأكل منه لا يؤكل \* لاكله حالة الاصطيا \*  
ولو القى ما نهشه وقبض الصيد فقتله ولم يأكل منه حتى اخل \* صاحبه ثم اكل ما القى حل \*  
لانه حل لو اكل من نفس الصيد لم يضر كما مر \* واذا ادرك \* المرسل او الرامي \* الصيد حيا \*  
بحياة فوق ما في الملك بوح \* ذكاه \* وجوبا \* وشرط لعله بالرمي التسمية \* ولو حكما  
كما مر \* وشرط \* الجرح \* لتحقيق معني الذكاه \* وشرط \* ان لا يقعد عن طلبه  
لو غاب \* الصيد \* متحاملما لسهمة \* فساد ام في طلبه يحل وان قعد عن طلبه ثم اصابه  
ميتا لا يؤكل لاحتمال موته بسبب آخر وشرط في الخانية لعله ان لا يتوارى عن بصره  
وفيه كلام مبسوط في الزيلعي وغيره \* فان ادركه الرامي او المرسل حيا ذكاه \* وجوبا  
فلو تركها حرم وسيجيى \* والسمية المعتبرة هنا \* ما يكون \* فوق ذكاه الملك بوح \* بان  
يعيش يوما وروى اكثره مباح اما من ارها وهو ما لا يتوهم بقا \* كما في الملتقى فلا يعتبر  
هنا حتى لو وقع في ماء لم يجرم \* والمعتبر \* في المتردية واخواتها \* كنطيمة وموقوذة  
وما اكل السبع \* والمريضة \* مطلق \* السمية وان قلت \* كما اشرنا اليه \* وعليه التمول \*  
وتقل م في الذبائح \* فان تركها \* اى الذكوة \* عمد \* مع القدر عليها \* فمات \*  
حرم وكذا يحرم لو عجز عن التذكية في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف  
رحمهما الله تعالى يحل وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى قال المصنف وفي متني ومتن  
الوقاية اشارة الى حله والظاهر ما سمعته انتهى قلت وزجه الظاهر ان العجز عن التذكية  
في مثل هذا الا يحل الحرام \* او ارسل مجوسي كلبه فزجره مسلم فانزجرا وقتله معراض  
بعرضه \* وهو سهم لا ريش له سمي به لاصابته بعرضه ولولرأسه حدة فاصاب به حل \*  
او بندقة ثقيلة ذات حدة \* لقتلها بالمثل لا بالحد \* ولو كانت خفيفة لها حدة حل \*  
لقتلها بالجرح \* ولو لم يجرحه لا يؤكل مطلقا وشرط في الجرح الاداء وقيل لا ملنقى وقامه

في ما علقته عليه \* اورمى صيد افوق في ماء \* لاحتمال قتله بالماء فيحرم ولوا لطير ماثيا  
 فوق فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والا حل ملتقى \* اورمى وقع \* على سطح او جبل فتودي  
 منه الى الارض حرم \* في المسائل كلها لان الاحتراس من مثل هذا ممكن \* فان وقع  
 على الارض ابتداء \* اذا الاحتراس عنه غير ممكن فيحل \* او ارسل مسلم كلبه فزجره \* اي  
 اغراه بصياحه \* مجوسي فانزجر \* اذا الزجر دون الارسل والفعل يرفع بما هو فوقه  
 او مثله كنسخ الحديث \* اولم يرسله احد فزجره مسلم فانزجر \* اذا الزجر ارسل  
 حكما \* او اخذ غير ما ارسل اليه \* لان غرضه اخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو ارسله  
 على صيود كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل اكل الكل \* اكل \* في الوجوه المذكورة لما  
 ذكرنا \* كصيد رمى فقطع عضومنه فانه يؤكل لا العضو \* خلافا للشافعي ولنا قوله عليه  
 الصلوة والسلام ما بين من السمي فهو ميتة ولو قطعه ولم يبينه واحتمل الثامه اكل العضو  
 ايضا والا لا ملتقى \* وان قطعه \* الرامي \* انلا ثا واكثره مع عجزه او قطع نصف راسه  
 او اكثره او قل نصفين اكل كله \* لان في هذه الصور لا يمكن حياة فوق حياة المذبوح  
 فلم يتناول الحد يث المذكور بخلاف ما لو كان اكثره مع راسه لا مكان المذكور \*  
 وحرم صيد مجوسي وروثي ومردى ومترم \* لانهم ليسوا من اهل الذكوة بخلاف كتابي  
 لان ذكوة الاضطراب كل كذا الاختيار \* وان رمى صيد افلم يثخنه فرماه آخر فقتله  
 فهو لثاني وحل وان اثخنه الاول \* بان اخرجته عن حيز الا متناع وفيه من  
 الحياة ما يعيش \* فالصيد \* للاول وحرم \* لقدرته على ذكوة الاختيار فصار  
 قاتلا له فيحرم \* ضمن الثاني للاول قيمته \* كلها وقت اتلافه \* غير ما نقصته جراحته وحل  
 اصطيا دما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه \* لمنفعة جلد \* او شعره او ريشه اولدفع شره وكله  
 مشروع لا طلاق النص وفي القنية يجوز ذبح الهرة والكلب لنفعه او الا ولى ذبح الكلب  
 اذا اخذته مرارة الموت \* وبه يطهر لحم غير نجس العين \* كخنزير فلا يطهر اصلا \*  
 وجلده \* وقيل يطهر جلد \* لا لحمه وهذا اصح ما يفتى به كما في الشرع بلا لية عن  
 المواهب هنا ومرفى الطهارة \* اخذ الصيد ليلا مباح والا ولى عن مبعله \* خانية \* ويكره  
 تعليم البازي بالطير الحي \* لتعديبه \* سماع \* الصائد \* حس انسان او غيره من

الاصليات \* كفرس وشاة \* فرمى \* اليه \* فاصاب صيد الم يحل بخلاف ما اذا سمع حس  
 اسد \* او خنزير \* فرمى اليه \* او ارسل كلبه \* فاذا هو صيد حلال الاكل حل \* ولو لم  
 يعلم ان الحس حس صيد او غيره لم يحل جوهره لانه اذا اجتمع المبيع والمحرم غلب  
 المحرم \* رمى ظبيا فاصاب قرنه او ظلفه فمات ان ادماه اكل \* لوجود الجرح \* والا  
 لا والعبرة بحالة الرمي فحل الصيد برده اذا رمى \* مسلما \* لا باسلامه ووجب الجزاء  
 بحله \* اذا رمى محرما \* لا باحرامه \* وميجى \* قبيل كتاب الديات فرع لو ان  
 بازبا معلما اخذ صيدا فقلبه ولا يدري ارسله انسان او لا لا يؤكل لوقوع الشك في  
 الارسال ولا ابا حة بل ونه وان كان مرسل فهو مال الغير فلا يحوز تناله الا باذن صاحبه زيلعي  
 قلت وقد وقع في عصرنا حادثة الفتوى وهي ان رجلا وجد شاة من بوحه ببستان هل  
 يحل له اكلها ام لا ومقضى ما ذكرناه انه لا يحل لوقوع الشك في ان الذابح ميمن تحل  
 ذكوته ام لا وهل سمي الله تعالى عليها ام لا لكن في الخلاصة من اللقطة قوم اصابوا بغيره  
 من بوحافي طريق البادية وان لم يكن ذلك قريبا من الماء ووقع في قلبه ان صاحبه  
 فعل ذلك ابا حة للناس لا ناس بالاحذ والاكل لان الثابت بالذالة كالتا بت بالصریح انتهى  
 فقد اباح اكلها بالشرط المذكور فعلم ان العلم بكون الذابح اهلا للذكوة ليس بشرط قاله  
 المصنف قلت قد يفرق بين حادثة الفتوى واللقطة بان الذابح في الاول غير المالك قطعاً  
 وفي الثاني يحتمل ورأيت بخط ثقة سرق شاة فذبحها بتسمية فوجد صاحبها هل يؤكل  
 الاصح لا لكفره بتسميته على الحرام القطعي بلا تملك ولا اذن شرعي انتهى فيكر روفي  
 الوهبانية قال شعري ومامات لا تطعمه كلبا فانه \* خبيث حرام نفعه متعذر \* وتمليك  
 عصفور لواحد آجر \* واعتاقه بعض الائمة ينكر \* وان يلقيه مع غيره جاز اخذه \*  
 كقشر ليمان وماه المقشر \* وفي معاياتها شعري واي حلال لا يحل اصطيا \* \* صيود  
 وما صيد ولاهي تنفر \* هو صيد دخل دار رجل فغلق عليه بابها ملكه فلا يملك غيره  
 ولو بعد خروجه انتهى \*

### \* كتاب الرهن \*

منا سبته ان كلاما من الرهن والصيد سبب لتجصيل المال \* هو \* لغة حبس الشيء شرعا \*

حبس شيء مالى \* اى جعل الشيء محبوسا لان الحبس هو المرتهن \* تحقق يمكن استيفاء \*  
 اى اخذه \* منه \* كلا \* وبعضا كان كان قيمة المرهون اقل من الدين \* كالدين \* كاف  
 الاستقصاء لان العين لا يمكن استيفاء \* من الرهن الا اذا صار دينا حكما كما سيجى \*  
 حقيقة \* وهو دين واجب ظاهرا وباطنا او ظاهرا فقط كثمان عبد او خلع وجد حرا  
 او خمر \* او حكما \* كالايمان المضمونة بالمثل او القيمة كما سيجى \* وينعقد بايجاب و  
 قبول \* حال كونه \* غير لازم \* وح \* للراهن تسليمه والرجوع عنه \* كافي الهبة \*  
 فاذا سلمه وقبضه المرتهن \* حال كونه \* مسوزا \* لا متغرقا كتمويل شجر \* مغرغا \* لا مشغولا  
 بدق الراهن كشترين ون النمر \* مميزا \* لا مشاعا ولو حكما بان اتصل المرهون بغير المرهون خلقته  
 كالشجر وسيتضح \* لزوم \* افادان القبض شرط الزوم كافي الهبة وصحة في المبتبى انه شراء الجواز \*  
 والتخلية \* بين الرهن والمرتهن \* قبض \* حكما على الظاهر \* كالبيع \* فانها فيه ايضا قبض \* وهو  
 مضمون اذا هلك بالاقبل من قيمته ومن الدين \* وعند الشافعي رحمه الله تعالى هو امانة \* والمعتبر  
 قيمته يوم القبض \* لا يوم الهلاك كما توهمه في الاشياء لمشا لثته للمنعول كما حرره المصنف \*  
 المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار \* اى - قل ارماء يرد اخذه من الدين \*  
 ليس بمضمون في الاصح \* كذا في القنية والاشياء \* فان هلك \* سارت قيمته  
 الدين صار مستوفيا \* دينه \* حكما او زادت كان الفضل امانة \* ويضمن بالاعلى \*  
 او نغصت سقط بقله ورجع المرتهن بالفضل \* لان الاستغناء بقل المالمالية \* وضمن \*  
 المرتهن \* بد عوى الهلاك بلا برهان مطلقا \* سواء كان من اموال ذهرا او باطنة و  
 خصه مالك رح بالباطنة \* وله طلب دينه من رهنه وله حبسه به وان كان الرهن في يد \*  
 لان الحبس جزاء مطاله \* وله حبس رهنه بعد الغسخ \* للعدل \* حتى يقبض دينه او  
 يبرئه \* لان الرهن لا يبطل بمجرد الغسخ بل يبقى رهنا ما بقي القبض والدين معا فاذا  
 فات احد هما لم يبق رهنا يلغى ودرو غيرهما \* لا الانتفاع به مطلقا \* لا باستئجار  
 ولا سكنى ولا ايس ولا اجارة او اعاره سواء كان من مرتهن او رهن \* لا باذن \*  
 كل الاخر وقيل لا يسئل للمرتهن لانه ربوا وقيل ان شرطه كان ربوا لا لا في الاشياء  
 والجواهر اباح الراهن للمرتهن اكل النمارا وسكنى الدار ولين الشاة المرهونة ناكلها لم يضمن

وله منعه ثم اذا في الاشياء انه يكره للمرتهن الا انتفاع بذلك و... آخر الرهن \* ماتت  
الشاة في يد المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة ولبنها الذي شربه فحظ الشاة يسقط وحظ  
اللبن يأخذه المرتهن فلو فعل \* الا انتفاع قبل اذنه \* صار متعديا ولم يبطل \* الرهن \*  
به واذا طلب \* المرتهن \* دينه امر باحضار رهنه \* لثلاثين مستوفيا مرتين الا اذا كان  
له حمل او عند العدل لانه لم يأتمنه شرح مجمع \* فان احضر سلم \* له \* كل دينه  
اولا ثم \* سلم المرتهن \* رهنه \* تحقيقا للتسوية \* وان طلب \* دينه \* في غير بلد  
العقد \* للرهن \* فكذلك \* الحكم \* ان لم يكن للرهن مؤنة وان كان \* لحمله مؤنة \* سلم  
دينه وان لم يحضره \* لان الواجب عليه التسليم يعنى التخلية لا النقل من مكان الى مكان  
ونقل القهستانى عن الذخيرة انه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يؤمر به انتهى فليحفظ \*  
و \* كن \* للراهن ان يحلفه بالله ما هلك \* وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه اما اذا لم يدع  
فلا نأخذ في احضاره وكذا الحكم عند كل نجم حل كما حرد ابن الشحنة ونظامه شارح الوهبانية  
وقال شعير ولا دفع ما لم يحضر الرهن اريكن \* بغير مكان العقد والحمل يعسر \* كذا النجم  
اولى دون دعوى مدينه \* هلاكه في النهاية ينكر \* ولا يكف مرتهن \* قد \*  
طلب دينه احضار رهن قد وضع عند العدل بامر الراهن ولا \* احضار \* ثمن رهن  
باعه المرتهن بامره \* اى بامر الراهن \* حتى يقبضه \* لانه بذلك وح \* اذا قبضه \*  
اى الثمن \* يكف احضاره \* لقيام العدل بمقام المبلول \* ولا \* يكف \* مرتهن معه  
رهنه تمكين الراهن من بيعه ليقضى دينه \* بضمنه لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى  
يقبض دينه \* ولا \* يكلف \* من قضى بعض دينه \* او ابرا بعضه \* تسليم بعض رهنه  
حتى يقبض البقية من الدين \* او يبرئها اعتبارا بحبس المبيع \* ويجب \* على المرتهن \*  
ان يتغلفه بنفسه وعياله \* كما في الوديعة \* وضمن ان حفظ بغيرهم \* كما مر فيها \* و \*  
ضمن \* بايداعه \* واعارته واجارته واستعمل امه \* وتعد به كل قيمته \* فيسقط الدين  
بقدره \* وكذا \* يضمن كل قيمته \* يجعل خاتم الرهن في خنصره \* سواء جعل فيه  
لباطن كفه او لا به يغى برجندى \* اليسرى واليمنى \* على ما اختاره الرضى لكن  
قد منافي الشارح البرجندى فيها انه من شعار الروافض وانه يجب التحرز عنه فتنبه



قلت ولكن جرت العادة في زماننا بلبسه كذلك فينبغي لزوم الضمان قيا سا على مسألة  
السيف الآتية فليحذر ولا يجعله في اصبع اخر على الا اذا كان المرتهن امرأة فتضمن لان  
النساء يلبسن كذلك فيكون استعما لا لحفظا ابن كمال معزيا للزيلي \* و \* مثله \* تقليل  
سيغي الرهن لا للثقة \* فان الشيطان يتقلد ون في العادة بسميعين لا للثقة \* و \* في \*  
لبس خاتمه \* اى خاتم الرهن \* فوق آخر يرجع الى العادة \* فان كان ممن يتجمل  
بلبس خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يضمن \* ثم ان قضى بها \* اى بالقيمة المذكورة من  
جنس الدين يلتقيان قصاصا \* بمجرد \* اى بمجرد القضاء بالقيمة \* اذا كان الدين حالا  
وطالب \* المرتهن \* الراهن بالفضل ان كان \* ثمه فضل \* وان \* كان الدين \* مؤجلا  
يضمن المرتهن قيمته ويكون رهنا عنده فاذا حل الاجل اخذ به يئنه وان قضى  
بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان رهنا عنده الى قضاء دينه \* لانه بدل الرهن فاخذ  
حكمه \* واجرة بيت حفظه وحافظه \* وما وى الغنم \* على المرتهن واجرة راعيه \*  
لوحيو انا \* ونفقة الرهن والخراج \* والعشر \* على الراهن \* والاصل فيه \* كل ما يحتاج  
اليه مصلحة الرهن بنفسه وتبعيته فعلى الراهن لانه ملكه وكما كان لحفظه فعلى المرتهن لان  
حجسه له واعلم انه لا يلزم شئ منه لو اشترى على الراهن قهستانى عن الزخيرة \* واما  
مؤنه رده \* كجعل آبق \* اورد حزو منه \* كمد اواة جريح \* الى يد \* اى الى يد  
المرتهن \* فتقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المرتهن والامانة مضمونة على الراهن \*  
لو قيمته أكثر من الدين والافعلي المرتهن وكن امعالجة امراض وقر و فداء جناية \* وكل  
ما وجب على احدهما فاداه الاخر كان متبرعا الا ان يأمره القاضى به ويجعله ديناعلى  
الاخر \* فيمنع يراجع عليه وبمجرد امر القاضى بلا تصريح يجعله ديناعليه لا يرجع كما فى  
المتقطوعن الامام لا يرجع لو صاحبه حاضر امطلقا خلا فاللشاني وهى مسألة الشجر  
زيلي \* قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الذى رهنه عدلى  
فالقول للمرتهن \* لانه القابض بخلاف ما لو ادعى المرتهن رده على الراهن بعد قبضه  
فان القول للراهن لانه المانكر فان برهنا فللراهن ايضا ويسقط الدين لا ثباته الريادة  
ولو قبل قبضه فالقول للمرتهن لانكاره دخوله فى ضمانه وان برهنا فللراهن لا ثباته

الضمان بزازية \* يجوز له السفر به \* بالرهن \* اذا كان الطريق آمنا \* كما في الوديعة \*  
وان كان له حمل وموثة \* وكذا الانتقال عن البلد وكذا العدل الذي الرهن  
في يده كافي العمادية معزيا للعدالة على خلاف ما في فتاوى لقاضيخان ولعل ما في الوديعة قول  
الامام وما في الفتاوى قولهما كما يغيب كلام القنية فائلا في الحديث اذا عني  
الرهن فهو بما فيه قالوا معنله اذا اشتبهت قيمته بعد هلاكه بان قال كل لا ادرى كم  
كانت قيمته ضمن بما فيه من الدين كذا ذكره المصنف اول الباب والله اعلم \*

### \* باب ما يجوز ارتهاؤه وما لا يجوز \*

لا يصح رهن مشاع \* لعدم كونه مميزا كامرا \* مطلقا \* مقارنا وطاريا من شريكه او غيره  
يقسم اولاً ثم الصحيح انه فاسد يضمن بالقبض وجوز الشاغي وفي الاشباه ما قبل البيع  
قبل الرهن الا في اربعة المشاع والمشغول والمتصل بغيره والمعلق عتقه بشرط قبل وجوده  
غير المملوك فيجوز بيعها لارهنها وفيها الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيعه النصف  
بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع قال المصنف وفيه نظر ولعله مفرع على الضعيف  
في الشيوع الطاريئ قلت بل ولا على الصحيح لانه بالخيار لا يخلو اما ان يبقى في ملكه  
او يعود لملكه وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداء كما بسطه في تنوير البصائر فتنبه قلت و  
الحيلة الصحيحة ما في حيل منية المفتي اراد رهن نصف داره مشاعا يبيع نصفها من طالب  
الرهن ويقبض منه الثمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم ينقض البيع بحكم  
الخيار فيبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن واعتمده ابن المصنف في زواهر الجواهر  
وفيها الشيوع الثابت ضرورة لا يضر لما في الولوالجية ولو جاء بثوين وقال خذ احدهما  
رهنا والاخر بضاعة عندك فان نصف كل منهما يصير رهنا بالدين لان احدهما ليس  
باردئ من الآخر فيشيع الرهن فيهما بالضرورة فلا يضر \* ولا رهن \* ثمرة على نخلة دونه \*  
لا \* زرع ارض او نخلة او بناء \* بدونهما وكذا عكسها \* كرهن الشجر لا الشجر والارض  
لا النخل والاصل ان المرهون متي اتصل بغير المرهون خلقه لا يجوز لامتناع قبض المرهون  
وحده درر وعن الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولو رهن الشجر بمواضعها او بالاربعاء فيها جاز  
ملتقى لانه متصل اتصال مجاورة وفي القنية رهن دارا والحيطان مشتركة بينهما وبين الجيران صح

في العرصة ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه تبعاً \* ولا \* رهن الحر والمدبر  
 والمكاتب وام الولد والوقوف \* ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال \*  
 ولا \* بالامانات \* كوديعة وامانة \* ولا \* بالك \* خوف استحقاق المبيع فالرهن به  
 باطل بخلاف الكفالة كما مر \* ولا \* بعين مضمونة بغيرها اي بغير مثل او قيمة مثل \* المبيع في  
 يد البائع \* فانه مضمون بالثمن فاذا اهلك ذهب بالثمن \* ولا \* بالكفالة بالنفس و\*  
 لا \* بالتقصص مطلقاً \* في نفس ومادونها \* بخلاف الجناية خطاء \* لا مكان استيفاء  
 الارش من الرهن \* ولا \* بالشفعة وباجرة النائحة والمغنية وبالعبد الجاني او المديون \*  
 واذا لم يصح الرهن في هذه الصور فللراهن اخذه فلو اهلك عند المرتهن قيل ان الطلب  
 هلك مجازاً اذ لا حكم الباطل فبقى القبض باذن المالك صد والشرعية وابن كمال \*  
 ولا \* رهن خمر وارتها منها من مسلم او ذمي للمسلم \* اي لا يجوز للمسلم ان يرهن  
 خمر او يرتها منها من مسلم او ذمي \* ولا يضمن له \* اي للمسلم \* مرتتها \* حال كونه \*  
 ذمياً وفي عكسه الضمان \* لتقومها عند هم لا عندنا \* وصح \* الرهن \* بعين مضمونة \*  
 بنفسها اي \* بالمثل او بالقيمة كالمغصوب وبدل الشلع والمهر وبدل الصلح عن دم عمداً \*  
 اعلم ان الاعيان ثلثة عين غير مضمونة اصلاً كالامانات وعين غير مضمونة ولكنها  
 تشبه المضمونة كبيع في يد البائع عين مضمونة بنفسها كالمغصوب ونحوه ونظامه في الدرر \*  
 وصح \* بالدين الموعود بان رهن ليقرضه كذا \* كالف مثلاً فلو دفع اليه البعض و  
 امتنع لا جبراً شأه \* فاذا هلك \* هذا الرهن \* في يد المرتهن كان مضموناً عليه بما رعد \*  
 من الدين فيسلم الالف للراهن جبراً \* اذا كان الدين مساوياً للقيمة او انزل اما اذا  
 كان اكثر فهو مضمون بالقيمة \* هذا اذا سمي قد رالدين فان لم يسمه لم يكن مضموناً  
 في الاصح كما مر في المقبوض على سوم الرهن بان رهنه على ان يعطيه شيئاً فملك في يده  
 هل يضمن خلاف بين الامامين مذكور في البرازية وغيرها والاصح انه غير مضمون و  
 قد تقدم ان المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار غير مضمون في الاصح \* و\*  
 صح \* برأس مال السلم وثمن الصرف والمسلم فيه فان هلك \* الرهن \* في المجلس \*  
 تم الصرف والسلم و\* صار \* المرتهن \* مستوفياً \* حكماً خلافاً للثلاثة \* وان افترقا قبل

نقد وهلاك بطلا \* اى السلم والصرف واما المسلم فيه فيصح مطلقا فان هلك الرهن  
 تم العقل وصار عرضا للمسم فيه \* ولو \* لم يهلك ولكن \* تغا سخا السلم وبالمسلم فيه  
 رهن فهو رهن برأس المال \* استحسانا لانه بد له فقام مقامه \* وان هلك \* الرهن \*  
 بعد الفسخ \* المذكور \* هلك به \* اى بالمسلم فيه فيلزم رب السلم دفع المسلم فيه لبقاء  
 الرهن حكما الى ان يهلك \* وللاب ان يرهن بنين \* كائن \* عليه عبد طفله \* لان  
 له ايداعه فهذه الولي لهلاكه مضمونا والوديعة امانة \* والوصي كذلك \* وقال ابو يوسف  
 رح لا يملكان ذلك ثم اذا هلك ضمنا قد راد الدين للصغير لا الغضل لانه امانة وقال  
 التمر تاشي يضمن الوصي القيمة لان للاب ان ينتفع بمال الصبي بخلاف الوصي لكن  
 جزم في ذلك خيرة وغيرها بالنسوية بينهما \* وله \* اى للاب \* رهن ما له عند ولده  
 الصغير بنين له \* اى للصغير \* عليه \* اى على الاب \* ويثبت لاجله \* اى لاجل الصغير  
 بخلاف الوصي فانه لا يملك ذلك سرا جية \* وكذا عكسه \* فللاب رهن متاع طفله من نفسه  
 لانه لو فور شغفته جعل كشيخين وعبارتين كشرائه مال طفله \* بخلاف الوصي \* لانه  
 وكبل محض فلا يتولى طرفى العقل فى رهن ولا بيع وتما مه فى الزيلعى \* و \* صح \*  
 بمن عبد او خل او ذكوة ان ظهر العهد حرا والخل خمرا والذكوة مائة \* صح \*  
 بيدل صلح عن انكار ان اقر \* بعد ذلك \* ان لادين عليه \* والا صل ما مران وجوب الدين ظاهرا  
 يكفى لصحة الرهن والكفيل \* و \* صح \* رهن \* الحجرين والمكيل والموزون فان رهن \*  
 امان كور بخلاف حنسه هلك بقيمته وهو ظاهر وان \* بحنسه وهلك هلك بمنله \* وزنا او كيلا  
 لا قيمة خلا فالحما \* من الدين ولا عبرة بالجودة \* عند الما بلة بالجنس ثم ان تساويا  
 فظاهروا ان الدين ازيد فالزائد فى ذمة الراهن وان الرهن ازيد فالزائد  
 امانة درر وصدرا الشريعة \* باع عبد اعلى ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه او يعطي  
 كفيلا \* كذلك \* بعينه \* صح \* ولا يجبر \* المشتري \* على الوفاء \* لما مرانه غير لازم \*  
 وللبائع فسخه \* لغوات الوصف المارغوب \* الا ان يدفع المشتري الثمن حالا \* يدفع \*  
 قيمة الرهن \* المشروط \* رهنا \* لحصول المقصود \* وان قال \* المشتري \* لبا نعه \*  
 وقد اعطاه شيئا غير مبيعه \* امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن \* لتلغظه بما يغيد

الرهن والعبرة للمعاني خلا فاللغاني والثالثة و \* لو كان \* ذلك الشيء الذي قال له  
المشتري امسكه هو \* المبيع \* الذي اشتراه بعينه لو \* بعد قبضه \* لانه يحل ان  
يكون رهنا بئمنه \* ولو قبله لا \* يكون رهنا لانه محبوس بالثمن كما مر بقي لو كان المبيع  
مما يفسد بمكته كلتم وخبر وجد فابطاء المشتري وخاف البائع تلفه جاز بيعه وشرأوه و  
لو باعه بازيد تصدق به لان فيه شبهة \* رهن \* رجل \* عينا عند رجلين بدین لكل  
سهما صح وكله رهن من كل منهما \* ولو غير شريكين \* فان تهايتا كل واحد منهما في  
نوبته كالعدل في حق الآخر \* هذا هو ما لا يتجزأ وان مما يتجزأ فعمل كل حبس المصف  
فلو دفع له كله ضمن عند خلا فإلهما واصله مسئلة الودیعة زیلعی \* ولو ملك ضمن كل  
حصته \* لتجزئ الاستيفاء \* فان تضاع دين احدهما فله رهن للاخر لما مر ان كل  
العین رهن في يد كل منهما بلا تفرق \* وان رهنا رجلا رهنا واحدا \* بنین علیهما  
صح بكل الدين ويمسكه الى استيفاء كل الدين \* اذ لا شيوخ \* ولو رهن حبلین بالف لا  
يأخذ احدهما بقضاء حصته \* لتبس الكل بكل الدين كما لم يبح في يد البائع \* فان سلك  
لكل واحد منهما من الدين له ان يتخير احدهما اذا ادرك ما سلك له البائع \*  
لتعلو والعقل بتفصيل الثمن في الرهن والبيع هو الاصل \* ولو بطلت يدة كل منهما \* من  
الرجلين \* على رجل انه \* اخی ان كل واحد \* رهنه وفي الشرع \* كقول \* عند  
وقبضه \* لاستحالة كون كل رهنا لركاه رهنا لركاه في آن واحد ولا يمكن تصديقه للزم الشيع  
فتها تترتا وحينئذ فيهم لك اسانة اذا لباطل لا حكم له وان اذا ايدى رهنا فان ارخا كان  
صاحب الدار يخ الا قدم اولي وكل اذا كان \* الرهن \* في يد احد دمان ذوالين \*  
احق \* لقريته سبقة \* فلو سالت راعده \* اي رهن العبد مثله \* وثالث المثال ان رهن الرهن  
معهما \* اي في اي يد يرمية اولاً \* اي اوليس الرهن معهما فان الحكم واحد زياعی \*  
فبرهن كل كل لك \* كما وصفتنا \* كان في يد كل واحد منهما نصيبه \* اي العبد \* رهنا  
لنقه \* استحسانا لا تقلا به بائوت استيفاء والشائع بقبلة \* اخذ عمامة اهل يوت لتكون  
رهنا عند لم تكن رهنا \* واذا هكت تملك هلك المرهون قال وهن انا صرا ذارض المطلب  
بتركة رهنا عادية ومغادرة انه ان رضى بتركة كان رهنا والا لارعايه لئلا ياتى الراجحة



وغيرها كما افاده المصنف وفي المجتبى لرب المال مسك ما ل المدينون رهنا بلا اذنه و  
 قيل اذا ايس فله اخذ مكان حقه قضاء عن دينه اقره المصنف \* دفع ثوبين فقال خذ  
ايهما شئت رهنا بك ا فاحل هما لم يكن واحد منهما رهنا قبل ان يختار احدهما \* سراجية  
فروع غصب الرهن كهلاكه الا اذا غصب في حال انتفاع مرتهن باذن الراهن امره  
 بدفعه للذلال فل دفعه فهلك لم يضمن حمامي وضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع  
 عليه قصعة ماء للشرب فانصب الماء على المصحف فهلك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة و  
 المودع لا يضمن شيئا قنية الاجل في الرهن يغسله سلطه ببيع الرهن وماد للمرتهن بيعه  
 بلا محضر وارثه غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتهن امره للقاضي لبيعه بدنه ينبغي  
 ان يجوز ولومات ولا يعلم له وارث فباع القاضي دارة جاز كل افي متفرقات بيوع  
 النهر وفي الذخيرة ليس للمرتهن بيع ثمرة الرهن وان خاف تلفها لان له ولاية الحبس  
 لا البيع ويمكن رفعه الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع للقاضي او كان  
 بحال يغسل قبل ان يرفع جاز له ان يبيعه \*

### \* باب الرهن يوضع على يد = ل \*

سمى به لعل الله في زعم الراهن والمرتهن \* اذا وضع الرهن على يد عدل صح ويتم  
بقبضه ولا يأخذ واحد هما منه وضمن او دفع الى احدهما \* لتعلق حقهما به فلو دفعه  
فتلف ضمن اتعد به واخذ منه قيمته وجعلها عند او عند غيره وليس للعدل جعلها  
 رهنا في يده لئلا يصير قاضيا ومقتضيا وهل للعدل الرجوع مبسوط في المخلوقات \* واذا  
هلك يهلك من ضمان المرتهن فان وكل \* الراهن \* المرتهن او وكل \* العدل او غيره  
 ببيعه عند حلول الاجل صح \* توكيله \* لوكيله \* اهل ان لك \* امى للبيع \* عند  
التوكيل والا \* يكن اهل ان لك عند التوكيل \* لا تصح الوكالة وح \* فلو وكل ببيعه  
صغير \* لا يعقل \* فبا حه بعن بلوغه لم يصح \* خلا لهما \* فان شرطت \* الوكالة \*  
 في عقل الرهن امر ينمزل بعزله \* لا يموت لراهن و \* لا المرتهن \* للزومها بلزوم  
 العقل فهي تعالف الوكالة المفردة من وجوه احد هاهنا \* والثاني ان الوكيل هنا \*  
 يجوز علي البيع عند الامتناع وكل الشروط بعد الرهن في الاصل \* زيلي على خلاف

ظاهر الرواية وان صححها تاضي خان وغمرة على ما نقله القهستاني وغمرة فتنبه بخلاف الوكالة  
 المفردة \* \* \* الثالث انه \* \* \* يملك بيع الولد والارث \* \* \* الرابع \* \* \* اذا باع بخلاف جنس  
 الدين كان له ان يصرفه الى جنسه \* \* \* اى الدين بخلاف الوكالة المفردة \* \* \* الخامس \* \* \* اذا كان  
 عبدا وقتله عبد خطاء فدفع بالبنائة كان له بيعه بخلاف المفردة \* \* \* متعلق بالجميع \* \* \* وله بيعه  
 فى غيبة ورثته \* \* \* اى ورثة اراهن \* \* \* كما كان له حال حياته البيع بغير حضرته \* \* \* اى حضرة  
 الراهن \* \* \* وتبطل \* \* \* الوكالة \* \* \* بموت الوكيل \* \* \* مطلقا وعن الثانى ان وصيه يشلفه لكنه  
 خلاف جواب الاصل \* \* \* ولو اوصى الى آخر ببيعه لم يصح الا اذا كان مشروا له \* \* \* ذلك فى الوكالة \* \*  
 ولا يملك راهن ولا مرتهن بيعه بغير رضا الآخر فان حل الاجل وغاب الراهن اجبر الوكيل  
 على بيعه كما هو \* \* \* الحكم \* \* \* فى الوكيل بالخصومة \* \* \* اذا غاب موكله واباه فانها يجبر عليها  
 بان يحبسها اياما لبيع فان لم يجد ذلك باع القاضى دفعا للضرر \* \* \* فان باعه العدل فالثمن  
 رهن \* \* \* كالمؤمن \* \* \* فيهلك كهلاكه فان اوفى ثمنه \* \* \* بطل بيعه \* \* \* المرتهن والمستحق الرهن \* \* \* و  
 ضمن \* \* \* فان كان المبيع \* \* \* هالكا في يد المشتري ضمن المستحق الرهن \* \* \* ان شاعلانه فاصب \* \*  
 وح \* \* \* صح البيع والقبض \* \* \* لتملكه بضمائه \* \* \* او ضمن المستحق العدل \* \* \* اولى به بالبيع \* \*  
 ثم هو \* \* \* اى العدل \* \* \* يضمن الراهن وصفا \* \* \* ايضا \* \* \* او ضمن المرتهن ثمنه \* \* \* الذى اداه اليه \* \*  
 وهو \* \* \* اى الثمن \* \* \* له \* \* \* اى للعدل لانه بدل ملكه \* \* \* ويرجع المرتهن على راهنه لانه \* \*  
 ضرورة بطلان قبضه \* \* \* وان كان الرهن \* \* \* قائما \* \* \* فى يد مشتريه \* \* \* اخذ المستحق من مشتريه  
 ورجع هو \* \* \* اى المشتري \* \* \* على العدل بضمنه \* \* \* لانه العاقد \* \* \* ثم يرجع \* \* \* هو \* \* \* اى العدل \* \* على  
 الراهن به \* \* \* اى بضمنه \* \* \* واذا رجع عليه \* \* \* صح القبض \* \* \* وسلم الثمن للمرتهن \* \* \* او رجع العدل \* \*  
 على المرتهن بضمنه \* \* \* ثم يرجع هو \* \* \* اى المرتهن \* \* \* على الراهن به \* \* \* اى لانه زاد هاهنا \* \*  
 والوقاية وان شرطت الوكالة بعد الرهن رجع العدل على الراهن وتلا سوء قبض المرتهن  
 ثمنه اولا \* \* \* فان هلك الرهن عند المرتهن فاستحق \* \* \* الرهن \* \* \* وضمن الراهن قيمته  
 هلك \* \* \* الرهن \* \* \* بل ينفذ \* \* \* وان ضمن المرتهن \* \* \* القيمة \* \* \* يرجع على الراهن بقيمتها \* \* \* اني  
 ضمنها لضرره \* \* \* وبذلك \* \* \* لا ننقض قبضه **فرع** فى الرهن بالقيمة ذهبت عينه  
 الرهن يسقط ربع الدين وسببى انتهى والله اعلم

## \* باب التصرف فى الرهن والجنایة علیه وجنایته \*

ای الرهن \* على غيره توقف بيع الراهن رهنه على اجازة مرتهنه او قضاء دينه فان  
 وجب احدهما نفل وصار ثمنه رهنا \* فى صورة الاجازة \* وان لم يجز \* المرتهن البيع  
 وفسخ \* يبعه \* لا يفسخ \* بفسخه فى الاصح \* و \* اذا بقي موقفاً لمشتري \* بالخيار \*  
 ان شاء صبر الى فكك الرهن او رفع الامر الى القاضى ليفسخ البيع \* وهذا اذا اشتراه  
 ولم يعلم انه رهن ابن كمال \* ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه \* الراهن ايضا \* من \*  
 رجل \* آخر قبل ان يميز المرتهن \* البيع \* فالثانى موقوف ايضا على اجازته \* اذا الموقوف  
 لا يمنع توقف الثانى \* فايهما اجاز لزم ذلك وبطل الآخر ولو باعه \* الراهن \* ثم  
 آجره او رهنه او وهبه من غيره فاجاز المرتهن الاجازة والرهن والهبة جازا لبيع الاول \*  
 لحصول النفع بتحول حقه للثمن على ما تقرروا فى محله تحرر \* دون غير من هذه العقود \*  
 المذكورة اذ لا منفعة للمرتهن فيها فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع فينفذ البيع  
 وفى الاشياء باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه من المرتهن انفسخ الاول \* وصح اعتاقه  
 وتدبيره واستيلاد \* اى نفل اعتاق الراهن \* رهنه فان \* كان \* غنياً و \* كان \*  
 دينه \* اى المرتهن \* حالاً اخذ \* المرتهن \* دينه من الرهن وان مؤجلاً اخذ قيمته  
 للرهن بل له الى \* زمان \* حلوله \* فاذا حل استوفى حقه لو من جنسه ورد الغرض \* وان \* كان  
 الراهن \* معسراً نفى العتق سعى العبد فى الاقل من قيمته ومن الدين ورجع  
 على سيد غنياً وفى التدبير والاستيلاد سعى \* اى كل \* فى كل الدين بلا رجوع \*  
 لان كسب المال بروام الولد ملك المولى \* فاذا ا تلف \* الراهن \* الرهن فحكمه  
 حكم ما اذا اعتقه غنياً \* كما مر \* و \* الرهن \* اذا ا تلفه اجنبى \* اى غير الراهن \*  
 فالمرتهن يضمه \* اى الماتلف \* قيمته يوم هلك وتكون \* القيمة \* رهنا عنده \* كما مر  
 واما ضمانه على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق زيلعى \*  
 وبا عارته \* اى المرتهن الرهن \* من رهنه يخرج من ضمانه \* تسميتها عارية مجاز \*  
 فلو هلك \* الرهن \* فى يد الراهن هلك مجازاً \* حتى لو كان اعطاه به كفيلاً لم يلزم  
 الكفيل شئ لخروجه من الرهن نعم لو كان الراهن اخذ به بغير رضا المرتهن جاز ضمان

الكفيل تاتارخانية \* فان عاد \* قبضه \* عادضمانه و للمرتهن استرداد عنه اليه  
 فلو مات الراهن قبل ذلك \* اى قبل الاسترداد \* فالمرتهن احق به من سائر الغرماء \*  
 لبقاء حكم الرهن \* ولو اعاره \* او اودعه \* احد هما اجنبيا باذن الآخر سقط ضمانه  
 واكمل واحد منهما ان يعيده رهنا \* كما كان \* بخلاف الاجارة والبيع والهبة \* والرهن \*  
 من المرتهن او من اجنبى اذا باشرها احد هما باذن الآخر \* حيث يخرج عن الرهن  
 ثم لا يعود الا بعقد مبتدأ لا بها عقود لازمة بخلاف العارية وبخلاف بيع المرتهن من الراهن  
 لعدم لزومها بقى لو مات الراهن قبل رهنه ثانيا فالمرتهن اسوة للغرماء \* ولو اذن  
 الراهن للمرتهن فى استعماله او اعارته للعمل فهلك \* الرهن \* قبل ان يشرع في العمل  
 او بعد الغراغ منه هلك بالدين \* لبقاء عقد الرهن \* ولو هلك في حالة العمل \* والاستعمال \*  
 هلك امانته \* لثبوت يد العارية ح \* ولو اختلف في وقته \* اى وقت هلاكه فقال المرتهن  
 هلك في حالة العمل وقال الراهن فى غيره \* فالقول للمرتهن \* لانه منكر \* والبينة  
 للراهن \* لانهما اتفقا على زوال يد الرهن فلا يصدق الراهن فى عوده الا بيمينه بزيادة  
 وفيها اذن للمرتهن فى لبس ثوب الرهن يوما فبإيهاء به المرتهن متشرقا ونال تشرق فى  
 لبس ذلك اليوم وقال الراهن ما لبسته فيه ولا تشرق فيه فالقول للراهن وان ائزر الراهن  
 باللبس فيه ولكن قال تشرق قبل لبسه او بعد \* فالقول للمرتهن فى تار ما عاد من  
 الضمان فروع رهن الاب من مال بالغه شيأ يد بن بلى نفسه جازاؤ الرهن قيمته اكبر  
 من اليد بن فهلك ضمن الاب قد رال بن دون الزبادة بخلاف الوصي فانه ضمن قيمته  
 والفرق ان الاب ان ينتفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصى ولو اذرك الابن  
 ومات الاب ليس لابن اخيه قبل قضاء الدين ويرجع الابن فى مال الاب ان كان  
 رهنه لنفسه لانه مضطركم غير الرهن ولو رهن شيأ ثم اقرب الرهن لغيره لا يصدق فى حق  
 المرتهن ويؤمر بقضاء الدين ورده الى المقر له ولو رهن دار غرة فاجاز صاحبها جازو  
 بيمينه الراهن على قيمة الرهن اولى وزوائد الرهن كولد وثمرة رهن لا غلة دار وارض و  
 عبد فلا يصير رهنا والرهن الفاسد كالصبيح في ضمانه \* وصح استعاره شي لبرهنه ويرهن  
 بما شاء \* اذا اطلق ولم يقيد بشي \* وان قيد بقدر او جنس او مرتهن او بلك نقيض

به \* روح \* فان خالف \* ما قيل به المعير \* ضمن المعير المستعير او المرتهن \* لتعدي كل  
 منهما \* الا اذا خالف الى خير بان عين له اكثر من قيمته فرضنه باقل من ذلك \* لم  
 يضمن لمخالفته الى خير \* فان ضمن \* المعير \* المستعير تم عقل الرهن \* لتملكه بالضمان \*  
 وان ضمن المرتهن يرجع بما ضمن وبالك بين على الراهن \* كما في الاستحقاق \* فان  
 وافق وهلك عند المرتهن صار \* المرتهن \* مستوفيا لدينه ووجب مثله \* اى مثل  
 الدين \* للمعير على المستعير \* وهو الراهن لقضاء دينه به \* ان كان كله مضمونا والا \*  
 يكن كله مضمونا \* ضمن قدر المضمون والباقي امانة \* وكل التوعيب فيذهب من  
 الدين بمسا به ويجب مثله للمعير \* ولو افتهك \* اى الرهن \* المعير اجبر المرتهن على  
 القبول ثم يرجع \* المعير \* على الراهن \* لانه غير متبرع لتخلص ملكه بخلاف  
 الاجنبى \* بما ادعى \* بان ساوى الدين القيمة وان الدين ازيد فالزائد تبرع وان  
 اقل فلا جبر در ذلك استشكله الزيلعى وغيره واقرة المصنف فلن لم يعرج عليه فى مثله  
 مع كمال متابعتة للدور فتدبر \* ولو هلك الرهن المستعار مع الراهن قبل رهنه او بعد  
 فكه لم يضمن وان استخدمه او ركبته \* ونحو ذلك \* من قبل \* لانه امين خالف ثم  
 عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا للشافعى لكن فى الشر نيل لية عن العمادية المستأجر  
 والمستعير اذا خالفانم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الغنوى انتهى بقى  
 لو اختلفا فالقول للراهن لانه ينكر الايغاء بما له ولو اختلفا فى قدر امره بالرهن  
 به فالقول للمعير هداية اختلفا فى الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتهن فى  
 قدر الدين وقيمة الرهن شرح تكمله \* ولومات مستعيرة مغلسا \* مديونا \* فالرهن \*  
 باق \* على حاله فلا يباع الا برضاء المعير \* لانه ملكه \* ولو اراد المعير بيعه وابتلى المرتهن \*  
 البيع \* بيع بغير رضاه ان كان به \* اى بالرهن \* وفاء والا لا يباع الا برضاء اى المرتهن \*  
 ولومات المعير مغلسا وعليه دين امر الراهن بقضاء دين نفسه ويرد الرهن \* ليصل كل ذى  
 حق حقه \* وان عجز لفقره فالرهن على حاله \* كما لو كان المعير حيا \* ولو ورثته \* اى ورثة  
 المعير \* اخذه \* اى الرهن \* بعد قضاء دينه \* كمورث \* فان طلب غرماء المعير من ورثته  
 بيعه فان به وفاء يبيع والا فلا يباع الا برضاء المرتهن \* كما مر الامر \* واعلم ان جناية الراهن



علي الرهن \* كلا او بعضا \* مضمونة كجناية المرتتهن عليه ويسقط من دينه \* اي دين المرتتهن \*  
 بقدرها \* اي الجناية لانه اكلف ملك غيره فلزمه ضمانه واذا لزمه وقد حل الدين سقط  
 بقدره ولزمه الباقي بالاتلاف لا بالرهن وهذا هو الدين من جنس الضمان والالم يسقط منه شيء  
 والجناية علي المرتتهن وللمرتتهن ان يستوفي دينه لكن لو اورد عينه يسقط نصف دينه عنه قهستانى  
 وبرجنى \* وجناية الرهن عليهما \* اي علي الراهن والمرتتهن \* وعلى مالهما صدر \* اي باطل \*  
 اذا كانت \* الجناية \* غير موجبة للقصاص \* في النفس دون الاطراف اذ لا تؤد بين طرفي  
 حرو عبد \* وان كانت موجبة للقصاص فمعتبرة \* فيقتص منه ويبطل الدين خانية وعبار  
 القهستانى وشرح المجمع يبطل الرهن \* كجنايته \* اي الرهن \* على ابن الراهن او على ابن  
 المرتتهن \* فانها معتبرة في الصحيح حتى يدفع بها او يدفع \* وان كانت علي المال فيباع كما لو جنى  
 علي الاجنبى اذ هو اجنبى لثمانى الاملاك زيلعي \* ولو رهن عبد ايساوى الغا باللف مؤجل  
 فرجعت قيمته الى مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل فالمرتتهن يقبضها \* اي المائة \* قضاء  
 لحقه ولا يرجع علي الراهن بشيء \* كموته بلا قتل والاصل ان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين  
 بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين باقيا ويل المرتتهن يل الاستيغاء فيصير مستوفيا للملك من  
 لا يتلوا \* ولو باعه \* اي العبد المذكور \* بمائة بامر الراهن قبض المائة قضاء لحقه ورجع تسعمائة \*  
 لانه لما كان الدين باقيا وقد اذن ببيعه بمائة كان الباقي في ذمته وصار كانه استرده  
 وباعه بنفسه \* ولو قتله عبد قيمته مائة فل دفع به افذكه \* الراهن وجوبا \* بكل الدين  
 وهو الالف \* لقيام الناني مقام الاول لهما ود ما وقال محمد رح ان شاء افذكه بكل  
 دينه او تركه علي المرتتهن بدينه وهو المختار كما في الشربلية عن المواهب لكن عامة  
 المتون والشروح علي الاول \* فان جنى \* ترك التفريع اولى \* الرهن حطاء فداه  
 المرتتهن \* لانه ملكه \* ولم يرجع \* علي الراهن بشيء \* ولا يملك ان \* يدفعه الى  
 ولي الجناية \* لانه لا يملك التملك \* فان ابى \* المرتتهن من الفدا \* دفعه الراهن \*  
 ان شاء \* او فداه ويسقط الدين \* بكل منهما \* لو اقل من قيمة الرهن او مساويا  
 ولو اكثر يسقط قدر قيمة العبد \* فقط \* ولا \* يسقط \* الباقي \* من الدين ولو استهلك  
 ما لا يستغرق رقبته فداه المرتتهن فان ابى باعه الراهن او فداه ولو قتل ولد الرهن

انسانا واستهلك ما لادفعه الراهن وخرج عن الرهن او فداه وبقي رهنا مع امه واماجناية الدابة  
 فهو رويصير كانه هلك بآفة سماوية وتماه في الخانية \* مات الراهن باع وصيه رهنه باذن  
 مرتبه وقضى دينه \* لقيامه مقامه \* فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وامره  
 ببيعه \* لان نظره عام وهل الورثته صغار افلوكبارا خلغوا الميث في المال فكان عليهم  
 تخليصه جوهرة فروع رهن الوصي بعض التركة لدين على الميث عند غريم من غير مائه  
 توقف على رضا البقية ولهم رده فان قضى دينهم قبل الرد نقل ولواحد الغريم جازو  
 بيع في دينه واذا ارتهن بدين للميث على آخر جازو دروفي معين المفتي للمصنف لا يبطل  
 الرهن بسوت الراهن ولا بسوت المرتهن ولا بسوتها ويبقى الرهن رهنا عند الورثة \*

### \* فصل في مسائل متفرقة \*

رهن عصيرا قيمته عشرة بعشرة فتخمر ثم تخلل وهو يساوي عشرة فهو رهن بعشرة \* كما كان نم  
 المعتبر فيه الزيادة والنقصان القدر لا القيمة على ما افاده ابن الكمال وعليه الفتوى فان  
 انتقص شئ من قدره سقط بقدره والانلا \* ولو رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة \* هل اقل  
 لا بل منه لانه لو كان قيمتها اكثر من الدين يكون الجدل ايضا بعضه امانة بحسابه فتنبه \* فماتت \*  
 بلا ذبح \* قد بغ جلد ها \* بما لا قيمة له فلوله قيمة ثبت للمرتهن حق حبسه بما زاد باغه  
 وهل يبطل الرهن قولان \* وهو \* اى الجلد \* يساوي رهنا فهو رهن به بخلاف ما اذا ماتت  
 الشاة المبينة قبل القبض قد بغ جلد ها \* حيث لا يعود البيع بقدره على المشهور والفرق  
 ان الرهن يتقرر بالهلاك والبيع قبل القبض يفسخ به \* ولواقب عجل الرهن وجعل \* العجل \*  
 بالدين ثم عاد يعود الدين والرهن \* خلا فالزفر فرح \* ونماء الرهن كالولك والثمر والمبين والصوف \*  
 والوبر والارش ونسوز لك \* للراهن \* لتولك \* من ملكه \* وهو رهن مع الاصل \* تبعاله \*  
 بخلاف ما هو بدل عن المنفعة كالكسب والاجرة \* وكذا الهبة والصلقة \* فانها غير داخله  
 في الرهن ويكون للراهن \* الاصل ان كل ما يتولك من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن  
 وما لا فلا مجمع الفتاوى \* واذا هلك النماء \* المذكور \* هلك مميانا \* لانه لم يخل تحت العقد  
 مقصودا \* واذا بقي \* النماء اى ولو حكما بان اكل بالاذن فانه لا يسقط حصته ما اكل منه  
 فيرجع به على الراهن كما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما

قهستاني كما ذكره بقوله \* بعد هلاك الاصل فك يخصصه \* من الدين لانه صار مقصودا  
 بالغناك والتبع يقا به شيء اذا كان مقصودا \* و \* ح \* يقسم الدين على قيمته يوم الغناك  
 وقيمة الاصل يوم القبض ويسقط من الدين حصة الاصل وفك النماء بخصته \* كما لو كان  
 الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء يوم الغناك خمسة فنلنا العشرة حصة  
 الاصل فيسقط ونلث العشرة حصة النماء فيفك به \* ولو اذن الراهن للمرتبهين في اكل الزوائ \*  
 اى اكل زوائ الرهن بان قال له مهما زاد بكاه \* فاكلها \* ظاهرة يعمر اكل ثمنها وبه انتمي  
 المصنف قال الا ان يوجد نقل يخصص حقيقة الاكل فيتبع \* فلا ضمان عليه \* اى على  
 المرتبهين لانه ابلغه باذن المالك والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخطر بخلاف التملك \*  
 ولا يسقط شيء من الدين \* قال في الجواهر رجل رهن دارا وراح السكنى للمرتبهين  
 فوقع بسكناه خلل وخرب البعض لا يسقط شيء من الدين لانه لما اباح له السكنى اخذ حكم  
 العارية حتى لو اراد منعه كان له ذلك وفي المضمرات ولو رهن شاة فقال له الراهن كل  
 ولد هاراشر \* لئنها فلا ضمان عليه وكذا الواذن له في ثمرة المستان نصا راكله كاكل الراهن  
 ثم نقل عن التهذيب انه يكره للمرتبهين ان ينتفع بالرهن وان اذن له الراهن قال المصنف و  
 عليه يعمل ما عن محمد بن اسلم رح من انه لا يحل للمرتبهين ذلك ولو بالاذن لانه ربوا  
 قلت وتعليقه يغفل انها تحريمية فتأمل \* وان لم يفكك \* الراهن \* الرهن \* بل بقي عند  
 المرتبهين على حاله \* حتى هلك \* الرهن في يد المرتبهين \* قسم الدين على قيمة النماء \*  
 اى الزبادة \* التي اكلها المرتبهين وعلى قيمة الاصل فما اصاب الاصل سقط وما اصاب الزبادة  
 اخذ المرتبهين من الراهن \* كما في الهداية والكافي والخانية وغيرها وفي الجواهر  
 الاصل ان الاطلاق اذن الراهن كاتلاف الراهن بنفسه لتسايطه وفيها اباح للمرتبهين نفعه  
 هل للمرتبهين ان يؤجره قال لا قيل فلو آجره ومضت المدة فالاجرة له ام للراهن قال له ان  
 آجره بلا اذن وان باذنه فللما لك ربحا للرهن وفيها رهن كرماء وتسلمه الموتين ثم دعه  
 للراهن ليسقيه ويقوم بمصالحة لا يبطل الرهن رهن كرماء وراح ثم باع الكرم  
 فقبض المرتبهين النمن ان ثمرة حصل بعد البيع فلم يشرى وان قبله للراهن ان قضى  
 دين المرتبهين ولا يكون رهنا ويجوز البيع رجوعا عن الاباحة فانها تقبل الرجوع كما مر

وفيهما زرع المرتهن ارض الرهن ان ابيع له الا نتفاع لا يجب شيء وان لم يبيع لزوم نقصان  
الارض وضمان الماء يوم قنائة مملوكة فليحفظ زرعها الراهن او غرسها فان المرتهن ينبغي  
ان تبقى رهنا ولا يبطل الرهن فتنبيه استحق الرهن ليس للمرتهن طلب غير مقامه استحق  
بعضه ان شائعا يبطل الرهن فيما بقي وان مغرور باقى فيما بقي ويحبس بكل الدين لكن هلكت حصته  
آجر داره لغيره ثم رهنها منه صح وبطلت الاجارة ولو ارتهن ثم آجره من راحته  
فالاجارة باطلة باقى الرهن سقط الدين كهلاكه فان عاد سقط بحساب نقصه لان الا باق غيب  
حدث فيه ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة القصيدة فقال \* والزيادة في  
الرهن تصح \* وتعتبر قيمتها يوم القبض ايضا \* وفي الدين لا \* تصح خلافا لثاني والاصل  
ان اللاحق باصل العقد انما يتصور اذا كانت الزيادة في معقود به او عليه والزيادة في  
الدين ليست منهما فان رهن \* نسخ المعلن والشرح بالغاء مع انه نبيه في شرحه على انه انما عطفها  
بالوا ولا بالغاء ليغيد انها مسألة مستقلة لا فرع للاولى فتنبيه \* عبد بالف فدفع عبد آخر  
رهنا مكان الاول وفيمة كل من العبد بين الف فالاول رهن حتى يرد الى الراهن والمرتهن  
في الآخر امين حتى يجعله مكان الاول \* بان برد الاول الى الرهن فح يصبر انا في  
مضمرنا \* ابو المرتهن الراهن عن الدين ارضه منه ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بغير شيء \*  
استحسنا لسقوط الدين الا اذا منعه من صاحبه فيصير غاصبا لمنع \* ولو قبض المرتهن دينه \*  
كله \* او بعضه من راحته او غيره \* كمتطوع \* او شرعى \* المرتهن \* بالدين عينا او صالح عنه \* اى عن  
دينه \* على شيء \* لانه استيفاء \* او احوال الراهن مرتهنه بد ينفذ على آخر ثم هلك رهنه  
معه \* اى في يد المرتهن \* هلك بالدين ورد ما قبض الى من ادعى \* في صورة ايفاء  
راهن او متطوع او شراء او صلح \* وبطلت الحوالة \* وهلك الرهن بالدين لانه في معنى  
الابراء بطريق الاداء هداية ومفادته عدم بطلان الصلح وان الدين ليس باكثر من  
قيمة الرهن والا فينبغي ان لا تبطل الحوالة في قدر الزيادة قهستانى \* وكذا \* اى  
كما يهلك الرهن بالدين في الصورة المذكورة يهلك به ايضا \* لو تصاد قاعلى ان لادين \*  
عليه \* ثم هلك الرهن \* بالدين لتوهم وجوب الدين له اذ قدما على قيامه فتكون  
المطالبة به باقية بخلاف الابراء فانه يسقط الدين اصلا \* كل حكم \* عرف \* في الرهن

الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد \* كما في العبادية قال وذكر الكرخي ان المقبوض  
بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وفيها ايضا \* وفي كل موضع كان الرهن مالا و  
المقابل به مضمونا الا انه فقد بعض شرائط الجواز \* كرهن المشاع \* ينعقد الرهن \*  
لوجود شرط الانعقاد لكن \* بصفة الفساد \* كالغاسل من البيوع \* وفي كل موضع لم يكن \*  
الرهن \* كذ لك \* اى لم يكن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا \* لا ينعقد الرهن اصلا \*  
وحينئذ \* فاذا هلك هلك بغير شيء \* بخلاف الفاسد ذاته يهلك بالاكل من قيمته ومن الدين  
ومن مات وله غرماء فالمرتهن احق به كما في الرهن الصحيح فروع رهن الرهي باطل  
كما حررناه في العارية معزيا للوهبانية وفي معاياتها شعراى رهن لا يرام انعكاسه \*  
ومجنيه لومات بالمولت يشطر \* قال وهذا التعبير كل نفس بما كسبت رهينة والمعنى كل  
نفس ترهن بكسبها عند الله تعالى والله اعلم بالصواب \*

### \* كتاب الجنائيات \*

مناسبتة ان الرهن لصيانة المال وحكم الجنائية لصيانة الانفس والمال وسيلة للنفس  
فقد م ثم الجنائية لغة اسم لما يكتسب من الشر وشرع اسم لفعل محرم حل مال او نفس و  
خص الفقهاء الغصب والسرقه بما حل بمال والجنائية بما حل بنفس و اطراف \* القتل \*  
الذى يتعلق به الاحكام الآتية من قودودية وكفارة واثم وحرمان ارث خمسة والا  
فانواعه كثيرة كرجم و صلب و قتل حرى الاول \* عمد او هو ان يتعمد ضربه \* اى ضرب  
الآدمى في اى موضع من جسد \* بالة \* تغرق الاحزأ مثل \* سلاح \* ومثقل لوم من حل بد  
جوهره \* ومسد من خشب \* وزجاج \* وحجر \* وابره فى مقنل برهان \* وليطة \*  
وقوله \* وبار \* عطف على مسد دلالتها شق الجسد وتعمل عمل الالكزة حتى لو وضعت  
فى المنبح فاحترقت العروق اكل يعنى ان سال بها الدم والا لا كما في الكعابة قلت وفي  
شرح الوهبانية كلما به الذكوة يجب به القود والا فلا انتهى وفي البرهان وفي حديث  
غير مسد دكالصنجة روايتان اظهرهما انه عمد وفي المجتبى واحماء التنوير يكفي للقود و  
ان لم يكن فيه نار وفي معين المفتي للمصنف الابرة اذا اصابته المغنل ففيه القود والا  
فلا فليحفظ وقالوا والنلثة ضرب به قصا ابما لا تطيقه البنية كخشب عظيم عمد \* وموجه



الاثم \* فان حرمة اشد من حرمة اجراء كلمة الكفر لجوازه لمكروه بخلاف القتل \* و\*  
 موجهه \* القود عينا \* فلا يصير ما لا الا بالتراضي فيصح صلحا ولو بمثل الدية واكثر ابن  
 كمال عن الحقائق \* لا الكفارة \* لانها كبيرة محضة وفي الكفارة معنى العباد فلا يناط  
 بها قلت لكن في الخائفة لو قتل مملوكه او ولده المملوك لغيره عمد اكان عليه الكفارة \* و\*  
 الثاني \* شبهه وهو ان يقصد ضربه بغير ما ذكر \* اى بما لا يفرق الاجزاء ولو بحجر وخبث  
 كبير بن عند \* خلافا لغيره \* وموجه الاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة \* سيجي  
 تفسير ذلك \* لا القود \* شبهه بالخطاء نظرا لانه الا ان يتكرر منه فلا مام قتله سيما  
 اختيار \* وهو \* اى شبه العمل \* فيما دون النفس \* من الاطراف \* عمد \* موجب  
 للقصاص فليس فيما دون النفس شبه عمد \* و\* الثالث \* خطأ \* وهو نوعان لانه اما خطأ  
 في ظن الفاعل \* كان يرمى شخصا ظنه صيدا او حربيا \* او مرتدا \* فاذا هو مسلم او \*  
 خطأ في نفس الفعل كان يرمى \* غرضا \* او صيدا \* فاصاب آدميا \* او رمى غرضا فاصابه  
 ثم رجع عنه ارتجاء وزعنه الى ما وراءه فاصاب رجلا او قصص رجلا فاصاب غيره اراد يد  
 رجل فاصاب عنق غيره ولو عنقه فعمد قطعاً او اراد رجلا فاصاب حائطا ثم رجع السهم  
 فاصاب الرجل فهو خطأ لانه اخطأ في اصابة الحائط ورجوعه سبب آخر والحكم يضاف  
 لآخر اسبابه ابن كمال عن المحيط قال وكذا لو سقط من يد خشبة او لبنة فقتل رجلا  
 يتحقق الخطأ في الفعل ولا تصح فيه فكلام صدق رابطة فيه ما فيه وفي الوهبانية رحم الله المولف  
 شعور وقاصد شخص ان صاب خلافه \* فن اخطأ والقتل فيه معد \* وقاصد شخص حالة النوم  
 ان يمت \* فيقتص ان ابقى دما منه ينهر \* و\* الرابع \* ما جرى مجراه \* مجرى الخطاء \*  
 كنا ثم انقلب على رجل فقتله \* لانه معد وركا لخطي \* وموجهه \* اى موجب هذا النوع  
 من الفعل وهو الخطاء وما جرى مجراه \* الكفارة والدية على العاقلة \* والاثم دون  
 اثم القتل اذ شرع الكفارة يؤذن بالاثم لترك العزيمة \* و\* الخامس \* قتل بسبب كائن  
 البئر وواضع البئر في غير ملكه \* بغير اذن من السلطان ابن كمال وكذا واضع خشبة  
 على قارعة الطريق ونحو ذلك الا اذا مشى على البئر ونحوه بم علمه بالحفر ونحوه  
 درر \* وموجهه الدية على العاقلة لا الكفارة \* ولا اثم القتل بل اثم الحفر والوضع في

غير ملكه درر \* وكل ذلك يوجب حرمان الارث \* لو ايجاني مكافا ابن كمال \* الامل \*  
اي القتل بسبب لعن م قتله والحقه الشافعي بالخطا في احكامه \*

### \* فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه \*

يجب القود \* اي القصاص \* بقتل كل مسقون الدم \* بالنظر لقائله درر وسيوضح عند قوله  
ولو قتل القاتل اجنبي \* على التأبيد عمل \* وهو المسلم والذمي لا المستأمن والحربي \*  
بشرط كون القاتل مكافا \* لما تقر انه ليس لصبي ومجنون عمل في الجزايرة حكم عليه  
بقود فحين قيل دفعه الولي انقلب دية تمل من يمين ويفيق قتل في اناقته فان جن بعن ه ان  
مطبعا سقط وان غير مطبق قتل تمل عمل مولاه عمل الارواية فيه وقال ابو جعفر يقتل قتل عبد  
الوقوف عمل الاقود فيه قتل ختنة عمل اربنته في نكاحه سقط القود انتهى \* بشرط \*  
انتفاء لشبهة \* كولد او ملك او اعم كقوله افة نى فقتله \* بيهما \* كما سمى \* نىقتل \* وبالحرر  
بالعبد \* غير الوقف كما مر خلافا للشافعي رح ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه  
ناسخ لقوله تعالى السر بالسر الآية كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن النحاس عن ابن عباس  
على انه تخصيص بالانكر فلا ينبغي ما عد \* كيف ولودل لوجب ان لا يقتل الاب \* بالانثى  
ولا قاتل به تمل ولا السر بالعبد ورد بد خوله بالاولى ولا بى الفتح البستي انما شتم  
قوله خن وايدى ولى الغزال فانه \* رمانى بسمى مقلته على عمل \* وادى \* لوه اننى  
اناعبد \* ولم ار حر اقطا يقتل بالعبد \* ذاجا به بعض الحنفية راد اعليه شتمى خن وا  
بد مى من رام تمل بلطفه \* وان شتم شتمى الله فى تمل العمل \* وقود وابه \* جواوان  
كنت عبد \* ليعلم ان السر يقتل بالعبد \* والمسلم بالذمي \* خلا فانه \* لاه \* المستأمن  
بل هو بمنزلة قيا ساء للمساواة \* الاستيساء لقيام المسيح عمل اية ومجيب ودرر غيرها  
قان المصنف وينبغي ان يعمل على الاستيساء ليعلم بان العمل به الافى مسائل مضبوطة  
ليست هذه منها وقل انصره لا خسر وفى متنه على القياس انتهى \* بجمعه المصنف  
رحمه الله على عادته فلت ويعضد \* عامة الماتون حتى المتعلق \* ويقتل \* العاتل بالمجنون  
وابايع باصى والاصح با دعى ولزم من وقاص الاطراف والرجل \* المرأة \* بالاجماع \*  
وانفرع باصله وان علا لا عكسه \* خلا والمالك رح فيما ذبح ابنه ذى لا يقتص

الاصول وان علوا مطلقا ولو اناثا من قبل الام في نفس او اطراف بغر وعهم وان سفلوا  
 لغوله عليه الصلوة والسلام لا يقاد الوالد بولده وهو وصف معلل بالجزئية فيتعذر على من  
 علا لا فهم اسباب احياؤه فلا يكون سببا لانهم روح فتجب الدية في مال الاب في  
 ثلث سنين لان هذا عمد والعاقلة لا تعقل العمد وقال الشافعي رحمه الله تعالى تجب  
 حالة كبد الصلح زبلعي وجوهرة وسبي في المعاقلة وفي الملتقى ولا قصاص على شريك  
 الاب او المولى او المخطي او الصبي او المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما تقر من  
 عدم تجزى القصاص فلا يقتل العامل عندنا خلافا للشافعي رح برهان \* ولا سيد بعبد \*  
 اى بعبد نفسه \* ومذبرة ومكاتبه وعبد ولد \* هذا دخل تحت قولهم ومن ملك قصاصا  
 على ابيه سقط كما سيجي \* ولا بعبد يملك بعضه \* لان القصاص لا يتجزى \* ولا  
 بعبد الرهن حتى يستمع العاقل ان \* وقال محمد رح لا توردان اجتماع جوهرة وعليه  
 يحمل ما في الدرد معزى لئلا في كما في المنح لكن في الشربلية عن الظهري انه  
 اقرب الى الفقه بقي لو اخذنا فلها القيمة تكون رهنا مكانه واقتل عبد الاجارة فالقود  
 للموثر واما المبيع اذا قتل في يد بائعه قبل القبض فان اجاز المشتري البيع فالقود له وان  
 رده فللبائع القود وقيل القيمة جوهرة \* ولا بمكاتب \* وكان ابنه وعبد شربلية \*  
 قتل عمد الله لا حاجة لقيل العمد لانه شرط في كل قود \* عن وفاء ووارث وسيد وان  
 اجتماع \* لا اختلافا لصحابة في موته حرا او رقيقا فاشتبه المولى فارفع القود \* فان لم  
 يدع وارثا غير سيد \* سواء ترك وفاء او لا \* او ترك وارثا ولا وفاء \* قاد سيد \* لتعينه وفي  
 اولى الصور الاربع خلاف محمد رح \* ويسقط قود \* قد \* ورثه على ابيه \* اى اصله لان الفرع  
 لا يستوجب العقوبة على اصله وصورة المسئلة فيما اذا قتل الاب اب امراة مثلا ولا وارث  
 له غيرها ثم ماتت المرأة فان ابنها منه يرث القود الواجب على ابيه فسقط لما ذكرنا  
 واما تصوير صدر الشريعة فثبوته فيه للابن ابتداء لا ارثا عند ابي حنيفة رح وان اتحد  
 الحكم كما لا يخفى وفي الجوهرة لو عفا الميراث او وارثه قبل موته صح استحسانا لا انعقاد  
 السبب لهما \* لا قود بقتل مسلم مسلما ظنه مشركا بين الصغين \* لما مر انه من التلا \* و  
 انما اعاد اليه من موجب بقوله \* بل القاتل عليه كفارة ودية \* فالواحد اذا اختلفوا

فان كان في صف المشركين لا يجب شيء لسقوط عصمته قال عليه الصلوة والسلام من كثرة سواد  
 قوم فهو منهم قلت فاذا كان مكثروا منهم وان لم يتزى بزيهم فكيف بمن تزى  
 قاله الزاهدى قال المصنف حتى لو تشكل جنى بما يباح قتله كحبة فينبغي الاقدام على قتله  
 ثم اذا تبين انه جنى فلا شيء على القاتل والله اعلم \* ولا يقاد الا بالسيف \* وان قتله بغيره  
 خلا فاللشافعي رح وفي الدردر عن الكافي المراد بالسيف السلاح قلت وبه صرح في حجج  
 المضمرات حيث قال والتخصيص باسم العبد لا يمنع الحاق غيره به الا ترى انا اليقنا  
 الرمح والخنجر بالسيف في قوله عليه الصلوة والسلام لا قود الا بالسيف فما في السراجية  
 من له قود قاذب بالسيف فلوا لقاء في بئر او قتله بحجر او بنوع آخر عزروا كان مستوفيا  
 يكمل على ان مراد بالسيف السلاح والله اعلم \* ولا يبي المعتوه القود \* تشغيا للصود \* واذا  
 ملكه ملك \* الصلح \* بالاولى \* لا العفو \* مجانا \* بقطع يد \* اى يد المعتوه \* وقتل  
 قريبه \* لانه ابطال حقه ولا يملكه \* وتقييد صلته بقدر اليقنة واكثر منه وان وقع باقل منه  
 لم يصح \* الصلح \* وتجب الدية كاملة \* لانه انظر للمعتوه \* والقاضي كلاب \* في جميع  
 ما ذكرنا في الاصح كمن قتل ولاولى له للناكم قتله والصلح لا العفو لانه ضرر للمعاملة \*  
 والوصي \* كالاخ \* يصلح \* عن القتل \* فقط \* بقدر الدية وله القود في الاراف استئناسا  
 لانه يسلك بها مسلك الاموال \* والصبي كاملته \* فيما ذكر \* والمكبر القود قبل كبر الصغار \*  
 خلا فالهما والاصل ان كل مالا يتجزى اذا وجد سببه كاملا ثبت لكل على انكمار كولاية  
 النكاح وامان \* الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا \* يملك القود \* حتى يبلغ الصغير \*  
 اجما عازي ليعي فليست \* ولو قتل القاتل اجنبى وجب القصاص عليه في \* القتل \* العمل \*  
 لانه محقون الدم بالنظر لقاتله كما مر \* والدية على العاقلة \* اى القاتل \* في الخطاء  
 ولو قال ولي القاتل بعد القتل \* اى بعد قتل الاجنبى \* كنت اسرته بقتله ولا بينة له \*  
 على مقاتله \* لا يصلح \* ويقتل الاجنبى درر بخلاف من حفر بئر في دار رجل فمات  
 فيها شخص فقال رب الدار كنت امرته بالحفر صدق مجتنبى يعني لانه يملك استئناسا للحال  
 فيصدق بخلاف الاول لغوات الملل بالقتل كما هو القاعد وظاهره ان حق الولي يسقط  
 رأسا كما لو مات القاتل حتف انغه \* ولو استوفاه بعض الاولياء لم بضمن شيئا \* وفي الدردر

والمجتبى دم بين اثنين فعفا احدهما وقتله الآخر ان علم ان هغو بعضهم يسقط حقه يقادر  
 الافلا والدية في ماله بخلاف ممسك رجل ليقتل عمدا فقتل رلى القتل الممسك فعليه  
 القود لانه مما لا يشكل علي الناس \* جرح انسانا ومات \* المجروح \* فاقام اولياء المقتول  
 بينة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بينة انه برئ \* من الجرح احة \* ومات بعد  
 مدة فبينة رلى المقتول اولي \* كذا في معين الحكم معزي للكاوي القاسي \* اقام اولياء المقتول  
 البينة على انه جرحه زيد وقتله واقام زيد البينة على ان المقتول قال ان زيد لم يجرحني  
 ولم يقتلني فبينة زيد اولي \* كذا في المشتمل معزيا للجمع الفتاوى \* قال المجروح لم يجرحني  
 فلان ثم مات \* المجروح \* لمس لورنته الد عوى علي الجرح بهذا السبب \* مطلقا  
 وقيل ان الجرح معروف عند القاضي او الناس قبلت قنية وفي الد رعن المسعودية  
 لو عفا المجروح او اولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحسانا وفي الوهبانية جريح  
 قال قتلني فلان ومات فبرهن وارثه على آخرانه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اكد بههم ولو قال  
 جرحني فلان ومات فبرهن ابنه على ابن آخرانه جرحه خطاء قبلت لقيامها على حرمانه الارث \*  
 سقاء سماحتي مات ان دعه اليه حتى اكله ولم يعلم به فمات لا قصاص ولا دية لكنه يحبس ويعزرو  
 اوجره \* السم \* ايجار انجب الدية \* على عاقلته \* وان دفعه له في شربة فشرب ومات منه  
 فكلازل \* لانه شرب باختياره الا ان الد فع خدعة فلا يلزم الا التعزير والاستغفار رخصة \*  
 وان قتله بمر \* بفتح الميم ما يعمل به في البطين \* يقتص ان اصابه حد احد يد \* اظهره  
 وجرحه اجما عا كما نقله المصنف عن المجتبى \* والا \* يصيبه حد بل قتله بظهره \* ولم يجرحه \*  
 لا \* يقتص في رواية الطحاوي وظاهر الرواية انه يقتص بلا جرح في حد يد ونحاس و  
 ذهب ونحوها وعزاه في الد رر لقاضيخان لكن نقل المصنف عن الخلاصة ان الاصح  
 اعتبار الجرح عند الامام لوجوب القود وعليه جرى ابن الكمال وفي المجتبى ضرب بسيف  
 في غمده فخرق السيف الغمد وقتله فلا قود فيه عند ابي حنيفة رح \* كالخنق والتفريق \*  
 خلافا لهما والشافعي رحمهم الله تعالى ولو ادخله بيتا فمات فيه جو عالم يضمن شيئا وقال  
 تجب الدية ولو دونه حيا فمات فيه جو عالم يضمن شيئا وقال لا تجب الدية ولو دونه حيا  
 فمات عن محد رح يقاد به مجتبى بخلاف قتله بموالة ضرب السوط كما \* مجي وفيه لو اعتاد



الخنق قتل سامة ولا تقبل توبته لو بد مسكه كالساحر وفيه \* قمطر رجلا وطرحه قد ام  
اسد اوسيع بقتله بلا تود فيه ولا دية ويعزرو يضرب ويحبس الى ان يموت \* زاد في  
 البرازية وعن الاسام عليه الدية وله قمطر صبي والقاه في الشمس او البرد حتى مات  
 فعلى عاقلة الدية وفي الثانية قمطر رجلا والنا في البحر فترسب وغرق كما القاه فعلى عاقلة  
 الدية هذا ابي حنيفة رحمه الله لو سجع ساعة ثم غرق بلا دية لان غرق بعجز وفي الارل غرق  
 بطرحه في الماء \* قَطَعَ عَقَّةً وَبَقِيَ مِنَ الْحَيَاةِ قَلِيلًا وَفِيهِ الرُّوحُ فَقَتَلَهُ آخِرُ فَلَاحَ تَوْدُ فِيهِ \*  
 عليه لانه في حكم الميت \* وَأَوْقَتَهُ ١٠ وَفِي حَالَةٍ \* النِّزَعُ قَتْلُ بِهِ \* الا اذا كان يعلم انه  
 لا يعيش منه كمن افى الثانية وفي البرازية شق بملته يد يد وقطع آخر عقه ان توهم  
 بقاؤه . ما بعد الشق قتل قاطع الخنق والقتل الشاق وعز القاطع \* وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا  
عَمِلَ أَصْرًا ذَا فِرَاشٍ وَمَاتَ يَقْصُ \* الا اذا جرح ما يقتله كمن الرقبة . البرء منه وقد منا  
 انه لو دغ البرء او الولاية قبل موته صح استمسكا \* وَأَنْ مَاتَ شَيْءٌ \* بِفَعْلٍ نَفْسُهُ  
وَزَيْلٌ وَأَسَدٌ وَحِدَّةٌ - مِنْ زَيْلٍ نَابَتْ الدِّمَةُ فِي مَالِهِ أَنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمَلًا أَلَا عَمَلٌ قَتَلَهُ \*  
 لان فعل اسد والية جنس واحد لانه هل دنى الدارين وفعل زيل من دنى الدارين  
 وفعل نفسه هل دنى الدارين لا العقبى حتى ياتم بالاجماع فصارت ذلة الناس ومغاداة  
 به . يعرف المغتول التكليف لكونه جرحا آخر غير جنس فعل اسد والية وان  
 لا يزيد على الثلث لو عن دقائه لان فعل الكل جنس واحد ان كان \* يُجِبُ قَتْلُ مَنْ شَهِرَ  
سَبْعًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ \* يعني في المال كما نص عليه بن الكمال حيث قال غرر جارية الواحدة يقال  
 ويجب دفع من شهر سبعا على المسلمون ولو بقتله ان لم يمكن دفع ضرره الا به صرح به في  
 النكافية اي لانه من باب دفع الصائل صرح به الاحمى وغيره . ياتي . بَابُ ١٠ \* وَلَا شَيْءٌ  
بَقِيْلُهُ \* بخلاف الصائل \* وَلَا \* قَتْلُ مَنْ شَهِرَ سَلَا حَالِي رَجُلًا لَا رَهْرَاهُ مَصْرُ  
وغيره . اشر عليه عصا يلاف مصر او يراى ديرة نقله . مشهور . دله وان شهر المصنون  
 على غيره . سلا حاققتله المشهور \* عليه عمل يجب الدية \* فِي ١١ \* وَمِثْلُهُ الصَّبِيُّ وَ  
الدَّابَّةُ \* الصَّائِلَةُ وَنَالُ الشَّائِعِ رَجُلًا لَمْ يَلْعَنَ \* لَا يَضْرِبُهُ الشَّهْرُ  
فَإِنْ صَرَفَ \* وَكَفَّ عَنْهُ عَلَى وَجْهِ لَا يَرِيضُ بِهِ ثَابِتًا \* فَقَتْلُهُ آخِرُ \* اي الشهر وعلمه از

غيره كذا اعمه ابن اكمال تيمنا لكافي والكفاية \* قتل القاتل \* لانه بالانصراف عادت  
 هصته قلت نتجروا انه ما دام شاصر السيف له ضربه والا فلا حفظ \* ومن دخل عليه غيره  
 ليلا فاخرج السرقة \* من بيته \* فاتبعه \* رب البيت \* فقتله فلا شيء عليه \* لقوله عليه  
 الصلوة والسلام قاتل دون مالك وكل القاتل تبيل الاخذ اذا اتصد اخذ ما له ولم يتمكن  
 من دفعه الا باقتل صل را شرعية وفي الصغرى قصص ماله ان عشرة ازاكثله قتله وان  
 اقل قاتله ولا يقتله وهل يقبل قوله انه كابره ان ببينة نعم والا فان المقتول معروفنا  
 بالسرقة والشرم يقتص استمسنا والدية في ماله لورثة المقتول بزازية هذا \* اذا لم يعلم  
 انه لو صاح عليه طرح ما له وان علم ذلك فقتله مع ذلك وجب عليه القصاص \* لقتله بغير  
 حق \* كما غصب منه اذا قتل الغاصب \* فانه يجب القود لقتله على دمه بالاستغاثة  
 بالمسلمين والقاضي \* مباح الدم التجا الى الحرم لم يقتل فيه \* خلا فاللشافعي رح \* ولم  
 يخرج دمه للقتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر فيخرج من الحرم فيقتل  
 يقتل \* خا رجه راما فيما دون النفس فيقتص منه في الحرم اجماعا \* ولو انشا القتل في  
 الحرم فقتل فيه \* اجماعا سراحية ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره المصنف في الحج \*  
 ولو قال انتلني بقتله \* بسيف \* فلا نصاص وتجب الدية \* في ماله في الصحيح لان الاباحة  
 لا تجرى في النفس بسقط القود لشبهة الاذن وكل القاتل اقول اخي او ابني ارايى فتارمه  
 الدية استمسنا ناكافي البزازية من الكفاية وفيها عن الواقعات لو ابنه صغير ايقصر وفي  
 الخانية بعنك دمي بفلس او بالف فقتله بقتص وفي انتل ابى عليه دية لابنه وفي اتطع يد  
 فقتل يد بقتص وفي شج ابني نشبه لا شيء عليه فان مات فعليه الدية \* وقيل لا \* يجب الدية  
 ايضا \* ركن الاسلام كما في العمادية واستظهره طرسوسى لكن رد ابن  
 وهبان في قوله قاتل عبدى ارا بطاع يد \* فاعل فلا ضمان عليه \* اجماعا كقوله اتطع  
 يدى ازرجلي وان سرى لنفسه ومات لان الاطراف كالاموال فصحيح الامر اوقال اتطعه  
 على ان تعطيني هذا النوب او هذا الم را هم فقطع يجب ارش اليد لا القود وبطل الصلح  
 بزازية فروع هبة القصاص لغير القاتل لا يجوز لانه لا يجرى فيه التملك غوا اولى عن  
 القاتل اخل من الصالح والصالح افضل من القصاص وكل اغفر للمجرور لا تصح توبة القاتل

حتى يسلم نفسه للقود وهبانية الامام شرط استيفاء القصاص كالحد ود عند الاصوليين  
وفرق الفقهاء اشباه وفيها في قاعدة الحد ود تدن رضى بالشبهات القصاص كالحد ود الا في سبع  
يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحد ود القصاص يورث والحد لا يصح عفو القصاص  
لا الحد التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد سوى حد القذف ويثبت باشارة اخرس  
وكذا بته بخلاف الحد تجوز الشفاعة في القصاص لا الحد السابعة لا بد في القصاص من  
الدعوى بخلاف الحد سوى حد القذف انتهى وفي القنية نظري باب دار رجل نقتل الرجل  
عينه لا يضمن ان لم يمكنه تنحيته من غير قتلها وان امكنه ضمن وقال الشافعي لا يضمن  
فيها ولو ادخل رأسه فرما به بحجر فقتلها لا يضمن اجماعا انما الخلاف فيمن نظر من  
خارجها والله تعالى اعلم \*

### \* باب القود فيما دون النفس \*

وهو في كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المماثلة \* وح \* فيقاد قاطع اليد عمل امن المفصل \*  
فلو القطع من نصف ساعد او ساق او من قصبة انف لم يقل لا متناع حفظ المماثلة وهي  
الاصل في جريان القصاص \* وان كانت يده اكبر منها \* لانها الممنوعة \* وكذا الحكم  
في \* الرجل والمارن والاذن \* \* كذا \* عين ضربت فزال ضوؤها وهي قائمة \* غير  
منخسفة \* فيجعل على وجهه تطن رطب وتقابل عينه بمز آذ محماة ولو قلعت لا \* قصاص  
لتعذر المماثلة في المجتمعى نقأ اليمنى ويسرى الغاقى ذاهبة اقتص منه وترك اعمى وعن  
الثاني لا قود في نقي عين حواء \* \* كذا \* هو ايضا \* في كل شجة يراعى \* ويتحقق \*  
فيها المماثلة \* كموضحة \* ولا قود في عظم الا السن في كل شجة وان تغاوتا \* طولاً او كبرا  
لما مر \* فتقلع ان قلعت رقيم تبرد الى \* اللحم \* موضع اصل السن \* ويسقط ما سواه لتعذر  
المماثلة اذ ربما تغسل لها ته وبه اخذ صاحب الكافي قال المصنف وفي المجتمعى وبه يغتنى \*  
كما تبرد \* الى ان يتماويا \* ان كسرت \* وفي المجتمعى ويؤجل حولاً فان لم ينبت يقتص  
وقيل يؤجل الصبي لا البالغ فلو مات الصبي في الحول برأ وقال ابو يوسف فيه حكمة  
عدل وكذا الخلاف اذ اجل في تحريكه فلم يسقط فعند ابي يوسف يجب حكومة  
عدل الالم اى اجرة القالع والطبيب انتهى وسنحققه \* وتوخذ الزنية بالثنية والنايب

بالثياب ولا يؤخذ الاطراف بالاسفل ولا الاسفل بالاطراف \* مجتنب والحاصل انه لا يؤخذ  
 عضو الا بمثله \* و \* لا قود عندنا في \* طرفي رجل وامرأة \* طرفي \* حر وعبد \*  
 طرفي \* عبد ين \* لتعد والمماثلة بدليل اختلاف ديتهم وقيمته والاطراف كالاموال  
 قلت هذا هو المشهور لكن في الواقعات لو قطعت المرأة يد رجل كان له القود لان الناقص  
 يسته في بالكمال اذا رضي صاحب الحق فلا فرق بين حر وعبد ولا بين عبد ين واقره  
 القهستاني والبرجندى \* وطرف المسلم والكافر \* للتساوي في الارش وقال الشافعي  
 رح كل من يقتل به يقطع به ومن لا فلا \* ولا في \* قطع يد من نصف الساعد \* لما مر \*  
 ولا في \* جائفة برئت \* وان لم تبرأ فان سارية يقتص والا ينتظر البرأ والسراية ابن كمال \*  
 لسان وذكر \* ولو من اصله ما به يغنى شرح وهبانية واقره المصنف لانه ينقبض وينبسط قلت  
 لكن جزم قاضيهان بلزوم القصاص وجعله في المحيط قول الامام ونصه قال ابو حنيفة  
 رح ان قطع ذكره من اصله او من الحشفة اقتص منه اذ له حد معلوم واقره في  
 الشرنبلالية نليفظ \* الا ان يقطع كل الحشفة \* فيقتص ولو بعضها لا وسيجي ما لو قطع  
 بعض اللسان \* ويجب القصاص في الشفة ان استقصاها بالقطع \* لا مكان المماثلة \* والا \*  
 استقصاها \* لا \* يقتص مجتنب وجوهة وفي لسان اخرس وصبي لا يتكلم حكومة عدل \*  
 وان كان القاطع اشل او ناقص الاصابع او كان رأس الشاح اكبر \* من المشجوج \* خير  
 المجني عليه بمن القود واخذ الارش \* وطى هذا في السن وسائر الاطراف التي تقاد  
 اذا كان طرف الضارب القاطع معيبا يتخير المجني عليه بين اخذ المعيب والارش كاملا قال  
 برهان الدين هذا هو الشلاء ينتفع بها فلم ينتفع بهالم تكن محلا للقود فله دية كاملة بلا خيار  
 وعليه الفتوى مجتنب وفيه لا تقطع الصحيحة بالشلاء \* ويسقط القود بموت القاتل \* لغوات  
 المحل \* وبغوب بعض الاولياء ويصلحهم على مال ولو قايلا ويجب حالا \* عند الاطلاق \*  
 ويصلح احدهم وعفوه وامن بقى \* من الورثة \* حصته من الدية \* في ثلث سنين على  
 القاتل هو الصحيح وقيل على العاقلة ملتقى \* امر الحر القاتل وسيد \* العبد \* القاتل  
 رجلا بالصلح عن دمه \* الذي اشتركا فيه \* على الف ففعل المأمور \* الصلح عن دمه \*  
 فالالف على \* الحر والسيد \* الامر بين نصفاً \* لانه مقابل بالقود وهو عليهما سوية

فيه له كذا لك \* ويقتل جمع بفرد ان جرح كل واحد جرحاً مهلكاً \* لان رهوق الروح  
 يتحقق بالمشاركة لانه غير متجزى بخلاف الاطراف كما سيجي \* والا لا \* كما في قصص العلامة  
 قاسم وفي المجتبى انما يقتلون اذا وجد من كل جرح يصلح لزهوق الروح فاما اذا كانوا نظارة  
 او مقرين او معينين باسماك : احد فلا قود عليهم والا ولي ان يعرف الجمع بلام العهد  
 فانه لو قتل فرد اجمع احد هم ابو \* او مجنون سقط القود قهستاني \* و \* يقتل \* فرد بجمع  
 اكتفاء \* به للباقيين خلافاً للشاذلي رح \* ان حضروهم فان حضر \* ولي \* واحد قتل  
 له وسقط \* عندنا \* حق البقية كمو \* القتال \* حتف انغه لغوات الميل كما مر \* قطع  
 رجلان \* فاكتر \* يد رجل \* او رجله او قلعاسنه ونحو ذلك مما دون النفس جوهره \* بان  
 اخذ اسكيناً او امراً طلي يد : حتى انفصلت فلا قصاص \* عندنا \* على واحد منهما \* او منهم  
 لا نعد ام المماثلة لان الشرط في الاطراف المساواة في المنفعة والقيمة بخلاف النفس فان الشرط  
 فيها المساواة في العصمة فقط درر \* وضمننا \* او ضمنوا \* ديتهما \* على عددهم بالسوية \*  
 وان قطع واحد يميني رجلين فلمهما قطع يمينه ودية يد بينهما \* ان حضراهما \* فان  
 حضراهما وقطع له فللاخر عليه \* اى على القاع \* نصف الية \* لما مر ان الاطراف  
 ليست كالنفوس \* ولو قضى بالقصاص بينهما تم عفا احد هما قبل استيفاء الية فلا خر  
 القود \* وعند محل له الارش \* ويقاد عبد اقر بقتل عمه \* خلافاً لفرج \* ولو اقر بشطاء \*  
 او بمال \* لم ينفذ اقراره \* على مولا \* بل يكون في رتبته الى ان يعتق كما نقله المصنف  
 عن الجوهره قال وظاهر كلام الزبلي بطلان اقراره بالشطاء اصلاً يعنى لاني حقه ولا في  
 حق سيده ونحوه في احكام العبيد من الاشياء لا بالابان موجه الرفع والغناء انتهى  
 فتأمل له لكن علله القهستاني بانه اقرار بالية علي العاقلة انتهى فتدبره \* ذق اجمع  
 العلماء علي العمل بمقتضى قوله عليه الصلوة والسلام لا نعقل العراة بل ولا عمل ولا  
 صلحا ولا اعترافاً حتى لو اقر لحر بالقتل خطاء لم يكن اقراره اقراراً علي العاقلة اى الا ان  
 يصل قوه وكل اقراره القهستاني في المعاتل فتنبه \* رمى رجلاً عمداً فمغل السهم منه الى  
 آخر فما تا يقتص للاول \* لانه عمداً \* والثاني الية على عاقلة \* لانه خطأ \* وقعت  
 حية عليه فلفعها عن نفسه فسقطت على آخر فلفعها عن نفسه فوقعت على ثالث فلهذا \*



اى الثالث فهلك فعلى من اليه هكنا سئل ابو حنيفة رح يحضرة جما عه فقال لا  
 يضمن الا ل لان الحية لا تضر الثانى وكن لك لا يضمن الثانى والثالث لو كثروا واما  
 الاخير \* فان لسعته مع سقوطها \* فورا \* من غير مهلة فعلى الدافع الدية \* لو رثة  
 الها لك \* والا \* تلسغه فورا \* لا \* يضمن دافعها عليه ايضا فاستصوبه جميعا وهذه من  
 مناقبه رضى الله عنه صيرفية ومجمع الفتاوى قال المصنف وبهذا التفصيل اجبت فى  
 حادثة الفتوى وهي ان كلبا عقورا وقع على آخر فاقاه على الثانى والثانى على  
 الثالث والله اعلم فر وع القى حية او عقربا فى الطريق فلدغت رجلا ضمن الا اذا  
 تحولت ثم لدغته وضع سيفا فى الطريق فعثر به انسان ومات وكسر السيف فديته على  
 رب السيف وقيمته على العاثر تورطوا ح سيرة للمرعى فنتطح ثور غيره فمات ان اشهد عليه  
 ضمن . الا لا وقال فى البدائع لا ضمان لان الاشهاد انما يكون فى الحائط لا فى  
 الحيوان تاجية \* و \* اعلم \* انه اذا اشترك قتل العمد مع من لا يجب عليه القود كاجنبى  
 شارك الاب فى قتل ابنه \* وكاجنبى شارك الزوج فى قتل زوجته وله منها ولد وكعا مل مع  
 مخطى وعامل مع مجنون وبائع مع صغير وشريك حية وسبع كما فى الخائنية \* فلا قود  
 على احد هما \* اى لا قصاص على واحد منهما فيما ذكر \* دخل رجل بيته فرأى رجلا مع  
 امرأته او جاريته فقتله حل له ذلك ولا قصاص \* عليه هذا ساقط من نسخ المتن ثابت فى  
 نسخ الشرح معزيا لشرح الوهبانية وقد حققناه فى باب التعزير فر وع صبي مجبور قال  
 له رجل شد فوسى فاراد شد ها فرسته فمات فديته على عاقلة الامر وكذا الواعطى صبيها  
 عصا او سلاحا او امره بحبل شى او كسر خطبه ونحو ذلك بلا اذن وليه فمات ولو اعطاه  
 السلاح ولم يقل امسكه فقولان صبي على حائط صاح به رجل فوقع فمات ان صاح به فقال  
 لا تقع توقع لا يضمن ولو قال قع فوقع ضمن به يفتى وقيل لا يضمن مطلقا تاجية \*

### \* فصل فى القتلى \*

قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالامرين \* اى بالقطع والقتل \* ولو كانا عمدين او \* كانا \*  
 خطائين او \* كانا \* مختلفين \* اى احد هما عمد او الاخر خطاء \* تخلل بينهما برو  
 اول \* فبوخذ بالامرين فى الكل بلا تد اخل \* الا فى خطائين لم يتخلل بينهما برا \* فانما

يقتل اخلاقاً \* فتجب فيها دية واحدة \* وان تخلل برؤم يقتل اخلاقاً كما علمت فالجاصل  
ان القطع اما عمد او خطأ والقتل كذلك صار اربعة ثم اما ان يكون بينهما برؤم او لا  
صارت ثمانية وقد علم حكم كل منهما \* كمن ضربه مائة سوط فبرأ من تسعين ولم يبق اثرها \*  
اي اثر الجراحة \* ومات من عشرة \* فغية دية واحدة لانه لما برأ من تسعين لم تبق معتبرة  
الا في حق التعزير وكذا كل جراحة اندملت ولم يبق لها اثر عند ابي حنيفة وعند ابي  
يوسف رح في منله حكومة عدل وعن محمد رح تجب اجرة الطبيب وثمان الادوية درر  
وصد والشرعية وهذا في غيرهما \* وتجب حكومة \* عدل مع دية النفس \* في مائة  
سوط جرحته وبقي اثرها \* بالاجماع لبقاء الاثر ووجوب الارش باعتبار الاثر وهذا في  
غيرها وفي جواهر الفتاوى رجل جرح رجلاً فعجز المجرع عن الكسب يجب على الجراح  
النفقة والمداواة وفيها رجل جاء بعوان الى رجل فضربه العوان وعجز عن الكسب  
فمداواة المضروب ونفقته على الذي جاء بالعوان انتهى قال المصنف والظاهر انه مفرع  
على قول محمد رح قلت وقد قل منامعزياً للمجتبى عن ابي يوسف رح نحوه وسنقفقه في  
الشجاج \* ومن قطع \* اي عمد او خطأ بليل ما يأتي به صرح في البرهان كما في  
الشرنبلية لكن في القهستاني من شرح الطحاوي ان الدية على العاقلة في الخطاء و  
من ثلث انها على القاطع في الخطاء فقد اخطأ وكذا الوشج او جرح \* دفعاً عن قطعه \* او  
شجته او جراحته \* فمات منه ضمن قاطعه الدية \* في ماله خلافاً لما قلنا انه عفا عن  
القطع وهو غير القتل \* ولو عفا عن الجناية او عن القطع وما يسد ثلث منه فهو دفعو عن  
النفس \* فلا يضمن شيئاً وح \* فالخطأ يعتبر من ثلث ماله \* فان خرج من الثلث فيها  
والا فعلى العاقلة ثلثا الدية كما في شرح الطحاوي فمن ثلث انها على القاطع نقل اخطأ  
قطعاً ومغاده ان دفعوا الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكره القهستاني \* والعمل من كله \* لتعلق  
حق الورثة بالدية لا بالقود لانه ليس بمال \* والشجة منله \* اي مثل القاطع حكماً و  
خلافاً \* قطعت امرأة يد رجل عمد \* اي او خطأ لما يأتي فلوا علق كما سبق وكما التقى  
وغيره كان اولاً مثل \* فنكحها \* المقطوع يد \* على يد \* تم مات \* فلوم بمت من  
السراية فمهرها الارش ولو عمد اجماعاً \* يجب \* عند ابي حنيفة رح \* مهرها \*

الدية في مالها ان تعدت \* وتقع المقاصة بين المهر والدية ان تساويا والا تردا  
 الفضل \* وعلى عاقلتها ان اخطأت \* في قطع يده ولا يتقاصان لان الدية على  
 العاقلة في الخطا بخلاف العمدة فان الدية عليها والمهر على الزوج فيتقاصان قلت و  
 قال صاحب الدردر ينبغي ان تقع المقاصة في الخطاء ايضا لانها عليها دون العاقلة علي  
 القول المختار في الدية لكنه ليس على اطلاقه بل في العجم ولعله اطلقه لاحالته  
 لمحلته فليست \* وان نكحها على اليد وما يحدث منها او علي الجناية ثم مات \* منه \*  
 وجب \* لها \* في العمدة مهر المثل ولا شيء عليها \* لرضاه بالسقوط \* ولو خطا رفع عن  
 العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم \* اي للعاقلة \* فان خرج من الثلث سقط والاسقط  
 ثلث المال \* فقط \* ولو قطعت يده فانتص له فمات \* المقتوع \* الاول قبل \*  
 الثاني \* قبل \* الثاني \* به \* لسرايته وعن ابي يوسف رح لا قود لانه لما قدم علي القطع  
 فقد ابرأه عما وراءه وظاهره شكل ابن الكمال يفيد تقوية قول ابي يوسف رح قال  
 المصنف \* ولو مات المقتص منه فديته على عاقلة المقتص له \* خلا فالحما قلت هذا اذا استوفاه  
 بنفسه بلا حكم الحاكم واما الحاكم والحكام والختان والغصادة والبزاع فلا يتقيد فعلمهم بشرط  
 السلامة كالاجير وتامه في الدردر الاصل ان الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح  
 يتقيد به ومنه ضرب الاب ابنه تاديبا او الام او الوصي ومن الاول ضرب الاب او الوصي  
 او المعلم باذن الاب تعليما فمات لاضمان فضرب التاديب مقيد لانه مباح وضرب التعليم  
 لانه واجب ومحلله في الضرب المعتاد واما غيره فموجب للضمان في الكل وتامه في  
 الاشياء \* وان قطع \* ولي القتل \* يد القاتل \* بعد ذلك \* عفا \* عن القتل \* ضمن  
 القاطع دية اليد \* لانه استوفى غير حقه لكن لا يقتص المشبهة وقال لا شيء عليه \*  
 وضمان الصبي اذا مات من ضرب ابيه او وصيه تاديبا \* اي للتاديب \* عليها \* اي على  
 الاب والوصي لان التاديب يحصل بالزجر والتعريك وقال لا يضمن لو معتادا واما غير  
 المعتاد ففيه الضمان اتفاقا \* كضرب معلم صبي وعبد ابغى اذن ابيه ومولاه \* لف  
 ونشر مرتب فالضمان على المعلم اجماعا \* وان \* الضرب \* باذنه \* ضمان على  
 المعلم اجماعا قيل هذا رجوع من ابي حنيفة رح الى قولهما \* وكل ايضمن زوج امراة

ضربها تاديباً \* لان تاديبها للرلى كذا اعزاه المصنف لشرح المجمع للعمى قلت وهو في  
 الاشباه وغيرها كما قد مناه وفي ديات المجتبى الزوج والوصى كالأب تفصيلاً وخلاً فانعلمهم  
 الدية والكفارة وتكمل رجوع الامام الى قولها وتما مه ثمه فروع ضرب امرأة فانضاهما  
 فان كانت تستمسك بولها فغيبه ثلث الدية والا فكل الدية وان افتض بكراً بالزنا فانضاهما  
 فان مطاوعة حد او لا غرم وان مكرهه فعليه الحد وارش الانضاء لا العقر حاوى القنسى  
 قطع السجام لحم من عينه وكان غير حا ذق فعميت فعليه نصف الدية اشباه وفي القنية  
 سئل نجم الدين عن صببية سقطت من سطر فافتتح رأسها فقال كثير من الجراحين ان شققتم  
 رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقوه اليوم تموت وانا اشقوها برأسها فشقه فماتت بعد  
 يوم او يومين هل يضمن فتاً مل ملها ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشق معتاداً ولم يكن  
 فاحشا خارج الرسم قيل له فلو قال ان ماتت فاننا ضامن هل يضمن قال لا انتهى قلت انما لم  
 يعتبر شرط الضمان لما تقرران شرطه على الامين باطل على ما عليه الفتوى انتهى والله اعلم \*

### \* باب الشهادة في القتل واعتبار حاله \*

اي حالة القتل \* القود ينبت للمورثة ابتداءً باريق الخلافة \* من غير سبق ملك المورث  
 لان شرعية القود لم تشغى الاصل ورد درك التامر والميت ايسر باهل له وقوله تعالى نقتل  
 جعلنا لوليها سلباً نائض فيه \* وقالوا بدار بق الارث \* كما لو انقلب ما لا ورثه السلف  
 ما افاده بقوله \* لا بصير احد هم \* اي احد الورثة \* خصما عن البقية في استيغاه  
 القصاص خلا فاليهما والاصل ان كل ما يملكه الورثة بخاريق الورثة فاحد هم خصم  
 عن الباقيين وقائم مقام الكل في الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق الورثة لا بصير  
 احد هم خصما عن الباقيين ثم فرع عليه بقوله \* فلو تادم حجة بقتل ابيه عمل اسع غيبه  
 اخيه \* يريد الفرد لا ينفصل \* اجماعاً حتى يحضر الغائب لكنه يجبس لانه مما رتبتهما \*  
 فان حضر الغائب \* يعين \* ما ينافي اية قتلاته \* انما قل \* قال لا يعين \* وفي القتل \*  
 الخطأ والدين لا \* يحتاج الى اعادة البينة بالاجماع ما امر \* فلو برهن القاتل على عفو  
 الغائب فالخاضر خصم \* لا انقلابه مالا \* وسقط القود وكنى القاتل عيها عمداً او  
 خطأ \* الحال ان السيلين \* احد هما غائب \* فهو على التفصيل السابق \* ولو اخبر

وأيا قود بعفواخيهما \* الثالث \* فهو \* أي أخبارهما \* عفو للقصاص منهما \* عملا بزعمهما  
 وصى رباعية فالاول \* ان صد قهما \* أي المخبرين \* القاتل والاخ \* الشريك \* فلا شيء  
 له \* أي للشريك عملا بتصد يقه \* ولهما لثا الدية \* الثاني \* ان كذ باهما فلا شيء  
 للمخبرين ولاخيهما لثا الدية \* الثالث \* ان صد قهما القاتل وحده فلكل منهما ثلثها و \*  
 الرابع \* ان صد قهما الاخ فقط فله ثلثها \* لان اقراره ارتد بتكذيب القاتل اياه فوجب  
 له ثلث الدية \* ولكنه \* يصرف \* ذلك \* الى المخبرين \* استحسانا وهو الاصح زيلعي لانه  
 صار مقرا لهما بما اقرب به القاتل \* وان شهد انه ضربه بشيء جارج فلم يزل صاحب فراش  
 حتى مات يقتص \* لان النابت بالبينة كالنابت معاينه ولا يحتاج الشاهد ان يقول انه مات  
 من جرخته بزازية \* وان اختلف شاهد اتل في الزمان او \* في \* المكان ارفى آله  
 او قال احد ما قتله بعصا \* قال \* الآخر لم ادري ماذا قتله او شهد احد ما طلى معاينة  
 القتل والاخر على اقرار القاتل به بطلت \* لان القتل لا يتكرر \* وكذا \* تبطل الشهادة \*  
 لوكمل النصاب في كل واحد منهما \* لتيقن القاضي بكنب احد الغريقين ولا اروية \*  
 ولوكمل احد الغريقين دون الآخر قبل الكامل منهما \* لعدم المعارض \* ولو شهدا  
 بقتله وقالاهما آله توجب الدية في ماله \* في ثلث سنين شرفلا لية استحسانا حاملا على  
 الادنى وهو الدية وكانت في ماله لان الاصل في القتل العمد \* وان اقر كل واحد منهما \*  
 أي من الرجلين \* انه قتله وقال الولي قتلتما جميعا له قتلها \* عملا باقرارهما \* ولو كان  
 مكان الاقرار \* والمسئلة بها لها \* شهادة لغت \* الشهادتان لان التكذيب تغسيق ونسق  
 الشاهد يبطل شهادته اما فسق المقر لا يبرأ الاقرار \* وله قال \* الولي \* في \* صورة \*  
 الاقرار \* السابقة \* صدقتهما ليس له ان يقتل واحد منهما \* لان تصد يقه باففراد  
 كل بقتله وحده اقرار بان الآخر لم يقتله بخلاف قوله قتلتما لانه دعوى القتل بلا نصديق  
 فيقتلها باقرارهما زيلعي \* واقرار رجل بانه قتله وقامت البينة على آخر انه قتله وقال  
 الولي قتله كلاهما كان له \* للولي \* قتل المقر دون المشهود عليه \* لان فيه تكنيبا لبعض موجه  
 كما مر \* ولو قال \* الولي \* لاحد المقربين صدقت انت قتلته وحده كان له قتله \* لتصادقهما  
 على وجوب القتل عليه وحده \* كما لو قال ذلك لاحد المشهود عليهما \* كان له قتله



لعن م تكن يبه شهوده عليه وانما كذب الاخرين وكذا حكم الخطاء في كل ما ذكر ذكره الزيلعي \*

شهد اعلى رجل يقتله خطأ وحكم بالدية \* على العاقلة \* في المشهود بقتله حيا ضمن العاقلة

الولي \* لقبضه الدية بلا حق \* او الشهود دورجوا \* اى الشهود \* عليه \* على الولي لتملكهم

المضون الذى فى يد الولي \* و \* الشهادة على القتل \* العمل \* فى هذا الحكم \*

كالخطاء \* فاذا جاء حيا الشير الورثة بمن تضمنين الولي الدية والشهود \* الا فى الرجوع \*

فلا رجوع للشهود على الولي لانهم اوجبوا له القود وهو ليس بما لوقا لا يرجعون كالخطأ \*

ولو شهد على اقراره \* اى اقرار القاتل بالخطأ زال العمل ثم جاء حيا \* او شهد على شهادة غير صافي

الخطأ \* وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا \* لم يضمن \* اذ لم يظهر كذبهما فى شهادتهما \*

وضمن الولي الدية \* في الصورتين \* للعاقلة \* اذ اظهر انه اخذها منهم بغير حق \*

والمعتبر حالة الرمي \* في حق الحمل والضمان \* لا الوصول \* وح \* فتجب الدية \* في

ماله وسقط القود للشبهة \* برودة المرمي اليه قبل الوصول \* ونالا لاشى عليه \* لا \* يجب

دية المرمي اليه \* باسلامه \* بالاجماع \* و \* يجب \* القيمة بعقده \* بعد الرمي قبل الاصابة \*

و \* يجب \* الحزاء على مرمي صيد افحل فوصل لا على حلال رماه فا حرم فوصل ولا

يضمن من رمى مقضيا عليه بجرم فرجع شاهد فوصل وحل صيد رماه مسلم فتس

فوصل لا \* يحل \* ما رماه مجوسي ناسلم فوصل \* لما عرفت ان المعتبر حالة الرمي \* لغز \*

اى جان لومات مجنيه فعليه نصف الدية ولو عاش فالدية فقل ختان تطع الكشفة باذن

ابيه اى انسان بقطع اذنه يجب نصف الدية وبقطع رأسه نصف عشرها فقل جنين خرج

رأسه فقطعه نفيه الغرة اى شى يجب با تلافه دية وثلاثة اخماسها فقل دية الاسنان اشباه

والله تعالى اعلم بالصواب \*

### \* كتاب الدييات \*

الدية في الشرع اسم للمال الذى هو بدل النفس لا تسمية للمفعول بالماضى لانه من

المنقولات الشرعية والارش اسم للواجب فيما دون النفس \* دية شبه العمل مائة من

الابل ارباعا من بنت مخاض \* وبنت لبون وحقه \* الي جذعة \* با دخال الغاية \*

وهي \* الدية \* المغلظة لا غير \* الدية \* فى الخطاء اخماس منها ومن ابن مخاض

والف دينار من الذئب عشرة آلاف درهم من الورق \* وقال الشافعي رحمه  
 الله تعالى اثنا عشر الفارقا لا منها ومن البقر ما ثلثا بقرة ومن الغنم الغاشاة ومن الحلل  
 ما ثلثا حلة كل حلة ثوبان ازار ورداء هو المختار \* وكفارتها \* اى الخطاء وشبه العمل \* عتق \*  
 قن \* مؤمن فان عجز عنه صام شهرين ولأه ولا اطعام فيهما \* اذ لم يرد به النص والمقادير  
 توقيفية \* وصح \* اعتاق \* رضيع احد ابويه مسلم \* لانه مسلم تبعها \* لا الجنين ودية المرأة  
 علي النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها \* روى ذلك عن علي رض موقوفا  
 ومرفوعا \* والذمي والمستأمن والمسلم \* في الدية \* سواء \* خلا فالشافعي رحمه الله تعالى  
 وصح في الجوهرة انه لا دية في المستأمن واقرة في الشربلا لية لكن بالتسوية جزم في  
 الاختيار وصححه الزيلعي \* وفي النفس \* خير المبتدأ وهو قوله الا تى الدية \* والانف \*  
 ومارنه وارنبته وقيل في ارنبته حكومة عدل علي الصحيح \* والذكروا الشفعة  
 والعقل والشمر والوق والسبع والبصر واللسان ان منع النطق \* افاد ان في لسان  
 الاخرس حكومة عدل جهره وهذا ساقط من نسخ الشرح فتنبه \* او منع اداء اكثر الحروف \*  
 والا قسمت الدية على عدد حروف الهجاء الثمانية والعشرين او حروف اللسان الستة  
 عشر تصحان فما اصاب الغائت يلزمه وتماه في شرح الوهبانية وغيرها \* ولحجة حلت  
 فلم تنبت \* ويوجب ستة فان مات فيها برح وفي نصفها نصف الدية وفيما دونها حكمه  
 عدل كشارب ولحجة عدل في الصحيح ولا شئ في لحجة كوسج على ذقنه شعرات معدودة  
 ولو على خده ايضا ولكنه غير متصل فحكومة عدل ولو متصلا فكل الدية \* وشعر الرأس  
 كذللك \* اى اذا حلق ولم ينبت كذا روى عن علي رض وعند الشافعي رحمه الله فيها  
 حكومة عدل واعلم انه لا قصاص في الشعر مطلقا ولو مات قبل تمام السنة ولم ينبت فلا  
 شئ عليه كشمرد وساعد وساق \* والعينين والشفتين والحاجبين والرجلين و  
 الاذنين والانيبين \* اى الخصيتين \* ونكح المرأة \* وحلمتيها والاليتين اذا استأصلاهما  
 والا فحكومة عدل وكذا افرج المرأة من الجانبين \* الدية \* وفي نكح الرجل  
 حكومة عدل \* وفي كل واحد من هذه الاشياء \* المزدوجة \* نصف الدية وفي  
 اشجار العين الاربعة \* جمع شجرة بضم الشين وتفتح الجنح ازاله ب \* الدية \* اذا

قلعها ولم تنبت \* وفي احدها ربعها \* وتقطع جفون اشجارها فدية واحدة لانيهما كشي  
واحد وفي جفن لاشعر عليه حكومة عدل لكن المعتمدان في كل دية كاملة جفنا او شعرة \*  
وفي كل اصبع من اصابع اليدين او الرجلين عشرها وما فيها مفاصل ففي احد ما ثلث  
دية الا صبع ونصفها \* اي نصف دية الا صبع \* لو فيها مفصلان \* كالا بهام \* وفي كل  
سن \* يعني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل تجوزة \* خمس من الابل \*  
او خمسون ديناراً \* او خمسمائة درهم \* لقوله عليه الصلوة والسلام في كل سن خمس  
من الابل يعني نصف عشر دية لوجها ونصف عشر قيمته لو عبد فان قلت تزيد ح دية  
الاسنان كلها على دية النفس بثلاثة اخماسها قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص على  
خلاف القياس كما في الغاية وغيرها وفي العناية وليس في البدن ما يجب بتفوقه اكثر  
من قدر الالية سوى الاسنان وقد يوجد نواجذ اربعة فتكون اسنانه ستا وثلثين ذكره  
القهمستاني قلت وح فلا كوسج دية وخمس دية ولغيره اما دية ونصف او ثلاثة اخماس او  
اربعة اخماس وعلمت ان المرأه على النصف فتبصر \* وتجب دية كاملة في كل عضو  
ذهب نفعه \* بضرب ضارب \* كيد شلت وعين ذهب ضوؤها وصلب انقطع ماؤه \* و  
كن اسلس بوله او احد به ولو زالت العين وثة فلا شيء عليه ولو بقي اثر الضربة فتكرمة  
عدل \* وتجب حكومة عدل بالالف عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال كاليد الشلاء  
او ارشه كاملاً ان كان فيه جمال كالاذن الشاخصة \* وهو الطرش وسيجي ما نوال الصقة بالتسمية

في اواخر هذا الفصل \*

### \* فصل في الشجاج \*

وتختص الشجة بما يكون \* بالوجه والرأس \* لغة \* وما يكون بغيرهما فجراحة \*  
اي تسمى جراحة وفيها حكومة عدل مجزئ وممكن \* وهو \* اي اسجاج \* عشرة  
الحارصة \* بمهلات وهي التي تترص الجمل اي تأخذ شه \* والد امعة \* اهملات النبي  
تظهر الدم كالدمع ولا تسيله \* والامية التي تسيله \* والباضعة التي تبضع الجمل اي  
تقطعه \* والمتلاحمة التي تأخذ في اللحم \* والسحاق التي تصل الى السمحاق اي حلد  
رفيقة بين اللحم وعظم الرأس \* والموضحة التي توخج العظم اي تظهر \* والهاشمة \*

التي تهشم العظم اى تكسره \* والمنقلة \* التي تنقله بعد الكسر \* والامة \* التي تصل  
 الى ام الدماغ وهي الجلد التي فيها الدماغ وبعد ما الدماغ يغين معجمة وهي التي  
 تخرج الدماغ ولم ينكرها محمد رح للموت بعد ما عادة فتكون قتلا لا شيا فعلم  
 بالاستقراء بحسب الآثار انها لا تزيد علي العشرة \* ويجب في الموضحة نصف عشر الدية \*  
 اى لو غير اصلع والافغها حكومة لان جلد \* انقص زينة من غيره فمستأنى عن الذخيرة \*  
 وفي السائمة عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الامة والجاثغة ثلثها فان نفلت  
 الجاثغة ثلثها \* لانها اذا نفلت صارت جاثغتين فيجب في كل ثلثها \* وفي الخارصة و  
 الدامة والدامية والباضعة والمتلاحمة والسحاق حكومة عدل \* اذ ليس فيه ارش  
 مقد من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل \* وهي \* اى حكومة  
 العدل \* ان ينظر كم مقد ارضه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية \*  
 قاله الكرخي وصححه شيخ الاسلام \* وقيل \* قائله الطحاوي \* يقوم \* المشجوج \* عبد  
 بلا هذا الاثر ثم معه فقد والتفاوت بين القيمتين \* في الحر \* من الدية \* وفي العبد  
 من القيمة فان نقص الحر عشرة قيمته اخذ عشر دية وكل افي النصف والثلث \* هو \* اى  
 هذا التفاوت \* هي \* اى حكومة العدل \* به يغتلى \* كما في الوقاية والنقاية والملتقى  
 والدرر والخانية وغيرها وجزم به في المجمع وفي الخلاصة انما يستقيم قول الكرخي لو  
 الجناية في الوجه والرأس فتح يغتلى به ولو في غيرها وتعرض علي المغتلى بقول الطحاوي  
 مطلقا لانه ايسر انتهى ونحوه في الجوهرة بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه  
 من النفقة اجرة الطبيب والا دوية الى ان يبرأ \* ولا قصاص \* وفي جميع الشجاج \*  
 الا في الموضحة عمد \* وما لا قود فيه يستوى العمد والخطاء فيه لكن ظاهر المذهب  
 وجوب القصاص فيما قبل الموضحة ايضا ذكره محمد رح في الاصل وهو الاصح درر ومجتبى  
 وابن الكمال وغيرها لا مكان المساواة بان يسير غورها بمسار ثم تختل حليدة بقدره  
 فيقطع واستثنى في الشربلية السحاق فلا يقاد اجما كما لا قود فيما بعد ها كالمشمة  
 والمنقلة بالاجماع وعزاه للجوهرة فلتحفظ ثم قال في المجتبى ولا قود في جلد رأس وبدن  
 ولحم خد وبطن وظهور ولا في لطامة ووكزة ووجاة وفي سلع جلد الوجه كمال الدية \*

وفي \* كل \* اصابع اليد الواحدة نصف دية ولو مع الكف \* لانه تبع للاصابع \* ومع  
 نصف ساعد نصف دية \* للكف \* وحكومة عدل \* لنصف الساعد وكذا الساق \* وفي \*  
 قطع \* كف وفيها اصبع او اصبعان عشرها او خمسها \* لف ونشر مرتب \* ولا شيء في  
 الكف \* عند ابي حنيفة رح كما لو كان في الكف ثلث اصابع فانه لا شيء في الكف  
 اجما عا اذ لاكثر حكم الكل وفي جواهر الفتاوى ضرب يد رجل وبرئ الا انه لا تصل يده  
 الى تغاه فيقتل والنقصان يوجب من جملة الدية ان نقص الثلثان فثلثا الدية وهناك اواقره  
 المصنف ولو قطع مفصلا من اصبع فثل الباقي او قطع الاصابع فثل الكف لزوم دية  
 المقطوع فقط وسقط القصاص فانهمه وان خالف الدرر كذا ذكر الشرنبلالي وسيجيئ متنا \*  
 وفي الاصبع الزائدة وعين الصبي وذكره ولسانه ان لم يعلم صحته ينظر \* في العين \* و  
 حركة \* في الذكر \* وكلام \* في اللسان \* حكومة عدل \* فان علمت الصفة فكما لغ  
 في خطأ او عمد اذا ثبت ببينة او باقرار الجاني وان انكر او قال لا اعرف صحته فحكومة  
 العدل جوهرية \* ودخل ارض موضوعة اذ هبت عقله او شعر رأسه في الدية \* لدخول  
 الجزء في الكل كمن قطع اصبعاً فشلت اليد \* وان ذهب سمعه او بصره او ذاقه لا تدخل  
 لانها كاعضاء مختلفة بخلاف العقل يعود نفسه للكل \* ولا قود ان ذهبت عيناه بل الدية  
 فيهما \* خلا فالهما \* ولا يقطع اصبع شل جاريه \* خلا فالهما \* ولا \* اصبع يقطع بصله  
 الا على فشل ما بقي \* من الاصابع \* بل دية المفصل والحكومة فيما بقي ولا قود \*  
 بكسر نصف سن اسود \* او اصغرا واحمر \* باقيهما \* بعد كسر ما \* بل كل دية السن \*  
 اذا فات منفعة المضغ والافلوم ما يرى حالة النكاح فالدية ايضا والالحكومة عدل  
 زيلعي فقول الدرر والا فلا شيء فيه ما فيه ثم الاصل ان الجزائية متى وقعت على مسلمين  
 متباينين حقيقة فارش احد هما لا يمنع قود الآخر ومتى وقعت على مثل وانكث شيئين  
 فارش احد هما يمنع القود \* ويجب الارش على من افاد سنه \* بعد مضي حول \*  
 ثم نبتت \* بعد ذلك لتبين الخطأ وسقط القود للشبهة وفي الملتقى ويستأني في  
 افتصاص العين والموضحة حولا وكذا لو ضرب سنه فتحرك لكن في الصلاة الكبير  
 الذي لا يرجى نباته لا يؤجل به يغتلى قلت وقد يوفق بما نقله المصنف وغيره عن انه ياب



الصحيح تأجيل البالغ كبير السنة لان نباته نادر \* او قلعهما فردت \* اى ردها صاحبها \*  
الى مكانها ونبت عليها اللحم \* لعدم عود العروق كما كانت وفى النهاية قال شيخ الاسلام  
ان عادت الى حالتها الاولى فى المنفعة والجمال لا شئ عليه كما لو نبتت \* وكذا  
الاذن \* اذا الصقنها فالتحت يجب الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه درر \* الا  
ان قلعت \* السن \* فنبتت اخرى \* فانه يسقط الارش عند كس الصغير خلا فلهما  
ولو نبتت معوجة فحكومة عدل ولو نبتت الى النصف فعليه نصف الارش ولا شئ فى ظفر  
نبتت كما كان \* او التحم شجة او التحم \* جرح \* حاصل ذلك \* بضرب ولم يبق \*  
له \* ان \* فانه لا شئ فيه وقال ابو يوسف رح عليه ارش الالم وصي حكومة عدل وقال محمد  
رح قد رما لحقه من النفقة الى ان يسر أمن اجرة لطبيب رثمن دواء وفى شرح الطحاوى  
فسر قول ابى يوسف رح ارش الالم باجرة الطبيب والممل او اة فعليه لا خلاف بينهما قاله  
المصنف وغيره قلت وقول من انسوه عن المجتهدين وذكرهنا عنه روايتين فتنبه \* ولا يقاد  
جرح الابع برئه \* خلا فاللشافعى رح \* وعمل الصبي والمجنون \* والمعتوه \* خطاء \*  
بخلاف السكران والمغمي عليه \* وطى عاقلته الدية \* ان بلغ نصف العشر فاكثر ولم يكن من  
العجم والا ففى ماله درر \* ولا كفارة ولا حرمان ارث \* خلا فاللشافعى رح ولو جن بعد  
القتل قتل وقيل لا رتما مه نيماء علقته على المنقلى \* صبي ضرب سن صبي فانتر عها ينتظر  
بلوغ الصبي المضروب \* ان بلغ ولم ينبت فعلى عاقلته الدية ولو من العجم ففى ماله درر  
وسنحقه فى المعقل انتهى \* مهملة \* حكومة العدل لا تحملها العاقلة مطابقا على الصحيح كما

فى تنوير البصائر معزيا للتاتار خانية \*

### \* فعل نى الجنب \*

ضرب بطن امرأة حرة \* حامل خرج الامة والبهمة وسبيى حكمهما نلت بل الشرط حرية  
الجنين دون امة كامة علق من سيدها ومن المغرور فغيم الغرة على العاقلة درر عن الزيدى  
والعجب من المصنف كيف لم يذكركه \* فلو \* كانت \* المرأة كتابية او مجوسية \* وزوجية \*  
فالقت جنينا ميتا \* حرا \* وجب \* على العاقلة \* عرة \* غرة الشهر اوله وهذه اول مقادير  
الديات \* نصف عشر الدية \* اى دية الرجل لوالجنين ذكر او عشرة دية المرأة لوانثى

وكل منها خمسمائة درهم \* في سنة \* وقال الشافعي رح في ثلث سنين كالدية وقال  
 مالك رح في ماله ولنا فعله عليه الصلوة والسلام \* فان القته حيا ماتت دية كاملة وان  
 القته ميتا ماتت الام فدية \* في الام \* وغرة \* في الجنين لما تقرران الفعل يتعد  
 بتعد اثره وصرح في ذلك خيرة بتعد الغرة لو ميتين فاكثر انتهى قلت وظاهرة تعد الدية و  
 لم اره فليراجع \* وان ماتت فالقت ميتا دية فقط \* وقال الشافعي رح غرة ودية \*  
 وان القته حيا بعد ما ماتت يجب عليه ديتان كما اذا القته حيا وما تار ما يجب فيه \* من  
 غرة او دية \* يورث عنه وتورث منه \* امه ولا يرث ضاربه \* منها \* فلو ضرب بطن امرأته  
 فالقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها \* لانه قاتل \* وفي جنين الامة الرقيق  
 \* الذي كره نصف عشرين قيمته لو حيا وعشرين قيمته لو انثى \* لما تقرران دية الرقيق قيمته ولا يلزم  
 زيادة الانثى لزيادة قيمة الذكر غالبه وفيه اشارة الى انه اذا لم يمكن الوتوف على كونه  
 ذكرا او انثى فلا شيء عليه كما لو انثى بلا رأس لانه انما يجب القيمة اذا نفع فيه الروح و  
 لا تنفع من غير رأس ذخيرة \* في مال الضارب للامة حالا \* ولو القته حيا وقد نقصتها  
 الولادة فعليه قيمة الجنين لا نقصانها لو بقيته وفاء به والافعليه اتمام ذلك مجتنب وقال  
 ابو يوسف رح فيه نقصانها كالبهيمة وقال الشافعي رح فيه عشرين قيمته الام من راحة الشريعة  
 ولا يخفى انها للمولى \* فان حرره \* امي الجنين \* سيد \* بعد ضربه \* ضرب بطن الامة \*  
 فالقتة \* حيا \* ماتت ففيه قيمته حيا \* للمولى لاديتته وان مات بعد العتق لان المعتبر حالة  
 الضرب وعند الثلاثة يجب دية وهو رواية عنا \* ولا كفارة في الجنين \* عندنا وجوب بابل  
 ذلك بازيلعي \* ان وقع ميتا وان خرج حيا ثم مات ففيه الكفارة \* كل اصرح به في البخاري  
 القل سي وهو مفهوم من كلامهم اتصروا بوجوب الدية ح فتجب الكفارة فيه كما لا يشغى  
 فليحفظ \* وما استبان بعض خلقه \* كظفر وشعر \* كنائم فيما ذكر \* من الاحكام وعبد ونفاس  
 كما مر في بابه \* وضمن الغرة عاقلة امرأة \* حرة في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة ففي  
 مالها في سنة ايضا صد راحة ولم تأثم ما لم يستبين بعض خلقه ومر في الحظر نظما \* اسقطته  
 ميتا \* عمل \* بل واء او فعل \* كضربها بطنها \* بلا اذن زوجها فان اذن \* ولم تتعمل \*  
 لا \* غرة لعدم التعدي ولو امرت امرأة ففعلت لا تضمن المأمورة وامام الولد اذا فعلته

بنفسها حتى اسقطته فلا شيء عليها لا استحالة الد ين على مملوكه ما لم يستحق فتح تجب للمولى  
 الغرة لانه مغرور وفي الواقتات شربت دواء لتسقطه عمد فان القته حيا مات فعليها  
 الدية والكفارة وان ميتا فالغرة ولا تراث في الحالين \* وتجب في جنين البهيمة ما نقصت  
 الام \* ان نقصت \* وان لم تنقص \* الام \* لا \* يجب فيه شيء سراجية فرع  
 في البزازية ضرب بطن امرأته بالسيف فقطع البطن ووقع احد الولدين حيا مجروحاً  
 بالسيف والاخر ميتاً وبه جراحة السيف وماتت ايضاً يقتص منه لاجل الزوجة لانه عمد  
 وعلى عاقلته دية الولد الحي اذا مات وتجب غرة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم  
 بالولد ين في بطنها كان الضرب خطاء والله اعلم بالصواب \*

### \* باب ما يحدّثه الرجل في الطريق وخيمه \*

لما ذكر القتل مباشرة شرع فيه تسبيها فقال \* اخرج الى طريق العامة كنيفا \* هويت  
 الخلا \* او ميزابا او جرسنا \* كبرج وجذع وممر علو وحوض طاققة ونحوها عيني \* او  
 دكانا جاز \* احدائه \* ان لم يضر بالعامة \* ولم يمنع منه فان ضر لم يحل كاسيبي \* ولكل  
 واحد من اهل الخصومة \* ولو ذميا \* منعه \* ابتل \* ومطالبته بنقضه \* ورفع \* بعل \*  
 اى بعل البناء سواء كان فيه ضرر او لا وقيل انما ينقض بخصومته اذ لم يكن له مثل ذلك  
 والا كان متعنتا زيلعي \* هذا \* كله \* اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام \* زاد الصغار ولم يكن  
 للمطالب مثله \* وان بنى للمسلمين كمسجد ونحوه \* او بنى باذن الامام \* لا \* ينقض \*  
 وان كان يضر بالعامة لا يجوز احدائه \* لقوله عليه الصلوة والسلام لا ضرر ولا ضرار في  
 الاسلام \* والقعود في الطريق لبيع وشراء \* يجوز ان لم يضر باحد والا \* طي هذا \*  
 التفصيل السابق وهذا في النافذ \* وفي غير النافذ لا \* يجوز ان \* يتصرف \* باحداث \*  
 مطلقا \* اضر بهم ام لا \* الا باذنه \* لانه كالمملك الخاص بهم ثم الاصل فيما جهل حاله  
 ان يجعل حد يثا لو في طريق العامة وقد يما لو في طريق الخاصة برجندي \* فان مات  
 احد \* من الناس \* بسقوطها عليه فديته على عاقلة المخرج لتسببه \*  
 كما \* تدعى العاقلة \* لو حفر بئر في طريق اوضع حجرا \* او ترابا او طينا ملتقى \* فتلف  
 به انسان \* لانه سبب \* فان تلف به \* اى بواحد من المالكورات \* بهيمة ضمن \* في ماله \*

ان لم ياذن به الامام فان اذن الامام في ذلك \* اومات واقع في بشر طريق جوعا \* او عطاشا \*  
 او غملا \* ضمان به يقتل خلا فالحمل رح \* ولو سقط الميزاب فاصاب ما كان في الد اخل  
 رجلا فقتله فلا ضمان اصلا \* لكونه في ملكه فلم يكن متعل يا \* وان اصابه الخارج \* او  
 وسطه بزازية \* فالضمان على واضعه \* لتعل به ولو مستأجرا او مستعيرا او غاصبا ولا  
 يبطل الضمان بالبيع لبقاء فعله وهو الموجب للضمان بخلاف الحائط المائل كما بسطه  
 الزيلعي \* ولو اصابه الطرفان \* من الميزاب \* وعلم ذلك وجب \* على واضعه \* النصف  
 وهذا النصف ولو لم يعلم اى طرف \* منهما \* اصاب به ضمن \* النصف \* استيسا \* زيلعي \*  
 ومن نسي حجر او ضعه آخر فعطاب به رجل ضمن \* لان فعل الاول نسخ بفعل الثاني \*  
 كمن حمل \* على رأسه او ظهره \* شيئا في الطريق فسقط منه على آخر او دخل بمصير  
 او قنديل او حصاة في مسجل غيره \* اى جعل فيه حصى او بوارى ابن كمال \* او جلس  
 فيه لا للصلوة \* ولو قرآن او تعليم \* فعطاب به احد \* كما علم ضمن خلا فالحما \* لا \*  
 يضمن \* من سقط منه رداء لبسه \* عليه \* او اذ دخل هذه الاشياء \* المالكورات في  
 مسجل حيه \* اى محله لان تدبير المسجل لاهله دون غيره ففعل الغير مباح فينتقل  
 بالسلامة \* او جلس فيه للصلاة \* التاصل ان الجالس للصلوة في مسجل حيه او غيره  
 لا يضمن واغير الصلوة يضمن مطلقا خلا فالحما واستشاهر في الشرائع لية عزيا للز بلعي  
 وغيره قولهما وقد حقه في شرح الملتقى وفيه ولو استأجره ليمني او يسفر له في فناء  
 حائوته او داره فتلف به شئ ان قبل فراغه فعلى الآجروان بعن \* وعلى الامر كما لو كان  
 في غير فناءه ولم يعلم به الا جبر فان علمه فعليه كما لو امره بالبناء في وسط الطريق  
 لفساد الامر لو قال الامر هو فنأى وليس لي حق السفر فعلى الاجير قهاسا اى لعلمه  
 بفساد الامر فما اغره وعلى المستأجرا استيسا نا انتهت قات وقت قد م هو وغيره القياس  
 هنا وظاهره ترجمته سيما على د اب رواية صاحب الملتقى من تقل بمه الاتوى فبأمل \*  
 ومن حفر بالوعة في طريقى بامر السلطان او في ملكه او وضع خشبة بها \* اى الطريق \*  
 او قنطرة بلا اذن الامام \* وكل ما فعل في طريق العامة \* فتعمل رجل المروءة عليها \*  
 لم يضمن \* لان الاضافة الى المباشر الى من المتسبب وبهذا تبين ان المتسبب انما يضمن

في حفر البئر ووضع الحجر اذ الم يعمل الواقع المروور كذا في المجتبى وفيه تحفر في طريق مكة او غير ها من الغيا في الم يضمّن بخلاف الامصار قلت وبهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون الغيا في الصحارى لانه لا يمكن العدول عنه في الامصار غالبا دون الصحارى \* ولو استأجر رجل \* اربعة لحفر بئر له فوقعت \* البشر \* عليهم \* جميعا \* من حفرهم فمات احد هم فعلى كل \* واحد \* من الثلاثة الباقيّة ربع الدية ويسقط ربعها \* لان البئر وقع عليهم بفعلهم فمات من جنايته وجناية صاحبه فيسقط ما قبل فعله خانية وغير هازاد في الجوهره وهذا هو البئر في الطريق فلو في ملك المستأجر فينبغي ان لا يجب شيء لان الفعل مباح فيما يباح ث غير مضمون انتهى قلت وبهذا منه جواب حادثة هي ان رجلا له كرم وارضه تارة تكون مملوكة وعلمها الخراج كراعى بيب المال وتارة تكون للوقف وتارة في يده مدة طويلة يؤدي خراجها ويملك الا انتفاع بها بغرس او غيره فيستأجر هذا الرجل جماعة يحفرون له بئرا يغرس فيه اشجار العنب وغيره فتسقط على احد هم هل لورثته مطالبته بدية قال المصنف والحكم فيها او شبهها عدم وجوب شيء على المستأجر وكذا على الأجر كما يفيد كلام الجوهره ويحمل اطلاق الفتاوى على ما وقع مقيل الاتحاد السكك والحادثة والله اعلم فروع لو استأجر رب الدار الفعلة لاخراج جناح او ظلة فوقع فقتل انسانا ان قبل فراغهم من عمله فالضمان عليهم لانه لم يكن مسلما لرب الدار ويضمن لورث المائ بحيث يزلق واستوعب الطريق فبني حائطا باذن صاحبه فالضمان على الامر استحسانا وتما مه في الملتقى والله اعلم \*

### \* فصل في الحائط المائل \*

مال حائط الى طريق العامة ضمن ربه \* اي صاحبه \* ما تلف به من نفس \* انسان او حيوان \* او مال ان طالب \* ربه حقيقة او حكما كالواقف والقيم ولو حائط المسجد فتضمن عاقلة الواقف كالقيم الرولى والراهن والمكاتب والعبد التاجر وكذا احد الشركاء ولو الورثة استحسانا نعم في الظهيرية لو مات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق صح الاشهاد على الابن وان لم يملك الدار برجندي وغيره \* بنقضه مكلف مسلم او ذمى \* يعنى من اهل الطلب فيشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولا به بالخصومة زيلعي \* حرا ومكاتب و



ان لم يشهد \* ولا يصح الطلب قبل الميل لعدم التعدي \* و الحال انه \* لم ينقضه \*  
 وهو يملك نقضه \* في مدة يقدر على نقضه فيها \* لان دفع الضرر العام واجب ثم ما تلف  
 به من النفوس فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه لان العاقلة لا تعقل المال ولا ضمان الا بالشهاد  
 على ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى الهلاك بالسقوط عليه وعلى كون الجدل ارملاكه اى من  
 وقت الاشهاد الى وقت السقوط ولذا اقال \* ولو تقدم الى من \* لا يملك نقضه ممن \*  
 يسكنها باجارة او اعادة او الى المرتهن او الى المودع لا يعتد به \* لعدم قدرتهم على التصرف  
 وح \* فلو سقط \* بعد التقدم لمن ذكر \* وتلف شيئا فلا ضمان اصلا \* لا على ساكن ولا على  
 مالك \* كما لو خرج \* الحائط \* من ملكه ببيع \* او غيره كهبة حاروى القدسى وكذا الزوجين  
 مطبقا اذا رتد ولحق وحكم بلحاظه ثم عاد او افاق خانية \* بعد الاشهاد ولو قبل القبض \*  
 لزوال ولايته بالبيع ونحوه وان عاد ملكه بعد حاروى وخانية بخلاف نحو الجناح لبقاء  
 فعله كسائر \* وان مال الى دار انسان \* من مالك او ساكن باجارة او غيرها فلاضافة  
 لادنى ملاسة قهستا نى \* فالطلب اليه \* لان الحق له \* فيصح ناجيها وبراءة منها \* اى  
 من الجنائية \* وان مال الى الطريق فاجله القاضى او من طلب النقص لا \* يبرأ لانه حق  
 العامة وتصرف القاضى فى حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم بخلاف تأجيل  
 من بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار فافى طلب دع الطلب لانه ذ صبح الاشهاد  
 في البعض صح في الكل بمرجندى \* فان بنى ما اتى اضمن بلا طلب كما فى اشراع  
 الجناح وغيره \* كميراب لتعدي به \* حائط من خمسة اشهد على احد هم فسقط على رجل  
 ضمن \* عاقلة \* خمس الية \* اى خمس ما تلف به من مال او نفس اتمكنه من  
 اصلاحه بمرا فعتة للحكام \* دار بين ثلاثة حفر احد هم فيها بشر او بنى حائطا يعطى به  
 رجل ضمن تلى الية \* لتعدي به في الثلثين وقد حصل التلف بملة واحد فيعتبر بالاحصة  
 وقال انصافا لان التلف قسمان معتبر وهن \* الاشهاد على الحائط شهاد على النقص \*  
 بالكسر ما ينقض من الجد اروح \* فلو وقع الحائط على الطريق بعد الاشهاد فغير انسان  
 بنقضه فمات ضمن \* لان النقص ملكه فتفرغ عليه \* وان عشر \* رجل \* بقبل مات  
 بسقوطها \* اى الحائط \* لا يضمنه \* لان تفرغ له لا ليا لايه \* بخلاف الجناح \*

حيث يضمن ربه القتل الثاني ايضاً لبقاء جنايته فيلزمه تغريغ الطريق عن القتل الثاني  
 ايضا يؤيد انه لو باع الحائط والنقض برئى ولو باع الجناح لازيلعي \* ولا يصح الاشهاد  
 قبل ان يهوى الحائط \* لانعدام التعلى ابتداء وانتهاء \* وتقبل فيه شهادة رجل و  
 امرأتين \* لانه شهادة على التقدم لا على القتل فروع حائط بعضه صحيح وبعضه راء  
 فاشهد عليه فسقط كله وتتل اثنا فضمنه الا ان يكون الحائط طويلا فيضمن ما اصاب الواهي  
 فقط لانه ح كحائطين فالاشهاد يصح في الواهي لافي الصحيح حائطان احدهما مائل  
 والاخر صحيح فاشهد علي المائل فسقط الصحيح فالتلف شيئاً كان هدر امانية مسجد مال  
 حائطه فالاشهاد علي من بناء والدية على عاقلة من بناء وحائط الوتف على المساكين  
 على عاقلة الوتف وحائط العبد التاجر على عاقلة مولاه ولو مستغرقا استحسنا قال ولي  
 القتل اذا جاء غد عفوت عن القصاص لا يصح لانه تملك دل عليه مسئلة الاصل جارية  
 قتلت رجلا عمدا فزنا بها ولي القتل قبل ان يقتص لا يحل لانها صارت مملوكة ولو الجية \*  
 \* باب جنائية اجهمة الجنائية عليها \*

الاصل ان المرور في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه \* ضمن  
 الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما اصابته بيدها او رجلها او رأسها او كدمت \*  
 بغمها \* او خبطت \* بيدها او صدمت \* فلو حدثت \* المذكورات \* في السير في ملكه  
 لم يضمن ربه الا في الوطئ وهو ركبها \* لانه مباشرة لقتله بنقله فيحرم الميراث \* ولو حدثت  
 في ملك غيره باذنه فهو كملكه \* فلا يضمن كما اذا لم يكن صاحبها معها قهستانى \* والا \*  
 يكن باذنه \* ضمن ما اتلف مطلقا \* لتعديده \* لا \* يضمن الراكب \* ما انحلت برجلها \*  
 او ذنبها ساثرة خلا فاللشافعي رح \* او عطب انسان بما راتت او بالت في الطريق  
 ساثرة او واقعة لاجل ذلك \* لان بعض الدواب لا تفعله الا واقفا \* فلو \* وقعها \*  
 لغيره \* فبالت \* ضمن \* لتعديده بايقافه \* الا في موضع اذن الامام بايقافها \* فلا يضمن  
 ومنه سوق الدواب واما باب المسجد فكل طريق الا اذا اعد الامام لها موضعا \* فان  
 اصابته بيدها او رجلها حصة ازواة وانارت غبارا او حجرا صغيرا فغقا عينا \* وافسد  
 ثوبا \* لم يضمن \* لعدم امكان الاحتراز عنه \* ولو \* الحجر \* كبير اضمن \* لامكانه \*

وضمن السائق والقائد ما ضمنه الراكب \* وصحح في الدردر انه مطرد ومنعكس \* و  
 الراكب \* عليه الكفارة \* في الوطى كما مر \* لا عليها \* اى لا على سائق وقائد ولو  
 كان سائق وراكب لم يضمن السائق علي الصحيح خلا لما جزم به القهستاني وغيره لان  
 الاضاقه الى المباشراولى من المتسبب كما مر اى اذا كان سببا لا يعمل بانقراده اطلاقا هنا  
 اما في سبب يعمل بانقراده فيشتركان كما يأتى في مسئله نخس الدابة باذن راكبها  
 فليحفظ \* وضمن عاقلة كل فارس \* اوراجل \* دية الاخر ان اصطل ما وما تامة \*  
 فوقعا علي القفاء \* لو \* كانا \* حرين \* ليسا من العجم ولا عا مد بن ولا وقع علي وجهها \*  
 ولو \* كانا \* عبد ين \* او وقع علي الوجه ابن كمال \* يهد رد مها \* في العمل والخطا  
 سربلاية وغيرها ولو كانا من العجم فالدبة في مالهم كما مر مرارا ولو كانا عا مد بن فعلى  
 كل نصف الدية ولو وقع احد هما علي وجهه رد مة فقط ولو احدهما حرا والآخر  
 عبد فعلى عاقلة الحر قيمة العبد في الخطا ونصفها في العمل \* كما لو تجاذب رجلان حبلا  
 فانقطع الحبل فسقطا وما تا علي القفاء \* هرد مهابوت كل بقوة نفسه \* فان وقع علي الوجه  
 وجب دية كل واحد منهما علي عاقلة الآخر \* لموته بقوة صاحبه \* فان تعا كسا \* فوق  
 احد هما علي القفاء والآخر علي الوجه \* ندية الواقع علي الوجه علي عاقلة الآخر \* لموته بقوة  
 صاحبه \* وهرد م \* من وقع علي القفاء \* لموته بقوة نفسه \* ولو قطع اسنان الحبل بينهما فوق  
 كل منهما علي القفاء فما تاد يتبهما علي عاقلة القاطع \* لتسببه بالقطع \* و \* علي \* سائق  
 دابة وقع آداتها \* اى آلتها كسرج ونحوه \* علي رجل مات وقائد قطار \* بالسكر قطار  
 الابل \* واطى بعير منه رجلا الدية وان كان معه سائق ضمنا \* لاستوائهما في التسبب لكن  
 ضمان البغي علي العاقلة وضمان المال في ماله هذا هو السائق من جانب من الابل فلو  
 توسطها واخذ بزمام واحد ضمن ما خلفه وضمانا قدامه وراكب وسطها ايضمنه فقط ماله  
 ياخذ بزمام ما خلفه \* فان قتل بغير ربطا علي قطار ساثر بلا علم قائد \* رجلا \* منعول  
 تثل \* ضمن عاقلة القائد الدية ورجعوا بها علي عاقلة الرباط \* لانه دية لا خسران كما  
 توهمه صدر الشريعة فلوربط والقطار وااتف ضمنها عاقلة القائد بلا رجوع لقوده بلا اذن \*  
 ومن ارسل بهيمة \* او كلبا ملتقى \* وكان خلفها سايقا لها فاصابت في فودها ضمن فدا لانه

الحامل لها وان لم يمش خلفها فمادامت في فورها فسا تُق حَكْمًا وان تراخي انقطع  
السوق فالمراد بالسوق المشي خلفها والمراد بالبهيمة الكلب زيلعى \* وان ارسل طيرا \*  
ساقه او لا اود ابة \* او كلبا ولم يكن سا ئغاله او انفلتت دابة \* بنفسها \* واصابت مالا و آدميا  
نهارا او ليلا لضمان \* في اكل لقوله عليه الصلوة والسلام العجماء جبا راي المنفلتة هل ر \*  
كما لو جهت \* الدابة \* به \* اى بالراكب ولو سكران \* ولم يقدر \* الراكب \* على ردها \*  
فانه لا يضمن كالمفلتة لانه ح ليس بمسير لها فلا يضاف سيرها اليه حتى لو اقلعت انسانا فدمه  
هل رعه ادية \* ومن ضرب دابة عليها راكب او نخسها \* بعود بلا اذن الراكب \* فنفتحت او  
ضربت بملها \* شخصا \* آخر \* غير الطاعن \* او نغرت فصل مته وقتلته ضمن هو \* اى  
الناخس \* لا الراكب \* وقال ابو يوسف رح يضمنان نصفين كما لو كان موقفا دابته على  
الطريق لتعديله في الايقاف ايضا وكما لو كان باذنه ووطئت احد افي فوزها فدمه عليهما  
ولو نفتحت الناخس فدمه هل رواه القات الراكب فقتلته فدمه على عاقلة الناخس ثم  
الناخس انما يضمن لو الوطي فوالناخس والا فالضمان على الراكب لا نقطاع اثر النخس  
درر وبزازية \* و \* ضمن \* في فقى عين دجاجة او شاة تصاب او غيرها ما نقصها \* لانها  
للحم وفي عينها يخير ربها ان شاء تركها على الغاقى وضمنه قيمتها او امسكها وضمنه النقصان  
زيلعى \* وفي عين بقرة جزار وجزررة \* اى ابله فائدة الاضائة عدم اعتبار الا على اد  
للحم في الحكم الا تي ابن كمال \* وحمار وبغل وفرس ربع القيمة \* لان اقامة العمل بها  
انما يمكن با ربع عينها وعينا مستعملها فصارت كانه ذات ا عين اربع وقال الشافعي  
رحمه الله تعالى كالشاة والغرق ما قل مناه لكن يرد عليه انه لو فقأ عيني حمار مثلا ان يضمن  
نصف قيمته وليس كذلك كما سرفا لا روى التمسك بما روى انه عليه الصلوة والسلام قضى  
فى عين الدابة بربع القيمة والتقيل بالعين لانه لو قطع اذنها ارذنبها يضمن نقصانها  
كذلك لسان النور والدمار وتيل جميع القيمة كما لو قطع احد على قوائمه فانه يضمن قيمتها  
وعليه الفتوى اى لو غير مأكول وان مأكولا خير كما مر في العينين لكن فى العيون ان امسكه  
لا يضمنه شيأ عند ابي حنيفة رح وعليه الفتوى وعرضها كقطعها فروع نقل المصنف عن  
الرداء كالب ياكل عنب الكرم فاشهد عليه فيه فلم يفتنه حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن

فكما اشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط المائل ونطح النور وعقرب كلب عقور فيضمن اذا لم يحفظه انتهى قال المصنف ويمكن حمل المتلف في قول الزيلعي وان اتلف الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا كالحائط المائل على الآدمي انتهى فحصل التوقيق قلت وقد وقع الاستفتاء عن له نحل يضعه في بستانه فيخرج فيها كل عنب الناس وفواكههم هل يضمن رب النحل ما اتلفه النحل من العنب ونحوه ام لا وهل يؤمر بتحويله عنهم الى مكان آخر ام لا وجوابه ان لا يضمن ربه شيئا مطلقا اشهد واعليه ام لا اخذ امن مسألة الكلب بل اولى وكل اذكرة المصنف في معينه لكن رأيت في فتاواه انه انتهى بالضمان في مسألة النحل فراجع عند الفتوى واما تحويله من ملكه فلا يؤمر بذلك على ما هو ظاهر المذهب واما جواب المشائخ فينبغي ان يؤمر بتحويله اذا كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى وفي الصيرفة حمار يأكل حنطة انسان فلم يمنع حتى اكل الصحيح ضمانه ادخل غنما او ثورا او فرسا او حمارا في زرع او كرم ان ساءلنا ضمن ما اتلف والا لا وقيل يضمن وتاممه في البزازية \*

### \* باب جنائية المملوك والجنائية عليه \*

اعلم ان جنائيات المملوك لا توجب الادعاء واحد الوحد والا فقيمة واحق واوغى القن ثم جنى نكالا ولثم وثم بخلاف المدبر واختيه فانه لا تجب الاقيمة واحق سيضع \* جمى عبد خطاء \* النقيين هذا بالشهادة انما يغيب في النفس لان بعمد يقتصر واما فيه ادنهم فلا يغيب لاستواء خطائه وعمده فيما دونها ثم انما يثبت الخطاء وبالبينة واقرار مولاه و علم القاضي لا باقراره اصلا بل ائع قلت امكن قوله وعلم القاضي على غير المفتى به فانه لا يعمل بعلم القاضي في زماننا شربلا لية عن الاشباه وتقل م \* دعه مولاه \* ان شاء \* بها فيملكه ولها او \* ان شاء \* فل ادنا ر شها حالا \* لكن الواجب الا صلي هو انفع على الصحيح وان اسقط الواجب بموته بخلاف موت الحر كما ذكره المصنف وغيره لكن في الشربلا لية عن السراج والجواهر عن البزدوي ان الصحيح هو الغناء حتى لو اختاره ولم يقل ر عليه اداه متى وجد ولا يبرأ بهلاك العبد وعلمه الزيلعي وغيره بانه اختار اصل حقهم فيبطل حقهم في العبد عند ابي حنيفة رح انتهى



ومغادرة ان الاصل عند الفداء لا دفع و افاد شارح المجمع في تعليل الامام ان  
الواجب احدهما و انه متى اختار احدهما تعين لكونه قد م ان الدفع هو الاصل  
وانه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه \* فان قد اء فجنى بعد \* فهي كالاولى \* حكما \*  
فان جنى جنايتين دفعه بهما الى وليهما وقد اء بارشهما فان وصيه \* المولى \* ارباعه  
او اعتقه او دبره واستولك صاغير عالم بها \* بالجناية \* ضمن الاقل من قيمته و \* الاقل من  
الارش وان علم بها غرم الارش \* فقط اجماعا \* وكبيعه \* عالما بها \* وكتعليق عتقه  
بقتل زيد او رميه او شجه ففعل \* اعبد \* ذلك \* كما يصير فاربقر له ان مرضت فانت طالق  
ثلثا \* وان قطع عبد يد حر عمل او دفع اليه فاعتقه فمات من السراية فالعبد صلح بها \*  
اي بالجناية لان عتقه دليل تصحيح الصلح \* وان لم يعتقه \* وقد سري \* يرد على سيده  
فيقتل او يعفى \* لبطلان الصلح \* فان جنى ما ذون له مد يون خطأ فاعتقه سيده بلا  
علم بها غرم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه وغرم لوليها الاقل منها \* اي  
القيمة \* ومن الارش ولو اتلفه \* اي العبد الجاني \* اجنبي فقيمة واحد لمولا لا غير  
فان ولدت ما ذونة مد يونة بيعت مع ولد هافي الدين \* ان كانت الولادة بعد لحرق  
الدين فلو ولدت ثم لسخمها الدين لم يتعلق حق الغرماء بالولد بخلاف اكسابها \* فان  
جنت فولدت لم يدفع الولد له \* اي لولي الجناية لتعلقها بدم المولى لا ذمتها بخلاف  
الدين \* عبد \* لرجل \* زعم رجل ان سيده حرره فقتل \* العبد المعتق \* وليه \*  
اي ولي الزاعم عتقه \* خطأ فلا شيء للسر عليه \* لانه بزعمه عتقه اقرانه لا يستحق العبد  
بل الدية لكنه لا يصدق على العاقلة الا بحجة \* فان قال معتق \* رقه معروف لرجل \*  
فتلت اذاك \* يشاطب به مولا \* الذي اعتقه \* خطأ قبل عتقى فقال الاخ \* الذي  
هو المولى \* لا بل بعد \* صدق الاول \* لانه منكر للضمان \* وان قال لها قطعت يدك  
وانت امتي وقالت \* هي لابل \* فعلته بعد العتق فالقول لها \* لانه اقر بسبب الضمان  
ثم ادعى ما يبرئه فلا يكون القول له \* وكذا \* القول لها في \* كل ما اخذ \* المولى \*  
منها \* من المال لما ذكرنا استحسانا \* الا لجماع والغلة \* فالقول له لا سناد له لانه معمود  
منا فية للضمان \* عبد \* مجورا وصبي \* من صبيها بقتل رجل فقتله فلينه على عاقلة اقال \*

لان عمل الصبي خطأ \* ورجعوا على العبد بعد عتقه \* وقيل لا \* لا علي الصبي الأمر  
 ابل \* لقصور اهليته \* فان كان مأمورا العبد \* عبد \* مثله دفع السيد القا قتل او فداه  
 في الخطاء ولا رجوع له على الأمر في الحال ويرجع بعد العتق العبد بالاقل من الفداء  
 وقيمة العبد \* لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر \* وكذا \* الحكم في العمل \* ان  
 كان العبد القا قتل صغيرا \* لان عمله خطأ \* فان كبر اقتضى \* منه \* عبد حفر بشرا  
 فاعتقه مولاه ثم وقع فيها انسان او اكثر فملك فلا شيء عليه \* لان جنائية العبد لا توجب  
 عليه شأ \* ويجب على المولى قيمة واحدة \* ولو الواقع الغأ زيلعى \* فان قتل \* عبد \*  
 عمل \* رجلين \* حرين لكل \* منهما \* وليا نفعها احد وليي كل منهما دفع السيد نصفه  
 الى الحرين \* اللذين لم يعفوا \* او فداه بدية كاملة لانه بذل لك العفو سقط القود  
 وانقلب مال او هوديتان وقد سقط دية نصيب العافيين وبقي دية نصيب الساكتين او دفع  
 نصفه لهما \* فان قتل \* العبد \* احد هما عمل او الاخر خطأ وعفا احد وليي العمل  
 فدى بدية لواي الخطاء وينصفها لاحد وليي العمل \* الذي لم يعف \* او دفع اليهما وتسم  
 اثلثا عولا \* عند \* واربا عا من اربعة عند هما \* فان قتل عبد هما قريبهما وعفا احد هما  
 بدال كله \* وقالين دفع الذي عفا نصف نصيبه للاخر او يغل به برقع الدية وقيل بمسارح مع  
 الامام ورجحه انه انقلب بالعموم الا المولى لا يستوجب ان عبد \* دية ولا تملك المولى فيه \*

### \* فصل في الجنائية على العبد \*

دية العبد قيمته فان بلغت هي دية الحر \* بلغت \* قيمة الامة دية الحر \* تنص عن كل \*  
 من دية عبد وامة \* عشرة \* دراهم اظهار الانطمارية الرقبة عن الحر وتعين العشرة بالنواص  
 مسعود رضي الله عنه وعنه من الامة خمسة وتكون ح على العائلة في ثلث سنين خلا لا يبي  
 يوسف رح \* وفي النصب يجب القيمة بالغة ما بلغت \* بالاجماع \* ومات من دية الحر  
 قل من قيمته \* وح \* بقى يد نصف قيمته \* بالغة ما بلغت في البيع \* ودون ذلك لا يزاد على  
 خمسة آلاف الا خمسة وجزم به في المتقن \* ويجب حكومة من في ابعته \* في البيع وقيل  
 كل قيمته \* قطع يد عبد فدره سيد \* فسرى \* فمات منه وله للعبد \* ودية غيره \* غير المولى \*  
 لا يقتص \* لاشتباهه من له الحق \* والا \* يكن له خير المولى \* انتمس منه \* خلا للمسلم رح \*

قَالَ \* لِعَبْدٍ يَه \* أَحَدٌ كَمَا حَرَفَ شَجَابِينَ \* الْمَوْلَى \* الْعَتَقَ فِي أَحَدٍ مِمَّا \* بَعَلَ الشَّج \* فَأَرْشَهُمَا  
لِلسَّيْلِ \* لِأَنَّ الْبَيَانَ كَالْإِنْشَاءِ وَلَوْ قَتَلَهُ يَهُ حُرٌّ وَتَمِيمَةٌ عَبْدٌ لَوْ الْقَاتِلُ وَاحِدٌ مَعًا وَتَمِيمَتُهُمَا سَوَاءٌ وَ  
أَنْ قَتَلَ كِلَاهُمَا وَاحِدٌ مَعًا وَعَلَى التَّعَاتُبِ وَلَمْ يَكُنْ رَأْسُ الْوَلَدِ نَقِيمَةً الْعَبْدِ بَيْنَ زَيْلَعِي \* فَقَاءُ \* رَجُلٌ \*  
عَيْنِي عَبْدٌ \* خَيْرٌ مَوْلَاهُ أَنْ شَاءَ \* دَفَعَ مَوْلَاهُ عَبْدَهُ \* الْمَفْقُورُ لِلْغَائِقَى \* وَاحِدٌ \* مِنْهُ \*  
قِيمَتُهُ \* كَامِلَةٌ \* أَوْ أَمْسَكَهُ وَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ النِّقْصَانُ \* وَقَالَ لَهُ أَخَذَ النِّقْصَانُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ  
رَحِمَهُ الْقِيمَةُ وَأَمْسَكَ الْجَنَّةَ الْعَمِيَاءُ \* وَلَوْ جَنَى مَدِيرًا أَوْ مَوْلًى مِنْ السَّيْلِ الْأَقْلَى مِنْ  
الْقِيمَةِ وَمِنْ الْأَرْضِ \* لَقِيَامَ قِيمَتِهَا مِثْلَهَا \* فَإِنْ دَفَعَ الْقِيمَةَ بِقَضَاءٍ فَجَنَى \* الْمَلِكُ بِرَأْوَامِ الْوَلَدِ  
جَنَايَةً \* آخَرُكَ يَشَارِكُ الثَّانِي الْأَوَّلُ \* أَذْ لَيْسَ فِي جَنَايَاتِهِ كُلِّهَا الْقِيمَةُ وَاحِدَةٌ وَلَا  
شَيْءٌ عَلَى الْمَوْلَى لِأَنَّهُ مُجْبُورٌ عَلَى الدَّفْعِ \* وَلَوْ \* دَفَعَ الْقِيمَةَ لَوَلَّى الْأَوَّلَى \* بِغَيْرِ قَضَاءٍ أَتَبَعَ  
السَّيْلُ \* بِصَحْتِهِ مِنَ الْقِيمَةِ وَرَجَعَ بِهَا عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ تَبَضُّعٌ بِغَيْرِ حَقٍّ لِأَنَّ الْمَوْلَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ  
الْأَقِيمَةُ وَاحِدَةٌ \* أَوْ \* أَتَبَعَ \* وَلَّى الْجَنَايَةَ \* الْأَوَّلَى وَقَالَ لَا شَيْءٌ عَلَى الْمَوْلَى \* وَأَنْ  
اعْتَقَ \* الْمَوْلَى \* الْمَدِيرُ وَقَدْ جَنَى جَنَايَاتٍ لَمْ تَلْزِمَهُ \* أَيْ الْمَوْلَى \* الْأَقِيمَةُ وَاحِدَةٌ عِلْمٌ  
بِالْجَنَايَةِ \* قَبْلَ الْعَتَقِ \* أَوْ لَا \* لِأَنَّ حَقَّ الْوَلَى لَمْ يَتَّعَلَقْ بِالْعَبْدِ فَلَمْ يَكُنْ مَفْقُورًا بِالْأَعْتَاقِ \*  
وَأَمَّا الْوَلَدُ كَالْمَدِيرِ \* فِيمَا مَرَّ \* أَقْرَبَ الْمَدِيرُ أَوْ أَمَّا الْوَلَدُ بِجَنَايَةٍ تَوْجِبُ الْمَالَ لَمْ يَجْزِ إِقْرَارُهُ \*  
لِأَنَّهُ إِقْرَارُ طَى الْمَوْلَى \* بِخِلَافِ مَا إِذَا أَقْرَبَ الْقَتْلَ عَمَلًا فَإِنَّهُ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ \* عَلَى نَفْسِهِ \* فَيَقْتُلُ بِهِ \*  
وَلَوْ حَتَّى الْمَالَ بِرِخْطٍ فَمَاتَ لَمْ تَسْقُطْ قِيمَتُهُ عَنْ مَوْلَاهُ وَلَوْ قَتَلَ الْمَلِكُ بِرِخْطٍ خَطَاةً سَعَى فِي  
قِيمَتِهِ وَلَوْ عَمِلَ قَتْلَهُ الْوَارِثُ أَوْ اسْتَسْعَاهُ فِي قِيمَتِهِ ثُمَّ قَتَلَهُ دَرْدُ \*

### \* فَمِلَ فِي نَحْصِ الْقَنْ وَغَيْرِهِ \*

نَطَعَ يَدَ عَبْدٍ \* نَغَصَبَهُ رَجُلٌ \* وَسَرَى \* فَمَاتَ مِنْهُ ضَمَنٌ \* الْغَاصِبُ \* قِيمَتُهُ أَقْطَعُ وَأَنْ قَطَعَ  
يَدَهُ \* وَهُوَ \* فِي يَدِ غَاصِبٍ فَمَاتَ مِنْهُ بَرِيءٌ \* الْغَاصِبُ أَصِيرُ وَرَثَتِهِ تَلْغَا فِي صَيْرُ مَسْتَرِدٍّ \*  
غَضَبَ عَبْدٌ \* مَكْجُورٌ مَتْلَهُ فَمَاتَ فِي يَدِهِ \* ضَمَنٌ \* لِأَنَّ الْمَكْجُورَ مَوْأَخِذٌ بِأَفْعَالِهِ لَا بِأَتْوَالِهِ الْأَبْعَدُ  
عَتَقَهُ \* مَلِكٌ بِرَجْنِيٍّ عِنْدَ غَاصِبِهِ \* فَرَدَّ \* نَمِرٌ جَنَى عِنْدَ سَيْلَةٍ \* آخَرُكَ \* ضَمَنُ السَّيْلِ قِيمَتُهُ  
لَهُمَا \* نَصْفَيْنِ \* وَرَجَعَ \* الْمَوْلَى \* بِنِصْفِ قِيمَتِهِ عَلَى الْغَاصِبِ وَدَفَعَهُ \* أَيْ دَفَعَ الْمَوْلَى  
نِصْفَ قِيمَتِهِ \* إِلَى \* وَلَّى الْجَنَايَةَ \* الْأَوَّلُ \* لِأَنَّ حَقَّهُ لَمْ يَجِبْ إِلَّا وَارِثًا حَمَقًا ثُمَّ \*

ثم رجع \* المولى \* به علي الغاصب \* لانه اخذ منه بسبب كان عند الغاصب \* وبعكسه \*  
 بان جنس عند مولاه ثم عند غاصبه \* لا يرجع \* المولى علي الغاصب \* به ثانيا \* لان  
 الجناية الاولى كانت في يد مالكه \* والقن \* في الفصلين \* كما ملك بوغمران  
 المولى يد فع العبد \* نفسه \* هنا وثمة \* اي في المال بر \* القيمة \* كما مر \* بل يرجع  
 عند غاصبه فردة فغصب \* ثانيا \* فجنس عند \* كان في علي \* قيمة لهما ورجع  
 بقيمة علي الغاصب \* لكونهما عند \* ودفع \* المولى \* نصفها \* اي القيمة المأخوذة  
 ثانيا \* الى \* ولي الجناية \* الاول ورجع \* المولى \* بذلك النصف علي الغاصب \*  
 وام المولى في كلها كمل بر \* غصب \* رجل \* صبيحا حرا لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه  
 الذهاب به بلا ذن وليه \* فمات \* هذا الحر \* في يد \* فجاءه ارجس لم يضمن وان سات  
 بصا حقة وانهم حمة فل يته دلي عاقلة الغاصب \* استجسنا لتسببه بنقله لمكان الصواعق  
 او الحيات حتى او نقله لموضع يغلب فيه السم والامراض فمن يتجب فيه اليه على العاقلة  
 لكونه قتل تسببا له اية وغيرها قلت بقي لو نزل الحر الكبير له : الا ما كن تعول يا ابن مقبل  
 ولم يمكنه التحرز عنه ضمن وان لم يمنعه من حفظ نفسه لانه بتقصيره فيكم صغيرا ككبير مقبل  
 عناية \* ولو غصب صبيحا غاب عن يد \* حرم \* الغاصب \* حتى يتجرى به اذ لم يدرته \*  
 خانية كما لو دخل ع امرأة رجل حتى وقعت الفرية بينهما فانه يضمن حتى يرد لها ارقوب  
 خلاصة نه امر ختان لثمن صبيحا ففعل \* الثمان ذلك \* بتخا حشانه ومات العبي من  
 ذلك \* فعلى عاقلة اختيار نصيب دية وان ادم يمت فمات عاقلة تام اذ يوقل بقتل مائة من باب  
 ضمان الاجير وفي معايات الوصاية فله من ثمن \* ان كان مائة مائة \* عليه اذا  
 ما مات بالموت يشترط ان يكون حمل \* جيا ابي دابة رول اسكنها في ثمن المصبي \* ان يضمن  
 منه تمبير فمات كان على عاقلة من حمل دية \* ابر دية الجدي \* كان \* من يركب  
 مثله اولا يركب وتسامه في الثانية \* كصبي اودع عين اذ قبله \* اي تذل المصبي العبد  
 المودع ضمن عاقلة المصبي قيمته \* وان اودع طعابا \* بلا ذن وليه وان ساذفنا له في  
 التجارة فانه لم يضمن \* لانه سلبه عاقلة وقال ابو سف والشافعي رح يضمن وكن لو  
 اودع صبي محجور ما لا فاستهلكه بجهنم بعن عنقه وعند ابي يوسف والثاني رح في

الرجال وكل الخلفاء لو اقرضا ولو كان باذن او ما ذورنه ضمن بالاجماع كما  
لو استهلك الصبي مال الغير بلا رد يعة ضمنه للحال قلت وهذا كله لو ايجبى عا قلا والا  
فلا يضمن بالاجماع وتبامه في العنابية والبهرانية عن الشيلي وممكن على خلاف ما في  
المنقذ والهداية والزياحي فليحفظ \*

### \* باب القسامات \*

هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وشرعا اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعلى  
مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص سيما في بيانه \* ميت \* حر ولو ذميا او محنونا  
شربلا لية \* به جرح او اثر ضرب او خنق او خروج دم من اذنه او عينه وجلد في محلة او \*  
وجد \* بل نه او اكثره \* من اى جانب كان \* انصفه مع رأسه \* والنصب وان ورد في البدن  
لكن لاكثر جهم الكل حتى لو وجد اقل من نصفه ولو مع رأسه لا لئلا يؤدى لتكرار  
القسامة في فتيل واحد وهو غير مشروع \* ولم يعلم قاتله \* اذ لو علم كان هو الخصم وسقط  
القسامة \* وادعى عليه القتل على اهلها \* اى الملة كلهم \* او \* ادعى على \* بعضهم  
حلف خمسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتله \* بان يحلف كل  
منهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتله \* لا \* يحلف \* الولي \* وقال الشافعي رح ان كان ثمة  
لوث استحلف الا ولىاء خمسين يمينا ان اهل المحلة قتلوه ثم يقضى بالدية على المدعى  
عائيه وتضى مالك رح بالقود لو ادى عوى بالعدل \* ثم قضى على اهلها بالدية \* لا مطلقا  
بل \* ان وقعت الدوى بقتل عدوان \* وقعت الدوى \* بخطأ على \* اى فيقضى  
بالدية على \* عوائلهم \* كما في شرح المجمع معزيا للابن خيرة والخاتمة ونقل ابن الكمال  
عن المبسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والابن عوا قلمه اى  
في ثلث سنين وكل اقيمة القن نوبخل في ثلث سنين شربلا لية \* وان لم يتم العدل وكرر  
التلف عليهم اتم خمسين يمينا وان تم \* العدل \* وازا راجع الولي تكراره لا ومن نكل  
منهم حبس حتى يحلف \* علي الوجه المذكور هنا هل افي دعوى القتل العمد اى في  
الخطأ فيقضى بالدية على عائلتهم ولا يحبسون ابن كمال معزيا للخاتمة ولو اقر على نفسه  
او عهد قبل اقراره ولو على غيره فعلى الولي سقط التحلف عن اهل المحلة ولا



قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولادية في ميت لا اثر به \* لانه ليس  
بقتيل لان القتل عرفا هو فائت الحيوة بسبب مباشرة الحى وانه مات حتف انفه والغرامة  
تتبع فعل العبد \* او يسيل دم من فمه او انفه او دبره او ذكره \* لان الدم يخرج منها  
عادة بلا فعل احد بخلاف الاذن والعين \* او نصف منه \* اى ولا قسامة في نصف  
ميت \* شق طولا او اقل منه \* اى من نصفه \* ولومعه الرأس \* لما مر \* او على رقبته \*  
اى الميت \* حية ملتوية \* لان الظاهر انه مات بها بزازية \* وما تم خلقه ككبير \* اى  
وجد سقط تام الخلقة به اثر الضرب وجبت القسامة والدية وفي الظهيرة ما يشالقه \* فان  
ادعى الولي على واحد من غيرهم \* كان ابراء منه لاهل المحلة \* سقطت \* القسامة  
عنهم \* و \* ان ادعى الولي \* على معين منهم لا \* تسقط وقيل تسقط \* قتيل على  
دابة معها سائق او قائد او راكب قد يته على عاقلته \* دون اهل المحلة لانه في يده  
فصار كانه في دارة \* ولو اجتمع \* فيها \* سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعا  
وان لم تكن منكاهم \* عملا بيدهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالدابة وقيل  
لا يجب على السائق الا اذا كان يسوقها مستغيا وبه جزم في الجوهرة \* وان لم يكن معها  
احد فالدية والقسامة على اهل المحلة \* التى فيها القتل على الدابة \* وان مرت  
دابة عليها قتيل بين قريتين \* او قبيلتين \* فعلى اقر بهما \* لما روى انه عليه الصلوة  
والسلام امر في قتيل وجد بين قريتين بان يذرع فوجد الى احد بهما اقرب بشبر فقضى  
عليهم بالقسامة ولو استويا فعليهما وقيل الدابة اتفاقي قهستاني \* بشرط استماع الصوت  
منهم \* هكنا عبارة الزيلعي وعبارة الدرر وغيرها منه وعبارة البرجندى نقلا  
عن النكا في يسمعون صوته لانه ح يلحقه الغوث فينسبون الى التقصير في النصرة \* والا \*  
بان كان في موضع لا يسمع منه الصوت \* لا \* تلزمهم نصرة فلا ينسبون الى التقصير فلا  
يجعلون قاتلين تقلد يرا \* ويراعى حال المكان الذى وجد فيه القتل فان كان مملوكا يجب  
القسامة على الملاك والدية على عاقلته \* وكذا الموقوف على ارباب معلومين لان  
العبارة للملك والولاية كما افاده المصنف مستند اللؤلؤ النجدة والبرازية قلت و \*  
التصريح به في المتن تبعاً للدرر وغيره وحيث فلا عبرة بالمقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا

ملك فيه لآحد ولا يد ولا فعلى ذى الملك واليد والمراد بالولاية واليد الخصوص ولولجماعة  
يحصون فلرعاة المسلمين فلا قسامة ولا دية على أحد بل أئع ككن سيجى وجوبها فى بيت  
المال فتأمل والمراد باليد أيضا اليد المحققة وأما الاراضى التى لهما ملك اخذها وال  
ظلمها فينبغى ان يكون القتل فيها هـ والانه ليس على الغاصب دية قهستانى عن  
الكرمانى فليجرد \* وان مباحا لكنه فى ايدى المسلمين تجب الدية فى بيت المال \*  
لما ذكرنا انه اذا كان بحال يسمع منه الصوت يجب عليه الغوث كذا فى الولوالجية وفيها \*  
ولو وجد \* قتيل \* فى ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض منها \* اى  
من اهل القرية \* فهى عليه \* على رب الارض \* لا على اهلها \* اى القرية لان العبرة  
للملك والولاية انتهى قلت فهذه اصرىح فى ان القرب انما يعتبر اذا وجد فى ارض مباحة  
لا مملوكة ولا موقوفة لان تد بيرة لاربابه و سيجى متنا فتنبه \* وان وجد فى دار انسان  
فعليه القسامة \* ولو عاقلته حضورا دخلوا فى القسامة ايضا خلافا لابي يوسف رح ملتقى \*  
والدية على عاقلته \* ان ثبت انها له بالحق كما سيجى وكان له عاقلته والا فعليه \*  
وهى \* اى الدية والقسامة \* على اهل الخطة \* الذين خط لهم الامام اول الفتح ولو  
بقى منهم واحد \* دون السكان والمشتريين \* وقال ابو يوسف رح كلهم مشتركون \*  
فان باع كلهم فعلى المشتريين \* بالاجماع \* وان وجد فى دار بين قوم لبعض اكثر  
فهى على \* عد \* الروس \* كالشفعة \* وان بيعت ولم تقبض \* حتى وجد فيها قتيل \*  
فعلى عاقلته البائع وفى البيع بخيار على عاقلته ذى اليد \* خلافا لهما \* ولا تعقل عاقلته  
حتى يشهد الشهود انها \* اى الارائى فيها قتيل \* لذى اليد \* ولو هو القتيل  
كما سيجى ولا يكفى مجرد اليد حتى لو كان به لم تد عاقلته ولا نفسه در معللا بانه لا يمكن  
الاجاب على الورثة للورثة بشئ ثم الورثة يخلفونه فيكون الاجاب على الورثة للميت لا للورثة كذا  
قيل قلت وقد يقال لما كان هو لا يدى لنفسه فغيره بالاولى لقوة الشبهة فتأمل \* وان  
وجد \* فى الغلك والقسامة \* والدية در \* على من فيها من الركاب والملاحين \*  
اتفاقا لانه فى ايدى يهم كالأبوة \* وكذا العجالة \* حكمها كغلك \* وفى مسجد محلة  
وشارعها \* الشاخص باهلها كما افاده ابن الكمال مستند اللبل أئع وقد حققه ملا خسر و

واقره المصنف \* على اهلها وسوق مملوك علي الملاك \* وعند ابي يوسف رح على السكان  
 ملتقى \* وفي غيره \* اى غير المملوك \* والشارع الاعظم \* هو النافذ \* والسجن  
 والجامع \* وكل مكان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يحصون \*  
 لا قسامة \* ولا دية على احد ابن كمال \* واما \* الدية فى بيت المال \* لان الغرم  
 بالغنم ثم انما تيب الدية فيما ذكر على بيت المال \* اذا كان نائبا \* اى بعيل \* عن  
 المحلات والا \* يكن نائبا بل قريبا منها \* فعلى اقرب المحلات اليه \* الدية والقسامة  
 لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة فتكون القسامة والدية على اهل المحلة وكذا فى السوق  
 النائي اذا كان من يسكنها فى الاى الى اركان لا احد فيها دار مملوكة تكون القسامة  
 والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فيوصف بالتصغير فموجب عليه موجب التقصير  
 كما فى العناية معزى النهاية قلت وبه افتي المرحوم ابو السعود مفتى الروم واعمل  
 المصنف وان خلا عنه الماتون لانه مصرح به فى غالب الفتاوى والشروح فليحفظ \* ويهدى زلوه \*  
 وجل \* فى بركة وفى وسط الغرات \* اذا كان يمر به الماء لا مستبسا كما سيجى اذ لا ين  
 لاحد وقيل اذا كان موضع انبعاث مائه فى دار الاسلام تيب الدية فى بيت المال لانه  
 فى ايدى المسلمين ابن كمال \* وفى غيره غير نه وما يستحق به الشفعة \* على اهله \*  
 لا اختصاصهم به \* ولودت البرية مملوكة \* او رقت \* لا احد \* كما مر \* مع \* وكانت  
 تربية من القرية \* او الاخبية او الغسطة بحيث يسمع منه الصرير \* تيب على المالك \*  
 او ذى اليد \* وعلى اهل الترية \* ازارب الاخبية زياعى \* ولو مستبسا بالشط \* او الجزيرة  
 او مربوطا او ملقى على الشط \* فعلى اتراب \* الموضع اليه من \* القرية \* والا صار \* فى  
 الثانية والاراضى واقره المصنف \* اذا كان يصل صوت دبل الارض والقرى اليه  
 والا لا \* كما مر \* وان القلى قوم بالسيوف داخلوا \* اى تعرقوا \* عن قتيل وعلى اهل  
 المحلة \* لان حفظهم عليهم \* الا ان يدعى الزلى على اولئك او جدي عي \* على \* معين  
 منهم \* فلم يكن على اهل المحلة شى ولا دلى اولئك حتى يمرهن لان \* عوى  
 لا يثبت الحق ويرى اهل المحلة لان \* حجة عليه \* وسئل \* على صيغة اسم المذلول \*  
 قال قلله زيد حاف بالله دانات ولا بد انت له تا لا غير زيد \* ولا يقبل قوله فى حق من



جملة مختلفة فعلى كل العسكر ولو كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية ملتقى \* فلو كانت الارض التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى المالك \* بالاجماع لانهم سكان ولايزاحمون المالك في القسامة والدية درر لكن في الملتقى خلا فالابي يوسف رح فتنبه \* و فيها \* ولو وجد في قرية لا يتام لم يكن على الايتام قسامة وهي على عاقلتهم \* لانهم ليسوا من اهل اليمن \* وان كان فيهم مدرك فعليه \* لانه من اهل اليمن ولو البية فروع لو وجد في دار صبي او معتوه فعلى عاقلتهما ولو في دار ذي حلف خمسين ويده من ماله ولو تعاقلوا فعلى عاقلتهما ولو مر رجل في محلة فاصابه سهم او حجر ولم يد ر من اين ومات منه فعلى اهل المحلة القسامة والدية سراجية وفي الشانية وجد بهيمة او دابة مفقولة فلا شيء فيها وان وجد مكاتب او مدبر او ام ولد قتيلا في محلة فالقسامة والقيمة على عواقلهم في ثلث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه فهو ر الاصل يونا فقيمه على مولاه لغرمائه حالة والا مكاتب فقيمه على مولاه وجملة ولو وجد المولى قتيلا في داره ذونه مد يونا ولا فعلى عاقله المولى ولو وجد الحر قتيلا في دار ابيه او امه او المرأة في دار زوجها فالقسامة والدية على العاقل ولا يصر من الميراث والله تعالى اعلم \*

### \* كتاب المعاقلة \*

هي جمع معقلة \* بفتح فسكون فضم \* وهي الدية \* وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء من ان تسفك اى تمسكها ومنه 'العقل لانه يمنع القبائح' \* والعاقلة اهل الديوان \* وهم العسكر وعند الشافعي رح اهل العشيرة \* وهم العصبات \* لمن هو منهم فتجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل \* خرج ما انقلب ما لا يصلح \* وبشبهة تقتل الاب ابنه عم ابيه في ماله كما مر في الجنايات \* فتؤخذ من عطاياهم \* او من اذر اقهم والفرق بين العطية والرزق ان الرزق ما يغرض في بيت المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة او مياومة والعطاء ما يغرض في كل سنة لا بقدر الحاجة بل لصبر وعناؤه في امر الدين \* في ثلث سنين \* من وقت القضاء وكل ما يجب في مال القاتل عم ابان قتل الاب ابنه يؤخذ في ثلث سنين عندنا وعند الشافعي يجب حالا \* فان خرجت العطايا في اكثر من ثلث سنين \* او اقل تؤخذ منه \* لحصول المقصود \* وان لم يكن \* القاتل \* من اهل الديوان فعاقلته



قبيلته \* واقاربه وكل من يتناصر صوبه تنوير البصائر \* وتقسم \* الدية \* عليهم في ثلث  
 سنين \* ثم السنين بمعنى العطيات قهستاني فليحفظ \* لا يؤخذ في كل سنة الا درهم او درهم  
 وثلث ولم تزد على كل واحد من كل الدية في ثلث سنين على اربعة \* على الاصح \* فان  
 لم تسع القبيلة لك تضم اليهم اقرب القبائل نسبا على ترتيب العصابات والقاتل \* عندنا \*  
 كاحد هم ولو \* القاتل \* امرأة او صبيا او مجنونا \* فيشاركهم على الصحيح زيلعي \* وعائلة  
 المعتق قبيلة سيد \* ويعقل عن مولى الموالاة مولاه وقبيلة مولاه \* اعلم انه \* لا تعقل  
 العاقلة جناية عبد ولا عمل \* وان سقط قوده بشبهة او قتله ابنه عمدا كما مر \* ولا  
 ما لزم بصلح او اعتراف \* ولا ما دون نصف عشر الدية لقوله عليه الصلوة والسلام لا تعقل  
 العواقل عمدا ولا عبد او لا صلحا ولا اعترافا ولا ما دون ارش الموضحة بل الجاني \*  
 الا ان يصد قوه في اقراره او تقوم حجة \* وانما قبلت البينة هنا مع الاقرار مع انها لا  
 تعتبر معه لانها تثبت ما ليس يثبت باقرار المدعي عليه وهو الوجوب على العاقلة \* و  
 لو تصادق القاتل وارثاء المقتول على ان قاضي بلد كذا اقضى بالدية على عاقلته  
 بالبيينة وكن بهما العاقلة فلا شيء عليها \* اى على العاقلة لان تصادقهما ليس بحجة  
 عليهم ولا عليه في ماله الا حصته لان تصادقهما حجة في حقهما زيلعي واعلم ان الخصم  
 في ذلك هو الجاني لان الحق عليه ولو كان صبيا فالخصم ابوه خانية قلت يؤخذ من  
 قوله الخصم هو الجاني لا العاقلة جواب حادثة الفتوى وهي ان صبيا فقا عين صببية  
 ن مات فاراد وليها تحليف العاقلة على نفي فعل الصبي والجواب انه لا يحلف لان  
 ذلك فرع صحة الدعوى وهي غير متوجهة على العاقلة وبقي هنا شيء وهو ان العاقلة  
 لو اقروا بفعل الجاني هل يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقضي عليهم بالدية ام لا  
 فان قلت نعم ينبغي ان يجري الحلف في حقهم لظهور فائدته قاله المصنف بحثا فيحذر \*  
 وان جنى حر على نفس عبد خطاء فهي على عاقلته \* يعنى اذا قتله لان العاقلة لا  
 تتحمل اطراف العبد وقال الشافعي رح لا تتحمل النفس ايضا \* ولا يدخل صبي وامرأة  
 ومجنون في العاقلة اذ الم يتناصروا \* يعني لو القاتل غيرهم والا فيلخلون على الصحيح  
 كما مر \* ولا يعقل كافر عن مسلم ولا بعكسه \* لعدم التناصر \* والمكفار يتعاقلون فيما

بينهم وان اختلغت ملهم \* لان الكفر كله ملة واحدة يعني ان تناصر واولا نفى ماله  
 في ثلث سنين كما اسلم كما بسطه في المجتبى \* واذا لم يكن للقاتل عاقلة \* كلقيط وحرابي  
 اسلم \* فالدية في بيت المال \* في ظاهر الراية وعليه الفتوى درر ويزانية وجعل الزيلعي  
 رواية وجوبها في ماله رواية شاذة قلت وظاهر ما في المجتبى عن خوارزم من ان تناصرهم  
 قد انعدم وبيت المال قد انهدم يرجع وجوبها في ماله فيؤدي في كل سنة ثلثة دراهم  
 او اربعة كما نقله في المجتبى عن الناطقي قال وهذا حسن لا بد من حفظه واقره  
 المصنف فليحفظ نقل وقع في كثير من المواضع انها في ثلث سنين فافهم وهذا \* اذا كان \*  
 القاتل \* مسلما \* فلو ذميا ففي ماله اجماعا بيزانية \* ومن له وارث معروف مطلقا \*  
 ولو بعيدا او محروما بوق او كفر \* لا يعقله بيت المال \* وهو الصحيح كما بسطه في الثانية \*  
 ولا عاقلة للعجم \* وبه جزم في الدرر قاله المصنف لعدم تناصرهم وقيل لهم عواقل  
 لانهم يغناصرون كالا ساكفة والصياد بن والصرافين والسراجين فاهل محلة القاتل  
 وصنعتة عاقلته وكذا لك طلبية العلم قلت وبه افتي الحلواني وغيره خاتمة زاد في المجتبى  
 والحاصل ان التناصر اصل في هذا الباب ومعنى التناصر انه اذا حربه امر قاموا معه  
 في كفايته وتمامه فيه وفي تنوير البصائر معزي الحافضية والحق ان التناصر فيهم بالحرف  
 فهم عاقلته الخ فليحفظ واقره القهستاني لكن حرر شيخنا الحانوتي ان التناصر منتف  
 الآن لغلبة الحسد والبغض وتمني كل واحد المكروه لصاحبه فتنبه ثلاث وحيث لا قبيلة  
 ولا تناصر فالدية في ماله او بيت المال والله تعالى اعلم بالصواب \*

### \* كتاب الوصايا \*

يعم الوصية والايصاء يقال اوصى الى فلان اي جعله وصيا والاسم منه الوصاية وسيجي  
 في باب مستقل واوصى لفلان بمعنى ملكه بطريق الوصية فتح \* هي تملك مضاف الى  
 ما بعد الموت \* عينا كان او دينا قلت يعني بطريق التبرع ليخرج نحو الاقرار بالدين فانه  
 نافذ من كل المال كما سيجي ولا ينافيه وجوبها لفقته تعالى فتأمل \* وهي \* طلي ما في المجتبى  
 اربعة اقسام \* واجبة بالركوة \* والكفارات \* وفدية \* الصيام والصلوة التي فرط فيها \*  
 ومباحة لغني ومكروهة لاهل فسوق \* والا فمستحبة \* ولا تجب للموالدين والاقرين لان

آية البقرة منسوخة بآية النساء \* سببها \* ما هو \* سبب التبرعات وشرائطها كون  
الموصى اهلا للتمليك \* فلم تجز من صغير ومجنون ومكاتب الا اذا اضاف لعنقه كما سمح \*  
وعلم استغراته بالدين \* لتقدمه على الوصية كما سمح \* وكون \* الموصى له حيا  
وقتها \* تحقيقا وتقديرا ليشتمل الحمل الموصى له فانهم فانه به يسقط ايراد الشر نبلالية  
\* وكونه \* غير وارث \* وقت الموت \* ولا قاتل \* وهل يشترط كونه معلوما  
قلت نعم كما ذكره ابن سلطان وغيره في الباب الآتي \* وكون \* الموصى به قابلا  
للملك بعد موت الموصي \* بعقد من العقود مالا او نفعا موجودا للحال ام بعد وما وان  
يكون بمقدار الثلث \* وركنها قوله اوصيت بكذا لغلان وما يجري مجرا من  
الالفاظ المستعملة فيها \* وفي البدل ائع ركنها الايجاب والقبول وقال زفر رح الايجاب  
نقط قلت والمراد بالقبول ما يعم الصريح والدلالة بان يموت الموصى له بعد موت الموصى  
بلا قبول كما سمح \* وحكمها كون الموصى به ملكا جديدا للموصى له \* كما في الهبة  
فيلزم منه استبراء الجارية الموصى بها \* وتجاوزا لثلث للاجنبي \* عند عدم المانع \*  
وان لم تجز الوارث ذلك لا لزيادة عليه الا ان تجوز ورثته بعد موته \* فلا تعتبر اجازتهم  
حال حيوته اصلا بل بعد وفاته \* وهم كبار \* يعني يعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت  
لا وقت الوصية على عكس اقرار المريض للوارث \* وتثبت باقل منه \* ولو \* عند غني ورثته  
او استغنائه بخصتهم كتركها \* اى كماند بتركها \* بلا احد هما \* اى غني او استغناء  
لانه حصة وصلة \* وتوخر عن الدين \* لتقدم حق العبد \* وصحت بالكل عند  
عدم ورثته \* ولو حكما كمستأمن لعدم المزاحم \* ولملوكه بثلت ماله \* اتفاقا  
وتكون وصية بالعتق فان خرج من الثلث فيها والاسعى في بقية قيمته وان فضل  
من الثلث شئ فهو له \* وبن نائير اورد اهرام رسالة لا \* تصح في الاصح كما لا تصح  
بعين من اعيان ماله \* وصحت ملكا تب نفسه او ملك برة او لام ولده \* استعسانا لا  
لمكاتب وارثه \* وصحت \* للحمل وبه \* كقوله اوصيت بحمل جارياتي اود ابنتي هذه  
لغلان ثم انما تصح \* ان ولد \* الحمل \* لا قل من ستة اشهر \* لوزوج الكامل حيا ولو  
ميتا وصى معتق حين الوصية فلا قل من سنتين بل ليل ثبوت نسبه اختيا وجوهرة ولا فرق

بين الآدمي وغيره من الحيوانات فلو أوصى لما في بطن دابة فلان لينفق عليه صح ومدة  
الحمل للآدمي ستة أشهر وللغيل احدى عشرة سنة وللابل والخيول والحمار سنة وللبقرة  
تسعة أشهر وللشاة خمسة أشهر وللسنور شهران وللكلب اربعون يوماً وللطير احدى وعشرون  
يوماً فهستافى معزياً للاستيفاء \* من وقتها \* أى وقت الوصية وعليه المتون وفي النهاية  
من وقت موت الموصى وفي الكافى ما يغفل انه من الاول ان كان له ومن الثاني ان كان  
به زاد فى الكنز ولا تصح الهبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه ليقبض عنه زيلعى  
وغيره فلو صالح ابو الحمل عنه بما اوصى له لم يجز لانه لا ولاية للاب علي الجنين ولو الهبة  
قلت وبه علم جواب حادثة الغتوط وهى انه ليس للرصى ولو مشتاراً التصرف فيما وقف  
للحمل بل قالوا الحمل لا يلي ولا يولى عليه \* وصحت بالامة الا حملها \* لما تفرزان كل ما  
صح افراده بالعقد صح استثناء منه وما لا فلا \* ومن المسلم للكمى وبالعكس لا حرمى  
فى دارة \* قيم بداره لان المستأمن كالكافى كما افاده الملا خسر وبمناقضات وبه صرح  
الحل ادى والزيلعى وغيرهما وسيجى متنا فى وصايا الكمى \* ولا لوارثه وفاتله مباشرة \*  
لا تسبياً كما مر \* الا باجازه ورثته \* لقوله عليه الصلوة والسلام لا وصية لوارث الا ان  
يجزها الورثة يعنى عند وجود وارث آخر كما يغفل : آخر الحديث وسنحققه \* وهم كبار عقال  
فلم تجز اجازة صغيرة ومجنون واجازة المريض كابتداء وصية ولو اجاز البعض ورد البعض  
جاز طى المجيز بقدر حصته \* او يكون القاتل صبياً او مجنوناً \* فتجوز بلا اجازة لانها ليسا  
اهلاً للعقوبة \* ولم يكن له وارث سواء \* كما فى الثانية اى سوى الموصى له القاتل والوارث  
حتى لو اوصى لزوجته او هي له ولم يكن ثمه وارث آخر تصح الوصية ابن الكمال زاد فى  
المجبية فلو اوصت لزوجها بالنصف كان له الكل قلت وانما قيدوا بالزوجين لان غيرهما  
لا يحتاج الى الوصية لانه يرث الكل برد او رحم وقد قد مناه فى الاقراره معزياً للشر نبلاية  
وفي فتاوى النوازل اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثاً الا امرأته فان لم تجز  
فلهما السدس والباقى للموصى له لان له الثلث بلا اجازة فبقي الثلثان فلهما ربعهما وهو  
سدس الكل ولو كان مكانها زوج فان لم يجز فله الثلث والباقى للموصى له \* ولا من صبي  
غير مميز اصلاً \* ولو فى وجوه الخمر خلا فاللشا فعى رح \* وكذا \* لا تصح \* من مميز الا

فى تجهيزه و امر د فنه \* فميجوز استحسانا و عليه تحمل اجازة عمر رضى الله عنه لوصية  
 يافع يعنى المراهق \* وان \* وصية \* مات بعد الادراك او اضا فيها اليه \* كان ادركت  
 فتلثي لغلان لم تجز لقصور ولا يته فلا يملكه تنجيزا او تعليقا كما في الطلاق بخلاف  
 العبد كما افاده بقوله \* ولا من عبد ومكاتب وان ترك \* المكاتب \* وفاء \* وقيل عند  
 هاتصح في صورة ترك الوفاء درر \* الا اذا اضا فيها \* كل منهما وعبارة الد ر ر اضا فاضا \*  
 الى العتق \* فتصح لزوال المانع وصحوق المولى \* ولا من معتقل اللسان بالاشارة الا اذا  
 امتدت عقلته حتى صار له اشارة معهودة فهو كاخرس \* وقد ر الامتداد سنة وقيل ان  
 امتدت لموته جازا قراره بالاشارة والا شهاده عليه وكان كاخرس قالوا وعليه الفتوى  
 درر وسيمى فى مسائل شتى \* وانما يصح قبولها بعد موته \* لان او ان ثبتت حكمها  
 بعد الموت \* فبطل قبولها ورد ما قبله \* وانما تملك بالقبول \* الا اذا مات موصيه ثم  
 هو بلا قبول فهو \* اى المال الموصى به \* لورثته \* بلا قبول استحسانا كما مروى كذا  
 لو اوصى للجنين يدخل فى ملكه بلا قبول استحسانا لعدم من يلي عليه ليقبل عنه  
 كما مروى \* وله \* اى للموصى \* الرجوع عنها بقول صريح او فعل يقطع حق المالك  
 عن الغصب \* بان يزيل اسمه واعظم منافعه كما عرف في الغصب \* او \* فعل \* يزيد فى  
 الموصى به ما يمنع تسليمه الا به كمت السويق \* الموصى به \* بسمن والبناء \* في الدار  
 الموصى بها بخلاف تجصيصها وهدم بنائها لانه تصرف فى التابع \* وتصرف \* عطف  
 على بقول صريح وعطف ابن الكمال تبعاً للدرر باو وعليه فهو اصل ثالث في كون فعله  
 يغير رجوعه عنها كما يغيره متن الدرر فتدبر \* يزيل ملكه \* فانه رجوع عاد لملكه  
 ثانياً لا \* كالبيع والهبة \* وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تميزه \* لا \* يكون  
 راجعاً \* بغسل ثوب اوصى به \* لانه تصرف فى التابع واعلم ان التغير بعد موت الموصى  
 لا يضر اصلاً \* ولا بحجودها \* درر كنز ووفاية وفى المجمع به يغني ومثله فى العينو  
 ثم نقل عن العيون ان الفتوى على انه رجوع وفى السراجية وعليه الفتوى واقره المصنف  
 وكذا \* لا يكون راجعاً بقوله \* كل وصية اوصيت بها فحرام او ربوا واخرتها بخلاف  
 قوله \* تركتها \* بخلاف قوله \* كل وصية اوصيتها فهي باطلة اذ اوصيت



لزيد فهو لعمره واولفلان وارثي \* فكل ذلك رجوع عن الاول وتكون لوارثه  
 بالاجازة كما مر \* ولو كان فلان \* الآخر \* ميتا وقتها فالاولى من الوصيتين بحالها \*  
 لبطلان الثانية ولو حيا وقتها فمات قبل الموصي بطلت الاولى بالرجوع والثانية بالموت \*  
 وتبطل هبة المريض ووصيته لمن نكحها بعدهما \* اى بعد الهبة والوصية لما تقررا انه يعتبر  
 لجواز الوصية كون الموصى له وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية \* بخلاف  
 الاقرار \* لانه يعتبر كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار فلو اقر لها فنكحها  
 فمات جاز \* ويبطل اقراره ووصيته وهبته لابنه كافرا او عبدا \* او مكاتبا \* ان اسلم  
 او اعتق بعد ذلك \* لقيام البدنة وقت الاقرار فيورث تهمته الا يثار \* وهبة مقعد ومغلول  
 واشل ومسلول \* به علة السل وهو قرح في الرئة \* من كل ماله ان طالت مدته \*  
 سنة \* ولم يخف موته منه والا \* تطل وخيف موته \* فمن ثلثه \* لانها امراض مزمنة  
 لا قاتلة قيل مرض الموت ان لا يخرج لسوائج نفسه وعليه اعتمد في التجريد بزيادة والمختار  
 انه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش قهستاني عن هبة الذخيرة \*  
 واذا اجتمع الوصايا قدم الغرض وان اخذه الموصى وان تساوت \* قوة \* قد م ما قدم اذا  
 ضاق الثلث عنها \* قال الزيلعي كفارة قتل وظهار ويمين مقومة على الفطرة لوجوبها  
 بالكتاب دون الفطرة والى الاضحية لوجوبها اجما عا دون الاضحية وفي القهستاني  
 عن الظهيرية عن الامام الطواويسى بيد أب كفارة قتل ثم يمين ثم ظهار ثم افطار ثم النذر ثم  
 الفطرة ثم الاضحية وقد م العشر على الشراج وفي البرجندى من هب اى حنيقة رح  
 آخر ان حج النفل افضل من الصلوة \* اوصى بتج \* اى حجة الاسلام \* احج عنه راكبا \*  
 فلم يبلغ النفقة \* من بلد \* فقال رجل انا احج عنه بهذا المال ماشيا لا يجزيه قهستاني معزى بالتمتع  
 فلمن بلد \* ان كفى نفقته ذلك والا فمن حيث تكفى وان مات حاج فى طريقه ووصى بالحج  
 عنه يحج من بلد \* راكبا وقالا من حيث مات استحسننا هذه اية ومجتبى وعلمنى قلت ومغاده  
 ان قوله قيا س وعليه المتون فكان القياس هنا هو المعتمد فانهم \* ان بلغ نفقته ذلك والا فمن  
 حيث تبلغ \* ومن لا وطن له فمن حيث مات اجما عا \* اوصى بان يشتري بكل ماله عبدا  
 فيعتق عنه \* عن الموصى \* ولم تجز الورثة بطلت كل اذا اوصى بان يشتري له عبد بالف

درهم وزاد الالف على الثلث \* وقا لا يشتري بكل الثلث في المسئلتين جميع \* مريض  
 اوصى بوصايا ثم برى من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يقل ان مت  
 من مرضي هذا فقد اوصيت بكل \* كذا في الخانية \* اوصى بوصية ثم جن ان اطبق  
 الجنون \* حتى بلغ ستة اشهر \* بطلت والا لا \* وكذا لو اوصى ثم اخذ بالوسواس فصار  
 معتوها حتى مات بطلت خانية \* اوصى بان يعا ز بيته من فلان او بان يسقى عنه الماء  
 شهرا في الموسم اوفى سبيل الله فهو باطل \* في قول ابي حنيفة رح خانية \* قالوا وصي  
 بهذا التبن لدواب فلان \* فان الوصية باطلة ولو قال يعلف بها دواب فلان جاز ولو  
 اوصى بان ينفق على فرس فلان كل شهر كذا جاز ويبطل بيعها ولو اوصى بسكنى داره  
 لرجل ولا مال له سواها جاز وله سكناها ما دام حيا وليس للوارث بيع ثلثيها وقال ابو  
 يوسف رح له ذلك وله ان يقاسم الورثة ايضا ويغرز الثلث للوصية خانية \* ولو اوصى  
 بقطنه لرجل ونسبه لا خروا وصى بلحم شاه معينة لرجل ويملكها لا خروا وصى بكنطة  
 في سنبلها لرجل وبالتبن لا خرجا زت الوصية لهما \* وعلي الموصى لهما ان يدرس  
 ويسلخ الشاة \* اوصى بثلث ماله لبنت المقدس جاز ذلك وينفق في عمارة بيت المقدس  
 وفي سراجيه ونحوه \* قالوا وهذا يغيب جو از النفقة من وقف المسجد علي قناديله  
 وسرجه وان يشتري بن لك الزيت والنفط للقناديل في رمضان خانية وفي المجتبى  
 اوصى بثلث ماله للكعبة جاز ويصرف لفقراء الكعبة لا غير وكذا للمسجد والمقدس وفي  
 الوصية لفقراء الكوفة جاز لغيرهم وفي الخانية اوصى بعبدة يخدم المسجد ويؤذن فيه  
 جاز ويكون كسبه لوارث الموصى ولو اوصى بثلث ماله لعمال البر لا يصرف ثلثه  
 لبناء السجن لان اصلاحه علي السلطان \* اوصى بان يتخذ لطعام بعد موته للناس  
 ثلاثة ايام فالوصية باطلة \* كما في الخانية عن ابي بكر البلخي رح وفيها عن ابي جعفر  
 رح اوصى باخذ لطعام بعد موته ويطعم الذين يحضرون التعزية جاز من الثلث  
 ويحل لمن طال مقامه ومسافته لا لمن لم يطل ولو نضل طعام ان كثيرا يضمن والا لا انتهى  
 قلت وحمل المصنف الاول على طعام يجتمع له النائحات بقية ثلاثة ايام فتكون وصية لهم  
 فبطلت والنائي على ما كان لغيره من قروح اوصى بان يصلى عليه فلان او يحمل

بعد موته الى بلد آخر او يكتفن في ثوب كحل او يطين قبره او يضرب على قبره قبة او لمن  
يقرا عند قبره بشي معين فهي باطلة سراجية وسنحقة او وصى بثلاث ماله لله تعالى فهي باطلة  
وقال محمد رح تصرف لوجرة البر قال اوصيت لغلان بالف وهو عشر مالى لم يكن له الا  
الالف وفي اوصيت له بجميع ما في هذا الكيس وهو الف فاذا فيه الغان ود فانبرو  
جواهر فكله له ان خرج من الثلث مجتبى قال لم يونه اذا امت فانت برى من دينى عليك  
صحت وصيته ولو قال ان مت لا يبرأ للمخاطرة يد خل المجنون في الوصية للمرضي وفي  
الوصية للعلماء يد خل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلاد نارا ولو اوصى للعقلاء يصرف  
للعلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة فتنبه واعلم ان الوصية في يد الموصي  
او ورثته بمنزلة الوديعة سراج \*

### \* باب الوصية بثلاث المال \*

اذا اوصى بثلاث ماله لزيد ولاخر بثلاث ماله ولم تجز فثلثه لهما \* نصفين اتفاقا \* وان  
اوصى \* بثلاث ماله لزيد و \* لاخر بسدس ماله فالثالث بينهما \* اثلثا اتفاقا \* وان  
اوصى لاحد هما بجميع ماله ولاخر بثلاث ماله ولم تجز \* الورثة ذلك \* فثلثه بينهما نصفان \*  
لان الوصية باكثر من الثلث اذا لم تجز تقع باطلة فيجعل كانه اوصى لكل بالثلث فينصف  
وقالا ارباعا لان الباطل ما زاد على الثلث فاضرب الكل في الثامين يحصل اربعة يجعل  
ثلث المال \* ولا يضرب الموصى له باكثر من الثلث عند ابي حنيفة رح \* المراد بالضرب  
المصطلح بين الحساب فعند \* سهام الوصية اثنان فاضرب نصف كل في الثلث يكون سدسا  
فلكل سدس المال وعندهما اربعة كما قد منا \* الا في \* ثلث سدسا ثل وهي \* المتأبادة  
السعاية والدراهم المرسلة \* اى المطلقة غير المقيد \* بثلاث او نصف او نحوهما ومن صور  
ذلك ان يوصي لرجل بالف درهم مثلا او يساويه في بيع بالف درهم او يوصى بعق عبد قيمته  
الف درهم وهي ثلثا ماله ولاخر بثلاث ماله ولم تجز فالثالث بينهما اثلثا اجماعا \* وبمثل  
نصيب ابنه صحت \* له ابن اولا \* ونصيب ابنه لا \* لوله ابن موجود وان لم يكن له  
ابن صحت عناية وجوهرة زاد في شرح التكملة وصار كما لو اوصى بنصيب ابن لو كان انتهى  
وفي المجتبى ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان ثلث النصف انتهى ونقل المصنف عن السراج

ما يخالفه فتنبه \* وله \* في الصورة الاولى \* ثلث ان اوصى مع ابنين \* ونصف مع ابن  
 واحد ان اجاز ومثلهم البنات والاصل انه متى اوصى بمثل نصيب بعض الورثة يزداد  
 مثله على سهام الورثة مجتبى \* وبجزء اوصهم من ماله فالبيان الى الورثة \* يقال لهم اعطوه  
 ما شئتم ثم التسوية بين الجزء والسهم عرفنا واما اصل الرواية فبخلافه \* وان قال سدس  
 مالى له ثم قال ثلثه له واجاز وانه ثلث \* اى حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول  
 السدس فى الثلث مقد ما كان او مؤخر اخذ بالمتيقن وبهذا اندفع سؤال صدر الشريعة  
 واشكال ابن الكمال \* وفي سدس مالى مكررا له سدس \* لان المعرفة قد اعيدت  
 معرفة \* بثلاث د راصمه او غنمه او ثيابه \* متفاوتة ولو متحدت فكانت راصم \* اوعبيده ان  
 هلك ثلثاه فله \* جميع \* ما بقى فى الاولين \* اى الد راصم والغنم ان خرج من ثلث باقى  
 جميع اصناف ماله اخي جلى \* وثلث الباقي فى الآخرين \* اى الثياب والعبيد وان  
 خرج الباقي من ثلث كل المال \* وكالاول كل متحد الجنس كمكيل وموزون \* وثياب  
 متحد وضابطه ما يقسم جبراً كالثاني كل مختلف الجنس وضابطه ما لا يقسم جبراً \* وبالف  
 وله دين \* من جنس الالف \* وعن فان خرج \* الالف \* من ثلث العين دفع اليه  
 والا \* يخرج \* فثلث العين \* يدفع له \* وكلما خرج \* شئ \* من الدين دفع اليه ثلثه  
 حتى يستوفى حقه \* وهو الالف \* وبنثله لزيد وعمر ووصو \* اى عمرو \* ميت لزيد كاه \*  
 اى كل الثلث والاصل ان الميت او المردوم لا يستحق شيئاً فلا يزاحم غيره وصار \* كما لو  
 اوصى لزيد وجد ارهنا اذا خرج المزاحم من الاصل اما اذا خرج \* المزاحم \* بعد صحة  
 الايجاب يخرج بحصته \* ولا يسلم للآخر كل الثلث اثبتت الشركة \* كما لو قال ثلث مالى  
 لفلان وفلان ابن عبد الله ان مت وهو فقير فمات الموصى وفلان ابن عبد الله غنى كان  
 لفلان نصف الثلث \* وكذا لو مات احد هما قبل الموصى وفروعه كثيرة \* واصله المعول  
 عليه انه متى دخل فى الوصية ثم خرج لفقد شرط لا يوجب الزيادة فى حق الآخر  
 متى لم يدخل فى الوصية لفقد الاهلية كان الكل للآخر \* ذكره الزيلعي \* وقيل العبرة  
 لوقت موت الموصى \* واليه يشمر كلام الدرر قبالا فى حيث قال اوله ولولد بكر فمات ولد  
 قبل موت الموصى الخ لكن قول الزيلعي فيما مر اما اذا خرج المزاحم بعد صحة الايجاب

الخ صريح في اعتبار حالة الایجاب وقيل فيه روايتان \* ولو قال بين زيد وعمر \* وهو ميت \* لزيد نصفه \* لان كلمة بين توجب التنصيف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله نصفه ايضا \* وبثلثه وهو \* اى الموصى \* فقير \* وقت وصيته \* له ثلث ما له عند موته \* سواء \* اكتسبه بعد الوصية او قبلها \* لما تقرران الوصية بايجاب بعد الموت \* اذ لم يكن الموصى به عينا او نوعا معيننا اما اذا اوصى بعين او نوع من ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت \* لتعلقها بالعين فتبطل بغواتها وان اكتسب غيرها \* ولوم يكن له غنم عند الوصية فاستفادها \* اى الغنم \* ثم مات صحت \* في الصحيح لان تعلقها بالنوع كتعلقها بالمال \* ولو قال له شاة من مالى وليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف \* قوله \* له شاة من غنمى ولا غنم له \* يعنى لا شاة له فانها تبطل وكذا الولم يصفها لماله ولا غنم له وقيل تصح \* وكذا الحكم فى كل نوع من انواع المال كالبحر والنوب ونحوها \* زيلعي \* وبثلثه لاسمات اولاده ومن ثلث وللغفراء والمساكين \* اى امهات الاولاد \* ثلاثة اسهم من خمسة وسهم للغفراء وسهم للمساكين \* وعند محمد رح يقسم اسباعا لان لفظ الغفراء والمساكين جمع واقله اثنان قلنا الالجنسية تبطل الجمعية \* وبثلثه لزيد وللمساكين لزيد نصفه ولهم نصفه \* وعند محمد رح اقلنا كما مر \* ولو اوصى بثلثه لزيد وللغفراء والمساكين قسم اقلانا \* عند الامام وانصافا عند ابى يوسف رح واخماسا عند محمد رح اختيار \* ولو اوصى للمساكين كان له صرفه الى مسكين واحد \* وقال محمد رح لا اثنين على ما مر فلا يجوز صرف مال للمساكين لاقل من اثنين عند \* والخلاف فيما اذا لم يشرك مساكين فلمواشار لجمعية وقال قلت مالى لهؤلاء المساكين لم يجوز صرفه لواحد اتفانوا واوصى لغفراء باخ فاعطى غيره ثم جاء عند ابى يوسف رح وعليه الفتوى خلاصة وشر بلا لية \* ومائة ارجل ومائة لآخر فقال لا خراشرك مع ما له ثلث كل مائة \* لتساوى نصيبهم فانما كنت المساواة فلكل ثلثا المائة \* و \* نو \* باربع مائة \* مثلا \* له وبمائتين لآخر فقال لا خراشرك مع ما له نصف ما لكل منهما \* لتفاوت نصيبهما فيساوى كلامهما \* وثلث ما له لرجل ثم قال لا خراشرك او اذ خلعت معه فالثلث بينهما \* لما ذكرنا \* وان قال لورثته لفلان على دين فصل قوه فانه يصلق \* وجوابه الى الثلث \* استيسانا \* بخلاف \* قوله \* كل من ادعى على تيمانا عطاؤه \* لانه خلاف الشرع \* الا ان



يقول ان رأى الوصى ان يعطيه فيجوز من الثلث \* ويصير وصية ولو قال ما ادى فلان  
من مال فهو صادق فان سبق منه دعوى في شئ معلوم فهو له والا لا مجبى \* فان اوصى  
بوصايا مع ذلك \* اى مع قوله لورثته لفلان على دين فصل قوه \* عزل الثالث لاصحاب الوصايا  
الثلاث للورثة وقيل لكل \* من اصحاب الوصايا والورثة \* صد قوه فيما شئتم وما بقي من الثلث  
فللوصايا \* والدين وان كان مقدما على الحقين الا انه مجهول وطريق تعيينه ما ذكر  
فيؤخذ من الورثة بثلاثي ما اقروا به والموصي لهم بثلاث ما اقروا به وما بقي فلم يختلف  
كل على العلم لو ادى الزيادة قلت بقي لو كانت الوصايا دون الثلث هل يعزل  
الثلث كله ام بقدر الوصايا لم اراه وبقي ايضا هل يلزمهم ان يصد قوه في اكثر من الثلث  
يراجع ابن الكمال به \* ولا جنبي ووارثه اوقاقله له نصف الوصية وبطل وصيته للوارث و  
القاتل \* لانهما من اهل الوصية على ما مر ولذا تصح باجازه الوارث \* بخلاف ما اذا اقر بعين  
او دين لوارثه ولا جنبي \* حيث \* لا يصح في حق الا جنبي ايضا \* لانه اقرار يعقل سابق  
بينهما فاذا الغاب عنه لغايبه ضرورة قيل هذا اذا اتصاد قان انكرا حدهما شركة الاخر صرح اقراره  
في حصة الا جنبي عند محل رح وعندهما تبطل في الكل لما قلنا زيلعى \* ولو \*  
اوصى \* بثياب متعارفة \* جيد ووسط ورجل \* لثلاثة \* انفس لكل منهم  
ثوب \* فضاع \* منها \* نوب ولم يرد \* اى هو \* والوارث يقول لكل \* منهم \*  
هلك حقه بطلت \* الوصية لجهالة المستحق كوصيته لاحد من الرجلين \* الا ان \*  
بسا محوا \* وسلموا ما بقي منها \* فتعود صحة لزوال المانع وهو الجحد فتقسم \* لذى  
الجيد ثلثاه ولذى الردى ثلثاه ولذى الوسط ثلث كل واحد منهما \* لان التسوية بقدر  
الامكان \* و \* لو اوصى احد الشريكين \* ببیت معين من دار مشتركة وتقسم ووقع في  
حظه فهو للموصى له والا \* يقع في حظه \* فله مثل ذرعه \* صرح صدر الشريعة ز  
غيره بوجوب القسمة فلو قال قسم فان وقع الخ لكان اولى \* والاقرار ببیت معين  
من دار مشتركة مثلها \* اى مثل الوصية فى الحكم المذكور \* وبالف عين \* اى  
معين بان كانت ودعة عند الموصى \* من مال آخر فاذا ضرب المال \* الوصية \* بعد  
موت الموصى ودفعه \* اليه \* صح وله المانع بعد الاجازة \* لان اجازته تبرع فله ان

يمنع من التسليم وأما بعد ذلك فلا رجوع له شرح تكمله \* بخلاف ما إذا وصى بالزيادة على الثلث أو لواقته فجازتها الورثة \* حيث لا يكون لهم المنع بعد الإجازة بل يجبروا على التسليم لما تقرران المجاز له يتملكه من قبل الموصى عندنا وعند الشافعي رح من قبل المجهز \* ولوا قرا حل الأبنين بعد القسمة بوصيه أبيه \* بالثلث \* صح \* إقراره \* في ثلث نصيبه \* لا نصفه استحسانا لأنه أقر له بثلث شائع في كل التركة وهي معها فيكون مقرا بثلث مامعه وبثلث مامع أخيه بخلاف ما لو أقر أحدهما بدين على أبيهما حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث \* وبأمة فولدت بعد موت الموصي ذلك أو كلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصى له والا \* يخرج \* أخذ الثلث منها ثم منه \* لأن التبع لا يزاحم الأصل وقالوا يأخذ منها على السواء هذا إذا ولدت قبل القسمة وقبول الموصى له فلو بعد هما فهو للموصى له لأنه نساء ملكه وكذلك لو بعد القبول وقبل القسمة على ما ذكره القل وري ولوقبل موت الموصى فلولورثة والكسب كالوال فيما ذكر \*

### \* باب العتق في المرض \*

يعتبر حال العقل في تصرف منجز \* هو الذي أوجب حكمه في المال \* فان كان في الصحة فمن كل ماله والاف من ثلثه \* والمراد بالتصرف الذي هو إنشاء ويكون فيه معني التبرع حتى ان الإقرار بالدين في المرض ينقل من كل المال والاكاح فيه ينقل بقدر مهر المثل من كل المال \* والمضاف الى موته \* وهو ما أوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد موتي أو هذا الزيد بعد موتي \* من الثلث وان كان في الصحة \* ومرض صح منه كالصحة والمقع والمفلوج والمسلول اذا قطا ول لم يفعل في الفراش كالصحيح مجتنب تم رمزحل البطاؤل سنة وفي المرض المعتبر المبيع لصلوته فاعدا \* اعتاقه ومحاباته ووقعه وهبته وضمانه \* كل ذلك حكمه كحكم وصية فيعتبر من الثلث \* كما قل من في الوقف ان وقف المريض المديون بحيط باطل فليحفظ وليسدد \* وبزاحم اصحاب الوصايا في الضرب ولم يسع \* العبد \* ان اجيز \* عتقه لان المنع لحقهم فيسقط بالاجازة \* فان حابى فحرر \* وضاق الثلث عنهما \* فهي \* اى المحاباة \* احق وبعبكسه \* بان حرر فحابى \* استويا \* وقال عتقه اولى فيهما \* ووصيته بان يعتق عنه بهن المائة عمن لا تغفل \* الوصية \*

بما بقي ان هنك درهم \* لان القربة تتفاوت بتفاوت قيمة العبد \* بخلاف الحج \* وقال  
 هـا سوا \* وتبطل الوصية بعقد عبد \* بان اوصى بان يعتق الورثة عبد \* بعد موته \*  
 ان جنى بعد موته فلنفع \* بالجناية كما لو بيع بعد موته بالدين \* وان فدى \* الورثة  
 العبد \* لا \* تبطل وكان الغد في اموالهم بالتزامهم \* ولو اوصى \* بثلاثة \* اى  
 ثلث ماله \* لبكر وترك عبد \* فاقر كل من الوارث وبكر ان الميت اعتق هذا العبد \*  
 فادعى بكر عتقه في الصقة \* لينفذ من كل المال \* وادعى \* الوارث \* عتقه \* في  
 المرض \* لينفذ من الثلث ويقدم علي بكر \* فالقول للوارث مع اليمين \* لانه ينكر  
 استحقاق بكر \* ولا شئ لزيد \* كذا في نسخ المتن والشرح قلت صوابه لبكر لانه المذكور ولا  
 غاية الا مر ان القوم مثلوا لزيد بغيره المصنف ولا ونسبه ثانيا والله تعالى اعلم \* الا ان  
 يفضل من ثلثه شئ \* من قيمة العبد \* او تقوم حجة على دعواه \* فان الموصى له خصم  
 لانه يثبت حقه وكذا العبد \* ولو ادعى رجل ديناً على الميت \* وادعى \* العبد \* عتقا  
 في الصقة ولا مال له غيره فصل قهما الوارث يسعى في قيمته ويدفع الى الغريم \*  
 وقال لا يعتق ولا يسعى في شئ وعلى هذا الخلاف لو ترك ابنا والفا درهم فادعاهما  
 رجل ديناراً آخر وديعة وصد قهما الابن فالالف بينهما نصفان عند \* وقالوا الوديعة اقوى  
 قلت وعكس في الهداية فقال عند \* الوديعة اقوى وعند هـا سوا \* والاصح ما ذكرنا  
 كما في الكافي وتامه في الشربلية فليحفظ \*

### \* باب الوصية للابن قارب ونحوهم \*

جاءه من لصق به \* وقال من يسكن في محله ويجمعهم مسجد المحلة وهو استحسن  
 وقال الشافعي رح الجار الى اربعين داراً من كل جانب \* وصورة كل ذي رحم محرم  
 من عرسه \* كأبائهما واعمامهما واخوالها واخواتها وغيرهم \* بشرط موته وهي منكوحته  
 او معتلته من رجعي \* فلو من بائن لا يستحقها وان ورثت منه قال الحلواني رح هذا  
 في عرفهم واما في عرفنا فيختص بابوها عناية وغيرها واقره القهستاني قلت لكن جزم  
 في البرهان وغيره بالاول واقره في الشربلية ثم نقل عن لعيني ان قول  
 الهداية او غيرها انه عليه الصلوة والسلام لما تزوج صغية رض صوابه جويرية

بنت الحارث قلت فليست هذه الغائبة \* وختنه زوج كل ذي \* كذا في النسخ قلت لما وافق  
 لعامة الكتب ذات \* رحم محرم منه كزوج بناته \* وعماته وكل اكل ذي رحم من  
 ازواجهم قيل هل اني عرفهم وفي عرفنا الصهر ابولمراة وامها والختن زوج المحرم فقط  
 زيلعي وغيره زاد القهستاني وينبغي في ديارنا ان يختص الصهر بابي الزوجة والختن  
 بزواج البنت لانه المشهور \* واهله زوجته \* وقال كل من في عياله ونفقته غير مما له  
 وقولها استبان شرح تكملة قال ابن الكمال وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى فتيبنا  
 واهله الا امرأته انتهت قلت وجوابه في المسولات \* والله اهل بيته \* وقبيلته التي ينسب  
 اليها \* وتحت \* ينخل فيه \* كل \* من ينسب اليه من قبل آباءه الى اقصى ابله في الاسلام \*  
 سوى الاب الا قصي لانه من انب اليه قهستاني من الكرماني \* الا قوب والابن والابن  
 والابن والمسلم والكافر والصغير والكبير فيه سواء \* وينخل فيه الغنى والفقر  
 وان كانوا لا يصحون كما في الاختيار وينخل فيه ابوه وولده وزوجته كما في  
 شرح التكملة يعني اذا كانوا لا يرثون \* ولا ينخل فيه اولاد البنات \* واولاد  
 الاخوات ولا احل من قرابة امه لان الولد انما ينسب لابيه لا لاسمه \* وجنسه اهل  
 بيت ابيه لان الانسان يتبينس بابيه لا بانه \* وكل اهل بيته واهل نسبه \* وجنسه  
 فحكمه حكمه \* ووارثه امرأته ليجنسها اولادها لاهل بيتها لا لان ذلك من انب اليه \* وان المرأه  
 لانه ينسب اليه لا اليها لانه الان يكون ابوه من انب اليه \* من قوم ابها \* فتحل خيل  
 لانه من جنسها درو كافي وغيرهما قلت ومثله ان الشرف من الام فلهذا غير معتبر  
 في اخر فتاوى ابن نجيم وبه اقول شيئا الرسلي دعم له سرية في البجعة \* وان او من  
 لا قارب اوله \* قاربته \* كذا في النسخ قلت \* والله لك ومنه اولاد حاسه اولاد نسبه فهمي  
 لا قرب فالقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يلد حل الولد ان \* قيل من قال  
 للوالد قريبا فهو عاق \* والولد \* ولو عمر عيين بكفر ورق كما يخيل \* عموم قوله \*  
 والوارث \* واما الجن والولد فيلخل في ماص الرواية وقيل لا واختاره في الاختيار \*  
 ويكون للثنتين فصاعدا \* يعني اقل الجمع في الوصية اثنان كما في الميراث \* فان كان  
 له \* للموصى \* عمان وخالان فهي لعميه \* لا لزوجته \* وقالوا ارباعا \* ولله عم وخالان

كان له النصف ولهما النصف \* وقالوا ثلاثا \* ولوعم واحد لا غير فله نصفها ويرد النصف \*  
 الآخر \* الى الورثة \* لعدم من يستحقه \* ولوعم وعمه استويا \* لا استواء قرابتهما \*  
 ولوانعم المحرم بطلت \* خلا فإلهما \* ولولد فلان \* فهي \* للذكر والا نثى  
 سواء \* لان اسم الولد يعم الكل حتي الحمل ولا يدخل ولد ابن مع ولد صلب فلو انه  
 بنات لصلبه وبنوا بن فهي للبنات عملا بالحقيقة فلو تعدت صرف الى المجاز تكرر زعم  
 التعطيل ولا يدخل اولاد البنات ومن محله رح يدخلون اختيار \* ولورثة فلان للذكر  
 مثل حظ الانثيين \* لانه اعتبر الورثة \* وشرط صحتها \* اى الوصية \* صان \* اى فى  
 الوصية لورثة فلان وما فى معناها كعقب فلان \* موت الموصى لورثته \* او لعقبه \* قبل  
 موت الموصى . لان الورثة والعقب انما يكون بعد الموت ثم ان كان معهم موصى له آخر  
 نسب بينهم وبينه على عدل الرأس ثم ما اصاب الورثة يقسم بينهم للذكر كالا نثيين كما مر \*  
 فلو مات الموصى قبل موته \* الموصى لورثته وعقبه \* بطلت \* الوصية لورثته او عقبه ثم  
 ان كان معهم موصى له آخر كقوله اوصيت لفلان ولورثة وعقبه كانت الوصية كلها لفلان الموصى  
 له دون ورثته وعقبه لان الاسم لا يتناولهم الا بعد الموت وتماه فى السراج وفيه عقبه  
 ولد من الذكور والا ناث فان ماتوا فولد له كل لك ولا يدخل اولاد الاناث  
 لانهم عقب لا بائهم لا له \* وفى ايتام بنيه \* اى بنى فلان واليتيم اسم لمن  
 مات ابوه قبل الحلم قال عليه الصلوة والسلام لا يتيم بعد البلوغ \* وعهيا نهم وزمنائهم  
 وارامهم \* الارمل الذى لا يقدر على شئ رجلا كان او امرأة ويؤيد قوله \* دخل \*  
 فى الوصية \* فقيرهم وغنيهم وذكرهم وانثاهم \* وقسم سوية \* ان احصوا \* بغير كتاب  
 او حساب فانه ح يكون تمليكهم والا لفقرا نهم يعطى الوصى من شاء منهم شرح تكملة  
 لتعذر التملك ح فيراد به القرية \* وفى بنى فلان يختص بن كورهم \* ولو اغنياء \*  
 الا اذا كان \* فلان عبارة عن اسم قبيلة او اسم \* فدخل فيتناول الاناث \* لان  
 المراد ح مجرد الانتساب كما فى بنى آدم \* وله لهن ايدخل فيه ايضا \* مولى العتاقة و \*  
 مولى \* الموالاة وخلفاءهم \* يعنى وهم يحصون والا فالوصية باطله والا صل ان  
 اوصية متى وقعت باسم ينبى عن الحاجة كايتم بنى فلان تصح وان لم يحصوا على ما مر لوقوعها



لله تعالى وهو معلوم وان كان لا ينبى عن الحاجة فان احصوا صحت ويجعل تمليكاً والا  
 بطلت وتماهى في الاختيار \* اوصى من له معتقون ومعتقون لمواليه بطلت \* لان اللفظ مشترك ولا  
 عموم له عندنا ولا قرينة تدل على احدهما ولا فرق في ذلك عند عامة اصحابنا بين النفي والاثبات  
 واختار شمس الاثمة وصاحب الهداية انه يعم اذا وقع في حيز النفي وح نقول لهم لو حلف  
 لا يكلم موالى فلان يعم الاعلى والاسفل لا لوقوعه في النفي بل لان الشامل على اليمين  
 بعضه وهو غير مختلف عن اية واقره المصنف \* الا اذا عينه \* اى الاعلى والاسفل قبل  
 موته فبح بصر لزوال المانع \* ويدخل فيه \* اى فى الموالى \* من اعتقه في صفة ومرضه  
 لا \* يدخل فيه \* مدبره وامهات اولاده \* وعن ابن يوسف رح يدخلون \*  
 اوصى بثلاث ما له الى الفقهاء دخل فيه من يد قى النظر في المسائل الشرعية وان علم ذلك  
 مسائل مع ادلتها \* كذا فى الغنية قال حتى قيل من حفظ الوفاء من المسائل لم يدخل تحت  
 الوصية \* اوصى بان يطين قبره او يضرب عليه قبة فهى باطلة \* كما فى الثانية وغيره  
 قد مناه عن السراجية وغيره الكون قد مناه منها فى الكرامة انه لا يكره تطين القبور  
 في المختار فينبغى ان يكون القول بطلان الوصية بالانطمين سنيا على القول بالكرامة  
 لانها ح رصية بالمكره فانه المصنف تلت وكذا ينبغى ان يكون القول بطلان الوصية  
 لمن يقرأ عند قبره بقاء على القول بكرامة القراء على القبور او بعلم جواز الاجارة  
 على الطاعات اما على المفتى به من جوارهما فينبغى جوازهما مطلقا وتماهى فى حواشي  
 الاشياء من الوقف وحرر فى تنوير البصائر انه يتعين المكان الذى عينه الوافف لقراء  
 القرآن اولئك ريس فلوم يباشرفيه لا يستحق المشروء له ما فى شرح المنظومة يجب اتعا  
 شرط الواقف وبالمباشرة فى غير المكان الذى عينه الوافف بغوت غرضه من احياء تلك  
 البقعة قال وتحقيقه فى الدرة السنية فى مسئلة استحقاق الجامية انتهى :

### \* باب الوصية بالاحل والسكنى والتمره \*

صحت الوصية بخلصة عبده وسكنى دارة مدق معلومة وابدل \* ويكون محبوسا على ملك  
 الميت فى حق المنفعة كما فى الوقف كما بسطه فى الدر \* وبغلتها فان خرجت الرقعة  
 من الثلث سلمت اليه \* اى الى الموصى له \* لها \* اى لاحل الوصية \* والا \* تخرج

من الثلث \* تقسم الدار اثلاثاً \* اى فى مسئلة الوصية بالسكنى اما فى الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر كافي \* وتها يا العبد \* فيدخل منهم اثلاثاً هذا اذا لم يكن له مال غير العبد والد اذ لا يدخل مئة العبد وقسمة الدار بقدر ثلث جميع المال كما افاده صدر الشريعة \* وليس للورثة بيع ما فى ايديهم من ثلثها \* على الظاهر لثبوت حقه فى سكنى كلها بظهور مال آخر وبخراب ما فى يده فتح يزاحمهم فى باقيها والبيع ينافيه فمنعوا عنه وعن ابي يوسف رح لهم ذلك \* وليس للموصى له بالخذ مئة او السكنى ان يؤجر العبد او الدار \* لان المنفعة ليست بمال على اصلنا فاذا ملكها بعوض كان مملكا اكثر مما ملكه يعنى وهو لا يجوز \* ولا للموصى له بالغلة استئجاره \* اى العبد \* او سكنها \* اى الدار \* فى الاصح \* ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح الوصاية لان حقهم فى المنفعة لا العين وقد علمت الفرق بينهما \* ولا يخرج \* لموصى له \* العبد \* الموصى بخل مئة \* من الكوفة \* مثلاً \* الا اذا كان ذلك مكانه \* واهله فى موضع آخر \* ان خرج من الثلث والا فلا \* يخرج \* الا باذن الورثة \* لبقاء حقهم فيه \* وبموته \* اى الموصى له \* فى حياة الموصى بطلت \* الوصية \* وبعد موته يعود \* العبد والد \* الى الورثة \* اى ورثة الموصى بحكم الملك ولو ا تلفه الورثة ضمنوا قيمته ليشترى بها عبد يقوم مقام الاول ولهن ايمع المريض من التبرع باكثر من الثلث كذا ذكره المصنف فى الرهن ولو اوصى بهن العبد لغلان ويخل مئة لآخر وهو يخرج من الثلث صح وتما مئة فى الدرر فى الشربلية ونفقتة اذا لم يطق الخدم مئة على الموصى له بالرقبة الى ان يدرك الخدم مئة فيصير كالكبير ونفقة الكبير على من له الخدم مئة وأن ابي الا نفاق عليه رده الى من له الرقبة كالمستعبر مع المعير فان جنى فالغلاء على من له الخدم مئة ولو اى فداه صاحب الرقبة اريد فعه وبطلت الوصية \* وبثمرة بستانه فمات \* والحال ان \* فيه فمرة له هذه الثمرة \* فقط \* وان زاد ابل له هذه الثمرة وما يستقبل كما \* فى الوصية \* بغلة بستانه \* فان له هذه وما يبدل ضم ابل الاول \* وان لم يكن فيه \* اى البستان والمسئلة بحالها \* ثمرة \* حين الوصية \* فهي \* كالوصية \* بالغلة \* فى تناولها الثمرة المعد ومئة ما عاش الموصى له زيلتى وفى العناية السقى والشراج وما فيه اصلاح البستان على صاحب الغلة

لانه هو المنتفع به فصارت كالنفقة في فصل الخدم تنجيب الغلة كل ما يحصل من ربع الارض وكرائها واجرة الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة قلت وظاهره دخول ثمن الجوز ونحوه في الغلة فلمحرد \* وبصوف غنمه وولدها ولبنها له ما \* بقى \* في وقت موته سواء قال ابد او لا \* لان المعدوم منها لا يستحق بشئ من العقود فكذا بالوصية بخلاف الثمرة بل ليل صحة المساواة \* اوصى بجعل داره مسجدا ولم يخرج من الثلث واجازوا بجعل مسجد \* لزوال المانع باجازتهم \* وان لم يجيزوا يجعل ثلثها مسجدا \* رعاية ليجانب الوارث والوصية \* وبظهر مركبه في سبيل الله بطلت \* لان وقف المنقول باطل عند فكاك الوصية وعندهما يجوزان درودتان المصنف وفيه نظر لان الوصية تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والصوف ونحو ذلك كما مر \* اوصى بشئ للمسجد لم يجر \* الوصية لانه لا يملك وجوزها محمد رح قال المصنف بقول محمد رح افق مولا صاحب البحر \* الا ان يقول \* الموصى \* ينفق عليه \* فيجوز اتفقا \* قال اوصيت بثلاث لعلان او فلان بطلت \* عند ابي حنيفة رح لجهالة الموصى له وعند ابي يوسف رح لهما ان يصتلمتا على اخذ الثلث وعند محمد بن سيرين الورثة فايها شاء اعطوان

### \* فصل في وصايا النسي وصير \*

ذمي جعل داره بيعة او كنيسة \* اربعت نار \* في صحته فمات فهي ميراث \* لانه رتف لم يسجل واما عندهما فلا في معصية وليس هو كالسجين لانهم يسكنون وبن فنون فيه موتاه حتى لو كان المسجل كذلك يورث قطعا قاله المصنف وغيره لانه حينئذ لم يصير ميرزا خالصا لله تعالى \* وان اوصى الى من ان يبيد داره بيعة او كنيسة للمعينين فزوجا من الثلث \* وتعمل تملكا \* وان اوصى \* بل داره \* ان تبني \* كنيسة \* اربعة \* في القوم \* لموفي المصير لا يجوز اتفقا \* لقوم غير معينين صحت \* عندنا عندهما امرانه معصية وله انهم يتركون وما ينون فتصح كوصية حربي مستأمن \* لا وارث له هنا \* بكل ماله مسلم او ذمي \* كذا في الوقاية ولا عمة بمن امة لانهم اموات في حقنا ولو اوصى بنصفه من ثمنه ورد بائيه ثمنه لا ارنا بل لانه لا مستحق له في دارنا وكذا لو اوصى لمستأمن مثله ولو اعتق عبدا عند الموت ارد برة ثمنه من الكل لما قلنا ولو اوصى له مسلم او ذمي جاز على الاظهر في بيعي \* وصاحب

الهوى اذا كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في الوصية \* لانا امرنا ببناء الاحكام على ظاهر  
 الاسلام \* وان كان يكفر فهو بمنزلة المرتد \* فتكون موقوفة عند نافذة عند هما شرح  
 المجمع \* والمرتدة في الوصية كذمية \* في الاصح لانها لا تقتل \* الوصية المطلقة \* كقوله  
 هذا القدر من مالي او ثلث مالي وصية \* لا تحل للغنى \* لانها صدقة وهي على الغني  
 حرام \* وان عمت كقوله يأكل منها الغني والفقير لان اكل الغنى منها انما يصح بطريق  
 التملك والتمليك انما يصح لمعين والغنى لا يعين ولا يخصص \* ولو خصت \* الوصية \* به \*  
 اى بالغنى كقوله هذا القدر من مالي وصية لزيد وهو غنى \* او بقوم \* اغنياء \* محصورين  
 حلت لهم \* لصحة تملكهم \* وكذا \* الحكم في \* الوقف \* كما حرره ملا خسر وفي جامع  
 الفصولين المتولى على الوقف كالوصى فروع اوصى بثلث ماله للصلوة جاز للوصى صرفه  
 للورثة لو محتاجين يعني لغير قرابة الولاد ممن يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق  
 الوصية للمساكين فانها تجوز لكل ورثته ولا حل لهم يعني لو محتاجين حاضرين بالغنى  
 راضين فلو فيههم صغيرا وغائبا او حاضرا غير راض لم يجز اوصى بكفارة صلوة لرجل معين لم  
 تجز لغيره به يفتى لفساد الزمان اوصى لصلوته وثلث ماله ديون علي المعسرين فتركها  
 الوصي لهم عن الغلبة لم يجز ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم ولو امران يتصدق بالثلث  
 فمات فغصب غاصب ثلثها مثلا واستهلكه فتركه صدقة عليه وهو معسر يجزيه لحصول قبضه  
 بعد الموت بخلاف الدين الكل من القنية وفي الجواهر اوصى لرجل بعقار ومات فقسمت  
 التركة والموصى له في البلد وقد علم بالقسمة ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى تسمع ولا  
 يبطل بالنسخة ان لم يكن رد الوصية اوصى له بن اربعا عها بعد موته قبل القبض صح  
 ليجوز التصرف في الموصى به قبل قبضه وقفت ضيعة على ولدها وجعلت عم الولد  
 متوليا وللولد اب فالمتولى اولى من الاب شري دارا اوصى بها لرجل فاخذها الشفيع  
 من يد الموصى له يؤخذ الثمن ولو اعتحق الدار لا يرجع الموصى له علي الورثة بشئ لانه  
 ظاهر انه اوصى بمال الغير انتهى \*

### \* باب الوصى \*

وهو الموصى اليه \* اوصى الى زيد \* اى جعله وصيا \* وقبل عنده صح فان رد عنده \*

اى يعلمه \* يرتد والا لا \* يصح الرد بغيبته لثلاثين مخرورا من جهته ويصح اخراجه  
 عنها ولو فى غيبته عند الامام خلافا للثاني بزيادة \* فان سكت \* الموصى اليه \* فبات \*  
 موصيه \* فله الرد والقبول ولزم \* عقد الوصية \* ببيع شئ من التركة وان جهل به \*  
 اى بكونه وصيا فان علم الوصي بالوصاية ليس بشرط فى صحة تصرفه \* بخلاف الوكيل \*  
 فان علمه بالوكالة شرط \* فان \* سكت ثم \* رد بعد موته ثم قبل صح الا اذا انقضت قاض رده \*  
 فلا يصح قبوله بعد ذلك \* ولو \* اوصى \* الى صبي وعبد غيره وكافرو فاسق بل \* اى  
 بل لهم القاضى \* بغيرهم \* اما ما للنظر ولغظ بل يفيى صحة الوصية فلو تصرفوا قبل الاخراج  
 جائز سراجية \* فلو بلغ الصبي وعق العبد واسلم الكافر \* والمرتد و تاب الفاسق  
 ميتى وفيه فوض ولاية الوقف لصبي صح استحسانا \* لم يخرجهم القاضى عنها \* اى  
 عن الوصايا الزوال الموجب للعزل الا ان يكون غير امين اختيار \* والى عبد \* و \*  
 الحال ان \* ورثته صغار صح \* كايضا انه الى مكاتبه او مكاتب غيره ثم ان رد فى الرق فكالعبد \*  
 والا لا \* وقال لا يصح مطلقا درر \* ومن عجز عن القيام بها \* حقيقة لا بمجرد اخباره \*  
 ضم \* القاضى \* اليه غيره \* رعاية لحق الموصى والورثة \* ولو ظهر للقاضى عجزه اصلا  
 استدلال غيره ولو عزله \* اى الوصى المشترا \* القاضى مع اهله ليهانف عزله وان جار \*  
 القاضى \* واثم \* في الاشباه اخذوا فى صحة عزله والا كمر على الصحة كما فى شرح  
 الوهبانية لكن يجب الافتاء بعدم الصحة كما فى الفصولين واما عزل الشا من فواجب  
 انتهى قلت وعبارة جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين الوصى من الميت  
 لو عد لا كافيا لا ينبغي للقاضى ان يعزله فلو عزله قيل ينعزل اقول الصحيح عندى انه  
 لا ينعزل لان الموصى اشفق بنفسه من القاضى فكيف يعزله وينبغي ان يقتل به لفساد  
 قضاة الزمان انتهى قال المصنف قال شيخنا فقد ترجح عدم صحة العزل للموصى فكيف  
 بالوظائف فى الاوقاف \* وبطل فعل احد الوصيين كالمتولين \* فانهم اى الحكم كالموصيين  
 اشباه ووقف القنية ومغاد \* انه لو آجر احدهما ارض الوقف لم تجز بلا رأى الآخر  
 وقد صارت واقعة الفتوى \* ولو \* وصلية \* كان ايصاره لكل منهما على الافراد \*  
 وقيل ينغرد قال ابو الليث وهو الاصح انه تأخذ لكن الاول صحته فى الميسور وحزم



به في الدردوني القهستاني انه اقرب الى الصواب قلت وهل اذا كانا وصيين او متوليين  
 من جهة الميت او الواقف او قاض واحد اما اذا كانا من جهة قاضيين من بلدتين فينفرد  
 احدهما بالتصرف لان كلام من القاضيين لتصرف جاز تصرفه فكذلك انثابه ولو اراد كل  
 من القاضيين عزل منصوب القاضي الآخر جاز ان رأى فيه المصلحة والا لا وتامه  
 في وكالة تنوير البصائر معنى الملتقطات وغيرها فليحفظ في وصايا السراج لو لم يعلم  
 القاضي ان للميت وصيا فنصب له وصيا ثم حضر الوصي ما راد الدخول في الوصية فله  
 ذلك وينصب القاضي الآخر لا يخرج الاول \* الابشراء كغنه وتجهيزه والخصومة في  
حقوقه وشراء حاجة الطفل ولا تهاب له واعتاق عبد \* معين \* وردود يعة وتنفيذ وصية  
معينتين \* زاد في شرح الوهبانية عشرة اخرى منها رد مغصوب ومشتري شراء فاسدا  
وقسمة كيلى او وزني وطلب دين وقضاء دين بجنس حقه \* وبيع ما يخاف تلفه وجمع  
اموال ضائعة \* وقال ابو يوسف رح ينفر دكل بالتصرف في جميع الامور ولو نص على  
الانفراد والاجتماع اتبع اتفاقا شرح وهبانية \* وان مات احدهما فان اوصى الى  
التي او الى آخر فله التصرف في التركة وحده \* ولا يستأج الى نصب القاضي وصيا \*   
والا \* يوصي \* ضم \* القاضي \* اليه غيره \* د رد وفي الاشياء مات احدهما اقام  
القاضي الآخر مقامه ارضم اليه آخر ولا تبطل الوصية الا اذا اوصى لهما ان يتصلقا  
بثله حيث شاء انتهى وتامه في شرح الوهبانية وهل فيه خلاف ابي يوسف رح  
قولان وعنه ان المشرف ينفرد دون الوصي كما قررتة فيما علقته على الملقق ويأتى \*   
وصى الوصى \* سواء اوصى اليه في ماله او في مال موصيه وقاينه \* وصى في التركتين \*   
خلانا للشافعي رح \* وتصح قسمته \* اى الوصى حال كونه \* نائبا عن ورثة \* كبار \*   
غيب اوصغار مع الموصى له \* بالثلث \* ولا رجوع \* للورثة \* عليه \* اى الموصى له \* ان ضاع  
قسطهم معه \* اى الوصي لصحة قسمته ح \* و \* اما \* قسمته عن الموصى له \* الغائب او  
الحاضر بلا اذنه \* معهم \* اى الورثة ولو صغار ازيلعي \* فلا \* تصح وح \* فيرجع  
الموصى له بثلث ما بقى : من امال \* ان ضاع قسطه \* لانه كالشريك \* معه \* اى مع الوصي  
فلا يضمن الوصى لانه امين \* وصح قسمة القاضي واخذ قسمة الموصى له ان غاب \* الموصى له فلا

شيء له ان هلك في يد القاضي او امينه وهذا في المكيل والموزون \* لانه انرا في  
 غيرهما لا \* تجوز لانه مبادلة كالبيع وبيع مال الغير لا يجوز فكل القسمة \* وان قاسمهم  
 الوصي في الوصية يحجج حجج \* عن الميت \* بثلاث ما بقي ان هلك \* المال \* في يده او في  
 يد \* من دفع اليه ليحجج \* خلا فاليها وقد تقرر في المناك \* ولو افرز الميت شيئا من ماله  
 للحجج فضايع بعد موته لا \* يحجج عنه بثلاث باق لانه عينه فاذا اهلك بطلت \* وصح بيع الوصي  
 قبل ان يتركه بغيبة الغرماء للغرماء \* لتعلق حقهم بالمالية \* وضمن وصي باع ما اوصى ببيعه  
 وتصدق عنه بثمنه فاستحق العبد بعد هلاك ثمنه \* اي ضياعه \* عنده \* لانه لا عاقل  
 فالعهد عليه \* ورجع \* الوصي في التركة \* كلها وقال محمد رح في الثلث قلنا انه مغرور فكان  
 ديننا حتى لو هلك التركة او لم تف فلا رجوع وفي المتن ان يرجع على من تصدق عليه  
 لان غنمه لهم فغرمه عليهم \* كما يرجع في مال الطغل وصي باع ما صابه \* اي الطفل \* من  
 التركة وهلك ثمنه معه فاستحق \* المال المبيع \* والطغل يرجع على الورثة نصته \* لا يتقاض  
 القسمة باستحقاق ما صابه \* وصح احتياله بمال اليتيم لو خيرا \* بان يكون الثاني اسلا  
 ولو مثله لم يجوز منية \* وصح \* بيعة \* وشراؤه من اجنبي بما يتغابن الناس \* لا بما لا يتغابن وهو  
 الغاحش لان ولايته نظرية فلم يباح به كان فاسد احتيا يملكه المشتري بالقبض قهستاني وهذا  
 اذا تابع الوصي للصغير مع الاجنبي \* وان باع \* الوصي \* واشترى \* مال اليتيم \* من نفسه فان  
 كان وصي القاضي لا يجوز ذلك \* مطلقا \* لانه وكيله \* وان كان وصي الاب جازي شرا بمنفعة ظاهرة  
 للصغير \* وهو قد ر النصف زيادة او نقصا و قال لا يجوز مطلقا \* وبيع الاب مال صغير من  
 نفسه جائز بمثل القيمة وما يتغابن فيه \* وهو ليسير والا لا وهلك في المنقول اسافي العقار  
 فسيجي \* ولو زاد الوصي على كفن مثله في العبد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء  
 له \* ح \* ضمن ما دفعه من مال اليتيم \* ولو الهبة \* وفيها \* لو دفع المال الى اليتيم  
 قبل ظهور رشده بعد الادراك فضايع ضمن \* لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع اليه \*  
 و جازي بعه \* اي الوصي \* علي الكبير \* الغائب \* في غير العقار \* الا لدين او خوف  
 هلاكه ذكره عزمي زاد معزيا للخانية قلت وفي الزيلعي والقهستاني الاصح لانه نادر  
 و جازي بعه عقار صغير من اجنبي لا من نفسه بضعف قيمته او لنفقة الصغير او دين الميت او

وصية مرسلة لا نفاذ لها الا لمنه او لكونه بخلافه لا تزيد على مؤنثه او خوف خرابه او نقصانه او كونه في يد متغلب د رر اشباه ملخصا قلت وهذا لو البائع وصيا لا من قبل ام او اخ فانهما لا يملكان بيع العقار مطلقا ولا شراء غير طعام وكسوة ولو البائع ابا فان محمود اعند الناس او مستورا الحال يجوز ابن كمال \* ولا يتجر \* الوصي \* في ماله \* اى اليتيم \* لنفسه \* فان فعل تصدق بالزبح \* وجاز \* لو اتجر من مال اليتيم \* لليتيم \* وقامه في الدار قلت وفي الاشباه لا يملك الوصي بيع شئ باقل من ثمن المثل الا في مسئلة الوصية ببيع عبء من فلان وفيها في الكلام في اجر المثل للمتولى اجر مثل عمله فلو لم يعمل لا اجر له واما وصي الميت فلا اجر له على الصحيح وهذا اذا عين القاضي للمتولى اجرا فان لم يعين وسعى فيه سنة فلا شئ له وعزاه للقنية ثم ذكر ما يخالفه فافهم وقد مر في الوقف واما وصي القاضي فان نصبه باجر مثله جائز انتهى وفي القهستانى معزيا للخير ولو كانوا صغارا وكبارا باع حصة الصغار كما مر وكذا الكبار على ما مر من التفصيل ونقل عن العمادية ان فى بيعه للعقار وفاء اختلاف المشايخ وجوزده صاحب الهداية لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة وان لغير الوصي التصرف لخوف متغلب وعليه الفتوى وتما منه فيما علقته على الملتقى \* ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ من تركته انه لفلان الا ان يكون المقر وارثا فيصح فى حصته ولو اقر \* الوصي \* بعين لا خريثم ادعى انه للصغير لا تسمع \* درر \* ووصى ابي الطفل احق بماله من جده وان لم يكن وصيه فالجبل \* كما تقر فى الحجر وفى المنية ليس للجيد بيع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الرصي فان له ذلك والله اعلم \*

### \* فصل فى شهادة الاوصياء \*

وبطلت شهادة الوصيين لو ارث صغير بمال \* مطلقا \* او كبير بمال الميت وصحت \* شهدتهما \* بغيره \* اى بغير مال الميت لا نقطاع ولا يتهامعنه فلا تهمة ح \* كشهادة رجلين لاخرين بدين الف على ميت و \* شهدا \* الاخرين للاولين بمثله بخلاف شهادة كل فريق بوصية الف \* وقال ابو يوسف رحمه الله لا تقبل فى الدين ايضا وقد تقدم فى الشهادات \* او \* شهادة \* الاولين بعين والاخرين بثلاث ماله \* او \* والى راسهم



وعلى هذا اقيم الوقف اذا آجر مستغل الوقف ثم جاء آخر يزيد في الاجر الكل في الك در  
 معزيا للغا نية فروع يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة الا في ثنتي  
 عشرة مسألة على ما في الاشياء ادعى قضاء دين الميت او ادعى قضاء من ماله بعد بيع  
 التركة قبل قبض ثمنها او ان اليتيم استهلك مالا آخر فذفع ضمانه او اذن له بتجارة فركبه  
 ديون فقضاها عنه او ادعى خراج ارضه في وقت لا تصلح للزراعة او جعل عبدا الا بق  
 اوفد اعبده الجاني او الاتفاق على محرمة او على رقيقه الذين ماتوا والاتفاق عليه مما في ذمته  
 وكذا امن مال نفسه حال غيبة ماله واراد الرجوع او انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها  
 من ماله وهي مائة الثانية عشرة تجرور ربح ثم ادعى انه كان مضاربا والاصل ان كل شيء  
 كان مسلطا عليه فانه يصلح فيه وما لا فلا ينصب القاضى وصيا في سبعة مواضع مبسطة  
 في الاشياء منها اذا كان له دين او عليه اولتغنى وصيته وزاد في الزواهر موضعين اخرين  
 اشترى الاب من طفله شيئا فوجده معيبا ينصب القاضى وصيا ليرده عليه واذا احتيج  
 لاثبات حق صغيرا بوجه غائب غيبة منقطعة ينصب والافلا وعزاهما لمجمع الفتاوى وصي  
 القاضى كوصي الميت الا في ثمان ليس لوصي القاضى الشراء لنفسه ولا ان يبيع ممن  
 لا تقبل شهادته له ولا ان يقبض الا باذن مبتدأ من القاضى ولا ان يؤجر الصغير لعمل  
 ما ولا ان يجعل وصيا عند عدده ولو خصصه القاضى تخصص ولو نهاه عن بعض التصرفات صح  
 نهيه وله عزله ولو عدل بخلاف وصي الميت في ذلك كله وفي الخزانة وصي وصي القاضى كوصيه  
 لو الوصية عامة انتهت وبه يحصل التوفيق وفي الفتاوى الصغير على تبرعه في مرضه انما ينقل  
 من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه في المنافع فينقل من الكل بان آجر باقل من اجرة  
 المثل لانها تبطل بموته فلا اضرا على الورثة وفي حياته لا ملك لهم لكن في العمدية  
 انها من الثلث فلعلمه روايتان باع مال اليتيم ارضيته والمشتري مغلس يؤجل ثلثة ايام  
 فان نقل والا فسخ فان انكر الشراء وقد قبض يرفع الوصى الامر للحاكم فيقول ان كان بينكما  
 بيع فقل فسخته قبل الوصاية ثم اراد عزل نفسه لم يجز الا عند الحاكم دفع لليتيم ماله بعد  
 بلوغه واشهد اليتيم على نفسه انه لم يبق له من تركة والده لا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا  
 من يد الوصي انه من تركة ابي وبرهن تسمع للوصي الاكل والركوب بقدر الحاجة قال



الله تعالى ومن كان فقيرا فلما كل بالمعروف وله ان ينفق في تعليم القرآن والادب ان  
تاصل لك والافلينفق عليه بقدر ما يتعلم القراءة الواجبة في الصلوة مجتنب وفيه جعل  
للوصي مشرفا لم يتصرف به ونه وقيل للمشرف ان يتصرف وفيه للاب اعادة طفله اتقا  
لا ماله على الاكثر وفيه يملك الاب لا الجد عند عدم الوصي ما يملكه الوصي يملك الاب  
قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصي يملك الاب والجد بيع مال احد طفليه  
للاخر بخلاف الوصي ولو باع الاب او الجد مال الصغير من الاجنبي بمثل قيمته جازا لم  
يكن فاسدا الرأى ولو فاسد فان باع عقاره لم يجز وفي المنقول روايتان ولو اشترى  
لطفله ثوبا او طعا ما واشهد انه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لوجوبه ما عليه  
وبمثلته لو اشترى له دارا او عبد ايرجع سواء كان له مال او لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن  
ابي يوسف رحمه الله وهو حسن يجب حفظه انتهى والله تعالى اعلم \*

### \* كتاب النكاح \*

لما ذكر من غلب وجود ذكرنا د الوجود وهو ذ وفرج وذكر ا زمن عرى عن  
الاثنين جميعا \* فان بال من الذكر فغلام وان بال من الفرج فانثى وان بال منهما  
فالبحكم للاسبق وان استويا فمشكل ولا تعتبر الكثرة \* خلافا لهما هذا قبل البلوغ \* وان  
بلغ وخرجت لحيته او وصل الى امرأة او احتلم \* كما يحتلم الرجل \* فرجل وان ظهر له  
ثدى او لبن او حاض او حبل او امكن وطوءه فامرأة وان لم تظهر له علامة اصلا او تعارضت  
العلامات فمشكل \* لعدم المرجح وعن الحسن انه تعدى اصلا عنه فان ضلع الرجل يزبد  
على ضلع المرأة بواحد ذكره ان يذليعي وح \* فيؤخذ في امره بما هو الاحوط \* في كل الاحكام  
قلت لكن قد منا انه لا يجب الغسل بايلاج فيه وانه لا يتعلق التحريم بلبنه تنبه \* فيقف  
بين صف الرجال والنساء \* واذ ابلغ حدا لشهرة \* تباع له امته لتختنه من ماله \* فتكون  
امته او مثله \* ويكره ان يخطنه رجل او امرأة \* احتياطا ولا ضرورة لان الشتان عندنا  
سنة \* وان لم يكن له مال فمن بيت المال ثم تباع \* او يزوج امرأة ختانه لتختنه لانه  
ان كان ذكر اصح النكاح وان انثى فنظر الجنس اخف ثم يطلقها وتعتد ان خلا بها احنياطا \*  
ويكره له لبس الحرير والحلي ولا يخلو به غير محرم \* وان قبله رجل ثبت حرمة المصاهرة \*

ولا يسافر بغير محرم \* لا احتمال انه امرأة \* وان قال ان رجل او امرأة لا عبرة به \*  
 في الصحيح لانه دعوى بلاد ليل \* وقيل يعتبر \* لانه لا يقف عليه غيره لكن في الملتقى  
 بعد تقرير اشكاله لا يقبل وقبله يقبل قلت وبه يحصل التوفيق ويضعف ما نقله القهستاني  
 عن شرح الغرائض للسيد وغيره الا ان يحمل على هذا فتنبه \* ولومات قبل ظهور حاله  
 لم يغسل ويتيمم بالصعيد \* لتعد الغسل \* ولا يحضر \* حال كونه \* مراصقا غسل ميت  
 ذكره الا واثني وذب نسجية قبره ويوضع الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم \*  
 رعاية لحق الترتيب تمام فروعه في احكامه من الاشياء بل عندى فيه تاليف مجلد  
 منيف \* وله \* فى الميراث \* اقل النصيبين \* يعني اسوء الحالين به يغتنى كما سنحققه  
 وقالوا نصف النصيبين \* قلو مات ابوه وترك \* معه \* ابنا \* واحدا \* له سهمان ولخنثى  
 سهم \* وعند ابى يوسف رح له ثلاثة اسهم من سبعة وعند محمد رح له خمسة من اثني عشر  
 وعند ابى حنيفة رح له سهم من ثلاثة \* لانه الاقل \* وهو متيقن به فيقتصر عليه لان المال  
 لا يوجب بالشك حتى لو كان الاقل تقل يره ذكر اقل راينا كزوج وام وشقيقة هي خنثى  
 فله السدس على انه عصبة لانه الاقل ولو قد رانثى كان له النصف وعالت الى ثمانية ولو كان  
 محرورا على احد التقل يرين فلا شىء له كزوج وام وولديها وشقيق خنثى فلا شىء له لانه  
 عصبة ولو قد رانثى كان له النصف وعالت الى تسعة ولومات عن عمه وولد اخيه خنثى  
 قد رانثى وكان المال كله للعم والله اعلم \*

### \* مسائل شتى \*

جمع شتمت بمعنى متفرقة وهو من داب المصنفين لتدارك ما لا ينكر فيما كان يحق ذكره  
 فيه قلت وقد الحقت غالبها بحالها والله الحمد \* عرق مد من الخمر خارج نجس \* هذه  
 مقلدة صغرى في تسليمها كلام وقد وعدتكم به في اول نواقض الوضوء \* وكل خارج  
 نجس ينقض الوضوء \* هذه مقلدة كبرى وهى مسلمة عندنا فينتج ان \* عرق مد من  
 الخمر ينقض الوضوء \* لكنه يحتاج لاثبات الصغرى وحاصله ما فى الذخائر الاشرفية  
 لابن الشحنة معزيا للمجتبى عرق الدجاجة الجلالة نجس قال وعليه فعرق مد من  
 الخمر نجس بل اولى ثم قال وما اسمع من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن

العزف ينقض الوضوء وهو فرع غريب وتخريج ظاهر قال المصنف وظهوره عولنا عليه  
 قلت قال شيخنا الرملة حفظه الله تعالى كيف يعول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية  
 ولا رواية اما الاولى فظاهر اذ لم يرو عن احد ممن يعتمد عليه واما الثانية فلعلهم تسليم  
 المقدم الاولى ويشهد لبطلانها مسألة النجس اذ اغتسل بلبس الخنزير فقد عللوا حل  
 اكله بصيرورته مستهلكا لا يبقى له اثر فكذلك نقول في عرق من الخمر ويكفيها في  
 ضعفه غرابته وخروجها عن الجادة فيجب طرحه عن السرح من متن وشرح: خبز وجل  
 في خلا له خرف فانه فان كان \* الشراء \* صلبا رمى به واكمل الخبز ولا يغسل \* خرف  
الغارة \* الدهن والماء والحنطة \* المضرورة \* الا اذا ظهر طعمه اولونه \* في الدهن  
 ونحوه لغشه وامكان التحرز عنه ح خانية \* و \* السنن \* الرواتب لا يصلى ولا يستفتح \*  
تقدم في باب الوتر \* الدعوة المستجابة في الجمعة وقت العصر عندنا \* على قول عامة  
 مشائخنا شبهة وقد مناه في الجمعة عن التاخر خانية \* الخروج من الصلوة لا يتوقف على \*  
 قوله \* عليكم \* و \* فلود خل رجل في صلوته بعد لا يصير د اخلافها \* قد سنا \* في صفة  
الصلوة \* لف ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يا بس فظهرت رطوبته على ثوب طاهر \*  
 كذا في النسخ وعبارة الكنز على الثوب الطاهر \* لكن لا يسيل لو عصر لا ينجس \*  
قد مناه قبيل كتاب الصلوة \* كما لو نشر الثوب المبلول على حب نجس يا بس \* او غسل  
رجله ومشى على ارض نجسة او نام على فراش نجس فعرق ولم يظهر اثر لا ينجس خانية \*  
نوى الزكوة الا انه سماه قرضا جاز في الاصح لان العبرة للغلب لا للسان \* من له  
حظ في بيت المال \* كالعلماء \* ظفر بما وجد لبيت المال فه احد \* ديانة \* قد مناه قبيل باب  
المصرف \* افطر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم آخر فعليه كفارة واحدة \*  
ولو في رمضان ين على الصحيح وقد مناه في الصوم \* ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين  
اليوم صح ولو عن رمضان ين كقضاء الصلوة صح \* ايضا \* وان لم ينو في الصلوة \* اول صلوة  
 عليه او آخر صلوة عليه \* كذا في الكنز قال المصنف قال الزبلى والاصح اشتراء التعيين  
في الصلوة وفي رمضان ين البحر قبيل باب اللعان ما نصه ونية التعيين لم تشتط باعتبار ان الواجب

مختلف متعل دبل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكنه مراعاته الا بنية التغيين  
حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت يكفيه نية الظاهر لا غير كذا فى المحيط وهو تفصيل  
حسن فى الصلوات ينبغى حفظه انتهى بلغظه ثم رأيت نقله عنه فى الاشباه فى بحث تعيين  
المنوى ثم قال وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كقاضى خان وغيره خلافا وهو المعتمد كذا  
فى التبيين انتهى بحروفيه فليمتنبه لذلك \* رأس شاة متلخخ بدم احرق \* الراس \* وزال عنه  
الدم فاخذ منه مرفة جاز \* استعما لها \* والحرق كالغسل \* وقد مناه من المطهرات \*  
سلطان جعل الخراج لرب الارض جاز وان جعل له العشر لا \* لانه زكوة قلت وقد  
قد منه فى الجهاد وقد منه فى الزكوة ايضا \* عجز اصحاب الخراج عن زراعة الارض  
واداء الخراج ودفع الامام الاراضى الى غيرهم \* بالاجرة \* ليعطوا الخراج \* من  
اجرتها المستحقة \* جاز \* فان فضل شئ من اجرتها دفعه لما لكها رعاية للحقين فان لم  
يجل الامام من يستأجرها باعها لقادر واخذ الخراج الماضى من الثمن لو عليهم خراج  
ورد الفضل لاربها زيلعي قلت وقد مناهى الجهاد تجميع سقوطه بالدين اخل فيحمل على  
المرجوح او على ان مراده اخذ خراج السنة الماضية فقط \* غنم من بوحة وميتة فان  
كانت المن بوحة أكثر تحرى واكل والا \* بان كانت الميتة اكثر ار استويا \* لا \* يتحرى  
لو فى حالة الاختيار بان يجز ذكوة والا تحرى واكل مطلقا ومر فى اناء الماء \*  
اياء الاخرس وكتابتها كالبيان \* باللسان \* بخلاف معتقل اللسان \* وقال الشافعى  
رحمهما سواء \* فى وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود \* وغيرهما من الاحكام اى ايماء  
الاخرس فيما ذكر معتبر ومثله معتقل اللسان ان علمت اشارته وامتدت عقلته الى موته  
به يغنى قلت ومر فى الوصايا وذكره هنا الاكمل وابن الكمال والزيلعي وغيرهم ثم  
مقاد كلامهم انه لو اقر بالاشارة او طلق مثلا توقف فان مات على عقلته نقل مستند او لا  
لا وعليه فلو تزوج بالاشارة لا يحل له وطئها لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله كان لها  
المهر من تركته قاله المصنف لكن ذكر ابنه فى الزواجر عند ذكر الاشباه الاحكام  
الاربعة ان قولهم وايضا بطل للمقتصر والمستند ان ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتصر او مالا  
يصح تعليقه يقع مستند كفاى البحر من باب التعليق بخالف ذلك اذ مقتضاها وقوع الطلاق

والعتاق ونحوهما مما يصح تعليقه بالشرط مقتصران عليه \* لا \* تكون اشارة وكتابته  
 كالبيان \* في حد \* لانها تدل رأيا لشبهة لكونها حق الله تعالى ولا في شهادة ما منية وهل  
 يصح اسلامه بالاشارة ظاهر كلامهم نعم ولم اره صريحا اشباه \* ابتلع الصائم بل اقل  
 محبوبه \* يقضى \* ويكفر والا \* يكن محبوبه \* لا \* يكفر ومرفى الصوم \* قتل بعض  
 الحجاج عن رفى ترك الحج \* مرفى الحج \* منعها زوجها من الدخول عليها وهو يسكن  
 معها في بيتها نشوز \* حكما كما حررناه في باب النفقة \* ولو كان المنع لينقلها الى  
 منزله \* فليست ناشزة لوجوب السكنى عليه \* او كان يسكن في بيت الغصب فامتنعت  
 منه لا تكون ناشزة \* لانها محقة اذ السكنى فيه حرام بخلاف ما لو كان فيه شبهة \*  
 قالت لا اسكن مع امتك واريد بيتا على حدة ليس لها ذلك \* وكل ام ولد  
 وكله مرفى النفقة \* قال لعبد يا مالك انا عبدك لا تعبتك \* لانه  
 ليس بصريح ولا بكناية \* بخلاف قوله \* لعبد \* يا مولاي \* لانه كناية على ما مرفى  
 محله \* العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذى اليد ما لم يبرهن المالك على رفق  
 دعواه بخلاف المنقول \* او يعلم به القاضى \* ولا يكفى تصديق المالك عليه انه  
 في يده في الصحيح لاحتمال المواضعة قلت قد منازعة اخرى في باب جنابة المملوك  
 ان المغتنى به في زماننا انه لا يعمل بعلم القاضي فتأمل وهل اذا دعا مسلما مملوكا ما اذا  
 ادعى الشراء من ذى اليد واثباته في يده فانكر الشراء واقر بكونه في يده لم  
 يحتج لبرهانه على كونه في يده لان دعوى الفعل كما يصح على ذى اليد تصح على غيره ايضا كما  
 بسطه في البرازية \* عقار لا فى ولا ينفذ القاضى يصح نضاره فيه \* كمنقول هو الصحيح و  
 تقدم في القضاء ان المصر ليس بشرط فيه به يقتضى ويكتب باليكم لغاضى تملك الناحية  
 ليا مرفى بالتسليم \* وقيل لا يصح \* ومشى عامه في الكنز والمتقى \* قضى الغاضى بهينة في  
 حادثة ثم قال رجعت عن قضائى اريد الى غير ذلك اوردت في تلبيس الشهود ارا طلت  
 حكما ارنحو ذلك لا يعتبر قول القاضي في كل ذلك لتعلق حق الغير به وهو المالك على \*  
 والقضا ما ضان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة \* الا في ثلاث مرات في القضاء  
 لو علمه او بخلاف منه اظهر خطاؤه \* اذا قال الشهود قضيت وانكر القاضي فالقول

د  
 هـ



له \* به يقتضي قاله ابن العرس في الفواكه البدنية زاد في البزازية خلافا للمحمل رح .  
 زاد في البحر \* ما لم ينغل : قاض آخر \* فتح لا يكون القول قوله في انه لم يقض لوجود  
 قضاء الثاني به قال المصنف وهو قاض حسن لم اقف عليه لغير صاحب البحر \* شرط نفاذ  
 القضاء في المجتهد انت \* من حقوق العباد \* ان يصير الحاكم في حادثة \* بان يتقدمه  
 دعوى صحيحة من خصم علي خصم حاضر من ازع شرعي فلو برهن بحق على آخر عند قاض  
 فقضي به ببرهانه بدون منازعة ومخاصمة شرعية ونزاع بينهما لم ينغل قضاءه لغفل شرطه \*  
 وهو التل اعي بخصومة شرعية وكان ابتداء محكم \* بمن هبه لا غير كما قد مناه في القضاء  
 وافاده بقوله \* فلورفع اليه \* اي الى الحنفي \* قضاء ما لى بلاد عوى لم يلتفت اليه و  
 عمل الحنفي بمقتضي من هبه \* لعدم تقلم ما يمنعه من ذلك لخروج قضاء المالكى  
 مخرج الفتوى لعدم تقلم الخصومة الشرعية التى هي شرط انعقاد القضاء في  
 حقوق العباد \* اذا ارتاب \* القاضي \* فى حكم \* القاضى \* الاول له طلب شهود  
 الاصل \* مرفى القضاء قيل بارتيا به فى حكم الاول فافاد انه اذا لم يرتب فيه لا يتعرض له  
 قال فى الفواكه البدنية قالوا قضاء العدل العالم لا ينقض ويحمل على السداد بخلاف قضاء  
 غيره يعنى اذا تبين وجه نساذه بطريقه فللثانى نقضه \* اذا ترتب بيع المتعاطي علي بيع  
 باطل او فاسد لا ينعقد \* مرفى اول البيع عن الخلاصة والبزازية والبحر \* خبا قوماتهم  
 سال رجلا عن شئ فاقربه وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه \*  
 بذلك الاقرار \* وان سمعوا كلامه ولم يرونه لا تجوز \* شهادتهم عليه لان النعمة تشبهه  
 فتقع الشبهة الا اذا علموا انه ليس فيه غيره بان دخلوا البيت ثم خرجوا وجلسوا على بابه  
 ولا مسلك له غيره ثم دخل رجل فسمعوا اقراره ولم يرونه وقتئذ \* باع عقارا \* او حيوانا او ثوبا \*  
 وابنه او امرأته \* او غيرهما من اقاربه \* حاضر يعلم به ثم ادعى الابن \* مثلاً \* انه ملكه  
 لا تسمع دعواه \* كذا \* اخلقه في الكنز والملتقى وجعل سكوته كالا فصاح قطعاً للتزوير والحيل وكذا  
 لو ضمن الدرك او تقاضى التمن وقالوا فيمن زوجوه بلا جهها زان سكوته عن طلب  
 الجها زعند الزفاف رضى فلا يملك طلب الجها زعيل سكوته كما مرفى باب المهر \* بخلاف  
 الاجنبى \* فان سكوته \* ولو جارا \* لا يكون رضا \* الا اذا \* سكت الجار وقت البيع والتسليم \*

تصرف المشتري فيه زرعاً وبناءً \* فح \* لاتسمع دعواه \* متى ما علمه الفتوى قطعاً لا طماع  
 الفاسدة وبخلاف ما اذا باع الغضولي ملك رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوته  
 رضا عندنا خلافاً لابن ابي ليلى بزانية آخر الفصل الخامس عشر وغيره \* باع ضمة ثم ادعى  
 انها وقف عليه \* او على مسجل كذا او كنت وقفها \* واراد تحليف المالك على عليه ليس له  
 ذلك \* اتفقا للتناقض \* وان اقام بيعة تقبل \* متى الاصح للصحة الدعوى بل لقبول  
 البيعة في الوقف بلا دعوى خلافاً لما صوبه الزيلعي وقد حققناه في الوقف وباب الاستحقاق \*  
 وهبت مهرها لزوجها فماتت وطالبت ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها  
 وقال بل في الصحة فالقول للورثة \* هذا ما اعتمد في الثانية تبعاً لرواية الجامع الصغير  
 بعد نقله لما في فتاوى النسفي ان القول للزوج يقال والاعتماد على تلك الرواية لانهم  
 تصادقوا على وجوب المهر واختلفوا في السقوط فالقول لمنكره الخ قلت وافر وفي تنوير  
 البصائر واعتمد شيعتنا على خلاف ما جزم به في الملتقى كالكنز من ان القول للزوج وان  
 جزم به شراحه كالزيلعي وابن سلطان بانه الاستحسان فتنبه قلت واستظهره ابن الهمام  
 في آخر المهر فقال وجه الظاهر ان الورثة لم يكن لهم حق بل لها وهم يدعونه لانفسهم والزوج  
 ينكره فالقول له \* وكلها بطلانها لا يملك عزلها \* لانه يمين من جهته \* وكلنك بكذا على  
 اني متى عزلتك فانت وكيلى \* فطريقه ان \* يقول \* في عزله \* عزلتك هم عزلتك \* لان  
 متى لعموم الاوقات واما كلما فله عموم الافعال \* فنقول كلما عزلتك فانت وكيلى يقول \* في  
 عزله \* رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزة \* الحاصلة من لفظ كلما فح  
 ينعزل \* قبض بل الصلح شرط ان \* كان \* ديناً بين \* بان صالح على دراهم عن  
 دنانير او عن شيء آخر في الذمة \* والا \* يكون ديناً بين \* لا \* يشترط قبضه لان الصلح  
 اذا وقع على عينين تتعين لا يبقى ديناً في الذمة فجاز الا فتراق عنه \* قال \* المالك \*  
 لا بينة لي فبرهن \* ولو بعد حلف خصمه جواهر الفتاوى وكذا القول عند طلبه ليمينه اذا  
 حلفت فانت برئ من المال الذي لي عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال  
 خانية \* او \* قال الشاهد \* لاشهاد في فشهد تقبل \* لا يمكن التوفيق بالنسيان ثم بالتذكر \*  
 كما لو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد او قال لا حجة لي على فلان ثم انى بها \*

بالحقبة فانها تقبل لما قلنا بخلاف ما اذا قال ليس لي حق ثم ادعى حقاً لم تسمع للتناقض \*  
 للامام الكشي ولأه الخليفة ان يقطع \* من الاقطاع \* انساناً من طريق الجادة ان لم  
 يضر بالماردة \* لان للامام ولاية ذلك فكذلك انائبه \* صادره السلطان ولم يعين بيع ماله \*  
 فلو عينه فمكره الا ان يأخذ الثمن طوعاً \* فباع ماله \* بسبب المصادرة \* صح \* بيعه لانه  
 غير مكره كما مر في الاكره \* كالكاتب اثن اذ احبس بالك يبيع ماله لقضائه \* صح اجماعاً \*  
 خوفها \* زوجها او غيره \* بالضرر حتى وهبت مهرها لم يصح ان قد رعى الضرب \*  
 لانها مكرهه عليه \* وان اكرهها علي الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المأل \* لان طلاق  
 المكره واقع ولا يلزم المأل به لما قلنا \* ولو احوالت انساناً علي الزوج ثم وهبت المهر للزوج  
 لم يصح \* قالوا وهي الحكيلة قلت انما تتم بقبوله فيعلم حملتها الا ان يقال انه يتمكن المحال  
 من مطالبة برفعه الى من لا يشترط قبوله \* اتخذ بشر افي ملكه او بالوعة فنز منها حائط  
 جاره وطلب جاره تحويله لم يجبر \* عليه ومغاده انه يومر بالرفق دفعا للاذى \* وان سقط الحائط منه  
 لم يضمن \* لعنم تعديه اذا حفرة في ملكه فكان تسبباً ومر في آخر لاجارة انه لو سقى ارضه  
 سقياً لا يحتمله فتعدى لجارة ضمن \* عمر د ارز ورجته بماله باذنها فالعمارة لها والنفقة  
 دين عليها \* لصحة امرها \* ولو عمر لنفسه بلاذنها فالعمارة له \* ويكون غاصباً للعروة  
 فيومر بالتفريع بطلبها ذلك \* ولها بلاذنها فالعمارة لها وهو متطوع \* في البناء فلا رجوع  
 له ولو اختلفا في الاذن وعلمه ولا يمينه فالقول لمنكره بيمينه وفي ان العمارة لها وله  
 فالقول له لانه هو الممتلك كما افاد شيخنا وتقول م في الغصب \* قال هذه رضى عتي ثم اعترف  
 بالخطا وصدقه \* في خطائه \* فله ان يتزوجها اذا لم يثبت عليه بان قال \* افا دانه لا يثبت  
 الا بالقول كقوله \* هو حق او صدق او كما قلت او اشهد عليه بن لك شهود او ما في  
 معنى ذلك \* من اثبات اللغظي الدال على الثبات النفسى وهل يكون تكرار اقراره  
 بن لك ثباتاً خلاف مبسوط في المبسوط وحاصله ان التكرار لا يثبت به الاقرار \* ولو اخذ  
 رجل \* غريمه فنزعه انسان من يده يضمن \* لانه تسبب \* وكذا اذا دل السارق  
 على مال غيره او امسكها رباسن عدوه حتى قتله \* عدو وما قلنا \* في يده مال لانسان  
 فقال له سلطان ادفع الي هذا المال والا \* تدفعه الي \* اقطع يدك ارا ضربك خمسين

قد نعه لم يفسن \* الك افع لانه مكره \* قال تركت دعوى على فلان وفوضت امرى الى  
 الآخر لا تسمع دعواه بعده \* اى بعد هذا القول ذكره فى القنية \* الاجازة تلحق  
 الافعال \* على الصحيح \* فلو غصب عينا لانسان فاجاز المالك غصبه صح \* اجازته وح \*  
 فيبرأ الغاصب عن الضمان \* ولو انتفع به فامره بالتلفظ لا يبرأ عن الضمان ما لم يفظه  
 وتما منه فى العما دية \* وضع سنجلا فى الصبراء ليصيد به خمرا وحش وسمي عليه وفجاء  
 فى اليوم الثانى \* قيل اتفاقي اذ لو وجد ميتا من ساعتى لم يحل زيلعي زوج الحمار ومجروحا  
 ميتا لم يؤكل لان الشرطان ين بحد انسان او يجرحه والا فهو كالنطيقة \* كره تحريما \*  
 وقيل تمنزيتها والا دل اوجه \* من الشاة \* سبع \* الحياء والخصية والغلة والمنانة والمرارة  
 والدم المسفوح والذكورة لا اثر لو ارد فى كراهة ذلك وجمعها بعضهم فى بيت واحد فقال  
 شعير نقل ذكروا لانتيمان مثانة \* كذا لك دم ثم المرارة والغدة \* وقال غيره شعير  
 اذا ما زكيت شاة فكلها \* سوى سبع ففهم الوبال \* فحاء ثم خاء ثم غين \* ودال ثم عيمان  
 وذال \* للقاصي اقراض مال الغائب والطفل والمقطعة \* بشر وياتقن مت فى القضاء \*  
 بخلاف الا - والوصى والمملوك \* الا اذا انشدها حتى ساغ تصدقه فاقراضه اولى بيلعى \*  
 قال ان كان الله يعذب المشركين فامرأته طالق لا تصلى امرأته لان من المشركين من  
 لا يعذب \* كذا كذا انى الشانمة و ظاهر توحيده ان المراد بهن البعض من بعض ق عليه  
 المشرك فى الجملة بان يكون مشركا فى عمره ثم يشتم له بالسنن اراء الغال المشركين فانهم  
 مشركون شرعا واذا ثبت ان البعض لا يعذب وهى سائلة جزئية لم تصدق الموجبة الكلية  
 القائلة كل مشرك يعذب قاله المصنف وقل اورد هذا اللغز على غيره هذا الوجه ابن وهبان  
 فقال شعير وهل قائل لايدخل النار كفر \* ولكنها بالمو منين تعمم \* قل ومعناه ان انكفار  
 لما يرون النار منون بالله تعالى ورسوله ولا ينفهم قال الله تعالى ولم يك ينفهم ايما فهم  
 لما رأوا بأسنا ولعجز البيت معنى آخر وهو ان عما رها خزنتم القائلون بامرهم مؤمنون  
 ففى البيت سوء الان قال ابن الشننة وعندى ان هذا مما ينكر ذكره والتلفظ به ولا ينبغي  
 ان يرون ويسطر ولا يقبل تاويل قايله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه تكلم فيه فكيف  
 الاول فلا تغفل ثم رأيت شيخنا قال قد قضى بنقله عن نفسه بالانكار والله ما كان ينبغي له

ان يدونه وبالله التوفيق \* صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه مختونا ولا تقطع  
 جلده ذكره الابتشيد \* الم \* ترك \* على حاله \* كشيخ اسلم وقال اهل النظر لا يطيق الختان \*  
 ترك ايضا \* ولو ختن ولم تقطع الجلد كلها ينظرنا ن قطع أكثر من النصف كان ختنا وان  
 قطع النصف فما دونه لا \* يكون ختنا يعتد به لعدم الختان حقيقة وحكما \* والاصل  
 ان \* الختان سنة \* كما جاء في الخبر \* وهو من شعائر الاسلام \* وخصاؤه \* بلواجتمع  
 اهل بلد على تركه حاربهم الامام \* فلا يترك الا لعذر وعذ رشيد لا يطيقه ظاهر \* ووقته \*  
 غير معلوم وقيل \* سبع سنين \* كل اثنى عشر وقيل عشرة وقيل اثنى عشر سنة وقيل  
 العبرة بطاقته وهو الاشبه وقال ابو حنيفة رح لا علم لي بوقته ولم يرد عنهما فيه شيء فلذا  
 اختلف المشائخ فيه وختان المرأة ليس سنة بل مكرومة للرجال وقيل سنة وقد جمع السيوطي  
 من ولد مختونا من الانبياء عليهم الصلوة والسلام فقال شئت وفي الرسل مختون لعمر ك  
 خلقة \* ثمان وتسع طيرون اكارم \* وهم زكريا شيث ادريس يوسف \* وحنظلة عيسى  
 وموسى وآدم \* ونوح شعيب سام او طو صالح \* سليمان يحيى هود ويس خاتم \* ويجوز  
 كي الصغير ربط قرحته وغيره من المداواة للمصلحة \* ويجوز \* فصل اليها ثم ركبها وكل  
 علاج فيه منفعة لها رجا ز قتل ما يضر منها ككلب عقور وهريرة \* تضر \* ويل بحبها \* اى  
 الهريرة \* ذبها \* ولا يضرها لانه لا يفيد ولا يحرقها وفي المبتغى يكره احراق جراد وقملة  
 وعقرب ولا بأس باحراق حطب فيها نمل والقاء القملة ليس بادب \* وجازت المسابقة  
 بالفرس والابل والارجل والرمي \* ليرتاض للجهاد \* وحرم شرط الجمل من الجانبين \*  
 الا اذا دخلنا لثام محلا بشرطه كما يرفى الحظر \* لا \* يحرم \* من احد الجانبين \* استكسانا  
 ولا يجوز الاستباق في غير هذه الاربعة كالبغل بالجمل \* اما بلا جعل في كل شيء وتماحه  
 في الزيلعي \* ولا يصلي على غير الانبياء \* لا على \* غير الملائكة الا بطريق التبع \*  
 وهل يجوز الترحم على النبي قولان زيلعي قلت وفي الذخيرة انه يكره وجوزه السيوطي  
 تبعا لاستقلاله فيكون التوفيق وبالله التوفيق \* ويستحب الترضى للمصحابة \* وكل  
 من اختلف في نبوته كذا القرنين ولقمان وقيل يقال صلى الله على الانبياء وعليه وسلم  
 كما في شرح المقتداة للكرمانى \* والترحم للمتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر



الاخير وكن يجوز عكسه \* وهو ان ترحم للصحابة والترضي للتابعين ومن بعد حم \* على  
الراجح \* ذكره انكر ماني وقال الزيلعي الاول ان يدعوا للصحابة بالترضي وللتابعين  
 بالرحمة ولمن بعد هم بالمغفرة والتجاوز \* والاعطاء باسم النير وزوا المهرجان لا يجوز \*  
 اي الهل ايا باسم هذين البومين حرام \* وان قصد تعظيمه \* كما يعظمه المشركون \*  
 يكفر \* قال ابو حفص الكيمر لو ان رجلا عبد الله خمسين سنة ثم اهدى لمشرك يوم النير وز  
 بيضة يريد تعظيم يومه فقد كفر وحبط عمله انتهى ولو اهدى لمسلم ولم يرد تعظيم اليوم  
 بل جرى على عادة الناس لا يكفر وينبغي ان يفعله قبله اربع نغيا للشبهة ولو شرب فيه  
 ما لم يشتره قبله ان اراد تعظيمه كفر وان اراد الاكل والشرب والتذمير لا يكفر زيلعي \*  
 ولاباس بلبس القلائس \* غير حويز وكراس عليه ابريسم فوق اربع اصابع سراجية  
 وصح انه حرم لبسها \* وبلبس السواد ارسال ذنب العمامة بمن كنفه الى وسط  
 ظهره \* وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر \* ويكره \* اي للرجال كما عرفى باب الكراهية \*  
 لبس المعصفر والمزعفر \* لقول ابن عمر رضينا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس  
 المعصفر وقال اياكم والاحمر فانها زى الشيطان ويستحب التجميل وابعاح الله الزينة بقوله  
 تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الآيات وخرج صلواته عليه رداء تيممه  
 الفادهم زيلعي \* والمشاب العالم ان يقدم على الشيخ الجاهل \* ولو قرشيا قال الله تعالى  
 والذين ارتوا العلم درجات فالرافع هو الله فمن يضعه يضعه الله في جهنم وهم اولوا الامر على  
 الاصح وورثة الانبياء بلا خلاف \* اخضب لاجل التزين النساء والجوازي جازي \* في  
 الاصح ويكره بالسواد وتبل لاومرفى المظفر كما يجوز ان يأكل متكيا \* في الاصح لما روى  
 انه عليه الصلوة والسلام كل متكيا \* جمع الفتاوى \* احذته الزلزلة في امته ففر الى الغصاء  
 لا بكره بل يستحب \* لقرار النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائض المأثل \* واذا خرج  
 من بلادها طاعون فان علم ان كل شيء بقدر الله تعالى فلا بأس بان يخرج ويدخل  
 ان كان عند انه لو خرج نجا ولو دخل ابتلى به كره له ذلك \* فلا يدخل ولا يخرج صيانة  
 لا اعتقاد به عليه حمل النهي في الحديث الشريف مجمع الفتاوى \* نقبه في بلاد \* اس  
 فيها غيره افقه منه يريد ان يغزو ليس له ذلك \* بزازية وغيرها \* قضى اما يرون الذين

المؤجل قبل الحلول او مات \* فحل بموته \* فاخذ من تركته لا يأخذ من المراجعة التي  
جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين \* قنية وبه انقي المرحوم  
ابو السعد افندي مفتي الروم وعلمه بالرفق للجانبيين وقد قد منه قبل فصل القرص  
فرع في اخر التكرار ينبغي لفاظ القرآن في كل اربعين يوما ان يختم مرة \*  
\* كتاب الفرائض \*

هي علم باصول من فقه وحساب تعرف بها حق كل من التركة والحقوق فهنا خمسة  
 بالاستقراء لان الحق اما للميت او عليه اولا ولا الاول التجهيز والثاني اما ان يتعلق بالذمة وهو  
 الدين المطلق اولا وهو المتعلق بالعين والثالث اما اختياري وهو الوصية او اضطراري  
 وهو الميراث وسمي فرائض لان الله تعالى قسمه بنفسه وارضحه وضوح انها رب شمس  
 قلت ولد اسماء عليه الصلوة والسلام نصف العلم لثبوته بالنص لا غير واما غيره فبالنص  
 تارة وبالقياس اخرى وقيل لتعلقه بالموت وغيره بالحيوة او بالضرورة وغيره  
 بالاختياري وهل ارث الحي من الحي ام من الميت المعتمد الثاني شرح وصاية \* بيد  
 من تركته الميت الخالية عن تعلق حق الغير بعينها كالرهن والعبد الجاني \* والمأذون  
 المكيون والمبيع المحبوس باللعن والد ار المستأجرة وانما قدمت علي التكفين لتعلقها  
 بالمال قبل صيرورته تركة \* بتجهيزه \* يعم التكفين \* من غير تقتير ولا تبذير \* ككفن  
 السنة او قد رما كان يلبسه في حيوته ولو صلك كغفنه فلو قبل نفسه كفن مرة بعد اخرى  
 وكل من كل ماله \* ثم تقدم ديونه التي لها مطالب من جهة العباد \* ويقدم دين الصحة  
 على دين المرض ان جهل سببه والافسيان كما بسطه السيد واما دين الله فان اوصى به وجب  
 تنقيده من ثلث الباقي والا لا \* ثم \* تقدم وصيته \* او مطلقة على الصحيح خلافا لما  
 اختاره في الاختيار \* من ثلث ما بقي \* بعد تجهيزه وديونه وانما قدمت في الآية  
 اهتماما لكونها مظنة التفريط \* ثم \* رابع ابل خامسا \* يقسم الباقي \* بعد ذلك \* بين  
 ورثته \* اي ان ين ثبت ارثهم بالكتاب او السنة كقوله عليه الصلوة والسلام اطعموا  
 الجلات السدس او الاجماع كجعل الجبل كالباب وابن الابن كالباب \* ويتحقق الارث \*  
 ولو لمصحف به يغتنى وقيل لا يورث وانما هو للقاء رى من ولد به صيرفية باحد ثلثة \* يرحم

ونكاح \* صحيح فلا توارث بغايد ولا باطل اجماعا \* وولاء \* والمستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة كما افاد بقوله \* فيبدل أبني ذوى الفروض \* أى السهام المقدرة وهم اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنان من النسب وهما الزوجان \* ثم بالعصبات \* آل للجنس فيستوى فيه الواحد والجمع وجمعه لا زد واج \* النسبة \* لانها اقوى \* ثم بالمعتق \* ولو انثنى وهو العصة السببية \* ثم عصبة الذكور \* لانه ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن \* ثم الرد \* على ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم \* ثم ذوى الارحام ثم \* بعد هم \* مولى الموالاة \* كما مر فى كتاب الولاء وله الباقي بعد فرض احد الزوجين ذكره السيد \* ثم المقر له بنسب \* على غيره \* لم يثبت \* فلو ثبت بان صدقه المقر عليه او اقر بمثل اقراره او شهد رجل آخر ثبت نسبه حقيقة وزاحم الورثة وان رجع المقر وكذا الوصل قد المقر له قبل رجوعه وتماه فى شروح السراجية سيما روح الشروح وقد لخصته فيما علمته عليها \* ثم \* بعد هم \* الموصى له بما زاد على الثلث \* ولو باكل وانما قل م عليه المقر له لانه نوع قرابة بخلاف الموصى له \* ثم \* يوضع \* فى بيت المال \* لا ارثا بل نيا للمسلمين \* وموانعه \* على ما هنا اربعة \* الرق \* ولو ناقصا مكاتب وكذا بعض عند ابى حنيفة ومالك رحمهما الله وقالاهو حنيفة ويحيى وقال الشافعى رح لا يرث بل يورث وقال احمد يرث ويورث ويحجب بقدر ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر الشافعية مسألة يورث فيها الرقيق مع رق كله صورتها مستأ من جنس علميه فلحق به ار الحرب فاسترق ومات رقيقا بسراية تلك الجناية قد يتنه لورثته ولم اره لا ثمتنا فليسرر \* والقتل \* الموجب للعود او الكفارة وان سقطا بحرمة الابوة على ما مرو عند الشافعى رح لا يرث القاتل مطلقا ولو مات القاتل قبل المقتول ورثه المقتول اجماعا \* واخلاف الملتين \* اسلاما وكفرا وقال احمد رح اذا اسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث واسا المرقد فيورث عندنا خلافا للشافعى رح قلت وذكرنا لشافعية مسألة يورث فيها الكافر صورتها كافر مات عن زوجته حاملا ووقفنا ميراث الحمل فاسلمت ثم ولدت ورث الولد ولم اره صريحا لا ثمتنا \* و \* الرابع \* اختلاف الارين \* فيما بين الكافر عندنا خلافا للشافعى رح \* حقيقة \* كبرى وذمى \* او حكما \* كمستأ من وذمى وكبرى بين من دارين مختلفتين

كتر كى وهندى لا تقطاع العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين قلت بقى من الموانع جهالة  
 تاريخ الموتى كالغرقى والحرقى والهدمى والقتلى كما سمعنى ومنها جهالة الوارث و  
 ذلك فى خمس مسائل واكثر مبسوطه فى المجتبى منها ارضعت صبيا مع ولدها وماتت وجهل  
 ولدها فلا توارث وكذا لو اشبه ولد مسلم من ولد نصراني عند الظير وكبراهما مسلمان  
 ولا يرثان من ابويهما زاد فى المنية الا ان يصطلحا فلهما ان يأخذ الميراث بينهما ثم بين  
 ذوى الغروض مقدما للزوجة لانها اصل الولاد اذ منها تتولد الاولاد فقال \* فيغرض  
 للزوجة فصاعدا الثمن مع ولد او ولد الابن \* وان سفل \* والربع لها عند عد مهما \*  
 فللزوجة حالان الربع بلا ولد والثمن مع الولد \* والربع للزوج \* فاكثر كما لو ادعى  
 رجلان فاكثر نكاح ميتة وبرهنا ولم تكن في بيت واحد منهم ولا دخل بها فانهم يقسمون  
 ميراث زوج واحد لعدم الاولوية \* مع احد هما \* اى الولد او ولد الابن \* والنصف له عند  
 عد مهما \* فللزوجة حالان النصف والربع \* وللأب والجد \* ثلثة احوال الغرض المطلق وهو \*  
 السدس \* وذلك \* مع ولد او ولد الابن \* والتعصيب المطلق عند عد مهما او لغرض والتعصيب  
 مع البنت او بنت الابن قلت وفى الاشباه الجد كالاب الا فى ثلاث عشر مسألة خمس فى  
 الغرائض وباقيها فى غيرها وزاد ابن المصنف فى زواجر اخرى من الفصولين ضمن الاب  
 مهر صبيه فادى رجوع لو شرط والا لولو ليا غيره او وصيا رجوع مطلقا انتهى فقله او  
 وليا غيره يعم الجد فيرجع كالوصى بخلاف الاب \* وللأم \* ثلثة احوال \* السدس مع  
 احد هما او مع اثنين من الاخوة او \* من \* الاخوات \* فصاعدا من اى جهة كانا  
 ولو مختلطين والثلث عند عد مههم وثلث الباقي مع الاب واحد الزوجين \* والسدس \*  
 للجد مطلقا \* كام ام او ام اب \* فصاعدا \* يشتركن فيه \* اذا كن اثبات \* اى  
 صحبات كالمذكورتين فان الفاسدة من ذوى الارحام كما سمعنى \* متحاذيات فى  
 الدرجة لان القربنى لا يجب البعد \* مطلقا كما سمعنى \* والسدس \* لبنت الابن \*  
 فاكثر \* مع البنت \* الواحدة تكملة للثلثين \* والسدس \* للاخت \* اب \* فاكثر \*  
 مع الاخت \* الواحدة \* لا بويين \* تكملة للثلثين \* والسدس \* للواحد من ولد الام  
 والثلث لاثنين فصاعدا من ولد الام \* ذكورهم كانوا ثمهم \* والثلث \* للام عند

عدم من لها معه السدس \* كما مر \* ولها ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين \* كما  
قد منا وذلك \* في زوجة وابوين \* وام فلها ح الربع \* او زوج وابوين \* وام فلها ح  
السدس وسمي ثلثا تاديا مع قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث \* والثلثان لكل اثنين  
فصاعد ممن فاضه النصف \* وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاخت  
لاب والزوج \* الا الزوج \* لانه لا يتعد د \*

### \* فصل في العصبات \*

العصبات النسبية ثلثة عصبه بنفسه وعصبه بغيره وعصبه مع غيره \* يحوز العصبه بنفسه وهو  
كل ذكر \* فالانثى لا تكون عصبه بنفسها بل بغيرها او مع غيرها \* لم يدخل في نسبته الى الميت  
انثى \* فان دخلت لم يكن عصبه كولد الام فانه ذو فرض وكاب الام وابن البنت فانها  
من ذوى الارحام \* ما ابقت الفرائض \* اى جنسها \* وعند الانفراد يبرز جميع  
المال \* لجهة واحدة ثم العصبات با نفسهم اربعة اصناف جز الميت ثم اصله ثم جر ابيه  
ثم جزء جده \* ويقدم الاقرب فالاقرب منهم \* بهذا الترتيب فيقدم جز الميت \* كالا بن  
ثم ابنه وان سفل ثم اصله الاب ويكون مع البنت \* فاكتر \* عصبه وذاسهم \* كما مر \*  
ثم الجمل الصحيح \* وهو اب الاب \* وان علا \* واما اب الام فغاسل من ذوى الارحام \*  
ثم جزء ابيه الاخ \* لابوين ثم لاب \* ثم ابنه \* لابوين ثم لاب \* وان سفل \* تاخير الاخوة عن  
الجمل وان علا قول ابي حنيفة رح وهو المختار للغتوى خلافا لما رافى الشافعي قيل وعليه الفتوى \*  
ثم جزء جده العم \* لابوين ثم لاب \* ثم ابنه لابوين ثم لاب \* وان سفل ثم عم الاب ثم ابنه  
ثم عم الجمل ثم ابنه \* كذلك وان سفل فاسبابها اربعة بنوة ثم ابوة ثم اخوة ثم عمومة وبع  
ترتيبهم بقرب الد رجة \* ير جحون \* عند التفات بابوين واب كما سر \* بقوه  
القرابة فمن كان لابوين \* من العصبات ولوانثى كالحقيقة مع البنت تقدم على الاخ  
لاب \* مقدم على من كان لاب \* لقوله عليه الصلوة والسلام ان اعيان بني الام  
ينوارثون ذرى بني العلات والحاصل انه عند الاستواء في الد رجة يقدم ذوالقرابتين  
وعند التفاوت فيها يقدم الاعلى ثم شرع في العصبه بغيره فقال \* ويصير عصبه بغيره  
البنات بالابن وبنات الابن بالابن \* وان سفلوا \* والاخوات \* لابوين



اولاب \* باخيمهن \* فهن اربع ذوات النصف والثلاثين يصرن عصبه باخوتهن  
 ولو حكما كما بن ابن ابن يعصب من مثله او فوقه ثم شرع في العصبه مع غيره  
 فقال \* ومع غيره الاخوات مع البنات \* اربنات الابن لقول الغرضيين اجعلوا  
 الاخوات مع البنات عصبه والمراد من الجمع هنا الجنس \* وعصبه ولد الزناو \*  
 ولد \* الملا عنة مولد الام \* المراد بالمولى ما يعم المعتق والعصبه ليعم ما لو كانت الام  
 حرة الاصل كما بسطه العلامة قاسم لانه لا اب لهما ويفترقان في مسئلة واحدة وهى ان ولد  
 الزنا يرث من توارثه ميراث اخ لام وولد الملا عنة يرث من توارثه ميراث اخ لابوين \* وتختم  
 العصبات با \* لعصبه السببية اى \* المعتق ثم عصبته \* بنفسه دلي الترتيب المتقدم لقوله  
 عليه الصلوة والسلام الولاء لخدمة كل خدمة النسب \* واذا ترك \* المعتق \* اب مولاه وابن مولاه  
 فلكل لابن \* وقال ابو يوسف رح للاب السدس \* او \* ترك \* جد \* اى جد مولاه \*  
 واخاه فهو للجد \* على الترتيب المتقدم \* وتالا بينهما \* كالميراث وليس هنا عصبه بغيره  
 ولا مع غيره لقوله عليه الصلوة والسلام ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن احد يث هروان  
 كان فيه شئ وذ لكه تاكد بكلام كيار الصحابة فصا بمنزلة المشهور كما بسطه السيد واقره  
 المصنف ثم شرع في الحجب فقال \* ولا يحرم ستة \* من الورثة \* بحال \* البته \* الاب  
 والام والابن والبنت \* اى الابوان والولدان \* والزوجان \* وفريق يرثون بحال  
 ويحجبون حجب الحرمان بحال اخرى وهم غير هؤلاء الستة سواء كانوا عصباء او ذوى  
 فروض وهم بنى على اصلين احدهما انه \* يحجب الاقرب ممن سواهم الا بعن \* لما مر  
 انه يقلم الاقرب فالاقرب التحل افي السبب ام لا \* والثانى ان \* من ادلى بشخص  
 لا يرث معه \* كابن الابن لا يرث مع الابن \* الاول الام \* فيرث معها لعن ما استغراقها  
 للتركة بجهة واحدة \* والمحرم \* كابن كافر او قاتل \* لا يحجب \* عندنا صلا \* ويحجب  
 المحجوب \* اتفا كما بالاب تحجب بالاب وتحجب ام ام الام \* كالاخوة  
 الاخوات \* فانهم \* يحجبون بالاب \* حجب حرمان \* ويحجبون الام من الثلث الى  
 السدس \* حجب نقصان ويختص حجب النقصان بخمسة بالام وبنت الابن والاخت  
 لاب والزوجين \* ويسقط بنو الاعيان \* وهم الاخوة والاخوات لاب وام بثلاثة \*



ابن ابن \* في الصورة الاولى \* اراخ \* في الثانية \* مواز \* اى مساو \* او نازل \*  
 اى سافل فحينئذ يعصبهم ويكون الباقي لان كرا لا نثمين قاله المصنف في شرحه قلت وفي  
 اطلاقه نظر ظاهر لتصريحهم بان ابن الاخ لا يعصب اخيه كالعم لا يعصب اخته وابن العم لا يعصب  
 اخته وابن المعتق لا يعصب اخته بل المال للذ كرون الانثى لانها من ذوى الارحام قال فى السراجية  
 شعير وليس ابن الاخ بالمعصب \* من مثله اوفوقه فى النسب \* بخلاف ابن الابن وان سفل  
 فانه يعصب من مثله اوفوقه ممن لم تكن ذات سهم ويسقط من وئله فلو ترك ثلث بنات ابن بعضهم  
 اسفل من بعض وثلث بنات ابن ابن اخر كذ لك وثلث بنات ابن ابن كذ لك بهذه الصورة \*

---

ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنب	ابن بنت	ابن بنت
	ابن بنت	ابن بنت
		ابن بنت

فالعليا من الفريق الاول لا يوازيها احد فلها النصف واكوسطى من الفريق  
 الاول يوازيها العليا من الفريق الثاني فيكون لهما السدس تكملة للثلثين ولا شئ  
 للمسغليات الا ان يكون مع واحدة منهم غلام فيعصبها ومن يحاذيها ومن فوقها ممن  
 لا تكون صاحبة فرض وسقط السغليات \* وبأخذ ابن عم \* كذا في نسخ المتن والشرح  
 وعبارة السيد وغيره وبأخذ احد ابني عمر \* هواخ لام السدس \* بالفرض وكذا  
 لو كان الآخر زوجا فله النصف \* ويقتسمان الباقي \* بينهما نصغين بالعصوبة حيث لا مانع  
 من ارثه بهما فيرث بجهتي فرض وتعصيب واما بغرض وتعصيب معا بجهة واحدة فليس  
 الا الاب وابوه قلت وقد يجتمع جهتا تعصيب كما بن هوا بن ابن عمر بان تزكح ابن عمها  
 فتعزل ابنا وكابن هو معتق وقد يجتمع جهتا فرض وانما يتصور فى المجوس لنكاحهم المحارم  
 ويتوارثون بهما جميعا عندنا وعند الشافعي رح باقوى الجهتين وتامه في كتب الفرائض

وتأتى الإشارة إليه فى الفرقى \* ولو تركت زوجا واما اوجة واخوة لام واخوة  
 لا بويين اخل الزوج النصف والام \* او الجدة \* السدس وولد الام الثلث ولا شئ  
 للاخوة لا بويين \* لا نهم عصبة ولم يبق لهم شئ وعند مالك والشافعي رح يشرك بين  
 الصنفين الآخرين كان اكل اولاد ام وكل لك يغرض مالك والشافعي رح للاخت لا بويين  
 اولاب النصف وللجد السدس مع زوج وام فتعول الى تسعة وعند ابى حنيفة رح واحمد  
 تسقط الاخت قلت وحاصله انه ليس عند الحنفية مسألة المشتركة اتفاقا ولا مسألة  
 الاكل رية على المغتنى به كما مر \*

### \* باب العول \*

وضد \* الرد كما سيجي \* هو زيادة السهام \* اذا كثرت الغروض \* على مخرج الفريضة \*  
 ليدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص ارباب الديون بالمحاصه واول من  
 حكم بالعول عمر رضي الله عنه ثم المخرج سبعة اربعة لا تعول الا ثلثان والثلثة والاربعة  
 والثمانية وثلثة قل تعول بالاختلاف كما سيجي فى باب المخرج \* فسنه تعول اربع  
 عولات \* الى عشرة واربعة اشغعا \* فتعول لسبعة كزوج وشقيقتين التمانية كهم وام  
 وتسعة كهم واخ لام ولعشرة كهم واخ آخر لام \* واثناعشر \* تعول المنة \* لى سبعة  
 عشر واربعة اشغعا \* فتعول لثلاثة عشر كزوج وشقيقتين وام ولخمسة عشر كهم واخ لام ولسبعة عشر  
 كهم واخ لام \* واربعة وعشرون \* تعول \* الى سبعة وعشرين \* فقط \* كأم وأبنة وبنتين وابنة  
 وتسمى المنبربة \* والرد ضد \* كما مر وحيث \* فان فضل عنها \* اى عن الغروض \* و \* المال  
 انه \* لا عصبة \* ثم \* برود ذلك \* الفاضل \* عليهم بقدر سهمها مهم \* اجماعا لفساد بيت  
 المال \* الا على الزوجين \* فلا يرد عليهما وقال عثمان رضي الله عنه يرد عليهما ايضا  
 قاله المصنف وغيره قلت وجزم في الاختيار بان هذا وهم من الراوى فراجعته فلت  
 وفي الاشباه انه يرد عليهما فى زماننا لفساد بيت المال وقد مناه فى الولاء ثم مسائل  
 الرد اربعة اقسام لان المردود عليه اما صنف او اكثر وعلى كل اما ان يكون من لا يرد  
 عليه او لا يكون \* فالاول ان اتحد الجنس المردود عليهم \* كبنتين او اختين او جدتين \*  
 قسمت المسئلة من عدد رؤسهم \* ابتداء قطعاً للتعويل \* و \* الثاني \* ان كان \* المردود

عليه \* جنسين \* وثلاثة لا أكثر بالاستقرار \* فمن عدد سها مهم \* فمن اثنين لوسد سان وثلاثة  
لوثلث وسدس واربعة لو نصف وسدس وخمسة كثلثين وسدس تقصير للمسافة \* و  
الثالث \* ان كان مع الاول \* اى الجنس الواحد \* من لا يرد عليه \* وهو الزوجان \* اعطي \*  
من لا يرد عليه \* فرضه من اقل مخارجه وقسم الباقي على \* رؤس \* من يرد عليه كزوج وثلاث  
بنات \* فهي من اربعة للزوج واحد بقي ثلاثة وهى تستقيم عليهن فلا حاجة الى الضرب \* وان  
لم يستقم فان وافق رؤسهم \* اى رؤس من يرد عليهم \* كزوج وست بنات ضرب وفقها \* وهو هنا  
اثنان \* فى مخرج فرض من لا يرد عليه \* وهو هنا اربعة تبلغ ثمانية للزوج اثنان والبنات ستة \*  
والا \* يوافق بل يباين \* ضرب كل عدد رؤسهم فيه \* اى المخرج المذكور \* كزوج وخمس بنات \*  
فالمخرج هنا اربعة للزوج واحد بقي ثلاثة تباين الخمسة فاضرب الاربعة فى الخمسة تبلغ عشرين كان  
للزوج واحد اضربه فى المضروب يكن خمسة نهى له والباقي ثلاثة اضربها فى المضروب تبلغ خمسة عشر  
فكل بنت ثلاثة \* والرابع \* لو كان مع الثانى \* اى الجنسين فقط الاكثر هنا بحكم الاستقرار اذ لا ردمع  
اربع طوائف اصلا بالاستقرار \* ولعل هذه انكدة اقتصاها فيما مر متناطلى الجنسين والافراد بالثانى  
بعضه لأكاه فتأمله \* من لا يرد عليه فاقسم الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسألة  
من يرد عليه \* ان استقام \* كزوجة واربع جدات وست اخوات لام \* فمخرج من  
لا يرد عليه اربعة للزوجة واحد بقي ثلاثة تستقيم على سهم الجدات وسهمي الاخوات  
لكنه منكسر على احاد كل فريق كما سيحى \* وان لم يستقم ضربت جميع مسألة من يرد  
عليه في مخرج من لا يرد عليه \* فالمبلغ الحاصل بهذا الضرب مخرج فروض الغريقين \*  
كاربع زوجات وتسع بنات وست جدات \* فمخرج من لا يرد عليه ثمانية للزوجات الثمن  
واحد بقي سبعة لا تستقيم على مسألة من يرد عليه وهى هنا خمسة لان الغريقين لثان  
وسدس فاضرب الخمسة فى الثمانية تبلغ اربعين فهى مخرج فرض الغريقين \* ثم  
اضرب سهام من لا يرد عليه \* وهو سهم للزوجات \* فى \* خمسة \* مسألة من يرد عليه \*  
يكن خمسة فهى حق الزوجات الاربع من الاربعين \* و \* اضرب \* سهام \* كل فريق \* من  
يرد عليه \* وهى اربعة للبنات وسهم للجدات \* فيما بقى \* اى فى السبعة الباقية \* من  
مخرج فرض من لا يرد عليه \* يكن للبنات ثمانية وعشرون وللجدات سبعة فاستقام



فرض كل فريق لكنه منكسر على احاد كل فريق فصحة بالا صول السبعة الائمة في باب المخارج تصح من الف واربعائة واربعين وتصح الاولى من ثمانية واربعين ولولا خشية الاطالة لا وسعت الكلام هنا والله اعلم بالصواب \*

### \* باب توريث ذوي الارحام \*

هو كل \* قريب ليس بنسبى سهم ولا عصبية \* فهو قسم ثالث ح \* ولا يرث مع ذى سهم ولا \* عصبية سوى الزوجين \* لعدم الرد عليهما \* فاما خذ المنفرد جميع المال \* بالقرابة \* ويتعيب اقربهم الا بعد \* كترت العصبيات فهم اربعة اصناف جزء الميت ثم اصله ثم جزء ابويه ثم جزء جدية \* و \* ح \* يقلم \* جزء الميت وهم \* اولاد البنات واولاد بنات الابن \* وان سفلوا \* ثم \* اصله وهم \* الجد الفاسد والجدات الفاسدات \* وان علوا \* ثم \* جزء ابويه وهم \* اولاد الاخوات لا بويين اولاد اب واولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة لا بويين اولاد اب وان نزلوا يقلم الجد عليهم \* خلا فاليهما \* ثم \* جزء جدية او جد تيه وهم \* الاخوال والخالات والاعمام لام والعمات وبنات الاعمام واولاد هؤلاء ثم عمات الالباء والامهات واخواتهم وخالاتهم واعمام الالباء لام واعمام الامهات كلهم واولاد هؤلاء \* وان بعدوا بالعلو والسفل ويقلم الاقرب في كل صنف \* واذا استووا في درجة \* واتت البهية \* قد م ولد الوارث \* فلما اختلفت فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث وعند الاستواء فان اتفقت صفة الاصول في الذكورة والا نوتة اعتبر ابل ان الغرور اتفاقا \* و \* اما \* اذا اختلفت الغرور \* والاصول كينت ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر \* محل في ذلك الاصول وقسم \* المال على اول بطن اختلف بالذكورة والا نوتة وهو هنا البطن الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت فمحمدا اعتبر صفة الاصول في البطن الثاني في مسئلتنا فنقسم \* عليهم اثلثا واعطي كلا من الغرور نصيب اصله \* فتح يكون ثلثا لبنت ابن الميت نصيب ابوها وثلثه لابن بنت الميت لانه نصيب امه وتماه في السراجية وشروحها \* وهما \* اعتبارا \* الغرور فقط \* لكن قول محل اشهر الروايتين عن ابي حنيفة رح في جميع ذوي الارحام وعليه الفتوى كل في شرح السراجية لمصنفها وفي المتقى بقول محل رح يفتى سئل

ومن ترك بنت شقيقة وابن وبنت شقيقته كيف تقسم فاجبت بالهم قد شرطوا هذا الغرور  
في الاصول فتح تصوير الشقيقة كشقيقتين فيقسم المال بينهما نصفين ثم يقسم نصف  
الشقيقة بين اولادها اثلاثا \*

### \* فصل في الغرقى والكرقى \*

وغیرهم \* ولا توارث بين الغرقى والكرقى الا اذا علم ترتيب الموتى \* فيرث المتأخر فلوجهل عنه  
اعطي كل باليقين ووقف المشكوك فيه حتى يتبين او يصطلحوا شرح مجمع قلت واقره المصنف  
لكن نقل شيخنا عن ضوء السراج معزيا لمحمد رح انه لو مات احدهما ولم يد رايهما هو يجعل  
كأنهما ماتا معا لتحقيق التعارض بينهما وهو مخالف لما مر فتدبر \* و \* اذا لم يعلم ترتيبهم \*  
يقسم مال كل منهم على ورثته الا حياء \* اذا لا توارث بالشك \* والكافر يرث بالنسب  
والسبب كالمسلم ولو \* اجتمع \* له قرابتان \* لو تفرقتا \* في شخصين حجب احدهما الآخر  
فانه يرث بالسحاب وان لم يحجب احدهما الآخر يرث بالقرابتين \* عندنا كما قد مناه \*  
ولا يرثون بالنكحة مستحقة عند هم \* اي يستحلونها كنزوح مجوسى امه لان النكاح الفاسد  
لا يوجب التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين المجوسى كذا فى الجوهره قال وكل  
نكاح لو اسلما يقران عليه يتوارثان وما لا فلا انتهى وصحة فى الظهيرية \* ويرث ولد الزنا  
واللعان بجهة الام فقط \* لما قد منافي العصابات انه لا اب لهما \* ووقف للحمل حظ ابن واحد \*  
او بنت واحدة ايها كان اكثر وعليه الفتوى لانه الغالب يكفلون احتياطا كما لو ترك  
ابوين وبنتا وزوجة حبلى فان المسئلة من اربعة وعشرين ان فرض الحمل ذكر وتعمل  
لسبعة وعشرين ان فرض انثى لان للبننتين الثلثين قلت هذا على كون الحمل من الميت  
والا فمثله كثيرة كما لو تركت زوجا واما حبلى فللزوجة النصف وللام الثلث وللحمل ان  
قد رذكر السلس لانه عصبة فيقتل رانثى ليغرض له النصف وتعمل لثمانية كما لا يخفى  
قلت ولم ار مالو كان على احد النقل يرين يرث وعلى الآخر لا كهم واخوين لام فان  
قد رذكر لم يبق له شئ فينبغي ان يقتل رانثى وتعمل لتسعة احتياطا وفى الوصاية قال  
شعرهما ملة ان تات با بن فلم يرث \* وان ولدت بنتا لها الثلث يقتل ر \*

## \* فصل في المناسخات \*

مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة صحت المسئلة الاولى \* واعطيت سهام كل وارث \*  
 ثم الثانية \* الا اذا اتحد كان مات عن عشرة بنين ثم مات احد هم عنهم \* فان استقام  
 نصيب الميت الثاني على تركته فيها \* ونعمت \* وان لم يستقم فان كان بين سهامه ومسئلته  
 موافقة ضربت وفق التصحيح في كل \* التصحيح الاول والا \* يكن بينهما موافقة بل  
 مباينة \* ضربت كل الثاني في كل \* الاول يحصل مخرج المسئلتين فتضرب سهام ورثة  
 الميت الاول في المضروب \* اى في التصحيح الثاني اوفى وفقه \* وسهام ورثة الميت الثاني  
 في كل ما في يد اوفى وفقه من التصحيح \* الاول وان كان فيهم من يورث من  
 الميتين ضربت نصيبه من الاول في الثاني اوفى وفقه ونصيبه من الثاني فيما في يد الميت  
 الثاني اوفى وفقه \* ولومات ثالث قبل القسمة \* جعل المبلغ الثاني \* مقام الاولى  
 و \* جعل \* الثالثة مقام الثانية \* في العمل \* وهكذا \* كما مات واحد تقيمه مقام  
 الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاولى الى ما لا يتناهى وهذا العلم العمل فلا تغفل \*

## \* باب المخرج \*

الفروض \* المذكورة في القرآن \* نوعان الاول النصف \* ومخرج كل كسر سميته كارب  
 من اربعة الا النصف ذاته \* من اثنين والربع من اربعة والنون من ثمانية والثاني الثلث  
 والثلاثان \* كلاهما \* من ثلثة والسدس من ستة \* علي التخصيف والتخصيف فنقول مثلاً النون  
 وضعفه وضعفه او تقول النصف ونصفه ونصفه قلت واخصر الكل ان تقول الربع و  
 الثلث ونصف كل وضعفه فاذا جاء في المسئلة عن مد : الفروض احدى مخرج كل فرد منفرد سميته  
 الا النصف كما مر واذا جاء اثنين او ثلث وهما من نوع واحد فكل عد يكون مخرجاً للجزء  
 فللك العد ايضا يكون مخرجاً لضعفه واضعافه كالستة هي مخرج للسدس والضعفه  
 وضعف ضعفه \* فاذا اختلف النصف \* من النوع الاول \* بكل \* النوع الثاني \* اى الثلثة  
 الآخر \* او ببعضه \* فاذا كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وشقيقين  
 واختين لام وام \* فمن ستة \* لتركبها من ضرب اثنين في ثلثة \* او \* اختلف الربع \*  
 من النوع الاول بكل الثاني او ببعضه فاذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر \* فمن اثني

عشر \* لتركبها من ضرب الاربعة في ثلاثة لموافقة الستة بالنصف \* او \* اختلط \* الثمن \*  
من النوع الاول ببعض الثاني واما بكله فغير متصور الا على رأى ابن مسعود رضي الله عنه  
الوصايا فليحفظ \* فمن اربعة وعشرين \* كزوجة وبنتمن وام لتركبها من ضرب الثمانية  
في ثلاثة لما قد منا من موافقة الستة بالنصف ولا يجتمع اكثر من اربعة فروض في مسألة  
واحدة ولا يجتمع من اصحابها اكثر من خمس طوائف ولا ينكسر على اكثر من اربع  
فرق \* واذا انكسر سهم كل فريق عليهم ضربت عددهم في اصل المسئلة \* وعولها  
ان كانت عائلة \* كأمراة واخوين \* للمرأة الربع يبقى لهما ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب  
اثنين في اربعة فتصح من ثمانية \* وان وافق سهمهم عددهم ضربت وفق عددهم  
في اصل المسئلة \* وعولها \* كأمراة وست اخوة \* فلهم ثلاثة توافقهم بالثلث فاضرب اثنين في  
اربعة فتصح من ثمانية ايضا \* فان انكسر سهم فريقين ازاكثر وعددهم متماثل  
ضربت احد الاعداد في اصل المسئلة \* وعولها \* كثلاث بنات وثلاثة اعمام \* فتكتفي  
بالحال المتماثلين فاضرب ثلاثة في اصل المسئلة تكن تسعة منها تصح وان انكسر على  
ثلاث فرق او اربع فاطلب المشاركة اولابين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد  
ثم انفل كما فعلت في الفريقين في المداخلة والمماثلة والموافقة والمباينة فما حصل  
يسمى جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة اشار اليه بقوله \* وان دخل بعض الاعداد في  
بعض كاربعة زوجات وثلاث جلات واثنى عشر عما ضربت اكثر الاعداد \* لتدخل اخلها \*  
في اصل المسئلة \* وهو اثنى عشر تكن مائة واربعة واربعين منها تصح \* وان وافق  
بعضها بعضا كاربعة زوجات وخمسة عشر جلات وثمان عشرة بنات وستة اعمام ضربت وفق  
احدهما \* اى احد الاعداد \* في جميع الاخر والخارج في وفق الثالث ان وافق والا  
في جميعه ثم الرابع كل ذلك \* ثم المجتمع وهو جزء السهم وهو في مسئلتنا مائة وثمانون  
في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل اربعة الاف وثلثمائة وعشرون منها تصح \*  
وان تبانت \* اعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم \* كأمراة تين وعشر بنات وست  
جلات وسبعة اعمام ضربت احدهما \* اى احد الاعداد \* في جميع الثاني والحاصل  
في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع \* يحصل جزء السهم وهو هنا ثمان وعشرة

لعواقب رؤس البنات والجدات لسهامهم بالنصف فاضربها في اصل المسئلة وهو هنا اربعة و  
 عشرون لحصل خمسة آلاف واربعون ومنها تستقيم \* واذا اردت معرفة التماثل والتداخل  
 والتوافق والتباين بين العددين \* هذه مقدمة يحتاج اليها في تقسيم التركة \*  
 فتماثل العددين كون احدهما مساويا للآخر \* كثلاثة وثلاثة \* وتداخل العددين  
 المختلفين \* باحد امر بن علي ما هنا اما \* بان يعد اتلها ما الاكثر \* اي يغنيه \* او  
 يكون اكثر لعددين منقسما على الاقل قسمة صحيحة \* بلا كسر قسمة الستة على ثلاثة  
 هراثنين \* وتوافق العددين ان لا يعد \* اي لا يغني \* اقلهما الاكثر لكن يعد هما عد  
 ثالث \* كالثمانية مع العشرين يعد هما اربعة فيتوافقان بالربع \* وتباين العددين ان لا يعد  
 العددين \* المختلفين \* معادل ثالث \* اصلا كالسبعة مع العشرة \* واذا اردت معرفة  
 التوافق والتباين بين العددين المختلفين اسقط الاقل من الاكثر من الباقين \* مرارا  
 حتى اذا اتفقا في درجة واحدة \* فان توافقا في واحد تباينا \* ولا توافق \* وان توافقا في  
 اثنين فبالنصف او ثلثة ثبات لثالث \* هكذا \* الى العشرة \* وتسمى الكسور المطفة \* واحد عشر  
 من احد عشر وهكذا \* ويسمى الاصل \* واذا اردت معرفة نصيب كل فريق \* كالبنيات  
 والجدات والاعمام وغيرهم \* من التصحيح \* الذي استقام علي الكل \* فاضرب ما كان له \* اي  
 كل فريق \* من اصل المسئلة فيما \* اي في جزء السهم الذي \* ضربته في اصل المسئلة فخرج  
 نصيبه \* اي ذلك الفريق \* ثم اذا \* اردت معرفة نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق \*  
 ضربت سهام كل وارث في \* جزء السهم \* المضروب يشرح نصيبه \* والاوضح طريق النسبة  
 وهو ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤوسهم وحدهم ثم تعطى بمثل تلك  
 النسبة من المضروب لكل واحد من احاد ذلك الفريق \* واذا اردت قسمة التركة بين الورثة  
 بالغرماء \* يعني كلا واحد \* لا معا لتقدم الغرماء على قسمة المواريث كما في شرح السراجية  
 سعيد \* فان كان بين التركة والتصحيح \* مماثلة فظاهرا \* موافقة ضربت سهام كل وارث  
 من التصحيح في جميع التركة \* كذا في نسخ المتن والشرح والموافق السراجية وغيرها في وفق  
 التركة وانما يضرب في جميع التركة عند المباينة هذه المعرفة نصيب كل فرد \* وتعمل كذلك  
 في معرفة نصيب كل فريق \* منهم واما قضاء الدين فان وفي فيها \* \* ان لم يوف وتعد .



الغرماء \* ينزل مجموع الد يون كالتصحيح \* للمسئلة \* و \* ينزل \* كل دين غريم كسهام  
وارث \* وتعمل كما مر ثم شرع في مسئلة التخرج فقال \* ومن صالح من الورثة والغرماء  
على شئ \* معلوم \* منها طرح \* اى طرح سهامه من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه \* ثم  
قسم الباقي من التصحيح \* اوالد يون \* على سهام من بقى منهم \* فتصح منه كزوج وام  
وعم فصالح الزوج على ما فى ذمته من المهر وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من  
التصحيح وهى ثلثة واقسم باقى التركة وهى ماعدا المهر بين الام والعم اثلاثا بقدر سهامهما من  
التصحيح قبل التخرج وح يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز ان يجعل الزوج  
كان لم يكن لثلاثا ينقلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث الباقي لانه ح يكون  
للأم سهم وللعمر سهمان وهو خلاف الاجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا هو  
الصواب ولقد غلط فى قسمة هذه المسئلة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما  
على ما عندى من النسخ فانهما قسما الباقي للامام سهم وللعمر سهمان وقد علمت انه  
خلاف الاجماع وقال العلامة قطب الدين محمد بن سلطان فى شرحه ولكن زوجه فاجعله  
كان لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحرر فتدبر قال مولفه العبد الفقير العاجز الحقير محمد علاء الدين  
ابن شيخ علي الحسكى الحنفى العباسي الامام بجامع بنى امية ثم المفتى بد مشق المحمية  
قد فرغت من تاليفه فى اواخر شهر المحرم الحرام سنة احدى وسبعين والى هجرية على  
صاحبها افضل الصلوة واذكى التحمات وقد بالغت فى تلخيصه وتحريره وتنقيحه وتبعت  
المصنف رحمه الله تعالى فى تغييره لمواضع كثيرة من مثنه وتصحيحه ونهيت عليه غالبا  
وعلى مواضع سهو آخر وبالجملة فالسلامة من هذا الخطر امر يعز على البشر فستر الله على  
من ستر وغفر لمن غفر \* وان تجد عيبا فسد الخلا \* جل من لا فيه عيب وعلا \* كيف  
لا وقد بيضته وفي قلبى من نار البعاد عن البلاد والاولاد والاخوان والا حفاذ ما يفتت  
الا كباد فرحم الله التفتازانى حيث اعتد رواجاد حيث قال نظاما شعري يوما بحذوى  
وبوما بالعقيق وبالسنن يوبوما يوما بالخليصاء \* لكن لله الحمد اولا واخر اظاهروا باطنا فلند  
من بابن اء تبينه تجاه وجه صاحب الرسالة والقلد المنيف \* وبختمه تجاه قبر صاحب  
هذا المتن الشريف \* فلعله علامة القبول منهم والتشريف قابل مولفه شعري افنان

كنت ربي قبلته \* وان كان كل الناس ردوه عن حسد \* نتقبلني مع ماتن واساتك \*  
وتحشرنا جميعا مع المصطفى احمد \* واخواننا المسكين لنا الخير دايما \* وثوالد ناداع لنا  
طالب الرش \* وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير من آخر ما علقه المصنف  
رحمه الله تعالى ورحم مشائخه وتلاميذه والاخذ عنهم والاخذ بين عنهم بمنه وكرمه اللهم  
صل وسلم وبارك على خاتم الانبياء وسيد الاصفياء ومعدن الاسرار ومبني الانوار  
وجمال الكونين وشرف الدارين سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليم دايما  
امين امين امين \*



### خاتمة الطبع

نحمده ونشكره على الطبع واتمام هذه الدرر الشريفة \* المختارة عند العلماء المنيفة  
هي التي كدر العقود على فحول الملاح \* سيما وفي باب الانتاء كالمصباح \* والصلوة والسلام  
على رسوله الكريم \* وعلى آله واصحابه الذين جاهدوا في اعلاء الدين القويم \* اما  
بعد فيقول العبد الضعيف الجاني المغموس \* مير عبد القل وس \* صانه الله تعالى  
من البؤس \* لما رايت قلة الكتب المطبوعة السابقة \* وكثرة اشتياق المشتاقين الحاليه \*  
صرفت عنا ن السعي بطبعه \* ونقشته بمقابلة النسخ الثلاث احدها المطبوعة المصرية \*  
مع حاشيته الطحطاوي \* وذا نيتها مطبوعة المولى عبد الله \* غفر عنه الله \* وذا نيتها  
المطبوعة الحجريه \* وبصحة المولى محمد حسن \* حماد الله المهيمون \* والجامع العلوم  
العقلية \* الماهر الغنون النقليه \* وحميد العصر \* المولى غلام كبر \* صانه الله الاكبر \*  
والكاشف علم الاصول والفقه \* المقبول بحضرة الاله \* المولى عبد الله \* حفظ الله تعالى  
وقد استطاع طبعها في اواخر الشهر الرحب المرجب من السنة اثنائية والسبعين من  
الالف والمائتين الهجريه \* عليه وعلى صحبه افضل الصلوات واكمل التحيات واحر  
دعواتنا الحمد لله رب العالمين \*



To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)